فتوح الغيب

في الكشف عن قناع الريب

وهو حاشية الطيبي على الكشاف

للإمام شرف الدين الحسين بن عبد الله الطيبي
المتوفى سنة ٧٤٣هـ رحمه الله تعالى

الجزء الرابع عشر

تفسير السور من الشورى إلى نهاية ق

حقق هذا الجزء
الدكتور حمزة محمد وسيم البكري

المشرف العام على الإخراج العلمي للكتاب
الدكتور محمد عبد الرحيم سلطان العلماء

جائزة دبي الدولية للقرآن الكريم

بسم الله الرحمن الرحيم

فتوح الغيب

فتوح الغيب

في الكشف عن قناع الريب

تأليف : الإمام شرف الدين الحسين بن عبد الله الطيبي

الطبعة الأولى : ١٤٣٤هـ - ٢٠١٣م

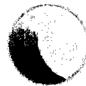
رقم الإيداع لدى دائرة المكتبة الوطنية بالأردن : (٢٥٣٣/ ٧/ ٢٠١٠)

الرقم المعياري الدولي : ٩٧٨٩٩٥٧٢٣١٨٠٤

جائزة دبي الدولية للقرآن الكريم
وحدة البحوث والدراسات

ص.ب: ٤٢٠٤٢ دبي ـ الإمارات العربية المتحدة
هاتف: ٢٦١٠٦٦٦ ٤ ٩٧١ +
فاكس: ٢٦١٠٠٨٨ ٤ ٩٧١ +
الموقع على الإنترنت : www.quran.gov.ae
البريد الإلكتروني : Rs@quran.gov.ae

أسهم في نشر هذا الكتاب



ADIB
مصرف أبوظبي الإسلامي

سورةُ ﴿حمٓ * عٓسٓقٓ﴾
مَكِّيّة، وهي ثلاثٌ وخمسونَ آية

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

[﴿حمٓ * عٓسٓقٓ * كَذَٰلِكَ يُوحِيٓ إِلَيۡكَ وَإِلَى ٱلَّذِينَ مِن قَبۡلِكَ ٱللَّهُ ٱلۡعَزِيزُ ٱلۡحَكِيمُ * لَهُۥ مَا فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِي ٱلۡأَرۡضِۖ وَهُوَ ٱلۡعَلِيُّ ٱلۡعَظِيمُ * تَكَادُ ٱلسَّمَٰوَٰتُ يَتَفَطَّرۡنَ مِن فَوۡقِهِنَّۚ وَٱلۡمَلَٰٓئِكَةُ يُسَبِّحُونَ بِحَمۡدِ رَبِّهِمۡ وَيَسۡتَغۡفِرُونَ لِمَن فِي ٱلۡأَرۡضِۗ أَلَآ إِنَّ ٱللَّهَ هُوَ ٱلۡغَفُورُ ٱلرَّحِيمُ﴾ ١-٥]

قرأ ابنُ عباسٍ وابنُ مسعودٍ رضيَ اللهُ عنهما: «حمٓ سق» ....

سورةُ ﴿حمٓ * عٓسٓقٓ﴾
مَكِّيّة، وهي ثلاثٌ وخمسونَ آية

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

قوله: (**قرأ ابنُ عباس وابنُ مسعود: «حمٓ سق»**): قال الزَّجّاج: «المصاحفُ فيها العينُ ثابتة»[1]، وقال ابنُ جِنِّي: «روىٰ محبوب، عن إسماعيل، عن الأعمش، عن ابنِ مسعود: «حمٓ سق»، وهذا مما يُؤكِّدُ أن يكونَ الغَرَضُ مِن هذهِ الفواتِحِ كونَها فواصِلَ بينَ السُّوَر، ولو

(١) «معاني القرآن وإعرابه» (٤: ٣٩٣).

﴿ كَذَٰلِكَ يُوحِىٓ إِلَيۡكَ ﴾ أي: مِثلَ ذلكَ الوَحْيِ، أو مِثلَ ذلكَ الكِتاب يُوحي إليكَ وإلىٰ الرُّسُل، ﴿مِن قَبۡلِكَ ٱللَّهُ﴾ يعني: أنَّ ما تَضَمَّنَتْهُ هذهِ السُّورةُ مِنَ المعاني قد أوحىٰ اللـهُ إليكَ مِثلَه في غيرها مِنَ السُّوَر، وأوحاه مِن قَبلِكَ إلىٰ رُسُلِه، علىٰ معنىٰ: أنَّ اللهَ تعالىٰ كَرَّرَ هذهِ المعاني في القُرآنِ وفي جميع الكُتُب السَّماوية، لِـمَا فيها مِنَ التنبيهِ البليغ واللُّطْفِ العظيم لِعبادِهِ مِنَ الأولينَ والآخِرين، ولم يقل: «أُوحِيَ إليك»، ولكنْ علىٰ لفظِ المُضارع؛ ليَدُلَّ علىٰ أنَّ إيحاءَ مِثلِهِ عادتُه.

وقُرِئ: «يُوحَىٰ إليك» علىٰ البناءِ للمفعول.............................

كانت أسماءَ الله تعالىٰ لَـمَا جاز تغييرُ شيءٍ منها، وأما نَحو: جِبرائيلَ وميكائيل، فإنها أسماءٌ أعجميّة، فبَعُدَتْ عن كلامِهم، فاجتَـرَأَتْ عليها، وتَلعَّبَتْ بها، وكان ابنُ عباسٍ أيضاً يقرؤُها كذلك»(١).

قوله: (**أي: مِثلَ ذلكَ الوَحْيِ، أو مِثلَ ذلكَ الكِتاب**): والأولُ علىٰ أن يكونَ مفعولاً مُطلَقاً، أي: يُوحِي إليكَ مِثلَ ذلكَ الوَحْيِ، والثاني علىٰ أن يكون مفعولاً به، والمُشارُ إليه: ﴿حمٓ ۝ عٓسٓقٓ﴾، لأنه اسمٌ للسُّورة، ولذلكَ قال: «إنَّ ما تَضَمَّنَتْهُ هذهِ السُّورةُ مِنَ المعاني قد أوحىٰ اللهُ إليكَ مِثلَه في غيرها مِنَ السُّوَر».

قال أبو البقاء: «وفيه وَجْهان: أحدُهما: أنَّ ﴿ كَذَٰلِكَ ﴾ مُبتَدأ، و﴿يُوحِىٓ﴾ الخبر. والثاني: أن يكونَ ﴿ كَذَٰلِكَ ﴾ نَعْتاً لمصدرٍ محذوف، أي: وَحْياً مِثلَ ذلك»(٢).

قوله: (**علىٰ لفظِ المُضارع؛ ليَدُلَّ علىٰ أنَّ إيحاءَ مِثلِه عادتُه**): أشار إلىٰ أنَّ دلالتَه للاستِمرار، فهو علىٰ مِنوالِ قوله: «فُلانٌ يَقْري ويَـحْمي الحريم»؛ في مَقامِ المَدْح، أراد: أنَّ ذلكَ دأبُـه وعادتُه، لا الإخبار.

قوله: (**وقُرِئ: «يُوحىٰ إليك» علىٰ البناءِ للمفعول**): قرأها ابنُ كثير، والباقون: علىٰ البناءِ للفاعل(٣).

---

(١) «المحتسب» لابن جِنِّي (٢: ٢٤٩).

(٢) «التبيان في إعراب القرآن» لأبي البقاء العُكبَري (٢: ١١٣٠).

(٣) انظر: «التيسير» للداني ص١٩٤، و«حجة القراءات» ص٦٣٩.

فإن قلت: فما رافعُ اسم الله علىٰ هذهِ القِراءة؟ قلت: ما دلَّ عليه ﴿يُوحِىٓ﴾، كأنَّ قائلاً قال: مَنِ المُوحِي؟ فقيل: الله، كقِراءةِ السُّلَمي: «وكذلكَ زُيِّنَ لِكثيرٍ مِنَ المُشـرِكينَ قَتْلُ أولادِهِم شُـرَكاؤُهم»، علىٰ البناءِ للمفعولِ ورَفْعِ «شُـرَكاؤهم»، علىٰ معنىٰ: زيَّنَه لهم شُـرَكاؤُهم. فإن قلت: فما رافعُه فيمَنْ قرأ «نُوحي» بالنُّون؟ قلت: يرتفعُ بالابتداء.

و﴿ٱلْعَزِيزُ﴾ وما بعدَه: أخبار، أو ﴿ٱلْعَزِيزُ ٱلْحَكِيمُ﴾: صِفتان، والظَّرْفُ خَبَر.

قُرِئ: ﴿تَكَادُ﴾ بالتاء والياء، و«يَنفَطِرْنَ»، و﴿يَتَفَطَّرْنَ﴾، ....

قوله: (كأنَّ قائلاً قال: مَنِ المُوحِي؟ فقيل: الله): فإن قلت: في أمثالِ هذا السُّؤال: إنما يُعيدُونَ الفاعِلَ مَعَ الفِعلِ ليقعَ المرفوعُ فاعِلاً لفِعلٍ محذوف، كما فعَلَ أبو البقاءِ وقال: «و﴿ٱللَّهُ﴾ فاعلٌ لِفِعلٍ محذوف، كأنه قيل: مَنْ يُوحِي؟ فقيل: الله»[1]، وقَدَّروا في قوله: ﴿يُسَبِّحُ لَهُۥ فِيهَا بِٱلْغُدُوِّ وَٱلْـَٔاصَالِ ۝ رِجَالٌ﴾ [النور: ٣٦-٣٧]: مَنْ يُسبِّح؟ فأُجيب: رجال، أي: يُسبِّحُ رجالٌ. وكذا في قوله: ﴿زَيَّنَ لِكَثِيرٍ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ قَتْلَ أَوْلَٰدِهِمْ﴾ [الأنعام: ١٣٧]: مَنْ زيَّـنَه؟ فأُجيب: زيَّـنَه لهم شُـرَكاؤُهم، فما له أوقَعَ السُّؤال: مَنِ المُوحِي؛ ليُجاب: الله، علىٰ أنه خَبَـرُ مُبتَدأ محذوف، أي: المُوحي الله؟

وأُجيب: أنَّ هذا التقديرَ إنما نَشَأَ مِنَ الفِعلِ المُضارِعِ ودلالتِهِ علىٰ الاستِمرارِ كما مَرَّ، فأوجَبَ ذلكَ أن يُجاءَ في السُّؤالِ بما يُجابُ عنه بالدوام، ويُمكِنُ أن يُقال: إنَّ تلكَ الأمثلةِ السؤالُ فيها عن فاعلٍ مجهول، بخِلافِهِ في هذا المقام، فإنه لـمَّا قيل: ﴿كَذَٰلِكَ يُوحِىٓ إِلَيْكَ﴾ لم يَـخْفَ علىٰ أحدٍ أنَّ المُوحِيَ مَنْ هو؟ فلا يكونُ السُّؤالُ عن تعيينِ المُوحِي، بل ليُجابَ بما يُنبِئُ عن المَدْح والتعظيم، ومن ثَمَّ قَـرَنَ اسمَ الذاتِ بذِكرِ صفاتٍ تَتَضمَّنُ معنىٰ الجلالِ والكِبرياء، ثم عَقَّبَ بالتنزيه البليغ. لله دَرُّ المُصنِّفِ ولَطيفِ عِباراتِه، ولو قال: «مَنْ يُوحي؟» لَفاتَ كُلُّ هذهِ الفوائد.

قوله: (قُرِئ: ﴿تَكَادُ﴾ بالتاء والياء): بالياءِ التَّحْتانية: نافعٌ والكِسائيّ، والباقون: بالتاء. و«يَنفَطِرْنَ» بالنون: أبو بكرٍ وأبو عَمْرو، والباقون: بالتاءِ الفَوْقانيّة[2].

---

(١) «التبيان في إعراب القرآن» لأبي البقاء العكبري (٢: ١١٣٠).

(٢) انظر: «التيسير» للداني ص١٩٤، و«حجة القراءات» ص٦٤٠.

وروىٰ يونسُ عن أبي عَمْرٍو قِراءةً غريبة: «تَتَفَطَّرْنَ» بتاءَينِ مَعَ النُّون، ونظيرُها حرفٌ نادِرٌ رُوِيَ في «نوادر» ابنِ الأعرابي: «الإبلُ تَشمُمْنَ». ومعناه: يَكَدْنَ تَتَفطَّرْنَ مِن عُلُوِّ شأنِ الله وعَظَمتِه، يَدُلُّ عليه مجيئُه بعدَ ﴿ٱلْعَلِيُّ ٱلْعَظِيمُ﴾. وقيل: مِن دُعائِهم له وَلَداً، كقوله تعالىٰ: ﴿تَكَادُ ٱلسَّمَٰوَٰتُ يَتَفَطَّرْنَ مِنْهُ﴾ [مريم: ٩٠].

فإن قلت: لِـمَ قال: ﴿مِن فَوْقِهِنَّ﴾؟ قلت: لأنَّ أعظَمَ الآياتِ وأدلَّها علىٰ الجلالِ والعظمة: فوقَ السَّماوات، وهي: العَرْشُ والكُرسيُّ ....

قوله: (قِراءةً غريبة): لأنَّ جمعَ المُؤنَّثِ الغائب إنما يكونُ بالياءِ التحتانيَّةِ لا بالتاء، قال(١): «الوَجْهُ في مِثلِ هذا تأكيدُ التأنيثِ، كتأكيدِ الخِطابِ في قولك: أرأيتك؟ وقال: الشّاذُّ علىٰ وجوه: شاذٌّ عن القياس، وشاذٌّ عن الاستِعمال مَعَ مُوافَقةِ القياس، وشاذٌّ عنهما جميعاً، وهذا مِن قَبيله».

قوله: (يَدُلُّ عليه مجيئُه بعدَ ﴿ٱلْعَلِيُّ ٱلْعَظِيمُ﴾): يعني: قولُه: ﴿تَكَادُ ٱلسَّمَٰوَٰتُ يَتَفَطَّرْنَ﴾ يحتملُ وَجْهَين: أحدهما: أنَّ معناه: أنَّ السَّماواتِ يَتَفطَّرْنَ مِن عُلُوِّ شأنِ الله وعَظَمتِه، يَدُلُّ عليه أنَّ الآيَةَ بجُمْلتِها مُبيِّنةٌ لمعنىٰ العَظَمةِ والعُلُوِّ في قوله: ﴿وَهُوَ ٱلْعَلِيُّ ٱلْعَظِيمُ﴾، ولذلكَ تُرِكَ العاطِفُ(٢). وثانيهما: أنَّ المعنىٰ: تكادُ السَّماواتُ يَتَفطَّرْنَ مِن دُعائِهم له وَلَداً وشَريكاً، كقوله تعالىٰ: ﴿وَقَالُوا۟ ٱتَّخَذَ ٱلرَّحْمَٰنُ وَلَدًا ۞ لَّقَدْ جِئْتُمْ شَيْـًٔا إِدًّا ۞ تَكَادُ ٱلسَّمَٰوَٰتُ يَتَفَطَّرْنَ مِنْهُ وَتَنشَقُّ ٱلْأَرْضُ وَتَخِرُّ ٱلْجِبَالُ هَدًّا ۞ أَن دَعَوْا۟ لِلرَّحْمَٰنِ وَلَدًا﴾ [مريم: ٨٨-٩١]، يُؤيِّدُه مجيءُ قوله: ﴿وَٱلَّذِينَ ٱتَّخَذُوا۟ مِن دُونِهِۦٓ أَوْلِيَآءَ﴾ بعدَه.

وأما إيرادُ قولِه: ﴿وَهُوَ ٱلْغَفُورُ ٱلرَّحِيمُ﴾: فلأنهم استَوجَبوا بمَقالَتِهم هذهِ أن يُصَبَّ عليهمُ العذابُ صبّاً، ولكنْ صَرَفَ ذلكَ عنهم؛ لأنه غفورٌ رحيمٌ يُمهِلُ ولا يُعاجِل، كقوله تعالىٰ: ﴿قُلْ أَنزَلَهُ ٱلَّذِى يَعْلَمُ ٱلسِّرَّ فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ۚ إِنَّهُۥ كَانَ غَفُورًا رَّحِيمًا﴾ [الفرقان: ٦]، وعلىٰ هذا: الآيَةُ واردةٌ للتنزيه بعدَ إثباتِ المالِكيّةِ التامّةِ والعَظَمةِ والكِبرياء.

---

(١) الظاهرُ أنَّ القائلَ الزمخشريّ، والمُؤلِّفُ ينقلُ عنه في مواضع من حاشية كتابه «الكشّاف».

(٢) أي: في قوله: ﴿تَكَادُ ٱلسَّمَٰوَٰتُ يَتَفَطَّرْنَ﴾، يعني: لم يقل: «وتكاد».

وصُفوفُ الملائكةِ المُرتَـجةِ بالتَّسبيحِ والتقديسِ حولَ العَرْش، وما لا يَعلَمُ كُنْهَهُ إلا اللهُ تعالىٰ مِن آثارِ مَلَكوتِهِ العُظمىٰ، فلذلكَ قال: ﴿يَتَفَطَّرْنَ مِن فَوْقِهِنَّ﴾، أي: يَبتَدِئُ الانفِطارُ مِن جِهَتِهِنَّ الفَوْقانية، أو لأنَّ كلمةَ الكُفرِ جاءت مِنَ الذينَ تحتَ السماوات، فكانَ القياسُ أن يُقال: يَنفَطِرْنَ مِن تحتِهِنَّ مِنَ الجهةِ التي جاءت منها الكلمة، ولكنَّه بُولِغَ في ذلك، فجُعِلَت مُؤَثِّرةً في جِهةِ الفَوْق، كأنه قيل: يَكَدْنَ يَنفَطِرْنَ مِنَ الجهةِ التي فوقَهنّ، دَعِ الجِهةَ التي تحتَهنّ.

ونظيرُه في المُبالغةِ قولُه عَزَّ وعلا: ﴿يُصَبُّ مِن فَوْقِ رُءُوسِهِمُ ٱلْحَمِيمُ * يُصْهَرُ بِهِۦ مَا فِى بُطُونِهِمْ﴾ [الحج: ١٩-٢٠]، فجُعِلَ الحميمُ مُؤَثِّراً في أجزائهم الباطنة. وقيل: ﴿مِن فَوْقِهِنَّ﴾: مِن فوقِ الأرَضين.

فإن قلت: كيفَ صَحَّ أن يَستَغفِروا لمن في الأرض، وفيهمُ الكُفّارُ أعداءُ الله؟ وقد قال اللهُ تعالىٰ: ﴿أُوْلَٰٓئِكَ عَلَيْهِمْ لَعْنَةُ ٱللَّهِ وَٱلْمَلَٰٓئِكَةِ﴾ [البقرة: ١٦١]، فكيفَ يكونون لاعِنينَ مُستَغفِرينَ لهم؟ قلت: قولُه: ﴿لِمَن فِى ٱلْأَرْضِ﴾ يَدُلُّ علىٰ جِنسِ أهلِ الأرض، وهذهِ الجِنسيَّةُ قائمةٌ في كُلِّهم وفي بعضِهم، ....

قوله: (وصُفوفُ المَلائِكةِ المُرتَـجة): قالَ في «الفائق»: «رَجَّ الشيءَ فارتَجّ: حَرَّكَه فتَحَرَّك»(١)، الجوهري: «ارتَجَّ البَحْرُ وغيرُه: اضطرب»، و«بالتَّسْبيح» مُتعلِّقٌ بقوله: «المُرتَـجة»، وهيَ صِفةٌ للصُّفوف.

قوله: (أو لأنَّ كَلِمةَ الكُفْرِ جاءت): هذا الجوابُ مَبْنيٌّ علىٰ الوَجْهِ الثاني مِن تفسيرِ سَبَبِ الانفِطار.

قوله: (ونظيرُه في المُبالَغةِ قولُه عَزَّ وعلا: ﴿يُصَبُّ مِن فَوْقِ رُءُوسِهِمُ ٱلْحَمِيمُ﴾): ذُكِرَ فيه تأثيرُ الصَّبِّ في الأجزاءِ الباطنة، وتُرِكَ بيانُ تأثيرِهِ في مَوضِعِ الصَّبّ، وهو «رؤوسُهم»؛ ليُؤْذَنَ به أنَّ المَوضِعَ الذي ليسَ مَوقِعاً للصَّبِّ كذلك، فما بالُ الموضعِ الذي وقعَ فيه الصَّبّ؟

---

(١) «الفائق» للزمخشري (٢: ٢٢)، مادة (رجج).

فيجوزُ أن يُرادَ به هذا وهذا، وقد دلَّ الدليلُ علىٰ أنَّ الملائكةَ لا تَستغفِرُ إلا لأولياءِ الله، وهُمُ المُؤمنون، فما أراد اللهُ إلا إياهُم، **ألا ترىٰ إلىٰ قولِهِ في سورة المُؤمِن:** ﴿وَيَسۡتَغۡفِرُونَ لِلَّذِينَ ءَامَنُواْ﴾ [غافر: ٧]، وحِكايتِهِ عنهم: ﴿فَٱغۡفِرۡ لِلَّذِينَ تَابُواْ وَٱتَّبَعُواْ سَبِيلَكَ﴾ [غافر: ٧]، كيفَ وَصَفُوا المُستَغفَرَ لهم بما يُستَوجَبُ به الاستِغفار، فما تركوا للذينَ لم يتوبوا مِنَ المُصدِّقينَ طَمَعاً في استِغفارِهِم، فكيفَ للكَفَرة؟!

ويحتملُ أن يَقصِدوا بالاستِغفار: طَلَبَ الحِلْم والغُفْرانِ في قولِه: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يُمۡسِكُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضَ أَن تَزُولَا﴾ إلىٰ أن قال: ﴿إِنَّهُۥ كَانَ حَلِيمًا غَفُورًا﴾ [فاطر: ٤١]، وقولِه: ﴿وَإِنَّ رَبَّكَ لَذُو مَغۡفِرَةٖ لِّلنَّاسِ عَلَىٰ ظُلۡمِهِمۡ﴾ [الرعد: ٦]، والمُراد: الحِلْمُ عنهم، وأن لا يُعاجِلَهم بالانتِقام، فيكونُ عامّاً.

فإن قلت: قد فَسَّرتَ قولَه تعالىٰ: ﴿تَكَادُ ٱلسَّمَٰوَٰتُ يَتَفَطَّرۡنَ﴾ بتفسيرين، فما وَجْهُ طِباقِ ما بعدَه لهما؟ قلت: أما علىٰ أحدهما: فكأنه قيل: تكادُ السَّماواتُ يَنفطِرْنَ هَيْبةً مِن جَلالِه، واحتِشاماً مِن كِبريائِه، والملائكةُ الذينَ هُم مِلءُ السَّبْع الطِّباق، ....

قوله: (**ألا ترىٰ إلىٰ قولِهِ في سورة المُؤمِن:** ﴿وَيَسۡتَغۡفِرُونَ لِلَّذِينَ ءَامَنُواْ﴾ [غافر: ٧]؟): يُريد: أنَّ هذا المُطلَقَ محمولٌ علىٰ ذلكَ المُقيَّد، انظُر كم رَكِبَ مَعاسِف؟! خَصَّ هذا العامَّ[1] بقوله: ﴿وَيَسۡتَغۡفِرُونَ لِلَّذِينَ ءَامَنُواْ﴾، وقد خَصَّ ذلكَ بقوله: ﴿فَٱغۡفِرۡ لِلَّذِينَ تَابُواْ﴾، فرَجَعَ المعنىٰ إلىٰ قوله: ويَستَغفِرُون لِـمَنْ تابَ عن المعاصي. والوَجْه: أن يُـحمَلَ هذا الاستِغفارُ علىٰ عُمومِ المجاز، كما سبقَ في سُورةِ المُؤمِن.

قوله: (بتفسيرين): وهو أنَّ السَّماواتِ يَتفطَّرْنَ مِن عُلُوِّ شأنِ الله، وقيل: مِن دُعائِهم له وَلَداً.

---

(١) يُريد بـ«هذا العامّ»: قولَه تعالىٰ: ﴿وَيَسۡتَغۡفِرُونَ لِمَن فِي ٱلۡأَرۡضِ﴾، أي: خَصَّ الزمخشريُّ هذه الآيَةَ من سورة الشُّورىٰ بآية سورة غافر.

وحافُّونَ حولَ العَرْشِ صُفوفاً بعدَ صُفوف، يُداوِمُونَ خُضُوعاً لِعَظَمتِهِ علىٰ عِبادتِهِ وتسبيحِهِ وتحميدِه، ويَستَغفِرُونَ لمن في الأرض؛ خَوْفاً عليهم مِن سَطَواتِه.

وأما علىٰ الثاني: فكأنه قيل: يَكَدْنَ ينفَطِرْنَ مِن إقدامِ أهلِ الشِّـرْكِ علىٰ تلكَ الكلمةِ الشَّنْعاء، والملائكةُ يُوحِّدُونَ اللهَ ويُنزِّهُونَه عما لا يجوزُ عليه مِنَ الصِّفاتِ التي يُضِيفُها إليه الجاهِلونَ به، حامِدِينَ له علىٰ ما أَوْلاهُم مِن ألطافِهِ التي عَلِمَ أنهم عندَها يَستعصِمُونَ مُختارِينَ غيـرَ مُلجَئين، ويَستَغفِرونَ لمُؤمِني أهلِ الأرضِ الذينَ تَبـرَّؤوا مِن تلكَ الكَلِمة ومِن أهلِها، أو يَطلُبونَ إلىٰ ربهم أن يَـحلُمَ عن أهلِ الأرضِ ولا يُعاجِلَهم بالعِقاب مَعَ وجودِ ذلكَ فيهم، لِـمَا عَرَفُوا في ذلكَ مِنَ المصالِح، وحِرْصاً علىٰ نجاةِ الخلق، وطَمَعاً في توبةِ الكُفّارِ والفُسّاقِ منهم.

[﴿وَٱلَّذِينَ ٱتَّخَذُواْ مِن دُونِهِۦٓ أَوْلِيَآءَ ٱللَّهُ حَفِيظٌ عَلَيْهِمْ وَمَآ أَنتَ عَلَيْهِم بِوَكِيلٍ﴾ ٦]

﴿وَٱلَّذِينَ ٱتَّخَذُواْ مِن دُونِهِۦٓ أَوْلِيَآءَ﴾ جعَلُوا له شُـركاءَ وأنداداً، ﴿ٱللَّهُ حَفِيظٌ عَلَيْهِمْ﴾ رقيبٌ علىٰ أحوالِهم وأعمـالِهِم لا يفوتُه منها شيء، وهو مُحاسِبُهم عليها ومُعاقِبُهم، لا رقيبَ عليهم إلا هو وحدَه، ﴿وَمَآ أَنتَ﴾ يا مُحَمَّدُ بمُوكَّلٍ بهم، ولا مُفوَّضٍ إليكَ أمرُهم، ولا قَسْـرُهُم علىٰ الإيمان، إنما أنتَ مُنذِرٌ فحَسْب.

[﴿وَكَذَٰلِكَ أَوْحَيْنَآ إِلَيْكَ قُرْءَانًا عَرَبِيًّا لِّتُنذِرَ أُمَّ ٱلْقُرَىٰ وَمَنْ حَوْلَهَا وَتُنذِرَ يَوْمَ ٱلْجَمْعِ لَا رَيْبَ فِيهِ فَرِيقٌ فِى ٱلْجَنَّةِ وَفَرِيقٌ فِى ٱلسَّعِيرِ﴾ ٧]

ومِثلَ ذلكَ ﴿أَوْحَيْنَآ إِلَيْكَ﴾، وذلكَ إشارةٌ إلىٰ معنىٰ الآيةِ قبلَها؛ ....

قوله: (يَستعصِمُونَ مُختارِين): قيل: الاستِعصامُ بناءُ مُبالَغةٍ يَدُلُّ علىٰ الامتِناعِ البليغِ والتَّحفُّظِ الشديد، كأنهم في عِصْمة، ويَـجتَهِدونَ في الاستِزادة.

قوله: (وذلك): إشارةٌ إلىٰ معنىٰ الآيةِ قبلَها، وهي قولُه: ﴿ٱللَّهُ حَفِيظٌ عَلَيْهِمْ وَمَآ أَنتَ عَلَيْهِم بِوَكِيلٍ﴾، كأنه صَلَواتُ الله عليه ـ علىٰ ما هو دأبُـه وعادتُه ـ يَـحرِصُ علىٰ إيمانِ المُشرِكين،

مِن أنَّ اللهَ هو الرَّقيبُ عليهم، وما أنتَ برقيبٍ عليهم، ولكنْ نذيرٌ لهم؛ لأنَّ هذا المعنىٰ كَرَّرَهُ اللهُ في كِتابه في مَواضِعَ جَمّة، فالكافُ مفعولٌ به لـ﴿أَوۡحَيۡنَآ﴾، و﴿قُرۡءَانًا عَرَبِيًّا﴾ حالٌ مِنَ المفعولِ به، أي: أوحَيْناهُ إليك، وهو **قُرآنٌ عربيٌّ بَيِّـنٌ لا لَـبْسَ فيه عليك**، لِتَفهَمَ ما يُقالُ لك، ولا تَتَجاوَزَ حَدَّ الإنذار. ويجوزُ أن يكونَ ذلكَ إشارةً إلىٰ مَصدَرِ ﴿أَوۡحَيۡنَآ﴾، أي: ومِثلَ ذلكَ الإيحاءِ البيِّنِ المُفهِمِ أوحَيْنا إليكَ قُرآناً عربيّاً بلِسانِك.

﴿لِّتُنذِرَ﴾ يُقال: أنذَرْتُه كذا، وأنذَرْتُه بكذا، **وقد عُدِّيَ الأولُ ـ أعني: ﴿لِّتُنذِرَ أُمَّ ٱلۡقُرَىٰ﴾ ـ إلىٰ المفعولِ الأول، والثاني ـ وهو قولُه: ﴿وَتُنذِرَ يَوۡمَ ٱلۡجَمۡعِ﴾ ـ إلىٰ المفعولِ الثاني**، ﴿أُمَّ ٱلۡقُرَىٰ﴾ أهلَ أمِّ القُرىٰ، كقوله تعالىٰ: ﴿وَسۡـَٔلِ ٱلۡقَرۡيَةَ﴾ [يوسف: ٨٢]، ﴿وَمَنۡ حَوۡلَهَا﴾ مِنَ العرب، وقُرِئ: «لِيُنذِرَ» بالياء، والفِعلُ للقُرآن.

فجِيءَ بقوله: ﴿وَٱلَّذِينَ ٱتَّخَذُواْ مِن دُونِهِۦٓ أَوۡلِيَآءَ﴾ إنكاراً عليه، وبنىٰ عليه هذا النفيَ والإثباتَ للتَّشْديدِ فيه، يعني: أمثالُ هؤلاءِ المُصِرِّينَ ليسَ في وُسْعِكَ وقُدرتِكَ أن تَهدِيَهم، واللهُ وحدَه هو القادرُ علىٰ ذلك، والذي عليكَ هو الإنذارُ فقط.

أما قوله: (**وهو قُرآنٌ عربيٌّ لا لَـبْسَ عليكَ فيه**): فمعناه: أنَّ القُرآنَ مملوءٌ مِن هذا النَّوعِ من الإنكار، وبُـيِّنَ فيه بياناً شافياً لا يخفىٰ عليك معناه؛ لأنه بلِسانِكَ عربيّ، وأنت تَسلُكُ فيه مَسلَكَ التَّوْريـةِ والإيهام، ولا تَتـرُكُ الحِرصَ البتّة، وعلىٰ مِثلِ هذهِ التَّوْريـةِ والمُبالَغةِ قد نَصَّ المُصنِّفُ في قوله تعالىٰ: ﴿إِن تَسۡتَغۡفِرۡ لَهُمۡ سَبۡعِينَ مَرَّةً فَلَن يَغۡفِرَ ٱللَّهُ لَهُمۡ﴾ [التوبة: ٨٠]، وقولِهِ صَلَواتُ الله عليه: «سأزيدُ علىٰ السَّبْعين»(١).

قوله: (**وقد عُدِّيَ الأولُ ـ أعني: ﴿لِّتُنذِرَ أُمَّ ٱلۡقُرَىٰ﴾ ـ إلىٰ المفعولِ الأول، والثاني ـ وهو قولُه: ﴿وَتُنذِرَ يَوۡمَ ٱلۡجَمۡعِ﴾ ـ إلىٰ المفعولِ الثاني**): فكأنَّ التقدير: لِتُنذِرَ أُمَّ القُرىٰ بما يجبُ أن تُنذَرَ به، ولتُنذِرَ أُمَّ القُرىٰ بيوم الجمع.

---

(١) تقدَّم تخريجه والكلامُ عليه عند تفسير الآية ٨٠ من سورة التوبة (٧: ٣١٤).

﴿يَوْمَ الْجَمْعِ﴾ يومَ القيامة، لأنَّ الخلائقَ تُجمَعُ فيه، قال اللهُ تعالىٰ: ﴿يَوْمَ يَجْمَعُكُمْ لِيَوْمِ الْجَمْعِ﴾ [التغابن: ٩]، وقيل: يُجمَعُ بينَ الأرواح والأجساد، وقيل: يُجمَعُ بينَ كُلِّ عامِلٍ وعَمَلِه، و﴿لَا رَيْبَ فِيهِ﴾ اعتراضٌ لا محلَّ له.

قُرِئ: ﴿فَرِيقٌ﴾ ﴿وَفَرِيقٌ﴾ بالرَّفع والنَّصب؛ فالرَّفْعُ علىٰ: منهم فريقٌ ومنهم فريق، والضَّميرُ للمجموعين، لأنَّ المعنىٰ: يومَ جَمْعِ الخلائق، والنَّصْبُ علىٰ الحالِ منهم، أي: مُتفرِّقين، كقولِهِ تعالىٰ: ﴿وَيَوْمَ تَقُومُ السَّاعَةُ يَوْمَئِذٍ يَتَفَرَّقُونَ﴾ [الروم: ١٤].

فإن قلت: كيفَ يكونونَ مجموعين مُتفرِّقينَ في حالةٍ واحدة؟ قلت: هم مجموعونَ في ذلكِ اليوم مَعَ افتراقِهم في داري البُؤْسِ والنعيم، كما يجتمعُ الناسُ يومَ الجمعةِ مُتفرِّقينَ في مَسجِدَين، وإن أُريدَ بالجمع: جَمْعُهم في المَوقِف، فالتَّفرُّقُ علىٰ معنىٰ مُشارَفَتِهم للتَّفرُّق.

[﴿وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ لَجَعَلَهُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً وَلَٰكِن يُدْخِلُ مَن يَشَاءُ فِي رَحْمَتِهِ ۚ وَالظَّالِمُونَ مَا لَهُم مِّن وَلِيٍّ وَلَا نَصِيرٍ﴾ ٨]

﴿لَجَعَلَهُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً﴾ أي: مُؤمنينَ كُلَّهم علىٰ القَسْرِ والإكراه، كقولِه: ﴿وَلَوْ شِئْنَا لَآتَيْنَا كُلَّ نَفْسٍ هُدَاهَا﴾ [السجدة: ١٣]، ....

رُوِيَ عن المُصنِّفِ أنه قال: «﴿لِتُنذِرَ أُمَّ الْقُرَىٰ وَمَنْ حَوْلَهَا﴾ عامٌّ في الإنذارِ بأحوالِ الدُّنيا والآخِرة، ثم خُصَّ بقوله: ﴿وَتُنذِرَ يَوْمَ الْجَمْعِ﴾(١)، أي: يومَ القيامة، زيادةً في الإنذارِ وبياناً لِعِظَمِ أهوالِ يومِ القيامة؛ لأنَّ الإفرادَ بالذِّكْرِ يَدُلُّ علىٰ هذا». وقلت: ولهذا أعادَ ذِكْرَ الإنذار، وهو قريبٌ مِن أسلوبِ قولِهِ تعالىٰ: ﴿وَمَلَائِكَتِهِ... وَجِبْرِيلَ﴾ [البقرة: ٩٨].

قوله: (قُرِئ: ﴿فَرِيقٌ﴾ و﴿فَرِيقٌ﴾ بالرَّفع والنَّصب): أي: فريقٌ في الجنّةِ وفريقٌ في السَّعير، أو: فريقاً في الجنّةِ وفريقاً في السَّعير، فالرفعُ مشهور، والنَّصْبُ شاذّ.

---

(١) من قوله: «رُوي عن المُصنِّف» إلىٰ هنا، سقط من (ح).

وقولِه: ﴿وَلَوْ شَآءَ رَبُّكَ لَآمَنَ مَن فِى ٱلْأَرْضِ كُلُّهُمْ جَمِيعًا﴾ [يونس: ٩٩]، **والدليلُ علىٰ أنَّ المعنىٰ هو الإلجاءُ إلىٰ الإيمان: قولُه:** ﴿أَفَأَنتَ تُكْرِهُ ٱلنَّاسَ حَتَّىٰ يَكُونُوا۟ مُؤْمِنِينَ﴾ [يونس: ٩٩]، وقولُـه تعـالىٰ: ﴿أَفَأَنتَ تُكْرِهُ﴾ ـ بإدخالِ همزةِ الإنكارِ علىٰ المُكرِهِ دونَ فِعلِه ـ دليلٌ علىٰ أنَّ اللهَ وَحْدَه هو القادرُ علىٰ هذا الإكراهِ دونَ غيره.

قوله: (**والدليلُ علىٰ أنَّ المعنىٰ هو الإلجاءُ إلىٰ الإيمانِ: قولُه:** ﴿أَفَأَنتَ تُكْرِهُ ٱلنَّاسَ حَتَّىٰ يَكُونُوا۟ مُؤْمِنِينَ﴾): وقلت: الدليلُ عليه لا له؛ لأنه تَقرَّرَ عندَ عُلماءِ المعاني أنَّ مِثلَ هذا التركيب يُفيدُ حُصولَ الفِعْل قَطْعاً، لكنَّ الكلامَ في الفاعل: أنه هل هو رسولُ الله ﷺ أم اللهُ عَزَّ وجَلّ؟ فدَلَّتْ همزةُ الإنكارِ علىٰ نفي أن يكونَ الفاعلُ رسولَ الله ﷺ، فيَختَصُّ بالله، فيكونُ الإكراهُ موجوداً.

أما قَضِيَّةُ النَّظْم: فإنَّ الكلامَ في قوله: ﴿وَٱلَّذِينَ ٱتَّخَذُوا۟ مِن دُونِهِۦٓ أَوْلِيَآءَ ٱللَّهُ حَفِيظٌ عَلَيْهِمْ وَمَآ أَنتَ عَلَيْهِم بِوَكِيلٍ﴾ سِيقَ لنهي رسولِ الله ﷺ عن شِدّةِ الحِرصِ علىٰ إيمانِ قوم اتخذوا مِن دونِ الله أولياء، ونُـزِّلَ لذلكَ منزلةَ مُدَّعٍ أنه وليُّهم ونصيرُهم، وهو الوكيلُ علىٰ غَرْسِ الإيمانِ في قلوبِهم، حتىٰ رُدَّ بقوله: ﴿وَمَآ أَنتَ عَلَيْهِم بِوَكِيلٍ﴾، وعُلِّـلَ ذلكَ بقوله: ﴿وَلَوْ شَآءَ ٱللَّهُ لَجَعَلَهُمْ أُمَّةً وَٰحِدَةً﴾ الآية، يعني: أنَّ ذلكَ لأجلِ أنَّ المشيئةَ ما تَعَلَّقَتْ بإيمانهم، ولم يُرِدِ اللهُ أن يُدخِلَهم في رحمتِه، فوُضِعَ «الظالمون» مَوضِعَ ضميرِ المُـتَّخِذينَ مِن دونِ الله أولياء؛ ليُؤذِنَ بأنَّ الشِّـرْكَ ظُلمٌ عظيم، وذلكَ الذي مَنَعَ عن النُّصْـرةِ والتوكيل عليهم، وذلكَ الذي أبعَدَهُم مِن رحمتِهِ الواسِعة، وكانَ أصلُ الكلام: ولكنْ يُدخِلُ مَنْ يشاءُ في غَضَبِه. فوُضِعَ مَوضِعَه ﴿وَٱلظَّٰلِمُونَ مَا لَهُم مِّن وَلِىٍّ وَلَا نَصِيرٍ﴾؛ غَضَباً علىٰ أولئكَ المُـتَّخِذينَ مِن دونِهِ أولياء، وسَخَطاً علىٰ سُوءِ صَنيعِهم، فاللامُ في ﴿وَٱلظَّٰلِمُونَ﴾ للعَهْد.

ويجوزُ أن يكونَ للجِنس، فيدخلوا فيه دخولاً أوليّاً.

وما يَدُلُّ علىٰ التقابُل: قولُ المُصنِّف: «ألا ترىٰ وَضْعَهُم في مُقابَلةِ «الظالمين»؟»، يعني: دَلَّ وَضْعُ ﴿مَن يَشَآءُ﴾ في مُقابَلةِ «الظالمين» علىٰ أنَّ ذلكَ المُطلَقَ مُقيَّدٌ بما يُقابِلُ هذا المُعيَّن، وما

والمعنىٰ: ولو شاءَ ربُّكَ مَشيئةَ قُدْرةٍ لَقَسَرَهُم جميعاً علىٰ الإيمان، ولكنَّه شاءَ مَشيئةَ حِكمة، فكَلَّفَهُم وبَنَىٰ أمرَهُم علىٰ ما يختارون، ليُدخِلَ المُؤمنينَ في رحمتِه ـ وهم المُرادُونَ بـ﴿مَن يَشَآءُ﴾، ألا ترىٰ إلىٰ وَضْعِهم في مُقابَلةِ «الظالمين»؟ ـ ويَتـرُكَ الظالمينَ بغير وليٍّ ولا نصيرٍ في عذابه.

[﴿أَمِ ٱتَّخَذُواْ مِن دُونِهِۦٓ أَوْلِيَآءَۖ فَٱللَّهُ هُوَ ٱلْوَلِيُّ وَهُوَ يُحْيِ ٱلْمَوْتَىٰ وَهُوَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾ ٩]

معنىٰ الهمزة في ﴿أَمِ﴾ الإنكار، ﴿فَٱللَّهُ هُوَ ٱلْوَلِيُّ﴾ هو الذي يجبُ أن يُتولّىٰ وحدَه، ويُعتَقَدَ أنه المَوْلىٰ والسَّيِّد، ....

يَدلُّ علىٰ الحملِ علىٰ أولئكَ المُتَّخِذين: قولُ القاضي: «ولَعَلَّ تَغييرَ المُقابَلةِ للمُبالَغةِ في الوعيد؛ إذِ الكلامُ في الإنذار»(١)، ومما يَكشِفُ أنَّ الكلامَ فيهم كشفاً تامّاً: قولُه تعالىٰ: ﴿أَمِ ٱتَّخَذُواْ مِن دُونِهِۦٓ أَوْلِيَآءَۖ فَٱللَّهُ هُوَ ٱلْوَلِيُّ﴾، ألا ترىٰ كيفَ أضـرَبَ عن الكلام السابق، وأنكرَ اللاحِق، علىٰ سبيلِ التقرير بـ«أم» المُنقَطِعةِ المُتضمِّنةِ لـ«بل» والهمزة، وأعاد ذِكرَ ﴿ٱتَّخَذُواْ مِن دُونِهِۦٓ أَوْلِيَآءَ﴾، يعني: دَعِ الاهتِمـامَ بشأنِهم وطَمِعَ الإيمانِ منهم، أليسوا الذينَ اتخذوا مِن دونِ الله أولياء، وهو الوليُّ(٢) الحقيقيُّ القادِرُ علىٰ كُلِّ شيء، وعَدَلُوا إلىٰ الجمادِ الذي هو غيرُ قادرٍ علىٰ شيء؟!

وأما قولُه تعالىٰ: ﴿وَكَذَٰلِكَ أَوْحَيْنَآ إِلَيْكَ﴾ الآية: فمُعتَرِضةٌ لِتوكيدِ مضمونِ الآيتَين، يَدُلُّ عليه قولُ المُصنِّف: «وهو قُرآنٌ عربيٌّ بيِّن، لا لُبْسَ فيه عليك، لتفهمَ ما يُقالُ لكَ، ولا تَتجاوزَ حَدَّ الإنذار»، فظهرَ مِن تقدير النَّظْم أنَّ الأصل: يُدخِلُ مَنْ يشاءُ في رحمتِه، ويُدخِلُ مَنْ يشاءُ في غَضَبِه، وأنَّ اللهَ تعالىٰ شاءَ إيمانَ بعضٍ وكُفْرَ بعض، وما شاءَ اللهُ كان، وما لم يَشَأ لم يكن.

قوله: (ويَتـرُكَ الظالمين): منصوب؛ عَطفٌ علىٰ «ليُدخِلَ»، ويُروىٰ: «أي: ويترك»؛ مرفوعاً علىٰ أنه تفسيرٌ لقوله: «وَضْعِهم في مُقابَلةِ الظالمين».

---

(١) «أنوار التنزيل» للبيضاوي (٥: ١٢٣).

(٢) من قوله: «ألا ترىٰ كيف أضـرب» إلىٰ هنا، سقط من (ح).

والفاءُ في قوله: ﴿فَٱللَّهُ هُوَ ٱلْوَلِيُّ﴾ جوابُ شَـرْطٍ مُقدَّر، كأنه قيلَ بعدَ إنكارِ كُلِّ وليٍّ سِواه: إنْ أرادوا وليّاً بحَقٍّ فاللهُ هو الوليُّ بالحق، لا وليَّ سِواه، ﴿وَهُوَ يُحْىِ﴾ أي: **ومن شأنِ هذا الوليِّ أنه يحيي ﴿ٱلْمَوْتَىٰ وَهُوَ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ قَدِيرٌ﴾ فهو الحقيقُ بأنْ يُتَّخَذَ وليّاً دونَ مَنْ لا يَقدِرُ علىٰ شيء.**

[﴿وَمَا ٱخْتَلَفْتُمْ فِيهِ مِن شَىْءٍ فَحُكْمُهُۥٓ إِلَى ٱللَّهِ ذَٰلِكُمُ ٱللَّهُ رَبِّى عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ وَإِلَيْهِ أُنِيبُ﴾ ١٠]

﴿وَمَا ٱخْتَلَفْتُمْ فِيهِ مِن شَىْءٍ﴾ حِكايةُ قولِ رسولِ الله ﷺ للمُؤمنين، أي: ما خالَفَكُم فيه الكُفّارُ مِن أهلِ الكِتابِ والمُشـركين، فاختَلَفتُم أنتُم وهُم فيه، مِن أمرٍ مِن أمورِ الدِّين: فحُكمُ ذلكَ المُختَلَفِ فيه مُفوَّضٌ إلىٰ الله، ....

قوله: (**والفاءُ في قوله: ﴿فَٱللَّهُ هُوَ ٱلْوَلِيُّ﴾ جوابُ شَـرْطٍ مُقدَّر**): قلت: قَضِيَّةُ الإضـرابِ عن الكلام السابق ـ كما مَرّ ـ تَقتَضي التعقيب، فيَدخُلُ مدخولُها في حَيِّزِ الإنكار، كأنه قيل: بل اتخذوا مِن دونِ الله أولياء، عَقِيبَ العِلم بأنْ ليسَ الوليُّ إلا الله، بدليلِ تعريفِ الخبر بالجِنسِ الحقيقيّ، وتوسيطِ ضمير الفَصْلِ المُؤذِنِ بالتخصيص، وعَطْفِ ﴿وَهُوَ يُحْىِ ٱلْمَوْتَىٰ﴾ عليه، وعليه النَّظْمُ الفائِقُ كما مَرّ.

قوله: (**ومن شأنِ هذا الوليِّ الذي**[1] **يُحيي**): إشارةٌ إلىٰ معنىٰ الاستِمرارِ في ﴿يُحْىِ﴾، علىٰ نَحْو: فُلانٌ يَقْري الضَّيْفَ ويَـحْمي الحريم، أي: مِن شأنِهِ الضِّيافةُ والحِماية.

قوله: (**فهو الحقيقُ بأن يُتَّخَذَ وليّاً دونَ مَنْ لا يَقدِرُ علىٰ شيء**): أتىٰ بالفاءِ ليُؤذِنَ بالترتيب، يعني: كما رُتِّبَ علىٰ إنكارِ الاتخاذِ قولُه: ﴿فَٱللَّهُ هُوَ ٱلْوَلِيُّ﴾ بالفاء، رُتِّبَ إثباتُ اختِصاصِ الوِلايةِ بالله علىٰ الوَصْفِ المُناسِب، وهو القُدرةُ الكامِلةُ بإحياء الموتىٰ، والشامِلةُ بأنه علىٰ كُلِّ شيءٍ قدير، تعريضاً بأنَّ أولياءَهم ليسوا مِن معنىٰ الوِلايـةِ في شيء.

---

(١) كذا في الأصول الخطية، وفي «الكشاف»: «أنه».

وهو إثابةُ المُحِقِّينَ فيه مِنَ المُؤمنينَ ومُعاقَبةُ المُبطِلين، ﴿ذَٰلِكُمُ﴾ الحاكمُ بينكم هو ﴿ٱللَّهُ رَبِّي عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ﴾ في رَدِّ كَيْدِ أعداءِ الدِّين، ﴿وَإِلَيْهِ﴾ أرجعُ في كِفايةِ شَرِّهم.

وقيل: ﴿وَمَا ٱخْتَلَفْتُمْ﴾ فيه وتنازعتُم ﴿مِن شَيْءٍ﴾ مِنَ الخصومات، فتحاكموا فيه إلىٰ رسولِ الله ﷺ، ولا تُؤثِروا علىٰ حُكومتِهِ حُكومةَ غيره، كقوله: ﴿فَإِن تَنَٰزَعْتُمْ فِى شَىْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى ٱللَّهِ وَٱلرَّسُولِ﴾ [النساء: ٥٩]. وقيل: وما اختَلَفتُم فيه مِن تأويلِ آية، واشتَبَهَ عليكم، فارجِعوا في بيانِهِ إلىٰ المُحكَمِ مِن كِتابِ الله، والظاهِرِ مِن سُنَّةِ رسولِ الله ﷺ. وقيل: وما وقعَ بينكم الخِلافُ فيه مِنَ العُلوم التي لا تَتَّصِلُ بتكليفكم، ولا طريقَ لكم إلىٰ عِلمِه، فقولوا: اللهُ أعلم، كمعرفةِ الرُّوح، قال اللهُ تعالىٰ: ﴿وَيَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلرُّوحِ قُلِ ٱلرُّوحُ مِنْ أَمْرِ رَبِّى﴾ [الإسراء: ٨٥].

فإن قلت: هل يجوزُ حَملُه علىٰ اختِلافِ المُجتَهِدينَ في أحكام الشريعة؟ قلت: لا، **لأنَّ الاجتِهادَ لا يجوزُ بحَضْرةِ الرسولِ ﷺ.**

قوله: (**لأنَّ الاجتِهادَ لا يجوزُ بحَضْرةِ الرسولِ ﷺ**): قيل: فيه بَحْث؛ لأنَّ المُختارَ جوازُه، كما اجتهَدَ أبو بكرٍ رضيَ اللهُ عنه بحُضُورِه ﷺ، وقال: «لاها الله إذن، لا يَعمِدُ إلىٰ أَسَدٍ مِن أُسْد الله»[١]. وكما اجتهَدَ سعدُ بنُ معاذٍ في بني قُرَيظة، فحَكَمَ بقَتْلِ رجالِهم، وسَبْيِ نِسائِهم وذَراريهم[٢]، ومنه قولُ مُعاذ: «أجتَهِدُ رأيي»[٣].

قال الإمام: «كما منعَ اللهُ رسولَه صَلَواتُ الله عليه أن يحمِلَ الكُفّارَ علىٰ الإيمان، كذلكَ منعَ المُؤمنينَ أن يَشرَعُوا مَعَه في الخصوماتِ والمُنازعات، واحتَجَّ نُفاةُ القياس به، فقالوا: إما أن

---

(١) أخرجه البخاري (٣١٤٢) و(٤٣٢١)، ومسلم (١٧٥١) في قِصّةٍ طويلة.

وقوله: «لاها الله إذن» قَسَم، وانظر تفصيلَ القولِ فيه في «فتح الباري» للحافظ ابن حجر (٨: ٣٧-٣٩). وقوله: «لا يَعمِدُ إلىٰ أسد»، أي: لا يَعمِدُ رسولُ الله ﷺ إلىٰ أحدِ المُقاتلين، فيأخذُ مِن نَصيبِهِ مِنَ الغَنيمةِ شيئاً.

(٢) سيأتي تخريجُه عند المُؤلِّفِ رحمه الله تعالىٰ بعد قليل، ص١٨.

(٣) أخرجه أبو داود (٣٥٩٢)، والترمذي (١٣٢٧) و(١٣٢٨).

....

يكونَ المُرادُ منه: وما اختَلَفتُم فيه مِن شيءٍ فحُكمُه مُستفادٌ مِن نَصِّ الله عليه أو مِنَ القياسِ علىٰ ما نَصَّ عليه، والثاني باطل؛ لأنه يَقتَضي أن تكونَ كُلُّ الأحكام مَبْنِيَّةً علىٰ القياس، فتَعيَّنَ الأول.

ولقائل أن يقول: لِـمَ لا يجوزُ أن يكونَ المُراد: فحُكمُه معروفٌ مِن بيانِ الله، سواءٌ كانَ ذلكَ البيـانُ بالنَّصِّ أو بالقياس؟ وأجيبَ عنه: بأنَّ الـمقصودَ مِنَ التحاكُم إلىٰ الله قَطْعُ الاختِلاف؛ لِقولِه: ﴿وَمَا ٱخْتَلَفْتُمْ﴾، والرجوعُ إلىٰ القياس مما يُقوِّي الاختِلاف، فوَجَبَ الرجوعُ إلىٰ النُّصوص»[1].

وقلت: أما حديثُ أبي بكرٍ رضيَ اللهُ عنه: فإنَّ قولَه: «لاها الله إذن، لا يَعمِدُ إلىٰ أَسَدٍ مِن أُسْدِ الله يُقاتِلِ عن الله وعن رسوله فيُعطيكَ سَلَبَه»، مسبوقٌ بقوله صلواتُ الله عليه: «مَن قتل قتيلاً فله سَلَبُه»؛ علىٰ ما روىٰ الشيخان ومالك[2] وأبو داود[3]، وأنَّ أبا قَتادةَ لـمَّا سَمِعَ هذا النَّصَّ قامَ وطَلَبَ الشُّهُودَ وأقَـرَّ الخصم، ثم قالَ رضيَ اللهُ عنه ما قال.

وأما حُكمُ سَعْدِ بنِ مُعاذ: فإنه إنما قتلَ لـمَّا أَمَرَهُ صَلَواتُ الله عليه أن يَـحكُم، ووافقَ حُكمُه حُكمَ الله، أما أولاً: فما رواه البخاريُّ ومُسلِمٌ[4] عن عائشةَ رضيَ اللهُ عنها: «فنزلوا ـ أي: بنو قُريظةَ ـ علىٰ حُكمِهِ صَلَواتُ الله عليه، فرَدَّ[5] الحكمَ إلىٰ سَعْد»، وأما ثانياً: فما روىٰ الشَّيْخانِ[6] أيضاً وأبو داودَ عن أبي سعيد: «فقالَ ﷺ ـ بعدَما قالَ سعد: تُقتَلُ مُقاتِلَتُهم، وتُسْبىٰ ذراريهم ـ: قَضَيتَ بحُكم الله»، وربما قال: «بحُكم المَلِك».

وأما قولُ مُعاذ: «أجتَهِدُ رأيي»: فمعناه: إذا غِبتُ عن حَضْـرتِكَ إلىٰ اليمن.

---

(١) «مفاتيح الغيب» للرازي (٢٧: ٥٨١).

(٢) من قوله: «عن الله وعن رسوله» إلى هنا، سقط من (ح) و(ف).

(٣) البخاري (٣١٤٢) و(٤٣٢١)، ومسلم (١٧٥١)، ومالك في «الموطأ» (٢: ٤٥٤)، وأبو داود (٢٧١٧).

(٤) البخاري (٤١٢٢)، ومسلم (١٧٦٩).

(٥) تحرَّف في (ح) إلىٰ: «فجرَّد».

(٦) البخاري (٣٠٤٣) و(٣٨٠٤) و(٤١٢١)، ومسلم (١٧٦٨).

....

والحقُّ القولُ بالتفصيل؛ لِقولِهِ تعالىٰ: ﴿وَٱعْلَمُوٓاْ أَنَّ فِيكُمْ رَسُولَ ٱللَّهِ ۚ لَوْ يُطِيعُكُمْ فِى كَثِيرٍ مِّنَ ٱلْأَمْرِ لَعَنِتُّمْ﴾ [الحجرات: ٧]، ولِـمَا روىٰ البخاريُّ ومُسلِمٌ(١) عن أنسٍ وابنِ عُمَر: أنَّ عُمَرَ قال: «وافقتُ ربي في ثلاث؛ قلت: يا رسولَ الله، لو اتَّـخَذْنا مِن مَقامِ إبراهيمَ مُصَلّىٰ، فنزلت: ﴿وَٱتَّخِذُواْ مِن مَّقَامِ إِبْرَٰهِـۧمَ مُصَلًّى﴾ [البقرة: ١٢٥]. وقلت: يا رسولَ الله، يَدخُلُ علىٰ نِسائِكَ البَرُّ والفاجِر، فلو أمَرتَـهُنَّ يَـحتَجِبْن، فنزلت آيةُ الحِجاب. واجتَمَعَ نِساءُ النَّبيِّ ﷺ في الغَيْـرة، فقلت: «عسىٰ ربُّه إنْ طَلَّقَكُنَّ أن يُبدِلَه أزواجاً خيراً مِنكُنّ»، فنزلت كذلك». وفي روايـةِ ابنِ عُمَر: «وافقتُ ربي في ثلاث: في مَقام إبراهيم، وفي الحِجاب، وفي أسارىٰ بَدْر».

وروينا عن البُخاريِّ ومُسلِم وابنِ ماجَهْ والنَّسائيِّ(٢) عن ابنِ عُمَر: «لـمَّا تُوفِّـيَ عبدُ الله ابنُ أُبَيّ، جاء ابنُه عبدُ الله»، وساقَ الحديثَ إلىٰ قوله: «سأله أن يُصَلِّيَ عليه، فقام رسولُ الله ﷺ لِيُصَلِّيَ عليه، فقامَ عُمَرُ فأخذَ بثَوْبِ رسولِ الله ﷺ، فقال: يا رسول الله، أتصلي عليه وقد نهاك ربُّكَ أن تُصلِّي عليه؟» إلى قوله: «فصلىٰ عليه رسولُ الله ﷺ، فأنزَلَ اللهُ تعالىٰ: ﴿وَلَا تُصَلِّ عَلَىٰٓ أَحَدٍ مِّنْهُم مَّاتَ أَبَدًا﴾ [التوبة: ٨٤] الآية».

وأما قَضِيّةُ تأليفِ النَّظْم: فإنه تعالىٰ لـمّا نهىٰ رسولَه صلواتُ الله عليه عن الحِرصِ علىٰ إيمانِ القَوْم، وأضـرَبَ عن ذلكَ الكلام، وقـرَّرَ أنَّ الوِلايةَ مُختَصّةٌ بالله تعالىٰ دونَ غيره، أمَرَهُ بأن يُقرِّرَ لهم هذا المعنىٰ، وتَعقَّبَه بقوله: ﴿وَمَا ٱخْتَلَفْتُمْ فِيهِ﴾، أي: في أمرٍ مِنَ الأمور، سواءٌ كانَ هذا الاختِلافَ أم غيرَه، فحُكمُه راجِعٌ إلىٰ الله، وهو يُجازيكُم عليه، وعليه تَوكُّلي وإنابتي. فجِيءَ باسم الإشارةِ الدّالِّ علىٰ أنَّ ما يَرِدُ عَقيبَه حَقيقٌ بمَنْ قبلَه لاتِّصافِهِ بتلكَ الصِّفاتِ الثابتة، وهيَ كونُه هو الوليَّ دونَ غيره، وكونُه هو يُـحْيي ويُميت، وكونُه علىٰ كُلِّ شيءٍ قدير، وكونُه

---

(١) البخاري (٤٠٢) عن أنس، ومسلم (٢٣٩٩) عن ابن عمر.

(٢) البخاري (١٢٦٩) و(٤٦٧٠) و(٤٦٧٢) و(٥٧٩٦)، ومسلم (٢٤٠٠)، وابن ماجه (١٥٢٣)، والنسائي (١٩٠٠). وأخرجه أيضاً الترمذي (٣٠٩٨).

[﴿فَاطِرُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِۚ جَعَلَ لَكُم مِّنْ أَنفُسِكُمْ أَزْوَٰجًا وَمِنَ ٱلْأَنْعَٰمِ أَزْوَٰجًاۖ يَذْرَؤُكُمْ فِيهِۚ لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَيْءٌۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ﴾ ١١]

﴿فَاطِرُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ﴾ قُرِئَ بالرفع والجر؛ فالرفعُ علىٰ أنه أحدُ أخبارِ ﴿ذَٰلِكُمُ﴾، أو خبرُ مُبتَدأٍ محذوف، والجرُّ علىٰ: فحُكمُه إلىٰ الله فاطِرِ السماوات، و﴿ذَٰلِكُمُ﴾ إلىٰ ﴿أُنِيبُ﴾: اعتِراضٌ بينَ الصِّفةِ والموصوف.

﴿جَعَلَ لَكُم﴾ خَلَقَ لكم ﴿مِّنْ أَنفُسِكُمْ﴾ مِن جِنسِكُم مِنَ الناس ﴿أَزْوَٰجًا وَمِنَ ٱلْأَنْعَٰمِ أَزْوَٰجًا﴾ أي: وخَلَقَ مِنَ الأنعام أزواجاً. ومعناه: وخَلَقَ للأنعام أيضاً مِن أنفُسِها أزواجاً، ﴿يَذْرَؤُكُمْ﴾ يُكثِّرُكم، يُقال: ذَرَأَ اللهُ الخلق: بَثَّهم وكَثَّرَهم، ....

أنَّ ما اختلَفتُم فيه مِن شيءٍ فحُكمُه إليه، ثم عَقَّبَ هذا الحكمَ بالصِّفاتِ الكامِلة؛ مِن قوله: ﴿فَاطِرُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ﴾ إلىٰ آخِرِ ما يَتَّصِلُ به.

قوله: (﴿فَاطِرُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ﴾ قُرِئَ بالرَّفْعِ والجرّ): الرَّفْعُ هيَ المشهورة، والجرُّ شاذّة.

قوله: (﴿يَذْرَؤُكُمْ﴾ يُكثِّرُكم، يُقال: ذَرَأَ اللهُ الخلق: بَثَّهُم): **النهاية**: «ذَرَأَ اللهُ الخلقَ يَذرَؤُهُم ذَرْءاً: إذا خَلَقَهم. وكأنَّ الذَّرْءَ مُختَصٌّ بخَلْقِ الذُّرِّيّة». **الراغِب**: «الذُّرِّيّة: أصلُها الصِّغارُ مِنَ الأولاد، وإن كانت تقعُ علىٰ الصِّغارِ والكِبارِ معاً في المُتعارف، ويُستَعمَلُ في الواحِدِ والجماعة، وأصلُها الجمع، قال تعالىٰ: ﴿ذُرِّيَّةًۢ بَعْضُهَا مِنۢ بَعْضٍ﴾ [آل عمران: ٣٤]، وقال تعالىٰ: ﴿ذُرِّيَّةَ مَنْ حَمَلْنَا مَعَ نُوحٍ﴾ [الإسراء: ٣]، وفيها ثلاثةُ أقوال: قيل: هو مِن: ذَرَأَ اللهُ الخلق، فتُرِكَ هَمْزُه، كرويّة وبَرِيّة[1]. وقيل: أصلُه: ذُرْوِيّة. وقيل: هو فُعْليّة، مِنَ الذَّرّ، نحو: قُمْرِيّة»[2].

---

(١) وانظر: «الخصائص» لابن جِنّي (٣: ٨٦).

(٢) «مفردات القرآن» ص٣٢٧.

والذَّرُّ والذَّرْوُ والذَّرْء: أخوات، ﴿فِيهِ﴾ في هذا التدبير، وهو أنْ جَعَلَ للناسِ والأنعامِ أزواجاً، حتىٰ كانَ بينَ ذُكُورِهِم وإناثِهم التَّوالُدُ والتَّناسُل. والضَّميرُ في ﴿يَذْرَؤُكُمْ﴾ يَرجِعُ إلىٰ المُخاطَبينَ والأنعام، **مُغلِّباً فيه المُخاطَبونَ العُقلاءُ علىٰ الغَيْبِ مما لا يَعقِل**، وهيَ **مِنَ الأحكامِ ذاتِ العِلَّتَين**.

فإن قلت: ما معنىٰ ﴿يَذْرَؤُكُمْ﴾ في هذا التدبير، وهَلَّا قيل: يَذرَؤُكم به؟ قلت: جَعَلَ هذا التدبيرَ كالمَنبَع والمَعدِن للبَثِّ والتكثير، ألا تراك تقول: للحيوانِ في خَلْقِ الأزواجِ تكثير، كما قالَ تعالىٰ: ﴿وَلَكُمْ فِي ٱلْقِصَاصِ حَيَوٰةٌ﴾ [البقرة: ١٧٩].

قوله: (**مُغلَّباً فيه المُخاطَبونَ العُقَلاءُ علىٰ الغَيْب مما لا يَعقِل**): أوقَعَ «العُقَلاء» وَصْفاً للمُخاطَبين، وجَعَلَ «مما لا يَعقِلُ» بياناً «للغَيْب» حالاً منه، والمعنىٰ: غَلَّبَ الخِطابَ مَعَ العُقلاءِ في قوله: ﴿جَعَلَ لَكُم مِّنْ أَنفُسِكُمْ أَزْوَٰجًا﴾ علىٰ الغَيْب مما لا يَعقِلُ في قوله: ﴿جَعَلَ لَكُم مِّنْ أَنفُسِكُمْ أَزْوَٰجًا وَمِنَ ٱلْأَنْعَٰمِ أَزْوَٰجًا﴾، وقال: ﴿يَذْرَؤُكُمْ﴾.

قوله: (**مِنَ الأحكام ذاتِ العِلَّتَين**): عن بعضِهم: العِلَّتانِ هنا: العقلُ والخِطاب، **الانتِصاف**: «الصَّحيحُ أنهما حُكمانِ مُتبايِنانِ غيرُ مُتَداخِلَين، أحدهما: مَجيئُه علىٰ نَعْتِ ضمير العُقلاءِ أعمَّ مِن كونِهِ مُخاطَباً أو غائباً. والثاني: مجيئُه بعدَ ذلكَ علىٰ نَعْتِ الخِطاب، فالأولُ لِتغليبِ العَقْل، والثاني لِتغليب الخِطاب»[1].

وقال صاحبُ «التقريب»: ﴿فِيهِ﴾ في هذا التدبير، وهو جَعْلُهم أزواجاً للتَّوالُد، و«كُم» للمُخاطَبينَ والأنعام، فغَلَّبَ العُقلاءَ المُخاطَبينَ للعَقْلِ والمُخاطَبَة.

ويُمكِنُ أن يُقال: إنَّ الضَّميرَ المُؤنَّثَ في قوله: «وهيَ مِن أحكام ذاتِ العِلَّتَين»[2] راجِعٌ إلىٰ التَّذْرِيةِ في قوله: ﴿يَذْرَؤُكُمْ﴾ أو للصَّنْعة، أي: هذهِ الصَّنْعةُ مِن بابِ الأحكام ذاتِ العِلَّتَين، إحدىٰ العِلَّتَين: جَعْلُ الناسِ أزواجاً، والثانية: جَعْلُ الأنعام أزواجاً، ولهذا

---

(١) «الانتصاف» (٣ : ٤٦٢) بحاشية «الكشّاف».

(٢) من قوله: «عن بعضهم: العلتان هنا» إلى هنا، سقط من (ط).

صَـرَّحَ بقوله: «وخَلَقَ للأنعام أيضاً مِن أنفُسِها أزواجاً»، والمعلولُ ﴿يَذْرَؤُكُمْ﴾؛ لأنه جُملةٌ مُستأنفةٌ وارِدةٌ علىٰ بيانِ المُوجِب، فلمَّـا تَوجَّهَ العِلّتانِ عليها أوجَبَ تغليبَ المُخاطَبينَ مِنَ العُقلاءِ علىٰ الغَيْبِ مما لا يَعقِل؛ لِيَستَقيمَ المعنىٰ، المعنىٰ[1]: دَبَّـرَ ذلكَ التدبيرَ العَجِيبَ ليتكاثَـرَ تَوالُدُ الحيوانِ وتَناسُلُه.

وفي جَعْل «حتىٰ» ـ في قوله: «حتىٰ كانَ بينَ ذكورِهِم وإناثِهِم التوالُدُ والتناسُل» ـ غايةً لِقولِه: «أنْ جَعَلَ للناسِ والأنعام أزواجاً»، وكذا في سُؤالِه: «هَلّا قيل: يَذرَؤُكُم به؟» ـ أي: بسَبَبه ـ: إشعارٌ بأنَّ الـجَعْلَينِ المُعبَّـرَينِ بالتدبير هما السَّبَبُ في الذَّرْء، وقريبٌ منه قولُه تعالىٰ: ﴿ٱلْمَالُ وَٱلْبَنُونَ زِينَةُ ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا﴾ [الكهف: ٤٦].

فإن قلت: فما قَولُكَ في كلام صاحب «المفتاح»: «﴿يَذْرَؤُكُمْ فِيهِ﴾ خطاباً شامِلاً للعُقلاءِ والأنعام؛ مُغلَّباً فيه[2] المُخاطَبونَ علىٰ الغَيْب، والعُقلاءُ علىٰ ما لا يَعقِل»[3]، فإنه علىٰ خِلافِ ما عليه كلامُ المُصنِّف؟ قلت: يُمكِنُ حَمْلُه علىٰ تَغْليبٍ مُركَّب، وعلىٰ تَغْليبَين، والثاني يأباهُ المقام؛ إذِ القولُ بالتَّغْليبَين يُؤدِّي إلىٰ أنَّ الأصلَ أن يُقال: يَذرَؤُكُم ويَذرَؤُهُم ويَذرَؤُها ويَذرَؤُكُنّ، لكنَّ الأصل: يَذرَؤُكُم ويَذرَؤُها، لا غير؛ لأنَّ «كُم» في ﴿يَذْرَؤُكُمْ﴾: هو «كُم» الذي في ﴿جَعَلَ لَكُم مِّنْ أَنفُسِكُمْ أَزْوَٰجًا﴾ بعَينِه، لكنْ غُلِّبَ هاهنا علىٰ الغَيْبِ في ﴿وَمِنَ ٱلْأَنْعَٰمِ﴾، فإذن ليسَ في ﴿يَذْرَؤُكُمْ﴾ إلا تَغْليبٌ واحِد، ولهذا قال[4]: «الضميرُ في ﴿يَذْرَؤُكُمْ﴾ يرجِعُ إلىٰ المُخاطَبينَ وإلىٰ الأنعام»، ووُصِفَ «المُخاطَبونَ» بـ«العُقلاء»، ثم عُلِّقَ به قولُه: «علىٰ الغَيْبِ مما لا يَعقِل».

(١) لفظة «المعنىٰ» الثانية سقطت من (ف)، وإثباتُها أحسن.

(٢) في الأصول الخطية: «تغليباً فيه»، والمُثبَت من «مفتاح العلوم»، وهو أوضح.

(٣) «مفتاح العلوم» للسَّكّاكي ص٢٤٢.

(٤) أي: الزمخشري، رحمه الله تعالىٰ.

قالوا: مِثلُكَ لا يَبخَل، فنفَوُا البُخلَ عن مِثلِه، وهم يُريدُونَ نفيَه عن ذاتِه، قَصَدُوا المُبالَغةَ في ذلك، فسَلكُوا به طريقَ الكِناية، لأنهم إذا نَفَوهُ عمَّن يَسُدُّ مَسَدَّه، وعمَّن هو علىٰ أخصِّ أوصافِه، فقد نَفَوهُ عنه. ونظيرُه قولُك للعربي: العربُ **لا تَخفِرُ الذِّمَم**، كانَ أبلَغَ مِن قولِك: أنتَ لا تَخفِر، ومنه قولُهم: **قد أيفَعَتْ لِدَاتُه** وبَلَغَتْ أترابُه، يُريدون: إيفاعَه وبُلوغَه. **وفي حديث رُقَيقةَ** بنتِ صَيْفيّ في سُقْيا عبدِ المُطَّلِب: «ألا وفيهمُ الطَّيِّبُ الطاهِرُ لِداتُه»، والقَصْدُ إلىٰ طهارتِهِ وطِيبه.

قوله: (**لا تَخفِرُ الذِّمَم**): قال[1]: «خَفَرَه: أجاره، وأخفَرَه: أزالَ الخُفْرة، وهيَ الذِّمّة».

قوله: (**قد أيفَعَتْ لِداتُه**): **الأساس**: «يَفَعتُ الجبل: صَعِدتَه، وأيفَعَ الغُلام، وغُلامٌ يافِع، وغِلمانٌ يَفَعةٌ وأيفاع». **الجوهري**: «لِدةُ الرجل: تِربُه[2]، والهاءُ عِوَضٌ مِنَ الواوِ الذاهبةِ مِن أوَّلِه؛ لأنه مِنَ الوِلادة».

قوله: (**وفي حديثِ رُقَيقة**): ذكرَ ابنُ الجوزيِّ في كتاب «الوفا»: أنَّ رُقَيقةَ بنتَ صَيْفي[3] ابنِ هاشِم كانت لِدَةَ عبدِ المُطَّلِب، قالت: «تَتابَعَتْ علىٰ قُرَيش سِنُونَ أقحَلَتِ الضَّرْع، وأدَقَّ

---

(١) كأنه يُريدُ الجوهري، فلفظُه في «الصِّحاح»، مادة (خفر)، قريبٌ مما هنا.

(٢) قال ابنُ منظور في «لسان العرب»، مادة (ترب): «تِرْبُ الرجُل: الذي وُلِدَ معه، وأكثرُ ما يكونُ ذلكَ في المُؤنَّث، يُقال: هيَ تِربُها، وهُما تِربان، والجمعُ أتراب»، قلت: ومنه قولُه تعالىٰ في وَصْفِ الحور العِين: ﴿عُرُبًا أَتْرَابًا﴾ [الواقعة: ٣٧]، وقوله: ﴿وَكَوَاعِبَ أَتْرَابًا﴾ [النبأ: ٣٣].

(٣) لم يَنسُبْها ابنُ الجوزي إلىٰ أبيها، ولفظُه: «عن رُقَيقة، وهي لِدَةُ عبدِ المُطَّلِب، قالت: تتابعت علىٰ قُرَيش»، فزاد المُؤلِّفُ رحمه الله تعالىٰ أنها «بنت صَيْفي»، مُتابِعاً في ذلك الزمخشري، وكذا سُمِّيَت في كثير من الكتب، كما في «الطبقات الكبرىٰ» لابن سعد (٨ : ٥١ و٥٢)، و«أسد الغابة» لابن الأثير (٦: ١١١). وسُمِّيَت في مواضع أخرىٰ من هذه الكتب وغيرها: «رُقَيقة بنت أبي صَيْفي»، كما في «الطبقات الكبرىٰ» (١: ٨٩ و٩٠، و٨: ٢٢٢ و٢٢٣)، و«أسد الغابة» (٦: ٢٨)، و«الإصابة» لابن حجر (٦: ٥٠ و٧: ٥١١ و٦٤٦).

وسببُ هذا الاضطرابِ في تسميتها أنَّ لهاشِم بنِ عبدِ مَنافٍ وَلَد يُدعىٰ صيفيّاً، وآخر يُدعىٰ أبا صيفي، واسمُه عمرو، كما صَرَّحَ به ابنُ الكَلْبي في «جمهرة النَّسَب»، وكأنَّ نِسْبتَها إلىٰ «أبي صيفي» أصحّ، والله أعلم.

....

العَظْم، فبينا أنا نائمةٌ إذا هاتِفٌ يهتِف: يا مَعشَـرَ قُريش، إنَّ هذا النَّبيَّ المبعوثَ منكم قد أظَلَّتْـكُم أيامُه، وهذا إبّانُ نُجُومِه، فحَيَّهلا بالحيا والخِصْب، ألا فانظُروا رَجُلاً مِنكُم وَسِيطاً عِظاماً جِساماً، أبيَض، أوطَفَ الأهداب[١]، سَهْلَ الخدَّيْن، أشَمَّ العَرانين[٢]، فليَتَخلَّصْ هو ووَلَدُه، وليَهبِطْ إليه مِن كُلِّ بَطْنٍ رجل، فليَستَنُّوا مِنَ الماء[٣]، وليَمَسُّوا مِنَ الطِّيب، ثم ليَـرْتَقُوا أبا قُبَيس، فليَستَسقِ الرجل، وليُؤمِّن، فغِثتُم[٤] ما شئتُم.

فقَصَصتُ رُؤياي، فما بَقِيَ أبطَحِيٌّ إلا قالوا: هذا شَيْبةُ الحمد[٥]، وتَنامَتْ إليه الرِّجالُ مِن قُريش، فاستَـوَوا بذُرْوةِ الجبل، فقامَ عبدُ المُطَّلِب، ومعه رسولُ الله ﷺ غلامٌ قد أيفَع، فقال: اللهُمَّ سادَّ الـخَلَّة[٦]، وكاشِفَ الكُرْبة، أنتَ مُعلَّمٌ غيرُ مُعلَّم، ومَسؤولٌ غيرُ مُبخَّل، هذه عُبَداؤُكَ وإماؤُكَ يَشكُونَ إليكَ سِنِيَّهم، أذهَبَتِ الـخُفَّ والظِّلْف[٧]، اللهُمَّ فأمطِرْ غَيْثا مُغدِقاً، فما زالوا حتىٰ تَفَجَّرَتِ السماءُ بمائها، واكتَظَّ[٨] الوادي بثَجِيجِه[٩]». هذا مُختَصَـرٌ مِن كلامِه.

---

(١) أي: طويل شعر الأجفان. «النهاية» لابن الأثير، مادة (هدب) و(وطف).

(٢) الشَّمَم: ارتفاعُ قَصَبة الأنف، واستواء أعلاها، وإشـراف الأرنبة قليلاً. «النهاية»، مادة (شمم).

(٣) أي: فليَصُبُّوا الماء علىٰ أنفسِهم، يُقال: «سَنَّ الماءَ على وَجْهه: أي: صَبَّه عليه صَبّاً سَهْلاً»، كما في «لسان العرب» لابن منظور، مادة (سنن).

(٤) تحرَّف في (ح) إلىٰ: «فليغتنم»، والمُثبَت من (ط) و(ف)، وهو المُوافق لِـمَا في «الوفا». ومعناه: سُقيتُم الغيث، كما في «لسان العرب» لابن منظور، مادة (غيث).

(٥) وهو عبدُ المطلب.

(٦) أي: الحاجة والفقر، وسادُّها: أي: جابِرُها. «لسان العرب»، مادة (خلل).

(٧) الظِّلْف: خُفُّ ما يَـجتَـرُّ مِنَ البهائم. «لسان العرب»، مادة (ظلف).

(٨) في (ح): «وأنشط»، وفي (ط): «أكشط»، والمُثبَت من (ف)، وهو الموافقُ لِـما في «الوفا» لابن الجوزي.

(٩) في الأصول الخطية: «بثَبَجِه»، والثَّبَج: وَسَطُ الشيء، والمُثبَت من «الوفا» لابن الجوزي، وهو الموافق للَفْظِ حديثِ رُقيقة في مصادره، فقد أخرجه ابنُ سعد في «الطبقات» (١: ٨٩-٩٠)، والطبراني في «المعجم الكبير» (١٠١٢٦)، والبيهقي في «دلائل النبوة» (٢: ١٧).

ومعنىٰ: «اكتظَّ بثَجيجِه»: أي: امتَلأَ بسَيْلِه. انظر: «النهاية» لابن الأثير، و«لسان العرب» لابن منظور، كلاهما في مادة (ثجج).

فإذا عُلِمَ أنه مِن باب الكِنايـةِ لم يَقَعْ فَرْقٌ بينَ قولِه: «ليسَ كالله شيء»، وبينَ قولِه: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ﴾، إلا ما تُعطيهِ الكِنايةُ مِن فائدتِها، وكأنهما عبارتانِ مُعتَقِبتانِ علىٰ معنىً واحِد، وهو نفيُ المُماثَلةِ عن ذاتِه.

ونحوُه قولُه عَزَّ وجَلّ: ﴿بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ﴾ [المائدة: ٦٤]، فإنَّ معناه: بل هو جواد، مِن غير تَصَوُّرِ يدٍ ولا بَسْطٍ لها، لأنها وقعت عبارةً عن الجود، لا يَقصِدُونَ شيئاً آخر، حتىٰ إنهم استَعمَلُوها فيمَن لا يَدَ له، فكذلكَ استُعمِلَ هذا فيمَنْ له مِثْلٌ ومَنْ لا مِثْلَ له.

ولك أن تَزعُمَ أنَّ كَلِمةَ التشبيهِ كُرِّرَتْ للتأكيد، ....

قوله: (لم يَقَعْ فَرْقٌ بينَ قوله: «ليسَ كالله شيء»، وبينَ قوله: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ﴾، إلا ما تُعطيه الكِنايةُ مِن فائدتِها): يعني: أصلُ المعنىٰ واحد، لكنْ في الكِنايـةِ فَضْلُ مُبالَغةٍ ليس في التصـريح، وذلكَ أنهم إنما يَسلُكونَ هذهِ الطريقةَ عندَ وجودِ صِفاتِ كمالٍ يُشاهِدُونَها في تلكَ الذات، فيُقدِّرونَ لها مَنْ يُشارِكُها في تلكَ الفضائل، ويجعلونها عامّاً، ويُثبِتُونَ لهذا المُقدَّرِ ما يُريدُونَ إثباتَه لهذا الذات، ليَلزَمَ إثباتُه لهذا الذاتِ بالطريقِ البُرهانيّ، نحو: مِثْلُكَ لا يَبخَل، فظهرَ مِن هذا أنْ ليسَ مِن شَـرْطِ هذهِ الطريقةِ وجودُ ذلكَ المِثْلِ في الخارج، نحوُه قَوْلُ القَبَعْثَرىٰ للحَجّاج: «مِثْلُ الأميرِ حَمَلَ علىٰ الأدهَم والأشهَب»[1]، إذ لو قُصِدَ به إثباتُ النَّظِيرِ والشَّبيه، لكانَ بالذَّمِّ أشبَهَ مِنَ المَدْح، وإليه الإشارةُ بقوله: «استُعمِلَ هذا فيمَنْ له مِثل، ومَنْ لا مِثْلَ له». وهاهنا الضميرُ في «مِثْلِهِ» راجِعٌ إلىٰ الله في قوله: ﴿فَٱللَّهُ هُوَ ٱلْوَلِيُّ﴾، بعدَ إجراءِ تلكَ الصِّفاتِ عليه، فكأنه قيل: ليسَ مِثْلَ هذهِ الذاتِ المُستَجمِعةِ لتلك الصفاتِ الكامِلةِ شيء.

قوله: (ولكَ أنْ تَزعُمَ كَلِمةَ التَّشْبيهِ كُرِّرَتْ للتأكيد): هذا قولُ الزَّجّاج[2]، قال أبو البقاء: «الكافُ زائدة، و«مِثلِهِ» خَبَـرُ ﴿لَيْسَ﴾، أي: ليسَ مِثلَه شيء، ولو لم تكن زائدةً لأفضىٰ

---

(١) تَقَدَّمَ عند المُؤلِّف في تفسير الآية ٨٠ من سورة التوبة (٧: ٣٥٤)، مُستشهِداً به علىٰ «أسلوب الحكيم»، وقد علَّقتُ عليها هناك بإيرادِ القِصَّةِ بتمـامها، مع عَزوِها إلىٰ بعضِ مَصادِرِها، فانظُرها إن شئت.

(٢) انظر: «معاني القرآن الكريم وإعرابه» للزَّجاج (٤: ٣٩٥).

....

إلىٰ المُحال؛ إذ المعنىٰ أنَّ له مِثلاً، وليسَ لِمِثلِهِ مِثل، فإذا كانَ له مِثلٌ فلمِثلِه مِثْل، وهو هو، مَعَ أنَّ إثباتَ المِثلِ لله مُحال. وقيل: «المِثلُ» زائدة، أي: ليسَ كهُوَ شيء، كما في قوله: ﴿فَإِنْ ءَامَنُوا۟ بِمِثْلِ مَآ ءَامَنتُم بِهِۦ﴾ [البقرة: ١٣٧]، وهو قولٌ بعيد»[١].

الانتِصاف: «القولُ بأنَّ الكافَ زائدةٌ مردود؛ لِـمَا فيه مِنَ الإخلالِ بالمعنىٰ؛ لأنَّ التأكيدَ يَصلُحُ أن يكونَ في النفي، وهاهنا التأكيدُ وَقَعَ في حُصولِ التَّشْبيه، فإذن إهمالُ تأكيدِ المُمـاثلةِ أقوىٰ في هذا المعنىٰ من تأكيدها، ونفيُ المُماثلةِ المُهمَلةِ أبلغُ من نفي المُماثلةِ المُؤكَّدة، إذ لا يلزمُ من نفي مُماثَلةٍ مُحقَّقةٍ نفيُ أصل المُماثلة[٢]، بخِلافِ عَكْسِه، والكافُ حيثُ وَرَدَتْ إنما تُؤكِّدُ المُمـاثَلةَ لا النفي، فليسَ تَنظيرُ الآيـةِ بشَطْرَي البيتَينِ مُستَقيمـاً، والوَجْهُ الأولُ أصَحّ، ولذلكَ قال: (ولكَ أن تَزعُم)»[٣].

وقلت: الجوابُ عن قولِ أبي البقاء: «فإذا كانَ له مِثل، فلمِثلِهِ مِثل، وهو هو»: لا يَلزَمُ أن يكونَ هو هو؛ لأنَّ أربابَ البيانِ ربما يجعلونَ الغَرَضَ في التشبيهِ إلحاقَ الناقِص بالكامِل، فيُفرَضُ له مِثلٌ بهذا الطريق، ثم يُفرَضُ لهذا المفروض مِثلٌ آخَرُ كذلك، فيُسَلَّطُ عليه النفيُ

---

(١) «التبيان في إعراب القرآن» (٢: ١١٣١).

(٢) من قوله: «أقوىٰ في هذا المعنىٰ» إلىٰ هنا، سقط من (ط).

(٣) «الانتصاف» (٣: ٤٦٣) بحاشية «الكشّاف»، وقد اختصَـرَ المُؤلِّفُ عبارتَه، فخَفِيَ مُرادُه، ولفظُه: «الوَجْهُ الثاني مردودٌ علىٰ ما فيه مِنَ الإخلال بالمعنىٰ، وذلكَ أنَّ الذي يليقُ هنا تأكيدُ نفي المُمـاثَلة، والكافُ علىٰ هذا الوَجْهِ إنما تُؤكِّدُ المُمـاثَلة، وفرقٌ بينَ تأكيد المُمـاثَلةِ المنفيةِ وبينَ تأكيدِ نفي المُمـاثَلة، فإنَّ نفيَ المُمـاثلةِ المُهمَلةِ عن التأكيد أبلغُ وآكَدُ في المعنىٰ مِن نفي المُمـاثَلةِ المُقتَرنةِ بالتأكيد، إذ يلزمُ مِن نفي المُمـاثلةِ غيرِ المُؤكَّدةِ نفيُ كُلِّ مُماثَلة، ولا يلزمُ مِن نفي مُماثَلةٍ مُحقَّقةٍ مُتأكِّدةٍ بالِغةٍ نفيُ مُماثَلةٍ دونَـها في التحقيق والتأكيد، وحيثُ وردت الكافُ مُؤكِّدةً للمُمـاثَلة وردت في الإثباتِ فأكَّدَتْه، فليسَ النَّظَـرُ في الآيـةِ بهذين النَّظَرَين مُستَقيمـاً».

....

لينتفيَ المِثلُ عن الله سُبحانه وتعالىٰ بالطريقِ الأَوْلىٰ[١]، ولَعَلَّ مُرادَ صاحِب «الانتِصاف» بقوله: «نفي المماثلة المُهمَلة أبلغُ من نفي المُماثَلةِ المُؤكَّدة» هذا.

الراغب: «المِثْل: أعمُّ الألفاظِ الموضوعةِ للمُشابهَة، وذلكَ أنَّ «النِّدَّ» يُقالُ لِـما يُشارِكُ في الجوهر فقط، و«الشَّبَهَ» يُقالُ فيما يُشارِكُه في الكَيْفيّةِ فقط، و«المُساوِيَ» يُقالُ فيما يُشارِكُه في الكَمِّيّةِ فقط، و«الشَّكْلَ» يُقالُ فيما يُشارِكُه في القَدْرِ والمَساحةِ فقط، و«المِثْلَ» عامٌّ في جميع ذلك، ولهذا لـمَّا أرادَ الله نفيَ الشَّبَهِ مِن كُلِّ وَجْهٍ خَصَّهُ بالذِّكْر، قالَ تعالىٰ: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ﴾.

وأما الجمعُ بينَ[٢] الكافِ والمِثل: فقد قيل: ذلكَ لتأكيدِ النفي، تنبيهاً علىٰ أنه لا يَصِحُّ استِعمالُ المِثلِ ولا الكاف، فنفىٰ بـ«ليسَ» الأمرَيْنِ جميعاً، وقيل: «المِثْلُ» هاهنا بمعنىٰ الصِّفة، ومعناه: ليسَ كصِفتِهِ صِفة، تنبيهاً علىٰ أنه وإن وُصِفَ بكثيرٍ مما يُوصَفُ به البَشَرُ فليست تلكَ الصِّفاتُ له علىٰ حَسَبِ ما يُستَعمَلُ في البَشَر.

---

(١) كلامُ المُؤلِّفُ رحمه الله تعالىٰ تفريعٌ علىٰ لفظِ «المِثل» من حيثُ معناهُ الأعم، وهو مُطلقُ التشبيه، فإذا قلت: «زيدٌ مِثلُ عمرو»، لا يلزمُ منه أن يكونَ عمرٌو أيضاً مِثلاً لزيد، إذا كان الغرضُ من هذا التشبيه هو إلحاقُ زيدٍ بعَمْرو، ثم إذا قلت: «وزيدٌ لا يفعلُ كذا» كان نفيُ هذا الفِعْل عن عمرٍو من باب أَوْلىٰ.
أما قولُ أبي البقاء العُكبَرِيِّ رحمه الله تعالىٰ أيضاً: «إذا كان له مِثل، فلِمثلِهِ مِثل، وهو هو»: فيُريدُ أنه يلزمُ من قولك: «زيدٌ مِثلُ عمرو» أن يكونَ عمرٌو أيضاً مثلاً لزيد، وهو تفريعٌ علىٰ لفظِ «المِثل» من حيثُ معناه الأخص، وهو التشبيهُ من جميع الوجوه علىٰ قول، أو الاشتراكُ في الحقيقة والماهية علىٰ آخر.
قال أبو هلال العسكريُّ رحمه الله تعالىٰ في «الفروق اللغوية» ص١٤٩: «الفرقُ بينَ كافِ التشبيه وبينَ المِثْل: أنَّ الشيءَ يُشبَّهُ بالشيءِ مِن وَجْهٍ واحدٍ لا يكونُ مِثلَه في الحقيقة، إلا إذا أشبَهَه مِن جميع الوجوهِ لذاتِه، فكأنَّ اللهَ تعالىٰ لـمَّا قال: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ﴾ أفاد أنه لا شِبْهَ له ولا مِثل، ولو كان قولُه تعالىٰ: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ﴾ نفياً أن يكونَ لِمثلِهِ مَثيل، لكان قولُنا: «ليسَ كمثل زيدٍ رجل» مُناقضة؛ لأن زيداً مِثلُ مَنْ هو مِثلُه. والتشبيهُ بالكافِ يُفيدُ تشبيهَ الصِّفاتِ بعضِها ببعض».
وعليه فلا مُنافاةَ بينَ ما أورده المُؤلِّف علىٰ أبي البقاء، وكلاهما مُصيب، لاختِلافِ جهةِ الكلام عندهما، والله أعلم.
(٢) في (ح) و(ف): «في»، والمُثبَتُ من (ط) و«مفردات القرآن» للراغب.

كما كَرَّرَها مَنْ قال:

وصالِياتٍ كَكَمَا يُؤَثْفَيْن

وقولُه تعالىٰ: ﴿ لِلَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِٱلْآخِرَةِ مَثَلُ ٱلسَّوْءِ ۖ وَلِلَّهِ ٱلْمَثَلُ ٱلْأَعْلَىٰ ﴾ [النحل: ٦٠]، أي: لهم الصِّفاتُ الذَّميمة، وله الصِّفاتُ العُلىٰ، وقد مَنَعَ اللهُ تعالىٰ عن ضَرْبِ الأمثال، بقوله تعالىٰ: ﴿ فَلَا تَضْرِبُوا۟ لِلَّهِ ٱلْأَمْثَالَ ﴾ [النحل: ٧٤]، ثم نبَّه أنه قد يَضرِبُ لِنفسِهِ المَثَل، ولا يجوزُ لنا أن نَقتَدِيَ به، فقال: ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ يَعْلَمُ وَأَنتُمْ لَا تَعْلَمُونَ ﴾ [النحل: ٧٤]، ثم ضَرَبَ لِنفسِهِ مَثَلاً فقال: ﴿ ضَرَبَ ٱللَّهُ مَثَلًا عَبْدًا مَّمْلُوكًا لَّا يَقْدِرُ عَلَىٰ شَىْءٍ ﴾ [النحل: ٧٥] الآية، وفي هذا تنبيهٌ علىٰ أنه لا يجوزُ أن نَصِفَه بِصِفةٍ مما يُوصَفُ به البَشَرُ إلا بما وَصَفَ به نفسَه»[١].

قوله: (وصالِياتٍ كَكَمَا يُؤَثْفَيْن): بعدَه:

لا يَشْتكِينَ عَمَلاً ما أبقَيْن ....

قبلَه:

لم يَبْقَ مِن آيٍ بها يُحَلَّيْن[٢] غيرَ حُطَامٍ ورَمادِ كِنْفَيْن

وغيرَ وَدٍّ جاذِلٍ أو وَدَّيْن

الكِنْف: القِدْرُ الصَّغير، أثفَيتُ القِدْر: إذا وَضَعْتها علىٰ الأثافيّ، وأثفيتُها: إذا جعلت له أثافيّ.

قوله: (يُؤَثْفَيْن): أراد: يُثْفَيْن، فأُخرِجَ علىٰ الأصل[٣]، مِثلُ قوله:

فإنه أهلٌ لأنْ يُؤَكْرَما[٤]

---

(١) «مفردات القرآن» ص٧٥٩.

(٢) لفظة: «يحلين» غير واضحة في (ح) و(ف)، وفي (ط): «يُحَيَّين»، والمُثبتُ من «لسان العرب»، مادة (رنب) و(غرا).

(٣) انظر: «لسان العرب»، مادة (ثفا).

(٤) البيت في «الصِّحاح» للجوهري، مادة (كرم)، و«لسان العرب» لابن منظور، مادة (رنب) و(كرم). وانظر: «المقتضب» للمُبرِّد (٢: ٩٨)، و«الخصائص» لابن جِنّي (١: ١٤٤)، و«مفتاح العلوم» للسَّكّاكي ص٤٣، و«شرح ابن عقيل» (٤: ٣١٤).

ومَنْ قال:

فأصبحَت مِثلَ كعَصْفٍ مأكولْ

[﴿لَهُۥ مَقَالِيدُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ يَبْسُطُ ٱلرِّزْقَ لِمَن يَشَآءُ وَيَقْدِرُ إِنَّهُۥ بِكُلِّ شَىْءٍ عَلِيمٌ﴾ ١٢]

وقُرِئ: «ويُقدِّر».

﴿إِنَّهُۥ بِكُلِّ شَىْءٍ عَلِيمٌ﴾ فإذا عَلِمَ أنَّ الغِنىٰ خيرٌ للعبدِ أغناه، وإلا أفقرَه.

[﴿شَرَعَ لَكُم مِّنَ ٱلدِّينِ مَا وَصَّىٰ بِهِۦ نُوحًا وَٱلَّذِىٓ أَوْحَيْنَآ إِلَيْكَ وَمَا وَصَّيْنَا بِهِۦٓ إِبْرَٰهِيمَ وَمُوسَىٰ وَعِيسَىٰٓ أَنْ أَقِيمُوا۟ ٱلدِّينَ وَلَا تَتَفَرَّقُوا۟ فِيهِ كَبُرَ عَلَى ٱلْمُشْرِكِينَ مَا تَدْعُوهُمْ إِلَيْهِ ٱللَّهُ يَجْتَبِىٓ إِلَيْهِ مَن يَشَآءُ وَيَهْدِىٓ إِلَيْهِ مَن يُنِيبُ﴾ ١٣]

الجاذِل: المُنتَصِبُ مَكانَه لا يبرَح.

أي: رُبَّ نِساءٍ صالياتٍ بالنار، كالأثفية، وشَبَّهَهُنَّ بالأثفية ـ وهيَ الحجرُ المنصوبُ للقِدْر ـ لِدوامِهنَّ علىٰ الكانون[1]، واسودادِ ثيابِهنَّ مِنَ الدُّخان، والكافُ الأولىٰ حرفُ الجر، والثانيةُ اسم، كُرِّرَتْ كلمةُ التشبيه للتأكيد.

قوله: (**فأصبحَتْ مِثلَ كعَصْف مأكول**[2]): أولُه:

بالأمسِ كانوا في رَخاءٍ مأمولْ

---

(١) وهو المَوقِد، كما في «القاموس» للفيروزآبادي، مادة (كنن).

(٢) انظر: «الكتاب» لسِيبَوَيه (١: ٤٠٨)، و«المقتضب» للمُبرِّد (٤: ١٤١ و٣٥٠)، و«مفتاح العلوم» للسَّكّاكي ص٩٧، و«شرح الأشموني علىٰ الألفية» (٢: ٣٤) مع «حاشية الصَّبّان»، و«شرح الرضيّ على الكافية» (٤: ٣٢٤)، و«مغني اللبيب» لابن هشام (١: ١٨٠)، وذكروه كلهم بلفظ: «فصُيِّروا مثلَ كعَصْفٍ مأكول».

﴿شَرَعَ لَكُم مِّنَ ٱلدِّينِ﴾ دينِ نُوحٍ ومُحمَّدٍ ومَنْ بينهما مِنَ الأنبياء، ثم فَسَّرَ المشروعَ الذي اشتركَ هؤلاءِ الأعلامُ مِن رُسُلِهِ فيه بقولِه: ﴿أَنْ أَقِيمُوا۟ ٱلدِّينَ وَلَا تَتَفَرَّقُوا۟ فِيهِ﴾، والمُراد: إقامةُ دينِ الإسلام الذي هو توحيدُ الله وطاعتُه، والإيمانُ برُسُلِهِ وكُتُبه وبيوم الجزاء، وسائرُ ما يكونُ الرجلُ بإقامتِهِ مُسلِماً، ولم يُرِدْ الشرائعَ التي هي مَصالِحُ الأُمَمِ علىٰ حَسَبِ أحوالِها، فإنها مُختَلِفةٌ مُتفاوِتة، قال اللهُ تعالىٰ: ﴿لِكُلٍّ جَعَلْنَا مِنكُمْ شِرْعَةً وَمِنْهَاجًا﴾ [المائدة: ٤٨].

ومحلُّ ﴿أَنْ أَقِيمُوا۟﴾: إما نَصْب؛ بَدَلٌ مِن مفعولِ ﴿شَرَعَ﴾ والمَعْطوفَينِ عليه، وإما رَفْعٌ علىٰ الاستئناف، كأنه قيل: وما ذلكَ المشروع؟ فقيل: هو إقامةُ الدِّين، **ونحوُه قولُه تعالىٰ:** ﴿إِنَّ هَٰذِهِۦٓ أُمَّتُكُمْ أُمَّةً وَٰحِدَةً﴾ [الأنبياء: ٩٢]، ﴿كَبُرَ عَلَى ٱلْمُشْرِكِينَ﴾ عَظُمَ عليهم وشَقَّ عليهم، ﴿مَا تَدْعُوهُمْ إِلَيْهِ﴾ مِن إقامةِ دينِ الله والتوحيد، ....

العَصْف: ما علىٰ الحبِّ مِنَ التِّبْن، وما علىٰ ساقِ الزَّرْعِ مِنَ الوَرَقِ اليابِس.

قوله: (﴿شَرَعَ لَكُم مِّنَ ٱلدِّينِ﴾ دينِ نُوحٍ ومُحمَّدٍ ومَنْ بينهما): يعني: رُتِّبَ الكلامُ بالابتداءِ والاختِتام والتَّوسُّط وجِيءَ بأولِ مَنْ مُهِّدَ به الشريعة، ثم بمَنْ خُتِمَ به الشريعة، ووَسَّطَ المُتوسِّطين، وعَدَلَ مِن «أوصَيْنا» إلىٰ ﴿أَوْحَيْنَآ﴾، وأتىٰ بكافِ الخِطابِ ليُؤذِنَ بالفَرْقِ بينَ تَوْصِيَتِهم وتوصيته.

قوله: (**ونحوُه قولُه تعالىٰ:** ﴿إِنَّ هَٰذِهِۦٓ أُمَّتُكُمْ أُمَّةً وَٰحِدَةً﴾): أي: نَحْوُ قولِه: ﴿أَنْ أَقِيمُوا۟ ٱلدِّينَ وَلَا تَتَفَرَّقُوا۟﴾، قال مُحيي السُّنّة: «بُعِثَ الأنبياءُ كُلُّهم بإقامةِ الدِّينِ والأُلْفةِ والجماعةِ، وتَرْكِ الفُرْقة والمخالفة»(١). وقلت: مِثلُه قولُه تعالىٰ: ﴿يَٰٓأَهْلَ ٱلْكِتَٰبِ تَعَالَوْا۟ إِلَىٰ كَلِمَةٍ سَوَآءٍۭ بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمْ أَلَّا نَعْبُدَ إِلَّا ٱللَّهَ﴾ [آل عمران: ٦٤] الآية.

---

(١) «معالم التنزيل» للبغوي (٧: ١٨٧).

﴿يَجْتَبِيٓ إِلَيْهِ﴾ يَـجتَلِبُ إليه ويَـجمَع، والضَّميرُ للدِّين؛ بالتوفيقِ والتَّسْديد، ﴿مَن يَشَآءُ﴾ مَنْ يَنفعُ فيهم توفيقُه ويَـجْري عليهم لُطْفُه.

[﴿وَمَا تَفَرَّقُوٓاْ إِلَّا مِنۢ بَعْدِ مَا جَآءَهُمُ ٱلْعِلْمُ بَغْيًۢا بَيْنَهُمْۚ وَلَوْلَا كَلِمَةٞ سَبَقَتْ مِن رَّبِّكَ إِلَىٰٓ أَجَلٖ مُّسَمّٗى لَّقُضِيَ بَيْنَهُمْۚ وَإِنَّ ٱلَّذِينَ أُورِثُواْ ٱلْكِتَٰبَ مِنۢ بَعْدِهِمْ لَفِي شَكّٖ مِّنْهُ مُرِيبٖ﴾ ١٤]

﴿وَمَا تَفَرَّقُوٓاْ﴾ يعني: أهلَ الكِتابِ بعدَ أنبيائهم ﴿إِلَّا مِنۢ بَعْدِ﴾ أنْ عَلِمُوا أنَّ الفُرْقةَ ضَلالٌ وفسادٌ، وأمرٌ مُتوعَّدٌ عليه علىٰ ألسِنةِ الأنبياء، ﴿وَلَوْلَا كَلِمَةٞ سَبَقَتْ مِن رَّبِّكَ﴾ وهي عِدَةُ التأخيرِ إلىٰ يوم القيامة ﴿لَّقُضِيَ بَيْنَهُمْ﴾ حينَ افتَـرَقُوا؛ لِعِظَمِ ما اقتَـرَفُوا، ﴿وَإِنَّ ٱلَّذِينَ أُورِثُواْ ٱلْكِتَٰبَ مِنۢ بَعْدِهِمْ﴾ وهم أهلُ الكِتابِ الذينَ كانوا في عَهْدِ رسولِ الله ﷺ، ﴿لَفِي شَكّٖ﴾ مِن كِتابِهم لا يُؤمنونَ به حَقَّ الإيمان.

وقيل: كانَ الناسُ أُمّةً واحِدةً مُؤمنينَ بعدَ أنْ أهلَكَ اللهُ أهلَ الأرضِ أجمعينَ بالطُّوفان، فلما ماتَ الآباءُ اختَلَفَ الأبناءُ فيما بينَهم، وذلكَ حينَ بَعَثَ اللهُ إليهمُ النَّبيِّينَ مُبشِّـرينَ ومُنذِرين، وجاءَهُمُ العِلم، وإنما اختَلَفوا للبَغْي بينَهم.

قوله: (﴿يَجْتَبِيٓ إِلَيْهِ﴾ يَـجْتَلِبُ [إليه] ويَـجمَع): أي: إلىٰ الدِّين، أخذَهُ مِنَ الجِبايَة، وهو جَلْبُ الخراج، لا مِنَ الاجتباء، كما قال مُحيي السُّنّة: «يَصْطَفي اللهُ مِن عِبادِهِ مَنْ يشاء»(١)؛ لأنه جَعَلَه مِن بابِ الجمع، فإنَّ قولَه: ﴿أَنْ أَقِيمُواْ ٱلدِّينَ وَلَا تَتَفَرَّقُواْ﴾، معناه: الإقامةُ علىٰ الجماعةِ، وتَرْكُ الفُرْقة، وقوله: ﴿كَبُرَ عَلَى ٱلْمُشْرِكِينَ﴾، وقوله: ﴿يَجْتَبِيٓ إِلَيْهِ﴾ بيانٌ لِـمَنْ دَخَلَ فيها ومَنْ خَرَجَ منها، فتأويلُ ﴿يَجْتَبِيٓ إِلَيْهِ﴾: بـ«يجمعُ إلىٰ الدِّين»: أظهَرُ معنًىٰ، و«يصطفي»: أدقُّ مَغْزًىٰ؛ لأنَّ اصطِفاءَ الله أولياءَه يَدُلُّ علىٰ اجتماعِهم علىٰ التوحيد، وعَدَمِ الاختِلافِ في أصولِ الدِّين، قال اللهُ تعالىٰ: ﴿أُوْلَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ هَدَى ٱللَّهُۖ فَبِهُدَىٰهُمُ ٱقْتَدِهْ﴾ [الأنعام: ٩٠]، كما أنَّ إشـراكَ أعداءِ الله يَدُلُّ علىٰ التَّعدُّدِ والتَّفرِقة، لاسِيَّمـا وقد ضَمَّ معه ﴿كَبُرَ﴾، ولهذا لـمَّا دُعُوا إلىٰ التوحيدِ

---

(١) «معالم التنزيل» (٧: ١٨٧).

وقيل: وما تفرَّقَ أهلُ الكِتابِ إلا مِن بعدِ ما جاءَهُمُ العِلمُ بمَبعَثِ رسولِ الله ﷺ، كقوله: ﴿وَمَا تَفَرَّقَ ٱلَّذِينَ أُوتُواْ ٱلْكِتَٰبَ إِلَّا مِنۢ بَعْدِ مَا جَآءَتْهُمُ ٱلْبَيِّنَةُ﴾ [البينة: ٤]، ﴿وَإِنَّ ٱلَّذِينَ أُورِثُواْ ٱلْكِتَٰبَ مِنۢ بَعْدِهِمْ﴾ هُمُ المُشركون؛ أُورِثُوا القُرآنَ مِن بعدِ ما أُورِثَ أهلُ الكِتابِ التَّوْراةَ والإنجيل.

وقُرِئَ: «وُرِّثُوا» و«وَرِثُوا».

[﴿فَلِذَٰلِكَ فَٱدْعُ وَٱسْتَقِمْ كَمَآ أُمِرْتَ وَلَا تَتَّبِعْ أَهْوَآءَهُمْ وَقُلْ ءَامَنتُ بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ مِن كِتَٰبٍ وَأُمِرْتُ لِأَعْدِلَ بَيْنَكُمُ ٱللَّهُ رَبُّنَا وَرَبُّكُمْ لَنَآ أَعْمَٰلُنَا وَلَكُمْ أَعْمَٰلُكُمْ لَا حُجَّةَ بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمُ ٱللَّهُ يَجْمَعُ بَيْنَنَا وَإِلَيْهِ ٱلْمَصِيرُ﴾ ١٥]

﴿فَلِذَٰلِكَ﴾ فلأجلِ التَّفرُّقِ ولِما حَدَثَ بسَبَبِهِ مِن تَشَعُّبِ الكُفرِ شُعَباً، ﴿فَٱدْعُ﴾ إلىٰ الاتفاقِ والائتِلافِ علىٰ المِلّةِ الحنيفيّةِ القديمة، ﴿وَٱسْتَقِمْ﴾ عليها وعلىٰ الدَّعْوةِ إليها كما أمَرَكَ الله، ﴿وَلَا تَتَّبِعْ أَهْوَآءَهُمْ﴾ المُختَلِفةَ الباطِنة، ﴿بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ مِن كِتَٰبٍ﴾ بأيِّ كتابٍ صَحَّ أنَّ اللهَ أنزَلَه، يعني: الإيمانَ بجميع الكُتُبِ المُنزَلة، لأنَّ المُتفرِّقينَ آمَنُوا ببعضٍ وكَفَرُوا ببعض، كقوله: ﴿وَيَقُولُونَ نُؤْمِنُ بِبَعْضٍ وَنَكْفُرُ بِبَعْضٍ﴾ [النساء: ١٥٠]، إلىٰ قوله: ﴿أُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْكَٰفِرُونَ حَقًّا﴾ [النساء: ١٥١].

قالوا مُتعجِّبين: ﴿أَجَعَلَ ٱلْءَالِهَةَ إِلَٰهًا وَٰحِدًا إِنَّ هَٰذَا لَشَىْءٌ عُجَابٌ﴾ [ص: ٥]، وقال اللهُ تعالىٰ: ﴿ضَرَبَ ٱللَّهُ مَثَلًا رَّجُلًا فِيهِ شُرَكَآءُ مُتَشَٰكِسُونَ وَرَجُلًا سَلَمًا لِّرَجُلٍ هَلْ يَسْتَوِيَانِ مَثَلًا﴾ [الزمر: ٢٩].

وفي إسنادِ «الاجتباء» إلىٰ ذاتِهِ عَزَّ وجَلّ، وإسنادِ ﴿كَبُرَ﴾ إلىٰ «ما تَدْعُو»: إشارةٌ إلىٰ معنىٰ قولِهِ تعالىٰ: ﴿وَإِذَا مَرِضْتُ فَهُوَ يَشْفِينِ﴾، وفيه: أنَّ أهلَ السُّنّةِ والجماعةِ ممَّن اجتباهُ اللهُ إلىٰ دِينِه، وهَداهُ إليه.

قوله: (**وقيل: وما تفرَّقَ أهلُ الكِتاب**): جَعَلَ الضميرَ في قوله: ﴿وَمَا تَفَرَّقُوٓاْ﴾ أولاً وآخراً لأهلِ الكِتاب، وفي الوجه الثاني: للناس بعد الطُّوفان، والظاهرُ الثاني؛ لأنَّ هذا[(١)] الضميرَ

---

(١) من قوله: «في قوله: ﴿وَمَا تَفَرَّقُوٓاْ﴾» إلىٰ هنا، سقط من (ف).

....

وما في قوله: ﴿وَلَا تَتَفَرَّقُواْ فِيهِ﴾[1]: واحد، يعني: أُمِرَتِ الأُمَمُ القَديمةُ والحديثةُ علىٰ اتفاقِ الكَلِمةِ وإقامةِ دِينِ الله والتوحيدِ وعَدَمِ الاختِلافِ والتفرُّق، وما تَفرَّقَ الناسُ إلا مِن بَعْدِ ما جاءَهُمُ العِلمُ بَغْياً بينَهم. ثم استَطرَدَ بذِكرِ أهلِ الكِتابِ واختِلافِهم بمَبعَثِ النبيِّ ﷺ في قوله: ﴿وَإِنَّ ٱلَّذِينَ أُورِثُواْ ٱلْكِتَٰبَ مِنۢ بَعْدِهِمْ﴾، كقوله تعالىٰ: ﴿وَمَا تَفَرَّقَ ٱلَّذِينَ أُوتُواْ ٱلْكِتَٰبَ إِلَّا مِنۢ بَعْدِ مَا جَآءَتْهُمُ ٱلْبَيِّنَةُ﴾ [البيِّنة: ٤]، ولذلكَ غُيِّـرَتِ العِبارةُ وجِيءَ بـ«إنَّ» الدّالّةِ علىٰ التوكيد.

وهذا التفسيرُ مُوافِقٌ لِقولِهِ تعالىٰ: ﴿فَلِذَٰلِكَ فَٱدْعُ﴾؛ لأنَّ المعنىٰ: ولأجلِ ذلكَ التفرُّق، ولَـمّا حَدَثَ بسَببِهِ مِن تَشَعُّبِ الكُفْرِ في الأُمَمِ السالِفةِ شُعَباً، فادْعُ إلىٰ الاتِّفاقِ والائتِلافِ علىٰ الدِّينِ الحنيفيّةِ القديمة، واستَقِمْ عليها.

هذا ما دلَّ عليه تأويلُ المُصنِّف، لكنَّ الظاهِرَ أنَّ «ذلكَ» إشارةٌ إلىٰ قوله: ﴿شَرَعَ لَكُم مِّنَ ٱلدِّينِ﴾ وما يَتَّصِلُ به مِن قوله: ﴿أَنْ أَقِيمُواْ ٱلدِّينَ وَلَا تَتَفَرَّقُواْ فِيهِ﴾، أي: ولأجلِ ذلكَ التَّوْصيةِ[2] التي شُورِكَتْ مَعَ نُوحٍ وإبراهيمَ وموسىٰ وعيسىٰ، ولأجلِ ذلكَ الأَمْرِ بالإقامة، والنهيِ عن التفرُّق، فادْعُ إلىٰ التوحيدِ وإقامةِ الدِّينِ والثباتِ عليه، واستَقِمْ أنتَ عليه أيضاً، يَدُلُّ عليه قولُه: ﴿كَمَآ أُمِرْتَ﴾، فالمَدْعُوُّ والمَدْعُوُّ إليه عامٌّ في أهلِ الكِتابِ والمُشـرِكينَ وفي المذكوراتِ[3].

وفي قوله: ﴿ءَامَنتُ بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ مِن كِتَٰبٍ﴾ تعريضٌ باليهودِ وبقولِهم: ﴿نُؤْمِنُ بِبَعْضٍ وَنَكْفُرُ بِبَعْضٍ﴾ [النساء: ١٥٠]، جاءَ مُستَطرَداً، كما جاءتِ الآيةُ السابقةُ مُستَطرَدةً فيهم، وعليه كلامُ الواحِديِّ حيثُ قال: «ذلكَ: إشارةٌ إلىٰ ما وُصِّيَ به الأنبياءُ عليهم السَّلامُ مِنَ التوحيد»، وقال: «﴿وَلَا تَتَّبِعْ أَهْوَآءَهُمْ﴾ أي: أهلَ الكِتاب»[4].

---

(١) قوله: «وما في قوله ...»: يعني: والضمير الذي في قوله ... إلخ.

(٢) في (ح) و(ف): «الترضية»، والمُثبتُ من (ط).

(٣) أي: المدعوُّ عامٌّ في أهل الكتاب والمشـركين، والمدعوُّ إليه عامٌّ في المذكورات، علىٰ طريقة اللَّفِّ والنَّشـر.

(٤) «الوسيط» للواحدي (٤: ٤٧).

﴿لِأَعْدِلَ بَيْنَكُمُ﴾ في الحكم إذا تخاصمتُم فتحاكمتُم إليّ، ﴿لَا حُجَّةَ بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمُ﴾ أي: لا خُصُومة؛ لأنَّ الحقَّ قد ظَهَرَ وصِرتُم مَحجُوجِينَ به، فلا حاجة إلىٰ المُحاجَّة. ومعناه: لا إيرادَ حُجَّةٍ بيننا، لأنَّ المُتحاجَّينِ يُورِدُ هذا حُجَّتَه وهذا حُجَّتَه، ﴿ٱللَّهُ يَجْمَعُ بَيْنَنَا﴾ يومَ القيامة، فيَفصِلُ بيننا ويَنتَقِمُ لنا منكم، وهذهِ مُحاجَزةٌ ومُتارَكةٌ بعدَ ظُهورِ الحقِّ وقيامِ الحجّةِ والإلزام.

فإن قلت: كيفَ حُوجِزُوا وقد فُعِلَ بهم بعدَ ذلكَ ما فُعِل؛ مِنَ القَتْل وتخريبِ البيوتِ وقَطْعِ النَّخيل والإجلاء؟ قلت: **المُرادُ مُحاجَزتُهم في مَواقِفِ المُقاوَلة، لا المُقاتَلة.**

[﴿وَٱلَّذِينَ يُحَآجُّونَ فِي ٱللَّهِ مِنۢ بَعۡدِ مَا ٱسۡتُجِيبَ لَهُۥ حُجَّتُهُمۡ دَاحِضَةٌ عِندَ رَبِّهِمۡ وَعَلَيۡهِمۡ غَضَبٌ وَلَهُمۡ عَذَابٞ شَدِيدٌ﴾ ١٦]

﴿يُحَآجُّونَ فِي ٱللَّهِ﴾ يُخاصِمُونَ في دينه، ﴿مِنۢ بَعۡدِ﴾ ما استَجابَ له الناسُ ودَخَلُوا في الإسلام، ليَرُدُّوهم إلىٰ دينِ الجاهلية، كقوله: ﴿وَدَّ كَثِيرٞ مِّنۡ أَهۡلِ ٱلۡكِتَٰبِ لَوۡ يَرُدُّونَكُم مِّنۢ بَعۡدِ إِيمَٰنِكُمۡ كُفَّارًا﴾ [البقرة: ١٠٩]، كان اليهودُ والنَّصارىٰ يقولون للمُؤمنين: كتابُنا قبلَ كِتابِكم، ونبيُّنا قبلَ نبيِّكم، ونحنُ خيرٌ منكم وأَوْلىٰ بالحقّ. وقيل: مِن بعدِ ما استَجابَ اللهُ لِرسولِه، ونَصَرَه يومَ بَدْر، وأظهَرَ دينَ الإسلام، ﴿دَاحِضَةٌ﴾ باطِلةٌ زائِلة.

قوله: (**المُرادُ مُحاجَزتُهم في مَواقِفِ المُقاوَلة، لا المُقاتَلة**): **الجوهري**: «المُحاجَزة: المُمانَعة، وقد تَحاجَزَ الفريقان»، يعني: يُمكِنُ الجمعُ بينَ الدَّليلَيْن[1]، قال القاضي: «ليسَ في الآيةِ ما يَدُلُّ علىٰ مُتارَكةِ الكُفّارِ رأساً، حتىٰ يكونَ منسوخاً بآية القتال»[2]، وقال مُحيي السُّنّة: «﴿لَا حُجَّةَ بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمُ﴾: بمعنىٰ: لا خُصُومةَ بيننا وبينكم، نَسَخَتْها آيةُ القِتال، وإذا لم يُؤمَرْ بالقِتالِ وأُمِرَ بالدَّعْوةِ لم يكن بينَه وبينَ مَنْ لا يُجيبُ خُصُومة»[3].

---

(١) أي: بينَ هذه الآيةِ التي دلَّتْ علىٰ مُتاركة أهل الكتاب، والآياتِ التي ذكرت قتلَهم وتخريبَ بيوتهم ونحوَ ذلك، كالتي في سورة الحشر.

(٢) «أنوار التنزيل» للبيضاوي (٥: ١٢٦).

(٣) «معالم التنزيل» للبغوي (٧: ١٨٨).

[﴿ ٱللَّهُ ٱلَّذِىٓ أَنزَلَ ٱلْكِتَٰبَ بِٱلْحَقِّ وَٱلْمِيزَانَ ۗ وَمَا يُدْرِيكَ لَعَلَّ ٱلسَّاعَةَ قَرِيبٌ ۞ يَسْتَعْجِلُ بِهَا ٱلَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِهَا ۖ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ مُشْفِقُونَ مِنْهَا وَيَعْلَمُونَ أَنَّهَا ٱلْحَقُّ ۗ أَلَآ إِنَّ ٱلَّذِينَ يُمَارُونَ فِى ٱلسَّاعَةِ لَفِى ضَلَٰلٍۭ بَعِيدٍ ﴾ ١٧ - ١٨]

﴿أَنزَلَ ٱلْكِتَٰبَ﴾ أي: جِنسَ الكِتاب، ﴿وَٱلْمِيزَانَ﴾ والعَدْلَ والتسوية، ومعنى إنزالِ العَدْل: أنه أنزَلَه في كُتُبِهِ الـمُنزَلة، **وقيل: الذي يُوزَنُ به**، ﴿بِٱلْحَقِّ﴾ مُلتَبِساً بالحقِّ مُقتَرِناً به بعيداً مِنَ الباطل، أو بالغَرَضِ الصَّحيحِ كما اقتَضَتْهُ الحِكمة، أو بالواجِب مِنَ التحليلِ والتحريم وغيرِ ذلك، ....

وقلت: ويُمكِنُ أن يُقال: إنَّ الدَّليلَ على أنَّ الكلامَ في إيرادِ الْمُقاوَلةِ دونَ الْمُقاتَلةِ تَرتُّبُ قوله: ﴿فَلِذَٰلِكَ فَٱدْعُ ۖ وَٱسْتَقِمْ﴾ على قوله: ﴿وَمَا تَفَرَّقُوٓا۟ إِلَّا مِنۢ بَعْدِ مَا جَآءَهُمُ ٱلْعِلْمُ﴾ إلى قوله: ﴿لَفِى شَكٍّ مِّنْهُ مُرِيبٍ﴾، ثم التعقيبُ بقوله: ﴿وَٱلَّذِينَ يُحَآجُّونَ فِى ٱللَّهِ مِنۢ بَعْدِ مَا ٱسْتُجِيبَ لَهُۥ حُجَّتُهُمْ دَاحِضَةٌ عِندَ رَبِّهِمْ﴾، وقال مُحيي السُّنّة: «﴿ٱلَّذِينَ يُحَآجُّونَ فِى ٱللَّهِ﴾ يُخاصِمُونَ في دِينِ الله نبيَّه. وقال قَتادة: هم اليهودُ قالوا: كتابُنا قبلَ كِتابِكُم، ونبيُّنا قبلَ نبيِّكم، فنحنُ خيرٌ منكم، فهذه خُصُومتُهم مِن بَعْد»[1].

قوله: (**وقيل: الذي يُوزَن به**): أي: يجوزُ أن يكونَ إنزالُه الميزانَ يأمرُ به، ويجوزُ أن يُرادَ إنزالُه حقيقة. عن بعضهم: رُوِيَ أنَّ آدمَ عليه السَّلامُ أُنزِلَ بالباسنة[2]، وهيَ اسمٌ جامِعٌ لآلاتِ الصَّنائع.

(١) «معالم التنزيل» للبغوي (٧: ١٨٩).

(٢) تحرَّف في (ح) و(ف) إلى: «الياسنة» بالياء، والصواب بالباء كما في (ط).

قال ابنُ الأثير في «النهاية» (١: ١٢٩)، مادة (بسن): «في حديث ابن عباس: «نزل آدمُ عليه السلامُ من الجنة بالباسنة» قيل: إنها آلاتُ الصنائع، وقيل: هي سكّةُ الحرث، وليس بعربي مَحض».

قلتُ: والحديثُ المذكورُ أخرجه الأزرقيُّ في «أخبار مكة» (١: ٢٦٢) من طريق عثمان بن ساج، عن عطاء عن ابن عباس موقوفاً. وابنُ ساج مُتكلَّمٌ فيه.

﴿ٱلسَّاعَةَ﴾ **في تأويلِ البَعْث**، فلذلكَ قيل: ﴿قَرِيبٌ﴾، أو: لَعَلَّ مجيءَ الساعةِ قريب.

فإن قلت: كيفَ يُوفَّقُ ذِكرُ اقترابِ الساعةِ مَعَ إنزالِ الكِتابِ والميزان؟ قلت: لأنَّ الساعةَ يومُ الحِسابِ ووَضْعُ الموازينِ للقِسْط، **فكأنه قيل: أمَرَكُمُ اللهُ بالعَدْلِ والتَّسْويةِ والعَمَلِ بالشرائعِ قبلَ أن يُفاجِئَكُمُ اليومُ الذي يُحاسِبُكم فيه**، ويَزِنُ أعمالَكم، ويُوفي لمن أوفىٰ، ويُطفِّفُ لمن طَفَّف.

قوله: (﴿ٱلسَّاعَةَ﴾ **في تأويلِ البَعْث**): قال أبو البقاء: «يجوزُ أن يكونَ تذكيرُ ﴿قَرِيبٌ﴾ علىٰ معنىٰ الزمان، أو علىٰ معنىٰ البَعْث، أو علىٰ النَّسَب، أي: ذات قُرْب[1]»[2].

قوله: (**فكأنه قيل: أمَرَكُم [اللهُ] بالعَدْلِ والتَّسوِيةِ والعَمَلِ بالشرائعِ قبلَ أن يُفاجِئَكُمُ اليومُ الذي يُحاسِبُكم فيه**): يعني: دَلَّ توسيطُ «الميزان»[3] بينَ «إنزالِ الكِتابِ» و«مجيءِ الساعة» علىٰ أنَّ الحِكمةَ في إنزالِ الكِتابِ العَدْلُ والتَّسْوية، كما أنَّ الحِكمةَ في إتيانِ الساعةِ القضاءُ بالحق، إذ ليسَ الدِّينُ والشريعةُ سِوىٰ الاستِقامةِ بينَ طَرَفَي الإفراطِ والتفريط، كما قال: ﴿فَلِذَٰلِكَ فَٱدْعُ وَٱسْتَقِمْ كَمَآ أُمِرْتَ وَلَا تَتَّبِعْ أَهْوَآءَهُمْ وَقُلْ ءَامَنتُ بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ مِن كِتَٰبٍ وَأُمِرْتُ لِأَعْدِلَ بَيْنَكُمُ﴾، وليسَ وَضْعُ القيامةِ إلا ﴿لِيَجْزِيَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّٰلِحَٰتِ بِٱلْقِسْطِ وَٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ لَهُمْ شَرَابٌ مِّنْ حَمِيمٍ وَعَذَابٌ أَلِيمٌۢ بِمَا كَانُوا۟ يَكْفُرُونَ﴾ [يونس: ٤]، وإليه الإشارةُ في الآيةِ التي نحنُ بصَدَدِها ﴿ٱللَّهُ يَجْمَعُ بَيْنَنَا وَإِلَيْهِ ٱلْمَصِيرُ﴾.

وأما قَضِيَّةُ النَّظْم: فإنه تعالىٰ لـمَّا أمَرَ حَبيبَه صَلَواتُ الله عليه وسلامُه بأن يَدعُوَ الزائغينَ المائلينَ عن الحقِّ الذينَ اختَلَفوا وتَفرَّقوا إلىٰ الاجتِماعِ والاستِقامة، وأدمَجَ فيه[4] معنىٰ أنَّ

---

(١) في الأصول الخطية: «ذات قريب»، والمُثبَت من «التبيان» لأبي البقاء العكبري.

(٢) «التبيان في إعراب القرآن» (٢: ١١٣٢).

(٣) تحرَّف في (ح) إلىٰ: «الزمان».

(٤) قال المؤلِّفُ العلامةُ الطِّيبيُّ رحمه الله تعالىٰ في «التبيان في البيان» ص٣٢٢: «الإدماج: هو أن يُضمَّنَ كلامٌ سِيقَ لِوَصْفٍ وَصْفاً آخر، كقوله تعالىٰ: ﴿وَحَمْلُهُۥ وَفِصَٰلُهُۥ ثَلَٰثُونَ شَهْرًا﴾ [الأحقاف: ١٥]، سِيقَت لإثباتِ مِنَّةِ الوالدةِ علىٰ الوالد، وفيها أنَّ أقلَّ مُدَّةِ الحمل ستةُ أشهر، ويُسمَّىٰ هذا النوعُ في أصول الحنفية بإشارةِ النَّصّ».

الـمُمـاراة: الـمُلاجَّة؛ **لأنَّ كُلَّ واحِدٍ منهمـا يَمْري ما عندَ صاحبه،** ﴿لَفِى ضَلَٰلِۭ بَعِيدٍ﴾ مِنَ الحق، لأنَّ قيامَ الساعةِ غيرُ مُستبعَدٍ مِن قُدرةِ الله، ولِدلالةِ الكِتابِ المُعجِز علىٰ أنها آتيةٌ لا ريبَ فيها، ولِشهادةِ العُقولِ علىٰ أنه لا بُدَّ مِن دارِ جَزاء.

[﴿ٱللَّهُ لَطِيفُۢ بِعِبَادِهِۦ يَرۡزُقُ مَن يَشَآءُۖ وَهُوَ ٱلۡقَوِىُّ ٱلۡعَزِيزُ﴾ ١٩]

﴿لَطِيفُۢ بِعِبَادِهِۦ﴾ **بَـرٌّ بَليغُ البِـرِّ بهم، قد تَوصَّلَ بِرُّه إلىٰ جميعهم،** وتَوصَّلَ مِن كُلِّ واحِدٍ منهم إلىٰ حيثُ لا يَبلُغه وَهْمُ أحَدٍ مِن كُلِّيّاتِه وجُزئيّاتِه.

الداعيَ إلىٰ الحقِّ والاستِقامةِ إنما يَـتِمُّ أمرُه في الدَّعْوةِ إذا كان مُستَقيمـاً في نفسِه قال: ﴿وَٱسۡتَقِمۡ كَمَآ أُمِرۡتَ﴾، وفَصَّلَ الدَّعْوةَ بقوله: ﴿وَقُلۡ ءَامَنتُ بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ﴾ إلىٰ آخِره، ثم أتىٰ بقوله: ﴿ٱللَّهُ ٱلَّذِىٓ أَنزَلَ ٱلۡكِتَٰبَ﴾ الآية، علىٰ الاستِئنافِ بياناً لحكمِهِ المأمورِ به(١)، وجَعَلَها كالتَّخلُّصِ إلىٰ ذِكرِ عِنادِهم، وهو استِعجالُهم الساعة، والله أعلم.

قوله: (**لأنَّ كُلَّ واحِدٍ منهما يَمْري ما عِندَ صاحِبه**): **الأساس**: «مارَيْتُه مُماراة: جادَلتُه ولاجَجْتُه، وتَـمارَوْا، ومعناه: الـمُحالَبة، كأنَّ كُلَّ واحِدٍ يَـحلِبُ ما عِندَ صاحِبِه».

الراغب: «الـمِرْية: التَّـرَدُّدُ في الأمر، وهو أخَصُّ مِنَ الشَّكّ، قالَ عَزَّ وجَلّ: ﴿وَلَا يَزَالُ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ فِى مِرۡيَةٍ﴾ [الحج: ٥٥]، ﴿فَلَا تَكُن فِى مِرۡيَةٍ مِّن لِّقَآئِهِۦ﴾ [السجدة: ٢٣]، والامتِراءُ والـمُمـاراة: المُحاجّةُ فيما فيه مِرْية، قالَ تعالىٰ: ﴿قَوۡلَ ٱلۡحَقِّ ٱلَّذِى فِيهِ يَمۡتَرُونَ﴾ [مريم: ٣٤]، ﴿فَلَا تُمَارِ فِيهِمۡ إِلَّا مِرَآءً ظَٰهِرًا﴾ [الكهف: ٢٢]، وأصلُ ذلكَ مِن: مَرَيتُ الناقة؛ إذا مَسَحتَ ضَـرْعَها للحَلْب»(٢).

قوله: (**بَـرٌّ بَليغُ البِـرِّ بهم، قد تَوصَّلَ بِرُّهُ إلىٰ جميعهم**) إلىٰ آخره: وفي كُلٍّ مِنَ القُيودِ فائدة: أما «بَـرّ»: فمُستَفادٌ مِن معنىٰ «اللُّطف»؛ **الأساس**: «لَطَفتُ بفُلان: رَفَقت به، وأنا ألطُفُ به: إذا

---

(١) في (ح) و(ف): «بالحكمة بالمأمور به»، والمُثبتُ من (ط).

(٢) «مفردات القرآن» ص٧٦٦.

فإن قلت: فما معنىٰ قوله: ﴿يَرْزُقُ مَن يَشَآءُ﴾ بعدَ توصُّلِ بِرِّهِ إلىٰ جميعهم؟ قلت: كُلُّهم مبرورون، لا يخلو أحدٌ مِن بِرِّه، إلا أنَّ البِـرَّ أصناف، ....

أريته مودّةً ورِفْقاً»، وقولُه: «بليغُ البِـرّ»: فمِن بناءِ «فَعِيل»، وقولُه: «تَوصَّلَ بِرُّهُ إلىٰ جميعِهم»: فمِن إضافةِ «العِبادِ» ـ وهو جمعٌ ـ إلىٰ ضمير «الله»، فيُـفيدُ الشُّمولَ والاستِغراق، وقولُـه: «وتَوصَّلَ مِن كُلِّ واحدٍ منهم إلىٰ حيثُ لا يَبلُغُه وَهْمُ أحد»: فمأخوذٌ مِن معنىٰ الدِّقّةِ في اللُّطْف، **الأساس**: «شيءٌ لَطِيف، وكلامٌ لَطِيف، وفُلانٌ لَطِيفٌ لاستِنباطِ المعاني، وتَلطَّفتُ بفُلان: احتَلْتُ له حتىٰ اطَّلَعْتُ علىٰ أسـراره».

والقولُ الجامعُ فيه: ما ذكره حُجّةُ الإسلامِ في «شـرح أسماء الله الحسنىٰ»: «إنمـا يَستَحِقُّ هذا الاسمَ مَنْ يَعلَمُ دقائقَ المَصالِح وغوامِضَها، وما دَقَّ منها وما لَطُف، ثم يَسلُكُ في إيصالِها إلىٰ المُستَصلِح علىٰ سبيلِ الرِّفقِ دونَ العُنف، فإذا اجتَمعَ الرِّفقُ في الفِعْل، واللُّطْفُ في الإدراك، تَمَّ معنىٰ «اللطيف»، ولا يُتَصوَّرُ كمالُ ذلكَ إلا في الله عَزَّ وجَلّ»[١].

وقال الإمام: «اللهُ لَطِيفُ البِـرّ، يُظهِرُ آثارَ بِرِّهِ في عِبادِهِ مِن حيثُ لا يَعلَمون، ويُمضِي مصالحهم بإحسانِهِ مِن حيثُ لا يَـحتَسِبُون»[٢].

فمعنىٰ قولِ المُصنِّف: «تَوصَّلَ مِن كُلِّ واحد»: تَوصَّلَ بِرُّهُ مُبتَدِئاً مِن كُلِّ واحدٍ منهم إلىٰ حيثُ لا يَبلُغُه وَهْمُ أحد، وقوله: «مِن كُلِّيّاتِهِ وجُزْئيّاته»: حالٌ مِنَ المُستَتِـرِ في «تَوصَّل».

الجوهري: «تَوصَّلَ إليه: أي: تَلطَّفَ في الوصول إليه».

قوله: (**ما معنىٰ قوله**: ﴿يَرْزُقُ مَن يَشَآءُ﴾؟): يعني: دلَّ قولُه: ﴿ٱللَّهُ لَطِيفُۢ بِعِبَادِهِۦ﴾ أنَّ بِرَّهُ تَوصَّلَ إلىٰ جميعِ العباد، وقولُه: ﴿يَرْزُقُ﴾ حُكمٌ تَرتَّبَ علىٰ ذلك الوَصْف، فينبغي الشُّمُولُ أيضاً، وقولُه: ﴿مَن يَشَآءُ﴾ يُنافيه.

---

(١) «المقصد الأسنىٰ» للغزالي ص١٠١.

(٢) «شـرح أسماء الله الحسنىٰ» للرازي ص٢٥٣.

....

وأجابَ بما لَـخَّصَه صاحبُ «التقريب»: «إنما خَصَّ الرِّزق، والكُلُّ مَرْزوقون؛ لأنه قد يَـختَصُّ أحدٌ بنِعمة، وغيرُه بأخرىٰ، فالعُمومُ لجنسِ البِـرّ، والخصوصُ لِنَوْعِه». وقال الإمام: «أصلُ الإحسانِ والبِـرِّ عامٌّ في حَقِّ كُلِّ العباد بحَسَبِ الحياةِ والعَقْلِ والفَهْمِ والمالِ والوَلَدِ والجاه، وإعطاءِ ما لا بُدَّ منه مِنَ الرِّزق، ودَفْع أكثرِ الآفاتِ والبَلِيّات، وأما مَراتِبُ العَطِيّةِ[(١)] فمُتفاوِتةٌ مُختَلِفة»[(٢)]. وقال الواحِديّ: «اللهُ لَطِيفٌ حَفِيٌّ بارٌّ رفيقٌ بأوليائِهِ وأهلِ طاعتِه. وقال مُقاتِل: لَطِيفٌ بالبَـرِّ والفاجِر، لا يُهلِكُهم جُوعاً، يَدُلُّ علىٰ هذا قولُه: ﴿يَرْزُقُ مَن يَشَآءُ﴾، فكُلُّ مَنْ يَرزُقُه اللهُ مِن مُؤمِنٍ وكافِرٍ وذي رُوح، فهو ممَّن يَشاءُ اللهُ أن يرزُقَه»[(٣)].

وقلت: كأنَّ الظاهِرَ مَعَ الواحِدي، وعليه يَنتَظِمُ ﴿مَن يَشَآءُ﴾ ويَلتَئِمُ ما قبلَه ـ وهو حديثُ القيامة ـ بما بعدَه مِن قوله: ﴿مَن كَانَ يُرِيدُ حَرْثَ ٱلْأَخِرَةِ﴾ الآية، وتقريرُ ذلك: أنَّ حَمْلَ «عبادِه» علىٰ مَنْ خَصَّهُمُ اللهُ بالكرامة، وجَعَلَهم مِن أوليائِهِ مِنَ المُؤمنين، لِقولِهِ تعالىٰ: ﴿ٱللَّهُ وَلِيُّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ﴾ الآية: هو الظاهِر؛ لأنَّ الإضافةَ إضافةُ تشريف، وعليه أكثرُ استِعمالِ التنزيل[(٤)]، منها قولُه: ﴿فَٱدْخُلِي فِي عِبَٰدِي﴾ [الفجر: ٢٩]، ومنها: ﴿إِنَّ عِبَادِي لَيْسَ لَكَ عَلَيْهِمْ سُلْطَٰنٌ﴾ [الحِجر: ٤٢]، ومنها قولُه في هذه السُّورة الكريمة: ﴿ذَٰلِكَ ٱلَّذِي يُبَشِّرُ ٱللَّهُ عِبَادَهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ﴾ [الشورىٰ: ٢٣]، وقولُه: ﴿وَهُوَ ٱلَّذِي يَقْبَلُ ٱلتَّوْبَةَ عَنْ عِبَادِهِۦ وَيَعْفُواْ عَنِ ٱلسَّيِّـَٔاتِ﴾ [الشورىٰ: ٢٦]، وقولُه: ﴿وَلَٰكِن

---

(١) في الأصول الخطية: «الغِبطة»، والمُثبَت من «تفسير الرازي».

(٢) «مفاتيح الغيب» للرازي (٢٧: ٥٩٠).

(٣) «الوسيط» للواحدي (٤: ٤٨-٤٩).

(٤) قيَّد ذلك بالأكثر؛ لِـمَا ورد في بعض الآيات من استعمال لفظِ «العباد» في غير المؤمنين، كقوله تعالىٰ: ﴿ءَأَنتُمْ أَضْلَلْتُمْ عِبَادِي هَٰٓؤُلَآءِ﴾ [الفرقان: ١٧]، وقوله: ﴿وَكَمْ أَهْلَكْنَا مِنَ ٱلْقُرُونِ مِنۢ بَعْدِ نُوحٍۗ وَكَفَىٰ بِرَبِّكَ بِذُنُوبِ عِبَادِهِۦ خَبِيرًۢا بَصِيرًا﴾ [الإسراء: ١٧]، وقوله: ﴿يَٰحَسْرَةً عَلَى ٱلْعِبَادِۚ مَا يَأْتِيهِم مِّن رَّسُولٍ إِلَّا كَانُواْ بِهِۦ يَسْتَهْزِءُونَ﴾ [يس: ٣٠]، وكذا قولُه: ﴿فَإِذَا جَآءَ وَعْدُ أُولَىٰهُمَا بَعَثْنَا عَلَيْكُمْ عِبَادًا لَّنَآ أُوْلِي بَأْسٍ شَدِيدٍ﴾ [الإسراء: ٥]، علىٰ قولٍ في تفسيرها.

....

جَعَلْنَٰهُ نُورًا نَّهْدِي بِهِۦ مَن نَّشَآءُ مِنْ عِبَادِنَا﴾ [الشورىٰ: ٥٢]، وقولُه: ﴿وَلَوْ بَسَطَ ٱللَّهُ ٱلرِّزْقَ لِعِبَادِهِۦ لَبَغَوْا۟ فِى ٱلْأَرْضِ﴾ [الشورىٰ: ٢٧]، فيُحمَلُ اللُّطْفُ علىٰ مَنْح الهِدايةِ وتوفيقِ الطاعة، وعلىٰ الكمالاتِ الأُخْرويّة، والكراماتِ السَّنِيّة، واستِعمالُ الرِّزقِ في ذلكَ كاستِعمالِهِ في قولِهِ تعالىٰ: ﴿لِيَجْزِيَهُمُ ٱللَّهُ أَحْسَنَ مَا عَمِلُوا۟ وَيَزِيدَهُم مِّن فَضْلِهِۦ ۗ وَٱللَّهُ يَرْزُقُ مَن يَشَآءُ بِغَيْرِ حِسَابٍ﴾ [النور: ٣٨].

ويَعضُدُه ما رواه السُّلَميُّ عن سَيِّدِ الطائفةِ[1] قَدَّسَ اللهُ روحَه: اللَّطيف: «مَنْ نَوَّرَ قَلبَكَ بالهدىٰ، ورَبَّىٰ جِسمَكَ بالغِذا، وأخرَجَكَ مِنَ الدُّنيا بالإيمان، ويَحرُسُكَ مِن نارِ اللظىٰ، ويُمَكِّنُكَ حتىٰ تَنظُرَ وترىٰ، هذا لُطْفُ اللطيف، بالعبد الضعيف»، تَمَّ كلامُه.

فينطَبِقُ علىٰ هذا تَرتُّبُ الحكم علىٰ الوَصْف، أي: إنه إنما يَلطُفُ في حَقِّ عِبادِهِ المُؤمنينَ دونَ الذينَ غَضِبَ عليهم بمَحْضِ مَشيئتِه؛ لأنه قويٌّ قادِرٌ علىٰ أن يَختَصَّ برحمتِهِ وكرامتِهِ مَنْ يَشاءُ مِن عِبادِه، عزيزٌ غالبٌ لا يَمنَعُه عما يُريدُه أحد، كما قال: ﴿يَخْتَصُّ بِرَحْمَتِهِۦ مَن يَشَآءُ وَٱللَّهُ ذُو ٱلْفَضْلِ ٱلْعَظِيمِ﴾ [البقرة: ١٠٥]، فيكونُ وِزانُ الآيةِ مَعَ قولِه: ﴿مَن كَانَ يُرِيدُ حَرْثَ ٱلْـَٔاخِرَةِ نَزِدْ لَهُۥ فِى حَرْثِهِۦ ۖ وَمَن كَانَ يُرِيدُ حَرْثَ ٱلدُّنْيَا نُؤْتِهِۦ مِنْهَا وَمَا لَهُۥ فِى ٱلْـَٔاخِرَةِ مِن نَّصِيبٍ﴾، وِزانَ قولِه: ﴿وَنَفْسٍ وَمَا سَوَّىٰهَا * فَأَلْهَمَهَا فُجُورَهَا وَتَقْوَىٰهَا﴾ [الشمس: ٧-٨] مَعَ قولِه: ﴿قَدْ أَفْلَحَ مَن زَكَّىٰهَا * وَقَدْ خَابَ مَن دَسَّىٰهَا﴾ [الشمس: ٩-١٠].

وحينَئِذٍ لا يَرِدُ هذا السُّؤالُ الذي ذكرَه، ولا ما أورَدَه علىٰ قوله: ﴿وَلَوْ بَسَطَ ٱللَّهُ ٱلرِّزْقَ لِعِبَادِهِۦ لَبَغَوْا۟ فِى ٱلْأَرْضِ وَلَٰكِن يُنَزِّلُ بِقَدَرٍ مَّا يَشَآءُ ۚ إِنَّهُۥ بِعِبَادِهِۦ خَبِيرٌۢ بَصِيرٌ﴾ [الشورىٰ: ٢٧]، وهو: «قد نَرىٰ الناسَ يَبْغي بعضُهم علىٰ بعض، ومنهم مبسوطٌ لهم، ومنهم مقبوضٌ عنهم، فإنْ كانَ المبسوطُ لهم يَبْغُون، فلِمَ بُسِطَ لهم؟ وإن كانَ المقبوضُ عنهم يَبْغُون، فقد يكونُ البَغْيُ بدونِ البَسْط...»، لأنَّ هذا ـ كما مَرّ ـ في حَقِّ المُؤمنينَ المُصطَفَينَ مِن عِبادِه، ويَنصُرُه التذييلُ بقوله: ﴿إِنَّهُۥ

---

(١) يعني: الإمامَ العارفَ أبا القاسم الجُنَيدَ بنَ محمد، المُتوفّىٰ سنة ٢٩٧، رحمه الله تعالىٰ.

وله أوصاف، والقِسْمةُ بينَ العِبادِ تَتَفاوَتُ علىٰ حَسَب تفاوُتِ قضايا الحِكمةِ والتدبير، فيطيرُ لبعضِ العِبادِ صِنفٌ مِن البِرِّ لم يَطِرْ مِثلُه لآخر، ويُصيبُ هذا حَظٌّ له وَصْفٌ ليس ذلكَ الوَصْفُ لحظِّ صاحبه، فمَنْ قُسِمَ له منهم ما لم يُقسَمْ للآخرِ فقد رَزَقَه، وهو الذي أراد بقوله: ﴿يَرْزُقُ مَن يَشَآءُ﴾، كما يرزُقُ أحدَ الأخوينِ وَلَداً دونَ الآخر، علىٰ أنه أصابه بنِعمةٍ أُخرىٰ لم يرزُقْها صاحبُ الوَلَد.

﴿وَهُوَ ٱلْقَوِىُّ﴾ الباهِرُ القُدْرةِ الغالِبُ علىٰ كُلِّ شيء، ﴿ٱلْعَزِيزُ﴾ المَنيعُ الذي لا يُغلَب.

بِعِبَادِهِۦ خَبِيرٌۢ بَصِيرٌ﴾ [الشورىٰ: ٢٧]، ووَضْعُ المُظهَرِ - وهو ﴿بِعِبَادِهِۦ﴾ - مَوضِعَ المُضمَر[١]، أي: إنه خبيرٌ بأحوالِ عِبادِهِ المُكرَمين، بَصيرٌ بما يُصلِحُهم وما يُرديهم، وإليه يَنظُرُ ما وَرَدَ عن رسول الله ﷺ: «إذا أَحَبَّ اللهُ عبداً حماه الدُّنيا، كما يَظَلُّ أحدُكم يَحمي سَقيمَه الماء»، أخرجه الترمذيُّ[٢] عن قَتادة.

وعن البخاريِّ ومُسلِمٍ[٣] عن رسولِ الله ﷺ: «إنَّ مما أخافُ عليكم بعدي ما يُفتَحُ عليكم مِن زَهْرةِ الدُّنيا وزينتِها».

قوله: (فيطيرُ لبعضِ العباد): استَعارَ للنَّصيبِ وإصابتِهِ لِمَنْ قُدِّرَ له: الطَّيرانَ سانحاً وبارِحاً[٤]، فسَلَكَ بهم مَسلَكَهم، كقوله تعالىٰ: ﴿وَكُلَّ إِنسَٰنٍ أَلْزَمْنَٰهُ طَٰٓئِرَهُۥ فِى عُنُقِهِۦ﴾ [الإسراء: ١٣].

---

(١) أي: كان الأصل أن يُقال: «إنه بهم خبير بصير»، لِتقدُّمِ ذِكرِ «العِباد» أولَ الآية في قوله: ﴿وَلَوْ بَسَطَ ٱللَّهُ ٱلرِّزْقَ لِعِبَادِهِۦ﴾.

(٢) في «جامعه» (٢٠٣٦) من حديث قتادة بن النُّعمان رضي الله عنه.

(٣) البخاري (١٤٦٥)، ومسلم (١٠٥٢) من حديث أبي سعيد الخدريِّ رضي الله عنه.

(٤) تحرَّف في (ح) إلىٰ: «سائحاً ونازحاً» وفي (ف) إلىٰ: «سارحاً وبارحاً»، والمُثبتُ من (ط)، وهو الصواب، قال العلامةُ ابنُ منظور في «لسان العرب» مادة (برح): «البارح: ما مَرَّ من الطير والوَحْش من يمينك إلىٰ يسارك، والعربُ تتطيَّرُ به، والسّانح: ما مَرَّ بين يديك من جهة يسارك إلىٰ يمينك، والعربُ تَتَيَمَّنُ به».

[﴿ مَن كَانَ يُرِيدُ حَرْثَ ٱلْأَخِرَةِ نَزِدْ لَهُۥ فِى حَرْثِهِۦ وَمَن كَانَ يُرِيدُ حَرْثَ ٱلدُّنْيَا نُؤْتِهِۦ مِنْهَا وَمَا لَهُۥ فِى ٱلْأَخِرَةِ مِن نَّصِيبٍ ﴾ ٢٠]

سَمّىٰ ما يَعمَلُه العامِلُ مما يَبغي به الفائدةَ والزَّكاءَ حَرْثاً علىٰ المجاز، وفَـرَّق بينَ عَمَلَي العامِلَين؛ بأنَّ مَنْ عَمِلَ للآخِرةِ وُفِّقَ في عَمَلِه، وضُوعِفَتْ حَسَناتُه، ومَنْ كانَ عَمَلُه للدُّنيا أُعطِيَ شيئاً منها، لا ما يُريدُه ويَبتَغيه، وهو رِزقُه الذي قُسِمَ له وفُرِغَ منه، **وما له نصيبٌ قَطُّ** في الآخِرة. ولم يَذكُر في معنىٰ عامِلِ الآخِرة: وله في الدُّنيا نَصِيب، علىٰ أنَّ رِزقَه المقسومَ له واصِلٌ إليه لا محالة؛ للاستِهانةِ بذلكَ إلىٰ جَنْبِ ما هو بصَدَدِهِ مِن زكاءِ عَمَلِه، وفَوْزِهِ في المآب.

[﴿ أَمْ لَهُمْ شُرَكَـٰٓؤُا۟ شَرَعُوا۟ لَهُم مِّنَ ٱلدِّينِ مَا لَمْ يَأْذَنۢ بِهِ ٱللَّهُ ۚ وَلَوْلَا كَلِمَةُ ٱلْفَصْلِ لَقُضِىَ بَيْنَهُمْ ۗ وَإِنَّ ٱلظَّـٰلِمِينَ لَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ ﴾ ٢١]

معنىٰ الهمزةِ في ﴿ أَمْ ﴾: التقريرُ والتقريع، وشُـرَكاؤُهم: شياطينُهم الذينَ زَيَّنوا لهم الشِّـرْكَ وإنكارَ البَعْثِ والعَمَلَ للدُّنيا، ....

قوله: (**وما له نصيبٌ قطّ**): هذهِ المُبالَغةُ نشأت مِن أنَّ «نَصِيباً» نكرة، وقد نُفِيَتْ علىٰ سبيلِ الاستِغراق.

قوله: (**معنىٰ الهمزة في ﴿ أَمْ ﴾: التقريرُ والتقريع**): يُريد: أنَّ ﴿ أَمْ ﴾ في قوله: ﴿ أَمْ لَهُمْ شُرَكَـٰٓؤُا۟ ﴾ مُنقَطِعة، فيها معنىٰ: «بل» والهمزة، ولا بُدَّ مِن سَبْقِ كلام إخبارٍ أو إنشاءٍ يُضـرَبُ عنه، حتىٰ يُقرَّرَ ما بعدَه، وما سَبَقَ هو قولُه تعالىٰ: ﴿شَرَعَ لَكُم مِّنَ ٱلدِّينِ مَا وَصَّىٰ بِهِۦ نُوحًا ﴾ [الشورىٰ: ١٣]، يَدُلُّ عليه قولُه: «وهو الدِّينُ الذي شَـرَعَتْ لهم الشَّياطين»، سَمّـاهُ ديناً مُشاكَلةً أو تَـهَكُّماً، أي: اتْلُ عليهم ما شُرِعَ لهم مِنَ الدِّينِ الذي شَـرَعَه الله، ووَصّىٰ به الأنبياءَ المُتقدِّمة، وآذنَ بالتمسُّكِ به، وقَـرِّرْهم ـ علىٰ سبيل التقريع ـ ما هم عليه مِنَ الدِّينِ الذي شَـرَعَتْ لهم الشياطين.

لأنهم لا يَعلَمونَ غيرَها، وهو الدِّينُ الذي شَرَعَتْ لهمُ الشياطين، وتعالىٰ اللهُ عن الإذنِ فيه والأمرِ به، وقيل: شُرَكاؤُهم: أوثانُهم، وإنما أُضِيفَتْ إليهم لأنهم مُتَّخِذُوها شُرَكاءَ لله، فتارةً تُضافُ إليهم لهذهِ المُلابَسة، وتارةً إلىٰ الله، ولـمَّا كانت سَبَباً لِضَلالَتِهم وافتِتانِهم جُعِلَتْ شارعةً لِدِينِ الكُفر، كما قالَ إبراهيمُ صَلَواتُ الله عليه: ﴿إِنَّهُنَّ أَضْلَلْنَ كَثِيرًا مِّنَ ٱلنَّاسِ﴾ [إبراهيم: ٣٦].

﴿وَلَوْلَا كَلِمَةُ ٱلْفَصْلِ﴾ أي: القضاءُ السابقُ بتأجيلِ الجزاء، أو: ولولا العِدَةُ بأنَّ الفَصْلَ يكونُ يومَ القيامة، ﴿لَقُضِىَ بَيْنَهُمْ﴾ أي: بينَ الكافرينَ والمُؤمنين، أو بينَ المُشركينَ وشُرَكائِهم.

وقرأ مُسلِمُ بنُ جُندُب: «وأنَّ الظالمين» بالفَتْح؛ **عطفاً له على** ﴿كَلِمَةُ ٱلْفَصْلِ﴾، يعني: ولولا كلمةُ الفَصْلِ وتقديرُ تعذيبِ الظالمينَ في الآخِرة، لَقُضِيَ بينَهم في الدُّنيا.

[﴿تَرَى ٱلظَّٰلِمِينَ مُشْفِقِينَ مِمَّا كَسَبُواْ وَهُوَ وَاقِعُۢ بِهِمْۗ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ فِي رَوْضَاتِ ٱلْجَنَّاتِۖ لَهُم مَّا يَشَآءُونَ عِندَ رَبِّهِمْۚ ذَٰلِكَ هُوَ ٱلْفَضْلُ ٱلْكَبِيرُ * ذَٰلِكَ ٱلَّذِى يُبَشِّرُ ٱللَّهُ عِبَادَهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِۗ قُل لَّآ أَسْـَٔلُكُمْ عَلَيْهِ أَجْرًا إِلَّا ٱلْمَوَدَّةَ فِى ٱلْقُرْبَىٰۗ وَمَن يَقْتَرِفْ حَسَنَةً نَّزِدْ لَهُۥ فِيهَا حُسْنًاۚ إِنَّ ٱللَّهَ غَفُورٌ شَكُورٌ﴾ ٢٢-٢٣]

﴿تَرَى ٱلظَّٰلِمِينَ﴾ **في الآخرة،** ﴿مُشْفِقِينَ﴾ **خائفينَ خوفاً شديداً** أَرَقَّ قُلوبَهم، ..

قوله: (**عَطْفاً له على** ﴿كَلِمَةُ ٱلْفَصْلِ﴾): و«الكلمة»: فُسِّرَ أولاً بالقضاءِ السابق، فالمعنىٰ: لولا القضاءُ والقَدَرُ لقُضِيَ بينهم، والفرقُ بينَ القضاءِ والقَدَرِ قد مضىٰ بيانُه[1]، وفُسِّرَ ثانياً بالعِدَةِ بأنَّ الفَصْلَ يكونُ يومَ القيامة، فالمعنىٰ: لولا العِدَةُ وتقريرُ التعذيب، فالعطفُ قريبٌ مِنَ العطفِ البيانيِّ بالواو.

قوله: (﴿تَرَى ٱلظَّٰلِمِينَ﴾ **في الآخِرةِ** ﴿مُشْفِقِينَ﴾ **خائفينَ خوفاً شديداً**): فإن

(١) في مواضع، من ذلك ما تقدَّم في تفسير الآية ٩٧ من سورة يونس (٧: ٥٦٩).

﴿مِمَّا كَسَبُواْ﴾ مِنَ السَّيِّئات، ﴿وَهُوَ وَاقِعُۢ بِهِمْۗ﴾ يُريد: ووَبالُه واقعٌ بهم وواصِلٌ إليهم لا بُدَّ لهم منه، أشفَقُوا أو لم يُشفِقُوا. **كأنَّ رَوْضةَ جَنّةِ المُؤمِن أطيَبُ بُقْعةٍ فيها، وأنزَهُها. ﴿عِندَ رَبِّهِمْۚ﴾ منصوبٌ بالظَّرْف، لا بـ﴿يَشَآءُونَ﴾.**

قلت: إذا كانَ معنىٰ الخوفِ: غَمٌّ(١) يَلحَقُ الإنسانَ لِتَوقُّع مكروه، فكيفَ الجمعُ بينَه وبينَ قوله: ﴿وَهُوَ وَاقِعُۢ بِهِمْۗ﴾؟ قلت: قولُه تعالىٰ: ﴿تَرَى ٱلظَّٰلِمِينَ مُشْفِقِينَ﴾ استِحضارٌ لِصُورةِ حالِ الظالمينَ في مُشاهَدةِ السامِع؛ لِيَنظُرَ إلىٰ تلكَ الحالةِ العجيبةِ الشأن، وهو أنهم خائفون مُشفِقون يحاولونَ الحذَرَ حينَ لا يَنفَعُهم الحذر، لأنَّ الخائفَ إذا استَشعَرَ بما يُتَوقَّعُ منه المكروه، وأخَذَ في الدَّفْع؛ ربما تَخَلَّصَ منه، ومَنْ تركَ الحذَرَ حتىٰ إذا ألَمَّ به المحذورُ زاوَلَ الدفع؛ كان مَظِنّةً للتعجُّبِ منه والتعجيب، وإليه يَنظُرُ قولُ الشاعر:

أتَتْ وحِياضُ الموتِ بيني وبينها ... وجادَتْ بوَصْلٍ حينَ لا يَنفَعُ الوَصْلُ

وهو المُرادُ بقوله: «لا بُدَّ لهم منه، أشفقوا أو لم يُشفِقوا».

قوله: (**كأنَّ رَوْضةَ جَنّةِ المُؤمِن أطيَبُ بُقْعةٍ فيها**): لأنَّ الإضافةَ تُنبِئُ عن امتيازِ الرَّوْضةِ عن الجنّة، ثم تعقيبُها بقوله: ﴿لَهُم مَّا يَشَآءُونَ عِندَ رَبِّهِمْۚ﴾، وإردافُها بقوله: ﴿ذَٰلِكَ هُوَ ٱلْفَضْلُ ٱلْكَبِيرُ﴾ يُشعِرُ بمَزيدِ ذلكَ الامتياز.

قوله: (﴿**عِندَ رَبِّهِمْۚ﴾ منصوبٌ بالظَّرْفِ لا بـ﴿يَشَآءُونَ﴾**): عن بعضهم؛ لأنَّ المعنىٰ: علىٰ أنَّ ما يُريدُونَه علىٰ سبيلِ العُموم مُطلَقاً كائناً ما كان حاصِلٌ لهم عندَ ربِّهم، أي: حاصِلٌ لهم مِنَ الله، ولو نُصِبَ بـ﴿يَشَآءُونَ﴾ تَصيرُ مَشيئتُهم مُقيَّدةً بـ﴿عِندَ رَبِّهِمْۚ﴾، فلا يبقىٰ العُمومُ فيما يُريدُون، ويحتملُ حُصولُ ذلكَ عندَ غير ربِّهم، وهو عكسُ المعنىٰ.

وقلت: لا رَيْبَ أنَّ أهلَ السَّعادةِ صِنفان: المُقرَّبونَ وأصحابُ اليمين، فإذا أُريدَ بأولئكَ أصحابُ اليمينِ كانَ علىٰ ما قيل، وأما إذا أُريدَ به المُقرَّبونَ فلا، قال اللهُ تعالىٰ: ﴿إِنَّ ٱلْمُتَّقِينَ فِي جَنَّٰتٍ وَنَهَرٍ * فِي مَقْعَدِ صِدْقٍ عِندَ مَلِيكٍ مُّقْتَدِرٍ﴾ [القمر: ٥٤-٥٥].

---

(١) كذا في الأصول الخطية؛ بالرفع، ويصحُّ علىٰ التقديم والتأخير في اسم «كان» وخبرها.

....

ورُوِينا عن أبي سعيدٍ الخدريِّ قال: قالَ رسولُ الله ﷺ: «إنَّ أهلَ الدَّرَجاتِ العُلىٰ ليراهُم مَنْ تحتَهم، كما تَـرَونَ النَّجْمَ الطالِعَ في أُفُقِ السماء، وإنَّ أبا بكرٍ وعُمَرَ منهم، وأنعمـا»، أخرجه أبو داودَ والترمذيّ[1].

وفي «الجامع»: «أنعَمَ فُلانٌ النَّظَرَ في الأمر: إذا بالغَ في تَدَبُّرِهِ والفِكرِ فيه وزاد فيه، وأحسَنَ فُلانٌ إلىٰ فُلانٍ وأنعَم؛ أي: أفضَلَ وزادَ في الإحسان، وكذا هذا، أي: هما منهم، وزادا في هذا الأمر، وتَناهَيا فيه إلىٰ غايته»[2].

وقلت: لَعَلَّه مأخوذٌ مِنَ النُّعومة، قال في «الأساس»: «دَقَّه دقّاً نِعِمّـا، وأنعَمَ دَقَّه، فإذا عَمِلتَ عَمَلاً فأنعِمْه: فأَجِدْه، وأحسَنَ فُلانٌ وأنعَم: وأجادَ وزاد علىٰ الإحسان»، فمعنىٰ: أنعَمَ النَّظَرَ: أدقّ، فلا يُذهَبُ إذن إلىٰ العَمَلِ بالمفهوم، كقولِهِ تعالىٰ: ﴿لَا تَأْكُلُوا۟ ٱلرِّبَوٰٓا۟ أَضْعَـٰفًا مُّضَـٰعَفَةً﴾ [آل عمران: ١٣٠].

وفي تخصيص ﴿رَوْضَـٰتِ﴾ ـ كما قال: «كأنَّ رَوْضةَ جَنّةِ الـمُؤمِن أطيَبُ بُقْعةٍ فيها وأنزَهُها» ـ: إيماءٌ إلىٰ هذا المعنىٰ. وقال في «فاطِر»[3]: «وقُرِئ «جَنّةُ عَدْن» علىٰ الإفراد، كأنها جَنّةٌ مُختَصّةٌ بالسابقين»، ولذلكَ عَقَّبَ بقولِه: ﴿ذَٰلِكَ ٱلَّذِى يُبَشِّرُ ٱللَّهُ عِبَادَهُ﴾، أي: أولياءَه ـ كما مَرَّ مِراراً ـ ، ويحصلُ مِن هذا التقديرِ قُرْبُ المعمولِ مِن عامِله، ومعنىٰ القُرْبِ والزُّلْفىٰ عندَ الله لِعِبادِهِ العامِلين، والجملةُ خَبَـرٌ ثانٍ لِقولِه: ﴿ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟﴾.

وفي «الكواشي»: الوَقْفُ الكافي علىٰ ﴿ٱلْجَنَّـٰتِ﴾. ﴿لَهُم مَّا يَشَآءُونَ﴾ جُملةٌ مِن مُبتَدأٍ وخَبَر، فعلىٰ هذا تكونُ الجملةُ مُستأنَفة.

---

(١) أبو داود (٣٩٨٧)، والترمذي (٣٦٥٨). وأخرجه أيضاً ابنُ ماجه (٩٦).

(٢) «جامع الأصول» لابن الأثير (٨: ٦٢٧).

(٣) أي: قال الزمخشريُّ في تفسير الآية ٣٣ من سورة فاطر (١٢: ٦٥٩).

قُرِئ: ﴿يُبَشِّرُ﴾ من: بَشَّره، و«يُبشِرُ» مِن: أبشَره، و«يَبشُرُ» مِن: بَشَره، والأصل: **ذلكَ الثوابُ الذي يُبشِّرُ اللهُ به عِبادَه**، فحَذَفَ الجار، كقوله تعالىٰ: ﴿وَٱخْتَارَ مُوسَىٰ قَوْمَهُۥ﴾ [الأعراف: ١٥٥]، ثم حَذَفَ الراجعَ إلىٰ الموصول، كقوله تعالىٰ: ﴿أَهَٰذَا ٱلَّذِى بَعَثَ ٱللَّهُ رَسُولًا﴾ [الفرقان: ٤١]، **أو: ذلكَ التبشيرُ** الذي يُبشِّرُه اللهُ عِبادَه.

رُوِي: أنه اجتَمَعَ المُشركونَ في مَجمَعٍ لهم، فقال بعضُهم لبعض: أترَونَ مُحمَّداً يَسألُ علىٰ ما يَتَعاطاهُ أجراً؟ فنزلتِ الآية.

﴿إِلَّا ٱلْمَوَدَّةَ فِى ٱلْقُرْبَىٰ﴾ يجوزُ أن يكونَ استِثناءً مُتَّصِلاً، أي: لا أسألُكم أجراً إلا هذا، وهو أن تَوَدُّوا أهلَ قرابتي، ولم يكن هذا أجراً في الحقيقة، لأنَّ قرابتَه قرابتُهم، فكانت صِلتُهم لازمةً لهم في المُروءة. ويجوزُ أن يكونَ مُنقَطِعاً، أي: لا أسألُكم أجراً قَطّ، ولكنَّني أسألُكم أن تَوَدُّوا قرابتي الذينَ هم قرابتُكم ولا تُؤذُوهُم.

فإن قلت: هَلَّا قيل: إلا مَوَدّةَ القُرْبىٰ، أو: إلا المَوَدّةَ للقُرْبىٰ؟ وما معنىٰ قوله: ﴿إِلَّا ٱلْمَوَدَّةَ فِى ٱلْقُرْبَىٰ﴾؟ قلت: جُعِلُوا مكاناً للمودّةِ ومَقَرّاً لها، ....

قوله: (قُرِئ: ﴿يُبَشِّرُ﴾): نافعٌ وعاصِمٌ وابنُ عامِر: ﴿يُبَشِّرُ﴾ بضَمِّ الياءِ وفَتْح الباءِ وكَسْرِ الشِّين مُشَدَّدة، والباقونَ: بفَتْح الياءِ وإسكانِ الباء وضَمِّ الشِّينِ مُخفَّفة[1]. رُوِيَ أنه قال: المُتعدِّي ثلاثة، وهو الذي ذكرَ في المتن، والمُطاوعُ خمسة: بَشِرَ[2] وأبشَرَ[3] وتَبشَّرَ واستَبشَرَ.

قوله: (ذلكَ الثوابُ الذي يُبشِّرُ اللهُ به عِبادَه): المُشارُ إليه ﴿رَوْضَاتِ ٱلْجَنَّاتِ﴾ الآية.

قوله: (أو: ذلكَ التبشير): فالمُشارُ إليه: «الذي يُبشِّرُه»، نَحْو: هذا أخوك، والعائدُ إلىٰ الموصولِ أيضاً محذوف، ولكنْ لا يُقدَّرُ الجار.

---

(١) انظر: «التيسير» للداني ص١٩٥، و«حجة القراءات» ص٦٤١.

(٢) أي: بَشَرَ وبَشِرَ، كما في معاجم اللغة، وإلا فالمذكورُ أربعة لا خمسة.

(٣) زاد في (ط) هنا: «وبشّر»، وضُبطت بتشديد الشين، وليس بصحيح، فالمُشدَّد من المتعدي لا من المُطاوع.

كقولك: لي في آلِ فُلانٍ مودّة، ولي فيهم هوىٰ وحُبٌّ شديد، تُريد: أُحِبُّهم وهم مكانُ حُبِّي ومحلُّه، وليسَتْ ﴿فِي﴾ بصِلةٍ للمَوَدّة، كاللام إذا قلت: إلا المودّةَ للقُربىٰ، إنما هي مُتعلِّقةٌ بمحذوفٍ تَعَلّقَ الظَّرْفُ به في قولك: المالُ في الكيس، وتقديرُه: إلا المودّةَ ثابتةً في القُرْبىٰ ومُتمكِّنةً فيها.

و«القُرْبىٰ»: مصدر، كالزُّلْفىٰ والبُشْرىٰ، بمعنىٰ: قرابة، والمُراد: في أهلِ القُرْبىٰ، ورُوِي: أنها لـمَّا نَزَلَتْ قيل: يا رسولَ الله، مَنْ قَرابتُكَ هؤلاءِ الذينَ وَجَبَتْ علينا مَوَدّتُهم؟ قال: «عليٌّ وفاطِمةُ وابناهما». ويدلُّ عليه ما رُوِيَ عن عليٍّ رضيَ اللـهُ عنه: شَكَوتُ إلىٰ رسولِ الله ﷺ حَسَدَ الناسِ لي، فقال: «أما ترضىٰ أن تكونَ رابعَ أربعة؟ أوّلُ مَنْ يَدخُلُ الجنةَ أنا وأنتَ والحسنُ والحسين، وأزواجُنا عن أيماننا وشمائلنا، وذُرِّيّـتُنا خلفَ أزواجِنا»، وعن النَّبيِّ ﷺ: «حُرِّمَتِ الجنّةُ علىٰ مَنْ ظَلَمَ أهلَ بيتي، وآذاني في عِترتي، ومَنِ اصطَنَعَ صَنيعةً إلىٰ أحدٍ مِن وَلَدِ عبدِ المُطَّلِب، ولم يُجازِهِ عليها، فأنا أُجازيهِ عليها غداً إذا لَقِيَني يومَ القيامة».

ورُوِي: «أنَّ الأنصارَ قالوا: فَعَلْنا وفَعَلْنا، كأنهمُ افتَخَرُوا، فقال عباسٌ ـ أو ابنُ عباس ـ: لنا الفَضْلُ عليكم، فبَلَغَ ذلكَ رسولَ الله ﷺ، فأتاهُم في مَجالِسِهم، ....

قوله: (وليسَتْ ﴿فِي﴾ بصِلة): أي: ﴿فِي ٱلْقُرْبَىٰ﴾ ليسَ بظَرْفٍ لَغْو، بل هو ظَرْفٌ مُستَقِرٌّ حالٌ مِنَ ﴿ٱلْمَوَدَّةَ﴾، و﴿فِيهَآ﴾ مُبالَغة.

قوله: (أن تكونَ رابعَ أربعة): عن بعضهم: رابعُ أربعة[1]، أي: واحدُ أربعة، قال: رابعُ الثلاثة: غيـرُها، وهو الذي رَبَّعَهم، أي: كَمَّلَهم أربعة. ورابعُ أربعة: أحدُهم، كقولِهِ تعالىٰ: ﴿ثَانِيَ ٱثْنَيْنِ﴾ [التوبة: ٤٠][2].

---

(١) قوله: «عن بعضهم: رابع أربعة» سقط من (ف).

(٢) زاد في (ح) و(ف) هنا: «ثان ثلاثة»! وفي (ط): «ثالث ثلاثة»!

فقال: **يا مَعشَرَ الأنصار، ألم تكونوا أذِلّةً فأعَزَّكُمُ اللـهُ بي؟** قالوا : بلىٰ يا رسول الله، قال: ألم تكونوا ضُلّالاً فهداكمُ اللـهُ بي؟ قالوا: بلىٰ يا رسول الله، قال: «أفلا تُجيبُونَني؟ قالوا: ما نقولُ يا رسول الله؟ قال: ألا تقولون: ألم يُـخرِجْكَ قومُك فآويناك؟ أوَلم يُكذِّبوكَ فصَدَّقناك؟ أوَلم يَـخذُلوكَ فنصَـرْناك؟ قال: فما زالَ يقولُ حتىٰ جَثَوا علىٰ الرُّكَب، وقالوا: أموالُنا وما في أيدينا لله ولرسولِه، فنزلتِ الآية».

قوله: (**يا مَعشَـرَ الأنصار، ألم تكونوا أذِلّةً فأعَزَّكُمُ الله**) الحديث: مِن روايةِ البخاريِّ ومُسلِم[١] عن عبدِ الله بنِ زيدِ بنِ عاصِم قال: «إنَّ رسولَ الله ﷺ لـمَّا فتَحَ حُنيناً قَسَمَ الغَنائم، فأعطىٰ المُؤَلَّفَةَ قُلوبُهم، فبلَغَه أنَّ الأنصارَ يُـحِبُّونَ أن يُصِيبُوا مِثلَ ما أصابَ الناس، فقامَ رسولُ الله ﷺ يَـخطُبُهم، فحَمِدَ الله، وأثنىٰ عليه، ثم قال: يا مَعشَـرَ الأنصار، ألم أَجِدْكُم ضُلّالاً فهداكم اللهُ بي، وعالةً فأغناكُمُ اللهُ بي، ومُتفرِّقينَ فجَمَعَكُمُ اللهُ بي؟ ويقولون: اللهُ ورسولُه أمَنّ[٢]، فقال: ألا تُـجيبُونَني؟ فقالوا: اللهُ ورسولُه أمَنّ، قال: أما إنكم لو شِئتُم أن تقولوا: جِئتَنا طَرِيداً فآوَيْناك، وشَـرِيداً فنصَـرْناك، وكانَ مِنَ الأمر كذا وكذا»، الحديث.

وأما شِكايةُ العبّاسِ إلىٰ رسولِ الله ﷺ: فهو ما روىٰ الترمذيُّ[٣] عن عليٍّ رضيَ اللهُ عنه: «أنَّ العبّاسَ دَخَلَ علىٰ رسولِ الله ﷺ مُغضَباً، فقال له رسولُ الله ﷺ: ما أغضَبَك؟ فقال: يا رسولَ الله، أرىٰ قوماً مِن قُريشٍ يَتَلاقَونَ بينَهم بوُجوهٍ مُسفِرة، فإذا لَقُونا لَقُونا بغير ذلك، فغَضِبَ رسولُ الله ﷺ حتىٰ احمرَّ وَجْهُه، وقال: والذي نفسي بيده، لا يَدخُلُ قَلْبَ رجلٍ إيمانٌ حتىٰ يُـحِبَّـكم لله ورسولِه، ثم قال: أيها الناس، مَنْ آذىٰ عَمِّي فقد آذاني، فإنما عَمُّ الرجلِ صِنْوُ[٤] أبيه».

---

(١) البخاري (٤٣٣٠)، ومسلم (١٠٦١).

(٢) قوله: «أمنّ» ـ هنا وفيما سيأتي بعد كلمات ـ : تحرَّف في (ح) و(ف) إلىٰ: «أمر».

(٣) في «جامعه» برقم (٣٧٥٨).

(٤) الصِّنْو: المِثْل، وأصلُه: أن تَطلُعَ نخلتانِ من عِرقٍ واحد، يُريد: أنَّ أصل العباس وأصل أبي واحد، وهو مِثلُ أبي. قاله ابنُ الأثير في «النهاية»، مادة (صنو).

وقالَ رسولُ الله ﷺ : «مَنْ ماتَ علىٰ حُبِّ آلِ مُحمَّدٍ ماتَ شهيداً، ألا ومَنْ ماتَ علىٰ حُبِّ آلِ مُحمَّدٍ ماتَ مغفوراً له، ألا ومَنْ ماتَ علىٰ حُبِّ آلِ مُحمَّدٍ ماتَ تائباً، ألا ومَنْ ماتَ علىٰ حُبِّ آلِ مُحمَّدٍ ماتَ مُؤمِناً مُستكمِلَ الإيمان، ألا ومَنْ ماتَ علىٰ حُبِّ آلِ مُحمَّدٍ بَشَّرَهُ مَلَكُ الموتِ بالجنّة، ثم مُنكرٌ ونكير، ألا ومَنْ ماتَ علىٰ حُبِّ آلِ مُحمَّدٍ يُزَفُّ إلىٰ الجنّةِ كما تُزَفُّ العَروسُ إلىٰ بيتِ زَوْجِها، ألا ومَنْ ماتَ علىٰ حُبِّ آلِ مُحمَّدٍ فُتِحَ له في قبره بابانِ إلىٰ الجنّة، ألا ومَنْ ماتَ علىٰ حُبِّ آلِ مُحمَّدٍ جَعَلَ اللهُ قَبرَهُ مَزارَ ملائكةِ الرحمة، ألا ومَنْ ماتَ علىٰ حُبِّ آلِ مُحمَّدٍ ماتَ علىٰ السُّنّةِ والجماعة.

ألا ومَنْ ماتَ علىٰ بُغْضِ آلِ مُحمَّدٍ جاءَ يومَ القيامةِ مكتوبٌ بينَ عينَيه: آيِسٌ مِن رحمةِ الله، ألا ومَنْ ماتَ علىٰ بُغْضِ آلِ مُحمَّدٍ ماتَ كافراً، ألا ومَنْ ماتَ علىٰ بُغْضِ آلِ مُحمَّدٍ لم يَشَمَّ رائحةَ الجنّة».

وقيل: لم يَكُنْ بَطْنٌ مِن بُطونِ قُريشٍ إلا وبينَ رسولِ الله ﷺ وبينَهم قُرْبىٰ، فلما كَذَّبُوهُ وأَبَوْا أن يُبايِعُوه، نزلت. والمعنىٰ: إلا أن تَوَدُّوني في القُرْبىٰ، ....

قوله: (يُزَفُّ إلىٰ الجنّة)، النهاية: «زَفَفتُ العَروسَ أَزُفُّها؛ إذا أهدَيْتَها إلىٰ زَوْجِها».

قوله: (مكتوبٌ بينَ عَينَيه): عن بعضِهم: «بينَ عَينَيه»: خَبَرٌ مُقدَّمٌ علىٰ المُبتدأ، و«مكتوبٌ» مُبتَدأ، كأنه قال: مكتوبٌ «آيِسٌ مِن رحمةِ الله» بينَ عَينَيه. والظاهِرُ أنه سَهْو، بل «بينَ عَينَيه» ظَرْفُ «مكتوب»، و«مكتوب»: خَبَرٌ مُقدَّم، والجملةُ حالٌ مِن ضمير «جاء».

قوله: (وقيل: لم يكنْ بَطْنٌ مِن [بطون] قُريش) إلىٰ آخره: يُوافِقُه ما روينا عن البخاريِّ[1] عن ابنِ عباس: «سُئِلَ عن قوله تعالىٰ: ﴿إِلَّا ٱلْمَوَدَّةَ فِى ٱلْقُرْبَىٰ﴾، فقال سعيدُ بنُ جُبير: قُرْبىٰ آلِ مُحمَّد، فقال ابنُ عباس: عَجِلْت، إنَّ رسول الله ﷺ لم يكنْ بَطنٌ مِن قُريشٍ إلا كانَ له فيهم قرابة، فقال: إلا أن تَصِلُوا ما بيني وبينكم».

---

(١) في «صحيحه» (٤٨١٨).

أي: في حَقِّ القُرْبىٰ أو مِن أجلِها، كما تقول: الحبُّ في الله والبُغضُ في الله، بمعنىٰ: في حَقِّهِ ومن أجلِه، يعني: أنكم قومي وأحقُّ مَنْ أجابني وأطاعني، فإذا قد أبيتُم ذلك فاحفظوا حَقَّ القُرْبىٰ، ولا تُؤذُوني ولا تُهيِّجُوا عليّ.

وقيل: أتتِ الأنصارُ رسولَ الله ﷺ بمالٍ جَمَعُوه، وقالوا: يا رسول الله، قد هدانا اللهُ بك، **وأنتَ ابنُ أُختِنا**، وتَعرُوكَ نوائبُ وحقوق، وما لَكَ سَعة، فاستَعِنْ بهذا علىٰ ما يَنُوبُك، فنزلت، وردَّه.

وقيل: ﴿ٱلْقُرْبَىٰ﴾: التقرُّبُ إلىٰ الله تعالىٰ، أي: إلا أن تُحِبُّوا اللهَ ورسولَه في تَقَرُّبِكُم إليه بالطاعةِ والعملِ الصالح. وقُرِئ: «إلا مَوَدَّةً في القُرْبىٰ».

﴿وَمَن يَقْتَرِفْ حَسَنَةً﴾: عن السُّدِّيّ: أنها المودّةُ في آلِ رسولِ الله ﷺ، نزلت في أبي بكرٍ الصِّدِّيقِ رضيَ اللهُ عنه ومَوَدّتِهِ فيهم، **والظاهِرُ العُمومُ في أيِّ حَسَنةٍ كانت**، إلا أنها لـمَّا ذُكِرَتْ عَقيبَ ذِكرِ المودّةِ في القُرْبىٰ؛ دلَّ ذلكَ علىٰ أنها تناولتِ المودّةَ تناولاً أوليّاً، كأنَّ سائرَ الحسناتِ لها توابع.

قوله: (**وأنتَ ابنُ أختِنا**): لأنَّ آمِنةَ أُمَّ رسول الله ﷺ كانت مِنَ الأنصار مِن بني زُهْرة[1].

قوله: (**والظاهِرُ العُمومُ في أيِّ حَسَنةٍ كانت**): فعلىٰ هذا ﴿وَمَن يَقْتَرِفْ حَسَنَةً﴾ إلىٰ آخِره: تذييل، وعلىٰ الأول: تتميم.

---

(١) كذا وردت العبارةُ في الأصول الخطية، وهو سبقُ قلمٍ من المُؤلِّف رحمه الله تعالىٰ ـ إن لم يكن ثمّةَ خَلَلٌ في النسخ ـ، فبنو زُهْرةَ من قُريش، لا من الأنصار، وآمنةُ أمُّ النبيِّ ﷺ قُرَشيّةٌ زُهْريّة، وليست أنصارية، فإنها آمنةُ بنتُ وَهْب بن عبد مناف بن زُهْرة بن كِلاب بن مُرّة، كما في «الطبقات الكبرىٰ» لابن سعد (١: ٥٩)، بل أمُّ آمنة وأمُّ أمِّها: قرشيتان أيضاً، كما في «الطبقات».
وقد اشتهر أنَّ بني النَّجّارِ مِنَ الأنصار: أخوالُ النبيِّ ﷺ، وذلك أنهم أخوالُ عبدِ المُطَّلِب، فأمُّه سلمىٰ بنت عمرو من بني عَدِيِّ بن النَّجّار، فهم أخوالُ عبد المطلب حقيقة، ولعلَّ وَصْفَهم بـ«أخوال النبيِّ ﷺ» هو السَّبَبُ في تَوهُّمِ أنَّ أمَّه عليه السلام أنصارية، والله أعلم.

وقُرِئ: «يَزِدْ»، أي: يَزِدِ الله. وزيادةُ حُسْنِها مِن جهةِ الله: مُضاعفتُها، كقوله تعالىٰ: ﴿مَّن ذَا ٱلَّذِى يُقْرِضُ ٱللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا فَيُضَٰعِفَهُۥ لَهُۥٓ أَضْعَافًا كَثِيرَةً﴾ [البقرة: ٢٤٥]، وقُرِئ: «حُسْنىٰ»، وهي مصدرٌ كالبُشْرىٰ. الشَّكُور في صِفةِ الله: مجازٌ للاعتِدادِ بالطاعة، وتَوْفيةِ ثوابِها، والتَّفضُّلِ علىٰ الـمُثاب.

[﴿أَمْ يَقُولُونَ ٱفْتَرَىٰ عَلَى ٱللَّهِ كَذِبًا ۖ فَإِن يَشَإِ ٱللَّهُ يَخْتِمْ عَلَىٰ قَلْبِكَ ۗ وَيَمْحُ ٱللَّهُ ٱلْبَٰطِلَ وَيُحِقُّ ٱلْحَقَّ بِكَلِمَٰتِهِۦٓ ۚ إِنَّهُۥ عَلِيمٌۢ بِذَاتِ ٱلصُّدُورِ﴾ ٢٤]

﴿أَمْ﴾ مُنقَطِعة، ومعنىٰ الهمزةِ فيه: التوبيخ، كأنه قيل: أيَـتَمـالَـكُونَ أن يَنسُبوا مِثلَه إلىٰ الافتِراء، ثم إلىٰ الافتِراءِ علىٰ الله الذي هو أعظَمُ الفِرَىٰ وأفحَشُها، ﴿فَإِن يَشَإِ ٱللَّهُ يَخْتِمْ عَلَىٰ قَلْبِكَ﴾ فإن يَشَأِ اللهُ يجعَلْكَ مِنَ المختومِ علىٰ قُلوبِهم، حتىٰ تَفتَرِيَ عليه الكذب، فإنه لا يَـجتَرِئُ علىٰ افتِراءِ الكذبِ علىٰ الله إلا مَنْ كانَ في مِثلِ حالِهم.

قوله: (﴿أَمْ﴾ مُنقَطِعة، ومعنىٰ الهمزةِ فيه: التوبيخ): أقول: لا بُدَّ مِن تقديم كلام يَصِحُّ أن يُضرَبَ عنه، وهو قولُه: ﴿أَمْ لَهُمْ شُرَكَٰٓؤُا۟ شَرَعُوا۟ لَهُم مِّنَ ٱلدِّينِ مَا لَمْ يَأْذَنۢ بِهِ ٱللَّهُ﴾ [الشورىٰ: ٢١]، وبيانُه: أنه تعالىٰ لـمّا أمَرَه صَلَواتُ الله عليه بأن يَتلُوَ عليهم قولَه: ﴿شَرَعَ لَكُم مِّنَ ٱلدِّينِ مَا وَصَّىٰ بِهِۦ نُوحًا وَٱلَّذِىٓ أَوْحَيْنَآ إِلَيْكَ﴾ [الشورىٰ: ١٣]، وساقَ الكلامَ إلىٰ أنِ انتهىٰ إلىٰ الإضرابِ الأول[1]، فأضرَبَ عن الأمرِ بالتِّلاوةِ إلىٰ السُّؤالِ علىٰ سبيلِ التقرير والتهكُّم، وأجرىٰ عِنانَ الكلام حتىٰ بَلَغَ إلىٰ مقامِ الإضرابِ الثاني[2]، فوَبَّخَهم علىٰ أمرٍ آخَرَ أعظَمَ مِنَ الأول، وهو نِسبةُ الافتِراءِ إلىٰ أكرَمِ خَلْقِ الله، فقال: ﴿أَمْ يَقُولُونَ﴾، أي: يَتفَوَّهُونَ بهذه العظيمة؛ أنَّ مُحَمَّداً شَـرَعَ مِن تِلقاءِ نفسِهِ هذا الذي تلا عليكم وسَمّـاهُ دِيناً، وذكَرَ أنَّ اللهَ آذَنَ به الأنبياءَ أن يَتمسَّكُوا به ويُوصُوا أُممَهم به، وهذا معنىٰ قوله: ﴿ٱفْتَرَىٰ عَلَى ٱللَّهِ كَذِبًا﴾.

---

(١) وهو قولُه: ﴿أَمْ لَهُمْ شُرَكَٰٓؤُا۟ شَرَعُوا۟ لَهُم مِّنَ ٱلدِّينِ مَا لَمْ يَأْذَنۢ بِهِ ٱللَّهُ﴾ [الشورىٰ: ٢١].

(٢) وهو قوله: ﴿أَمْ يَقُولُونَ ٱفْتَرَىٰ﴾ [الشورىٰ: ٢٤].

وهذا الأسلوبُ مُؤدّاهُ استِبعادُ الافتِراءِ مِن مِثلِه، وأنه في البُعْدِ مِثلُ الشِّـرْكِ باللهِ والدخولِ في جُملةِ المختومِ علىٰ قُلوبِهم. ومِثالُ هذا: أن يُـخَـوَّنَ بعضُ الأُمناء، فيقول: لَعَلَّ اللهَ خَذَلَني، لَعَلَّ اللهَ أعمىٰ قلبي، وهو لا يُريدُ إثباتَ الخِذْلانِ وعَمَىٰ القَلْب، وإنما يُريدُ استِبعادَ أن يُـخَـوَّنَ مِثلُه، والتنبيهَ علىٰ أنه رُكِبَ مِن تـخوينهِ أمرٌ عظيم.

ثم قال: ومن عادةِ اللهِ أن يَمحُوَ الباطلَ ويُثبِتَ الحقَّ ﴿بِكَلِمَٰتِهِۦٓ﴾ بوَحْيه أو بقَضائِه، كقولِهِ تعالىٰ: ﴿بَلْ نَقْذِفُ بِٱلْحَقِّ عَلَى ٱلْبَٰطِلِ فَيَدْمَغُهُۥ﴾ [الأنبياء: ١٨]، يعني: لو كانَ مُفتَرِياً كما تَزعُمونَ لكَشَفَ اللـهُ افتِراءَه، ومحقَه، وقَذَفَ بالحقِّ علىٰ باطِلِه فدَمَغَه.

قوله: (**وهذا الأسلوبُ مُؤدّاهُ استِبعادُ الافتِراءِ مِن مِثلِه**): وهو أنه تعالىٰ وَبَّخَهم علىٰ الافتِراءِ ـ المُؤدِّي إلىٰ إيجابِ الختْمِ والطَّبْعِ الذي هو مِن صِفةِ أبعَدِ خَلْقِ اللهِ وألْعَنِهم ـ علىٰ مِثلِ أكرَمِ خَلْقِ اللهِ وأحَبِّهم إليه، هَيْهات، وآدمُ ومَنْ دونَه تحتَ لِوائه. هذا هو معنىٰ الاستِبعادِ الذي صَـرَّحَ به، ومعنىٰ المِثلَين في قوله: «في مِثلِ حالِهم» و«الافتِراءِ مِن مِثلِه». وعن بعضِهم: «وفي هذا تذكيرٌ لنِعَمِ اللهِ بذِكرِ إحسانِهِ إليه وفَضْلِهِ له بما أكرَمَه بأنواعِ الكراماتِ التي أكرَمَه بها؛ لِيَشكُرَ ربَّه علىٰ ذلك، ويَرحَمَ علىٰ أولئكَ بما خُتِمَ علىٰ قُلوبِهم»، انتهىٰ كلامُه.

ثم جِيءَ بقوله: ﴿وَيَمْحُ ٱللَّهُ ٱلْبَٰطِلَ﴾ إلىٰ آخِرِه؛ تذييلاً للكلامِ وتتميمـاً لمعنىٰ الاستِبعاد، أي: ليسَ مِن شأنِهِ صلواتُ اللهِ عليه ذلك، ولا مِن عادةِ الله، إلا مَحوُ الباطِلِ وإثباتُ الحق، ولا مِن صِفاتِ هذا الكِتابِ الكريمِ أن يَـحُومَ الافتِراءُ حولَه، وأنه مِن كَلِماتِ اللهِ التي لا يأتيها الباطِلُ مِن بينِ يَدَيـهِ ولا مِن خَلْفِه، وفيه تعريضٌ بافتِرائهم، وأنهم المختومُ علىٰ قُلوبِهم، وأنهم أخَسُّ خَلْقِ اللهِ وأنذَلُهم وأبعَدُهم مِن رحمةِ الله، أولئكَ كالأنعام بل هُم أضَلّ.

للهِ دَرُّه! ما ألطَـفَ بيانَـه، وما أدَقَّ نَظَـرَه! ولو لم يكنْ في كِتابِهِ إلا هذا التلويحُ لكَفاهُ مَزِيّةً وفَضْلاً.

ويجوزُ أن يكونَ عِدَةً لرسولِ الله ﷺ بأنه يَمحُو الباطلَ الذي هم عليه مِنَ البَهْتِ والتكذيب، **ويُثبِّتُ الحقَّ الذي أنتَ عليه بالقُرآنِ وبقَضائِهِ** الذي لا مَرَدَّ له مِن نُصْرتِكَ عليهم، إنَّ اللهَ عليمٌ بما في صَدْرِكَ وصُدُورِهِم، فيُجري الأمرَ علىٰ حَسَبِ ذلك.

وعن قتادة: ﴿يَخْتِمْ عَلَىٰ قَلْبِكَ﴾: يُنسِكَ القُرآنَ ويَقطَعْ عنكَ الوَحْي، يعني: لو افترىٰ علىٰ الله الكَذِبَ لفعَلَ به ذلك، وقيل: ﴿يَخْتِمْ عَلَىٰ قَلْبِكَ﴾: يَربِطْ عليه بالصَّبْر، حتىٰ لا يَشُقَّ عليكَ أذاهُم.

فإن قلت: **إنْ كانَ قولُه: ﴿وَيَمْحُ ٱللَّهُ ٱلْبَٰطِلَ﴾ كلاماً مُبتَدأً** غيرَ معطوفٍ علىٰ ﴿يَخْتِمْ﴾، فما بالُ الواوِ ساقطةً في الخطِّ؟ قلت: كما سَقَطَت في قولِهِ تعالىٰ: ﴿وَيَدْعُ ٱلْإِنسَٰنُ بِٱلشَّرِّ﴾ [الإسراء: ١١]، وقولِهِ تعالىٰ: ﴿سَنَدْعُ ٱلزَّبَانِيَةَ﴾ [العلق: ١٨]، علىٰ أنها مُثبَتَةٌ في بعضِ المَصاحِف.

قوله: (**ويُثبِّتُ الحقَّ الذي أنتَ عليه بالقُرآنِ وبقَضائه**): فإن قلت: لِمَ خالَفَ بينَ العِبارتَين، فجاءَ في الوَجْهِ الأولِ بـ«أو» حيثُ قال: «بوَحْيِهِ أو بقَضائه»، وفي الثاني بالواو حيثُ قال[1]: «بالقُرآنِ وبقَضائه»؟ قلت: علىٰ الأول: الكلامُ تذييلٌ وبيانٌ لعادةِ الله الجاريةِ في إثباتِ الحقِّ ومَحْقِ الباطِلِ فيما غَبَرَ مِنَ الزمانِ وفيما يُتَرقَّبُ منه، وكان لا يَخلو ذلكَ مِن أحَدِ هذينِ الأمرَيْن، وعلىٰ هذا الوَجْه: عِدَةٌ لحبيبِ الله صلواتُ الله عليه، والجملةُ حالٌ مُقرِّرةٌ لمزيدِ التوبيخ، والمقامُ اقتضىٰ الجمعَ بينَهما، لا سيَّما وقد تحقَّقَ في الواقِع ذلك.

قوله: (**إن كانَ قولُه: ﴿وَيَمْحُ ٱللَّهُ ٱلْبَٰطِلَ﴾ كلاماً مُبتَدأً**): يعني[2]: و﴿يَخْتِمْ﴾ مجزومٌ جوابٌ للشَّرْط، ﴿وَيَمْحُ﴾ أيضاً قد سَقَطَ منهُ الواوُ علامةُ الجزم، فيكونُ معطوفاً عليه، وأنتَ جَعَلتَه كلاماً مُبتَدأً؟ وأجاب: أنَّ الواوَ ساقِطةٌ خَطّاً لا معنىٰ، قال أبو البقاء: «﴿يَخْتِمْ﴾ جوابٌ للشَّرْط، ﴿وَيَمْحُ﴾ مرفوعٌ مُستأنَفٌ وليسَ مِنَ الجواب؛ لأنه يَمحُو الباطِلَ مِن غير شَرْط، وسَقَطَتِ الواوُ مِنَ اللفظِ لالتِقاءِ الساكِنَين، ومِنَ المُصحَفِ حَمْلاً علىٰ اللفظ»[3].

---

(١) من قوله: «بوحيه أو بقضائه» إلىٰ هنا، سقط من (ح).

(٢) في (ح) و(ف): «معنىٰ»، والمُثبتُ من (ط).

(٣) «التبيان في إعراب القرآن» (٢: ١١٣٢).

[﴿وَهُوَ ٱلَّذِى يَقْبَلُ ٱلتَّوْبَةَ عَنْ عِبَادِهِۦ وَيَعْفُواْ عَنِ ٱلسَّيِّـَٔاتِ وَيَعْلَمُ مَا تَفْعَلُونَ ﴾ ٢٥]

يُقال: قَبِلتُ منه الشيء، وقَبِلتُه عنه؛ فمعنىٰ «قَبِلتُه منه»: أخذتُه منه وجَعَلتُه مَبدَأً قَبولي ومَنشَأَه، ومعنىٰ «قَبِلتُه عنه»: عَزَلتُه عنه وأبنتُه عنه. والتوبة: أن يُرجَعَ عن القَبيح والإخلالِ بالواجِب؛ بالنَّدَم عليهما **والعَزْمِ علىٰ أنْ لا يُعاوِد، لأنَّ المرجوعَ عنه قبيحٌ وإخلالٌ بالواجِب، وإن كانَ فيه** ....

وروىٰ مُحيي السُّنّةِ عن الكِسائيِّ نَحْوَ ما ذكرَه المُصنِّف(١)، ومما يُقوِّي أنه مرفوع: عطفُ قوله: ﴿وَيُحِقُّ ٱلْحَقَّ بِكَلِمَـٰتِهِۦٓ﴾ عليه، وهو مرفوع.

قوله : (**والعَزْم علىٰ أنْ لا يُعاوِد، لأنَّ المرجوعَ عنه قبيحٌ وإخلالٌ بالواجب**): أي: يَجعَلُهما غَرَضاً في عَدَم المُعاوَدة.

قوله: (**وإنْ كانَ فيه**): أي: في المرجوعِ عنه أو الواجب (**لعبدٍ حَقٌّ: لم يكنْ بُدٌّ مِنَ التفصِّي علىٰ طريقه**): قيل: في قولِه: «لأنَّ المرجوعَ عنه قَبيحٌ وإخلالٌ بالواجب»، وقولِه: «أن يَرجِعَ عن القبيح»: إشارةٌ إلىٰ مذهبه؛ لأنَّ أكثَرَهُم(٢) قالوا: التَّوبةُ عن بعضِ المعاصي مَعَ الإصرارِ علىٰ البعضِ غيرُ صحيحة، قال أبو هاشِم: لو تابَ عن ذلكَ القبيح لِكونهِ قبيحاً وَجَبَ أن يتوبَ عن كُلِّ القَبائح، وإن تابَ عنه لا لُمجرَّدِ قُبْحِه، بل لِغَرَضٍ آخَرَ لم تَصِحَّ توبتُه. وعندَ أهلِ السُّنّة: التوبةُ عن بعضِ المعاصي مَعَ الإصرارِ علىٰ البعضِ صحيحة.

وقال الشيخُ أبو عبد الله الأنصاري: «التوبةُ ثلاثةُ أشياء: النَّدَمُ والاعتِذارُ والإقلاع»(٣).

وقلت: النَّدَم: إنما يكون علىٰ ما فاتَ في الزمانِ الماضي، فيُرجَعُ عنه بالقَلْب، لأنَّ التَّوبةَ سَعْيٌ مِن مَساعي القلب، وهو تنزيهُه عن القبائح، وإليه الإشارةُ بقوله: «أن يَرجِعَ عنِ القَبيحِ والإخلالِ بالواجب بالنَّدَم عليهما».

---

(١) انظر: «معالم التنزيل» للبغوي (٧: ١٩٢).

(٢) أي: أكثر المعتزلة.

(٣) «منازل السائرين» (١: ١٨٢ مع شرحه «مدارج السالكين» لابن القيِّم).

لِعَبْدٍ حَقّ: لم يكن بُدٌّ مِن التفصِّي علىٰ طريقِه.

وروىٰ جابر: أنَّ أعرابياً دَخَلَ مَسجِدَ رسولِ الله ﷺ، وقال: اللهُمَّ إني أستَغفِرُكَ وأتوبُ إليك، وكبَّر، فلما فَرَغَ مِن صَلاتِهِ قال له عليٌّ رضيَ اللهُ عنه: يا هذا، إنَّ سُرعةَ اللِّسانِ بالاستِغفارِ توبةُ الكَذّابين، وتوبتُك تحتاجُ إلىٰ التوبة، فقال: يا أميرَ المؤمنين، وما التوبة؟ قال: اسمٌ يقعُ علىٰ سِتّةِ معان: علىٰ الماضي مِنَ الذُّنوب: النَّدامة، ولتضييع الفرائض: الإعادة، وردُّ المظالم، وإذابةُ النفسِ في الطاعة كما ربَّيتَها في المعصية، وإذاقةُ النفسِ مَرارةَ الطاعةِ كما أذقتَها حَلاوةَ المعصية، والبُكاءُ بَدَلَ كُلِّ ضَحِكٍ ضَحِكتَه.

﴿وَيَعْفُواْ عَنِ ٱلسَّيِّـَٔاتِ﴾ عن الكبائرِ إذا تِيبَ عنها، ....

والاعتِذار: هو التلافي لِـمَا فاتَ في الحالِ بقَضاءِ الواجِب؛ إن كانَ مِن حَقِّ الله بأداءِ الفَرائض، ورَدِّ المَظالِـمِ إنْ كانَ مِن حَقِّ العِباد، فلا بُدَّ مِنَ التفصِّي علىٰ طريقه، أي: يجتهدُ علىٰ طريقةِ التَّخلُّص منه بأيِّ وَجْهٍ أمكن؛ إنْ كانَ المظلومُ في قَيْدِ الحياة: فالتفصِّي عنه بأن يَرُدَّ عليه أو يَستَحِلَّ منه، وإنْ ماتَ يَـرُدُّها علىٰ وَرَثتِه، وإن لم يَقدِرْ فيَتَصدَّقُ عنه، وإلا فيَدعُو له ويَستَغفِر.

والإقلاع: هو أن يَعزِمَ علىٰ ألا يُعاوِدَ إلىٰ الذَّنْب، وهو يَتعلَّقُ بالمُستقبل، ويُمكِنُ أن يُـحمَلَ قولُه: «أنْ لا يُعاوِد؛ لأنَّ المرجوعَ عنه قبيحٌ وإخلالٌ بالواجب» علىٰ أنه لا تَصِحُّ التوبةُ إذا رجعَ عن القبيح مُحاباةً[1] أو خَوْفاً مِنَ الناسِ أو ضَعْفاً حَصَلَ في بَدَنِه، فلا يكونُ توبة، ولو قال: «تعظيماً لله وحَذاراً مِن سَخَطِهِ» لكانَ أولىٰ؛ لأنه دَخَلَ في كلامِه: ما إذا رَجَعَ عنها طالباً للثناءِ والمِدْحةِ والرِّياءِ والسُّمْعة.

قوله: (**مِنَ التفصِّي علىٰ طريقِه**): **الأساس**: «وقعَ فيما لا يَقدِرُ علىٰ التفصِّي منه، وليتَني أتفصّىٰ مِن فُلان؛ أي: أتخلَّصُ منه وأُباينُه».

وقَدَّرَ صاحِبُ «المطلع»: «لم يكنْ بُدٌّ مِنَ التفصِّي عنه بطريقة».

قوله: (**﴿وَيَعْفُواْ عَنِ ٱلسَّيِّـَٔاتِ﴾ عن الكبائرِ إذا تِـيبَ عنها**): وقلت: إذن لا فَرْقَ بينَ «يقبلُ

---

(١) في (ط) و(ح): «مجانا»، وفي (ف): «مجابا»! ولعلَّ ما أثبتُّه هو الصواب، والله أعلم.

وعن الصغائرِ إذا اجتُنِبَتِ الكبائر، ﴿وَيَعۡلَمُ مَا تَفۡعَلُونَ﴾ **قُرِئَ بالتاءِ والياء، أي: يَعلَمُه فيُثيبُ علىٰ حَسَناتِه، ويُعاقِبُ علىٰ سَيِّئاتِه.**

[﴿وَيَسۡتَجِيبُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ وَيَزِيدُهُم مِّن فَضۡلِهِۦۚ وَٱلۡكَٰفِرُونَ لَهُمۡ عَذَابٞ شَدِيدٞ﴾ ٢٦]

﴿وَيَسۡتَجِيبُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ﴾ أي: يَستَجيبُ لهم، فحَذَفَ اللامَ كما حُذِفَ في قولِهِ تعالىٰ: ﴿وَإِذَا كَالُوهُمۡ﴾ [المطففين: ٣]، أي: يُثيبُهم علىٰ طاعتِهم ويَزيدُهم علىٰ الثواب تفضُّلاً، أو: إذا دَعَوهُ استَجابَ دُعاءَهُم، وأعطاهُم ما طَلَبوا، وزادَهُم علىٰ مطلوبهم. ....

التَّوبة» وبينَ «يَعفُو عنِ السَّيِّئات»؛ لأنَّ قَبولَ التَّوْبةِ ليسَ إلا العَفْوَ عنِ السَّيِّئات، بل المعنىٰ: مِن شأنِهِ قَبولُ التَّوبةِ عن عِبادِهِ إذا تابوا، والعَفوُ عن سَيِّئاتِهم مَحْض رحمتِهِ أو بشفاعةِ شافعٍ، قال الإمام: «إنه تعالىٰ تارةً يَعفُو بواسِطةِ التوبة، وأخرىٰ يَعفُو ابتِداءً مِن غيرِ تَوْبة»(١).

قوله: (**قُرِئَ بالتاءِ والياء**): حَفصٌ وحمزةُ والكِسائيّ: بالتاءِ الفَوْقانيّة، والباقون: بالياء(٢).

قوله: (**أي: يَعلَمُه فيُثيبُ علىٰ حَسَناتِه، ويُعاقِبُ علىٰ سَيِّئاتِه**): يعني: ﴿وَيَعۡلَمُ مَا تَفۡعَلُونَ﴾ جاءَ تذييلاً للسابق، فإنَّ قولَه: ﴿يَقۡبَلُ ٱلتَّوۡبَةَ عَنۡ عِبَادِهِۦ وَيَعۡفُواْ عَنِ ٱلسَّيِّـَٔاتِ﴾ دلَّ علىٰ أنَّ العَفْوَ تَعلَّقَ بالسَّيِّئاتِ المَتُوبِ عنها، فلا بُدَّ مِن وُجودِ سَيِّئاتٍ غيرِ مَتُوبٍ وغيرِ مَعفُوٍّ عنها، فاتَّصَلَ قولُه: ﴿وَيَعۡلَمُ مَا تَفۡعَلُونَ﴾ بهما بحَسَب الثواب والعِقاب، وفيه تعسُّف.

وقال القاضي: «﴿وَيَعۡلَمُ مَا تَفۡعَلُونَ﴾ فيُجازي ويُجاوِزُ عن إتقانٍ وحِكمة»(٣)، أي: يُجازي التائبَ ويُجاوِزُ عن غيرِ التائِب، وصُدورُهما عنه عَزَّ وجَلَّ عن إتقانٍ منه وحِكمة، وإن لم نُدرِكْ ذلك بعقولنا، فلا اعتِراضَ لأحَدٍ عليه.

---

(١) «مفاتيح الغيب» للرازي (٢٧: ٥٩٧).

(٢) انظر: «التيسير» للداني ص١٩٥، و«حجة القراءات» ص٦٤١.

(٣) «أنوار التنزيل» للبيضاوي (٥: ١٣٠).

وقيل: **الاستجابةُ فِعلُهم**، أي: يَستَجيبُونَ له بالطاعةِ إذا دعاهم إليها، ﴿وَيَزِيدُهُم﴾ هو ﴿مِّن فَضْلِهِۦ﴾ علىٰ ثوابهم، وعن سعيدِ بنِ جُبَير: هذا مِن فِعلِهم: يُجيبُونَه إذا دعاهم، وعن إبراهيمَ بنِ أدهَمَ أنه قيلَ له: ما بالُنا نَدعُو فلا نُجاب؟ قال: لأنه دعاكم فلم تُجيبُوه، ثم قرأ: ﴿وَٱللَّهُ يَدْعُوٓاْ إِلَىٰ دَارِ ٱلسَّلَٰمِ﴾ [يونس: ٢٥]، ﴿وَيَسْتَجِيبُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ﴾.

[﴿وَلَوْ بَسَطَ ٱللَّهُ ٱلرِّزْقَ لِعِبَادِهِۦ لَبَغَوْاْ فِي ٱلْأَرْضِ وَلَٰكِن يُنَزِّلُ بِقَدَرٍ مَّا يَشَآءُۚ إِنَّهُۥ بِعِبَادِهِۦ خَبِيرُۢ بَصِيرٌ﴾ ٢٧]

قوله: (وقيل: **الاستِجابةُ فِعلُهم**): قال أبو البقاء: «علىٰ هذا: ﴿ٱلَّذِينَ﴾ في موضع رَفْع، أي: يَنقادُونَ له»(١).

وقلت: علىٰ الوَجْهِ الأول: ﴿وَيَسْتَجِيبُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ﴾ عَطْفٌ علىٰ ﴿يَقْبَلُ ٱلتَّوْبَةَ﴾، فتَشتَمِلُ الآيتانِ علىٰ أصنافِ المُكلَّفين؛ الموافِقينَ منهم والمُخالِفين، فإنَّ المُؤمِن: إما عاصٍ أو غيرُ عاص، والأول: تائبٌ أو غيرُ تائِب، والكافرُ مِن صِنفِ المُخالِفين، وقد بيَّنَ في الآيتَينِ ما لِكُلٍّ مِنَ الأصناف، ومُعاملةَ الله مَعَ كُلِّ فريقٍ مِن قَبولِ التوبةِ والعَفْوِ والاستِجابةِ والعذاب(٢).

وعلىٰ الوَجْهِ الثاني: ﴿وَيَسْتَجِيبُ﴾ عطفٌ علىٰ مجموعِ قولِه: ﴿وَهُوَ ٱلَّذِى يَقْبَلُ ٱلتَّوْبَةَ﴾، وقولُه: ﴿وَيَزِيدُهُم مِّن فَضْلِهِۦ﴾ عطفٌ علىٰ مُقدَّرٍ هو مُسبَّبٌ عن قولِه: ﴿وَيَسْتَجِيبُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ﴾، علىٰ مِنوالِ قوله تعالىٰ: ﴿وَلَقَدْ ءَاتَيْنَا دَاوُۥدَ وَسُلَيْمَٰنَ عِلْمًاۖ وَقَالَا ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ﴾ [النمل: ١٥]، أي: عَمِلا به وعَرَفا حَقَّ النِّعمةِ وقالا: الحمدُ لله، فالمعنىٰ: ويَستجيبُونَ لله بالطاعةِ حينَ دعاهم، فيَستجيبُ لِذلكَ دُعاءَهُم، ويُوفِّيهم أجورَهم، ويَزيدُهم مِن فَضْلِه، كما قال تعالىٰ: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يَتْلُونَ كِتَٰبَ ٱللَّهِ وَأَقَامُواْ ٱلصَّلَوٰةَ وَأَنفَقُواْ مِمَّا رَزَقْنَٰهُمْ سِرًّا وَعَلَانِيَةً يَرْجُونَ تِجَٰرَةً لَّن تَبُورَ * لِيُوَفِّيَهُمْ أُجُورَهُمْ وَيَزِيدَهُم مِّن فَضْلِهِۦٓ﴾ [فاطر: ٢٩-٣٠].

---

(١) «التبيان في إعراب القرآن» (٢: ١١٣٣).

(٢) في كلامه رحمه الله تعالىٰ لفٌّ ونَشْر؛ فقبول التوبة: للمؤمن العاصي التائب، والعفو: للمؤمن العاصي غير التائب، والاستجابة: للمؤمن الطائع، والعذاب: للكافر.

﴿لَبَغَوْا﴾ مِنَ البَغْيِ؛ وهو الظُّلم، أي: لَبَغَىٰ هذا علىٰ ذاك، وذاكَ علىٰ هذا، لأنَّ الغِنىٰ مَبطَرةٌ مَأشَـرة، وكفىٰ بحالِ قارونَ عِبرة، ومنه قولُه عليه الصَّلاةُ والسَّلام: «أخوفُ ما أخافُ علىٰ أُمَّتي زَهْرةُ الدُّنيا وكثرتُها»، ولبعضِ العرب:

وقد جَعَلَ الوَسْمِيُّ يُنبِتُ بينَنـا ... وبينَ بني رُومانَ نَبْعاً وشَوْحَطا

ومن هذا المَقام أجابَ السَّيِّدُ الجليلُ إبراهيمُ بنُ أدهَمَ عن قَوْلِ السائل: ما بالُنا نَدعُو فلا نُجاب؟ بقوله: «لأنه دعاكم فلم تُـجيبُوه، ثم قرأ: ﴿وَٱللَّهُ يَدْعُوٓاْ إِلَىٰ دَارِ ٱلسَّلَٰمِ﴾ [يونس: ٢٥]، ﴿وَيَسْتَجِيبُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ﴾». وإلا فالاستِجابةُ في هذا الوَجْهِ استِجابةُ المُؤمِن لله تعالىٰ بالطاعةِ إذا دعاهُ إليها.

قوله: (أخوفُ ما أخافُ علىٰ أُمَّتي) الحديث: مِن روايةِ البُخاريِّ ومُسلِم والنَّسائيِّ[١] عن أبي سعيدٍ قال: «جَلَسَ رسولُ الله ﷺ، وجَلَسْنا حولَه، فقال: إنَّ مما أخافُ عليكم بَعْدي ما يُفتَحُ عليكم مِن زَهْرةِ الدُّنيا وزينتِها. فقال رجل: أوَيأتي الخيرُ بالشَّرِّ يا رسول الله؟» الحديثَ بطُولِهِ ذَكَرْناه.

قوله: (وقد جَعَلَ الوَسْمِيُّ) البَيْت[٢]: سُمِّيَ المَطَـرُ وَسْمِيّاً؛ لأنه يَسِمُ الأرضَ بالنَّبات، و«النَّبع»: شَجَرٌ يُتَّخَذُ منه القِسِـيّ، و«الشَّوْحَط»: يُتَّخَذُ منه السِّهام، يعني: أنهم إذا أُمطِرُوا وأُخصِبُوا، فتذكروا الذُّحُول[٣]، وطَلَبوا الأوتار[٤]. وفي هذا البيتِ مِن حُسْنِ التَّعْليل ما بَلَغَ غايتَه، فكأنَّ المَطَـرَ أنبَتَ لهم آلةَ الحرب مِنَ القِسِـيِّ والسِّهام.

---

(١) البخاري (١٤٦٥) و(٢٨٤٢) و(٦٤٢٧)، ومسلم (١٠٥٢)، والنسائي (٢٥٨١). وأخرجه أيضاً ابن ماجه (٣٩٩٥).

(٢) البيت في «المُخصَّص» لابن سِيده (٣ : ١١٥)، و«لسان العرب» لابن منظور، مادة (شحط)، ولم يُنسَب فيهما، ولفظُه في «اللسان»: «وبينَ بني دُودان».

(٣) جمعُ «ذَحْل»، وهو الثأر، وقيل: طلب مكافأة بجناية جُنيت عليك أو عداوة أُتيت إليك، وقيل: هو العداوة والحقد. انظر: «لسان العرب» لابن منظور، مادة (ذحل).

(٤) يُريدُ بها هنا: الأقواسَ والسِّهام، ونقل ابنُ منظور في «لسان العرب»، مادة (شحط)، عن ابن بري قولَه: «كانت العربُ لا تَطلُبُ ثأرَها إلا إذا أخصَبَت بِلادُها».

يعني: أنهم **أَحْيَوا** فحَدَّثُوا أنفُسَهم بالبَغْي **والتفاتن.**

أو مِنَ البَغْي؛ **وهو البَذْخُ** والكِبْر، أي: لَتكَبَّروا في الأرض، وفَعَلُوا ما يَتبَعُ الكِبْـرَ مِنَ العُلُوِّ فيها والفساد. وقيل: نزلت في قوم مِن أهلِ الصُّفّةِ تَـمَنَّوا سَعَةَ الرِّزقِ والغِنىٰ، قال خَبّابُ بنُ الأَرَتِّ: فينا نزلت، وذلك أنّـا نَظَرْنا إلىٰ أموالِ بني قُرَيظةَ والنَّضِيرِ وبني قَينُقاع، فتَمَنَّيناها.

﴿بِقَدَرٍ﴾ بتقدير، يُقال: قَدَرَهُ قَدْراً وقَدَراً، ﴿خَبِيرٌۢ بَصِيرٌ﴾ يَعرِفُ ما تَؤُولُ إليه أحوالُهم، فيَقدُرُ لهم ما هو أصلَحُ لهم وأقرَبُ إلىٰ جَمْعِ شَمْلِهم، فيُفقِرُ ويُغني، ويَمنَعُ ويُعطي، ويَقبِضُ ويَبسُط، كما تُوجِبُه الحِكمةُ الرَّبّانيّة، ولو أغناهم جميعاً لَبَغَوا، ولو أفقَرَهُم لهلكوا.

فإن قلت: قد نرىٰ الناسَ يَبْغي بعضُهم علىٰ بعض، ومنهم مبسوطٌ لهم، ومنهم مقبوضٌ عنهم، فإن كانَ المبسوطُ لهم يَبغُونَ فلِمَ بَسَطَ لهم؟، وإن كانَ المقبوضُ عنهم يَبغُونَ فقد يكونُ البَغيُ بدونِ البَسْط، فلِمَ شَـرَطَه؟ قلت: **لا شُبْهةَ في أنَّ البغيَ مَعَ الفَقْرِ أقلّ**، ...

قوله: (**أَحْيَوا**)، **الجوهري**: «أحيا القوم؛ إذا صاروا في الحيا والخِصْب».

قوله: (**التفاتُن**): وهو التَّقاتُلُ والتهارُج.

قوله: (**وهو البَذَخ**)، **الجوهري**: «البَذَخ: الكِبْر، وقد بَذِخَ ـ بالكَسْـر ـ وتَبذَّخ: إذا تَكبَّـرَ وعلا».

قوله: (**لا شُبهَةَ في أنَّ البَغْيَ مَعَ الفَقرِ أقَلّ**): هذا الجوابُ مُتكلَّف، والسُّؤالُ قويّ. وعلىٰ ما فَسَّـرْنا الآيةَ عند قوله: ﴿ٱللَّهُ لَطِيفٌۢ بِعِبَادِهِۦ﴾ [الشورىٰ: ١٩]: السُّؤالُ غيرُ وارِد، والذي يَشُدُّ مِن عَضُدِهِ هاهنا قولُ المصنف: «قيل: نزلت في قَوْمٍ مِن أهلِ الصُّفّة»، وعليه تفسيرُ مُحيي السُّنّة[١]، وذكر أيضاً حديثاً طويلاً، وفي آخِره: «وإنَّ مِن عبادي المُؤمنينَ لَـمَنْ لا يُصلِحُ إيمانَه إلا الغِنىٰ، ولو أفقَرتُه لأفسَدَه ذلك، وإنَّ مِن عبادي المُؤمنينَ لَـمَنْ لا يُصلِحُ إيمـانَه إلا الفَقْر، ولو أغنَيتُه لأفسَدَه ذلك»[٢].

---

(١) انظر: «معالم التنزيل» للبغوي (٧: ١٩٤).

(٢) أخرجه الخطيب البغدادي في «تاريخ بغداد» (٦: ١٤). وانظر: «العلل المتناهية» لابن الجوزي (١: ٤٤-٤٥).

ومَعَ البَسْطِ أكثرُ وأغلب، وكلاهما سَبَبٌ ظاهرٌ للإقدام علىٰ البغي **والإحجام عنه**، فلو عَمَّ البَسطُ لَغَلَبَ البغيُ حتىٰ يَنقَلِبَ الأمرُ إلىٰ عَكْس ما عليه الآن.

[﴿وَهُوَ ٱلَّذِى يُنَزِّلُ ٱلْغَيْثَ مِنۢ بَعْدِ مَا قَنَطُوا۟ وَيَنشُرُ رَحْمَتَهُۥ ۚ وَهُوَ ٱلْوَلِىُّ ٱلْحَمِيدُ﴾ ٢٨]

قُرِئ: ﴿قَنَطُوا۟﴾ **بفتحِ النُّونِ وكَسْرِها**، ﴿وَيَنشُرُ رَحْمَتَهُۥ﴾ أي: بركاتِ الغَيْثِ ومنافعَه وما يحصلُ به مِنَ الخِصْب. وعن عُمَرَ رضيَ اللهُ عنه أنه قيلَ له: اشتَدَّ القَحْطُ وقَنَطَ الناس، فقال: مُطِرُوا إذن. أراد هذهِ الآية. **ويجوزُ أن يُريد: رحمتَه في كُلِّ شيء**، كأنه قال: يُنزِلُ الرحمةَ التي هيَ الغَيْث، ويَنشُرُ غيرَها مِن رحمتِهِ الواسِعة.

﴿ٱلْوَلِىُّ﴾ الذي يَتولّىٰ عِبادَه بإحسانِه ﴿ٱلْحَمِيدُ﴾ المحمودُ علىٰ ذلك، يَحمَدُه أهلُ طاعتِه.

[﴿وَمِنْ ءَايَٰتِهِۦ خَلْقُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَمَا بَثَّ فِيهِمَا مِن دَآبَّةٍ ۚ وَهُوَ عَلَىٰ جَمْعِهِمْ إِذَا يَشَآءُ قَدِيرٌ﴾ ٢٩]

﴿وَمَا بَثَّ﴾ يجوزُ أن يكونَ مرفوعاً ومجروراً؛ **يُحمَلُ علىٰ المُضافِ إليه أو المُضاف**.

قوله: (**والإحجام عنه**): **النهاية**: «أحجَمَ القَوْم: نَكَصُوا وتأخَّروا»، وهو مُطابِقٌ لِقولِه: «للإقدام علىٰ البَغْي».

قوله: (﴿قَنَطُوا۟﴾ **بفَتْحِ النُّونِ وكَسْرِها**): بالفَتْح: السَّبْعة، والكَسْر: شاذّ.

قوله: (**ويجوز أنْ يُريد: رحمتَه في كُلِّ شيء**): فعلىٰ هذا: هو مِن عَطفِ العامِّ علىٰ الخاصّ، فيكونُ قولُه: ﴿وَهُوَ ٱلْوَلِىُّ ٱلْحَمِيدُ﴾ تذييلاً للقرينتَينِ علىٰ طريقةِ الجمع، أي: هو المُتولِّي للغَيْثِ ونَشْرِ سائرِ الرحمة، وله الحمدُ علىٰ هذا الإحسان، وله الثناءُ والمَحمَدةُ علىٰ كُلِّ الأفضال(١).

قوله: (**علىٰ المُضافِ إليه أو المُضاف**): أي: ومن آياتِهِ خَلْقُ السماواتِ وخَلْقُ ما بَثَّ فيهما، ومن آياته ما بَثَّ فيهما، ويُمكِنُ أن يُقال: ومن آياتِهِ بَثُّ ما فيهما، علىٰ أنَّ «ما» مَصدَريّة، والمُضافُ إليه محذوف.

---

(١) تحرَّف في (ح) و(ف) إلىٰ: «الاتصال».

فإن قلت: لِـمَ جاز ﴿فِيهِمَا مِن دَآبَّةٍ﴾، والدَّوابُّ في الأرضِ وحدَها؟ قلت: يجوزُ أن يُنسَبَ الشيءُ إلىٰ جميع المذكور، وإن كانَ مَلتَبِساً ببَعضِه، كما يُقال: بنو تميم فيهم شاعرٌ مجيدٌ أو شُجاعٌ بَطَل، وإنما هو في فَخِذٍ مِن أفخاذِهم، أو فَصِيلةٍ مِن فَصائِلِهم، وبنو فُلانٍ فَعَلُوا كذا، وإنما فَعَلَه نُوَيسٌ منهم. ومنه قولُه تعالىٰ: ﴿يَخْرُجُ مِنْهُمَا ٱللُّؤْلُؤُ وَٱلْمَرْجَانُ﴾ [الرحمن: ٢٢]، وإنما يخرجُ مِنَ المِلح.

ويجوزُ أن يكونَ للملائكةِ عليهم السَّلامُ مشيٌ مَعَ الطيَران، فيُوصَفُوا بالدَّبيب، كما يُوصَفُ به الأناسيّ. ولا يَبعُدُ أن يخلقَ في السماواتِ حَيَواناً يمشي فيها مشيَ الأناسيِّ علىٰ الأرض، سُبحانَ الذي خلقَ ما نَعلَمُ وما لا نَعلَمُ مِن أصنافِ الخلق.

قوله: (**في فَخِذٍ مِن أفخاذِهم**): **النهاية**: «أوّلُ العَشِيرة: الشَّعْب[1]، ثم القَبيلة، ثم الفَصِيلة، ثم العَمارة، ثم البَطْن، ثم الفَخِذ»[2].

قوله: (**ويجوزُ أن يكونَ للملائكةِ مشيٌ مَعَ الطيَران**): **الانتصاف**: «إطلاقُ الدّابّةِ علىٰ الأناسيِّ بعيدٌ مِن عُرْفِ اللُّغة، فكيفَ بالمَلائِكة؟ والأولُ أصَحّ، كما جاء في قولِهِ تعالىٰ: ﴿إِنَّ فِى خَلْقِ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ﴾ إلىٰ قوله: ﴿وَمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مِن مَّآءٍ فَأَحْيَا بِهِ ٱلْأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَا وَبَثَّ فِيهَا مِن كُلِّ دَآبَّةٍ﴾ [البقرة: ١٦٤]، فدَلَّ هذا علىٰ اختِصاصِ الدوابِّ بالأرض»[3].

وقال صاحبُ «الإنصاف»[4]: «ذكرَ الزمخشريُّ في قوله: ﴿بَثَّ﴾ قولَين: أحدهما: أنه معطوفٌ علىٰ ﴿فَأَحْيَا﴾، أي: فأحيا وبَثَّ فيها مِن كُلِّ دابّة، لأنَّ الماءَ سَبَبُ حياةِ الحيوان، إذ به يَنبُتُ العُشْبُ الذي به حياتُهم، فعلىٰ هذا لا حُجَّةَ لِصاحِب «الانتِصاف» في الآية، إذِ المُرادُ ذِكرُ الماءِ وما حَصَلَ منه مِنَ النَّباتِ وحياةِ الحيوان. والثاني: أن يُعطَفَ علىٰ ﴿أَنزَلَ﴾، فيكونُ

---

(١) تحرَّف في (ح) إلىٰ: «العشيم»، وفي (ف) إلىٰ: «العشب»، والمُثبَت من (ط) و«النهاية» لابن الأثير، (فخذ).

(٢) وسيأتي مثلُه عند الزمخشريِّ رحمه الله تعالىٰ في تفسير الآية ١٣ من سورة الحجرات.

(٣) «الانتصاف» (٣: ٤٧٠) بحاشية «الكشّاف».

(٤) أي: عَلَمُ الدين العراقيُّ رحمه الله تعالىٰ، وتَقَدَّم التعريفُ بـ«الإنصاف» عند تفسير الآية ٦٠ من سورة التوبة (٧: ٢٨٠) تعليقاً.

﴿إِذَا﴾ **تَدخُلُ علىٰ المُضارع كما تَدخُلُ علىٰ الماضي**، قال اللـهُ تعالىٰ: ﴿وَٱلَّيۡلِ إِذَا يَغۡشَىٰ﴾ [الليل: ١]، ومنه ﴿إِذَا يَشَآءُ﴾، وقال الشاعر:

وإذا ما أشاءُ أبعَثُ منها آخِرَ اللَّيْلِ ناشِطاً مَذْعورا

[﴿وَمَآ أَصَٰبَكُم مِّن مُّصِيبَةٖ فَبِمَا كَسَبَتۡ أَيۡدِيكُمۡ وَيَعۡفُواْ عَن كَثِيرٖ * وَمَآ أَنتُم بِمُعۡجِزِينَ فِي ٱلۡأَرۡضِۖ وَمَا لَكُم مِّن دُونِ ٱللَّهِ مِن وَلِيّٖ وَلَا نَصِيرٖ﴾ ٣٠-٣١]

فيه بعضُ التمسُّك، وإن كانَ تخصيصُ الشيءِ بالذِّكرِ لا يَدُلُّ علىٰ نَفْيِهِ عمّـا عداه، لاسِيَّمـا إذا كانَ ضميراً يعودُ علىٰ اسمِ جامِد، فقوله: ﴿فِيهِمَا﴾ يعودُ علىٰ ﴿ٱلۡأَرۡضِ﴾، ولم يُخالِف في مفهومِ الاسمِ الجامِدِ إلا أبو بكرٍ الدَّقّاق[1]، فلا تُبنىٰ الحجّةُ علىٰ مِثلِ هذا الـجَرْفِ الهاوي».

وقلت: لا بُدَّ مِنَ اعتبارِ بَثِّ المَلائكةِ في السماوات؛ لأنَّ مَقامَ العَظَمةِ والكِبرياءِ والقُدْرةِ التامّةِ ونَفاذِ المَشيئةِ يُوجِبُ التهاوُنَ والتَّحْقير، كأنه قيل: وما بَثَّ فيهما مِن كُلِّ مُتحرِّكٍ ذي رُوح، وكثيراً ما تُستَعمَلُ لفظةُ «ما» ـ التي لغير ذوي العُقول ـ فيهم[2] تحقيراً، ولتتميم هذا المعنىٰ عَبَّـرَ عن إتيانِ الأمرِ الواقِعِ الجازِمِ وقوعه، بل الواجِبِ لِوَعْدِه، وهو القيامة، بقوله: ﴿وَهُوَ عَلَىٰ جَمۡعِهِمۡ إِذَا يَشَآءُ قَدِيرٞ﴾، قال مُحيي السُّنّة: «المُرادُ بجَمْعِهم: الجمعُ يومَ القيامة»[3].

قوله: (﴿إِذَا﴾ **تدخُلُ علىٰ المُضارع كما تَدخُلُ علىٰ الماضي**): يعني: إذا كانَ بمعنىٰ الوقت ﴿إِذَا يَشَآءُ﴾ أي: في أيِّ وقتٍ يشاء.

وأما: «إذا ما أشاءُ أبعَثُ منها» البيت: «الناشِط»: الثَّوْرُ الوَحْشيُّ الذي يخرجُ مِن بَلَدٍ إلىٰ بَلَدٍ لِشيءٍ خافَه، وهو يَعدُو أشَدَّ العَدْو، والضَّميرُ في «منها» للناقة، و«المَذْعُور»: المُخَوَّف،

---

(١) هو الإمامُ المُحدِّثُ الحافظُ الصادقُ القدوةُ بركةُ المُحدِّثين أبو بكر محمد بن أحمد بن عبد الباقي البغدادي الدَّقّاق، المولود سنة نيِّفٍ وثلاثين وأربع مئة، والمُتوفىٰ سنة ٤٨٩، رحمه الله تعالىٰ. انظر «سير أعلام النبلاء» (١٩: ١٠٩-١١٤).

(٢) أي: في ذوي العقول.

(٣) «معالم التنزيل» للبغوي (٧: ١٩٥).

في مَصاحِفِ أهلِ العِراق: ﴿فَبِمَا كَسَبَتْ﴾ بإثباتِ الفاءِ علىٰ تضمينِ «ما» معنىٰ الشَّرْط، وفي مَصاحِفِ أهلِ المدينة: «بما كَسَبَت» بغير فاء، علىٰ أنَّ «ما» مُبتَدأة، و«بما كَسَبَت» خبَرُها مِن غير تضمينِ معنىٰ الشَّرْط، والآيةُ مخصوصةٌ بالمُجرِمين، ولا يَمتنِعُ أن يَستَوفيَ اللهُ بعضَ عِقابِ المُجرِمِ ويَعفُو عن بعض، فأما مَنْ لا جُرْمَ له؛ كالأنبياءِ والأطفالِ والمجانين، فهؤلاءِ إذا أصابَهم شيءٌ مِن ألمٍ أو غيره، فلِلعِوَضِ المُوفىٰ والمَصلَحة.

و«مِن» ـ في «منها» ـ: تجريدية، نحو: هَيَّجْتُ مِن فُلانٍ أسداً، جَرَّدَ الشاعِرُ مِنَ الناقةِ شيئاً يُسمّىٰ ناشِطاً مَذْعُوراً. والبيتُ لِكَعْبِ بنِ زُهَير[1].

قوله: (في مَصاحِفِ أهلِ العِراق: ﴿فَبِمَا كَسَبَتْ﴾): قال صاحبُ «التيسير»: «قرأ نافِعٌ وابنُ عامِر: «بما كَسَبَتْ أيديكُم» بغير فاء، والباقون: ﴿فَبِمَا﴾»[2]، قالَ الزَّجّاج: «بالفاءِ أجوَدُ للمُجازاة»[3]، قال أبو البقاء: «مَنْ حَذَفَ الفاءَ حَمَلَه علىٰ قوله: ﴿وَإِنْ أَطَعْتُمُوهُمْ إِنَّكُمْ لَمُشْرِكُونَ﴾ [الأنعام: ١٢١]»[4]، ثم قال: «حَذْفُ الفاءِ مِنَ الجواب حَسَنٌ إذا كان الشَّرْطُ بلَفظِ الماضي»[5]، ويجوزُ أن تجعلَ «ما» بمعنىٰ «الذي» في هذا المَذهَب، وفيه ضَعْف.

قوله: (فأما مَنْ لا جُرْمَ له كالأنبياء) إلىٰ آخِره: علىٰ تقدير سُؤال، أي: إذا كانتِ الآيةُ مخصوصةً بالمُجرمين، وأنَّ ما أصابَهم مِن مُصيبةٍ فبما كَسَبَتْ أيديهم، فما لنا[6] نرىٰ الأنبياءَ والأطفالَ تُصيبُهم مَصائبُ ولا جُرْمَ لهم؟ فأجاب: أنَّ ذلكَ لأجلِ الأعواض، أي: يُعوِّضُهم في الآخِرةِ العِوَضَ التام، أو يكونُ بناءً لمصالِحَ دينيّة، علىٰ ما عُرِفَ مِن مَذهَبه.

---

(١) انظر: «ديوانه» ص٢٩.

وهذه الفقرة (من «قوله: إذا تدخل على المضارع» إلى هنا) لم ترد في (ط).

(٢) «التيسير» لأبي عمرو الداني ص١٩٥.

(٣) «معاني القرآن وإعرابه» للزجاج (٤: ٣٩٩).

(٤) «التبيان في إعراب القرآن» (٢: ١١٣٣).

(٥) المصدر السابق (١: ٥٣٦).

(٦) في (ح) و(ف): «فما كنا»، والمُثبتُ من (ط).

وعن النبيِّ ﷺ: «ما مِن اختِلاجِ عِرْق، ولا خَدْشِ عُود، ولا نَكْبَةِ حَجَر، إلا بذَنْب، ولَـمَا يَعفُو اللـهُ عنه أكثر».

الانتصاف: «عندَ هذهِ يُبلِسُ[١] القَدَريّة، فإنهم حَمَلُوا ﴿وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَٰلِكَ لِمَن يَشَآءُ﴾ [النساء: ٤٨ و١١٦] علىٰ التائِب، وذلكَ لا يُمكِنُ هاهنا؛ لأنه قد بَعَّضَ العَفْو، أي قال: ﴿عَن كَثِيرٍ﴾، فإن كانَ تائباً وَجَبَ العَفْوُ عن جميع ذنوبه، وإلا وَجَبَ الأَخْذُ بالجميع بزَعْمِه[٢]، فدَلَّ علىٰ أنَّ العَفْوَ راجعٌ إلىٰ المشيئة، وقولُ الزمخشـري: «إنَّ الآلامَ لها أعواض»، فهو يُريدُ وجوبَها علىٰ اللـه[٣]، وقد أخطَأَ فَرْعاً وأصلاً؛ لأنَّ الـمُعتَزِلةَ وإن أخطأت في إيجابِ العِوَض، لم يقولوه في الأطفالِ والمجانين، فإنَّ القاضيَ أبا بكرٍ[٤] أَلزَمَهُم قُبْحَ إيلام الأطفالِ والبهائم، وقال[٥]: لا أعواضَ لها، وليسَ مُرَتَّباً علىٰ استِحقاقٍ سابِق، وهذا الإلزامُ إنما يَـتِمُّ بمُوافَقَتِهم له»[٦].

قوله: (**ما مِن اختِلاجِ عِرْقٍ**) إلىٰ قوله: (**ولَـمَا يَعفُو اللـهُ عنه أكثر**): روىٰ الترمذيُّ[٧] عن أبي موسىٰ: أنَّ رسولَ الله ﷺ قال: «لا يُصيبُ عَبْداً نَـكْبَةٌ فما فوقَها أو دونَـها إلا بذَنْب، وما يَعفُو اللهُ عنه أكثر، وقرأ: ﴿وَمَآ أَصَٰبَكُم مِّن مُّصِيبَةٍ﴾ الآية». وروىٰ نحوَه أحمدُ بنُ حنبل[٨] عن عليٍّ رضيَ الله عنه.

---

(١) كذا في الأصول الخطية، أي: يَسْكُت، وفي «الانتصاف»: «تنكسـر».
(٢) لأنَّ التوبة عندهم لا تتبعض، كما صَـرَّح به ابنُ المُنيِّر نفسُه، والمُؤلِّفُ اختَصَـرَ كلامَه.
والقولُ بأنَّ التوبة لا تتبعَّض: هو قول أكثر المعتزلة، كما سَلَفَ عند المُؤلِّف ص٥٤ (الآية ٢٥).
(٣) أي: وجوبُ العِوَضِ علىٰ الله تعالىٰ.
(٤) أي: الباقلاني، رحمه الله تعالىٰ.
(٥) في الأصول الخطية: «وقالوا»، والمُثبَت من «الانتصاف» لابن المُنيِّر.
(٦) «الانتصاف» (٣: ٤٧٠-٤٧١) بحاشية «الكشّاف».
(٧) في «جامعه» برقم (٣٢٥٢).
(٨) سيذكره المُؤلِّفُ بلفظِهِ بعد قليل ص٦٥.

وعن بعضهم: مَنْ لم يَعلَم أنَّ ما وَصَلَ إليه مِنَ الفِتَنِ والمَصائِبِ باكتِسابه، وأنَّ ما عفا عنه مَوْلاهُ أكثر، كانَ قليلَ النَّظَرِ في إحسانِ ربِّهِ إليه. وعن آخر: العبدُ مُلازِمٌ للجِناياتِ في كُلِّ أوان، وجِناياتُه في طاعاتِهِ أكثرُ مِن جِناياتِهِ في مَعاصيه، لأنَّ جِنايةَ المَعْصيةِ مِن وَجْه، **وجِنايةَ الطاعةِ مِن وُجُوه**، واللـهُ يُطهِّرُ عَبْدَه مِن جِناياتِهِ بأنواعٍ مِنَ المَصائِب، لِيُخفِّفَ عنه أثقالَه في القيامة، ولولا عَفْوُهُ ورحمتُه لهلكَ في أوَّلِ خُطْوة.

وعن عليٍّ رضيَ اللـهُ عنه وقد رفعَه: «مَنْ عُفِيَ عنه في الدُّنيا عُفِيَ عنه في الآخِرة، ومَنْ عُوقِبَ في الدُّنيا لم تُثَنَّ عليه العُقوبةُ في الآخِرة»، وعنه رضيَ اللهُ عنه: «هذه أرجىٰ آيـةٍ للمؤمنينَ في القُرآن».

﴿بِمُعۡجِزِينَ﴾ بفائتينَ ما قُضِيَ عليكم مِنَ المصائب، **﴿مِن وَلِيّٖ﴾ مِن مُتَولٍّ بالرحمة.**

قوله: (**وجِنايةَ الطاعةِ مِن وُجوه**): منها: لا تخلو قَطُّ مِن نَوْعِ خَلَلٍ فيها، ومنها: حصولُ التواني، والتقصيرُ في الأداء، ومنها: إعوازُ حضور القَلْبِ المطلوبِ منها، ومنها: شوائبُ الرِّياءِ التي هيَ أطمُّها، ومنها: ما يَلحَقُها مِنَ استِعظامِ النفسِ والترفُّع.

قوله: (**وعن عليٍّ رضيَ اللـهُ عنه، وقد رَفَعَه**) الحديث: مِن روايةِ الإمام أحمدَ بنِ حنبل في «مُسنَده»[1] عن عليٍّ رضيَ اللـهُ عنه: «ألا أُخبِرُكُم بأفضلِ آيةٍ في كِتاب الله؟ حَدَّثنا بها رسولُ الله ﷺ: ﴿وَمَآ أَصَٰبَكُم مِّن مُّصِيبَةٖ فَبِمَا كَسَبَتۡ أَيۡدِيكُمۡ وَيَعۡفُواْ عَن كَثِيرٖ﴾، وسأُفسِّـرُها لكَ يا عليّ: ما أصابَكَ مِن مَرَضٍ أو عُقوبةٍ أو بَلاءٍ في الدُّنيا فبما كَسَبَتْ أيديكم، واللـهُ أكرَمُ مِن أن يُثنِّي عليهم العُقوبةَ في الآخِرة، وما عفا اللـهُ عنه في الدُّنيا، واللـهُ أعظَمُ أن يعودَ بعدَ عَفْوِه».

قوله: (**مِن مُتَولٍّ بالرحمة**): قَيَّدَ ﴿وَلِيّٖ﴾ بـ«الرحمة» لَـمَّا قَيَّدَ ﴿بِمُعۡجِزِينَ﴾ بـ«المصائب»؛

---

(١) برقم (٦٤٩).

[﴿وَمِنْ ءَايَٰتِهِ ٱلْجَوَارِ فِى ٱلْبَحْرِ كَٱلْأَعْلَٰمِ * إِن يَشَأْ يُسْكِنِ ٱلرِّيحَ فَيَظْلَلْنَ رَوَاكِدَ عَلَىٰ ظَهْرِهِۦٓ إِنَّ فِى ذَٰلِكَ لَءَايَٰتٍ لِّكُلِّ صَبَّارٍ شَكُورٍ * أَوْ يُوبِقْهُنَّ بِمَا كَسَبُواْ وَيَعْفُ عَن كَثِيرٍ﴾ ٣٢-٣٤]

(الجوارِي) السُّفُن، وقُرِئ: ﴿ٱلْجَوَارِ﴾، ﴿كَٱلْأَعْلَٰمِ﴾ كالجِبال، قالت الخنساء:

كأنهُ عَلَمٌ في رأسِهِ نارُ

لأنَّ قولَه: ﴿وَمَآ أَنتُم بِمُعْجِزِينَ﴾ الآية: كالتقريرِ لإثباتِ معنىٰ العَفوِ لله تعالىٰ في قولِه تعالىٰ: ﴿وَيَعْفُواْ عَن كَثِيرٍ﴾، أي: إنَّ الله لِشُمولِ رحمتِهِ وعَمِيم لُطْفِهِ يعفو لكم عن كثيرٍ مِنَ المصائِب، لأنكم لا قُدْرَةَ لكم أن تَفُوتُوا[1] ما قُضِيَ عليكُم مِنَ المَصائِب، ولا لكم أيضاً مِن دونِهِ مُتَولٍّ بالرحمةِ يَرحَمُكم إذا أصابكم مُصيبة، ولا ناصِرَ غيرُه يَنصُرُكُم منه، ولهذا جاءَ عن عليٍّ رضيَ اللهُ عنه: «هذه أرجىٰ آيةٍ للمُؤمنينَ في القُرآن».

قوله: (وقُرِئ: ﴿ٱلْجَوَارِ﴾): بغير ياء؛ ابنُ عامِر وعاصِمٌ وحمزةُ والكِسائيّ[2].

قوله: (**كأنه عَلَمٌ في رأسِهِ نار**): قبلَه:

وإنَّ صَخْراً لَمَوْلانا وسَيِّدُنا — وإنَّ صَخْراً إذا نَشْتُو لَنَحّارُ
أَغَرُّ أبلَجُ تأتَمُّ الهُداةُ بهِ — كأنه عَلَمٌ في رأسِه نارُ[3]

تَمدَحُ أخاها تقول: إذا دخلَ الشِّتاءُ والشِّدّةُ يَنحَرُ الإبلَ للأضياف. «الأبلَج»: الطَّليقُ الوَجْهِ في المعروف، قولُها: «في رأسِه نار»: تتميمٌ لقولِها: «كأنه عَلَم».

---

(١) في الأصول الخطية: «أن تقولوا»، ولا معنىٰ له، وأثبتُّ ما يُناسِبُ قولَ الزمخشري: «﴿بِمُعْجِزِينَ﴾ بفائتِينَ ما قُضِيَ عليكم مِنَ المصائب».

(٢) أما ابن كثير فأثبت الياء في حالتي الوقف والوصل، وأما نافع وأبو عمرو فأثبتاها في الوصل فقط. انظر: «التيسير» للداني ص١٩٥، و«حجة القراءات» ص٦٤٢.

(٣) «ديوان الخنساء» ص٤٩، وشَطرُه الأولُ فيه:

وإنَّ صخراً لتأتَمُّ الهُداةُ به

وقُرِئ: «الرِّياح»، ﴿فَيَظْلَلْنَ﴾ بفَتْحِ اللام وكَسْـرِها؛ ....

قوله: (**وقُرِئ: «الرِّياح»**): نافع، والباقون: بالتوحيد(١).

الانتِصاف: «يقولون: إنَّ «الرِّيحَ» لم تَرِدْ في القُرآنِ إلا عذاباً، بخِلافِ «الرِّياح»، وهذهِ الآيةُ تُـحَرِّمُ الإطلاق، لأنها هاهنا نِعْمةٌ ورحمة، وسُكونُها شِدّةٌ علىٰ أصحاب السُّفُن(٢)، ولا يُنكَرُ أنَّ الغالِبَ في وُرُودِها مُفرَدةً ما ذكروا، وكذا في قوله ﷺ: «اللهُمَّ اجعَلْها رياحاً، ولا تجعلْها رِيحاً»(٣): بِناءٌ علىٰ الأغلب»(٤). قالَ صاحِبُ «الإنصاف»(٥): «وكذلكَ جاءَ في القِراءاتِ السَّبْعة: (اللـهُ الذي أرسَلَ الرِّيح)، (وهو الذي يُرسِلُ الرِّيح)(٦)، والمُرادُ بها: التي تُثيرُ السَّحاب».

قوله: (﴿**فَيَظْلَلْنَ**﴾ **بفَتْح اللام وكَسْـرِها**): بالفَتْح: السَّبْعة، والكَسْـر: شاذّ. قال ابنُ جِنِّي: «الكَسْـرُ قِراءةُ قَتادة، وهيَ علىٰ: ظَلَلتُ أظِلّ؛ كفَرَرْتُ أفِرّ، والمشهورُ فيها: فَعَلتُ أفعَل؛ ظَلَلتُ أظَلّ، وأما ظَلَلتُ أظِلّ(٧): فلم يَمرُرْ بنا، لكنْ قد مَرَّ نحوُ هذا: ضَلَلتُ أضِلّ، وضَلِلتُ أضَلّ، ولم يقرأ قَتادةُ إلا بما رُوِي، وأقَلُّ ما في هذا أن يكونَ قد سَمِعَ لغة»(٨).

---

(١) انظر: «التيسير» للداني ص٧٨.

(٢) ويُؤيِّدُه قولُه تعالىٰ: ﴿وَجَرَيْنَ بِهِم بِرِيحٍ طَيِّبَةٍ وَفَرِحُواْ بِهَا جَآءَتْهَا رِيحٌ عَاصِفٌ﴾ [يونس: ٢٢]، حيثُ وَصَفَ «الرِّيحَ» مرّةً بأنها «طيِّبة»، وأخرىٰ بأنها: «عاصِف»، والأولىٰ رحمة، والثانيةُ عذاب.

(٣) أخرجه أبو يعلىٰ في «مسنده» (٢٤٥٦)، والطبراني في «المعجم الكبير» (١١٥٣٣)، وضعَّفه الحافظُ الهيثميُّ في «مجمع الزوائد» (١٠: ١٣٥). وانظر: «شـرح مشكل الآثار» (٢: ٣٧٩).

(٤) «الانتصاف» (٣: ٤٧١-٤٧٢) بحاشية «الكشّاف».

(٥) أي: عَلَمُ الدين العراقيُّ رحمه الله تعالىٰ. وتَقَدَّمَ التعريفُ بـ«الإنصاف» عند تفسير الآية ٦٠ من سورة التوبة (٧: ٢٨٠) تعليقاً.

(٦) أي: قولُه تعالىٰ: ﴿اللَّهُ الَّذِي أَرْسَلَ الرِّيَاحَ﴾ [فاطر: ٩]، وقولُه تعالىٰ: ﴿وَهُوَ الَّذِي يُرْسِلُ الرِّيَاحَ﴾ [الأعراف: ٥٧]، قُرِئَ بـ«الرِّيح» فيهما، وهي قراءةُ حمزة والكسائي، كما في «النشـر في القراءات العشر» لابن الجزري (٢: ٢٢٣)، وفيه تفصيلُ قراءات «الرِّيح» و«الرِّياح» في غير هاتين الآيتين أيضاً.

(٧) قوله: «وأما ظَلَلْتُ أظِلّ» سقط من (ح).

(٨) «المحتسب» لابن جِنِّي (٢: ٢٥٢).

من: ظَلَّ يَظَلُّ ويَظِلّ، نحو: ضَلَّ يَضَلُّ ويَضِلّ، ﴿رَوَاكِدَ﴾ ثوابتَ لا تجري، ﴿عَلَىٰ ظَهْرِهِۦٓ﴾ علىٰ ظَهْرِ البحر، ﴿لِّكُلِّ صَبَّارٍ﴾ علىٰ بلاءِ الله، ﴿شَكُورٍ﴾ لنَعْمائِه، **وهما صِفتا المُؤمِن المُخلِص، فجَعَلَهما كِنايةً عنه**، وهو الذي وَكَلَ هِمّتَه بالنَّظَر في آياتِ الله، **فهو يَسْتَملي منها العِبَر**.

﴿يُوبِقْهُنَّ﴾ يُهلِكُهن، والمعنىٰ: أنه إن يَشَأ يبتَلي المُسافِرينَ في البحر بإحدىٰ بَلِيّتَين؛ إما أن يُسكِنَ الرِّيحَ فيُركِدَ الجواري علىٰ مَتْنِ البحر، ويَمنعَهُنَّ مِن الجَرْي، وإما أن يُرسِلَ الرِّيحَ عاصِفةً فيُهلِكَهُنَّ إغراقاً بسَبَبِ ما كَسَبُوا مِنَ الذُّنوب، ﴿وَيَعْفُ عَن كَثِيرٍ﴾ منها.

فإن قلت: علامَ عطفَ ﴿يُوبِقْهُنَّ﴾؟ قلت: علىٰ ﴿يُسْكِنِ﴾، لأنَّ المعنىٰ: إن يَشَأ يُسكِنِ الرِّيحَ فيَركُدْن، أو يُعصِفْها فيَغرَقْنَ بعَصْفِها. ....

قوله: (**وهما صِفتا المُؤمِن**): قال الإمام: «المُؤمِنُ لا يخلو مِن أن يكونَ في السَّـرّاءِ والضَّـرّاء، فإن كانَ في الضَّـرّاء: كانَ مِنَ الصابرين، وإن كانَ في السَّـرّاء: كانَ مِنَ الشاكرين»(١)، روىٰ مُحيي السُّنّةِ في «المصابيح» عن النبيِّ ﷺ قال: «عَرَضَ عليَّ ربِّي لِيَجعَلَ لي بَطْحاءَ مكّةَ ذهباً، فقلت: لا يا ربّ، ولكنْ أشبَعُ يوماً، وأجوعُ يوماً، فإذا جُعْتُ تَضَـرَّعتُ إليك وذكرتُك، وإذا شَبِعتُ حَمِدتُك وشَكَرتُك»(٢).

قوله: (**فجَعَلَهما كِنايةً عنه**): ونحوُها قولُك: الإنسانُ حَيٌّ مُستَوي القامةِ عريضُ الأظفار. وأقول: حَسَّنَ مَوقِعَ هذهِ الكِنايةِ في هذا المَقام: أنَّ مَواجِبَ الصَّبْرِ والشُّكرِ لم تَتَبيَّنْ في سائر الحالاتِ ظُهورَه في حالتَي الرُّكوب في البَحْرِ والخروج منه، كقولِه تعالىٰ: ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا كُنتُمْ فِى ٱلْفُلْكِ وَجَرَيْنَ بِهِم﴾ [يونس: ٢٢] الآيات.

قوله: (**يَسْتَملي منها العِبَر**)، الجوهري: «استَملَيتُ الكِتاب: سألتُه أن يُملِيَه عليّ».

---

(١) «مفاتيح الغيب» للرازي (٢٧: ٦٠٢).

(٢) أخرجه الترمذي (٢٣٤٧) من حديث أبي أمامة رضي الله عنه.

فإن قلت: فما معنىٰ إدخالِ العَفوِ في حُكم الإيباقِ حيثُ جُزِمَ جَزْمَه؟ قلت: معناه: أو إن يَشَأ يُهلِكْ ناساً ويُنجِ ناساً علىٰ طريقِ العَفوِ عنهم. فإن قلت: فمَنْ قرأ «ويَعفُو»؟ قلت: قد استأنفَ الكلام.

[﴿ وَيَعْلَمَ ٱلَّذِينَ يُجَٰدِلُونَ فِيٓ ءَايَٰتِنَا مَا لَهُم مِّن مَّحِيصٍ ﴾ ٣٥]

فإن قلت: **فما وُجوهُ القِراءاتِ الثَّلاثِ في ﴿ وَيَعْلَمَ ﴾**؟ قلت: أما الجزمُ فعلىٰ ظاهر العَطْف، وأما الرَّفْعُ فعلىٰ الاستِئناف، وأما النَّصْبُ فللعَطْفِ علىٰ تعليلٍ محذوف، ....

قوله: (**فما وجوهُ القِراءاتِ الثلاثِ في ﴿ وَيَعْلَمَ ﴾؟**): الرفع: قِراءةُ نافع وابنِ عامر، والنَّصْب: الباقون[1]، والجزم: شاذ.

أما الجزم: فعلىٰ ظاهرِ العَطْف، فيكونُ التَّشْريكُ بينَهما في المُسبَّبيّة، وأما الرفع: فهو ما ذكره ابنُ الحاجب: إما أن يُقصَدَ إلىٰ عَطْفِ الجملةِ علىٰ مَوضِع الجزم المُتقدِّم، باعتبارِ كَوْنِها جملة، لا باعتبارِ عَطْفِ مُجرَّدِ الفِعْل، فعلىٰ هذا يكونانِ أيضاً مُشترِكَينِ في المُسبَّبيّة، أو يكونَ إخباراً بوقوع ذلك، لا علىٰ تَشْريكٍ بينَه وبينَ ما قبلَه[2]. وهو المُرادُ مِن قَولِ المُصنِّف: «فعلىٰ الاستِئناف».

وقلت: مَرجِعُ الاستِئنافِ أيضاً إلىٰ التَّعْليل، وتفويضُ استِفادتِهِ إلىٰ الذِّهْن، وهذا البَحْثُ قريبٌ مما في «المُفصَّل»: «﴿ أَوْ يُسْلِمُونَ ﴾ [الفتح: ١٦]: بالنَّصبِ[3] علىٰ إضمار «أنْ»، والرَّفع علىٰ الاشتِراكِ بينَ ﴿ يُسْلِمُونَ ﴾ و﴿ تُقَٰتِلُونَهُمْ ﴾، أو علىٰ الابتداء»[4]، في «الإقليد»[5]: إن أردْتَ الابتداءَ قَدَّرْت: «أو هُم يُسلِمُون»، فالمعنىٰ: أنَّ المُؤمنينَ هُمُ المُتولُّونَ للقِتال، وسيَجيءُ الكلامُ فيه مُستَقصىً.

---

(١) انظر: «التيسير» للداني ص١٩٥، و«حجة القراءات» ص٦٤٣.

(٢) انظر نحوَه في «الأمالي النحوية» لابن الحاجب (١: ٢٩).

(٣) لفظُ الزمخشريِّ في «المُفصَّل»: «قُرئَ قولُه تعالىٰ: ﴿ تُقَٰتِلُونَهُمْ أَوْ يُسْلِمُونَ ﴾ بالنصب»، يعني: «أو يُسلِموا».

(٤) «المُفصَّل» للزمخشري ص٢٤٧.

(٥) كتابٌ في شرح «المُفصَّل»، للعلامة شرف الدين أحمد بن محمود بن عمر الـجَنْدي، المتوفىٰ نحو سنة ٧٠٠. انظر: «كشف الظنون» (٢: ١٧٧٦)، و«الأعلام» للزركلي (١: ٢٥٤).

تقديرُه: لِيَنتَقِمَ منهم ويَعلَمَ الذينَ يُجادِلون، ونحوُه في العَطفِ على التعليل المحذوفِ غيرُ عزيزٍ في القُرآن، ومنه قولُه تعالىٰ: ﴿وَلِنَجْعَلَهُۥٓ ءَايَةً لِّلنَّاسِ﴾ [مريم: ٢١]، وقولُه تعالىٰ: ﴿وَخَلَقَ ٱللَّهُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ بِٱلْحَقِّ وَلِتُجْزَىٰ كُلُّ نَفْسٍۭ بِمَا كَسَبَتْ﴾ [الجاثية: ٢٢].

وأما قولُ الزَّجّاج: النَّصْبُ على إضمارِ «أنْ»، لأنَّ قبلَها جزاء؛ تقول: ما تَصنَعْ أصنَعْ مِثلَه وأُكرِمَك، وإن شِئت: وأُكرِمُك؛ على: وأنا أُكرِمُك، وإن شِئت: وأُكرِمْك؛ جَزْماً، ففيه نَظَر؛ لِـمَا أورَدَه سِيبَوَيهِ في «كِتابه»، قال: «واعلَم أنَّ النَّصْبَ بالفاءِ والواوِ في قولِه: إنْ تأتِني آتِكَ وأُعطِيَك، ضعيف، وهو نحوٌ مِن قوله:

وألْـحَقُ بالحِجازِ فأستريحا

قوله: (﴿وَلِنَجْعَلَهُۥٓ ءَايَةً لِّلنَّاسِ﴾): يعني: في «مَريَم»، وتقديرُه: لِنُبيِّنَ به قُدْرَتَنا ولنجعلَه آية.

قوله: (﴿وَلِتُجْزَىٰ﴾): أي: في «الجاثية»، تقديرُه: وخَلَقَ السَّماواتِ والأرضَ لِيَدُلَّ بها علىٰ قُدْرتِهِ ولِتُجْزىٰ كُلُّ نَفْس.

قوله: (وألْـحَقُ بالحِجازِ فأستريحا): أولُه:

سأترُكُ مَنزِلي لبني[(١)] تَميمٍ[(٢)]

نَصَبَ «ألحقَ»[(٣)] وهو ضعيف؛ لأنه ليسَ في جوابِ الأشياءِ السِّتّة[(٤)].

---

(١) تحرَّف في (ف) إلىٰ: «إنه تميم».

(٢) استَشهَدَ به سِيبَوَيه في «الكتاب» (٣: ٣٩ و٩٢)، وانظر: «شرح شذور الذهب» لابن هشام ص٣٠١، و«مغني اللبيب» (١: ١٧٥)، و«شرح الرضي علىٰ الكافية» (٤: ٦٦)، و«حاشية الصَّبّان علىٰ شرح الأشموني علىٰ الألفية» (٣: ٤٤٧).

(٣) كذا قال المُؤلِّف، والظاهرُ أنه سبقُ قلم منه، رحمه الله تعالىٰ، والصواب: «أستريح»، كما يُعلَمُ من المصادر المذكورة في الحاشية السابقة.

(٤) تحرَّف في (ح) إلىٰ: «الأسماء السِّتّة»، والمُرادُ بـ«الأشياء السِّتّة»: «الأمرُ والنهي والنفي والاستفهام والتمنِّي والعرض»، كما في «المُفصَّل» للزمخشري ص٢٤٦، و«المُغرب في ترتيب المُعرب» للمُطرِّزي (٢: ٤٣٧).

فهذا يجوز، وليسَ بحَدِّ الكلام ولا وَجْهِه، إلا أنه في الجزاءِ صار أقوىٰ قليلاً، لأنه ليسَ بواجب أنه يَفعَل، إلا أن يكونَ مِنَ الأوّلِ فِعْل، فلما ضارَعَ الذي لا يُوجِبُه، كالاستِفهام ونحوِه، أجازوا فيه هذا علىٰ ضَعْفِه»، انتهى.

ولا يجوزُ أن تُحمَلَ القِراءةُ الـمُستَفيضةُ علىٰ وَجْهٍ ضعيفٍ ليسَ بحَدِّ الكلام ولا وَجْهِه، ولو كانت مِن هذا البابِ لَـمَا أخلىٰ سِيبَويهِ منها «كتابَه»، وقد ذكَرَ نظائرَها مِنَ الآياتِ الـمُشكِلة.

قوله: (**وليسَ بحَدِّ الكلام ولا وَجْهِه**): قيل: أراد بالحدّ: الجواز، وبالوَجْه: الحسن، ويُمكِنُ أن يُرادَ بالحدّ: الثابتُ المُقرَّرُ والمُؤصَّل، وبالوَجْه: ما يُحمَلُ عليه شيءٌ لُمشابَهتِه له.

قوله: (**لأنه ليسَ بواجبٍ أنه يَفعَلُ، إلا أن يكونَ في[1] الأولِ فِعْل، فلمَّـا ضارَعَ الذي لا يُوجِبُه كالاستِفهام ونَحْوِه، أجازوا**): يعني: أنَّ فِعْلَ الجزاءِ يُشبِهُ الإنشائيّاتِ في أنه غيرُ ثابتٍ إلا أن يَثبُتَ الشَّـرْط، فجاز لهذا أن يُجابَ بها تُجابُ به الأشياءُ السِّتّة، لأنها ليست بثابتة، لكنْ علىٰ ضَعْفِه.

وأما البَيْت: فهو خَبَـرٌ مَحْض، فلا يجوز، اللهُمَّ إلا أن يُقال: إنَّ قولَه: «سأتركُ» فِعلٌ مُضارع، والمُضارعُ أيضاً غيـرُ ثابتٍ كالتَّمنِّي والتَّـرَجِّي، فلذلكَ جاز أن يَنتَصِبَ «ألحق»، وقيل: التقدير: «وشأني أنْ ألحق»، فحَذَفَ المُبتَدأ، وقيل في قولِ سِيبَوَيْه: «إنَّ النَّصْبَ بالفاءِ والواو» إلىٰ آخِرِه: بَحْث؛ لأنَّ المُرادَ بالضَّعيفِ في مِثْل هذا المَوضِع قِلّةُ ورودِه في كَلام الفُصَحاء، ونحنُ نقول: إذا وَرَدَ مِثلُه في كلام الله المجيد فالوَجْهُ أن يُتمسَّكَ به، ويُـجعَلَ قَوِيّاً، فإنه المِعيارُ والمُهيمِنُ علىٰ جميع الكُتُب.

---

(١) كذا في الأصول الخطية، وكذا هو في نص «الكشاف» من (ط)، أما الأصل الخطي من «الكشاف» والمطبوع ففيهما: «مِن».

فإن قلت: فكيفَ يَصِحُّ المعنىٰ علىٰ جَزْم «ويَعلَم»؟ قلت: كأنه قال: أو إنْ يَشَأ يَـجمَعْ بينَ ثلاثةِ أمورٍ؛ هلاكِ قومٍ ونجاةِ قومٍ وتحذيرِ آخرين.

﴿مِّن مَّحِيصٍ﴾ مِن محيدٍ عن عِقابه.

[﴿فَمَآ أُوتِيتُم مِّن شَيْءٍ فَمَتَٰعُ ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا ۖ وَمَا عِندَ ٱللَّهِ خَيْرٌ وَأَبْقَىٰ لِلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَلَىٰ رَبِّهِمْ يَتَوَكَّلُونَ﴾ ٣٦]

«ما» الأُولىٰ ضُمِّنَت معنىٰ الشَّـرْط، فجاءتِ الفاءُ في جوابها، بخِلافِ الثانية، عن عليٍّ رضيَ اللهُ عنه: اجتَمَعَ لأبي بكرٍ رضيَ اللهُ عنه مال، فتَصَدَّقَ به كُلِّهِ في سبيلِ الله والخير، فلَامَهُ المُسلِمون، وخَطَّأَهُ الكافِرون، فنزلت.

قوله: (فكيفَ يَصِحُّ[1] المعنىٰ علىٰ جَزْم «ويَعلَم»؟): يعني: يَرجِعُ معنىٰ الجزم إلىٰ قوله: «ومن آياتِهِ الجوارِ في البَحْرِ كالأعلام، إنْ يَشَأْ يَعلَم الذينَ يُجادِلُونَ في آياتِنا»، فما معناه؟ وأجاب: بأنَّ معناهُ التحذير، وتقريرُه أن يُقال: ومن آياتِهِ الجوارِ في البَحْرِ كالأعلام، إنْ يَشَأْ يُهلِكِ المُؤمِنَ العاصيَ بسَبَبِ عِصيانِه، ويَعفُ عن كثير، لِشُمُولِ رحمتِهِ وعَميمِ لُطْفِه، وإنْ يَشَأْ يَنتَقِمْ مِنَ الكافِرِ بكُفْرِه، ويُـجازيـهِ علىٰ صَـرْفِ آياتِ الله المُنبَثَّةِ في الآفاقِ علىٰ اختِلافِ أنواعِها وَحْياً ونَظَراً عن مَواقِعِها، ولكنْ أمهَلَ لِصَبْرِهِ وحِلمِه[2]، فكما عَبَّـرَ عنِ المُؤمِن بقوله: ﴿صَبَّارٍ شَكُورٍ﴾، عَبَّـرَ عن الكافرِ بقوله: ﴿ٱلَّذِينَ يُجَٰدِلُونَ فِىٓ ءَايَٰتِنَا﴾، نعم .. جاء ذِكرُ الكافِرِ مُستَطرَداً لِذِكرِ العاصي وعِصيانِه، لأنَّ «يَعفُو عن كثيرٍ» في الآيتَين[3]: واردٌ في حَقِّ المُؤمنين، ـ كما مَـرَّ ـ واللـهُ أعلم.

قوله: («ما» الأُولىٰ ضُمِّنَتْ معنىٰ الشَّـرْط): مِن حيثُ إنَّ إيتاءَ ما أُوتُوا سَبَبٌ للتَّمتُّع في الحياةِ الدُّنيا، فجاءتِ الفاءُ في جوابِها، وأما «ما» الثانية: فموصولةٌ مُبتَدأ، والخبرُ ﴿خَيْرٌ﴾، المعنىٰ: وما استقرَّ عندَ الله مِنَ الثوابِ في العُقْبىٰ خيرٌ للمُؤمنينَ المُتوكِّلينَ المُجتَنِبينَ كبائرَ الإثم

(١) تحرَّفَ في (ح) و(ف) إلىٰ: «فكر نصحي»، والمُثبَت من (ط).

(٢) كذا في (ط) و(ح)، وفي (ف): «أمهَلَ تبصـرةً وحِكمة».

(٣) وهما: الآية ٣٠ والآية ٣٤ من هذه السُّورة.

[﴿ وَٱلَّذِينَ يَجۡتَنِبُونَ كَبَٰٓئِرَ ٱلۡإِثۡمِ وَٱلۡفَوَٰحِشَ وَإِذَا مَا غَضِبُواْ هُمۡ يَغۡفِرُونَ ﴾ ٣٧]

﴿ وَٱلَّذِينَ يَجۡتَنِبُونَ ﴾ عطفٌ علىٰ ﴿لِلَّذِينَ ءَامَنُواْ﴾، وكذلك ما بعدَه. ومعنىٰ ﴿كَبَٰٓئِرَ ٱلۡإِثۡمِ﴾ الكبائرَ مِن هذا الجنس، وقُرِئ: «كبيرَ الإثم»، عن ابنِ عباسٍ: كبيرُ الإثم هو الشِّـرْك. ﴿هُمۡ يَغۡفِرُونَ﴾ أي: هم الأخِصّاءُ بالغُفْرانِ في حالِ الغَضَب، **لا يَغُولُ الغضَبُ أحلامَهم** كما يَغُولُ حُلومَ الناس، والمجيءُ بـ﴿هُمۡ﴾، وإيقاعُه مُبتَدأ، وإسنادُ ﴿يَغۡفِرُونَ﴾ إليه: لهٰذهِ الفائدة، ومِثلُه: ﴿هُمۡ يَنتَصِرُونَ﴾ [الشورىٰ: ٣٩].

[﴿ وَٱلَّذِينَ ٱسۡتَجَابُواْ لِرَبِّهِمۡ وَأَقَامُواْ ٱلصَّلَوٰةَ وَأَمۡرُهُمۡ شُورَىٰ بَيۡنَهُمۡ وَمِمَّا رَزَقۡنَٰهُمۡ يُنفِقُونَ ﴾ ٣٨]

﴿ وَٱلَّذِينَ ٱسۡتَجَابُواْ لِرَبِّهِمۡ ﴾ نزلت في الأنصار، دعاهم اللهُ عَزَّ وجَلَّ للإيمانِ به وطاعتِه، فاستجابوا له بأنْ آمنوا به وأطاعوه، ﴿وَأَقَامُواْ ٱلصَّلَوٰةَ﴾ وأتموا الصَّلَواتِ الخمس، **وكانوا قبلَ الإسلام** وقبلَ مَقدَم رسولِ الله ﷺ المدينة، **إذا كانَ بينهم أمرٌ اجتَمَعُوا وتَشاوَرُوا**، فأثنىٰ اللهُ عليهم، ....

الكاظِمينَ الغَيْظَ المُستَجيبينَ لربِّهم. هذا هو الذي عناهُ بقوله: «﴿ وَٱلَّذِينَ يَجۡتَنِبُونَ كَبَٰٓئِرَ ٱلۡإِثۡمِ ﴾ عطفٌ علىٰ ﴿لِلَّذِينَ ءَامَنُواْ﴾، وكذلكَ ما بعدَه».

قوله: (**لا يَغُولُ الغضَبُ أحلامَهم**)، **الجوهري**: «كُلُّ ما اغتالَ الإنسانَ فأهلكَه: فهو غُوْل، و«الغَضَبُ غُولُ الحِلْم»؛ لأنه يَغتالُه ويَذهَبُ به».

قوله: (**وكانوا قبلَ الإسلام ... إذا كان بينَهم أمرٌ اجتَمَعُوا وتَشاوَرُوا**): يُريد: أنَّ قولَه: ﴿وَأَمۡرُهُمۡ شُورَىٰ بَيۡنَهُمۡ﴾ جُملةٌ اسميّةٌ عُطِفَتْ علىٰ الفِعْلية، وعُطِفَتْ عليها الفِعْلية، فآذَنَ بأنَّ مَضمُونَـها مُستَمِرٌّ منهم، وهو دأبُهم وعادتُهم قبلَ استِجابتِهم لِربِّهم، وقبلَ إقامةِ الصَّلاةِ والإنفاقِ في سبيل الله؛ لاستِحداثِهم إياها بعدَ المَشُورة. وفيها أيضاً حَمْلُ المَصدَرِ علىٰ الأمرِ والشأنِ للمُبالَغة، أي: أمرُهم وشأنُهم ذو مَشُورة، أو ذاتُ مَشُورة، أو عَينُها، وفيها أنَّ أمورَهم مَبْنيّةٌ علىٰ الرُّشْدِ والصَّلاح لِـمَا تَقرَّرَ أنه ما تَشاوَرَ قومٌ إلا هُدُوا لأرشَدِ أمرِهم.

أي: لا يَنفَرِدُونَ برأيٍ حتىٰ يجتمعوا عليه. وعن الحسن: ما تَشاوَرَ قومٌ إلا هُدُوا لأرشَدِ أمرِهِم، **والشُّورىٰ: مَصدَرٌ، كالفُتْيا**، بمعنىٰ: التَّشاوُر.

ومعنىٰ قولـه: ﴿وَأَمْرُهُمْ شُورَىٰ بَيْنَهُمْ﴾ أي: ذو شُـورىٰ، وكذلـكَ قولُـهـم: **تركَ رسولُ الله ﷺ وعُمَرُ بنُ الخطّاب رضي الله عنه الخِلافةَ شُورىٰ.**

[﴿وَٱلَّذِينَ إِذَآ أَصَابَهُمُ ٱلْبَغْىُ هُمْ يَنتَصِرُونَ﴾ ٣٩]

قوله: (**والشُّورىٰ: مَصدَر، كالفُتْيا**): **الجوهري**: «استَفتَيْتُ الفَقِيهَ فأفتاني، والاسم: الفُتْيا والفَتْوىٰ».

الراغب: «المَشُورة: استِخراجُ الرأيِ بمُراجَعةِ البَعْضِ إلىٰ البَعْض، مِن: شُـرْتُ العَسَلَ وأَشَـرْتُه: استَخرَجتَه. والشُّورىٰ: الأمرُ الذي يُتَشاوَرُ فيه»(١).

قوله: (**تركَ رسولُ الله ﷺ وعُمَرُ بنُ الخطّابِ رضيَ اللـهُ عنه**): وكانَ مِن حَدِيـثِهِ علىٰ ما جاءَ في «التاريخ الكامل»: «أنَّ عُمَرَ رضيَ اللهُ عنه لَـمّا طُعِن، قيلَ له: استَخْلِف، فقال: لو كانَ أبو عُبَيدةَ حَيّاً لاستَخلَفتُه وقلتُ لِرَبِّي إنْ سألني: سمعتُ نبيَّكَ يقول: «إنه أمينُ هذهِ الأُمّة»، ولو كانَ سالِـمٌ مَوْلىٰ أبي حُذَيفةَ حَيّاً لاستَخلَفتُه وقلتُ لِرَبِّي إنْ سألني: سمعتُ نبيَّكَ يقول(٢): «إنَّ سالماً شديدُ الحبِّ لله»، فقالَ له رجل: أدُلُّكَ علىٰ عبدِ الله بنِ عُمَر، فقال: قاتَلَكَ الله، ما أردتَ بهذا، وَيْـحَك؟ كيفَ أستَخلِفُ رجلاً عَجَزَ عن طَلاقِ امرأتِه؟ ولا أَرَبَ لنا(٣) في أُمورِكم، ما حَمِدتُها لأرغَبَ فيها لأحدٍ مِن أهلِ بَيْتي، إن كانَ خيراً فقد أصَبْنا منه، وإن كانَ شَـرّاً فقد صُـرِفَ عنا، حَسْبُ آلِ عُمَرَ أن يُحاسَبَ منهم رجلٌ واحد، ويُسأَلَ عن أمرِ أُمّةِ مُحمَّد، أما لقد جَهَدتُ نفسي، وحَرَمتُ أهلي، وإن نَجَوتُ كَفافاً، لا وِزْرَ ولا أجْرَ إني لَسَعيد،

---

(١) «مفردات القرآن» ص٤٧٠.

(٢) من قوله: «إنه أمين» إلىٰ هنا، سقط من (ح).

(٣) أي: لا حاجةَ لنا.

هو أن يَقتَصِـرُوا في الانتِصارِ علىٰ ما جَعَلَه اللهُ لهم، ولا يَعتَدوا. ....

أنظُر؛ فإن أستَخلِفْ فقد استَخلَفَ مَنْ هو خيرٌ مني - يعني: أبا بكرٍ رضيَ اللهُ عنه -، وإن أترُكْ فقد تركَ مَنْ هو خيرٌ مني - يعني: رسولَ الله ﷺ -، ولن يُضيِّعَ اللهُ دِينَه.

فخرجوا، ثم راحوا، فقالوا: يا أميرَ المُؤمنين، لو عَهِدتَ عَهْداً، فقال: لقد كنتُ أجمَعْتُ بعدَ مقالتي أن أُوَلِّيَ رجلاً هو أجرَؤُكم أن يَـحمِلَكُم علىٰ الحق، وأشار إلىٰ عليٍّ رضيَ اللـهُ عنه، فرَهِقَتْني غَشيَّة، فرأيتُ رَجُلاً دَخَلَ جنّة، فجَعَلَ يَقطِفُ كُلَّ غَضَّةٍ ويانِعة، فيَضُمُّه إليه ويُصَيِّـرُه تحتَه، فعَلِمتُ أنَّ اللهَ غالِبٌ [علىٰ][(1)] أمرِه، فما أردتُ أن أتـحَمَّلَها حَيّاً ومَيْتاً، عليكم بهؤلاءِ الرَّهْطِ الذينَ قال لهم رسولُ الله ﷺ: «إنهم مِن أهلِ الجنّة»؛ عليٌّ وعُثمانُ وسَعْدٌ والزُّبيرُ وطَلْحةُ وعبدُ الرحمن، فليختاروا منهم رجلاً، فإذا وَلَّوا رجلاً فأحسِنُوا مُؤازَرتَه وأعينُوه»[(2)]، إلىٰ آخِرِ القِصّة.

فإن قلت: أيُّ الأمرَيْنِ أَوْلىٰ؟ قلت: الذي اختاره رضيَ اللهُ عنه، ولَعَلَّ نَظَرَ رسولِ الله ﷺ في تَرْكِ الأَمْرِ شُورىٰ إلىٰ أنَّ الأمْرَ نُبوّةٌ لا مُلْك، وأنَّ أُمَّتَه أخيارٌ إنما يختارونَ ما هو الدِّينُ ورِضا الله، دونَ هَوَىٰ الأنفُس، ألا ترىٰ إلىٰ رسولِ الله ﷺ بِمَ قابَلَ الشُّورىٰ في قوله: «إذا كانَ أُمَراؤُكُم خِيارَكم، وأغنياؤُكم أسخياءَكم، وأمرُكم شُورىٰ بَيْنكم، فظَهْرُ الأرضِ خيرٌ لكم مِن بَطْنِها، وإذا كانَ أُمَراؤُكم شِـرارَكم، وأغنياؤُكم[(3)] بُخَلاءَكم، وأمرُكم إلىٰ نِسائِكم، فبَطْنُ الأرضِ خيرٌ لكم مِن ظَهْرِها»[(4)]، وفي الآيةِ إيماءٌ إلىٰ هذا المعنىٰ، والله أعلم.

قوله: (**هو أن يَقتَصِرُوا في الانتِصارِ علىٰ ما جَعَلَه اللـهُ لهم، ولا يَعتَدوا**): يعني: دَلَّ التركيبُ علىٰ مَزيدِ اختِصاصِهم بالانتِصار، وذلكَ لمجيءِ الضمير وإيقاعِه مُبتَدأ، وإسنادِ

(١) الحرف «علىٰ» سقط من الأصول الخطية، وأضفتُه من «الكامل» لابن الأثير.

(٢) «الكامل في التاريخ» لابن الأثير، حوادث سنة ٢٣هـ.

(٣) من قوله: «وأسخياءكم» إلىٰ هنا، سقط من (ح).

(٤) أخرجه الترمذي (٢٢٦٦) من حديث أبي هريرة رضيَ اللهُ عنه.

وعن النَّخَعيّ: أنه كانَ إذا قرأها قال: كانوا يكرهونَ أن يُذِلُّوا أنفُسَهم، فيَجتَرِئَ عليهمُ الفُسّاق. فإن قلت: أهم محمودونَ علىٰ الانتِصار؟ قلت: نعم، لأنَّ مَنْ أخَذَ حَقَّهُ غيرَ مُتَعَدٍ حَدَّ الله وما أمَرَ به، فلم يُسرِفْ في القَتْلِ إنْ كانَ وليَّ دَم، أو رَدَّ علىٰ سَفيه، محاماةً علىٰ عِرضِه ورِدعاً له، فهو مُطيع، وكُلُّ مُطيع محمود.

[﴿وَجَزَٰٓؤُاْ سَيِّئَةٖ سَيِّئَةٞ مِّثۡلُهَاۖ فَمَنۡ عَفَا وَأَصۡلَحَ فَأَجۡرُهُۥ عَلَى ٱللَّهِۚ إِنَّهُۥ لَا يُحِبُّ ٱلظَّٰلِمِينَ﴾ ٤٠]

كِلتا الفَعْلتَينِ الأُولىٰ وجزاؤُها سَيِّئة، لأنها تَسوءُ مَنْ تَنزِلُ به، ....

﴿يَنتَصِرُونَ﴾(١) عليه، ومثلُه ﴿وَإِذَا مَا غَضِبُواْ هُمۡ يَغۡفِرُونَ﴾ [الشُّورىٰ: ٣٧]، وعليه قولُ الشاعر:

جُلُـوسٌ في مجالِـسِهم رَزانٌ ... وإنْ ضَيفٌ ألَـمَّ فهم خُفوفُ(٢)

ويَبعُدُ أن يُـجعَلَ مِن باب تَقَوِّي الحكم، لأنه إذا قيل: هُم يَغفِرُونَ البتة، فُهِمَ أنهم لا يتجاوزون إلىٰ الانتِصار، وإذا قيل: هُم يَنتَصِرُونَ قَطْعاً، فُهِم: أنهم لا يَغفِرونَ البتة.

وقال القاضي: «﴿هُمۡ يَنتَصِرُونَ﴾ علىٰ ما جَعَلَه اللهُ لـهم كراهـةَ التَّذلُّل، وهو وَصْفُهم بالشجاعةِ بعدَ وَصْفِهم بسائرِ أمهاتِ الفضائل، وهو لا يُخالِفُ وَصْفَهم بالغُفران، فإنَّ الاقتِصارَ علىٰ الغُفْرانِ يُنبِئُ عن العَجْز، والحِلمُ عن العاجز محمود، وعن المُتغلِّبِ مذموم»(٣).

وقلت: مثلُه قولُه تعالىٰ: ﴿أَذِلَّةٍ عَلَى ٱلۡمُؤۡمِنِينَ أَعِزَّةٍ عَلَى ٱلۡكَٰفِرِينَ﴾ [المائدة: ٥٤]، فهو مِن بابِ التكميل.

قوله: (**كِلتا الفَعْلتَين الأُولىٰ وجزاؤُها سَيِّئة؛ لأنها تَسوءُ مَنْ تَنزِلُ به**): وقلت: بل تَسُوءُ المُجازي؛ لأنَّ القَصْدَ هو تحريضُ العفو والتجاوُز، فسُمِّيَ الجزاءُ بالسَّيِّئةِ تهجيناً، فهو مِن بابِ «حَسَناتُ الأبرار سَيِّئاتُ المُقرَّبين»، لا مِن بابِ المُشاكَلة، وذلكَ أنه تعالىٰ لـمّا أثبَتَ للذينَ آمنوا

---

(١) في الأصول الخطية: «يَغفِرون»، وهو انتقالٌ من قوله: ﴿هُمۡ يَنتَصِرُونَ﴾ إلىٰ قوله: ﴿هُمۡ يَغۡفِرُونَ﴾.

(٢) هكذا ذكره السَّكّاكي في «مفتاح العلوم» ص١٩٦، وذكره أبو هلال العسكري «ديوان المعاني» (١: ٣٤) بلفظ: «وإنْ ضَيفٌ ألَـمَّ فهم وقوف».

(٣) «أنوار التنزيل» للبيضاوي (٥: ١٣٣).

قال اللهُ تعالىٰ: ﴿وَإِن تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌ يَقُولُواْ هَٰذِهِۦ مِنْ عِندِكَ﴾ [النساء: ٧٨]، يُريد: ما يَسوؤُهُم مِنَ المَصائِب والبلايا، والمعنىٰ: أنه يجبُ إذا قُوبِلَتِ الإساءةُ أن تُقابَلَ بمِثلِها مِن غير زيادة، فإذا قال: أخزاكَ الله، قال: أخزاكَ الله.

﴿فَمَنْ عَفَا وَأَصْلَحَ﴾ بينَه وبينَ خَصْمِهِ بالعَفوِ والإغضاء، كما قال: ﴿فَإِذَا ٱلَّذِى بَيْنَكَ وَبَيْنَهُۥ عَدَٰوَةٌ كَأَنَّهُۥ وَلِىٌّ حَمِيمٌ﴾ [فُصِّلت: ٣٤]، ﴿فَأَجْرُهُۥ عَلَى ٱللَّهِ﴾. عِدَةٌ مُبهَمةٌ لا يُقاسُ أمرُها في العِظَم، وقولُه: ﴿إِنَّهُۥ لَا يُحِبُّ ٱلظَّٰلِمِينَ﴾ دلالةٌ علىٰ أنَّ الانتِصارَ لا يكادُ يُؤمَنُ فيه تجاوُزُ السَّيِّئةِ والاعتِداء، خُصوصاً في حالِ الحَرَدِ والتِهاب الحميّة، فربما كانَ المُجازي مِنَ الظالمينَ وهو لا يَشعُر.

وعلىٰ رَبِّهم يَتوكَّلُونَ صِفتَين، وأنَّ حالَهم تارةً إذا ما غَضِبُوا هم يَغفِرُون، وأُخرىٰ إذا أصابَهُمُ البَغْيُ هم يَنتَصِرُون، أرشَدَهم إلىٰ خيرِ الفَضيلتَين وأَوْلىٰ الحسَنَتَين، فقال: ﴿وَجَزَٰٓؤُاْ سَيِّئَةٍ سَيِّئَةٌ مِّثْلُهَا﴾، ولهذا خَتَمَ الآياتِ بقوله: ﴿وَلَمَن صَبَرَ وَغَفَرَ إِنَّ ذَٰلِكَ لَمِنْ عَزْمِ ٱلْأُمُورِ﴾، أي: لَمِن مَعْزوماتِ الأُمور، ومن شِيَمِ أُولي العَزْمِ مِنَ الرُّسُل.

النهاية: «العَزْمُ يجيءُ لمعنيَين؛ بمعنىٰ الجِدِّ والصَّبْر، وبمعنىٰ الفرائض».

قوله: (**فربما كانَ المُجازي مِنَ الظالمينَ وهو لا يَشعُر**): وقلت: فعلىٰ هذا يكونُ قولُه: ﴿فَمَنْ عَفَا وَأَصْلَحَ فَأَجْرُهُۥ عَلَى ٱللَّهِ﴾ اعتِراضاً، والفاءُ مانعةٌ منه، ويُمكِنُ أن يُقال: إنَّ المُجازي لَـمّا نُسِبَ إلىٰ المَساءةِ في قوله: ﴿وَجَزَٰٓؤُاْ سَيِّئَةٍ سَيِّئَةٌ مِّثْلُهَا﴾ ـ كما تقرَّر ـ، والمُسيءُ في هذا المقام مُفسِدٌ لِـما في البَيْن، بدليلِ قولِه: ﴿فَمَنْ عَفَا وَأَصْلَحَ فَأَجْرُهُۥ عَلَى ٱللَّهِ﴾، عَلَّلَ مفهومَ ذلكَ بقوله: ﴿إِنَّهُۥ لَا يُحِبُّ ٱلظَّٰلِمِينَ﴾، كأنه قيل: مَن أخرَجَ نفسَه بالعَفوِ والإصلاح مِنَ الانتِسابِ إلىٰ السَّيِّئةِ والإفساد: كانَ مُقسِطاً ـ أي: سالِباً عن نفسِهِ القِسْط، أي: الجَوْر ـ، ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يُحِبُّ ٱلْمُقْسِطِينَ﴾. فوَضَعَ مَوضِعَه: ﴿فَأَجْرُهُۥ عَلَى ٱللَّهِ﴾، وهو كما قال: «عِدَةٌ مُبهَمة». ومَنِ اشتَغَلَ بالمُجازاة، وانتَسَبَ إلىٰ السَّيِّئة، وأفسَدَ ما في البَيْن، وحَرَّمَ علىٰ نفسِهِ ذلكَ الأَجْرَ الجزيل: كانَ ظالِـماً علىٰ نفسِهِ ﴿إِنَّهُۥ لَا يُحِبُّ ٱلظَّٰلِمِينَ﴾.

....

وقريبٌ منه قولُه تعالىٰ: ﴿وَمَنْ عَمِلَ صَٰلِحًا فَلِأَنفُسِهِمْ يَمْهَدُونَ * لِيَجْزِيَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ مِن فَضْلِهِۦٓ إِنَّهُۥ لَا يُحِبُّ ٱلْكَٰفِرِينَ﴾ [الروم: ٤٤-٤٥]، قال[١] رحمه الله: «وتكريرُ ﴿ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ﴾، وتَرْكُ الضَّميرِ إلىٰ الصَّريح؛ لتقرير أنه لا يُفلِحُ عِندَه إلا المُؤمِنُ الصالِح، وقوله: ﴿لَا يُحِبُّ ٱلْكَٰفِرِينَ﴾ تقريرٌ بعد تقريرٍ علىٰ الطَّرْدِ والعَكْس[٢]».

ويُمكِنُ أن يُحمَلَ كلامُ المُصنِّفِ علىٰ هذا المعنىٰ، وذلكَ أنه استَشهَدَ بقوله: ﴿فَإِذَا ٱلَّذِى بَيْنَكَ وَبَيْنَهُۥ عَدَٰوَةٌ كَأَنَّهُۥ وَلِىٌّ حَمِيمٌ﴾ [فُصِّلت: ٣٤]، وهو قد عَقَبَ قولَه: ﴿وَلَا تَسْتَوِى ٱلْحَسَنَةُ وَلَا ٱلسَّيِّئَةُ ٱدْفَعْ بِٱلَّتِى هِىَ أَحْسَنُ﴾ [فُصِّلت: ٣٤]، وقد ذكرَ أنَّ الحسنةَ والسَّيِّئةَ مُتفاوِتَتانِ في أنفُسِهِما، فخُذْ بالحسنةِ التي هيَ أحسَنُ مِن أُختِها، ومثالُ ذلك: رجلٌ أساءَ إليكَ إساءة، فالحسنةُ أن تَعفُوَ عنه، والتي هيَ أحسَنُ أن تُحسِنَ إليه مكانَ إساءتِهِ إليك.

فإن قلت: فعلىٰ هذا كيفَ يَلتَئِمُ قولُه: ﴿وَلَمَنِ ٱنتَصَرَ بَعْدَ ظُلْمِهِۦ فَأُوْلَٰٓئِكَ مَا عَلَيْهِم مِّن سَبِيلٍ﴾ بما قبلَه، فإنه تعالىٰ رفعَ عنهم كُلَّ حَرَجٍ وضَيْقٍ بتنكير ﴿سَبِيلٍ﴾؛ لِشُيوعِه، فَضْلاً عن الظُّلم؟ قلت: تلكَ الآيةُ وارِدةٌ في شأنِ المظلوم، وإرشادٌ له إلىٰ مَكارم الأخلاق، وإيثارُ طريقِ المُرسَلينَ كما سبق، وهذهِ خِطابٌ للوُلاةِ والحكّام وتعليمُ فِعْلِ ما يَنبَغي فِعلُه، بدليلِ قولِه: ﴿إِنَّمَا ٱلسَّبِيلُ عَلَى ٱلَّذِينَ يَظْلِمُونَ ٱلنَّاسَ ... أُوْلَٰٓئِكَ لَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾[٣]، حيثُ أعادَ «السَّبيلَ» المُنكَّرَ بالتعريف[٤]، وعَلَّقَ به ﴿يَظْلِمُونَ ٱلنَّاسَ﴾، وفَسَّرَه بقوله: ﴿عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾.

ويَعضُدُه تفسيرُ الإمام: «أي: ما عليهم من سبيلٍ لعقوبةٍ ومُؤاخَذة؛ لأنهم أتَوْا بما أُبيحَ لهم مِنَ الانتِصار، وفائدتُه: ما ذَهَبَ إليه الشافعيُّ رضيَ اللهُ عنه: أنَّ سِرايةَ القَوَدِ مُهدَرة؛ لأنَّ الشَّرْعَ أذِنَ للمُنتَصِرِ بالقَطْع، سواءٌ سَرَىٰ أو لم يَسْرِ»[٥].

---

(١) أي: الزمخشريُّ في «الكشّاف» (١٢: ٢٥٩) في تفسير الآية المذكورة من سورة الروم.

(٢) تقدَّم بيانُ معنىٰ الطَّرْد والعكس عند تفسير الآية ٢٥ من سورة الأنفال (٧: ٧٠) تعليقاً.

(٣) اختصارُ الآية من المُؤلِّفِ رحمه اللهُ تعالىٰ.

(٤) أي: أعادَ لفظَ «سبيل» الذي وَرَدَ بالتنكير في قوله: ﴿مَا عَلَيْهِم مِّن سَبِيلٍ﴾، أعاده مُعرَّفاً في قوله: ﴿إِنَّمَا ٱلسَّبِيلُ﴾.

(٥) «مفاتيح الغيب» للرازي (٢٧: ٦٠٧).

وعن النبيِّ ﷺ: «وإذا كانَ يومُ القيامةِ نادىٰ مُناد: مَنْ كانَ له علىٰ الله أجرٌ فليَقُم. قال: فيقومُ خَلْق، فيُقالُ لهم: ما أجرُكم علىٰ الله؟ فيقولون: نحنُ الذين عَفَوْنا عمَّنْ ظَلَمَنا، فيُقالُ لهم: ادخُلُوا الجنَّةَ بإذنِ الله».

[﴿ وَلَمَنِ ٱنتَصَرَ بَعْدَ ظُلْمِهِۦ فَأُوْلَٰٓئِكَ مَا عَلَيْهِم مِّن سَبِيلٍ * إِنَّمَا ٱلسَّبِيلُ عَلَى ٱلَّذِينَ يَظْلِمُونَ ٱلنَّاسَ وَيَبْغُونَ فِى ٱلْأَرْضِ بِغَيْرِ ٱلْحَقِّۚ أُوْلَٰٓئِكَ لَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ ﴾ ٤١-٤٢]

﴿بَعْدَ ظُلْمِهِۦ﴾ مِن إضافةِ المَصدَرِ إلىٰ المفعول، وتُفسِّـرُه قِراءةُ مَنْ قرأ: «بعدما ظُلِمَ»، ﴿فَأُوْلَٰٓئِكَ﴾ إشارةٌ إلىٰ معنىٰ «مَنْ» دونَ لَفظِه، ﴿مَا عَلَيْهِم مِّن سَبِيلٍ﴾ للمُعاقِب ولا للعاتِب والعائِب.

﴿ إِنَّمَا ٱلسَّبِيلُ عَلَى ٱلَّذِينَ يَظْلِمُونَ ٱلنَّاسَ ﴾ يَبتَدِئُونَ بالظُّلم، ﴿وَيَبْغُونَ فِى ٱلْأَرْضِ ﴾ يتكبَّرونَ فيها ويَعلُونَ ويُفسِدُون.

[﴿ وَلَمَن صَبَرَ وَغَفَرَ إِنَّ ذَٰلِكَ لَمِنْ عَزْمِ ٱلْأُمُورِ ﴾ ٤٣]

﴿وَلَمَن صَبَرَ﴾ علىٰ الظُّلم والأذىٰ، ﴿وَغَفَرَ﴾ ولم يَنتَصِـرْ وفَوَّضَ أمْرَهُ إلىٰ الله، ﴿إِنَّ ذَٰلِكَ﴾ منه ﴿لَمِنْ عَزْمِ ٱلْأُمُورِ ﴾، وحَذَفَ الراجِعَ لأنه مفهوم، كما حُذِفَ مِن قولهم: «السَّمْنُ مَنَوانِ بدِرهَم».

ويُـحْكىٰ: أنَّ رجلاً سَبَّ رجلاً مِثلَه في مَجلِسِ الحسنِ، ....

وأما قوله: ﴿وَلَمَن صَبَرَ وَغَفَرَ إِنَّ ذَٰلِكَ لَمِنْ عَزْمِ ٱلْأُمُورِ ﴾: فتعليمٌ للوُلاةِ طريقَ الحكم، يعني: أنَّ صاحِبَ الحقِّ إذا عَدَلَ مِنَ الأَوْلىٰ، وانتَصَـرَ مِنَ الظالم، فلا سَبيلَ لكم عليه؛ لِـمَا قد رُخِّصَ له ذلك، وإذا اختار الأفضَلَ فلا سبيلَ لكم علىٰ الظالم؛ لأنَّ عفوَ المظلوم مِن عَزْم الأُمُور، فتَعاوَنُوا علىٰ البِـرِّ والتَّقْوىٰ، ولا تَعاوَنُوا علىٰ الإثم والعُدْوان.

قوله: (**ويُـحْكىٰ: أنَّ رجلاً سَبَّ رجلاً مِثلَه**): أوردَ الإمامُ أحمدُ بنُ حنبلَ في «مُسندَه»[1]

(١) برقم (٩٦٢٤)، وأخرجه أيضاً أبو داود في «سننه» (٤٨٩٦) و(٤٨٩٧).

فكانَ المسبوبُ يَكظِمُ ويَعرَقُ فيَمسَحُ العَرَق، ثم قام، فتَلَا هذهِ الآية، فقال الحسن: **عَقَلَها ـ واللهِ ـ** وفَهِمَها إذ ضَيَّعَها الجاهِلون. وقالوا: العفوُ مندوبٌ إليه.

ثم الأمرُ قد يَنعَكِسُ في بعضِ الأحوال، فيَرجِعُ تَرْكُ العَفوِ مندوباً إليه، وذلكَ إذا احتيجَ إلىٰ كَفِّ زيادةِ البَغْي، وقَطْعِ مادةِ الأذىٰ. وعن النبيِّ ﷺ ما يَدُلُّ عليه، وهو: **أنَّ زينبَ أسمَعَت عائشةَ** بحَضْرتِه، وكانَ ينهاها فلا تَنتَهي، ....

عن أبي هُريرة: «أنَّ رَجُلاً شَتَمَ أبا بكرٍ رضيَ اللهُ عنه، والنبيُّ ﷺ جالِسٌ يَتَعجَّبُ ويَتَبسَّم، فلما أكثَرَ رَدَّ عليه بعضَ قولِه، فغَضِبَ النبيُّ ﷺ وقام، فلَحِقَه أبو بكرٍ رضيَ اللهُ عنه، قال: يا رسولَ الله، كان يَشتُمُني وأنتَ جالِس، فلما رَدَدتُ عليه بعضَ قولِهِ غَضِبتَ وقُمْتَ؟ قال: إنه كانَ مَعَكَ مَلَكٌ يَرُدُّ عليه، فلما رَدَدتَ عليه[1] وقع الشَّيْطان، فلم أكنْ لأقعُدَ مَعَ الشَّيْطان».

قوله: (**عَقَلَها والله**) أي: عَمِلَ بها. **الأساس**: «عَقَلَ فُلانٌ بعدَ الصِّبا، أي: عَرَفَ الخطأَ الذي كانَ عليه».

قوله: (**وهو أنَّ زَيْنَبَ أسمَعَتْ عائشة**) رضيَ اللهُ عنهما: روينا عن أبي داودَ[2] عن ابنِ عَوْن[3] قال: قالت عائشةُ رضيَ اللهُ عنها: «دَخَلَ عليَّ رسولُ الله ﷺ، وعندَنا زينبُ بنتُ جَحْش، فجَعَلَ يَصنَعُ بيَدِهِ شيئاً، فقلتُ بيدي حتىٰ فَطَّنتُه لها، فأمسك، وأقبَلَتْ زينبُ تَقحَمُ لِعائِشة، فنهاها، فأبَتْ أن تَنتَهي، فقال لعائشة: سُبِّيها. فسَبَّتْها، فغَلَبَتْها»، الحديث.

«أسمَعَت»: أي: سَبَّت، يُقال: أسمَعَ فلانٌ فلاناً؛ إذا سَبَّه، قال تعالىٰ: ﴿وَٱسْمَعْ غَيْرَ مُسْمَعٍ﴾ [النساء: ٤٦]؛ أي: غيرَ مسبوب.

---

(١) من قوله: «بعض قوله» إلىٰ هنا، سقط من (ح).

(٢) في «سننه» برقم (٤٨٩٨) من طريق ابن عون، عن علي بن زيد بن جُدْعان، عن أم محمد امرأةِ أبيه، عن عائشة. وبه يُعلَمُ أنَّ فيما ذكره المُؤلِّفُ اختصاراً يُوهِمُ أنَّ ابنَ عون يروي عن عائشة، وليس كذلك.

(٣) تحرَّف في الأصول الخطية إلىٰ: «عوف»، والمُثبَت من «سنن أبي داود»، وهو الصواب، فهو عبدُ الله بنُ عون البصري، العالم الفاضل الثقة، المُتوفىٰ سنة ١٥٠، رحمه الله تعالىٰ، كما في «تقريب التهذيب» للحافظ ابن حجر (٣٥١٩).

فقالَ لعائشة: «دُونَكِ فانتَصِري».

[﴿وَمَن يُضْلِلِ ٱللَّهُ فَمَا لَهُۥ مِن وَلِيٍّ مِّنۢ بَعْدِهِۦ ۗ وَتَرَى ٱلظَّـٰلِمِينَ لَمَّا رَأَوُا۟ ٱلْعَذَابَ يَقُولُونَ هَلْ إِلَىٰ مَرَدٍّ مِّن سَبِيلٍ﴾ ٤٤]

﴿وَمَن يُضْلِلِ ٱللَّهُ﴾ ومَنْ يَخذُلِ الله، ﴿فَمَا لَهُۥ مِن وَلِيٍّ مِّنۢ بَعْدِهِۦ﴾ فليسَ له مِن ناصرٍ يَتولَّاهُ مِن بعدِ خِذْلانِه.

[﴿وَتَرَىٰهُمْ يُعْرَضُونَ عَلَيْهَا خَـٰشِعِينَ مِنَ ٱلذُّلِّ يَنظُرُونَ مِن طَرْفٍ خَفِيٍّ ۗ وَقَالَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓا۟ إِنَّ ٱلْخَـٰسِرِينَ ٱلَّذِينَ خَسِرُوٓا۟ أَنفُسَهُمْ وَأَهْلِيهِمْ يَوْمَ ٱلْقِيَـٰمَةِ ۗ أَلَآ إِنَّ ٱلظَّـٰلِمِينَ فِى عَذَابٍ مُّقِيمٍ * وَمَا كَانَ لَهُم مِّنْ أَوْلِيَآءَ يَنصُرُونَهُم مِّن دُونِ ٱللَّهِ ۗ وَمَن يُضْلِلِ ٱللَّهُ فَمَا لَهُۥ مِن سَبِيلٍ﴾ ٤٥-٤٦]

﴿خَـٰشِعِينَ﴾ مُتضائلينَ مُتقاصِرينَ مما يَلحَقُهم ﴿مِنَ ٱلذُّلِّ﴾، وقد يُعلَّقُ ﴿مِنَ ٱلذُّلِّ﴾ بـ﴿يَنظُرُونَ﴾، ويُوقَفُ علىٰ ﴿خَـٰشِعِينَ﴾.

الجوهري: «للخُصومة قُحَم، أي: تَقحَمُ بصاحِبها علىٰ ما يُريدُه».

قوله: (دُونَكِ): أي: خُذي، الجوهري: «يُقالُ في الإغراءِ بالشيء: دونَكَه، وقال تميمٌ للحَجّاج: أقبِرْنا صالحاً ـ وكانَ قد صَلَبَه ـ، فقال: دُونَكُمُوه».

ويُوقَفُ علىٰ ﴿خَـٰشِعِينَ﴾، وفي «الكواشي»: يُعرَضُونَ علىٰ النارِ خاشِعِينَ ذَليلين، لا وَقْفَ هاهنا إن عَلَّقْتَ ﴿مِنَ ٱلذُّلِّ﴾ بـ﴿خَـٰشِعِينَ﴾، وتَقِفُ علىٰ ﴿ٱلذُّلِّ﴾، ويكونُ حَسَناً إنِ استَأنَفْتَ ما بَعْد، وإنْ نَصبتَه حالاً فلا أُحِبُّه، وتَقِفُ علىٰ ﴿خَـٰشِعِينَ﴾ إنْ عَلَّقْتَ ﴿مِنَ ٱلذُّلِّ﴾ بـ﴿يَنظُرُونَ﴾[1]. نحوُه في «المُرشِد»[2].

---

(١) في الأصول الخطية: «بـ(ينظرون إليها)»، وهو مُخالِفٌ للفظِ الآية الكريمة، والتصويبُ من «المُرشِد» علىٰ ما في مختصره «المَقصِد».

(٢) «المُرشِد في الوقف والابتداء» لأبي محمد العُماني، وقد لَخَّصَه العلامةُ شيخُ الإسلام زكريا الأنصاري رحمه الله تعالىٰ في «المَقصِد لتلخيص ما في المُرشِد في الوقف والابتداء»، وانظر منه ص٦٩٤.

﴿يَنظُرُونَ مِن طَرْفٍ خَفِيٍّ﴾ أي: يَبتَدِئُ نَظَرُهُم مِن تحريكٍ لأجفانِهم ضَعيفٍ خَفِيٍّ بمُسارقة، كما ترىٰ المصبورَ يَنظُرُ إلىٰ السَّيف، وهكذا نَظَرُ الناظِرِ إلىٰ المَكارِه، لا يَقدِرُ أن يَفتَحَ أجفانَه عليها، ويَملأَ عَينَيهِ منها، كما يَفعَلُ في نَظَرِهِ إلىٰ المَحابّ. وقيل: يُحشَرونَ عُمْياً فلا يَنظُرونَ إلا بقُلوبِهم، وذلكَ نَظَرٌ مِن طَرْفٍ خَفِيّ، وفيه تعسُّف.

﴿يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ﴾ إما أن يَتعلَّقَ بـ﴿خَسِرُوٓا۟﴾، ويكونَ قولُ المُؤمنينَ واقِعاً في الدُّنيا، وإما أن يَتعلَّقَ بـ«قال»، أي: يقولونَ يومَ القيامةِ إذا رأوهم علىٰ تلكَ الصِّفة.

[﴿ٱسْتَجِيبُوا۟ لِرَبِّكُم مِّن قَبْلِ أَن يَأْتِىَ يَوْمٌ لَّا مَرَدَّ لَهُۥ مِنَ ٱللَّهِ ۚ مَا لَكُم مِّن مَّلْجَإٍ يَوْمَئِذٍ وَمَا لَكُم مِّن نَّكِيرٍ﴾ ٤٧]

﴿مِنَ ٱللَّهِ﴾ مِن صِلةِ ﴿لَّا مَرَدَّ﴾، أي: لا يَرُدُّه اللهُ بعدَما حَكَمَ به، ....

قوله: (كما ترىٰ المَصْبُور)، المُغرِب: «يُقالُ للرجلِ إذا شُدَّتْ يداهُ ورِجْلاهُ وأمسَكَه رجلٌ آخَرُ حتىٰ يُضرَبَ عُنُقُه: قُتِلَ صَبْراً، ومنه: «نهىٰ عنِ المَصْبُورة»، وهيَ البَهيمةُ المَحْبوسةُ علىٰ الموت».

قوله: (وإما أن يَتعلَّقَ بـ«قال»): والمعنىٰ علىٰ الأول: أيها الناظِرُ تراهُم يُعرَضُونَ علىٰ النارِ خاشِعِينَ مِنَ الذُّلّ، وقد صَدَقَ فيهم قولُ المُؤمنينَ في الدُّنيا: إنَّ الخاسرينَ هُمُ الذينَ خَسِرُوا أنفُسَهُم وأهليهم يومَ القيامة.

وهاهنا وَجْهٌ ثالِث، وهو أن يَتعلَّقَ بـ﴿خَسِرُوٓا۟﴾، والقولُ[1] واقعٌ في القيامة، واختِصاصُ ذِكرِ القيامةِ للتَّهْويل، وأنَّ هذا الخسارَ لا خَسارَ بعدَه، خَسارٌ ضَرْبةُ لازِب[2]، يُؤيِّدُه قولُه: ﴿أَلَآ إِنَّ ٱلظَّٰلِمِينَ فِى عَذَابٍ مُّقِيمٍ﴾، لأنه تذييل.

قوله: (﴿مِنَ ٱللَّهِ﴾: مِن صِلةِ ﴿لَّا مَرَدَّ﴾): يجوزُ بالكَسْرِ والضَّمّ، والكَسْرُ أظهَرُ مِنَ الضَّمِّ في المَوضِعَين[3].

(١) من هنا إلى آخر الفقرة التالية لهذه (إلى قوله: «في الموضعين») سقط من (ط).

(٢) أي: لازم، يُقال: هذا الأمرُ ضَرْبةُ لازِب، أي: لازمٌ شديد. «لسان العرب» لابن منظور، مادة (لزب).

(٣) يُريد: أنه يجوزُ ضَبْطُ قوله: «صِلة» بالكَسْر والضَّمّ، وعليه فالتقدير: «﴿مِنَ ٱللَّهِ﴾ مِن صلةِ ﴿لَّا =

أو مِن صِلةِ ﴿يَأْتِيَ﴾، أي: مِن قَبلِ أن يأتيَ مِنَ الله يومٌ لا يَقدِرُ أحدٌ علىٰ رَدِّه، والنكير: الإنكار، أي: ما لكم مِن مَخلَصٍ مِنَ العذاب، ولا تَقدِرونَ أن تُنكِرُوا شيئاً مما اقترَفتُموهُ ودُوِّنَ في صَحائِفِ أعمالِكم.

[﴿فَإِنْ أَعْرَضُوا فَمَا أَرْسَلْنَاكَ عَلَيْهِمْ حَفِيظًا إِنْ عَلَيْكَ إِلَّا الْبَلَاغُ وَإِنَّا إِذَا أَذَقْنَا الْإِنسَانَ مِنَّا رَحْمَةً فَرِحَ بِهَا وَإِن تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ فَإِنَّ الْإِنسَانَ كَفُورٌ﴾ ٤٨]

أراد بـ«الإنسان»: الجمعَ لا الواحد؛ لِقولِه: ﴿وَإِن تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌ﴾، ولم يُرِدْ إلا المُجرِمين، لأنَّ إصابةَ السَّيِّئةِ بما قَدَّمَتْ أيديهم إنما تَستَقيمُ فيهم، والرحمة: النِّعْمةُ مِنَ الصِّحّةِ والغِنىٰ والأمن، والسَّيِّئة: البلاءُ مِن المَرَضِ والفَقْرِ والمَخاوِف، والكَفور: البليغُ الكُفْران، ولم يقل: فإنه كَفُور؛ لِيُسَجِّلَ علىٰ أنَّ هذا الجِنسَ موسومٌ بكُفْرانِ النِّعَم، كما قال: ﴿إِنَّ الْإِنسَانَ لَظَلُومٌ كَفَّارٌ﴾ [إبراهيم: ٣٤]، ﴿إِنَّ الْإِنسَانَ لِرَبِّهِ لَكَنُودٌ﴾ [العاديات: ٦]، والمعنىٰ: أنه يَذكُرُ البلاءَ ويَنسَىٰ النِّعَم ويَغمِطُها.

قوله: (ولم يَقُل: فإنه كَفُور؛ لِيُسَجِّلَ علىٰ أنَّ هذا الجِنسَ مَوْسُومٌ بكُفْرانِ النِّعَم): فالتعريفُ في «الإنسانِ» الأول: للعَهْد، وفي الثاني: للجِنس، والقَرينةُ الدّالّةُ علىٰ العَهْدِ قولُه: ﴿بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ﴾، والمُغيَّبون: الكُفّارُ المُخاطَبون؛ لِتَرتُّب قوله: ﴿فَإِنْ أَعْرَضُوا﴾ علىٰ قولِه: ﴿اسْتَجِيبُوا لِرَبِّكُمْ﴾، فهو مِن إقامةِ المُظهَرِ مَوضِعَ المُضمَر(١)؛ للإشعارِ بتَصْميمِهم علىٰ الكُفْران، والإيذانِ بأنهم لا يَرْعَوُونَ مما هُم فيه.

وأفرَدَ الضميرَ في ﴿فَرِحَ﴾، وجَمَعَ في ﴿وَإِن تُصِبْهُمْ﴾، وعَمَّ في ﴿إِنَّ الْإِنسَانَ لَكَفُورٌ﴾، لمفهوم واحدٍ علىٰ التَّرقِّي في معنىٰ: ليسَ ببِدْعٍ مِن هذا الإنسانِ المعهود: الإصرار؛ لأنَّ هذا

= مَرَدَّ﴾»، أو «﴿مِنَ اللَّهِ﴾: «مِن»: صلةُ ﴿لَّا مَرَدَّ﴾»، أي: هيَ صلةٌ... إلخ. والله تعالىٰ أعلم.
أما الموضعان: فهما قولُ الزمخشري: «مِن صِلةِ ﴿لَّا مَرَدَّ﴾»، وقولُه: «أو مِن صِلةِ ﴿يَأْتِيَ﴾».

(١) يعني: كان الأصلُ أن يُقال: «وإن تُصِبْهُم سَيِّئةٌ بما قَدَّمَتْ أيديهم فإنهم كَفُورون»، فعَدَلَ عنه إلىٰ قوله: ﴿فَإِنَّ الْإِنسَانَ كَفُورٌ﴾.

[﴿ لِّلَّهِ مُلْكُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ يَخْلُقُ مَا يَشَآءُ يَهَبُ لِمَن يَشَآءُ إِنَٰثًا وَيَهَبُ لِمَن يَشَآءُ ٱلذُّكُورَ * أَوْ يُزَوِّجُهُمْ ذُكْرَانًا وَإِنَٰثًا وَيَجْعَلُ مَن يَشَآءُ عَقِيمًا إِنَّهُۥ عَلِيمٌ قَدِيرٌ ﴾ ٤٩-٥٠]

لـمَّا ذكرَ إذاقةَ الإنسانِ الرحمةَ وإصابتَه بضِدِّها، أتبعَ ذلكَ أنَّ له الـمُلك، وأنه يَقسِمُ النِّعمةَ والبلاءَ كيفَ أراد، ويَهَبُ لِعبادِهِ مِنَ الأولادِ ما تَقتَضيه مَشيئتُه، فيَخُصُّ بعضاً بالإناث، وبعضاً بالذُّكُور، وبعضاً بالصِّنفَين جميعاً، ويُعقِمُ آخرين، فلا يَهَبُ لهم وَلَداً قطّ.

فإن قلت: لِـمَ قَدَّمَ «الإناثَ» أولاً علىٰ «الذُّكُور»، مع تَقَدُّمِهم عليهن، ثم رَجَعَ فقَدَّمَهم، ولِـمَ عَرَّفَ «الذُّكُورَ» بعدَما نَـكَّرَ «الإناث»؟ قلت: **لأنه ذكرَ البلاءَ في آخِرِ الآيةِ الأُولىٰ**، وكُفْرانَ الإنسانِ بنِسيانِهِ الرحمةَ السابقةَ عِندَه، ثم عَقَّبَهُ بِذِكرِ مُلكِهِ ومَشيئتِه، ......

الجِنسَ مَوْسُومٌ بكُفْرانِ النِّعَم، فجَعَلَ ذَمَّ «الإنسانِ» الثاني المُطلَقِ دليلاً علىٰ ذَمِّ هذا المُقيَّد، ولذلك قال: «لِيُسَجِّل».

قوله: (**لـمَّا ذكرَ إذاقةَ الإنسانِ الرحمةَ وإصابتَه بضِدِّها، أتبعَ ذلكَ أنَّ له المُلْك**): شَـرَعَ في بيانِ النَّظْم، ولم يُبيِّن، وإنما المُرادُ أن ليسَ مُوجِبُ إذاقةِ النِّعْمةِ مِنَ الله الفَرَحَ والبَطَرَ والأَشَـر، بل هي مُوجِبةٌ للحَمْدِ والشُّكْرِ لـمُوليها، كما ليسَ إصابةُ السَّيِّئةِ منه تعالىٰ سَبَباً للكُفْران، بل للإنابةِ والرجوعِ إلىٰ مُنيلِها، لأنَّ له المُلْكَ والملكوت، وله التَّصـرُّفُ في مُلكِهِ ما يَشاءُ كيفَ يَشاء، وليسَ علىٰ الإنسانِ إلا الشُّكْرُ عندَ الآلاء، والصَّبْـرُ عندَ البلاء، وإليه الإشارةُ بقوله: «لأنَّ سِياقَ الكلام أنه فاعِلٌ ما يشاؤُه، لا ما يَشاؤُهُ الإنسان».

قوله: (**لأنه ذكرَ البلاءَ في آخِرِ الآيـةِ الأُولىٰ**) إلىٰ آخِرِه: قال صاحِبُ «التقريب»: وفيه بَحْث، إذ يُمكِنُ مُعارضتُه بأنَّ الآيةَ السابقةَ ذكرَ فيها الرحمةَ مُقدَّمةً علىٰ البلاء، فناسَبَ هذا تقديمُ الذكورِ علىٰ الإناث، لا يُقال: سِياقُ الكلام أنه فاعِلٌ ما لا يَشاؤُه الإنسان، فكانَ ذِكرُ ما لا يَشاؤُه الإنسانُ ـ وهو الإناث ـ أهمّ، فيكونُ أحَقَّ بالتقديم؛ لأنا نقول: السِّياقُ أنه لا يَفعَلُ ما يَشاؤُه الإنسان، لا أنه يَفعَلُ ما لا يَشاؤُه الإنسان.

فإن قلت: إنه فاعلٌ ما يَشاؤُه، وقد شاءَ تقديمَ الإناث. قلت: شاءَ لِحكمة أو لا لِحكمة[١]؟ فإن كان الثاني سَقَطَ أصْلُ سُؤالِ حِكمةِ تقديم الإناث، وإن كانَ الأول كَفَتْ تلكَ الحِكمةُ لتقديم الإناث، بدونِ هذا التَّطْويلِ والتَّمحُّل. والأَوْلىٰ أن يُقال: قَدَّمَ الإناثَ تَوْصِيةً برعايتهنَّ لِضَعْفِهنّ، لاسِيَّما وقد كانوا قريبي العَهْدِ بالوأد.

وقال الزَّجّاج: «ويَجعَلُ ما يَهَبُه مِنَ الوَلَدِ ذُكْراناً وإناثاً، أي: يَقرِنُهم، وكُلُّ شَيئَينِ يَقتَرِنُ أحدُهما بالآخَرِ فهما زَوْجان»[٢]، فالتقدير: ﴿يَهَبُ لِمَن يَشَآءُ إِنَٰثًا﴾ يعني: البناتِ ليسَ مَعَهُنَّ ذَكَر، ﴿وَيَهَبُ لِمَن يَشَآءُ ٱلذُّكُورَ﴾ يعني: البنينَ ليسَ مَعَهم أُنثىٰ، ﴿أَوْ يُزَوِّجُهُمْ ذُكْرَانًا وَإِنَٰثًا﴾ أي: يُولَدُ لِرَجُلٍ ذُكورٌ وإناث، ﴿وَيَجْعَلُ مَن يَشَآءُ عَقِيمًا﴾ لا وَلَدَ له.

وقال القاضي: «﴿يَهَبُ لِمَن يَشَآءُ﴾ بَدَلٌ مِن ﴿يَخْلُقُ مَا يَشَآءُ﴾ بَدَلَ البَعْضِ مِنَ الكُلّ، والمعنىٰ: يجعلُ أحوالَ العِبادِ في الأولادِ مُختَلِفةً علىٰ مُقتَضىٰ المَشيئة[٣]، يَهَبُ لبعضٍ إما صِنفاً واحداً ذكراً أو أنثىٰ، أو الصِّنفَين جميعاً، ويُعقِمُ آخَرين، ولَعَلَّ تقديمَ الإناثِ لأنها أكثرُ لتكثير النَّسْل، أو لِتَطْييبِ قُلوبِ آبائِهنّ، أو المُحافظةِ علىٰ الفواصِل، ولذلكَ عَرَّفَ الذُّكور»[٤]، وذكرَ الوَجْهَينِ اللذَيْنِ في «الكشّافِ» أيضاً.

وقلت: أما قَضِيّةُ النَّظْم: فإنَّ قولَه: ﴿لِّلَّهِ مُلْكُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ﴾ واردٌ علىٰ نَمَطِ الآياتِ السابقة، وهي: ﴿وَهُوَ ٱلَّذِى يَقْبَلُ ٱلتَّوْبَةَ عَنْ عِبَادِهِۦ﴾ [الشُّورىٰ: ٢٥]، ﴿وَهُوَ ٱلَّذِى يُنَزِّلُ ٱلْغَيْثَ﴾ [الشُّورىٰ: ٢٨]، ﴿وَمِنْ ءَايَٰتِهِۦ خَلْقُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَمَا بَثَّ فِيهِمَا مِن دَآبَّةٍ﴾ [الشُّورىٰ: ٣٠]، ولـمَّا ذكرَ بَثَّ الحيوان، وأرادَ أن يُبيِّنَ كيفيّةَ البَثِّ قَدَّمَ استِبدادَه بالمُلك، واستِقلالَه بالمَلَكوت، ثم ثَنّىٰ بأنه خالقٌ لِـمَا يشاء، فاعِلٌ لِـمَا يُريد، له التَّصَرُّفُ في مُلكِهِ ما يشاءُ كيفَ

(١) قوله: «أو لا لحكمة» سقط من (ف).

(٢) «معاني القرآن وإعرابه» للزجاج (٤: ٤٠٢).

(٣) تحرَّف في الأصول الخطية إلىٰ: «المشبه»، والمُثبَت من «تفسير البيضاوي».

(٤) «أنوار التنزيل» للبيضاوي (٥: ١٣٥).

وذِكرِ قِسمةِ الأولاد، فقَدَّمَ الإناثَ لأنَّ سِياقَ الكلام أنه فاعلُ ما يَشاؤُه، لا ما يَشاؤُهُ الإنسان، فكانَ ذِكرُ الإناثِ اللاتي مِن جُملةِ ما لا يَشاؤُهُ الإنسانُ أهمّ، والأهمُّ واجبُ التقديم، وليَلِيَ الجِنسُ الذي كانتِ العربُ تَعُدُّه بلاءً ذِكرَ البلاء، وأخَّرَ الذُّكور، فلما أخَّرَهُم لذلكَ تَدارَكَ تأخيرَهم ـ وهُم أحِقّاءُ بالتقديم ـ بتعريفهم، لأنَّ التعريفَ تنويهٌ وتشهير، كأنه قال: ويَهَبُ لمن يَشاءُ الفُرْسانَ الأعلامَ المذكورينَ الذينَ لا يَخفَونَ عليكم، ثم أعطىٰ بعدَ ذلكَ كِلا الجِنسَينِ حَقَّهُ مِنَ التقديم والتأخير، وعَرَّفَ أنَّ تقديمَهُنَّ لم يكن لِتَقَدُّمِهِنّ، ولكنْ لِمُقتَضٍ آخر، فقال: ﴿ذُكْرَانًا وَإِنَاثًا﴾، كما قال: ﴿إِنَّا خَلَقْنَاكُم مِّن ذَكَرٍ وَأُنثَىٰ﴾ [الحجرات: ١٣]، ﴿فَجَعَلَ مِنْهُ الزَّوْجَيْنِ الذَّكَرَ وَالْأُنثَىٰ﴾ [القيامة: ٣٩].

وقيل: نزلت في الأنبياءِ صَلَواتُ الله عليهم وسَلامُه، حيثُ وَهَبَ لشُعَيبٍ ولُوطٍ إناثاً، ولإبراهيمَ ذكوراً، ولمُحمَّدٍ ذكوراً وإناثاً، وجَعَلَ يحيىٰ وعيسىٰ عقيمَين.

﴿إِنَّهُ عَلِيمٌ﴾ بمَصالِحِ العِباد، ﴿قَدِيرٌ﴾ علىٰ تكوينِ ما يُصلِحُهم.

[﴿وَمَا كَانَ لِبَشَرٍ أَن يُكَلِّمَهُ اللَّهُ إِلَّا وَحْيًا أَوْ مِن وَرَاءِ حِجَابٍ أَوْ يُرْسِلَ رَسُولًا فَيُوحِيَ بِإِذْنِهِ مَا يَشَاءُ إِنَّهُ عَلِيٌّ حَكِيمٌ﴾ ٥١]

﴿وَمَا كَانَ لِبَشَرٍ﴾ وما صَحَّ لأحدٍ مِنَ البَشَر، ﴿أَن يُكَلِّمَهُ اللَّهُ إِلَّا﴾ علىٰ ثلاثةِ أوجُه: **إما علىٰ طريقِ الوَحْي، وهو الإلهامُ** والقَذْفُ في القَلب أو المنام، ....

يشاء، ثم ثَلَّثَ بقوله: ﴿يَهَبُ لِمَن يَشَاءُ﴾، فتَرَقّىٰ مِن ذلكَ العامِّ إلىٰ ذِكرِ الإناث، ثم إلىٰ إفرادِ الذُّكور، ثم إلىٰ جَمْعِهما، فلا يَدخُلُ في الكلام إرادةُ الإنسانِ وكراهتُه.

وأما قولُه: ﴿وَيَجْعَلُ مَن يَشَاءُ عَقِيمًا﴾: كالاستِدراكِ وتتميم معنىٰ الاستبداد، ولذلكَ غَيَّرَ العِبارةَ إلىٰ ﴿وَيَجْعَلُ مَن يَشَاءُ﴾، ثم ذَيَّلَ الكُلَّ وعَلَّلَه بقوله: ﴿إِنَّهُ عَلِيمٌ قَدِيرٌ﴾؛ ليكونَ ذريعةً إلىٰ ذِكرِ فَضلٍ مِن فَضائِلِ هذا النَّوْعِ مِنَ المخلوق، ومُنتَهىٰ كمالِهِ وغايةِ دَرَجاتِه؛ ﴿وَمَا كَانَ لِبَشَرٍ أَن يُكَلِّمَهُ اللَّهُ إِلَّا وَحْيًا﴾ ليُؤذِنَ بأنَّ المقصودَ مِنَ الخلقِ: البَثُّ والدَّعْوةُ إلىٰ الله والتَّوجُّهُ إليه والعبادةُ له، وخَتَمَ السُّورةَ بذِكرِ أفضَلِهم وأكمَلِهم وأشرَفِهم صَلَواتُ الله عليه وعليهم أجمعين.

قوله: (**إما علىٰ طريقِ الوَحْي، وهو الإلهام**): **الراغب**: «أصلُ الوَحْي: الإشارةُ السريعة،

كما أوحىٰ إلىٰ أُمِّ مُوسىٰ وإلىٰ إبراهيمَ عليه السَّلامُ في ذَبحِ وَلَدِه. وعن مُجاهِد: أوحىٰ اللهُ الزَّبُورَ إلىٰ داودَ عليه السَّلامُ في صَدْرِه، قال عُبيدُ بنُ الأبرص:

وأوحىٰ إليَّ اللـهُ أنْ قد تَأمَّـرُوا ... بإبلِ أبِي أوْفىٰ فقُمتُ علىٰ رِجْلِ

أي: ألهَمَني وقَذَفَ في قلبي.

وإما علىٰ أن يُسمِعَه كلامَه الذي يَخلُقُه في بعض الأجرام، ....

إما بالكلام رَمْزاً وتَعْريضاً، وإما بصَوْتٍ مُجَرَّدٍ عن التركيب، وبإشارةٍ ببعضِ الجوارح والكِتابة[1]، ويُقالُ للكَلِمةِ الإلهيّـةِ التي تُلقىٰ إلىٰ أنبيائِهِ وأوليائِه: وَحْي، وذلكَ أضـرُبٌ حَسَبَ ما دلَّ عليه قولُه تعالىٰ: ﴿وَمَا كَانَ لِبَشَرٍ أَن يُكَلِّمَهُ ٱللَّهُ﴾ الآية، وذلكَ إما برسولٍ مُشاهَدٍ يرىٰ ذاتَه ويَسمَعُ كلامَه؛ كتبليغ جِبريلَ عليه السَّلامُ لِرسولِ الله ﷺ في صُورةٍ مُعيَّنة، وإما بسماع كلام مِن غير مُعاينة؛ كسماعِ موسىٰ عليه السَّلامُ كلامَ الله، وإما بإلقاءٍ في الرُّوع، كما قال ﷺ: «إنَّ رُوحَ القُدُسِ نَفَثَ في رُوعي»، وإما بإلهام نحو: ﴿وَأَوْحَيْنَآ إِلَىٰٓ أُمِّ مُوسَىٰٓ أَنْ أَرْضِعِيهِ﴾ [القصص: ٧]، وإما بتَسْخير؛ كقولِهِ تعالىٰ: ﴿وَأَوْحَىٰ رَبُّكَ إِلَى ٱلنَّحْلِ﴾ [النحل: ٦٨]، أو بمَنام؛ كما قالَ ﷺ: (انقطَعَ الوَحْيُ وبَقِيَتِ المُبشِّـرات: رُؤيا المُؤمِن)[2]».

و«أوحىٰ» في البيت: يقول: ألهَمَني اللهُ تعالىٰ أنَّ قوماً استَوْلَوْا وغَصَبُوا إبلَ أبي أوفىٰ، وصاروا أُمَراءَ عليها، فقُمتُ بجِدٍّ واجتِهادٍ في مَدَدِهم وتَعَصُّبِهم لأَرُدَّها عليهم، ويروىٰ: «تأجَّروا».

قوله: (وإما علىٰ أن يُسمِعَه كلامَه الذي يخلقُه في بعضِ الأجرام)، الانتِصاف: «الحقُّ أنَّ

---

(١) كلامُ العلامةِ الراغبِ الأصبهانيِّ ـ رحمه الله تعالىٰ ـ عن «الوَحْي» من حيثُ معناه في اللغة، ولذلك قال: «أصلُ الوَحْي»، لا من حيثُ إضافتُه إلىٰ الله تعالىٰ، وإلا فالصَّوْتُ وإشارةُ الجوارح مما تَستَحيلُ إضافتُه إلىٰ الله تبارك وتعالىٰ، فتنبَّه.

(٢) انظر: «مفردات القرآن» ص٨٥٨. والحديث أخرجه البخاري (٦٩٩٠) من حديث أبي هريرة رضيَ اللهُ عنه بلفظ: «لم يبقَ من النُّبوّةِ إلا المُبشِّـرات، قالوا: وما المُبشِّـرات؟ قال: الرؤيا الصالحة».

من غير أن يُبصِرَ السَّامِعُ مَنْ يُكلِّمُه، لأنه في ذاتِهِ غيرُ مرئيّ، وقولُه: ﴿مِن وَرَآيِٕ حِجَابٍ﴾: مَثَل، أي: كما يُكلِّمُ المَلِكُ المُحتَجِبُ بعضَ خَواصِّه، وهو مِن وراءِ الحِجاب، فيَسمَعُ صَوتَه ولا يَرَىٰ شَخْصَه، وذلكَ كما كَلَّمَ مُوسىٰ ويُكلِّمُ الملائكة.

وإما علىٰ أن يُرسِلَ إليه رسولاً مِنَ الملائكة، فيُوحِيَ المَلَكُ إليه، كما كَلَّمَ الأنبياءَ غيرَ موسىٰ. وقيل: وَحْياً كما أوحىٰ إلىٰ الرُّسُلِ بواسطةِ الملائكة.

﴿أَوْ يُرْسِلَ رَسُولًا﴾ أي: نبيّاً، كما كَلَّمَ أُمَمَ الأنبياءِ علىٰ ألسِنَتِهم.

و﴿وَحْيًا﴾ و«أن يُرسِلَ»: مَصدَرانِ واقعانِ مَوقِعَ الحال، لأنَّ «أن يُرسِلَ» في معنىٰ: إرسالاً. و﴿مِن وَرَآيِٕ حِجَابٍ﴾: ظَرْفٌ واقعٌ مَوقِعَ الحالِ أيضاً ـ كقوله: ﴿وَعَلَىٰ جُنُوبِهِمْ﴾ [آل عمران: ١٩١] ـ **والتقدير: وما صَحَّ أن يُكلِّمَ أحداً إلا مُوحِياً، أو مُسمِعاً مِن وراءِ حِجاب، أو مُرسِلاً.**

كلامَ الله قديم، سَمِعَه موسىٰ، وسَمِعَه نبيُّنا صَلَواتُ الله عليهما، والحجابُ المذكورُ باعتبارِ المخلوقِ لا باعتبارِ الخالِق، ويُستَنبَطُ مِن هذهِ الآيةِ أنَّ مَنْ حَلَفَ ألا يُكلِّمَ فُلاناً، فراسَلَه حَنَث؛ لاستِثنائهِ تعالىٰ الإرسالَ مِنَ الكلام»(١).

وقال القاضي: «معنىٰ: ﴿إِلَّا وَحْيًا﴾: كلاماً خَفِيّاً يُدرَكُ بسُرْعة، ليسَ في ذاتِهِ مُركَّباً مِن حُروفٍ مُقطَّعةٍ تَتَوقَّفُ علىٰ تَـمَوُّجاتٍ مُتعاقِبة، وهو أعمُّ مِنَ المُشافَهة، كما رُوِيَ في حديثِ المِعراج، وكما اتفَقَ لموسىٰ عليه السَّلامُ في الطُّور، وفي قوله: ﴿أَوْ مِن وَرَآيِٕ حِجَابٍ﴾ دليلٌ علىٰ جوازِ الرُّؤية، لا علىٰ امتِناعِها»(٢).

قوله: (**والتقدير: وما صَحَّ أن يُكلِّمَ أحداً إلا مُوحِياً، أو مُسمِعاً مِن وراءِ حِجاب، أو مُرسِلاً**): هاهنا سُؤالان: أحدُهما: أنَّ قَضِيَّةَ التَّـرَقِّي مِنَ الأدنىٰ إلىٰ الأعلىٰ أن يكونَ قولُه: ﴿أَوْ

---

(١) ليس في المطبوع من «الانتصاف» لابن المُنيِّر، عند هذه الآية. والله أعلم.

(٢) «أنوار التنزيل» للبيضاوي (٥: ١٣٦)، وفي نَقْل المُولِّفِ رحمه الله تعالىٰ كلامَ القاضي البيضاوي هذا، وفيه الاستدلالُ بالآية علىٰ تجويز الرؤية لا علىٰ امتناعها: تعقُّبٌ منه لقول الزمخشري هنا: «لأنه في ذاته غير مرئي».

ويجوز أن يكونَ ﴿وَحۡيًا﴾ موضوعاً مَوضِع: كلاماً، لأنَّ الوَحْيَ كلامٌ خَفِيٌّ في سُـرْعة، كما تقول: لا أُكلِّمُه إلا جَهْراً وإلا خُفاتاً، لأنَّ الجهرَ والخفاتَ ضَـرْبانِ مِنَ الكلام، وكذلك «إرسالاً»، جُعِلَ الكلامُ علىٰ لِسانِ الرسولِ بمنزلةِ الكلام بغير واسِطة، تقول: قُلتُ لفُلانٍ كذا، وإنما قالَه وكيلُكَ أو رسولُك. وقولُه: ﴿أَوۡ مِن وَرَآيِٕ حِجَابٍ﴾ معناه: أو إسماعاً مِن وراءِ حِجاب.

ومَنْ جَعَلَ ﴿وَحۡيًا﴾ في معنىٰ: أنْ يُوحِي، وعَطَفَ ﴿يُرۡسِلَ﴾ عليه، ....

﴿مِن وَرَآيِٕ حِجَابٍ﴾ مُؤخَّراً عن قوله: ﴿أَوۡ يُرۡسِلَ رَسُولٗا﴾، لأنَّ المُكالَمَةَ والرُّؤيا حَصَلَتْ مِن وَراءِ حِجاب، وإنه أرفَعُ مَنزلةً مِنَ المُراسَلة، ولذلكَ مَدَحَ مُوسىٰ عليه السَّلامُ بقوله: ﴿وَكَلَّمَ ٱللَّهُ مُوسَىٰ تَكۡلِيمٗا﴾ [النساء: ١٦٤]، وسَمّـاه «كَليمـاً». وثانيهما: ما فائدةُ تغيير العِبارات؟

وقلتُ ـ والعِلمُ عندَ الله ـ: يُمكِنُ أن يُقال: إنه لو حُمِلَ الوَحْيُ علىٰ ما قالَه القاضي: «﴿إِلَّا وَحۡيًا﴾: كلاماً خَفِيّاً ليسَ في ذاتِه مُركَّباً مِن حُروفٍ مُقطَّعة، كما رُوِيَ في حديثِ المِعراج، وهو المُشافهة»، المَعْنيِّ بقوله: ﴿فَأَوۡحَىٰٓ إِلَىٰ عَبۡدِهِۦ مَآ أَوۡحَىٰ﴾ [النجم: ٩]، لحصلَ منه التنزُّل[1]، ولظهرَ منه الرَّمْزُ في تقليلِ العِباراتِ وخَفِيِّ التلويحات، مَرْتَبةً غِبَّ[2] مَرْتَبة، بحَسَبِ قِلّةِ الوسائطِ وكثرتِها، وما اجتَمَعَتْ تلكَ المَراتِبُ الثلاثُ إلا لِسَيِّدِنا صَلَواتُ اللـهُ عليه، حيثُ قال: ﴿وَكَذَٰلِكَ أَوۡحَيۡنَآ إِلَيۡكَ رُوحٗا مِّنۡ أَمۡرِنَا﴾ الآية. واللهُ أعلَمُ بأسـرارِ كلامِه.

قوله: (ومَنْ جَعَلَ ﴿وَحۡيًا﴾ في معنىٰ: أن يُوحِي): قالَ الزَّجّاج: «قالَ سِيبَوَيْه: سألتُ الخليلَ عن قوله: ﴿أَوۡ يُرۡسِلَ رَسُولٗا﴾ بالنَّصْب؟ فقال: هو محمولٌ علىٰ أنَّ سِوَىٰ في هذهِ التي في قوله: ﴿أَن يُكَلِّمَهُ ٱللَّهُ﴾، لِـمَا يَلزَمُ منه أن يُقال: ما كانَ لِبَشَـرٍ أن يُرسِلَ اللهُ رسولاً، وذلكَ غيرُ جائز، والمعنىٰ: ما كانَ لِبَشَـرٍ أن يُكلِّمَه اللهُ إلا بأنْ يُوحِيَ أو أن يُرسِل، ويجوزُ الرفعُ في

---

(١) تحرَّف في (ح) إلىٰ: «التزيُّل».

(٢) أي: مرتبةً بعد مرتبة. قال ابنُ منظور في «لسان العرب»، مادة (غبب): «غِبُّ الأمرِ ومَغَبَّـتُه: عاقبتُه وآخِرُه ...، وغِبُّ كلِّ شيء: عاقبتُه، وجِئتُه غِبَّ الأمر، أي: بعدَه».

علىٰ معنىٰ: ﴿وَمَا كَانَ لِبَشَرٍ أَن يُكَلِّمَهُ ٱللَّهُ إِلَّا وَحْيًا﴾ أي: إلا بأنْ يُوحِيَ أو بأنْ يُرسِل، فعليه أن يُقدِّرَ قولَه: ﴿أَوْ مِن وَرَآيِ حِجَابٍ﴾ تقديراً يُطابِقُهما عليه، نحو: أو أن يُسمِعَ مِن وراءِ حِجاب.

وقُرِئ: «أو يُرسِلُ رسولاً فيُوحِي» بالرَّفْع؛ علىٰ: أو هو يُرسِل، أو بمعنىٰ: مُرسِلاً، عَطْفاً علىٰ ﴿وَحْيًا﴾ في معنىٰ: مُوحِياً.

«يُرسِل» علىٰ معنىٰ الحال، أي: مُوحِياً أو مُرسِلاً رسولاً، وذلكَ كلامُه، ومثلُ «أن يُرسِلَ» بالنَّصْب: قولُ الحصينِ بنِ حُمام الـمُرِّيّ:

ولـــولا رجـــالٌ مِـــن رِزامٍ أعِـــزَّةٌ   وآلُ سُبَيعٍ أو أسوءَكَ عَلْقَمــا[1]»[2]

وقالَ صاحِبُ «الكَشْف»: «مِن» ـ في ﴿مِن وَرَآيِ حِجَابٍ﴾ ـ: تَتعلَّقُ بمُضمَر، والتقدير: إلا مُوحِياً أو مُكلِّماً مِن وراءِ حِجاب، فهو معطوفٌ علىٰ ﴿وَحْيًا﴾، و«وَحْي»: مَصدَرٌ في مَوضِع الحال، ولا تَتعلَّقُ «مِن» بقوله: ﴿أَن يُكَلِّمَهُ ٱللَّهُ﴾، لأنه قبلَ حرفِ الاستِثناء، فلا يَعمَلُ فيما بعدَه، مَعَ أنه جُوِّزَ تَعلُّقُه به؛ لأنه ظَرْف، والظَّرْفُ يَعمَلُ فيه الوهم، ﴿أَوْ يُرْسِلَ رَسُولًا﴾ في تقدير: أو أن يُرسِل، وهو عطفٌ علىٰ «وَحْي»، أي: إلا وَحْياً أو إرسالَ رسول، ولا يكونُ عَطْفاً علىٰ ﴿أَن يُكَلِّمَهُ ٱللَّهُ﴾، لأنه فاسِد[3].

قال مَكِّي: «لأنه يَلزَمُه نفيُ الرُّسُلِ أو نفيُ المُرسَلِ إليهم»[4].

قوله: (وقُرِئ: «أو يُرسِلُ رسولاً فيُوحِي» بالرَّفْع): قرأها نافع[5].

---

(١) انظر: «الكتاب» لسِيبَوَيه (٣: ٤٩-٥٠)، و«المُفضَّليات» ص٦٦، و«لسان العرب» لابن منظور، مادة (رزم).
ومحلُّ الشاهِدِ فيه قولُه: «أو أسوءَك» بالنَّصْب، علىٰ تقدير: «لولا ذاك أو لولا أنْ أسوءَك».

(٢) «معاني القرآن وإعرابه» للزجاج (٤: ٤٠٣).

(٣) «كشف المشكلات» للباقولي (٢: ١٢٠٣-١٢٠٥).

(٤) «مشكل إعراب القرآن» لمكي بن أبي طالب (٢: ٦٤٨).

(٥) انظر: «التيسير» للداني ص١٩٥، و«حجة القراءات» ص٦٤٤.

ورُوِي: أنَّ اليهودَ قالت للنَّبيِّ ﷺ: «ألا تُكلِّمُ اللهَ وتَنظُرُ إليه إنْ كُنتَ نبيّاً، كما كَلَّمَهُ موسىٰ ونَظَـرَ إليه، فإنا لن نُؤمِنَ لك حتىٰ تَفعَلَ ذلك، فقال: لم يَنظُرْ موسىٰ إلىٰ الله، فنزلت». وعن عائشةَ رضيَ اللـهُ عنها: «مَنْ زَعَمَ أنَّ مُحمَّداً رأىٰ ربَّه فقد أعظَمَ علىٰ الله الفِرْية»، ثم قالت: «أولَم تَسمَعُوا ربَّـكُم يقول» فتلَتْ هذهِ الآية.

﴿إِنَّهُۥ عَلِيٌّ﴾ عن صِفاتِ المخلوقين، ﴿حَكِيمٌ﴾ تجري أفعالُه علىٰ مُوجِبِ الحِكمة، فيُكلِّمُ تارةً بواسِطة، وأخرىٰ بغيرِ واسِطة؛ إما إلهاماً، وإما خِطاباً.

[﴿وَكَذَٰلِكَ أَوْحَيْنَآ إِلَيْكَ رُوحًا مِّنْ أَمْرِنَا ۚ مَا كُنتَ تَدْرِى مَا ٱلْكِتَٰبُ وَلَا ٱلْإِيمَٰنُ وَلَٰكِن جَعَلْنَٰهُ نُورًا نَّهْدِى بِهِۦ مَن نَّشَآءُ مِنْ عِبَادِنَا ۚ وَإِنَّكَ لَتَهْدِىٓ إِلَىٰ صِرَٰطٍ مُّسْتَقِيمٍ * صِرَٰطِ ٱللَّهِ ٱلَّذِى لَهُۥ مَا فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِى ٱلْأَرْضِ ۗ أَلَآ إِلَى ٱللَّهِ تَصِيرُ ٱلْأُمُورُ﴾ ٥٢-٥٣]

قوله: (وعن عائشةَ رضيَ اللـهُ عنها): روينا عن البُخاريِّ ومُسلِم والترمذيِّ[1] عن عائشةَ رضيَ اللـهُ عنها: «مَنْ زَعَمَ أنَّ مُحمَّداً رأىٰ ربَّه فقد كذَب»، ثم قرأت: ﴿لَّا تُدْرِكُهُ ٱلْأَبْصَٰرُ وَهُوَ يُدْرِكُ ٱلْأَبْصَٰرَ ۖ وَهُوَ ٱللَّطِيفُ ٱلْخَبِيرُ﴾ [الأنعام: ١٠٣]، ﴿وَمَا كَانَ لِبَشَرٍ أَن يُكَلِّمَهُ ٱللَّهُ إِلَّا وَحْيًا أَوْ مِن وَرَآئِ حِجَابٍ﴾، وسيَجيءُ الكلامُ فيه في «النَّجْم» إن شاءَ الله تعالىٰ.

قوله: (﴿إِنَّهُۥ عَلِيٌّ﴾ عن صِفاتِ المخلوقين، ﴿حَكِيمٌ﴾ تجري أفعالُه علىٰ مُوجِبِ الحِكمة): يعني: هذهِ الفاصلةُ تعليلٌ لِـمَا سبق، أي: ما صَحَّ لأحدٍ مِنَ البَشَـرِ أن يُكلِّمَه اللهُ إلا علىٰ هذهِ الأوجُه، والمعنىٰ: كما أنه عزَّ شأنُـه عليٌّ عن أن يكونَ جَنابُه مَشْـرَعَ كُلِّ أحد، كذلكَ حَكيمٌ لا يَصِلُ إلىٰ بَيْداءِ حِكمتِهِ في إرسالِ الرُّسُل وَهْمُ كُلِّ مُتوهِّم، ومن ثَمَّ نُودِيَ أفضَلُ خَلْقِ الله وأكرَمُهم عليه بقوله: ﴿مَا كُنتَ تَدْرِى مَا ٱلْكِتَٰبُ وَلَا ٱلْإِيمَٰنُ وَلَٰكِن جَعَلْنَٰهُ نُورًا﴾، قال القاضي: «﴿حَكِيمٌ﴾ يَفعَلُ ما تَقتَضيهِ حِكمتُه، يُكلِّمُ تارةً بوُسُط، وتارةً بغيرِ وُسُط، إما عِياناً أو مِن وراءِ حِجاب»[2].

---

(١) البخاري (٣٢٣٤) و(٤٨٥٥)، ومسلم (١٧٧)، والترمذي (٣٠٦٨).

(٢) «أنوار التنزيل» للبيضاوي (٥: ١٣٦).

﴿رُوحًا مِّنْ أَمْرِنَا﴾ يُريد: ما أُوحِيَ إليه، لأنَّ الخلقَ يَـحيَونَ به في دينهم، كما يحيىٰ الجسدُ بالرُّوح.

فإن قلت: قد عُلِمَ أنَّ رسولَ الله ﷺ ما كانَ يدري ما القُرآنُ قبلَ نُزولِهِ عليه، فما معنىٰ قوله: ﴿وَلَا ٱلْإِيمَٰنُ﴾، والأنبياءُ لا يجوزُ عليهم إذا عَقَلُوا وتمكَّنوا مِنَ النَّظَرِ والاستِدلالِ أنْ يُـخطِئَهُمُ الإيمانُ بالله وتوحيدِه، ويجبُ أن يكونوا معصومينَ مِنَ ارتكـاب الكبائـر، ومِنَ الصَّغائرِ التي فيها تنفير، قبلَ الـمَبعَثِ وبعدَه، فكيفَ لا يُعصَمُونَ مِنَ الكُفر؟

قلت: **الإيمانُ اسمٌ يَتَناوَلُ أشياء**، بعضُها الطريقُ إليه العَقْل، وبعضُها الطريقُ إليه السَّمْع، فعَنَىٰ به ما الطريقُ إليه السَّمْعُ دونَ العَقْل، وذاكَ ما كانَ له فيه عِلمٌ حتىٰ كَسَبَهُ بالوَحْي، ألا ترىٰ أنه قد فُسِّـرَ الإيمانُ في قولِهِ تعالىٰ: ﴿وَمَا كَانَ ٱللَّهُ لِيُضِيعَ إِيمَٰنَكُمْ﴾ [البقرة: ١٤٣] بالصَّلاة، لأنها بعضُ ما يَتَناوَلُه الإيمان.

﴿مَن نَّشَآءُ مِنْ عِبَادِنَا﴾ مَنْ له لُطْف، ومَنْ لا لُطفَ له فلا هِدايةَ تُجدي عليه.

﴿صِرَٰطِ ٱللَّهِ﴾ بَدَل، وقُرِئ: «لَـتُهْدَىٰ»، أي: يَهدِيكَ الله. وقُرِئ: «لَـتدعُو»

عن رسولِ الله ﷺ: «مَنْ قرأ ﴿حمٓ * عٓسٓقٓ﴾ كانَ ممَّن تُصَلِّي عليه الملائكة، ويَستَغفِرونَ له، ويَستَـرحِمونَ له».

قوله: (**الإيمـانُ اسمٌ يَتَناوَلُ أشياء**): قال مُحيي السُّنّة: «﴿مَا كُنتَ تَدْرِى مَا ٱلْكِتَٰبُ وَلَا ٱلْإِيمَٰنُ﴾: يعني: شَـرائِعَ الإيمانِ ومَعالِـمَه، وأهلُ الأصولِ علىٰ أنَّ الأنبياءَ مُؤمِنونَ قبلَ الوَحْي، وكانَ النبيُّ ﷺ قبلَ الوَحْي علىٰ دِينِ إبراهيم، ولم تَتَبَيَّنْ له شَـرائِعُ دِيـنِه»[١]. وقال ابنُ الجوزي: «لم يُرِدْ به الإيمانَ الذي هو الإقرارُ بالله؛ لأنَّ آباءَه الذينَ ماتوا علىٰ الشِّـرْكِ كانوا يُؤمِنُونَ بالله ويَـحُجُّونَ له مَعَ شِـرْكِهم. وقال ابنُ قُتيبة: لم تَزَلِ العَرَبُ علىٰ بقايا مِن دِينِ إسماعيل، مِن ذلكَ الحجُّ والخِتانُ وإيقاعُ الطلاقِ والغُسْلُ مِنَ الجنابة وتحريمُ ذواتِ

---

(١) «معالم التنزيل» للبغوي (٧: ٢٠١).

....

المَحارِمِ بالقَرابةِ والصِّهْر، فكانَ رسول الله ﷺ علىٰ ما كانوا عليه مِنَ الإيمانِ بالله والعَمَلِ بشَـرائعِهم تلك»(١).

الانتِصاف: «مُعتَقَدُ الزمخشـريّ: أنَّ فِعْلَ الطاعاتِ مِنَ الإيمان، حتىٰ يَخرُج تاركُها ومُرتكبُ الكبيرةِ مِنَ الإيمان، فظَنَّ أنَّ هذهِ الآيةَ حُجّةٌ له، إذ لو كانَ لمُجَرَّدِ التوحيدِ والتصديقِ لَـمَا انتَفَىٰ عن النبيِّ ﷺ قبلَ المَبعَث، لِكَوْنِهِ مُصَدِّقاً قبلَ المَبعَث، فوَجَبَ حَمْلُ الإيمانِ المنفيِّ علىٰ التصديقِ وفِعلِ الطاعاتِ التي لم تَتَحقَّقْ قبلَ النُّبوّة. وجوابُه: أنَّ التصديقَ إنما يُعنىٰ به الإيمانُ بالله وبرسوله، والنبيُّ ﷺ مُخاطَبٌ بالإيمانِ برسالةِ نفسِه، فاستَقامَ نفيُ الإيمانِ عنه قبلَ الوَحْي»(٢).

قال مَكّي: «﴿مَا كُنتَ تَدۡرِي مَا ٱلۡكِتَٰبُ﴾: «ما» الأُولىٰ: نفي، والثانية: استِفهام، رفعٌ بالابتداء، و﴿ٱلۡكِتَٰبُ﴾ الخبر، والجملةُ في مَوضِع نَصْبٍ بـ﴿تَدۡرِي﴾»(٣).

تَـمَّتِ السُّورةُ بحَمْدِ الله وعَوْنِهِ وحُسْنِ توفيقه

حامِداً ومُصَلِّياً علىٰ رسولِ الله(٤).



(١) «زاد المسير» لابن الجوزي (٧: ٢٩٩).

(٢) «الانتصاف» (٣: ٤٧٦ - ٤٧٧) بحاشية «الكشّاف».

(٣) «مشكل إعراب القرآن» لمكي بن أبي طالب (٢: ٦٤٨).

(٤) قوله: «تمت السُّورة ...» إلخ: من (ف)، وفي (ح): «والحمدُ لله وحدَه»، ولا شيء في (ط).

سورة الزُّخرُف

مَكِّيّة، وقال مُقاتِل: إلا قولَه: ﴿وَسْئَلْ مَنْ أَرْسَلْنَا مِن قَبْلِكَ مِن رُّسُلِنَآ﴾

وهي تسعٌ وثمانونَ آية

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

[﴿حمٓ * وَٱلْكِتَٰبِ ٱلْمُبِينِ * إِنَّا جَعَلْنَٰهُ قُرْءَٰنًا عَرَبِيًّا لَّعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ * وَإِنَّهُۥ فِىٓ أُمِّ ٱلْكِتَٰبِ لَدَيْنَا لَعَلِىٌّ حَكِيمٌ﴾ ١-٤]

أقسَمَ بالكِتابِ المُبين، وهو القُرآن، وجعَلَ قولَه: ﴿إِنَّا جَعَلْنَٰهُ قُرْءَٰنًا عَرَبِيًّا﴾ جواباً للقَسَم، وهو مِنَ الأَيمانِ الحسنةِ البديعة؛ لِتناسُب القَسَم والمُقسَم عليه، وكونِهما مِن وادٍ واحد، ونظيرُه قولُ أبي تمام:

وثَناياكِ إنها إغْريضُ

سورةُ الزُّخرُف

مكِّيّة، وهي تِسعٌ وثمانونَ آية

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

قوله: (وثناياكِ إنها إغريض): تمامُه لأبي تمام:

.... ولآلٍ تُومٌ وبَرْقٌ وَمِيضُ

....

وأقـــاحٍ مُنَــــوَّرٌ في بِطـــاحٍ هَزَّهُ في الـصَّباحِ رَوْضٌ أَرِيـضُ[١]

«الإغريضُ» والغَريض: الطَّلْعُ والبَـرَدُ وكُلُّ أبيضَ طَرِيّ، «تُوم»: واحدُه: تُومة، وهي حَبَّةٌ تُعمَلُ مِنَ الفِضّةِ كالدُّرّة، وأرْضٌ أَريضة: زكيّة، وأَرُضَتِ الأرضُ ـ بالضَّمّ ـ: زَكَت.

قال صاحبُ «التقريب»: المُقسَمُ به: ذاتُ القُرآنِ المصحح[٢] بالمُعجِز، والمُقسَمُ عليه: وَصْفُه، وهو جَعْلُه عربيّاً، فتَغايَرا، وفي قوله: «المُقسَمُ به ذاتُ القرآن» نظر، لأنه وصفَ الكتابَ بـ«المُبين»، فأقسَمَ تعالىٰ بالكتاب المُبينِ على إثبات كونه مُبيناً؛ أي: عربيّاً غير عجمي لكي تعقلَه العرب، فظهر أنّ المُقسَمَ به والمُقسَمَ عليه ليسا مُتغايرَين[٣]، قال مُحيي السُّنّة: «أقسَمَ بالكِتابِ الذي أبانَ طريقَ الهدىٰ مِن طرقِ الضَّلالة، وأبانَ ما تحتاجُ إليه الأُمّةُ مِنَ الشَّـريعةِ ﴿إِنَّا جَعَلْنَٰهُ قُرْءَٰنًا عَرَبِيًّا﴾»[٤]، وقال الإمام: «التقدير: هذهِ ﴿حمٓ﴾، ثم ابتدَأ وقال: ﴿وَٱلْكِتَٰبِ ٱلْمُبِينِ﴾، والمُرادُ به: الكِتابةُ والخطّ، أقسَمَ بالكِتابةِ لِكَثْرةِ ما فيها مِنَ المنافِع، فإنَّ العُلومَ إنما تكاملت بسَبَبِ الخطّ، فإنَّ المُتقدِّمَ إذا استنبَطَ عِلماً أثبتَه في كِتاب، وجاءَ المُتأخِّرُ وزادَ عليه، فتَـتكاثَرُ بها الفوائد»[٥].

والمُصنِّفُ سَلَكَ مَسلَكَ أهلِ الذَّوْق، فإنَّ المُحِبَّ المُستهتَـرَ[٦] لا يرىٰ الدُّنيا إلا بعَيْنِ محبوبه، ولا يُؤثِرُ عليه شيئاً، قال:

إنَّ المَحبّـةَ أمرُها عَجَبُ[٧]

---

(١) «ديوان أبي تمام» للخطيب التبريزي (١: ٣٨١).

(٢) كذا في الأصول الخطية!

(٣) من قوله: «وفي قوله: المقسم به ذات القرآن» إلى هنا، سقط من (ح) و(ف).

(٤) «معالم التنزيل» للبغوي (٧: ٢٠٢).

(٥) «مفاتيح الغيب» (٢٧: ٦١٦).

(٦) قال الفيروزآبادي في «القاموس»، مادة (هتر): «المُستهتَـرُ بالشيء ـ بالفتح ـ: المُولَعُ به، لا يُبالي بما فُعِلَ فيه وشُتِمَ له، وقد استُهتِرَ بكذا».

(٧) صَدْرُ بيتٍ من الشِّعر، وتمامُه ـ كما في «الزهرة» لابن داود الأصبهاني (١: ٥٤) ـ:
تُلقىٰ عليكَ وما لها سَبَبُ

....

كما أنَّ الشاعِرَ لـمَّا أرادَ المُبالَغةَ في وَصْفِ ثَغْرِ المَحْبُوبةِ جعَلَه مُقسَماً به، ولـمَّا لم يكن عِندَه شيءٌ أعزَّ منه أقسَمَ به عليه، ولَعَمْري إنَّ آل «حم» جَدِيرٌ بذلك، روينا عن الدارميِّ[١] عن سعدِ[٢] بنِ إبراهيمَ قال: «كُنَّ الحواميمُ يُسَمَّينَ العَرائس»، وروىٰ الزجّاج مرفوعاً: «مَثَلُ الحواميم في القرآنِ مثلُ الحبراتِ في الثياب»[٣].

وقال الحريريُّ في «دُرَّةِ الغَوّاص»: «ووَجْهُ الكلامِ في «حواميم»: ألا يُقال: قرأت «حم»، بل: آل «حم»، وعن ابن مسعود: «آل (حم) ديباجُ القُرآن»[٤]، وكما رُوِيَ عنه أنه قال: «إذا وَقَعْتُ في آل (حم) وَقَعْتُ في رَوْضاتٍ دَمِثاتٍ أتأنَّق فيهن»[٥]، قال الكُمَيتُ في «الهاشِميات»[٦]:

وَجَدْنا لكُم في آل حم آيـةً ... تَأَوَّلَها منا تقيٌّ ومُعـرِبُ[٧]

---

(١) في «سننه» (٣٤٢٢).

(٢) تحرَّف في (ح) و(ف) إلىٰ: «سعيد»، والمُثبَت من (ط) و«سنن الدارمي»، وهو الصواب، فإنه سعدُ بنُ إبراهيم بن عبد الرحمن بن عوف، قاضي المدينة، توفي سنة ١٢٥، رحمه الله تعالىٰ، كما في «تقريب التهذيب» للحافظ ابن حجر (٢٢٢٧).

(٣) من قوله: «وروىٰ الزجّاج» إلىٰ هنا، سقط من (ح) و(ف)، وانظر: «معاني القرآن وإعرابه» (٤: ٣٦٥)، والحديث أورده الثعلبي في «الكشف والبيان» (٨: ٢٦٢)، ولم يُسنِدْه، وتبعه عليه جمعٌ من المُفسِّرين.

(٤) أخرجه ابنُ أبي شيبة في «المُصنَّف» (٣٠٩١٣)، والحاكم في «المستدرك» (٢: ٤٣٨).

(٥) أخرجه ابنُ أبي شيبة في «مُصنَّفه» (٣٠٩١٥). وقال شيخُنا العلامةُ محمد عوامة حفظه الله تعالىٰ في التعليق عليه: «الروضة: المَوضِعُ المُعجِبُ بأزاهيره، والدَّمِث: الأرضُ السَّهْلة الرِّخْوة، وأتأنَّـقُ فيهن: أُعجَبُ بهن، وأستَلِذُّ قِراءتَهن، وأتتبَّعُ محاسِنَهن».

(٦) أي: في قصائده التي يمدحُ بها بني هاشم.

(٧) انظر: «الكتاب» لسِيبَوَيه (٣: ٢٥٧)، و«المقتضب» للمُبرِّد (١: ٢٣٨ و٣: ٣٥٦)، و«الصِّحاح» للجوهري، مادة (عرب) و(حمم)، و«لسان العرب» لابن منظور، مادة (عرب) و(طسن) و(حوا).

﴿ٱلْمُبِينِ﴾ البَـيِّنِ للذينَ أُنزِلَ عليهم، لأنه بلُغَتِهم وأساليبهم، وقيل: الواضحُ للمُتدبِّرين، وقيل: ﴿ٱلْمُبِينِ﴾ الذي أبانَ طُرُقَ الهدىٰ مِن طُرُقِ الضَّلالة، وأبانَ ما تحتاجُ إليه الأُمّةُ في أبواب الدِّيانة.

﴿جَعَلْنَٰهُ﴾ بمعنىٰ: صَيَّرناه؛ مُعَدّىٰ إلىٰ مَفعولَين، **أو بمعنىٰ: خَلَقْناه؛** مُعَدّىٰ إلىٰ واحد، كقوله تعالىٰ: ﴿وَجَعَلَ ٱلظُّلُمَٰتِ وَٱلنُّورَ﴾ [الأنعام: ١]، و﴿قُرْءَٰنًا عَرَبِيًّا﴾ حال، و«لَعَلّ» **مُستَعارٌ لمعنىٰ الإرادة**؛ لتُلاحِظَ معناها ومعنىٰ الترجِّي، أي: خَلَقْناه عربيّاً غيرَ عَجَميٍّ إرادةَ أن تَعقِلَه العَرَب، ولِئلّا يقولوا: لولا فُصِّلَتْ آياتُه.

يعني: قولَه: ﴿قُل لَّآ أَسْـَٔلُكُمْ عَلَيْهِ أَجْرًا إِلَّا ٱلْمَوَدَّةَ فِى ٱلْقُرْبَىٰ﴾ [الشورىٰ: ٢٣]»[١].

قوله: (**أو بمعنىٰ: خَلَقْناه**): هذا التفسيرُ يأباهُ ما ذَهَبَ إليه مِن تعظيمِ الكِتاب، وقولِه: «مُقسَماً به وعليه»؛ لأنه مِن سِمـاتِ النَّقْص، ومن وَصْفِهِ بقوله: ﴿لَعَلِىٌّ حَكِيمٌ﴾، روىٰ مُحيي السُّنّة: «قد مضىٰ سَلَفُ هذهِ الأُمّةِ وعُلماءُ السُّنّةِ علىٰ أنَّ القُرآنَ كلامُ الله ووَحْيُه ليسَ بخالقٍ ولا مخلوق، والقَوْلُ بخَلْقِ القُرآنِ ضَلالةٌ وبدعةٌ لم يَتكلَّمْ به أحدٌ في عَهْدِ الصَّحابةِ والتابعين، وعن جَعفَرٍ الصادِق: أنه سُئِلَ عن القُرآنِ فقال: أقولُ فيه ما يَقوْلُ أبي وجَدِّي: ليسَ بخالقٍ ولا مخلوق، ولكنَّه كلامُ الله تعالىٰ»[٢].

قوله: (**و«لَعَلَّ» مُستَعارٌ بمعنىٰ الإرادة**): **الانتِصاف**: «الصحيحُ أنَّ معناه: لتكونوا بحيثُ يُرجىٰ منكم التَّعَقُّل، وهو تأويلٌ مُطَّرِد، قاله سِيبَوَيْه»[٣].

---

(١) «دُرّة الغوّاص في أوهام الخواص» للحريري ص٢٢.

(٢) «شرح السنة» للبغوي (١: ١٨٦-١٨٧).

(٣) لم أقف عليه في «الانتصاف» في هذا الموضع، وعلى كُلٍّ فقد أطال ابنُ المُنيِّر في الكلام علىٰ «لعل» في أول موضع من ورودها في القرآن الكريم، وهو الآية ٢١ من سورة البقرة. انظر: «الانتصاف» (١: ٢٣٠-٢٣١) بحاشية «الكشاف».

وقُرِئ: «إمِّ الكِتاب» بالكسر، وهو اللَّوْح، كقوله تعالىٰ: ﴿بَلْ هُوَ قُرْءَانٌ مَّجِيدٌ * فِي لَوْحٍ مَّحْفُوظٍ﴾ [البروج: ٢١-٢٢]، سُمِّيَ بأُمِّ الكِتاب؛ لأنه الأصلُ الذي أُثبِتَتْ فيه الكُتُب، منه تُنقَلُ وتُستَنسَخ، «عليٌّ» رفيعُ الشأنِ في الكُتُب؛ لكَونِهِ مُعجِزاً مِن بينها، ﴿حَكِيمٌ﴾ ذو حِكمةٍ بالِغة، أي: منزلتُه عِندَنا منزلةُ كتابٍ هما صِفتاه، وهو مُثبَتٌ في أمِّ الكِتاب هكذا.

[﴿ أَفَنَضْرِبُ عَنكُمُ ٱلذِّكْرَ صَفْحًا أَن كُنتُمْ قَوْمًا مُّسْرِفِينَ ﴾ ٥]

قوله: («عَلِيٌّ» رفيعُ الشأن) يُؤذِنُ بأنَّ قولَه: ﴿لَعَلِيٌّ حَكِيمٌ﴾ خبران لـ«إنَّ»، وقولُه: «مَنزِلتُه عندنا مَنزِلةُ كتابٍ هما صِفتاه»: يُشعِرُ بأنهما صِفتانِ لكِتابٍ آخر، وقولُه: «وهو مُثبَتٌ في أمِّ الكِتاب» علىٰ أنَّ ﴿فِيٓ أُمِّ ٱلْكِتَٰبِ﴾ أيضاً خبَر، فكيفَ التأليف؟

قلت: تأليفُه: أنَّ هذا الكِتابَ ـ الذي لديكم أبانَ طريقَ الهدىٰ، وأبانَ ما تحتاجُ إليه الأُمَّةُ في أبوابِ الدُّنيا ـ بمَنزِلةٍ عظيمةٍ عندَنا، بمَنزِلةِ كتابٍ موصوفٍ بهذينِ الوَصْفَين، وهو كَونُه رفيعَ الشأنِ ذا(١) حِكمةٍ بالغة، وهو علىٰ هذا الوَصْفِ والبيانِ مُثبَتٌ في اللَّوْح، والمُرادُ بـ«كتاب هما صِفتاه» هو هو، ففيه لمحةٌ مِنَ التَّجْريد(٢).

قال صاحبُ «الكَشْف»: «﴿لَعَلِيٌّ حَكِيمٌ﴾ خبرانِ لـ«إنّ»، وقولُه: ﴿فِيٓ أُمِّ ٱلْكِتَٰبِ﴾ مِن صِلةِ «عليٌّ»، أي: إنه لَعَليٌّ في هذا المَحَلّ، وإنما كانَ ذلكَ لمكانِ اللام، نحوُه قولُك: إنَّ زيداً في الدارِ لَقائم»(٣). وقال أبو البقاء: «﴿فِيٓ أُمِّ ٱلْكِتَٰبِ﴾ مُتعلِّقٌ بـ﴿لَعَلِيٌّ﴾، واللامُ لا تمنعُ ذلك»(٤). وقال القاضي: «﴿فِيٓ أُمِّ ٱلْكِتَٰبِ﴾ مُتعلِّقٌ بـ«عليٌّ» أو حالٌ منه، و﴿لَدَيْنَا﴾ بَدَلٌ منه أو حالٌ مِنْ ﴿أُمِّ ٱلْكِتَٰبِ﴾»(٥).

---

(١) في الأصول الخطية: «ذو».

(٢) سيأتي بيانُ معنىٰ «التجريد» ص ٢٤٧ في تفسير الآية ١٤ من سورة الجاثية، فانظره مع التعليق عليه.

(٣) «كشف المشكلات» للباقولي (٢: ١٢٠٦-١٢٠٧).

(٤) «التبيان في إعراب القرآن» (٢: ١١٣٧).

(٥) «أنوار التنزيل» للبيضاوي (٥: ١٣٩).

﴿أَفَنَضۡرِبُ عَنكُمُ ٱلذِّكۡرَ صَفۡحًا﴾ بمعنىٰ: أفننحّي عنكمُ الذِّكرَ **ونَذُودُه عنكم، علىٰ سبيلِ المجاز**، مِن قولهم: ضَرَبَ الغَرائِبَ عنِ الحوض، ومنه قولُ الحجَّاج: ولأضرِبَنَّكُم ضَرْبَ غَرائِبِ الإبل، وقالَ طَرَفة:

اضرِبَ عنكَ الهُمُومَ طارِقَها ضَرْبَكَ بالسَّيفِ قَونَسَ الفَرَسِ

والفاءُ للعَطْفِ علىٰ محذوف، تقديرُه: أنُهمِلُكُم فنَضرِبُ عنكمُ الذِّكْر، ....

قوله: (**ونَذُودُه عنكم، علىٰ سَبيلِ المجاز**): أي: الاستِعارةِ التمثيلية، استعارَ للتَّنْحيةِ «الضَّرْبَ» الذي بمعنىٰ الذِّياد، بعدَ أن شَبَّهَ حالةَ هذهِ التَّنْحيةِ بحالةِ ذَوْدِ غَرائِبِ الإبلِ عنِ الحوض، وبُولِغَ فيه، ثم استعمَلَ هنا ما كانَ مُستَعمَلاً هناك. قالَ الميداني: «ضَرَبَه ضَرْبَ غرائبِ الإبل، ويُروىٰ: أضرِبُه ضَرْبَ غريبةِ الإبل، وذلكَ أنَّ الغَريبةَ تَزدَحِمُ علىٰ الحِياضِ عندَ الوِرْد، وصاحبُ الحِياضِ يَطرُدُها ويَضرِبُها بسَبَبِ إبلِه، ومنه قولُ الحجّاجِ في خُطْبتِهِ يُهدِّدُ أهلَ العِراق: «والله لأضرِبَنَّكُم ضَرْبَ غَرائِبِ الإبل»، قال الأعشىٰ:

كطَوْفِ الغَريبةِ وَسْطَ الحِياضِ تخافُ الرَّدىٰ وتُريدُ الجِفارا[1]

يُضرَبُ في دَفْعِ الظالِـمِ عن ظُلمِهِ بأشَدِّ ما يُمكِن»[2].

قوله: (**اضرِبَ عنكَ الهُمُوم**) البيت[3]: أي: «اضرِبَنْ»، فحُذِفَتِ النُّونُ الخفيفة، وحُرِّكَتِ الباءُ بالفَتْح، و«طارقها»: ما يَطرُقُ بالليل، وهو بَدَلُ اشتِمالٍ مِن «الهموم». و«القَوْنَس»: مَنبَتُ شَعْرِ الناصِية، وهو عَظمٌ ناتِئٌ بينَ أُذُني الفَرَس، والبيتُ يحتملُ المُشاكَلة أيضاً.

---

(١) «ديوان الأعشىٰ» ص٨٣، والجِفار: جمعُ جَفْر، وهو الجملُ الصغير.

(٢) «مجمع الأمثال» للميداني (١: ٤١٩).

(٣) انظر: «الخصائص» لابن جِنِّي (١: ١٢٦)، و«أساس البلاغة» للزمخشري، مادة (قنس)، و«الصِّحاح» للجوهري، مادة (قنس) و(نون)، و«لسان العرب» لابن منظور، مادة (قنس) و(هول) و(نون)، و«مغني اللبيب» لابن هشام (٢: ٦٤٣)، و«حاشية الصَّبّان علىٰ شرح الأشموني علىٰ الألفية» (٣: ٣٣٤).

وقد تقدَّم عند الزمخشري (١٢: ٢٧٠) في تفسير الآية ٢٤ من سورة (صٓ).

إنكاراً لأنْ يكونَ الأمرُ علىٰ خِلافِ ما قَدَّم؛ مِنْ إنزالِهِ الكتاب، **وخَلْقِهِ قُرآناً عربيّاً**؛ ليَعقِلُوهُ ويَعمَلُوا بمَواجِبه.

و﴿صَفۡحًا﴾ علىٰ وجهين؛ إما مَصدَر؛ مِن: صَفَحَ عنه: إذا أعرَض، مُنتَصِبٌ علىٰ أنه مفعولٌ له، علىٰ معنىٰ: أفنَعزِلُ عنكم إنزالَ القُرآنِ وإلزامَ الحجّةِ به إعراضاً عنكم، وإما بمعنىٰ الجانب؛ مِن قولهم: نَظَـرَ إليه بصَفْحِ وَجْهِهِ وصُفْحِ وَجْهِه، علىٰ معنىٰ: أفنُنَحِّيهِ عنكم جانباً، فيَنتَصِبُ علىٰ الظَّرْف، كما تقول: ضَعْهُ جانباً، ....

قوله: (**وخَلْقِه قُرآناً عربيّاً**): يُريد: أنَّ «جَعَلَ» في قوله: ﴿إِنَّا جَعَلۡنَٰهُ قُرۡءَٰنًا عَرَبِيّٗا﴾ بمعنىٰ: خَلَق، وربمـا تُعُذِّرَ له حينَ فَسَّـرَه في مَقامِهِ بمعنىٰ الخلق، لكنَّ إعادتَه هنا بمُجرَّدِ التعصُّب والتبجُّح(١) لمذهبه، هذا عندَ أهلِ الأصولِ سَهْل؛ لأنهم يُوافِقُونَـهم في الحروفِ المُتواليةِ والكلماتِ المُتعاقِبة(٢)، ونحنُ ـ مَعاشِـرَ السُّنّة ـ نَقتَفي آثارَ السَّلَفِ الصالِحِ في الإمساكِ عن أمثالِ هذهِ الجرأة، وبَذْلِ الجهدِ في تعظيم جانِب كلام الله الـمَجِيد، لاسِيَّمـا وقد وُضِعَ ﴿ٱلذِّكۡرَ﴾ مَوضِعَ الضمير، والمقامُ يَقتَضي التفخيمَ لِقولِه: ﴿وَإِنَّهُۥ فِيٓ أُمِّ ٱلۡكِتَٰبِ لَدَيۡنَا لَعَلِيٌّ حَكِيمٌ﴾.

---

(١) في (ح) و(ف): «والتصحيح»، والمُثبتُ من (ط).

(٢) يُريد بـ«أهل الأصول»: علماء أصول الدين، يعني المُتكلِّمِين علىٰ وجه الخصوص، حيث يرون قِدَمَ الكلام النفسي، وحدوث اللفظ (الحروف والكلمات)، ومال المُؤلِّفُ رحمه الله تعالىٰ إلىٰ الإمساك عن ذلك اقتفاءً لآثار السلف، كما قال، إلَّا أنه لم يقل بقِدَم الحروف والكلمات، فتنبه.

بل نقل المؤلف في تفسير الآية ١٤٣ من سورة الأعراف عن صاحب «الانتصاف» قوله في كلام الله: «وإن لم يكن حرفاً»، ولم يتعقبه بشيء، كما صرح بإثبات الكلام النفسي في مواضع من هذه الحاشية، منها ما في تفسير الآية ٧٧ من سورة يوسف، وما في تفسير الآية ٢٧ من سورة لقمان.

وبتتبع أمثال هذه المواضع جميعاً يظهر جليّاً مذهب المؤلف في مسألة كلام الله تعالىٰ.

ومسألة الكلام طويلة، يُنظَرُ تفصيل القول فيها في المطولات، ولا سِيَّما «الإنصاف» لأبي بكر الباقلاني، ومُقدِّمة «روح المعاني» للألوسي.

وامشِ جانباً. وتَعضُدُه قراءةُ مَنْ قرأ: «صُفْحاً» بالضَّمّ، وفي هذهِ القِراءةِ وَجْهٌ آخر، وهو أن يكونَ تخفيف «صُفُح»؛ جَمْع «صَفُوح»، ويَنتَصِبُ علىٰ الحال، أي: صافِحِينَ مُعرِضِين.

﴿أَن كُنتُمْ﴾ أي: لأنْ كنتُم، وقُرِئ: «إنْ كنتُم»، و«إذْ كنتُم».

فإن قلت: كيفَ استقامَ معنىٰ «إنْ» الشَّـرْطية، وقد كانوا مُسـرِفينَ علىٰ البَتّ؟ قلت: هو مِنَ الشَّـرْطِ الذي ذكرتُ أنه ....

قوله: (وتَعضُدُه قِراءةُ مَنْ قرأ «صُفْحاً»): لأنه ـ علىٰ هذا ـ ليسَ بمَصدَر، فلا يَصلُحُ أن يكونَ منصوباً مفعولاً له. الجوهري: «نَظَرَ إليه بصُفْح وَجْهِه، أي: بعَرْضِه. قال أبو عُبيدة: ضَـرَبَه بصُفْح السَّيْف، والعامّةُ تقولُ مفتوحة[1]، أي: بعَرْضِه».

قوله: (تخفيفَ «صُفُح»، جَمْع «صَفُوح»): النهاية: «في حديثِ عائشةَ رضيَ اللـهُ عنها تَصِفُ أباها رضيَ اللـهُ عنه: «صَفُوحٌ عنِ الجاهِلين»، أي: كثيرُ الصَّفْح والعَفْو، وأصلُه مِنَ الإعراضِ بصَفْحةِ الوَجْه، كأنه أعرَضَ بوَجْهِهِ عن ذنبه، وهي مِن أبنيةِ المُبالَغة».

الراغب: «صَفْحُ الشيء: عَرْضُه وجانبُه، كصَفْحةِ الوَجْه، وصَفْحةِ السَّيْف. والصَّفْح: تَرْكُ التَّثْريب، وهو أبلـغُ مِنَ العفـو، ولذلـكَ قـالَ تعـالىٰ: ﴿فَاعْفُوا وَاصْفَحُوا حَتَّىٰ يَأْتِيَ اللَّهُ بِأَمْرِهِ﴾ [البقرة: ١٠٩]، وصَفَحْتُ عنه: أَوْلَيتُه مني صَفْحةً جميلةً مُعرِضاً عن ذنبه، أو لَقِيتُ صَفْحَتَه مُتجافياً عنه، أو تجاوزتُ الصَّفْحةَ التي أُثبِتَ فيها ذنبُه مِنَ الكِتاب إلىٰ غيرها، مِن قولك: تَصَفَّحْتُ الكِتاب»[2].

قوله: (﴿أَن كُنتُمْ﴾) نافعٌ وحمزةُ والكِسائيّ: بكَسْـرِ الهمزة، والباقون: بفَتْحِها[3].

(١) أي: بصَفْح السَّيف، بفتح الصاد.

(٢) «مفردات القرآن» ص٤٨٦.

(٣) انظر: «التيسير» للداني ص١٩٥، و«حجة القراءات» ص٦٤٤.

يَصدُرُ عن **المُدِلِّ بصِحّةِ الأمرِ** المُتحقِّقِ لثُبوتِه، كما يقولُ الأجير: إن كنتُ عَمِلتُ لكَ فوَفِّني حَقِّي، وهو عالمٌ بذلك، ولكنَّه يُخيِّلُ في كلامِهِ أنَّ تفريطَكَ في الخروج عن الحق فِعْلُ مَنْ له شَكٌّ في الاستِحقاق، مَعَ وُضُوحِه؛ **استِجهالاً له**.

[﴿وَكَمْ أَرْسَلْنَا مِن نَّبِيٍّ فِي ٱلْأَوَّلِينَ * وَمَا يَأْتِيهِم مِّن نَّبِيٍّ إِلَّا كَانُوا۟ بِهِۦ يَسْتَهْزِءُونَ * فَأَهْلَكْنَآ أَشَدَّ مِنْهُم بَطْشًا وَمَضَىٰ مَثَلُ ٱلْأَوَّلِينَ﴾ ٦-٨]

قوله: (**عن المُدِلِّ بصِحّةِ الأمر**): أي: المُتوثِّق[1]. **الأساس**: «أدَلَّ علىٰ قَرْنِه، وهو مُدِلٌّ بفَضْلِهِ وشجاعتِه، ومنه أسدٌ مُدِلّ». **المُغرِب**: «التَّدلُّل: تَفَعُّلٌ مِنَ الدَّلالِ والدّالّة، وهما الجرأة».

قوله: (**استِجهالاً له**): وكذلك قولُه: ﴿أَن كُنتُمْ قَوْمًا مُّسْرِفِينَ﴾[2] استِجهالاً لهم في أنهم مَعَ مَعْرفتِهم أنَّ القُرآنَ عربيٌّ مُبين، وقد أبانَ طُرُقَ الهدىٰ مِن طُرُقِ الضَّلالة، وأبانَ ما تحتاجُ إليه الأُمّةُ في أبوابِ الدِّيانة، فَرَّطُوا فيه مِثلَ تفريطِ مَنْ لم يَعرِفْ ذلكَ وشَكَّ فيه، فالتعريفُ في ﴿ٱلذِّكْرَ﴾ للعَهْدِ الخارجيِّ التقديريّ، لأنَّ قولَه: ﴿قُرْءَٰنًا عَرَبِيًّا﴾ في معنىٰ الذِّكْر، قال في سورةِ (ص)[3]: «أو ذِكْر ما يُحتاجُ إليه في الدِّينِ مِنَ الشرائع وغيرِها»، بل نضربُ عن هذا التقريرِ صَفْحاً، ونقول: إنّ الذِّكرَ مُظهَرٌ وُضِعَ مقامَ المُضمَرِ من غير لفظِه السابقِ إشعاراً بالعِلِّيّة، والمُرادُ به الشرفُ والصِّيت، وأنَّ هذا الشرطَ ليسَ من المثال المذكورِ في المتنِ في شيء، بل هو من قَبيل قولِهِ تعالى: ﴿أَن كَانَ ذَا مَالٍ وَبَنِينَ﴾ [القلم: ١٤] بالكسرِ على قراءةِ نافع من طريق الزبيدي، أي: لا تُطِعْ كُلَّ حَلّافٍ شارطاً يساره، وقولِهِ تعالى: ﴿إِنَّا نَطْمَعُ أَن يَغْفِرَ لَنَا رَبُّنَا خَطَٰيَٰنَآ أَن كُنَّآ أَوَّلَ ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾ [الشعراء: ٥١]، فهو كالتعليل، فيُوافِقُ قراءةَ الفَتْح في ﴿أَن كُنتُمْ﴾، وإذ كنتُم، وأنّ المُرادَ بالمُسرفين: المُستَهزِؤون بآياتِ الله وكتابه، لِقولِه بعدَه: ﴿وَمَا يَأْتِيهِم مِّن نَّبِيٍّ إِلَّا كَانُوا۟ بِهِۦ يَسْتَهْزِءُونَ﴾، فإنه تهديدٌ مُرتَّبٌ عليه، وهذا ما

---

(١) في الأصول الخطية: «المُوثق»، وفي «لسان العرب» لابن منظور، مادة (دلل): «أدلَّ عليه: وَثِقَ بمَحبَّته فأفرَطَ عليه».

(٢) في الأصول الخطية: «أن كنتم مسرفين»، وأضفتُ إليه «قوماً» من لفظ الآية الكريمة.

(٣) في تفسير الآية الأولىٰ منها.

﴿وَمَا يَأْتِيهِم﴾ حِكايةُ حالٍ ماضيةٍ مُستَمِرّة، أي: كانوا علىٰ ذلك، وهذه تَسْليةٌ لرسولِ الله ﷺ عن استِهزاءِ قومِه.

الضَّميرُ في ﴿أَشَدَّ مِنْهُم﴾ للقوم المُسـرِفين، **لأنه صَـرَفَ الخِطابَ عنهم إلىٰ رسولِ الله ﷺ يُـخبِـرُه عنهم،** ....

يقتضيه النظمُ الأنيق، وبيانُه: أنهم لـمّا استهزَؤوا بكتاب الله واستَخَفُّوا به ليَدفَعُوهُ عن أنفسِهم عِناداً، فوصفَ الكتابَ أولاً بقوله: ﴿إِنَّآ أَنزَلْنَٰهُ قُرْءَٰنًا عَرَبِيًّا﴾، وثانياً بقوله: ﴿وَإِنَّهُۥ فِيٓ أُمِّ ٱلْكِتَٰبِ لَدَيْنَا لَعَلِيٌّ حَكِيمٌ﴾، عَقَّبَ ذلك كُلَّه مُنكِراً عليهم بقوله: ﴿أَفَنَضْرِبُ عَنكُمُ ٱلذِّكْرَ﴾ الآية، يعني: أنه في عالم الشهادة عربيٌّ فصيحٌ بليغ، عَجَزَ عن الإتيانِ بمِثلِه الجنُّ والإنس، مُحتَوٍ على أسرارٍ ومَعانٍ إذا تفكَّر فيها أولو الألباب حَصَلوا على البحرِ الخِضَمِّ وكنوزِ الحِكَم، وأنه في عالم الغَيْب لدى المَلِكِ ذي الجبروتِ عليُّ المرتبةِ رفيعُ الشأن، فإذا كان كذلك وَجَبَ أن يَشـرُفَ قَدْرُه، ويَعظُمَ شأنُه، ويَتَغلغَلَ صِيتُه في كُلِّ مَدَرٍ ووَبَر، فبِسَبَبِكم نتركُه مُهمَلاً ونضربُ عنكم ذِكرَه صَفْحاً؟! كلّا.

فالهمزةُ أُقحِمَت بينَ السَّبَب والمُسبَّب لمزيدِ الإنكار، لأنّ ﴿حمٓ * وَٱلْكِتَٰبِ ٱلْمُبِينِ﴾ إلى آخرها، قَسَميّةٌ واردةٌ لرَدِّ المُنكِرينَ كما ترى، وهو من الأيمانِ الحسنة؛ حيثُ إنّ المُقسَمَ به والمُقسَمَ عليه شيءٌ واحد.

وما سَلَكَ هذا المَسلَكَ إلا ليُؤذِنَ بأنّ كتاباً هذا شأنُه حقيقٌ بأن يُعزَّرَ ويُكرَمَ ولا يُتجاوَزَ عن الإقسام به.

قوله: (**لأنه صَـرَفَ الخِطابَ عنهم إلىٰ رسولِ الله ﷺ**): يعني: خاطَبَهم بقوله: ﴿أَفَنَضْرِبُ عَنكُمُ ٱلذِّكْرَ صَفْحًا أَن كُنتُمْ قَوْمًا مُّسْرِفِينَ﴾، بمعنىٰ: أنُهمِلُكم فنَضـرِبُ عنكم الذِّكرَ صَفْحاً بسَببِ استِهزائِكم، وفي إنزالِ هذا الكِتاب العظيم سَبَبٌ لحياةِ الخلائقِ أجمعين، بل لا نَتـرُكُكم، ونُلزِمُ به الحجّةَ عليكم، فنُهلِكُكم كما أهلكنا مَنْ هو أَشَدُّ منكم بَطْشاً، ولتسليةِ

﴿وَمَضَىٰ مَثَلُ ٱلْأَوَّلِينَ﴾ أي: سَلَفَ في القُرآنِ في غيرِ مَوضِعٍ منه ذِكرُ قِصَّتِهم وحالِهم العجيبةِ التي حَقُّها أن تسيرَ مَسِيرَ المَثَل، وهذا وَعْدٌ لرسولِ الله ﷺ، ووعيدٌ لهم.

[﴿وَلَئِن سَأَلْتَهُم مَّنْ خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ لَيَقُولُنَّ خَلَقَهُنَّ ٱلْعَزِيزُ ٱلْعَلِيمُ ۞ ٱلَّذِى جَعَلَ لَكُمُ ٱلْأَرْضَ مَهْدًا وَجَعَلَ لَكُمْ فِيهَا سُبُلًا لَّعَلَّكُمْ تَهْتَدُونَ ۞ وَٱلَّذِى نَزَّلَ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءًۢ بِقَدَرٍ فَأَنشَرْنَا بِهِۦ بَلْدَةً مَّيْتًا ۚ كَذَٰلِكَ تُخْرَجُونَ﴾ ٩-١١]

فإن قلت: قولُه: ﴿لَيَقُولُنَّ خَلَقَهُنَّ ٱلْعَزِيزُ ٱلْعَلِيمُ﴾، وما سَرَدَ مِنَ الأوصافِ عَقيبَه، إن كانَ مِن قولِهم، فما تَصنَعُ بقوله: ﴿فَأَنشَرْنَا بِهِۦ بَلْدَةً مَّيْتًا ۚ كَذَٰلِكَ تُخْرَجُونَ﴾، وإن كانَ مِن قولِ الله، فما وَجْهُه؟ قلت: هو مِن قولِ الله لا مِن قولِهم، ومعنىٰ قوله: ﴿لَيَقُولُنَّ خَلَقَهُنَّ ٱلْعَزِيزُ ٱلْعَلِيمُ﴾. الذي مَنْ صِفَتُه كَيْتَ وكَيْت، **لَيَنسُبُنَّ خَلْقَها إلىٰ الذي هذهِ أوصافُه** ولَيُسنِدُنَّهُ إليه.

﴿بِقَدَرٍ﴾ بمِقدارٍ يَسلَمُ معه البلادُ والعِباد، ولم يَكُنْ طُوفاناً.

الرسولِ ﷺ عن استهزائِهم فيهم، أعرَضَ عنهم والتفتَ إليه صلواتُ الله عليه قائلاً: ﴿فَأَهْلَكْنَآ أَشَدَّ مِنْهُم﴾، وأتىٰ بقوله: ﴿وَكَمْ أَرْسَلْنَا﴾ الآيتَينِ مُعترَضاً بينَ المعطوفِ والمعطوفِ عليه، مُؤكِّداً لمعنىٰ التَّسْلية.

قوله: (**لَيَنسُبُنَّ خَلْقَها إلىٰ الذي هذهِ أوصافُه**): ونظيرُه قولُه تعالىٰ: ﴿فَهَلْ وَجَدتُّم مَّا وَعَدَ رَبُّكُمْ حَقًّا ۖ قَالُوا۟ نَعَمْ ۚ فَأَذَّنَ مُؤَذِّنٌۢ بَيْنَهُمْ أَن لَّعْنَةُ ٱللَّهِ عَلَى ٱلظَّٰلِمِينَ ۞ ٱلَّذِينَ يَصُدُّونَ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ وَيَبْغُونَهَا عِوَجًا وَهُم بِٱلْءَاخِرَةِ كَٰفِرُونَ﴾ [الأعراف: ٤٤-٤٥]، فوَصَفَهم وهُم في النارِ بما عُرِفَ منهم في الدُّنيا، وكانوا منسوبينَ إليه. وإذا كانَ مِن كلام القَوْم فالمعنىٰ: ولئنْ سألْتَهم مَنْ خَلَقَ السماواتِ والأرضَ لَيقُولُنّ: الله. وقولُهم: «الله» مُتضمِّنٌ لهذهِ الأوصافِ ومُستَلزِمٌ لها، فكأنهم ذكروا عندَ ذِكرِهم هذا هذهِ الأوصافَ كُلَّها ضِمْناً، واللهُ تعالىٰ يُفسِّرُ قولَهم: «الله» بهذه الأوصاف.

[﴿ وَٱلَّذِى خَلَقَ ٱلْأَزْوَٰجَ كُلَّهَا وَجَعَلَ لَكُم مِّنَ ٱلْفُلْكِ وَٱلْأَنْعَـٰمِ مَا تَرْكَبُونَ ۞ لِتَسْتَوُۥا عَلَىٰ ظُهُورِهِۦ ثُمَّ تَذْكُرُوا نِعْمَةَ رَبِّكُمْ إِذَا ٱسْتَوَيْتُمْ عَلَيْهِ وَتَقُولُوا سُبْحَـٰنَ ٱلَّذِى سَخَّرَ لَنَا هَـٰذَا وَمَا كُنَّا لَهُۥ مُقْرِنِينَ ۞ وَإِنَّآ إِلَىٰ رَبِّنَا لَمُنقَلِبُونَ ﴾ ١٢-١٤]

و﴿ ٱلْأَزْوَٰجَ ﴾ الأصناف، ﴿مَا تَرْكَبُونَ﴾ أي: تركبُونه. فإن قلت: يُقال: رَكِبُوا الأنعام، ورَكِبُوا في الفُلْك، وقد ذكرَ الجِنسَين، فكيفَ قالَ: «ما تَركَبُونَه»؟ قلت: **غَلَّبَ المُتعدِّي بغير واسِطةٍ لِقُوّتِه، علىٰ المُتعدِّي بواسِطة،** ....

رَوىٰ الأزهريُّ عن أبي الهيثم أنه قال: لا يكونُ إلهاً حتىٰ يكونَ معبوداً، وحتىٰ يكونَ لعابدِهِ خالقاً ورازقاً ومُدبِّراً وعليه مُقتَدِراً، فمَنْ لم يكن كذلكَ فليسَ بإلهٍ وإن عُبِد. وقال المالكي[1]: إنَّ «الله» عَلَمٌ للإلهِ بالحق، جامِعٌ لمعاني الأسماءِ الحسنىٰ، ما عُلِمَ وما لم يُعلَم، ونظيرُ تَضَمُّنِ اسم «الله» هذهِ المعاني في هذا المقام تَضَمُّنُ اسم «حاتم» الجود. رُوِيَ عنه أنه قال: وهذا حَسَن، وله نظيرٌ عُرْفاً، وهو أنَّ واحداً لو أخبرَ مثلاً أنَّ الشيخَ قالَ كذا، وعَنَىٰ بالشيخ زيداً، ثم لَقِيتَ زيداً وقلتَ له: إنَّ فُلاناً أخبَرَني أنَّ زيداً قالَ كذا، مَعَ أنَّ فُلاناً لم يُجْرِ علىٰ لِسانِه: زيداً، وإنما قال: الشَّيخ، ولكنَّكَ ذكرتَ ألقابَه وأوصافَه، كذا هنا، الكُفّارُ يقولون: «خَلَقَهُنَّ الله»، لا يُنكِرُونَ ذلك، ثم إنَّ اللهَ ذكرَ صِفاتِه، أي: إنَّ اللهَ الذي يُحيلُونَ عليه خَلْقَ السماوات: مِن صِفَتِهِ كَيْتَ وكَيْت.

الانتِصاف: «بل بعضُه مِن قولِهم، وهو قولُه: ﴿خَلَقَهُنَّ ٱلْعَزِيزُ ٱلْعَلِيمُ﴾، كقوله تعالىٰ: ﴿وَلَئِن سَأَلْتَهُم مَّنْ خَلَقَ ٱلسَّمَـٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ لَيَقُولُنَّ ٱللَّهُ﴾، ثم وَصَفَ اللهُ نفسَه بذلك، وسِيقَ سِياقاً واحداً، فلذلكَ حَذَفَ الموصوفَ مِن كلامِه، كما لو قلتَ لرجل: مَنْ أكرَمَك؟ فقال: أكرمني زيد. قلتَ لزيدٍ وهو حاضِر: أنتَ الجوادُ الكريم. ثم جاءَ أولُه علىٰ الغَيْبة، وآخِرُه علىٰ الانتِقالِ إلىٰ التكلُّم في قوله: «أنشَرْنا» افتناناً في البلاغة، ومثلُه قولُ موسىٰ: ﴿لَّا يَضِلُّ رَبِّى وَلَا يَنسَى ۞ ٱلَّذِى جَعَلَ﴾ إلىٰ أن قال: ﴿فَأَخْرَجْنَا بِهِۦ﴾ [طه: ٥٢-٥٣] علىٰ الغَيْبةِ والتكلُّم، وهي مُطابقةٌ لهذه»[2].

قوله: (**غَلَّبَ المُتعدِّي بغير واسِطةٍ لِقُوَّتِه، علىٰ المُتعدِّي بواسِطة**)، **الانتِصاف:** «قوله: «غَلَّبَ

---

(١) يعني: ابنُ مالك، الإمام النحويُّ صاحبُ «الألفية» المشهورة.

(٢) «الانتصاف» (٣: ٤٧٩) بحاشية «الكشّاف».

فقيل: تَركَبُونَه. ﴿عَلَىٰ ظُهُورِهِۦ﴾ علىٰ ظُهورِ ما تَركَبُونَه، وهو الفُلْكُ والأنعام.

ومعنىٰ ذِكْرِ نِعمةِ الله عليهم: أن يَذكُرُوها في قُلوبِهم مُعتَرِفِينَ بها مُستَعظِمِينَ لها، **ثم يَحمَدُوا عليها بألسِنَتِهم،** ....

ـــــــــــــــــــ

الـمُتعدِّي» ليسَ مُحرَّراً[١]، فإنَّ الفِعْلَ المُتعدِّي إلىٰ «الفُلْكِ» هو المُتعدِّي إلىٰ «الأنعام»، غيرَ أنَّ العَرَبَ خَصَّتْهُ في بعضِ مفاعيله بواسِطة، والاختِلافُ في آلاتِ التَّعدِّي أو في عَدَدِ المَفاعيلِ لا يُوجِبُ اختِلافَ المعنىٰ، فالفِعْلُ الواحِدُ يُعَدُّونَه تارةً ويَقصُـرُونَه أخرىٰ، نَحْوُ «شَكَرْت»[٢] وأخواتِها، ويجعلونَ الأفعالَ مُترادِفةً وإنِ اختَلَفَتْ مُتعلَّقاتُها، ويجعلونَ «عَلِمَ» وإن تَعَدّىٰ إلىٰ مفعولين مُرادِفاً لـ«عَرَفَ» المُتعدِّي إلىٰ واحِد، فالأَوْلىٰ أن يُقال: تقديرُه: وجَعَلَ لكم مِنَ الفُلْكِ والأنعام ما تَركَبُونَ فيه، أو يُقال: غَلَّبَ أحَدَ اعتبارَي الفِعْلِ علىٰ الآخَر، وهو أسهَلُ مِنَ التغليب»[٣]. قلت: ليسَ غَرَضُ المُصنِّفُ مِنَ التغليبِ هاهنا إلا هذا المعنىٰ.

قولُه: (**ثم يَحمَدوا عليها بألسِنَتِهم**): فإن قلت: كيفَ دلَّ قولُه: ﴿ثُمَّ تَذْكُرُواْ نِعْمَةَ رَبِّكُمْ﴾ علىٰ قولِ الحمد؟ قلت: مِن حيثُ إنَّ استِحضارَ النِّعْمةِ مُوجِبٌ للشُّكْر، وفي العُدولِ مِن «تَـحْمَدوا» إلىٰ ﴿تَذْكُرُواْ﴾ تصويرُ حالةِ كَوْنِ المركوبِ مُذلَّلاً مُنقاداً، وأنه لولا تمكينُ الله لم يُتَمكَّنْ منه، وكذلكَ قَرَنَ به كلمةَ التعجُّب وهو قولُه: ﴿سُبْحَٰنَ ٱلَّذِى سَخَّرَ لَنَا هَٰذَا﴾، وفي لفظ ﴿هَٰذَا﴾ مزيدُ تقريرٍ لمعنىٰ التعجُّب.

ـــــــــــــــــــ

(١) تحرَّف في (ح) إلىٰ: «تجوزاً»، وفي (ط): «مجوزاً»، والجملة ـ وهي «ليس محرراً فإن الفعل المتعدي» ـ ساقطة من (ف)، ولفظُ ابن المُنيِّر: «لم يُحرِّر العبارة في هذا الموضع»، فقدَّرتُ أنَّ «تجوزاً» و«مجوزاً» تحريفٌ عن «مُحرَّراً».

(٢) يُقال: شكرتُه وشكرتُ له، فمن الأول: قولُه تعالى: ﴿وَٱشْكُرُواْ نِعْمَتَ ٱللَّهِ﴾ [النحل: ١١٤]، وقولُه: ﴿رَبِّ أَوْزِعْنِىٓ أَنْ أَشْكُرَ نِعْمَتَكَ﴾ [النمل: ١٩، الأحقاف: ١٥]، ومن الثاني: قولُه: ﴿وَٱشْكُرُواْ لِى وَلَا تَكْفُرُونِ﴾ [البقرة: ١٥٢]، وقوله: ﴿وَٱشْكُرُواْ لِلَّهِ﴾ [البقرة: ١٧٢]، وقولُه: ﴿أَنِ ٱشْكُرْ لِلَّهِ﴾ [لقمان: ١٢]، وقولُه: ﴿أَنِ ٱشْكُرْ لِى وَلِوَٰلِدَيْكَ﴾ [لقمان: ١٤].

(٣) «الانتصاف» (٣: ٤٨٠-٤٨١) بحاشية «الكشّاف».

وهو ما يُروىٰ عن النبيِّ ﷺ: «أنه كانَ إذا وَضَعَ رِجلَه. في الرِّكاب قال: باسم الله، فإذا استَوىٰ علىٰ الدّابّة قال: الحمدُ لله علىٰ كُلِّ حال، ﴿سُبۡحَٰنَ ٱلَّذِي سَخَّرَ لَنَا هَٰذَا﴾ إلىٰ قوله: ﴿لَمُنقَلِبُونَ﴾، وكبَّرَ ثلاثاً، وهَلَّلَ ثلاثاً»، وقالوا: إذا رَكِبَ في السَّفينةِ قال: ﴿بِسۡمِ ٱللَّهِ مَجۡرٜىٰهَا وَمُرۡسَىٰهَآۚ إِنَّ رَبِّي لَغَفُورٞ رَّحِيمٞ﴾ [هود: ٤١].

وعن الحسنِ بنِ عليٍّ رضيَ اللهُ عنهما: أنه رأىٰ رجلاً رَكِبَ دابّةً فقال: سُبحانَ الذي سَخَّرَ لنا هذا. فقال: أبهذا أُمِرتُم؟ فقال: وبِمَ أُمِرْنا؟! قال: أنْ تَذكُرُوا نِعمةَ ربِّكم. كان قد أغفَلَ التحميد، فنبَّهَه عليه، وهذا مِن حُسْنِ مُراعاتِهم لآداب الله، ومُحافَظَتِهم علىٰ دَقيقِها وجَليلِها، جَعَلَنا اللهُ مِنَ المُقتَدِينَ بهم، والسائِرينَ بسِيرتِهم، ....

روينا عن أحمدَ والترمذيِّ وأبي داود(١) عن عليٍّ رضيَ اللهُ عنه: أنه أُتِيَ بدابّة، فلما وَضَعَ رِجلَه في الرِّكاب، قال: بسم الله، فلما استوىٰ علىٰ ظَهْرِه، قال: الحمدُ لله، ثم قال: ﴿سُبۡحَٰنَ ٱلَّذِي سَخَّرَ لَنَا هَٰذَا﴾ الآية، ثم حَمِدَ الله وكَبَّرَ ثلاثاً، ثم قال: لا إله إلا أنت، ظَلَمتُ نفسي فاغفِرْ لي، فإنه لا يَغفِرُ الذنوبَ إلا أنت، ثم ضَحِكَ، فقيلَ له، فقال: «رأيتُ رسولَ الله ﷺ صَنَعَ كما صَنَعتُ ثم ضَحِكَ»، فقيل: مِن أيِّ شيءٍ ضَحِكت؟ فقال: «إنَّ ربَّكَ لَيَعجَبُ مِن عَبْدِه، قال: ربِّ اغفِرْ لي ذنوبي، يَعلَمُ أنَّ الذَّنْبَ لا يَغفِرُها غيري».

قوله: (عن النبيِّ ﷺ: أنه كانَ إذا وَضَعَ رِجْلَه) الحديث: مِن روايةِ مُسلِمٍ والترمذيِّ وأبي داودَ والدارميِّ(٢) عن ابنِ عُمَر: أنَّ رسولَ الله ﷺ كانَ إذا استوىٰ علىٰ بعيره خارجاً إلىٰ سَفَر، حَمِدَ اللهَ تعالىٰ وسَبَّحَ وكَبَّرَ ثلاثاً، ثم قال: «﴿سُبۡحَٰنَ ٱلَّذِي سَخَّرَ لَنَا هَٰذَا وَمَا كُنَّا لَهُۥ مُقۡرِنِينَ ۝ وَإِنَّآ إِلَىٰ رَبِّنَا لَمُنقَلِبُونَ﴾، اللهُمَّ إنا نسألك البِرَّ والتقوىٰ، ومِنَ العَمَلِ ما تَرْضىٰ»، الحديث.

(١) أحمد (٧٥٣) و(٩٣٠) و(١٠٥٦)، والترمذي (٣٤٤٦)، وأبو داود (٢٦٠٢).
(٢) مسلم (١٣٤٢)، والترمذي (٣٤٤٧)، وأبو داود (٢٥٩٩)، والدارمي (٢٦٧٣).

فما أحسَنَ بالعاقِلِ النَّظَرَ في لَطائِفِ الصِّناعات، فكيفَ بالنَّظَرِ في لَطائِفِ الدِّيانات؟

﴿**مُقۡرِنِينَ**﴾ مُطيقين، يُقال: أقرَنَ الشيء: إذا أطاقَه، قال ابنُ هَرْمة:

وأقرَنْتُ ما حَمَّلْتِني ولَقَلَّما ... يُطَاقُ احتِمالُ الصَّدِّ ـ يا دَعْدُ ـ والـهَجْرُ

وحقيقةُ «أقرَنَه»: وَجَدَهُ قَرينَته وما يُقرَنُ به؛ لأنَّ الصَّعْبَ لا يكونُ قرينةً للضعيف، ألا ترىٰ إلىٰ قولهم في الضعيف: لا تُقرَنُ به الصَّعْبة. **وقُرِئ**: «**مُقَرِّنين**»، والمعنىٰ واحِد.

فإن قلت: كيفَ اتَّصَلَ بذلكَ قولُه: ﴿وَإِنَّآ إِلَىٰ رَبِّنَا لَمُنقَلِبُونَ﴾؟ قلت: كم مِن راكبٍ دابّةً عَثَرَتْ به أو شَمَسَتْ **أو تَقَحَّمَتْ** أو طاحَ مِن ظَهْرِها فهَلَك، ....

قوله: (**فما أحسَنَ بالعاقِلِ النَّظَرَ**): الباءُ مُتعلِّقٌ بـ«أحسَن»، وجاز تقديمُه علىٰ «النَّظَر»، يعني: كما نَظَرتَ إلىٰ صَنْعةٍ مِنَ الصِّناعاتِ المُتقَنةِ المُؤنَّقةِ وتَعَجَّبت منها، فانظُر إلىٰ كُلِّ لَطيفةٍ مِن لَطائِفِ الدِّيانةِ ومَحاسِنِ الشريعة، وتَعَجَّبْ منها، فإنَّ كُلَّ نُطْقٍ وسُكوت، بل كُلَّ حَرَكةٍ وسُكون، فيه مِنَ الأسرارِ والحِكَم ما يُقضىٰ منه العَجَبُ كُلَّ العَجَب، وإياكَ أن تَغفُلَ عن شيءٍ منها إهمالاً، فتَحرِمَ علىٰ نَفسِكَ كمالاتٍ لا غايةَ لها.

قوله: (**وأقرَنْتُ ما حَمَّلتَني**) البيت: «الـهَجْر»: تَرْكُ ما يَلزَمُكَ تعاهُدُه، يقول: قَلَّما يُطاقُ احتِمالُ الإعراضِ والـهَجْر، وقد أطَقْتُ ذلك.

قال الزجّاج: «﴿**مُقۡرِنِينَ**﴾: مُطيقين، واشتِقاقُه مِن قولك: أنا لِفُلانٍ مُقرِن، أي: مُطيق، أي: قد صِرتُ قَرْناً له»(١).

قوله: (**وقُرِئ: «مُقرِّنين»**) بالتشديد، يُروىٰ بكَسْرِ الراء وفَتْحِها. **المطلع**: المُقرّن: الذي يُجعَلُ مُقرِناً للشيء، أي: مُطيقا له، يقال: قَرَنَه فاقتَرَنَ له.

قوله: (**أو تَقَحَّمَت**)، **الجوهري**: «قَحَّمَ الفَرَسُ فارسَه تَقْحيماً علىٰ وَجْهه؛ إذا رماه».

---

(١) «معاني القرآن وإعرابه» للزجاج (٤: ٤٠٦).

وكم مِن راكبِينَ في سَفينةٍ **انكَسَـرَتْ بهم** فغَرِقُوا، فلما كانَ الرُّكُوبُ مُباشَـرَةَ أمرٍ مُخطِرٍ، واتصالاً بسَبَبٍ مِن أسباب التَّـلَف، كانَ مِن حَقِّ الراكب ـ وقد اتصلَ بسَبَب مِن أسباب التَّـلَف ـ: **أنْ لا ينسىٰ عِندَ اتصالِهِ به يومَه**، وأنه هالِكٌ لا مَحالة، فمُنقَلِبٌ إلىٰ الله غيرُ مُنفَلِتٍ مِن قَضائِه، ولا يَدَعَ ذِكْرَ ذلكَ بقَلْبِهِ ولِسانِه، حتىٰ يكونَ مُستَعِدّاً لِلقاءِ الله بإصلاحِهِ مِن نفسِه، والحذرُ مِن أن يكونَ ركوبُه ذلكَ مِن أسبابِ مَوتِهِ في عِلمِ الله، وهو غافِلٌ عنه. ويَستَعيذَ بالله مِن مَقامِ مَنْ يقولُ لِقُرَنائِه: تَعالَوْا نَتَنَزَّهُ علىٰ الخيل، أو في بعضِ الزّوارِق، فيركبونَ حامِلينَ مَعَ أنفُسِهم أوانـيَ الخمرِ **والمَعازِف**، فلا يَزالُونَ يسقون، حتىٰ تَميلَ طلاهم وهم علىٰ ظُهورِ الدَّوابّ، أو في بُطونِ السُّفُن، وهي تجري بهم، لا يَذكُرونَ إلا الشَّيْطان، ولا يَمتَثِلُونَ إلا أوامِرَه.

وقد بَلَغَني: أنَّ بعضَ السَّلاطِينَ ركبَ وهو يَشـرَبُ مِن بَلَدٍ إلىٰ بَلَدٍ بينَهمـا مسيرةُ شَهْر، فلم يَصْحُ إلا بعدَما **اطمَأنَّتْ به الدار**، فلم يَشعُرْ بمَسيرِهِ ولا أحسَّ به، فكم بينَ فِعْلِ أولئكَ الراكبينَ وبينَ ما أمَرَ اللـهُ به في هذهِ الآية.

قوله: (**انكَسَـرَت بهم**): حال، نحوُه قولُ أبي الطيِّب:

تَدُوسُ بنا الجمـاجِمَ والتَّـرِيبا[1]

قوله: (**أنْ لا يَنسىٰ عندَ اتِّصالِهِ به يومَه**): مفعولُ «ينسىٰ»: أي: هلاكَه، فيكونُ قولُه: «وأنه هالِكٌ لا مَحالة» عَطْفاً تفسيرياً.

قوله: (**والمَعازف**): **الجوهري**: «المَعازِف: المَلاهي، والعازِف: اللاعِبُ بها والمُغنّي»[2].

قوله: (**اطمَأنَّـتْ به الدار**)، **الأساس**: «اطمَأنَّ إليه: سَكَنَ إليه، ووَثِقَ به، واطمَأنَّ عمّـا

---

(١) انظر: «شـرح ديوان المتنبي» للواحدي (١: ٤٢٣)، وأولُه:

فمَرَّتْ غيـرَ نافِرةٍ عليهم

قال الواحدي: «أي: وَطِئَت رؤوسَهم وصدورَهم، ونحن عليها، ولم تَنفِرْ عليهم».

(٢) هذه الفقرة (مِن «قوله: المعازف» إلىٰ هنا) سقطت من (ف).

وقيل: يَذكُرونَ عندَ الرُّكوبِ ركوبَ الجنازة.

[﴿ وَجَعَلُوا لَهُۥ مِنْ عِبَادِهِۦ جُزْءًا إِنَّ ٱلْإِنسَٰنَ لَكَفُورٌ مُّبِينٌ * أَمِ ٱتَّخَذَ مِمَّا يَخْلُقُ بَنَاتٍ وَأَصْفَىٰكُم بِٱلْبَنِينَ * وَإِذَا بُشِّرَ أَحَدُهُم بِمَا ضَرَبَ لِلرَّحْمَٰنِ مَثَلًا ظَلَّ وَجْهُهُۥ مُسْوَدًّا وَهُوَ كَظِيمٌ * أَوَمَن يُنَشَّؤُا فِى ٱلْحِلْيَةِ وَهُوَ فِى ٱلْخِصَامِ غَيْرُ مُبِينٍ ﴾ ١٥-١٨]

﴿ وَجَعَلُوا لَهُۥ مِنْ عِبَادِهِۦ جُزْءًا ﴾ مُتَّصِلٌ بقوله: ﴿ وَلَئِن سَأَلْتَهُم ﴾ [الزخرف: ٩]، أي: ولئنْ سألتَهم عن خالقِ السماواتِ والأرضِ ليعترِفُنَّ به، وقد جعَلُوا له مَعَ ذلكَ الاعترافِ مِن عِبادِهِ جُزْءاً، فوَصَفُوهُ بصِفاتِ المخلوقين.

ومعنىٰ: ﴿ مِنْ عِبَادِهِۦ جُزْءًا ﴾ أنْ قالوا: الملائكةُ بناتُ الله، فجَعَلُوهُم جُزْءاً له وبَعْضاً منه، كما يكونُ الوَلَدُ بَضْعةً مِن والِدِهِ وجُزْءاً له.

ومن بِدَعِ التفاسير: تفسيرُ «الـجُزْءِ» بالإناث، وادِّعاءُ أنَّ «الـجُزْءَ» في لغةِ العرب اسمٌ للإناث، وما هو إلا كذبٌ علىٰ العَرَب، ووَضْعٌ مُستَحدَثٌ منحول، ولم يُقنِعْهُم ذلك حتىٰ اشتَقُّوا منه: أجزَأَتِ المرأة، ثم صَنَعُوا بيتاً وبيتاً:

إنْ أجْزَأَتْ حُرَّةٌ يوماً فلا عَجَبٌ

زُوِّجْتُها مِن بناتِ الأَوْسِ مُجْزِئةً

كانَ يَفعَلُه: تركَه، واطمَأنَّ به القَرار»، أُسنِدَ الاطمِئنانُ إلىٰ «الدار»، وهو لِصاحِبها، علىٰ المجاز، والجارُّ والمجرور: حال.

قوله: (بيتاً وبيتاً): أي: بيتاً بعدَ بيت، البيتُ الأولُ أنشَدَه الزجّاج:

إنْ أجْزَأَتْ حُرَّةٌ يوماً فلا عَجَبٌ قد تُجزِئُ الحرّةُ المِذكارُ أحيانا[١]

«أجزأت»: وَضَعَتْ أنثىٰ. وقال الزجّاج: «ولا أدري: البيتُ قديمٌ أم مصنوع؟»[٢].

---

(١) البيتُ في «لسان العرب» لابن منظور، مادة (جزأ).

(٢) «معاني القرآن وإعرابه» للزجاج (٤: ٤٠٧).

وقُرِئ: «جُزُءاً» بضَمَّتَين.

﴿لَكَفُورٌ مُّبِينٌ﴾ لَجَحُودٌ للنِّعمةِ ظاهرٌ جُحودُه، لأنَّ نِسبةَ الوَلَدِ إليه كُفر، والكُفرُ أصلُ الكُفرانِ كُلِّه.

﴿أَمِ ٱتَّخَذَ﴾ بل اتخذ، والهمزةُ للإنكار؛ تجهيلاً لهم وتعجيباً مِن شأنِهم، حيثُ لم يَرْضَوا بأنْ جَعَلُوا لله مِن عِبادِهِ جُزْءاً، حتىٰ جَعَلُوا ذلكَ الجزءَ شَرَّ الجزأين، وهو الإناثُ دونَ الذُّكور، علىٰ أنهم أنفرُ خَلْقِ الله عن الإناثِ وأمقتُهم لهنّ، ولقد بَلَغَ بهمُ المَقْتُ إلىٰ أنْ وأدوهُنّ، كأنه قيل: هَبُوا أنَّ إضافةَ اتخاذِ الوَلَدِ إليه جائزةٌ فَرْضاً وتمثيلاً، أما تَستَحيُونَ مِنَ الشَّطَطِ في القِسْمة؟ ومِنَ ادِّعائِكُم أنه آثَرَكم علىٰ نفسِه بخيرِ الجزأينِ وأعلاهما، وتَرَكَ له شرَّهما وأدناهما؟!

وتنكيرُ ﴿بَنَاتٍ﴾ وتعريفُ ﴿ٱلْبَنِينَ﴾ وتقديمُهُنَّ في الذِّكْرِ عليهم؛ لِما ذكرتُ في قولِهِ تعالىٰ: ﴿يَهَبُ لِمَن يَشَآءُ إِنَٰثًا وَيَهَبُ لِمَن يَشَآءُ ٱلذُّكُورَ﴾ [الشُّورىٰ: ٤٩].

والبيتُ الثاني:

زُوِّجتُها مِن بنـاتِ الأَوْسِ مُجزِئـةً   للعَوْسَجِ اللَّدْنِ في أبياتِها زَجَلُ[١]

«المُجزِئة»: المرأةُ التي تَلِدُ البنات، وعنىٰ بـ«العَوسَج»: المُغازِل؛ للِينِ عُودِه ومَتانَتِهِ لغَزْلِ الصُّوف، و«زَجَلٌ»: صَوْتُ دَوْرِ المِغزَل، وكانَ هذا الشاعِرُ تَزَوَّجَ امرأةً لها بناتٍ يَجتَمِعْنَ عندَها ويَغزِلْن.

قوله: (وقُرِئ: «جُزُءاً» بضَمَّتين): أبو بكر عن عاصِم[٢].

قوله: (وتعريفُ ﴿ٱلْبَنِينَ﴾ وتقديمُهنَّ في الذِّكْر عليهم لِما ذكرتُ في قوله: ﴿يَهَبُ لِمَن

---

(١) البيتُ في «لسان العرب» أيضاً، مادة (جزأ). واللَّدْن: الليِّنُ من كُلِّ شيء، كما في «اللسان»، مادة (لدن).

(٢) انظر: «التيسير» للداني ص٨٢.

﴿بِمَا ضَرَبَ لِلرَّحْمَٰنِ مَثَلًا﴾ بالجِنسِ الذي جَعَلَه له مَثَلاً، أي: شَبَهاً؛ لأنه إذا جَعَلَ الملائكةَ جُزْءاً لله وبَعْضاً منه، فقد جَعَلَه مِن جِنسِه ومُماثِلاً له، لأنَّ الوَلَدَ لا يكونُ إلا مِن جِنس الوالِد، يعني: أنهم نَسَبُوا إليه هذا الجِنس، ومِن حالِهم: أنَّ أحدَهُم إذا قيلَ له: قد وُلِدَتْ لكَ بنت، اغتَمَّ واربَدَّ وجهُه غَيْظاً وتأسُّفاً، وهو مملوءٌ مِنَ الكَرْب. وعن بعضِ العَرَب: أنَّ امرأتَـه وَضَعَتْ أُنثىٰ، فهَجَرَ البيتَ الذي فيه المرأة، فقالت:

مـا لأبي حمـزةَ لا يأتينـا ... يَظَلُّ في البيتِ الذي يَلينا
غَضْبانَ أنْ لا نَلِـدَ البَنينـا ... ليسَ لنا مِن أَمْرِنا ما شِينا
وإنمـا نأخـذُ مـا أُعطينـا

والظُّلول: بمعنىٰ: الصَّيْرورة، كما تُستَعمَلُ أكثرُ الأفعال الناقِصةِ بمعناها، وقُرِئ: «مُسْوَدّ» و«مُسْوادّ»، علىٰ أنَّ في ﴿ظَلَّ﴾ ضميرَ المُبشَّـر، و﴿وَجْهُهُۥ مُسْوَدًّا﴾ جملةٌ واقعةٌ مَوقِعَ الخبـر.

ثم قال: أوَيُـجعَلُ للرحمنِ مِنَ الوَلَدِ مَنْ هذهِ الصِّفةُ المذمومةُ صِفتُه؟ ....

يَشَآءُ إِنَٰثًا وَيَهَبُ لِمَن يَشَآءُ ٱلذُّكُورَ﴾): التقديمُ في تلكَ الآيةِ للرَّدِّ علىٰ المُعرِضِينَ المُستَوجِبِينَ لكُلِّ إهانة، وأن يَفعَلَ بهم ما لا يَشاؤُونَه، وفي هذه: الرَّدُّ وارِدٌ علىٰ نِسْبةِ البناتِ إلىٰ الله عَزَّ وجَلّ، فكانَ ذِكرُ «البناتِ» هو الذي سِيقَ له الكلام أَصالةً، وذِكرُ «البنين» مُستَطرَداً لمَزيدِ الإنكارِ والتتميمِ فيه، ويحتملُ التقديمُ والتعريفُ أيضاً أن يكونَ لمُراعاةِ الفَواصِل، لكنَّ الوَجْهَ هو الأول.

قوله: (واربَدَّ وَجْهُه): **الجوهري**: «تَربَّدَ وَجْهُ فُلان: تَغيَّـرَ مِنَ الغَضَب، وتَربَّدَ الرجل: أي: تَعبَّس».

قوله: (**ثم قال: أوَيُـجعَلُ للرحمنِ مِنَ الوَلَدِ مَنْ هذهِ الصِّفةُ المذمومةُ صِفتُه**): آذَنَ بأنَّ الواوَ في ﴿أَوَمَن﴾ تَستَدعي المعطوفَ والمعطوفَ عليه، والمعطوفُ عليه جُملةُ قولِه: ﴿أَمِ ٱتَّخَذَ مِمَّا يَخْلُقُ بَنَاتٍ﴾، فيُقدَّرُ المعطوفُ أيضاً فِعْلاً يُناسِبُه، ويكونُ عامِلاً في الموصول،

وهو أنه ﴿ يُنَشَّؤُاْ فِى ٱلْحِلْيَةِ ﴾، أي: يَتَـربَّىٰ في الزِّينةِ والنِّعمة، وهو إذا احتاجَ إلىٰ مُجاثاةِ الخصومِ ومُجاراةِ الرجال، كانَ غيـرَ مُبين، ليسَ عِندَه بيان، ولا يأتي ببُـرْهانٍ يحتجُّ به مَنْ يُـخاصِمُه؛ وذلكَ لِضَعْفِ عُقولِ النِّساءِ ونُقصانِهِنَّ عن فِطْرةِ الرِّجال، يُقال: قَلَّمـا تكلَّمتِ امرأةٌ فأرادت أن تَتكلَّمَ بحُجَّتِها إلا تكلَّمَتْ بالحجّةِ عليها.

وفيه: أنه جَعَلَ النَّشْءَ في الزِّينةِ والنُّعُومةِ مِنَ المَعايِبِ والمَذامّ، وأنه مِن صِفةِ ربّاتِ الحِجال، فعلىٰ الرجلِ أن يَجتنِبَ ذلك، ويَأنـفَ منه، **ويَربَـأَ بنفسِه عنه**، ويعيشَ كما قالَ عُمَرُ رضيَ اللـهُ عنه: «**اخشَوْشِنُوا** واخشَوشِبُوا **وتَـمَعْدَدوا**»، ....

وأُقحِمَتِ الهمزةُ بينَ المَعْطوفَينِ لمزيدِ الإنكارِ الذي يُعطيهِ معنىٰ الهمزةِ في ﴿ أَمِ ﴾ المُنقَطِعة، والجملةُ الشَّـرْطيّةُ[١] مُعتَـرِضةٌ لتأكيدِ المُنكَر.

قوله: (**ويَربَأَ بنفسِهِ عنه**): أي: يَرفَع، **الأساس**: «إني لأربأُ بكَ عنِ الأمر، أي أرفَعُكَ عنه، ولا أرضاهُ لك».

قوله: (**اخشَوشِنُوا**): **النهاية**: «اخشَوْشَنَ الشيء: مُبالغةٌ في خُشُونتِه، واخشَوْشَن: إذا لَبِسَ الخشِن ـ واخشَوْشَبَ الرجل: إذا كانَ صَلْباً خَشِناً في دِيـنِهِ ومَلبَسِهِ ومَطعَمِهِ وجميع أحوالِهـ ـ ومنه حديثُ عُمَرَ رضيَ اللـهُ عنه: اخشَوْشِنوا»[٢].

قوله: (**وتَـمَعْدَدوا**): **النهاية**: «يُقال: تَـمَعْدَدَ الغُلام: إذا شَبَّ وغَلُظ، وقيل: أرادَ تَشَبَّهُوا بعَيْشِ مَعَدِّ بنِ عدنان، وكانوا أهلَ غِلَظٍ وقَشَف، أي: كونوا مِثلَهم ودَعُوا التَّنعُّم وزِيَّ العَجَم، ومنه حديثُه الآخر: «عليكُم باللِّبْسةِ المَعَدِّيّة»، أي: خُشونةِ اللباس».

---

(١) يعني: قولَه تعالىٰ: ﴿ وَإِذَا بُشِّرَ أَحَدُهُم بِمَا ضَرَبَ لِلرَّحْمَٰنِ مَثَلًا ظَلَّ وَجْهُهُۥ مُسْوَدًّا وَهُوَ كَظِيمٌ ﴾.

(٢) المُؤلِّفُ يَنقُلُ مِنَ «النهاية» لابن الأثير من مَوضِعَين، فما بين علامتي الاعتراض من مادة (خشب)، وسائره من مادة (خشن).

وإن أراد أن يُزيِّنَ نفسَه زيَّنَها مِن باطِنٍ بلِباسِ التقوىٰ.

وقُرِئ: «يَنشَأ» و﴿ يُنَشَّؤُا ﴾ و«يُناشَأ». ونظيرُ المُناشأة؛ بمعنىٰ الإنشاء: المُغالاة، بمعنىٰ الإغلاء.

[﴿ وَجَعَلُوا۟ ٱلْمَلَـٰٓئِكَةَ ٱلَّذِينَ هُمْ عِبَـٰدُ ٱلرَّحْمَـٰنِ إِنَـٰثًا ۚ أَشَهِدُوا۟ خَلْقَهُمْ ۚ سَتُكْتَبُ شَهَـٰدَتُهُمْ وَيُسْـَٔلُونَ ﴾ ١٩]

قد جَمَعُوا في كَفْرةٍ ثلاثَ كَفَرات، وذلكَ أنهم نَسَبُوا إلىٰ الله الوَلَد، ونَسَبُوا إليه أَخَسَّ النَّوْعَين، وجَعَلُوهُ مِنَ الملائكةِ الذينَ هم أكرَمُ عِبادِ الله علىٰ الله، فاستَخَفُّوا بهم واحتَقَرُوهُم.

الأساس: «رجلٌ ممعود: دَويُّ المَعِدة، وقد مُعِد. ومن المجاز: تَـمَعْدَدَ الصَّبِيّ: غَلُظَ وصَلُبَ وذَهَبَ عنه رُطوبةُ الصِّبا، قال:

رَبَّيْتُـــه حتـــىٰ إذا تَـــمَعْدَدا كانَ جَزائي بالعَـصَا أن أُجْلَـدا».

قوله: (وإن أرادَ أن يُزيِّنَ نفسَه): عطفٌ علىٰ قوله: «أن يَـجتَنِبَ ذلك»، والحاصِلُ أنَّ في ظاهِرِ قولِه: ﴿أَوَمَن يُنَشَّؤُا۟ فِى ٱلْحِلْيَةِ﴾ إنكارَ نِسْبةِ البناتِ إلىٰ الله عَزَّ وجَلّ، وفي العُدولِ إلىٰ هذهِ الألفاظِ مِنَ التَّصْريح بذِكرِ «البنات»: إدماجٌ(١) لمعنىٰ ذَمِّ التَّشبُّه بالنِّساء، وفي مفهوم المُدمَجِ رَمْزٌ إلىٰ الترغيبِ في التَّزيُّنِ بلباسِ التقوىٰ، والاهتمام بعِمارةِ الباطِن، ورَفْضِ الالتِفاتِ إلىٰ الظاهِر.

قوله: (وقُرِئ: «يَنشَأ» و﴿ يُنَشَّؤُا ﴾ و«يُناشَأ»): الثانية: حَفصٌ وحمزةُ والكِسائيّ، والأولىٰ: الباقون(٢)، والثالثة: شاذّة. ويُروىٰ: «يُنشَأ» بضَمِّ الياء والتخفيف. عن بعضِهم: أنشَأ ونَشَأ وناشَأ، نحو: أَعْلىٰ وعَلَا وعالىٰ، يُقال: أَعْلاهُ اللهُ فعَلَا، وعالاه: أي: أَعْلاه، وعَلَاه وأَعْلاه وعالاه: بمعنىٰ.

---

(١) تقدَّم معنىٰ الإدماج في تفسير الآية ١١٥ من سورة التوبة (٧: ٣٨١) تعليقاً.

(٢) انظر: «التيسير» للداني، ص١٩٦، و«حجة القراءات» ص٦٤٦.

وقُرِئَ: ﴿عِبَٰدُ ٱلرَّحۡمَٰنِ﴾ و«عَبيدُ الرحمن» و«عِندَ الرحمن» ـ وهو مَثَلٌ لِزُلْفاهُم واختِصاصِهم ـ و﴿إِنَٰثًا﴾ و«أُنُثاً»؛ جَمْع الجمع.

ومعنىٰ «جَعَلُوا»: سَمَّوا وقالوا: إنهم إناث، وقُرِئَ: ﴿أَشَهِدُواْ﴾، و«أأشهِدُوا»؛ بهَمْزتَينِ مفتوحةٍ ومضمومة، و«آأُشهِدُوا»؛ بألفٍ بينهما، وهذا تهكُّمٌ بهم، يعني أنهم يقولون ذلكَ مِن غير أن يَستنِدَ قولُهم إلىٰ عِلْم، فإنَّ اللهَ لم يَضطَرَّهم إلىٰ عِلم ذلك، ولا تَطرَّقُوا إليه باستِدلال، ولا أحاطوا به عن خَبَرٍ يُوجِبُ العِلم، فلم يَبقَ إلا أن يُشاهِدُوا خَلْقَهم، فأخبروا عن هذهِ المُشاهَدة.

﴿سَتُكۡتَبُ شَهَٰدَتُهُمۡ﴾ التي شَهِدُوا بها علىٰ الملائكةِ مِن أُنوثتِهم، ﴿وَيُسۡـَٔلُونَ﴾ وهذا وعيد، وقُرِئَ: «سيَكتُبُ» و«سنكتُب»؛ بالياءِ والنُّون، و﴿شَهَٰدَتُهُمۡ﴾ و«شهاداتُهم»، و«يُساءَلُون»؛ علىٰ: يُفاعَلُون.

قوله: (وقُرِئَ: ﴿عِبَٰدُ ٱلرَّحۡمَٰنِ﴾): الحَرَميّان[1] وابنُ عامر: «عِندَ الرحمن»، بالنُّونِ ساكنةً وفَتْح الدال، والباقون: ﴿عِبَٰدُ ٱلرَّحۡمَٰنِ﴾[2].

قوله: (ومعنىٰ «جَعَلُوا»: سَمَّوا وقالوا: إنهم إناث): قالَ الزجّاج: «الجعلُ هنا في معنىٰ القَوْلِ والحكم علىٰ الشيء، تقول: جَعَلتُ زيداً أعلَمَ الناس، أي: قد وَصَفته بذلك وحَكَمْت به»[3].

قوله: (وقُرِئَ: ﴿أَشَهِدُواْ﴾ و«أأشْهِدُوا»): قالون: بهمزتَين؛ الثانيةُ مضمومةٌ مُسَهَّلةٌ بينَ الهمزةِ والواو، وقالون ـ من روايةِ أبي نَشِيطٍ بخِلافٍ عنه ـ يُدخِلُ قبلَها ألفاً، والشِّينُ ساكنة، والباقون: بهمزةٍ واحدةٍ مفتوحةٍ وفَتْح الشِّين[4].

قوله: (وهذا تهكُّمٌ بهم): يعني: قولُه: ﴿أَشَهِدُواْ﴾ مِن بابِ التقسيم الحاضِر، كما سَبَقَ مِراراً.

---

(١) يعني: ابنَ كثير المكِّيّ، ونافعاً المدنيّ.

(٢) انظر: «التيسير» للداني ص١٩٦، و«حجة القراءات» ص٦٤٧.

(٣) «معاني القرآن وإعرابه» للزجاج (٤: ٤٠٧).

(٤) انظر: «التيسير» للداني ص١٩٦، و«حجة القراءات» ص٦٤٨.

[﴿ وَقَالُواْ لَوْ شَآءَ ٱلرَّحْمَٰنُ مَا عَبَدْنَٰهُمۗ مَّا لَهُم بِذَٰلِكَ مِنْ عِلْمٍۖ إِنْ هُمْ إِلَّا يَخْرُصُونَ ﴾ ٢٠]

﴿ وَقَالُواْ لَوْ شَآءَ ٱلرَّحْمَٰنُ مَا عَبَدْنَٰهُم ﴾ **هما كَفرتانِ أيضاً مضمومتانِ إلىٰ الكَفراتِ الثلاث**، وهما: عِبادتُهم الملائكةَ مِن دونِ الله، وزَعْمُهم أنَّ عِبادتَهم بمشيئةِ الله، كما يقولُ إخوانُهم المُجبِرة.

قوله: (**هما كَفْرتانِ أيضاً**): **الجوهري**: «الكَفْر ـ بالفَتْح ـ: التغطية، وقد كَفَرتُ الشيءَ أكفِرُه ـ بالكَسْر ـ كَفْراً؛ أي: سَتَرْته. والكَفْرُ أيضاً: ظُلْمةُ الليلِ وسَوادُه، وكُلُّ شيءٍ غَطّىٰ شيئاً فقد كَفَرَه، قال ابنُ السِّكِّيت: ومنه سُمِّيَ الكافِر، لأنه يَستُرُ نِعَمَ الله سُبحانه وتعالىٰ».

قوله: (**مضمومتانِ إلىٰ الكَفَراتِ الثلاث**): وهيَ ما عَدَّها في قوله: إنهم جَعَلُوا له مِن عِبادِهِ جُزْءاً، وإنه اتخذَ بناتٍ وأصفاهُم بالبنين، وإنهم جَعَلُوا المَلائكةَ المُكرَمِينَ إناثاً، وإنهم عَبَدُوهُم وقالوا: لو شاء الرحمنُ ما عَبَدناهم.

واعلم أنه ذهبَ إلىٰ أنَّ قولَه تعالىٰ: ﴿ وَقَالُواْ لَوْ شَآءَ ٱلرَّحْمَٰنُ ﴾ معطوفٌ علىٰ قوله: ﴿ وَجَعَلُواْ لَهُۥ مِنْ عِبَادِهِۦ جُزْءًا ﴾، وعلىٰ قوله: ﴿ وَجَعَلُواْ ٱلْمَلَٰٓئِكَةَ ٱلَّذِينَ هُمْ عِبَٰدُ ٱلرَّحْمَٰنِ إِنَٰثًا ﴾، ولا ارتيابَ في كَوْنِ قولِهم فيهما واعتِقادِهم كُفْراً، فكذلكَ ينبغي حُكمُ المعطوف، وإذا كانَ القولُ بمشيئةِ الله كُفْراً كانَ قولُ أهلِ السُّنّة: «إنَّ كُفْرَ الكافرِ بمَشيئةِ الله» مِثلَ قولِهم، فيَجِبُ أن يكونوا أمثالهم، وإليه الإشارةُ بقوله: «كما يقولُ إخوانُهم المُجبِرة».

واتَّجَهَ عليه سُؤال، وهو أنهم ذكروا ذلكَ استِهزاءً وسُخْرية، فذُمُّوا لذلك، نَقَلَ هذا القولَ الإمامُ عن بعضِ المُفسِّرين[1]. وفي «التيسير»: قالوا ذلكَ استِهزاءً بقَوْلِ أهل الحق: إنَّ الكائناتِ كُلَّها بمَشيئةِ الله، لا اعتِقاداً منهم، فلذلكَ كَذَّبهم وجَهَّلَهم.

وأجابَ عنه: بأنَّ صَرْفَ الكلام مِنَ الحقيقةِ مِن غيرِ صارفٍ غيرُ جائز، علىٰ أنّا بيّنا أنَّ الآياتِ كُلَّها مَسُوقةٌ علىٰ وَتيرةٍ واحدة، فإما أن تُجرىٰ كُلُّها مَجرىٰ الاستِهزاء، أو تُؤوَّلَ بأَسْرِها علىٰ ما هيَ عليه، وإما أن يُجعَلَ بعضُها استِهزاء. ولا سَبيلَ إلىٰ الأول؛ لأنَّ القولَ به يُفضي إلىٰ أنَّ الكُفّارَ استهزَؤُوا بجَعْلِ المَلائكةِ جُزْءاً لله، وبجَعْلِها بناتٍ لله وإناثاً، وهذا عَيْنُ الإيمان،

---

(١) انظر: «مفاتيح الغيب» للرازي (٢٧: ٦٢٦).

....

والقولُ به مُستلزِمٌ للمَدْح ـ ألا ترىٰ إلىٰ قوله[1] في حِكايةِ المُنافِقين: ﴿إِنَّا مَعَكُمْ إِنَّمَا نَحْنُ مُسْتَهْزِءُونَ﴾ [البقرة: ١٤]: «المُستهزِئُ بالشيءِ المُستخِفُّ به مُنكِرٌ له ودافِعٌ لِكَونِهِ مُعتَدّاً به، ودَفْعُ نقيضِ الشيءِ تأكيدٌ لِثباتِه» ـ ولا إلىٰ الثالث؛ لأنَّ الذهابَ إليه مما يَـخْرِمُ النَّظْم، ويأباهُ أيضاً قولُه تعالىٰ: ﴿مَّا لَهُم بِذَٰلِكَ مِنْ عِلْمٍ﴾، لأنَّ المُستهزِئَ لا يُكذَّب، ولكنْ يُوبَّخُ علىٰ استِهزائِه، فلا يُقال: ﴿إِنْ هُمْ إِلَّا يَخْرُصُونَ﴾ إذا استَهزَؤوا بذلكَ القول.

ثم إنَّ الزَّجّاجَ ذكرَ ما يَصِحُّ أن يقعَ جواباً عن هذا، وهو أنَّ قولَه: ﴿مَّا لَهُم بِذَٰلِكَ مِنْ عِلْمٍ﴾ عائدٌ إلىٰ قولهم: «الملائكةُ بناتُ الله»، لا إلىٰ قولهم: ﴿لَوْ شَاءَ الرَّحْمَٰنُ مَا عَبَدْنَاهُم﴾[2]، فأورَدَه المُصنِّفُ علىٰ نفسِهِ سُؤالاً، وأجاب: أنه «تمحُّلُ مُبطِلٍ وتحريفُ مُكابِر».

وصَحَّحَ الإمامُ رَدَّ المُصنِّف، وقال: «إنَّ ذلكَ يُؤدِّي إلىٰ أنه تعالىٰ حكىٰ عن القَوْم قولَينِ باطِلَين، وبيَّنَ وَجْهَ بُطلانِهما، ثم حكىٰ بعدهما مَذهَباً ثالثاً في مسألةٍ أجنبيّة، ثم حَكَمَ ببُطلانِها أيضاً، فصَرْفُ هذا الإبطالِ عن المذكورِ عَقيبَه، إلىٰ كلامٍ مُتقدِّم عليه: غايةُ البُعْد»، وقَرَّر أيضاً رَدَّ المُصنِّفِ القولَ بالاستهزاء، ثم قال: «والحقُّ عندي: هو أنَّ القومَ لـمّا ذكروا هذا الكلامَ استَدَلُّوا بمَشيئةِ الله للكُفرِ علىٰ أنه لا يجوزُ ورودُ الأَمْرِ بالإيمان، واعتَقَدُوا أنَّ الأمرَ والإرادةَ يجبُ كونُهما مُتطابِقَين، وهذا عندنا باطِل، والقومُ لم يَستَحِقُّوا الذَّمَّ بمُجَرَّدِ قولهم: إنَّ اللهَ يُريدُ الكُفرَ مِنَ الكافِر، بل لأجلِ أنهم قالوا: لـمّا أرادَ الكُفرَ مِنَ الكافِرِ وَجَبَ أن يَقبُحَ منه أمرُ الكافرِ بالإيمان»[3].

ويَقرُبُ منه ما روىٰ الواحِديُّ عن صاحبِ النَّظْم: «أنَّ هذا القولَ حَقّ، وإن كانَ مِنَ الكُفّار، وهذا كقوله: ﴿لَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا عَبَدْنَا مِن دُونِهِ مِن شَيْءٍ﴾ [النحل: ٣٥]، وإن جَعلتَ قولَه: ﴿مَّا لَهُم بِذَٰلِكَ مِنْ عِلْمٍ﴾ رَدّاً لقولهم: ﴿لَوْ شَاءَ الرَّحْمَٰنُ مَا عَبَدْنَاهُم﴾، كانَ المعنىٰ: أنهم قالوا: إنَّ الله قَدَّرَنا علىٰ عِبادتِها، فلِمَ يُعاقِبُنا؟ لأنه رضيَ بذلك هنا. وهذا كذبٌ منهم، لأن الله

---

(١) أي: قول الزمخشري في تفسير الآية المذكورة من سورة البقرة.
(٢) انظر: «معاني القرآن وإعرابه» للزجاج (٤: ٤٠٨).
(٣) «مفاتيح الغيب» للرازي (٢٧: ٦٢٦-٦٢٧).

....

تعالىٰ وإن أراد كُفرَ الكافر فإنه لا يرضاه، وتقديرُه الكافرَ على الكفرِ لا يكونُ عن رِضاً منه»(١).

ومآلُ هذَينِ القَولَينِ يَرجِعُ إلىٰ أنَّ التكذيبَ في قوله: ﴿إِنْ هُمْ إِلَّا يَخْرُصُونَ﴾ راجعٌ إلىٰ مُؤدّىٰ قوله: ﴿لَوْ شَآءَ ٱلرَّحْمَٰنُ﴾، لا إلىٰ معناهُ الظاهِر.

وقال صاحبُ «الفرائد»: «لأهلِ السُّنّة فيه ثلاثةُ أوجُه: أحدُها: أنهم ادَّعَوْا أنَّ اللهَ أمَرَهُم بعبادةِ الملائكة، وقالوا: لو شاءَ أنْ لا نَعبُدَ لنهانا، فإذا لم يَنهَنا عنها فقد أمَرَنا. وثانيها: لو شاءَ اللهُ أنْ لا نَعبُدَهم لَمَنَعَنا عن عِبادتِهم مَنْعَ قَهْرٍ واضطِرار، وإذا لم يَفعَلْ ذلكَ فقد أباحَ لنا. وثالثها: أنهم قالوا هذا القَوْلَ استِهزاءً بقَولِ أهل الحقّ: إنَّ الكائناتِ كُلَّها بمَشيئةِ الله تعالىٰ، وحينَ لم يَعتَقِدُوا بما قالوا، فأكذَبَهم اللـهُ فيه وجَهَّلَهم، كما أخبَـرَ عنهم: ﴿أَنُطْعِمُ مَن لَّوْ يَشَآءُ ٱللَّهُ أَطْعَمَهُۥٓ﴾ [يس: ٤٧]، هذا حَقٌّ في الأصل، ولكنْ قالوا ذلكَ استِهزاء، فأكذَبَهم بقوله: ﴿إِنْ أَنتُمْ إِلَّا فِى ضَلَٰلٍ مُّبِينٍ﴾ [يس: ٤٧]، وكذلكَ قولُه: ﴿قَالُوا۟ نَشْهَدُ إِنَّكَ لَرَسُولُ ٱللَّهِ﴾، ثم قال: ﴿وَٱللَّهُ يَشْهَدُ إِنَّ ٱلْمُنَٰفِقِينَ لَكَٰذِبُونَ﴾ [المنافقون: ١]، فقولُهم: ﴿مَّا لَهُم بِذَٰلِكَ مِنْ عِلْمٍ ۖ إِنْ هُمْ إِلَّا يَخْرُصُونَ﴾: معناه: ليسَ لهم عليه حُجّة، وهو جَهْلٌ منهم وكَذِب.

أما قوله(٢): «لا دليلَ علىٰ أنهم قالوه مُستَهزِئين»: ففي غايةِ البُعْد، لأنه قد دلَّ الدلائلُ عليه، منها قولُه تعالىٰ: ﴿وَلَوْ شَآءَ ٱللَّهُ مَا ٱقْتَتَلُوا۟ وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ يَفْعَلُ مَا يُرِيدُ﴾ [البقرة: ٢٥٣]، وأمثالُ هذا مِنَ المنقولِ وغيره كثير».

وقال صاحبُ «التقريب»: «قالوا: ﴿لَوْ شَآءَ ٱلرَّحْمَٰنُ مَا عَبَدْنَٰهُم﴾ علىٰ الاستِهزاء، ولو قالوهُ جادِّينَ كانوا مُؤمنين؛ لِـمَا ثبتَ في الأصولِ مِن تَوقُّفِ الأُمورِ علىٰ مَشيئةِ الله، وحَمْلُه علىٰ الاستِهزاءِ لهذا الدليلِ دونَ ما قبلَه(٣) ليسَ فيه تعويج».

---

(١) «الوسيط» للواحدي (٤: ٦٨).

(٢) أي: الزمخشري.

(٣) وهو قولُهم: إن الملائكة بناتُ الله، وإنها إناث، فلا يُـحمَلُ علىٰ أنهم يقولونَه استِهزاء.

....

وقال القاضي: «معناه: لو شاءَ عَدَمَ عِبادةِ المَلائكةِ ﴿مَا عَبَدْنَهُم﴾، فاستَدَلُّوا بنفي مشيئةِ عَدَمِ العِبادةِ علىٰ امتِناعِ النهيِ عنها، أو علىٰ حُسْنِها[١]، وذلك باطِل، لأنَّ المَشيئةَ ترجيحُ بعضِ المُمكِناتِ علىٰ بعض، مأموراً كانَ أو منهياً، حَسَناً كانَ أو غيرَه، ولذلكَ جَهَّلَهم. ويجوزُ أن تكونَ الإشارةُ إلىٰ أصْلِ الدَّعْوىٰ، كأنه لَـمَّا أبدىٰ وُجوهَ فسادِها، وحكىٰ شُبَهَهم المُزيَّفة، نفىٰ أن يكونَ لهم بها عِلمٌ علىٰ طريقِ العَقْل، ثم أضـرَبَ عنه إلىٰ إنكارِ أن يكونَ له سَنَدٌ مِن جِهةِ النَّقْل، فقال: ﴿أَمْ ءَاتَيْنَٰهُمْ كِتَٰبًا﴾»[٢].

وقال صاحبُ «الانتِصاف»: «هذه الآيةُ تَزيدُ مُعتَقَدَنا تمهيداً، وقولُ الكافِر: «لو شاءَ اللهُ ما فَعَلْت»: كَلِمةُ حَقٍّ يُريدُ بها باطِلاً، أمّا إنها كَلِمةُ حَقّ: فلقوله تعالىٰ: ﴿يُضِلُّ مَن يَشَآءُ﴾ [الرعد: ٢٧] وأمثالِها، ولأدلّةِ العَقْل. وأمّا إرادتُه بها الباطِل: فزَعْمُه أنها حُجّةٌ له علىٰ اللهِ في أنْ لا يُعاقبه، كما تَوهَّمَ القَدَريّةُ ذلك، فأشـرَكُوا بربِّهم، بل اعتَقَدُوا أنَّ مَشيئتَهم تَغلِبُ مَشيئةَ رَبِّهم، فالذينَ أشـرَكُوا بالمَلائكةِ أرفَعُ دَرَجةً منهم، فإنما رَدَّ اللهُ في هذهِ الآيةِ احتِجاجَهم، فإنَّ مَقالتَهم صَدَرَتْ عن ظَنٍّ كاذِبٍ وتخرُّص، فلذلكَ قال: ﴿إِنْ هُمْ إِلَّا يَخْرُصُونَ﴾ و﴿إِنْ هُمْ إِلَّا يَظُنُّونَ﴾ [الجاثية: ٢٤]، وقال في أُختِها في الأنعام: ﴿قُلْ هَلْ عِندَكُم مِّنْ عِلْمٍ فَتُخْرِجُوهُ لَنَآ إِن تَتَّبِعُونَ إِلَّا ٱلظَّنَّ وَإِنْ أَنتُمْ إِلَّا تَخْرُصُونَ﴾ [الأنعام: ١٤٨]، فشَبَّهَ حالَهم في الـخَرْصِ واتباعِ الظَّنِّ بحالِ أوائِلِهم، وبيَّنَ أنَّ مَقالتَهم ناشِئةٌ عن خيالٍ وتوهُّم، فلا حُجّةَ فيها علىٰ الله، بل لله الحجّةُ البالِغةُ عليهم، وبيَّنَ أنَّ التكذيبَ راجعٌ إلىٰ اعتِقادِهم، لا إلىٰ نفسِ ما قالوه بتصحيحِ قَولِهم، بقوله: ﴿فَلَوْ شَآءَ لَهَدَىٰكُمْ أَجْمَعِينَ﴾ [الأنعام: ١٤٩]، فإنَّ «لو» معناها الامتِناعُ للامتِناع، فلم يَشَأْ هِدايتَهم، ولو شاءَها لَـمَا ضَلُّوا.

ولِكَسْبِ العَبْدِ وتهيُّئه صارتِ الأفعالُ مَناطاً للتكليف، للفَرْقِ الضـروريِّ بينَ الاختياريِّ

---

(١) في الأصول الخطية: «أو عن جنسِها»، وله معنىٰ، ولكنْ ليسَ فيه كبير فائدة، والمُثبَتُ من «تفسير البيضاوي».

(٢) «أنوار التنزيل» للبيضاوي (٥: ١٤٢-١٤٣).

....

والقَسْرِيّ، ولَـمَّا دَقَّ هذا علىٰ الأفهام غَلَتِ القَدَريّةُ فاعتَقَدُوا أنَّ العَبْدَ فَعَّالٌ لِـما يُريد، وحارتِ الجبريةُ فاعتَقَدَتْ أنْ لا قُدْرةَ للعَبْدِ ولا اختيار»[١].

قوله[٢]: «بل اعتقَدوا أنَّ مَشيئتَهم تَغلِبُ مَشيئةَ ربِّهم»: يَدُلُّ عليه قولُ المُصنِّفِ بعدُ في تفسير قولِهِ تعالىٰ: ﴿لَعَلَّهُمْ يَرْجِعُونَ﴾ [الزخرف: ٤٨]: «إرادةُ الله تعالىٰ غيرَه: ليسَ إلا أن يَأمُرَه به ويَطلُبَ منه إيجادَه، فإن كانَ ذلكَ علىٰ سَبيلِ القَسْرِ وُجِد، وإلا دارَ بينَ أن يُوجَدَ وأن لا يُوجَدَ علىٰ حَسَبِ اختيارِ المُكلَّف».

قلت ـ وبالله التوفيق ـ: المقصودُ مِن إيرادِ أقوالِ الأئمّةِ ـ شَكَرَ اللـهُ سَعْيَهم ـ إظهارُ ما يَنطَبِقُ عليه المَقامُ مِنَ المعنىٰ، فإنَّ التلفيقَ بينَ هذهِ الآياتِ مِنَ المُعضِلات، فالواجبُ علينا أن نُبيِّنَ أولاً مَواقِعَ التراكيب في الآياتِ السِّتّ؛ مِن قولِه: ﴿وَجَعَلُوا لَهُ مِنْ عِبَادِهِ جُزْءًا﴾ إلى قوله: ﴿إِنَّا وَجَدْنَا آبَاءَنَا عَلَىٰ أُمَّةٍ﴾: أما مواقعُ التراكيب بحسب الحلّ: فإنَّ قولَه: ﴿وَجَعَلُوا الْمَلَائِكَةَ الَّذِينَ هُمْ عِبَادُ الرَّحْمَٰنِ إِنَاثًا﴾ عطفٌ علىٰ قوله: ﴿وَجَعَلُوا لَهُ مِنْ عِبَادِهِ جُزْءًا﴾[٣] وهما الكَفرتان، والاستفهامُ الأولُ ـ وهو قولُه: ﴿أَمِ اتَّخَذَ مِمَّا يَخْلُقُ﴾ ـ توبيخٌ مُتوجِّهٌ إلىٰ الكَفْرةِ الأولىٰ، وهي ﴿وَجَعَلُوا لَهُ مِنْ عِبَادِهِ جُزْءًا﴾[٤]، ﴿وَإِذَا بُشِّرَ أَحَدُهُم بِالْأُنثَىٰ﴾ اعتراضٌ ـ كما مَرَّ ـ أو حالُ مفعولِ ﴿اتَّخَذَ﴾ أو فاعِلِ ﴿جَعَلُوا﴾ الـمُقدَّم: مُقرِّرةٌ لجهةِ الإشكال، ويَنصُـرُه قولُه: «إنهم نَسَبُوا إليه هذا الجِنس، ومِن حالِهم: أنَّ أحدَهم إذا قيلَ له: «قد وُلِدَتْ لك بنتٌ» اغتمّ»، والاستفهامُ في قوله: ﴿أَشَهِدُوا﴾ توبيخٌ مُتوجِّهٌ إلىٰ الكَفْرةِ الثانية، وهي قولُه: ﴿وَجَعَلُوا الْمَلَائِكَةَ الَّذِينَ هُمْ عِبَادُ الرَّحْمَٰنِ إِنَاثًا﴾.

وقولُه: ﴿وَقَالُوا لَوْ شَاءَ الرَّحْمَٰنُ مَا عَبَدْنَاهُم﴾ كَفْرةٌ أخرىٰ؛ لكنْ علىٰ مِنوالٍ آخَرَ غيرِ الأُولَيَين،

---

(١) «الانتصاف» (٣: ٤٨١-٤٨٢) بحاشية «الكشّاف».

(٢) أي: قولُ ابنِ المُنيِّر صاحبِ «الانتِصاف» في كلامِهِ السابقِ الذي نقله المُؤلِّف، لا الزمخشري، كما قد يُتوهَّم.

(٣) من قوله: «إلىٰ قوله: ﴿إِنَّا وَجَدْنَا آبَاءَنَا عَلَىٰ أُمَّةٍ﴾» إلى هنا، سقط من (ح) و(ف).

(٤) من قوله: «وهما الكَفرتان» إلىٰ هنا، سقط من (ح).

....

هذا معنىٰ قول الإمام: «حكىٰ عن القوم قولَين باطِلَين، وبيَّنَ وَجْهَ بُطلانِهما، ثم حكىٰ بعدهما مَذهَباً ثالثاً»[1].

أما تقريرُ الكَفْرةِ الثالثة: فإنه تعالىٰ لَـمَّا حكىٰ عنهم الكَفْرتَين، وأنكَرَ عليهم ذلكَ أبلَغَ الإنكار، جاءَ بكَفْرةٍ أخرىٰ لهم أطَمَّ مِنَ الأُولَيَين مُستَطرِداً، وهيَ عبادتُهم الملائكة، ووِزانُ هذه وِزانُ قولِهِ تعالىٰ: ﴿وَإِذَا فَعَلُوا فَاحِشَةً قَالُوا وَجَدْنَا عَلَيْهَا آبَاءَنَا وَاللَّهُ أَمَرَنَا بِهَا قُلْ إِنَّ اللَّهَ لَا يَأْمُرُ بِالْفَحْشَاءِ أَتَقُولُونَ عَلَى اللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ﴾ [الأعراف: ٢٨]، والمعنىٰ: إذا فعَلُوا أمراً مُنكَراً بالِغاً في القُبْح غايتَه، ووُبِّخُوا عليه، وبُـيِّنَ لهم قُبحُه، قالوا مُعتَذرين: إنا وَجَدْنا آباءَنا عليها، واللـهُ أمَرَنا بها.

فإذن لا استِقلالَ لهذهِ الكَفْرةِ استِقلالَ أُختَيها، ولا بُدَّ مِن إنكارٍ سابق، وهو اعتِذارٌ منه، فإذن لا استِقلال، كما في قوله: ﴿وَاللَّهُ أَمَرَنَا بِهَا﴾، فحينَئذٍ يُمكِنُ أن يُـحمَلَ قولُهم: ﴿لَوْ شَاءَ الرَّحْمَٰنُ مَا عَبَدْنَاهُم﴾ علىٰ الاستِهزاء، ويكونَ قولُه: ﴿مَا لَهُم بِذَٰلِكَ مِنْ عِلْمٍ إِنْ هُمْ إِلَّا يَخْرُصُونَ﴾ تجهيلاً لهم؛ لأنَّ المُستَهزِئَ جاهِل، ﴿قَالَ أَعُوذُ بِاللَّهِ أَنْ أَكُونَ مِنَ الْجَاهِلِينَ﴾ [البقرة: ٦٧][2]، أو يُـحمَلَ علىٰ ما قالوا مِن أنه لا يجوزُ مُخالَفةُ الأمرِ للمشيئة، كما ذَهَبَ إليه الإمامُ وصاحبُ «الفرائد»، وهو الوَجْه؛ لتنصيصِ الله الأمْرَ في قوله: ﴿وَاللَّهُ أَمَرَنَا بِهَا﴾ [الأعراف: ٢٨]، وتصريحِ الرَّدِّ بقوله: ﴿قُلْ إِنَّ اللَّهَ لَا يَأْمُرُ بِالْفَحْشَاءِ أَتَقُولُونَ عَلَى اللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ﴾ [الأعراف: ٢٨].

و﴿أَمْ﴾ ـ في قوله: ﴿أَمْ آتَيْنَاهُمْ﴾ ـ مُنقَطِعة[3]، و«بل» فيها إضـرابٌ عن قوله: ﴿مَا لَهُم بِذَٰلِكَ مِنْ عِلْمٍ إِنْ هُمْ إِلَّا يَخْرُصُونَ﴾ تكذيباً لهم، ونفياً للعِلمِ عنهم إلىٰ ما هو أبلَغُ

---

(١) «مفاتيح الغيب» للرازي (٢٧: ٦٢٦).

(٢) محلُّ الشاهد من الآية: هو أنَّ القِطعةَ المذكورة منها هنا جاءت جواباً من موسىٰ عليه السلام لقومه عندما قالوا له: ﴿أَتَتَّخِذُنَا هُزُوًا﴾، فدَلَّ علىٰ أنَّ الاستِهزاء جَهْل.

(٣) وعليه فيكونُ التقدير: بل آتيناهم كتاباً... إلخ. ولذلك قال: «و(بل) فيها إضرابٌ»، يعني: «بل» التي تَضَمَّنَتها «أم» في معناها.

....

منه في نفي العِلم، وعلىٰ هـذا الإضـرابُ الثـاني[١].

فظهرَ مِن هذا البيانِ أنَّ قولَ المُصنِّف: «فإن قالوا: نجعلُ هذا الأخيرَ وحدَه مَقُولاً علىٰ وَجْهِ الـهُزْء، دونَ ما قبلَه، فما بهم إلا تعويجُ كتابِ الله»: غيرُ مُستَقيم، وأنَّ قوله: «هما كَفْرتانِ أيضاً مضمومتانِ إلىٰ الكَفَراتِ الثلاث» ـ علىٰ معنىٰ أنَّ قولَه: ﴿لَوْ شَآءَ ٱلرَّحْمَٰنُ﴾ مُتَّصِلٌ بقوله: ﴿وَجَعَلُواْ لَهُۥ مِنْ عِبَادِهِۦ جُزْءًا﴾، وهما مُنضَمّـانِ إلىٰ الكَفَراتِ الثلاث، وهي: اتخاذُ البنات، واصطِفاءُ البنين، وجَعْلُ المَلائِكةِ إناثاً ـ تعويج، لأنَّ الآياتِ غيرُ وارِدةٍ علىٰ نَسَقٍ واحد، ولا علىٰ وَتيرةِ الترتيب، فبعضُها إنشائية، أي: قولُه: ﴿أَمِ ٱتَّخَذَ﴾، وقولُه: ﴿أَوَمَن يُنَشَّؤُاْ﴾، وبعضُها حال، أي: قولُه: ﴿وَأَصْفَىٰكُم﴾، ﴿وَإِذَا بُشِّرَ﴾، وبعضُها عَطْف[٢]، فدلَّ الاختِلافُ علىٰ التبايُنِ مِن هذهِ الجهة، وقد مَرَّ تقريرُ مَواقِعِها، وأنَّ الكَفَراتِ ثلاثٌ لا غير.

ويُمكِنُ تصحيحُ قولِ الزَّجّاج، وهو أنَّ قولَه: ﴿مَّا لَهُم بِذَٰلِكَ مِنْ عِلْمٍ﴾ عائدٌ إلىٰ قَولِهم: «الملائكةُ بناتُ الله»، لا إلىٰ قَولِهم: ﴿لَوْ شَآءَ ٱلرَّحْمَٰنُ مَا عَبَدْنَٰهُم﴾، وذلك بأن يُـجعَلَ ﴿لَوْ شَآءَ ٱلرَّحْمَٰنُ مَا عَبَدْنَٰهُم﴾ جواباً لِـمَا تَضَمَّنَتْ تلكَ الآياتُ مِن معنىٰ الإنكارِ والاحتِجاج عليهم بعبادةِ الملائكة، فيكونُ قولُهم هذا أمارةَ انجِزالِهم[٣] وانقِطاعِهم، ودلالةً علىٰ أنَّ الحجّةَ قد بَهَرَتهُم، ولم يَبقَ لهم مُتَشَبَّثٌ إلا هذا القول، كما هو دَيْدَنُ المحجوج، وقد مَرَّ في «الأنعام» مِن هذا النَّوْعِ نُـبَذ.

وقريبٌ منه قولُ القاضي: «كأنه لـمَّا أبدىٰ وُجوهَ فَسادِ أقوالِهم، وحكىٰ شُبَهَهم المُزَيَّفة، نفىٰ أن يكونَ لهم بها عِلم»[٤]، والله أعلم.

---

(١) وهو الواردُ في قولِهِ تعالىٰ ـ بعدَ هذهِ الآية مباشرة ـ: ﴿بَلْ قَالُوٓاْ إِنَّا وَجَدْنَآ ءَابَآءَنَا عَلَىٰٓ أُمَّةٍ وَإِنَّا عَلَىٰٓ ءَاثَٰرِهِم مُّهْتَدُونَ﴾.

(٢) وهي قولُه: ﴿وَجَعَلُواْ ٱلْمَلَٰٓئِكَةَ ٱلَّذِينَ هُمْ عِبَٰدُ ٱلرَّحْمَٰنِ إِنَٰثًا﴾، وقولُه: ﴿وَقَالُواْ لَوْ شَآءَ ٱلرَّحْمَٰنُ مَا عَبَدْنَٰهُم﴾.

(٣) في (ط): «انخزالهم»، والانخزال والانجزال: كلاهما بمعنىٰ الانقطاع، يُقال: جَزَلَه يَجزِلُه جَزْلاً، وأجزَلَه: أي: قَطَعَه. ويُقال: خَزَلْتُه فانخزل؛ أي: قطعتُه فانقطع. كما في «لسان العرب» لابن منظور، مادة (جزل) ومادة (خزل).

(٤) «أنوار التنزيل» للبيضاوي (٥: ١٤٣).

فإن قلت: ما أنكرتَ علىٰ مَنْ يقول: قالوا ذلكَ علىٰ وَجْهِ الاستِهزاء، ولو قالوهُ جادِّينَ لكانوا مُؤمنين؟ قلت: لا دليلَ علىٰ أنهم قالوهُ مُستَهزئين، وادِّعاءُ ما لا دليلَ عليه باطِل، علىٰ أنَّ اللهَ تعالىٰ قد حكىٰ عنهم علىٰ سبيل الذَّمِّ والشهادةِ بالكُفْر: أنهم جَعَلُوا له مِن عِبادِهِ جُزْءاً، وأنه اتخذَ بناتٍ وأصفاهُم بالبنين، وأنهم جَعَلُوا الملائكةَ المُكرَمينَ إناثاً، وأنهم عَبَدُوهُم وقالوا: لو شاءَ الرحمنُ ما عَبَدْناهُم. فلو كانوا ناطِقينَ بها علىٰ طريقِ الـهُزْء، لكانَ النُّطْقُ بالمَحكيّاتِ قبلَ هذا المحكيِّ ـ الذي هو إيمانٌ عِندَه لو جَدُّوا في النُّطْقِ به ـ مَدْحاً لهم، مِن قِبَلِ أنها كلماتُ كُفْرٍ نَطَقُوا بها علىٰ طريقِ الـهُزْء، فبقيَ أن يكونوا جادِّين، وتشتركُ كُلُّها في أنها كلماتُ كُفْر.

فإن قالوا: نجعلُ هذا الأخيرَ وحدَه مَقُولاً علىٰ وَجْهِ الـهُزْء، دونَ ما قبلَه، فما بهم إلا تعويجُ كتاب الله الذي لا يأتيهِ الباطِلُ مِن بينِ يَدَيهِ ولا مِن خَلفِه، لِتَسْويةِ مَذهَبِهم الباطِل، ولو كانت هذهِ كلمةَ حَقٍّ نَطَقُوا بها هُزْءاً لم يكن لِقولِهِ تعالىٰ: ﴿مَّا لَهُم بِذَٰلِكَ مِنْ عِلْمٍ ۖ إِنْ هُمْ إِلَّا يَخْرُصُونَ﴾ معنىً؛ لأنَّ مَنْ قال: «لا إلهَ إلا الله» علىٰ طريقِ الهزء، كانَ الواجِبُ أن يُنكَرَ عليه استِهزاؤُه ولا يُكذَّب، لأنه لا يجوزُ تكذيبُ الناطِقِ بالحقِّ جادّاً كان أو هازِئاً.

فإن قلت: ما قولُك فيمَن يُفسِّرُ ﴿مَّا لَهُم﴾ بقولهم: إنَّ الملائكةَ بناتُ الله، ﴿مِنْ عِلْمٍ ۖ إِنْ هُمْ إِلَّا يَخْرُصُونَ﴾ في ذلكَ القول، لا في تعليقِ عبادتِهم بمَشيئةِ الله؟ قلت: تمحُّلُ مُبطِلٍ وتحريفُ مُكابِر، ونحوُه قولُه تعالىٰ: ﴿سَيَقُولُ الَّذِينَ أَشْرَكُوا لَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا أَشْرَكْنَا وَلَا آبَاؤُنَا وَلَا حَرَّمْنَا مِن شَيْءٍ ۚ كَذَٰلِكَ كَذَّبَ الَّذِينَ مِن قَبْلِهِم﴾ [الأنعام: ١٤٨].

قوله: (ونحوُه قولُه تعالىٰ: ﴿سَيَقُولُ الَّذِينَ أَشْرَكُوا لَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا أَشْرَكْنَا﴾): يعني: في أنَّ التكذيبَ مُتعلِّقٌ به، لا بشيءٍ آخر. وقلت: مَنْ عَلَّقَه بالأول، لم يَفصِلْهُ مِنَ الثاني(١) فَصْلاً كُلِّيّاً،

---

(١) يُريدُ بالأول: قولَه: ﴿وَجَعَلُوا لَهُ مِنْ عِبَادِهِ جُزْءًا﴾، وقولَه: ﴿وَجَعَلُوا الْمَلَائِكَةَ الَّذِينَ هُمْ عِبَادُ الرَّحْمَٰنِ إِنَاثًا﴾، وبالثاني: قولَه: ﴿وَقَالُوا لَوْ شَاءَ الرَّحْمَٰنُ مَا عَبَدْنَاهُم﴾، يعني: الذي جَعَلَ قولَه تعالىٰ: ﴿مَّا لَهُم بِهِ مِنْ عِلْمٍ﴾ تجهيلاً لهم في دعواهم أنَّ الملائكةَ بناتُ الله وأنها إناث، لم يَفصِلْهُ أيضاً عن تعليقهم عِبادتَهم بمشيئة الله.

[﴿ أَمْ ءَاتَيْنَاهُمْ كِتَابًا مِّن قَبْلِهِۦ فَهُم بِهِۦ مُسْتَمْسِكُونَ * بَلْ قَالُوٓا۟ إِنَّا وَجَدْنَآ ءَابَآءَنَا عَلَىٰٓ أُمَّةٍ وَإِنَّا عَلَىٰٓ ءَاثَٰرِهِم مُّهْتَدُونَ ﴾ ٢١-٢٢]

الضميرُ في ﴿مِّن قَبْلِهِۦ﴾ للقُرآنِ أو الرسول، والمعنىٰ: أنهم ألصَقُوا عِبادةَ غير الله بمَشيئةِ الله، **قولاً قالوهُ** غيرَ مُستَنِدٍ إلىٰ عِلْم، ثم قال: أم آتيناهُم كِتاباً قبلَ هذا الكِتاب، نَسَبْنا فيه الكُفرَ والقَبائحَ إلينا، فحَصَلَ لهم عِلمٌ بذلكَ مِن جِهةِ الوَحْي، فاستَمسَكُوا بذلكَ الكِتابِ واحتَجُّوا به؟! بل لا حُجّةَ لهم يَستَمسِكُونَ بها إلا قولُهم: ﴿ بَلْ قَالُوٓا۟ إِنَّا وَجَدْنَآ ءَابَآءَنَا عَلَىٰٓ أُمَّةٍ ﴾ علىٰ دِين، وقُرِئَ: «علىٰ إمّة» بالكَسْر، وكِلتاهما مِنَ الأَمِّ وهو القَصْد، فالأُمّة: الطريقةُ التي تُؤَمّ، أي: تُقصَد، كالرُّحْلةِ للمَرْحولِ إليها، والإمّة: الحالةُ التي يكونُ عليها الآمُّ وهو القاصِد. **وقيل: علىٰ نِعمةٍ وحالةٍ حَسَنة.**

﴿عَلَىٰٓ ءَاثَٰرِهِم مُّهْتَدُونَ﴾ خَبَرُ «إنّ»، أو الظَّرْفُ صِلةٌ لـ﴿مُّهْتَدُونَ﴾.

فلا يكونُ تـمحُّلاً وتحريفاً؛ لأنَّ قولَه: ﴿لَوْ شَآءَ ٱلرَّحْمَٰنُ مَا عَبَدْنَٰهُم﴾ دليـلٌ علىٰ انقِطاعِهم مِنَ الحجّة، وعلىٰ بُطلانِ مَذهَبِهم، وظُهورِ افتِرائِهم، ونفيُ العِلم عنهم آخِراً كالتتميم والتَّسْجيلِ علىٰ السابق.

قوله: (**قولاً قالوه**): قيل: هو حالٌ مِن واو «ألصَقُوا»، والظاهرُ أنه مفعولٌ مُطلَقٌ مِن معنىٰ «ألصَقُوا» إلىٰ آخِرِه؛ لأنه تفسيرٌ لقوله: ﴿ وَقَالُوا۟ لَوْ شَآءَ ٱلرَّحْمَٰنُ مَا عَبَدْنَٰهُم﴾، فيكونُ «قالوه» صِفةً لـ«قَوْلاً».

قوله: (**وقيل: علىٰ نِعْمةٍ وحالةٍ حَسَنة**): قال القاضي: «قولُه: ﴿وَكَذَٰلِكَ مَآ أَرْسَلْنَا مِن قَبْلِكَ﴾ الآية: تَسْليةٌ لرسولِ الله ﷺ، ودلالةٌ علىٰ أنَّ التقليدَ في نَحْوِ ذلكَ ضَلالٌ قديم، وأنَّ مُقَدَّميهم أيضاً لم يكن لهم سَنَدٌ منظورٌ إليه، وتخصيصُ المُتـرَفينَ إشعارٌ بأنَّ التَّنعُّمَ هو الذي أوجَبَ البَطالة[١]، وصَـرَفَهم عنِ النَّظَرِ إلىٰ التقليد»[٢].

---

(١) في المطبوع من «تفسير البيضاوي»: «إشعارٌ بأنَّ التنعُّمَ وحُبَّ البَطالةِ صَـرَفَهم»، وله وجه أيضاً، والذي نقله المُؤلِّفُ رحمه الله تعالىٰ عنه أحسن، والبَطالة: الجهالةُ واللهو، كما في «لسان العرب» لابن منظور، مادة (بطل).

(٢) «أنوار التنزيل» للبيضاوي (٥: ١٤٣).

[﴿وَكَذَٰلِكَ مَآ أَرۡسَلۡنَا مِن قَبۡلِكَ فِي قَرۡيَةٖ مِّن نَّذِيرٍ إِلَّا قَالَ مُتۡرَفُوهَآ إِنَّا وَجَدۡنَآ ءَابَآءَنَا عَلَىٰٓ أُمَّةٖ وَإِنَّا عَلَىٰٓ ءَاثَٰرِهِم مُّقۡتَدُونَ﴾ ٢٣]

﴿مُتۡرَفُوهَآ﴾ الذينَ أترَفَتْهُمُ النِّعمة، أي: أبطَرَتْهم، فلا يُحبُّون إلا الشَّهواتِ والملاهي، **ويَعافُونَ** مَشاقَّ الدِّينِ وتكاليفَه.

[﴿قَٰلَ أَوَلَوۡ جِئۡتُكُم بِأَهۡدَىٰ مِمَّا وَجَدتُّمۡ عَلَيۡهِ ءَابَآءَكُمۡۖ قَالُوٓاْ إِنَّا بِمَآ أُرۡسِلۡتُم بِهِۦ كَٰفِرُونَ * فَٱنتَقَمۡنَا مِنۡهُمۡۖ فَٱنظُرۡ كَيۡفَ كَانَ عَٰقِبَةُ ٱلۡمُكَذِّبِينَ﴾ ٢٤-٢٥]

قُرِئ: «قُل» و﴿قَٰلَ﴾، و﴿جِئۡتُكُم﴾ و«جِئناكُم»، يعني: أتتَّبِعُونَ آباءَكم ولو جِئتُكُم بدِينٍ أهدىٰ مِن دِينِ آبائِكم؟! قالوا: **إنا ثابتونَ علىٰ دِينِ آبائِنا لا نَنفكُّ عنه، وإن جِئتَنا بما هو أهدىٰ وأهدىٰ.**

[﴿وَإِذۡ قَالَ إِبۡرَٰهِيمُ لِأَبِيهِ وَقَوۡمِهِۦٓ إِنَّنِي بَرَآءٞ مِّمَّا تَعۡبُدُونَ * إِلَّا ٱلَّذِي فَطَرَنِي فَإِنَّهُۥ سَيَهۡدِينِ * وَجَعَلَهَا كَلِمَةَۢ بَاقِيَةٗ فِي عَقِبِهِۦ لَعَلَّهُمۡ يَرۡجِعُونَ﴾ ٢٦-٢٨]

قوله: (**ويَعافُون**): أي: يكرهون.

قوله: (**قُرِئ: «قُل»**): ابنُ عامر وحَفْص: ﴿قَٰلَ﴾ بالألف، والباقون: «قُلْ» بغير ألف[1].

قوله: (**إنا ثابتون علىٰ دِينِ آبائِنا، لا نَنفكُّ عنه، وإن جِئتَنا بما هو أهدىٰ وأهدىٰ**): دلَّ علىٰ هذهِ المُبالَغةِ الجملةُ الاسميةُ وتَضمُّنُها معنىٰ الكِناية، انظُرْ كم بينَ دعوةِ الأنبياءِ وبينَ مُقابَلةِ الكَفَرةِ مِنَ التبايُن؟ الأنبياءُ تَفادَوْا عن لفظِ الأمر، وعَدَلُوا إلىٰ الاستِفهام، ومَعَ ذلكَ ما استَوفَوا تمامَ الحق، حيثُ أتَـوْا بحرفِ التقرير، وضَمُّوا إليه «أفعَلَ» التفضيل، وكانَ الجوابُ المُطابِق: نَتَّبعُ دِينَ آبائنا ولا نَتَّبعُ دِينَـكم، فعَدَلُوا إلىٰ ما دَلَّ علىٰ نفي دِينِ الحقِّ وإثباتِ الباطِلِ بالطريقِ البُرهانيّ.

---

(١) انظر: «التيسير» للداني ص١٩٦، و«حجة القراءات» ص٦٤٨.

قُرِئ: ﴿بَرَآءٌ﴾ **بفَتْح الباءِ** وضَمِّها، و«بَرِيء»، فبريءٌ وبُراء؛ نحو: كَريمٌ وكُرام، وبَراء: مصدرٌ كظَماء، ولذلكَ استوىٰ فيه الواحدُ والاثنانِ والجماعة، والمُذكَّرُ والمُؤنَّث، يُقال: نحنُ البَراءُ منك، **والخلاءُ منك**.

﴿ٱلَّذِى فَطَرَنِى﴾ فيه غيرُ وَجْه: أن يكونَ منصوباً علىٰ أنه استِثناءٌ مُنقَطِع، كأنه قال: لكنِ الذي فطَرني فإنه سيَهْدين، وأن يكون مجروراً بَدَلاً مِنَ المجرورِ بـ«مِن»، كأنه قال: إنني بَراءٌ مما تَعبُدونَ إلا مِنَ الذي فطَرني.

فإن قلت: كيفَ تجعلُه بَدَلاً، وليسَ مِن جِنسِ ما يَعبُدون مِن وَجْهَين؛ أحدهما: أنَّ ذاتَ الله مُخالِفةٌ لجميعِ الذّوات، فكانت مُخالِفةً لِذواتِ ما يَعبُدون. والثاني: أنَّ اللهَ تعالىٰ غيرُ معبودٍ بينهم، والأوثانُ معبودة؟ قلت: قالوا: **كانوا يَعبُدونَ اللـهَ مَعَ أوثانِهم**.

قوله: (**قُرِئ: ﴿بَرَآءٌ﴾ بفَتْح الباء**): وهي المشهورة، وبالضَّمِّ: شاذّة. قال الزجّاج: «﴿بَرَآءٌ﴾: بمعنى: بَرِيء، والعربُ تقولُ للواحِدِ والاثنينِ والجماعةِ والأُنثىٰ: البَراء، والمعنىٰ: أنا ذُو البراء[(١)]، ونحنُ ذَوُو البراء[(٢)]، نحو: رجلٌ عَدْل، وامرأةٌ عَدْل»[(٣)].

قوله: (**والخلاءُ منك**)، **الجوهري**: «تقول: أنا منكَ خَلاء، أي: بَراء. إذا جَعَلتَه مَصدَراً: لم تُثَنِّ ولم تجمع، وإذا جَعَلتَه اسمـاً علىٰ «فَعِيل»: ثَنَّيتَ وجَمَعتَ وأَنَّثت، تقول: أنا خَلِيٌّ منك، أي: بريء». وعن بعضِهم: في المَثَل: «أنا منه فالجُ بنُ خَلاوة»، أي: براءٌ منه[(٤)]. فَلَج: أي: قَطَعَ نِصفَه، والفالج: البعيرُ ذو السَّنامَين.

قوله: (**كانوا يَعبُدونَ اللهَ مَعَ أوثانِهم**): قال صاحبُ «الفرائد»: لـمَّا كانوا يَعبُدونَ اللهَ مَعَ الآلهة، فبالنَّظَرِ إلىٰ كَونِهِ معبوداً، يَصِحُّ أن يكونَ بَدَلاً، يُعرَفُ بالتأمُّلِ إن شاء الله تعالىٰ.

---

(١) تحرَّف في (ف) إلىٰ: «أنازل والبراء».

(٢) قوله: «ونحن ذوو البراء» سقط من (ح) و(ط).

(٣) «معاني القرآن وإعرابه» للزجاج (٤: ٤٠٩).

(٤) قال الميدانيُّ في «مجمع الأمثال» (١: ٤٦): «وذلكَ أنَّ فالِجَ بنَ خَلاوةَ الأشجَعِيَّ قيلَ له يومَ الرَّقَم، لـمَّا قَتَلَ أُنيسٌ الأسرى: أتنصرُ أُنيساً؟ فقال: أنا منه بريء، فصارَ مَثَلاً لكُلِّ مَنْ كانَ بمَعزِلٍ عن أمر، وإن كانَ في الأصلِ اسماً لذلكَ الرجل».

وأن تكونَ ﴿إِلَّا﴾ صفةً بمعنىٰ: غير، علىٰ أنَّ «مَا» في «ما تَعبُدونَ» موصوفة، تقديرُه: إنني بَراءٌ مِن آلهةٍ تَعبُدونَها غيرِ الذي فطَرَني، فهو نظيرُ قولِهِ تعالىٰ: ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَآ ءَالِهَةٌ إِلَّا ٱللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾ [الأنبياء: ٢٢].

فإن قلت: ما معنىٰ قوله: ﴿سَيَهْدِينِ﴾ علىٰ التَّسْويف؟ قلت: قالَ مَرّة: ﴿فَهُوَ يَهْدِينِ﴾ [الشعراء: ٧٨]، ومَرّة: ﴿فَإِنَّهُۥ سَيَهْدِينِ﴾، **فاجمَعْ بينَهما وقَدِّر**، كأنه قال: فهو يَهدينِ وسيَهدين، فيَدُلانِ علىٰ استِمرارِ الهِدايةِ في الحالِ والاستِقبال.

﴿وَجَعَلَهَا﴾ وجَعَلَ إبراهيمُ صَلَواتُ الله عليه كلمةَ التوحيد التي تكلَّمَ بها ـ وهي قولُه: ﴿إِنَّنِى بَرَآءٌ مِّمَّا تَعْبُدُونَ * إِلَّا ٱلَّذِى فَطَرَنِى﴾ ـ ﴿كَلِمَةًۢ بَاقِيَةً فِى عَقِبِهِۦ﴾ في ذُرِّيَّتِه، فلا يَزالُ فيهم مَنْ يُوحِّدُ اللهَ ويَدعُو إلىٰ توحيده، **لَعَلَّ مَنْ أشـرَكَ منهم يَرجِعُ بدُعاءِ مَنْ وَحَّدَ منهم، ونحوُه**: ﴿وَوَصَّىٰ بِهَآ إِبْرَٰهِـۧمُ بَنِيهِ﴾ [البقرة: ١٣٢]. ....

قوله: (**فاجمَعْ بينَهما وقَدِّر**): كأنه قال: فهو يَهْدِينِ وسيَهدين، يعني: لـمَّا عبَّرَ عن العِبارةِ الواحِدةِ في المَوضِعَينِ بلَفظَينِ مُخالِفَينِ حالاً واستِقبالاً، لا ينبغي أن يُـحمَلَ كُلًّا علىٰ ظاهِره، بل أن يُـجمَعَ بينَهما، ويُعتبَـرَ استِمرارُ الحالِ والاستِقبال، أي: أنه تعالىٰ يهديني فيما أنا فيه مِنَ الزمانِ حالاً فحالاً، كما سيهديني فيما يجيءُ زماناً غِبَّ زمان[1]، فإذا كُلُّ واحدٍ من ﴿يَهْدِينِ﴾ و﴿سَيَهْدِينِ﴾ في مكانِهِ مُفيداً لمعنىٰ الاستِمرار.

قوله: (**لَعَلَّ مَنْ أشـرَكَ منهم يَرجِعُ بدُعاءِ مَنْ وَحَّدَ منهم**): إشارةٌ إلىٰ أنَّ ﴿لَعَلَّهُمْ﴾ تعليلٌ لجعلِ الكلمةِ باقيةً في عَقِبِ إبراهيم؛ ليَدعُوَ المُوحِّدُ المُشرِكَ نَسْلاً بعدَ نَسْلٍ إلىٰ المِلّةِ الحنيفية.

قوله: (**ونحوُه**: ﴿وَوَصَّىٰ بِهَآ إِبْرَٰهِـۧمُ بَنِيهِ وَيَعْقُوبُ يَٰبَنِىَّ إِنَّ ٱللَّهَ ٱصْطَفَىٰ لَكُمُ ٱلدِّينَ فَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنتُم مُّسْلِمُونَ﴾): أي: في أنَّ الضَّميرَ في «وَصّىٰ بها» يرجعُ إلىٰ معنىٰ «الكَلِمةِ» في

(١) أي: زماناً بعدَ زمان، وعَقِبَ زمان.

وقيل: وجَعلَها الله. وقُرِئ: «كِلْمة» علىٰ التخفيف. و﴿فِى عَقِبِهِۦ﴾ كذلك، و«في عاقِبه»؛ أي: فيمَن عقبَه، أي: خَلَفَه.

[﴿ بَلْ مَتَّعْتُ هَٰٓؤُلَآءِ وَءَابَآءَهُمْ حَتَّىٰ جَآءَهُمُ ٱلْحَقُّ وَرَسُولٌ مُّبِينٌ ﴾ ٢٩]

﴿ بَلْ مَتَّعْتُ هَٰٓؤُلَآءِ ﴾ يعني: **أهلَ مكّة ـ وهم مِن عَقِبِ إبراهيمَ** ـ بالمَدِّ في العُمُرِ والنِّعمة، فاغتـرُّوا بالمُهْلة، وشُغِلُوا بالتنعُّم واتباع الشَّهَواتِ وطاعةِ الشَّيْطانِ عن كَلِمةِ التوحيد، ﴿حَتَّىٰ جَآءَهُمُ ٱلْحَقُّ﴾ وهو القُرآن، ﴿وَرَسُولٌ﴾ مُبِينُ الرسالةِ واضِحُها بما معه مِنَ الآيات البيِّنة، فكَذَّبُوا به وسَمَّوهُ ساحِراً وما جاءَ به سِحْراً، ولم يُوجَد منهم ما رَجَاهُ إبراهيم. وقُرِئ: «بل مَتَّعْنا».

فإن قلت: فما وَجْهُ قِراءةِ مَنْ قرأ: «مَتَّعْتَ» بفَتْح التاء؟ قلت: **كأنَّ اللـهَ تعالىٰ اعتـرَضَ علىٰ ذاتِه** في قوله: ﴿وَجَعَلَهَا كَلِمَةًۢ بَاقِيَةً فِى عَقِبِهِۦ لَعَلَّهُمْ يَرْجِعُونَ﴾، ....

قوله: ﴿ إِذْ قَالَ لَهُۥ رَبُّهُۥٓ أَسْلِمْ قَالَ أَسْلَمْتُ لِرَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴾ [البقرة: ١٣١]، كما أنَّ الضميرَ في «جَعَلَها» عائدٌ علىٰ قوله: ﴿إِنَّنِى بَرَآءٌ مِّمَّا تَعْبُدُونَ * إِلَّا ٱلَّذِى فَطَرَنِى﴾ علىٰ تأويلِ «الكَلِمة».

قوله: (**يعني: أهلَ مكّة، وهُم مِن عَقِبِ إبراهيم**): إشارةٌ إلىٰ معنىٰ الإضرابِ في قوله: ﴿ بَلْ مَتَّعْتُ ﴾ عن قوله: ﴿وَجَعَلَهَا كَلِمَةًۢ بَاقِيَةً فِى عَقِبِهِۦ لَعَلَّهُمْ يَرْجِعُونَ﴾، أي: جُعِلَت كَلِمةُ التوحيدِ باقيةً في عَقِبهِ زماناً بعدَ زمان، لا يزالُ يَدعُو مَنْ وَحَّدَ منهم مَنْ أشـرَكَ إلىٰ التوحيدِ مِن أُمّةِ موسىٰ وعيسىٰ وغيرِهما، ودَعْ قِصّةَ أولئكَ وانظُر إلىٰ هؤلاءِ المُشـرِكين؛ كيفَ مَتَّعْناهُم بالعُمُرِ والنِّعْمة، وبعَثْنا فيهم مَنْ يَدعُوهُم إلىٰ التوحيد، بدُعاءِ أبيهم إبراهيم: ﴿ رَبَّنَا وَٱبْعَثْ فِيهِمْ رَسُولًا﴾ [البقرة: ١٢٩]، فاغتـرُّوا بالمُهْلةِ وشُغِلُوا بالتنعُّم واتباع الشَّهَواتِ عن داعيهم وما يَدعُو إليه مِن كَلِمةِ التوحيد؟ وإليه الإشارةُ بقوله: «ولم يُوجَد منهم ما رَجَاهُ إبراهيم»، وهذهِ الشِّكايةُ نحوُ قولِهِ تعالىٰ: ﴿ وَتَجْعَلُونَ رِزْقَكُمْ أَنَّكُمْ تُكَذِّبُونَ﴾ [الواقعة: ٨٢].

قوله: (**كأنَّ اللـهَ تعالىٰ اعتـرَضَ علىٰ ذاتِه**): يعني: هذا الأسلوبُ مِن بابِ التَّجْريدِ في

فقال: بل مَتَّعتَهم بما مَتَّعتَهم به مِن طُولِ العُمُرِ والسَّعةِ في الرِّزق، حتىٰ شَغَلَهم ذلكَ عن كلمةِ التوحيد، وأرادَ بذلكَ الإطنابَ في تعييرهم، لأنه إذا مَتَّعَهم بزيادةِ النِّعَم وَجَبَ عليهم أن يجعلوا ذلك سَبَباً في زيادةِ الشُّكْرِ والثباتِ علىٰ التوحيدِ والإيمان، لا أن يُشـرِكُوا به ويجعلوا له أنداداً، فمِثالُه: أن يَشكُوَ الرجلُ إساءةَ مَنْ أحسَنَ إليه، ثم يُقبِلَ علىٰ نفسِه فيقول: أنتَ السَّبَبُ في ذلكَ بمَعْروفِكَ وإحسانك، وغَرَضُه بهذا الكلام توبيخُ المُسيءِ لا تقبيحُ فِعلِه.

[﴿وَلَمَّا جَآءَهُمُ ٱلْحَقُّ قَالُواْ هَٰذَا سِحْرٌ وَإِنَّا بِهِۦ كَٰفِرُونَ * وَقَالُواْ لَوْلَا نُزِّلَ هَٰذَا ٱلْقُرْءَانُ عَلَىٰ رَجُلٍ مِّنَ ٱلْقَرْيَتَيْنِ عَظِيمٍ﴾ ٣٠-٣١]

فإن قلت: **قد جَعَلَ مجيءَ الحقِّ والرسولِ غايةَ التمتيع،** ....

الخِطاب، علىٰ مِنوالِ قولِ امرئِ القَيْس:

تَطــاوَلَ لَيْلُــكَ بالأثمــدِ ونامَ الـخَلِـيُّ ولم تَرقُـدِ[1]

وفائدتُه مذكورةٌ في «التبيان»[2].

قوله: (**قد جَعَلَ مجيءَ الحقِّ والرسولِ غايةَ التمتيع**): يُريد: أنَّ الواجِبَ في الغايةِ أن يكونَ بينَ الغايةِ والمُغيّا نوعُ مُناسَبة، ولا مُناسَبةَ بينَ التَّمْتيع وبينَ مجيءِ القُرآنِ والرسول؟

---

(١) تقدَّم عند الزمخشـري في تفسير الآية ٥ من سورة الفاتحة.

(٢) «التبيان في علم البيان» للمُؤلِّفِ العلامةِ الطِّيبيِّ رحمه الله تعالىٰ ص٢٣٥-٢٣٨.

وسيأتي أيضاً بيانُ معنىٰ «التجريد» ص٢٤٧ في تفسير الآية ١٤ من سورة الجاثية، فانظره مع التعليق عليه. واعلم أنه إذا فُهِمَ كلامُ الزمخشري علىٰ التجريد كما حَمَلَه عليه المُؤلِّف، فلا إشكالَ فيه ولا نكارة، إلَّا أن تعبيرَه عن ذلك بقوله: «اعترض علىٰ ذاته» غيرُ مناسب، وكأنَّ هذا المَحمِلَ لم يَظهَر للعلامةِ الشيخ عبد الله بن الصِّدِّيقِ الغُماري رحمه الله تعالىٰ، فأنكر كلامَ الزمخشريِّ لفظاً ومعنى، حيثُ قال في «بدع التفاسير» ص١٣٩: «القراءةُ المُشارُ إليها شاذة، وتوجيهُها بما ذكرَه قبيح، وكيفَ يعترضُ اللـهُ علىٰ ذاتِه؟! وقد أغنانا اللـهُ بالقراءةِ المُتواترةِ المعروفةِ عن هذا التوجيه الذي هو أقبحُ من بدعِ التفاسير». انتهىٰ، ولو اكتفىٰ بإنكارِ لفظِهِ لكانَ أولى، والله أعلم.

....

وأيضاً إنما يَستَقيم: ﴿وَلَمَّا جَآءَهُمُ ٱلْحَقُّ﴾ أنْ لو عرفوا أنه الحقّ، ولو عرفوا أنه الحقُّ ما قالوا: هذا سِحر؟

وأجابَ عن الأولِ بأنه مِن إطلاقِ السَّبَبِ وإرادةِ المُسبَّب، وعن الثاني بما يُنبِئ أنه مِن بابِ الرجوع غِبَّ الإطماع[1]، قال الشاعر[2]:

وإخـــوانٍ حَـــسِبْتُهُم دُرُوعـــاً ... وكانُوهـــا، ولكـــنْ للأعـــادي
وقـالوا: قـد صَـفَتْ مِنّـا قُلـوبٌ ... لقد صَدَقُوا، ولكنْ عـن ودادي[3]

فإنَّ الشاعِرَ لـمَّا أوهَمَ بقوله: «وكانُوها» تحقيقَ المُوالاة، رَجَعَ إلىٰ عكسِهِ مِن إثباتِ المُعاداة، ولـمَّا قال: «لقد صدقوا» خَيَّلَ إلىٰ المُصافاة، فرَجَعَ إلىٰ ما دلَّ علىٰ المُناوأة، وكذلكَ هاهنا؛ لـمَّا قال: ﴿مَتَّعْتُ هَٰٓؤُلَآءِ﴾ فاشتَغَلُوا عن التوحيدِ بالاستِمتاع بالمَلاذّ، وعَقَّبَه بقوله: ﴿حَتَّىٰ جَآءَهُمُ ٱلْحَقُّ﴾ خَيَّلَ أنهم تَنبَّهوا عن تلكَ الغَفْلة، ثم ابتدأ فقال: ﴿وَلَمَّا جَآءَهُمُ ٱلْحَقُّ قَالُواْ هَٰذَا سِحْرٌ﴾، رَجَعَ إلىٰ ما هو شَـرٌّ مِن حالِهم الأُولىٰ.

وفيه: أنَّ مَنْ كانَ ذُهُولُه عن التوحيدِ بسَبَبِ الانهِمـاكِ في التمتُّع بهذه العاجِلة، لا يُغنيهُ مجيءُ الحقِّ ومَحْقُ الباطِلِ؛ لأنَّ العُزُوفَ عن مَلاذِّ الدُّنيا صَعْبٌ شديد.

---

(١) أي: بعدَ الإطماع.

(٢) وهو عليُّ بنُ فَضالة أو ابنُ الرُّوميّ، كما في «معاهد التنصيص علىٰ شواهد التلخيص» للعباسي (٣: ١٨٥).

(٣) في (ف): «عن فؤادي»، وهي من بيتٍ آخر من هذه الأبيات، والأبياتُ بتمامها:

وإخـــوَانٍ حـــسِبتهُمُ دُروعـــاً ... فكانوهـــا، ولكـــنْ للأعـــادي
وخلـــتُهُمُ سِـــهاماً صـــائِباتٍ ... فكانوهـــا، ولكـــنْ في فُـــؤادِي
وقالوا: قـد صَـفَتْ منّـا قُلـوبٌ ... لقد صَدَقوا، ولكنْ عـن وِدادي
وقـالوا: قـد سَـعَيْنا كُـلَّ سَـعْيٍ ... لقدْ صَدَقوا، ولكـنْ في فسادي

ثم أردفَه قولَه: ﴿وَلَمَّا جَآءَهُمُ ٱلْحَقُّ قَالُواْ هَٰذَا سِحْرٌ﴾، فما طريقةُ هذا النَّظْم ومُؤدّاه؟ قلت: المُرادُ بالتمتيع ما هو سَبَبٌ له، وهو اشتِغالُهم بالاستِمتاع عن التوحيدِ ومُقتَضياتِه، فقال عَزَّ وعلا: بل اشتَغَلُوا عن التوحيدِ حتىٰ جاءَهُمُ الحقُّ ورسولٌ مُبين، فخَيَّلَ بهذهِ الغايةِ أنهم تَنبَّهوا عِندَها عن غَفْلتِهم لاقتِضائِها التنبُّه.

ثم ابتَدَأ قِصَّتَهم عندَ مجيءِ الحقِّ فقال: ولـمَّا جاءَهُمُ الحقُّ جاؤوا بما هو شـرٌّ مِن غَفْلتِهم التي كانوا عليها، وهو أن ضَمُّوا إلىٰ شِـرْكِهم مُعانَدةَ الحقّ، ومُكابَرةَ الرسولِ ومُعاداتَه، والاستِخفافَ بكِتاب الله وشـرائِعِه، والإصـرارَ علىٰ أفعالِ الكَفَرة، **والاحتِكامَ** علىٰ حِكمةِ الله في تَـخَيُّـرِ مُحمَّدٍ مِن أهلِ زمانِه، بقولهم: ﴿لَوْلَا نُزِّلَ هَٰذَا ٱلْقُرْءَانُ عَلَىٰ رَجُلٍ مِّنَ ٱلْقَرْيَتَيْنِ عَظِيمٍ﴾، **وهي الغايةُ في تشويهِ صُورةِ أمرِهِم**.

قُرِئ: «علىٰ رَجْلٍ» بسكونِ الجيم، ﴿مِّنَ ٱلْقَرْيَتَيْنِ﴾ مِن إحدىٰ القَريتَين، كقولِه تعالىٰ: ﴿يَخْرُجُ مِنْهُمَا ٱللُّؤْلُؤُ وَٱلْمَرْجَانُ﴾ [الرحمن: ٢٢]، أي: مِن أحدِهما، والقَرْيتان: مَكّةُ والطائِف. وقيل: **مِن رَجُلَي القَريتَين**، وهما: الوليدُ بنُ المُغيرةِ المخزوميُّ وحَبيبُ بنُ عَمْرِو بنِ عُمَيـرٍ الثقفيّ؛ عن ابنِ عباس. وعن مُجاهِد: عُتْبةُ بنُ ربيعة وكِنانةُ بنُ عبدِ ياليل. وعن قتادة: الوليدُ بنُ المُغيرةِ وعُرْوةُ بنُ مسعودٍ الثقفيّ، وكانَ الوليدُ يقول: لو كانَ حَقّاً ما يقولُ مُحمَّدٌ لنزلَ هذا القُرآنُ عليَّ أو علىٰ أبي مسعودٍ الثقفيّ، وأبو مسعود: كُنْيةُ عُرْوةَ بنِ مسعود.

قوله: (**والاحتِكام**): يُقال: حَكَّمتُه في مالي: إذا ما جَعَلت إليه الحكمَ فيه، فاحتَـكَمَ عليَّ في ذلك.

قوله: (**وهيَ الغايةُ في تَشْويهِ صُورةِ أمرِهِم**): أي هذهِ الأمورُ المذكورة؛ مِن مُعانَدةِ الحقِّ مَعَ الشِّـرْك، ومُكابَرةِ الرسول، والمُعاداة، والاستِخفاف، والإصرار، والاحتِكام.

قوله: (**مِن رَجُلَي القَريتَين**): قال أبو البقاء: «قيل: التقدير: علىٰ رَجُلٍ مِن رَجُلَينِ مِنَ القَريتَين. وقيل: كانَ الرجلُ يَسكُنُ مكّةَ والطائف، ويَتَـردَّدُ إليهما، فصار كأنه مِن أهلِهما»[1].

---

(١) «التبيان في إعراب القرآن» (٢: ١١٣٩).

ما زالوا يُنكِرونَ أن يَبعَثَ اللهُ بَشَراً رسولاً، فلما عَلِمُوا بتكريرِ الله الحجَجَ. ....

قوله: (**ما زالوا يُنكِرُونَ أن يَبعَثَ اللـهُ بَشَراً رسولاً**): أي: كانوا يُصِرُّونَ علىٰ أنَّ الرِّسالةَ مُختَصّةٌ بالمَلَك، ويُنكِرونَ أنَّ البَشَرَ يُبعَثُ رسولاً، أشارَ إلىٰ أنَّ الكلامَ فيه تَنزُّل، وهو كذلك، لكنْ علىٰ تخصيصِ هذا المعنىٰ ـ وهو إنكارُ رسالةِ البَشَرِ ـ لا دليلَ فيه، ولا التَّنزُّلُ يَقتَضي أن يكونَ ذِكرُ القُرآنِ فيه للتعظيم لا الاستهانة[١]، والظاهرُ أنَّ ذلكَ التقديرَ غيرُ مُفتَقِرٍ إليه؛ لأنَّ في عَطْفِ ﴿وَقَالُواْ لَوْلَا نُزِّلَ﴾ علىٰ ﴿قَالُواْ هَٰذَا سِحْرٌ﴾ استِغناءٌ عنه، وذلكَ أنه تعالىٰ لـمَّا وَصَفَ القُرآنَ بالحقّ، وأَسنَدَ إليه المجيء، ونَعَتَ الرسولَ بالمُبين، دلَّ علىٰ إظهارِ حَقِّيَّتها بالدلائلِ الظاهِرةِ والمُعجزاتِ القاهِرة، فعندَ ذلكَ عَجَزَوا وانخَزَلُوا[٢]، وقالوا مُكابِرينَ مُعانِدين: ﴿هَٰذَا سِحْرٌ﴾، أي: باطِل، سَمَّوُا الحقَّ باطِلاً، وزادوا شَرارةً فضَمُّوا إليه: ﴿وَإِنَّا بِهِۦ كَٰفِرُونَ﴾، نَحْو قولِه تعالىٰ: ﴿أَكَانَ لِلنَّاسِ عَجَبًا أَنْ أَوْحَيْنَآ إِلَىٰ رَجُلٍ مِّنْهُمْ أَنْ أَنذِرِ ٱلنَّاسَ﴾ إلىٰ قوله: ﴿قَالَ ٱلْكَٰفِرُونَ إِنَّ هَٰذَا لَسَٰحِرٌ مُّبِينٌ﴾ [يونس: ٢]، قال[٣]: «والذي تَعَجَّبوا منه أن يُوحَىٰ إلىٰ بَشَر، وأن يكونَ مِن أفناءِ رجالهم، دونَ عظيمٍ مِن عُظمائهم، وكانوا يقولون: العَجَبُ أنَّ اللهَ لم يجد رسولاً يُرسِلُه إلىٰ الناسِ إلا يتيمَ أبي طالب»، وقال في قوله: ﴿إِنَّ هَٰذَا لَسِحْرٌ مُّبِينٌ﴾[٤]: «وهو دليلُ عَجْزِهم واعتِرافِهم به، وإن كانوا كاذبينَ في تَسْميتهِ سِحراً».

ثم قالوا علىٰ سبيلِ التَّنزُّل: ﴿لَوْلَا نُزِّلَ هَٰذَا ٱلْقُرْءَانُ عَلَىٰ رَجُلٍ مِّنَ ٱلْقَرْيَتَيْنِ عَظِيمٍ﴾، يعني: هَبُوا أنه حَقٌّ وصِدْق، فهَلّا نُـزِّلَ علىٰ أحَدِ هذَينِ الرَّجُلَينِ لتَقَدُّمِهما ورئاستِهما، فهما بذلكَ أحقُّ به من مُحمَّد، لأنه يتيمٌ فقير، وما يَدُلُّ علىٰ أنَّ كلامَهم كانَ مبنياً علىٰ الحسدِ لا علىٰ استِهانةِ القُرآن: قولُه تعالىٰ: ﴿أَهُمْ يَقْسِمُونَ رَحْمَتَ رَبِّكَ ۚ نَحْنُ قَسَمْنَا بَيْنَهُم مَّعِيشَتَهُمْ﴾، ونحوُه عن أبي جَهْل: والله

---

(١) في (ح) و(ف): «للتعظيم الخصم لا الاستهانة»، والمُثبتُ من (ط).

(٢) أي: انقطعوا، كما في «القاموس»، مادة (خزل).

(٣) أي: الزمخشـري، في تفسير الآية المذكورة من سورة يونس (٧: ٤١٣).

(٤) في الآية الثانية من سورة يونس أيضاً، لكنْ علىٰ قراءة «سِحْر».

أنَّ الرُّسُلَ لم يكونوا إلا رجالاً مِن أهلِ القُرىٰ، جاؤوا بالإنكارِ مِن وَجْهٍ آخر، وهو تَحَكُّمُهم أن يكونَ أحدَ هذين، وقولُهم: ﴿هَٰذَا ٱلْقُرْءَانُ﴾ **ذِكرٌ له علىٰ وَجْهِ الاستِهانةِ به**، وأرادوا بعِظَمِ الرجُل: رئاستَه وتقدُّمَه في الدُّنيا، وعَزَبَ عن عُقولِهم أنَّ العظيمَ مَنْ كانَ عندَ الله عظيماً.

[﴿ أَهُمْ يَقْسِمُونَ رَحْمَتَ رَبِّكَ ۚ نَحْنُ قَسَمْنَا بَيْنَهُم مَّعِيشَتَهُمْ فِى ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا ۚ وَرَفَعْنَا بَعْضَهُمْ فَوْقَ بَعْضٍ دَرَجَٰتٍ لِّيَتَّخِذَ بَعْضُهُم بَعْضًا سُخْرِيًّا ۗ وَرَحْمَتُ رَبِّكَ خَيْرٌ مِّمَّا يَجْمَعُونَ ﴾ ٣٢]

﴿ أَهُمْ يَقْسِمُونَ رَحْمَتَ رَبِّكَ ۚ﴾ هذهِ الهمزةُ **للإنكارِ المُستَقِلِّ بالتجهيلِ** والتعجيبِ مِن اعتِراضِهم وتَحَكُّمِهم، ....

إنَّ مُحمَّداً لصادِق، وما كَذَبَ قَطّ، ولكنْ إذا ذَهَبَ بنو قُصَيٍّ باللِّواءِ والسِّقايةِ والنُّبوّة، فماذا يكونُ لِسائرِ قُريش؟

وقال القاضي: «زَعَمُوا أنَّ الرسالةَ مَنصِبٌ عظيمٌ لا يَليقُ إلا بعظيم، ولم يَعلَمُوا أنها رُتْبةٌ رَوْحانية، تَستَدعي عِظَمَ النفسِ بالتَّحلِّي بالفَضائلِ والكمالاتِ القُدْسِيّة، لا التَّزَخْرُفَ بالزخارفِ الدُّنيوية»(١).

قوله: (**وقولُهم: ﴿هَٰذَا ٱلْقُرْءَانُ﴾ ذِكرٌ له علىٰ وَجْهِ الاستِهانة**): «قولُهم»: مُبتَدأ، و«ذِكرٌ له»: خَبَرُه، والاستِهانةُ تُفهَمُ مِن لفظة «هذا»، ومن تَسْميتِهِ بـ«القُرآن»، كقولِ فِرعَون: ﴿إِنَّ رَسُولَكُمُ﴾ [الشعراء: ٢٧]، قال الزَّجّاج: «﴿هَٰذَا﴾ في مَوضِعِ رَفْع، و﴿ٱلْقُرْءَانُ﴾ مُبيِّنٌ عنه، ويُسَمِّيه سِيبَوَيْه: عَطْفَ البيان، لأنَّ لفظَه لفظُ الصِّفة، ويدل علىٰ أنه عطفُ بيانٍ قولُك: مَررتُ بهذا الرجل، وهذهِ الدار»(٢).

قوله: (**للإنكارِ المُستَقِلِّ بالتَّجْهيل**): **النهاية**: «الاستِقلال: بمعنىٰ الارتفاع والاستبداد، يُقال: تَقلَّلَ الشيءَ واستَقَلَّه».

---

(١) «أنوار التنزيل» للبيضاوي (٥: ١٤٤).

(٢) «معاني القرآن وإعرابه» للزجاج (٤: ٤٠٩).

وأن يكونوا هم المُدبِّرينَ لأمرِ النُّبوَّةِ والتَّخيُّرِ لها مَنْ يَصلُحُ لها ويقومُ بها، والمُتولِّينَ لِقسمةِ رحمةِ الله التي لا يَتولاها إلا هو بباهِرِ قُدرتِهِ وبالغِ حِكمتِه.

ثم ضَـرَبَ لهم مَثَلاً، فأعلَمَ أنهم عاجِزونَ عن تدبيرِ **خُوَيْصّةِ أمرِهِم** وما يُصلِحُهم في دُنياهم، وأنَّ اللهَ عَزَّ وعَلَا هو الذي قَسَمَ بينَهم معيشتَهم وقَدَّرَها، ودَبَّـرَ أحوالَهم تدبيرَ العالِمِ بها، فلم يُسَوِّ بينهم، ولكنْ فاوَتَ بينَهم في أسبابِ العَيْش، وغايَـرَ بينَ مَنازِلِهم، فجَعَلَ منهم أقوياءَ وضُعَفاء، وأغنياءَ ومحاويج، ومَواليَ وخَدَماً، لِـيَصـرِفَ بعضُهم بعضاً في حوائجهم، ويَستَخدِمُوهم في مِهَنِهم، ويَتَسخَّروهُم في أشغالِهم، حتىٰ يَتَعايَشُوا **ويَتَـرافَدُوا**، ويَصِلُوا إلىٰ مَنافِعِهم، **ويحصُلوا علىٰ مَرافِقِهم**، ولو وَكَلَهم إلىٰ أنفُسِهم، ووَلّاهُم تدبيرَ أمرِهِم، لضاعوا وهلكوا، وإذا كانوا في تدبيرِ المعيشةِ الدَّنيّـةِ في الحياةِ الدُّنيا علىٰ هذهِ الصِّفة، فما ظَنُّكَ بهم في تدبيـرِ أمورِ الدِّينِ الذي هو رحمةُ الله الكبرىٰ، ورأفتُه العُظمىٰ، وهو الطريقُ إلىٰ حِيازةِ حُظُوظِ الآخِرةِ، والسُّلَّمُ إلىٰ حُلُولِ دارِ السَّلام؟

ثم قال: ﴿وَرَحْمَتُ رَبِّكَ﴾ يُريد: وهذه الرحمةُ ـ وهي دينُ الله وما يَتبَعُه مِنَ الفَوْزِ في المآب ـ خيرٌ مما يجمعُ هؤلاءِ مِن حُطام الدُّنيا.

قوله: (**ثم ضَـرَبَ له مَثَلاً**): أي: جِيءَ بقوله: ﴿نَحْنُ قَسَمْنَا بَيْنَهُم مَّعِيشَتَهُمْ﴾ عامّاً بعدَ قوله: ﴿أَهُمْ يَقْسِمُونَ رَحْمَتَ رَبِّكَ﴾، أي: أمرَ النُّبوّة، وسَمّـاهُ «مَثَلاً»؛ لأنَّ القَصْدَ منه إظهارُ عَجْزِهِم في تدبيرِ أمرِ المعيشةِ الدُّنيويّة، فكيفَ في تدبير أمورِ الدِّين.

قوله: (**خُوَيْصّةِ أمرِهِم**): **النهاية**: «خُوَيْصّة أحدِكم: حادثةُ الموتِ التي تَـخُصُّ كُلَّ إنسان، وهي تصغير «خاصّة»، وصُغِّرَتْ لاحتِقارِها في جَنْبِ ما بعدَها مِنَ البَعْثِ والعَرْضِ والحِساب وغير ذلك».

قوله: (**ويَتَرافَدُوا**): **الجوهري**: «الترافُد: التعاوُن، والمُرافَدة: المُعاوَنة».

قوله: (**ويحصُلوا علىٰ مَرافِقِهم**): أي: مَنافِعِهم، **الأساس**: «أرفَقَني بكذا: نَفَعَني، وارتَفَقتُ به: انتَفَعت، وما لي فيه مِرفَق».

فإن قلت: معيشتُهم: ما يَعيشُونَ به مِنَ المنافع، ومنهم مَنْ يعيشُ بالحلال، ومنهم مَنْ يعيشُ بالحرام، فإذن قد قَسَمَ اللهُ تعالىٰ الحرامَ كما قَسَمَ الحلال؟ قلت: **الله تعالىٰ قَسَمَ لكُلِّ عبدٍ مَعيشَتَهُ** ـ وهي مَطاعِمُه ومَشارِبُه وما يُصلِحُه مِنَ المنافع ـ وأَذِنَ له في تناوُلِها، ولكنْ شَـرَطَ عليه وكَلَّفَه أن يَسلُكَ في تناوُلِها الطُّـرُقَ التي شَـرَعَها، فإذا سَلَكَها فقد تَناوَلَ قِسمَتَهُ مِنَ المعيشةِ حلالاً، وسَمّـاها: رِزقَ الله، وإذا لم يَسلُكْها تَناوَلَها حراماً، وليسَ له أن يُسمِّيَها: رِزقَ الله، فاللهُ تعالىٰ قاسِمُ المَعايِشِ والمَنافِعِ، ولكنَّ العِبادَ هم الذين يَكسُونَها صِفةَ الحرمةِ بسُوءِ تناوُلِهم، وهو عُدولُهم فيه عما شَرَعَه اللـهُ إلىٰ ما لم يَشرَعْه.

[﴿وَلَوْلَآ أَن يَكُونَ ٱلنَّاسُ أُمَّةً وَٰحِدَةً لَّجَعَلْنَا لِمَن يَكْفُرُ بِٱلرَّحْمَٰنِ لِبُيُوتِهِمْ سُقُفًا مِّن فِضَّةٍ وَمَعَارِجَ عَلَيْهَا يَظْهَرُونَ * وَلِبُيُوتِهِمْ أَبْوَٰبًا وَسُرُرًا عَلَيْهَا يَتَّكِـُٔونَ * وَزُخْرُفًا وَإِن كُلُّ ذَٰلِكَ لَمَّا مَتَٰعُ ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا وَٱلْـَٔاخِرَةُ عِندَ رَبِّكَ لِلْمُتَّقِينَ﴾ ٣٣-٣٥]

﴿لِبُيُوتِهِمْ﴾ بَدَلُ اشتِمالٍ مِن قولِه: ﴿لِمَن يَكْفُرُ﴾، ويجوزُ أن يكونا بمَنزِلةِ اللامَينِ في قولك: وَهَبتُ له **ثوباً لِقَميصِه**.

وقُرِئ: «سَقْفاً» بفَتْحِ السِّينِ وسُكونِ القاف، وبضَمِّها وسُكونِ القاف، وبضَمِّهما ـ جمعُ سَقْف، كرَهْنٍ ورُهْنٍ ورُهُن. وعن الفَرّاء: جمعُ سَقيفة ـ، و«سَقَفاً» بفتحَتَين؛ ......

قوله: (**اللـهُ تعالىٰ قَسَمَ لكُلِّ عبدٍ مَعيشَتَه**): أجابَ بما يُؤدِّي أن يكونَ النِّزاعُ لفظياً، **الانتِصاف**: «الرزقُ عندَ أهلِ السُّنّة: ما تقومُ به البِنية، حراماً كانَ أو حلالاً»[1].

قوله: (**ثوباً لِقَميصِه**): أي: لأجلِ قَميصِه، والمعنىٰ: سُقُفاً لأجلِ بُيوتِهم، وقال الزجّاج: اللامُ بمعنىٰ: علىٰ، أي: سُقُفاً علىٰ بُيوتِهم.

قوله: (**وقُرِئ**: «سَقْفاً»): ابنُ كثير وأبو عَمْرو: بفَتْحِ السِّينِ وإسكانِ القافِ علىٰ التوحيد، والباقون: بضَمِّهمـا علىٰ الجمع[2].

---

(١) «الانتصاف» (٣: ٤٨٦) بحاشية «الكشّاف».

(٢) انظر: «التيسير» للداني ص١٩٦، و«حجة القراءات» ص٦٤٩.

كأنه لغةٌ في سَقْف، و«سُقُوفاً»، و«مَعارجَ» و«مَعارِيج». والمعارج: جمعُ مَعرَج، أو اسمُ جمعٌ لِمعراج، وهي المَصاعِدُ إلىٰ العلالي.

﴿عَلَيْهَا يَظْهَرُونَ﴾ أي: علىٰ المَعارجِ يَظهَرونَ السُّطُوحَ يَعلُونَها، ﴿فَمَا ٱسْطَٰعُوٓاْ أَن يَظْهَرُوهُ﴾.

و«سُرَراً» بفَتْحِ الراء؛ لاستِثقالِ الضَّمَّتَينِ معَ حَرْفَي التضعيف.

﴿لَمَّا مَتَٰعُ ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا﴾ اللامُ هي الفارقةُ بينَ «إنْ» المُخفَّفةِ والنافية، **وقُرِئ بكَسْرِ اللام**، أي: لِلذي هو مَتاعُ الحياة، كقوله تعالىٰ: «مَثَلاً مَا بَعُوضَةٌ» [البقرة: ٢٦]، ....

قوله: (مَعرَج) بالكَسْرِ والفَتْح، قال الأخفش: إن شِئتَ جَعَلتَ الواحدَ مَعرَجاً، أو مِعرَجاً، كمِرْقاة ومَرْقاة.

قوله: (**وقُرِئَ بكَسْرِ اللام**): قال ابنُ جِنِّي: «وهي قِراءةُ أبي رجاء، و«ما» موصولة، والعائدُ محذوف، أي: وإنْ كُلَّ ذلكَ لِلذي هو متاعُ الحياةِ الدُّنيا، والمعنىٰ: وإنْ كُلَّ ذلكَ لِـمَا يُتَمتَّعُ به مِن أحوالِ الدُّنيا، وهذا الحذفُ علىٰ انفِصالِ الضمير، وليسَ بمُستَحسَن، ومثلُه قراءةُ مَنْ قرأ: «مَثَلاً ما بَعُوضةٌ» بالرفع، أي: ما هو بَعُوضة، و«كُلَّ» منصوب؛ لأنَّ «إنْ» هذهِ مُخَفَّفةٌ مِنَ الثقيلة، ومتىٰ خُفِّفَتْ لَزِمَتْها اللامُ للفَرْقِ بينَها وبينَ «إنْ» النافية، ولا يجوزُ أن يكونَ مرفوعاً، لأنه لا بُدَّ معها مِنَ اللام الفارِقةِ بينَ المُخففةِ والنافية، ولا لامَ معك، لأنَّ هذهِ اللامَ هيَ الجارّة، ولو قُدِّرَ معها الفارِقةُ[1] لقيل: «وإنْ كُلَّ ذلكَ لَلِـمَا متاعُ الحياةِ الدُّنيا»، كقولك: إنَّ زيدًا لَـمِنَ الكِرام.

فإن قلت: يجوزُ أن تكونَ اللامُ هي الفاصِلة، لكنَّها خُفِّفَتْ وحُذِفَتْ وصارت هذه الجارّةُ كالعِوَضِ منها، والحقُّ أنَّ هذا باطِل، و«كُلَّ»: نَصْبٌ علىٰ لغةِ مَنْ نَصَبَ مَعَ التخفيف، فقال: إنْ زيداً قائم، لأنه إذا نَصَبَ زالَ الشَّكُّ في أنها ليست بالنافية، لأنها غيرُ ناصبة»[2].

---

(١) من قوله: «بين المُخفَّفة والنافية» إلىٰ هنا، سقط من (ف).

(٢) «المحتسب» لابن جِنِّي (٢: ٢٥٥-٢٥٦).

و﴿لَمَّا﴾ **بالتشديد** بمعنىٰ: إلا، و«إنْ» نافية. وقُرِئ: «إلا»، وقُرِئ: «وما كُلُّ ذلكَ إلا».

لـمَّا قال: ﴿خَيْرٌ مِّمَّا يَجْمَعُونَ﴾، فقَلَّلَ أمرَ الدُّنيا وصَغَّرَها، أردَفَه ما يُقرِّرُ قِلّةَ الدُّنيا عِندَه مِن قولِه: ﴿وَلَوْلَآ أَن يَكُونَ ٱلنَّاسُ أُمَّةً وَٰحِدَةً﴾، **أي: ولولا كراهةُ أن يجتمعوا علىٰ الكُفرِ** ويُطبِقُوا عليه، لجعلنا لِحقارةِ زَهْرةِ الحياةِ الدُّنيا عِندَنا للكُفّارِ سُقُوفاً ومَصاعِدَ وأبواباً وسُـرُراً كُلُّها مِن فِضّة، وجَعَلنا لهم زُخْرُفاً، أي: زينةً مِن كُلِّ شيء، والزُّخرُف: الذَّهَبُ والزِّينة.

ويجوزُ أن يكونَ الأصل: سُقُفاً مِن فِضّةٍ وزُخرُف، ....

قوله: (و﴿لَمَّا﴾ **بالتشديد**): عاصمٌ وحمزةُ وهشام[١]، والباقون: بتخفيفها، قالَ الزجّاج: «مَنْ قرأ بالتخفيفِ كانت «ما» لَغْواً، المعنىٰ: لَـمَتاعُ الحياةِ الدُّنيا، ومَنْ قرأها مُثقَّلاً فمعناه: وما كُلُّ ذلكَ إلا متاعُ الحياةِ الدُّنيا»[٢].

قوله: (**أي: ولولا كراهةُ أن يجتمعوا علىٰ الكُفْر**): **الانتِصاف**: «هيَ مِثل: ﴿وَلَوْلَآ أَن تُصِيبَهُم مُّصِيبَةٌۢ﴾ [القصص: ٤٧]، إما أن يُصَحِّحَها بتقدير: كراهة، وإما أن لا يُقدِّرَ محذوفاً، ومعناها: اجتماعُهم علىٰ الكُفرِ مانعٌ مِن بَسْطِ الدُّنيا، وهو معنىٰ «لولا» المُطَّرِد، لكنَّ المانعَ قد يكونُ موجوداً تحقيقاً، فيمتنعُ الجواب، كقولِهِ تعالىٰ: ﴿فَلَوْلَا فَضْلُ ٱللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُۥ لَكُنتُم مِّنَ ٱلْخَٰسِرِينَ﴾ [البقرة: ٦٤]، وقد يكونُ تقديراً فيمتنعُ الجواب، لأنه لو وُجِدَ مانعُه مُقدَّراً معه، وعليه الآية، أي: لو وُجِدَ بَسْطُ الرزقِ للكافِرِ مُقدَّراً لَوُجِدَ مانعُه وهو الاجتماعُ علىٰ الكُفرِ معه، وما أدّىٰ وجودُه إلىٰ[٣] وجودِ مانِعِه: إذن لم يُوجَد»[٤].

---

(١) بخلافٍ عنه، كما في: «التيسير» للداني ص١٩٦، و«حجة القراءات» ص٦٤٩.

(٢) «معاني القرآن وإعرابه» للزجاج (٤: ٤١١).

(٣) تحرَّف في (ح) و(ف) إلىٰ: «أي»، والمُثبَتُ من (ط)، وهو الموافق لما في «الانتصاف».

(٤) «الانتصاف» (٣: ٤٨٧) بحاشية «الكشّاف».

يعني: بعضُها مِن فِضّةٍ وبعضُها مِن ذَهَب، فنصبَ عطفاً علىٰ مَحَلِّ ﴿مِّن فِضَّةٍ﴾، وفي معناه قولُ رسول الله ﷺ: «**لو وَزَنَتِ الدُّنيا عِندَ الله جَناحَ بَعُوضةٍ** ما سَقَىٰ الكافرَ منها شَـرْبةَ ماء».

فإن قلت: فحينَ لم يُوسَّعْ علىٰ الكافرينَ للفِتنةِ التي كانَ يُؤدِّي إليها التَّوْسِعةُ عليهم، مِن إطباقِ الناسِ علىٰ الكُفر؛ لحبِّهم الدُّنيا وتهالُكِهم عليها، فهَلّا وُسِّعَ علىٰ المُسلِمين؛ ليُطبِقَ الناسُ علىٰ الإسلام؟ ....

قوله: (**لو وَزَنَت [الدُّنيا] عِندَ الله جَناحَ بَعُوضة**) الحديث: مِن رواية الترمذيِّ وابنِ ماجَهْ[١] عن سَهْل: أنَّ رسولَ الله ﷺ قال: «لو كانتِ الدُّنيا تَزِنُ عندَ الله جَناحَ بَعُوضةٍ ما سقىٰ كافِراً منها شَـرْبة». ولـمّا كان معنىٰ الآية: لولا كراهةُ اجتماعِ الناسِ علىٰ الكُفرِ لَـمَتَّعْنا الجميعَ تمتيعاً بليغاً، فيَشتَغِلُوا بالدُّنيا وزُخرُفِها عن الإيمان وذكرِ المَوْلىٰ، لكنْ أرَدْنا إيمانَ بعضٍ وكُفْرَ بعض، فلم نُمتِّعْ كُلَّهم، فرجعَ بعضُهم مُؤمنينَ زاهِدِين، وبعضُهم كافِرينَ مُتمتِّعين، فعُلِمَ منه أنَّ الدُّنيا لا تَصلُحُ لأهل الله، وليسَ مِن شِيمَتِهم التَّمتُّعُ بها، ولكنْ مِن شِيمةِ مَنْ بَعُدَ مِنَ الله ومِنَ المقاماتِ الزُّلْفىٰ، مِثلِ الكافِر، ومن ثَمَّ قال: «وفي معناه قولُ رسولِ الله ﷺ»، ولهذا خَتَمَ الآيةَ بقوله: ﴿وَٱلۡأٓخِرَةُ عِندَ رَبِّكَ لِلۡمُتَّقِينَ﴾.

قال القاضي: «فيه دلالةٌ علىٰ أنَّ العظيمَ هو العظيمُ في الآخِرةِ لا في الدُّنيا، وإشعارٌ بما لأجلِهِ لم يُجعَلْ ذلكَ للمُؤمنين، وهو أنه تَـمَتُّعٌ قليلٌ بالإضافةِ إلىٰ ما هم في الآخِرة، وإخلالٌ في الأغلب[٢]؛ لِـمَا فيه مِنَ الآفات، قَلَّ مَنْ يَتخلَّصُ عنها، كما أشار إليه بقوله: ﴿وَمَن يَعۡشُ عَن ذِكۡرِ ٱلرَّحۡمَٰنِ نُقَيِّضۡ لَهُۥ شَيۡطَٰنٗا﴾»[٣].

---

(١) الترمذي (٢٣٢٠)، وابن ماجه (٤١١٠).

(٢) لفظُ البيضاوي: «مُخِلٌّ به في الأغلب»، وهو أوضحُ من لفظِ المُؤلِّف.

(٣) «أنوار التنزيل» للبيضاوي (٥: ١٤٥).

قلت: **التَّوْسِعةُ عليهم مَفسَدةٌ أيضاً؛ لِـمَا تُؤدِّي إليه مِنَ الدُّخولِ في الإسلام لأجل الدُّنيا**، والدُّخولُ في الدِّينِ لأجلِ الدُّنيا مِن دِينِ المُنافِقين، فكانتِ الحِكمةُ فيما دَبَّر، حيثُ جَعَلَ في الفَريقَين أغنياءَ وفُقَراء، وغَلَّبَ الفَقْرَ علىٰ الغِنىٰ.

[﴿وَمَن يَعْشُ عَن ذِكْرِ ٱلرَّحْمَٰنِ نُقَيِّضْ لَهُۥ شَيْطَٰنًا فَهُوَ لَهُۥ قَرِينٌ * وَإِنَّهُمْ لَيَصُدُّونَهُمْ عَنِ ٱلسَّبِيلِ وَيَحْسَبُونَ أَنَّهُم مُّهْتَدُونَ * حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءَنَا قَالَ يَٰلَيْتَ بَيْنِي وَبَيْنَكَ بُعْدَ ٱلْمَشْرِقَيْنِ فَبِئْسَ ٱلْقَرِينُ * وَلَن يَنفَعَكُمُ ٱلْيَوْمَ إِذ ظَّلَمْتُمْ أَنَّكُمْ فِى ٱلْعَذَابِ مُشْتَرِكُونَ﴾ ٣٦-٣٩].

قُرِئ: ﴿وَمَن يَعْشُ﴾ بضَمِّ الشِّينِ وفَتْحِها، والفرقُ بينهما: أنه إذا حَصَلَتِ الآفةُ في بَصَرِه، قيل: عَشِي، وإذا نَظَرَ نَظَرَ العَشِيِّ ولا آفةَ به، قيل: عَشَا، ونظيرُه: عَرِج؛ لِـمَنْ به الآفة، وعَرَج؛ لِـمَنْ مَشَىٰ مِشيةَ العُرْجان مِن غيرِ عَرَج، قال الـحُطَيئة:

متىٰ تَأتِهِ تَعْشُو إلىٰ ضَوءِ نارِهِ

قوله: (**التَّوْسِعةُ عليهم مَفسَدةٌ أيضاً؛ لِـمَا تُؤدِّي إليه مِنَ الدُّخولِ في الإسلام لأجلِ الدُّنيا**):

الانتِصاف: «قاعِدتانِ[1] فاسِدتان: مراعاةُ المَصلَحة، ويُبطِلُها: ﴿لَا يُسْـَٔلُ عَمَّا يَفْعَلُ﴾ [الأنبياء: ٢٣]، وأنـه أرادَ الإيمـانَ مِـنَ الخلـق، ويُبطِلُها: ﴿وَلَوْ شَآءَ رَبُّكَ لَءَامَنَ مَن فِى ٱلْأَرْضِ كُلُّهُمْ جَمِيعًا﴾ [يونس: ٩٩]»[2].

قوله: (**قُرِئ: ﴿وَمَن يَعْشُ﴾ بضَمِّ الشِّين**): وهيَ السَّبْعة، والفَتْحُ: شاذّ.

قوله: (**متىٰ تأتِهِ تَعْشُو إلىٰ ضَوءِ نارِه**): تَمامُه:

تَـجِدْ خَيـرَ نارٍ عِندَها خَيـرُ مُوقِدِ[3]

---

(١) تحرَّف في (ح) و(ف) إلىٰ: «واعدتان»، والمُثبتُ من (ط)، وهو الموافق لما في «الانتصاف».

(٢) «الانتصاف» (٣: ٤٨٨) بحاشية «الكشّاف».

(٣) «ديوان الحطيئة» ص٥٣.

أي: تَنظُرُ إليها نَظَرَ العَشِيِّ لِـمَا يُضعِفُ بَصَـرَكَ مِن عِظَمِ الوقودِ واتساعِ الضَّوء، وهو بَيِّـنٌ في قولِ حاتِم:

أعشُو إذا ما جارتي بَـرَزَتْ حتّىٰ يُوارِيَ جارتي الـخِدْرُ

وقُرِئ: «يَعشُو»؛ علىٰ أنَّ «مَنْ» موصولةٌ غيرُ مُضمَّنةٍ معنىٰ الشَّـرْط، وحَقُّ هذا القارئ أن يَرفَعَ «نُقَيِّض».

ومعنىٰ القِراءةِ بالفتح: ومَنْ يَعْمَ، ﴿عَن ذِكۡرِ ٱلرَّحۡمَٰنِ﴾ وهو القُرآن، ....

«تَعشُو» في مَوضِعِ الحال، أي: عاشياً، رُوِيَ أنه لـمَّا أنشدَ عُمَرَ رضيَ اللـهُ عنه قال: كَذَب، تلكَ نارُ موسىٰ عليه السَّلام.

قوله: (أعشُو إذا ما جارتي) البَيْت: أي: أنظُرُ نَظَـرَ العَشِيّ، و«ما» زائدة، يَصِفُ نَزاهةَ نفسِهِ وعِفّتَه، أولُه:

ما ضَـرَّني جـارٌ أُجـاوِرُه أنْ لا يكونَ لِبابِهِ سِتْـرُ[1]

أخبَرَ عن نفسِهِ بحُسْنِ المُجاوَرة، وأنَّ جارَه آمِنٌ في كُلِّ أسبابه؛ في نفسِهِ ومالِهِ وأهلِه، كما جاءَ في الحديث: «لا يُؤمِنُ أحدُكم حتىٰ يَأمَنَ جارُه بَوائقَه»[2].

قوله: (وقُرِئ: «يَعشُو»): في «الكواشي»: «يَعشُو» بواو، قالوا: فـ«مَنْ» موصولة، وجَزْمُ ﴿نُقَيِّضۡ﴾ علىٰ لُغَةِ مَنْ يجزمُ المرفوعَ تخفيفاً، ويَرفَعُ المجزومَ والمنصوبَ مِنَ الفِعلِ اتساعاً ونَظَراً إلىٰ الأصل، كما سُمِعَ مِنَ العَرب: الوقفُ علىٰ آخِرِ الاسمِ الصحيحِ والمُعتَلِّ في حالةِ النَّصْبِ بلا ألف.

قوله: (ومعنىٰ القِراءةِ بالفَتْح: ومَنْ يَعْمَ): وفي «الكواشي»: فالضَّمُّ مِن: عَشَا يَعْشُو؛ نَظَرَ نَظَرَ العَشِيِّ بلا آفةٍ بعَيْنه، والفَتْحُ مِن: عَشَىٰ يَعْشىٰ، كعَمَىٰ يَعْمىٰ وَزْناً، وقريبُه معنىٰ.

---

(١) «ديوان حاتم الطائي» ص٢٤، ولفظُه فيه:

وما ضَـرَّ جاراً يا ابنةَ القوم فاعلمي يُجـاوِرُني أن لا يكـونَ لـه سِتـرُ

(٢) أخرجه بهذا اللفظ أحمد في «مسنده» (٧٨٧٨) و(٨٤٣٢) من حديث أبي هريرة.

وأخرجه مسلم في «صحيحه» (٤٦) بلفظ: «لا يدخلُ الجنةَ مَن لا يأمنُ جارُه بوائقَه».

كقوله تعالىٰ: ﴿صُمٌّ بُكْمٌ عُمْيٌ﴾ [البقرة: ١٨ و١٧١]. وأما القِراءةُ بالضَّمِّ فمعناها: ومَنْ يَتَعامَ عن ذِكرِه، أي: يعرفُ أنه الحقُّ وهو يَتجاهَلُ ويَتَغابىٰ، كقوله تعالىٰ: ﴿وَجَحَدُواْ بِهَا وَٱسْتَيْقَنَتْهَآ أَنفُسُهُمْ﴾ [النمل: ١٤].

﴿نُقَيِّضْ لَهُۥ شَيْطَٰنًا﴾ نَخذُلْه ونُخَلِّ بينَه وبينَ الشياطين، كقوله تعالىٰ: ﴿وَقَيَّضْنَا لَهُمْ قُرَنَآءَ﴾ [فُصِّلت: ٢٥]، ﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّآ أَرْسَلْنَا ٱلشَّيَٰطِينَ عَلَى ٱلْكَٰفِرِينَ﴾ [مريم: ٨٣]. وقُرِئ: «يُقيِّضْ»؛ أي: يُقيِّض له الرحمن، و«يُقيَّضْ له شَيْطان».

فإن قلت: لِـمَ جمعَ ضميرَ «مَنْ» وضميرَ «الشيطان» في قوله: ﴿وَإِنَّهُمْ لَيَصُدُّونَهُمْ﴾؟ قلت: **لأنَّ «مَنْ» مُبهَمٌ في جِنسِ العاشي**، وقد قُيِّضَ له شيطانٌ مُبهَمٌ في جِنسِه، فلما جاز أن يَتَناولا ـ لإبهامهما ـ غيرَ واحدَيْن، جاز أن يَرجِعَ الضَّميرُ إليهما مجموعاً.

﴿حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءَنَا﴾ العاشي،......................................

قوله: (﴿نُقَيِّضْ لَهُۥ شَيْطَٰنًا﴾ **نَخذُلْه ونُخَلِّ بينَه**): مجازٌ عن قوله: نُتيح ونُقدِّر؛ بناءً علىٰ مذهبه، قالَ ابنُ عباس: يُسَلَّط عليه، فهو معه في الدُّنيا والآخِرة.

قوله: (**لأنَّ «مَنْ» مُبهَمٌ في جِنسِ العاشي**): قال صاحبُ «الفرائد»: يُمكِنُ أن يُقال: لا مَقالَ في أنَّ «مَنْ» يَصِحُّ أن يَرجِعَ إليه ضميرُ الجمع، فما اعتُبِـرَ جَمْعاً، وكُلُّ واحدٍ منهم عاشٍ، فمع كُلِّ واحدٍ شَيْطان، فلَزِمَ الجمعُ أيضاً، فرجعَ ضميرُ الجمع إلىٰ المدلول، وهيَ الشياطين.

الانتِصاف: «في هذهِ الآيةِ نُكتَـتان: إحداهما: أنَّ النكرةَ في سِياقِ الشَّـرْطِ تَعُمّ، وفيها اضطرابٌ للأصوليين، وإمامُ الحرمينِ يختارُ العُموم، واستَدرَكَ علىٰ الأئمّةِ قولَهم: إنَّ النكرةَ في سِياقِ الإثباتِ تَـخُصّ، بأنَّ الشَّـرْطَ يَعُمُّ فيه، وهو إثبات، ورَدَّ عليه الأبياريُّ شارحُ كِتابهِ[1]

(١) يعني: «البرهان» في أصول الفقه، قال العلامةُ تاجُ الدين السبكي في «طبقات الشافعية» (٢: ١٩٢): «هذا =

....

ردّاً عنيفاً، وهذه الآيةُ حُجّةٌ للإمام مِن وَجْهَين: لأنه وَحَّدَ «الشَّيْطان»، ولم يُرِدْ إلا الكُلّ، لأنَّ كُلَّ إنسانٍ له شيطان، فكيفَ بالعاشي عن ذِكرِ الله، والثاني: أنه أعادَ عليه الضميرَ مجموعاً في قوله: ﴿وَإِنَّهُمْ﴾، ولولا عُمومُ الشُّمولِ لَـمَا جازَ عَوْدُ ضمير الجمع علىٰ واحد، فهذهِ نكتةٌ تُوجِبُ للمُخالِفينَ سَكْتة.

الثانية: أنَّ فيها حُجّةً علىٰ مَنْ يَزعُمُ أنَّ العَوْدَ علىٰ معنىٰ «مَنْ» يَمنَعُ مِنَ العَوْدِ علىٰ لَفظِها، مُحتَجّاً بأنه إجمالٌ بعدَ البيان، وقد نَقَضَ الكِنديُّ هذا بقوله: ﴿وَمَن يُؤْمِنۢ بِٱللَّهِ وَيَعْمَلْ صَٰلِحًا يُدْخِلْهُ جَنَّٰتٍ تَجْرِى مِن تَحْتِهَا ٱلْأَنْهَٰرُ خَٰلِدِينَ فِيهَآ أَبَدًا ۖ قَدْ أَحْسَنَ ٱللَّهُ لَهُۥ رِزْقًا﴾ [الطلاق: ١١]، ونُقِضَ أيضاً بقوله: ﴿وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَشْتَرِى لَهْوَ ٱلْحَدِيثِ لِيُضِلَّ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ بِغَيْرِ عِلْمٍ وَيَتَّخِذَهَا هُزُوًا ۚ أُو۟لَٰٓئِكَ لَهُمْ عَذَابٌ مُّهِينٌ ۝ وَإِذَا تُتْلَىٰ عَلَيْهِ﴾ [لقمان: ٦-٧].

واستَخرَجَ جَدِّي[(١)] مِن هذهِ الآيةِ نَقْضَ ذلك، لأنه أعادَ علىٰ اللفظِ في قوله: ﴿يَعْشُ﴾ و﴿لَهُۥ﴾ مَرَّتَين، ثم علىٰ المعنىٰ ﴿لَيَصُدُّونَهُمْ﴾، ثم علىٰ اللفظِ في قولِه: ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءَنَا﴾، وقَدَّمتُ أنَّ الذي مَنَعَ ذلك قد يكونُ قد اقتَصَرَ بمَنعِهِ إذا جاءَ في جُملةٍ واحدة، أما إذا استَقَلَّتْ

= الكتابُ من مُفتَخَراتِ الشافعية، وأنا أعجبُ لهم، فليس منهم مَن انتَدَبَ لشرحه ولا للكلام عليه، إلَّا مواضع يسيرة تكلم عليها أبو المُظفَّر ابن السمعاني في كتاب «القواطع»، وردَّها علىٰ الإمام، وإنما انتَدَبَ له المالكية، فشرحه الإمامُ أبو عبد الله المازري شرحاً لم يُتمه، وعمل عليه أيضاً مشكلات، ثم شرحه أبو الحسن الأبياري من المالكية...».

وتحرَّف «الأبياري» إلى «الأنباري» في المطبوع من «طبقات الشافعية»، والصواب: الأبياري، وهو شمس الدين عليُّ بن إسماعيل، المتوفىٰ سنة ٦١٦هـ رحمه الله تعالىٰ.

(١) يريدُ: جَدَّه لأمه نجيب الدين أحمد بن إسماعيل بن فارس التميمي الإسكندراني، كما صرح به الصفدي في ترجمة ابن المُنيِّر من «الوافي بالوفيات»، وقد توفي النجيب سنة ٦٣٨هـ كما في «سير أعلام النبلاء» للذهبي (٢٣: ٧٤).

وقُرِئ: «جاءانا»؛ علىٰ أنَّ الفِعلَ له ولشيطانِه، ﴿قَالَ﴾ لِشيطانِه: ﴿يَٰلَيْتَ بَيْنِي وَبَيْنَكَ بُعْدَ ٱلْمَشْرِقَيْنِ﴾ يُريد: المَشـرِقَ والمَغرِب، فغَلَّب، كما قيل: العُمَران والقَمَران. فإن قلت: فما ﴿بُعْدَ ٱلْمَشْرِقَيْنِ﴾؟ قلت: تَباعُدُهما، والأصل: بُعْدَ المَشـرِقِ مِنَ المَغرِب، والمَغرِبِ مِنَ المَشـرِق، فلما غَلَّبَ وجمعَ المُفترِقَينِ بالتثنية، أضافَ البُعْدَ إليهما.

كُلُّ واحدةٍ بنفسِها، فلا يُمنَع، ورَدَدتُ علىٰ الزمخشريّ، في قوله: ﴿لَّا يَمْلِكُونَ ٱلشَّفَٰعَةَ إِلَّا مَنِ ٱتَّخَذَ عِندَ ٱلرَّحْمَٰنِ عَهْدًا﴾ [مريم: ٨٧]، [فإنَّ][١] الجملةَ واحدة، فانظُره في مَوضِعِه»[٢].

قوله: (وقُرِئ: «جاءانا»): الـحَرَميّان[٣] وابنُ عامِر وأبو بكر: «جاءانا»؛ علىٰ التثنية، والباقون: علىٰ التوحيد[٤].

قوله: (تباعدُهما، والأصل: بُعْدَ الـمَشرِقِ مِنَ الـمَغرِب)، الانتِصاف[٥]: ألجأهُ إلى تقدير البُعْدِ بالتباعُد: إضافتُه إلىٰ ﴿ٱلْمَشْرِقَيْنِ﴾ جميعاً، فلو بقيَ على ظاهِرِهِ لأفادَ بُعْدَ المَشـرِقَينِ مِن غيرِهما، والظاهِرُ أنه مِنَ اللَّفّ، وأصلُه: بُعْدَ المَشـرِقِ مِنَ المَغرِب، وبُعْدَ المَغرِبِ مِنَ المَشـرِق، ثم لَفَّه، كقوله تعالىٰ: ﴿وَقَالُواْ لَن يَدْخُلَ ٱلْجَنَّةَ إِلَّا مَن كَانَ هُودًا أَوْ نَصَٰرَىٰ﴾ [البقرة: ١١١].

وقلت: معنىٰ سؤاله: «فما ﴿بُعْدَ ٱلْمَشْرِقَيْنِ﴾؟»: الإنكارُ علىٰ ما سَبَق، بدلالةِ الفاء، أي: هَبْ أنَّ معنىٰ «المَشـرِقَين» علىٰ التغليب، فما معنىٰ تـمَنِّيهم بُعْدَ المَشـرِقِ والمَغرِب؟ وأجاب: أنَّ معنىٰ «البُعْدِ» مِن: التباعُد، ولذلك فإنَّ الأصل: بُعْدَ المَشرِقِ عن المَغرِب، والمَغرِبِ عن المَشرِق، فإنَّ التباعُدَ يقتَضي المُزاوَلة طَبْعاً، فإذن لا يجتمعان أبداً، بخِلافِ مُطلَقِ البُعْد، أي: يا ليتَ بيننا بُعْداً مِثلَ بُعْدِ المَشـرِقَينِ في أنهما لا يجتمعانِ أبداً لِـمَا بينَهمـا مِنَ التباعُد، ومن ثَمَّ رَتَّبَ عليه: ﴿فَبِئْسَ ٱلْقَرِينُ﴾.

---

(١) قوله: «فإنَّ» لم يرد في الأصول الخطية، واستدركتُه من «الانتصاف»، ولا بُدَّ منه.

(٢) «الانتصاف» (٣: ٤٨٩) بحاشية «الكشّاف».

(٣) يعني: ابنَ كثير المكّيّ، ونافعاً المدنيّ.

(٤) انظر: «التيسير» للداني ص١٩٦، و«حجة القراءات» ص٦٥٠.

(٥) ليس في المطبوع من «الانتصاف»! ولعلَّ «الانتصاف» مُحرَّفةٌ عن «الإنصاف»، وهو لعَلَم الدين العراقي، وقد تقدَّم التعريفُ به عند تفسير الآية ٦٠ من سورة التوبة (٧: ٢٨٠) تعليقاً.

﴿أَنَّكُمْ﴾ في محلِّ الرَّفْعِ علىٰ الفاعلية، يعني: ولن يَنفَعَكُم كَوْنُـكُم مُشتَرِكينَ في العذاب، كما يَنفَعُ الواقِعِينَ في الأمرِ الصَّعْبِ اشتِراكُهم فيه، لِتعاوُنِهم في تحمُّلِ أعبائِه، وتَقَسُّمِهم لِشِدَّتِهِ وعَنائِه، وذلكَ أنَّ كُلَّ واحدٍ منكم به مِنَ العذاب ما لا تَبلُغُه طاقتُه.

ولك أن تجعلَ الفِعلَ للتَّمنِّي في قولِه: ﴿يَـٰلَيۡتَ بَيۡنِي وَبَيۡنَكَ﴾، علىٰ معنىٰ: ولن يَنفَعَكُمُ اليومَ ما أنتُم فيه مِن تمنِّي مُباعَدةِ القَرين، وقولُه: ﴿أَنَّكُمۡ فِي ٱلۡعَذَابِ مُشۡتَرِكُونَ﴾ تعليل، أي: لن يَنفَعَكُم تمنِّيكُم؛ لأنَّ حَقَّكُم أن تَشتَرِكُوا أنتُم وقُرَناؤُكم في العذاب، كما كنتُم مُشتركينَ في سَبَبِهِ وهو الكُفْر. وتُقوِّيهِ قِراءةُ مَنْ قرأ: «إنكم» بالكَسْـر.

وقيل: إذا رأىٰ الـمَمْنُـوُّ بشِدّةٍ مَنْ مُنِيَ بمِثلِها، ....

وقريبٌ منه ما قال صاحبُ «التيسير»: كأنه قال: يا ليتَني لم أكُنْ صَحِبْتُك ولا عَرَفتُك، ولا كانت بيني وبينكَ وُصْلةٌ ولا تقارُب، حتىٰ كُنّا في التَّباعُدِ كأنَّ أحدَنا بالمَشرِقِ والآخَرَ بالمَغرِب، لا يَلتَقيانِ ولا يَتقاربان، فجعلها «مَشرِقَين»: كالقَمَرَينِ والعُمَرَين، وأنشَدَ الزَّجّاج[1]:

لنا قَمَراها والنُّجومُ الطوالِعُ[2]

وأما قولُ صاحب «الانتِصاف»: «إنه مِنَ اللَّف»: فضعيف؛ لأنَّ معنىٰ اللَّفّ: هو أن يَلُفَّ بينَ الشيئَينِ في الذِّكْر، ثم يُتبِعَهمـا كلاماً مُشتَمِلاً علىٰ مُتعلِّقٍ بواحِدٍ وبآخَرَ مِن غير تعيين، كما في قوله: ﴿وَقَالُواْ لَن يَدۡخُلَ ٱلۡجَنَّةَ إِلَّا مَن كَانَ هُودًا أَوۡ نَصَـٰرَىٰ﴾ [البقرة: ١١١]، فقولُه: ﴿وَقَالُواْ﴾ لَفٌّ مِن حيثُ المعنىٰ، لأنه ضَميرُ الفَريقَين بدلالةِ النَّشْـر عليه، وأينَ هاهنا ذاك؟!

قوله: (الـمَمْنُـوّ): **الأساس**: «مُنِيَ بكذا: بُلِـيَ به، وهو مَمنوٌّ به»، روىٰ الزَّجّاجُ عن المُبرِّد:

---

(١) في «معاني القرآن وإعرابه» (٤: ٤١٢).

(٢) البيتُ للفَرَزدَق، كما في «الكامل» للمُبرِّد (١: ١١٩)، وأولُه:

أَخَذْنا بآفاقِ السَّماءِ عليكمُ

رَوَّحَهُ ذلكَ ونَفَّسَ بعضَ كُرَبه، وهو التأسِّي الذي ذَكَرَتْهُ الخنساء:

أُعَزِّي النَّفْسَ عنه بالتأسِّي

فهؤلاء لا يُؤَسِّيهم اشتِراكُهم ولا يُرَوِّحُهم؛ لِعِظَمِ ما هم فيه.

فإن قلت: **ما معنىٰ قولِهِ تعالىٰ:** ﴿إِذ ظَّلَمْتُمْ﴾؟ قلت: معناه: إذ صَحَّ ظُلْمُكُم وتَبيَّنَ ولم يَبقَ لكم ولا لأحدٍ شُبْهةٌ في أنكم كنتُم ظالمين، ....

«أنهم مُنِعُوا رُوحَ التأسِّي، لأنَّ التأسِّيَ يُسَهِّلُ المُصيبة، فأُعلِمُوا أنه لن يَنفَعَكُمُ الاشتِراكُ في العذاب، وأنَّ اللهَ تعالىٰ لا يجعلُ لهم فيها أُسْوة، وأنشَدَ للخَنْساء:

يُذكِّرُني طُلوعُ الشمسِ صَخْراً	وأذكُرُهُ بكُلِّ مَغيبِ شَمْسِ
ولولا كَثْرةُ الباكِينَ حَوْلي	علىٰ إخوانِهم لَقَتَلْتُ نفسي
وما يَبْكُونَ مِثلَ أخي ولكنْ	أُعزِّي النَّفْسَ عنهُ بالتأسِّي[1]»[2]

وقلت: فعلىٰ هذا القول: فاعلُ ﴿لَن يَنفَعَكُمُ﴾: ﴿أَنَّكُمْ﴾، كما في الوَجْهِ الأول، والمعنىٰ: اليومَ لا يَنفَعُكُم هذا المعنىٰ، وهو أنكُم[3] في العذابِ مُشتَرِكُون، وقد عُلِمَ عُرْفاً أنه ليسَ في اشتِراكِ العذاب[4] النفعُ البتّةَ إلا التأسِّي، وهؤلاءِ حُرِمُوا التأسِّيَ أيضاً، لِعِظَمِ ما هُم فيه.

قوله: (**ما معنىٰ قولِه:** ﴿إِذ ظَّلَمْتُمْ﴾؟): قال أبو البقاء: «أما «إذْ» فمُشكِلةُ الأمر؛ لأنها ظَرْفُ زمانٍ ماض، و«لن يَنفَعَكُم»، وفاعِلُه، واليومُ المذكور: ليسَ بماض، قالَ ابنُ جِنِّي في مُساءَلَتِه أبا علي[5]: راجَعْتُه فيها مِراراً، فآخِرُ ما حَصَلَ منه: أنَّ الدُّنيا والأُخرىٰ مُتَّصِلتان،

---

(١) «ديوان الخنساء» ص٨٥.

(٢) «معاني القرآن وإعرابه» للزجاج (٤: ٤١٣).

(٣) في الأصول الخطية: «كونكم»، ولا يستقيمُ معها «مشتركون» بالرفع، وأثبتُّ ما يُوافقُ لفظَ الآية.

(٤) من قوله: «مشتركون» إلىٰ هنا، سقط من (ح).

(٥) يُريد: أبا علي الفارسي، الحسن بن أحمد، المولود سنة ٢٨٨، والمُتوفىٰ سنة ٣٧٧، رحمه الله تعالىٰ.

وذلكَ يومَ القيامة. و﴿إِذ﴾ بَدَلٌ مِنَ ﴿ٱلْيَوْمَ﴾، ونظيرُه:

إذا ما انتَسَبْنا لم تَلِدْني لَئيمةٌ

أي: تَبيَّنَ أني وَلَدُ كَريمة.

[﴿أَفَأَنتَ تُسْمِعُ ٱلصُّمَّ أَوْ تَهْدِى ٱلْعُمْىَ وَمَن كَانَ فِى ضَلَٰلٍ مُّبِينٍ﴾ ٤٠]

وهما سواءٌ في حُكْم الله تعالىٰ وعِلمِه، فتكونُ «إذ» بَدَلاً مِنَ «اليوم»، حتىٰ كأنها مُستَقبَلة، أو كأنَّ اليومَ ماض. وقال غيرُه: الكلامُ محمولٌ علىٰ المعنىٰ، والمعنىٰ: أنَّ ثبوتَ ظُلمِهم عِندَهم يكونُ يومَ القيامة، فكأنه قال: ولن يَنفَعَكُمُ اليومَ إذْ صَحَّ ظُلمُكُم عندكم، فهو بَدَلٌ أيضاً»[١].

هذا هو الذي عَنَاهُ المُصنِّف: «إذ صَحَّ ظُلمُكم[٢] وتَبيَّن ...، و﴿إِذ﴾ بدلٌ مِنَ ﴿ٱلْيَوْمَ﴾». وقال أبو البقاء: «وقالَ آخرون: التقدير: بعدَ إذْ ظَلَمتُم، فحَذَفَ المُضافَ للعِلم به، وقيل: «إذ» بمعنىٰ «أن»، أي: لأن ظَلَمتُم»[٣].

قوله: (**إذا ما انتَسَبْنا لم تَلِدْني لئيمة**): بعدَه:

ولم تَـجِدي مِن أن تَقَرّي به بُدّا[٤]

عن بعضهم: استَشهَدَ أنَّ «إذا» بَدَلٌ مِنَ «اليوم»، كما في قوله تعالىٰ: ﴿إِذ ظَّلَمْتُمْ﴾، و«ما» زائدة، وهو سَهْو؛ لأنَّ «لم تَلِدْني» جوابُ «إذا»، وهو ليسَ للاستِقبال، لأنَّ الولادةَ كانت قبل، والمعنىٰ علىٰ التبيُّن، فالاشتِراكُ بينَ المُستَشهِدِ والمُستَشهَدِ هو التبيُّن، يقول: إذا انتَسَبْنا تَبيَّنَ لكِ أني وَلَدُ كريمة، وتَقَرّينَ بذلكَ لا محالة.

---

(١) «التبيان في إعراب القرآن» (٢: ١١٣٩-١١٤٠).

(٢) من قوله: «عندكم فهو بدل أيضاً» إلىٰ هنا، سقط من (ح).

(٣) «التبيان في إعراب القرآن» (٢: ١١٤٠).

(٤) الشَّطرُ الأولُ تقدَّم عند الزمخشري في تفسير الآية ٧٩ من سورة مريم (١٠: ٩٦). وانظر: «مغني اللبيب» لابن هشام (١: ٢٦).

كانَ رسولُ الله ﷺ يـجِدُّ ويَـجتَهِدُ ويَكُدُّ رُوحَه في دُعاءِ قومه، وهم لا يَزيدونَ علىٰ دُعائِهِ إلا تصميماً علىٰ الكُفرِ وتمادياً في الغَيّ، فأنكرَ عليه بقوله: ﴿أَفَأَنتَ تُسۡمِعُ ٱلصُّمَّ﴾ إنكارَ تعجيبٍ مِن أن يكونَ هو الذي يَقدِرُ علىٰ هِدايتهم، وأراد: أنه **لا يَقدِرُ علىٰ ذلك منهم إلا هو وحدَه** علىٰ سبيلِ الإلجاءِ والقَسْر، كقولِهِ تعالىٰ: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يُسۡمِعُ مَن يَشَآءُۖ وَمَآ أَنتَ بِمُسۡمِعٖ مَّن فِي ٱلۡقُبُورِ﴾ [فاطر: ٢٢].

[﴿فَإِمَّا نَذۡهَبَنَّ بِكَ فَإِنَّا مِنۡهُم مُّنتَقِمُونَ * أَوۡ نُرِيَنَّكَ ٱلَّذِي وَعَدۡنَٰهُمۡ فَإِنَّا عَلَيۡهِم مُّقۡتَدِرُونَ * فَٱسۡتَمۡسِكۡ بِٱلَّذِيٓ أُوحِيَ إِلَيۡكَۖ إِنَّكَ عَلَىٰ صِرَٰطٖ مُّسۡتَقِيمٖ﴾ ٤١-٤٣]

«ما» في قوله: ﴿فَإِمَّا نَذۡهَبَنَّ بِكَ﴾ بمنزلةِ لام القَسَم؛ في أنها إذا دَخلَتْ دَخلَت معَها النُّونُ المُؤكِّدة، والمعنىٰ: فإنْ قَبَضْناكَ قبلَ أن نَنصُـرَكَ عليهم ونَشْفيَ صُدُورَ المُؤمنينَ منهم، ﴿فَإِنَّا مِنۡهُم مُّنتَقِمُونَ﴾ أشَدَّ الانتِقامِ في الآخِرة، كقوله تعالىٰ: ﴿أَوۡ نَتَوَفَّيَنَّكَ فَإِلَيۡنَا يُرۡجَعُونَ﴾ [غافر: ٧٧]، وإنْ أرَدْنا أن نُنجِزَ في حَياتِكَ ما وَعَدْناهم مِنَ العذابِ النازِلِ بهم ـ وهو يومُ بَدْر ـ فهم تحتَ مَلَكتِنا وقُدْرتِنا لا يَفوتُوننا.

وَصَفَهم بشِدّةِ الشَّكيمةِ في الكُفرِ والضَّلال، ثم أتبَعَه شِدّةَ الوعيدِ بعذاب الدُّنيا والآخِرة.

وقُرِئَ: «نُرِينْكَ» بالنُّون الخفيفة، وقُرِئَ: «بالذي أَوْحىٰ إليك» علىٰ البناءِ للفاعل، وهو اللهُ عَزَّ وجَلّ، والمعنىٰ: وسواءٌ عَجَّلْنا لَكَ الظَّفَرَ والغَلَبَةَ أو أَخَّرْنا إلىٰ اليوم الآخِر، فكُنْ مُتمسِّكاً بما أوحَيْنا إليكَ وبالعمل به، ....

قوله: (**لا يَقدِرُ علىٰ ذلك منهم إلا هو وحدَه**): هذا الحصـرُ مُستفادٌ مِن إيلاءِ الضميرِ حرفَ الإنكار[1].

---

(١) أي: قال: ﴿أَفَأَنتَ تُسۡمِعُ ٱلصُّمَّ﴾، ولم يقل: «أفتُسمِعُ أنتَ الصُّمّ». وانظر: «مفتاح العلوم» للعلامة السَّكّاكي ص٣١٥-٣١٦.

فإنه الصِّـراطُ المُستقيمُ الذي **لا يَحيدُ** عنه إلا ضالٌّ شقيّ، **وزِدْ كُلَّ يوم صَلابةً في المُحاماةِ** علىٰ دِينِ الله، ولا يُـخْرِجْكَ الضَّجَرُ بأمرِهم إلىٰ شيءٍ مِنَ اللِّينِ والرَّخاوةِ في أمرِك، **ولكنْ كما يفعَلُ الثابتُ** الذي لا يُنشِّطُه تعجيلُ ظَفَر، ولا يُثبِّطُه تأخيرُه.

[﴿ وَإِنَّهُۥ لَذِكۡرٞ لَّكَ وَلِقَوۡمِكَۖ وَسَوۡفَ تُسۡـَٔلُونَ ۞ وَسۡـَٔلۡ مَنۡ أَرۡسَلۡنَا مِن قَبۡلِكَ مِن رُّسُلِنَآ أَجَعَلۡنَا مِن دُونِ ٱلرَّحۡمَٰنِ ءَالِهَةٗ يُعۡبَدُونَ ﴾ ٤٤-٤٥]

﴿ وَإِنَّهُۥ ﴾ وإنَّ الذي أُوحِيَ إليكَ ﴿لَذِكۡرٞ﴾ لَشَـرَف، ﴿لَّكَ وَلِقَوۡمِكَ﴾، ﴿وَ﴾ لَـ﴿سَوۡفَ تُسۡـَٔلُونَ ﴾ عنه يومَ القيامة، وعن قيامِكم بحَقِّه، وعن تعظيمِكم له، وشُكْرِكم علىٰ أنْ رُزِقتُموهُ وخُصِّصتُم به مِن بينِ العالمين.

قوله: (**لا يَـحِيـدُ عنه**): **الجوهري**: «حادَ عن الشيءِ يَـحِيدُ حُيُوداً وحَيْدةً وحَيْدودة: مالَ عنه».

قوله: (**وزِدْ كُلَّ يوم صَلابةً في المُحاماة**): قيل: الزيادةُ مُستفادةٌ مِنَ «السِّين» في «استَمسِك»، قلت: بل هي مُستَفادةٌ مِنَ الأمرِ بالاستِمساكِ بالوَحْي لِـمَنْ هو مُستَمسِكٌ به، ويَعضُدُه تعليلُه بقوله: ﴿ إِنَّكَ عَلَىٰ صِرَٰطٖ مُّسۡتَقِيمٖ﴾، فهو كقولِهِ تعالىٰ: ﴿هُدٗى لِّلۡمُتَّقِينَ﴾ [البقرة: ٢]، قال المُصنِّف: «هو كقولكَ للعزيزِ المُكرَّم: أعزَّكَ اللهُ وأكرَمَك، تُريدُ طَلَبَ الزيادةِ إلىٰ ما هو ثابتٌ فيه، كقوله: ﴿ ٱهۡدِنَا ٱلصِّرَٰطَ ٱلۡمُسۡتَقِيمَ﴾ [الفاتحة: ٦]».

قوله: (**ولكنْ كما يَفعَلُ الثابت**): عَطْفٌ علىٰ قولِه: «يُـخرِجْك» مِن حيثُ المعنىٰ، أي: كنْ مُتمسِّكاً بما أوحَيْنا إليك، ولا تَفعَلْ كما يَفعَلُ الضّالُّ الشَّقِيّ، فإنه يَميلُ عن الحقّ، ولا يَثبُتُ عليه، فإنَّ عادةَ المُتزَلزِلِ أنْ لا يَصبِـرَ علىٰ شيء، يُنشِّطُه تَعْجيلُ ظَفَر، ويُثبِّطُه تأخيرُه، ولكنِ افعَلْ كما يَفعَلُ الثابتُ الذي لا يُنشِّطُه تَعْجيلُ ظَفَر، ولا يُثبِّطُه تأخيرُه، وكُلُّ هذه المعاني مُستَنبَطةٌ مِنَ ارتباطِ ﴿ فَٱسۡتَمۡسِكۡ بِٱلَّذِيٓ أُوحِيَ إِلَيۡكَ﴾ بقوله: ﴿أَفَأَنتَ تُسۡمِعُ ٱلصُّمَّ﴾، وذلكَ لأنه تعالىٰ لـمَّا نَبَّهه ـ صلواتُ الله عليه ـ أنَّ جِدَّهُ واجتِهادَه في دُعاءِ قَومِهِ غيرُ نافع، وأنهم صُمٌّ عُمْيٌ في ضَلالٍ مُبين، لا يَرجِعُونَ ولا يَرعَوُون، وبيَّنَ أنه لا بُدَّ مِنَ الهلاكِ وقَطْعِ دابرِهم، فقَسَّمَ الأمرَ بينَ أن

ليسَ المُرادُ بسُؤالِ الرُّسُل: حقيقةَ السُّؤال؛ لإحالتِه، ولكنَّه مجازٌ عن النَّظَرِ في أديانِهم، والفَحْصِ عن مِلَلِهم، هل جاءت عِبادةُ الأوثانِ قَطُّ في مِلَّةٍ مِن مِلَلِ الأنبياء؟ وكفاهُ نَظَراً وفَحْصاً: نَظَرُهُ في كِتابِ الله المُعجزِ المُصَدِّقِ لِـمَا بينَ يَدَيه، وإخبارُ الله فيه بأنهم يَعبُدون مِن دونِ الله ما لم يُنزِّلْ به سُلْطاناً، وهذهِ الآيةُ في نفسِها كافيةٌ لا حاجةَ إلىٰ غيرِها.

والسُّؤالُ الواقعُ مجازاً عن النَّظَر، حيثُ لا يَصِحُّ السُّؤالُ علىٰ الحقيقة: كثير، منه مُساءلةُ الشُّعراءِ الدِّيارَ والرُّسُومَ والأطلال، وقولُ مَنْ قال: سَلِ الأرض: مَنْ شَقَّ أنهارَك، وغَرَسَ أشجارَك، وجَنَىٰ ثِمـارَك؟ فإنها إنْ لم تُـجِبْكَ حِواراً أجابَتْكَ اعتِباراً.

يَنصُـرَه عليهم في الدُّنيا ويَشفِيَ صُدورَ المُؤمنين، وبينَ أن يَنتَقِمَ منهم في الآخِرةِ أشَدَّ الانتقام، أرشَدَه[1] إلىٰ المُتارَكةِ والمُوادَعةِ والاشتغالِ بما يَـهُمُّه مِنَ التمسُّكِ بالعُرْوةِ الوثقىٰ، وهو هذا القُرآنُ الكريمُ الذي لا يأتيه الباطِلُ مِن بينِ يَدَيهِ ولا مِن خَلفِه، وعَلَّلَ ذلكَ بقوله: ﴿إِنَّكَ عَلَىٰ صِرَٰطٖ مُّسۡتَقِيمٖ﴾.

ويَعضُدُ معنىٰ المُتارَكةِ والتَّسْلية: قولُه: ﴿وَسۡـَٔلۡ مَنۡ أَرۡسَلۡنَا مِن قَبۡلِكَ مِن رُّسُلِنَآ﴾، والشُّروعُ في قِصّةِ موسىٰ عليه السَّلام، فتأمَّلْ وتَعَجَّبْ مِن إدراكِهِ اللَّمَحاتِ التنزيليّةَ التي لَطُفَ شأنُها، وخَفِيَ مكانُها، واشكُرْ سَعْيَنا في استِنباطِها مِن مَظانِّها، بطَلَبِ الزُّلْفىٰ عندَ الله الكريم.

قوله: (وهذه الآيةُ في نفسِها كافية): تَرقّىٰ في تأويلِ السُّؤالِ بالنَّظَر والفَحْص، يعني: أُمِرَ صَلَواتُ الله عليه بقوله: ﴿وَسۡـَٔلۡ﴾ بأن يَتفكَّرَ في أديانِ الأُمَم السالفة، دِيناً بعدَ دِين، وأُمّةً بعدَ أُمّة، هل جاءت عِبادةُ الأوثانِ قَطُّ في مِلّة، ثم تَرقّىٰ منه إلىٰ النَّظَرِ في هذا الكِتاب الكريم، فإنه كافٍ في التفحُّص، ثم تَرقّىٰ منه إلىٰ التَّفكُّرِ في هذه الآيةِ الفاذّةِ الكافيةِ في المقصود.

قوله: (كثير): خَبَـر، و«السُّؤالُ الواقعُ» مُبتَدأ، و«منه» خَبَـرٌ أيضاً، و«مُساءلةُ الشُّعَراء» مُبتَدأ.

---

(١) قوله: «أرشَدَه»: هو جوابُ «لـمَّا» المُتقدِّمة في قوله: «لـمَّا نبَّهه ...».

وقيل: إنَّ النبيَّ ﷺ جُمِعَ له الأنبياءُ ليلةَ الإسـراءِ في بيتِ المَقدِسِ فأمَّهم، وقيلَ له: سَلْهم، **فلم يَشْكُكْ ولم يَسْأل. وقيل: معناه: سَلْ أُمَمَ مَنْ أرسَلْنا**، وهم أهلُ الكِتابَيْن؛ التَّوراةِ والإنجيل. وعن الفَرّاء: هم إنما يُخبِرُونه عن كُتُبِ الرُّسُل، فإذا سألهم فكأنه سألَ الأنبياء.

[﴿وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا مُوسَىٰ بِـَٔايَٰتِنَآ إِلَىٰ فِرْعَوْنَ وَمَلَإِيْهِۦ فَقَالَ إِنِّى رَسُولُ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ * فَلَمَّا جَآءَهُم بِـَٔايَٰتِنَآ إِذَا هُم مِّنْهَا يَضْحَكُونَ﴾ ٤٦-٤٧]

ما أجابوهُ به عِندَ قوله: ﴿إِنِّى رَسُولُ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾: محذوف، دلَّ عليه قولُه: ﴿فَلَمَّا جَآءَهُم بِـَٔايَٰتِنَآ﴾ وهو مُطالَبتُهم إياهُ بإحضارِ البيِّنةِ علىٰ دَعْواهُ وإبرازِ الآية، ﴿إِذَا هُم مِّنْهَا يَضْحَكُونَ﴾ أي: يَسخَرونَ منها ويهزَؤُونَ بها ويُسَمُّونَـها سِحْراً، و«إذا» للمُفاجأة.

فإن قلت: كيفَ جاز أن يُجابَ «لـمَّا» بـ«إذا» المُفاجَأة؟ قلت: لأنَّ فِعْلَ المُفاجَأةِ معَها مُقدَّر، وهو عامِلُ النَّصْبِ في محَلِّها، كأنه قيل: فلما جاءَهم بآياتِنا فاجَؤُوا وَقتَ ضَحِكِهم.

[﴿وَمَا نُرِيهِم مِّنْ ءَايَةٍ إِلَّا هِىَ أَكْبَرُ مِنْ أُخْتِهَا ۖ وَأَخَذْنَٰهُم بِٱلْعَذَابِ لَعَلَّهُمْ يَرْجِعُونَ﴾ ٤٨]

قوله: (**فلم يَشكُكْ ولم يَسْأل**): أي: ظاهِرُ الأمرِ الوجوب، فإما أن يُحمَلَ السُّؤالُ علىٰ النَّظَرِ مجازاً، والكلامُ مبنيٌّ علىٰ الشَّـرْط، كأنه قيل: إنْ شَكَكْتَ فاسأل، كقوله تعالىٰ: ﴿فَإِن كُنتَ فِى شَكٍّ مِّمَّآ أَنزَلْنَآ إِلَيْكَ فَسْـَٔلِ ٱلَّذِينَ يَقْرَءُونَ ٱلْكِتَٰبَ﴾ [يونس: ٩٤]، فلم يَشكُكْ ولم يَسْأل.

قوله: (**وقيل: معناه: سَلْ أُمَمَ مَنْ أرسَلْنا**): وهُم أهلُ الكتابين. **الانتِصاف**: «يَشهَدُ له قولُه: ﴿فَسْـَٔلِ ٱلَّذِينَ يَقْرَءُونَ ٱلْكِتَٰبَ مِن قَبْلِكَ﴾ [يونس: ٩٤]»[1].

---

(١) «الانتصاف» (٣: ٤٩٠) بحاشية «الكشّاف».

فإن قلت: إذا جاءَتْهم آيةٌ واحدةٌ مِن جُملةِ التِّسْع، فما أختُها التي فُضِّلَتْ عليها في الكِبَرِ مِن بَقيّةِ الآيات؟ قلت: أختُها التي هيَ آيةٌ مِثلُها، وهذهِ صِفةُ كُلِّ واحدةٍ منها، فكانَ المعنىٰ علىٰ أنها أكبَرُ مِن بَقيّةِ الآياتِ علىٰ سبيل التفصيل والاستِقراءِ واحدةً بعدَ واحدة، كما تقول: هو أفضَلُ رَجُل رأيتُه؛ **تُريدُ تفضيلَه علىٰ أُمّةِ الرجالِ** الذينَ رأيتَهم **إذا قَرَوْتَهم رجلاً رجلاً**.

فإن قلت: هو كلامٌ مُتناقِض، لأنَّ معناه: ما مِن آيةٍ مِنَ التِّسْع إلا هيَ أكبَرُ مِن كُلِّ واحدةٍ منها، فتكونُ كُلُّ واحدةٍ منها فاضِلةً ومفضولةً في حالةٍ واحدة؟ قلت: **الغَرَضُ بهذا الكلام أنهُنَّ موصوفاتٍ بالكِبَر، لا يَكَدْنَ يَتفاوَتْنَ فيه**، وكذلكَ العادةُ في الأشياءِ التي تَتلاقىٰ في الفَضْل، وتَتَقاربُ مَنازِلُها فيه التقارُبَ اليسير: أن تَـختَلِفَ آراءُ الناس في تفضيلها، فيُفَضِّلُ بعضُهم هذا، وبعضُهم ذاك، فعلىٰ ذلكَ بنىٰ الناسُ كلامَهم فقالوا: رأيتُ رجالاً بعضُهم أفضَلُ من بعض، ....

قوله: (**تُريدُ تفضيلَه علىٰ أُمّةِ الرِّجال**): يعني: مِن حَقِّ «أفعل» التفضيل هنا، أن يكونَ المُفضَّلُ عليه أعَمَّ منه، لأنَّ الآياتِ تِسْع، فينبغي أن يُقال: وما مِن آية إلا وهيَ أكبرُ مِن بَقيّةِ الآيات، وفي الآية: ﴿أُخْتِهَا﴾: مَثَل، وكذا في المثال، فيُحمَلُ علىٰ استِغراقِ الجِنسِ ليَتَناوَلَ فَرْداً فَرْداً منه.

قوله: (**إذا قَرَوْتَهم رجلاً رجلاً**): **الجوهري**: «قَرَوتُ البلادَ قَرْواً، وقَرَيْتُها، واقتَـرَيْتُها، واستَقرَيْتُها: إذا تَتبَّعْتها؛ تخرجُ مِن أرضٍ إلىٰ أرض».

قوله: (**الغَرَضُ بهذا الكلام أنهُنَّ مَوصُوفاتٍ بالكِبَر، لا يَكَدْنَ يَتفاوَتْنَ فيه**): يعني: «أفعل» محمولٌ علىٰ الزيادةِ مُطلَقاً رَوْماً للمُبالَغة، كقوله تعالىٰ: ﴿هُوَ أَعْلَمُ بِكُمْ إِذْ أَنشَأَكُم مِّنَ ٱلْأَرْضِ﴾ [النجم: ٣٣]، فـ﴿أَعْلَمُ﴾ بمعنىٰ: عالِم؛ إذ لا مُشارَكةَ لله تعالىٰ في عِلمِه بذلك، وسَبَقَ بيانُ ذلكَ في سورةِ «الزُّمَر» مُستَقصىٰ.

وربما اختَلَفَتْ آراءُ الرجل الواحدِ فيها، فتارةً يُفضِّلُ هذا، وتارةً يُفضِّلُ ذاك. ومنه بيتُ «الحماسة»:

مَنْ تَلْقَ منهُم تَقُلْ: لاقَيتُ سَيِّدَهُم ... مِثْلُ النُّجُومِ التي يَسْري بها السّارِي

وقد فاضَلَتِ الأنماريّةُ بينَ الكَمَلةِ مِن بنيها، ثم قالت لَـمَّا أبصَـرَتْ مَراتِبَهم مُتدانيةً قليلةَ التفاوُت: ثَـكِلتُهم إنْ كنتُ أعلَمُ أيُّـهم أفضَل، وهُم كالـحَلْقةِ المُفرَغةِ لا يُدرىٰ أينَ طرفاها.

﴿لَعَلَّهُمْ يَرْجِعُونَ﴾ إرادةَ أن يَـرجِعُـوا عن الكُفرِ إلىٰ الإيمان. فإن قلت: لو أرادَ رُجُوعَهم لكان؟ ....

الانتِصاف: «الظاهِرُ أنَّ الذي سَوَّغَ هذا الإطلاقَ أنَّ كُلَّ آيةٍ إذا أُفرِدَتْ استغرَقَتْ عَظَمَتُها الفِكْر، وبَهَرَتْه، حتىٰ يَـجزِمَ أنها النهاية، وأنَّ كُلَّ آيةٍ دونَها، فإذا نُقِلَ الفِكرُ إلىٰ الأخرىٰ كانت كذلك، وحاصِلُها أنه لا يَقدِرُ الفِكرُ أن يجمعَ بينَ آيتَينِ لِتَتميَّزَ الفاضِلةُ مِنَ المفضولة»[1].

وقالَ صاحبُ «الفرائد»: «نحوُه قولُه تعالىٰ: ﴿وَأَرْسَلْنَٰهُ إِلَىٰ مِاْئَةِ أَلْفٍ أَوْ يَزِيدُونَ﴾ [الصافات: ١٤٧]، فإنَّ الناظِرَ إذا نَظَرَ إلىٰ آيةٍ ظَهَرَتْ بعدَ أخرىٰ، يقول: هيَ أكبَرُ مِن أُخْتِها، لِكَوْنِ كُلِّ واحدةٍ في غايةٍ مِنَ الكمالِ والقُوّة».

قوله: (**وقد فاضَلَتِ الأنماريّة**): قيل: هي فاطمةُ بنتُ الـخُرْشُب الأنماريّة، كانت في الجاهلية، وبَنُوها يُلقَّبُونَ «الكَمَلة»[2]، تَصِفُ أبناءَها حينَ سُئِلَت: أيُّـهم أفضل؟ فقالت: عُمارة، لا بل فُلان، لا بل فلان، ثم قالت: ثَـكِلتُهم إنْ كُنتُ أعلَمُ أيُّـهم أفضَل، كالـحَلْقةِ المُفرَغة لا يُدرىٰ أينَ طَرَفاها.

---

(١) «الانتصاف» (٣: ٤٩١) بحاشية «الكشّاف».

(٢) تحرَّف في (ح) و(ف) إلىٰ: «الكلمة»، والمُثبتُ من (ط).

قلت: إرادتُه فِعْلَ غيره ليسَ إلا أن يَأمُرَهُ به ويَطلُبَ منه إيـجادَه، فإنْ كانَ ذلكَ علىٰ سبيل القَسْرِ وُجِد، وإلا دارَ بينَ أن يُوجَدَ وأن لا يُوجَدَ علىٰ حَسَب اختيارِ المُكلَّف، وإنما لم يكنِ الرجوعُ لأنَّ الإرادةَ لم تكنْ قَسْـراً ولم يختاروه.

والمُرادُ بـ«العذاب»: السِّنُونَ والطُّوفانُ والجرادُ وغيرُ ذلك.

[﴿ وَقَالُواْ يَـٰٓأَيُّهَ ٱلسَّاحِرُ ٱدْعُ لَنَا رَبَّكَ بِمَا عَهِدَ عِندَكَ إِنَّنَا لَمُهْتَدُونَ ۝ فَلَمَّا كَشَفْنَا عَنْهُمُ ٱلْعَذَابَ إِذَا هُمْ يَنكُثُونَ ﴾ ٤٩-٥٠]

وقُرِئ: «يا أيـهُ الساحِر»؛ بضَمِّ الهاء، وقد سبقَ وجهُه.

فإن قلت: كيفَ سَمَّوهُ بالساحِرِ معَ قولهم: ﴿إِنَّنَا لَمُهْتَدُونَ﴾؟

قوله: (إرادتُه فِعلَ غيره) إلى آخره: جَعَلَ الأمرَ والإرادةَ سيّان، وآلَ حاصلُ كلامِه أنه حَصَلَ مُرادُ العبدِ دونَ مُرادِ الله، وقد مَرَّ غيرَ مرّة[1] أنّ «لَعَلَّ» في أمثالِ هذهِ المَقاماتِ مُستَعارةٌ تمثيلاً، أي: عامَلَهم اللهُ عزَّ وجَلَّ مُعامَلَةَ مَنْ يَرجُو ويَتَوقَّع.

قوله: (قُرِئ: «يا أيـهُ الساحِر»؛ بضَمِّ الهاء): ابنُ عامر، والباقون: بفَتْحِها[2]. ووَجْهُها: أنها كانت مفتوحةً لوقوعِها قبلَ الألف، فلما سَقَطَتِ الألِفُ لالتِقاءِ الساكِنَين، أُتبِعَتْ حَرَكتُها حَرَكةَ ما قبلَها، هكذا قاله في سُورةِ «النُّور»[3]، وقالوا: وَجْهُه: أنه لـمّا لَزِمَ هاءُ التنبيه «أيَّ»[4] المُنادىٰ صار معه كالشيءِ الواحد، فحذفَ أَلِفَها، ثم جعلَ الهاءَ كجُزْءٍ منه، فبنىٰ «أيُّـه» في النِّداءِ علىٰ الضَّم، كما قالوا: يا زيد.

قوله: (كيفَ سَمَّوْهُ بالساحِر): أي: تَسْميتُهم بـ«الساحِر» مُؤْذِنٌ بأنه ضالٌّ مُضِلّ، ووَعْدُهم

---

(١) من أول هذه الفقرة إلىٰ هنا سقط من (ح) و(ف).

(٢) انظر: «التيسير» للداني ص٦١، و«حجة القراءات» ص٦٥٠.

(٣) (١١: ٧٢) في تفسير الآية ٣١ منها.

(٤) في الأصول الخطية: «أيا»، والصوابُ ما أثبتّ، يُريد أنَّ «أيّ» الذي يُعربُ مُنادىٰ في قولك: «يا أيُّها ...»، تلزمُه هاءُ التنبيه.

قلت: قولُهم: ﴿إِنَّنَا لَمُهْتَدُونَ﴾ وَعْدٌ مَنْوِيٌّ إخلافُه، وعَهْدٌ معزومٌ علىٰ نكْثِه، مُعَلَّقٌ بشَرْطِ أن يَدعُوَ لهم ويَنكَشِفَ عنهم العذاب، ألا ترىٰ إلىٰ قوله: ﴿فَلَمَّا كَشَفْنَا عَنْهُمُ ٱلْعَذَابَ إِذَا هُمْ يَنكُثُونَ﴾، فما كانت تسميتُهم إياهُ بالساحِرِ بمُنافيةٍ لِقولِهم: ﴿إِنَّنَا لَمُهْتَدُونَ﴾. وقيل: كانوا يقولونَ للعالِـم الماهِر: ساحِر؛ لاستِعظامِهم عِلمَ السِّحْر.

﴿بِمَا عَهِدَ عِندَكَ﴾ أي: بعَهْدِهِ عِندَكَ مِن أنَّ دَعوَتَكَ مُستَجابة، ....

بقوله: ﴿إِنَّنَا لَمُهْتَدُونَ﴾ إعلامٌ بأنه هادٍ مُهتَد، وأجاب: بأنَّ قولَهم: ﴿إِنَّنَا لَمُهْتَدُونَ﴾ تعليقٌ مُخالِفٌ لِـمَا في الضمـائر، وقال القاضي: «نادَوهُ بالساحِرِ في تلكَ الحالِ لِشِدّةِ شَكيمَتِهم، وفَرْطِ حماقتِهم»(١)، ويُمكِنُ أن يُقال: إنَّ هذا المَقامَ مَقامُ تَضَـرُّعٍ وابتهال(٢)، بدليلِ قوله: ﴿فَلَمَّا كَشَفْنَا عَنْهُمُ ٱلْعَذَابَ﴾، فينبغي أن يقولوا: يا موسىٰ، كما في نظيرتها(٣)، لكنهم مِن إفراطِ حَيْرتِهم ودَهْشَتِهم سَبَقَ لِسانُهم إلىٰ ما تَعَوَّدُوهُ وأَلِفُوا به مِن تَسْميتهم بالساحِر، ونظيرُ هذهِ الآيةِ قولُه تعالىٰ: ﴿وَلَمَّا وَقَعَ عَلَيْهِمُ ٱلرِّجْزُ قَالُوا۟ يَٰمُوسَى ٱدْعُ لَنَا رَبَّكَ بِمَا عَهِدَ عِندَكَ لَئِن كَشَفْتَ عَنَّا ٱلرِّجْزَ لَنُؤْمِنَنَّ لَكَ وَلَنُرْسِلَنَّ مَعَكَ بَنِىٓ إِسْرَٰٓءِيلَ ۞ فَلَمَّا كَشَفْنَا عَنْهُمُ ٱلرِّجْزَ إِلَىٰٓ أَجَلٍ هُم بَٰلِغُوهُ إِذَا هُمْ يَنكُثُونَ﴾ [الأعراف: ١٣٤-١٣٥].

قوله: (﴿بِمَا عَهِدَ عِندَكَ﴾ أي: بعَهْدِهِ عِندَك): أي: ادعُ اللـهَ بسَبَب أنك مُستَجابُ الدَّعْوة، لأنَّ اللهَ تعالىٰ عَهِدَ لك أن يُجيبَ دَعْوتَك، أو بحَقِّ ما عِندَكَ مِن عَهْدِ الله وكَرامتِك بالنُّبوّة، أو بحَقِّ الإيمانِ والطاعة، أو بسَبَب ما عَهِدَه اللـهُ مِن كَشْفِ العذابِ لمن آمَن، قالَ الزّجّاج: «﴿بِمَا عَهِدَ عِندَكَ﴾ فيمَنْ آمَنَ به مِن كَشْفِ العذابِ عنه، يَدُلُّ عليه قولُه: ﴿فَلَمَّا كَشَفْنَا عَنْهُمُ ٱلْعَذَابَ إِذَا هُمْ يَنكُثُونَ﴾»(٤).

---

(١) «أنوار التنزيل» للبيضاوي (٥: ١٤٨).

(٢) في (ح) و(ف): «وإمهال»، والمُثبتُ من (ط).

(٣) يعني الآيةَ التي في سورةِ الأعراف، وسيَذكُرُها المُؤلِّفُ بعد قليل.

(٤) «معاني القرآن وإعرابه» للزجاج (٤: ٤١٤).

أو بعَهْدِهِ عِندَكَ وهو النُّبوّة، أو بما عَهِدَ عِندَكَ فوَفَّيتَ به، وهو الإيمانُ والطاعة، أو بما عَهِدَ عِندَكَ مِن كَشْفِ العذاب عمَّن اهتدىٰ.

[﴿وَنَادَىٰ فِرْعَوْنُ فِى قَوْمِهِۦ قَالَ يَٰقَوْمِ أَلَيْسَ لِى مُلْكُ مِصْرَ وَهَٰذِهِ ٱلْأَنْهَٰرُ تَجْرِى مِن تَحْتِىٓ أَفَلَا تُبْصِرُونَ * أَمْ أَنَا۠ خَيْرٌ مِّنْ هَٰذَا ٱلَّذِى هُوَ مَهِينٌ وَلَا يَكَادُ يُبِينُ * فَلَوْلَآ أُلْقِىَ عَلَيْهِ أَسْوِرَةٌ مِّن ذَهَبٍ أَوْ جَآءَ مَعَهُ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ مُقْتَرِنِينَ﴾ ٥١-٥٣]

﴿وَنَادَىٰ فِرْعَوْنُ فِى قَوْمِهِۦ﴾ جعَلَهم محلًّا لِندائِهِ ومَوقِعاً له، والمعنىٰ: أنه أمَرَ بالنِّداءِ في مَجامِعِهم وأماكِنِهم مَنْ نادىٰ فيها بذلك، فأُسنِدَ النِّداءُ إليه، كقولك: قَطَعَ الأميرُ اللِّصّ؛ إذا أمَرَ بقَطعِه. ويجوزُ أن يكونَ عِندَه عُظَماءُ القِبْط، فيرفعَ صَوْتَه بذلكَ فيما بينَهم، ثم يُنشَرَ عنه في جُمُوعِ القِبْط، فكأنه نُودِيَ به بينَهم، فقال: ﴿أَلَيْسَ لِى مُلْكُ مِصْرَ وَهَٰذِهِ ٱلْأَنْهَٰرُ﴾، يعني: أنهارَ النِّيل، ومُعظمُها أربعة: نهرُ الملك، ونهرُ طُولُون، ونهرُ دِمْياط، ونهرُ تِنِّيس. قيل: كانت تجري تحتَ قَصْرِه، وقيل: تحتَ سَريرِهِ لارتِفاعِه، وقيل: بينَ يَدَيَّ في جِناني وبساتيني.

ويجوزُ أن تكونَ الواوُ عاطِفةً «للأنهارِ» علىٰ ﴿مُلْكُ مِصْرَ﴾، و﴿تَجْرِى﴾ نصبٌ علىٰ الحالِ منها، وأن تكونَ الواوُ للحال، واسمُ الإشارةِ مُبتَدأ، و﴿ٱلْأَنْهَٰرُ﴾ صِفةٌ لاسم الإشارة، و﴿تَجْرِى﴾ خبَرٌ للمُبتَدأ.

وليتَ شِعْري كيفَ ارتَقَتْ إلىٰ دعوةِ الرُّبُوبيّةِ هِمّةُ مَنْ تَعظَّمَ بمُلكِ مِصْر، وعَجَّبَ الناسَ مِن مدىٰ عَظَمتِه، وأمَرَ فنُودِيَ بها في أسواقِ مِصرَ وأزِقَّتِها؛ لِئلّا تَخفىٰ تلكَ الأُبَّهةُ والجلالةُ علىٰ صغيرٍ ولا كبير، وحتىٰ يَتَربَّعَ في صُدورِ الدَّهْماءِ مِقدارُ عِزّتِهِ ومَلَكوتِه! وعن الرشيد: أنه لـمّا قرأها قال: لأُوَلِّيَنَّها أخسَّ عبيدي، ....

قوله: (يَتَربَّع): أي: يَتمكّن في قُلوبِ الجماعةِ فَضْلَ تمكُّنٍ تمثيلاً، وعن بعضهم: «مقدار» بالنَّصْب؛ مِن قولهم: تَربَّعَ المكان: اتخذه رَبْعاً، أي: مَنزِلاً، وقيل: الإقامةُ في المكان، وبمعنىٰ:

فوَلّاها الـخَصِيب، وكان علىٰ وضوئه. وعن عبدِ الله بنِ طاهر: أنه وَلِـيَها، فخَرَجَ إليها، فلما شارَفَها ووقعَ عليها بَصَـرُه، قال: أهيَ القريةُ التي افتَخَرَ بها فِرعَونُ حتىٰ قال: ﴿أَلَيْسَ لِي مُلْكُ مِصْرَ﴾؟! والله لهيَ أقلُّ عندي مِن أن أدخُلَها، فثَنَىٰ عِنانَه.

الأخذ للمكان[1]، و«مقدار» بالرَّفْع في بعضِ النُّسَخ؛ علىٰ أنه فاعِلُ «يتربَّع»، مِن قولهم: تَربَّعَ في جُلوسِه.

قوله: (**فوَلّاها الـخَصِيب**): وهو خَصِيبُ بنُ حُمَيد، كذا في «ديوان أبي نُـوَاس»، ومَدَحَه بقَصِيدة، منها:

أمـا دُونَ مِـصْـرٍ للغِنـىٰ مُتَطَلَّـبٌ ... بـلىٰ إنَّ أسـبابَ الغِنـىٰ لَكَثـيرُ
فقلـتُ لهـا واسـتَعجَلَتْها بَـوادِرٌ ... جَرَتْ فجرىٰ في جَرْيِهِنَّ عَبـيرُ
ذَرِيني أُكَثِّـرْ حاسِـدِيكِ برِحْلـةٍ ... إلىٰ بَلَـدٍ فيـه الـخَـصِيبُ أمـيرُ
إذا لم تَـزُرْ أرضَ الـخَصِيبِ رِكابُها ... فأيُّ فتىً غيرَ الـخَصِيبِ تَـزُورُ؟!
فتىً يَشتَري حُـسْنَ الثناءِ بمـالِهِ ... ويَعلَـمُ أنَّ الـدائراتِ تَـدُورُ
فمـا حـازه جُـودٌ ولا حَـلَّ دُونَـه ... ولكنْ يَصيرُ الجودُ حيثُ يَصيرُ[2]

وذكرَ ابنُ الأثيرِ في «التاريخ الكامل»: «أنَّ الرشيدَ لـمَّا أرادَ عَزْلَ موسىٰ بنِ عيسىٰ عن مِصْـر، قال: والله لا أعزِلُه إلا بأخَسِّ مَنْ علىٰ بابي، فأُحضِـرَ عُمَرُ بنُ مِهْران، وكان أحوَلَ مُشَوَّهَ الخلقِ رَثَّ الثياب، فوَلّاه، فسار فوافىٰ دارَ موسىٰ، وجَلَسَ في أُخْرياتِ الناس، فلما تَفرَّقُوا دَفَعَ الكِتابَ إلىٰ موسىٰ، فقال: تَقَدَّمْ أبا حَفْصٍ أبقاكَ الله، لَعَنَ اللـهُ فِرعَونَ حيثُ قال: ﴿أَلَيْسَ لِي مُلْكُ مِصْرَ﴾، ثم سَلَّمَ له العَمَل، ورَحَل»[3].

---

(١) قوله: «وبمعنىٰ: الأخذ للمكان» سقط من (ح).

(٢) «ديوان أبي نواس» ص٣٥.

(٣) «الكامل في التاريخ» لابن الأثير، حوادث سنة ١٧٦هـ.

﴿أَمْ﴾ هذهِ مُتَّصِلة؛ لأنَّ المعنىٰ: أفلا تُبصِرونَ أم تُبصِرون، إلا أنه وَضَعَ قولَه: ﴿أَنَا۠ خَيْرٌ﴾ مَوضِعَ «تُبصِرون»، لأنهم إذا قالوا له: أنتَ خير، فهم عِندَه بُصَراء، وهذا مِن إنزالِ السَّبَبِ منزلةَ المُسبَّب. ويجوزُ أن تكونَ مُنقَطِعة؛ علىٰ: بل أأنا خير، والهمزةُ للتقرير، وذلكَ أنه قَدَّمَ تعديدَ أسبابِ الفَضْلِ والتَّقَدُّمِ عليهم؛ مِن مُلكِ مِصْرَ وجَرْيِ الأنهارِ تحتَه، ونادىٰ بذلك، ومَلَأَ به مَسامِعَهم، ثم قال: أأنا خير، كأنه يقول: أثبَتَ عِندَكُم واستَقَرَّ أني أنا خيرٌ وهذه حالي.

﴿مِّنْ هَٰذَا ٱلَّذِى هُوَ مَهِينٌ﴾ أي: ضعيفٌ حَقير. وقُرِئ: «أمَا أنا خير». ....

قوله: (﴿أَمْ﴾ هذهِ مُتَّصِلة؛ لأنَّ المعنىٰ: أفلا تُبصِرُونَ أم تُبصِرُون): قال أبو البقاء: «﴿أَمْ﴾ هذهِ مُنقَطِعةٌ في اللفظ؛ لوقوعِ الجملةِ بعدَها، وهيَ في المعنىٰ مُتَّصِلةٌ مُعادِلة، إذِ المعنىٰ: أنا خيرٌ منه أم لا»[١]، ومُرادُ المُصنِّف: أنَّ قولَه: ﴿أَمْ أَنَا۠ خَيْرٌ﴾ بَعْثٌ لهم علىٰ الاستبصارِ والتَّفكُّرِ في أحوالِه؛ مِن بَسْطةِ المُلْكِ واستِعدادِ الرئاسةِ ومن الجريانِ في النُّطْق، وأحوالِ موسىٰ؛ مِنَ الفَقْرِ والقِلّةِ وعَدَم استِعدادِه الرئاسةَ مِنَ الرُّتّة[٢] في النُّطْق، ثم علىٰ أن يقولوا له[٣]: أنتَ خير. ويَنصُرُه قولُه تعالىٰ: ﴿هُوَ مَهِينٌ وَلَا يَكَادُ يُبِينُ﴾.

ولـمّا كانَ هذا التركيبُ حامِلاً علىٰ الاستبصار، وعلىٰ القول، قال: «وهذا مِن إنزالِ السَّبَبِ مَنزِلةَ المُسبَّب»، عن بعضهم: لأنَّ كونَه خيراً عندَهم مُسَبَّبُ[٤] كَوْنِهم بُصَراء، لأنَّ الإبصارَ سَبَبٌ لِقَولِهم: أنتَ خير.

---

(١) «التبيان في إعراب القرآن» (٢: ١١٤٠).

(٢) عيّ العُجْمة والحُبْسة في اللسان. كما في «القاموس» للفيروزآبادي، و«المصباح المنير» للفيُّومي، كلاهما في مادة (رتت).

(٣) أي: ثمَّ هو بَعْثٌ لهم علىٰ أن يقولوا.

(٤) في الأصول الخطية: «سبب»، وأصلحتُه بحسب السِّياق.

﴿وَلَا يَكَادُ يُبِينُ﴾ الكلامَ لِـمَا به مِنَ الرُّتّة، يُريد: أنه ليسَ معَه مِنَ العُدَدِ وآلاتِ الـمُلكِ والسِّياسةِ ما يَعتَضِدُ به، وهو في نفسِه مُـخِلٌّ بما يُنعَتُ به الرجالُ من اللَّسَنِ والفصاحة، وكانت الأنبياءُ كلُّهم أبيناءَ بُلَغاء.

وأرادَ بإلقاءِ الأَسْوِرةِ عليه: إلقاءَ مَقاليدِ الـمُلكِ إليه، لأنهم كانوا إذا أرادوا تسويدَ الرجلِ سَوَّرُوهُ بسِوار، وطَوَّقُوهُ بطَوْقٍ مِن ذَهَب، ﴿مُقْتَرِنِينَ﴾ إما مُقتَرِنينَ به؛ مِن قولك: قرنتُه فاقتَـرَنَ به، وإما مِن: اقتَـرَنُوا؛ بمعنىٰ: تَقارَنوا. لـمَّا وَصَفَ نفسَه بالـمُلكِ والعِزّة، ووازَنَ بينَه وبينَ موسىٰ صَلَواتُ الله عليه، فوَصَفَه بالضَّعْفِ وقِلّةِ الأعضاد، اعتَـرَضَ فقال: هَلّا إنْ كانَ صادِقاً مَلَّكَهُ ربُّه وسَوَّدَه وسَوَّرَه، وجَعَلَ الملائكةَ أعضادَه وأنصارَه.

وقُرِئ: «أساوِر»؛ جمعُ أَسْوِرَة، و«أساوير»؛ جمعُ إسْوار، وهو السِّوار، و«أساوِرة»؛ علىٰ تعويضِ التاءِ مِن ياءِ «أساوير». وقُرِئ: «ألقىٰ عليه أَسْوِرة» و«أساوِر»، علىٰ البناءِ للفاعل، وهو اللهُ عَزَّ وجَلّ.

[﴿ فَاسْتَخَفَّ قَوْمَهُۥ فَأَطَاعُوهُۚ إِنَّهُمْ كَانُوا۟ قَوْمًا فَٰسِقِينَ ﴾ ٥٤]

قوله: (أبيِناء): قيل: جمعُ بيِّن، وهو ذو البيان.

قوله: (مَقاليدِ المُلْك): الجوهري: «الإقليد: المِفتاح، والمِقْلَد: مفتاح».

قوله: (وإما مِن: اقتَـرَنُوا): بمعنىٰ: تقارنوا، قال مُحيي السُّنّة: «أي: مُتتابعين، يُقارِنُ بعضُهم بعضاً؛ يَشهَدونَ له بصِدقِه، ويُعينُونَه علىٰ أمره»(١).

قوله: (وقُرِئ: «أَساوِر»): حَفْص: ﴿أَسْوِرَةٌ﴾ بإسكانِ السِّينِ من غير ألف، والباقون: بفَتْحِها وألفٍ بعدَها(٢).

---

(١) «معالم التنزيل» للبغوي (٧: ٢١٧).

(٢) انظر: «التيسير» للداني ص١٩٧، و«حجة القراءات» ص٦٥١.

﴿فَٱسۡتَخَفَّ قَوۡمَهُۥ﴾ فاستفَزَّهُم، وحقيقتُه: حَمَلَهُم علىٰ أن يَـخِفُّوا له ولِـمَا أراد منهم، وكذلك: استفَزّ، مِن قولِهم للخفيف: فَـزّ.

[﴿فَلَمَّآ ءَاسَفُونَا ٱنتَقَمۡنَا مِنۡهُمۡ فَأَغۡرَقۡنَٰهُمۡ أَجۡمَعِينَ * فَجَعَلۡنَٰهُمۡ سَلَفٗا وَمَثَلٗا لِّلۡأٓخِرِينَ﴾ ٥٥-٥٦]

﴿ءَاسَفُونَا﴾ منقولٌ مِن: أَسِفَ أَسَفاً: إذا اشتَدَّ غَضَبُه، ومنه الحديثُ في مَوْتِ الفَجْأة: «رحمةٌ للمُؤمِن وأَخْذةُ أَسَفٍ للكافِر». ومعناه: أنهم أفرَطُوا في المعاصي وعَدَوْا طَوْرَهُم، فاستوجَبوا أن نُعجِّلَ لهم عذابَنا وانتِقامَنا، وأن لا نَحلُمَ عنهم.

قوله: (حَمَلَهم علىٰ أنْ يَـخِفُّوا له): يعني: السِّينُ للطَّلَب، وما طَلَبَ منهم في الحقيقةِ أنْ يَـخِفُّوا له، بل احتالَ في تَنكُّب آرائِهم حتىٰ يُطيعُوهُ فيمـا أرادَ منهم، مما يأباهُ أربابُ العُقولِ وأُولُو البَصائِر، قال مُحيي السُّنّة: «يُقال: استَخَفَّه علىٰ رأيه؛ إذا حَمَلَه علىٰ الجهل»[(١)]، وعن بعضِهم: أي: حَمَلَهم بتَمْويهه علىٰ أنْ خَفُّوا لأمرِهِ غيرَ مُستَثقِلينَ له، فأطاعوهُ في تكذيب موسىٰ ومُخالَفتِه، وجَمْع الجموع لمُحارَبتِه.

قوله: (وكذلك: استفَزّ): أي: كما جاءَ «استَخَفّ» مِنَ الخِفّة لهذا المعنىٰ، كذلكَ جاء «استَفَزّ» مِنَ فَـزَّ؛ له.

قوله: (ومنه الحديثُ في مَوْتِ الفَجْأة): رُوِيَ عن رجلٍ مِنَ الصَّحابة: أنَّ رسولَ الله ﷺ قال: «مَوْتُ الفَجْأة أَخْذةُ أَسَفٍ ورحمةٌ للمُؤمِن»، وفي رواية: قال رسولُ الله ﷺ: «موتُ الفَجْأةِ أَخْذة أَسَف»، أخرجَ الثانيةَ أبو داود[(٢)]، والأُولىٰ رواها رَزِين، وذكرَهما صاحبُ «جامع الأصول»[(٣)].

---

(١) «معالم التنزيل» للبغوي (٧: ٢١٧).

(٢) في «سننه» برقم (٣١١٠).

(٣) (١١: ٨٧).

وقُرِئ: ﴿سَلَفًا﴾؛ جمعُ سالِف، كخادِم وخَدَم، و«سُلُفاً» بضَمَّتَين؛ جمعُ سَليف، أي: فريق قد سَلَف، و«سُلَفاً»؛ جمعُ سُلْفة، أي : ثُلّة قد سَلَفَت. ومعناه: فجَعَلْناهُم قُدْوةً للآخرينَ مِنَ الكُفّار، يَقتَدونَ بهم في استِحقاقِ مِثلِ عِقابِهم ونُزولِهِ بهم، لإتيانهم بمِثلِ أفعالِهم، وحديثاً عَجيبَ الشأنِ سائِراً مَسيرَ المَثَل، يُحَدَّثونَ به ويُقالُ لهم: مَثَلُكُم مَثَلُ قَوْمِ فِرعَون.

[﴿وَلَمَّا ضُرِبَ ٱبْنُ مَرْيَمَ مَثَلًا إِذَا قَوْمُكَ مِنْهُ يَصِدُّونَ * وَقَالُوٓا۟ ءَأَٰلِهَتُنَا خَيْرٌ أَمْ هُوَ مَا ضَرَبُوهُ لَكَ إِلَّا جَدَلًۢا بَلْ هُمْ قَوْمٌ خَصِمُونَ * إِنْ هُوَ إِلَّا عَبْدٌ أَنْعَمْنَا عَلَيْهِ وَجَعَلْنَٰهُ مَثَلًا لِّبَنِىٓ إِسْرَٰٓءِيلَ﴾ ٥٧-٥٩]

لـمّا قرأ رسولُ الله ﷺ علىٰ قُريش: ﴿إِنَّكُمْ وَمَا تَعْبُدُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ حَصَبُ جَهَنَّمَ﴾ [الأنبياء: ٩٨]، امتَعَضُوا مِن ذلكَ امتِعاضاً شديداً، فقال عبدُ الله بنُ الزِّبَعْرىٰ: يا مُحَمَّد، أخاصّةً لنا ولآلهتِنا أم لجميعِ الأُمَم؟ فقالَ عليه السَّلام: «هو لكم ولآلهتِكم ولجميعِ الأُمَم»، فقال: خَصَمتُكَ وربِّ الكَعْبة، ألستَ تَزعُمُ أنَّ عيسىٰ ابنَ مَريَمَ نبيّ، وتُثني عليه خيراً وعلىٰ أُمِّه، وقد عَلِمتَ أنَّ النَّصارىٰ يَعبُدُونَهما، وعُزَيرٌ يُعبَد، والملائكةُ يُعبَدُون، فإنْ كانَ هؤلاءِ في النارِ فقد رَضِينا أن نكونَ نحنُ وآلهتُنا معهم، ففَرِحُوا وضَحِكُوا، ....

قوله: (وقُرِئ: ﴿سَلَفًا﴾): حمزةُ والكِسائيّ: «سُلُفاً»؛ بضَمِّ السِّينِ واللام، والباقون: بفَتْحِهما[1].

قوله: (أي: ثُلّة): الجوهري: «الثُّـلّةُ ـ بالضَّمّ ـ: الجماعةُ مِنَ الناس».

قوله: (امتَعَضُوا مِن ذلك): الجوهري: «مَعِضْتُ مِن ذلكَ الأمر أمعَضُ مَعْضاً، وامتَعَضتُ منه: إذا غَضِبْتَ وشَقَّ عليك».

قوله: (خَصَمتُك): خاصمتُ فُلانًا فخَصَمتُه، أي: غَلَبته في الخصومة.

(١) انظر: «التيسير» للداني ص١٩٧، و«حجة القراءات» ص٦٥١.

وسَكَتَ النبيُّ ﷺ، فأنزَلَ اللهُ تعالىٰ: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ سَبَقَتۡ لَهُم مِّنَّا ٱلۡحُسۡنَىٰٓ﴾ [الأنبياء: ١٠١]، ونزلت هذهِ الآية.

والـمعنىٰ: ولـمَّـا ضَـرَبَ عبدُ الله بنُ الزِّبَعْرىٰ عيسىٰ ابنَ مَريَمَ مَثَلاً، وجادلَ رسولَ الله ﷺ بعِبادةِ النَّصارىٰ إياه، ﴿إِذَا قَوۡمُكَ﴾ قُريش، ﴿مِنۡهُ﴾ مِن هذا المَثَل، ﴿يَصِدُّونَ﴾ تَرتَفِعُ لهم جَلَبَةٌ وضَجيجٌ فَرَحاً وجَذَلاً وضَحِكاً بما سَمِعُوا منه مِن إسكـاتِ رسولِ الله ﷺ بجَـدَلِه، كما يرتفعُ لَغَطُ القوم ولَـجَبُهم إذا تَعَيَّوا بحُجَّةٍ ثم فُتِحَتْ عليهم.

وأما مَنْ قرأ: «يَصُدُّون» بالضَّمّ: فمِنَ الصُّدُود، أي: مِن أجلِ هذا المَثَلِ يَصُدُّونَ عن الحقِّ ويُعرِضُونَ عنه. وقيل: مِنَ الصَّديد، وهو الـجَلَبة، وأنهمـا لغتانِ نحو: يَعكِفُ ويَعكُف، ونَظائِرَ لهمـا.

﴿وَقَالُوٓاْ ءَأَٰلِهَتُنَا خَيۡرٌ أَمۡ هُوَ﴾ يَعنُون: أنَّ آلهتَنا عِندَكَ ليسَتْ بخيرٍ مِن عيسىٰ، وإذا كان عيسىٰ مِن حَصَبِ النار، كانَ أمرُ آلهتِنا هَيِّناً.

﴿مَا ضَرَبُوهُ﴾ أي: ما ضَـرَبُوا هذا المَثَل، ﴿لَكَ إِلَّا جَدَلَۢا﴾ إلا لأجل الجدلِ. ....

قوله: (ثم فُتِحَتْ عليهم): النهاية: «وفي الحديث: «لا يُفتَحْ علىٰ الإمام»؛ إذا أُرتِجَ عليه في القِراءةِ وهو في الصَّلاة، لا يَفتَحُ له المأمومُ ما أُرتجَ عليه، أي: لا يُلقِّنُه».

قوله: (وأما مَنْ قرأ «يَصُدُّون» بالضَّمّ): نافعٌ وابنُ عامر والكِسائيّ، والباقون: بكَسْرِها(١). قالَ الزجّاج: «الكَسْـرُ أكثر، ومعناهما جميعاً: يَضِجُّون. ويجوزُ أن يكون معنىٰ المضمومة: يُعرِضُون»(٢)، روىٰ مُحيي السُّنّةِ عن الكِسائيّ: «هما لغتان، مثل يَعرِشُونَ ويَعرُشُون، وشَدَّ يَشُدُّ ويَشِدّ، ونمَّ يَنُمُّ ويَنِمّ»(٣).

---

(١) انظر: «التيسير» للداني ص١٩٧، و«حجة القراءات» ص٦٥٢.

(٢) «معاني القرآن وإعرابه» للزجاج (٤: ٤١٦).

(٣) «معالم التنزيل» للبغوي (٧: ٢١٨).

والغَلَبةِ في القَوْل، **لا لِطَلَبِ المَيْزِ** بينَ الحقِّ والباطِل، ﴿بَلْ هُمْ قَوْمٌ خَصِمُونَ﴾ لُدٌّ شِدادُ الخصومةِ دأبُهم اللَّجاج، كقوله تعالىٰ: ﴿قَوْمًا لُّدًّا﴾ [مريم: ٩٧]، ....

قوله: (**لا لِطَلَبِ المَيْز**): تأكيدٌ لِـمَا نُفِيَ في المُستَثنىٰ منه في قوله: «ما ضَرَبُوا هذا المَثَلَ لكَ إلا جَدَلاً»، أي: ليسَ قولُهم: ﴿ءَأَٰلِهَتُنَا خَيْرٌ أَمْ هُوَ﴾، إلا جَدَلاً صِرْفاً، ليس فيه سِوَىٰ طَلَبِ الباطِل والغَلَبةِ في القَوْل، لأنَّ «ما» في قوله: ﴿إِنَّكُمْ وَمَا تَعْبُدُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ﴾ [الأنبياء: ٩٨] عامٌّ يحتملُ التخصيصَ بحَسَبِ المُخاطَبينِ واقتِضاءِ المَقام، فللمُحِقِّ والمُبطِلِ مجالُ التأويل، فإنَّ المُحِقَّ حينَ سَمِعَ النُّصوصَ الدّالّةَ علىٰ تعظيم المَلائكة وعيسىٰ، وأنَّ قولَه: ﴿إِنَّكُمْ وَمَا تَعْبُدُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ﴾ خِطابُ مشافهةٍ مع المشركين: لا يَتصوَّرُ دُخولَهم في هذا العامّ، والمُعانِدُ المُكابِرُ لا يَلتفِتُ إلى المَقام، وحينَ رأىٰ للجِدالِ مجالاً انتهزَ الفُرْصة.

أما المقام: فإنَّ الخِطابَ في قوله: ﴿إِنَّكُمْ وَمَا تَعْبُدُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ﴾ في المُشرِكين، ومن ثَمَّ قَدَّرَ مُحيي السُّنّة: «﴿إِنَّكُمْ﴾ أيها المشركون ﴿وَمَا تَعْبُدُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ﴾ يعني: الأصنام، ﴿حَصَبُ جَهَنَّمَ﴾»(١).

وأما توجيهُ كلامِهم: ﴿وَقَالُوٓاْ ءَأَٰلِهَتُنَا خَيْرٌ أَمْ هُوَ﴾، فإنك تَزعُمُ أنَّ آلهتَنا ليسَ فيها خير، وأنَّ عيسىٰ نبيٌّ مُكرَّم، فقولُك: ﴿إِنَّكُمْ وَمَا تَعْبُدُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ حَصَبُ جَهَنَّمَ﴾ يُوجِبُ المُساواة، فإن كانَ الذي تقولُ بفَضْلِهِ ونُبوَّتِهِ حَصَبُ جهَنَّم، كانَ أمرُ آلهتِنا هَيِّناً.

وأما قولُه: «هو لكم ولآلهتِكم ولجميع الأُمَم»: فليسَ بثَبَت(٢).

---

(١) «معالم التنزيل» للبغوي (٥: ٣٥٦).

(٢) هكذا ضُبطت في (ط)، وفي (ح) و(ف): «فليس يثبت»، وعلىٰ كُلٍّ فلو قال: «فليس يُوجَد» أو «لا أصل له» لكان أحسن، لأنَّ نفيَ الثبوت يعني أنه مرويٌّ في كتب السُّنّة أو غيرها مُسنَداً، ولكنه لم يَستَوفِ شروطَ القبول، والحالُ في هذا الحديث ليس كذلك، فقد استغربه الحافظُ الزيلعيُّ في «تخريج أحاديث الكشّاف» (٣: ٢٥٤) ـ و«الغرابةُ» مُصطَلَحُه فيما لم يَـجِدْه ـ ثم أشار إلىٰ أنَّ سائرَ قِصّةِ ابنِ الزِّبَعرىٰ قد تَقدَّمَت في تفسير الآياتِ ٩٨-١٠١ من سورة الأنبياء.

وذلكَ أنَّ قولَه تعالىٰ: ﴿إِنَّكُمْ وَمَا تَعْبُدُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ﴾ [الأنبياء: ٩٨]: ما أُريدَ به إلا الأصنام، وكذلكَ قولُه عليه السَّلام: «هو لكم ولآلهتِكم ولجميع الأُمَم»، إنما قُصِدَ به الأصنام، ومُحالٌ أن يُقصَدَ به الأنبياءُ والملائكة، إلا أنَّ ابنَ الزِّبَعْرىٰ بخِبِّهِ وخِداعِهِ وخُبْثِ دُخْلتِه، لـمَّا رأىٰ كلامَ الله ورسولِهِ مُحتَمِلاً لفظُه وَجْهَ العُموم، مَعَ عِلمِه بأنَّ المُرادَ به أصنامُهم لا غير، وَجَدَ للحِيلةِ مَساغاً، فصَرَفَ معناه إلىٰ الشُّمولِ والإحاطةِ بكُلِّ معبودٍ غير الله، علىٰ طريقة المَحْكِ والجِدالِ وحُبِّ المُغالَبةِ والمُكابَرة، وتَوقَّحَ في ذلك، فتَوقَّرَ رسولُ الله ﷺ، حتىٰ أجابَ عنه ربُّه: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ سَبَقَتْ لَهُم مِّنَّا ٱلْحُسْنَىٰٓ﴾ [الأنبياء: ١٠١]، فدلَّ به علىٰ أنَّ الآيَةَ خاصّةٌ في الأصنام، علىٰ أنَّ ظاهِرَ قولِه: ﴿وَمَا تَعْبُدُونَ﴾ لغير العُقَلاء.

وروىٰ مُحيي السُّنّة في «المعالم»: أنَّ ابنَ الزِّبَعْرىٰ قال: «أنتَ قُلت: ﴿إِنَّكُمْ وَمَا تَعْبُدُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ حَصَبُ جَهَنَّمَ﴾؟ قال: نعم، قال: أليسَتِ اليهودُ تَعبُدُ عُزَيراً، والنَّصارىٰ تَعبُدُ المَسيح، وبنو مُلَيح يَعبُدونَ الملائكة، فقالَ النبيُّ ﷺ: بل هُم يَعبُدونَ الشَّيْطان، فأنزَلَ اللهُ تعالىٰ: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ سَبَقَتْ لَهُم مِّنَّا ٱلْحُسْنَىٰٓ﴾ [الأنبياء: ١٠١]»(١).

قوله: (بخِبِّه): النهاية: «الـخَبُّ ـ بالفَتْح ـ: الخَدّاع، وهو الـجُرْبُزُ الذي يَسْعىٰ بينَ الناس بالفَساد، وأما المَصدَر فبالكَسْر لا غير».

قوله: (وخُبْثِ دُخْلتِه): الجوهري: «داخِلةُ الرجل: باطِنُ أمرِه، وكذلكَ الدُّخْلة بالضَّمّ»، الأساس: «إنه لخبيثُ الدُّخْلة، وعَفيفُ الدُّخْلة، وهي باطِنُ أمرِه».

قوله: (علىٰ طريقةِ المَحْك): الأساس: «رجلٌ مَحِك: لَـجُوجٌ عَسِر، وماحِكٌ ومَحْكان، وقد مَحَكَ مَحْكاً، وماحَكَ صاحِبَه».

---

(١) «معالم التنزيل» للبغوي (٣: ٣٥٦-٣٥٧).

وقيل: لـمَّا سَمِعُوا قولَه: ﴿إِنَّ مَثَلَ عِيسَىٰ عِندَ ٱللَّهِ كَمَثَلِ ءَادَمَ﴾ [آل عمران: ٥٩]، قالوا: نحنُ أهْدىٰ مِنَ النَّصارىٰ؛ لأنهم عَبَدُوا آدمياً، ونحنُ نَعبُدُ الملائكة، فنزلت. وقولُه: ﴿ءَأَٰلِهَتُنَا خَيْرٌ أَمْ هُوَ﴾ علىٰ هذا القول: تفضيلٌ لآلهتِهم علىٰ عيسىٰ، لأنَّ المُرادَ بهم الملائكة، و﴿مَا ضَرَبُوهُ لَكَ إِلَّا جَدَلًا﴾: معناه: وما قالوا هذا القول ـ يعني: ﴿ءَأَٰلِهَتُنَا خَيْرٌ أَمْ هُوَ﴾ ـ إلا للجِدال.

قوله: (وقيل: لـمَّا سَمِعُوا [قوله]: ﴿إِنَّ مَثَلَ عِيسَىٰ عِندَ ٱللَّهِ﴾): معطوفٌ علىٰ قوله: «لـمَّا قرأ رسولُ الله ﷺ علىٰ قُريش: ﴿إِنَّكُمْ وَمَا تَعْبُدُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ حَصَبُ جَهَنَّمَ﴾ [الأنبياء: ٩٨]»، في تفسير قوله: ﴿وَلَمَّا ضُرِبَ ٱبْنُ مَرْيَمَ مَثَلًا﴾ الآية.

يعني: يجوزُ أن يُرادَ بضارِبِ ابنِ مَريَمَ مَثَلاً: عبدُ الله بنُ الزِّبَعْرىٰ، كما في الوَجْهِ الأول، بدليل قوله: «ولـمَّا ضَـرَبَ عبدُ الله بنُ الزِّبَعرىٰ عيسىٰ ابنَ مَريَمَ مَثَلاً»، وأن يُراد اللهُ سُبحانه وتعالىٰ، كما في هذا الوَجْه، والمَثَلُ ـ علىٰ قولِ ابنِ الزِّبَعْرىٰ ـ قولُه: فلو كان هؤلاءِ في النار، فقد رَضِينا أن نكونَ نحنُ وآلهتُنا معهم، وإنما سُمِّيَ مَثَلاً لِـمَا فيه مِنَ الغَرابةِ مِن بعضِ الوجوه، ولذلكَ فرحَ به المُشـركون، وضَحِكوا، وسَكَتَ النبيُّ ﷺ، وعلىٰ هذا قولُه: ﴿إِنَّ مَثَلَ عِيسَىٰ عِندَ ٱللَّهِ كَمَثَلِ ءَادَمَ﴾ [آل عمران: ٥٩].

وفي قول المُصنِّف: «هو ـ علىٰ هذا القول ـ تفضيلٌ لآلهتِهم علىٰ عيسىٰ؛ لأنَّ المُرادَ بهم الملائكة»: إدماجٌ لمذهبه في غايةٍ مِنَ الدِّقّةِ في القولِ بتفضيلِ المَلَكِ علىٰ الأنبياء، وذلكَ لِزَعْمِهِ أنه ثبتَ بقوله: ﴿خَلَقَهُۥ مِن تُرَابٍ﴾ [آل عمران: ٥٩]: أنَّ عيسىٰ عليه السَّلامُ مخلوقٌ مِن تُراب، واتفَقْنا علىٰ أنَّ المَلائكةَ رَوْحانيُّون، فلا شَكَّ بتفضيلهم، وجوابُ الفَريقَين: قولُه تعالىٰ: ﴿إِنْ هُوَ إِلَّا عَبْدٌ أَنْعَمْنَا عَلَيْهِ﴾ الآية، يعني: ليسَ التفضيلُ بالقياس، بل باصطِفائِنا واختيارنا لمن نشاء، فإنَّ عيسىٰ إنما كان نبيّاً مُختاراً لأننا أنعمنا عليه بالكرامةِ والنبوّة، وإنّ الملائكةَ إنما كانوا مُقرَّبينَ باختيارنا ومشيئتنا سبحانه وتعالىٰ، ولو نشاءُ لجلعنا[1] منكم ـ وأنتُم شَـرُّ الدَّوابِّ عندَ الله ـ

---

(١) من قوله: «مختاراً لأننا أنعمنا» إلىٰ هنا، سقط من (ح) و(ف).

وقُرِئ: ﴿ءَأَٰلِهَتُنَا خَيۡرٌ﴾ بإثباتِ همزةِ الاستفهام وبإسقاطِها؛ لِدلالةِ «أم» العَدِيلةِ عليها، وفي حَرْفِ ابنِ مسعود: «خيرٌ أم هذا»، ويجوزُ أن يكونَ ﴿جَدَلَۢا﴾ حالاً، أي: جَدِلِين.

وقيل: لـمَّا نزلت: ﴿إِنَّ مَثَلَ عِيسَىٰ عِندَ ٱللَّهِ﴾ [آل عمران: ٥٩]، قالوا: ما يُريدُ محُمَّدٌ بهذا إلا أن نَعبُدَه، وأنه يَستأهِلُ أن يُعبَد، وإنْ كانَ بَشَراً، كما عَبَدَتِ النَّصارىٰ المَسيحَ وهو بَشَر.

ومعنىٰ: ﴿يَصِدُّونَ﴾ يَضِجُّونَ ويَضجَرون، والضَّميرُ في ﴿أَمۡ هُوَ﴾ لمحمَّدٍ ﷺ، وغَرَضُهم بالمُوازَنةِ بينَه وبينَ آلهتِهم: السُّخْريةُ به والاستهزاء.

ويجوزُ أن يقولوا ـ لـمَّا أُنكِرَ عليهم قولُهم: الملائكةُ بناتُ الله، وعَبَدُوهم ـ: ما قُلنا بِدْعاً مِنَ القول، ولا فَعَلْنا نُكْراً مِنَ الفِعْل، فإنَّ النَّصارىٰ جَعَلُوا المَسيحَ ابنَ الله، ....

أيضاً ملائكة، وهذا مِن بابِ رَدِّ القياسِ بالنَّص، كقوله تعالىٰ: ﴿وَأَحَلَّ ٱللَّهُ ٱلۡبَيۡعَ وَحَرَّمَ ٱلرِّبَوٰاْ﴾ [البقرة: ٢٧٥].

قوله: (وقُرِئ: ﴿ءَأَٰلِهَتُنَا خَيۡرٌ﴾ بإثباتِ همزةِ الاستفهام): بالإثبات: السَّبْعة، وبإسقاطها: شاذّة.

قوله: (ويجوزُ أن يقولوا لـمَّا أُنكِرَ عليهم قولُهم: الملائكةُ بناتُ الله، وعَبَدُوهم): قولُه: «وعبدوهم» حالٌ مِنَ الضميرِ المُضافِ إليه في «قولهم»، ومقولُ «يقولوا»[1]: «ما قُلنا بِدْعاً»، وعلىٰ هذا فاعلُ ﴿ضُرِبَ ٱبۡنُ مَرۡيَمَ مَثَلًا﴾: ابنُ الزِّبَعْرىٰ، كما في الوَجْهِ الأول.

والحامِلُ علىٰ ضَرْبِ المَثَلِ الرَّدُّ علىٰ الكَفَراتِ الثلاثِ في قوله: ﴿وَجَعَلُواْ لَهُۥ مِنۡ عِبَادِهِۦ جُزۡءًا﴾ [الزخرف: ١٥] الآيات، وهو قوله: ﴿أَمِ ٱتَّخَذَ مِمَّا يَخۡلُقُ بَنَاتٍ﴾ [الزخرف: ١٦]، وقوله: ﴿أَشَهِدُواْ خَلۡقَهُمۡ﴾ [الزخرف: ١٩]، وقوله: ﴿مَّا لَهُم بِذَٰلِكَ مِنۡ عِلۡمٍ﴾ [الزخرف: ٢٠]، والآياتُ المُتخلِّلةُ في البَيْنِ[2] مُتَّصِلاتٌ بعضُها مَعَ بعضٍ بالأفانينِ المُتنوِّعة.

---

(١) في (ح): «ومقول لهم بقوله»، وفي (ف): «ومقول بقوله»، والمُثبتُ من (ط).

(٢) أي: الآياتُ الواردةُ بينَ الآياتِ التي ذُكِرت فيها الكَفَراتُ الثلاث، وهذه الآية ﴿وَلَمَّا ضُرِبَ ٱبۡنُ مَرۡيَمَ مَثَلًا﴾.

....

وهذا الوَجْهُ واردٌ علىٰ القياسِ المبنيِّ علىٰ أصلٍ فاسِد، وذلكَ أنَّ النَّصارىٰ ما عَبَدُوا عيسىٰ عليه السَّلامُ عن عِلمٍ ودليل، بل عَبَدُوهُ لأنه وُجِدَ مِن غيرِ أب، ولو نشاءُ أيتُها الكَفَرةُ وَلَّدْنا منكم، كما وُلِدَ عيسىٰ مِن غيرِ أب، ولو نشاءُ لجعلنا منكم ملائكة، يعني: أنَّ حالَ عيسىٰ وإنْ كانت عجيبة، فاللهُ تعالىٰ قادرٌ علىٰ ما هو أعجَبُ مِن ذلك، وأنَّ الملائكةَ منكم، مِن حيثُ إنها مخلوقة، فيُحتَملُ أن يُخلَقوا توليداً، كما جاز خَلْقُها إبداعاً، فمِن أينَ لهم استِحقاقُ الألوهية، والانتسابُ إلىٰ الله تعالىٰ؟!

وإنما فَسَّرَ ﴿لَجَعَلْنَا مِنكُم﴾ بقوله: «لَوَلَّدْنا»؛ لِوُقوعِه مُقابِلاً لقوله: ﴿وَجَعَلْنَٰهُ مَثَلًا لِّبَنِيٓ إِسْرَٰٓءِيلَ﴾، ومعناه: وخَلَقْناهُ مِن غيرِ سَبَب، وصَيَّرْناهُ عجيبةً كالمَثَلِ السائِر.

فإن قلت: ذكَرَ في «المعالم»: «أنَّ المعنىٰ: لو نشاءُ لأهلكناكم، وجعَلْنا بَدَلَكُم ملائكةً خَلَفاً منكم، يَعمُرونَ الأرضَ ويَعبُدونَني، وقيل: يَخلُفُ بعضُهم بعضاً»[1]، وقال أبو البقاء: «لَحَوَّلْنا بعضَكم ملائكة»[2]، فلِمَ عَدَلَ المُصنِّفُ عن البَدَليّةِ إلىٰ ما ذكر؟ قلت: لأنَّ المَقامَ له أدعىٰ، وأنَّ التبديلَ[3] دلَّ علىٰ التَّوعُّدِ بالهلاكِ والاستِئصال، وهو لا يَدخُلُ في المعنىٰ، إذ المعنىٰ: إنْ هو إلا عَبْدٌ أنعَمْنا عليه، وجَعَلناه عِبرةً عجيبة، ولو شِئنا لجعلنا منكم أيضاً عِبرةً عجيبة، دلالةً علىٰ قُدْرتِنا علىٰ عَجائِبِ الأمور، وبَدائِعِ الفِطَر، والله أعلم.

فإن قلت: قد عُلِمَ في الوَجْهَينِ الآخرينِ تنزيلُ[4] الجواب، وهو قوله: ﴿إِنْ هُوَ إِلَّا عَبْدٌ أَنْعَمْنَا عَلَيْهِ﴾ الآية، علىٰ قولهم: ﴿ءَأَٰلِهَتُنَا خَيْرٌ أَمْ هُوَ﴾، فما وَجْهُ التنزيل علىٰ الوَجْهِ الأول، وهو أن يكونَ الحامِلُ علىٰ هذا القولِ قولَه تعالىٰ: ﴿إِنَّكُمْ وَمَا تَعْبُدُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ حَصَبُ جَهَنَّمَ﴾ [الأنبياء: ٩٨]؟

---

(١) «معالم التنزيل» للبغوي (٧: ٢١٩).

(٢) «التبيان في إعراب القرآن» (٢: ١١٤١).

(٣) في (ح): «التذيل»، وفي (ف): «التدلل» أو «التذلل»، والمُثبتُ من (ط).

(٤) في (ف): «تبديل»، وفي (ح) كذلك إلا أنها لم تُنقَط، والمُثبتُ من (ط).

وعَبَدُوه، ونحن أشَفُّ منهم قولاً وفِعْلاً، فإنا نَسَبْنا إليه الملائكة، وهم نَسَبُوا إليه الأناسيّ، فقيلَ لهم: مَذهَبُ النَّصارىٰ شِـرْكٌ بالله ، ومَذهَبُكم شِـرْكٌ مِثلُه، وما تَنَصُّلُكُم مما أنتم عليه بما أورَدتُـمُوهُ إلا قياسُ باطِلٍ بباطِلٍ، وما عيسىٰ ﴿إِلَّا عَبْدٌ﴾ كسائرِ العَبيد، ﴿أَنْعَمْنَا عَلَيْهِ﴾ حيثُ جعَلْناه آية؛ بأنْ خَلَقْناهُ مِن غير سَبَب، كما خَلَقْنا آدم، وشَـرَّفْناهُ بالنُّبوّة، وصَيَّـرْناهُ عِبرةً عجيبةً كالمَثَلِ السائرِ لبني إسـرائيل.

قلت: وجهُه وجهُ قولِهِ تعالىٰ في تلكَ السُّورة: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ سَبَقَتْ لَهُم مِّنَّا ٱلْحُسْنَىٰٓ أُوْلَٰٓئِكَ عَنْهَا مُبْعَدُونَ﴾ [الأنبياء: ١٠١]، وإليه أشار المُصنِّفُ بقوله: «فإن كانَ هؤلاءِ في النار، فقد رَضِينا أن نكونَ نحنُ وآلهتُنا معهم، ففرِحُوا وضَحِكُوا، فأنزَلَ الله: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ سَبَقَتْ﴾، ونزلت هذهِ الآية».

وتقريرُه: أنَّ جَدَلَكُم هذا باطِل، لأنه عليه السَّلامُ ما دَخَلَ في هذا النَّصِّ الصَّـريح، لأنَّ الكلامَ معكم أيها المُشـركون، وأنتُم المُخاطَبونَ به، وإنما المُرادُ بـ«ما تعبُدون»: الأصنامُ التي تَنحِتُونها بأيديكم، وأما عيسىٰ ما هو إلا عبدٌ مُكرَمٌ مُنعَمٌ عليه بالنُّبوّةِ مرفوعُ المَنزِلة والذِّكْر، مشهورٌ في بني إسرائيلَ كالـمَثَل السائر، فمِن أينَ يَدخُلُ في قولنا: ﴿إِنَّكُمْ وَمَا تَعْبُدُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ﴾؟ ثم لا اعتِراضَ علينا أن نَجعَلَ قوماً أهْلاً للنار، وآخَرينَ أهْلاً للجنّة، إذ لو نشاءُ لجعلنا منكم ومن أنفُسِكُم ـ أيها الكَفَرةُ ـ ملائكة، أي: عَبيدٌ مُكرَمُونَ مُهتَدونَ إلىٰ الجنّةِ صابِرون كقوله تعالىٰ: ﴿وَلَوْ شِئْنَا لَأَتَيْنَا كُلَّ نَفْسٍ هُدَىٰهَا وَلَٰكِنْ حَقَّ ٱلْقَوْلُ مِنِّي لَأَمْلَأَنَّ جَهَنَّمَ﴾ [السجدة: ١٣]، وكما لَوَّحَ في تلك الآية: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ سَبَقَتْ لَهُم مِّنَّا ٱلْحُسْنَىٰٓ أُوْلَٰٓئِكَ عَنْهَا مُبْعَدُونَ﴾ [الأنبياء: ١٠١]، والله أعلم.

قوله: (أشَفُّ منهم قولاً): الجوهري: «الشِّفُّ ـ بالكَسْـر ـ: الفَضْلُ والرِّبْح، تقولُ منه: شَفَّ يَشِفُّ شَفّاً».

قوله: (وما تنصُّلكم): و«التَّنصُّلُ»: الخروجُ مِنَ الذَّنْبِ بالاعتِذار.

[﴿وَلَوْ نَشَآءُ لَجَعَلْنَا مِنكُم مَّلَٰٓئِكَةً فِى ٱلْأَرْضِ يَخْلُفُونَ﴾ ٦٠]

﴿وَلَوْ نَشَآءُ﴾ لِقُدْرتِنا علىٰ عَجائِبِ الأُمورِ وبَدائِعِ الفِطَر، ﴿لَجَعَلْنَا مِنكُم﴾ لوَلَّدْنا منكم يا رجال ﴿مَّلَٰٓئِكَةً﴾ يَـخلُفُونَـكُم في الأرض، كما يَـخلُفُـكُم أولادُكم، كما وَلَّدْنا عيسىٰ مِن أُنثىٰ مِن غير فَحْل، لِتعرفوا تميُّـزَنا بالقُدْرةِ الباهِرة، ولِتَعلَموا أنَّ الملائكةَ أجسامٌ لا تَتَولَّدُ إلا مِن أجسام، وذاتُ القديم مُتعاليةٌ عن ذلك.

[﴿وَإِنَّهُۥ لَعِلْمٌ لِّلسَّاعَةِ فَلَا تَمْتَرُنَّ بِهَا وَٱتَّبِعُونِ هَٰذَا صِرَٰطٌ مُّسْتَقِيمٌ﴾ ٦١]

﴿وَإِنَّهُۥ﴾ وإنَّ عيسىٰ عليه السَّلام ﴿لَعِلْمٌ لِّلسَّاعَةِ﴾ أي: شَـرَطٌ مِن أشـراطِها تُعلَمُ به، **فسَمَّىٰ الشَّـرَطَ عِلماً لحصولِ العِلم به**. وقرأ ابنُ عباس: «لَعَلَمٌ»، وهو العلامة، وقُرِئ: «لَلْعَلَمُ»، وقرأ أُبَيّ: «لَذِكر»؛ **علىٰ تَسْميةِ ما يُذكَـرُ به**: ذِكْراً، كما سُمِّيَ ما يُعلَمُ به: عِلماً.

وفي الحديث: «**أنَّ عيسىٰ عليه الصَّلاةُ والسَّلامُ يَنزِلُ علىٰ** ....

قوله: (**فسَمّىٰ الشَّرْطَ عِلماً لحصول العِلم به**): **النهاية**: «أشراطُ الساعة: علاماتُها، واحدُها: شَـرَطٌ ـ بالتحريك ـ، ومنه سُمِّيَت شُـرَطُ السُّلطان، لأنهم جَعَلُوا لأنفُسِهم علاماتٍ يُعرَفُونَ بها، قاله أبو عُبَيدة، وحكىٰ الخطّابيُّ عن بعضِهم: أنه أنكَرَ هذا التفسير، وقال: أشراطُ الساعة: ما يُنكِرُه الناسُ مِن صِغارِ أُمُورِها قبلَ أن تقوم، وشُـرَطُ السُّلطان: نُخبةُ أصحابه الذينَ يُقدِّمُهم علىٰ غيرهم مِن جُنْدِه».

قوله: (**علىٰ تَسْميةِ ما يُذكَرُ به**): **المطلع**: قال: الذِّكْر، لأنه تُذكَرُ به الساعة.

قوله: (**أنَّ عيسىٰ يَنزِل**) الحديث: مِن روايةِ البخاريِّ ومُسلِم والترمذيِّ وأبي داودَ وابنِ ماجهْ[1] عن أبي هُريرةَ قال: قالَ رسولُ الله ﷺ: «لَيَنزِلَنَّ ابنُ مَريَمَ حَكَمـاً عَدْلاً، فليَكسِـرَنَّ الصَّليب، ولَيَقتُلَنَّ الخِنزير، ولَيَضَعَنَّ الجِزية، ولَتُتـرَكَنَّ القِلاص، فلا يُسْعىٰ عليها، ولَـتَذهَبَنَّ الشَّحْناءُ والتباغُضُ والتحاسُد، ولَيُدْعَوَنَّ إلىٰ المالِ فلا يقبلُه أحد».

(١) البخاري (٢٢٢٢) و(٢٤٧٦) و(٣٤٨٨)، ومسلم (١٥٥) (٢٤٢) و(٢٤٣)، والترمذي (٢٢٣٣)، وأبو داود (٤٣٢٤)، وابن ماجه (٤٠٧٨).

ثَنِيّـةٍ بالأرضِ المُقدَّسة، يُقالُ لها: أفيق، وعليه مُمَصَّـرَتان، وشعرُ رأسِه دَهِين، وبيَدِهِ حَرْبة، وبها يَقتُلُ الدَّجّال، فيأتي بيتَ المَقدِس، والناسُ في صَلاةِ الصُّبْح، والإمامُ يَؤُمُّ بهم، فيَتَأَخَّرُ الإمام، فيُقَدِّمُه عيسىٰ، ويُصَلِّي خَلفَه علىٰ شَـريعةِ مُحمَّدٍ عليه السَّلام، ثم يَقتُلُ الخنازير، ويَكسِـرُ الصَّليب، ويُـخَـرِّبُ البِيَعَ والكَنائِس، ويَقتُلُ النَّصارىٰ إلا مَنْ آمَنَ به».

وعن الحسن: أنَّ الضَّميرَ للقُرآن، وأنَّ القُرآنَ به تُعلَمُ الساعة، لأنَّ فيه الإعلانَ بها.

﴿فَلَا تَمۡتَرُنَّ بِهَا﴾ مِنَ المِرْية، وهيَ الشَّكّ، ﴿وَٱتَّبِعُونِ﴾ واتبِعوا هُدايَ وشَـرْعي، أو رسولي. ....

وفي رواية: «فإنه نازِل، فإذا رأيتُموهُ فاعرِفُوه، فإنه رَجُلٌ مربوعٌ إلىٰ الـحُمْرةِ والبياض، يَنزِلُ بينَ مُمَصَّـرَتَين، كأنَّ رأسَه يَقطُر، وإن لم يُصِبْهُ بَلَل، فلْيُقاتِلُ الناسَ علىٰ الإسلام»، وفيه: «ويُهلِكُ المَسيحَ الدَّجّال»[١].

وفي روايةٍ أخرىٰ قال: قالَ رسولُ الله ﷺ: «كيفَ أنتُم إذا نزلَ ابنُ مَريَمَ فيكم، وإمامُكم منكم»[٢]، وفي رواية: «فأمَّكُم منكم»، قالَ ابنُ أبي ذئب: تدري ما «أمَّكُم منكم»؟ قال: تُخبِـرُني، قال: «فأمَّكَم بكِتاب الله عزَّ وجَلَّ وسُنّةِ نبيِّـكم ﷺ»[٣].

قوله: (مُمَصَّـرَتان[٤]): أي: حُلَّتانِ مُمَغَّرتانِ مِن مِصْـر، والمَغْرة: الطِّينُ الأحمر[٥]. **النهاية**: «المُمصَّـرةُ مِنَ الثياب: التي فيها صُفْرةٌ خفيفة».

(١) أخرجه أبو داود في «سننه» (٤٣٢٤).

(٢) أخرجه البخاري (٣٤٤٩)، ومسلم (١٥٥) (٢٤٤).

(٣) أخرجه مسلم (١٥٥) (٢٤٦).

(٤) في الأصول الخطية: «الممصرتان»، وحذفت «ال» مُوافقةً لِـمَا في «الكشّاف».

(٥) والمِصْـرُ أيضاً: هو الطينُ الأحمر. «لسان العرب» لابن منظور، مادة (مصـر).

وقيل: هذا أمرٌ لرسول الله أن يقوله. ﴿هَٰذَا صِرَٰطٞ مُّسۡتَقِيمٞ﴾ أي: هذا الذي أدعوكم إليه، أو هذا القُرآن، إن جُعِلَ الضميرُ في ﴿وَإِنَّهُۥ﴾ للقُرآن.

[﴿وَلَا يَصُدَّنَّكُمُ ٱلشَّيۡطَٰنُۖ إِنَّهُۥ لَكُمۡ عَدُوّٞ مُّبِينٞ﴾ ٦٢]

﴿عَدُوّٞ مُّبِينٞ﴾ قد أبانت عداوتُه لكم، إذ أخرَجَ أباكم مِنَ الجنّة، ونَزَعَ عنه لِباسَ النُّور.

[﴿وَلَمَّا جَآءَ عِيسَىٰ بِٱلۡبَيِّنَٰتِ قَالَ قَدۡ جِئۡتُكُم بِٱلۡحِكۡمَةِ وَلِأُبَيِّنَ لَكُم بَعۡضَ ٱلَّذِي تَخۡتَلِفُونَ فِيهِۖ فَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ وَأَطِيعُونِ * إِنَّ ٱللَّهَ هُوَ رَبِّي وَرَبُّكُمۡ فَٱعۡبُدُوهُۚ هَٰذَا صِرَٰطٞ مُّسۡتَقِيمٞ * فَٱخۡتَلَفَ ٱلۡأَحۡزَابُ مِنۢ بَيۡنِهِمۡۖ فَوَيۡلٞ لِّلَّذِينَ ظَلَمُواْ مِنۡ عَذَابِ يَوۡمٍ أَلِيمٍ﴾ ٦٣-٦٥]

﴿بِٱلۡبَيِّنَٰتِ﴾ المُعجِزات، أو بآياتِ الإنجيل والشَّرائع البيِّناتِ الواضِحات، ﴿بِٱلۡحِكۡمَةِ﴾ يعني: الإنجيلَ والشَّرائع. فإن قلت: هَلّا بيَّنَ لهم كُلَّ الذي يختلفونَ فيه، ولكنْ بعضَه؟ قلت: **كانوا يختلفونَ في الدِّيانات، وما يَتَعلَّقُ بالتكليف، وفيما سِوىٰ ذلك** مما لم يُتَعبَّدُوا بمَعرِفتِه والسُّؤالِ عنه، ....

قوله: (**وقيل: هذا أمرٌ لرسولِ الله ﷺ**): عَطفٌ علىٰ قوله: «واتَّبِعُوا هُداي»، فالضميرُ المنصوبُ علىٰ الأول: لله تعالىٰ؛ علىٰ تقديرِ حَذْفِ المُضاف، ولهذا قال: «هُدايَ وشَرْعي أو رسولي».

قوله: (**أو هذا القُرآن، إن جُعِلَ الضميرَ في «إنَّه» للقُرآن**)، المعنىٰ: أنَّ القُرآنَ فيه الإعلامُ بالساعة، وإذا كانَ كذلكَ فلا تَمتَرُنَّ بها، لأنَّ إعلامَه صِدْق، واتبعوني أيضاً لأُنجِيكُم مِن أهوالِها، لأني مُتَّبعٌ لهذا الصادِقِ المُصَدَّقِ الهادي إلىٰ صِراطٍ مُستَقيم، فنُكِّرَ ليَدُلَّ علىٰ استِقامةٍ لا يُكتَنَهُ كُنهُها.

قوله: (**كانوا يختلفونَ في الدِّيانات، وما يَتَعلَّقُ بالتكليف، وفيما سِوىٰ ذلك**): قال القاضي: «﴿بَعۡضَ ٱلَّذِي تَخۡتَلِفُونَ فِيهِ﴾ هو ما يكونُ مِن أمرِ الدِّين، لا ما يَتَعلَّقُ بأمرِ الدُّنيا، فإنَّ الأنبياءَ لم تُبعَثْ لبيانِه، ولذلكَ قال ﷺ: (أنتُم أعلَمُ بأمرِ دُنياكُم)[1]»[2].

---

(١) أخرجه مسلم (٢٣٦٣) من حديث أنس رضي الله عنه.

(٢) «أنوار التنزيل» للبيضاوي (٥: ١٥١).

وإنما بُعِثَ ليُبيِّنَ لهم ما اختَلَفُوا فيه مما يَعْنيهم مِن أمْرِ دينهم.

﴿ٱلْأَحْزَابُ﴾ الفِرَقُ المُتحزِّبةُ بعدَ عيسىٰ عليه السلام، وقيل: اليهود والنصارىٰ، ﴿فَوَيْلٌ لِّلَّذِينَ ظَلَمُوا۟﴾ وعيدٌ للأحزاب. فإن قلت: ﴿مِنۢ بَيْنِهِمْ﴾: إلىٰ مَنْ يَرجِعُ الضَّميرُ فيه؟ قلت: إلىٰ الذين خاطَبَهم عيسىٰ في قوله: ﴿قَدْ جِئْتُكُم بِٱلْحِكْمَةِ﴾، وهم قومُه المبعوثُ إليهم.

[﴿هَلْ يَنظُرُونَ إِلَّا ٱلسَّاعَةَ أَن تَأْتِيَهُم بَغْتَةً وَهُمْ لَا يَشْعُرُونَ * ٱلْأَخِلَّآءُ يَوْمَئِذٍۭ بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ عَدُوٌّ إِلَّا ٱلْمُتَّقِينَ * يَٰعِبَادِ لَا خَوْفٌ عَلَيْكُمُ ٱلْيَوْمَ وَلَآ أَنتُمْ تَحْزَنُونَ * ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ بِـَٔايَٰتِنَا وَكَانُوا۟ مُسْلِمِينَ * ٱدْخُلُوا۟ ٱلْجَنَّةَ أَنتُمْ وَأَزْوَٰجُكُمْ تُحْبَرُونَ * يُطَافُ عَلَيْهِم بِصِحَافٍ مِّن ذَهَبٍ وَأَكْوَابٍ وَفِيهَا مَا تَشْتَهِيهِ ٱلْأَنفُسُ وَتَلَذُّ ٱلْأَعْيُنُ وَأَنتُمْ فِيهَا خَٰلِدُونَ * وَتِلْكَ ٱلْجَنَّةُ ٱلَّتِىٓ أُورِثْتُمُوهَا بِمَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ * لَكُمْ فِيهَا فَٰكِهَةٌ كَثِيرَةٌ مِّنْهَا تَأْكُلُونَ﴾ ٦٦-٧٣]

﴿أَن تَأْتِيَهُم﴾ بَدَلٌ مِن ﴿ٱلسَّاعَةَ﴾، والمعنىٰ: هل يَنظُرونَ إلا إتيانَ الساعة. فإن قلت: أما أدّىٰ قولُه: ﴿بَغْتَةً﴾ مُؤدّىٰ قولِه: ﴿وَهُمْ لَا يَشْعُرُونَ﴾ فيُستَغنىٰ عنه؟ قلت: لا، لأنَّ معنىٰ قولِه: ﴿وَهُمْ لَا يَشْعُرُونَ﴾: وهم غافِلونَ لاشتِغالِهم بأمورِ دُنياهم، كقوله تعالىٰ: ﴿تَأْخُذُهُمْ وَهُمْ يَخِصِّمُونَ﴾ [يس: ٤٩]، ويجوزُ أن تأتيَهم بَغْتةً وهم فَطِنُون.

قوله: (الفِرَقُ المُتحَزِّبةُ بعدَ عيسىٰ عليه السَّلام): الملكانية واليَعْقوبيّة والنُّسْطُورية(١).

قوله: (معنىٰ قوله: ﴿وَهُمْ لَا يَشْعُرُونَ﴾: وهم غافِلون): يعني: مجيءُ الشيءِ فجأة: ربما يكونُ مَعَ الشُّعور به، وربما يجيءُ والشَّخْصُ غافِل، ويجوزُ أن يُرادَ بـ﴿لَا يَشْعُرُونَ﴾: الإثبات، لأنَّ الكلامَ وارِدٌ علىٰ الإنكار، كأنه قيل: هل تَزعُمُونَ أنها تأتيهم بَغْتةً وهُم لا يَشعُرون، أي: لا يكونُ ذلك، بل تأتيهم وهُم فَطِنون.

---

(١) هي أكبرُ فِرَقِ النَّصارىٰ، ومنها تَتَشعَّبُ سائرُ فِرَقِهم، وانظر تفصيلَ الكلام فيهم في «الملل والنِّحَل» للشهرستاني (١: ٢٢١-٢٢٨).

﴿يَوْمَئِذٍ﴾ منصوبٌ بـ﴿عَدُوٌّ﴾، أي: تَنقَطِعُ في ذلكَ اليوم كُلُّ خلّةٍ بينَ المُتخالِّين في غير ذاتِ الله، وتَنقَلِبُ عداوةً ومَقْتاً، إلا خَلّةَ المُتصادِقينَ في الله، فإنها الخلّةُ الباقيةُ المُزدادةُ قُوّةً إذا رأوا ثوابَ التَّحابِّ في الله، والتباغُضِ في الله. وقيل: ﴿إِلَّا ٱلْمُتَّقِينَ﴾ إلا المُجتَنِبينَ أخِلّاءَ السُّوء، وقيل: نزلت في أُبَيِّ بنِ خَلَفٍ وعُقْبَةَ بنِ أبي مُعَيط.

(يا عِبَادي) حِكايةٌ لِـمَا يُنادىٰ به المُتقونَ المُتحابُّونَ في الله يومَئذ.

قوله: (منصوبٌ بـ﴿عَدُوٌّ﴾): أي: يُعادي بعضُهم بعضاً، مِنَ العُدْوة مِنَ الجانبين.

قوله: (وقيل: ﴿إِلَّا ٱلْمُتَّقِينَ﴾: إلا المُجتَنِبينَ أخِلّاءَ السُّوء): فالتعريفُ في ﴿ٱلْأَخِلَّآءُ﴾ علىٰ هذا: للجِنس، والاستِثناءُ مُتَّصِل، وعلىٰ الأول: المُرادُ بالأخِلّاء: المُتخالِّينَ في غير ذاتِ الله، لِقولِه: «كُلُّ خَلّةٍ بينَ المُتخالِّينَ في غير ذاتِ الله»، والاستِثناءُ مُنقَطِع، ولذلكَ قال: «إلا خَلّةَ المُتصادِقينَ في الله، فإنها الخلّةُ الباقية».

وفي «الحقائق» عن ابنِ عطاء: كُلُّ وُصْلةٍ وأخوّةٍ مُنقَطِعةٌ إلا ما كانَ في الله ولله، فإنه كُلَّ وقتٍ في زيادة، لأنَّ اللهَ تعالىٰ يقول: ﴿ٱلْأَخِلَّآءُ يَوْمَئِذٍۭ بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ عَدُوٌّ﴾، أي: في انقِطاعٍ وبُغْضة، ﴿إِلَّا ٱلْمُتَّقِينَ﴾[1] فإنهم في راحةِ آخرتهم يَرَونَ فَضْلَ الله وثوابَه.

قوله: (يا عبادي): حِكايةٌ لِـمَا يُنادىٰ به المُتقونَ المُتحابُّونَ في الله يومَئذ، يُوافِقُه ما روىٰ أبو داود[2] عن عُمَرَ رضيَ اللهُ عنه قال: قالَ رسولُ الله ﷺ: «إنَّ مِن عِبادِ الله لأناساً ما هُم بأنبياءٍ ولا شُهداء، يَغبِطُهم الأنبياءُ والشُّهداءُ يومَ القيامةِ بمَكانِهم مِنَ الله. قالوا: يا رسول الله، تُخبِرُنا مَنْ هُم؟ قال: هُم قومٌ تحابُّوا برَوْح الله علىٰ غير أرحام بينهم، ولا أموالٍ يَتَعاطَونَـها، فوالله إنَّ وُجُوهَهم كنُور، وإنهم لعلىٰ نور، لا يخافونَ إذا خافَ الناس، ولا يَـحزَنُونَ إذا حَزِنَ الناس، وقرأ: ﴿أَلَآ إِنَّ أَوْلِيَآءَ ٱللَّهِ لَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾ [يونس: ٦٢]».

---

(١) في الأصول الخطية: «إلّا المتقون»، وأثبتُّ لفظَ الآية الكريمة.

(٢) في «سننه» برقم (٣٥٢٧).

و﴿ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ﴾ منصوبُ المَحَلِّ صِفةً لـ«عِباد»، لأنه مُنادىٰ مُضاف، أي: الذينَ صَدَّقوا ﴿ بِـَٔايَٰتِنَا وَكَانُواْ مُسْلِمِينَ ﴾ مُخلِصِينَ وُجُوهَهم لنا، جاعِلِينَ أنفُسَهم سالمةً لطاعتِنا. وقيل: **إذا بَعَثَ اللهُ الناسَ فَزِعَ كُلُّ أحد**، فيُنادي مُناد: يا عبادي، **فيَرجُوها الناسُ كُلُّهم، ثم يُتبِعُها: الذينَ آمنوا**، فيَيأَسُ الناسُ منها غيرَ المُسلِمين. **وقُرِئ** ﴿ يَـٰعِبَادِ ﴾.

﴿ تُحۡبَرُونَ ﴾ تُسَرُّونَ سُروراً يَظهُرُ حَبارُه ـ أي: أثرُه ـ علىٰ وُجُوهِكم، كقوله تعالىٰ: ﴿ تَعۡرِفُ فِي وُجُوهِهِمۡ نَضۡرَةَ ٱلنَّعِيمِ ﴾ [المطففين: ٢٤]، وقال الزَّجّاج: تُكرَمُونَ إكراماً يُبالَغُ فيه، والحَبْرة: المُبالغةُ فيما وُصِفَ بجميل.

والكُوب: الكُوزُ لا عُروةَ له، ﴿ وَفِيهَا ﴾: الضَّميرُ للجنّة، وقُرِئ: «تَشْتَهي» و﴿ تَشۡتَهِيهِ ﴾، **وهذا حَصْرٌ لأنواع النِّعَم**، لأنها إما مُشتهاةٌ في القُلوب، وإما مُستَلَذّةٌ في العُيون.

قوله: (**إذا بَعَثَ اللهُ الناس**) إلىٰ قوله: (**ثم يُتبِعُها: الذينَ آمنوا**): يُريد: أنَّ قولَه: «يا عبادي» عامٌّ إن يُخَصَّصْ بالآيةِ السابقةِ فالمُرادُ المُتحابُّونَ في الله، أو باللاحِقةِ فالمرادُ الذينَ آمنوا بآياتِنا وكانوا مُسلِمين، علىٰ إرادةِ المَدْحِ أو الاختِصاص، أي: اذكُرْ مَنْ لا يَخفىٰ شأنُهم، وهُمُ الذينَ آمنوا وأسلَمُوا.

قوله: (**فيَرجُوها**): قيل: أي: الإضافة[1].

قوله: (**وقُرِئ**: ﴿ يَـٰعِبَادِ ﴾): حَفْصٌ وحمزةُ والكِسائي[2].

قوله: (**وهذا حَصْرٌ لأنواع النِّعَم**): قال الواحدي: «يُقال: لَذِذْتُ الشيءَ أَلَذُّه، مثل: استَلَذَذْتُه، والمعنىٰ: ما مِن شيءٍ تَشتَهيهِ نفس، أو تَستَلِذُّ به عَيْن، إلا وهو في الجنّة، وقد

---

(١) الظاهرُ أنه يُريدُ أنهم يَرجُونَ دخولهم في مُسمّىٰ «العِباد» المُضافِ إلىٰ الله تعالىٰ في قوله: «يا عبادي».

(٢) وأثبت الباقون الياء، إلا أن أبا بكر سكَّنها في الوقف، وفتحها في الوصل، بينما سكَّنها في الحالين: نافع وأبو عمرو وابن عامر، كما في: «التيسير» للداني ص١٩٧، و«حجة القراءات» ص٦٥٣-٦٥٤، والذي يُفهم من كلامهما أن قراءة ابن كثير بحذف الياء أيضاً.

....

عَبَّرَ اللهُ تعالىٰ بهذينِ اللَّفظَينِ عن جميع نِعَم أهل الجنّة، فإنه ما مِن نِعْمةٍ إلا وهيَ تُصِيبُ النفسَ أو العَيْن»(١).

وقد أجادَ صاحبُ «التيسير» حيثُ قال: قولُه تعالىٰ: ﴿يُطَافُ عَلَيْهِم بِصِحَافٍ مِّن ذَهَبٍ﴾: دلَّ علىٰ الأطعِمة، وقولُه: ﴿وَأَكْوَابٍ﴾ علىٰ الأشربة، وقولُه: ﴿وَفِيهَا مَا تَشْتَهِيهِ ٱلْأَنفُسُ وَتَلَذُّ ٱلْأَعْيُنُ﴾ علىٰ أنَّ في الجنّةِ وراءهما مِن أصنافِ النِّعَم شيئاً آخر.

وقلت: وعلىٰ هذا: لا يَبعُدُ أن يُحمَلَ قولُه: ﴿وَفِيهَا مَا تَشْتَهِيهِ ٱلْأَنفُسُ﴾ علىٰ المَنكِح والمَلبَس وما يَتَّصِلُ بهما؛ لِتَتكامَلَ جميعُ المُشتَهياتِ النفسانيّة، فبقيتِ اللّذّةُ الكُبرىٰ، وهيَ النَّظَرُ إلىٰ وَجهِ الله الكريم، فيُكنىٰ عنه بقوله: ﴿وَتَلَذُّ ٱلْأَعْيُنُ﴾، ولهذا قالَ رسولُ الله ﷺ: «حُبِّبَ إليَّ الطِّيبُ والنِّساء، وجُعِلَتْ قُرّةُ عَيْني في الصَّلاة»، رواه النَّسائيُّ(٢) عن أنس. وقال قَيْسُ بنُ المُلوّح:

ولَقَد هممتُ بقَتْلِها مِن حُبِّها ... كَيْ ما تكونَ خَصِيمتي في المَحشَرِ
حتىٰ يَطُولَ علىٰ الصِّراطِ وُقوفُنا ... وتَلَذَّ عَيْني مِن لَذِيذِ المَنظَرِ

ثم وافقَ هذا التأويلَ كلامُ جَعفرٍ الصادِقِ رضيَ اللهُ عنه: «شَتّانَ بينَ ما تَشتَهي الأنفُس، وبينَ ما تَلَذُّ الأعيُن»، لأنَّ جميعَ ما في الجنّةِ مِنَ النَّعيم والشَّهَواتِ في جَنْبِ ما تَلَذُّ الأعيُن: كإصبَع يُغمَسُ في البحر، لأنَّ شَهَواتِ الجنّةِ لها حَدٌّ ونهاية، لأنها مخلوقة، ولا تَلَذُّ الأعيُنُ في الدارِ الباقية، إلا بالنَّظَرِ إلىٰ الباقي جَلَّ وعَزّ، ولا حَدَّ لذلكَ ولا صِفةَ ولا نهايةَ في الحقائق.

وقال القاضي في قوله: ﴿وَأَنتُمْ فِيهَا خَٰلِدُونَ﴾ ما معناه: «أنَّ كُلَّ نعيمٍ زائلٍ مُوجِبٌ لكُلْفةِ الحِفظِ لخوفِ الزوال، ومُستَعقِبٌ للتَّحسُّرِ في ثاني الحال، وقد أَمِنَ ذلكَ نعيمُ الجنة»(٣).

---

(١) «الوسيط» للواحدي (٤: ٨١).

(٢) في «سننه» برقم (٣٩٣٩) و(٣٩٤٠).

(٣) «أنوار التنزيل» للبيضاوي (٥: ١٥٣).

﴿وَتِلْكَ﴾ إشارةٌ إلىٰ الجنّةِ المذكورة، وهيَ مُبتَدأ، و﴿ٱلْجَنَّةُ﴾ خبَر، و﴿ٱلَّتِىٓ أُورِثْتُمُوهَا﴾ صِفةُ الجنّة، أو: ﴿ٱلْجَنَّةُ﴾ صِفةٌ للمُبتَدأِ الذي هو اسمُ الإشارة، و﴿ٱلَّتِىٓ أُورِثْتُمُوهَا﴾ خبَرُ المُبتَدأ، أو: ﴿ٱلَّتِىٓ أُورِثْتُمُوهَا﴾ صِفة، و﴿بِمَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ﴾ الخبر، والباءُ تَتَعلَّقُ بمحذوف، كما في الظُّروفِ التي تقعُ أخباراً، وفي الوَجْهِ الأولِ تَتعلَّقُ بـ﴿أُورِثْتُمُوهَا﴾، وشُبِّهَتْ في بقائِها علىٰ أهلِها بالميراثِ الباقي علىٰ الوَرَثة. وقُرِئ: «وُرِّثْتُمُوها».

﴿مِّنْهَا تَأْكُلُونَ﴾: «مِن» للتبعيض، أي: لا تأكلونَ إلا بعضَها، وأعقابُها باقيةٌ في شَجَرِها، فهي مُزَيَّنةٌ بالثمار أبداً مُوقَرةٌ بها، ....

وقلت: ذُقْ مَعَ طَبْعِكَ المُستَقيم معنىٰ الخِطاب والالتِفاتِ وتقديم الظَّرْف، في قوله: ﴿وَأَنتُمْ خَٰلِدُونَ﴾، لِتَقِفَ علىٰ ما لا يَكتَنِهُهُ الوَصْف، قال النَّصْرآبادي: إنْ كانَ خُلودُهم لِشَهْوةِ النفوسِ ولَذّةِ الأعيُن، فالفناءُ خيرٌ مِن ذلك، وإن كانَ لِفناءِ الأوصاف، والاتِّصافِ بصِفةِ الحقّ، والمُقام فيها علىٰ سُرورِ الرِّضا والمُشاهَدة، فأنتُم إذن أنتُم.

قوله: (وشُبِّهَتْ في بقائِها): يعني: استُعيرَ لاستِحقاقِهم الجنّةَ بسَبَبِ أعمالِهم «الميراثُ» علىٰ رأيه[(١)]، أو لإفضالِ الله إياها بواسِطةِ أعمالِهم: «الميراث»، ويجوزُ أن يُقال: أُورِثْتُموها بواسِطةِ الأعمالِ[(٢)] التي فَنِيَت، فإنَّ الجزاءَ كالميراثِ مِنَ الأعمال.

قوله: (مُوقَرة): أَوْقَرَتِ النَّخْلة؛ أي: كَثُرَ حَمْلُها، يُقال: نَخْلةٌ مُوقِرة، ومُوقِر، ومُوقَرة، وحُكي: مُوقَر، وهو غيرُ القياس[(٣)].

---

(١) أي: علىٰ رأي الزمخشري ومذهبه الاعتزالي، يُريدُ بالذي هو علىٰ رأيه: «الاستحقاق»، لأنَّ المعتزلة يقولون بأنَّ العبدَ يستحقُّ الثواب، وإثابتُه واجبةٌ علىٰ الله. أما أهلُ السُّنّة: فيرون الإثابةَ بمَحْضِ الفَضْلِ من الله تعالىٰ، والعبدُ لا يَستَحِقُّ علىٰ عَمَلِه شيئاً، ولذلك قال: «أو لإفضال الله إياها بواسطة أعمالِهم»، أي: علىٰ رأينا. وعلىٰ الأمرين: فإنَّ «الميراث» مستعارٌ لهذا الإفضال أو ذاك الاستحقاق.

(٢) تحرَّف في (ح) إلىٰ: «الأفضال».

(٣) هذا كلامُ الجوهري في «الصِّحاح»، مادة (وقر)، والمؤلِّفُ رحمه الله تعالىٰ كثيرُ النَّقل عنه تصريحاً، فيُستَغربُ إغفالُ نِسْبتِهِ إليه هنا، ولعله مِنَ النُّسّاخ.

لا ترىٰ شَجَرةً عُرْيانةً مِن ثَمَرِها، كما في الدُّنيا. وعن النبيِّ ﷺ: «لا يَنزِعُ رجلٌ في الجنّةِ مِن ثَمَرِها، إلا نَـبَتَ مكانَـها مِثلاها».

[﴿إِنَّ ٱلْمُجْرِمِينَ فِى عَذَابِ جَهَنَّمَ خَـٰلِدُونَ * لَا يُفَتَّرُ عَنْهُمْ وَهُمْ فِيهِ مُبْلِسُونَ * وَمَا ظَلَمْنَـٰهُمْ وَلَـٰكِن كَانُوا۟ هُمُ ٱلظَّـٰلِمِينَ * وَنَادَوْا۟ يَـٰمَـٰلِكُ لِيَقْضِ عَلَيْنَا رَبُّكَ ۖ قَالَ إِنَّكُم مَّـٰكِثُونَ * لَقَدْ جِئْنَـٰكُم بِٱلْحَقِّ وَلَـٰكِنَّ أَكْثَرَكُمْ لِلْحَقِّ كَـٰرِهُونَ﴾ ٧٤-٧٨]

﴿لَا يُفَتَّرُ عَنْهُمْ﴾ لا يُخفَّفُ ولا يُنقَص، مِن قَولِهم: فَـتَرَتْ عنه الحُمَّىٰ: إذا سَكَنَتْ عنه قليلاً ونَقَصَ حَرُّها، والمُبلِس: اليائِسُ الساكِتُ سُكوتَ يأسٍ مِن فَرَج. وعن الضَّحّاك: يُـجعَلُ المُجرِمُ في تابوتٍ من نار، ثم يُردَمُ عليه، فيبقىٰ فيه خالِداً، لا يَرَىٰ ولا يُرىٰ.

و﴿هُمْ﴾ فَصْلٌ عندَ البَصْـريِّين، عِمـادٌ عندَ الكوفيِّين. وقُرِئ: «وهُم فيها»، أي: في النار.

وقرأ عليٌّ وابنُ مسعود رضي اللـهُ عنهما: «يا مالِ» بحَذْفِ الكافِ للترخيم، ....

قوله: (**ثم يُردَم**): **الجوهري**: «رَدَمْتُ الثُّلْمةَ أردِمُها ـ بالكَسْـر ـ رَدْماً: إذا سَدَدْتَها».

قوله: (**﴿هُمْ﴾ فَصْلٌ عندَ البَصْـريِّين**): قالَ الزَّجّاج: «وهي عندَ البَصْـرِيِّينَ تأتي دليلاً علىٰ أنَّ ما بعدَها ليسَ بصِفةٍ لِـمَا قبلَها، بل هو خَبَـر، ولا مَوضِعَ لها مِنَ الإعراب، ويَزعُمونَ أنها بمَنزِلةِ «ما» في قوله: ﴿فَبِمَا رَحْمَةٍ مِّنَ ٱللَّهِ لِنتَ لَهُمْ﴾ [آل عمران: ١٥٩]»(١).

قوله: (**وقرأ عليٌّ وابنُ مسعودٍ رضيَ اللـهُ عنهمـا: «يا مالِ» بحَذْفِ الكافِ للترخيم**): روىٰ البخاريُّ ومُسلِمٌ والترمذيُّ وأبو داود(٢) عن يَعْلىٰ بنِ أُميّةَ قال: سَمِعتُ رسولَ الله ﷺ يقرأُ علىٰ المِنبَر: ﴿وَنَادَوْا۟ يَـٰمَـٰلِكُ لِيَقْضِ عَلَيْنَا رَبُّكَ﴾، قال سُفيان(٣): وفي قِراءةِ عبدِ الله: «ونادَوْا يا مال».

---

(١) «معاني القرآن وإعرابه» للزجاج (٤: ٤٢٠).

(٢) البخاري (٣٢٣٠) و(٣٢٦٦) و(٤٨١٩)، ومسلم (٨٧١)، والترمذي (٥٠٨)، وأبو داود (٣٩٩٢).

(٣) وهو ابنُ عيينة، وهذه الزيادة أخرجها البخاري (٣٢٣٠).

كقولِ القائل:

والحقُّ ـ يا مالِ ـ غيرُ ما تَصِفُ.

وقيلَ لابنِ عباس: إنَّ ابنَ مسعودٍ قرأ: «ونادَوْا يا مالِ»، فقال: ما أشغَلَ أهلَ النارِ عن الترخيم. وعن بعضِهم: حَسَّنَ الترخيمَ أنهم يَقتَطِعُونَ بعضَ الاسم لِضَعْفِهم وعِظَمِ ما هُم فيه. وقرأ أبو السِّرار الغَنَويّ: «يا مالُ» بالرفع، كما يُقال: يا حارُ. ﴿لِيَقْضِ عَلَيْنَا رَبُّكَ﴾ مِن: قَضىٰ عليه: إذا أماتَه، ﴿فَوَكَزَهُۥ مُوسَىٰ فَقَضَىٰ عَلَيْهِ﴾ [القصص: ١٥]، والمعنىٰ: سَلْ ربَّكَ أن يَقضِيَ علينا.

قال ابنُ جِنِّي: «وللترخيم في هذا الموضِع سِرّ، وذلك أنهم ـ لعِظَم ما هُم عليه ـ خَفِيَتْ قُواهُم، وذلَّتْ أنفُسُهم، وصَغُرَ كلامُهم، فكانَ هذا مِن موضع الاختِصارِ ضَرورة»(١).

وقلت: هذا اعتذارٌ منه لقراءةِ ابنِ مسعودٍ حيثُ ردَّها ابنُ عباسٍ بقوله: «ما أشغَلَ أهل النار عن الترخيم»، فإن «ما» للتعجُّب، وفيه معنىٰ الصَّدّ، مثالُه قولُك لمن كان في شِدةٍ واشتَغَلَ عنها بما لا يُلائمُه: ما أشغَلَكَ عن هذا وصَدَّكَ ما أنت فيها. وخلاصةُ اعتذارِ ابنِ جِنِّي أنّ هذا الترخيمَ لم يَصدُرْ عنهم من التكليف، بل عن العجزِ وضيقِ المجال(٢).

قوله: (**والحقُّ ـ يا مالِ ـ غيرُ ما تَصِفُ**): أولُه:

[خالفتَ في الرأيِ كُلَّ ذي فَجَرٍ](٣)

---

(١) «المحتسب» لابن جِنِّي (٢: ٢٥٧).

(٢) من قوله: «وقلت: هذا اعتذار» إلىٰ هنا، سقط من (ح) و(ف).

(٣) في الأصول الخطية: «يُحيِيْ رُفاتَ العِظامِ بالية»! وهو كلامٌ ليسَ بموزون، فَضْلاً عن خَلَلٍ بيِّنٍ فيه، فحذفتُه، وأثبتُّ الصوابَ من «ديوان قَيْسِ بنِ الخطيم» ص١١٥، وهو المُوافِقُ لِما في «الصِّحاح» للجوهري، و«لسان العرب» لابن منظور، كلاهما في مادة (فجر)، إلا أنَّ الجوهري ذكره بلفظ: «والبغيُ يا مالُ ...»، وغُلِّطَ فيه، كما في «اللسان».

فإن قلت: كيفَ قال: ﴿وَنَادَوْاْ يَـٰمَـٰلِكُ﴾ بعدَما وَصَفَهم بالإبلاس؟ قلت: تلكَ أزمِنةٌ مُتطاوِلةٌ وأحقابٌ مُمتَدّة، فتَختَلِفُ بهم الأحوال، فيَسكُتونَ أوقاتاً لِغَلَبَةِ اليأسِ عليهم، وعِلمِهم أنه لا فَرَجَ لهم، ويُغوِّثونَ أوقاتاً لِشِدّةِ ما بهم.

﴿مَّـٰكِثُونَ﴾ لابِثون، وفيه استِهزاء، والمُراد: خالِدون. عن ابنِ عباس: إنما يُجيبُهم بعدَ ألفِ سنة. وعن النبيِّ ﷺ: «يُلقىٰ علىٰ أهلِ النارِ الجوعُ حتىٰ يَعدِلَ ما هُم فيه مِنَ العذاب، فيقولون: ادعُوا مالِكاً، فيَدعُون: يا مالكُ لِيَقضِ علينا ربُّك».

﴿لَقَدْ جِئْنَـٰكُم بِٱلْحَقِّ﴾ كلامُ الله عَزَّ وجَلّ، بدليل قِراءةِ مَنْ قرأ: «لقد جِئتُكُم»، ويجبُ أن يكونَ في ﴿قَالَ﴾ ضميرُ الله عَزَّ وجَلّ. لـمّا سألوا مالِكاً أن يَسألَ اللهَ تعالىٰ القضاءَ عليهم، أجابَهُمُ اللهُ بذلك. ﴿كَـٰرِهُونَ﴾ لا تَقبَلُونَه وتَنفِرُونَ منه وتَشمَئِزُّونَ منه، لأنَّ مَعَ الباطِلِ الدَّعة، ومَعَ الحقِّ التَّعَب.

[﴿أَمْ أَبْرَمُوٓاْ أَمْرًا فَإِنَّا مُبْرِمُونَ ۞ أَمْ يَحْسَبُونَ أَنَّا لَا نَسْمَعُ سِرَّهُمْ وَنَجْوَىٰهُم ۚ بَلَىٰ وَرُسُلُنَا لَدَيْهِمْ يَكْتُبُونَ﴾ ٧٩-٨٠]

﴿أَمْ﴾ أبرَمَ مُشرِكُو مَكّةَ ﴿أَمْرًا﴾ مِن كَيْدِهِم ومَكْرِهم برسولِ الله ﷺ، ....

قوله: (ويُغوِّثُون): أي: يقولون: واغَوْثاه.

قوله: (وفيه استِهزاء): أي: في قولِ مالك: ﴿مَّـٰكِثُونَ﴾، لأنَّ حَقَّه: «خالدون»، لأنَّ المُكْثَ مِنَ الانتِظارِ، ولا انتِظارَ لهم، يُعلَمُ مِنَ «الصِّحاح»(١).

قوله: (﴿أَمْ﴾ أبرَمَ مُشرِكو مكّةَ ﴿أَمْرًا﴾)، الراغب: «الإبرام: إحكامُ الأمر، وأصلُه مِن إبرام الحبل، وهو تَرْديدُ فَتْلِه، والبَرِيم: المُبرَم، أي: المفتولُ فَتْلاً مُحكَماً، والمُبرِم: المُلِحّ؛ تشبيهاً له بمُبرِمِ الحبل، ومن هذا قيلَ للبخيلِ الذي لا يَدخُلُ في المَيسِر: بَرَم، كما يُقالُ للبخيل: مَغْلولُ اليد»(٢).

---

(١) ولفظُه: «المُكْث: اللَّبْثُ والانتِظار، وقد مَكَثَ ومَكُث، والاسم: المُكْث والمِكْث».

(٢) «مفردات القرآن» ص١٢٠.

﴿فَإِنَّا مُبْرِمُونَ﴾ كَيْدَنا كما أبرَمُوا كَيْدَهم، كقوله: ﴿أَمْ يُرِيدُونَ كَيْدًا فَالَّذِينَ كَفَرُوا هُمُ الْمَكِيدُونَ﴾ [الطور: ٤٢]؟ وكانوا يَتَنادَوْنَ فيَتَناجَونَ في أمرِ رسولِ الله ﷺ.

فإن قلت: ما المُرادُ بالسِّرِّ والنَّجوىٰ؟ قلت: السِّرّ: ما حَدَّثَ به الرجلُ نفسَه أو غيرَه في مكانٍ خالٍ، والنَّجْوىٰ: ما تكلَّموا به فيما بينَهم. ﴿بَلَىٰ﴾ نَسمَعُهما ونَطَّلِعُ عليهما، ﴿وَرُسُلُنَا﴾ يُريد: الحفظةَ عندَهم ﴿يَكْتُبُونَ﴾ ذلك. وعن يحيىٰ بنِ مُعاذٍ الرازيّ: مَنْ سَتَرَ مِنَ الناس ذُنوبَه، وأبداها للذي لا يخفىٰ عليه شيءٌ في السماوات، فقد جعَلَه أهوَنَ الناظِرينَ إليه، وهو مِن علاماتِ النِّفاق.

[﴿قُلْ إِن كَانَ لِلرَّحْمَٰنِ وَلَدٌ فَأَنَا أَوَّلُ الْعَابِدِينَ ۞ سُبْحَانَ رَبِّ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ رَبِّ الْعَرْشِ عَمَّا يَصِفُونَ﴾ ٨١-٨٢]

﴿قُلْ إِن كَانَ لِلرَّحْمَٰنِ وَلَدٌ﴾ وصَحَّ ذلكَ وثبتَ ببُرْهانٍ صحيحٍ تُورِدُونَه، وحُجّةٍ واضحةٍ تُدلُونَ بها، ﴿فَأَنَا أَوَّلُ﴾ مَنْ يُعظِّمُ ذلكَ الوَلَد، وأسبقُكُم إلىٰ طاعتِه والانقيادِ له، كما يُعظِّمُ الرجلُ وَلَدَ المَلِكِ لتعظيم أبيه.

وهذا كلامٌ واردٌ علىٰ سبيلِ الفَرْضِ والتمثيلِ لِغَرَض، وهو المُبالَغةُ في نفي الوَلَدِ والإطنابِ فيه، وأن لا يَترُكَ الناطِقُ به شُبْهةً إلا مُضمَحِلّة، مع الترجمةِ عن نفسِه بثباتِ القَدَم في باب التوحيد، وذلك أنه عَلَّقَ العِبادةَ بكَيْنونةِ الوَلَد، وهيَ مُحالٌ في نفسِها، فكانَ المُعلَّقُ بها مُحالاً مِثلَها، فهو في صورةِ إثباتِ الكَيْنونةِ والعبادة، وفي معنىٰ نفيهما، علىٰ أبلَغِ الوجوهِ وأقواها.

ونظيرُه: أن يقولَ العَدْليُّ للمُجبِر: إنْ كانَ اللهُ تعالىٰ خالِقاً للكُفرِ في القُلوب، ....

قوله: (وكانوا يَتَنادَوْن): الجوهري: «تَنادَوْا؛ أي: تجالَسُوا في النادي، والنَّدِي: فعيل؛ مجلسُ القوم ومُتحدَّثُهم، وكذلكَ النَّدْوةُ والنادي والمُنتَدىٰ».

قوله: (أن يقولَ العَدْليُّ للمُجبِر: إنْ كانَ اللـهُ خالقاً للكُفْر) إلىٰ آخِره: الانتِصاف: «لقد اقتَحَمَ عظيماً في تمثيله، فيُقالُ له: وقد ثَبَتَ عقلاً وشَرْعاً أنه خالقٌ لذلكَ في القُلوب، وفاءً بأنه

....

لا خالقَ إلا هو، ﴿هَلْ مِنْ خَٰلِقٍ غَيْرُ ٱللَّهِ﴾ [فاطر: ٣]، ﴿ٱللَّهُ خَٰلِقُ كُلِّ شَىْءٍ﴾ [الرعد: ١٦، الزُّمَر: ٦٢]، فيَلزَمُه لِفَرْطِ أدَبِه أن يُلحِدَ في الله إلحاداً لم يَسبِقْ إليه أحد»[1].

وقيل: قولُه هذا يُضاهي قولَ الكفَرة: ﴿ٱللَّهُمَّ إِن كَانَ هَٰذَا هُوَ ٱلْحَقَّ مِنْ عِندِكَ فَأَمْطِرْ عَلَيْنَا حِجَارَةً مِّنَ ٱلسَّمَآءِ أَوِ ٱئْتِنَا بِعَذَابٍ أَلِيمٍ﴾ [الأنفال: ٣٢]، فهَلّا قال ـ عفا اللهُ عنه ـ: إن كانَ اللهُ عَزَّ وجَلَّ خالقاً للكُفْرِ في القُلوب، ومُعذِّباً عليه، فهو الحاكِم، له المُلْك، يَفعَلُ ما يشاء، ويحكُمُ ما يُريد[2].

وقلت: بل نقول: إن كانَ اللهُ خالقاً للكُفْرِ فأنا أولُ مَنْ أستَجيرُ به منه، وأتَّبِعُ سُنّةَ نبيِّنا صلواتُ الله عليه، علىٰ ما رواه أبو داودَ والترمذيُّ والنَّسائيُّ[3] عن عليِّ بنِ أبي طالبٍ رضيَ اللهُ عنه: أنَّ رسولَ الله ﷺ كان يقولُ في آخِرِ وِترِه: «اللهُمَّ إني أعوذُ بِرِضاكَ مِن سَخَطِك، وبمُعافاتِكَ مِن عُقوبتِك، وأعوذُ بِكَ منك». وروىٰ البُخاريُّ ومُسلِمٌ والنَّسائيُّ[4] عن أبي هُريرة، عن النبيِّ ﷺ أنه قال: «تَعَوَّذوا بالله مِن جَهْدِ البَلاء، ودَرَكِ الشَّقاء، وسُوءِ القَضاء، وشَماتةِ الأعداء».

وأسلوبُ الآية قريبٌ مِنَ المُشاكَلةِ وإطباقِ الجواب علىٰ السُّؤال؛ فإنهم لـمّا قالوا: اتخذَ الرحمنُ وَلَداً، حَسُنَ منه صلواتُ الله عليه أن يقول: ﴿إِن كَانَ لِلرَّحْمَٰنِ وَلَدٌ فَأَنَا۠ أَوَّلُ ٱلْعَٰبِدِينَ﴾،

---

(١) «الانتصاف» (٣: ٤٩٨) بحاشية «الكشّاف».

(٢) علىٰ حاشية النسخة (ح) هنا ما نصُّه: «الزمخشـريُّ وإنْ بنىٰ الكلامَ علىٰ الحِكايـةِ عن لِسانِ العَدْليِّ فهو مِنَ العَدْليّ، فيكونُ هو أيضاً مِن آحادِ القائلينَ بتلكَ الكَلِمةِ الشَّنيعة، على أنه قَصَدَ به إظهارَ تَعَصُّبه وتَضْليلَ أهلِ السُّنّةِ والجماعة، كما هو دَيْدَنُه في كُلِّ ما يَتَعلَّقُ بالنِّزاع بينَ أهلِ السُّنّةِ والمُعتَزِلة، ثم إنَّ العُلماءَ شَنَّعوا أيضاً بأنَّ المِثالَ الذي مَثَّلَ به لا مِساسَ له بالذي في الآية، وكم له أمثالُ ذلكَ في «تفسيره»، إلا أنَّ الذي ارتكَبَه هاهنا لم يَسبِقْ إليه أحد، كما صَرَّحَ به العلامةُ الطِّيبيُّ عليه الرحمةُ والمَغفِرة». انتهىٰ.

(٣) أبو داود (١٤٢٧)، والترمذي (٣٥٦٦)، والنسائي (١٧٤٧). وأخرجه أيضاً ابن ماجه (١١٧٩).

(٤) البخاري (٦٣٤٧) و(٦٦١٦)، ومسلم (٢٧٠٧)، والنسائي (٥٤٩١) و(٥٤٩٢).

ومُعذِّباً عليه عذاباً سَرْمداً، فأنا أولُ مَنْ يقول: هو شيطانٌ وليسَ بإله. فمعنىٰ هذا الكلام وما وُضِعَ له أسلوبُه ونَظمُه: نفيُ أن يكونَ اللهُ تعالىٰ خالِقاً للكُفْر، وتنزيهُه عن ذلك وتقديسُه، ولكنْ علىٰ طريقِ المُبالَغةِ فيه مِنَ الوَجْهِ الذي ذَكَرْنا، مَعَ الدَّلالةِ علىٰ سماجةِ المَذهَب، وضَلالةِ الذاهِب إليه، والشهادةِ القاطِعةِ بإحالتِه، والإفصاحِ عن نفسِه بالبراءةِ منه، وغايةِ النِّفارِ والاشمِئزازِ مِنَ ارتكابه.

ونحوُ هذهِ الطريقةِ قولُ سعيدِ بنِ جُبير رحمه اللهُ للحَجّاج ـ حينَ قالَ له: أما والله لأُبدِلنَّكَ بالدُّنيا ناراً تَلَظّىٰ ـ: لو عَرَفتُ أنَّ ذلكَ إليكَ ما عَبَدتُ إلهاً غيـرَك.

وقد تمحَّلَ الناسُ بما أخرَجُوهُ به مِن هذا الأسلوبِ الشَّريفِ المليءِ بالنُّكَتِ والفوائِدِ المُستَقِلِّ بإثباتِ التوحيد علىٰ أبلَغ وُجُوهِه، فقيل: إن كانَ للرحمنِ وَلَدٌ في زَعْمِكم، **وقيل: إن كانَ للرحمنِ وَلَدٌ في زَعْمِكم، فأنا أولُ الآنِفِينَ مِن أن يكونَ له وَلَد؛** ....

وكذلكَ قولُ سعيدِ بنِ جُبَير للحَجَّاج، قال القاضي: «**﴿إِن كَانَ لِلرَّحۡمَٰنِ وَلَدٞ فَأَنَا۠ أَوَّلُ ٱلۡعَٰبِدِينَ﴾** أي: منكم، لأنَّ النبيَّ ﷺ أعلَمُ بالله، وبما يَصِحُّ له، وما لا يَصِحُّ له، وأَوْلىٰ بتعظيم ما يَـجِبُ تعظيمُه، ومن تعظيم الوالِدِ تعظيمُ الوَلَد، ولا يَلزَمُ صِحّةُ ثبوتِ الوَلَد، إذِ المُحالُ يَستَلزِمُ المُحال، والمُرادُ نفيُه علىٰ أبلَغ الوجوه، كقوله تعالىٰ: **﴿لَوۡ كَانَ فِيهِمَآ ءَالِهَةٌ إِلَّا ٱللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾**، غيرَ أنَّ «لو» ثَمَّ تُشعِرُ بانتِفاءِ الطَّـرَفَين، و«إنْ» هاهنا لا تُشعِرُ بانتِفاءِ الطَّرَفَينِ ولا بنَقيضِه[1]، فإنها لمُجَرَّدِ الشَّـرْطية، وفيه: أنَّ إنكارَه للوَلَدِ ليسَ لِعِناد، بل لِنَظَرٍ واستِدلال»[2].

قوله: (**وقيل: إنْ كانَ للرحمنِ وَلَدٌ في زَعْمِكم، فأنا أولُ الآنِفِينَ مِن أن يكونَ له وَلَد**): هذا المِثالُ أقربُ إلىٰ المِثالِ[3] الذي ذكرَه، وبنىٰ قاعدةَ الاعتِزالِ عليه مِنَ الوَجْهِ الأول، فصَحَّ أنَّ المِثالَ اللائقَ هو ما قَدَّرناه: إن كانَ اللهُ خالِقاً للكُفْر، فأنا أولُ مَنْ أستَجيرُ به.

---

(١) تحرَّف في الأصول الخطية إلىٰ: «بنفيه»، والمُثبَت من «تفسير البيضاوي».

(٢) «أنوار التنزيل» للبيضاوي (٥: ١٥٤).

(٣) من أول الفقرة إلىٰ هنا، سقط من (ح).

مِن: عَبِدَ يَعبَد: إذا اشتَدَّ أنَـفُه، فهو عَبِدٌ وعابِد، **وقرأ بعضُهم: «العَبِدين»**.

وقيل: هي «إنْ» النافية، أي: ما كانَ للرحمنِ وَلَد، فأنا أولُ مَنْ قالَ بذلكَ وعَبَدَ ووَحَّد، ورُوِي: أنَّ النَّضْـرَ بنَ عبدِ الدارِ بنِ قُصَيٍّ قال: إنَّ الملائكةَ بناتُ الله، فنزلت، فقالَ النَّضْـر: ألا تَرَونَ أنه قد صَدَّقَني، فقالَ له الوليدُ بنُ المُغيرة: ما صَدَّقَك، ولكنْ قال: ما كانَ للرحمنِ وَلَد، فأنا أولُ المُوحِّدِينَ مِن أهلِ مَكّة؛ أنْ لا وَلَدَ له.

وقُرِئ: «وُلْدٌ» بضَمِّ الواو.

ثم نَزَّهَ ذاتَه ـ موصوفةً برُبُوبيّةِ السماواتِ والأرضِ والعَرْشِ ـ عن اتخاذِ الوَلَد، ليَدُلَّ علىٰ أنه مِن صِفةِ الأجسام، **ولو كانَ جِسمـاً لم يَقدِرْ علىٰ خَلْقِ هذا العالَمِ** وتدبيرِ أمرِه.

[﴿فَذَرْهُمْ يَخُوضُواْ وَيَلْعَبُواْ حَتَّىٰ يُلَٰقُواْ يَوْمَهُمُ ٱلَّذِى يُوعَدُونَ﴾ ٨٣]

﴿فَذَرْهُمْ يَخُوضُواْ﴾ في باطِلِهم، ﴿وَيَلْعَبُواْ﴾ في دُنياهُم، ﴿حَتَّىٰ يُلَٰقُواْ يَوْمَهُمُ﴾ وهذا دليلٌ علىٰ أنَّ ما يقولونَه مِن باب الجهل والخوض واللَّعِب، وإعلامٌ لرسولِ الله ﷺ أنهم مِنَ المطبوعِ علىٰ قُلوبِهم الذينَ لا يَرجِعُونَ البتّة، وإنْ رَكِبَ في دَعْوتِهم كُلَّ صَعْبٍ وذَلُول، وخِذلانٌ لَهم، وتخليةٌ بينَهم وبينَ الشيطان، كقوله: ﴿ٱعْمَلُواْ مَا شِئْتُمْ﴾ [فُصِّلت: ٤٠]، وإيعادٌ بالشقاءِ في العاقبة.

وقوله: (**وقرأ بعضُهم: «العَبِدين»**): قال ابنُ جِنِّي: «وهيَ قِراءةُ عبد الرحمن اليمـاني، معناه: أولُ الأَنِفِين، يُقال: عَبِدتُ مِنَ الأمرِ أعبَدُ عَبَداً: أنِفتُ منه، وهذا يَشهَدُ لِقَولِ مَنْ قال: معنىٰ: ﴿أَوَّلُ ٱلْعَٰبِدِينَ﴾: الأَنِفِين»(١).

قوله: (**وقُرِئ: «وُلْدٌ» بضَمِّ الواو**): حمزةُ والكِسائي(٢).

قوله: (**ولو كانَ جِسمـاً لم يَقدِرْ علىٰ خَلْقِ هذا العالم**): مضىٰ بيانُه في «الأنعام» عندَ قوله: ﴿بَدِيعُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ أَنَّىٰ يَكُونُ لَهُۥ وَلَدٌ﴾ [الأنعام: ١٠١].

---

(١) «المحتسب» لابن جِنِّي (٢: ٢٥٧).

(٢) انظر: «التيسير» للداني ص١٥٠، و«حجة القراءات» ص٦٥٥.

[﴿وَهُوَ ٱلَّذِى فِى ٱلسَّمَآءِ إِلَٰهٌ وَفِى ٱلْأَرْضِ إِلَٰهٌ ۚ وَهُوَ ٱلْحَكِيمُ ٱلْعَلِيمُ * وَتَبَارَكَ ٱلَّذِى لَهُۥ مُلْكُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَمَا بَيْنَهُمَا وَعِندَهُۥ عِلْمُ ٱلسَّاعَةِ وَإِلَيْهِ تُرْجَعُونَ﴾ ٨٤-٨٥]

ضَمَّنَ اسمَه تعالىٰ معنىٰ وَصْف، فلذلكَ عَلَّقَ به الظَّرْفَ في قولِه: ﴿فِى ٱلسَّمَآءِ﴾ ﴿وَفِى ٱلْأَرْضِ﴾، كما تقول: هو حاتمٌ في طَيْءٍ حاتمٌ في تَغلِب، علىٰ تضمينِ معنىٰ الجوادِ الذي شُهِرَ به، كأنك قلت: هو جوادٌ في طَيْءٍ جوادٌ في تَغلِب.

وقُرِئ: «وهو الذي في السماءِ اللـهُ، وفي الأرضِ اللـهُ»، ومِثلُه قولُه تعالىٰ: ﴿وَهُوَ ٱللَّهُ فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَفِى ٱلْأَرْضِ﴾ [الأنعام: ٣]، كأنه ضَمَّنَ معنىٰ المعبودِ أو المالكِ أو نحوِ ذلك، **والراجعُ إلىٰ الموصولِ محذوفٌ** لِطُولِ الكلام، كقولهم: ما أنا بالذي قائلٌ لكَ شيئاً، وزادَه طُولاً أنَّ المعطوفَ داخِلٌ في حَيِّزِ الصِّلة.

قوله: (**ضَمَّنَ اسمَه تعالىٰ معنىٰ وَصْف، ولذلكَ عَلَّقَ به الظَّرْف**): قال أبو البقاء: «صِلةُ «الذي» لا يكونُ إلا جملة، والتقدير: «وهو الذي هو إلهٌ في السماء»، و﴿فِى﴾ مُتعلِّقةٌ بـ﴿إِلَٰهٌ﴾، أي: هو معبودٌ في السماءِ ومعبودٌ في الأرض، ولا يَصِحُّ أن يُجعَلَ ﴿إِلَٰهٌ﴾ مُبتَدأ، و﴿فِى ٱلسَّمَآءِ﴾ خَبَرُه[(١)]؛ لأنه لا يبقىٰ في الصِّلةِ عائد، وهو كقولك: هو الذي في الدارِ زيد، وكذلكَ إنْ رَفَعْتَ ﴿إِلَٰهٌ﴾ بالظَّرْف»[(٢)].

قوله: (**والراجعُ إلىٰ الموصولِ محذوف**)، **الانتِصاف**: «ومما سَهَّلَ حَذْفَ الراجِع: وقوعُ الموصولِ خَبَراً عن مُضمَر، لو ظهرَ الراجعُ لكانَ كالتكرارِ المُستَكرَه، إذِ التقدير: وهو الذي هو إلهٌ في السماء، ولا يُنكَرُ أنَّ الراجعَ إذا حُذِفَ كانَ الكلامُ أخفّ، وإنما حُذِفَ علىٰ قِلّةِ حَذْفِ مِثلِه لأمرٍ مُتأكِّد، فإنه لم يَرِدْ في الكِتاب العزيز إلا في ﴿تَمَامًا عَلَى ٱلَّذِىٓ أَحْسَنَ﴾ [الأنعام: ١٥٤]، وفي «أيّ» في موضعين»[(٣)].

---

(١) من قوله: «معنىٰ وصف» إلىٰ هنا، سقط من (ط).

(٢) «التبيان في إعراب القرآن» (٢: ١١٤٢).

(٣) «الانتصاف» (٣: ٤٩٩) بحاشية «الكشّاف».

ويحتملُ أن يكونَ ﴿فِي ٱلسَّمَآءِ﴾ صِلةَ ﴿ٱلَّذِى﴾، و﴿إِلَٰهٌ﴾ خبرُ مُبتدأٍ محذوف، علىٰ أنَّ الجملةَ بيانٌ للصِّلة، وأنَّ كَوْنَه في السماءِ علىٰ سبيلِ الإلهيّةِ والرُّبوبيّة، لا علىٰ معنىٰ الاستِقرار. وفيه نفيُ الآلهةِ التي كانت تُعبَدُ في الأرض.

﴿تُرْجَعُونَ﴾ **قُرِئَ بضَمِّ التاءِ وفَتْحِها**، و«يُرجَعُون» بياءٍ مضمومة، وقُرِئَ: «تُحشَرُون» بالتاء.

[﴿وَلَا يَمْلِكُ ٱلَّذِينَ يَدْعُونَ مِن دُونِهِ ٱلشَّفَٰعَةَ إِلَّا مَن شَهِدَ بِٱلْحَقِّ وَهُمْ يَعْلَمُونَ * وَلَئِن سَأَلْتَهُم مَّنْ خَلَقَهُمْ لَيَقُولُنَّ ٱللَّهُ فَأَنَّىٰ يُؤْفَكُونَ﴾ ٨٦-٨٧]

قوله: (**ويحتملُ أن يكونَ ﴿فِي ٱلسَّمَآءِ﴾ صِلَةَ ﴿ٱلَّذِى﴾، و﴿إِلَٰهٌ﴾ خبَرَ مُبتَدأٍ محذوف، علىٰ أنَّ الجملةَ بيانٌ للصِّلة**): قال أبو البقاء: «إن جَعَلتَ في الظَّرْفِ ضميراً يرجعُ علىٰ ﴿ٱلَّذِى﴾، وأبدَلَت ﴿إِلَٰهٌ﴾ منه، جاز علىٰ ضَعْف، لأنَّ الغَرَضَ الكُلِّيَّ إثباتُ الإلهية، لا كَوْنُه في السماواتِ والأرض، وكانَ يَفسُدُ أيضاً مِن وَجْهٍ آخر، وهو قوله: ﴿وَفِي ٱلْأَرْضِ إِلَٰهٌ﴾، لأنه معطوفٌ علىٰ ما قبلَه، وإذا لم تُقدِّرْ ما ذكَرْنا صارَ مُنقَطِعاً عنه، وكان المعنىٰ: إنَّ في الأرض إلهاً»(١).

ورَدَّ هذا الوَجْهَ صاحبُ «الكَشْف» فقال: «إن جَعَلتَه بَدَلاً منه، أو مِنَ ﴿ٱلَّذِى﴾، فذلكَ يُوجِبُ البَدَلَ قبلَ تمام الموصولِ بالصِّلة، ألا ترىٰ إلىٰ: أنَّ «في الأرضِ إلهٌ» معطوفٌ علىٰ ﴿فِي ٱلسَّمَآءِ﴾، فهو في الصِّلة»(٢).

قوله: (**قُرِئَ بضَمِّ التاءِ وفَتْحِها**): ابنُ كثير وحمزةُ والكِسائيّ: «يُرجَعُونَ» بالياءِ التَّحْتانية، والباقونَ: بالتاء، مَضْمُومتَين(٣).

---

(١) «التبيان في إعراب القرآن» (٢: ١١٤٢).

(٢) «كشف المشكلات» للباقولي (٢: ١٢١٣).

(٣) انظر: «التيسير» للداني ص١٩٧، و«حجة القراءات» ص٦٥٥.

﴿وَلَا يَمْلِكُ﴾ آلهتُهم ﴿ٱلَّذِينَ يَدْعُونَ﴾ مِن دونِ الله الشفاعة، كما زَعمُوا أنهم شُفَعاؤُهُم عندَ الله، ولكنْ ﴿مَن شَهِدَ بِٱلْحَقِّ﴾ ـ وهو توحيد الله، وهو يَعلَمُ ما يَشهَدُ به عن بَصيرةٍ وإيقانٍ وإخلاص ـ: هو الذي يَملِكُ الشفاعة، وهو استِثناءٌ مُنقَطِع. ويجوزُ أن يكونَ مُتَّصِلاً، لأنَّ في جُملةِ الذينَ يَدعُونَ مِن دونِ الله: الملائكة. وقُرِئ: «تدعُونَ» بالتاء، و«تَدَّعُونَ» بالتاءِ وتشديدِ الدال.

[﴿وَقِيلِهِۦ يَـٰرَبِّ إِنَّ هَـٰٓؤُلَآءِ قَوْمٌ لَّا يُؤْمِنُونَ ۝ فَٱصْفَحْ عَنْهُمْ وَقُلْ سَلَـٰمٌ فَسَوْفَ يَعْلَمُونَ﴾ ٨٨-٨٩]

﴿وَقِيلِهِۦ﴾ قُرِئَ بالحركاتِ الثلاث، وذُكِرَ في النَّصب عن الأخفَش أنه حَمَلَهُ علىٰ: ﴿أَمْ يَحْسَبُونَ أَنَّا لَا نَسْمَعُ سِرَّهُمْ وَنَجْوَىٰهُم﴾ وقِيلَه. وعنه ـ أي: عن الأخفش ـ وقالَ قِيلَه. ....

قوله: (﴿وَقِيلِهِۦ﴾ [قُرِئَ] بالحركاتِ الثلاث): حمزةُ وعاصم: بخَفْضِ اللام وكَسْرِ الهاء، والباقون: بنَصْبِ اللام وضَمِّ الهاء[1]، وضَمُّ اللام: شاذّ.

قوله: (وعنه ـ أي: عن الأخفش ـ وقال قِيلَه): أي: هو مَصدَرٌ لِفِعلٍ محذوف، أي: وقالَ الرسولُ ﷺ قِيلاً، وفي «الكواشي»: «والقِيلُ والقَوْلُ والقال: واحد».

وقلت: يُمكِنُ أن يُقال: إنه تعالىٰ يحكي عن حالِ رسولِ الله ﷺ، كأنه قيل: إنه آيسٌ عن إيمانهم عندَ سماع قولنا له: ﴿وَلَئِن سَأَلْتَهُم مَّنْ خَلَقَهُمْ لَيَقُولُنَّ ٱللَّهُ فَأَنَّىٰ يُؤْفَكُونَ﴾، وقالَ قولاً، وهو: ﴿يَـٰرَبِّ إِنَّ هَـٰٓؤُلَآءِ قَوْمٌ لَّا يُؤْمِنُونَ﴾، ويَنصُرُ هذا التأويلَ تَرتُّبُ قولِه: ﴿فَٱصْفَحْ عَنْهُمْ وَقُلْ سَلَـٰمٌ﴾، لأنه أمرٌ بالمُتارَكةِ والإعراض الكُلِّيّ، وقولِه أيضاً: ﴿فَسَوْفَ يَعْلَمُونَ﴾، فإنه وعيدٌ لهم، ووَعْدٌ له صلواتُ الله عليه في أنه تعالىٰ يَنتَقِمُ لك منهم، ويُجازيكَ وإياهُم علىٰ حَسَناتِكَ وسَيِّئاتِهم، كقولِهِ تعالىٰ: ﴿وَإِنَّ ٱلسَّاعَةَ لَـَٔاتِيَةٌ فَٱصْفَحِ ٱلصَّفْحَ ٱلْجَمِيلَ﴾ [الحجر: ٨٥]، وإليه الإشارةُ بقوله: «فأعرِضْ عن دَعْوتِهم يائِساً عن إيمانهم، ووَدِّعْهم، وتارِكْهم» إلىٰ قوله: «﴿فَسَوْفَ يَعْلَمُونَ﴾ وعيدٌ للكُفّار، وتَسْليةٌ للرسولِ ﷺ».

(١) انظر: «التيسير» للداني ص١٩٧، و«حجة القراءات» ص٦٥٥.

وعَطَفَه الزَّجّاجُ علىٰ محلِّ ﴿ٱلسَّاعَةِ﴾ [الزخرف: ٨٥]، كما تقول: عَجِبتُ مِن ضَـرْبِ زيدٍ وعَمْراً، وحَمَلَ الجرَّ علىٰ لفظِ ﴿ٱلسَّاعَةِ﴾، والرَّفْعَ علىٰ الابتداء، والخبرُ ما بعدَه، وجَوَّزَ عَطْفَه علىٰ ﴿عِلْمُ ٱلسَّاعَةِ﴾ [الزخرف: ٨٥]، علىٰ تقدير حَذفِ المُضاف، معناه: عِندَه عِلمُ الساعةِ وعِلمُ قِيلِه.

والذي قالوه ليسَ بقَوِيٍّ في المعنىٰ، مَعَ وقوعِ الفَصْلِ بينَ المعطوفِ والمعطوفِ عليه بما لا يَحسُنُ اعتِراضاً، ومَعَ تنافُرِ النَّظْم، وأقوىٰ مِن ذلكَ وأوجَه: أن يكونَ الجرُّ والنَّصْبُ علىٰ إضمارِ حَرْفِ القَسَم وحَذفِه، والرفعُ علىٰ قولهم: أيمُنُ الله، وأمانةُ الله، ويمينُ الله، ...

وفي هذا التقريب التِفاتٌ في غايةٍ مِنَ اللُّطْف، لأنَّ أصْلَ المعنىٰ: وقُلنا لك: ﴿وَلَئِن سَأَلْتَهُم مَّنْ خَلَقَهُمْ﴾ الآية، وقلت: ﴿يَٰرَبِّ إِنَّ هَٰٓؤُلَآءِ قَوْمٌ لَّا يُؤْمِنُونَ﴾، وقُلنا لك: ﴿فَٱصْفَحْ عَنْهُمْ﴾ فإنا نَنتَقِمُ منهم. فعَدَلَ إلىٰ الغَيْبة، فقال: وقالَ قيلاً؛ لِيُؤْذِنَ بأنَّ ذلكَ القولَ إنما صدرَ عنه مِنَ اليأسِ التامّ، فكأنه كانَ غائباً عن نفسِه مُتحسِّـراً عليهم وإيمـانِهم وفَواتِ سَعْيِه فيهم.

وقريبٌ مِن هذا التقرير: توجيهُه علىٰ القَسَم؛ لأنَّ إتيانَ المصدرِ لتعظيم المقول، أي: قالَ قولَه الذي فيه فَخامةٌ وشأن، ثم فَسَّـره بقوله: ﴿يَٰرَبِّ إِنَّ هَٰٓؤُلَآءِ قَوْمٌ لَّا يُؤْمِنُونَ﴾ المُؤذِنِ بالإقناطِ الكُلِّيِّ المُستَلزِمِ لاستِئصالِ القوم، وتطهيـرِ الأرضِ مِن أنجاس إفسادِهم، ولإصلاح المُؤمنين، وإظهارِ دينِ الحقّ، كقوله تعالىٰ: ﴿فَقُطِعَ دَابِرُ ٱلْقَوْمِ ٱلَّذِينَ ظَلَمُوا۟ ۚ وَٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ [الأنعام: ٤٥]، فحقيقٌ بأن يُقسَمَ بهذا الدُّعاءِ وأن يكونَ مَظِنّةً للتفخيم والتعظيم، وإليه الإشارةُ بقوله: «وإقسامُ الله بقِيلِهِ رفعٌ منه وتعظيمٌ لدُعائه».

قوله: (**وعَطَفَه الزَّجّاجُ علىٰ محلِّ** ﴿ٱلسَّاعَةِ﴾): كما تقول: عَجِبْتُ مِن ضَرْبِ زيدٍ عَمْراً، عطفاً علىٰ المَحَلّ، تقديرُه: عَجِبْتُ مِن ضَرْبِ زيداً وعَمْراً، قال الزَّجّاج: «والذي أختارُه أنا أن يكونَ نَصْباً علىٰ معنىٰ: ﴿وَعِندَهُۥ عِلْمُ ٱلسَّاعَةِ﴾ ويَعلَمُ قِيلَه، لأنَّ معنىٰ: ﴿وَعِندَهُۥ عِلْمُ ٱلسَّاعَةِ﴾: يَعلَمُ الساعةَ ويَعلَمُ قيلَه، ومعنىٰ «الساعة» في القُرآن: الوقتُ الذي تقومُ فيه القيامة»(١).

---

(١) «معاني القرآن وإعرابه» (٤: ٤٢١).

ولَعَمرُك، ويكونَ قولُه: ﴿إِنَّ هَٰٓؤُلَآءِ قَوۡمٞ لَّا يُؤۡمِنُونَ﴾ جوابُ القَسَم، كأنه قيل: وأُقسِمُ بقِيلِهِ يا ربّ، أو: وقِيلُهُ ـ يا ربّ ـ قَسَمي، إنَّ هؤلاءِ قومٌ لا يُؤمِنونَ.

﴿فَٱصۡفَحۡ عَنۡهُمۡ﴾ فأعرِضْ عن دَعْوتِهم يائِساً من إيمانهم، ووَدِّعْهم وتارِكْهم، ﴿وَقُلۡ﴾ لهم ﴿سَلَٰمٞۚ﴾ أي: تَسَلُّمٌ منكم ومُتارَكة، ﴿فَسَوۡفَ يَعۡلَمُونَ﴾ وعيدٌ مِنَ الله لهم وتسليةٌ لِرسولِه ﷺ.

والضميرُ في ﴿وَقِيلِهِۦ﴾ لِرسولِ الله ﷺ، وإقسامُ الله بقِيلِهِ رفعٌ منه وتعظيمٌ لِدُعائِهِ والتِجائِهِ إليه.

عن النبيِّ ﷺ: «مَنْ قرأ سُورةَ الزُّخرُفِ كانَ ممن يُقالُ له يومَ القيامة: يا عبادي لا خَوْفٌ عليكُمُ اليومَ ولا أنتُم تحزنون، ادخُلوا الجنّةَ بغيرِ حِساب».

قوله: (﴿وَقُلۡ﴾ لهم ﴿سَلَٰمٞۚ﴾ أي: تَسَلُّمٌ منكم ومُتارَكة): قال مَكِّي: «تقديرُه: قل: أمري مُسالمةٌ منكم، ولم يُؤمَرْ بالسَّلام عليهم، وإنما أُمِرَ بالتَّبـرِّي منهم ومِن دينهم»[1].

تَـمَّتِ السُّورةُ بحَمْدِ الله وعَونِهِ

مُصَلِّياً علىٰ رسولِ الله ﷺ[2].

* * *

(١) «مُشكِلُ إعراب القرآن» لمكِّي بن أبي طالب (٢: ٦٥٣).

(٢) اقتصـر في (ح) علىٰ: «تَـمَّتِ السُّورة»، والمُثبَت من (ف)، ولا شيء من ذلك في (ط).

سُورةُ الدُّخَان

مكِّيّة، إلا قولَه: ﴿إِنَّا كَاشِفُواْ ٱلْعَذَابِ قَلِيلًا﴾ الآية
وهي سبعٌ وخمسونَ آية، وقيل: تسعٌ وخمسون

بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

[﴿حمٓ * وَٱلْكِتَٰبِ ٱلْمُبِينِ * إِنَّآ أَنزَلْنَٰهُ فِى لَيْلَةٍ مُّبَٰرَكَةٍ إِنَّا كُنَّا مُنذِرِينَ * فِيهَا يُفْرَقُ كُلُّ أَمْرٍ حَكِيمٍ * أَمْرًا مِّنْ عِندِنَآ إِنَّا كُنَّا مُرْسِلِينَ * رَحْمَةً مِّن رَّبِّكَ إِنَّهُۥ هُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْعَلِيمُ * رَبِّ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَمَا بَيْنَهُمَآ إِن كُنتُم مُّوقِنِينَ * لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ يُحْىِۦ وَيُمِيتُ رَبُّكُمْ وَرَبُّ ءَابَآئِكُمُ ٱلْأَوَّلِينَ﴾ ١-٨]

الواوُ في ﴿وَٱلْكِتَٰبِ﴾: واوُ القَسَم؛ إنْ جَعلتَ ﴿حمٓ﴾ تَعْديداً للحُروف، أو اسماً للسُّورةِ مرفوعاً علىٰ خَبَر الابتداءِ المحذوف، وواوُ العَطْف؛ إنْ كانت ﴿حمٓ﴾ مُقسَماً بها. وقولُه: ﴿إِنَّآ أَنزَلْنَٰهُ﴾ جوابُ القَسَم، والكتابُ المُبين: القُرآن.

سورةُ الدُّخَان

مكِّيّة، وهي سبعٌ وخمسونَ آية

بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

قوله: (﴿إِنَّآ أَنزَلْنَٰهُ﴾ جوابُ القَسَم): قال صاحبُ «الكشف»: جوابُ القَسَم ﴿إِنَّا كُنَّا مُنذِرِينَ﴾، دونَ قوله: ﴿إِنَّآ أَنزَلْنَٰهُ﴾، لأنك لا تُقسِمُ بالشيءِ علىٰ نفسِه، لأنَّ القَسَمَ تأكيدُ

والليلةُ المُباركة: ليلةُ القَدْر، وقيل: ليلةُ النِّصْفِ مِن شَعْبان، ولها أربعةُ أسماء: الليلةُ المُباركةُ وليلةُ البراءةِ وليلةُ الصَّكِّ وليلةُ الرحمة، وقيل: بينَها وبينَ ليلةِ القَدْرِ أربعونَ ليلة، وقيلَ في تَسْميتها ليلةَ البراءةِ والصَّكّ: أنَّ البُندارَ إذا استَوفىٰ الخراجَ مِن أهلِه كتبَ لهمُ البراءة، كذلكَ اللـهُ عَزَّ وجَلَّ يَكتُبُ لِعِبادِهِ المُؤمنينَ البراءةَ في هذه الليلة.

خَبَرٍ بخَبَرٍ آخر، فقوله: ﴿إِنَّآ أَنزَلْنَـٰهُ﴾ اعتِراضٌ بينَ القَسَمِ وجوابه[١]. وقال أبو البقاء: «الجوابُ ﴿إِنَّآ أَنزَلْنَـٰهُ﴾، و﴿إِنَّا كُنَّا﴾ مُستأنَف، وقيل: هو جوابٌ آخرُ مِن غير عاطِف»[٢].

والجوابُ عن قولِ صاحبِ «الكشف»: «لأنكَ لا تُقسِمُ بالشيءِ علىٰ نفسِه»: أنه مِن بابِ قولِ الشاعر:

وثناياكِ إنها إغريضُ[٣]

كما سبقَ في «الزخرف».

قوله: (البُندار): مُعرَّب، وما وَجَدتُ له ذِكراً سِوىٰ في الحاشية[٤]: «البُندار: مَنْ في يده القانون، وهو أصلُ الخراج»، ثم وَجَدتُ في «كتاب ابنِ الصَّلاح» في معرفة الحديث: «البُندار: مَنْ يكونُ مُكثِراً مِن شيءٍ يَشتَريه منه مَنْ هو دونَه، ثم يبيعُه، قاله[٥] السَّمْعاني - ووَجَدتُه بخَطِّه - وبُندار: لُقِّبَ به محمدُ بنُ بشار البصري[٦]، روىٰ عنه البُخاريُّ ومُسلِم، قال ابنُ الفَلَكيّ: إنما لُقِّبَ بهذا لأنه كان بُندارَ الحديث»[٧].

---

(١) «كشف المشكلات» للباقولي (٢: ١٢١٩).

(٢) «التبيان في إعراب القرآن» (٢: ١١٤٤).

(٣) تقدَّم ص٩٤ في تفسير الآية ٣ من سورة الزخرف.

(٤) أي: في حاشية «الكشّاف»، والمُؤلِّفُ رحمه الله تعالىٰ ينقلُ عن الحاشية في مواضع، صَرَّحَ في بعضها بأنَّ الكلامَ فيها للزمخشريِّ نفسِه.

(٥) تحرَّف في (ح) و(ف) إلىٰ: «قال»، وصوَّبتُه من لفظ ابنِ الصلاح، وقوله: «قاله السمعاني» سقط من (ط).

(٦) تحرَّف في (ح) إلىٰ: «المصري».

(٧) «علوم الحديث» لابن الصلاح (ص٢٩٨ مع «التقييد والإيضاح» للعراقي)، والذي فيه: من قوله: «وبُندار: لُقِّبَ به ...» إلىٰ آخره. أما ما قبله فقد وَرَدَ في بعض النُّسَخ الخطية علىٰ الحاشية منسوباً إلىٰ ابن =

وقيل: هيَ مُختَصَّةٌ بخَمْسِ خِصال:

تفريقِ كُلِّ أمرٍ حَكيم، وفضيلةِ العِبادةِ فيها، **قال رسولُ الله ﷺ: «مَنْ صَلّىٰ في هذهِ الليلةِ** مئةَ ركعةٍ أرسَلَ اللـهُ إليه مئةَ مَلَك؛ ثلاثون يُبشِّـرُونَه بالجنّة، وثلاثون يُؤمِّنُونَه مِن عذابِ النار، وثلاثون يَدفَعُونَ عنه آفاتِ الدُّنيا، وعشـرةٌ يَدفَعُونَ عنه مَكايِدَ الشيطان».

قوله: (**قال رسولُ الله ﷺ: «مَنْ صَلّىٰ في هذهِ الليلة»**) إلىٰ آخِره: ما وَرَدَ فيمـا يُعتَمدُ عليه مِن هذا الـمعنىٰ في الأصول سِوىٰ ما رواه ابـنُ ماجَهْ[1] عن عليٍّ رضيَ اللـهُ عنه قال: قالَ رسولُ الله ﷺ: «إذا كانت ليلةُ النِّصْفِ مِن شَعْبان، فقُومُوا ليلَها، وصُومُوا نهارَها، فإنَّ اللهَ تعالىٰ يَنزِلُ فيها لِغُروبِ الشمسِ إلىٰ السماءِ الدُّنيا، فيقول: ألا مِن مُستَغفِرٍ فأغفِرَ له، ألا مِن مُستَرزِقٍ فأرزُقَه، ألا مِن مُبتَلىً فأعافِيَه، ألا كذا، ألا كذا، حتىٰ يَطلُعَ الفَجْر».

= الصَّلاح نفسِه ـ كما نَـبَّهَت إليه الدكتورة عائشة بنت الشاطئ في تحقيقها لكتاب ابن الصلاح ص٥٨٦ ـ قلت: فكأنه مما ألحقه ابنُ الصَّلاح بأصل كِتابه، أو ذكره في الإملاء توضيحاً، فقُيِّدَ عنه.

أما قولُ المُؤلِّف رحمه الله تعالىٰ: «إنه لم يجد له ذِكْراً»: فمُتعقَّب؛ ففي كتاب «العين» للإمام الخليل بن أحمد الفراهيدي (٨: ١٠٤): «البَنادِرة: دَخِيل، وهم التُّجّارُ الذين يَلزَمُونَ المَعادِن، واحِدُهم بُنْدارة»، ومثلُه في «القاموس»، مادة (بندر)، إلا أنه قال: «جمعُ بُنْدار»، وزاد في معناه: «أو الذين يَـخزُنونَ البضائعَ للغَلاء».

(١) برقم (١٣٨٨)، لكن قال البوصيري في «مصباح الزجاجة» (١: ٢٤٧): «إسناده ضعيفٌ لِضَعْفِ ابنِ أبي سَبْرة، واسمُه أبو بكر عبدُ الله بنُ محمد بنِ أبي سَبْرة، قال فيه أحمدُ بنُ حنبل وابنُ معين: يضعُ الحديث».
قلت: ومثلُ هذا الضَّعْف لا يُقبَلُ حتىٰ في فضائل الأعمال.

ويُغني عنه ما رواه ابنُ ماجه (١٣٩٠) عن أبي موسىٰ الأشعري مرفوعاً: «إنَّ الله ليطَّلِعُ في ليلةِ النِّصْفِ من شعبان، فيغفرُ لجميع خَلْقِه، إلا لمُشـرِك أو مُشاحِن»، وروىٰ ابنُ حبان في «صحيحه» (٥٦٦٥) نحوَه من حديث معاذ بن جبل.

ونزولِ الرحمة، قال عليه الصَّلاةُ والسَّلام: «**إنَّ اللـهَ يَرحَمُ أُمتي في هذهِ الليلةِ بعَدَدِ شَعرِ أغنامِ بني كَلْبٍ**».

وحُصولِ المغفرة، قال عليه الصَّلاةُ والسَّلام: «**إنَّ اللـهَ تعالىٰ يَغفِرُ لجميعِ المُسلِمينَ في تلكَ الليلةِ إلا لِكاهِنٍ، أو ساحِرٍ، أو مُشاحِنٍ، أو مُدمِنِ خمرٍ، أو عاقٍّ للوالِدَيْن، أو مُصِرٍّ علىٰ الزِّنىٰ**».

وما أُعطِيَ فيها رسولُ الله ﷺ **مِن تمام الشفاعة**، وذلكَ أنه سأل ليلةَ. ....

قوله: (**إنَّ اللـهَ يَرحَمُ أُمَّتي في هذهِ الليلة**) الحديث: مِن رواية الترمذيِّ وابنِ ماجَهْ[1] عن عائشةَ رضيَ اللهُ عنها في قوله تعالىٰ: ﴿إِنَّآ أَنزَلۡنَٰهُ فِي لَيۡلَةٖ مُّبَٰرَكَةٍ﴾: أنَّ رسولَ الله ﷺ قال: «إنَّ اللـهَ تعالىٰ يَنزِلُ ليلةَ النِّصفِ مِن شَعْبانَ إلىٰ السماءِ الدُّنيا، فيغفرُ لأكثرَ مِن عَدَدِ شَعَرِ غَنَمِ كَلْب».

قوله: (**إنَّ الله يَغفِرُ لجميعِ المُسلِمين**): روينا في «مُسنَد أحمد بن حنبل»[2] عن عبدِ الله بنِ عَمْرِو بنِ العاص: أنَّ رسول الله ﷺ قال: «يَطَّلِعُ اللهُ تعالىٰ إلىٰ خَلْقِهِ ليلةَ النِّصْفِ مِن شعبان، فيَغفِرُ لِعِبادِهِ إلا اثنين؛ مُشاحِنٍ وقاتِلِ نَفْس».

قوله: (**مُشاحِن**): **النهاية**: «المُشاحِن: المُعادي، والشَّحْناء: العَداوة، وقال الأوزاعي: أراد بالمُشاحِنِ هاهنا: صاحِبَ البدعةِ المُفارِقَ لجماعةِ الأمة».

قوله: (**وما أُعطِيَ فيها ... مِن تمام الشفاعة**): عطفٌ علىٰ قوله: «تفريقُ كُلِّ أمرٍ حكيم»، وهي خامسةُ الخِصالِ التي اختصَّتْ هذه الليلةُ بها.

---

(١) الترمذي (٧٣٩)، وابن ماجه (١٣٨٩). ونقل الترمذيُّ تضعيفَ هذا الحديث عن البخاري.

(٢) برقم (٦٦٤٢)، وقال الحافظُ الهيثميُّ في «مجمع الزوائد» (٨: ٦٥) «فيه ابنُ لهيعة، وهو ليِّنُ الحديث، وبقيةُ رجاله وُثِّقوا».

قلت: والحديثُ صَحَّ بلفظِ «إلا لمُشرِكٍ أو مُشاحِن»، كما تَقَدَّمَ تخريجُه قريباً من حديث أبي موسىٰ الأشعري ومعاذ بن جبل، وهو ما ورد في عِدّةِ أحاديثَ أخرىٰ، انظُرْها في التعليق علىٰ «مسند أحمد» عند هذا الحديث.

الثالثَ عَشَرَ مِن شَعْبان في أُمّته، فأُعطِيَ الثُّلُثَ منها، ثم سأل ليلةَ الرابعَ عَشَرَ فأُعطِيَ الثُّلُثَين، ثم سألَ ليلةَ الخامسَ عَشَرَ فأُعطِيَ الجميع، إلا مَنْ شَرَدَ عن الله شِرادَ البعير.

ومن عادةِ الله في هذهِ الليلة: أنْ يَزيدَ فيها ماءُ زَمزَمٍ زيادةً ظاهِرة.

والقولُ الأكثر: أنَّ المُرادَ بالليلةِ المُباركة: ليلةُ القَدْر، لِقولِهِ تعالىٰ: ﴿إِنَّآ أَنزَلْنَٰهُ فِى لَيْلَةِ ٱلْقَدْرِ﴾ [القدر: ١]، ولمُطابَقةِ قولِه: ﴿فِيهَا يُفْرَقُ كُلُّ أَمْرٍ حَكِيمٍ﴾ لِقولِه: ﴿تَنَزَّلُ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ وَٱلرُّوحُ فِيهَا بِإِذْنِ رَبِّهِم مِّن كُلِّ أَمْرٍ * سَلَٰمٌ هِىَ حَتَّىٰ مَطْلَعِ ٱلْفَجْرِ﴾ [القدر: ٤-٥]، وقولِهِ تعالىٰ: ﴿شَهْرُ رَمَضَانَ ٱلَّذِىٓ أُنزِلَ فِيهِ ٱلْقُرْءَانُ﴾ [البقرة: ١٨٥]، وليلةُ القَدْرِ في أكثرِ الأقاويلِ في شهرِ رمضان.

فإن قلت: ما معنىٰ إنزالِ القُرآنِ في هذهِ الليلة؟ قلت: **قالوا: أُنزِلَ جُملةً واحدةً** مِنَ السماءِ السابعةِ إلىٰ سماءِ الدُّنيا، وأُمِرَ السَّفَرةُ الكِرامُ بانتِساخِهِ في ليلةِ القَدْر، وكانَ جبريلُ عليه السَّلامُ يُنزِلُه علىٰ رسولِ الله ﷺ نُجُوماً نُجُوماً.

فإن قلت: ﴿إِنَّا كُنَّا مُنذِرِينَ * فِيهَا يُفْرَقُ كُلُّ أَمْرٍ حَكِيمٍ﴾: ما مَوقِعُ هاتَينِ الجملتَين؟ قلت: هما جُملتانِ مُستأنفتانِ **مَلفوفتان**، فُسِّرَ بهما جوابُ القَسَم. ....

قوله: (**قالوا: أُنزِلَ جُملةً واحدة**): روىٰ مُحيي السُّنّةِ عن قَتادةَ وابنِ زيد[1]: «هي ليلةُ القَدْر، أنزَلَ اللهُ تعالىٰ القُرآنَ في ليلةِ القَدرِ مِن أُمِّ الكِتابِ إلىٰ السماءِ الدُّنيا، ثم نزلَ به جِبريلُ عليه السَّلامُ نُجُوماً في عشرينَ سنة»[2].

قوله: (**ملفوفتان**): وهو نوعٌ غريبٌ مِنَ اللَّفِّ والنَّشْر، لَفَّ أولاً في قوله: ﴿إِنَّآ أَنزَلْنَٰهُ فِى لَيْلَةٍ مُّبَٰرَكَةٍ﴾ مَعْنيَين: إنزالَ القُرآن، واختِصاصَه بليلةٍ مُباركة، ثم عَلَّلَ المعنىٰ الأولَ بقوله: ﴿إِنَّا كُنَّا مُنذِرِينَ﴾، والمعنىٰ الثاني بقوله: ﴿فِيهَا يُفْرَقُ كُلُّ أَمْرٍ حَكِيمٍ﴾، ولـمّا كان المعنىٰ الثاني

---

(١) هو عبد الرحمن بن زيد بن أسلم المدني، المُتوفىٰ سنة ١٨٢ .

(٢) «معالم التنزيل» للبغوي (٧: ٢٢٧).

الذي هو قولُه تعالىٰ: ﴿إِنَّآ أَنزَلْنَـٰهُ فِى لَيْلَةٍ مُّبَـٰرَكَةٍ﴾، كأنه قيـل: أنزلنـاه لأنَّ مِن شأنِنا الإنذارُ والتحذيرُ مِنَ العِقاب، وكانَ إنزالُنا إياهُ في هذهِ الليلةِ خصوصاً؛ لأنَّ إنزالَ القُرآنِ مِنَ الأُمورِ الحكيمة، وهذهِ الليلةُ مَفرَقُ كُلِّ أمرٍ حَكيم.

والمُباركة: الكثيرةُ الخيرِ؛ لِـمَـا يُتيحُ اللهُ فيها مِنَ الأُمورِ التي تَتَعلَّقُ بها مَنافِعُ العِبادِ في دينهم ودُنياهم، ولو لم يُوجَد فيها إلا إنزالُ القُرآنِ وحدَه لكفىٰ به بركة.

ومعنىٰ ﴿يُفْرَقُ﴾: يُفصَلُ ويُكتَبُ، ﴿كُلُّ أَمْرٍ حَكِيمٍ﴾ **مِن أرزاقِ العبادِ** وآجالِهم وجميعِ أمورِهم، منها إلىٰ الأُخرىٰ القابلة. وقيل: يُبدَأُ في استِنساخ ذلكَ مِنَ اللَّوحِ المحفوظِ في ليلةِ البراءة، ويقعُ الفَراغُ في ليلةِ القَدْر، فتُدفَعُ نُسْخةُ الأرزاقِ إلىٰ ميكائيل، ونُسْخةُ الحروب إلىٰ جبريل، وكذلكَ الزلازِلُ والصَّواعِقُ والخَسْف، ونُسْخةُ الأعمالِ إلىٰ إسمـاعيلَ صاحبِ سماءِ الدُّنيا، وهو مَلَكٌ عظيم، ونُسْخةُ المَصائِب إلىٰ مَلَكِ الموت. وعن بعضهم: يُعطىٰ كُلُّ عامِلٍ بَـرَكاتِ أعمالِه، ....

مُعتَنِقاً[1] بالأول غيرَ مُستَقِلٍّ بنفسِه ـ كما عليه النَّشْـرُ المُتعارَف، لأنه لا يتمُّ إلا بأن يُقال: إنما خُصِّصَ إنزالُه بهذهِ الليلةِ لأنه مِنَ الأُمُورِ المُحكَمة، وهذه الليلةُ مَفرَقُ كُلِّ أمرٍ حَكيم، فناسَبَ إنزالُه فيها ـ قال: «جُملتانِ مُستأنفتانِ ملفوفتان»، وأعجِبْ بنَشْـرٍ فيه لَفّ.

قوله: (﴿كُلُّ أَمْرٍ حَكِيمٍ﴾ **مِن أرزاقِ العباد**): روىٰ مُحيي السُّنّةِ بإسنادِهِ عن النبيِّ ﷺ أنه قال: «تُقطَـعُ الآجـالُ مِن شَعْبانَ إلىٰ شَعْبان، حتىٰ إنَّ الرجـلَ ليَنكِحُ ويُولَدُ له، وقد أُخرِجَ اسمُه في المَوْتىٰ»[2].

(١) لفظة «مُعتَنِقاً»: رُسِمَت في (ح) و(ف): «معسفا».

(٢) «معالم التنزيل» للبغوي (٧: ٢٢٨). ورواه بإسناده إلىٰ عثمان بن المُغيرة بن الأخنس مرفوعاً. وعليه فالحديثُ مُرسَل، بل مُعضَل، لأنَّ عثمان هذا عَدَّه الحافظُ ابنُ حجر في «التقريب» (٤٥١٥) من طبقةِ مَنْ عاصَـرَ صغار التابعين.

والحديثُ رواه البيهقيُّ في «شعب الإيمان» (٣٨٣٩) عن عثمان بن المغيرة مُرسَلاً أيضاً.

فيُلقىٰ علىٰ ألسِنةِ الخلقِ مَدْحُه، وعلىٰ قُلوبِهم هَيْبتُه.

وقُرِئ: «يُفرَّقُ» بالتشديد، و«يَفرُقُ كُلَّ» علىٰ بنائِهِ للفاعِلِ ونَصْبِ «كُلّ»، والفارق: اللهُ عَزَّ وجَلّ، وقرأ زيدُ بنُ عليٍّ رضيَ اللهُ عنه: «نَفرُقُ» بالنُّون.

﴿**كُلُّ أَمۡرٍ حَكِيمٍ**﴾ كُلُّ شأنٍ ذي حِكمة، أي: مفعولٍ علىٰ ما تَقتَضيهِ الحِكمة، **وهو مِنَ الإسنادِ المجازي**؛ لأنَّ الحكيمَ صِفةُ صاحِبِ الأمرِ علىٰ الحقيقة، ووَصْفُ الأمرِ به مجاز.

﴿**أَمۡرٗا مِّنۡ عِندِنَآ**﴾ نَصْبٌ علىٰ الاختِصاص، جَعَلَ كُلَّ أمرٍ جَزْلاً فَخْماً بأنْ وَصَفَه بالحكيم، ثم زادَه جَزالةً وكَسَّبَه فَخامةً بأنْ قال: أعني بهذا الأمر أمراً حاصِلاً مِن عِندِنا، كائِناً مِن لَدُنّا، وكما اقتَضاهُ عِلمُنا وتدبيرُنا. ويجوزُ أن يُرادَ به: الأمرُ الذي هو ضِدُّ النهي، ثم إما أن يُوضَعُ مَوضِعَ «فُرْقاناً» الذي هو مصدرُ ﴿**يُفۡرَقُ**﴾، لأنَّ معنىٰ الأمرِ والفُرْقانِ واحد؛ ....

قوله: (**فيُلقىٰ علىٰ ألسِنةِ الخلقِ مَدْحُه**): وهو مِن قولِهِ صلواتُ الله عليه: «إذا أحَبَّ اللهُ العَبْد، نادىٰ جِبريل: إنَّ اللهَ يُحبُّ فُلاناً فأحِبُّوه، فيُحِبُّه أهلُ السماء، ثم يُوضَعُ له القَبولُ في الأرض»، أخرجه البُخاريُّ ومُسلِمٌ والترمذيُّ[١] عن أبي هُريرة.

قوله: (**وهو مِنَ الإسنادِ المجازي**): قالَ الإمام: «الحكيم: ذو الحِكمة، وذلكَ أنَّ تخصيصَ الله كُلَّ أحدٍ بحالةٍ مُعيَّنةٍ مِنَ الرِّزقِ والأَجَلِ والسعادةِ والشقاوةِ في هذهِ الليلة: يَدُلُّ علىٰ حِكمةٍ بالِغة»[٢]، فأُسنِدَ إلىٰ الليلة، كقوله تعالىٰ: ﴿**يَوۡمٗا يَجۡعَلُ ٱلۡوِلۡدَٰنَ شِيبًا**﴾ [المُزمِّل: ١٧][٣].

---

(١) البخاري (٣٢٠٩) و(٦٠٤٠) و(٧٤٨٥)، ومسلم (٢٦٣٧)، والترمذي (٣١٦١).

(٢) «مفاتيح الغيب» للرازي (٢٧: ٦٥٥).

(٣) زاد في (ح) و(ف) هنا: «أي: يجعل الولدان فيها شيباً»! وفيه خَلَل ظاهر، ولعلَّ صوابه: «يجعلُ ما فيه الولدانَ شيباً»، ولم ترد هذه الزيادة في (ط). والله أعلم.

مِن حيثُ إنه إذا حَكَمَ بالشيءِ وكَتَبَه فقد أَمَرَ به وأوجَبَه، أو يكونَ حالاً مِن أحدِ الضَّميرَينِ في ﴿أَنزَلْنَـٰهُ﴾؛ إما مِن ضمير الفاعِل، أي: أنزلناه آمِرينَ أمراً، أو مِن ضمير المفعول، أي: أنزلناهُ في حالِ كَوْنِهِ أمراً مِن عِندِنا بما يجبُ أن يُفعَل.

فإن قلت: ﴿إِنَّا كُنَّا مُرْسِلِينَ * رَحْمَةً مِّن رَّبِّكَ﴾ بِمَ يَتعلَّق؟ قلت: يجوزُ أن يكونَ بَدَلاً مِن قوله: ﴿إِنَّا كُنَّا مُنذِرِينَ﴾، و﴿رَحْمَةً مِّن رَّبِّكَ﴾ مفعولاً له، علىٰ معنىٰ: إنا أنزلنا القُرآن؛ لأنَّ مِن شأنِنا إرسالَ الرُّسُل بالكُتُب إلىٰ عِبادِنا لأجل الرحمةِ عليهم، وأن يكونَ تعليلاً لـ﴿يُفْرَقُ﴾، أو لِقولِه: ﴿أَمْرًا مِّنْ عِندِنَآ﴾، ....

قوله: (من حيثُ إنه إذا حَكَمَ بالشيء وكتبَه فقد أمَرَ به): يعني: أنَّ معنىٰ ﴿يُفْرَقُ كُلُّ أَمْرٍ حَكِيمٍ﴾: يُفصَلُ ويُكتَبُ كُلُّ أمرٍ مفعولٍ علىٰ مُقتَضىٰ الحِكمة، كما هو معنىٰ «الأمر» الذي هو ضِدُّ «النهي»، لأنه تعالى إذا حَكَمَ بالشيءِ وكتبَه فقد أوجَبَه، فكانَ معنى قوله: ﴿يُفْرَقُ كُلُّ أَمْرٍ حَكِيمٍ﴾ معنىٰ قوله: ﴿أَمْرًا مِّنْ عِندِنَآ﴾، وكانَ مِن حَقِّ الظاهر ـ لقوله: «أن يُوضَعَ مَوضِعَ فُرْقاناً» ـ أن يُقال: إنَّ قوله: ﴿أَمْرًا مِّنْ عِندِنَآ﴾ بمعنى: يُفرَقُ ويُفصَلُ ويُكتَب، لأنَّ أمرَه النازِلَ مِن عِندِه سُبحانه وتعالىٰ لا يكونُ إلا فَصْلاً وفُرْقاناً، لكنْ لـمّا قال: «معنىٰ الأمْرِ والفُرْقانِ واحد»، جَعَلَ الأولَ بمعنىٰ الثاني؛ لاتحادهما في المعنىٰ.

وإنما سَلَكَ هذا المَسلَكَ ليَجمَعَ بينَ قَوْلَي الزَّجّاج حيثُ قال: «ويجوزُ أن يكونَ منصوباً بـ﴿يُفْرَقُ﴾، أي: يُفرَقُ فُرْقاناً، لأنَّ ﴿أَمْرًا﴾ بمعنىٰ «فرقاناً»، أو المعنىٰ: يُؤتَـمَرُ فيها أمراً»[1]. قال أبو البقاء: «أمَرْنا أمراً، دَلَّ على هذا ما اشتَمَلَ عليه الكِتابُ مِنَ الأوامر، و﴿مِّنْ عِندِنَآ﴾: إما صِفةٌ لـ«أمر» أو أن يَتعلَّقَ بـ﴿يُفْرَقُ﴾»[2].

قوله: (تعليلاً لِـ﴿يُفْرَقُ﴾ أو لِقولِه: ﴿أَمْرًا مِّنْ عِندِنَآ﴾): هذا جَمْع، وقولُه: «أي: يُفصَلُ

---

(١) «معاني القرآن وإعرابه» للزجاج (٤: ٤٢٤).

(٢) «التبيان في إعراب القرآن» (٢: ١١٤٤).

و﴿ رَحْمَةً ﴾ مفعولاً به، ....

في هذهِ الليلةِ كُلَّ أمرٍ»، وقولُه: «أو تَصدُرُ الأوامرُ مِن عِندِنا»: تقسيم، وقولُه: «لأنَّ مِن عادتِنا» إلى آخِره، وقولُه: «وكذلك الأوامِرُ الصادرةُ»: تفريق[١].

قوله: (و﴿ رَحْمَةً ﴾ مفعولاً به): أي إذا كانَ ﴿إِنَّا كُنَّا مُرْسِلِينَ﴾ تَعْليلاً لِـ﴿يُفْرَقُ﴾، أو لِقولِه: ﴿أَمْرًا مِّنْ عِندِنَآ﴾، يكونُ ﴿ رَحْمَةً ﴾ مفعولاً به[٢] لِـ﴿مُرْسِلِينَ﴾، قال أبو البقاء: «﴿ رَحْمَةً ﴾ مفعولُ ﴿مُرْسِلِينَ﴾، ويُرادُ بها النبيُّ ﷺ»[٣].

فإن قلت: هل الاختِصاصُ كونُه مفعولاً له في الأول، ومفعولاً به في الثاني، مِن عائِدِه؟ قلت: أجل، لأنَّ الـمُبدَلَ مُطلَق، فالـمُناسِبُ أن يكونَ البَدَلُ كذلك، أعني: ﴿مُنذِرِينَ﴾ و﴿مُرْسِلِينَ﴾[٤]، وهو مِن بَدَلِ الكُلّ؛ لأنَّ الإنذارَ والإرسالَ يَقتَضيانِ الُمنذِرَ والُمرسَل، وهو عبارةٌ عن الُمختارِ المبعوثِ إلى الخلقِ للإرشاد، ولا يَستَقيمُ أن يُقال: إنا كُنَّا مُنذِرِينَ رحمة، إلا أن يكونَ مفعولاً له.

وأما التعليل: فإنه إما أن يكونَ لِـ﴿يُفْرَقُ﴾، ولا شَكَّ أنَّ تفريقَ كُلِّ أمرٍ حكيمٍ أمرٌ عظيمٌ يحتاجُ إلى أن يُعَلَّلَ بإرسالِ رحمةٍ للعالمين، وإما أن يكونَ تَعْليلاً لـ﴿أَمْرًا﴾، فهو أَوْلىٰ منه، إذِ

(١) انظر تفصيلَ الكلام في «الجمع» و«التقسيم» و«التفريق» في «التبيان في البيان» للمُؤلِّف العلامة الطِّيبيِّ ص٣٣١–٣٤٠، فقد ذكرَ صورةَ «الجمع» وحدَه، وصورةَ «التقسيم» وحدَه، وصورةَ «التفريق» وحدَه، ثم ذكرَ صورةَ «الجمع مع التفريق»، وصورةَ «الجمع مع التقسيم»، وصورةَ «الجمع مع التفريق والتقسيم»، وفيه فوائد.

(٢) من قوله: «أي: إذا كان» إلىٰ هنا، سقط من (ح).

(٣) «التبيان في إعراب القرآن» (٢: ١١٤٥).
وسيُؤيِّدُ المُؤلِّفُ رحمه الله تعالىٰ هذا القولَ في كلامِه آخرَ السُّورة.

(٤) المعنىٰ: أنَّ المُبدَلَ منه ـ وهو قولُه: ﴿مُنذِرِينَ﴾ ـ مُطلَق، فالبَدَل ـ وهو قولُه: ﴿مُرْسِلِينَ﴾ ـ كذلك، فيكونُ قولُه: ﴿رَحْمَةً﴾ مفعولاً له، لا مفعولاً به، لأنَّ في جَعْلِه مفعولاً به تقييدُ الإرسال بالرحمة.

وقـد وَصَـفَ الرحـمةَ بالإرسال، كمـا وَصَفَها به في قوله: ﴿وَمَا يُمۡسِكۡ فَلَا مُرۡسِلَ لَهُۥ مِنۢ بَعۡدِهِۦ﴾ [فاطر: ٢]، أي: يُفصَلُ في هذهِ الليلةِ كُـلُّ أمر، أو تَصدُرُ الأوامِـرُ مِن عِندِنا؛ لأنَّ مِن عادتِنا أن نُرسِلَ رحمتَنا.

التقديرُ حينَئذ: أعني بهذا الأمرِ أمراً كائِناً مِن لَدُنَّا، ويَليقُ بجَلالِنا وكِبْريائِنا، ولا يَحسُنُ أن يُقال: إنَّ ﴿أَمۡرٗا﴾ على هذا مفعولٌ مُطلَق، بل منصوباً على الاختِصاص مُعلَّلاً بقوله: ﴿إِنَّا كُنَّا مُرۡسِلِينَ﴾؛ ليستَقِلَّ بالتعليل.

قوله: (وَصَفَ الرحمةَ بالإرسال): أي: أُوقِعَ الإرسالُ على الرحمة، وجُعِلَتْ مفعولاً به، كما أُوقِعَ الإمساكُ عليه في قولِهِ تعالىٰ: ﴿مَّا يَفۡتَحِ ٱللَّهُ لِلنَّاسِ مِن رَّحۡمَةٖ فَلَا مُمۡسِكَ لَهَاۖ وَمَا يُمۡسِكۡ فَلَا مُرۡسِلَ لَهُۥ مِنۢ بَعۡدِهِۦ﴾ [فاطر: ٢]، فعُلِمَ مِن هذه الدَّقيقة: أنَّ الفِعْلَ وَصْفٌ للفاعلِ وللمفعولِ به، وكذلكَ يُقالُ في قولنا: «ضَـرَبَ زيدٌ عَمْراً»: أنَّ زيداً ضارب، وعَمْراً مضـروب.

فإن قلت: ذكرَ أنَّ قولَه: ﴿إِنَّا كُنَّا مُرۡسِلِينَ﴾: إما بَدَلٌ من قوله: ﴿إِنَّا كُنَّا مُنذِرِينَ﴾، أو تعليلٌ لِـ﴿يُفۡرَقُ﴾، أو لقوله: ﴿أَمۡرٗا﴾، فأيُّ الوَجْهَينِ هو المُختار؟ قلت ـ والعِلمُ عند الله ـ: الثاني؛ لأنَّ الجملَ كُلَّها حينَئذٍ واردةٌ على التعليلِ المُتداخِل، كما يُفهَمُ مِن كلامه، فكأنه لـمَّا قيل: ﴿إِنَّآ أَنزَلۡنَٰهُ فِي لَيۡلَةٖ مُّبَٰرَكَةٍ﴾، فقيل: لِـمَ؟ فأُجيب: لأنه مِن شأنِنا التحذيرُ والعِقاب، فقيل: لِـمَ خُصِّصَ الإنزالُ في هذه الليلة؟ فقيل: لأنه مِنَ الأُمُورِ المُحكَمة، ومِن شأنِ هذهِ الليلةِ أن يُفرَقَ فيها كُلُّ أمرٍ حكيم، فقيل: لِـمَ كانَ مِنَ الأُمورِ المُحكَمة؟ فأُجيب: لأنَّ ذا الجلالِ والإكرام أراد إرسالَ رحمةٍ للعالمين، ومن حَقِّ المُنزَلِ عليه أن يكونَ حكيمـاً؛ لكَونِهِ للعالمينَ نذيراً، وداعياً إلى الله بإذنِهِ وسِـراجاً مُنيراً، فقيل: لماذا رَحِمَهم الرَّبُّ عَزَّ وجَلَّ بذلك؟ فأُجيب: لأنه سُبحانه وتعالىٰ هو وحدَه سميعٌ عليم، يَعلَمُ جُزئياتِ أحوالِ عِبادِهِ وكُلِّيّاتِها، ويَعلَمُ ما يحتاجونَ إليه دُنيا وآخِرة، وهو وحدَه ربُّ السماواتِ والأرض، يُـرَبِّيهم ويَرْزُقُهم ويَمنَحُهم مَرافِقَهم، وهو وحدَه يُحييهم ويُميتُهم، ويُثيبُهم ويُعاقبُهم، وإليه الإشارةُ بقوله: ﴿إِنَّهُۥ هُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلۡعَلِيمُ﴾، وما بعدَه تحقيقٌ لِرُبوبيّته، وأنها لا تَـحِقُّ إلا لمن هذهِ أوصافُه.

وفَصْلُ كُلِّ أمرٍ مِن قِسْمةِ الأرزاقِ وغيرِها: مِن بابِ الرحـمة، وكذلكَ الأوامِرُ الصادِرةُ مِن جِهتِهِ عَـزَّ وعَلَا، لأنَّ الغَـرَضَ في تكليفِ العِبادِ تعريضُهم للمنـافع، والأصل: إنا كُنّا مُرسِلِينَ رحمةً منا، فوَضَعَ الظاهِرَ مَوضِعَ الضمير؛ إيذاناً بأنَّ الرُّبُوبيّـةَ تقتضي الرحمةَ علىٰ المربوبين.

وفي قِراءةِ زيدِ بنِ عليّ: «أمرٌ مِن عِندِنا»؛ علىٰ: هو أمر، وهيَ تَنصُـرُ انتِصابَه علىٰ الاختِصاص. وقرأ الحسن: «رحمةٌ مِن ربِّك»، علىٰ: تِلكَ رحمة، وهيَ تَنصُـرُ انتِصابَها بأنها مفعولٌ له.

﴿إِنَّهُۥ هُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْعَلِيمُ﴾ وما بعدَه: تحقيقٌ لِرُبُوبيتّه، وأنها لا تحقُّ إلا لِـمَنْ هذهِ أوصافُه، وقُرِئ: «ربِّ السماوات» «ربِّـكم وربِّ آبائِكم» بالجرّ؛ بَدَلاً مِن ﴿رَّبِّكَ﴾.

فإن قلت: ما معنىٰ الشَّـرْطِ الذي هو قولُه: ﴿إِن كُنتُم مُّوقِنِينَ﴾؟ قلت: **كانوا يُقِرُّونَ بأنَّ للسماواتِ والأرضِ رباً** وخالقاً، ....

قوله: (**علىٰ: تلكَ رحمةٌ مِن ربِّك**)[1]: وهيَ تَنصُـرُ انتِصابَها مفعولاً له[2]، وقال صاحبُ «التقريب»: إذ لو كانت مفعولاً به لَدَلَّ اللفظُ علىٰ أنَّ المُرسَلَ رحمة، لا الإرسال، وفيه نَظَر. وقلت: كلامُ الـمُصنِّف لا يُشعِرُ بذلك، بل فيه: أنَّ ﴿رَحْمَةً﴾ إذا قُطِعَتْ وجُعِلَتْ جُملةً مُستأنفةً تَعيَّـنَتْ لبيانِ المُوجِبِ للإرسال.

قوله: (**كانوا يُقِرُّونَ بأنَّ للسماواتِ والأرضِ ربّاً**): هذا الفَصْلُ إلىٰ آخِره فيه بيانٌ للإشاراتِ والتلويحاتِ التي تَضَمَّنَتِ الآيات؛ بدأ اللـهُ سُبحانَه وتعالىٰ بتعظيم الألوهية، وتعظيم كِتابِهِ الحكيم، ورَسُولِهِ الكريم، حيثُ أتىٰ بالصِّيغةِ الـمُنبِّهةِ علىٰ الجلالِ والكِبْرياء، وهي: ﴿إِنَّآ أَنزَلْنَـٰهُ﴾ إلىٰ قوله: ﴿إِنَّا كُنَّا مُرْسِلِينَ﴾، ثم خَصَّ الخِطابَ برَسُولِهِ صلواتُ الله عليه، والمُرادُ

(١) كذا في الأصول الخطية، وكذا هو في نصِّ «الكشاف» من (ط)، لكن قوله «من ربك» ليس في الأصل الخطي من «الكشاف» ولا في المطبوع.

(٢) في الأصول الخطية: «مفعول له»، وله وَجْه، ولكن النَّصْب أولىٰ.

فقيل لهم: إنَّ إرسالَ الرُّسُل وإنزالَ الكُتُب رحمةٌ مِنَ الرَّبّ، ثم قيل: إنَّ هذا الرَّبَّ هو السَّميعُ العَليمُ الذي أنتُم مُقِرُّونَ به، ومُعتَـرِفُونَ بأنه ربُّ السمـاواتِ والأرضِ وما بينهمـا، إنْ كانَ إقرارُكم عن عِلم وإيقان، كما تقول: إنَّ هذا إنعامُ زيـدٍ الذي تَسامَعَ الناسُ بكَرَمِه، ....

العُموم، وأنَّ الأصل: ﴿مِّن رَّبِّكُمْ﴾، وإليه الإشارةُ بقوله: «فقيل لهم: إنَّ إرسالَ الرُّسُلِ وإنزالَ الكُتُبِ رحمةٌ مِنَ الرَّبّ»، فوَضَعَ «الرَّبَّ» مَوضِعَ «مِنّا»؛ ليُؤذِنَ بأنَّ الرُّبُوبيَّةَ تقتضي الرحمةَ علىٰ المَرْبُوبين، وليكونَ تمهيداً ينبني عليه التعليلُ المُتضمِّنُ للتعريض؛ بتَوْسيطِ ضمير الفَصْل وتعريفِ الخبر، للإشعارِ بأنَّ آلهتَهم لا تسمعُ ولا تُبصِـرُ ولا تُغني عنهم شيئاً، وإلىٰ التعليل والتعريض أشارَ بقوله: ﴿إِنَّهُۥ هُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْعَلِيمُ﴾. وما بعدَه تحقيقٌ لِرُبُوبيّته، وأنها لا تَـحِقُّ إلا لمنْ هذهِ أوصافُه، وفي تخصيص ﴿ٱلسَّمِيعُ ٱلْعَلِيمُ﴾ إدماجٌ[1] لمعنىٰ التهديدِ والوعيدِ للكُفّار، والوَعْدِ للمُؤمنينَ الذينَ تَلَقَّوا هذهِ النِّعْمةَ بأنواع الشُّكْر.

ثم نبَّه الكُفّارَ عن سِنَةِ الغَفْلةِ والتقاعُد عن مُوجِباتِ الشُّكر، فرَجَعَ إليهم مِن خِطابِ الرسولِ ﷺ، مُوبِّخاً بمـا اشتهَرَ عِندَهم مِنَ الوَصْفِ الذي لا بُدَّ لهم أن يُـقِرُّوا به، فأبدَلَ من ﴿ٱلسَّمِيعُ ٱلْعَلِيمُ﴾: ﴿رَبِّ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَمَا بَيْنَهُمَآ إِن كُنتُم مُّوقِنِينَ﴾، يعني: هذا المذكورُ مِن إنزالِ الكُتُبِ وإرسالِ الرسولِ ﷺ رحمةٌ وإنعامٌ ممن تُقِرُّون به، وتقولون: إنه خالقُ السماواتِ والأرضِ وما بينَهمـا، فما هذا التهاوُن، فاقبَلُوها واغتَنِمُوا الفُرْصةَ إن كنتُم تَدَّعُونَ الإيقان.

وقد أشار إلىٰ هذا المعنىٰ بقوله: «إنْ بَلَغَكَ حديثُه»؛ لأنَّ ذلكَ مشهورٌ عنده، ولم يكن الإعلامُ إلا للتنبيهِ علىٰ التهاوُن؛ ليُقامَ الشُّكر علىٰ إنعامِهِ، والشرطُ يقتضي ذلك، لأنه مِن باب قولِ العامِلِ[2]: إن كُنتُ عَمِلتُ فأعطِني حَقِّي.

(١) تقدَّم معنىٰ الإدماج عند تفسير الآية ١١٥ من سورة التوبة (٧: ٣٨١) تعليقاً.

(٢) تحرَّف في (ح) إلىٰ: «القائل».

واشتَهروا سَخاءَه، إنْ بَلَغكَ حديثُه وحُدِّثتَ بقِصّتِه.

[﴿بَلْ هُمْ فِي شَكٍّ يَلْعَبُونَ * فَارْتَقِبْ يَوْمَ تَأْتِي السَّمَاءُ بِدُخَانٍ مُبِينٍ * يَغْشَى النَّاسَ هَذَا عَذَابٌ أَلِيمٌ * رَبَّنَا اكْشِفْ عَنَّا الْعَذَابَ إِنَّا مُؤْمِنُونَ﴾ ٩-١٢]

ثم ألزَمَهم بعدَ هذا التقريرِ البليغِ كَلِمةَ التقوىٰ، وهي: ﴿لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ يُحْيِي وَيُمِيتُ﴾، ثم خَصَّ التربيةَ بهم وبأسلافِهم جارياً علىٰ سَنَنِ الخِطاب ﴿رَبُّكُمْ وَرَبُّ آبَائِكُمُ الْأَوَّلِينَ﴾، ومُقرِّراً لمزيدِ تَوخّي شُكْرِ تلكَ الرحمةِ السَّنية، وهذهِ النِّعْمةِ الجليلة.

ثم لفَرْطِ عِنادِهم وعَدَمِ إيقانِهم التفَتَ مِنَ الخِطاب في قوله: ﴿بَلْ هُمْ فِي شَكٍّ يَلْعَبُونَ﴾، فبَعَّدَهُم وطَرَدَهُم؛ إيذانًا بأنهم مَعَ إيقانِهم ذلك مُنَزَّلونَ منزلةَ الشاكِّين، حيثُ لم يَعمَلُوا بمُوجبه، وخَلَطُوا مَعَ اليقينِ الهُزْءَ واللَّعِب، كما قال: «قولٌ مخلوطٌ بهُزْءٍ ولَعِب».

ثم التفَتَ إلىٰ حَبيبه صَلَواتُ الله عليه مُسلِّياً له وإقناطاً مِن إيمانِهم، بقوله: ﴿فَارْتَقِبْ يَوْمَ تَأْتِي السَّمَاءُ بِدُخَانٍ مُبِينٍ﴾، فقابلَ إنزالَ الكِتاب بإنزالِ العِقابِ مِنَ السماء، يعني: إنزالُ الكِتاب رحمةٌ لهم، وحينَ أعرَضُوا عنه انتَظِرْ إنزالَ العذاب، وأسنَدَ «العذابَ» إلىٰ «السماء»، وإن كانَ هو الفاعِلَ حقيقةً؛ ليكونَ علىٰ وِزانِ قولِه تعالىٰ: ﴿أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ﴾[1] [الفاتحة: ٧]، واللهُ أعلَمُ بأسرارِ كلامِه.

قوله: (إنْ بَلَغكَ حديثُه): عن بعضِهم: فائدةُ قوله: «إنْ بَلَغكَ حديثُه»: التنبيهُ للمُخاطَب أنَّ مِن حَقِّكَ أن تكونَ عالِماً به، ولا تكونَ غافِلاً عن مِثلِه، فتَغتَرَّ به، فإنه مِن أمرٍ عظيم، فكذلكَ الشَّرْطُ في الآية، ويُرادُ تعييرُ المُخاطَب علىٰ الغَفْلةِ عنه.

ويُروىٰ: «واشتَهَرُوا سَخاءَه» بالنَّصْب[2]؛ لأنَّ «اشتَهر» يُستَعمَلُ لازِماً ومُتعدِّياً.

---

(١) أي: مِن نسبة الخير والنَّفْع إليه، وعَدَم نسبة الشَّرِّ والضُّرِّ إليه، سبحانه وتعالىٰ، وإن كان الأمرُ في الحالتين منه، كما هو اعتقادُ أهل السُّنّة والجماعة، ولذلك حِكَم ـ تُنظَرُ في الآياتِ التي وقع فيها مثلُ ذلك تفصيلاً ـ، فَضْلاً عن التأدُّب معه تبارك وتعالىٰ.

(٢) وكذا هو في الأصل الخطي من «الكشاف»، وفي متنه من (ط)، ووقع في المطبوع: «واشتهر وإسخاؤه»، ولعل وجهه أن يكون «إسخاؤه» معطوفًا على «إنعام زيد»، لكن لم نقف على استعمال الفعل «أسخى إسخاء».

ثم رَدَّ أن يكونوا مُوقِنِينَ بقولِه: ﴿بَلْ هُمْ فِى شَكٍّ يَلْعَبُونَ﴾، وأنَّ إقرارَهُم غيرُ صادرٍ عن عِلم وتَيقُّن، ولا عن جِدٍّ وحقيقة، بل قولٌ مخلوطٌ بهُزْءٍ ولَعِب.

﴿يَوْمَ تَأْتِى ٱلسَّمَآءُ﴾ مفعولٌ به مُرتَقَب، يُقال: رَقِبتُه وارتَقَبتُه، نحو: نَظَرتُه وانتَظَرتُه. واختُلِفَ في الدُّخَان: فعن عليِّ بنِ أبي طالبٍ رضيَ اللهُ عنه، وبه أَخَذَ الحسن: أنه دُخانٌ يأتي مِنَ السماءِ قبلَ يوم القيامة، يَدخُلُ في أسماعِ الكَفَرة، حتىٰ يكونَ رأسُ الواحِدِ منهم كالرأسِ الحنيذ، ويَعتَري المُؤمِنَ منه كهيئةِ الزُّكام، وتكونُ الأرضُ كُلُّها كبيتٍ أُوقِدَ فيه، ليسَ فيه خِصاص.

وعن رسولِ الله ﷺ: «أولُ الآيات: الدُّخان، ونُزولُ عيسىٰ ابنِ مَريَم، ونارٌ تخرجُ مِن قَعْرِ عَدَنِ أبيَن، تَسُوقُ الناسَ إلىٰ المَحشَر»، قال حُذيفة: يا رسولَ الله، وما الدُّخان؟ فتلا رسولُ الله ﷺ الآية، وقال: «يملأُ ما بينَ المَشرِقِ والمَغرِب، يَمكُثُ أربعينَ يوماً وليلة، أما المُؤمِنُ فيُصيبُه كهيئةِ الزُّكْمة، وأما الكافِرُ فهو كالسَّكْران، يخرجُ مِن مِنخَرَيْهِ وأُذُنَيهِ ودُبُره».

وعن ابنِ مسعودٍ رضيَ اللهُ عنه: خمسٌ قد مَضَت: الرُّوم، والدُّخان، ....

قوله: (ليسَ فيه خِصاص): النهاية: «الخِصاص: الفُرَجُ والأنقاب».

قوله: (أبيَن): بكَسْرِ الهمزةِ وفَتْحِها، وهو اسمُ رجلٍ بنىٰ هذهِ المدينة، والمشهورُ الفَتْح، و«عَدَن»: غيرُ مُنصَرِف.

قوله: (خمسٌ قد مَضَت)، وقولُه: (إنَّ قاصّاً عندَ أبواب كِنْدة): الحديثُ مَعَ تغييرٍ في الألفاظِ والمعاني أخرجه البُخاريُّ ومُسلِمٌ والترمذيُّ[1] عن مسروق، وعنه قال: «كُنّا جُلُوساً عندَ عبدِ الله بنِ مسعود، وهو مُضطَجِع، فأتاه رجل»، الحديث.

(١) البخاري (٤٧٧٤) و(٤٨٠٩)، ومسلم (٢٧٩٨) (٣٩)، والترمذي (٣٢٥٤).
وانظر أيضاً ما أخرجه البخاري (١٠٠٧) و(٤٦٩٣) و(٤٧٦٧) و(٤٨٢٠-٤٨٢٤)، ومسلم (٢٧٩٨).

والقَمَر، والبَطْشة، **واللِّزام**. ويُروىٰ أنه قيلَ لابن مسعود: إنَّ قاصّاً عندَ أبواب كِنْدة يقول: إنه دُخانٌ يأتي يومَ القيامة، فيأخذُ بأنفاسِ الخلق، فقال: مَنْ عَلِمَ عِلماً فليَقُلْ به، ومَنْ لم يَعلَمْ فليَقُل: اللـهُ أعلم، فإنَّ مِن عِلم الرجلِ أن يقولَ لِشيءٍ لا يَعلَمُه: الله أعلم، ثم قال: ألا وسأُحَدِّثُكُم، إنَّ قُريشاً لـمَّا استعصَتْ علىٰ رسولِ الله ﷺ دعا عليهم، فقال: «اللهُمَّ اشدُدْ وَطْأَتَكَ علىٰ مُضَـر، واجعَلْها عليهم سِنينَ كسِنِي يُوسُف»، فأصابهم الجهد، حتىٰ أكلوا الجِيَفَ والعِلْهِز، وكان الرجلُ يَرىٰ بينَ السماءِ والأرضِ الدُّخان، وكانَ يُـحَدِّثُ الرجل، فيسمعُ كلامَه ولا يَراهُ مِنَ الدُّخان، فمشىٰ إليه أبو سُفيانَ ونَفَرٌ معَه، وناشَدُوهُ اللهَ والرَّحِم، وواعَدُوهُ إنْ دعا لهم وكُشِفَ عنهم أن يُؤمنوا، فلما كُشِفَ عنهم رَجَعُوا إلىٰ شِـرْكِهم.

﴿بِدُخَانٍ مُّبِينٍ﴾ ظاهرٍ حالُه لا يَشُكُّ أحدٌ في أنه دُخان.

﴿يَغْشَى ٱلنَّاسَ﴾ يَشمَلُهم ويَلبَسُهم، وهو في محلِّ الجرّ؛ صِفةٌ لِـ«دُخانٍ». و﴿هَـٰذَا عَذَابٌ﴾ إلىٰ قوله: ﴿مُؤْمِنُونَ﴾ منصوبُ المَحَلِّ بِفِعْلٍ مُضمَر، وهو: يقولون، و«يقولون» منصوبٌ علىٰ الحال، أي: قائلينَ ذلك، ﴿إِنَّا مُؤْمِنُونَ﴾ مَوعِدةٌ بالإيمان إنْ كُشِفَ عنهم العذاب.

قوله: (**واللِّزام**): اللِّزام: فُسِّـرَ بأنه يومُ بَدْر، وهو في اللغة: المُلازمةُ للشيءِ والمُداومةُ عليه.

و«اشدُدْ وَطْأَتَـكَ علىٰ مُضَـر»: أي: خُذْهُم أخذاً شديداً. والوَطْءُ في الأصل: الدَّوْسُ بالقَدَم، فسُمِّيَ به في الغَزْوِ والقَتْل، لأنَّ مَنْ يَطَأُ علىٰ الشيءِ برِجْلِه فقد استقصىٰ في هَلاكِهِ وإهانتِه. و«العِلهِز»: شيءٌ يَتَّخِذُونَه في المجاعة، يَخلِطونَ الدَّمَ بأوبارِ الإبل، ثم يَشوُونَه بالنار ويأكلونَه، وقيل: كانوا يَـخلِطُونَ فيه القِرْدان، والعِلهِز: القُرادُ الضَّخْم[١]، وقيل: العِلهِز: شيءٌ يَنبُتُ له أَصْلٌ كأصلِ البَـرْدِيّ[٢]. كلُّه في «النهاية».

---

(١) القُراد: ما يَتَعلَّقُ بالبعير ونَحْوه، وهو كالقَمْل للإنسان. «المصباح المنير» للفيُّومي، مادة (قرد).

(٢) نباتٌ تُعمَلُ منه الـحُصُـر. «المصباح المنير»، مادة (برد).

[﴿أَنَّىٰ لَهُمُ ٱلذِّكْرَىٰ وَقَدْ جَآءَهُمْ رَسُولٌ مُّبِينٌ * ثُمَّ تَوَلَّوْا عَنْهُ وَقَالُوا مُعَلَّمٌ مَّجْنُونٌ * إِنَّا كَاشِفُوا ٱلْعَذَابِ قَلِيلًا إِنَّكُمْ عَآئِدُونَ * يَوْمَ نَبْطِشُ ٱلْبَطْشَةَ ٱلْكُبْرَىٰ إِنَّا مُنتَقِمُونَ﴾ ١٣-١٦]

﴿أَنَّىٰ لَهُمُ ٱلذِّكْرَىٰ﴾ كيفَ يَذَّكَّرونَ ويَتَّعِظُونَ ويَفُونَ بما وَعَدُوهُ مِنَ الإيمانِ عندَ كَشْفِ العذاب، ﴿وَقَدْ جَآءَهُمْ﴾ ما هو أعظَمُ وأدخَلُ في وجوبِ الادِّكارِ مِن كَشْفِ الدُّخان، وهو ما ظهرَ علىٰ رسولِ الله ﷺ مِنَ الآياتِ البيِّنات؛ مِنَ الكِتابِ المُعجِزِ وغيرِهِ مِنَ المُعجِزات، فلم يَذَّكَّروا، وتَولَّوا عنه، وبَهتُوهُ بأنَّ عَدّاساً ـ غُلاماً أعجمياً لبعض ثَقِيف ـ هو الذي عَلَّمَه، ونَسَبُوهُ إلىٰ الجنون.

ثم قال: ﴿إِنَّا كَاشِفُوا ٱلْعَذَابِ قَلِيلًا إِنَّكُمْ عَآئِدُونَ﴾ أي: رَيْثَما نكشِفُ عنكُم العذابَ تعودونَ إلىٰ شِرْكِكم، لا تَلبَثُونَ غِبَّ الكَشْفِ علىٰ ما أنتُم عليه مِنَ التَّضرُّع والابتِهال.

فإن قلت: كيفَ يَستَقيمُ علىٰ قولِ مَنْ جَعَلَ الدُّخانَ قبلَ يوم القيامةِ قولُه: ﴿إِنَّا كَاشِفُوا ٱلْعَذَابِ قَلِيلًا﴾؟ ....

فإن قلت: فَسَّرتَ اللِّزامَ بيوم بدر، وكذا فسَّره المُصنِّفُ في آخرِ الفرقان، ثم لا يخلو أن يُراد بـ«البطشةِ الكبرىٰ»: يومُ القيامة أو يومُ بدر، فيلزمُ من الأول أن البطشةَ الكبرىٰ مُترقَّبة، ولقد رُوِيَ في الحديثِ أنها قد مَضَت، ومن الثاني أن لا يكونُ المعدودُ خمساً؟

قلت: إذا وُصِفَ يومُ بدرٍ بأمرين: بأن العذابَ كان شديداً كثيراً، وأن ذلك العذابَ كان مُلازِماً للقتلىٰ كما ذكر في القرآن؛ يستقيمُ المعدود، وأما تفسيرُ «البطشةِ الكبرىٰ» بيوم القيامة فهو مُشكِلٌ، اللهم إلا أن يُذهَبَ إلىٰ التغليب، أو أن ما هو كائنٌ بمنزلة الكائن، كقوله تعالىٰ: ﴿وَنَادَىٰٓ أَصْحَٰبُ ٱلْجَنَّةِ﴾ [الأعراف: ٤٤](١).

قوله: (**فإن قلت: كيفَ يَستَقيمُ علىٰ قولِ مَنْ جَعَلَ الدُّخان**): تحريرُ السُّؤالِ والجوابِ ما ذُكِرَ في «التفسير الكبير»: «أنه تعالىٰ حكىٰ عنهم أنهم يقولون: ﴿رَّبَّنَا ٱكْشِفْ عَنَّا ٱلْعَذَابَ إِنَّا مُؤْمِنُونَ﴾،

---

(١) من قوله: «فإن قلت: فسَّرت اللزام» إلىٰ هنا، سقط من (ح)، وأثبتُّه من (ط)، وورد أولُه في (ف) إلىٰ قوله: «ثم لا يخلو أن يراد بالبطشة»، وانقطع الكلام.

قلت: إذا أتتِ السماءُ بالدُّخانِ تَضوَّرَ الـمُعذَّبونَ بـه مِنَ الكُفّـارِ والـمُنافِقين، وقالـوا: ﴿رَبَّنَا ٱكْشِفْ عَنَّا ٱلْعَذَابَ إِنَّا مُؤْمِنُونَ﴾ مُنيبُون، فيَكشِفُه اللـهُ عنهم بعدَ أربعينَ يوماً، فرَيْثَمـا يَكشِفُه عنهم يَرتَدُّونَ لا يَتمهَّلُون.

ثم قال: ﴿يَوْمَ نَبْطِشُ ٱلْبَطْشَةَ ٱلْكُبْرَىٰٓ﴾ يُريد: يومَ القيامة، كقوله تعالىٰ: ﴿فَإِذَا جَآءَتِ ٱلطَّآمَّةُ ٱلْكُبْرَىٰ﴾ [النازعات: ٣٤]، ﴿إِنَّا مُنتَقِمُونَ﴾ أي: نَنتَقِمُ منهم في ذلكَ اليوم.

فإن قلت: بِمَ انتَصَبَ ﴿يَوْمَ نَبْطِشُ﴾؟ قلت: بما دلَّ عليه ﴿إِنَّا مُنتَقِمُونَ﴾، ......

هذا إذا حَمَلْناهُ علىٰ القَحْطِ الذي وَقَعَ بمَكّةَ استقام، فإنه نُقِل: أنه لـمّا اشتَدَّ القَحْطُ فيها مشىٰ أبو سُفيانَ إلىٰ رسولِ الله ﷺ، وناشَدَه الرَّحِم، وواعَدَه ـ إنْ دعا لهم وأزالَ اللـهُ عنهم تلك البَلِيّة ـ أن يُؤمنوا، فلما أزالَه اللـهُ تعالىٰ رَجَعُوا إلىٰ شِـرْكِهم، أما إذا حَمَلْناه علىٰ أنَّ المُرادَ منه ظُهورُ علامةِ القيامة لم يَصِحَّ ذلك، لأنَّ عندَ ظُهورِ أشـراطِ الساعةِ لا يُمكِنُهم أن يقولوا: ﴿رَبَّنَا ٱكْشِفْ عَنَّا ٱلْعَذَابَ إِنَّا مُؤْمِنُونَ﴾، ولم يَصِحَّ أيضاً أن يُقالَ لهم: ﴿إِنَّا كَاشِفُوا۟ ٱلْعَذَابِ قَلِيلًا ۚ إِنَّكُمْ عَآئِدُونَ﴾.

والجواب: لِـمَ لا يجوزُ أن يكونَ ظهورُ هذه العلامةِ جارياً مَجْرىٰ ظُهورِ سائرِ علاماتِ القيامةِ في أنه لا يُوجِبُ انقِطاعَ التكليف، فتَحدُثُ هذه الحالة، ثم إنَّ الناسَ يخافون فيَتَضرَّعُون، فإذا زالت تلكَ الواقعةُ عادوا إلىٰ الكُفْرِ والفِسْق، وإذا كانَ هذا مُحتَمَلاً استقامَ قولُه: ﴿إِنَّا كَاشِفُوا۟ ٱلْعَذَابِ﴾ مَعَ القولِ بأنَّ الدُّخانَ قبلَ يوم القيامة، أي: هو مِن أشراطِ الساعة»[(١)].

قوله: (تَضَوَّرَ المُعذَّبون): الجوهري: «التَّضَوُّر: الصِّياحُ والتلوِّي عندَ الضَّرْبِ أو الجوع»، وعن بعضهم: تَضَوَّر: أي غَلَبَ عليهم الضَّعْف، مِن قولهم: رجلٌ ضَوْرة، أي: ضعيف[(٢)].

قوله: (لا يَتَمَهَّلُون): تَـمَهَّلَ في أمر: أي: اتَّـأَد، وتَـمَهَّلَ: أي: تَقَدَّم.

(١) «مفاتيح الغيب» (٢٧: ٦٥٧).

(٢) هذه الفقرة (مِن: «قوله: (تضوَّر المُعذَّبون)» إلىٰ هنا، أُخِّرَتْ في (ح) و(ف) بعدَ التي تليها، ووردت في (ط) في هذا الموضع، وهو المناسب لترتيب الكلام في «الكشّاف».

وهو «نَنتَقِم»، ولا يَصِحُّ أن يَنتَصِبَ بـ﴿مُنتَقِمُونَ﴾، **لأنَّ «إنَّ» تَـحجُبُ عن ذلك.**

وقُرِئ: «نَبطُش» بضَمِّ الطاء، وقرأ الحسن: «نُبطِش» بضَمِّ النُّون، **كأنه يحملُ الملائكةَ علىٰ أن يَبطِشُوا** بهمُ البَطْشةَ الكُبْرىٰ، أو يجعلُ البَطْشةَ الكُبْرىٰ باطِشةً بهم.

وقيل: ﴿ٱلْبَطْشَةَ ٱلْكُبْرَىٰٓ﴾: يومُ بَدْر.

قوله: (**لأنَّ «إنَّ» تَـحجُبُ عن ذلك**): قال الزَّجّاج: «﴿يَوْمَ﴾ لا يجوزُ أن يكونَ منصوباً بقوله: ﴿مُنتَقِمُونَ﴾؛ لأنَّ ما بعدَ ﴿إِنَّا﴾ لا يجوزُ أن يَعمَلَ فيما قبلَه»[١]. قال: وصاحبُ «الكَشْف» نَصَبَه بقوله: ﴿إِنَّا كَاشِفُواْ ٱلْعَذَابِ﴾[٢]. وقلت: لا يُساعِدُ عليه قولُه: ﴿إِنَّكُمْ عَآئِدُونَ﴾، لأنَّ البَطْشةَ الكُبرىٰ: إما أن تكونَ يومَ القيامةِ أو يومَ بَدْر، وقد عُقِّبَ بقوله: ﴿إِنَّا مُنتَقِمُونَ﴾.

قوله: (**كأنه يحملُ الملائكةَ علىٰ أن يَبطِشُوا**): قال أبو البقاء: «يُقال: أبطَشتُه: إذا أمكَنتَه مِنَ البَطْش، أي: نُبطِشُ الملائكة»[٣]، فعلىٰ هذا: المفعولُ به محذوف، ويجوزُ أن تجعل ﴿ٱلْبَطْشَةَ ٱلْكُبْرَىٰٓ﴾ مفعولاً به علىٰ الإسنادِ المجازي، نحو: جَدَّ جَدُّه، و﴿بِئْسَ ٱلرِّفْدُ ٱلْمَرْفُودُ﴾ [هود: ٩٩]. وقال ابنُ جِنِّي: «وهي قِراءةُ الحسن وأبي رجاءٍ وطَلْحةَ بخِلاف، وهذا مِن: بَطَشَ هو، وأبطَشتُه أنا، كقَدَرَ وأقدَرْتُه، وأما انتصابُ ﴿ٱلْبَطْشَةَ﴾ فبفعلٍ مُضمرٍ يَدُلُّ عليه الظاهر، أي: يومَ نُبطِشُ مَنْ نُبطِشُه، فيَبطُشُ البَطْشةَ الكُبْرىٰ، ولكَ أن تَنصِبَ ﴿ٱلْبَطْشَةَ ٱلْكُبْرَىٰٓ﴾ علىٰ أنه مفعول به، كأنه قيل: يومَ نُقَوِّي البَطْشةَ الكُبْرىٰ عليهم، ونُمَكِّنُها منهم، كقولك: يومَ نُسَلِّطُ القتلَ عليهم، ونُوسِّعُ الأخْذَ منهم»[٤].

الراغب: «البَطْش: تناولُ الشيءِ بصَوْلة، قال تعالىٰ: ﴿وَإِذَا بَطَشْتُم بَطَشْتُمْ جَبَّارِينَ﴾ [الشعراء: ١٣٠]»[٥].

---

(١) «معاني القرآن وإعرابه» للزجاج (٤: ٤٢٥).

(٢) «كشف المشكلات» للباقولي (٢: ١٢٢٠).

(٣) «التبيان في إعراب القرآن» (٢: ١١٤٦).

(٤) «المحتسب» لابن جِنِّي (٢: ٢٦٠-٢٦١).

(٥) «مفردات القرآن» ص١٢٩.

[﴿وَلَقَدْ فَتَنَّا قَبْلَهُمْ قَوْمَ فِرْعَوْنَ وَجَاءَهُمْ رَسُولٌ كَرِيمٌ * أَنْ أَدُّوا إِلَيَّ عِبَادَ اللَّهِ إِنِّي لَكُمْ رَسُولٌ أَمِينٌ * وَأَنْ لَا تَعْلُوا عَلَى اللَّهِ إِنِّي آتِيكُمْ بِسُلْطَانٍ مُبِينٍ * وَإِنِّي عُذْتُ بِرَبِّي وَرَبِّكُمْ أَنْ تَرْجُمُونِ * وَإِنْ لَمْ تُؤْمِنُوا لِي فَاعْتَزِلُونِ﴾ ١٧-٢١]

وقُرِئ: «ولقد فَتَّنّا» بالتشديد؛ للتأكيدِ أو لِوُقوعِهِ علىٰ القوم. ومعنىٰ الفِتْنة: أنه أمهَلَهُم ووَسَّعَ عليهم في الرِّزق، فكانَ ذلك سَبَباً في ارتكابِهِمُ المعاصيَ واقترافِهِمُ الآثام، أو: ابتَلاهُم بإرسالِ موسىٰ إليهم ليُؤمِنُوا، فاختاروا الكُفرَ علىٰ الإيمان، أو: سَلَبَهُم مُلكَهُم وأغرَقَهم.

﴿كَرِيمٌ﴾ علىٰ الله وعلىٰ عِبادِهِ المُؤمنين، أو كريمٌ في نفسِه، لأنَّ اللهَ لم يَبعَثْ نبيّاً إلا مِن سُراةِ قومِهِ وكِرامِهم.

﴿أَنْ أَدُّوا إِلَيَّ﴾ هيَ «أنْ» المُفسِّرة، لأنَّ مجيءَ الرسولِ مَنْ بُعِثَ إليهم ....

قوله: («فَتَّنّا» بالتشديد؛ للتأكيدِ أو لِوُقوعِهِ علىٰ القوم): يُريد: أنه علىٰ مِنوالِ المُبالَغةِ في قوله: ﴿وَمَا أَنَا بِظَلَّامٍ لِلْعَبِيدِ﴾ [ق: ٢٩]، أي: «فَعَّلَ» للتكثير، وهو إما بحَسَب ذنوبِهم العظيمة، يُعذِّبُهم عذاباً شديداً، أو بحَسَب كَثْرتِهم، لِوُقوعِهِ علىٰ كثيرين، فيُوَزَّعُ فيهم.

الراغب: نحوُه: قَتَلَ الرجلَ وقَتَّلَ القوم.

قوله: (**أو كريمٌ في نفسِه**): **الأساس**: «كَرُمَ فُلانٌ علينا كرامة، وله علينا كرامة، وأكرَمَ نفسَه بالتقوىٰ، وأكرمها عن المعاصي، وهو يَتكَرَّمُ عن الشوائِن، قال أبو حيّة[1]:

ألم تَعْلَمي أني إذا النفسُ أشرَفَتْ ... علىٰ طَمَعٍ[2] لم أنسَ أن أتكَرَّما»

وقلت: وعليه قولُه تعالىٰ: ﴿وَإِذَا مَرُّوا بِاللَّغْوِ مَرُّوا كِرَامًا﴾ [الفرقان: ٧٢].

قوله: (**مَنْ بُعِثَ إليهم**): نَصْبٌ بنَزْعِ الخافِض، أي: إلىٰ مَنْ بُعِثَ إليهم.

(١) كذا في الأصول الخطية، وذكر البيت بعده، والبيت لنافع بن سعد الطائي، كما في «الحماسة» ص٢١٤، لا لأبي حيّة، وفي «أساس البلاغة»: «قال أبو حية: وإن أجَلَّ المكارم اجتنابُ المحارم».

(٢) تحرَّف في (ح) و(ف) إلىٰ: «علىٰ طَبْع»، والمثبت من (ط) و«أساس البلاغة» للزمخشري.

مُتَضَمِّنٌ لمعنىٰ القَوْل، لأنه لا يجيئُهم إلا مُبشِّراً ونذيراً وداعياً إلىٰ الله. **أو المُخفَّفةُ مِنَ الثقيلة**، ومعناه: وجاءهم بأنَّ الشَّأنَ والحديث: أدُّوا إليّ.

و﴿عِبَادَ ٱللَّهِ﴾ مفعولٌ به، وهم بنو إسرائيل، يقول: أدُّوهُم إليَّ وأرسِلُوهُم معي، كقوله: ﴿فَأَرْسِلْ مَعَنَا بَنِيٓ إِسْرَٰٓءِيلَ وَلَا تُعَذِّبْهُمْ﴾ [طه: ٤٧]، ويجوزُ أن يكونَ نِداءً لهم؛ علىٰ: أدُّوا إليَّ ـ يا عِبادَ الله ـ ما هو واجبٌ لي عليكم مِنَ الإيمانِ لي وقَبولِ دعوتي واتِّباع سبيلي، وعَلَّلَ ذلكَ بأنه ﴿رَسُولٌ أَمِينٌ﴾ **غيرُ ظَنِين**، قد ائتَمَنَهُ اللهُ علىٰ وَحْيِهِ ورِسالتِه.

﴿وَأَن لَّا تَعْلُواْ﴾: **«أنْ» هذهِ مِثلُ الأُولىٰ في وَجْهَيْها**، أي: لا تستكبروا، ﴿عَلَى ٱللَّهِ﴾ بالاستِهانةِ برسولِهِ ووَحْيِه، أو: لا تستكبروا علىٰ نبيِّ اللـه، ﴿بِسُلْطَٰنٍ مُّبِينٍ﴾ بحُجَّةٍ واضِحة.

﴿أَن تَرْجُمُونِ﴾ أنْ تَقتُلونِ، وقُرِئ: **«عُذتُّ» بالإدغام**، ....

قوله: (**أو المُخفَّفةُ مِنَ الثقيلة**): وعن بعضِهم: إذا كانت مُخَفَّفةً مِنَ الثقيلةِ يجبُ أن تُعوَّضَ بأحدِ الحروفِ الأربعة: النفي، وقد، وسوف، والسِّين؛ بَدَلاً مما ذَهَبَ منها، وهاهنا ما عُوِّض، ويجبُ أن تكونَ «أنْ» التي معها الفِعْلُ في تأويل المَصدَر؛ لأنَّ جميعَ الأفعالِ سواءٌ في هذا الحكم، أمراً كان أو مضارعاً أو غيرهما.

قولـه: (﴿أَمِينٌ﴾ **غيرُ ظَنِين**): **النهاية**: «وفي الحديث: «لا تجوزُ شهادةُ ظَنِين»[1]، أي: مُتَّهم في دينه، فَعِيلٌ بمعنىٰ: مفعول؛ مِنَ الظِّنَّة: التُّهمة»، يُريد: أنَّ التعليلَ بقوله: ﴿رَسُولٌ أَمِينٌ﴾ ترشيحٌ لاستِعارةِ ﴿أَدُّوٓاْ إِلَيَّ﴾ لِقَبولِ الدَّعْوة، ومن ثَمَّ قال: «أدُّوا إليَّ ما هو واجبٌ عليكم».

قوله: (**«أنْ» هذهِ مِثلُ الأُولىٰ في وَجْهَيْها**): أي: في أن تكونَ مُفسِّرةً أو مُخَفَّفةً مِنَ الثقيلة.

قوله: (**«عُذتُّ» بالإدغام**): وهيَ المشهورة[2].

---

(١) أخرجه الترمذي (٢٢٩٨) من حديث عائشة رضيَ اللهُ عنها.

(٢) كذا في الأصول الخطية! ومعناه: أنَّ القراءة بالإظهار شاذة، ليست في السَّبْعة ولا في العشرة ـ كما هو منهجُ المُؤلِّف في مثل هذا الإطلاق ـ وليس كذلك، فإدغامُ الذال في التاء: هي قراءةُ أبي عمرو وحمزة =

ومعناه: أنه عائِذٌ بربِّهِ مُتَّكِلٌ علىٰ أنه يَعصِمُه منهم ومن كَيْدِهِم، فهو غيرُ مُبالٍ بما كانوا يَتوعَّدُونَه به مِنَ الرَّجْم والقَتْل.

﴿فَاعْتَزِلُونِ﴾ يُريد: إنْ لم تُؤمِنُوا لي، **فلا مُوالاةَ بيني وبينَ مَنْ لا يُؤمِن**، فتَنَحَّوا عني، واقطَعُوا أسبابَ الوُصْلةِ عني، **أو فخَلُّوني كَفافاً** لا لي ولا عليّ، ولا تَتعرَّضُوا لي بشَـرِّكُم وأذاكم، فليسَ جزاءُ مَنْ دعاكم إلىٰ ما فيه فلاحُكم ذلك.

[﴿فَدَعَا رَبَّهُۥٓ أَنَّ هَٰٓؤُلَآءِ قَوْمٌ مُّجْرِمُونَ * فَأَسْرِ بِعِبَادِى لَيْلًا إِنَّكُم مُّتَّبَعُونَ * وَٱتْرُكِ ٱلْبَحْرَ رَهْوًا ۖ إِنَّهُمْ جُندٌ مُّغْرَقُونَ﴾ ٢٢-٢٤]

قوله: (**فلا مُوالاةَ بيني وبينَ مَنْ لا يُؤمِن**): يُريد: أنَّ قولَه: ﴿فَاعْتَزِلُونِ﴾ مُسَبَّبٌ عن جواب الشَّرْط، وأُقيمَ مَقامَه، وإنما عَمَّ ولم يقل: فلا مُوالاةَ بيني وبينكم؛ ليُؤذِنَ بأنَّ هذا دأبُـه وعادتُه، وليسَ مُختَصّاً بهم.

الراغب: «الاعتزال: تَـجَنُّبُ الشيء؛ عَمـالةً كانت أو براءةً أو غيرهما، بالبَدَنِ كانَ أو بالقَلْب، يُقال: عَزَلتُه وتَعزَّلتُه فاعتَزَل، وقولُه تعالىٰ: ﴿إِنَّهُمْ عَنِ ٱلسَّمْعِ لَمَعْزُولُونَ﴾: أي: ممنوعونَ بعدَ أن كانوا يُمَكَّنون، والأعزَل: الذي لا رُمْحَ معه»(١).

قوله: (**أو فخَلُّوني كَفافاً**): عطف علىٰ: «فتَنَحَّوا عني»، وعلىٰ هذا الوَجْه: ﴿فَاعْتَزِلُونِ﴾: كِنايةٌ عن تَرْكِه، وإن لم يُوجَدِ الاعتِزالُ بالأبدان.

النهاية: «وفي حديثِ عُمَرَ رضيَ اللـهُ عنه: «وَدِدتُ أني سَلِمْتُ مِن الخِلافةِ كَفافًا، لا عليَّ ولا لي»؛ الكَفاف: هو الذي لا يَفضُلُ عن الشيء، ويكونُ بقَدْرِ الحاجةِ إليه، وهو نَصْبٌ علىٰ الحال، وقيل: أرادَ به: مكفوفاً عني شَـرُّها، وقيل: معناها: أن لا تنالَ مني ولا أنالَ منها، أي: تَـكُفُّ عني وأكُفُّ عنها».

= والكسائي، وإظهار الذال والتاء: هي قراءةُ ابن كثير ونافع وعاصم وابن عامر. انظر: «التيسير في القراءات السبع» لأبي عمرو الداني ص٤٤، و«النشـر في القراءات العشـر» لابن الجزري (٢: ١٦).

(١) «مفردات القرآن» ص٥٦٤.

﴿أَنَّ هَٰٓؤُلَآءِ﴾ بأنَّ هؤلاء، أي: دعا ربَّه بذلك، **قيل: كانَ دعاؤُه: اللهُمَّ عَجِّلْ** لهم ما يَستَحِقُّونَه بإجرامِهم، وقيل: هو قولُه: ﴿رَبَّنَا لَا تَجۡعَلۡنَا فِتۡنَةً لِّلۡقَوۡمِ ٱلظَّٰلِمِينَ﴾ [يونس: ٨٥]، وإنما ذكرَ اللـهُ تعالىٰ السَّبَبَ الذي استَوجَبوا به الهلاكَ، وهو كونُهم مُجرِمين.

وقُرِئَ: «إنَّ هؤلاء» بالكَسْر؛ علىٰ إضمارِ القول، أي: فدعا ربَّه فقال: إنَّ هؤلاء.

﴿فَأَسۡرِ﴾ **قُرِئَ بقَطْعِ الهمزة**؛ مِن: أسرىٰ، ووَصْلِها؛ مِن: سَرَىٰ، وفيه وجهان: إضمارُ القولِ بعدَ الفاء؛ فقال: أَسْرِ بعبادي، وأن يكونَ جوابَ شَرْطٍ محذوف، كأنه قيل: قال: إنْ كانَ الأمرُ كما تقولُ فأَسْر، ﴿بِعِبَادِي﴾ يعني: فأَسْرِ ببني إسرائيل، فقد دَبَّرَ اللـهُ أن تَتَقَدَّمُوا ويَتَّبِعَكم فِرعَونُ وجُنودُه، فيُنجيَ المتُقدِّمين، ويُغرِقَ التابعين.

الرَّهْو: فيه وجهان: أحدُهما: أنه الساكن، قال الأعشىٰ:

يَمْشِينَ رَهْواً فلا الأعجازُ خاذِلَـةٌ ... ولا الصُّدورُ علىٰ الأعجازِ تَتَّكِلُ

قوله: (**قيل: كان دعاؤُه: اللهُمَّ عَجِّل**): يعني: يجوزُ أن يكونَ دعاؤُه هذا المذكور، وهو قوله: ﴿أَنَّ هَٰٓؤُلَآءِ قَوۡمٞ مُّجۡرِمُونَ﴾ علىٰ تقدير الباء، أي: دعا ربَّه بأنَّ ـ يا ربِّ ـ هؤلاءِ المُشَخَّصُونَ الـمُشاهَدُونَ تناهىٰ أمرُهم في الكُفرِ غايتَه، فافعَلْ بهم ما هُم أهلُه، لأنَّ الكافِرَ إذا وُصِفَ بالإجرام كانَ مُتناهياً في الكُفْر.

أو يكونَ الدُّعاءُ محذوفاً، والمذكورُ تعليلاً له، أي: عَجِّلْ لهم ما يَستَحِقُّونَه؛ لأنهم قومٌ مُجرِمُون، أو: ربَّنا لا تجعلنا فِتْنة للذينَ كفروا، أي: مِحْنَةً وبَلاءً للقوم الظالمين؛ لأنَّ هؤلاءِ قومٌ مُجرِمُون، وإليه أشارَ بقوله: «وإنما ذَكَرَ اللـهُ تعالىٰ السَّبَبَ الذي استَوْجَبُوا به الهلاك»، أي: اكتفىٰ بالسَّبَب عن المُسَبَّب لِظُهورِه، فأجابَ اللـهُ دعاءَه، وعَزَمَ علىٰ إهلاكِهم، وقالَ له عليه السَّلام: «أَسْرِ بعبادي ليلاً».

قوله: (﴿فَأَسۡرِ﴾ **قُرِئَ بقَطْعِ الهمزةِ**): بالوَصْل: نافعٌ وابنُ كثير، والباقون: بقَطْعِها[1].

قوله: (**يَمشِينَ رَهْواً**) البيت: والضَّميرُ في «يَمشِينَ» للإبل، «خاذلة»: أي: تاركة، خَذَلَ

---

(١) انظر: «التيسير» للداني ص١٢٥، و«حجة القراءات» ص٣٤٧.

أي: مَشْياً ساكِناً علىٰ هِينة، أراد موسىٰ لـمَّا جاوَزَ البحرَ أن يَضـرِبَه بعصاه فيَنطَبِق، كما ضَـرَبَه فانفَلَق، فأُمِرَ بأن يَتـرُكَه ساكِناً علىٰ هيئته، قارّاً علىٰ حاله؛ مِنَ انتِصاب الماء، وكَوْنِ الطريقِ يَبَساً، لا يَضـرِبَه بعصاه، ولا يُغيِّـرَ منه شيئاً، ليَدخُلَه القِبْط، فإذا حَصَلوا فيه، أطبَـقَهُ اللـهُ عليهم.

والثاني: أنَّ الرَّهْو: **الفَجْوةُ الواسِعة**، وعن بعض العرب: أنه رأىٰ **جملاً فالجاً**، فقال: سُبحان الله، رَهْوٌ بينَ سَنامَين. أي: اترُكْهُ مفتوحاً علىٰ حالِه مُنفَرِجاً.

يَـخذُلُ خِذْلاناً، وهو تَرْكُكَ نُصْـرةَ أخيك، يَصِفُ نُوقاً سالِكاتٍ أرضَ الفَلاة، أي: يَمشِينَ مَشْياً علىٰ هِينة، فلا الأعجازُ تَـخْذُلُ قوائمَها، ولا الصُّدُورُ تَتَّـكِلُ علىٰ أعجازها، أي: لَسْنَ بكثيراتِ اللحم. وبعدَه:

فهُنَّ مُعتَـرِضاتٌ والحصىٰ رَمِضٌ ... والرِّيحُ ساكِنةٌ والظِّـلُّ مُعتَـدِلُ[1]

الراغب: «رَهْواً: أي: ساكِناً، وقيل: سَعَة، وهو الصحيح، ومنه: الرَّهاء: المَفازةُ المُستَوية، ويُقال: لكُلِّ جَوْبةٍ[2] مُستَويةٍ يجتمعُ فيها[3] الماء: رَهْو، ومنه قيل: لا شُفْعَةَ في رَهْو»[4].

قوله: (**الفَجْوةُ الواسِعة**): **الجوهري**: «الفَجْوة: الفُرْجة، والمُـتَّسَعُ بين الشيئين».

قوله: (**جَمَلاً فالجاً**): **الجوهري**: «الفالِج: الجملُ الضَّخْمُ ذو السَّنامَين، يُـحمَلُ من السِّنْدِ للفِحْلة[5]».

---

(١) البيتان للقطامي، عُمَير بن شُيَيم التغلبي، كما في «الزهرة» لابن داود الأصبهاني (٢: ٧١١)، و«ديوان المعاني» لأبي هلال العسكري (٢: ١١٩).
والرَّمَض: شِدّةُ الحر، يُقال: رَمِضَتِ الأرضُ فهي رَمِضة، كما في «لسان العرب» لابن منظور (رمض).

(٢) هي الحفرةُ المُستَديرةُ الواسِعة. «لسان العرب» لابن منظور، مادة (جوب).

(٣) في الأصول الخطية: «فيه»، والتصويب من «مفردات القرآن».

(٤) «مفردات القرآن» ص٣٦٨.

(٥) أي: للضِّـراب وطَلَب النَّسل.

﴿إِنَّهُمْ جُندٌ مُّغْرَقُونَ﴾ وقُرِئَ بالفتح؛ بمعنىٰ: لأنهم.

[﴿كَمْ تَرَكُوا۟ مِن جَنَّٰتٍ وَعُيُونٍ * وَزُرُوعٍ وَمَقَامٍ كَرِيمٍ * وَنَعْمَةٍ كَانُوا۟ فِيهَا فَٰكِهِينَ﴾ ٢٥-٢٧]

والمقامُ الكريم: ما كانَ لهم مِنَ المَجالِس والمَنازِلِ الحسنة، وقيل: المَنابِر.

والنَّعْمة: بالفَتْح: مِنَ التَّنعُّم، وبالكسر: مِنَ الإنعام. وقُرِئ: ﴿فَٰكِهِينَ﴾ و«فكِهين».

[﴿كَذَٰلِكَ وَأَوْرَثْنَٰهَا قَوْمًا ءَاخَرِينَ * فَمَا بَكَتْ عَلَيْهِمُ ٱلسَّمَآءُ وَٱلْأَرْضُ وَمَا كَانُوا۟ مُنظَرِينَ﴾ ٢٨-٢٩]

﴿كَذَٰلِكَ﴾ الكافُ منصوبةٌ علىٰ معنىٰ: مِثلَ ذلكَ الإخراج أخرَجْناهُم منها ﴿وَأَوْرَثْنَٰهَا﴾، أو في مَوضِع الرَّفع؛ علىٰ: الأمرُ كذلك، ....

قوله: (والمقامُ الكريم: ما كان لهم مِنَ المَجالِس): الراغب: «كل شيءٍ يَشرُفُ في بابه يُوصَفُ بالكَرَم، قال تعالىٰ: ﴿فَأَنۢبَتْنَا فِيهَا مِن كُلِّ زَوْجٍ كَرِيمٍ﴾ [لقمان: ١٠]، وقال: ﴿وَزُرُوعٍ وَمَقَامٍ كَرِيمٍ﴾، ﴿إِنَّهُۥ لَقُرْءَانٌ كَرِيمٌ﴾ [الواقعة: ٧٧]، ﴿وَقُل لَّهُمَا قَوْلًا كَرِيمًا﴾ [الإسراء: ٢٣]، وإذا وُصِفَ اللهُ بالكَرَم: فهو اسمٌ لإحسانِهِ وإنعامِهِ المُتظاهِر، كقوله: ﴿إِنَّ رَبِّى غَنِىٌّ كَرِيمٌ﴾ [النمل: ٤٠]، وإذا وُصِفَ به الإنسان: فهو اسمٌ للأخلاقِ والأفعالِ المحمودةِ التي تَظهَرُ منه»[١].

قوله: (وقُرِئ: ﴿فَٰكِهِينَ﴾): وهيَ المشهورة.

قوله: (مِثلَ ذلكَ الإخراج أخرَجْناهُم): المُشارُ إليه: الإخراج، ولم يَسْبِقْ في اللَّفْظِ مُصرَّحاً به، لكنْ في الكلام ما دلَّ عليه، وهو قولُه: ﴿إِنَّكُم مُّتَّبَعُونَ﴾، وقولُه: ﴿كَمْ تَرَكُوا۟ مِن جَنَّٰتٍ وَعُيُونٍ﴾، لأنه إنما تكونُ المُتابَعةُ إذا حَصَلَ الإخراج، قال أبو البقاء: «و﴿كَذَٰلِكَ﴾ الأمر[٢]، أي: الأمرُ كذلك، وقيل: التقدير: تَرْكاً كذلك»[٣].

---

(١) «مفردات القرآن» ص٧٠٧.

(٢) لفظة «الأمر» ليست في «التبيان».

(٣) «التبيان في إعراب القرآن» (٢: ١١٤٧).

﴿قَوۡمًا ءَاخَرِينَ﴾ ليسوا منهم في شيءٍ مِن قَرابةٍ ولا دِينٍ ولا ولاء، وهم بنو إسرائيل، كانوا مُتَسَخَّرِينَ مُستَعبَدِينَ في أيديهم، فأهلَكَهُمُ اللهُ علىٰ أيديهم، وأورَثَهُم مُلكَهم ودِيارَهُم.

إذا ماتَ رجلٌ خَطيرٌ قالتِ العربُ في **تعظيم مَهلِكِه**: بَكَتْ عليه السماءُ والأرض، وبَكَتْهُ الرِّيح، وأظلَمَتْ له الشمس، **وفي حديثِ رسولِ الله ﷺ**: «ما مِن مُؤمِنٍ ماتَ في غُرْبةٍ غابت فيها بواكيه، إلا بَكَتْ عليه السماءُ والأرض»، وقال جَرير:

تَبـكي عليكَ نُجُومَ اللَّيْلِ والقَمَرا

قوله: (**في تَعْظيم مَهلِكِه**): أي: هلاكِه، **الجوهري**: «هَلَكَ الشيءُ يَهلِكُ هَلاكاً وهُلوكاً ومَهلِكاً[1] وتَـهْلُكة، والاسم: الـهُلْك؛ بالضَّمّ».

قوله: (**وفي حديثِ رسولِ الله ﷺ**): روىٰ الترمذيُّ[2] عن أنس قال: قال رسولُ الله ﷺ: «ما مِن مُؤمِنٍ إلا وله بابان، بابٌ يَصعَدُ منه عَمَلُه، وبابٌ يَنزِلُ منه رِزقُه، فإذا ماتَ بَكَيا عليه، وذلكَ قولُه تعالىٰ: ﴿فَمَا بَكَتۡ عَلَيۡهِمُ ٱلسَّمَآءُ وَٱلۡأَرۡضُ﴾».

قوله: (**تَبـكي عليكَ نُجُومَ الليلِ والقَمَرا**): أولُه ـ في «المطلع» ـ:

الشمسُ طالعةٌ ليسَتْ بكاسِفةٍ[3]

وقال: رثىٰ جَريرٌ عُمَرَ بنَ عبدِ العزيز، ويُروىٰ برَفْع «النُّجُوم» ونَصْبِها، يُعاتِبُ الشمسَ في طُلُوعِها، وكانَ مِن حَقِّها أن تكونَ كاسِفةً باكيةً لِفَقْدِه، والمعنىٰ علىٰ النَّصْب: تَبْكي عليكَ بُكاءَ النُّجُوم، فحَذَفَ المُضاف، والواو بمعنىٰ «مع»، وقيل: أي: ليسَتْ بكاسِفةٍ نُجُومَ الليل، وقَدَّمَ «تَبكي عليك» بينَ فِعْل الشَّمْسِ ومفعولِها، والمعنىٰ: تَبْكي عليكَ الشمس[4]، كأنه

---

(١) وتُضبَطُ اللامُ فيه بالحركات الثلاث، كما في «صحاح» الجوهري نفسِه.

(٢) في «جامعه» برقم (٣٢٥٥).

(٣) «ديوان جرير» ص٣٠٤.

(٤) توضيحُه فيما قاله ابنُ منظور في «لسان العرب»، مادة (كسف): «ومعناه: أنها طالِعةٌ تَبْكي عليك، ولم تَـكْسِفْ ضُوءَ النُّجُومِ ولا القَمَر، لأنها في طُلوعِها خاشِعةً باكيةً لا نُورَ لها».
وفي هذا الموضع من «اللسان»: وجوهٌ أخرىٰ في تفسير هذا البيت، فانظُرها إن شئت.

وقالتِ الخارجيّة:

أيا شَجَرَ الخابُورِ ما لـكَ مُورِقـاً　　كأنكَ لم تَـجْـزَعْ علىٰ ابنِ طَرِيفِ

وذلكَ علىٰ سبيلِ التمثيل والتخييل مُبالَغةً في وُجُوب الجزَع والبُكاءِ عليه. وكذلكَ ما يُروىٰ عن ابنِ عباسٍ رضيَ اللـهُ عنه؛ مِنْ بُكاءِ مُصلّىٰ المُؤمِن، وآثارِه في الأرض، ومَصاعِدِ عَمَلِه، ومَهابِطِ رِزقِه في السماء: تمثيل.

يَتعجَّبُ مِنَ الطُّلوع، وقيل: كانَ يَتهجَّدُ فتبكيه النُّجُومُ والقَمَر، ويَعْدِلُ بالنهارِ فتبكيه الشمس، والشمسُ غالبةٌ في البُكاء، لأنَّ العَدْلَ أفضَل، وهو مِن قولهم: باكَيْتُه فبَكَيْتُه؛ أي: كنتُ أبكىٰ منه، أي: طَلَعَتِ الشمسُ ولكنْ مَعَ طُلوعِها تبكي وتَغْلِبُ النُّجُومَ والقَمَرَ في البُكاء عليك.

ورُوِيَ ما قبلَه:

نَعىٰ النُّعـاةُ[1] أمـيرَ المُـؤمنينَ لنـا　　يا خَيْـرَ مَنْ حَجَّ بيـتَ الله واعتَمَـرا

حُمِّلتَ أمراً عظيمـاً فاصـطَبَرْتَ لـه　　وقُمْـتَ فيـه بـأَمْرِ الله يـا عُمَـرا

قوله: (أيا شَجَرَ الخابور) البيت: وبعدَه:

فتىً لا يُـحِبُّ الزادَ إلا مِنَ التُّقـىٰ　　ولا المـالَ إلا مِـن قَنـاً وسُـيُوفِ

فلا تَـجْزعا يا ابنَيْ طَرِيفٍ فـإنني　　أرىٰ الموتَ نَزّالاً بكُلِّ شَـريفِ[2]

---

(١) تحرَّف في (ح) و(ف) إلىٰ: «بغىٰ البغاة»، والمُثبَت من (ط)، وفي «ديوان جرير»: «تنعىٰ النُّعاة».

(٢) الأبيات لفارعة بنت طريف من قصيدة لها في رثاء أخيها الوليد بن طريف، كما في «فصل المقال» لأبي عُبيد البكري ص١٦٥، وقد ساقها بتمامها العباسي في «معاهد التنصيص» (٣: ١٦١)، إلا أنه ذكر البيت الأخير بلفظ:

عليكَ سلامُ الله حَتْمـاً فـإنني　　أرىٰ الموتَ وَقّاعاً بكُلِّ شَـريفِ

وكذا هو في «الأمالي» لأبي علي القالي ص٢٧٤، وباللفظ الذي ساقه المُؤلِّفُ ذكره أبو هلال العسكريُّ في كتاب «الصِّناعتَين» ص١٢٣ غير أنه قال: «حَلّالاً بكُلِّ شَـريفِ».

ونفىٰ ذلكَ عنهم في قولِهِ تعالىٰ: ﴿فَمَا بَكَتْ عَلَيْهِمُ ٱلسَّمَآءُ وَٱلْأَرْضُ﴾، فيه تهكُّمٌ بهم وبحالِهِم المُنافيةِ لِحالِ مَنْ يَعظُمُ فَقدُه، فيُقالُ فيه: بَكَتْ عليه السماءُ والأرض. وعن الحسن: فما بكىٰ عليهمُ الملائكةُ والمُؤمِنون، بل كانوا بهَلاكِهم مَسْـرورين، يعني: فما بكىٰ عليهم أهلُ السماءِ وأهلُ الأرض.

﴿وَمَا كَانُواْ مُنظَرِينَ﴾ لـمَّا جاءَ وقتُ هَلاكِهم لم يُنظَروا إلىٰ وقتٍ آخر، ولم يُمهَلُوا إلىٰ الآخِرة، بل عُجِّلَ لهم في الدُّنيا.

[﴿وَلَقَدْ نَجَّيْنَا بَنِيٓ إِسْرَٰٓءِيلَ مِنَ ٱلْعَذَابِ ٱلْمُهِينِ * مِن فِرْعَوْنَۚ إِنَّهُۥ كَانَ عَالِيًا مِّنَ ٱلْمُسْرِفِينَ﴾ ٣٠-٣١]

﴿مِن فِرْعَوْنَ﴾ بَدَلٌ مِن ﴿ٱلْعَذَابِ ٱلْمُهِينِ﴾، كأنه في نفسِه كان عذاباً مُهيناً، لإفراطِهِ في تعذيبِهم وإهانتِهم، ويجوزُ أن يكونَ المعنىٰ: مِنَ العذاب المُهينِ **واقِعاً مِن جِهةِ فِرعَون**. وقُرِئ: «مِن عذابِ المُهين»، ووَجْهُه: أن يكونَ تقديرُ قوله: ﴿مِن فِرْعَوْنَ﴾: مِن عذاب فِرعَون، حتىٰ يكونَ «المُهينُ» هو فِرعَون.

وفي قِراءةِ ابنِ عباس: «مَنْ فِرعَونُ؟»؛ لـمَّا وَصَفَ عذابَ فِرعَونَ بالشِّدّةِ والفَظاعة، قال: «مَنْ فِرعَونُ؟»، علىٰ معنىٰ: هل تَعرِفُونَه مَنْ هو في عُتُوِّهِ وشَيْطَنَتِه؟ ثم عَرَّفَ حالَه في ذلكَ بقوله: ﴿إِنَّهُۥ كَانَ عَالِيًا مِّنَ ٱلْمُسْرِفِينَ﴾ أي: كبيراً رفيعَ الطبقةِ مِن بينهم فائقاً لهم، بَليغاً في إسـرافِه، أو: عالياً مُتكبِّراً، كقوله: ﴿إِنَّ فِرْعَوْنَ عَلَا فِي ٱلْأَرْضِ﴾ [القصص: ٤]، و﴿مِّنَ ٱلْمُسْرِفِينَ﴾ **خَبَـرٌ ثان**، كأنه قيل: إنه كانَ مُتكبِّراً مُسـرِفاً.

قوله: (**واقعاً مِن جِهةِ فِرعَون**): قال القاضي: «هو علىٰ هذا حالٌ مِن ﴿ٱلْعَذَابِ ٱلْمُهِينِ﴾»[1].

قوله: (و﴿مِّنَ ٱلْمُسْرِفِينَ﴾ **خَبَرٌ ثان**): يُؤذِنُ أنه إذا فُسِّـرَ ﴿عَالِيًا﴾ بـ«مُتكبِّر» يكونُ ﴿مِّنَ ٱلْمُسْرِفِينَ﴾ خَبَـراً ثانياً، وإذا فُسِّـرَ بـ«كبير» لا يكونُ خَبـراً، قال القاضي: «هو حينئذٍ حالٌ مِن

---

(١) «أنوار التنزيل» للبيضاوي (٥: ١٦٢).

[﴿وَلَقَدِ ٱخْتَرْنَـٰهُمْ عَلَىٰ عِلْمٍ عَلَى ٱلْعَـٰلَمِينَ * وَءَاتَيْنَـٰهُم مِّنَ ٱلْـَٔايَـٰتِ مَا فِيهِ بَلَـٰٓؤٌا۟ مُّبِينٌ * إِنَّ هَـٰٓؤُلَآءِ لَيَقُولُونَ﴾ ٣٢-٣٤]

الضَّميرُ في ﴿ٱخْتَرْنَـٰهُمْ﴾ لبني إسـرائيل، و﴿عَلَىٰ عِلْمٍ﴾ في مَوضِع الحال، أي: عالمينَ بمكانِ الخِيَـرة، وبأنهم أحِقّاءُ بأن يُـختاروا، ويجوزُ أن يكونَ المعنىٰ: مَعَ عِلمٍ منا بأنهم يَزيغُونَ وتَفرُطُ منهم الفَرطاتُ في بعض الأحوال، ﴿عَلَى ٱلْعَـٰلَمِينَ﴾ علىٰ عالَـمِي زمانِهم، **وقيل: علىٰ الناس جميعاً لِكثرةِ الأنبياءِ منهم.**

﴿مِّنَ ٱلْـَٔايَـٰتِ﴾ مِن نَحوِ فَلْقِ البَحْر، وتظليل الغَمام، وإنزالِ الـمَنِّ والسَّلْوىٰ، وغيرِ ذلكَ مِنَ الآياتِ العِظام التي لم يُظهِرِ اللـهُ في غيرهم مِثلَها، ﴿بَلَـٰٓؤٌا۟ مُّبِينٌ﴾ نِعْمةٌ ظاهِرة؛ لأنَّ الله تعالىٰ يَبْلو بالنِّعْمةِ كما يَبْلو بالمُصيبة، **أو اختبارٌ ظاهرٌ** لِنَنظُرَ كيفَ تَعمَلون، كقوله: ﴿وَفِى ذَٰلِكُم بَلَآءٌ مِّن رَّبِّكُمْ عَظِيمٌ﴾ [البقرة: ٤٩].

ضمير ﴿عَالِيًا﴾»[(١)]، وعليه كلامُ أبي البقاء[(٢)]. وقولُه: «رفيعُ الطبقةِ مِن بينهم» إشارةٌ إلىٰ أنَّ التركيبَ مِن بابِ قولهم: فُلانٌ مِنَ العُلماء، أي: له مُساهمةٌ فيهم.

قوله: (**وقيل: علىٰ الناس جميعاً لِكَثْرةِ الأنبياء**): فعلىٰ هذا يَعُمُّ سائرَ الأزمنة، المعنىٰ: قومُ بني إسـرائيلَ مُختارونَ مِن بين سائرِ الأقوام بأنْ تَـكثُـرَ الأنبياءُ منهم، فهم بهذا المعنىٰ مُختارون. وليسَ هذا بوَجْهٍ جَيِّد.

قوله: (**أو اختبارٌ ظاهِر**): يُؤذِنُ بأنَّ «البلاءَ» إنْ فُسِّـرَ بالنِّعْمةِ لم يكن اختباراً ظاهِراً، وقد عَلَّلها بقوله: «لأنَّ اللهَ تعالىٰ يَبْلُو بالنِّعْمةِ كما يَبْلُو بالمُصيبة»، وإن فُسِّـرَ بالمِحْنةِ كانَ ظاهِراً، كما في قوله تعالىٰ: ﴿وَلَنَبْلُوَنَّكُم بِشَىْءٍ مِّنَ ٱلْخَوْفِ وَٱلْجُوعِ﴾ [البقرة: ١٥٥] الآية، قالَ في تفسيره[(٣)]: «ولَنُصِيبَنَّكُم بذلكَ إصابةً تُشبِهُ فِعْلَ المُختَبِرِ لأحوالِكم، هل تَصبِرونَ وتَثبُتونَ علىٰ ما أنتم عليه

---

(١) «أنوار التنزيل» للبيضاوي (٥: ١٦٢).

(٢) انظر: «التبيان في إعراب القرآن» (٢: ١١٤٧).

(٣) الضمير في «تفسيره» يرجعُ إلىٰ «قوله تعالىٰ»، فالمعنىٰ: قال الزمخشريُّ في تفسير هذه الآية.

[﴿إِنْ هِيَ إِلَّا مَوْتَتُنَا ٱلْأُولَىٰ وَمَا نَحْنُ بِمُنشَرِينَ * فَأْتُوا۟ بِـَٔابَآئِنَآ إِن كُنتُمْ صَٰدِقِينَ﴾ ٣٥-٣٦]

﴿هَٰٓؤُلَآءِ﴾ إشارةٌ إلىٰ كُفّارِ قُريش.

فإن قلت: كانَ الكلامُ واقِعاً في الحياةِ الثانية، لا في الموت، فهَلّا قيل: إنْ هيَ إلا حياتُنا الأُولىٰ وما نحنُ بمُنشَرِين، كما قيل: ﴿إِنْ هِىَ إِلَّا حَيَاتُنَا ٱلدُّنْيَا وَمَا نَحْنُ بِمَبْعُوثِينَ﴾ [الأنعام: ٢٩]؟ وما معنىٰ قولِه: ﴿إِنْ هِىَ إِلَّا مَوْتَتُنَا ٱلْأُولَىٰ﴾؟ وما معنىٰ ذِكرِ «الأُولىٰ»؟ كأنهم وُعِدُوا مَوْتةً أُخرىٰ، حتىٰ نَفَوْها وجَحَدُوها، وأثبتوا الأُولىٰ؟

مِنَ الطاعة، وتُسلِمونَ لأمرِ الله أم لا؟»، والمعنىٰ علىٰ الأول: لَنبلُونَّكُم بالنِّعَم المُتواليةِ المُتظاهِرة، فهل تَشكُرونَ اللهَ وتَزيدُونَ في طاعاتِكم، أم تَتَجبَّرُونَ وترومونَ عُلُوّاً في الأرضِ وفَساداً.

قوله: (﴿هَٰٓؤُلَآءِ﴾ إشارةٌ إلىٰ كُفّارِ قُريش): وفيه تحقيرٌ لِشأنِهم وازدراءٌ بهم، ولهذا قال: ﴿أَهُمْ خَيْرٌ أَمْ قَوْمُ تُبَّعٍ﴾ [الدخان: ٣٧].

اعلم أنه تعالىٰ لـمّا حكىٰ عنِ المُشـرِكينَ إعراضَهم عن رسولِ الله ﷺ وطَعْنَهم فيه، بقوله: ﴿أَنَّىٰ لَهُمُ ٱلذِّكْرَىٰ وَقَدْ جَآءَهُمْ رَسُولٌ مُّبِينٌ * ثُمَّ تَوَلَّوْا۟ عَنْهُ وَقَالُوا۟ مُعَلَّمٌ مَّجْنُونٌ﴾ [الدخان: ١٣-١٤]، وهَدَّدَهُم(١) بقوله: ﴿يَوْمَ نَبْطِشُ ٱلْبَطْشَةَ ٱلْكُبْرَىٰٓ إِنَّا مُنتَقِمُونَ﴾ [الدخان: ١٦]، وضَـرَبَ لهم مَثَلَ قَوْم فِرعَونَ ومجيءِ رسولٍ كريمٍ إليهم، وقصدهم إياه، وتدمير الله وقَطْع دابِرِهِم؛ اعتباراً واتعاظًا، أتىٰ: بما هو أطمُّ من الأول، وهو تكذيبُ الله بأنْ لا بَعْثَ ولا حَشْـر، وأنَّ الله تعالىٰ ما خَلَقَ السماواتِ والأرضَ بالحق، بل خَلَقَهما باطِلاً، لأنه سبقَ مِراراً وأطواراً أنه تعالىٰ ما خَلَقَ السماواتِ والأرضَ إلا لِيُوَحَّدَ ويُعبَد، ثم لا بُدَّ أن يَـجزِيَ المُطيعَ والعاصي، وليست هذهِ دارَ الجزاء.

---

(١) من قوله: «وفيه تحقير لشأنهم» إلى هنا، سقط من (ط).

قلت: معناه ـ واللهُ الـمُوفِّـقُ للصواب ـ : أنه قيلَ لهم: إنكم تموتونَ مَوْتةً تَتعقَّبُها حياة، كما تَقَدَّمَتكُم مَوْتةٌ قد تَعَقَّبَتْها حياة، وذلكَ قولُه عَزَّ وجَلّ: ﴿وَكُنتُمْ أَمْوَٰتًا فَأَحْيَٰكُمْ ثُمَّ يُمِيتُكُمْ ثُمَّ يُحْيِيكُمْ﴾ [البقرة: ٢٨]، ....

قوله: (**معناه ـ واللهُ المُوفِّقُ للصواب ـ: أنه قيلَ لهم: إنكم تموتونَ مَوْتةً تَتعقَّبُها حياة**): قال صاحبُ «الانتِصاف»: «أظهَرُ مِن ذلك أنهم وُعِدُوا بعدَ الحياةِ الدُّنيا حالتَين: موتٌ ثم بَعْث، وآمنوا بأُولاهما، وهيَ الموت، ونَفَوُا الثانية وسَمَّوْها الأُولىٰ، وإن لم يَعتَقِدُوا شيئاً بعدَها، لأنهم نزَّلوا جُهْدَهم علىٰ الإثبات، وهذا أَوْلىٰ مِن حَمْلِ المَوْتةِ الأُولىٰ علىٰ السابقةِ علىٰ الحياةِ الدُّنيا، لأنهم لا يَعتَقِدُونَ الحصـرَ في هذهِ الموتة، لأنهم اعتَقَدوا المَوْتةَ التي تَعقُبُ الحياةَ الدُّنيا، وحَمْلُ الحصـرِ المُباشِـرِ للمَوْتِ في كلامِهم علىٰ صِفةٍ لم تُذكَر: عُدُولٌ عن الظاهرِ بلا حاجة، لأنَّ الموتَ السابقَ علىٰ الدُّنيا لا يُعبَّـرُ عنه بالمَوْتة؛ لأنَّ فيها إشعاراً بالتَّجدُّد، والموتُ السابقُ مُستَصحَبٌ لم تَتَقدَّمْهُ حياة. هذا مع أنه في الآية الأخرىٰ[1] وافقَ علىٰ أنَّ ما الموتُ إلا الموتة الأولىٰ، وإنما عَنَىٰ بالمَوْتةِ الأُولىٰ ما بعدَ الحياة الدنيا»[2].

الإنصاف[3]: «إنما يُعيِّنُ ذلكَ في هذه الآيـةِ القَرينة: ﴿لَا يَذُوقُونَ﴾ [الدخان: ٥٦]، فالموتةُ الأُولىٰ لا يذوقونها، ويُبطِلُ قولَ صاحب «الانتِصاف» أنَّ الأُولىٰ والأُخرىٰ لا تُستَعمَلانِ إلا فيما يُشتَـرَكُ فيه مَعَ ما قُرِنَتْ به في الشيءِ المذكور، فلا يَصِحُّ أن يُقال: جاءني رجلٌ وامرأةٌ أخرىٰ، والموتةُ مُغايرةٌ للحياة، فلا يَصِحُّ أن يُقالَ فيها: «أُولىٰ» بالنِّسْبة إلىٰ الحياة».

وقلت: وقوله: «وحَمْلُ الحصـر المُباشِـر للمَوْتِ في كلامِهم علىٰ صِفةٍ لم تُذكَر: عُدُولٌ عنِ الظاهِر»: منظورٌ فيه أيضاً؛ لأنَّ التعريفَ في ﴿ٱلْمَوْتَةَ ٱلْأُولَىٰ﴾ للعَهْد، وهو قَرينةٌ دالّةٌ علىٰ أنَّ المُرادَ بـ«الموتةِ الأولىٰ» المَوْتةُ المعهودة، ولذلكَ استَشهَد بقوله: ﴿وَكُنتُمْ أَمْوَٰتًا فَأَحْيَٰكُمْ ثُمَّ يُمِيتُكُمْ ثُمَّ يُحْيِيكُمْ﴾ [البقرة: ٢٨]، ولأنَّ في إثباتِهم أداةَ الحصـر ـ لأنَّ «إنْ»

---

(١) يعني: الآية ٥٦ من هذه السورة، وهي قولُه تعالىٰ: ﴿لَا يَذُوقُونَ فِيهَا ٱلْمَوْتَ إِلَّا ٱلْمَوْتَةَ ٱلْأُولَىٰ﴾.

(٢) «الانتصاف» (٣: ٥٠٥) بحاشية «الكشّاف».

(٣) للعلامة عَلَم الدين العراقي، وقد تقدَّم التعريفُ به عند تفسير الآية ٦٠ من سورة التوبة (٧: ٢٨٠) تعليقاً.

فقالوا: ﴿إِنْ هِىَ إِلَّا مَوْتَتُنَا ٱلْأُولَىٰ﴾، يُريدون: ما المَوْتةُ التي مِن شأنِها أن تَتعقَّبَها حياةٌ إلا المَوْتةَ الأُولىٰ دونَ المَوْتةِ الثانية، وما هذهِ الصِّفةُ التي تَصِفُونَ بها المَوْتةَ مِن تَعقُّبِ الحياةِ لها إلا للمَوْتةِ الأُولىٰ خاصّة، فلا فَرْقَ إذن بينَ هذا وبينَ قوله: ﴿إِنْ هِىَ إِلَّا حَيَاتُنَا ٱلدُّنْيَا﴾ [الأنعام: ٢٨] في المعنىٰ.

يُقال: أنشَـرَ اللـهُ المَوْتىٰ ونَشَـرَهم: إذا بَعَثَهم.

﴿فَأْتُوا۟ بِـَٔابَآئِنَآ﴾ خطابٌ للذينَ كانوا يَعِدُونَهمُ النُّشُور؛ مِن رسولِ اللـه ﷺ والمُؤمنين، أي: إن صَدَقتُم فيما تقولون، فعَجِّلُوا لنا إحياءَ مَنْ ماتَ مِن آبائِنا بسُؤالِكم ربَّكم ذلك، حتىٰ يكونَ دليلاً علىٰ أنَّ ما تَعِدُونَه مِن قيامِ الساعةِ وبَعْثِ الموتىٰ حَقّ، وقيل: كانوا يَطلُبونَ إليهم أن يَدعُوا اللهَ فيَنشُـرَ لهم قُصَيَّ بنَ كِلاب ليُشاوِرُوه، فإنه كانَ كبيـرَهم ومُشاوَرَهُم في النَّوازِلِ ومَعاظِمِ الشُّؤون.

[﴿أَهُمْ خَيْرٌ أَمْ قَوْمُ تُبَّعٍ وَٱلَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ ۚ أَهْلَكْنَٰهُمْ ۖ إِنَّهُمْ كَانُوا۟ مُجْرِمِينَ﴾ ٣٧]

هو تُـبَّعٌ الحِميَـريّ، كانَ مُؤمِناً وقومُه كافرين، ولذلكَ ذمَّ اللـهُ قومَه ولم يَذُمَّه، وهو الذي سار بالجيوش، وحَيَّـرَ الحِيرة، وبنىٰ سَمَرْقَند، وقيل: هَدَمَها، ....

النافيةَ قُرِنَتْ بـ«إلا» ـ وإيقاعِهم الضميرَ مُبهمـاً[١]، ثم فَسَّـرَه بالخبر، علىٰ نَحْوِ قولهم: هيَ العربُ تقولُ ما شاءت: الدلالةَ[٢] علىٰ أنَّ هذا الكلامَ واردٌ علىٰ ما لا يُوافِقُ آراءَهم مِن إثباتِ مَوتَتَين، فهم يُحاوِلُونَ إبطالَه ورَدَّه إلىٰ مَوْتةٍ واحدةٍ ويَهتَمُّونَ بشأنه، ولا يَصلُحُ لذلكَ إلا ما اشتَمَلَ علىٰ هذهِ المَوْتةِ الموصوفة.

قوله: (كانوا يَطلُبونَ إليهم): أي: كانوا يُنهُونَ إليهم طالبينَ أن يَدعُوا الله.

قوله: (وحَيَّـرَ الحِيرة): أي: ألَّفها ورَتَّـبَها واتخذها مدينةً تُسَمّىٰ: حِيرة، كما يُقال: مَدَّنَ المُدَن، أي: بنىٰ المَدائِن.

---

(١) الضميرُ المُبهَم هو: «هيَ» في قوله تعالىٰ: ﴿إِنْ هِىَ إِلَّا مَوْتَتُنَا ٱلْأُولَىٰ﴾.

(٢) قوله: «الدلالة»: هو اسم «لأنّ» في قوله: «لأن في إثباتهم أداة الحصـر ...».

وكان إذا كَتَبَ قال: باسم الله الذي مَلَكَ برّاً وبحراً. وعن النبيِّ ﷺ: «**لا تَسُبُّوا تُـبَّعاً، فإنه** كانَ قد أسلَم»، وعنه عليه الصَّلاةُ والسَّلام: «ما أدري أكان تُـبَّعٌ نبيّاً أو غيرَ نبيّ»، وعن ابنِ عباسٍ رضيَ اللهُ عنهما: كانَ نبيّاً، وقيل: نَظَـرَ إلىٰ قبـرَينِ بناحيةِ حِمْيَر، قال: هذا قبرُ رَضْوىٰ وقبرُ حُبّىٰ بنتَي تُـبَّع، لا تُشـرِكانِ باللهِ شيئاً. وقيل: هو الذي كَسَا البيت، وقيلَ لملوكِ اليمن: التَّبابِعة، لأنهم يُتَّبعُون، **كما قيل: الأقيال؛ لأنهم يُتقيَّلون**، ....

قوله: (**لا تَسُبُّوا تُـبَّعاً**): قال صاحبُ «النهاية»: «في الحديث: «لا تَسُبُّوا تُبَّعاً، فإنه أولُ مَنْ كَسَا الكَعْبة»[1]: تُـبَّع: مَلِكٌ في الزمانِ الأول، اسمُه: سَعْد[2] أبو كَرِب، والتَّبابِعة: ملوكُ اليمن، كانَ لا يُسَمّىٰ تُبَّعاً حتىٰ يَملِكَ حَضـرَمَوتَ وسَبَأً وحِمْيَـر. ويُقالُ للرجل إذا أتقَنَ الشيءَ وأحكَمَه: قد تابَعَ عَمَلَه».

قوله: (**كما قيل: الأقيال؛ لأنهم يُتَقيَّلون**): **النهاية**: «الأقوال: جمعُ «قَيْل»، وهو المَلِكُ النافِذُ القَوْلِ والأمر، وأصلُه: قَيْوِل، فَيْعِل؛ مِنَ القَوْل، فحُذِفَتْ عينُه، ومِثلُه: أمواتٌ جمعُ مَيْت، تخفيفُ مَيِّت، وأما «أقيال» فمحمولٌ علىٰ لَـفْظِ «قَـيْل»، كما قيل: أرياحٌ جمعُ رِيح، والقياس: أرواح».

وفي حاشية «الكشّاف»[3]: معنىٰ «يُتَقيَّلُون»: يُتَـتبَّعُون[4]، مِن: تَقَيَّلَ أباه: إذا اتَّبعه، وقيل: أشبهَه.

الراغب: «سُمِّيَ به مَلِكُ حِمْيَـرَ لِكَونِهِ مُعتَمداً علىٰ قوله، ومُقتَدىً به، ولكَونِهِ مُتقيِّلاً لأبيه، يُقال: تَقَيَّلَ أباه»[5].

---

(١) أخرجه أحمد في «مسنده» (٢٢٨٨٠) من حديث سهل بن سعد بلفظ: «لا تَسُبُّوا تُـبَّعاً، فإنه قد كان أسلم».
وأخرَجَ عبدُ الرزاق في «المُصنَّف» (٩٠٨٦) عن ابن جُرَيج قال: «بَلَغَنا أنَّ تُـبَّعاً أولُ مَنْ كَسَا الكَعْبَةَ الوَصائِل، فسُتِـرَتْ بها»، قال ابنُ جُرَيج: «وقد زَعَمَ بعضُ عُلمـائِنا إسمـاعيل النبيّ ﷺ، واللـهُ أعلمُ بذلك».
(٢) كذا في الأصول الخطية، وفي المطبوع من «النهاية» لابن الأثير (١: ١٨٠): «أسْعَد».
(٣) في (ح) و(ف): «وفي حاشية الكتاب».
(٤) تحرَّف في (ح) إلىٰ: «يتسمعون».
(٥) «مفردات القرآن» ص٦٨٩.

وسُمِّيَ الظِّلُّ «تُبَّعاً» لأنه يَتبَعُ الشمس.

فإن قلت: ما معنىٰ قوله: ﴿أَهُمْ خَيْرٌ﴾، ولا خيرَ في الفَريقَين؟ قلت: معناه: أهُم خيرٌ في القُوّةِ والمَنَعة، كقولِهِ تعالىٰ: ﴿أَكُفَّارُكُمْ خَيْرٌ مِّنْ أُوْلَٰٓئِكُمْ﴾ [القمر: ٤٣]، بعدَ ذِكْرِ آلِ فِرعَون. وفي تفسير ابنِ عباسٍ رضيَ اللهُ عنه: أهُم أشَدُّ أم قومُ تُبَّع؟

[﴿وَمَا خَلَقْنَا ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا لَٰعِبِينَ ﴿٣٨﴾ مَا خَلَقْنَٰهُمَآ إِلَّا بِٱلْحَقِّ وَلَٰكِنَّ أَكْثَرَهُمْ لَا يَعْلَمُونَ ﴿٣٩﴾ إِنَّ يَوْمَ ٱلْفَصْلِ مِيقَٰتُهُمْ أَجْمَعِينَ ﴿٤٠﴾ يَوْمَ لَا يُغْنِى مَوْلًى عَن مَّوْلًى شَيْـًٔا وَلَا هُمْ يُنصَرُونَ ﴿٤١﴾ إِلَّا مَن رَّحِمَ ٱللَّهُ ۚ إِنَّهُۥ هُوَ ٱلْعَزِيزُ ٱلرَّحِيمُ﴾ ٣٨-٤٢]

﴿وَمَا بَيْنَهُمَا﴾ **وما بينَ الجِنسَين**، وقرأ عُبَيدُ بنُ عُمَير: «وما بينَهُنّ». ....

قوله: (**وسُمِّيَ الظِّلُّ «تُبَّعاً»**): قالت سَلْمىٰ[(١)] الجهنيةُ ترثي أخاها أسْعَد:

يَرِدُ المِيـاهَ حَـضِيرةً ونَفِيـضةً ... وِرْدَ القَطاةِ إذا اسْمَأَلَّ التُّـبَّعُ

أي: الظِّـلّ، ويُسَمّىٰ الدَّبَرانُ[(٢)]: التُّـبَّع؛ لأنه يَدبُره، الحضيرة: الأربعةُ والخمسةُ يَغْزُون، والجمع: الحضائر، والنَّفيضةُ والنَّفَض[(٣)]: الجماعةُ يُبعثُونَ في الأرضِ ليَنظُروا هل فيها عَدُوٌّ أو خَوْف، واسْمَأل: أي: ضَمَر.

قوله: (﴿وَمَا بَيْنَهُمَا﴾ **وما بينَ الجِنسَين**): قال القاضي: «وهو دليلٌ علىٰ صِحّةِ الحشـر، كما مَرَّ في «الأنبياء» وغيرها، وقوله: ﴿إِلَّا بِٱلْحَقِّ﴾ أي: بسَبَبِ الحقِّ الذي اقتَضاهُ الدليلُ مِنَ الإيمانِ والطاعة»[(٤)].

---

(١) كذا سمّـاها المُؤلِّف رحمه الله تعالىٰ مُتابعاً الجوهري في «الصِّحاح»، مادة (حضـر) و(نفض) و(تبع) و(سمل)، وصَوَّبه ابنُ بري إلىٰ: «سُعْدىٰ»، كما في «لسان العرب» لابن منظور (في المواد نفسها). قلت: وهو الموافقُ لِـمَا في «الأصمعيات» ص١٠٣.

(٢) نجمٌ بين الثُّـرَيّا والجوزاء. «لسان العرب» لابن منظور، مادة (دبر).

(٣) كذا في الأصول الخطية، والذي رأيتُه في «لسان العرب»: «النَّفيضة» و«النَّفَضة»، والله أعلم.

(٤) «أنوار التنزيل» للبيضاوي (٥: ١٦٣).

وقرأ: «ميقاتَهم» بالنَّصب؛ علىٰ أنه اسمُ «إنّ»، و«يومُ الفَصْل» خَبَـرُها، أي: إنَّ ميعادَ حِسابِهم وجَزائِهم في يوم الفَصْل.

﴿لَا يُغْنِى مَوْلًى﴾ أيَّ مَوْلىٰ كانَ مِن قَرابةٍ أو غيرِها، ﴿عَن مَّوْلًى﴾ عن أيِّ مَوْلىٰ كان، ﴿شَيْـًٔا﴾ مِن إغناء، أي: قليلاً منه، ﴿وَلَا هُمْ يُنصَرُونَ﴾ الضميرُ للمَوالي، لأنهم في المعنىٰ كثير، **لِتَناوُلِ اللفظِ علىٰ الإبهام والشِّياع كُلَّ مَوْلىٰ.**

وقلت: هاهنا المُشـركونَ لـمَّا أنكروا الحشـرَ بقولهم: ﴿إِنْ هِىَ إِلَّا مَوْتَتُنَا ٱلْأُولَىٰ وَمَا نَحْنُ بِمُنشَرِينَ﴾، وبَّـخَهم بقوله: ﴿أَهُمْ خَيْرٌ أَمْ قَوْمُ تُبَّعٍ﴾؛ إيذاناً بأنَّ هذا الإنكارَ ليسَ عن حُجّةٍ قاطِعةٍ ودليلٍ ظاهِر، بل عن مُجَرَّدِ حُبِّ العاجِلة، والتمتُّع بمَلاذِّ الدُّنيا، والاغتِرار بالمال والمنال، ثم قـرَّرَ أنَّ الحشـرَ لا بُدَّ منه؛ لأنا ما خَلَقْنا السماواتِ والأرضَ وما بينَهمـا للعَبَث، جَلَّ جَنابُ الجلالِ عن ذلك، بل بالحقّ، وهو أنِ اعبُدوا ووَحِّدُوا، ولا بُدَّ لمنْ عَبَدَ ووَحَّد، ولمنْ أعرَضَ وأشـرَك، مِنَ الثوابِ والعِقاب، فكيفَ يُقال: ﴿وَمَا نَحْنُ بِمَبْعُوثِينَ﴾؟!

وقولُه: ﴿وَلَٰكِنَّ أَكْثَرَهُمْ لَا يَعْلَمُونَ﴾ تذييلٌ وتجهيلٌ عظيمٌ لمُنكِري الحشـرِ وتوكيد، لأنَّ إنكارَهم يُؤدِّي إلىٰ إبطالِ الكائناتِ بأَسْـرِها، ﴿وَتَحْسَبُونَهُۥ هَيِّنًا وَهُوَ عِندَ ٱللَّهِ عَظِيمٌ﴾ [النور: ١٥]، ولهذا قالوا: ﴿رَبَّنَا مَا خَلَقْتَ هَٰذَا بَٰطِلًا سُبْحَٰنَكَ فَقِنَا عَذَابَ ٱلنَّارِ﴾ [آل عمران: ١٩١].

قوله: (﴿شَيْـًٔا﴾ مِن إغناء): أي: «شيئاً» نَصْبٌ علىٰ المَصدَر، وعن بعضِهم: يجوزُ أن يكونَ مفعولاً به، من قولهم: أَغْنِ عَنِّي وَجْهَك[1]، والمعنىٰ: أنه لا يَبعُدُ عنه شيئاً، وفي الكلام تتميمٌ ومُبالغة، أي: ﴿لَا يُغْنِى مَوْلًى﴾ أيَّ مولىٰ كان، إغناءَ أيَّ إغناءٍ كان.

قوله: (**لِتَناوُلِ اللفظِ علىٰ الإبهام والشِّياع**): يعني: جاز عَوْدُ الضمير وهو مجموع، إلىٰ ﴿مَوْلًى﴾ وهو مُفرَد؛ لأنه لفظٌ مُطلَقٌ شائعٌ في جِنسِه مُتناوِلٌ للكُلِّ وللبَعْضِ علىٰ سَبيلِ البَدَل، فكانَ عَوْدُ ضمير الجمع قَرينةً علىٰ إرادةِ الكُلّ.

---

(١) أي: اصـرِفْهُ عنِّي وكُفَّه، كما في «لسان العرب» لابن منظور، مادة (غنا).

﴿مَن رَّحِمَ ٱللَّهُ﴾ في محلِّ الرفع علىٰ البَدَلِ مِنَ الواو في ﴿يُنصَرُونَ﴾، أي: لا يمنعُ مِنَ العذابِ إلا مَنْ رَحِمَهُ الله، ويجوزُ أن يُنصَبَ علىٰ الاستِثناء، ﴿إِنَّهُۥ هُوَ ٱلْعَزِيزُ﴾ لا يُنصَرُ منه مَنْ عصاه، ﴿ٱلرَّحِيمُ﴾ لمن أطاعَه.

[﴿إِنَّ شَجَرَتَ ٱلزَّقُّومِ * طَعَامُ ٱلْأَثِيمِ * كَٱلْمُهْلِ يَغْلِى فِى ٱلْبُطُونِ * كَغَلْىِ ٱلْحَمِيمِ * خُذُوهُ فَٱعْتِلُوهُ إِلَىٰ سَوَآءِ ٱلْجَحِيمِ * ثُمَّ صُبُّوا۟ فَوْقَ رَأْسِهِۦ مِنْ عَذَابِ ٱلْحَمِيمِ * ذُقْ إِنَّكَ أَنتَ ٱلْعَزِيزُ ٱلْكَرِيمُ * إِنَّ هَٰذَا مَا كُنتُم بِهِۦ تَمْتَرُونَ﴾ ٤٣-٥٠]

قُرِئ: «إنَّ شِجَرةَ الزَّقُّوم» بكَسْرِ الشِّين، وفيها ثلاثُ لغات: شَجَرة، بفَتْح الشِّينِ وكَسْرِها، وشَيَرة، بالياء. ورُوِي: أنه لـمَّا نَزَل: ﴿أَذَٰلِكَ خَيْرٌ نُّزُلًا أَمْ شَجَرَةُ ٱلزَّقُّومِ﴾ [الصافات: ٦٢]، قال ابنُ الزِّبَعْرىٰ: إنَّ أهلَ اليَمَنِ يَدعُونَ أكْلَ الزُّبْدِ والتَّمْر: التَّـزَقُّم، فدعا أبو جَهْلٍ بتَمْرٍ وزُبْد، فقال: تزَقَّمُوا، فإنَّ هذا هو الذي يُـخَوِّفُكُم به مُحمَّد، فنزل ﴿إِنَّ شَجَرَتَ ٱلزَّقُّومِ * طَعَامُ ٱلْأَثِيمِ﴾، وهو الفاجرُ الكثيرُ الآثام.

قوله: (ويجوزُ أن يُنصَبَ علىٰ الاستِثناء): قال أبو البقاء: «﴿إِلَّا مَن رَّحِمَ ٱللَّهُ﴾ استِثناءٌ مُتَّصِل، أي: مَنْ رَحِمَه اللـهُ بقَبولِ الشفاعةِ فيه»(١). وفي «التيسير»: ﴿إِلَّا مَن رَّحِمَ ٱللَّهُ﴾ أي: المُؤمنين رَحِمَهم الله، فإنهم يَشفَعُونَ للمُذنِبين، وقيل: لكنْ مَنْ رَحِمَه الله، فإنه لا يحتاجُ إلىٰ قريبٍ يَنفَعُه، ولا إلىٰ ناصِرٍ يَنصُرُه.

وقالَ مَكِّي: «﴿إِلَّا مَن رَّحِمَ ٱللَّهُ﴾: «مَنْ» في مَوضِع رفع علىٰ البَدَلِ من المُضمَرِ في ﴿يُنصَرُونَ﴾، أي: لا يُنصَرُ إلا مَنْ رَحِمَ الله، وقيل: هي بَدَلٌ مِن ﴿مَوْلًى﴾ الأُولىٰ، أي: يومَ لا يُغْني إلا مَنْ رَحِمَ الله، أي: لا يَشفَعُ إلا مَنْ رَحِمَ الله، وهذا دليلٌ علىٰ جوازِ الشفاعةِ مِنَ المُؤمنينَ للمُؤمنينَ أهلِ الذنوب»(٢).

---

(١) «التبيان في إعراب القرآن» (٢: ١١٤٧).

(٢) «مشكل إعراب القرآن» لمكِّي بن أبي طالب (٢: ٦٥٧).

وعن أبي الدَّرْداء: **أنه كان يُقرِئُ رجلاً، فكان يقول: طعامُ اليثيم**، فقال: قُل: طعامُ الفاجِرِ يا هذا. وبهذا يُستَدلُّ علىٰ أنَّ إبدالَ كلمةٍ مكانَ كلمةٍ جائزٌ إذا كانت مُؤدِّيةً معناها، ومنه أجاز أبو حنيفةَ القِراءةَ بالفارسيّةِ علىٰ شَـريطة، وهي: أن يُؤدِّيَ القارئُ المعانيَ علىٰ كمالِها، مِن غير أن يَـخرِمَ منها شيئاً، قالوا: وهذهِ الشَّـريطةُ تَشهَدُ أنها إجازةٌ كلا إجازة، لأنَّ في كلام العَرَب ـ خُصُوصاً في القُرآنِ الذي هو مُعجِزٌ بفَصاحتِهِ وغَرابةِ نَظْمِهِ وأساليبه ـ مِن لَطائفِ المعاني والأغراض، ما لا يَستَقِلُّ بأدائِهِ لِسانٌ مِن فارِسيّةٍ وغيرِها، وما كانَ أبو حَنيفةَ رحمه الله يُـحْسِنُ الفارسية، فلم يَكُنْ ذلكَ منه عن تحقُّق وتبصُّـر، وروىٰ عليُّ بنُ الجعْدِ عن أبي يُوسُفَ عن أبي حَنيفةَ مِثلَ قَولِ صاحِبَيهِ في إنكارِ القِراءةِ بالفارسية.

﴿كَالْمُهْلِ﴾ قُرِئَ بضَمِّ الميم وفَتْحِها، وهو دُرْدِيُّ الزَّيْت، ويدلُّ عليه قولُه: ﴿يَوْمَ تَكُونُ السَّمَاءُ كَالْمُهْلِ﴾ [المعارج: ٨]، **مَعَ قوله:** ﴿فَكَانَتْ وَرْدَةً كَالدِّهَانِ﴾ [الرحمن: ٣٧]، وقيل: هو ذائِبُ الفِضّةِ والنُّحاس.

قوله: (**أنه كانَ يُقرِئُ رجلاً، فكانَ يقول: طعامُ اليثيم**): **الانتِصاف**: «يعني: كانَ يُقرِئُه، فلم يَستَطِعْ أن يقول: الأثيم، فكان يقول: اليثيم، فأعاد عليه، فلمّا عَجَزَ قال: قُل: طعامُ الفاجِر، وفيه دليلٌ علىٰ قِراءة القُرآنِ بالمعنىٰ»، وقال: «لا حُجّةَ فيه، وقولُ أبي الدَّرْداءِ محمولٌ علىٰ إيضاحِ المعنىٰ، عَوْناً علىٰ أن يأتيَ بالقِراءةِ كما أُنزِلَت، هكذا حَمَلَه القاضي أبو بكر[1] في كتاب (الانتِصار)»[2].

قوله: (**﴿كَالْمُهْلِ﴾ قُرِئَ بضَمِّ الميم**): وهيَ المشهورة، والفَتْحُ شاذّ.

قوله: (**ويَدُلُّ عليه ـ أي: علىٰ أنَّ المُرادَ بـ«المُهْل» دُرْدِيُّ الزَّيْت ـ قولُه تعالىٰ:** ﴿يَوْمَ تَكُونُ السَّمَاءُ كَالْمُهْلِ﴾، **مَعَ قوله:** ﴿فَكَانَتْ وَرْدَةً كَالدِّهَانِ﴾): لأنَّ الأولَ دلَّ علىٰ أنَّ السمـاءَ تصيرُ

---

(١) يعني: الإمام الباقلاني رحمه الله تعالىٰ.

(٢) «الانتصاف» (٣: ٥٠٦) بحاشية «الكشّاف». والفقرةُ الأولىٰ لم أقف عليها فيه.

والكافُ رَفْعٌ؛ خَبـرٌ بعدَ خَبـر، **وكذلكَ ﴿يَغْلِي﴾، وقُرِئَ بالتاءِ** للشَّجَرة، وبالياءِ للطعام. والحَمِيمُ: الماءُ الحارُّ الذي انتهىٰ غَلَيانُه.

كالمُهْل، والثاني علىٰ أنها تصيرُ كالدِّهان، وهو: إما جمعُ دُهْنٍ أو اسمُ ما يُدَّهَنُ به، ويجبُ التوافقُ بينهما، فيَصِحُّ تفسيرُ «المُهْل» بدُرْدِيِّ الزَّيْت.

هذا الاستِدلالُ في الأصولِ من بابِ دلالةِ النَّصِّ باستِعانةِ نصٍّ آخر، نَحْو دلالةِ قولِهِ تعالىٰ: ﴿وَحَمْلُهُۥ وَفِصَـٰلُهُۥ ثَلَـٰثُونَ شَهْرًا﴾ [الأحقاف: ١٥] مَعَ قوله: ﴿حَوْلَيْنِ كَامِلَيْنِ﴾ [البقرة: ٢٣٣]: علىٰ أنَّ مُدّةَ الحملِ سِتّةُ أشهُر[(١)].

قوله: (**وكذلك ﴿يَغْلِي﴾**): أي: مرفوعُ المَحَلّ؛ خَبـرٌ بعدَ خَبـر.

قوله: (**وقُرِئَ بالتاء**): ابنُ كثيـر وحَفْص: بالياءِ التَّحْتانية، والباقون: بالتـاء[(٢)]. رَوىٰ الواحِديُّ عن أبي عُبَيد[(٣)]: أنه اختار الياء، وقال: لأنَّ المُهْلَ مذكَّر، وهو الذي يلي المُهْل[(٤)]، فصار أولىٰ به للذِّكْر والقُرْب[(٥)]. وقال أبو علي: لا يجوزُ أن يُحمَلَ الغليُ علىٰ المُهْل، لأنَّ المُهْلَ إنما ذُكِرَ للتشبيه به في الذَّوْب، ألا ترىٰ أنَّ المُهْلَ لا يَغْلي في البُطون، وإنما يَغْلي ما شُبِّهَ به، وهو كقوله: ﴿كَغَلْيِ ٱلْحَمِيمِ﴾، يعني: الماءَ الحارَّ إذا اشتَدَّ غَلَيانُه[(٦)].

أراد أنَّ هاهنا الـمُشبَّهَ واحد، والمُشبَّه به مُتعدِّد، شُبِّهَتْ عُصارةُ الشَّجَرةِ تارةً بالمُهْل في غِلَظِها وكُدُورتِها ونَتَنِها، وأخرىٰ بالماءِ في انفِعالِها بالغَلَيان، ومن ثَمَّ لم يَذهَبْ المُصنِّفُ إلىٰ إسنادِ ﴿يَغْلِي﴾ إلىٰ «المُهْل»، وقال: «تَغْلي: بالتاءِ للشَّجَرة، وبالياءِ للطعام»، ورُوِيَ في

---

(١) يُريد: أقلّ مُدّةِ الحمل.

(٢) انظر: «التيسير» للداني ص١٩٨، و«حجة القراءات» ص٦٥٧.

(٣) كذا في (ط) و(ف)، يُريد: القاسمَ بنَ سَلّام، وفي (ح): «أبو عبيدة»، يعني: مَعْمَرَ بنَ المُثنّىٰ، ويُرجِّحُ الأولَ أنه سيأتي مرّةً أخرىٰ بعد أسطر: «أبو عُبيد» باتفاق الأصول الخطية، وهو المُوافقُ لِـما في «الوسيط» للواحدي.

(٤) تحوَّف في (ط) و(ف) إلىٰ: «علىٰ الفعل».

(٥) في (ح): «للتكثير والقرب»، وهو تحريف، وفي (ف): «للتَّذكُّر والقرب»، والمثبت من (ط).

(٦) «الوسيط» للواحدي (٤: ٩٢).

يُقالُ للزَّبانية: ﴿خُذُوهُ فَٱعْتِلُوهُ﴾ فقُودُوهُ بعُنْفٍ وغِلْظة، وهو أن يُؤخَذَ **بتَلْبيبِ الرجل**، فيُجَرَّ إلىٰ حَبْسٍ أو قَتْل، ومنه: العُتُلّ؛ وهو الغَليظُ الجافي، **قُرِئَ بكَسْرِ التاءِ وضَمِّها**، ﴿إِلَىٰ سَوَآءِ ٱلْجَحِيمِ﴾ إلىٰ وَسَطِها ومُعظَمِها.

فإن قلت: هَلّا قيل: صُبُّوا فوقَ رأسِه مِنَ الحميم، كقوله: ﴿يُصَبُّ مِن فَوْقِ رُءُوسِهِمُ ٱلْحَمِيمُ﴾ [الحج: ١٩]، لأنَّ الحميمَ هو المصبوبُ لا عذابُه؟ قلت: إذا صُبَّ عليه الحميم، فقد صُبَّ عليه عذابُه وشِدّتُه، إلا أنَّ صَبَّ العذاب طريقُه الاستِعارة، كقوله:

صُبَّتْ عليه صُـرُوفُ الدَّهْرِ مِن صَبَبِ

الحاشية[١]: «أنه قيلَ له: هل يجوزُ بالياءِ صِفةً للمُهْل؟ قال: لا، لأنه لا يُوصَفُ المُهْل، لكنِ الطعامُ أو الشَّجَرة».

وقلت: ولناصِـرِ قولِ أبي عُبَيد أن يقول: هو مِن تَداخُلِ التشبيهَين، أي: كالـمُهْلِ المُشبَّهِ غَلَيانُه بغَلْي الحميم في البُطون، شُبِّهَ طعامُ الشَّجَرةِ بدُرْديٍّ خارجٍ عن المُتعارَفِ في أنه إذا قُدِّرَ أن يُصَبَّ في البُطون يَغْلي ـ بغير نارٍ ـ غَلَيانَ الماءِ الحارِّ في المَراجِلِ بالنار، ولا يَبعُدُ هذا التأويل، فإنَّ هذهِ الشَّجَرةَ علىٰ خِلافِ الأشجارِ المُتعارَفة، لأنها تَنبُتُ في أصلِ الجحيم، طَلْعُها كأنه رؤوسُ الشياطين.

قوله: (**بتَلْبيب الرجل**): **الجوهري**: «لبَّبتُ الرجلَ تَلْبيباً؛ إذا جَمَعتَ ثيابَه عندَ صَدْرِه ونَحْرِهِ في الخصومةِ وجَرَرْتَه».

قوله: (**قُرِئَ بكَسْرِ التاءِ وضَمِّها**): الحرميان[٢] وابنُ عامر: «فاعتُلوهُ» بالضَّمّ، والباقون: بالكَسْر[٣].

قوله: (**صُبَّتْ عليه صُـرُوفُ الدَّهْرِ مِن صَبَب**): **الأساس**: «مَشَوا في صَبَب، وفي أصباب:

---

(١) أي: الزمخشريُّ في حاشية «الكشّاف».

(٢) يعني: ابنَ كثير المكّيّ، ونافعاً المدنيّ.

(٣) انظر: «التيسير» للداني ص١٩٨.

وكقوله تعالىٰ: ﴿أَفْرِغْ عَلَيْنَا صَبْرًا﴾ [البقرة: ٢٥٠]، فذَكَرَ العذابَ **مُعلَّقاً به الصَّبّ، مُستعاراً له**، ليكونَ أهوَلَ وأهيَب.

يُقال: ﴿ذُقْ إِنَّكَ أَنتَ ٱلْعَزِيزُ ٱلْكَرِيمُ﴾ علىٰ سبيل الهُزْءِ والتَّهَكُّم بمَنْ كانَ يَتعزَّزُ ويتكرَّمُ علىٰ قومه. ورُوِي: أنَّ أبا جَهْلٍ قالَ لرسولِ الله ﷺ: **ما بينَ جبلَيْها** أعزُّ ولا أكرَمُ مني، فوالله ما تَستَطيعُ أنتَ ولا ربُّكَ أن تَفعَلا بي شيئاً. **وقُرِئ: «أنك»** بمعنىٰ: **لأنك**. وعن الحسنِ بنِ عليٍّ رضيَ اللهُ عنهما: أنه قرأ به علىٰ المِنبر.

﴿إِنَّ هَٰذَا﴾ العذاب، أو: إنَّ هذا الأمْرَ هو ﴿مَا كُنتُم بِهِۦ تَمْتَرُونَ﴾ أي: تَشُكُّون، أو تَتَمارَوْنَ وتَتَلاجُّونَ.

[﴿إِنَّ ٱلْمُتَّقِينَ فِى مَقَامٍ أَمِينٍ * فِى جَنَّٰتٍ وَعُيُونٍ * يَلْبَسُونَ مِن سُندُسٍ وَإِسْتَبْرَقٍ مُّتَقَٰبِلِينَ * كَذَٰلِكَ وَزَوَّجْنَٰهُم بِحُورٍ عِينٍ * يَدْعُونَ فِيهَا بِكُلِّ فَٰكِهَةٍ ءَامِنِينَ * لَا يَذُوقُونَ فِيهَا ٱلْمَوْتَ إِلَّا ٱلْمَوْتَةَ ٱلْأُولَىٰ ۖ وَوَقَىٰهُمْ عَذَابَ ٱلْجَحِيمِ * فَضْلًا مِّن رَّبِّكَ ۚ ذَٰلِكَ هُوَ ٱلْفَوْزُ ٱلْعَظِيمُ﴾ ٥١-٥٧]

وهو الـحُدور، وفي الحديث: «كأنما يمشي في صَبَب»(١)، ومن المجاز: صُبَّ عليه البلاءُ مِن صَبَب، أي: مِن فوق».

قوله: (**مُعلَّقاً به الصَّبّ، مُستَعاراً له**): الفاءُ في «فذكر» مُتعلِّقٌ بقوله: «صَبُّ العذابِ طريقُه الاستِعارة»، وقوله: «مُعلَّقاً» و«مُستَعاراً»: حالانِ مُتَداخِلَتان، أي: جُعِلَ الصَّبُّ للعذاب، والعذابُ لا يُصَبّ، مُستعاراً لإصابته، علىٰ حَذْفِ المُضاف، شُبِّهَ العذابُ بالمائع، ثم خُيِّلَ له ما يُلازِمُ المائعَ مِنَ الصَّبّ، كما خُيِّلَ الإفراغُ للصَّبْر بعدَ تشبيهه بالماء.

قوله: (**ما بينَ جَبلَيْها**): أي: جَبَلَي مَكّة، وهما الأخشبان؛ أبو قُبَيسٍ وثَوْر.

قوله: (**وقُرِئ: «أنك»**) الكِسائيّ: بفَتْحِ الهمزة، والباقون: بكَسْرِها(٢).

---

(١) أخرجه الترمذي (٣٦٣٧) و(٣٦٣٨) من حديث علي بن أبي طالب رضيَ اللهُ عنه في وَصْفِ رسول الله ﷺ.

(٢) انظر: «التيسير» للداني ص١٩٨، و«حجة القراءات» ص٦٥٧.

قُرِئ: ﴿فِى مَقَامٍ﴾ **بالفَتْح**، وهو مَوضِعُ القيام، والمُراد: المكان، **وهو مِنَ الخاصِّ الذي وَقَعَ مُستَعمَلاً في معنىٰ العُموم**، وبالضَّمّ، وهو مَوضِعُ الإقامة، و«الأمين»: مِن قولك: أَمِنَ الرجلُ أمانةً فهو أمين، وهو ضِدُّ الخائن، **فوُصِفَ به المكانُ استِعارة**، لأنَّ المكانَ المُخيفَ كأنما يخونُ صاحبَه بما يَلْقىٰ فيه مِنَ المَكارِه.

قيل: السُّندُس: ما رقَّ مِنَ الدِّيباج، والإستبرق: ما غَلُظَ منه، وهو تعريبُ «استبر». فإن قلت: كيفَ ساغَ أن يَقعَ في القُرآنِ العربيِّ المُبينِ لفظٌ أعجميّ؟ قلت: إذا عُرِّبَ خرجَ مِن أن يكونَ عَجَميّاً، لأن معنىٰ التَّعْريب: أن يُجعَلَ عربيّاً بالتصرُّفِ فيه، وتغييرُه عن مِنهاجِه، وإجراؤُه علىٰ أوجُهِ الإعراب.

﴿كَذَلِكَ﴾ الكافُ مرفوعٌ علىٰ: **الأمرُ كذلك**، ....

قوله: (﴿فِى مَقَامٍ﴾ **بالفَتْح**): نافعٌ وابنُ عامر: بالضَّمّ، والباقون: بالفَتْح[1].

قوله: (**وهو مِنَ الخاصِّ الذي وقعَ مُستَعمَلاً في معنىٰ العُموم**): نحوُه: تعال، وأصلُه: موضعُ القيام، ثم عُمَّ واستُعمِلَ في جميع الأمكنة، حتىٰ قيلَ لموضع القُعود: مقام، وإنْ لم يُقَمْ فيه أصلاً، ويُقال: كُنّا في مقام فُلان، أي: في مجلِسه.

قوله: (**فوُصِفَ به المكانُ استِعارة**): أي: الاستِعارة المَكْنية. **الراغب**: «أصلُ الأمن: طُمأنينةُ النفس، وزوالُ الخوف، والأمنُ والأمانةُ والأمانُ في الأصل: مصادر، ويُجعَلُ الأمانُ تارةً اسمـاً للحالةِ التي عليها الإنسانُ في الأمن، وتارةً اسمـاً لِـمَا يُؤمَّنُ عليه الإنسان، كقوله: ﴿وَتَخُونُوٓا۟ أَمَـٰنَـٰتِكُمْ﴾ [الأنفال: ٢٧]، أي: ما ائتُمِنتُم عليه»[2].

قوله: (**علىٰ: الأمرُ كذلك**): رُوِيَ عن الـمُصنِّفِ أنه قال: والمعنىٰ فيه: أنه لم يُستَوفَ الوَصْف، وأنه بمَثابةِ ما لا يُحيطُ به الوَصْف، فكأنه قال: الأمرُ نَحْوُ ذلك، وما أشبَهَه، وليسَ يُعيِّنُ الوَصْفَ ويحقِّقُه.

---

(١) انظر: «التيسير» للداني ص١٩٨، و«حجة القراءات» ص٦٥٧.

(٢) «مفردات القرآن» ص٩٠.

أو منصوبٌ على: مِثلَ ذلكَ أثبْناهُم ﴿وَزَوَّجْنَاهُم﴾، وقرأ عِكرِمة: «**بحُورِ عِينٍ**» **على الإضافة**، والمعنى: بالحورِ مِنَ العِين، **لأنَّ العِينَ إما أن تكونَ حَوْراءَ أو غيرَ حَوْراء**، فهؤلاءِ مِنَ الحورِ العِين، لا مِن شُهْلِهنَّ مثلاً، وفي قِراءةِ عبدِ الله: «بعِيسٍ عِينٍ»، والعَيْساء: البيضاءُ تَعْلُوها حُمْرة.

وقرأ عُبيدُ بنُ عُمَير: «لا يُذاقُونَ فيها الموت»، وقرأ عبدُ الله: «لا يَذُوقُونَ فيها طَعْمَ الموت».

قوله: (**«بحُورِ عِينٍ» على الإضافة**): قال ابنُ جِنِّي: «الصِّفةُ أَوْفى مِنَ الإضافة، لأنَّ المُضافَ والمُضافَ إليه جارِيَيْنِ مَجْرى المُفرَد، والصِّفةُ تأتي مَعَ الاختِصاصِ المُستَفادِ منها [مأتى][1] الزيادة، وهيَ مَعَ ذلكَ أشدُّ إصراحاً بالمعنى مِنَ المُضاف، ألا ترى أنكَ إذا قلت: «مَرَرتُ بظَريفِ كِرامٍ» جازَ الظريفُ أن يكونَ كريماً، وجاز أن يكونَ منسوباً إليهم، وإن لم يكنْ كريماً، وإذا قلت: «مَرَرتُ بظَريفٍ كريمٍ» فقد أثبَتَّ له مذهبَ الكَرَم البتّة»[2]، ولهذا جعلَ الإضافةَ مِن باب: خاتمُ فِضّة، وبابُ ساجٍ[3].

قوله: (**لأنَّ العِينَ إما تكونَ حَوْراءَ أو غيرَ حَوْراء**): أنشَدَ الجوهريُّ للعَجّاج:

بأعيُنٍ مُحوَّراتٍ حُورِ[4]

يعني: الأعيُنَ النَّقيّاتِ البياض، الشديداتِ سوادَ الحَدَقة.

و«الشُّهْلة» في العَيْن: أن يَشُوبَ سَوادَها زُرْقة، وعَيْنٌ شَهْلاء، ورجلٌ أشهَلُ العَيْن.

---

(١) قوله: «مأتى» سقط من الأصول الخطية، وأثبتُّه من «المحتسب» لابن جِنّي.

(٢) «المحتسب» لابن جِنّي (٢: ٢٦١).

(٣) الساج: خَشَبٌ يُجلَبُ مِنَ الهِند، وشَجَرٌ عظيمٌ يذهبُ طُولاً وعرضاً. كذا في «لسان العرب» لابن منظور، مادة (سوج).

(٤) انظر: «الصِّحاح» للجوهري، مادة (حور).

وقال ابنُ منظور في «لسان العرب»، مادة (حور): «يعني: الأعيُن النَّقيّات البياض، الشديدات سَوادِ الحَدَق».

فإن قلت: كيفَ استُثنِيَتِ المَوْتةُ الأُولىٰ المَذُوقةُ قبلَ دخولِ الجنّة، مِنَ الموتِ المنفيِّ ذَوْقُه فيها؟ قلت: **أُريدَ أن يُقال: لا يَذُوقُونَ فيها الموتَ البتّة**، فوَضَعَ قولَه: ﴿إِلَّا ٱلْمَوْتَةَ ٱلْأُولَىٰ﴾ مَوضِعَ ذلك، لأنَّ المَوْتةَ الماضيةَ مُحالٌ ذَوْقُها في المُستقبَل، **فهو مِن باب التعليقِ بالمُحال**، كأنه قيل: إن كانتِ المَوْتةُ الأُولىٰ يَستقيمُ ذَوْقُها في المُستقبَل، فإنهم يَذُوقُونَـها.

وقُرِئ: «ووَقَّاهُم» بالتشديد.

﴿فَضْلًا مِّن رَّبِّكَ﴾ عطاءً مِن رَبِّكَ وثواباً، يعني: كُلَّ ما أعطىٰ المُتقينَ مِن نعيم الجنّةِ والنَّجاةِ مِنَ النار. وقُرِئ: «فَضْلٌ»، أي: ذلكَ فَضْل.

[﴿فَإِنَّمَا يَسَّرْنَٰهُ بِلِسَانِكَ لَعَلَّهُمْ يَتَذَكَّرُونَ * فَٱرْتَقِبْ إِنَّهُم مُّرْتَقِبُونَ﴾ ٥٨-٥٩]

﴿فَإِنَّمَا يَسَّرْنَٰهُ بِلِسَانِكَ﴾ **فَذْلَكةٌ للسُّورة**، ....

قوله: (**أُريدَ أن يُقال: لا يذوقونَ فيها الـموتَ البتّـة**): **الانتِصـاف**: هذا مبنيٌّ علىٰ أنَّ ﴿ٱلْمَوْتَةَ﴾ بَدَل؛ علىٰ طريقةِ بني تميم الذينَ يُـجَوِّزونَ البَدَلَ مِن غيرِ الجِنس، والحِجازيُّون يَنصِبُونَه بالاستِثناءِ المُنقَطِع، وسِـرُّ اللغةِ التميميةِ في قولهم: ما في الدار أحدٌ إلا حمار[١]، أي: إنْ كانَ الحِمارُ مِنَ الأحَد، ففيها أَحَد، وبه فَسَّـرَ الزمخشـريُّ قولَه تعالىٰ: ﴿قُل لَّا يَعْلَمُ مَن فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ٱلْغَيْبَ إِلَّا ٱللَّهُ﴾ [النمل: ٦٥]»[٢].

قولـه: (**فهو مِن بـابِ التعليقِ بالـمُحال**): نظيرُه: قولُه تعالىٰ: ﴿وَلَا تَنكِحُوا۟ مَا نَكَحَ ءَابَآؤُكُم مِّنَ ٱلنِّسَآءِ إِلَّا مَا قَدْ سَلَفَ﴾ [النساء: ٢٢]، نظيرُه: أن يَستَسقِيَ أحد، فتقول: لا أسقيكَ إلا الجمر، والجمرُ لا يُسْقىٰ. فمعناه: إنْ كانَ الجمرُ شيئاً يُسْقىٰ فإنما أسقيكَه.

قوله: (﴿فَإِنَّمَا يَسَّرْنَٰهُ بِلِسَانِكَ﴾ **فَذْلَكةٌ**[٣] **للسُّورة**)، إلىٰ آخره، يعني: هو إجمالٌ بعدَ تفصيل.

---

(١) كذا في الأصول الخطية، وفيه غموضٌ شديد، ولفظُ ابنِ المُنيِّر في «الانتِصاف»: «وسِـرُّ اللغةِ التميمية: بناءُ النفي المُرادِ علىٰ وَجْهٍ لا يُبقي للسامعِ مَطمَعاً في الإثبات، فيقولون: ما فيها أحدٌ إلا حمار».

(٢) «الانتصاف» (٣: ٥٠٧) بحاشية «الكشّاف».

(٣) يُقال: فَذلَكَ حِسابَه فذكلة، أي: أنهاه وفَرَغَ منه، وهي كلمةٌ مُختَرَعةٌ ـ كما قال الصاغاني ـ من قول الحاسب إذا أجمَلَ حِسابَه: فذلِكَ كذا وكذا عدداً، وهي مثلُ قولهم: فَهْرَسَ الأبوابَ فهرسة، إلَّا أن «فَذْلَكَ» ضاربٌ =

ومعناها: ذكِّرْهُم بالكِتابِ المُبين ﴿فَإِنَّمَا يَسَّرْنَٰهُ﴾ أي: سَهَّلْناه، حيثُ أنزلناهُ عربياً ﴿بِلِسَانِكَ﴾ بلُغَتِك؛ إرادةَ أن يَفهَمَهُ قومُك فيَتَذكَّروا.

﴿فَٱرْتَقِبْ﴾ فانتَظِرْ ما يَحُلُّ بهم، ﴿إِنَّهُم مُّرْتَقِبُونَ﴾ ما يَحُلُّ بكَ مُتَربِّصُونَ الدوائِر.

عن رسول الله ﷺ: «مَنْ قرأ سُورةَ «حم الدُّخانَ» في ليلةٍ أصبَحَ يَستَغفِرُ له سبعونَ ألفَ مَلَك»، وعنه عليه السَّلام: «مَنْ قرأ سُورةَ حم التي ذُكِرَ فيها الدُّخانُ في ليلةِ جُمُعةٍ أصبَحَ مغفوراً له».

وقلت: بل خاتمةٌ عزيزة، ورَدٌّ للعَجُزِ على الصَّدْر، وبها ظهر دِقَّةُ نَظَرِ مَنْ قال: إنَّ ﴿رَحْمَةً﴾ ـ في قوله: ﴿إِنَّا كُنَّا مُرْسِلِينَ * رَحْمَةً مِّن رَّبِّكَ﴾ [الدخان: ٥-٦] ـ: مفعولٌ به، والمُرادُ بها سَيِّدُ المُرسَلينَ وخاتَمُ النَّبيِّينَ ورحمةُ العالمين، وأنَّ قولَه تعالىٰ: ﴿فَٱرْتَقِبْ يَوْمَ تَأْتِي ٱلسَّمَآءُ بِدُخَانٍ مُّبِينٍ﴾ [الدخان: ١٠] مُقابِلٌ لقوله: ﴿إِنَّآ أَنزَلْنَٰهُ فِي لَيْلَةٍ مُّبَٰرَكَةٍ﴾ [الدخان: ٣]، ولذلك ضَمَّ مَعَ التبشير قولَه: ﴿فَٱرْتَقِبْ﴾.

قولُه: (مَنْ قرأ «حم الدُّخان»): روينا عن الترمذيِّ[1] عن أبي هُريرةَ قال: قال رسولُ الله ﷺ: «مَنْ قرأ «حم الدُّخانَ» في ليلةٍ أصبَحَ يَستَغفِرُ له سَبْعون ألفَ مَلَك»، وفي رواية: «في ليلةِ الجمعة غُفِرَ له».

تَمَّتِ السُّورة.

* * *

= بعِرقٍ في العربية، و«فَهْرَس» مُعرَّب، والفَذْلكة: جملةُ عَدَدٍ قد فُصِّل. «تاج العروس» للزَّبيدي، مادة (فذلك).

وعليه فمعنى قوله: «فذلكةٌ للسُّورة» أي: خاتمةٌ تُجمِلُ ما فَصَّلَتْهُ السورة، ولذا قال الطيبي هنا: «يعني: هو إجمالٌ بعد تفصيل».

وانظر في معنى «الفذلكة» أيضاً ما نقلتُه عن الكفوي في تفسير الآية ١١١ من سورة التوبة (٧: ٣٧٤).

(١) في «جامعه» (٢٨٨٨) و(٢٨٨٩)، وضعَّفه. وانظر: «تنزيه الشريعة المرفوعة» لابن عرّاق (١: ٢٩٠).

سورةُ الجاثية

مَكِّيّة، وهي سبعٌ وثلاثونَ آية، وقيل: سِتّ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

[﴿حمٓ * تَنزِيلُ ٱلۡكِتَٰبِ مِنَ ٱللَّهِ ٱلۡعَزِيزِ ٱلۡحَكِيمِ * إِنَّ فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِ لَأٓيَٰتٖ لِّلۡمُؤۡمِنِينَ * وَفِي خَلۡقِكُمۡ وَمَا يَبُثُّ مِن دَآبَّةٍ ءَايَٰتٞ لِّقَوۡمٖ يُوقِنُونَ * وَٱخۡتِلَٰفِ ٱلَّيۡلِ وَٱلنَّهَارِ وَمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مِن رِّزۡقٖ فَأَحۡيَا بِهِ ٱلۡأَرۡضَ بَعۡدَ مَوۡتِهَا وَتَصۡرِيفِ ٱلرِّيَٰحِ ءَايَٰتٞ لِّقَوۡمٖ يَعۡقِلُونَ * تِلۡكَ ءَايَٰتُ ٱللَّهِ نَتۡلُوهَا عَلَيۡكَ بِٱلۡحَقِّۖ فَبِأَيِّ حَدِيثِۭ بَعۡدَ ٱللَّهِ وَءَايَٰتِهِۦ يُؤۡمِنُونَ﴾ ١-٦]

﴿حمٓ﴾ إنْ جَعَلتَها اسماً مُبتَدأً مُخبَراً عنه بـ﴿تَنزِيلُ ٱلۡكِتَٰبِ﴾، لم يَكُنْ بُدٌّ مِن حَذفِ مُضاف، تقديرُه: تنزيلُ حم تنزيلُ الكِتاب، و﴿مِنَ ٱللَّهِ﴾ صِلةٌ للتنزيل، وإنْ جَعَلتَها تعديداً للحُروف، كانَ ﴿تَنزِيلُ ٱلۡكِتَٰبِ﴾ مُبتَدأ، والظَّرْفُ خَبراً.

سورةُ الجاثية

مكِّيّة، وهي سبعٌ وثلاثونَ آية، وقيل: ستٌّ وثلاثون

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

قوله: (تنزيلُ حم تنزيلُ الكِتاب): يعني: تنزيلُ هذهِ السُّورةِ كتنزيل سائرِ القُرآن، فيكونُ في قوله: ﴿مِنَ ٱللَّهِ ٱلۡعَزِيزِ ٱلۡحَكِيمِ﴾ دلالةٌ علىٰ وَجْهِ الشَّبَه، فكونُه مِنَ الله دلَّ علىٰ أنه حَقٌّ وصِدْقٌ وصواب، وكونُه مِنَ العزيزِ دلَّ علىٰ أنه مُعجِزٌ يَغلِبُ ولا يُغلَب، وكونُه مِنَ الحكيم دلَّ علىٰ أنه مُشتَمِلٌ علىٰ الحِكَم البالِغة، وعلىٰ أنه مُحكَمٌ في نفسِه، يَنسَخُ ولا يُنسَخ.

﴿إِنَّ فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ﴾ **يجوزُ أن يكونَ علىٰ ظاهرِه، وأن يكونَ المعنىٰ: إنَّ في خَلْقِ السماوات والأرض؛** لِقولِه: ﴿وَفِي خَلْقِكُمْ﴾. فإن قلت: عَلامَ عَطَفَ ﴿وَمَا يَبُثُّ﴾، أعلىٰ «الخلْقِ» المُضاف، أم علىٰ الضمير المُضافِ إليه؟ قلت: بل علىٰ المُضاف، لأنَّ المُضافَ إليه **ضميرٌ مُتَّصِلٌ مجرورٌ يَقبُحُ العَطفُ عليه،** استَقبَحُوا أن يُقال: مَررتُ بِكَ وزيدٍ، وهذا أبوكَ وعَمْرٍو، وكذلك إنْ أكَّدُوهُ كَرِهُوا أن يقولوا: مَررتُ بكَ أنتَ وزيد.

قوله: (**يجوزُ أن يكونَ علىٰ ظاهِرِه**): أي: لا يُقدَّرُ مُضاف، قال الإمام: «وذلكَ أنه حَصَلَ في ذواتِ السماواتِ والأرضِ أحوالٌ دالةٌ علىٰ وجودِ الله تعالىٰ، مِثلِ مَقاديرِها وكيفياتِها وحَرَكتِها، وأيضاً الشمسُ والقَمَرُ والنُّجُومُ والجِبالُ موجودةٌ فيهما، وهي آيات»[1].

وقلت: ويجوزُ ـ علىٰ هذا ـ أن يكونَ قولُه: ﴿وَفِي خَلْقِكُمْ﴾ إلىٰ آخِرِ الآيتَينِ مِن عَطْفِ الخاصِّ علىٰ العامّ، لأنَّ المذكورَ بعضُ ما في السماواتِ والأرض.

قوله: (**وأن يكونَ المعنىٰ: إنَّ في خَلْقِ السماواتِ والأرض**): روىٰ الواحِديُّ عن الزَّجّاج هذا القول[2].

قوله: (**ضميرٌ مُتَّصِلٌ مجرورٌ يَقبُحُ العَطْفُ عليه**): يعني: العطفُ علىٰ المُضمَرِ المجرورِ قبيح، سواءٌ كانَ مجروراً بحرفِ الجرِّ أو بالإضافة، لا فَرْقَ بينَ أن يُؤَكَّدَ أم لا، قال في «النساء»: «الضميرُ المُتَّصِلُ كاسمِه[3]، والجارُّ والمجرورُ كشيءٍ واحد، فلما اشتَدَّ الاتصالُ لِتكرُّرِه أشبَهَ العَطْفَ علىٰ بَعْضِ الكَلِمة، فوَجَبَ تكريرُ العامِل، كقولك: مررتُ به وبزيد[4]، وهذا غلامُه وغلامُ زيد».

---

(١) «مفاتيح الغيب» للرازي (٢٧: ٦٦٩).

(٢) «الوسيط» للواحدي (٤: ٩٢).

(٣) لفظُ الزمخشري: «الضميرُ المتصل: مُتَّصلٌ كاسمِه»، وهي أوضحُ مما نقله المُؤلِّف عليهما رحمةُ الله.

(٤) في (ح): «مررت به بزيد»، وفي (ف): «مررت بزيد»، والمُثبَت من (ط) و«الكشّاف».

قُرِئَ: ﴿ءَايَٰتٌ لِّقَوۡمٍ يُوقِنُونَ﴾ **بالنَّصب والرَّفع**، علىٰ قولك: إنَّ زيداً في الدارِ وعَمْراً في السُّوق، أو: عَمْرٌو في السُّوق.

وأما قولُه: ﴿ءَايَٰتٌ لِّقَوۡمٍ يَعۡقِلُونَ﴾ **فمِنَ العَطفِ علىٰ عامِلَين**، سواءٌ نَصبتَ أو رَفَعت؛ فالعامِلانَ إذا نَصَبتَ هما: «إنَّ» و«في»، أُقيمَتِ الواوُ مَقامَهما، فعَمِلَتِ الجرَّ في ﴿وَٱخۡتِلَٰفِ ٱلَّيۡلِ وَٱلنَّهَارِ﴾، والنَّصْبَ في «آياتٍ»، وإذا رَفَعتَ فالعامِلان: الابتداءُ و«في»، عَمِلَتِ الرَّفعَ في ﴿ءَايَٰتٌ﴾، والجرَّ في ﴿وَٱخۡتِلَٰفِ﴾. وقرأ ابنُ مسعود: «وفي اختِلافِ الليلِ والنَّهار».

عن بعضِهم: لأنَّ اتصالَ الضمير له اتحادٌ لفظاً، والجارُّ مَعَ المجرورِ مُتَّحِدٌ معنىً، فلما كانَ فيه اتحادٌ مِن وَجْهَين، يصيرُ في التقديرِ كأنه عَطْفٌ علىٰ الحرفِ الجار، والعطفُ على الحرفِ لا يجوز، وكأنه عطفٌ على بعضِ الكلمة، وذلكَ لا يجوز، لأنه ليسَ للمجرورِ ضميرٌ مُنفَصِل.

وذكر ابنُ الحاجِب في «شرح المُفصَّل» في باب الوقف منه: «أنَّ بعضَ النَّحْويِّينَ يُجَوِّزونه في المجرورِ بالإضافةِ دونَ المجرورِ بحرفِ الجرّ، لأنَّ اتصالَ المجرورِ بالمُضافِ ليسَ كاتصالِهِ بالجارّ، لاستِقلالِ كُلِّ واحدٍ منهما، فلم يَشتَدَّ اتصالُه فيه اشتِدادَه مَعَ الحرف، ولذلكَ زَعَمَ بعضُ النَّحْويِّينَ أنَّ قولَه تعالىٰ: ﴿أَوۡ أَشَدَّ ذِكۡرٗا﴾ [البقرة: ٢٠٠] معطوفٌ على الكافِ والميم في قوله: ﴿كَذِكۡرِكُمۡ ءَابَآءَكُمۡ﴾ [البقرة: ٢٠٠]»[١] ولذا جَوَّزَه المُصنِّف.

قوله: (**قُرِئَ:** ﴿ءَايَٰتٌ لِّقَوۡمٍ يُوقِنُونَ﴾ **بالنَّصْبِ والرَّفْع**): بالنَّصْب: حمزةُ والكِسائيّ، والباقون: بالرفع[٢].

قوله: (**وأما قوله:** ﴿ءَايَٰتٌ لِّقَوۡمٍ يَعۡقِلُونَ﴾ **فمِنَ العَطْفِ على عامِلَين**): يعني: لم يكن قوله: ﴿ءَايَٰتٌ لِّقَوۡمٍ يُوقِنُونَ﴾ من العطفِ على عاملَين لتكريرِ «في» في قوله: ﴿وَفِي خَلۡقِكُمۡ﴾، ولكن

---

(١) «الإيضاح في شرح المُفصَّل» لابن الحاجب (٢ : ٣٢٠-٣٢١).

(٢) انظر: «التيسير» للداني ص ١٩٨، و«حجة القراءات» ص ٦٥٨.

فإن قلت: العَطفُ علىٰ عامِلَينِ علىٰ مَذهَبِ الأخفَشِ سديدٌ لا مَقالَ فيه، وقد أباهُ سِيبَوَيه، فما وَجْهُ تخريج الآيةِ عِندَه؟ قلت: فيه وَجْهان: أحدُهما: أن يكونَ علىٰ إضمـارِ «في»، والذي حَسَّنَه تَقَدُّمُ ذِكرِهِ في الآيتَينِ قبلَها، ويَعضُدُه قِراءةُ ابنِ مسعود. والثاني: أن يَنتَصِبَ «آيات» علىٰ الاختِصاصِ **بعدَ انقِضاءِ المجرورِ** معطوفاً علىٰ ما قبلَه **أو علىٰ التكرير**،

في قوله: ﴿ءَايَٰتٌ لِّقَوۡمٍ يَعۡقِلُونَ﴾ لا بُدَّ مِنَ العَطْفِ على عامِلَين، قال ابنُ الحاجِب: «اختَلَفَ الناسُ في مسألةِ العَطْفِ على عامِلَين: فمنهم مَنْ يَمنَعُه، وهم أكثرُ البَصْـرِيِّين، ومنهم مَنْ يُـجَوِّزُه، وهم أكثرُ الكوفيِّـين، ومنهم مَنْ يُفَصِّلُ فيقول: أما مِثْلُ قولك: «في الدار زيدٌ والـحُجْرةِ عَمْرٌو» فجائز، وأما مِثْلُ قولك: «زيدٌ في الدارِ وعمرٌو الـحُجْرةِ» فلا يجوز؛ لأنَّ إحدىٰ المسألتين: المجرورُ فيها يلي العاطِف، فقام العاطفُ فيها مقام الجارّ، والأخرىٰ: ليسَ المجرورُ فيها يلي العاطِف، فكانَ فيها إضمـارُ الجارِّ مِن غيرِ عِوَض. وأما مَنْ يَمنَعُ العَطْفَ على عامِلَينِ فيقولُ في الآيات: إنَّ ﴿ءَايَٰتٌ﴾ فيها تأكيدٌ لِـ﴿ءَايَٰتٌ﴾ الأُولىٰ، ولو كانت مَوضِعَ «الآياتِ» الأخيرةِ لَفْظةٌ أخرىٰ لم يَـجُـز»(١).

قوله: (**بعدَ انقِضاءِ المجرور**): وهو قولُه: «اختِلاف» و«ما أنزَلَ» و«تَصْـريف الرِّياح».

قوله: (**أو علىٰ التكرير**): قال أبو البقاء: «كَرَّرَ (آياتٍ) للتوكيد؛ لأنها مِن لفظِ (آياتٍ) الأُولىٰ، وإعرابُها كإعرابِها، كقولك: إنَّ بثَوْبِكَ دماً وبثَوْبِ زيدٍ دماً، فـ«دم» الثاني مُكرَّر؛ لأنك مُستَغنٍ عن ذِكرِه»(٢).

قال مَكِّي: «و(آياتٍ) نَصْبٌ علىٰ التكريرِ لـمَّـا طالَ الكلام، كما تقول: ما زيدٌ قائماً ولا جالساً زيد، فتَنصِبُ «جالساً» على أنَّ زيداً الآخر هو الأول، جِيءَ به مؤكِّداً، ولو كانَ غيرَ الأولِ لم يَـجُـزْ نَصْبُ «جالساً»؛ لأنَّ خَبـرَ «ما» لا يَتَقَدَّمُ على اسمِها، بخِلافِ (ليس)»(٣).

---

(١) «الأمالي النحوية» لابن الحاجب (١ : ٤٦).

(٢) «التبيان في إعراب القرآن» (٢ : ١١٥٠).

(٣) «مُشكِل إعراب القرآن» لمكي بن أبي طالب (٢ : ٦٦٠-٦٦١).

ورَفعُها بإضمار «هي».

وقُرِئ: «واختِلافُ الليلِ والنَّهار» بالرَّفْع، وقُرِئ: «آية»، وكذلك: «وما يَبُثُّ مِن دابّةٍ آية». وقُرِئ: «وتَصْـريفِ الرِّيح»، **والمعنىٰ: إنَّ المُنصِفينَ** مِنَ العِبادِ **إذا نَظَروا في السماواتِ** والأرضِ النَّظَرَ الصَّحيح: عَلِمُوا أنها مصنوعة، وأنه لا بُدَّ لها مِن صانِع، فآمَنُوا بالله وأقرُّوا، فإذا نَظَروا في خَلْقِ أنفُسِهم وتَنقُّلِها مِن حالٍ إلىٰ حال، وهَيْئةٍ إلىٰ هَيْئة، وفي خَلْقِ ما علىٰ ظَهْرِ الأرضِ مِن صُنوفِ الحيوان: ازدادوا إيماناً وأيقَنوا، وانتَفَىٰ عنهم اللَّبْس، فإذا نَظَروا في سائرِ الحوادثِ التي تَتَجَدَّدُ في كُلِّ وقت ـ كاختِلافِ الليلِ والنهار، ونُزولِ الأمطار، وحياةِ الأرضِ بها بعدَ مَوْتِها، وتَصْـريفِ الرِّياحِ جَنُوباً وشَمالاً، وقَبُولاً ودَبُوراً ـ: عَقَلُوا واستَحكَمَ عِلمُهم وخَلَصَ يقينُهم.

وسُمِّيَ المَطَرُ رِزْقاً، لأنه سَبَبُ الرِّزْق.

قوله: (**ورَفعُها**): عطفٌ على قوله: «أن يَنتَصِب»، فكانَ انتِصابُها علىٰ الاختِصاص، ورفعُها بإضمار «هي»، وهو أيضاً مَدْح، قال أبو البقاء: «ويُقرَأُ بالرفع على التوكيد أيضاً»[1].

وقوله: (**والمعنىٰ: إنَّ المُنصِفين**): أرادَ به المعنىٰ البياني، يعني بالبيان: ترتيبَ ما قَدَّمْتَ وما وَسَّطتَ وما أَخَّرْت.

قوله: (**إذا نَظَروا في السماوات**): اعلم أنه جَعَلَ نتيجةَ النَّظَرِ في السماواتِ والأرض: الإيمان، ونتيجةَ النَّظَرِ في الأنفُسِ وأحوالِها: الازديادَ في الإيمان، ونتيجةَ النَّظَرِ في سائرِ الحوادِث: الإخلاصَ في اليقينِ الذي هو الزيادةُ في الإيمان، هذه طريقةُ السُّلُوك والتَّـرَقِّي.

وقال الراغبُ في «دُرّةِ التنزيل»[2]: «ما تَقَدَّمَ مِنَ الآياتِ يَدُلُّ على قادرٍ لا يُشبِهُه قادِر، فمَنْ وَفَّـىٰ النَّظَرَ في ذلكَ أداه إلىٰ الإيمانِ بالله تعالىٰ، [فلذلك قال: ﴿لَآيَٰتٖ لِّلۡمُؤۡمِنِينَ﴾، فخَصَّهم لانتفاعهم بها][3]، وإن كانتِ الآياتُ منصوبةً لهم ولغيرهم، فحينَ لم يَنتَفع الغيرُ كأنها لم تكن

---

(١) «التبيان في إعراب القرآن» (٢ : ١١٥٠).

(٢) انظر في تخطئة نسبة هذا الكتاب إلى الراغب: ما تقدم تعليقاً عند تفسير الآية ٣٥ من سورة إبراهيم عليه السلام.

(٣) ما بين حاصرتين سقط من (ط) و(ح)، وأثبتُّه من «دُرّة التنزيل».

....

لهم آيات، وأما قولُه: ﴿وَفِي خَلْقِكُمْ﴾ الآية: فإنَّ عَجائِبَ الله في خَلْقِ الحيوانِ مِنَ الأعضاءِ والخواصِّ التي يُدرِكُ بها المُدرَكات، وما في باطِنِه من جَواذِبِ الموادِّ التي بها قِوامُ الحياة، ثم الرُّوحُ التي بها ثباتُ الأجساد، أكثرُ[1] مِن أن تُحصىٰ وتُعَدّ، فإنْ عَرَضَتْ شُبْهة المُلحِدِ بأنَّ كَوْنَ الوَلَدِ مِنَ الوالِدَينِ ومن نُطَفِهما يأخذُ شَبَهَهما، فإنه يَطْرَحُ[2] ذلك، ويُزاحُ بالآياتِ التي ليسَ إلىٰ الوالِدِ فِعْلُها، ولا جارحةٌ مِن جَوارحِهِ تحيطُ عِلماً بتَلْفيقها، وحِكمةً في تركيبها، فثبتَ أن يكونَ فاعلُها مَنْ صَنَعَها وزيَّنها بالعَقْلِ الذي هو أكبرُ نِعْمةِ الله تبارك وتعالىٰ، فهذا الفِكرُ يَنتَقِلُ مِن ظَنٍّ إلى عِلم، ومن شَكٍّ إلى يقين، ولذلكَ لا يُوصَفُ اللـهُ تعالىٰ بأنه مُوقِن، بل عالم. وخُصَّتِ الآيةُ الأخيرةُ بقوله: ﴿يَعْقِلُونَ﴾؛ لأنهم يَعقِلُونَ مِن إحياءِ الأرضِ بالمَطَرِ حتىٰ تكتسيَ بالنباتِ والشَّجَرِ أنه يُـحْيي العِظامَ وهيَ رَميم، هذا مَوضِعٌ يُقالُ فيه: عَقَلَ مِن كذا كذا، أي: استَدرَكَه بالعَقْل بعدَ أن لم يكن مُستَدرِكاً له، كما أنَّ أصلَ الوَصْفِ بالعاقلِ موضوعٌ لحالةٍ ثابتةٍ ومعرفةٍ طارئة»[3].

وقال الإمام: «ذكرَ هنا ثلاثةَ مقاطِع: ﴿يُؤْمِنُونَ﴾ و﴿يُوقِنُونَ﴾ و﴿يَعْقِلُونَ﴾، فكأنه قيلَ لهم: إنْ كنتُم مِنَ المُؤمنينَ فافهَمُوا هذهِ الدلائل، وإن كنتُم لستُم مِنَ المُؤمنين، بل أنتُم مِن طُلّابِ الجزم واليقين فافهَمُوا تلك الدلائل، وإن كنتُم لستُم من هؤلاء ولا من هؤلاء فلا أقلَّ من أن تكونوا من زُمْرةِ العاقلين، فاجتهدوا في معرفةِ الدلائل»[4].

وقلت: وعلىٰ هذا هو مِن بابِ التَّنزُّل، وبيانُ ذلك: أنَّ الناسَ ثلاثُ طبقات: منهم مَنْ سَلِمَتْ فِطرتُه الأصليةُ مِنَ الشُّكُوك، ومنهم مَنِ اجتالَتْهُمُ[5] شياطينُ الإنسِ والجِنّ، وأبطَلَتِ استِعداداتِهم كالفلاسِفة، ومنهم مَنْ بقيَ بينَ المَنزِلتَين، ووقعَ في وَرْطةِ الشُّكُوكِ والشُّبُهات.

---

(١) قوله: «أكثرُ»: هو خبر «إنَّ» في قوله: «إنَّ عجائبَ الله».

(٢) في (ط) و(ح): «يصرح»، والمثبت من «درة التنزيل».

(٣) «دُرّة التنزيل» للخطيب الإسكافي (٣: ١١٠٣ - ١١٠٧).

(٤) «مفاتيح الغيب» للرازي (٢٧ : ٦٧١).

(٥) أي: استَخَفَّتهم، فجالوا معهم في الضَّلال. «النهاية» لابن الأثير، مادة (جول).

﴿تِلْكَ﴾ إشارةٌ إلىٰ الآياتِ المُتقدِّمة، أي: تلكَ الآياتُ ﴿ءَايَٰتُ ٱللَّهِ﴾، و﴿نَتْلُوهَا﴾ في محلِّ الحال، أي: مَتلوّةً ﴿عَلَيْكَ بِٱلْحَقِّ﴾، والعامِلُ ما دلَّ عليه ﴿تِلْكَ﴾ مِن معنىٰ الإشارة، ونحوُه: ﴿وَهَٰذَا بَعْلِي شَيْخًا﴾. وقُرِئَ: «يَتْلُوها» بالياء.

[﴿وَيْلٌ لِّكُلِّ أَفَّاكٍ أَثِيمٍ * يَسْمَعُ ءَايَٰتِ ٱللَّهِ تُتْلَىٰ عَلَيْهِ ثُمَّ يُصِرُّ مُسْتَكْبِرًا كَأَن لَّمْ يَسْمَعْهَا فَبَشِّرْهُ بِعَذَابٍ أَلِيمٍ * وَإِذَا عَلِمَ مِنْ ءَايَٰتِنَا شَيْـًٔا ٱتَّخَذَهَا هُزُوًا أُولَٰٓئِكَ لَهُمْ عَذَابٌ مُّهِينٌ * مِّن وَرَآئِهِمْ جَهَنَّمُ وَلَا يُغْنِي عَنْهُم مَّا كَسَبُوا شَيْـًٔا وَلَا مَا ٱتَّخَذُوا مِن دُونِ ٱللَّهِ أَوْلِيَآءَ وَلَهُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ﴾ ٧ - ١٠]

﴿بَعْدَ ٱللَّهِ وَءَايَٰتِهِۦ﴾ أي: بعدَ آياتِ الله، كقولهم: أعجَبَني زيدٌ وكَرَمُه، يُريدُون: أعجَبَني كَرَمُ زيد. **ويجوزُ أن يُراد: بعدَ حديثِ الله، وهو كِتابُه وقُرآنُه،** ....

فالأوّلون: تكفيهم أدنىٰ إشارة، قال:

أتاني هواها قبلَ أن أعرِفَ الهوىٰ ... فصادَفَ قلباً خالياً فتَمكَّنا[1]

فهم المُؤمنون، فقيل لهم: ﴿إِنَّ فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ لَأٓيَٰتٍ لِّلْمُؤْمِنِينَ﴾.

والفريقُ الثاني: إنْ ساعدَهم التوفيقُ لا يَضطَرُّهُم إلىٰ المَعرِفةِ إلا دليلُ الأنفُس، قال حُجّةُ الإسلام: الطبيعيُّونَ أكثَروا البَحْثَ عن عالمِ الطبيعة، وعن عَجائبِ الحيوان، وأكثَروا الخوضَ في تَشْريحِ أعضاءِ الحيوان، فرأَوا فيها مِن عَجائِب صُنْع الله وبَدائع حِكمتِه ما اضطُرُّوا معه إلىٰ الاعترافِ بفاطرٍ حَكيم مُطَّلِع علىٰ غاياتِ الأُمورِ ومَقاصِدِها، فهؤلاءِ نُودُوا بقوله: ﴿وَفِي خَلْقِكُمْ وَمَا يَبُثُّ مِن دَآبَّةٍ ءَايَٰتٌ لِّقَوْمٍ يُوقِنُونَ﴾.

والـمُتَردِّدونَ بينَ النفي والإثبات: لا يحتاجون إلى التعمُّق، ولا يكفيهم أيضاً أدنىٰ تأمُّل، فنُبِّهوا بقوله: ﴿وَٱخْتِلَٰفِ ٱلَّيْلِ وَٱلنَّهَارِ﴾ إلىٰ قوله: ﴿ءَايَٰتٌ لِّقَوْمٍ يَعْقِلُونَ﴾. واللهُ أعلمُ بحقيقةِ كلامِه.

قوله: (**ويجوزُ أن يُراد: بعدَ حَديثِ الله، وهو كتابُه وقرآنُه**): كذا عن الواحِديّ[2]، وفي

---

(١) البيت لديكِ الجن ـ وهو عبدُ السلام بنُ رَغْبان الكلبي، المُتوفىٰ سنة ٢٣٥ ـ كما في «ديوانه» ص١٩٤.

(٢) انظر: «الوسيط» للواحدي (٤: ٩٥).

كقوله: ﴿ٱللَّهُ نَزَّلَ أَحۡسَنَ ٱلۡحَدِيثِ﴾ [الزمر: ٢٣]. وقُرِئ: ﴿يُؤۡمِنُونَ﴾ بالياءِ والتاء.

«الأعرافِ» وفي آخِرِ «المُرسَلات»: ﴿فَبِأَيِّ حَدِيثِۭ بَعۡدَهُۥ يُؤۡمِنُونَ﴾ [الأعراف: ١٨٥، والمرسلات: ٥٠]، وقال في تفسيره[١]: «﴿بَعۡدَهُۥ﴾: بعدَ القرآن»، يعني: أنَّ القُرآنَ مِن بينِ الكُتُبِ المُنزَّلةِ آيةٌ مُبصِرةٌ ومُعجِزةٌ باهِرة، فحينَ لم يُؤمِنُوا به فبأيِّ كِتابٍ بعدَه يُؤمِنُون.

ويَعضُدُ هذا التأويلَ عَطْفُ ﴿وَءَايَٰتِهِۦ﴾ علىٰ ﴿ٱللَّهِ﴾، أي: بعدَ كِتابِ الله وآياتِه الباهِرةِ وبراهينِه الساطِعة، وهو مِن عَطْفِ الخاصِّ علىٰ العام، وكذا تَرتُّبُ الفاءِ في ﴿فَبِأَيِّ﴾ علىٰ ما قبلَه.

فعلى هذا: المُناسِبُ في الوَجْهِ الأولِ ـ وهو أن يُرادَ بقوله: ﴿بَعۡدَ ٱللَّهِ﴾: بعدَ آياتِ الله ـ أن يكونَ المُشارُ إليه بقوله: ﴿تِلۡكَ﴾: الآياتِ المُتقدِّمة، وفي الوَجْهِ الثاني: الآياتِ التالية، علىٰ نَحْو: هذا أخوك. وهذا أجمع، لأنه يَضُمُّ الدلائِلَ المنصوبةَ مِنَ الآفاقيّةِ والأنفُسيّةِ مَعَ النُّصُوصِ القاهِرة، وحَصَلَ منه التَّرقِّي مِنَ الأدنىٰ إلىٰ الأعلىٰ في البيانِ والكَشْف، وتَبيَّنَ أنَّ بياناتِ النُّصُوصِ هيَ التي تُزيلُ مِن ألبابِ أربابِ العُقولِ الشُّكُوكَ وتُـجْلي الرِّيَب.

ثم في الإبهامِ في اسمِ الإشارة[٢]، وتفسيرِه بـ﴿ءَايَٰتُ ٱللَّهِ﴾، وقُرْبِ المُشارِ إليه، وهو موضوعٌ[٣] للبعيد، وتخصيصِ اسم «الله» الجامع، وتكريرِه، وإيثارِ صيغةِ الجمع[٤] للتعظيم: خَطْبٌ خَطير وشأنٌ جليل في الاستبعاد.

قوله: (**وقُرِئ: ﴿يُؤۡمِنُونَ﴾ بالياءِ والتاء**): بالتاءِ الفَوْقانية: ابنُ عامرٍ وأبو بكرٍ وحمزة والكِسائيّ، والباقون: بالياء[٥].

---

(١) قاله الزمخشريُّ في تفسير الآية المذكورة من سورة المُرسَلات، لا في الأعراف.

(٢) وهو ﴿تِلۡكَ﴾ في قوله: ﴿تِلۡكَ ءَايَٰتُ ٱللَّهِ نَتۡلُوهَا عَلَيۡكَ بِٱلۡحَقِّ﴾.

(٣) في (ح) و(ف): «موضع»، وهو تحريف. يُريد: أنَّ اسمَ الإشارة «تلك» موضوعٌ للبعيد، مع أنَّ المُشارَ إليه ـ وهو الآياتُ ـ قريب، فكان الأصلُ أن يُقال: «هذه آياتُ الله»، فعَدَلَ عنه وقال: ﴿تِلۡكَ ءَايَٰتُ ٱللَّهِ﴾.

(٤) في قوله: ﴿نَتۡلُوهَا﴾.

(٥) انظر: «التيسير» للداني ص ١٩٨، و«حجة القراءات» ص ٦٥٩.

الأفّاك: الكَذّاب، والأثيم: المُتبالِغُ في اقتِرافِ الآثام.

﴿يُصِرُّ﴾ يُقبِلُ علىٰ كُفرِهِ ويُقيمُ عليه، وأصلُه مِن إصـرارِ الحِمارِ علىٰ **العانة**، وهو **أنْ يَنْحىٰ عليها صارَّ أُذُنَـيه**، ﴿مُسْتَكْبِرًا﴾ عن الإيمانِ بالآياتِ والإذعانِ. لِـمَا يَنطِقُ به مِنَ الحق، مُزدَرِياً لها، مُعجَباً بما عِندَه. قيل: نزلت في النَّضْـرِ بنِ الحارث، وما كانَ يشتري مِن أحاديثِ الأعاجِم، ويُشغِلُ الناسَ بها عن استماعِ القُرآن. والآيةُ عامّةٌ في كُلِّ ما كانَ مُضارّاً لِلدِينِ الله.

فإن قلت: ما معنىٰ «ثُمَّ» في قوله: ﴿ثُمَّ يُصِرُّ مُسْتَكْبِرًا﴾؟ ....

قوله: (**العانة**): **الجوهري**: «العانة: القَطيعُ مِن حُمُرِ الوَحْش، والجمع: عُون».

قوله: (**أن يَنْحىٰ عليها**): **الأساس**: «انتَحاه: قَصَدَه، وانتَحىٰ لِقَرْنِه: عَرَضَ له، ومن المجاز: وأنحىٰ عليه باللوائم؛ إذا أقبَلَ عليه».

قوله: (**صارَّ أُذُنَـيه**): **الجوهري**: «صُـرَّ إليَّ وَجْهَك، أي: أقبِلْ عليّ»، قال[١]: تقول: صَـرَّ الحِمارُ أُذُنيه، وتقول: أصَـرَّ الحمار، ولا تقول: أذنيه، ومعنىٰ: أصَـرَّ الحمار، أي: صَـرَّ أُذُنيه[٢]. وقال مَكّي: «﴿مُسْتَكْبِرًا﴾ حالٌ مِنَ المرفوعِ في ﴿يُصِرُّ﴾، وكذلكَ قولُه: ﴿كَأَن لَّمْ يَسْمَعْهَا﴾، فهما حالانِ من ذلكَ الضمير، أو الثاني مِنَ الضمير في ﴿مُسْتَكْبِرًا﴾، أي: ثم[٣] يُصِـرُّ علىٰ الكُفرِ بآياتِ الله في حالِ تَـكبُّـرِه، وحال تَصامِّه[٤]»[٥].

---

(١) الظاهرُ أنه يُريدُ الزمخشري، ولعلَّ المُؤلِّفَ رحمه الله تعالىٰ يَنقُلُ من حاشية «الكشّاف» كعادته، وعلىٰ كُلٍّ فقد ذكر الزمخشريُّ رحمه الله تعالىٰ نَحْوَ هذا الكلام في «أساس البلاغة»، مادة (صـرر).

(٢) من قوله: «وتقول: أصَـرَّ الحمار» إلىٰ هنا، سقط من (ح).

(٣) تحرَّف في الأصول الخطية إلىٰ: «لم»، والمُثبَت من «مشكل إعراب القرآن».

(٤) أي: إظهارِ نفسِه أنه أصَمُّ لا يَسمَع.

(٥) «مُشكِل إعراب القرآن» لمكي بن أبي طالب (٢ : ٦٦١-٦٦٢).

قلت: كمعناه في قَولِ القائل:

يَـرَىٰ غَمَراتِ المَوْتِ ثُمَّ يَزُورُها

وذلكَ أنَّ غَمَراتِ الموتِ حقيقة، بأن يَنجُوَ رائيها بنفسِه، ويَطلُبَ الفِرارَ عنها، وأما زيارتُها والإقدامُ علىٰ مُزاوَلتِها، فأمرٌ مُستبعَد، فمعنىٰ «ثُمّ»: الإيذانُ بأنَّ فِعْلَ المُقدِم عليها بعدَما رآها وعايَنَها: شيءٌ يُستبعَدُ في العاداتِ والطِّباع، وكذلكَ آياتُ الله الواضِحةُ الناطِقةُ بالحق، مَنْ تُليَتْ عليه وسَمِعَها، كانَ مُستبعَداً في العُقولِ إصـرارُه علىٰ الضَّلالةِ عِندَها واستِكبارُه عن الإيمانِ بها.

﴿كَأَن﴾ مُخفَّفة، والأصل: كأنه لم يَسمَعْها، والضَّميرُ ضميرُ الشأن، كما في قوله:

كأنْ ظَبْيةٌ تَعطُو إلىٰ ناضِـرِ السَّلَمْ

ومحلُّ الجملة: النَّصبُ علىٰ الحال، أي: يَصيرُ مِثلَ غيرِ السامِع.

قوله: (يرىٰ غَمَراتِ الموتِ ثم يَزورُها): أولُه:

لا يكشفُ الغَمّـاءَ[(١)] إلا ابنُ حُرّةٍ[(٢)]

البيت: أي أنَّ زيارةَ غَمَراتِ الموتِ بعدَ رُؤيتِهِ إياها مُستبعَدةٌ مُستَنكَرةٌ في العَقْلِ والعادة، وهو مَعَ ذلكَ يَزورُها بعدَ استيقانِهِ إياها، بالَغَ في مَدْحِه. ونظيرُه في الاستبعاد قولُه تعالى: ﴿وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّن ذُكِّرَ بِـَٔايَـٰتِ رَبِّهِۦ ثُمَّ أَعْرَضَ عَنْهَآ﴾ [السجدة: ٢٢].

قوله: (كأنْ ظَبْيةٌ تَعطُو إلىٰ ناضِـرِ السَّلَم): أولُه:

ويَوْماً تُوافينا بوَجْهٍ مُقسَّمٍ[(٣)]

---

(١) تحرَّف في (ح) و(ف) إلىٰ: «الغمام»، والمثبت من (ط) ومن «الحماسة» لأبي تمام، ومما تقدَّم عند الزمخشـري في تفسير الآية ٢٢ من سورة السَّجْدة.

(٢) البيت لجعفر بن عُلْبة الحارثي، كما في «الحماسة» ص١٣.

(٣) تقدَّم في تفسير الآية ١٠ من سورة يونس، وذكرتُ هناك الخِلافَ في قائله، والوجوهَ في ضَبْطِ قوله: «ظبية» وإعرابِه.

﴿وَإِذَا﴾ بَلَغَهُ شيءٌ مِن آياتِنا، وعَلِمَ أنه منها، ﴿ٱتَّخَذَهَا﴾ أي: اتخذَ الآيات ﴿هُزُوًا﴾، ولم يقل: اتخذَه؛ للإشعارِ بأنه إذا أحسَّ بشيءٍ مِنَ الكلام أنه مِن جُملةِ الآياتِ التي أنزلَها اللهُ تعالىٰ علىٰ محمَّد ﷺ، خاضَ في الاستِهزاءِ بجميعِ الآيات، ولم يَقتَصِرْ علىٰ الاستِهزاءِ بما بَلَغَه، **ويحتمل: وإذا عَلِمَ مِن آياتِنا شيئاً** يُمكِنُ أن يَتَشبَّثَ به المُعانِد، ويجدَ له محمِلاً **يَتَسلَّقُ** به علىٰ **الطَّعْن والغَميزة**: افترَصَهُ واتخَذَ آياتِ الله هُزُواً، وذلكَ **نَحْوُ اعتِراضِ ابنِ الزِّبَعْرىٰ** قولَه عَزَّ وعلا: ﴿إِنَّكُمْ وَمَا تَعْبُدُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ حَصَبُ جَهَنَّمَ﴾ [الأنبياء: ٩٨]، ومُغالَطَتِهِ رسولَ الله ﷺ، وقَولِه: «خَصَمتُك».

تُوافينا: أي: تأتينا، والمُقسَّم: المُحسَّن، يُقال: وَجْهٌ مُقسَّم؛ إذا وافىٰ كُلُّ جُزءٍ منه حَظَّه مِنَ الحسن، تَعطُو: أي: تَناوَلُ وتأخذ، والناصِر: الطَّرِيّ، والسَّلَم: ضَربٌ مِنَ الشَّجَر، والواحدة: سَلَمة، يَصِفُ يومَ الوَصْل. «تَعطُو إلىٰ ناضِرِ السَّلَم»، أي: تميلُ إلىٰ المُعانَقةِ والتقبيل. وقيلَ في «ظَبْيَة» ثلاثةُ أوجُه: الرفعُ علىٰ إلغاءِ «كأنْ» المُخفَّفة، والنَّصْبُ علىٰ إعمالِها، والجرُّ علىٰ «أنْ» زائدة بعدَ الكاف.

قوله: (**ويحتمل: وإذا عَلِمَ مِن آياتِنا شيئاً**): الفرقُ بينَ هذا الوَجْه والسابق: أنَّ الطاعِنَ في الأولِ طاعنٌ مِن غير رَوِيّة، فلما سَمِعَ أنه مِن جُملةِ الآياتِ طَعَنَ فيه، وعلىٰ هذا: أنه مُتدبِّرٌ مُستَنبِطٌ منه ما يَتَشَبَّثُ به علىٰ الطَّعْن.

قوله: (**يَتَسَلَّقُ به**): **الجوهري**: «تَسَلَّقَ الحائط؛ أي: تَسَوَّرَه». **والأساس**: «سَلَقَه بِلِسانِه، ولسانٌ مِسْلَق».

قوله: (**والغَميزة**): **الأساس**: «ومن المجاز: ما فيه مَغمَزٌ ولا غَميزة، أي: مُعاب، وغَمَزَ فيه: طَعَن».

قوله: (**نَحوُ اعتِراضِ ابنِ الزِّبَعْرىٰ**): في نُسْخة: «نَحو اعتِراض النَّضْر[1]»، قال: يحتمل أنَّ ابنَ الزِّبَعْرىٰ[2] قال ذلك، والنَّضْر أيضاً، لا مُنافاةَ فيه.

---

(١) يعني: النضر بن الحارث.

(٢) من قوله: «في نسخة» إلىٰ هنا، سقط من (ح).

ويجوزُ أن يَرجِعَ الضميرُ إلىٰ «شيء»، لأنه في معنىٰ الآية، كقولِ أبي العَتاهية:

نفسي بشيءٍ مِنَ الدُّنيا مُعلَّقة اللـهُ والقائِمُ المَهْدِيُّ يكفيها

حيثُ أرادَ عُتْبة. وقُرِئ: «عُلِّمَ».

﴿أُوْلَٰٓئِكَ﴾ إشارةٌ إلىٰ «كُلِّ أفّاكٍ أثيم»؛ لِشُمولِهِ الأفّاكِين.

والوراء: اسمٌ للجِهةِ التي يُواريها الشَّخْصُ مِن خَلفٍ أو قُدّام، قال:

أليسَ ورائي أنْ تَراخَتْ مَنِيَّتي أَدِبُّ مَعَ الوِلدانِ أزحَفُ كالنَّسْرِ

قوله: (**نفسي بشيءٍ مِنَ الدُّنيا مُعَلَّقة**): البيت: قبلَه:

إني لأيأسُ منها ثم يُطمِعُني فيها احتِقارُكَ للدُّنيا وما فيها[١]

الضميرُ في «يكفيها» يَرجِعُ إلىٰ «شيء»، لأنه في المعنىٰ مُؤنَّث، وهي عتبة؛ جاريةٌ مِن جَواري المَهْديّ، أهواها[٢] أبو العتاهية، وأهدىٰ إلىٰ المَهْديِّ في النَّيْرُوز[٣] بَرْنيةً فيها ثوب، وفي حواشيها البيتان، فهَمَّ المَهْديُّ أن يَدفَعَ عتبةَ إليه، فقالت: يا أميرَ المُؤمنين، أتدفعُني إليه؟ فانصَرَفَ المَهْديُّ عن ذلكَ الرأي، وأمرَ بالبَرْنيّةِ[٤] أن تمتلئَ مالاً، وناقشَ أبو العَتاهية الخزّانَ بأنَّ المأمورَ الدنانير، وقد أملأها دراهِم، وتَراجَعا إلىٰ المَهْديّ، فقالت عتبة: لو كانَ عاشِقاً كما وَصَف، لَـما فَرَّقَ بينَ الدَّراهِم والدَّنانير، وما صَرَفَ هَمَّهُ إليها.

قوله: (**﴿أُوْلَٰٓئِكَ﴾ إشارةٌ إلىٰ «كُلِّ أفّاك»**): أي: إلىٰ معنىٰ «كُلّ»، ولهذا جمع **﴿مِّن وَرَآئِهِمْ جَهَنَّمُ﴾**، وقوله: «يسمع» إلىٰ لفظِه.

قوله: (**أليسَ ورائي**) البيت: الوراء: بمعنىٰ قُدّام، وتَراخَت: تَباعَدَت، أَدِبّ: أمشي علىٰ

---

(١) انظر: «الكامل» للمُبرِّد (٢ : ٢٢٣)، والقِصّةُ الآتيةُ مذكورةٌ فيه أيضاً.

(٢) كذا في الأصول الخطية، ولعل الصواب: «هَوِيَـها».

(٣) وهو أولُ يوم من السنةِ الفارسية، مُعرَّب نوروز، كما في «القاموس»، مادة (نرز).

(٤) البَرْنية: شِبْهُ فخّارةٍ ضَخْمةٍ خَضْراء، وربما كانت من القوارير الثِّخانِ الواسِعةِ الأفواه، والبَرْنية: إناءٌ مِن خزَف. كذا في «لسان العرب» لابن منظور، مادة (برن).

ومنه قولُه عزَّ وجلّ: ﴿مِّن وَرَآئِهِمْ﴾ أي: مِن قُدّامِهِم، ﴿مَّا كَسَبُواْ﴾ مِنَ الأموالِ في رِحَلِهِم ومَتاجِرِهِم، ﴿وَلَا مَا ٱتَّخَذُواْ مِن دُونِ ٱللَّهِ﴾ مِنَ الأوثان.

[﴿هَٰذَا هُدًى وَٱلَّذِينَ كَفَرُواْ بِـَٔايَٰتِ رَبِّهِمْ لَهُمْ عَذَابٌ مِّن رِّجْزٍ أَلِيمٌ﴾ ١١]

﴿هَٰذَا﴾ إشارةٌ إلىٰ القرآن، يدلُّ عليه قولُه تعالىٰ: ﴿وَٱلَّذِينَ كَفَرُواْ بِـَٔايَٰتِ رَبِّهِمْ﴾، ....

هِينه، أزحَف: مِن: أزحَفَ الصَّبِيّ: إذا مشىٰ علىٰ اسْتِه، ويُروىٰ: «أرجُفُ» بالجيم، أي: أرعَدُ واضطرب، قال بعضُهم: خَبَرُ «ليس» أنا، أي: أنا أَدِبّ، لأنَّ «أَدِبُّ» لا يَصلُحُ خَبَراً لـ«ليس»، لأنَّ «ليسَ» فِعْل، و«أَدِبُّ» فِعْل، والفِعلُ لا يَصلُحُ أن يكونَ خَبَراً للفِعل. وليس بذاك. وقيل: «أَدِبّ»: اسمُ «ليس»، أي: ليسَ ورائي أنْ أَدِبّ، فحَذَفَ «أن»، قال شارحُ الأبيات: استِشهادُه بهذا البيتِ غيرُ مُناسِب، لأنه لا مُناسَبةَ بينَ المِصْراعَينِ مِن حيثُ اللفظ؛ المِصراعُ الأولُ مِن قولِ لَبيدِ بنِ ربيعة:

أَلَيسَ ورائي إنْ تَراخَتْ مَنِيَّتي ... لُزومُ العصا تُحْنىٰ عليها الأصابعُ

أُخَبِّرُ أخبارَ القُرونِ التي مَضَتْ ... أَدِبُّ كأني كُلَّما قُمتُ راكِعُ

لَعَمْرُكَ ما تدري الضَّوارِبُ بالحصىٰ ... ولا زاجِراتُ الطَّيْرِ ما اللهُ صانِعُ(١)

ولعلَّ اشتَبَهَ علىٰ المُصنِّفِ الأمر، حتىٰ ما فَرَّقَ بينَ قوله:

أَدِبُّ كأني كُلَّما قُمتُ راكِعُ

وبينَ قولِ القائل:

أَدِبُّ مَعَ الوِلدانِ أزحَفُ كالنَّسْرِ

وأبياتُ القَصيدةِ تسعةَ عَشَرَ بيتاً، أولُها:

بَلِينا وما تَبْلىٰ النُّجُومُ الطوالِعُ ... وتبقىٰ الجِبالُ بعدَنا والمَصانِعُ

وآخِرها: «لَعَمْرُكَ» البيت، وليسَ فيها هذا.

قوله: (﴿هَٰذَا﴾ إشارةٌ إلىٰ القرآن، يَدُلُّ عليه: ﴿وَٱلَّذِينَ كَفَرُواْ بِـَٔايَٰتِ رَبِّهِمْ﴾): وقال الواحديّ:

---

(١) «ديوان لبيد» ص٨٨-٩٠.

....

«﴿هَٰذَا هُدًى﴾: هذا القُرآنُ بيانٌ مِنَ الضَّلالة، والذينَ كَفَروا به ﴿لَهُمْ عَذَابٌ مِّن رِّجْزٍ أَلِيمٌ﴾»(١).

وقلت: والآياتُ السابقةُ أيضاً ـ أعني قولَه: ﴿تِلْكَ ءَايَٰتُ ٱللَّهِ نَتْلُوهَا عَلَيْكَ بِٱلْحَقِّ فَبِأَيِّ حَدِيثٍۭ بَعْدَ ٱللَّهِ وَءَايَٰتِهِۦ يُؤْمِنُونَ﴾ ـ تَدُلُّ عليه.

واعلم أنه تعالىٰ لـمّا عَدَّ أنواعَ استِخفافِهم وتكذيبِهم بالقُرآن، ووَصَفَهم بالكَذِب والإفكِ والإثم والاستِكبار، ورَتَّبَ عليه البِشارةَ بالعذاب، وحكىٰ عن استِهزائِهم وانتِهازِ فُرْصَتِهم ليَستَخِفُّوا به، ورَتَّبَ عليه: ﴿أُولَٰٓئِكَ لَهُمْ عَذَابٌ مُّهِينٌ﴾، عَيَّنَه تعييناً، ومَيَّزه تمييزاً، وجعلَه كالعَلَم المُشارِ إليه بالحِسّ، ونكَّرَ خَبَـرَه تنكيرَ تهويل، فقال: ﴿هَٰذَا هُدًى﴾، أي: هذا المُتميِّـزُ المُشَخَّصُ كامِلٌ في الهِداية، ليسَ بخافٍ علىٰ كُلِّ ذي بَصِيرة: أنه ليسَ بمكانٍ للتكذيب والاستِهزاء، والذينَ كَذَّبُوا به، واستكبروا عن قَبولِه، وأعرَضُوا عنه بالاستِهزاء: لهم عذابٌ بعدَ العذاب، أي: عذابٌ مُضاعَف، لأنَّ الرِّجْزَ والعذابَ شيءٌ واحد، والمُراد: التكثيرُ لا التحديد، ثم ثَنَىٰ إلىٰ ما بدأ السُّورةَ به مِن ذِكرِ الآيات: ﴿ٱللَّهُ ٱلَّذِى سَخَّرَ لَكُمُ ٱلْبَحْرَ﴾.

ويُمكِنُ أن يُقالَ ـ والله أعلم ـ: إنَّ المُشارَ إليه بقوله: ﴿هَٰذَا﴾ المذكور، يعني: ما ذُكِرَ مِن أوّلِ السُّورةِ مِنَ الآياتِ الدّالّةِ علىٰ الوَحْدانية، كالوَحْيِ النازِلِ مِنَ العزيزِ الحكيم، وكأفعالِهِ الخاصّةِ الآفاقيّةِ والأنفُسِيّة، ﴿هُدًى﴾ أي: هُدىٰ لا يُقادَرُ قَدْرُه، ولا يُكتَنَهُ كُنْهُه. يُؤيِّدُه قولُه تعالىٰ: ﴿تِلْكَ ءَايَٰتُ ٱللَّهِ نَتْلُوهَا عَلَيْكَ﴾، وتفسيرُ المُصنِّف: «﴿تِلْكَ﴾ إشارةٌ إلىٰ الآياتِ المُتقدِّمة»، فيكونُ المُرادُ بقوله: ﴿بِـَٔايَٰتِ رَبِّهِمْ﴾ أيضاً: تلكَ الآيات.

وفي اقتِرانِ ذِكْرِ «الرَّبِّ» معه، وذِكرِ «الله» في قوله: ﴿تِلْكَ ءَايَٰتُ ٱللَّهِ﴾: إشعارٌ بأنَّ تِلك التلاوةَ وذلكَ الإرشادَ لم يكنْ إلا لِـمَحْضِ الإنعام، والكافِرون عَكَسُوا القَضِيّة، فكَفَروا بَدَلَ الشُّكْر، ولذلكَ جِيءَ بقوله: ﴿ٱللَّهُ ٱلَّذِى سَخَّرَ لَكُمُ ٱلْبَحْرَ﴾، وبقوله: ﴿وَسَخَّرَ لَكُم مَّا فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ﴾، وفَصَلَ الأُولىٰ(٢) بقوله: ﴿لَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ﴾، والثانيةَ بقوله: ﴿لَءَايَٰتٍ لِّقَوْمٍ يَتَفَكَّرُونَ﴾؛ ليُنبِّـهَ

(١) «الوسيط» للواحدي (٤: ٩٥).

(٢) أي: جَعَلَ فاصِلةَ الآية الأولىٰ، والفاصلة: الكلمة التي تُختَمُ بها الآية، كالقافية في الشعر.

لأنَّ «آياتِ ربِّهم» هيَ القُرآن، أي: هذا القُرآنُ كامِلٌ في الهِداية، كما تقول: زيدٌ رَجُل، تُريد: كامِلٌ في الرُّجُوليّة، **وأيُّما رجل**. و«الرِّجْز»: أشَدُّ العذاب، وقُرِئَ بجَرِّ «أليم» ورَفْعِه.

[﴿ٱللَّهُ ٱلَّذِى سَخَّرَ لَكُمُ ٱلْبَحْرَ لِتَجْرِىَ ٱلْفُلْكُ فِيهِ بِأَمْرِهِۦ وَلِتَبْتَغُواْ مِن فَضْلِهِۦ وَلَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ ۞ وَسَخَّرَ لَكُم مَّا فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِى ٱلْأَرْضِ جَمِيعًا مِّنْهُ إِنَّ فِى ذَٰلِكَ لَءَايَٰتٍ لِّقَوْمٍ يَتَفَكَّرُونَ﴾ ١٢-١٣]

﴿وَلِتَبْتَغُواْ مِن فَضْلِهِۦ﴾ بالتِّجارة، أو بالغَوْصِ علىٰ اللُّؤلُؤِ والمَرْجان، واستِخراجِ اللَّحْم الطَّرِيِّ وغير ذلكَ مِن مَنافِعِ البَحْر.

فإن قلت: ما معنىٰ ﴿مِّنْهُ﴾ في قوله: ﴿جَمِيعًا مِّنْهُ﴾، وما مَوقِعُها مِنَ الإعراب؟ قلت: هي واقِعةٌ مَوقِعَ الحال، والمعنىٰ: أنه سَخَّرَ هذهِ الأشياءَ كائِنَةً منه، وحاصِلةً مِن عِندِه، يعني: أنه مُكَوِّنُها ومُوجِدُها بقُدْرتِهِ وحِكمتِه، ثم مُسَخِّرُها لِخَلْقِه. ويجوزُ أن يكونَ خَبَرَ مُبتَدأٍ محذوف، **تقديرُه: هيَ جميعاً منه**، وأن يكونَ ﴿وَسَخَّرَ لَكُم﴾ تأكيداً لقوله: ﴿سَخَّرَ لَكُمُ﴾، ثم ابتَدأَ قولَه: ﴿مَّا فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِى ٱلْأَرْضِ جَمِيعًا مِّنْهُ﴾، وأن يكونَ ﴿مَّا فِى ٱلْأَرْضِ﴾ مُبتَدأ، و﴿مِّنْهُ﴾ خَبَرُه.

بالشُّكْرِ علىٰ الإنعام، وبالتَّفكُّرِ علىٰ أنَّ ذلكَ[1] الإنعام أيضاً دليلٌ مِن الدلائل السابقة، وأُخِّرَتْ مِن أخواتِها تَطرِئةً للتنبيه، وعُلِمَ مِن ذلكَ أنَّ التَّفكُّرَ مِلاكُ التَّعقُّلِ والإيقانِ والإيمان، والله أعلم.

قوله: (**وأيُّما رَجُل**): تفسيرٌ ثانٍ لقوله: «زيدٌ رجل». فإن قلت: ليسَ ما في الآيةِ كالمثال، لأنَّ «رجل» هو «زيد»؟ قلت: بل الكِتابُ هو هُدىً مُبالَغة، قال صاحبُ «المفتاح»: «وأنتَ تَعلَمُ أنَّ شأنَ الكُتُبِ السماويةِ الهدايةُ لا غير، وبحَسَبِها يَتفاوَتُ شأنُهنَّ في دَرَجاتِ الكمال»[2].

قوله: (**تقديره: هي جميعاً منه**): أي: المذكوراتُ كائنةٌ منه جميعاً.

---

(١) في الأصول الخطية: «تلك».

(٢) «مفتاح العلوم» للسَّكّاكي ص٢٦٨.

وقرأ ابنُ عباس: «مِنّة»، وقرأ سَلَمةُ بنُ مُحارِب: «مَنُّه»، **علىٰ أن يكونَ «مَنُّه» فاعِلُ** ﴿سَخَّرَ﴾ **علىٰ الإسنادِ المجازي**، أو علىٰ أنه خَبَرُ مُبتَدأٍ محذوف، أي: ذلك ـ أو: هو ـ مَنُّه.

[﴿قُل لِّلَّذِينَ ءَامَنُواْ يَغْفِرُواْ لِلَّذِينَ لَا يَرْجُونَ أَيَّامَ ٱللَّهِ لِيَجْزِىَ قَوْمًۢا بِمَا كَانُواْ يَكْسِبُونَ ۝ مَنْ عَمِلَ صَٰلِحًا فَلِنَفْسِهِۦ ۖ وَمَنْ أَسَآءَ فَعَلَيْهَا ۖ ثُمَّ إِلَىٰ رَبِّكُمْ تُرْجَعُونَ﴾ ١٤-١٥]

حَذَفَ المَقُولَ **لأنَّ الجوابَ دالٌّ عليه**، والمعنىٰ: قُل لهم: اغفِرُوا يَغفِروا، ﴿لَا يَرْجُونَ أَيَّامَ ٱللَّهِ﴾ لا يَتوقَّعُونَ وَقائِعَ الله بأعدائه، مِن قولهم لِوقائِعِ العَرَب: أيامُ العَرَب. وقيل: لا يَأمُلُونَ الأوقاتِ التي وَقَّتَها اللهُ لِثوابِ المُؤمنين، ووَعَدَهُمُ الفَوزَ فيها. قيل: نزلت قبلَ آيةِ القِتال، ثم نُسِخَ حُكمُها. وقيل: نزولُها في عُمَرَ رضيَ اللهُ عنه، وقد شَتَمَه رجلٌ مِن غِفار، فهَمَّ أن يَبطِشَ به. وعن سعيدِ بنِ المُسيّب: كُنّا بينَ يَدَي عُمَرَ بنِ الخطّاب، فقرأ قارئٌ هذهِ الآية، فقالَ عُمَر: لِيُجزىٰ عُمَرُ بما صَنَع.

(لِنَجْزِيَ) تعليلٌ للأمرِ بالمغفرة، أي: إنما أُمِرُوا بأن يَغفِرُوا لِـما أرادَه اللهُ مِن توفيقهم جزاءَ مَغفِرَتِهم يومَ القيامة.

قوله: (**وقرأ ابنُ عباس: «مِنّة»**): قال ابنُ جِنِّي: «وقرأها أيضاً [عبدُ الله بن][1] عَمرٍو الـجَحْدَري، فهي منصوبةٌ علىٰ المَصدَر، دلَّ عليه قوله: ﴿سَخَّرَ لَكُم مَّا فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِى ٱلْأَرْضِ جَمِيعًا﴾، لأنَّ ذلكَ مِن مِنّةِ الله تعالىٰ، أي: مَنَّ عليه مِنّة»[2].

قوله: (**علىٰ أن يكونَ «مَنُّه» فاعلُ** ﴿سَخَّرَ﴾ **علىٰ الإسنادِ المجازي**): ووَجْهُه: أنَّ اللهَ تعالىٰ سَخَّرَ ذلكَ للمِنّةِ علينا، فكأنَّ المِنّةَ هو السَّببُ في ذلك.

قوله: (**لأنَّ الجوابَ دالٌّ عليه**): أو ﴿يَغْفِرُواْ﴾ دالٌّ علىٰ أنَّ المقول: اغفِروا، كقوله: ﴿أُذِنَ لِلَّذِينَ يُقَٰتَلُونَ بِأَنَّهُمْ ظُلِمُواْ﴾، أي: في القِتال، فحُذِف، لأنَّ ﴿يُقَٰتَلُونَ﴾ دلَّ عليه.

---

(١) ما بين حاصرتين سقط من الأصول الخطية، واستدركتُه من «المحتسب» لابن جِنّي.

(٢) «المحتسب» لابن جِنّي (٢ : ٢٦٢).

فإن قلت: قولُه: ﴿قَوۡمَۢا﴾ ما وَجْهُ تنكيره، وإنما أرادَ الذينَ آمنوا، وهُم مَعارِف؟ قلت: **هو مَدْحٌ لهم وثناءٌ عليهم**، كأنه قيل: لِيَجزِيَ أيَّمـا قومٍ وقوماً مخصوصين؛ لِصَبْـرِهِم وإغضائِهم علىٰ أذىٰ أعدائِهم مِنَ الكُفّار، وعلىٰ ما كانوا يُـجَـرِّعُونَهم مِنَ الغُصَص.

قوله: (**هو مَدْحٌ لهم وثناءٌ عليهم**): وهو مِن باب التَّجْريد[1]، وأنشَدَ ابنُ جِنِّي عن أبي عليٍّ الفارسيّ:

أفـاءتْ بنـو مَـرْوانَ ظُلْـماً دماءَنـا ... وفي الله إنْ لم يَعدِلُوا حَكَمٌ عَدْلُ[2]

وقال: «وهو تعالىٰ أعرَفُ المَعارِف، وسَمّـاهُ الشاعِرُ حَكَمـاً عَدْلاً، وأخرَجَ اللفظَ مَخرَجَ التنكير، ألا ترىٰ كيفَ آلَ الكلامُ مِن لفظِ التنكيرِ إلىٰ معنىٰ التعريف»[3].

وقلت: وإليه أشار المُصنِّفُ بقوله: «أيَّـما قوم وقوماً مخصوصين» إلىٰ آخره، وكذا جَرَّدَ عُمَرُ رضيَ اللـهُ عنه مِن نفسِه شَخْصاً اسمُه عُمَر، كأنه غيرُه، وحَكَمَ عليه بأنه ليُجْزىٰ ما صَنَعَ مِن صَبْرِهِ واحتِمـالِهِ مِنَ الرجلِ الذي شَتَمَه مِن غِفار، وهَمَّ أن يَبطِشَ به.

---

(١) عَقَدَ ابنُ جِنِّي في «الخصائص» (٢ : ٤٧٣-٤٧٦) باباً في «التجريد»، وبيَّن في أوله معناه فقال: «العربُ قد تعتقدُ أنَّ في الشيءِ من نفسِه معنىً آخر، كأنه حقيقتُه ومحصولُه ...، وذلكَ نَحْوُ قولهم: لئنْ لَقِيتَ زيداً لتَلقَيَنَّ منه الأسد، ولئنْ سألتَه لتَسألَنَّ منه البحر، فظاهرُ هذا أنَّ فيه من نفسِه أسداً وبحراً، وهو عينُه هو الأسد والبحر، لا أنَّ هناك شيئاً مُنفَصِلاً عنه ومُمتازاً منه، وعلىٰ هذا يخاطبُ الإنسانُ منهم نفسَه، حتىٰ كأنها تُقابِلُه أو تُخاطِبُه».

(٢) ذكره ابنُ جِنِّي في «الخصائص» (٢ : ٤٧٥)، وفي «المحتسب» (١ : ٤٢ و١٠٦)، وقالَ في «الخصائص» (٢ : ٤٧٥) مُبيِّناً معنىٰ التجريد فيه: «لا يجوزُ أن يُعتقَدَ أنَّ اللهَ سُبحانه ظَرْفٌ لشيء، فهو إذن على حَذفِ المُضاف، أي: في عَدْلِ الله عَدْلٌ حَكَم»، وقال في «المحتسب» (١ : ١٠٦) : «هذا وإن كان مما لا ينبغي أن يُجرىٰ في الحقيقةِ مِثلُه على الله سُبحانه، لأنه لا تَـجَزُّؤَ هناك، فإنه يُجرىٰ علىٰ عادةِ القومِ ومَذهَبِ خِطابِهم، وقد نَطَقُوا بهذا نفسِه معَه تَقَدَّسَتْ أسماؤُه ...، فجرىٰ اللفظُ على أنه جُرِّدَ منه شيءٌ يُسَمّىٰ حَكَماً عَدْلاً، وهو علىٰ حَذفِ المُضاف ...».

(٣) «المحتسب» لابن جِنِّي (١ : ٤٢).

﴿بِمَا كَانُوا يَكْسِبُونَ﴾ مِنَ الثواب العظيم بكَظْم الغَيْظِ واحتمالِ المكروه.

ومعنىٰ قَولِ عُمَر: «ليُجزىٰ عُمَرُ بما صَنَع»: ليُجزىٰ بصَبْرِهِ واحتِمالِه وقَولِهِ لرسولِ الله ﷺ عِندَ نُزولِ الآية: «والذي بَعَثَكَ بالحقِّ لا ترىٰ الغَضَبَ في وَجْهي».

وقُرِئ: ﴿لِيَجْزِيَ قَوْمًا﴾؛ أي: اللهُ عَزَّ وجَلّ، و«لِنَجْزيَ قَوْم»، و«لِيُجْزىٰ قوماً»، علىٰ معنىٰ: وليُجْزىٰ الجزاءُ قوماً.

[﴿وَلَقَدْ ءَاتَيْنَا بَنِيٓ إِسْرَٰٓءِيلَ ٱلْكِتَٰبَ وَٱلْحُكْمَ وَٱلنُّبُوَّةَ وَرَزَقْنَٰهُم مِّنَ ٱلطَّيِّبَٰتِ وَفَضَّلْنَٰهُمْ عَلَى ٱلْعَٰلَمِينَ ۝ وَءَاتَيْنَٰهُم بَيِّنَٰتٍ مِّنَ ٱلْأَمْرِ ۖ فَمَا ٱخْتَلَفُوٓا۟ إِلَّا مِنۢ بَعْدِ مَا جَآءَهُمُ ٱلْعِلْمُ بَغْيًۢا بَيْنَهُمْ ۚ إِنَّ رَبَّكَ يَقْضِى بَيْنَهُمْ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ فِيمَا كَانُوا۟ فِيهِ يَخْتَلِفُونَ﴾ ١٦-١٧]

﴿ٱلْكِتَٰبَ﴾ التَّوراة، ﴿وَٱلْحُكْمَ﴾ الحِكمةَ والفِقْه، أو فَصْلَ الخصوماتِ بينَ الناس، لأنَّ المُلكَ كانَ فيهم والنُّبوّة، ﴿مِّنَ ٱلطَّيِّبَٰتِ﴾ مما أحَلَّ اللهُ لهم وأطابَ مِنَ الأرزاق، ﴿وَفَضَّلْنَٰهُمْ عَلَى ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ حيثُ لم نُؤتِ غيرَهم مِثلَ ما آتيناهُم.

قوله: (وقُرِئ: ﴿لِيَجْزِيَ قَوْمًا﴾): ابنُ عامر وحمزةُ والكِسائي: بالنُّون، والباقون: بالياء[1].

قوله: (علىٰ معنىٰ: وليُجْزىٰ الجزاءُ قوماً): قال صاحبُ «التقريب»: وفي المجهولِ في نَصْبِ ﴿قَوْمًا﴾ علىٰ: ليُجزىٰ الجزاءُ قوماً: نَظَر؛ لأنهم قالوا: إذا وُجِدَ المفعولُ به تَعيَّن، فالأَوْلىٰ أنْ يَنتَصِبَ بـ«أعني» أو «يَـجْزي» لِدلالةِ المجهولِ علىٰ جازٍ، وقال أبو البقاء: «الجيِّدُ أن يكونَ التقدير: ليُجزىٰ الخيرُ قوماً، علىٰ أنَّ «الخير» مفعولٌ به في الأصل، كقولك: جزاك اللهُ خيراً، وإقامةُ المفعولِ الثاني إقامةَ الفاعلِ جائز، أو التقدير: ليُجزىٰ الجزاء، علىٰ أنَّ القائمَ مقامَ الفاعل المَصدَر، وهو بعيد»[2].

وقال صاحبُ «الكَشْف»: لأنَّ المَصدَرَ لا يقومُ مَقامَ الفاعِل، ومعك مفعولٌ صحيح،

---

(١) انظر: «التيسير» للداني ص ١٩٨، و«حجة القراءات» ص ٦٦٠.

(٢) «التبيان في إعراب القرآن» (٢ : ١١٥٢).

﴿بَيِّنَٰتٖ﴾ آياتٍ ومُعجِزات، ﴿مِّنَ ٱلۡأَمۡرِۖ﴾ مِن أمرِ الدِّين، فما وقعَ بينهم الخلافُ في الدِّين ﴿إِلَّا مِنۢ بَعۡدِ مَا جَآءَهُمُ﴾ ما هو مُوجِبٌ لِزوالِ الخِلاف، وهو ﴿ٱلۡعِلۡمُ﴾، وإنما اختَلَفُوا لِبَغْيٍ حَدَثَ بينهم، أي: لِعَداوةٍ وحَسَد.

[﴿ثُمَّ جَعَلۡنَٰكَ عَلَىٰ شَرِيعَةٖ مِّنَ ٱلۡأَمۡرِ فَٱتَّبِعۡهَا وَلَا تَتَّبِعۡ أَهۡوَآءَ ٱلَّذِينَ لَا يَعۡلَمُونَ * إِنَّهُمۡ لَن يُغۡنُواْ عَنكَ مِنَ ٱللَّهِ شَيۡـٔٗاۚ وَإِنَّ ٱلظَّٰلِمِينَ بَعۡضُهُمۡ أَوۡلِيَآءُ بَعۡضٖۖ وَٱللَّهُ وَلِيُّ ٱلۡمُتَّقِينَ﴾ ١٨-١٩]

﴿عَلَىٰ شَرِيعَةٖ﴾ علىٰ طريقةٍ ومنهاج، ﴿مِّنَ ٱلۡأَمۡرِ﴾ مِن أمرِ الدِّين، فاتَّبِعْ شَريعَتَكَ الثابتةَ بالدَّلائل والحجج، ﴿وَلَا تَتَّبِعۡ﴾ ما لا حُجّةَ عليه مِن أهواءِ الجهّالِ ودِينِهِمُ المبنيِّ علىٰ هوى وبِدعة ـ وهُم رُؤَساءُ قُرَيشٍ حينَ قالوا: ارجِعْ إلىٰ دِينِ آبائك ـ، ولا تُوالِهم؛ إنما يُوالي الظالمينَ مَنْ هو ظالم مِثلُهم، وأما المُتقون: فوَلِيُّهمُ الله، وهُم مُوالُوه. وما أبيَنَ الفَصْلَ بينَ الوِلايتين.

[﴿هَٰذَا بَصَٰٓئِرُ لِلنَّاسِ وَهُدٗى وَرَحۡمَةٞ لِّقَوۡمٖ يُوقِنُونَ﴾ ٢٠]

﴿هَٰذَا﴾ القُرآنُ ﴿بَصَٰٓئِرُ لِلنَّاسِ وَهُدٗى﴾ جُعِلَ ما فيه مِن مَعالِمِ الدِّينِ والشرائعِ **بمنزلةِ البَصائِر في القُلوب**، كما جُعِلَ رُوحاً وحياة، (و) هو (هُدىً) مِنَ الضلالة، ﴿وَرَحۡمَةٞ﴾ مِنَ العِذابِ لِـمَنْ آمنَ وأيقَن. وقُرِئ: «هذهِ بصائر»، أي: هذه الآيات.

[﴿أَمۡ حَسِبَ ٱلَّذِينَ ٱجۡتَرَحُواْ ٱلسَّيِّـَٔاتِ أَن نَّجۡعَلَهُمۡ كَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ سَوَآءٗ مَّحۡيَاهُمۡ وَمَمَاتُهُمۡۚ سَآءَ مَا يَحۡكُمُونَ﴾ ٢١]

فإذن الخبرُ مُضمَر، كما أُضمِرَ «الشمس» في قوله: ﴿حَتَّىٰ تَوَارَتۡ بِٱلۡحِجَابِ﴾ [ص: ٣٢]، لأنَّ ﴿إِذۡ عُرِضَ عَلَيۡهِ بِٱلۡعَشِيِّ﴾ [ص: ٣٢] دليلٌ علىٰ تواري الشمس[١].

قوله: (**بمَنزلةِ البَصائرِ في القُلوب**): البَصِيرةُ في القَلْب: ما يَستَبصِرُ به الإنسان، كما أنَّ البَصَرَ في العين: ما يُبصِرُ به. وقيل: إنَّ البصيرةَ نورُ القلب، كما أنَّ البَصَرَ نُورُ العين.

---

(١) «كشف المشكلات» للباقولي (٢: ١٢٢٨ - ١٢٢٩).

﴿أَمْ﴾ مُنقَطِعة، ومعنىٰ الهمزةِ فيها إنكارُ الحِسْبان، والاجتِراح: الاكتِساب. ومنه: الجوارح، وفُلانٌ جارِحةُ أهلِه، أي: كاسِبُهم، ﴿أَن نَّجْعَلَهُمْ﴾ أي: نُصَيِّرَهُم، وهو مِن «جَعَلَ» المُتعدِّي إلىٰ مفعولين، فأولُهما: الضمير، والثاني: الكاف، **والجملةُ ـ التي هيَ (سَواءٌ مَحْياهُم ومماتُهم) ـ بَدَلٌ مِنَ الكاف**؛ لأنَّ الجملةَ تقعُ مفعولاً ثانياً، فكانت في حُكم المُفرَد، ألا تراكَ لو قُلت: أن نَجعَلَهم سواءٌ مَحْياهُم ومماتُهم، كانَ سديداً، كما تقول: ظَنَنتُ زيداً أبوهُ مُنطَلِق.

ومَنْ قرأ: ﴿سَوَآءً﴾ بالنَّصْب: أجرىٰ «سواءً» مجرىٰ «مُستَوِياً»، وارتَفَعَ ﴿مَّحْيَاهُمْ وَمَمَاتُهُمْ﴾ علىٰ الفاعِلية، وكان مُفرَداً غيرَ جُملة، ومَنْ قرأ: «ومماتَهم» بالنَّصْب: جَعَلَ «مَحْياهُم ومماتَهم»: ظَرْفَين، كمَقْدَم الحاجِّ وخُفُوقِ النَّجْم، أي: سواءً في مَحْياهُم وفي مماتِهم.

والمعنىٰ: إنكارُ أن يَستَوِيَ المُسيئُونَ والمُحسِنُونَ محياً، وأن يَستَووا مماتاً، ....

قوله: (**والجملةُ ـ التي هيَ «سواءٌ مَحْياهُم ومماتُهم» ـ بدلٌ من الكاف**): وقلت: الضميرانِ في «محياهُم» و«مماتُهم» للكافرينَ وللمُؤمنينَ جميعاً، قال مكِّي: «(سواءٌ محياهُم ومماتُهم)[1] مُستَوٍ في البُعْدِ مِن رحمةِ الله، والضميرانِ للكُفّارِ والمُؤمنين، ويَبعُدُ عندَ سِيبَوَيْهِ رفعُ ﴿مَّحْيَاهُمْ وَمَمَاتُهُمْ﴾ بـ(سواءٌ)، لأنه ليسَ باسمِ فاعلٍ ولا مُشبَّهٍ به، وإنما هو مصدر»[2].

قوله: (**ومَنْ قرأ ﴿سَوَآءً﴾ بالنَّصْب**): حفصٌ وحمزةُ والكِسائي، والباقون: بالرفع[3].

قال مكِّي: «علىٰ هذا: ﴿سَوَآءً﴾ حالٌ مِنَ الضمير في ﴿نَّجْعَلَهُمْ﴾، ويُرفَعُ ﴿مَّحْيَاهُمْ وَمَمَاتُهُمْ﴾ به، لأنه بمعنىٰ: مُستَوٍ، والمفعولُ الثاني لـ«جَعَلَ»: الكافُ في ﴿كَٱلَّذِينَ﴾، والضميرانِ يعودانِ علىٰ الكُفّار والمُؤمنين»[4].

---

(١) من قوله: «بدلٌ من الكاف» إلىٰ هنا، سقط من (ف).

(٢) «مُشكِل إعراب القرآن» لمكي بن أبي طالب (٢ : ٦٦٢).

(٣) انظر: «التيسير» للداني ص ١٩٨، و«حجة القراءات» ص ٦٦١.

(٤) «مُشكِل إعراب القرآن» لمكي بن أبي طالب (٢ : ٦٦٣).

لافتِراقِ أحوالِهم أحياء، حيثُ عاشَ هؤلاءِ علىٰ القيامِ بالطاعات، وأولئكَ علىٰ رُكُوبِ المعاصي، ومماتاً، حيث ماتَ هؤلاءِ علىٰ البُشْرىٰ بالرحمةِ والوصولِ إلىٰ ثواب الله ورِضْوانِه، وأولئكَ علىٰ اليأس مِن رحمةِ الله والوصولِ إلىٰ هَوْلِ ما أعدَّ لهم. وقيل: معناه: إنكارُ أن يَستَووا في المماتِ كما استَوَوا في الحياة، لأنَّ المُسيئينَ والمُحسِنينَ مُستوٍ محياهُم في الرِّزقِ والصِّحّة، وإنما يَفتَرِقُونَ في الممات، وقيل: (**سواءٌ محياهُم ومماتُهم**) كلامٌ مُستَأنَفٌ علىٰ معنىٰ: أنَّ محْيا المُسيئينَ ومماتَهم سواء، وكذلكَ محْيا المُحسِنينَ ومماتُهم، كُلٌّ يموتُ علىٰ حَسَبِ ما عاشَ عليه.

وعن تميم الداريِّ رضيَ اللهُ عنه: أنه كان يُصَلِّي ذاتَ ليلةٍ عِندَ المقام، فبَلَغَ هذهِ الآية، فجَعَلَ يبكي ويُرَدِّدُ إلىٰ الصَّباح: ﴿سَآءَ مَا يَحۡكُمُونَ﴾. وعن الفُضَيل: أنه بَلَغَها فجَعَلَ يُرَدِّدُها ويبكي ويقول: يا فُضَيل، ليتَ شِعْري مِن أيِّ الفَريقَينِ أنت؟

[﴿**وَخَلَقَ ٱللَّهُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضَ بِٱلۡحَقِّ وَلِتُجۡزَىٰ كُلُّ نَفۡسِۭ بِمَا كَسَبَتۡ وَهُمۡ لَا يُظۡلَمُونَ**﴾ ٢٢]

﴿وَلِتُجۡزَىٰ﴾ معطوفٌ علىٰ ﴿بِٱلۡحَقِّ﴾، لأنَّ فيه معنىٰ التعليل، ....

وقال مكّي[1]: «(ما) ـ في قوله: ﴿سَآءَ مَا يَحۡكُمُونَ﴾ ـ إن جُعِلَتْ معرفةً كانت في مَوضِعِ رَفْعٍ بـ﴿سَآءَ﴾ فاعلاً، وإن جُعِلَتْ نكرةً كانت في مَوضِعِ نَصْبٍ علىٰ البيان»[2].

قوله: («**سواءٌ محياهُم ومماتُهم**»): كلامٌ مُستأنَف، وذلكَ أنه حينَ أنكرَ حِسْبانَ أن يَستَوِيَ الكافرُ والمُؤمِن، قيل: فإذن كيفَ الحال؟ فأجيب: إنَّ المُؤمِنَ يعيشُ حَميداً ويموتُ سعيداً، يعيشُ في طاعةِ الرحمن، ثم المَرجِعُ إلىٰ الرِّضْوان، والكافرُ يعيشُ في طاعةِ الشيطان، والمآبُ إلىٰ النِّيران، فأنىٰ يَستَويان.

قوله: (**﴿وَلِتُجۡزَىٰ﴾ معطوفٌ علىٰ ﴿بِٱلۡحَقِّ﴾، لأنَّ فيه معنىٰ التعليل**): أي: إنما خَلَقَها

---

(١) من قوله: «قال مكي» قبل فقرتين إلىٰ هنا، سقط من (ط).

(٢) «مشكل إعراب القرآن» لـمكي بن أبي طالب (٢ : ٦٦٢).

أو علىٰ مُعَلَّلٍ محذوف، تقديرُه: وخلقَ اللـهُ السماواتِ والأرضَ ليَدُلَّ به علىٰ قُدْرتِهِ ولِتُجْزىٰ كُلُّ نَفْس.

[﴿أَفَرَءَيْتَ مَنِ ٱتَّخَذَ إِلَٰهَهُۥ هَوَىٰهُ وَأَضَلَّهُ ٱللَّهُ عَلَىٰ عِلْمٍ وَخَتَمَ عَلَىٰ سَمْعِهِۦ وَقَلْبِهِۦ وَجَعَلَ عَلَىٰ بَصَرِهِۦ غِشَٰوَةً فَمَن يَهْدِيهِ مِنۢ بَعْدِ ٱللَّهِ ۚ أَفَلَا تَذَكَّرُونَ﴾ ٢٣]

﴿مَنِ ٱتَّخَذَ إِلَٰهَهُۥ هَوَىٰهُ﴾ أي: هو مِطواعٌ لهوىٰ النَّفْسِ يَتَّبِـعُ ما تَدعُوهُ إليه، فكأنه يَعبُدُه كما يَعبُدُ الرجلُ إلـهَه. وقُرِئ: «آلهةً هواه»، **لأنه كان يَستَحسِنُ الحجَرَ فيَعبُدُه**، فإذا رأىٰ ما هو أحسَنُ رَفَضَه إليه، فكأنه اتخَذَ هواه آلهةً شَتّىٰ، يَعبُدُ كُلَّ وقتٍ واحداً منها، ....

لكَوْنِ خَلْقِها[١] حقّاً «أو علىٰ مُعَلَّلٍ محذوف»، ولو قال: «علىٰ عِلّةٍ محذوفة» كانَ أَوْلىٰ، لأنَّ المُقدَّرَ هو قولُه: «ليَدُلَّ بها علىٰ قُدْرته». ولقائلٍ أن يقول: إنَّ قولَه: «ليَدُلَّ بها علىٰ قُدْرته»: معنىٰ ﴿بِٱلْحَقِّ﴾ وبيانٌ للوَجْهِ الأول، وأما بيانُ الوَجْهِ الثاني: فهو أن يُقال: «ولتُجْزىٰ كُلُّ نفسٍ بما كَسَبَت فَعَلَ ذلك»، كقوله تعالىٰ: ﴿رَبَّنَا مَا خَلَقْتَ هَٰذَا بَٰطِلًا سُبْحَٰنَكَ فَقِنَا عَذَابَ ٱلنَّارِ﴾ [آل عمران: ١٩١]، وقيل: أراد بـ«المُعلَّل»: التعليل، فيكونُ المُعلَّلُ مَصدَراً ميمياً، قال القاضي: «﴿وَخَلَقَ ٱللَّهُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ بِٱلْحَقِّ﴾ كأنه دليلٌ علىٰ الحكم السابق، مِن حيثُ إنَّ خَلْقَ ذلكَ بالحقِّ المُقتضي للعَدْلِ يَستَدعي انتِصارَ المظلوم مِنَ الظالم، والتفاوُتَ بينَ المُسيءِ والمُحسِن، وإذا لم يكن في المَحْيا كانَ بعدَ الممـات»[٢].

قوله: (**لأنه كان يَستَحسِنُ الحجَرَ فيَعبُدُه**): وفي «التيسير»: كانوا في الجاهليةِ يَعبُدونَ ما يَستَحسِنُونَه، فإذا استَحسَنُوا غيرَه تركوا الأول، وعَبَدوا الثاني، فإنما كانَ أحدٌ يَعبُدُ ما يهواه، فعلىٰ هذا يكونُ «الهوىٰ» مَصدَراً بمعنىٰ المفعول، أي: يجعلُ إلـهَه مَهْوِيَّه، كقولك: فلانٌ رجائي، أي: مَرْجُوِّي.

(١) تحرَّف في (ح) و(ف) إلىٰ: «إنما حلتها لكون حلتها»، والمثبت من (ط).

(٢) «أنوار التنزيل» للبيضاوي (٥ : ١٧٢).

﴿وَأَضَلَّهُ ٱللَّهُ عَلَىٰ عِلْمٍ﴾ وتـركَه عن الهدايةِ واللُّطْف وخَذَلَه، ﴿عَلَىٰ عِلْمٍ﴾ عالِـماً بأنَّ ذلك لا يُـجْدي عليه، وأنه ممن لا لُطْفَ له، أو مَعَ عِلمِه بوُجُوهِ الهدايةِ وإحاطتِـهِ بأنواع **الألطافِ المُحصِّلة والمُقرِّبة**، ﴿فَمَن يَهْدِيهِ مِنۢ بَعْدِ﴾ إضلالِ ﴿ٱللَّهِ﴾؟!

وقُرِئ: ﴿غِشَـٰوَةً﴾ بالحركاتِ الثلاث، و«غِشْوةً» بالكَسْرِ والفَتْح، وقُرِئ: «تتذكَّرون».

[﴿وَقَالُوا۟ مَا هِىَ إِلَّا حَيَاتُنَا ٱلدُّنْيَا نَمُوتُ وَنَحْيَا وَمَا يُهْلِكُنَآ إِلَّا ٱلدَّهْرُ ۚ وَمَا لَهُم بِذَٰلِكَ مِنْ عِلْمٍ ۖ إِنْ هُمْ إِلَّا يَظُنُّونَ﴾ ٢٤]

﴿نَمُوتُ وَنَحْيَا﴾ نموتُ نحنُ ويحيا أولادُنا، أو يموتُ بعضٌ ويحيا بعض، أو نكونُ مَواتاً نُطَفاً في الأصلاب، ونَحْيا بعدَ ذلك، أو يُصيبُنا الأمران: الموتُ والحياة، يُريدُون: الحياةَ في الدُّنيا والموتَ بعدَها، وليسَ وراءَ ذلكَ حياة. وقُرِئ: «نُحْيا» بضَمِّ النُّون، وقُرِئ: «إلا دَهْرٌ يَمُرّ».

وما يقولونَ ذلكَ عن عِلم، ولكنْ عن ظَنٍّ وتخمين، **كانوا يَزعُمُونَ أنَّ مُرورَ الأيامِ والليالي هو المُؤثِّرُ** في هَلاكِ الأنفُس، ويُنكِرُونَ مَلَكَ الموتِ وقَبْضَه الأرواحَ بأمرِ الله، وكانوا يُضيفُونَ كُلَّ حادثةٍ تَـحدُثُ إلىٰ الدَّهْرِ والزمان، ....

قوله: (**الألطاف المُحصِّلةِ والمُقرِّبة**): مضىٰ تفسيرُها في أولِ البقرة.

قوله: (**وقُرِئ: ﴿غِشَـٰوَةً﴾ بالحركاتِ الثلاث**): حمزةُ والكِسائيّ: بفَتْح الغينِ وإسكانِ الشِّين، والباقون: بكَسْـرِ الغينِ وفَتْح الشِّينِ وألفٍ بعدَها[١].

قوله: (**كانوا يَزعُمونَ أنَّ مرورَ الأيامِ والليالي هو المُؤثِّر**): هذا تفسيرُ الدَّهْر. قال القاضي: «الدَّهْر: مرورُ الزمان، والأصل: مُدّةُ بقاءِ العالم»[٢]. **الراغب**: «الدَّهْرُ في الأصل: اسمٌ لِمُدّةِ العالَمِ مِن مَبدأ وجودِهِ إلىٰ انقِضائِه، واستُعيرَ للعادةِ الباقيةِ مُدّةَ الحياة، فقيل: ما دَهْري بكذا»[٣].

---

(١) انظر: «التيسير» للداني ص ١٩٩، و«حجة القراءات» ص ٦٦١.

(٢) «أنوار التنزيل» للبيضاوي (٥ : ١٧٢).

(٣) «مفردات القرآن» ص ٣١٩.

وترىٰ أشعارَهُم ناطِقةً بشَكْوىٰ الزمان، ومنه قولُه عليه السَّلام: «**لا تَسُبُّوا الدَّهْر**، فإنَّ اللـهَ هو الدَّهْر»، أي: فإنَّ اللـهَ هو الآتي بالحوادِث، لا الدَّهْر.

واعلم أنه تعالىٰ لـمَّا ذكرَ خَلْقَ السماواتِ والأرضِ وقيَّده بالحقّ، وقد تَقرَّرَ غيرَ مَرّةٍ أنَّ المُرادَ بالحقّ: المعرفةُ والعبادة، وتعليلُ الخلقِ هاهنا بقوله: ﴿وَلِتُجْزَىٰ﴾ دلالةٌ بيِّنةٌ عليه، قال: ﴿أَفَرَءَيْتَ مَنِ ٱتَّخَذَ إِلَٰهَهُۥ هَوَىٰهُ﴾، يعني: ألا تَتعجَّبُوا مِن هذا الذي اتَّبَعَ هواه، وأضَلَّه الله، وخَتَمَ علىٰ سَمْعِه وقَلْبِه، كيفَ ضَلَّ عن سَبيلِ المعرفةِ ورَفَضَ العَمَل، وطَعَنَ في تلكَ الحِكمةِ البالِغة، وادَّعىٰ الحِكمةَ لنفسِه، وقال: لا عَمَلَ ولا جزاء، و﴿مَا هِىَ إِلَّا حَيَاتُنَا ٱلدُّنْيَا نَمُوتُ وَنَحْيَا وَمَا يُهْلِكُنَآ إِلَّا ٱلدَّهْرُ﴾؟! بخِلافِ المُؤمِن الذي جَعَلَ هواهُ تَبَعاً لِدينه، ﴿ٱلَّذِينَ يَذْكُرُونَ ٱللَّهَ قِيَٰمًا وَقُعُودًا وَعَلَىٰ جُنُوبِهِمْ وَيَتَفَكَّرُونَ فِى خَلْقِ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ رَبَّنَا مَا خَلَقْتَ هَٰذَا بَٰطِلًا سُبْحَٰنَكَ فَقِنَا عَذَابَ ٱلنَّارِ﴾ [آل عمران: ١٩١]، ألا ترىٰ كيفَ رَتَّبَ قولَه: ﴿فَقِنَا عَذَابَ ٱلنَّارِ﴾ علىٰ التفكُّر في خَلْقِ السماواتِ والأرضِ المُؤدِّي إلىٰ حَقِّيّةِ خَلْقِهما؟ فدلَّ بعَطفِ قوله: ﴿وَأَضَلَّهُ ٱللَّهُ عَلَىٰ عِلْمٍ وَخَتَمَ عَلَىٰ سَمْعِهِۦ﴾ علىٰ ﴿ٱتَّخَذَ﴾ علىٰ أنهم إنما اتبعوا أهواءَهم الباطِلة، ولم يُـجِيلُوا فِكْرَهم في تلكَ الآياتِ الباهِرةِ الدّالّةِ علىٰ تلكَ الحِكمةِ البالِغةِ لِسَبْقِ عِلمِه الأزلي والقضاءِ المُقدَّر، وذلكَ الذي جَسَّرَهم أن يُبطِلُوا حِكمةَ الله بقولهم: ﴿مَا هِىَ إِلَّا حَيَاتُنَا ٱلدُّنْيَا نَمُوتُ وَنَحْيَا﴾.

ثم نفىٰ العِلمَ عنهم علىٰ الاستِغراقِ بقوله: ﴿مَّا لَهُم بِذَٰلِكَ مِنْ عِلْمٍ﴾، وذيَّلَ الآياتِ بقوله: ﴿ثُمَّ يَجْمَعُكُمْ إِلَىٰ يَوْمِ ٱلْقِيَٰمَةِ﴾، ورتَّبَ فيه: ﴿وَلَٰكِنَّ أَكْثَرَ ٱلنَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ﴾ تقريراً وتأكيداً، فعُلِمَ قَطْعاً أنَّ مَنِ اقتنىٰ شيئاً مِنَ الـهَذَيان، وسَمّـاه حِكمة، واتَّـبَعَ الهوىٰ، ورَفَضَ العَمَل، وأنكَرَ الهدىٰ الذي هو القولُ بالحشـر: هو ممن أضَلَّه اللـهُ علىٰ عِلم وخَتَمَ علىٰ سَمْعِه وقَلْبه، وجَعَلَ علىٰ بَصَـرِه غِشاوة، وما له بما يقولُ مِن عِلم، وهو أجهَلُ خَلْقِ الله، وإنْ جَمَعَ أسفاراً مِنَ الهذيانات، نعوذُ بالله مِن سَخَطِ الله.

قوله: (**لا تَسُبُّوا الدَّهْر**): روينا عن البُخاريِّ ومُسلِم ومالكٍ وأبي داود[1] عن أبي هُريرةَ

---

(١) البخاري (٤٨٢٦) و(٧٤٩١)، ومسلم (٢٢٤٦)، ومالك (٢ : ٩٨٤)، وأبو داود (٥٢٧٤).

[﴿وَإِذَا تُتْلَىٰ عَلَيْهِمْ ءَايَٰتُنَا بَيِّنَٰتٍ مَّا كَانَ حُجَّتَهُمْ إِلَّآ أَن قَالُوا ٱئْتُوا بِـَٔابَآئِنَآ إِن كُنتُمْ صَٰدِقِينَ ❁ قُلِ ٱللَّهُ يُحْيِيكُمْ ثُمَّ يُمِيتُكُمْ ثُمَّ يَجْمَعُكُمْ إِلَىٰ يَوْمِ ٱلْقِيَٰمَةِ لَا رَيْبَ فِيهِ وَلَٰكِنَّ أَكْثَرَ ٱلنَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ﴾ ٢٥-٢٦]

وقُرِئ: ﴿حُجَّتَهُمْ﴾ بالنَّصْبِ والرَّفْع؛ علىٰ تقديم خَبَرِ «كان» وتأخيره.

فإن قلت: لِـمَ سَمّىٰ قولَهم حُجّةً وليسَ بحُجّة؟ قلت: لأنهم أدلَوا به كما **يُدْلي المُحتجُّ بحُجَّتِه**، وساقُوهُ مَساقَها، فسُمِّيَتْ حُجّةً علىٰ سبيلِ التَّهكُّم، أو لأنه في حِسْبانِهم وتَقْديرِهم حُجّة، أو لأنه في أسلوبِ قوله:

تَـحِيَّـةُ بَيْـنِهم ضَـرْبٌ وَجِيعُ

كأنه قيل: ما كانَ حُجَّتَهم إلا ما ليسَ بحُجّة، والمُراد: **نفيُ أن تكونَ لهم حُجّةٌ البتّة.**

في قوله تعالىٰ: ﴿وَمَا يُهْلِكُنَآ إِلَّا ٱلدَّهْرُ﴾، قال: قالَ النبيُّ ﷺ: «يُؤذيني ابنُ آدمَ يَسُبُّ الدَّهْر، وأنا الدَّهْر، أُقلِّبُ الليلَ والنهار».

النهاية: «كانَ مِن شأنِ العَرَبِ ذمُّ الدَّهْرِ وسَبُّه عندَ النوازِلِ والحوادِث، أي: لا تَسُبُّوا الدَّهر[١]، فإنكم إذا سَبَبْتُموهُ وقعَ السَّبُّ علىٰ اللـه تعالىٰ، لأنه تعالىٰ هو الفَعّالُ لِـمَا يُريد، لا الدَّهْر». **الراغب**: «قيل: معناه: أنَّ اللهَ فاعِلُ ما يُضافُ إلىٰ الدَّهْر، فإذا سَبَبْتُم الدَّهْرَ تعتَقِدُونَ أنه فاعلُ ذلك فقد سَبَبْتُموه، وقيل: الدَّهْرُ الثاني في الخبر غيرُ الأول، وإنما هو مَصدَرٌ بمعنىٰ الفاعل، ومعناه: أنَّ اللهَ هو الداهِر، أي المُتصـرِّفُ المُدبِّـرُ المُقيِّضُ لِـمَا يحدث، والأول أظهر»[٢].

قوله: (**كما يُدْلي المُحتجُّ بحُجّتِه**): **المُغرِب**: «أدليتُ الدَّلْو: أرسلتَها في البئر، ومنه: أَدْلىٰ بالحجّة: أحضَـرَها، وفي التنزيل: ﴿وَتُدْلُوا بِهَآ إِلَى ٱلْحُكَّامِ﴾ [البقرة: ١٨٨]، أي: تُلقوا أمرَها والحكومةَ فيها».

قوله: (**نفيُ أن تكونَ لهم حُجّةٌ البتّة**): وهو علىٰ مذهبِ التميميِّ[٣] نحوُ قوله:

---

(١) من قوله: «وأنا الدهر» إلىٰ هنا، سقط من (ح).

(٢) «مفردات القرآن» ص ٣١٩.

(٣) أي: علىٰ لغة بني تميم، وقد تَقَدَّمَ شَـرْحُ هذه اللغة عند المُؤلِّفِ في تفسير الآية ٥٧ من سورة الدخان؛ نقلاً عن ابنِ المُنيِّر في «الانتصاف».

فإن قلت: كيف وَقَعَ قولُه: ﴿قُلِ ٱللَّهُ يُحْيِيكُمْ﴾ جواباً لِقولِهم: ﴿ٱئْتُوا۟ بِـَٔابَآئِنَآ إِن كُنتُمْ صَـٰدِقِينَ﴾؟ قلت: لـمَّا أنكرُوا البَعْث، وكَذَّبُوا الرسول، وحَسَبُوا أنَّ ما قالُوهُ قولٌ مُبكِّت: أُلزِمُوا ما هُم مُقِرُّونَ به مِن أنَّ اللـهَ عَزَّ وجَلَّ هو الذي يُحييهم ثم يُميتُهم، وضُمَّ إلىٰ إلزام ذلكَ إلزامُ ما هو واجِبٌ الإقرارُ به إنْ أنصَفوا وأصْغَوْا إلىٰ داعي الحق، وهو جَمْعُهم إلىٰ يوم القيامة، ومَنْ كانَ قادِراً علىٰ ذلكَ كانَ قادِراً علىٰ الإتيانِ بآبائهم، وكانَ أهوَنَ شيءٍ عليهم.

[﴿وَلِلَّهِ مُلْكُ ٱلسَّمَـٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ۚ وَيَوْمَ تَقُومُ ٱلسَّاعَةُ يَوْمَئِذٍ يَخْسَرُ ٱلْمُبْطِلُونَ * وَتَرَىٰ كُلَّ أُمَّةٍ جَاثِيَةً ۚ كُلُّ أُمَّةٍ تُدْعَىٰٓ إِلَىٰ كِتَـٰبِهَا ٱلْيَوْمَ تُجْزَوْنَ مَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ * هَـٰذَا كِتَـٰبُنَا يَنطِقُ عَلَيْكُم بِٱلْحَقِّ ۚ إِنَّا كُنَّا نَسْتَنسِخُ مَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ * فَأَمَّا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّـٰلِحَـٰتِ فَيُدْخِلُهُمْ رَبُّهُمْ فِى رَحْمَتِهِۦ ۚ ذَٰلِكَ هُوَ ٱلْفَوْزُ ٱلْمُبِينُ * وَأَمَّا ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓا۟ أَفَلَمْ تَكُنْ ءَايَـٰتِى تُتْلَىٰ عَلَيْكُمْ فَٱسْتَكْبَرْتُمْ وَكُنتُمْ قَوْمًا مُّجْرِمِينَ﴾ ٢٧-٣١]

وبَلْــدةٍ لــيسَ بهــا أنــيسُ ... إلا اليعافيــر وإلا العِـيسُ[1]

يعني: ليسَ لهم حُجّةٌ البتّة، إذ لو كانت لهم حُجّةٌ كانت هذه، وهذه ليست بحُجّة، بل هيَ استبعادٌ وعِناد، فإذن ليست لهم حُجّةٌ البتَّة.

قوله: (أُلزِمُوا ما هم مُقِرُّونَ به): يعني: لـمّـا لم يكن لهم حُجّةٌ عندَ إيرادِ الآياتِ البيِّناتِ لإثباتِ الحشر إلا قولَـهم: «ائتُوا بآبائنا» عِناداً، قيلَ لهم ذلكَ لأنهم مُقِرُّونَ بأنه الـمُحيي والمُميت.

---

(١) اليعافير: جمعُ يعفور، وهو وَلَدُ البقرة الوَحْشيّة، أو تيسُ الظِّباء، أو الظَّبيُ عامّة، والعِيس: الإبلُ التي يُخالطُ بياضَها شُقْرة. ومحلُّ الشاهد فيه: أنه جعل أنيسَها اليعافير والعيس، وليست هيَ فِعْلاً مِنَ الأنيس، فدلَّ علىٰ أنه لا أنيسَ بها مُطلقاً.

وانظر: «الكِتاب» لسِيبَوَيه (٢ : ٣٢٢)، و«المُقتَضب» للمُبرِّد (٤ : ٤١٤)، و«مفتاح العلوم» للسَّكّاكي ص٣٧٢ و٥٠٠، و«حاشية الصَّبّان علىٰ شرح الأشموني علىٰ الألفية» (٢ : ٢١٧)، و«لسان العرب» لابن منظور، مادة (إلا).

وسيأتي عند الزمخشري في تفسير الآية ٢٠ من سورة الليل.

عامِلُ النَّصْبِ في ﴿وَيَوْمَ تَقُومُ﴾: ﴿يَخْسَرُ﴾، و﴿يَوْمَئِذٍ﴾ بَدَلٌ مِن ﴿يَوْمَ تَقُومُ﴾.

﴿جَاثِيَةً﴾ بارِكةً مُستَوفِزةً علىٰ الرُّكَب، وقُرِئ: «جاذِية»، والجُذُوّ: أشَدُّ استيفازاً مِنَ الجُثُوّ، لأنَّ الجاذيَ هو الذي يجلسُ علىٰ أطرافِ أصابعِه، وعن ابنِ عباس: جاثية: مُجتَمِعة، وعن قَتادة: جماعات؛ مِنَ الجُثْوة، وهيَ الجماعة، وجمعُها: جُثا، وفي الحديث: «مِن جُثَا جَهَنَّم».

وقُرِئ: ﴿كُلُّ أُمَّةٍ﴾؛ علىٰ الابتداء، و«كُلَّ أُمّة» علىٰ الإبدالِ مِن ﴿كُلَّ أُمَّةٍ﴾.

وقلت: ويُمكِنُ أن يُقال: إنهم لـمَّا قالوا: «ائتُوا بآبائنا إن كنتُم صادقين» عِناداً وتمرُّداً، قيل لهم: دَعُوا آباءكم، فإنَّ القاهِرَ القادِرَ العالِـمَ بكُلِّ شيءٍ يَفعَلُ كَيْتَ وكَيْت، فَضْلاً عما اقتَرَحتُموه، ولكنْ أنتُم جُهلاءُ لا تَعلَمُونَ ذلك، كما قال: ﴿وَمَا لَهُم بِذَٰلِكَ مِنْ عِلْمٍ﴾.

ونحوُه في الإنكـار قولُـه: ﴿قُلْ إِنَّ ٱلْأَوَّلِينَ وَٱلْآخِرِينَ * لَمَجْمُوعُونَ﴾ [الواقعة: ٤٩-٥٠] جواباً عن قولهم: ﴿أَئِذَا مِتْنَا وَكُنَّا تُرَابًا وَعِظَامًا أَئِنَّا لَمَبْعُوثُونَ * أَوَءَابَآؤُنَا ٱلْأَوَّلُونَ﴾ [الواقعة: ٤٧-٤٨].

قوله: (مِن جُثَا جَهَنَّم): **النهاية**: «في الحديث: «مَنْ دعا دُعاءَ الجاهليةِ فهو مِن جُثا جَهَنَّم»[1]، وفي آخر: «مَنْ دعا: يا لَفُلان، فإنما يدعو إلىٰ جُثا النار»، والجُثا: جمعُ «جُثْوة» بالضَّمّ، وهو الشيءُ المجموع، ومنه حديثُ ابنِ عُمَر: «أنَّ الناسَ يصيرونَ يومَ القيامةِ جُثاً، كُلُّ أمةٍ تَتبَعُ نبيَّها»[2]، أي: جماعة». وفي «الفائـق»: «والجُثْوة: ما جُمِعَ مِن تُراب وغيره، فاستُعيرت»[3].

---

(١) أخرجه الترمذي (٢٨٦٣) من حديث الحارث الأشعري، بلفظ: «مَن ادَّعىٰ دَعْوىٰ الجاهلية ...»، وبه يُفسَّرُ اللفظُ الآخر.

(٢) أخرجه البخاري (٤٧١٨) من حديث ابن عمر رضيَ اللهُ عنهما.

(٣) «الفائق» للزمخشري (١ : ١٦٦)، مادة (جثا).

﴿إِلَىٰ كِتَٰبِهَا﴾ إلىٰ صَحائِفِ أعمالها، فاكتفىٰ باسمِ الجنس، كقوله: ﴿وَوُضِعَ ٱلْكِتَٰبُ فَتَرَى ٱلْمُجْرِمِينَ مُشْفِقِينَ مِمَّا فِيهِ﴾ [الكهف: ٤٩]، ﴿ٱلْيَوْمَ تُجْزَوْنَ﴾ محمولٌ علىٰ القول.

فإن قلت: كيفَ أُضيفَ «الكِتابُ» إليهم وإلىٰ الله عَزَّ وجَلَّ؟ قلت: **الإضافةُ تكونُ للمُلابَسة**، وقد لابَسَهُم ولابَسَه؛ أما مُلابَسَتُه إياهُم: فلأنَّ أعمالَهم مُثبَتةٌ فيه، وأما مُلابَسَتُه إياه: فلأنه مالِكُه، والآمِرُ مَلائِكَتَه أن يَكتُبوا فيه أعمالَ عِبادِه.

﴿يَنطِقُ عَلَيْكُم﴾ يَشهَدُ عليكم بما عَمِلتُم، ﴿بِٱلْحَقِّ﴾ مِن غير زيادةٍ ولا نُقصان، ﴿إِنَّا كُنَّا نَسْتَنسِخُ﴾ الملائكةَ ﴿مَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ﴾ أي: نَستكتِبُهم أعمالَكُم.

﴿فِى رَحْمَتِهِۦ﴾ في جَنَّتِه، وجوابُ «أما» محذوف، تقديرُه: وأما الذين كَفَروا فيُقالُ لهم: ﴿أَفَلَمْ تَكُنْ ءَايَٰتِى تُتْلَىٰ عَلَيْكُمْ﴾، والمعنىٰ: ألم يأتِكُم رُسُلي فلم تكنْ آياتي تُتلىٰ عليكم، فحَذَفَ المعطوفَ عليه.

[﴿وَإِذَا قِيلَ إِنَّ وَعْدَ ٱللَّهِ حَقٌّ وَٱلسَّاعَةُ لَا رَيْبَ فِيهَا قُلْتُم مَّا نَدْرِى مَا ٱلسَّاعَةُ إِن نَّظُنُّ إِلَّا ظَنًّا وَمَا نَحْنُ بِمُسْتَيْقِنِينَ ۞ وَبَدَا لَهُمْ سَيِّـَٔاتُ مَا عَمِلُوا۟ وَحَاقَ بِهِم مَّا كَانُوا۟ بِهِۦ يَسْتَهْزِءُونَ﴾ ٣٢-٣٣]

وقُرِئَ: «والسّاعةَ» بالنَّصب؛ عَطْفاً علىٰ الوَعْد، وبالرَّفْع؛ عَطْفاً علىٰ محلِّ «إنَّ» واسمِها، ﴿مَا ٱلسَّاعَةُ﴾ أيُّ شيءٍ الساعة؟

قوله: (**الإضافةُ تكونُ للمُلابسة**): ويُمكِنُ أن يُقال: إنَّ الإضافةَ إليها[1] تَدُلُّ علىٰ معنىٰ: ﴿وَكُلَّ إِنسَٰنٍ أَلْزَمْنَٰهُ طَٰٓئِرَهُۥ فِى عُنُقِهِۦ﴾ [الإسراء: ١٣]، أي: تُدْعىٰ إلىٰ كِتابِها، وإلىٰ ما يختصُّ بها مِنَ الأعمالِ صالحِها وسَيِّئِها، لا يُغادِرُ صغيرةً ولا كبيرةً إلا أحصاها، ومن ثَمَّ ذُيِّلَ بقوله: ﴿ٱلْيَوْمَ تُجْزَوْنَ مَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ﴾. وأما الإضافةُ إلىٰ الله: فللإشارةِ إلىٰ أنَّ كُلَّ ما ثبتَ فيه صِدْقٌ وحَقٌّ وعَدْل، وأنه تعالىٰ يُجازيها علىٰ القليلِ والكثير، ولذلكَ عَقَّبَ بقوله: ﴿يَنطِقُ عَلَيْكُم بِٱلْحَقِّ﴾، وذَيَّلَ بالجمع، ثم قَسَمَ بقوله: ﴿فَأَمَّا﴾ ﴿وَأَمَّا﴾. والله أعلم.

---

(١) أي: إلىٰ الأُمـة.

فإن قلت: ما معنىٰ ﴿إِن نَّظُنُّ إِلَّا ظَنًّا﴾؟ قلت: أصلُه: نَظُنُّ ظنّاً، ومعناه: إثباتُ الظَّنِّ فحَسْب، فأُدخِلَ حرفا النفي والاستِثناء، ....

قوله: (**أصلُه: نَظُنُّ ظنّاً، ومعناه: إثباتُ الظَّنِّ فحَسْب**): قال صاحبُ «التقريب»: وفيه نَظَر؛ لأنَّ مَورِدَهما واحِد[١]، وهو الظَّنّ، والحصرُ حيثُ تَغايَرَ المَورِدان، والأَوْلىٰ أن يُحمَلَ المنفيُّ علىٰ الاعتِقادِ المُطلَق؛ تعميماً للخاصّ، والمُثبَتُ علىٰ موضوعِه[٢]، أي: لا نَعتَقِدُ إلا اعتِقاداً راجِحاً لا جازِماً، ولذلكَ أكَّدَه بقوله: ﴿وَمَا نَحْنُ بِمُسْتَيْقِنِينَ﴾، أو يُحمَلَ المنفيُّ علىٰ موضوعه، ويُخصَّصَ المُثبَتُ بالظَّنِّ الضعيف.

قلت: أخذَ الوَجْهَ الأولَ مِن قولِ الواحِدي: «﴿إِن نَّظُنُّ إِلَّا ظَنًّا﴾: أي: ما نَعلَمُ ذلكَ إلا حَدْساً[٣] وتَوَهُّماً، وما نَستَيقِنُ كونَها»[٤]، ومن قولِ أبي البقاء: «إنَّ الظَّنَّ قد يكونُ بمعنىٰ العِلمِ والشَّكّ، فاستثنىٰ الشَّكّ، أي: ما لنا اعتِقادٌ إلا الشَّكّ»[٥].

وقلت: معنىٰ سؤالِ المُصنِّف رحمه الله: «ما معنىٰ ﴿إِن نَّظُنُّ إِلَّا ظَنًّا﴾؟»: أنَّ «المَصدَرَ فائدتُه كفائدةِ الفِعْل، فلو أُجرِيَ الكلامُ علىٰ الظاهِر لقيل: إنْ نَظُنُّ إلا نَظُنّ، وهو ناقصٌ مِنَ الكلام، ولم يُـجيزوا: ما ضَرَبتُ إلا ضَـرْباً؛ لأنَّ معناه: ما ضَرَبتُ إلا ضَرَبت، لأنه لا فائدةَ فيه»، هذا كلام مكّي[٦]. وقال أبو البقاء: «التقدير: إن نحنُ إلا نَظُنُّ ظنّاً، و«إلا» مُؤَخَّرة، ولولا هذا التقديرُ لكان المعنىٰ: ما نَظُنُّ إلا نَظُنّ»[٧].

---

(١) أي: مورد النفي والإثبات واحد، وهو الظَّنّ، أما النفيُ ففي قوله: ﴿إِن نَّظُنُّ﴾، وأما الإثباتُ ففي قوله: ﴿إِلَّا ظَنًّا﴾.

(٢) أي: وأن يُحمَلَ المُثبَتُ علىٰ موضوعه.

(٣) تحرَّف في الأصول الخطية إلىٰ: «حديثاً»، والمُثبتُ من «الوسيط» للواحدي.

(٤) «الوسيط» للواحدي (٤ : ١٠١).

(٥) «التبيان في إعراب القرآن» (٢ : ١١٥٣).

(٦) «مشكل إعراب القرآن» لمكي بن أبي طالب (٢ : ٦٦٤).

(٧) «التبيان في إعراب القرآن» (٢ : ١١٥٣).

لِيُفادَ إثباتُ الظَّنِّ مَعَ نفي ما سِواه، وزِيدَ نفيُ ما سِوىٰ الظَّنِّ توكيداً بقوله: ﴿وَمَا نَحْنُ بِمُسْتَيْقِنِينَ﴾.

﴿سَيِّئَاتُ مَا عَمِلُوا﴾ أي: قَبائِحُ أعمالِهم، **أو عقوباتُ أعمـالِهم** السَّيِّئات، كقوله تعالىٰ: ﴿وَجَزَاؤُا سَيِّئَةٍ سَيِّئَةٌ مِّثْلُهَا﴾ [الشُّورىٰ: ٤٥].

[﴿وَقِيلَ الْيَوْمَ نَنسَاكُمْ كَمَا نَسِيتُمْ لِقَاءَ يَوْمِكُمْ هَٰذَا وَمَأْوَاكُمُ النَّارُ وَمَا لَكُم مِّن نَّاصِرِينَ * ذَٰلِكُم بِأَنَّكُمُ اتَّخَذْتُمْ آيَاتِ اللَّهِ هُزُوًا وَغَرَّتْكُمُ الْحَيَاةُ الدُّنْيَا فَالْيَوْمَ لَا يُخْرَجُونَ مِنْهَا وَلَا هُمْ يُسْتَعْتَبُونَ﴾ ٣٤-٣٥]

﴿نَنسَاكُمْ﴾ نَتـرُكُكم في العذابِ كما تركتُم عُدّةَ لِقاءِ ﴿يَوْمِكُمْ هَٰذَا﴾، ....

وأما معنىٰ جواب المُصنِّف: فإنه جَعَلَ أصلَ الكلام: نَظُنُّ ظنّاً، ثم زِيدَ أداةُ الحصـرِ لمزيدِ التأكيد، وإثباتُ الظَّنِّ ونفيُ ما سِواه للمُبالغة، لا ليردَّ بـ«ما»(١) و«إلا» إنكارَ المُنكِرِ كما هو مُقتَضاهما، ولذلك أكّد بقوله: ﴿وَمَا نَحْنُ بِمُسْتَيْقِنِينَ﴾. ونحوُه مجيءُ «إنَّ» في قولنا: ﴿رَبَّنَا إِنَّنَا آمَنَّا﴾ [آل عمران: ١٦]، فإنها لمُجَرَّدِ التوكيدِ، ثم بَسْطُ الكلام لا لنفي الشَّكِّ وردِّ الإنكار كما عليه موضوعُها.

فإذن مَورِدُ التركيبَينِ واحِد، ولم يَتَغايَرْ سِوىٰ التوكيد، وأما معنىٰ قوله: «وزِيدَ نفيُ ما سِوىٰ الظَّنِّ توكيداً»: فهو ﴿إِن نَّظُنُّ إِلَّا ظَنًّا﴾ لـمّا دلَّ بمفهومِهِ [علىٰ] نفي سِوىٰ الظَّنّ، وهو اليقين، أُكِّد بمنطوقِ قوله: ﴿وَمَا نَحْنُ بِمُسْتَيْقِنِينَ﴾ ذلكَ المفهوم، فيكونُ مِن باب الطَّرْدِ والعَكس(٢).

قوله: (**أو عُقوباتُ أعمـالِهم**): أي: وُضِعَ «السَّيِّئاتُ» التي هي أسبابُ العقوبات مَوضِعَ مُسبَّباتِها، فلا يكونُ الاستِشهادُ بقوله: ﴿وَجَزَاؤُا سَيِّئَةٍ سَيِّئَةٌ مِّثْلُهَا﴾ [الشورىٰ: ٤٥] لجهةِ المُشاكَلة، إذ ليسَ في الكلام ما يُذكرُ في صُحْبتِه: السَّيِّئاتُ المُرادُ بها العُقوبات.

---

(١) هي معنى ﴿إن﴾ الواردة في الآية الكريمة.

(٢) تقدَّم بيانُ معنىٰ الطَّرْد والعكس عند تفسير الآية ٢٥ من سورة يونس تعليقاً.

وهيَ الطاعة، أو نَجعَلُكُم بمنزلةِ الشيءِ الـمَنْسيِّ غير المُبالىٰ به، كما لم تُبالُوا أنتُم بلِقاءِ يومِكم، ولم تُخطِرُوهُ ببال، كالشيءِ الذي يُطرَحُ نَسْياً مَنسياً. فإن قلت: فما معنىٰ إضافةِ اللقاءِ إلىٰ اليوم؟ قلت: كمعنىٰ إضافةِ المَكْرِ في قوله: ﴿بَلْ مَكْرُ ٱلَّيْلِ وَٱلنَّهَارِ﴾ [سبأ: ٣٣]، أي: نسيتُم لِقاءَ اليوم في يومِكم هذا ولِقاءَ جَزائِه.

وقُرِئ: «لا يَـخرُجُـونَ» بفَتْح اليـاء، ﴿وَلَا هُمْ يُسْتَعْتَبُونَ﴾ ولا يُطلَـبُ منهـم أن يُعتِبُوا ربَّهم، أي: يُرضُوه.

[﴿فَلِلَّهِ ٱلْحَمْدُ رَبِّ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَرَبِّ ٱلْأَرْضِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ۞ وَلَهُ ٱلْكِبْرِيَآءُ فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَهُوَ ٱلْعَزِيزُ ٱلْحَكِيمُ﴾ ٣٦-٣٧]

قوله: (أو نَجعَلُكُم بمَنزلةِ الشيءِ المَنسِيّ): فعلىٰ هذا النِّسيانُ وإسنادُه إلىٰ الله علىٰ الاستِعارةِ التمثيلية، ولذلكَ جاءَ بكافِ التشبيهِ في قوله: «كالشيءِ الذي يُطرَح»، وعلىٰ الأول: محمولٌ علىٰ الغايةِ والنهاية، لأنَّ مَنْ نَسِيَ شيئاً تركَه، فيكونُ مِن وَضْعِ اسمِ السَّبَبِ علىٰ المُسَبَّب.

قوله: (كمعنىٰ إضافةِ الـمَكْرِ في قوله: ﴿بَلْ مَكْرُ ٱلَّيْلِ وَٱلنَّهَارِ﴾): قال[١]: «ومعنىٰ ﴿مَكْرُ ٱلَّيْلِ وَٱلنَّهَارِ﴾: مَكرُهُم في الليلِ والنهار، فاتَّسَعَ في الظَّرْفِ بإجرائِهِ مُجرىٰ المفعولِ به، وإضافةِ المَكْر إليه، أو جُعِلَ ليلُهم ونهارُهم ماكِرين علىٰ الإسنادِ المجازي».

وما نحنُ بصَدَدِهِ مِنَ القَبيلِ الأول؛ لأنَّ «اليومَ» مفعول، وهو مُلقىً لا لاقٍ، إلا أن يُقال: إنَّ اللقاءَ مُضافٌ إلىٰ الفاعل، علىٰ أنَّ ما تَستقبِلُه أنتَ فهو أيضاً يَستقبِلُك، وعليه قراءةُ مَنْ قرأ: «فتَلَقَّىٰ آدَمَ مِن رَبِّه كلماتٌ»؛ بنَصْبِ «آدم» ورَفْعِ «كلمات»، ونحوُه قولُه: ﴿إِنَّهُۥ كَانَ وَعْدُهُۥ مَأْتِيًّا﴾ [مريم: ٦١]، قال[٢]: «﴿مَأْتِيًّا﴾ مفعولٌ بمعنىٰ فاعل»؛ لأنَّ وَعْدَ الله يأتي، وقال أبو البقاء: «﴿مَأْتِيًّا﴾ علىٰ بابه، لأنَّ ما تأتيه فهو يأتيك»[٣].

---

(١) أي: الزمخشريُّ في تفسير الآية المذكورة من سورة سبأ.

(٢) أي: الزمخشريُّ في تفسير الآية المذكورة من سورة مريم.

(٣) «التبيان في إعراب القرآن» (٢ : ٨٧٧).

﴿فَلِلَّهِ ٱلْحَمْدُ﴾ فاحمَدُوا اللهَ الذي هو رَبُّكُم وربُّ كُلِّ شيءٍ مِنَ السماواتِ والأرضِ والعالمين، **فإنَّ مِثلَ هذهِ الرُّبوبيّةِ العامّةِ تُوجِبُ الحمدَ والثناءَ علىٰ كُلِّ مَرْبُوب**، وكَبِّرُوه، فقد ظَهَرَتْ آثارُ كِبريائِهِ وعَظَمتِهِ ﴿فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ﴾، وحَقُّ مِثلِه أن يُكبَّرَ ويُعظَّم.

عن رسولِ الله ﷺ: «مَنْ قرأ حم الجاثيةَ سَتَرَ اللهُ عَوْرتَه، وسَكَّنَ رَوْعتَه يومَ الحِساب».

الأساس: «لقيتُه لِقاءً ولِقياناً[1]، ولاقَيتُه والتَقَيتُه».

ونحوُه: «نهارُه صائم»؛ أُسنِدَ «الصَّومُ» إلىٰ «النهارِ» للُزُومِهِ فيها، ولإيجابِ المصيرِ إلىٰ الله ولِقائِه ـ كما قال: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ لَا يَرْجُونَ لِقَآءَنَا وَرَضُواْ بِٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا﴾ [يونس: ٧]، ولا يقعُ ذلكَ إلا في ذلكَ اليوم ـ جُعِلَ «اليومُ» بنفسِه لاقياً، يعني: أنَّ الاشتِغالَ باللَّذّاتِ والانهماكِ في الشَّهَواتِ أذهَلَكم وألهَتْكُم عن تَذَكُّرِ العاقبة، وسَلَّطَ عليكم نِسيانَـها، فيكونُ قولُه: ﴿إِنَّا نَسِينَٰكُمْ﴾ وارداً علىٰ المُشاكَلة، وإن تَقَدَّمَ علىٰ صاحبِه، يعني: جازَيْناكُم جَزاءَ نِسيانِكم، والله أعلم.

قوله: (**فإنَّ مِثلَ هذهِ الرُّبُوبيّةِ العامّةِ تُوجِبُ الحمدَ والثناءَ علىٰ كُلِّ مَرْبُوب**): اعتبرَ فيه عُمُومَ الحمدِ وعُمُومَ الوَصْفِ وعُمُومَ الحامِد، وذلكَ مِن تَرتُّبِ قوله: ﴿فَلِلَّهِ ٱلْحَمْدُ﴾ علىٰ قوله: ﴿رَبِّ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَرَبِّ ٱلْأَرْضِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾، وتكريرُ الوَصْفِ وتَعانُقُه بكُلٍّ مِنَ المذكوراتِ بحَسَبِ ما يَقتَضيهِ الوَصْفُ مِن معنىٰ المالكيّةِ والتربية، وما يُوجِبُ علىٰ المَرْبوبينَ مِنَ النِّداءِ بالثناءِ نُطْقاً وحالاً.

وتحريرُه: أنَّ «الحمد» مُطلَقاً: هو الثناءُ[2] علىٰ الجميلِ مِن نِعْمةٍ وغيرِها مِنَ الفَضائِلِ والكمالات، وهذا المَقامُ يُوجِبُه؛ فإنَّ المَربوبَ عامٌّ في العُقَلاءِ وغيرِ العُقلاء، وفَيَضانُ معنىٰ الرُّبُوبيّةِ علىٰ قَدْرِ قابليّةِ كُلٍّ منهم ظاهر، وشهادةُ كُلٍّ منهم علىٰ حَسَبِ استِعدادِه معلومٌ مكشوف، ﴿وَإِن مِّن شَىْءٍ إِلَّا يُسَبِّحُ بِحَمْدِهِۦ وَلَٰكِن لَّا تَفْقَهُونَ تَسْبِيحَهُمْ﴾ [الإسراء: ٤٤].

---

(١) بكَسْرِ اللام وضَمِّها.

(٢) تحرَّف في (ح) و(ف) إلىٰ: «النداء»، والمُثبتُ من (ط).

....

ولَعَلَّ المُصنِّفَ ما تَعرَّضَ لمعنىٰ الاستِغراقِ الذي يُعطيه معنىٰ التعريفِ في «الحمد»، وتقديمِ «لله» عليه، كما تَعرَّضَ في فاتحةِ الكتاب؛ أنه لمُطلَقِ الجِنس، لا للاستِغراق؛ فِراراً مما لا يُطاق.

واعلم أنك إذا ضَمَمتَ مَعَ معنىٰ الزُّبْدةِ والخلاصةِ مِن قوله: ﴿رَبِّ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَرَبِّ ٱلْأَرْضِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾، وهو تصويرُ عَظَمةِ الله، معنىٰ قوله: ﴿وَلَهُ ٱلْكِبْرِيَآءُ فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ﴾، وأخذتَ فائدةَ تقديم المُسنَدِ علىٰ المُسنَدِ إليه فيهما، لمحتَ مَسْحةً مِن معنىٰ الحديثِ القُدُسيّ: «الكِبرياءُ رِدائي، والعَظَمةُ إزاري، فمَنْ نازعني واحِداً منهما قَذَفتُه في النار»، أخرجه الإمامُ أحمدُ ومُسلِمٌ وأبو داودَ وابنُ ماجَه[1] عن أبي هُريرة.

وإذا تأمَّلتَ معنىٰ الفاءِ في قوله: ﴿فَلِلَّهِ ٱلْحَمْدُ﴾، وتَرتُّبَه علىٰ معاني السُّورةِ المُحتَويةِ علىٰ آلاءِ الله وأفضالِه، المُشتَمِلةِ علىٰ الدلائلِ الآفاقيّةِ والأنفُسيّة، المُنطَويةِ علىٰ البراهينِ الساطِعةِ والنُّصُوصِ القاهِرةِ في المبدأ والمعاد، عَثَرتَ علىٰ أُمُورٍ غريبةٍ وأسرارٍ عجيبة.

واللهُ أعلمُ بالصواب، وإليه المَرجِعُ والمآب.

والحمد لله رب العالمين.

* * *

---

(١) أحمد (٧٣٨٢) و(٨٨٩٤) و(٩٣٥٩) و(٩٥٠٨) و(٩٧٠٣)، ومسلم (٢٦٢٠)، وأبو داود (٤٠٩٠)، وابن ماجه (٤١٧٤).

وأخرجه ابنُ ماجه (٤١٧٥) أيضاً من حديث ابن عباس رضي الله عنهما.

سورةُ الأحقاف

مَكِّيّـة، وهي أربعٌ وثلاثون آية، وقيل: خمس

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

[﴿حمٓ * تَنزِيلُ ٱلْكِتَٰبِ مِنَ ٱللَّهِ ٱلْعَزِيزِ ٱلْحَكِيمِ * مَا خَلَقْنَا ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَآ إِلَّا بِٱلْحَقِّ وَأَجَلٍ مُّسَمًّىۚ وَٱلَّذِينَ كَفَرُواْ عَمَّآ أُنذِرُواْ مُعْرِضُونَ﴾ ١-٣]

﴿إِلَّا بِٱلْحَقِّ﴾ إلا خَلْقاً مُلتَبِساً بالحِكمةِ والغَرَضِ الصحيح وبتقديرِ أجَلٍ مُسَمّىً تَنتهي إليه، وهو يومُ القيامة، ﴿وَٱلَّذِينَ كَفَرُواْ عَمَّآ أُنذِرُواْ﴾ مِن هَوْلِ ذلكَ اليوم ....

سورةُ الأحقاف

مكِّيّة، وهي أربعٌ وثلاثونَ آية، وقيل: خمسٌ وثلاثونَ آية

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

قولـه: (وبتقدير أجلٍ مُسَمّىً تَنتهي إليه): فاعـلُ «ينتهي» ضميـرٌ راجـعٌ إلىٰ ﴿خَلَقْنَا﴾، يُريد: أنَّ قوله: ﴿وَأَجَلٍ مُّسَمًّى﴾ عطـفٌ علىٰ ﴿بِٱلْحَقِّ﴾ بتقديـر مُضـاف، نحـوُه قولُه تعالىٰ في الحِجْر: ﴿وَمَا خَلَقْنَا ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَآ إِلَّا بِٱلْحَقِّۗ وَإِنَّ ٱلسَّاعَةَ لَأٓتِيَةٌۖ﴾ [الحِجر: ٨٥]، والمعنىٰ: ما خَلَقْنا السماواتِ والأرضَ إلا بأن نُوحَّدَ ونُعبَد، وبأن نُثيبَ مَنْ أقبَلَ علىٰ ذلك، ونُعاقِبَ مَنْ أعرَضَ عنه، ولذلكَ أنزلنا الكُتُبَ وأرسَلْنا الرُّسُل، وهؤلاءِ الكُفّارُ يَعكِسُونَ الأمرَ ويُعرِضُون، ونَحْوُ هذا الأسلوب: ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ ٱلَّذِى خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ وَجَعَلَ ٱلظُّلُمَٰتِ وَٱلنُّورَۖ ثُمَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ بِرَبِّهِمْ يَعْدِلُونَ﴾ [الأنعام: ١]، وقد استَقصَيْنا فيه القولَ في الأنعام.

الذي لا بُدَّ لكُلِّ خَلْقٍ مِنَ انتِهائِهِ إليه ﴿مُعۡرِضُونَ﴾ لا يُؤمِنونَ به، ولا يهتَمُّونَ بالاستِعدادِ له. ويجوزُ أن تكون «ما» مصدريّة، أي: عن إنذارهم ذلكَ اليوم.

[﴿قُلۡ أَرَءَيۡتُم مَّا تَدۡعُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ أَرُونِي مَاذَا خَلَقُواْ مِنَ ٱلۡأَرۡضِ أَمۡ لَهُمۡ شِرۡكٞ فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِۖ ٱئۡتُونِي بِكِتَٰبٖ مِّن قَبۡلِ هَٰذَآ أَوۡ أَثَٰرَةٖ مِّنۡ عِلۡمٍ إِن كُنتُمۡ صَٰدِقِينَ﴾ ٤]

﴿بِكِتَٰبٖ مِّن قَبۡلِ هَٰذَآ﴾ أي: مِن قَبلِ هذا الكِتاب، وهو القُرآن، يعني: أنَّ هذا الكِتابَ ناطِقٌ بالتَّوحيدِ **وإبطالِ الشِّرْك**، وما مِن كِتابٍ أُنزِلَ مِن قَبلِهِ مِن كُتُبِ الله إلا وهو ناطِقٌ بمِثل ذلك، فأتوا بكِتابٍ واحِدٍ مُنزَلٍ مِن قَبلِهِ شاهِدٍ بصِحّةِ ما أنتُم عليه مِن عِبادةِ غيرِ الله، ﴿أَوۡ أَثَٰرَةٖ مِّنۡ عِلۡمٍ﴾ أو بَقيّةٍ مِن عِلمٍ بَقِيَتْ عليكم مِن عُلوم الأوّلين؛ مِن قولهم: سَمِنَتِ الناقةُ علىٰ أثارةٍ مِن شَحْم، أي: علىٰ بَقيّةِ شَحْمٍ كانت بها مِن شَحْمٍ ذاهِب.

وقُرِئ: «أَثَرةٍ» أي: مِن شيءٍ أُوثِرْتُم به وخُصِصتُم مِن عِلمٍ لا إحاطةَ به لغيركم. وقُرِئ: «أَثْرةٍ» بالحركاتِ الثلاثِ في الهمزةِ مَعَ سُكونِ الثاء، فالإِثْرةُ ـ بالكَسْر ـ بمعنىٰ: الأَثَرة، وأما الأَثْرة: فالـمَرّةُ مِن مَصدَر: أَثَرَ الحديث: إذا رواه، وأما الأُثْرةُ ـ بالضَّمّ ـ فاسمُ ما يُؤثَر، كالـخُطْبة: اسمُ ما يُـخطَبُ به.

قوله: **(وإبطال الشِّرْك)**: قال القاضي: «وتخصيصُ الشِّرْكِ بالسماواتِ احترازٌ عما يُتوهَّمُ أنَّ للوسائطِ شِرْكةٌ في إيجادِ الحوادثِ السُّفْلية»(١).

قوله: **(وقُرِئ: «أَثَرة»)**: وفي أكثر النُّسَخ: «قرأ عليّ: أثَرة، ولا وَجْهَ لها»، وفي «الكواشي» أيضاً: «وقُرِئ: «أثَرة» بفَتْحِ الهمزةِ والثاء»، وفي «المُحتَسِب»: «قرأ ابنُ عباسٍ ـ بخِلافٍ ـ وعِكرِمةُ وقَتادةُ وعَمْرُو بنُ ميمون: «أو أثَرةٍ مِن عِلم» بغير ألف، وقرأ عليٌّ رضيَ اللهُ عنه والسُّلَميّ: «أو أَثْرة» ساكنة الثاء»(٢).

---

(١) «أنوار التنزيل» للبيضاوي (٥: ١٧٦).

(٢) «المحتسب» لابن جِنّي (٢: ٢٦٤).

[﴿ وَمَنْ أَضَلُّ مِمَّن يَدْعُواْ مِن دُونِ ٱللَّهِ مَن لَّا يَسْتَجِيبُ لَهُۥٓ إِلَىٰ يَوْمِ ٱلْقِيَٰمَةِ وَهُمْ عَن دُعَآئِهِمْ غَٰفِلُونَ ﴾ ٥]

﴿ وَمَنْ أَضَلُّ ﴾ معنىٰ الاستِفهام فيه إنكارُ أن يكونَ في الضُّلّالِ كُلِّهم أبلَغُ ضَلالاً مِن عَبَدةِ الأصنام، حيثُ يتركونَ دُعاءَ السَّميعِ المُجيبِ القادرِ علىٰ تحصيلِ كُلِّ بُغْيةٍ ومَرام، ويَدعُونَ مِن دُونِهِ جماداً لا يَستَجيبُ لهم، ولا قُدْرةَ به علىٰ استِجابةِ أحدٍ منهم ما دامتِ الدُّنيا، وإلىٰ أن تقومَ القيامة، **وإذا قامتِ القيامةُ وحُشِـرَ الناسُ كانوا لهم أعداء**، وكانوا عليهم ضِدّاً، فليسوا في الدّارَيْنِ إلا علىٰ نَـكَدٍ ومَضَـرّة، لا تَـتَولّاهُم في الدُّنيا بالاستِجابة، وفي الآخِرةِ تُعاديهم وتَـجحَدُ عِبادتَهم.

وإنما قيل: «مَنْ» و«هُم»؛ لأنه أُسنِدَ إليهم ما يُسنَدُ إلىٰ أُولي العِلم؛ مِنَ الاستِجابةِ والغَفْلة، ولأنهم كانوا يَصِفونَـهم بالتمييز جَهْلاً وغَباوة. ويجوزُ أن يُريدَ كُلَّ معبودٍ مِن دونِ الله مِنَ الجِنِّ والإنسِ والأوثان، فغَلَّبَ غيرَ الأوثانِ عليها.

قُرِئَ: «ما لا يَستَجيبُ»، وقُرِئَ: «يَدعُو غيـرَ الله مَنْ لا يَستَجيب»، ووَصْفُهم بتَـرْكِ الاستِجابةِ والغَفْلةِ طريقُه طريقُ التَّهكُّم بها وبعَبَدتِها. ونحوُه قولُه تعالىٰ: ﴿ إِن تَدْعُوهُمْ لَا يَسْمَعُواْ دُعَآءَكُمْ وَلَوْ سَمِعُواْ مَا ٱسْتَجَابُواْ لَكُمْ وَيَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ يَكْفُرُونَ بِشِرْكِكُمْ ﴾ [فاطر: ١٤].

قوله: (**وإذا قامتِ القيامةُ وحُشِـرَ الناسُ كانوا لهم أعداء**): **الانتِصاف**: «في قوله تعالىٰ: ﴿إِلَىٰ يَوْمِ ٱلْقِيَٰمَةِ﴾ نُكْتة، وهيَ أنه تعالىٰ جَعَلَه غايةَ عَدَم الاستِجابة، وهي مُستَمِرّة[١]، لكن أشعَرَتْ بأنَّ ما بعدَها أزيَدُ منه زيادةً بيِّنةً مُلحَقةً بالمُباين، إذ تَتَجدَّدُ هناكَ العَداوة»[٢].

وقلت: نحوُه: ﴿ وَإِنَّ عَلَيْكَ لَعْنَتِيٓ إِلَىٰ يَوْمِ ٱلدِّينِ ﴾ [ص: ٧٨]، يعني: إنَّ عليكَ الطَّرْدَ والرَّجمَ إلىٰ يومِ الدِّين، فإذا جاءَ ذلكَ اليومُ لَقِيتَ ما تنسىٰ معه اللَّعْن.

---

(١) أي: عَدَمُ الاستجابة مُستَمِرّة، ولفظُ ابنِ المُنيِّر في «الانتِصاف»: «لكنْ عَدَمُ الاستِجابة مُستَمِرٌّ بعد هذه الغاية، لأنهم في القيامة أيضاً لا يَستَجيبُونَ لهم».

(٢) «الانتصاف» (٣: ٥١٥) بحاشية «الكشّاف».

[﴿وَإِذَا حُشِرَ ٱلنَّاسُ كَانُواْ لَهُمۡ أَعۡدَآءٗ وَكَانُواْ بِعِبَادَتِهِمۡ كَٰفِرِينَ * وَإِذَا تُتۡلَىٰ عَلَيۡهِمۡ ءَايَٰتُنَا بَيِّنَٰتٖ قَالَ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ لِلۡحَقِّ لَمَّا جَآءَهُمۡ هَٰذَا سِحۡرٞ مُّبِينٌ﴾ ٦-٧]

﴿بَيِّنَٰتٖ﴾ جمعُ بيِّنة، وهي الحجّةُ والشاهِد، أو واضِحاتٍ مُبينات، واللامُ في ﴿لِلۡحَقِّ﴾ مِثلُها في قولِهِ: ﴿وَقَالَ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ لِلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَوۡ كَانَ خَيۡرٗا﴾ [الأحقاف: ١١]، أي: لأجل الحقّ، ولأجل الذينَ آمنوا، والمُرادُ بالحقّ: الآيات، وبالذينَ كفروا: المَتلُوُّ عليهم، فوُضِعَ الظاهِرانِ مَوضِعَ الضميرَين؛ للتَّسْجيلِ عليهم بالكُفْر، وللمَتلُوِّ بالحق، ﴿لَمَّا جَآءَهُمۡ﴾ أي: بادَهُوهُ بالجحودِ ساعةَ أتاهم، وأوَّلَ ما سَمِعُوهُ مِن غير إجالةِ فِكْرٍ ولا إعادةِ نَظَر، ومِن عِنادِهِم وظُلمِهم: أنهم سَمَّوهُ سِحراً مُبيناً ظاهِراً أمرُه في البُطلانِ لا شُبْهة فيه.

[﴿أَمۡ يَقُولُونَ ٱفۡتَرَىٰهُۖ قُلۡ إِنِ ٱفۡتَرَيۡتُهُۥ فَلَا تَمۡلِكُونَ لِي مِنَ ٱللَّهِ شَيۡـًٔاۖ هُوَ أَعۡلَمُ بِمَا تُفِيضُونَ فِيهِۚ كَفَىٰ بِهِۦ شَهِيدَۢا بَيۡنِي وَبَيۡنَكُمۡۖ وَهُوَ ٱلۡغَفُورُ ٱلرَّحِيمُ﴾ ٨]

﴿أَمۡ يَقُولُونَ ٱفۡتَرَىٰهُ﴾ إضـرابٌ عن ذِكرِ تسميتهم الآياتِ سِحراً إلىٰ ذِكرِ قَولِهم: إنَّ مُحَمَّداً افتراه. ومعنىٰ الهمزة في ﴿أَمۡ﴾: الإنكارُ والتعجيب، **كأنه قيل: دَعْ هذا واسمَعْ قَولَهم المُستنكَر. المقضيُّ منه العَجَب،** ....

قوله: (**كأنه قيل: دَعْ هذا واسمَعْ قولَهم المُستنكَر**): **الانتِصاف**: «هذا الإضرابُ مِثلُ الغايةِ التي ذَكَرَها لكونها أزيَدَ مِنَ الأول، فنُزِّلَتْ لِزيادتِها عليها كالمُنافيةِ لها، إذ تكذيبُ الآياتِ أبلَغُ مِن قولهم: إنـها سِحْـر، والغايةُ هيَ التي ذَكَرَها آنِفاً في قولـه: ﴿مَن لَّا يَسۡتَجِيبُ لَهُۥٓ إِلَىٰ يَوۡمِ ٱلۡقِيَٰمَةِ﴾»[1].

قوله: (**المَقْضيُّ منه العَجَب**): قيل: يُقال: يُقْضىٰ منه: يُنهىٰ منه، أي: يَبلُغُ النِّهاية؛ مِن: قَضىٰ حاجتَه، أو يُفعَل؛ مِن: قَضَيتُ كذا: إذا فَعَلتَه، أو يُـحكَمُ منه بالعَجَب؛ مِن: قَضَيت كذا؛ أي: حَكَمتَ به.

---

(١) «الانتصاف» (٣: ٥١٦) بحاشية «الكشّاف».

وذلكَ أنَّ **مُحمَّداً** كانَ **لا يَقدِرُ عليه** حتىٰ يقولَه ويَفتَـرِيَه علىٰ الله، ولو قَدَرَ عليه **دونَ أُمّةِ** العَرَبِ لكانت قُدرتُه عليه مُعجِزةً لخَرْقِها العادة، وإذا كانت مُعجِزةً كانت تصديقاً مِنَ اللـه له، والحكيمُ لا يُصَدِّقُ الكاذب، فلا يكونُ مُفتَرياً. والضَّميرُ للحق، والمُرادُ به الآيات.

﴿قُلْ إِنِ ٱفْتَرَيْتُهُۥ﴾ علىٰ سبيلِ الفَرْض: عاجَلَني اللـهُ تعالىٰ ـ لا مَحالةَ ـ بعُقوبةِ الافتِراءِ عليه، فلا تَقدِرُونَ علىٰ كَفِّه عن مُعاجَلَتي، ولا تُطيقُونَ دَفْعَ شيءٍ مِن عِقابِهِ عني، فكيفَ أفتريه وأتعرَّضُ لِعِقابه؟! يُقال: فُلانٌ لا يُملَكُ إذا غَضِب، ولا يُملَكُ عِنانُه إذا صَمَّم، ومثلُه: ﴿فَمَن يَمْلِكُ مِنَ ٱللَّهِ شَيْـًٔا إِنْ أَرَادَ أَن يُهْلِكَ ٱلْمَسِيحَ ٱبْنَ مَرْيَمَ﴾ [المائدة: ١٧]، ﴿وَمَن يُرِدِ ٱللَّهُ فِتْنَتَهُۥ فَلَن تَمْلِكَ لَهُۥ مِنَ ٱللَّهِ شَيْـًٔا﴾ [المائدة: ٤١]، ومنه قولُه عليه السَّلام: «لا أملِكُ لكم مِنَ الله شيئاً».

قوله: (**وذلكَ أنَّ مُحمَّداً**): إشارةٌ إلىٰ «قولهم المُستَنكَر»؛ يعني: أنَّ قولَهم: إنَّ مُحمَّداً افتراه، بعدَ إقرارِهم أنه مُعجِز، مما يُقضىٰ منه العَجَب، وتقريرُه: أنَّ مُحمَّداً لا يَقدِرُ عليه حتىٰ يقولَه ويَفتَـرِيَه علىٰ الله، لأنَّ هذا مُباينٌ لكلامِ البَشَـر، ولو فُرِضَ أنه قادِرٌ علىٰ هذا المُفترىٰ لكانت قُدْرتُه عليه مُعجِزةً لكَوْنِهِ خارِقاً للعادة، وإذا كانت مُعجِزةً كانت تَصْديقاً مِنَ الله له، والحكيمُ لا يُصَدِّقُ الكاذِب، فلا يكونُ مُفتَـرِياً، وخلاصتُه: أنَّ إقرارَهم بإعجازه، ونِسْبَتَهم إياه إلىٰ الافتراء: مما يُقضىٰ منه العَجَب.

هذا التقريرُ إنما يُستَحسَنُ إذا أُريدَ بقولهم: ﴿هَٰذَا سِحْرٌ مُّبِينٌ﴾ الدلالةُ علىٰ اعترافِهم به، وعَجْزِهم عن الإتيانِ بمِثلِه، كما قالَ في مُفتَتَح سورةِ يونُس: «قولُه: «إنَّ هذا لَسِحْرٌ مُبين»(١) [يونس: ٢]: دليلُ عَجْزِهم واعترافِهم به، وإن كانوا كاذبينَ في تَسْميتِهِ سِحْراً».

قوله: (**لا يَقدِرُ عليه**): الضميرُ المجرورُ راجعٌ إلىٰ ﴿ءَايَٰتُنَا﴾ باعتبارِ وَضْعِ «الحقِّ» مَوضِعَها، والإشارةُ بقوله: ﴿هَٰذَا﴾ في التنزيلِ أيضاً إليه بهذا الاعتبار.

---

(١) أي: علىٰ قراءة «لَسِحْر».

ثم قال: ﴿هُوَ أَعْلَمُ بِمَا تُفِيضُونَ فِيهِ﴾ أي: **تَندَفِعُونَ فيه**؛ مِنَ القَدْحِ في وَحْيِ الله تعالىٰ، والطَّعْنِ في آياتِه، وتَسْميتِهِ سِحراً تارةً وفِرْيةً أُخرىٰ، ﴿كَفَىٰ بِهِۦ شَهِيدَۢا بَيْنِي وَبَيْنَكُمْ﴾ يَشهَدُ لي بالصِّدقِ والبلاغِ، ويَشهَدُ عليكم بالكَذِبِ والجحود. ومعنىٰ ذِكرِ العِلم والشهادة: وعيدٌ بجزاءِ إفاضتِهم، ﴿وَهُوَ ٱلْغَفُورُ ٱلرَّحِيمُ﴾ مَوعِدةٌ بالغُفرانِ والرحمةِ إن رَجَعُوا عن الكُفْرِ وتابوا وآمنوا، **وإشعارٌ بحِلم الله عنهم**، مع عِظَمِ ما ارتكبوا.

فإن قلت: فما معنىٰ إسنادِ الفِعلِ إليهم في قولِهِ تعالىٰ: ﴿فَلَا تَمْلِكُونَ لِي﴾؟ قلت: كانَ فيما أتاهُم به النَّصيحةُ لهم والإشفاقُ عليهم مِن سُوءِ العاقِبةِ وإرادةُ الخيرِ بهم، **فكأنه قالَ لهم: إنِ افتَـرَيتُه وأنا أُريدُ بذلكَ النُّصْحَ لكم** وصَدَّكُم عن عِبادةِ الآلهةِ إلىٰ عِبادةِ الله، فما تُغنُونَ عني ـ أيُّها المنصوحون ـ إن أخذَني اللهُ بعُقوبةِ الافتِراءِ عليه؟!

قوله: (﴿بِمَا تُفِيضُونَ فِيهِ﴾ **أي: تَندَفِعُونَ فيه**): اندفَعَ الفَرَس؛ أي: أسرَع، واندَفَعُوا في الحديث؛ أي: خاضوا. **الراغب**: «فاضَ الماء: إذا سالَ مُنصبّاً، وأفاضَ إناءَه: مَلأَه حتىٰ أسالَه، قال تعالىٰ: ﴿أَنْ أَفِيضُوا۟ عَلَيْنَا مِنَ ٱلْمَآءِ﴾، ومنه: فاضَ صَدْرُه بالسِّرّ، أي: سال، ورجلٌ فيّاض: سَخِيّ، ومنه استُعير: أفاضُوا في الحديث: إذا خاضوا فيه، وحديثٌ مُستَفيض: مُنتَشِر، وقولُه: ﴿ثُمَّ أَفِيضُوا۟ مِنْ حَيْثُ أَفَاضَ ٱلنَّاسُ﴾ [البقرة: ١٩٩]، أي: ادفَعُوا بكثرة؛ تشبيهاً بفَيْضِ الماء»[(١)].

قوله: (**وإشعارٌ بحِلم**[(٢)] **الله عنهم**): نظيرُه قولُه تعالىٰ: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يُمْسِكُ ٱلسَّمَـٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ أَن تَزُولَا﴾ إلىٰ قوله: ﴿حَلِيمًا غَفُورًا﴾ [فاطر: ٤١]، أي: لا يُعاجِلُ بالعُقوبةِ بأن لا يُمسِكَها ويَهدِمَها عليهم لِعِظَمِ جُرْمِهم.

قوله: (**فكأنه قال لهم: إنِ افتَـرَيتُه وأنا أُريدُ بذلكَ النُّصْحَ لكم**): خُلاصةُ الجواب: أنَّ إسنادَ «لا تَـملِكُونَ» علىٰ الفَرْض، وهو مِن بابِ إرخاءِ العنان والكلام المُنصِف.

---

(١) «مفردات القرآن» ص ٦٤٨.

(٢) تحرَّف في (ح) و(ف) إلىٰ: «بحُكْم»، والمُثبَتُ من (ط).

[﴿قُلۡ مَا كُنتُ بِدۡعٗا مِّنَ ٱلرُّسُلِ وَمَآ أَدۡرِي مَا يُفۡعَلُ بِي وَلَا بِكُمۡۖ إِنۡ أَتَّبِعُ إِلَّا مَا يُوحَىٰٓ إِلَيَّ وَمَآ أَنَا۠ إِلَّا نَذِيرٞ مُّبِينٞ﴾ ٩]

البِدْع: بمعنىٰ: البديع، كالخِفِّ بمعنىٰ: الخفيف، وقُرِئ: «بِدَعاً» بفَتْحِ الدال، أي: ذا بِدَع، ويجوزُ أن يكونَ صِفةً علىٰ «فِعَل»، كقولهم: دِينٌ قِيَم، ولحمٌ زِيَم.

كانوا يَقتَرِحُونَ عليه الآيات، ويسألونَه عما لم يُوحَ به إليه مِنَ الغُيوب، فقيلَ له: ﴿قُلۡ مَا كُنتُ بِدۡعٗا مِّنَ ٱلرُّسُلِ﴾ فآتيكُم بكُلِّ ما تَقتَرِحُونَه، وأخبِرُكُم بكُلِّ ما تَسألونَ عنه مِنَ المُغيَّبات، فإنَّ الرُّسُلَ لم يكونوا يأتونَ إلا بما آتاهُم اللهُ مِن آياتِه، ولا يُخبِرُونَ إلا بما أوحىٰ إليهم، ولقد أجابَ موسىٰ صَلَواتُ الله عليه عن قَولِ فِرعَون: ﴿فَمَا بَالُ ٱلۡقُرُونِ ٱلۡأُولَىٰ﴾ [طه: ٥١]؟ بقوله: ﴿عِلۡمُهَا عِندَ رَبِّي﴾ [طه: ٥٢].

الانتِصاف: «الكلامُ جرىٰ فَرْضاً وتقديراً، ومتىٰ فُرِضَ الافتِراءُ امتَنَعَ كونُه ناصِحاً، فلا مَصلَحةَ للمُكلَّفِ في العَمَلِ بالمُفترىٰ، ويَتِمُّ ذلكَ علىٰ قاعدةِ المُعتَزلة: أنَّ العَقْلَ يَصِلُ إلىٰ معرفةِ حُكمِ الله تعالىٰ، فيُتَصوَّرُ النُّصْحُ مَعَ الافتِراءِ إذا أمَرَ بالتوحيدِ مَثَلاً، ولو قال: حَكَمَ الله بوُجوبِ التوحيد، وأنا رسولٌ به، كانَ مُحِقّاً عندهم، وهي قاعدةٌ باطِلة. والجوابُ عن الآيةِ عندَنا أنَّ إسنادَ ﴿تَمۡلِكُونَ﴾ إليهم تنبيهٌ بالشيءِ علىٰ مُقابلِه بالمفهوم، أي: إن كنتُ مُفتَرِياً وأنتم الـمُحِقُّون، فالعُقوبـةُ واقِعةٌ لا بُدَّ منها، ولا تَقدِرُونَ علىٰ دَفْعِها عني، وإن كنتُ مُحِقّاً وأنتم الـمُفترون، فالعُقوبةُ تقعُ بكم، ولا أقدِرُ علىٰ دَفعِها عنكم، كقوله: ﴿قُلۡ إِنِ ٱفۡتَرَيۡتُهُۥ فَعَلَيَّ إِجۡرَامِي وَأَنَا۠ بَرِيٓءٞ مِّمَّا تُجۡرِمُونَ﴾ [هود: ٣٥]»(١)، انتهىٰ كلامُه.

قوله: (دينٌ قِيَم): أي: قائم، و«البِدَعُ» علىٰ هذا التقدير بمعنىٰ: مُبدِع.

قوله: (ولحمٌ زِيَم): روىٰ الجوهريُّ عن الأصمعيّ: «اللَّحْمُ الزِّيَم: المُتفرِّق، ليسَ بمُجتَمِعٍ في مكان».

---

(١) «الانتصاف» (٣: ٥١٦-٥١٧) بحاشية «الكشّاف».

﴿وَمَآ أَدۡرِي﴾ - لأنه لا عِلمَ لي بالغَيْب - ما يَفعَلُ اللهُ بي وبكم فيما يُستَقبَلُ مِنَ الزَّمانِ مِن أفعاله، ويُقدِّرُ لي ولكم مِن قضاياه، ﴿إِنۡ أَتَّبِعُ إِلَّا مَا يُوحَىٰٓ إِلَيَّ﴾، وعن الحسن: وما أدري ما يَصيرُ إليه أمري وأمرُكُم في الدُّنيا، ومَنِ الغالِبُ منا والمغلوب. وعن الكَلْبيِّ: قالَ له أصحابُه - وقد ضَجِرُوا مِن أذىٰ المُشركين -: حتىٰ متىٰ نكونُ علىٰ هذا؟ فقال: «ما أدري ما يُفعَلُ بي ولا بكم، أأُترَكُ بمَكَّةَ أم أُؤمَرُ بالخروجِ إلىٰ أرضٍ قد رُفِعَتْ لي ورأيتُها - يعني: في مَنامِهِ - ذاتَ نَخيلٍ وشَجَرٍ؟». وعن ابنِ عباس: ما يُفعَلُ بي ولا بكم في الآخرة، وقال: هيَ منسوخةٌ بقولِه: ﴿لِّيَغۡفِرَ لَكَ ٱللَّهُ مَا تَقَدَّمَ مِن ذَنۢبِكَ وَمَا تَأَخَّرَ﴾ [الفتح: ٢]، ويجوزُ أن يكونَ نَفْياً للدِّرايةِ المُفصَّلة.

قوله: (إلىٰ أرضٍ قد رُفِعَتْ لي ورأيتُها) إلىٰ قوله: (ذاتَ نَخيلٍ وشَجَر): والحديثُ مِن روايةِ البُخاريِّ[1] عن عائشةَ رضي الله عنها، قال النبيُّ ﷺ للمُسلِمينَ بمَكّة: «إني أُريتُ دارَ هِجْرتِكم سَبِخةً ذاتَ نَخْلٍ بينَ لابتَين، فهاجَرَ مَنْ هاجَرَ قِبَلَ المدينة، ورجعَ عامّةُ مَنْ كانَ بأرضِ الحبشةِ إلىٰ المدينة، وتَجهَّزَ أبو بكرٍ رضيَ الله عنه قِبَلَ المدينة، فقال له رسولُ الله ﷺ: علىٰ رِسْلِك، فإني أرجو أن يُؤذَنَ لي، فقال أبو بكر: وهل تَرجُو ذلك بأبي وأُمِّي أنت؟ قال: نعم، فحَبَسَ أبو بكرٍ رضي الله عنه نفسَه علىٰ رسولِ الله ﷺ»، الحديث.

الأساس: «رَفَعتُه لأمرِ كذا: قَدَّمتُه إليه، ورُفِعَتْ له غايةٌ فسَمَا إليها، قال بِشْر[2]:

إذا ما المَكرُماتُ رُفِعْنَ يوماً ... وقَصَّر مُبتَغُوها عن مَداها

وضاقَتْ أذرُعُ المُثرِينَ عنها ... سَمَا أوسٌ إليها فاحْتَواها»

وقال غيره: رُفِعَ لي شخصٌ ونار، أي: لاحَ لي ورأيتُه.

قوله: (نَفْياً للدِّرايةِ المُفصَّلة): هذا ينصرفُ إلىٰ تفسيرِ ابنِ عباس، فلا تكونُ الآيةُ منسوخة.

---

(١) برقم (٣٩٠٥).

(٢) يعني: بشر بن أبي خازم، كما في «معاهد التنصيص» للعباسي (١: ٣٨٠).

وقُرِئ: «ما يَفعَلُ» بفَتْح الياء؛ أي: يَفعَلُ اللهُ عزَّ وجَلّ.

فإن قلت: إنَّ ﴿يُفْعَلُ﴾ مُثبَتٌ غيرُ منفيٍّ، فكانَ وَجْهُ الكلام: ما يُفعَلُ بي وبكم؟ قلت: أجل، ولكنَّ النفيَ في ﴿وَمَآ أَدۡرِى﴾ لـمَّا كانَ مُشتَمِلاً عليه لِتناوُلِه «ما» وما في حَيِّزه، صَحَّ ذلكَ وحَسُن، ألا ترىٰ إلىٰ قوله: ﴿أَوَلَمۡ يَرَوۡاْ أَنَّ ٱللَّهَ ٱلَّذِى خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضَ وَلَمۡ يَعۡىَ بِخَلۡقِهِنَّ بِقَٰدِرٍ﴾ [الأحقاف: ٣٣]، كيفَ دَخلَتِ الباءُ في خَبَرِ «أنّ»، وذلكَ لِتناوُلِ النفي إياها مَعَ ما في حَيِّزِها.

و«ما» ـ في ﴿مَا يُفۡعَلُ﴾ ـ يجوزُ أن تكونَ موصولةً منصوبة، وأن تكونَ استِفهاميّةً مرفوعة، وقُرِئ: «يُوحِي» أي: اللهُ عَزَّ وجَلّ.

[﴿قُلۡ أَرَءَيۡتُمۡ إِن كَانَ مِنۡ عِندِ ٱللَّهِ وَكَفَرۡتُم بِهِۦ وَشَهِدَ شَاهِدٞ مِّنۢ بَنِىٓ إِسۡرَٰٓءِيلَ عَلَىٰ مِثۡلِهِۦ فَـَٔامَنَ وَٱسۡتَكۡبَرۡتُمۡۚ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَهۡدِى ٱلۡقَوۡمَ ٱلظَّٰلِمِينَ﴾ ١٠]

الانتِصاف: «أجوَدُ ما قيلَ فيه: حَملُه علىٰ الدِّرايةِ المُفصَّلة»[(١)]، وإن كانَ يدري أنَّ مصيرَه إلىٰ النَّعيم، ومصيرَهم إلىٰ العذاب.

قوله: (**النفي في ﴿وَمَآ أَدۡرِى﴾ لـمَّا كانَ مُشتَمِلاً عليه لِتناوُلِهِ «ما» وما في حَيِّزه، صَحَّ ذلك وحَسُن**): **الانتِصاف**: «بُنِيَ علىٰ أنَّ المجرورَ قد عُطِفَ علىٰ مِثلِه، وأنهما جميعاً في صِلةِ موصولٍ واحد، ولو قيل: المجرورُ الثاني مِن صِلةِ موصولٍ محذوفٍ علىٰ مِثلِه، أي: وما أدري ما يُفعَلُ بي ولا ما يُفعَلُ بكم، لم يَفتَقِرْ إلىٰ تأويل، وحَذفُ الموصولِ وتفاصيلِهِ صحيح، قال:

فمَنْ يَهجُو رسولَ اللهِ مِنكُم ... ويَمدَحُه ويَنصُرُه سواءُ

أي: أفمَنْ[(٢)] يَهجُوه ومَنْ يَنصُرُه سواء؟»[(٣)].

---

(١) «الانتصاف» (٣: ٥١٧) بحاشية «الكشّاف».

(٢) قوله: «أي: أفمن ... سواء» سقط من (ح)، وأثبتُّه من (ف)، وفيها: «من يهجوه»، وأثبتُّه: «أفمن» من «الانتصاف».

(٣) «الانتصاف» (٣: ٥١٨) بحاشية «الكشّاف».

جوابُ الشَّـرْطِ محذوف، تقديرُه: إنْ كانَ القُرآنُ مِن عِندِ الله وكَفرتُم به ألستُم ظالمين. ويَدُلُّ علىٰ هذا المحذوفِ قولُه: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَهۡدِي ٱلۡقَوۡمَ ٱلظَّٰلِمِينَ﴾.

والشاهِدُ مِن بني إسـرائيل: عبدُ الله بنُ سَلَام، لـمَّا قَدِمَ رسولُ الله ﷺ المدينة **نَظَـرَ** إلىٰ وَجْهِه، فعَلِمَ أنه ليسَ بوَجْهِ كَذّاب، وتأمَّلَه، فتَحقَّقَ أنه هو النبيُّ المُنتَظَر، ....

قوله: (**والشاهدُ مِن بني إسـرائيل: عبدُ الله بنُ سَلَام، لـمّا قَدِمَ رسولُ الله ﷺ المدينة**): هذا القولُ بعدَ قوله: «وما أدري ما يُفعَلُ بي ولا بكم، أأُترَكُ بمَكّة أم أُؤمَرُ بالخروج إلىٰ أرض»: يُوهِمُ أنَّ إحدىٰ الآيتَينِ نازلةٌ بمَكّة، والأُخرىٰ بالمدينة، ومن ثَمَّ قالَ صاحبُ «الكواشي»: «السُّورةُ مكّيّة، إلا ﴿قُلۡ أَرَءَيۡتُمۡ إِن كَانَ مِنۡ عِندِ ٱللَّهِ﴾ الآية، وإلا ﴿فَٱصۡبِرۡ كَمَا صَبَرَ أُوْلُواْ ٱلۡعَزۡمِ﴾ [الأحقاف: ٣٥] الآية، ﴿وَوَصَّيۡنَا ٱلۡإِنسَٰنَ بِوَٰلِدَيۡهِ﴾ [الأحقاف: ١٥]».

وروىٰ مُحيي السُّنّةِ عن بعضِ المُفسِّرين: «أنَّ الشاهِدَ هو مُوسىٰ بنُ عِمْرانَ عليه السَّلام، قال مسروقٌ في هذه الآية: والله ما نزلت في عبدِ الله بنِ سَلَام، لأنَّ آلَ (حم) نزلت بمَكّة، وإنما أسلَمَ عبدُ الله بنُ سَلَامٍ بالمدينة، والآيةُ واردةٌ في مُحاجّةٍ كانت مِن رسولِ الله ﷺ لِقَوْمِه، ومِثْلُ القُرآن: التَّوراة، فشَهِدَ موسىٰ علىٰ التَّوراة، ومُحمَّدٌ ﷺ علىٰ القُرآن، وكُلُّ واحدٍ يُصدِّقُ الآخر»[(١)].

وروىٰ مُحيي السُّنّةِ أيضاً عن قَتادةَ والضَّحّاك: «أنَّ الشاهِدَ هو عبدُ الله بنُ سلام»[(٢)].

وقلت: دليلُهمـا: أنَّ قولَه: ﴿وَشَهِدَ شَاهِدٞ﴾ عطفٌ علىٰ الشَّـرْط، فيكونانِ شَـرْطَين، وجوابُ كُلٍّ منهما علىٰ البَدَل: فلا تكونوا ظالمين، يَدُلُّ عليه قولُه تعالىٰ: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَهۡدِي ٱلۡقَوۡمَ ٱلظَّٰلِمِينَ﴾، والشَّرْطُ لا يَستَدعي حُصُولَه عند التكلُّم به، فتَضَمَّنَ الشَّرْطُ الأولُ معنىٰ الاستِدراج والكلام المُنصِف، لأنَّ كونَ القُرآنِ من عندِ الله مُتيقَّنٌ مُحقَّق، فلا يُعلَّقُ بـ«إنْ» إلا لنُكْتة، واشتَمَلَ الشَّـرْطُ الثاني علىٰ معنىٰ المُعجِزةِ والإخبارِ بالغَيْب، فلا تُنافي شهادةُ عبدِ الله ابنِ سَلَام بالمدينةِ أن تكونَ الآيةُ نازلةً بمَكّة.

---

(١) «معالم التنزيل» للبغوي (٧: ٢٥٥).

(٢) المصدر السابق (٧: ٢٥٤).

....

أما تقريرُه على ما رواه مُحيي السُّنّة: «أنَّ الآيةَ نزلت في مُحاجّةٍ كانت مِن رسولِ الله ﷺ لِقومِه»: فهو أنَّ قولَه: ﴿قُلْ أَرَءَيْتُمْ إِن كَانَ مِنْ عِندِ ٱللَّهِ وَكَفَرْتُم بِهِۦ﴾: أمرٌ له صَلَواتُ الله عليه بالرَّدِّ عليهم فيما طَعَنُوا في القُرآن، ولـمّا كانَ قولُه: ﴿قُلْ مَا كُنتُ بِدْعًا مِّنَ ٱلرُّسُلِ﴾ قَرينةً له، اقتضىٰ أيضاً أن يكونَ مِثلَ ذلكَ في الرَّدِّ، وكذا قولُه: ﴿قُلْ أَرَءَيْتُم مَّا تَدْعُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ﴾.

أما الأول: فهو أنَّ قولَه: ﴿قُلْ أَرَءَيْتُمْ إِن كَانَ مِنْ عِندِ ٱللَّهِ﴾ أمرٌ لرسول الله ﷺ بالرَّدِّ عليهم، وذلكَ أنَّ قولَه: ﴿وَإِذَا تُتْلَىٰ عَلَيْهِمْ ءَايَٰتُنَا بَيِّنَٰتٍ قَالَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ لِلْحَقِّ لَمَّا جَآءَهُمْ هَٰذَا سِحْرٌ مُّبِينٌ﴾، والإضرابَ عنه بقوله: ﴿أَمْ يَقُولُونَ ٱفْتَرَىٰهُ﴾ أوجَبَ أن يُقالَ لهم: أخبِروني أنَّ هذا القُرآن الذي تَنسُبُونَه إلىٰ السِّحْرِ تارة، وإلىٰ الافتِراءِ أخرىٰ ـ مَعَ أنكم عَرَفتُم أنه حَقٌّ وصِدْقٌ مَحْض، وأنه مِن عندِ الله، لـمَّا جَرَّبتُم به قُواكُم، وعَجَزتُم عن الإتيانِ بمِثلِ أقصَـرِ سُورِه، وأنتُم أربابُ البلاغةِ وفُرْسانُ البيان، ولـمَّا تَضمَّنَ الدَّعْوةَ إلىٰ التوحيدِ ومَكارِمِ الأخلاق ـ إن كانَ مِن عندِ الله أما تكونون ظالمين؟ يَدُلُّ علىٰ هذه المعاني تصـريحُ قوله: ﴿لِلْحَقِّ﴾ بعدَ ذِكْرِ ﴿ءَايَٰتُنَا بَيِّنَٰتٍ﴾.

وأخبروني أيضاً: إن يَشهَدْ بذلكَ أعلَمُ عُلماءِ أهل الكِتابِ مما يَـجِدُه في الوَحْيِ النازل: أما تكونون ظالمين وأخسَّ الناسِ وأَضَلَّهم عن طريق الحق؟، أفلا تَتَفكَّرونَ وتَتـرُكُونَ العِنادَ والإعراض؟ فأُضِيفَ إلىٰ دليلِ العقل دليلُ السَّمْع.

وأما الثالث: فهو أنَّ قولَه: ﴿قُلْ أَرَءَيْتُم مَّا تَدْعُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ﴾ ردٌّ آخر، وذلكَ أنَّ قوله: ﴿مَا خَلَقْنَا ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَآ إِلَّا بِٱلْحَقِّ وَأَجَلٍ مُّسَمًّى ۚ وَٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ عَمَّآ أُنذِرُوا۟ مُعْرِضُونَ﴾ [الأحقاف: ٣] دلَّ علىٰ أنَّ القومَ أعرَضُوا عن قَبُولِ القولِ بالحشر والإقرارِ بالتوحيد، وأبَـوا إلا الشِّرْكَ والمُعانَدة، فقيل: قُل لهم: ﴿مَا تَدْعُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ أَرُونِى مَاذَا خَلَقُوا۟ مِنَ ٱلْأَرْضِ﴾، إلىٰ قوله: ﴿وَإِذَا حُشِرَ ٱلنَّاسُ كَانُوا۟ لَهُمْ أَعْدَآءً﴾ [الأحقاف: ٦].

وأما الثاني: فهو أنَّ قولَه: ﴿قُلْ مَا كُنتُ بِدْعًا مِّنَ ٱلرُّسُلِ﴾ ردٌّ آخر، وبيانُ ذلكَ أنَّ قولَه: ﴿وَٱلَّذِينَ

وقالَ له: «إني سائلُكَ عن ثلاثٍ لا يَعلَمُهنَّ إلا نبيّ: ما أوَّلُ أشـراطِ الساعة؟ ....

كَفَرُوا عَمَّآ أُنذِرُوا۟ مُعۡرِضُونَ﴾ [الأحقاف: ٥]، دلَّ بالإدماجِ وإشارةِ النَّصِّ[١] علىٰ أنه تعالىٰ ضَمَّنَ فيه ما به أعرَضُوا عن التوحيدِ والبَعْثِ والطَّعْنَ في الرسولِ المُنذِر، فقيل: قُلْ لهم: ﴿قُلۡ مَا كُنتُ بِدۡعًا مِّنَ ٱلرُّسُلِ﴾ الآيـة، فدلَّ علىٰ أنَّ ذلكَ الطَّعْـنَ هـو أنهم اقترحوا عليه الآيات، وكانوا يسألونه[٢] عما لم يُوْحَ إليه مِنَ الغيوب، كما يُنبئُ عنه كلامُ الـمُصنِّف، ويُؤيِّدُ هذا أن فُصِلَتِ الآيةُ[٣] بقوله: ﴿وَمَآ أَنَا۠ إِلَّا نَذِيرٞ مُّبِينٞ﴾، لأنه مُطابِقٌ لقوله: ﴿عَمَّآ أُنذِرُوا۟﴾.

قوله: (عبدُ الله بنُ سَلَام): بالتخفيف، قال[٤]: «ليسَ في الأسماءِ «سَلَّام» بالتشديد إلا أبو عُبيد القاسمُ بنُ سَلَّام[٥]، وفي النِّساء: سَلَّامة بالتشديد»، قال: «إسلامُه شبيهٌ بإسلام أبي بكرٍ رضيَ اللهُ عنهما، فإنه لم يَتَلَعثَم، كما أنَّ أبا بكرٍ رضيَ اللـهُ عنه كانَ كذلك»[٦].

قوله: (إني سائِلُكَ عن ثلاث) الحديث: أخرَجَه البُخاريُّ[٧] عن أنس، وفي روايةِ المُصنِّفِ اختِلافٌ وزوائد. «أشـراطُ الساعة»: العلاماتُ التي تَتَقدَّمُها، مثل: خُرُوج الدَّجّال، وطُلوع الشَّمْسِ مِنَ المَغرِب.

---

(١) تقدَّم معنىٰ الإدماج في تفسير الآية ١١٥ من سورة التوبة (٧: ٣٨١) تعليقاً، وفيه أنه ما يُسمِّيه الحنفيةُ بـ«إشارة النَّصّ»، فالعطفُ في قوله هنا: «بالإدماج وإشارةِ النَّصّ» للبيان والتفسير.

(٢) في (ط) و(ح): «يميلونه»، وفي (ف): «يميلون»، وأظنُّ أنَّ كُلًّا منهمـا تحريفٌ عما أثبتّ. والله أعلم.

(٣) أي: جُعِلَت فاصلتَها.

(٤) الظاهرُ أنَّ القائل الزمخشريُّ نفسُه، والمُؤلِّفِ ينقلُ عنه في مواضع من حاشية كتابه «الكشّاف».

(٥) بل «سَلَّام» بالتشديد: كثير، و«سَلَام» بالتخفيف: قليل، كعبد الله بن سَلَام الصحابي، وسَلَام بن محمد المقدسي ـ مُحدِّثٌ من شيوخ الطبراني ـ ومحمدُ بنُ سَلَام البِيكَندي ـ مُحدِّث من شيوخ البخاري ـ وغيرهم. انظر: «الإكمال» لابن ماكولا (٤: ٤٠٢-٤١٠).

(٦) هذه الفقرة وردت في (ح) و(ف) بعد قوله: «ووصينا الإنسان بوالديه» وقبل قوله: «وروىٰ محيي السنة» ـ وكلاهما وارد في أول فقرة (والشاهد من بني إسرائيل) ـ وورد في (ط) هنا، وهو الأنسب.

(٧) في «صحيحه» برقم (٣٣٢٩) و(٣٩٣٨) و(٤٤٨٠).

وما أَوَّلُ طعام يَأكُلُه أهلُ الجنّة؟ وما بالُ الوَلَدِ يَنزِعُ إلىٰ أبيه أو إلىٰ أُمِّه؟ فقالَ عليه الصَّلاةُ والسلام: أما أولُ أشراطِ الساعةِ فنارٌ تَحشُرُهُم مِنَ المَشرِقِ إلىٰ المَغرِب، وأما أولُ طعام يأكُلُه أهلُ الجنّة فزيادةُ كَبِدِ حُوت، وأما الوَلَدُ فإذا سَبَقَ ماءُ الرجل نَزَعَه، وإن سَبَقَ ماءُ المرأةِ نَزَعَتْه. فقال: أشهَدُ أنكَ رسولُ الله حَقّاً».

ثم قال: «يا رسول الله، إنَّ اليهودَ قومٌ بُهْت، وإن عَلِمُوا بإسلامي قبلَ أن تَسألَهم عني بَهَتُوني عِندَك، فجاءتِ اليهود، فقالَ لهمُ النبيُّ ﷺ: أيُّ رجلٍ عبدُ الله فيكم؟ فقالوا: خَيْرُنا وابنُ خيرنا، وسَيِّدُنا وابنُ سَيِّدِنا، وأعلَمُنا وابنُ أعلَمِنا. قال: أرأيتُم إنْ أسلَمَ عبدُ الله؟ قالوا: أعاذَهُ اللهُ مِن ذلك، فخَرَجَ إليهم عبدُ الله، فقال: أشهَدُ أنْ لا إلهَ إلا الله، وأشهَدُ أنَّ مُحمَّداً رسولُ الله، فقالوا: شَرُّنا وابنُ شَرِّنا، وانتَقَصُوه. قال: هذا ما كنتُ أخافُ ـ يا رسولَ الله ـ وأحذَر».

قوله: (يَنزِعُ إلىٰ أبيه أو إلىٰ أمه): أي: إذا جاء يُشبِهُ أحدَهما ويَجذِبُ إليه، ويُقال: «العِرقُ نزَّاع»[1].

قوله: (قومٌ بُهت): بَهَتَ فُلانٌ فُلاناً: إذا كَذَبَ عليه، فهو باهِت، وقومٌ بُهْت.

قيل: زيادةُ الكَبِد: هي شيءٌ نابتٌ علىٰ جانب الكَبِد، وهو أَلَذُّ مِنَ الكَبِد. كُلُّ ذلكَ في «جامع الأصول»[2].

وروىٰ المظهريُّ[3] في شَرْحِهِ عن بعضِ العلماء: لَعَلَّ ذلكَ إشارةٌ إلىٰ إعدام ما يَقبَلُ التغيُّر والتأثر، كما في ذَبح الموتِ الذي يُؤتىٰ به علىٰ صُورةِ الكَبْش؛ إشارةً إلىٰ أنَّ نعيمَ أهل الجنّةِ في الجنّةِ أبديٌّ بلا انقِطاع، وعذابَ أهلِ النار ـ الذينَ لهم استِحقاقُ الخلودِ في النار[4] ـ أبديٌّ بلا انقِطاع.

---

(١) في معناه: ما أخرجه البيهقي في «شعب الإيمان» (١٠٩٧٤) عن ابن عباس مرفوعاً: «الناس معادن، والعِرقُ دسّاس»، وفي إسناده ضعف.

(٢) «جامع الأصول» لابن الأثير (١١: ٣٨٢).

(٣) كذا في (ط)، وفي (ح) و(ف): «المطهر»، وهو خطأ، والمظهري أحدُ شُرّاح «المصابيح» للبغوي.

(٤) الجملة المُعترضةُ احترازٌ عمَّن يدخل النار من عُصاة المُؤمنين، فإنَّ عذابَهم محدودٌ بغاية ونهاية، وليس أبديّاً.

قال سعدُ بنُ أبي وَقّاص: **ما سَمِعتُ رسولَ الله ﷺ يقولُ لأحدٍ يمشي علىٰ الأرض: «إنه مِن أهلِ الجنّة»، إلا لِعبدِ الله بنِ سَلَام**، وفيه نزل: ﴿وَشَهِدَ شَاهِدٌ مِّنۢ بَنِيٓ إِسۡرَٰٓءِيلَ عَلَىٰ مِثۡلِهِۦ﴾.

قوله: (**ما سمعتُ رسولَ الله ﷺ يقولُ لأحدٍ يمشي علىٰ الأرض: «إنه مِن أهلِ الجنّة»، إلا لعبدِ الله بنِ سَلَام**): يعني: كُلَّما رآه يقول: إنه مِن أهلِ الجنّة، وإلا فإنه صَلَواتُ الله عليه قالَ ذلكَ في حَقِّ كثيرٍ مِن أصحابه، رضوانُ الله عليهم.

الحديث: أخرَجه البُخاريُّ ومُسلِمٌ[1] عن سَعْدِ بنِ أبي وَقّاص، وفيه بَدَل: «لأحدٍ يمشي»: «لحيٍّ يمشي»[2]، وتمامُه: وقال: نزلت: ﴿وَشَهِدَ شَاهِدٌ مِّنۢ بَنِيٓ إِسۡرَٰٓءِيلَ عَلَىٰ مِثۡلِهِۦ﴾ الآية أو في الحديث[3].

وروينا عن الشَّيخَين[4] أيضاً عن قيسِ بنِ عَبّاد[5] في حديثٍ طويل قال: «كنتُ جالساً في مَسجِدِ المدينة، فجاء رجلٌ فيه أثَـرٌ مِنَ الخشوع، فقال بعضُ القوم: هذا رجلٌ مِن أهلِ الجنة، فلما خَرَج، فاتَّبعتُه، وسألتُه عن ذلك، فقال: سأُحَدِّثُك ما ذاك، رأيتُ رُؤيا علىٰ عَهْدِ رسولِ الله ﷺ، فقَصَصْتُها عليه، رأيتُني في رَوْضة، ووَسَطَ الرَّوْضةِ عمودٌ مِن حَديد، أسفَلُه في الأرض، وأعلاه في السماء، وفي أعلاه عُرْوة، فقيلَ لي: ارقَه»، إلىٰ أن قال: «فرَقَيتُ حتىٰ كنتُ في أعلىٰ العمود، فأخذتُ بالعُرْوة، فقيلَ لي: استَمسِك، فلقد استَيقَظتُ وإنها لفي يدي،

---

(١) البخاري (٣٨١٢)، ومسلم (٢٤٨٣).

(٢) هي رواية مسلم، أما رواية البخاري ففيها: «لأحد يمشي»، والمُؤلِّفُ رحمه الله تعالىٰ يُخَرِّجُ بواسطة «جامع الأصول» لابن الأثير (٩: ٨١)، ولم يَسُقْ إلا لفظَ مُسلِم، فظَنَّ المُؤلِّفُ أنه لفظُ الشيخين جميعاً.

(٣) قال الراوي عند البخاري: «لا أدري قال مالك: الآية أو في الحديث». والمعنىٰ: «لا أدري هل قال مالك: إنَّ نزولَ هذه الآية في هذه القصة مِن قِبَلِ نفسِه أو هو بهذا الإسناد؟»، كما في «فتح الباري» للحافظ ابن حجر (٧: ١٣٠).

(٤) البخاري (٣٨١٣) و(٧٠١٠) و(٧٠١٤)، ومسلم (٢٤٨٤).

(٥) تحرَّف في الأصلين إلى «عُبادة»، والمُثبَتُ من «الصحيحين».

الضَّميرُ للقُرآن، أي: علىٰ مِثلِهِ في المعنىٰ، وهو ما في التَّوْراةِ مِنَ المعاني المُطابقةِ لمعاني القُرآنِ مِنَ التوحيدِ والوَعْدِ والوعيدِ وغيرِ ذلك، ويَدُلُّ عليه قولُه تعالىٰ: ﴿وَإِنَّهُۥ لَفِى زُبُرِ ٱلْأَوَّلِينَ﴾ [الشعراء: ١٩٦]، ﴿إِنَّ هَـٰذَا لَفِى ٱلصُّحُفِ ٱلْأُولَىٰ﴾ [الأعلىٰ: ١٨]، ﴿كَذَٰلِكَ يُوحِىٓ إِلَيْكَ وَإِلَى ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِكَ﴾ [الشُّورىٰ: ٣]. ويجوزُ أن يكونَ المعنىٰ: إنْ كانَ مِن عِندِ الله وكَفَرتُم به وشَهِدَ شاهِدٌ علىٰ نَحْوِ ذلك، يعني: كَونَه مِن عِندِ الله.

فقَصَصتُها علىٰ النبيِّ ﷺ، فقال: تلكَ الرَّوْضة: الإسلام، وذلك العمود: عمودُ الإسلام، وتلك العُرْوة: العُروةُ الوثقىٰ، وأنتَ علىٰ الإسلام حتىٰ تموتَ».

قوله: (علىٰ نَحْوِ ذلك، يعني: كونَه مِن عندِ الله): يُريد: أنَّ الضميرَ المُضافَ إليه في قوله: ﴿مِثْلِهِۦ﴾ راجعٌ إلىٰ القُرآن، والمُشبَّهُ إما ما في التَّوارةِ مِنَ الألفاظِ الدّالّةِ علىٰ معاني التوحيدِ والوَعْدِ والوعيد، دونَ ما دلَّ علىٰ بيان الفُروع، وإما الكُتُبُ المُنزَّلة، ووَجْهُ الشَّبَه: كونُه مِن عندِ الله.

وقال مُحيي السُّنّةِ والواحِديّ: «إنَّ «المِثلَ» صِلة، معناه: عليه، أي: علىٰ أنه من عند الله»[1].

ويجوزُ أن يُحمَلَ الوَجْهُ الآخَرُ علىٰ هذا، ويُمكِنُ أن يُقال: إنَّ «المِثلَ» نحوُه في قولك: مِثلُك يجود، أي: أنتَ تجود، يعني: مَنْ هو علىٰ صِفتِكَ مِنَ الكرَم والسَّخاوةِ وبَسْطةِ اليدِ يجود.

المعنىٰ: وشَهِدَ شاهِدٌ من بني إسرائيلَ عليه، أي: علىٰ ما هو عليه، وعلىٰ صِفتِه مِن كَوْنِهِ وَحْياً مِنَ الله، نازلاً مِن عندِه، مُعجِزاً بالِغاً في فصاحتِه، وفي إخبارهِ عن المُغيَّبات، مُوافِقاً لِما في كتب الله، كما قال: «وأنه مِن جِنسِ الوَحْي، وليسَ مِن كلام البَشَر».

وحينَئذٍ يحسنُ عطفُ قوله: ﴿وَٱسْتَكْبَرْتُمْ﴾ علىٰ «آمَن»، وترتيبُهما بالفاءِ معاً علىٰ المذكور؛ ليكونَ إيمانُه واستِكبارُهم صادِرَيْنِ عن أمرٍ واحِد، وهو عِرْفانُهم أنَّ القُرآنَ حَقٌّ وصِدْقٌ وصواب، وأنه مُعجِزةٌ مِنَ الله، وأنَّ عبدَ الله أنصَفَ فآمن، وأنَّ المُشرِكينَ عاندوا فكفروا،

---

(١) «معالم التنزيل» للبغوي (٧: ٢٥٤)، و«الوسيط» للواحدي (٤: ١٠٤).

فإن قلت: أخبِرْني عن نَظْمِ هذا الكلامِ لأَقِفَ علىٰ معناهُ مِن جِهةِ النَّظْم. قلت: **الواوُ الأُولىٰ عاطِفةٌ لِـ«كَفرتُم» علىٰ فِعْلِ الشَّـرْط**، كما عَطَفَتْهُ «ثُمَّ» في قوله: ﴿قُلْ أَرَءَيْتُمْ إِن كَانَ مِنْ عِندِ ٱللَّهِ ثُمَّ كَفَرْتُم بِهِۦ﴾ [فُصِّلت: ٥٢]، وكذلك الواوُ الآخِرةُ عاطِفةٌ لِـ«استكبَرتُم» علىٰ «شَهِدَ شاهِد»، وأما الواوُ في ﴿وَشَهِدَ﴾ فقد عَطَفَتْ جُملةَ قولِه: ﴿وَشَهِدَ شَاهِدٌ مِّنۢ بَنِىٓ إِسْرَٰٓءِيلَ عَلَىٰ مِثْلِهِۦ فَـَٔامَنَ وَٱسْتَكْبَرْتُمْ﴾، علىٰ جُملةِ قولِه: ﴿كَانَ مِنْ عِندِ ٱللَّهِ وَكَفَرْتُم بِهِۦ﴾، **ونظيرُه قولُك: «إنْ أحسَنتُ إليكَ وأسأتَ،** ....

ويقعُ قولُه: ﴿ٱلْقَوْمَ ٱلظَّٰلِمِينَ﴾ في مَحَزِّه[1]، لأنه مِن وَضْع العامِّ مَوضِعَ المُضمَر؛ للإيذانِ بأنهم وَضَعُوا الاستِكبار[2] مَوضِعَ الإذعانِ للحَقِّ بعدَ وُضُوح البيِّنات.

قال الواحِديّ: «معنىٰ ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَهْدِى ٱلْقَوْمَ ٱلظَّٰلِمِينَ﴾: أنَّ اللهَ جَعَلَ جَزاءَ المُعانِدِينَ للإيمانِ بعدَ الوُضُوح والبيانِ أن يُمِدَّهم في ضَلالَتِهم، ويَحرِمَهم الهِداية»[3]، واللهُ أعلم.

قوله: (**الواوُ الأُولىٰ عاطِفةٌ لـ«كَفرتُم» علىٰ فِعْلِ الشَّرْط**) إلىٰ آخِره: **الانتِصاف**: «لم يُوجِّهِ المعطوفاتِ علىٰ جِهةٍ واحدة، لأنه قد يكونُ العطفُ لمجموع مُفرَداتٍ علىٰ مجموعِ مُفرَداتٍ للتقابُل بينَ المُفرَدات، ومنه: ﴿وَمَا يَسْتَوِى ٱلْأَعْمَىٰ وَٱلْبَصِيرُ ۞ وَلَا ٱلظُّلُمَٰتُ وَلَا ٱلنُّورُ﴾ [فاطر: ١٩-٢٠]، وقولُه: ﴿إِنَّ ٱلْمُسْلِمِينَ وَٱلْمُسْلِمَٰتِ وَٱلْمُؤْمِنِينَ وَٱلْمُؤْمِنَٰتِ﴾ [الأحزاب: ٣٥]»[4].

قوله: (**ونظيرُه قولك: إن أحسَنتُ إليك**): فقولُه: ﴿إِن كَانَ مِنْ عِندِ ٱللَّهِ وَكَفَرْتُم﴾ نظيرُ قوله: «إن أحسَنتُ إليك وأسأتَ»، فآذَنَ بأنَّ كونَه مِن عندِ الله إحسانٌ وإنعامٌ يُوجِبُ استِقبالَه بالشُّكرِ التامّ، فعَكَسُوا وكَفَروا به، وقولُه: ﴿وَشَهِدَ شَاهِدٌ مِّنۢ بَنِىٓ إِسْرَٰٓءِيلَ عَلَىٰ مِثْلِهِۦ فَـَٔامَنَ وَٱسْتَكْبَرْتُمْ﴾ نظيرُ قوله: «وأقبلتُ عليكَ وأعرضتَ»، فإنَّ شهادةَ عبدِ الله بنِ سَلَام المُوجِبةَ لإيمانِه: إقبالٌ

---

(١) في (ح): «في مخره»، وفي (ف): «في مجره»، والمثبت من (ط).

(٢) في (ح) و(ف): «وضعوا العام الاستكبار»، والمثبت من (ط).

(٣) «الوسيط» للواحدي (٤: ١٠٥).

(٤) «الانتصاف» (٣: ٥١٨-٥١٩) بحاشية «الكشّاف».

وأقبَلتُ عليكَ وأعرَضتَ عني، لم نَتَّفِق»، في أنكَ أخَذتَ ضَميمتَين، فعطفتَهما على مِثلَيهما. والمعنى: قُل: أخبِرُوني إنِ اجتَمَعَ كونُ القُرآنِ مِن عندِ الله مَعَ كُفْرِكُم به، واجتمعَ شهادةُ أعلَمِ بني إسرائيلَ على نزولِ مِثلِه وإيمانُه به، مَعَ استِكبارِكم عنه وعن الإيمانِ به، ألستُم أضَلَّ الناس وأظلَمَهم؟

مِنَ الله تعالى عليهم وإرشادٌ لهم بأنَّ أعلَمَ أهلِ الكِتاب إذا شَهِدَ وآمن، فحَقُّ أمثالِهم التَّلَقِّي بالخضوع والاستِكانة، فعَكَسُوا أيضاً بالاستِكبارِ والإعراض.

وهذا التقريرُ يُؤذِنُ بأنَّ «استكبرتُم» عطفٌ على ﴿فَـَٔامَنَ﴾، وكلاهما مُسبَّبانِ عن ﴿وَشَهِدَ شَاهِدٌ﴾، وهذا أحسَنُ مِن جَعْلِ المُصنِّفِ عطفَ «استكبرتُم» على ﴿وَشَهِدَ﴾، ويَعضُدُه قولُ القوم: «شَرُّنا وابنُ شَرِّنا».

قوله: (ضَميمتَين): أي: «أقبلتُ» و«أعرضتَ» (على مِثلَيْهما): وهما «أحسَنتُ» و«أسأتَ»، يُقال: ضَميمُك في السَّفَر، أي: رفيقُك، وجوابُ الشَّرْط: «لم نتَّفق»، و«في أنك أخذت» مُتعلِّقٌ «نظيره».

وقولُه تعالى: ﴿وَقَالَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ لِلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ لَوْ كَانَ خَيْرًا مَّا سَبَقُونَآ إِلَيْهِ﴾ بالواو، عطفاً على مُقدَّراتٍ شَتّى، بيانٌ لبعضِ استِكبارِهم الذي مَنَعَهم عن الإيمانِ بالقُرآن.

قوله: (ألستُم أضَلَّ الناسِ وأظلَمَهم؟): يُريد: أنَّ جوابَ الشَّرطِ محذوف، وهو هذا، قال الواحِديُّ ومُحيي السُّنّة: «جوابُ الشَّرْطِ محذوف، على تقدير: أليسَ قد ظَلَمتُم، يَدُلُّ عليه قولُه: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَهْدِى ٱلْقَوْمَ ٱلظَّـٰلِمِينَ﴾، وقال الحسن: جوابُه: فمَنْ أضَلُّ منكم، كما قال: ﴿أَرَءَيْتُمْ إِن كَانَ مِنْ عِندِ ٱللَّهِ ثُمَّ كَفَرْتُم بِهِۦ مَنْ أَضَلُّ﴾ [فُصِّلت: ٥٢] الآية، وقال أبو علي: تقديرُه: أتأمنونَ عقوبةَ الله»[1].

وقلت: تقديرُ إثباتِ مُطلَقِ الظُّلم أوفَقُ لِما سبقَ أنهم وَضَعُوا الاستِكبارَ مَوضِعَ الإذعانِ والإيمان.

---

(١) «معالم التنزيل» للبغوي (٧: ٢٥٤)، و«الوسيط» للواحدي (٤: ١٠٥).

وقد جُعِلَ الإيمانُ في قوله: ﴿فَـَٔامَنَ﴾ مُسبَّباً عنِ الشَّهادةِ علىٰ مِثلِه، لأنه لـمّا عَلِمَ أنَّ مِثلَه أُنزِلَ علىٰ موسىٰ صَلَواتُ الله عليه، وأنه مِن جِنسِ الوَحْي، وليسَ مِن كلام البَشَر، وأنصَفَ مِن نفسِه، فشَهِدَ عليه واعترف، كانَ الإيمانُ نتيجةَ ذلك.

[﴿وَقَالَ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ لِلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَوْ كَانَ خَيْرًا مَّا سَبَقُونَآ إِلَيْهِۚ وَإِذْ لَمْ يَهْتَدُواْ بِهِۦ فَسَيَقُولُونَ هَٰذَآ إِفْكٌ قَدِيمٌ * وَمِن قَبْلِهِۦ كِتَٰبُ مُوسَىٰٓ إِمَامًا وَرَحْمَةًۚ وَهَٰذَا كِتَٰبٌ مُّصَدِّقٌ لِّسَانًا عَرَبِيًّا لِّيُنذِرَ ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ وَبُشْرَىٰ لِلْمُحْسِنِينَ * إِنَّ ٱلَّذِينَ قَالُواْ رَبُّنَا ٱللَّهُ ثُمَّ ٱسْتَقَٰمُواْ فَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ * أُوْلَٰٓئِكَ أَصْحَٰبُ ٱلْجَنَّةِ خَٰلِدِينَ فِيهَا جَزَآءًۢ بِمَا كَانُواْ يَعْمَلُونَ﴾ ١١-١٤]

﴿لِلَّذِينَ ءَامَنُواْ﴾ لأَجْلِهم، وهو كلامُ كُفّارِ مَكّة، قالوا: عامّةُ مَنْ يَتَّبِعُ مُحمَّداً السُّقاط، يَعنُونَ الفُقراءَ مِثلَ عمّارٍ وصُهَيبٍ وابنِ مسعود، فلو كانَ ما جاءَ به خيراً ما سَبَقَنا إليه هؤلاء. وقيل: لـمّا أسلَمَتْ جُهَينةُ ومُزَينةُ وأسلَمُ وغِفار، قالت بنو عامرٍ وغَطَفانُ وأسَدٌ وأشجَع: لو كانَ خيراً ما سَبَقَنا إليه رِعاءُ البَهْم. وقيل: إنَّ أَمَةً لِعُمَرَ أسلَمَت، فكانَ عُمَرُ يَضرِبُها حتىٰ يَفتُر، ثم يقول: لولا أني فَتَرْتُ لَزِدتُكِ ضَرْباً، وكانَ كُفّارُ قُريشٍ يقولون: لو كانَ ما يَدعُو إليه مُحَمَّدٌ حَقّاً ما سَبَقَتْنا إليه فُلانة. وقيل: كانَ اليهودُ يقولونَه عندَ إسلامِ عبدِ الله بنِ سَلَام وأصحابه.

فإن قلت: **لا بُدَّ مِن عامِلٍ في الظَّرْف** في قوله: ﴿وَإِذْ لَمْ يَهْتَدُواْ بِهِۦ﴾، ومِن مُتَعلَّقٍ لِقولِه: ﴿فَسَيَقُولُونَ﴾، وغيرُ مُستقيم أن يكونَ ﴿فَسَيَقُولُونَ﴾ هو العامِلَ في الظَّرْف؛ لِتَدافُع دلالَـتَي المُضِيِّ والاستِقبال، فما وَجْهُ هذا الكلام؟

قوله: (**لا بُدَّ مِن عامِلٍ في الظَّرْف**): يعني: «إذ» لازِمةُ الإضافة، وقد أُضيفَت إلىٰ قوله: ﴿لَمْ يَهْتَدُواْ﴾ فلا يَعمَلُ فيها، وأيضاً هيَ للمُضِيّ، فلا يجوزُ أن يكونَ العامِلَ: ﴿فَسَيَقُولُونَ﴾، للاستقبال، والفاءُ في ﴿فَسَيَقُولُونَ﴾ للاستقبال، والفاءُ في ﴿فَسَيَقُولُونَ﴾ تقتضي سبباً، ولا بُدَّ مِنَ البيان.

....

وأجاب: أنَّ عامِلَها مُقدَّر، وهو السَّبَبُ في ﴿فَسَيَقُولُونَ﴾، والتقدير: إذ لم يَهتَدوا ظهرَ عِنادُهم فسيقولون، وحذفُ عاملِ الظَّرْفِ جائز، كما في قوله تعالىٰ: ﴿فَلَمَّا ذَهَبُوا بِهِۦ﴾ [يوسف: ١٥]، قال أبو البقاء: «تقديرُه: فلما ذهبوا به وأجمَعوا أن يَـجعَلُوهُ في غَيابةِ الـجُبِّ عَرَّفْناه، لِدلالةِ ﴿وَأَوْحَيْنَآ إِلَيْـهِ﴾ عليه»[1]، وكذا في قولِ الناس: حينئذٍ الآن، أي: كانَ ذلكَ حينَئذ، واسمَعِ الآنَ منه.

وقال الواحدي: «إذ: بمعنىٰ «إنْ»، والمعنىٰ: إنْ لم يُصيبُوا الهِدايةَ بالقُرآنِ فسيقولونَ إنه كَذِب»[2].

وقال ابنُ الحاجِب في «الأمالي»: «يجوزُ «إذ» أن تكونَ مُتضمِّنةً معنىٰ الشَّـرْط؛ لِدلالةِ الفاءِ بعدَها، وكونِها في معنىٰ «إذا»، وحَسُنَ تعبيرُها بها لِدلالتِها علىٰ تحقُّقِ ذلك؛ لِكَوْنِها للمـاضي، ويجوزُ أن تكونَ معمولاً لقوله: ﴿فَسَيَقُولُونَ﴾ باعتبارِ إرادةِ الاستِمرار»[3].

الانتِصاف: «لم يَمنَع عَمَلَ ﴿فَسَيَقُولُونَ﴾ إلا الاستِقبال، فلا مانع، لأنَّ الاستِقبالَ إنما جاءَ للإشعارِ بدوامِ ما وَقَع، وأنهم حرَّفوا وقالوا: هذا أساطير، وإفكٌ قديم، فمعناها: وقالوا إذْ لم يَهتَدوا به: هذا إفكٌ قديم، وداموا عليه؛ فعَبَّـرَ عن الوقوع والدوام والاستِقبالِ بالسِّين، كقولِ إبراهيمَ عليه السَّلام: ﴿إِلَّا ٱلَّذِى فَطَرَنِى فَإِنَّهُۥ سَيَهْدِينِ﴾ [الزخرف: ٢٧]، وهذا طريقُ الجمع بينَ قوله: ﴿فَهُوَ يَهْدِينِ﴾ [الشعراء: ٧٨]، وبينَ قوله: ﴿سَيَهْدِينِ﴾ [الزخرف: ٢٧]، ولولا دخولُ الفاءِ علىٰ الفِعْل[4] لتعيَّنَ هذا، لكنَّ الفاءَ دلَّتْ بسَبَبيَّتها علىٰ محذوفٍ هو السَّبَب، وقَطَعَتِ الفِعلَ عن الظَّرْف، فتَعيَّنَ ما ذكرَه الزمخشـريُّ لأجل الفاء، لا لأجلِ السِّين»[5].

---

(١) «التبيان في إعراب القرآن» (٢: ٧٢٥).

(٢) «الوسيط» للواحدي (٤: ١٠٥).

(٣) «الأمالي النحوية» لابن الحاجب (١: ١٠٦-١٠٧).

(٤) أي: في قوله: ﴿فَسَيَقُولُونَ﴾.

(٥) «الانتصاف» (٣: ٥١٩-٥٢٠) بحاشية «الكشّاف».

قلت: العامِلُ في «إذ» محذوف، لدلالةِ الكلامِ عليه، كما حُذِفَ في قوله: ﴿فَلَمَّا ذَهَبُواْ بِهِۦ﴾ [يوسف: ١٥]، وقولهم: حينَئذٍ الآن، وتقديرُه: وإذْ لم يهتَدوا به ظهرَ عِنادُهم فسيقولون: هذا إفكٌ قديم. فهذا الـمُضمَرُ صَحَّ به الكلام، حيثُ انتَصَبَ به الظَّرْف، وكانَ قولُه: ﴿فَسَيَقُولُونَ﴾ مُسبَّباً عنه، **كما صَحَّ بإضمارِ** «أنْ» قولُه: ﴿حَتَّىٰ يَقُولَ ٱلرَّسُولُ﴾ [البقرة: ٢١٤]، لمُصادَفةِ «حتىٰ» مجرورَها، والمُضارعِ ناصِبَه.

وقلت: الاستِقبالُ إذا دلَّ علىٰ الاستِمرارِ فيما مضىٰ حالاً فحالاً، نحو: لو تُحسِنُ إلي لَشَكَرت، كانَ بمعنىٰ المُضِيّ، وإذا دلَّ علىٰ الاستِمرارِ فيما يجيءُ وقتاً فوقتاً كانَ مُتوغِّلاً في معناه، كقوله تعالىٰ: ﴿ٱللَّهُ يَسْتَهْزِئُ بِهِمْ﴾ [البقرة: ١٥]، وربما دلَّ علىٰ الاستِمرارِ دائماً، نحو: فُلانٌ يَقْري الضَّيْفَ ويَحْمي الحريم، وهذا مِنَ القَبيلِ الثاني، ولذلكَ قُرِنَ بالسِّين، وذلكَ أنَّ قولَه: ﴿وَقَالَ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ﴾ مُتَّصِلٌ بقوله: ﴿قُلْ أَرَءَيْتُمْ إِن كَانَ مِنْ عِندِ ٱللَّهِ وَكَفَرْتُم بِهِۦ﴾، علىٰ معنىٰ: أخبِروني إنِ اجتَمعَ كَوْنُ القُرآنِ مِن عندِ الله مَعَ كُفرِكُم به، واجتَمعَ شهادةُ أعلَمِ بني إسرائيلَ علىٰ نزولِ مِثلِه وإيمانُه به مَعَ استِكبارِكم عنه وعن الإيمانِ به، ألستُم ظالمين؟ ثم إنه تعالىٰ حكىٰ عنهم أنهم عندَ سماعِهم هذا الكلامَ المُنصِفَ الذي ليسَ بعدَه إرشادٌ أظهَروا العِناد، ولم يَنظُروا بنَظَرِ الإنصاف، وتكلموا بما هو نَصٌّ علىٰ الاستكبارِ والتجبُّر، وقالوا لأجل الذينَ آمنوا: لو كان الإيمانُ خيراً ما سبقونا إليه. ولهذا وُضِعَ المُضمَر.

فنبَّه سُبحانه وتعالىٰ بقوله: ﴿وَإِذْ لَمْ يَهْتَدُواْ بِهِۦ فَسَيَقُولُونَ﴾ حبيبَه صلواتُ الله عليه علىٰ تماديهم في العِناد، وإقناطًا له عن إيمانهم، وتَسْليةً عن طَعْنِهم، وأنهم حينَ لم يَهتَدوا بهذا الكلام المُنصِفِ ظهرَ عِنادُهم، فأُعلِمَ أنهم لا يَهتَدونَ بعدَ ذلك أبداً، ويَستَمِرُّ منهم حِيناً بعدَ حينِ الطَّعْنُ في القُرآن، فتارةً يقولون: أساطيرُ الأولين، وأخرىٰ: إنه سِحرٌ مُبين، وإفكٌ قديم، وأمثالُ ذلك.

قوله: (كما صَحَّ بإضمارِ «أنْ»): يُريد: أنَّ «إذ» هاهنا تَقتَضي عامِلاً، نظيرَ ﴿يَقُولَ﴾ هناك تَستَدعي ناصِباً، والفاءُ هنا تَقتَضي سَبَباً، نحو ﴿حَتَّىٰ﴾ هناك تَستَدعي مجروراً، فيُقدَّرُ هنا: «ظهرَ عِنادُهم»، ليكونَ عامِلاً في «إذ» سَبَباً لقوله: ﴿فَسَيَقُولُونَ﴾، وهناك «أنْ» ليكونَ عامِلاً في ﴿يَقُولَ﴾، ويُجعَلَ الفِعلُ في تأويلِ المَصدَر؛ ليَصِحَّ أن يَقَعَ مجروراً بـ﴿حَتَّىٰ﴾.

وقولُهم: ﴿إِفۡكٞ قَدِيمٞ﴾ كقولهم: أساطيرُ الأولين.

﴿كِتَٰبُ مُوسَىٰٓ﴾ مُبتَدأ، ﴿وَمِن قَبۡلِهِۦ﴾ ظَرْفٌ واقعٌ خَبَراً مُقدَّماً عليه، وهو ناصِبُ ﴿إِمَامٗا﴾ علىٰ الحال، كقولك: في الدارِ زيدٌ قائماً. وقُرِئ: «ومَنْ قَبْلَهُ كِتابَ مُوسىٰ»؛ علىٰ: وآتينا الذينَ قَبلَهُ التَّوْراة. ومعنىٰ ﴿إِمَامٗا﴾: قُدْوةً يُؤتَمُّ به في دِينِ الله وشرائِعِه، كما يُؤتَمُّ بالإمام، ﴿وَرَحۡمَةٗ﴾ لـمن آمَنَ به وعَمِلَ بما فيه، ﴿وَهَٰذَا﴾ القُرآنُ ﴿كِتَٰبٞ مُّصَدِّقٞ﴾ لِكِتابِ موسىٰ، أو: لِـمَا بينَ يَدَيـهِ وتَقَدَّمَه مِن جميع الكُتُب. وقُرِئ: «مُصَدِّقٌ لِـمَا بينَ يَدَيه».

قوله: (﴿كِتَٰبُ مُوسَىٰٓ﴾ مُبتَـدأ، ﴿وَمِن قَبۡلِهِۦ﴾ ظَرْفٌ واقعٌ خَبَراً): وقلت: لو رُوعِيَ التناسُبُ بينَ القَرينتَين ويُقال: ﴿كِتَٰبُ مُوسَىٰٓ﴾ فاعلُ الظَّرْفِ علىٰ مَذهَب الأخفش، وقد ذكرَه صاحبُ «الكشف»[١]، كانَ أحسَن، ولم يلزم التقديمُ الذي[٢] لا يُفيدُ هنا معنىٰ التخصيص إليه، ولا الفَصْلُ بينَ الحالِ وعامِلِها، ويكونُ المعنىٰ: حَصَلَ ومضىٰ مِن قَبلِهِ كتابُ موسىٰ إماماً، ومُيِّـزَ وشُوهِدَ عِياناً أنَّ كِتابَكَ هذا مُصَدِّقٌ مُعجِز، وأطلقَ ﴿مُّصَدِّقٞ﴾، ولم يقل: «مُصَدِّقٌ له»، أي: لكتاب موسىٰ؛ تعميماً وإيذاناً بأنه مُصَدِّقٌ للكُتُبِ السماويةِ كُلِّها، لا سِيَّمـا نفسَه، لكونِهِ مُعجِزاً نازلاً بلسانٍ عربي مُبين، تُـحِدِّيَ به العَرَبُ العُرَباء، فأُفحِمُوا، ومَعَ ذلكَ أنه نذيرٌ للذينَ ظَلَموا بشيرٌ للمُحسِنين.

وإنما عَدَلَ عن «العادِلينَ» إلىٰ «المُحسِنينَ» ليكونَ ذريعةً إلىٰ البشارةِ بقوله: ﴿فَلَا خَوۡفٌ عَلَيۡهِمۡ وَلَا هُمۡ يَحۡزَنُونَ﴾ لِـمَنْ قال: ﴿رَبُّنَا ٱللَّهُ ثُمَّ ٱسۡتَقَٰمُواْ﴾، وقيل: ﴿لِلۡمُحۡسِنِينَ﴾ دونَ «الذين أحسَنوا»، بعدَ قوله: ﴿ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ﴾، أي: لِيُنذِرَ الذينَ وُجِدَ منهم الظُّلْم، ويُبشِّـرَ الذين ثَبَتُوا واستقاموا علىٰ الإحسانِ والإخلاص، إعلاماً بأنَّ الإنسانَ مُفتَقِرٌ إلىٰ ما يُهذِّبُ به نفسَه ويُقوِّمُ أودَه[٣] كُلَّ الافتِقار؛ لأنَّ الاستِقامةَ علىٰ الصِّـراطِ السَّوِيّ لا تُوجَدُ إلا في الأفراد، ﴿وَقَلِيلٞ مِّنۡ عِبَادِيَ ٱلشَّكُورُ﴾ [سبأ: ١٣].

---

(١) «كشف المشكلات» للباقولي (٢: ١٢٣٥).

(٢) في (ح) و(ف): «إلى لا يُفيد»، ولا معنىٰ له، والمُثبت من (ط).

(٣) تحرَّف في (ح) و(ف) إلىٰ: «إلىٰ ما مهدت به نفسه والقوم أوده».

﴿لِسَانًا عَرَبِيًّا﴾ حالٌ مِن ضميرِ الكِتاب في «مُصَدِّق»، والعامِلُ فيه ﴿مُصَدِّقٌ﴾، ويجوزُ أن يَنتَصِبَ حالاً عن: ﴿كِتَٰبٌ﴾ لِتَخصُّصِهِ بالصِّفة، ويَعمَلُ فيه معنىٰ الإشارة، وجُوِّزَ أن يكونَ مفعولاً لـ﴿مُصَدِّقٌ﴾، أي: يُصَدِّقَ ذا لِسانٍ عربيٍّ، وهو الرسول.

وقُرِئ: ﴿لِّيُنذِرَ﴾ بالياءِ والتاء، و«لِيَنذَر»؛ مِن: نَذِرَ يَنذَر: إذا حَذِر.

﴿وَبُشْرَىٰ﴾ في محلِّ النَّصب، معطوفٌ علىٰ محَلِّ ﴿لِّيُنذِرَ﴾، لأنه مفعولٌ له.

ومن ثَمَّ عَلَّلَ بِشارةَ المُحسِنينَ بقوله: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ قَالُواْ رَبُّنَا ٱللَّهُ ثُمَّ ٱسْتَقَٰمُواْ فَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ * أُوْلَٰٓئِكَ أَصْحَٰبُ ٱلْجَنَّةِ﴾، ومن هنا تَقِفُ علىٰ جَلالةِ محَلِّ العَشَرةِ المُبشَّرةِ رضوانُ الله عليهم.

قوله: (﴿لِسَانًا عَرَبِيًّا﴾ حالٌ مِن ضميرِ الكِتاب): قال الزَّجّاج: «المعنىٰ: مُصَدِّقٌ لِـمَا بينَ يَدَيهِ عربيّاً، وذكر ﴿لِّسَانًا﴾ توكيداً، كما تقول: جاءني زيدٌ رجلاً صالحاً، أي: جاءني زيدٌ صالحاً، و«رجلاً» توكيد»[1]، وسَمّىٰ أبو البقاءِ هذهِ الحالَ حالاً مُوطِّئة[2]، وأما قوله: «أن يَنتَصِبَ [حالاً] عن كِتاب، ويَعمَلَ فيه معنىٰ الإشارة»، ففيه خِلاف، ذكرناهُ في أولِ البقرة.

قال القاضي: «فائدتُها الإشعارُ بالدلالةِ علىٰ أنَّ كونَه مُصَدِّقاً للتوارة، كما دلَّ علىٰ أنه حَقّ، دلَّ علىٰ أنه وَحْيٌ وتوقيفٌ مِنَ الله سُبحانه وتعالىٰ»[3].

قوله: (وقُرِئ: ﴿لِّيُنذِرَ﴾ بالياء والتاء): نافعٌ وابنُ عامِر والبَزِّيّ ـ بخِلافٍ عنه ـ: بالتاءِ الفَوْقانيّة، والباقون: بالياء[4].

---

(١) «معاني القرآن وإعرابه» (٤: ٤٤١).

(٢) انظر: «التبيان في إعراب القرآن» (١: ١١٩ و٣٧٩ و٤١٠) و(٢: ٨٢٧ و٨٧٢ و١١٢٣).

(٣) «أنوار التنزيل» للبيضاوي (٥: ١٧٩).

(٤) انظر: «التيسير» للداني ص ١٩٩، و«حجة القراءات» ص ٦٦٢.

[﴿وَوَصَّيْنَا ٱلْإِنسَٰنَ بِوَٰلِدَيْهِ إِحْسَٰنًا حَمَلَتْهُ أُمُّهُۥ كُرْهًا وَوَضَعَتْهُ كُرْهًا وَحَمْلُهُۥ وَفِصَٰلُهُۥ ثَلَٰثُونَ شَهْرًا حَتَّىٰٓ إِذَا بَلَغَ أَشُدَّهُۥ وَبَلَغَ أَرْبَعِينَ سَنَةً قَالَ رَبِّ أَوْزِعْنِىٓ أَنْ أَشْكُرَ نِعْمَتَكَ ٱلَّتِىٓ أَنْعَمْتَ عَلَىَّ وَعَلَىٰ وَٰلِدَىَّ وَأَنْ أَعْمَلَ صَٰلِحًا تَرْضَىٰهُ وَأَصْلِحْ لِى فِى ذُرِّيَّتِىٓ إِنِّى تُبْتُ إِلَيْكَ وَإِنِّى مِنَ ٱلْمُسْلِمِينَ * أُو۟لَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ نَتَقَبَّلُ عَنْهُمْ أَحْسَنَ مَا عَمِلُوا۟ وَنَتَجَاوَزُ عَن سَيِّـَٔاتِهِمْ فِىٓ أَصْحَٰبِ ٱلْجَنَّةِ وَعْدَ ٱلصِّدْقِ ٱلَّذِى كَانُوا۟ يُوعَدُونَ﴾ ١٥-١٦]

قُرِئ: «حُسْناً»؛ بضَمِّ الحاءِ وسُكونِ السِّين، وبضَمِّهما، وبفَتْحِهما، و﴿إِحْسَٰنًا﴾، و﴿كُرْهًا﴾ بالفَتْح والضَّمّ، وهما لُغَتانِ في معنىٰ المَشَقَّة، كالفَقْرِ والفُقْر، وانتِصابُه علىٰ الحال، أي: ذاتِ كُرْه، أو علىٰ أنه صِفةٌ للمَصدَر، أي: حَمْلاً ذا كُرْه.

﴿وَحَمْلُهُۥ وَفِصَٰلُهُۥ﴾ ومُدّةُ حَمْلِه وفِصالِه ﴿ثَلَٰثُونَ شَهْرًا﴾، وهذا دليلٌ علىٰ أنَّ أقلَّ الحمْلِ سِتّةُ أشهُر، لأنَّ مُدّةَ الرَّضاع إذا كانت حَوْلَين؛ لِقولِهِ عَزَّ وجَلّ: ﴿حَوْلَيْنِ كَامِلَيْنِ لِمَنْ أَرَادَ أَن يُتِمَّ ٱلرَّضَاعَةَ﴾ [البقرة: ٢٣٣]، بَقِيَتْ للحَمْلِ سِتّةُ أشهُر. وقُرِئ: «وفَصْلُه»، والفَصْلُ والفِصال: كالفَطْم والفِطام، بِناءً ومعنىٰ.

قوله: (قُرِئ: «حُسْناً» بضَمِّ الحاءِ وسُكونِ السِّين): الكوفيُّون: ﴿إِحْسَٰنًا﴾، والباقون: «حُسْناً»، والكوفيُّون وابنُ ذَكْوان: ﴿كُرْهًا﴾ بضَمِّ الكاف، والباقون: بفَتْحِها[(١)]. قال ابنُ جِنِّي: «(حَسَناً) بالفَتْح، قراءةُ عليٍّ رضيَ اللهُ عنه والسُّلَميّ، يحتملُ أن يكونَ مَصدَراً كالمصادِرِ التي اعتقَبَ فيها الفُعْلُ والفَعَل، نحو: الشُّغْل والبُخْل[(٢)]، وأن يكونَ صِفةً لا مَصدَراً، لكونِهِ رَسِيلَ القبيح[(٣)]، أي: وَصَّيْناهُ بوالِدَيهِ فِعْلاً حَسَناً، وإن شِئتَ نَصَبتَه بـ«وَصَّيْنا»، لأنه بمعنىٰ: ألزَمْناهُ الـحُسْن في أبوَيْه، وإن شِئتَ قَدَّرْت: «ألزَمْناه»، ونَصَبتَ به لا بـ«وَصَّيْنا» المذكور»[(٤)].

---

(١) انظر: «التيسير» للداني ص ١٩٩، و«حجة القراءات» ص ٦٦٣.

(٢) أي: الشُّغْلُ والشَّغَل، والبُخْلُ والبَخَل. وهو لفظُ ابنِ جِنِّي في «المحتسب».

(٣) أي: مُقابِل القبيح.

(٤) «المحتسب» لابن جِنِّي (٢: ٢٦٥).

فإن قلت: المُرادُ بيانُ مُدّةِ الرَّضاع لا الفِطام، فكيفَ عَبَّرَ عنه بالفِصال؟ قلت: لـمَّا كانَ الرَّضاعُ يليه الفِصالُ ويُلابِسُه، لأنه يَنتَهي به ويَـتِمّ، سُمِّيَ فِصالاً، **كما سَمَّىٰ المُدّةَ بالأَمَد** مَنْ قال:

كُلُّ حَيٍّ مُستكمِلُ مُـدَّةَ العُمْـ ـــــرِ ومُــودٍ إذا انتهـىٰ أمَـدُهْ

وفيه فائدة، وهي الدَّلالةُ علىٰ الرَّضاع التامِّ الـمُنتَهي بالفِصالِ ووَقتِه.

قوله: (**كما سَمّىٰ الـمُدّةَ بالأَمَد**): **الراغب**: «الأَمَدُ والأبَد: يتقاربان، لكنَّ الأبد: عبارةٌ عن مُدّةِ الزمانِ التي ليسَ لها حَدٌّ محدود، ولا يَتَقيَّد، ولا يُقال: أبد كذا، والأمد: مُدّةٌ لها حَدٌّ مجهولٌ إذا أُطلِق، وقد يَنحَصِر، نحوَ أن يُقال: أمدُ كذا، كما يُقال: زمنُ كذا، والفرقُ بينَ الزمانِ والأمد: أنَّ الأمدَ يُقالُ باعتبارِ الغاية، والزمانَ عامٌّ في المبدأ والغاية، ولذلكَ قيل: المدىٰ والأمدُ يتقاربان»[1].

قوله: (**كُلُّ حَيٍّ مُستكمِل**) البيت[2]: «مُود»: أي هالك؛ مِن: أودىٰ: إذا هَلَك، يقول: كُلُّ حَيٍّ يَستكمِلُ مُدّةَ عُمُره، ويَهلِكُ إذا انتهىٰ عُمُرُه.

قوله: (**وفيه فائدة**): أي: فيه إشارةُ النَّصِّ وإدماجُ[3] معنىٰ الفَصْلِ والفِطام التامِّ المُنتَهي بالفِصـال، ولو قيل: «وحَـمْلُه وفِطامُه ثلاثونَ شَهْراً» لم يكن نصّاً في الرَّضاع التامِّ المُنتَهي بالفِصال، وفي كُلِّ عُدولٌ عن الظاهرِ إشارةً إلىٰ دقيقة.

---

(١) «مفردات القرآن» ص ٨٨.

(٢) تقدَّم عند الزمخشري في تفسير الآية ٢٣١ من سورة البقرة، وعزاه في «الفائق»، مادة (أمد)، إلىٰ الطِّرْماح، وهو في «ديوانه» ص١٣٩، إلا أنه فيه من بيتين:

لا يُريشانِ باختِلافهما الـمَرْ ءَ وإن طـالَ فيهمـا أمـدُه
كُلُّ حَيٍّ مُستكمِلٌ عِدّةَ العُمْـ ـرِ ومُـودٍ إذا انتهىٰ عَـدَدُه

(٣) تقدَّم معنىٰ الإدماج في تفسير الآية ١١٥ من سورة التوبة (٧: ٣٨١) تعليقاً، وفيه أنَّ الذي يُسمِّيه أهلُ البيان بـ«الإدماج»، يُسمِّيه الحنفيةُ بـ«إشارة النَّصّ».

وقُرِئ: «حتىٰ إذا استوىٰ وبَلَغَ أَشُدَّه»، وبُلُوغُ الأَشُدّ: أن يَكتَهِلَ ويَستَوفيَ السِّنَّ التي تَستَحكِمُ فيها قُوَّتُه وعَقلُه وتمييزُه، وذلكَ إذا **أنافَ علىٰ الثلاثين، وناطَحَ الأربعين.** وعن قَتادة: ثلاثٌ وثلاثونَ سنة، ووَجْهُه: أن يكونَ ذلك أولَ الأشُدّ، وغايتُه الأربعين. وقيل: لم يُبعَثْ نبيٌّ قَطُّ إلا بعدَ أربعينَ سنة.

والمُرادُ بالنِّعْمةِ التي **استَوزَعَ الشُّكرَ** عليها: نِعمةُ التوحيدِ والإسلام، وجَمَعَ بينَ شُكْرَي النِّعمةِ عليه وعلىٰ والِدَيْه، لأنَّ النِّعْمةَ عليهما نِعْمةٌ عليه. **وقيلَ في العَمَل المَرْضي: هو الصَّلَواتُ الخمس.**

قوله: (**أنافَ علىٰ الثلاثين**): **الجوهري**: «أناف: أشـرَف».

قوله: (**وناطَحَ الأربعين**): **الأساس**: «الناطِح: هو المُستَقبلُ مما يُزجَر[1]».

قوله: (**استَوزَعَ الشُّكْر**): **الجوهري**: «استَوزَعتُ اللهَ شُكْرَه، فأوزَعَني، أي: استَلهَمتُه فألهَمَني». **الراغب**: «أوزِعْني: معناه: أَلهِمْني، وتحقيقُه: أولِعْني بذلك أو اجعَلْني بحيثُ أَزَعُ نفسي عن الكُفْران، يقال: وَزَعْتُه عن كذا: كَفَفْتُه، وقيل: الوزوع: الولوعُ بالشيء، ورجلٌ وزِع»[2].

قوله: (**وقيلَ في العَمَلِ المَرْضيّ: هو الصَّلَوات الخمس**): هو معطوفٌ علىٰ مُقدَّر، أي: يجوزُ أن يُقالَ في قوله: ﴿وَأَنۡ أَعۡمَلَ صَٰلِحٗا تَرۡضَىٰهُ﴾: أنه يُرادُ به الأعمالُ الصالحاتُ مُطلَقاً، ويجوزُ أن يُرادَ به الصَّلَواتُ الخمس، والأولُ أوجَه، لأنه عُلِمَ مِن قوله تعالىٰ: ﴿نِعۡمَتَكَ ٱلَّتِيٓ أَنۡعَمۡتَ عَلَيَّ﴾ الإسلامُ والتوحيد، كما نصَّ عليه، ويُعلَمُ مِن هذا الأعمالُ الصالحات، فيعودُ المعنىٰ إلىٰ قوله: ﴿أَوۡزِعۡنِيٓ أَنۡ أَشۡكُرَ نِعۡمَتَكَ ٱلَّتِيٓ أَنۡعَمۡتَ عَلَيَّ﴾ الإسلامُ والتوحيد، ﴿وَأَنۡ أَعۡمَلَ﴾ الأعمالَ الصالحات، ويجوزُ أن يكونَ مِن عطفِ الخاصِّ علىٰ العام، وفيه إشارةٌ إلىٰ معنىٰ قوله تعالىٰ: ﴿وَٱلۡعَمَلُ ٱلصَّٰلِحُ يَرۡفَعُهُۥ﴾ [فاطر: ١٠].

---

(١) في (ح): «يوتجر»، وفي (ف): «يرتجر»، ومثلها في (ط) لكنْ دون نقط، والمُثبَت من «أساس البلاغة» للزمخشـري. وانظر: «لسان العرب» لابن منظور، مادة (مطح).

(٢) «مفردات القرآن» ص ٨٦٨.

فإن قلت: ما معنىٰ «في» في قوله: ﴿وَأَصْلِحْ لِي فِي ذُرِّيَّتِيٓ﴾؟ قلت: معناه: أن يـجعَلَ ذُرِّيـتَه مَوقِعاً للصَّلاحِ ومَظِنَّةً له، كأنه قال: هَبْ ليَ الصَّلاحَ في ذُرِّيَّتي، وأوقِعْهُ فيهم. ونحوُه:

يَـجْـرَحْ في عَراقيبِـهـا نَـصْلي

﴿مِنَ ٱلْمُسْلِمِينَ﴾ مِنَ المُخلِصين، وقُرِئ: «يَتَقبَّلُ» و«يَتَجاوَزُ» بفَتْح الياء، والضميرُ فيهما لله عَزَّ وجَلّ، وقُرِئا بالنُّون.

قوله: (يَـجرَحْ في عَراقيبِها نَصْلي): أولُه:

وإنْ تَعتَذِرْ بالمَحْلِ عن ذي ضُـرُوعِها إلىٰ الـضَّيْفِ ....[١]

أي: يُـحدِثُ الجرحَ في عَراقيبِها نَصْلي، المعنىٰ: إنِ اعتَذَرتْ بقِلّةِ اللَّبَنِ بسَبَبِ القَحْطِ إلىٰ الضَّيْفِ أعقِرَها؛ لتكونَ هي بَدَلَ اللَّبَن، «ذي ضُـرُوعها»: أي: لَبَـنِها، جَعَلَ المُتعدِّيَ بمنزلةِ اللازم لإرادةِ الحقيقة، ثم عَدّاهُ كما يُعَدّىٰ اللازمُ مُبالَغة.

قال ابـنُ الحاجب: «الآيةُ مِن بابِ قوله: «فلانٌ يُعطي ويَمنَع»، مما استُعمِلَ فيه الفِعلُ المُتعدِّي محذوفاً مفعولُه حَذْفاً غيرَ مقصود، وهذا أبلَغُ في المَدْح مِنَ القَصْدِ إلىٰ المفعولِ علىٰ طريقةِ خُصُوصٍ وعُمُوم، لِـمَا فيه مِنَ المُبالَغة، وجَعَلَ «الذُّرِّيَّةَ» كأنها مَحَلٌّ للصَّلاح»[٢].

قوله: (وقُرِئ: «يَـتَقبَّلُ» و«يَتَجـاوَزُ» بفَتْح الياء): شاذّة، قـال الزَّجّاج: «وهيَ جائـزة، ولا أعلَمُ أحداً قرأ بها»[٣]، وقـرأ حفصٌ وحـمزةُ والكِسائيّ: ﴿نَتَقَبَّلُ عَنْهُمْ أَحْسَنَ مَا عَمِلُواْ وَنَتَجَاوَزُ﴾ بالنُّونِ فيهما مفتوحة، ونَصْبِ ﴿أَحْسَنَ﴾، والباقون: بالياءِ مضمومةً فيهما، ورَفْعِ «أحسَن»[٤].

---

(١) البيت لذي الرُّمّة، كما في «ديوانه» ص٥٧٥. ولم يُتِمَّه المُؤلِّفُ رحمه الله تعالىٰ، فوضعتُ النقاط إشارةً إلىٰ ذلك، لا للدلالة علىٰ الحذف.
وانظر ما تَقَدَّمَ تعليقاً عند تفسير الآية ٥٧ من سورة الأنفال (٧: ١٣٧).

(٢) «الأمالي النحوية» لابن الحاجب (١: ١٣٠-١٣١).

(٣) «معاني القرآن وإعرابه» للزجاج (٤: ٤٤٣).

(٤) انظر: «التيسير» للداني ص ١٩٩، و«حجة القراءات» ص ٦٦٤.

فإن قلت: ما معنىٰ قوله: ﴿فِيٓ أَصۡحَٰبِ ٱلۡجَنَّةِ﴾؟ قلت: هو نَحْوُ قولِك: أكرَمَني الأميرُ في ناسٍ مِن أصحابه، تُريد: أكرَمَني في جُملةِ مَنْ أكرَمَ منهم، ونَظَمَني في عِدادِهم، ومحلُّه النَّصْبُ علىٰ الحال، علىٰ معنىٰ: كائنِينَ في أصحابِ الجنَّةِ ومَعْدودينَ فيهم.

﴿وَعۡدَ ٱلصِّدۡقِ﴾ مَصدَرٌ مُؤكِّـد؛ **لأنَّ قولَه: ﴿نَتَقَبَّلُ﴾ ﴿وَنَتَجَاوَزُ﴾: وَعْدٌ مِـنَ الله تعالى لـهم** بالتَّقبُّـلِ والتجاوُز. وقيـل: نزلت في أبـي بكرٍ رضيَ اللهُ عنه، وفي أبيه أبي قُحافة، وأُمِّهِ أُمِّ الخير، وفي أولاده، واستِجابةِ دُعائِهِ فيهم. وقيل: لم يكنْ أحدٌ مِنَ الصحابة، مِنَ المُهاجِرينَ منهم والأنصار، أسلَمَ هو ووالِداهُ وبَنُوهُ وبناتُه غير أبي بكر.

[﴿وَٱلَّذِي قَالَ لِوَٰلِدَيۡهِ أُفّٖ لَّكُمَآ أَتَعِدَانِنِيٓ أَنۡ أُخۡرَجَ وَقَدۡ خَلَتِ ٱلۡقُرُونُ مِن قَبۡلِي وَهُمَا يَسۡتَغِيثَانِ ٱللَّهَ وَيۡلَكَ ءَامِنۡ إِنَّ وَعۡدَ ٱللَّهِ حَقّٞ فَيَقُولُ مَا هَٰذَآ إِلَّآ أَسَٰطِيرُ ٱلۡأَوَّلِينَ * أُوْلَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ حَقَّ عَلَيۡهِمُ ٱلۡقَوۡلُ فِيٓ أُمَمٖ قَدۡ خَلَتۡ مِن قَبۡلِهِم مِّنَ ٱلۡجِنِّ وَٱلۡإِنسِۖ إِنَّهُمۡ كَانُواْ خَٰسِرِينَ﴾ ١٧-١٨]

﴿وَٱلَّذِي قَالَ﴾ مُبتدأٌ خبَرُه: ﴿أُوْلَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ حَقَّ عَلَيۡهِمُ ٱلۡقَوۡلُ﴾، **والـمُرادُ بـ«الذي قال»: الجنسُ القائلُ ذلكَ القول، ولذلكَ وَقَعَ الخبرُ مجموعاً.** ....

قوله: (**لأنَّ قولَه: ﴿نَتَقَبَّلُ﴾ ﴿وَنَتَجَاوَزُ﴾: وَعْدٌ مِنَ الله تعالىٰ**): **الراغب**: «التقبُّل: قَبُولُ الشيءِ علىٰ وَجْهٍ يَقتَضي ثواباً كالهديّـةِ ونَحْوِها»(١)، وقال الواحِديُّ ومُحيي السُّنّة: «الأحسَن: بمعنىٰ: الحسَن»(٢)، وقال القاضي: «﴿أَحۡسَنَ مَا عَمِلُواْ﴾ يعني: طاعاتِهم، فإن المُباحَ حَسَنٌ ولا يُثابُ عليه»(٣).

قوله: (**الـمُرادُ بـ«الذي قال»: الجنسُ القائلُ ذلكَ القول، ولذلكَ وقعَ الخبرُ مجموعاً**): **الانتِصاف**: «وفي الآية رَدٌّ علىٰ مَنْ زَعَمَ أنَّ المُفرَدَ الجِنسيَّ لا يُعامَلُ مُعامَلَةَ الجمع، لا في الصِّفة، ولا في الخبر، فلا يُقال: الدِّينارُ الصُّفْرُ خيرٌ مِنَ الدِّرهَم البيض»(٤).

---

(١) «مفردات القرآن» ص ٦٥٣.

(٢) «معالم التنزيل» للبغوي (٧: ٢٥٨)، و«الوسيط» للواحدي (٤: ١٠٨).

(٣) «أنوار التنزيل» للبيضاوي (٥: ١٨١).

(٤) «الانتصاف» (٣: ٥٢٢) بحاشية «الكشّاف».

وعن الحسن: هو في الكافرِ العاقِّ لِوالِدَيْهِ المُكذِّبِ بالبَعْث. وعن قَتادة: هو نعتُ عَبْدِ سُوءٍ عاقٍّ لِوالِدَيْهِ فاجرٍ لِرَبِّه. وقيل: نزلت في عبدِ الرحمنِ بنِ أبي بكرٍ قبلَ إسلامِه، وقد دعاه أبوه أبو بكر وأمُّه أُمُّ رُومانَ إلىٰ الإسلام، فأَفَّفَ بهما، وقال: ابعثوا لي جُدْعانَ ابنَ عَمْرٍو وعُثمانَ بنَ عَمْرٍو، وهما مِن أجدادِه، حتىٰ أسألهما عما يقولُ مُحَمَّد.

ويَشهَدُ لبُطلانِهِ أنَّ المُرادَ بـ«الذي قال»: جِنسُ القائلينَ ذلك، وأنَّ قولَه: ﴿ٱلَّذِينَ حَقَّ عَلَيۡهِمُ ٱلۡقَوۡلُ﴾: هم أصحابُ النار، وعبدُ الرحمنِ كانَ مِن أفاضِلِ المُسلمين وسَرَواتِهم، **وعن عائشةَ رضيَ اللهُ عنها إنكارُ نزولها فيه**، وحينَ كَتَبَ مُعاويةُ إلىٰ مَروانَ بأنْ يُبايِعَ الناسُ ليزيد، قال عبدُ الرحمن: لقد جِئتُم بها هِرَقْلِيّة، تُبايِعُونَ لأبنائِكم، فقالَ مروان: يا أيها الناس، هو الذي قالَ اللهُ فيه: ﴿وَٱلَّذِي قَالَ لِوَٰلِدَيۡهِ أُفّٖ لَّكُمَآ﴾، فسَمِعَت عائشةُ، فغَضِبَت، وقالت: واللهِ ما هو به، ولو شِئتُ أن أُسَمِّيَه لَسَمَّيتُه، ولكنَّ اللهَ لَعَنَ أباكَ وأنتَ في صُلْبه، فأنتَ فَضَضٌ مِن لعنةِ الله.

قلت: يُمكِنُ أن يُرَدَّ بهذا قولُ صاحِبِ «المفتاح» حيثُ قال: «امتَنعَ لوجوهٍ كثيرةٍ لا تخفىٰ علىٰ مُتقِني أنواعِ الأدب، أدناها: وجوبُ نَحو: الرَّجُلُ الطِّوال، والفَرَسُ الدُّهْم، أو صِحّتُه لا أقلّ، علىٰ الاطِّراد، وكُلُّ ذلكَ علىٰ ما ترىٰ فاسِد»[1].

قوله: (**وعن عائشةَ رضيَ الله عنها إنكارُ نُزُولِها فيه**): عن البُخاريِّ[2] عن يُوسُفَ بنِ ماهَكَ قال: كانَ مروانُ علىٰ الحِجاز، استعمَلَه مُعاوية، فخَطَب، فجَعَلَ يَذكُرُ يزيدَ بنَ مُعاويةَ لكي يُبايَعَ له بعدَ أبيه، فقالَ له عبدُ الرحمنِ بنُ أبي بكرٍ رضيَ اللهُ عنهما شيئاً، فقال: فخُذوه، فدَخَلَ بيتَ عائشةَ رضيَ اللهُ عنها، فلم يَقدِرُوا عليه، فقال مروان: هذا الذي أنزَلَ اللهُ تعالىٰ فيه: ﴿وَٱلَّذِي قَالَ لِوَٰلِدَيۡهِ أُفّٖ لَّكُمَآ﴾، فقالت عائشةُ رضيَ اللهُ عنها مِن وراءِ الحِجاب: «ما أنزَلَ اللهُ فينا شيئاً مِنَ القُرآنِ إلا ما أنزلَ في سُورةِ النُّورِ مِن براءتي».

---

(١) «مفتاح العلوم» للسَّكّاكي ص٢١٥.

(٢) في «صحيحه» برقم (٤٨٢٧).

وقُرِئ: «أفِّ»: **بالكَسْرِ والفَتْح** بغير تنوين، بالحركاتِ الثلاثِ مَعَ التنوين، وهو صَوْتٌ إذا صَوَّتَ به الإنسانُ عُلِمَ أنه مُتَضَجِّر، كما إذا قال: حِسّ، عُلِمَ منه أنه مُتَوَجِّع. واللامُ للبيان، معناه: هذا التأفيفُ لكما خاصّة، ولأجلِكما دونَ غيركما.

وقُرِئ: ﴿أَتَعِدَانِنِيٓ﴾ بنُونَين، و«أتعِدانِي» بأحَدِهما، و«أتعِدانِّي» بالإدغام، ....

النهاية: «قال عبدُ الرحمن: «أجِئتُم بها هِرَقليّةً وقُوقيّة!»، أراد: أنَّ البَيْعةَ لأولادِ المُلوكِ سُنّةُ ملوكِ الرُّوم والعَجَم، وهِرَقْل: اسمُ مَلِكِ الرُّوم»، «وقالت عائشةُ رَضيَ الله عنها لمروان: إنَّ النبيَّ ﷺ لَعَنَ أباك، وأنتَ فَضَضٌ مِن لَعْنةِ الله»، أي: قِطعةٌ وطائفةٌ منها»[(١)].

قُوق: اسمُ مَلِكٍ مِن مُلوكِ الرُّوم، قالَ في «الفائق»: «هِرَقْل: كانَ مِن مُلوكِ الرُّوم، وهو أولُ مَنْ ضَرَبَ الدنانير، وأولُ مَنْ أحدَثَ البَيْعة، يُريد: أنَّ البَيْعةَ للأولاد مِن عادتِهم. الفَضَض: فَعَلٌ بمعنىٰ: مفعول؛ مِن: فَضَّ: إذا كَسَر، أي: أنتَ طائفةٌ مِنَ اللَّعْنةِ فُضِضت منها، وروي: فَضِيض وفُضُض، والفُضُض: جمعُ فَضِيض، وهو الماءُ العريض، افتَضَضتُ الماء: أخذتَه ساعةَ يخرج، كوَرْدٍ جَنِيّ، وصَبِيٍّ وَليد، أي: قَريبَي العَهْدِ مِنَ الجَني والوِلادة، أي: سُلِتَّ مِنَ اللَّعْنةِ حديثَ عَهْدٍ بها»[(٢)].

قوله: (**وقُرِئ: «أفّ» بالكَسْرِ والفَتْح**): نافعٌ وحَفْص: ﴿أُفٍّ﴾ بالتنوينِ وكَسْرِ الفاء، وابنُ كثير وابنُ عامر: بفَتْح الفاءِ مِن غير تنوين، والباقون: بكَسْرِ الفاءِ من غير تنوين[(٣)].

قوله: (**وقُرِئ: ﴿أَتَعِدَانِنِيٓ﴾**): هشام: «أتعِدانِّ» بنُونٍ واحدةٍ مُشدَّدة، والباقون: بنُونَينِ مكسورتَين[(٤)]، قال الزَّجّاج: «ويجوزُ «تَعِدانِّي» بالإدغام، وإن شِئتَ أظهَرْتَ النُّونَين، وإن شِئتَ

---

(١) ما نقله المُؤلِّفُ رحمه الله تعالىٰ عن «النهاية»، هو فيه في أكثر من موضع، فالأول في (٤: ١٢٢) و(٥: ٢٦٠)، والثاني في (٣: ٤٥٤).

(٢) «الفائق» للزمخشري (٣: ٣٩٨-٣٩٩)، مادة (هرقل).

(٣) انظر: «التيسير» للداني ص ١٣٩، و«حجة القراءات» ص ٣٩٩.

(٤) انظر: «التيسير» للداني ص ١٩٩.

وقد قرأ بعضُهم: «أتعِدانَني» بفتْح النُّون، كأنه استثقَلَ اجتماعَ النُّونَينِ والكسرتَينِ والياء، ففتحَ الأولىٰ تحرِّياً للتخفيف، كما تحرّاهُ مَنْ أدغم، ومَنِ اطَّرَحَ أحدَهما، ﴿أَنْ أُخْرَجَ﴾ أن أُبعَثَ وأُخرَجَ مِنَ الأرض، وقُرِئ: «أخرُجَ».

﴿وَقَدْ خَلَتِ ٱلْقُرُونُ مِن قَبْلِي﴾ يعني: ولم يُبعَثْ منهم أحد، ﴿يَسْتَغِيثَانِ ٱللَّهَ﴾ يقولان: الغِياثُ بالله مِنكَ ومن قَولِك، وهو استِعظامٌ لِقولِه، ﴿وَيْلَكَ﴾ **دُعاءٌ عليه بالثُّبُور، والمُرادُ به الحثُّ** والتحريضُ علىٰ الإيمان، لا حقيقةُ الهلاك.

﴿فِيٓ أَصْحَٰبِ ٱلْجَنَّةِ﴾: نَحْوُ قولِه: ﴿فِيٓ أَصْحَٰبِ ٱلْجَنَّةِ﴾ [الأحقاف: ١٦]. وقُرِئ: «أنَّ» بالفَتْح، علىٰ معنىٰ: آمِنْ بأنَّ وَعْدَ الله حَقّ.

[﴿وَلِكُلٍّ دَرَجَٰتٌ مِّمَّا عَمِلُوا۟ ۖ وَلِيُوَفِّيَهُمْ أَعْمَٰلَهُمْ وَهُمْ لَا يُظْلَمُونَ﴾ ١٩]

﴿وَلِكُلٍّ﴾ مِنَ الجنسَينِ المذكورَين ﴿دَرَجَٰتٌ مِّمَّا عَمِلُوا۟﴾ أي: مَنازِلُ ومَراتِبُ مِن جَزاءِ ما عَمِلُوا مِنَ الخير والشَّر، ومن أجلِ ما عَمِلُوا منهما. فإن قلت: كيفَ قيل: ﴿دَرَجَٰتٌ﴾، وقد جاء: «الجنَّةُ دَرَجات، والنارُ دَرَكات»؟ قلت: **يجوزُ أن يُقالَ ذلكَ علىٰ وَجْهِ التغليب؛ لاشتِمالِ «كُلٍّ» علىٰ الفَريقَين.**

أسكنتَ الياء، وإن شِئتَ فتحتَها، ورُوِيَت عن بعضهم: «أتَعِدانَني» بالفَتْح، وذلكَ لحنٌ لا وَجْهَ له، فلا تَقْرَأَنَّ به؛ لأنَّ فَتْحَ نُونِ الاثنينِ خطأ، وإن حُكِيَ في شُذوذ، فلا تُحمَلُ القِراءةُ علىٰ الشُّذوذ»[١].

قوله: (﴿وَيْلَكَ﴾ **دُعاءٌ عليه بالثُّبور، والمُرادُ به الحثّ**): قالوا: الوَيْل: بمعنىٰ الهلاك، ودلالتُه علىٰ الحثِّ علىٰ الفِعْلِ مِن حيثُ إنَّ فيه إشعاراً بأنَّ ما هو مُرتكِبٌ له: حَقيقٌ بأن يُهلَكَ مُرتكِبُه[٢]، وأن يُطلَبَ له الهلاك، فإذا سَمِعَ ذلكَ كانَ باعِثاً علىٰ تَرْكِه.

قوله: (**علىٰ وَجْهِ التغليب؛ لاشتِمالِ «كُلٍّ» علىٰ الفَريقَين**): جَعَلَ مُصحِّحَ التغليبِ لفظَ

---

(١) «معاني القرآن وإعرابه» للزجاج (٤: ٤٤٣).

(٢) في (ح) و(ف): «مرتكب»، والمثبت من (ط).

....

«كُلّ»؛ لاشتمالِهِ علىٰ فريقِ المُؤمنينَ الذينَ لهم الدَّرجات، وفريقِ الكافرينَ أصحابِ الدَّركات، والمُرادُ بالفَريقَينِ ما ذكرهما في قوله، والظاهِرُ أنَّ أحدَ الجِنسَينِ ما دلَّ عليه قولُه: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ قَالُواْ رَبُّنَا ٱللَّهُ ثُمَّ ٱسۡتَقَٰمُواْ﴾ [الأحقاف: ١٣]، والآخَرَ قولُه: ﴿وَٱلَّذِى قَالَ لِوَٰلِدَيۡهِ أُفٍّ لَّكُمَآ أَتَعِدَانِنِيٓ أَنۡ أُخۡرَجَ﴾ [الأحقاف: ١٧]، إذ ليسَ مما يَقرُبُ ذِكرُه ويَصلُحُ لذلك غيرُهما.

وأما تقريرُ التغليب: فهو أنه تعالىٰ لـمَّا ذكرَ الفريقَ الأول، ووَصَفَهم بثباتٍ في القول، واستِقامةٍ في الفِعْل، ورتَّبَ عليه جزاءَهم، وأوقَعَ قولَه: ﴿وَوَصَّيۡنَا ٱلۡإِنسَٰنَ بِوَٰلِدَيۡهِ إِحۡسَٰنًا﴾ [الأحقاف: ١٥] استطراداً في البَيْن، وعقَّبَ ذلكَ بذِكرِ فريقِ الكافرين، ووَصَفَهم بعُقوقِ الوالِدَين، وبإنكارِهم البَعْث، وجَعَلَ العُقوقَ أصلاً في الاعتبار وكرَّر في القسم الأول الجزاء، وهو ذِكرُ الجنةِ مراراً ثلاثاً، وأفرَدَ جزاءَ الكافر[1]، وهو ذِكرُ النار، وأخَّرَه بعدَ ذِكرِ ما يَجمَعُهما مِن قوله: ﴿وَلِكُلّٖ دَرَجَٰتٞ﴾، غلَّبَ «الدَّرجات» علىٰ «الدَّركات» لذلك.

وفيه: أنْ لا شيءَ أعظَمُ مِنَ التوحيدِ والثباتِ عليه، ثم بِرِّ الوالِدَيْنِ والإحسانِ إليهما، ولا شيءَ أفحَشُ مِن عُقوقِ الوالِدَيْنِ وإنكارِ الحشر، وفي إيقاع إنكارِ الحشرِ مُقابِلاً لإثباتِ التوحيد؛ الدلالةُ علىٰ أنَّ المُنكِرَ مُعطِّلٌ مُبطِلٌ لِحكمةِ الله في إيجادِ العالم.

وهذا الترتيبُ الأفيق، والنَّظْمُ الرَّصِين: يُوقِفُكَ علىٰ ضَعْفِ قَوْلِ مَنْ قال: إنَّ الآيَةَ في حَقِّ عبد الرحمن، روىٰ مُحيي السُّنّةِ عن الزَّجّاج أنه قال: «قولُ مَنْ قال: إنها نزلت في عبدِ الرحمنِ قبلَ إسلامه: يُبطِلُه قولُه: ﴿أُوْلَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ حَقَّ عَلَيۡهِمُ ٱلۡقَوۡلُ﴾ الآية، لأنه تعالىٰ أعلَمَ أنَّ هؤلاءِ قد حَقَّتْ عليهم كلمةُ العذاب، وعبدُ الرحمن مِن أفاضِلِ المُسلِمين، فلا يكونُ مِمَّنْ حَقَّتْ عليه كلمةُ العذاب»[2].

---

(١) من قوله: «وكرر في القسم الأول» إلىٰ هنا سقط من (ف)، وأثبتُّه من (ط)، وورد في (ح) بعضه محرَّفاً، ففيها: «ذكر في القسم الأول الجزاء» فقط.

(٢) «معالم التنزيل» للبغوي (٧: ٢٥٩)، وانظر: «معاني القرآن وإعرابه» للزجاج (٤: ٤٤٤).

﴿وَلِيُوَفِّيَهُمْ﴾ - وقُرِئَ: بالنُّونِ - تعليلٌ مُعَلَّلُه محذوفٌ لِدلالةِ الكلامِ عليه، كأنه قيل: وليُوفِّيهم أعمالَهم ولا يَظلِمَهم حُقُوقَهم قَدَّرَ جَزائِهم علىٰ مقاديرِ أعمالِهم، فجَعَلَ الثوابَ دَرَجاتٍ، والعِقابَ دَرَكاتٍ.

[﴿وَيَوْمَ يُعْرَضُ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ عَلَى ٱلنَّارِ أَذْهَبْتُمْ طَيِّبَٰتِكُمْ فِى حَيَاتِكُمُ ٱلدُّنْيَا وَٱسْتَمْتَعْتُم بِهَا فَٱلْيَوْمَ تُجْزَوْنَ عَذَابَ ٱلْهُونِ بِمَا كُنتُمْ تَسْتَكْبِرُونَ فِى ٱلْأَرْضِ بِغَيْرِ ٱلْحَقِّ وَبِمَا كُنتُمْ تَفْسُقُونَ﴾ ٢٠]

ناصِبُ الظَّرْفِ هو القولُ المُضمَرُ قبلَ ﴿أَذْهَبْتُمْ﴾، وعَرْضُهم علىٰ النار: تعذيبُهم بها؛ مِن قَولِهم: عُرِضَ بنو فُلانٍ علىٰ السَّيفِ؛ إذا قُتِلُوا به، ومنه قولُه تعالىٰ: ﴿ٱلنَّارُ يُعْرَضُونَ عَلَيْهَا﴾ [غافر: ٤٦]، ويجوزُ أن يُراد: عَرْضُ النارِ عليهم؛ مِن قَولِهم: عَرَضتُ الناقةَ علىٰ الحوضِ، يُريدون: عَرْضَ الحوضِ عليها، فقَلَبوا. ويَدُلُّ عليه تفسيرُ ابنِ عباس: يُجاءُ بهم إليها فيُكشَفُ لهم عنها.

قوله: (﴿وَلِيُوَفِّيَهُمْ﴾ وقُرِئَ بالنُّون): ابنُ كثير وأبو عَمْرٍو وعاصمٌ وهشام: بالياء، والباقون: بالنُّون[١].

قوله: (ويجوزُ أن يُراد: عَرْضُ النار عليهم؛ مِن قولهم: عَرَضتُ الناقةَ علىٰ الحوض، يُريدون: عَرْضَ الحوضِ عليها): الانتِصاف: «إن كان «عَرَضتُ الناقةَ علىٰ الحوض» مقلوباً، فعَرْضُ الذينَ كَفَروا علىٰ النار ليسَ مقلوباً؛ لأنَّ الحوضَ جمادٌ لا إدراكَ له، والناقةُ هيَ المُدرِكة، وأما النارُ فقد وَرَدَ أنها مُدرِكةٌ إدراكَ أُولي العِلم، فهو كقولك: عَرَضتُ الأَسرىٰ علىٰ الأمير»[٢].

وقلت: عَرَضتُ الناقةَ علىٰ الحوض: مِنَ القَلْبِ المقبول الذي نُزِّلَ فيه الحوضُ منزلةَ المُدرِك، أنشَدَ المُصنِّفُ رحمه اللهُ تعالىٰ:

إذا ما استَحَيْنَ الماءَ يَعرِضُ نفسَه … كَرِعْنَ بِسِبْتٍ في إناءٍ مِنَ الوَرْدِ[٣]

---

(١) انظر: «التيسير» للداني ص ١٩٩، و«حجة القراءات» ص ٦٦٥.

(٢) «الانتصاف» (٣: ٥٢٣) بحاشية «الكشّاف».

(٣) أنشَدَه الزمخشريُّ في تفسير الآية ٢٦ من سورة البقرة (٢: ٣٨٣).

=

﴿أَذْهَبْتُمْ طَيِّبَاتِكُمْ﴾ أي: ما كُتِبَ لكم حَظٌّ مِنَ الطَّيِّباتِ إلا ما قد أَصَبتُموهُ في دُنياكُم، وقد ذَهَبتُم به وأَخَذتُموه، فلم يَبقَ لكم بعدَ استيفاءِ حَظِّكُم شيءٌ منها. وعن عُمَرَ رضيَ اللـهُ عنه: «لو شِئتُ لَدَعوتُ بصَلائِقَ وصِنابٍ وكَراكِرَ وأسنِمة، ....

وقال أبو العلاء:

إذا اشتاقَتِ الخيلُ المَناهِلَ أعرَضَتْ عن المـاءِ فاشـتاقَتْ إليهـا المَناهِـلُ

ألا ترىٰ كيفَ أُتبِعَ ـ الأولَ[1] ـ عَرْضُ الماءِ نفسَه قولَه: «إناء مِنَ الوَرْد»، والثاني: صُـرِّحَ بالاشتياق لِـمَا في وُرُودِها المَناهِلَ ترتيبُها بجمـالها، بخِلافِها إذا تُرِكَتْ غيرَ وارِدة، كذلكَ هؤلاءِ الكُفّارُ بَلَغَ عِنادُهم وتصميمُهم إلىٰ أنَّ جَهَنَّمَ تَستَعرِضُ قُربانَهم، كما قال تعالىٰ: ﴿هَلْ مِن مَّزِيدٍ﴾ [ق: ٣٠].

قوله: (بصَلائقَ وصِناب): ويُروىٰ: «بصِلاءٍ وصِناب»، الصِّلاء؛ مِن صَلَاه: كالشِّواء؛ مِن شَوَاه، **النهاية**: «في حديثِ عُمَرَ رضيَ اللـهُ عنه: «أما ـ واللهِ ـ ما أجهَلُ عن كَراكِرَ وأسنِمة، ولو شِئتُ لَدَعوتُ بصِلافٍ[2] وصِنابٍ وصَلائق»: الصَّلَف: هو الغُلُوُّ في الظَّرْف، والزيادةُ علىٰ الـمِقدار، مَعَ تكبُّر. والصَّلائق: الرُّقاق، واحِدتُها: صَلِيقة، وقيل: هي الحِمْلانُ المَشْويّة؛

= والبيتُ لأبي الطَّيِّبِ المُتنبِّي، كما في «ديوانه» (٢: ١٠٥٦ بشرح الواحدي)، والضمير في «استَحَينَ» للإبل، قال الواحدي في «شرحه» (٢: ١٠٦٠): «فسّرَ أنَّ الإبلَ استَحيَتِ الماءَ لكثرةِ عَرْضِ نفسِه عليها، ذلك أنه إذا مَرَّتْ هذهِ الإبلُ بالمياهِ التي غادرتها السُّيُول، فلكثرتِها صارت كأنها تَعرِضُ أنفُسَها على الإبل، فتشربُ منها كأنها مُستَحيِيةٌ منها لكثرةِ عَرْضِها نفوسِها عليها، وإن كانَ لا عَرْضَ هناك ولا استِحياءَ في الحقيقة، ولكنَّه جرىٰ مَثَلاً».

(١) أي: في الأول.

(٢) كذا في الأصول الخطية، وفي «النهاية» (٣: ٤٨)، مادة (صلق): «بصِلاءٍ وصِنابٍ وصلائق»، فكأنه وقع في نسخةِ المُؤلِّف رحمه الله تعالىٰ من «النهاية» تحريف، فتابعه المُؤلِّفُ وزاد عليه أنْ نقل تفسيرَ «الصَّلَف» من مادته.

وسائر الكلامِ المنقولِ من «النهاية» ليس هو فيها في موضع واحد، بل جَمَعَه المُؤلِّفُ من مواضع مُتفرِّقة، انظر المواد (صلق) و(صنب) و(كركر).

ولكني رأيتُ اللـهَ نَعَىٰ علىٰ قوم طيِّباتِهم، فقال: أذهبتُم طيِّباتِكم في حياتِكم الدُّنيا»، وعنه: «لو شِئتُ لكنتُ أطيبَكم طعاماً، وأحسَنَكم لباساً، ولكني أستبقي طيِّباتي».

وعن رسول الله ﷺ: «أنه دَخَلَ علىٰ أهلِ الصُّفّة، وهم يَرقَعونَ ثيابَهم بالأَدَم، ما يَـجِدُونَ لها رِقاعاً، فقال: أأنتُمُ اليومَ خيرٌ أم يومَ يَغْدُو أحدُكم في حُلّة، ويَرُوحُ في أخرىٰ، ويُغْدىٰ عليه بجَفْنة، ويُراحُ عليه بأُخرىٰ، ويُستَرُ بيتُه كما تُستَرُ الكَعْبة؟ قالوا: نحنُ يومَئذٍ خير، قال: **بل أنتُمُ اليومَ خير**».

وقُرِئ: «أأذهَبتُم» بهمزة الاستفهام، و«آأذهَبتُم» بألفٍ بينَ همزتين.

مِن: صَلَقتُ الشاة: إذا شَويتَها، ويُروىٰ بالسِّين، وهو ما سُلِقَ مِنَ البُقُولِ وغيرِها، والصِّناب: الـخَرْدَلُ المَعمُولُ بالزَّيْت، وهو صِباغٌ يُؤتَدَمُ به، والكِرْكِرة ـ بالكسر ـ: زَوْرُ البعير الذي إذا بَرَكَ أصابَ الأرض، وجمعُها: كَراكِر، يُريد: إحضارَها للأكل؛ لأنها مِن أطايِبِ ما يُؤكَلُ مِنَ الإبل».

قوله: (**بل أنتُمُ اليومَ خير**): أي: حالتُـكُم اليومَ أنفعُ لكم في الدِّين، مما إذا فُتِحَ عليكم البِلاد، واستَغنَيتُم، روينا في «مُسنَدِ الإمامِ أحمدَ بنِ حنبل»[١] عن مُعاوية: أنه دَخَلَ علىٰ خالِهِ أبي هاشِم بنِ عُتْبَةَ يَعُودُه، فبكىٰ أبو هاشِم، فقال: ما يُبكيكَ يا خال، أوَجَعاً يُشئِزُكَ أم حِرْصاً علىٰ الدُّنيا؟ فقال: فكُلًّا لا، ولكنَّ رسولَ الله ﷺ عَهِدَ إلينا وقال: «لَعَلَّكَ تُدرِكُ أموالاً يُؤْتاها أقوام، وإنما يكفيكَ مِن جميع المالِ خادِمٌ ومَركَبٌ في سبيل الله»، وإني أُراني قد جمعت.

وفي «صحيح البُخاريِّ»[٢] عن إبراهيمَ بنِ عبدِ الرحمنِ بنِ عَوْف قال: «أُتِيَ عبدُ الرحمن ابنُ عوفٍ بطعام، وكانَ صائمـاً»، فساقَ الحديثَ إلىٰ قوله: «قد بُسِطَ للناس مِنَ الدُّنيا ما بُسِط، ولقد خَشِيتُ أن عُجِّلَتْ لنا طيِّباتُنا في حياتِنا الدُّنيا، ثم جَعَلَ يبكي حتىٰ تركَ الطعام».

قوله: (**وقُرِئ: «أأذهَبتُم» بهَمْزةِ الاستِفهام**): ابنُ ذَكْوان: «أأذهَبتُم» بهمزَتَينِ مُحقَّقتَينِ مِن غيرِ مَدّ، وابنُ كثير وهشامٌ أطوَلُ مَدّاً علىٰ أصلِه، والباقون: بهمزةٍ واحدةٍ مِن غيرِ مَدٍّ علىٰ الخبر[٣].

---

(١) برقم (١٥٦٦٤).

(٢) برقم (١٢٧٤) و(١٢٧٥) و(٤٠٤٥).

(٣) انظر: «التيسير» للداني ص ١٩٩، و«حجة القراءات» ص ٦٦٥.

﴿ٱلْهُونِ﴾: الهوان، وقُرِئ: «عذابَ الهوان»، وقُرِئ: ﴿تَفْسُقُونَ﴾ بضَمِّ السِّينِ وكَسْرِها.

[﴿وَٱذْكُرْ أَخَا عَادٍ إِذْ أَنذَرَ قَوْمَهُۥ بِٱلْأَحْقَافِ وَقَدْ خَلَتِ ٱلنُّذُرُ مِنۢ بَيْنِ يَدَيْهِ وَمِنْ خَلْفِهِۦٓ أَلَّا تَعْبُدُوٓا۟ إِلَّا ٱللَّهَ إِنِّىٓ أَخَافُ عَلَيْكُمْ عَذَابَ يَوْمٍ عَظِيمٍ﴾ ٢١]

الأحقاف: جمعُ حِقْف، وهو رَمْلٌ مُستَطيلٌ مُرتَفِعٌ فيه انحِناء؛ مِن: احقَوقَفَ الشيء: إذا اعوَجّ، وكانت عادٌ أصحابَ عَمَد، يَسكُنونَ بينَ رِمال، مُشرِفِينَ علىٰ البحر، بأرضٍ يُقالُ لها: الشِّحْر، مِن بلادِ اليمن. وقيل: بينَ عُمانَ ومَهَرة.

و﴿ٱلنُّذُرُ﴾ جمعُ نذير، بمعنىٰ: المُنذِر أو الإنذار، ﴿مِنۢ بَيْنِ يَدَيْهِ﴾ مِن قَبلِه ﴿وَمِنْ خَلْفِهِۦٓ﴾ ومن بَعْدِه. وقُرِئ: «مِن بينِ يَدَيهِ ومِن بَعْدِه»، والمعنىٰ: أنَّ هُوداً عليه السَّلامُ قد أنذَرَهُم، فقالَ لهم: لا تَعبُدوا إلا الله، إني أخافُ عليكمُ العذاب. وأعلَمَهُم أنَّ الرُّسُلَ الذينَ بُعِثُوا قَبلَه والذينَ سيُبعَثونَ بعدَه كُلَّهم مُنذِرونَ نَحوَ إنذارِه.

وعن ابنِ عباسٍ رضيَ اللـهُ عنه: يعني الرُّسُلَ الذينَ بُعِثُوا قبلَه والذينَ بُعِثُوا في زمانِه. ومعنىٰ ﴿وَمِنْ خَلْفِهِۦٓ﴾ علىٰ هذا التفسير: ومِن بَعدِ إنذارِه. هذا إذا عَلَّقْتَ ﴿وَقَدْ خَلَتِ ٱلنُّذُرُ﴾ بقوله: ﴿أَنذَرَ قَوْمَهُۥ﴾، ....

قوله: (وقُرِئ: ﴿تَفْسُقُونَ﴾ بضَمِّ السِّينِ وكَسْرِها): الضَّمّ: السَّبْعة، والكَسْر: شاذّ.

قوله: (هذا إذا عَلَّقْتَ ﴿وَقَدْ خَلَتِ ٱلنُّذُرُ﴾ بقولـه: ﴿أَنذَرَ قَوْمَهُۥ﴾): يعني: يحتملُ أن يكونَ ﴿وَقَدْ خَلَتِ ٱلنُّذُرُ مِنۢ بَيْنِ يَدَيْهِ﴾ حالاً، وأن يكونَ مُعترضةً بين المُفسِّر والمُفسَّر، قال القاضي: «أي: لا تعبدوا، فإنّ النهيَ عن الشيء إنذارٌ عن مَضَرَّتِه، فعلىٰ أن يكونَ حالاً[1] ينبغي أن يُقَدَّرَ للقَوْم العِلمُ بمُقتضىٰ الحال؛ ليَدخُلَ تحتَ الإنذار ويُفيدَ الاعتبار، إما بتعليم هُودٍ إياهُم قَطْعاً؛ إذا أُريدَ بـ«مَنْ خَلفَه»: الذينَ سيُبعَثُونَ بعدَه، أو أنهم شاهدوا ذلكَ وعَلِمُوا؛ إذا أُريدَ بهم الذينَ بُعِثُوا في زمانه وأنذَروا بعدَه، ويجوزُ أن يحصلَ لهم العِلمُ بذلكَ بالتعليم، وقريبٌ منه قولُه تعالىٰ: ﴿كَيْفَ تَكْفُرُونَ بِٱللَّهِ وَكُنتُمْ أَمْوَٰتًا﴾ [البقرة: ٢٨]، أي: أتكفُرونَ والحالُ أنكم عالِمُونَ بهذِه القِصّة؟!

---

(١) من قوله: «وأن يكون معترضة» إلىٰ هنا، سقط من (ح) و(ف).

ولكَ أن تجعل قولَه تعالىٰ: ﴿وَقَدْ خَلَتِ ٱلنُّذُرُ مِنۢ بَيْنِ يَدَيْهِ وَمِنْ خَلْفِهِۦٓ﴾ اعتراضاً بينَ ﴿أَنذَرَ قَوْمَهُۥ﴾ وبينَ ﴿أَلَّا تَعْبُدُوٓا۟﴾، ويكونَ المعنىٰ: واذكُرْ إنذارَ هُودٍ قومَه عاقِبةَ الشِّرْكِ والعذابِ العظيم، وقد أنذرَ مَنْ تقدَّمَه مِنَ الرُّسُلِ ومَنْ تأخَّرَ عنه مِثلَ ذلك، فاذكُرْهُم.

[﴿قَالُوٓا۟ أَجِئْتَنَا لِتَأْفِكَنَا عَنْ ءَالِهَتِنَا فَأْتِنَا بِمَا تَعِدُنَآ إِن كُنتَ مِنَ ٱلصَّٰدِقِينَ﴾ ٢٢]

الإفك: الصَّرْف، يُقال: أَفَكَه عن رأيه، ﴿عَنْ ءَالِهَتِنَا﴾ عن عِبادتِها، ﴿بِمَا تَعِدُنَآ﴾ مِن مُعاجَلةِ العذاب علىٰ الشِّرْك، ﴿إِن كُنتَ﴾ صادِقاً في وَعْدِك.

[﴿قَالَ إِنَّمَا ٱلْعِلْمُ عِندَ ٱللَّهِ وَأُبَلِّغُكُم مَّآ أُرْسِلْتُ بِهِۦ وَلَٰكِنِّىٓ أَرَىٰكُمْ قَوْمًا تَجْهَلُونَ﴾ ٢٣]

فإن قلت: مِن أينَ طابَقَ قولُه: ﴿إِنَّمَا ٱلْعِلْمُ عِندَ ٱللَّهِ﴾ ....

والحالُ يجوزُ أن يكونَ مِن فاعِل ﴿أَنذَرَ﴾، أي: أنذَرَ قومَه مُعلِّماً إنذارَ الرُّسُل قبلَه وبعدَه، أو مِن مفعولِه، أي: أنذَرَهُم وهُم عالِمُونَ بإنذارِ سائرِ الرُّسُل؛ إما بالمُشاهَدةِ أو بتَعْليمِهِ إياهُم.

وعلىٰ أن تكونَ مُعتَرِضة: المعنىٰ: اذكُر ـ يا مُحمَّد ـ إنذارَ هُودٍ قومَه عاقبةَ الشِّرْكِ والعذاب الأليم، واذكُر أيضاً أنه قد أنذرَ مَنْ تَقدَّمَه مِنَ الرُّسُل، ومَنْ تأخَّرَ عنه مِثلَ ذلكَ الإنذار، وإليه الإشارةُ بقوله: «فاذكُرْهُم»، وإنما كَرَّرَ «اذكُر» لأنَّ كُلًّا مِنَ المُعتَرِضِ والمُعتَرَضِ فيه مُستَقِلّانِ في القَصْد، بخِلافِ الحال.

وأما قوله: «ومعنىٰ: ﴿وَمِنْ خَلْفِهِۦٓ﴾ علىٰ هذا التفسير»: فإشارةٌ إلىٰ تفسير ابنِ عباس؛ لأنَّ ﴿مِنۢ بَيْنِ يَدَيْهِ﴾ إذا فُسِّرَ بالذينَ بُعِثُوا في زمانه: يَصِحُّ أن يَقَعَ إنذارُ بعضِهم بعدَ إنذارِه، وقولُه تعالىٰ: ﴿وَقَدْ خَلَتِ﴾ ـ علىٰ الوَجْهِ الأولِ ـ جاءَ بلفظِ الماضي، والمُراد: الذينَ سيُبعَثون، علىٰ سَنَنِ الإخبارِ عن المُستقبَلِ بالماضي تحقيقاً له.

قوله: (من أينَ طابق): تحريرُ السُّؤالِ والجواب: كأنهم قالوا: أجِئتَنا لِتَصرِفَنا عن آلهتِنا بما تَعِدُنا مِن نزولِ العذاب، فمتىٰ هذا الوَعْد؟ فأتِنا بالموعودِ إن كنتَ صادِقاً. فأُجيبوا: إنما العِلمُ عندَ الله لا يأتيه لوقتِهِ إلا هو، فكيفَ آتيكُم به ـ كما قال ـ ؟

جواباً لِقولِهِم: ﴿فَأْتِنَا بِمَا تَعِدُنَآ﴾؟ قلت: مِن حيثُ إنَّ قَولَهم هذا استِعجالٌ منهم بالعذاب، ألا ترىٰ إلىٰ قوله: ﴿بَلْ هُوَ مَا ٱسْتَعْجَلْتُم بِهِۦ﴾ [الأحقاف: ٢٤]، فقال لهم: لا عِلمَ عندي بالوقتِ الذي يكونُ فيه تعذيبُكم حِكمةً وصواباً، إنما عِلمُ ذلكَ عندَ الله، فكيفَ أدْعُوهُ بأنْ يأتيَكم بعذابه في وقتٍ عاجِلٍ تَقتَرِحُونَه أنتُم؟

ومعنىٰ ﴿وَأُبَلِّغُكُم مَّآ أُرْسِلْتُ بِهِۦ﴾ ـ وقُرِئَ بالتخفيف ـ: **أنَّ الذي هو شأني وشَرْطي** أن أُبلِّغَكُم ما أُرسِلتُ به مِنَ الإنذارِ والتخويفِ والصَّـرْفِ عما يُعرِّضُكم لِسَخَطِ الله بجُهْدي، ولكنَّكُم جاهِلونَ لا تَعلَمونَ أنَّ الرُّسُلَ لم يُبعَثوا إلا مُنذِرين، لا مُقتَـرِحِين، ولا سائِلينَ غيرَ ما أُذِنَ لهم فيه.

[﴿فَلَمَّا رَأَوْهُ عَارِضًا مُّسْتَقْبِلَ أَوْدِيَتِهِمْ قَالُوا۟ هَٰذَا عَارِضٌ مُّمْطِرُنَا ۚ بَلْ هُوَ مَا ٱسْتَعْجَلْتُم بِهِۦ ۖ رِيحٌ فِيهَا عَذَابٌ أَلِيمٌ * تُدَمِّرُ كُلَّ شَىْءٍۭ بِأَمْرِ رَبِّهَا فَأَصْبَحُوا۟ لَا يُرَىٰٓ إِلَّا مَسَٰكِنُهُمْ ۚ كَذَٰلِكَ نَجْزِى ٱلْقَوْمَ ٱلْمُجْرِمِينَ﴾ ٢٤-٢٥]

قوله: (**حِكمةً وصواباً**): مفعولٌ له، أي: ما أعلَمَني اللهُ ذلكَ إلا لِحِكمةٍ يَعلَمُها الله، ومَصالِحَ لا أعلَمُها.

قوله: (**وقُرِئَ بالتخفيف**): أي: «أُبلِغُكم»، بالتخفيف: أبو عَمْرو، والباقون: بالتشديد[1].

قوله: (**أنَّ الذي هو شأني وشَرْطي**): خَبَر، والمُبتَدأ هو: «معنىٰ»، وقولُه: «قُرِئَ بالتخفيف» اعتراض، وقولُه: «لا مُقتَـرِحِينَ ولا سائِلين» بعدَ قوله: «لم يُبعَثوا إلا مُنذِرين»: نَحْو: ما زيدٌ إلا قائمٌ لا قاعد، وقد منعَه[2] صاحبُ «المفتاح»[3]، وفيه إيذانٌ بأنَّ قولَه: ﴿إِنَّمَا ٱلْعِلْمُ عِندَ ٱللَّهِ وَأُبَلِّغُكُم﴾ جوابٌ عن قوله: ﴿أَجِئْتَنَا لِتَأْفِكَنَا عَنْ ءَالِهَتِنَا فَأْتِنَا بِمَا تَعِدُنَآ﴾، وخُلاصتُه: أنَّ إتيانَ العذابِ ليس إليّ، وأنَّ الذي عليَّ وأنا مأمورٌ به: تبليغُ ما أُرسِلتُ به.

---

(١) انظر: «التيسير» للداني ص ١١١، و«حجة القراءات» ص ٢٨٦.

(٢) في (ط): «تبعه»، والمثبت من (ح) و(ف)، وهو الصواب.

(٣) انظر: «مفتاح العلوم» للسَّكّاكي ص٢٩٣.

﴿فَلَمَّا رَأَوۡهُ﴾ في الضمير وَجْهان: أن يَرجِعَ إلىٰ ﴿مَا تَعِدُنَآ﴾، وأن يكونَ مُبهَماً قد وُضِّحَ أمرُه بقولِه: ﴿عَارِضًا﴾ إما تمييزاً وإما حالاً، وهذا الوَجْهُ **أعرَبُ وأفصَح**، والعارِض: السَّحابُ الذي يَعرِضُ في أُفُقِ السماء، ومثلُه: **الحَبِيُّ** والعَنان؛ مِن: حَبَا وعَنّ: إذا عَرَض. وإضافةُ «مُستَقبِل» و«مُمطِر» مجازيةٌ غيرُ مُعرِّفة، بدليلِ وقوعِهما ـ وهما مُضافانِ إلىٰ مَعرِفتَين ـ وَصْفاً للنكرة.

﴿بَلۡ هُوَ﴾ قولٌ قبلَه مُضمَر، **والقائل: هُودٌ** عليه السَّلام، **والدليلُ عليه** قراءةُ مَنْ قرأ: «قالَ هُود: بل هو»، وقُرِئ: «قُل: بل ما استَعجَلتُم به هيَ ريح»، أي: قال الله: قُل.

قوله: (**أعرَبُ وأفصَح**): لِـمَا فيه مِنَ البيانِ بعدَ الإبهام، والإيضاحِ غِبَّ التَّعْمية[1].

قوله: (**الحَبِيّ**): **الجوهري**: «الحَبِيّ: السَّحابُ الذي يَعترِضُ اعتِراضَ الجبلِ قبلَ أن يُطبِّقَ السماء».

قوله: (**والقائل: هُود، والدليلُ عليه**): هذا يُشعِرُ بأنَّ فيه خِلافاً، قال مُحيي السُّنّة: «يقولُ اللهُ تعالىٰ: ﴿بَلۡ هُوَ مَا ٱسۡتَعۡجَلۡتُم بِهِۦ﴾»[2]. وقلت: يُؤيِّدُ هذا القولَ التعقيبُ في قوله: ﴿فَأَصۡبَحُواْ لَا يُرَىٰٓ إِلَّا مَسَٰكِنُهُمۡ﴾، لأنه ليسَ ثمَّةَ قول، بل هو عبارةٌ عن سُرْعة استِئصالِهم وحصولِ دمارِهم مِن غيرِ رَيْب، وكذلكَ ذِكرُ «الأمر»، كما قال: «وذِكرُ «الأمر»، وكونُها مأمورةً مِن جِهتِهِ عَزَّ وعَلا يَعضُدُ ذلكَ ويُقوِّيه».

ونحوُ هذا الأسلوبِ قولُه تعالىٰ: ﴿أَلَمۡ تَرَ إِلَى ٱلَّذِينَ خَرَجُواْ مِن دِيَٰرِهِمۡ وَهُمۡ أُلُوفٌ حَذَرَ ٱلۡمَوۡتِ فَقَالَ لَهُمُ ٱللَّهُ مُوتُواْ﴾ [البقرة: ٢٤٣]، قال[3]: «معناه: فأماتهم الله، وإنما جِيءَ بهذِهِ العِبارةِ للدَّلالةِ علىٰ أنهم ماتوا مِيتةَ رجلٍ واحدٍ بأَمْرِ الله ومَشيئتِه».

---

(١) أي: عَقِبَ التعمية وبعدَها.

(٢) «معالم التنزيل» للبغوي (٧: ٢٦٣).

(٣) أي: الزمخشريُّ في تفسير الآية المذكورة من سورة البقرة (٢: ٤٥٤).

﴿تُدَمِّرُ كُلَّ شَيۡءِۭ﴾ تُهلِكُ مِن نفوسِ عادٍ وأموالِـهِم الجمَّ الكثير، فعَبَّـرَ عن الكَثْرةِ بالكُلِّيَّة، وقُرِئ: «يَدمُرُ كُلُّ شيء»، مِن: دَمَرَ دَماراً: إذا هَلَك. ﴿لَا تَرَىٰٓ﴾ الخِطابُ للرائي مَنْ كان، وقُرِئ: ﴿لَا يُرَىٰٓ﴾ علىٰ البناءِ للمفعولِ بالياءِ والتاء، وتأويلُ القِراءةِ بالتاء -وهي عن الحسن-: لا تُرىٰ بقايا ولا أشياءُ منهم إلا مساكنُهم. ومنه بيتُ ذي الرُّمّة:

وما بَقِيَت إلا الـضُّلوعُ الجَرَاشِـعُ

وعلىٰ تقدير المُصنِّف[١]: الفاءُ فَصِيحة، أي: قالَ لهم هُودٌ ذلك ثم أدرَكَتْهُمُ الرِّيح، فأبادَتْهم، فأصبحوا لا يُرىٰ إلا مَساكِنُهم.

ولا ارتيابَ في أنَّ ذلكَ القولَ أبلَغُ وأجرىٰ علىٰ قَوانينِ البلاغة، وأنسَبُ للفَصاحةِ التنزيلية.

قوله: (وقُرِئ: ﴿لَا يُرَىٰٓ﴾ علىٰ البناءِ للمفعول): عاصمٌ وحمزة: ﴿إِلَّا مَسَٰكِنُهُمۡ﴾ بالرفع، والباقون: بالتاءِ المفتوحةِ وبالنَّصب[٢]، قال[٣]: القِراءةُ بالياءِ أقوىٰ؛ لأنه لا يُقال: ما جاءتني إلا امرأة، لكن: ما جاءني إلا امرأة، أي: شيءٌ إلا امرأة، والأصل: ﴿لَا يُرَىٰٓ﴾ بالتذكير؛ لأنَّ المعنىٰ: شيءٌ مِنَ الأشياء، وإنما أنـَّثَ نَظَراً إلىٰ لفظِ «مساكنهم».

قوله: (وما بَقِيَت): أولُه -مِن روايةِ ابن جِنِّي[٤] لذي الرُّمّة-:

بَرىٰ النَّحْزُ والأجرالُ ما في غُرُوضِها ... فما بَقِيَـتْ إلا الـصُّدُورُ الجراشِـعُ[٥]

---

(١) أي: علىٰ القول بأنَّ قائل: ﴿بَلۡ هُوَ مَا ٱسۡتَعۡجَلۡتُم بِهِۦ﴾ هو هودٌ عليه السَّلام، فالفاءُ في قوله: ﴿فَأَصۡبَحُواْ﴾ هي الفاءُ الفَصِيحة.

(٢) انظر: «التيسير» للداني ص ٢٠٠، و«حجة القراءات» ص ٦٦٦.

(٣) الظاهرُ أنَّ القائلَ الزمخشـريّ، والمُؤلِّفُ ينقلُ عنه في مواضع من حاشية كتابه «الكشّاف».

(٤) في «المحتسب» (٢: ٢٠٧ و٢٦٦).

(٥) «ديوان ذي الرُّمّة» ص ٤٣٠، وفيه: «الأجراز» بدل «الأجرال»، وانظر التعليق على «المحتسب» لابن جِنِّي.

وليست بالقويّة. وقُرِئَ: «لا تَرىٰ إلا مَسْكَنَهم»، و«لا يُرىٰ إلا مَسْكَنُهم».

ورُوِي: أنَّ الرِّيحَ كانت تحملُ الفُسطاطَ والظَّعينة، فترفعُها في الجوِّ حتىٰ تُرىٰ كأنها جَرادة. وقيل: أولُ مَنْ أبصَـرَ العذابَ امرأةٌ منهم، قالت: رأيتُ ريحاً فيها كشُهُبِ النار.

ورُوِي: أولُ ما عرفوا به أنه عذاب: أنهم رأوا ما كانَ في الصَّحْراءِ مِن رِحالِهم ومَواشيهم تطيرُ به الرِّيحُ بينَ السماءِ والأرض، فدَخَلُوا بيوتَهم وغَلَّقُوا أبوابَهم، فقَلَعَتِ الرِّيحُ الأبوابَ وصَـرَعَتْهُم، وأمالَ اللـهُ عليهم الأحقاف، فكانوا تحتَها سبعَ ليالٍ وثمانيةَ أيام لهم أنين، ثم كَشَفَتِ الرِّيحُ عنهم، فاحتَمَلَتْهُم، فطَرَحَتْهُم في البحر.

ورُوِي: أنَّ هُوداً لـمَّا أَحَسَّ بالرِّيح خَطَّ علىٰ نفسِه وعلىٰ المُؤمنينَ خَطّاً إلىٰ جَنْبِ عَيْنٍ تَنبُع. وعن ابنِ عباس: اعتَزَلَ هُودٌ ومَنْ معَه في حَظيرةٍ ما يُصيبُهم مِنَ الرِّيح إلا ما يلينُ علىٰ الجلود، وتَلَذُّهُ الأنفُس، وإنها لَتمُرُّ مِن عادٍ بالظُّعُنِ بينَ السماء والأرض، وتَدمَغُهم بالحِجارة.

وعن النبيِّ ﷺ: أنه كان إذا رأىٰ الرِّيحَ فَزِعَ وقال: «**اللهُمَّ إني أسألُكَ خيرَها** وخيرَ ما أُرسِلَتْ به، ....

الراكِبُ يَنحَزُ بواسِطةِ الرَّحْل: أي: يَدُقّ، والـجَرَلُ ـ بالتحريك ـ: الحِجارة، وأرضٌ حَرِكة: أي: ذاتُ جَراوِل، والجمع: الأجرال، والغَرْض: غَرْضُ الدّابّة، وهو للرَّحْل بمنزلةِ الحِزام للسَّـرْج، والبِطانِ للقتَب، يُقال: غَرَضتُ البعير: مَدَدتُ عليه الغَرْض، والجراشِع: جمعُ الـجُرْشُع، وهو مِنَ الإبل العظيمُ الصَّدْرِ المُنتَفِخُ الـجَنبَين، يَصِفُ النُّوقَ يقول: هَزَلَها الاستِحثاثُ والأعمالُ فما بَـقِـيَتْ إلا الصُّدورُ المُنتَفِخة.

قوله: (**اللهُمَّ إني أسألُكَ خَيْـرَها**) الحديث: أخرجه البُخاريُّ ومُسلِمٌ والترمذيُّ[1] عن عائشةَ رضيَ اللـهُ عنها مَعَ اختِلافٍ يسير.

---

(١) البخاري (٣٢٠٦)، ومسلم (٨٩٩)، والترمذي (٣٤٤٩) و(٣٢٥٧).

وأعوذُ بكَ مِن شَـرِّها وشَـرِّ ما أُرسِلَتْ به، وإذا رأىٰ مَخِيلةً قامَ وقَعَد، وجاءَ وذَهَب، وتَغيَّـرَ لونُه، فيُقالُ له: يا رسولَ الله، ما تخاف؟ فيقول: إني أخافُ أن يكونَ مِثلَ قوم عادٍ حيثُ قالوا: هذا عارضٌ مُمطِرُنا».

فإن قلت: ما فائدةُ إضافةِ «الرَّبِّ» إلىٰ «الرِّيح»؟ قلت: الدَّلالةُ علىٰ أنَّ الرِّيحَ وتَصْريفَ أَعِنَّتِها مما يَشهَدُ لِعِظَمِ قُدْرته، لأنها مِن أعاجيب خَلقِهِ وأكابرِ جُنودِهِ، وذِكرُ «الأَمْر» وكونُـها مأمورةً مِن جِهتِهِ عَزَّ وعلا يَعضُدُ ذلك ويُقوِّيه.

[﴿وَلَقَدْ مَكَّنَّٰهُمْ فِيمَآ إِن مَّكَّنَّٰكُمْ فِيهِ وَجَعَلْنَا لَهُمْ سَمْعًا وَأَبْصَٰرًا وَأَفْـِٔدَةً فَمَآ أَغْنَىٰ عَنْهُمْ سَمْعُهُمْ وَلَآ أَبْصَٰرُهُمْ وَلَآ أَفْـِٔدَتُهُم مِّن شَىْءٍ إِذْ كَانُوا۟ يَجْحَدُونَ بِـَٔايَٰتِ ٱللَّهِ وَحَاقَ بِهِم مَّا كَانُوا۟ بِهِۦ يَسْتَهْزِءُونَ﴾ ٢٦]

﴿إِن﴾ نافية، أي: فيما ما مَكَّناكُم فيه، إلا أنَّ «إنْ». أحسَنُ في اللفظ؛ لِـمَا في مُجامَعةِ «ما» مِثلَها مِنَ التكريرِ الـمُستَبشَع، ومِثلُه مُجتَنَب، ألا ترىٰ أنَّ الأصلَ في «مَهْمـا»: ماما، فلِبَشاعةِ التكريرِ قَلَبُوا الألفَ هاء. ....

النهاية: «الـمَخِيلة: مَوضِعُ الخال، وهو الظَّنّ، كالمَظِنّة، وهي السَّحابةُ الخليقةُ بالمَطَر، ويجوزُ أن تكونَ مُسمّـاةً بالمَخِيلة التي هي مَصدَر، كالمَحْبِسةِ مِنَ الحبْس».

قوله: (يَعضُدُ ذلك): أي: لِعِظَمِ قُدْرته، فإنَّ في إضافةِ «الرَّبِّ» إلىٰ «الرِّيح» في قوله: ﴿بِأَمْرِ رَبِّهَا﴾ دلالةً علىٰ عِظَم شأنِها، وأنها مِن جُنودِ الله، ومما يَستَقيمُ أن يُنسَبَ إلىٰ الرَّبِّ سبحانه وتعالىٰ، ثم دلَّ ذلكَ علىٰ عَظَمةِ بارئِها، وأنَّ مِثلَ هذا الشيءِ العظيم مملوكٌ له، مُنقادٌ لتَصَـرُّفِه، ثم أكَّدَ هذا المعنىٰ باقترانِ الأمرِ معه، تتميمـاً لتعظيم مَنْ أُضيفَ إليها، لأنَّ المرادَ بالأَمْر: واحِدُ الأوامر، فيكونُ استِعارةً مَكْنية، شُبِّهَتْ ـ لِكَوْنِـها مُنقادةً لتكوين الله فيها ما يشاء، وأنها غيرُ مُمتَنِعة علىٰ الله ـ بالعُقَلاءِ المُميِّزين، فلا يَتَوقَّفُونَ لامتِثالِ أوامِره.

ولقد أغَثَّ أبو الطَّيِّبِ في قوله:

لَعَمْرُكَ ما ما بانَ مِنكَ لِضارِبٍ

وما ضَـرَّهُ لو اقتَدىٰ بعُذُوبةِ لفظِ التنزيل، فقال: لَعَمْرُكَ ما إنْ بانَ مِنكَ لِضارِب.

قوله: (ولقد أغَثَّ أبو الطَّيِّب): الأساس: «أغَثَّ فُلانٌ في كلامه: إذا تكلَّمَ بما لا خيـرَ فيه، وفلانٌ لا يَغِثُّ عليه شيء: لا يَمتَنِع».

قوله: (لَعَمْرُكَ ما ما بان): وفي رواية:

يَرىٰ أنَّ ما ما بانَ منه لِضارِبٍ ... بأقتَلَ مما بـانَ منـه لِعائِـبِ[١]

«ما» الأُولىٰ: نافية، والثانية: موصولة، وهيَ اسمُ «ما»[٢]، و«بأقتَلَ» في مَوضِع الخبر، واسمُ «أنّ»: ضميرُ الشأن، يقول: إنه يرىٰ العَيْبَ أشَدَّ مِنَ القَتْل، قال الواحِدي: «معناه: أنه ما الذي بانَ مِنكَ لِضارب بأقتَلَ مِنَ الذي بانَ منكَ لِعائِب»[٣].

وقال صاحبُ «المَثَل السائر»: «أخَذَه أبو الطَّـيِّبِ من أبي تـمّـام حيثُ قال:

فتىً لا يَـرىٰ أنَّ الفَريـضةَ مَقتَـلٌ ... ولكنْ يَرىٰ أنَّ العُيوبَ مَقاتِلُ[٤]

وسَـرَقَه»[٥].

---

(١) هكذا هو في «ديوان المتنبي» (١: ٤٧٦ بشرح الواحدي): «يرىٰ أنَّ»، بل قال ابنُ المُنيِّر في «الانتصاف» (٣: ٥٢٥ بحاشية «الكشّاف»): إنه «لا يستقيمُ إلا كذلك»، وعلَّلَ ذلك، فليُنظَر.

(٢) أي: النافية التي ذكرها، وهي المُشبَّهةُ بـ«ليس».

(٣) «شـرح ديوان المتنبي» (١: ٤٨٢).

(٤) انظر: «المثل السائر» لابن الأثير (٣: ٢٩٠-٢٩١).

(٥) لفظة: «وسـرقه» غير واضحة في الأصلين، وهذا أقربُ ما تُقرأ عليه، ولفظُ ابن الأثير في «المثل السائر»: «هو وإن لم يُشوِّه المعنىٰ، فقد شوَّه الصُّورة ...، وهذا مِن أرذلِ السَّـرقات».

وقد جُعِلَت «إنْ» صِلة، مِثلُها فيما أنشَدَه الأخفَش:

يُـرَجِّي الـمَرْءُ مـا إنْ لا يَـراهُ وتَعرِضُ دونَ أدناهُ الـخُطُوبُ

وتُؤوِّلَ بـ: أنا مَكَّناهُم في مِثلِ ما مَكَّناكُم فيه. **والوَجْهُ هو الأول**، ....

قوله: (**لَعَمْرُكَ ما إنْ بان**): وفي بعضِ النُّسَخ: «إنْ ما بان»، ولا يجوزُ الوَجْهان؛ لأنَّ «ما» إذا قُدِّمَتْ كانت موصولةً مبتدأ، ولا تَستَقيمُ الباءُ في خَبَره، وإذا أُخِّرَتْ تقعُ الباءُ في خَبَرِ «إن» النافية، ولا يجوزُ أيضاً، لأنَّ الباءَ لا تَستَقيمُ إلا في خَبَرِ «ليس»، أو «ما» بمعنىٰ «ليس»، أو «هل»[1].

قوله: (**يُـرَجِّي الـمرءُ ما إنْ لا يَراه**) البيت: قيل: هو مأخوذٌ من قوله: «تُؤمِّلُونَ ما لا تُدرِكُون»[2]، وقريبٌ مِن معناه قولُ الآخر:

المَـرْءُ قـد يَرجُـو الرَّجـا ءَ مُؤمِّلاً والموتُ دونَه[3]

قوله: (**والوَجْهُ هو الأول**): لأنَّ المعنىٰ الثاني يُؤدِّي إلىٰ أن يُقال: مَكَّنّاهُم في مِثلِ ما مَكَّنّاكُم فيه، فيلزمُ تفضيلُ تمكينِ هؤلاءِ علىٰ أولئك، لأنَّ المُشَبَّهَ به أقوىٰ في الوَجْه غالباً، وعلىٰ الأول: معناه: ولقد مَكَّنّاهُم[4] في الذي ما مَكَّنّاكُم فيه، والذي سِيقَ له الكلامُ أنَّ كُفّارَ مَكّةَ دونَ أولئكَ الكُفّارِ في التمكينِ في الأرض، كقوله تعالىٰ: ﴿أَلَمْ يَرَوْا كَمْ أَهْلَكْنَا مِن قَبْلِهِم مِّن قَرْنٍ مَّكَّنَّاهُمْ فِي الْأَرْضِ مَا لَمْ نُمَكِّن لَّكُمْ﴾ [الأنعام: ٦]، والمعنىٰ: لم نُعطِ أهلَ مَكّةَ نَحْوَ ما أعطَيْنا عاداً وثمودَ وغيـرَهم مِنَ البَسْطةِ في الأجسام، والسَّعَةِ في الأموال، والاستِظهارِ بأسبابِ الدُّنيا.

(١) أصلُ هذا الكلام لابن المُنيِّر في «الانتصاف» (٣: ٥٢٥) بحاشية «الكشّاف».

(٢) أخرجه الطبراني في «المعجم الكبير» (٢٥: ١٧٢) رقم (٤٢١)، والبيهقي في «شعب الإيمان» (١٠٥٦٢) من حديث أم الوليد بنت عمر. وفي إسناده راوٍ متروك، كما قال الحافظُ الهيثميُّ في «مجمع الزوائد» (١٠: ٢٨٤).

وأخرجه ابنُ أبي شيبة (٣٥٧٢٣)، والبيهقي في «الشُّعَب» (١٠٧٣٩) و(١٠٧٤٠) عن أبي الدَّرْداء من قوله.

(٣) ذكره ابنُ داود الأصبهاني في «الزهرة» (٢: ٨٠٣)، إلا أنه قال: «يرجو الرجاءَ مُغنِّياً».

(٤) في (ف): «مكّنّاكُم»، ولا يستقيم، والمُثبتُ من (ط)، والجملة ـ من قوله: «مكّنّاهم في مثل» إلىٰ هنا ـ سقطت من (ح).

ولقد جاءَ عليه غيرُ آيةٍ في القُرآن؛ ﴿هُمْ أَحْسَنُ أَثَٰثًا وَرِءْيًا﴾ [مريم: ٧٤]، ﴿كَانُوٓاْ أَكْثَرَ مِنْهُمْ وَأَشَدَّ قُوَّةً وَءَاثَارًا﴾ [غافر: ٨٢]، وهو أبلَغُ في التوبيخ، وأدخَلُ في الحثِّ علىٰ الاعتبار.

﴿مِّن شَىْءٍ﴾ أي: مِن شيءٍ مِنَ الإغناء، وهو القليلُ منه. فإن قلت: بِمَ انتَصَبَ ﴿إِذْ كَانُواْ يَجْحَدُونَ﴾؟ قلت: بقوله: ﴿فَمَآ أَغْنَىٰ﴾. فإن قلت: لِـمَ جرىٰ مجرىٰ التعليل؟ قلت: لاستِواءِ مُؤدّىٰ التعليل والظَّرْفِ في قولك: ضَـرَبتُه لإساءتِه، وضَـرَبتُه إذا أساء؛ لأنك إذا ضَـرَبتَه في وقتِ إساءته، فإنما ضَـرَبتَه فيه لِوجودِ إساءتِه فيه، إلا أنَّ «إذ» و«حيث»، غُلِّبَتا دونَ سائرِ الظُّروفِ في ذلك.

[﴿وَلَقَدْ أَهْلَكْنَا مَا حَوْلَكُم مِّنَ ٱلْقُرَىٰ وَصَرَّفْنَا ٱلْـَٔايَٰتِ لَعَلَّهُمْ يَرْجِعُونَ﴾ ٢٧]

﴿مَا حَوْلَكُم﴾ يا أهلَ مَكّـة، ﴿مِّنَ ٱلْقُرَىٰ﴾ مِن نحوِ حِجْرِ ثَمودَ وقَـرْيـةِ سَـدُومَ وغيـرِهما. والمُراد: أهلُ القُرىٰ. ولذلكَ قال: ﴿لَعَلَّهُمْ يَرْجِعُونَ﴾.

[﴿فَلَوْلَا نَصَرَهُمُ ٱلَّذِينَ ٱتَّخَذُواْ مِن دُونِ ٱللَّهِ قُرْبَانًا ءَالِهَةًۢ بَلْ ضَلُّواْ عَنْهُمْ وَذَٰلِكَ إِفْكُهُمْ وَمَا كَانُواْ يَفْتَرُونَ﴾ ٢٨]

القُرْبان: ما تُقُرِّبَ به إلىٰ الله تعالىٰ، أي: اتَّخَذُوهُم شُفَعاءَ مُتقرَّباً بهم إلىٰ الله، حيثُ قالوا: هؤلاءِ شُفعاؤُنا عندَ الله. وأحَدُ مفعولي «اتخذ»: الراجعُ إلىٰ ﴿ٱلَّذِينَ﴾ المحذوف، والثاني: ﴿ءَالِهَةًۢ﴾. و﴿قُرْبَانًا﴾: حال، **ولا يَصِحُّ أن يكونَ ﴿قُرْبَانًا﴾ مفعولاً ثانياً، و﴿ءَالِهَةًۢ﴾ بدَلاً منه؛ لِفسادِ المعنىٰ**. وقُرِئ: «قُرُباناً» بضَمِّ الراء، والمعنىٰ: فهَلّا مَنَعَهم مِنَ الهلاكِ آلهتُهم.

قوله: (**ولا يَصِحُّ أن يكونَ ﴿قُرْبَانًا﴾ مفعولاً ثانياً، و﴿ءَالِهَةًۢ﴾ بدلاً منه، لفساد المعنىٰ**): قيل: لأنَّ الآلهةَ لا تُتَّخَذُ قُرْباناً، وإنما يُتقرَّبُ إليها، وقال بعضُهم: لا يصحُّ أن يُقال: تَقرَّبوا بها من دونِ الله، لأنَّ الآلهةَ لا يُتقرَّبُ بها، لأنك إذا جعلتَ ﴿قُرْبَانًا﴾ مفعولاً ثانياً لِـ«اتَّخذ»، فكأنك قلت: اتَّخَذُوهُم ـ أي: الأصنام ـ قُرْباناً وآلهة، والإلهُ لا يُتَّخَذُ قُرْباناً، فيَفسُدُ المعنىٰ.

قال الفاضلُ نورُ الدِّينِ الحكيمُ الأبرقوهي: يَفسُد المعنىٰ؛ لأنه لا يَستَقيمُ أن يُقال: كانَ مِن حَقِّ الله أن يُتَّخَذَ قُرْباناً، وهُم اتخذوا الأصنامَ مِن دُونِه قُرْباناً، كما استقـام أن يُقال: كانَ مِن حَقِّ الله

....

أن يُتَّخَذَ إلهاً، وهُم اتخذوا الأصنامَ مِن دُونِهِ آلهة. هذا تقريرُ كلامِه، وهو سَديد، إلا أنَّ لِقائلٍ أن يقول: إنَّ المُصنِّفَ ذكرَ في «البقرة» في قوله: ﴿وَٱدْعُواْ شُهَدَآءَكُم مِّن دُونِ ٱللَّهِ﴾ [البقرة: ٢٣]: «أي: بينَ يَدَي الله»، علىٰ قول، وعلىٰ ذلكَ يَستَقيمُ أن يُقال: اتخذوا الأصنام مُتقرَّباً بها بينَ يَدَي الله، وأيضاً قد قيل: إنَّ ﴿قُرْبَانًا﴾ مفعولٌ له، وعلىٰ ذلك فهو غيرُ مخصوصٍ بما يُتقرَّبُ به، فيَسُوغُ أن يجريَ بمعنىٰ المُتقرَّبِ إليه، وحينَئذٍ يَسْتَدُّ أن يُقال: إنه مفعولٌ ثانٍ أيضاً. هذا كلامُه.

وقال مَكِّي وأبو البقاء: «إنه مفعولٌ ثان»[1]. وقال صاحبُ «الكَشْف»: «﴿قُرْبَانًا﴾ مفعولٌ ثانٍ قُدِّمَ علىٰ الأول، أي: آلهةً ذاتَ قُرْبة»[2].

وقال صاحبُ «التقريب»: وغايةُ تقريره: أنَّ اتخاذَ اللـه قُرْباناً وشُفَعاءَ جِهةٌ مُعتَبرةٌ في النُّصْـرة، ولو جُعِلَ مُبدَلاً منه لكان في حُكْم الطَّرْح، وخَرَجَ عن الاعتبار، وفيه نَظَر.

الانتِصاف: «لا يَصِحُّ أن يكونَ ﴿قُرْبَانًا﴾ مفعولاً ثانياً، و﴿ءَالِهَةَۢ﴾ حالاً؛ لأنه يصيرُ بمعنىٰ الذَّمِّ إلىٰ تَرْكِ اتخاذِ الله مُتقرَّباً به، لأنك إذا قلتَ لعبدك: اتخذتَ فُلاناً سَيِّداً دوني! لُـمْته علىٰ نِسْبةِ السِّيادةِ لغيره[3]، واللهُ تعالىٰ لا يُتَقرَّبُ به، ولكنْ يُتَقرَّبُ إليه»[4].

وقلت: المُصنِّفُ لم يُرِدْ بـ«فسادِ المعنىٰ» إلا خِلافَ المعنىٰ المقصود؛ إذ لم يكنْ قَصْدُهم في اتخاذهم الأصنامَ آلهةً علىٰ زَعْمِهم إلا أن يَتَقرَّبُوا بها إلىٰ الله تعالىٰ، ألا ترىٰ كيفَ صَـرَّحَ وكيفَ جِيءَ بأداةِ الحصـر في قوله: ﴿وَٱلَّذِينَ ٱتَّخَذُواْ مِن دُونِهِۦٓ أَوْلِيَآءَ مَا نَعْبُدُهُمْ إِلَّا لِيُقَرِّبُونَآ إِلَى ٱللَّهِ زُلْفَىٰٓ﴾ [الزُّمَر: ٣]، لا سِيَّمـا في هـذا المقام، لأنَّ الذي سِيـقَ له الكلام، وجُعِلَ أصلاً في

---

(١) انظر: «مُشكِل إعراب القرآن» لمكِّي بن أبي طالب (٢: ٦٦٩)، و«التبيان في إعراب القرآن» لأبي البقاء العُكبَري (٢: ١١٥٨). والمفعول الأول محذوف، وهو العائدُ إلىٰ الاسمِ الموصولِ ﴿ٱلَّذِينَ﴾.

(٢) «كشف المشكلات» للباقولي (٢: ١٢٣٩ - ١٢٤٠).

(٣) كذا في الأصول الخطية، ولفظ ابنُ المُنيِّر في «الانتصاف»: «لأن السيد إذا وبّخ عبده.. فإن معناه: اللوم على نسبة السيادة إلى غيره»، وهو مستقيم، فلما تصرّف فيه المؤلف، كان ينبغي أن يقول: «لمته على نسبة السيادة لغيرك».

(٤) «الانتصاف» (٣: ٥٢٦-٥٢٧) بحاشية «الكشّاف».

﴿بَلۡ ضَلُّواْ عَنۡهُمۡ﴾ أي: غابوا عن نُصْـرتِهم، ﴿وَذَٰلِكَ﴾ إشارةٌ إلىٰ امتِناع نُصْـرةِ آلهتِهم لهم وضَلالِهم عنهم، أي: وذلك أثَـرُ إفكِهم الذي هو اتخاذُهم إياها آلهة، وثَمَرةُ شِـركِهم وافترائِهم علىٰ الله الكَذِبَ مِن كَونِهِ ذا شُـرَكاء.

وقُرِئ: «أَفَـكُهم»، والإفْكُ والأَفَك: كالحِذْر والـحَذَر. وقُرِئ: «وذلكَ أفَـكَهُم»، أي: وذلكَ الاتخاذُ الذي هذا أثَـرُه وثَمَرتُه صَـرَفَهم عن الحق. وقُرِئ: «أَفَّـكَهُم» علىٰ التشديد للمُبالغة، و«آفَـكَهُم» جَعَلَهم آفِكِين، و«آفِكُهم» أي: قولُهم الآفِكُ ذو الإفْك، كما تقول: قولٌ كاذِب، و«ذلكَ إفكٌ مما كانوا يفتَرون»، أي: بعضُ ما كانوا يفتَرونَ مِنَ الإفك.

الاعتبار: هو التقريعُ والتوبيخُ علىٰ عَدَم الشفاعةِ والنُّصْـرةِ التي جَعَلُوها وَسِيلةً إليها وغَرَضاً في اتخاذهم آلهةً معبودة، حيثُ أُولِـيَ كلمةُ التحضيضِ لفظَ النُّصْـرة(١)، ولو جُعِلَ مُبدَلاً لانعكَس، سواءٌ جُعِلَ في حُكْم الساقِطِ أو تَوْطِئةً وتمهيداً للبَدَل، لأنَّ التَّوْطِئةَ غيرُ مقصودةٍ بالذات، وبه لَوَّحَ في قوله: «أي: اتـَّخَذُوهم شُفَعاءَ مُتقرِّباً بهم إلىٰ الله، حيثُ قالوا: هؤلاءِ شُفَعاؤُنا». ولو حُمِلَ علىٰ المفعولِ له صَحَّ أيضاً، وأفادَ المقصود.

وقولُ مَنْ قال: إنَّ ﴿قُرۡبَانًا ءَالِهَةَۢ﴾ مفعولان: أشَدُّ فساداً؛ لِـمَا يُؤدِّي إلىٰ صَيْرورةِ الناصِرِ والمنصورِ ـ في قوله: ﴿فَلَوۡلَا نَصَرَهُمُ ٱلَّذِينَ ٱتَّخَذُواْ﴾ ـ واحداً، لأنَّ الضميرَ في ﴿ٱتَّخَذُواْ﴾ حينئذٍ راجعٌ إلىٰ الموصول. والمعنىٰ الصحيحُ ـ كما ذهبَ إليه المُصنِّفُ ـ: هَلّا نَصَـرَ هؤلاءِ الكُفّارَ الذينَ اتـَّخَذُوهُم آلهةً مِن دونِ الله مُتَقرِّباً بهم إلىٰ الله.

قوله: (وقُرِئ: «وذلكَ أفَـكَهُم»): وقال مَكّي: «وهو فِعلٌ ماض، و«ما» في موضع رفع أيضاً؛ عطفٌ علىٰ ذلك، وقيل: علىٰ المُضمَرِ المرفوعِ في «أفَـكَهُم»، وحَسُنَ ذلكَ للتَّفرقةِ بالمُضمَرِ المنصوبِ بينهما، فقامَ مقامَ التأكيد»(٢).

قوله: (و«ذلكَ إفكٌ مما كانوا يفتَرون»): أي: وقُرِئ: «إفكٌ»، ومعنىٰ هذهِ القِراءةِ راجعٌ إلىٰ الأُولىٰ، لأنَّ عطفَ ﴿وَمَا كَانُواْ يَفۡتَرُونَ﴾ علىٰ ﴿إِفۡكُهُمۡ﴾ مِن بابِ عطفِ العامِّ علىٰ الخاصّ،

---

(١) أي: أُتبِعَتْ كلمةُ التحضيض ـ وهي «لولا» ـ لفظَ النُّصرة، وذلك في قوله: ﴿فَلَوۡلَا نَصَرَهُمُ﴾.

(٢) «مُشكِل إعراب القرآن» لمكي بن أبي طالب (٢: ٦٦٩-٦٧٠).

[﴿وَإِذْ صَرَفْنَآ إِلَيْكَ نَفَرًا مِّنَ ٱلْجِنِّ يَسْتَمِعُونَ ٱلْقُرْءَانَ فَلَمَّا حَضَرُوهُ قَالُوٓا۟ أَنصِتُوا۟ۖ فَلَمَّا قُضِىَ وَلَّوْا۟ إِلَىٰ قَوْمِهِم مُّنذِرِينَ * قَالُوا۟ يَٰقَوْمَنَآ إِنَّا سَمِعْنَا كِتَٰبًا أُنزِلَ مِنۢ بَعْدِ مُوسَىٰ مُصَدِّقًا لِّمَا بَيْنَ يَدَيْهِ يَهْدِىٓ إِلَى ٱلْحَقِّ وَإِلَىٰ طَرِيقٍ مُّسْتَقِيمٍ * يَٰقَوْمَنَآ أَجِيبُوا۟ دَاعِىَ ٱللَّهِ وَءَامِنُوا۟ بِهِۦ يَغْفِرْ لَكُم مِّن ذُنُوبِكُمْ وَيُجِرْكُم مِّنْ عَذَابٍ أَلِيمٍ * وَمَن لَّا يُجِبْ دَاعِىَ ٱللَّهِ فَلَيْسَ بِمُعْجِزٍ فِى ٱلْأَرْضِ وَلَيْسَ لَهُۥ مِن دُونِهِۦٓ أَوْلِيَآءُۚ أُو۟لَٰٓئِكَ فِى ضَلَٰلٍ مُّبِينٍ﴾ ٢٩-٣٢]

﴿صَرَفْنَآ إِلَيْكَ نَفَرًا﴾ أمَلْناهم إليك، وأقبَلْنا بهم نَحْوَك. وقُرِئ: «صَرَّفْنا» بالتشديد، لأنهم جماعة. والنَّفَر: دونَ العَشَرة، ويُجْمَع: أنفاراً، **وفي حديث أبي ذرٍّ رضيَ اللهُ عنه: «لو كانَ هاهنا أحدٌ مِن أنفارِنا»**. ﴿فَلَمَّا حَضَرُوهُ﴾ الضَّميرُ للقُرآن، أي: فلما كانَ بمَسْمَعٍ منهم، أو لرسولِ الله ﷺ، وتَعضُدُه قِراءةُ مَنْ قرأ «فلما قَضىٰ»، أي: أتَمَّ قِراءتَه وفَرَغَ منها، ﴿قَالُوٓا۟﴾ قال بعضُهم لبعض: ﴿أَنصِتُوا۟ۖ﴾ اسكُتوا مُستَمِعين، يُقال: أنصَتَ لكذا، واستَنصَتَ له.

يعني: قولُهم: هؤلاءِ شُفعاؤُنا، أو اتَّخَذْناهُم آلهةً نَتَقرَّبُ بها إلىٰ الله: إفكٌ وبعضُ ما كانوا يَفتَرون؛ قال اللهُ تعالىٰ: ﴿مَا جَعَلَ ٱللَّهُ مِنۢ بَحِيرَةٍ وَلَا سَآئِبَةٍ وَلَا وَصِيلَةٍ وَلَا حَامٍ وَلَٰكِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ يَفْتَرُونَ عَلَى ٱللَّهِ ٱلْكَذِبَ﴾ [المائدة: ١٠٣].

قوله: (**وفي حديثِ أبي ذرٍّ رضيَ اللهُ تعالىٰ عنه: لو كانَ هاهنا أحدٌ مِن أنفارنا**): وحديثُه علىٰ ما ذكرَ في «الفائق»: «قال أبو ذر: قال أخي أُنَيس: إنَّ لي حاجةً بمَكّة، فانطَلَق، فراث، فقلت: ما حَبَسَك؟ قال: لقيتُ رجلاً علىٰ دينكَ يَزعُمُ أنَّ اللهَ أرسَلَه، قلت: ما يقولُ الناس؟ قال: يقولون: ساحِرٌ شاعِرٌ كاهِن، وكان أنيسٌ أحَدَ الشعراء، فقال: واللهِ لقد وَضَعتُ قولَه علىٰ أقراءِ الشِّعْرِ فلا يَلتَئِمُ علىٰ لِسانِ أحد، ولقد سمعتُ قولَ الكَهَنةِ فما هو بقولهم، واللهِ إنه لصادق، وإنهم لكاذبون، فقلت: اكفِني حتىٰ أنظُر، قال: نعم، وكُنْ مِن أهلِ مَكّةَ علىٰ حَذَر، فإنهم قد شَنِفُوا له وتَجَهَّموا.

....

فانطَلَقت، فتَضعَّفتُ رجلاً مِن أهلِ مَكّة، فقلت: أينَ هذا الذي تَزعُمُونَه الصابئ؟ فأشار إليّ وقال: الصابئ الصابئ، فمالَ عليَّ أهلُ الوادي بكُلِّ مَدَرةٍ وعَظْمٍ وحَجَر، فخَرَرتُ مَغْشِيّاً عليّ، فارتَفَعتُ حينَ ارتَفَعتُ كأني نُصُبٌ أحمر، فأتيتُ زَمْزَم، فغَسَلتُ عني الدَّم، وشَرِبتُ مِن مائِها، ثم دَخَلتُ بينَ الكَعْبةِ وأستارِها، فلَبِثتُ بها ثلاثين، ما بينَ يوم وليلة، وما لي بها طعامٌ إلا ماءُ زَمْزَم، فسَمِنتُ حتىٰ تكسَّرت عُكَنُ بَطْني[1]، وما وَجَدتُ علىٰ كَبِدي سَخْفَةَ جُوع.

فبينا أهلُ مَكّةَ في ليلةٍ قَمْراءَ إضْحيان، قد ضَرَبَ اللهُ علىٰ أصمِخَتِهم، فما يطوفُ بالبيتِ غيرُ امرأتين، فأتتا عليَّ وهما تَدعُوانِ إسافاً ونائلاً، فقلت: أنكِحُوا إحداهما الأُخْرىٰ، فما ثناهما ذلك، فقلت، وذكرتُ كلاماً فاحِشاً لم يكن عنه، فانطَلَقتا وهما تقولان: لو كانَ هاهنا أحدٌ من أنفارِنا، فاستَقبَلَهما رسولُ الله ﷺ وأبو بكرٍ رضيَ اللهُ عنه بالليل، وهما هابطانِ مِنَ الجبل، فقالَ رسولُ الله ﷺ: ما لكما؟ قالتا: صابئٌ بينَ الكَعْبةِ وأستارِها، قال: فما قالَ لكما: فقالتا: كَلِمةً تَملأُ الفم.

ثم ذكرَ خُروجَه إلىٰ رسولِ الله ﷺ، وتَسْليمَه عليه، وأنه أولُ مَنْ حَيّاهُ بتَحِيّةِ الإسلام، وقال: فذهبتُ لأُقبِّلَ بينَ عَينَيه، فقدَعَني عنه صاحبُه.

قوله: الرَّيْث: الإبطاء، ورجلٌ ريِّث، وعن الفَرّاء: رجلٌ مُريِّثُ العينَين: إذا كانَ بطيءَ النَّظَر. أقراءُ الشِّعْر: أنحاؤه وأنواعُه، جمعُ قَرْو، ويُقالُ للبيتَينِ أو القَصِيدَتَين: هما علىٰ قَرْوٍ واحِد، وقَرِيٍّ واحد. وشَنِفَ وشَنِئ: أخوان، ولكنَّ شَنِفَ لا يَتعدّىٰ إلا باللام. تَجَهَّمَه: كَلَحَ في وَجْهِهِ وغَلَّظَ له في القول، تَضَعَّفَتُه: استَضعَفتُه، النُّصُبُ والنُّصْب: حَجَرٌ كانوا يَنصِبُونَه فيُعبَد وتُصَبُّ عليه دماءُ الذبائح. يُقال: وَجَدتُ سَخْفةً مِن جُوع، وهي الخِفّةُ تعتَري الإنسانَ إذا جاع، مِنَ السَّخْف، وهيَ الخِفّةُ في العَقْل. يُقال: ليلةٌ ضَحْياءُ وإضْحيان وإضْحيانة، وهيَ المُقمِرةُ مِن أوّلِها إلىٰ آخِرِها، وإفْعِلان: مما قَلَّ في كلامِهم.

---

(١) قال ابنُ منظور في «لسان العرب»، مادة (عكن): «تَعَكَّنَ البَطْن: أي: صار ذا عُكَن، وهي الأطواءُ فيه، وتَعَكَّنَ الشيءُ تعكُّناً: إذا رُكِمَ بعضُه علىٰ بعض».

رُوِي: أنَّ الجِنَّ كانت تَستَرِقُ السَّمْع، فلما حُرِسَتِ السماء، ورُجِمُوا بالشُّهُب، قالوا: ما هذا إلا لِنبأٍ حَدَث، فنهضَ سبعةُ نَفَرٍ أو تِسعةٌ مِن أشرافِ جِنِّ نَصِيبِينَ ـ أو نِينَوىٰ ـ منهم **زَوْبَعة**، فضَـرَبوا، حتىٰ بَلَغوا تِهامة، ثم اندَفَعوا إلىٰ وادي نَخْلة، فوافقوا رسولَ الله ﷺ، وهو قائمٌ في جَوْفِ الليلِ يُصَلِّي ـ أو في صلاةِ الفجر ـ فاستَمَعوا لِقِراءتِه، وذلكَ عندَ مُنصَـرَفِهِ مِنَ الطائِف، حينَ خَرَجَ إليهم يَستَنصِـرُهُم، فلم يُـجيبُوهُ إلىٰ طَلِبَتِه، وأغْرَوا به سُفَهاءَ ثَقِيف. **وعن سعيدِ بنِ جُبَيْر رضيَ اللهُ عنه: ما قرأ رسولُ الله ﷺ علىٰ الجِنِّ ولا رآهم،** وإنما كانَ يَتْلو في صَلاتِه، فمَرُّوا به، فوَقَفُوا مُستَمِعينَ وهو لا يَشعُر، فأنبأهُ اللهُ باستماعِهم.

وقيل: إنَّ إسافاً كانَ رجلاً، ونائلةَ امرأة، فدَخَلا البَيْت، فوَجَدا خَلْوة، ففَجَرا، فمَسَخَهما اللهُ حَجَرَين. الأنفار: جمعُ نَفَر، وهم الرجالُ خاصّة ما بينَ الثلاثةِ إلىٰ العَشَرة، والنَّفْرة: مِثلُه، وهو مِنَ النَّفير، لأنَّ الرجالَ هم الذينَ إذا حَزَبَهم أمرٌ نَفَروا لِكِفايته، القَدْعُ والرَّدْع: أخوان». كُلُّها في «الفائق»[(١)].

وذكرَ ابنُ عبد البر في «الاستيعاب»[(٢)] حديثَ إسلام أبي ذرٍّ بغير هذا الوَجْه[(٣)]، والله أعلم.

قوله: (**زَوْبَعة**): **النهاية**: «التزبُّع: التَّغيُّـرُ وسُوءُ الخلقِ وقِلّةُ الاستِقامة، كأنه مِنَ الزَّوْبَعة؛ الرِّيحِ المعروفة».

قوله: (**وعن سعيدِ بنِ جُبَير: ما قرأ رسولُ الله ﷺ [علىٰ الجِنِّ] ولا رآهم**): هذا يُخالِفُ ما روينا عن مُسلِم والترمذيِّ وأبي داود[(٤)] عن عَلقَمة، قلتُ لابنِ مسعود: هل صَحِبَ النبيَّ ﷺ ليلةَ الجِنِّ منكم أحد، قال: ما صَحِبَه مِنّا أحد، ولكِنّا كُنّا مَعَ رسولِ الله ﷺ ذاتَ ليلة، ففَقَدْناه، فالتَمَسْناه في الأوديةِ والشِّعاب، فقلنا: استُطِيـر أو اغتيل، فبِتْنا بشَـرِّ ليلةٍ باتَ بها قوم، فلما أصبَحْنا إذا هو جاء مِن قِبَلِ حِراء، قال: فقلنا: يا رسولَ الله، فَقَدْناكَ وطَلَبْناك فلم نَجِدْك،

---

(١) «الفائق» للزمخشري (٢: ٧٢-٧٤)، مادة (ريث).

(٢) «الاستيعاب» (٤: ٦١-٦٤) بهامش «الإصابة» لابن حجر.

(٣) وانظر: «صحيح البخاري»، باب إسلام أبي ذر الغِفاري، حديث رقم (٣٨٦١).

(٤) مسلم (٤٥٠)، والترمذي (٣٢٥٨)، وأبو داود (٨٥).

وقيل: بل أمَرَ اللهُ رسولَه أن يُنذِرَ الجنّ، ويقرأَ عليهم، فصَرَفَ إليه نَفَراً منهم، جَمَعَهُم له، فقال: «إني أُمِرتُ أن أقرأَ علىٰ الجِنِّ الليلة، فمَنْ يَتبعُني؟» قالها ثلاثاً، فأطرَقُوا إلا عبدَ الله بنَ مسعودٍ رضيَ اللهُ عنه، قال: لم يَحضُرْهُ ليلةَ الجِنِّ أحدٌ غيري، ....

فبِتْنا بشَرِّ ليلةٍ باتَ بها قوم، قال: أتاني داعي الجِنّ، فذَهَبتُ معه، وقرأتُ عليهم القُرآن، قال: فانطَلَقَ بنا، فأرانا آثارَهم وآثارَ نيرانِهم، وسألوه الزاد، فقال: لكم كُلُّ عَظْمٍ ذُكِرَ اسمُ الله عليه يقعُ في أيديكم»، الحديث.

وفي روايةٍ لمُسلِم[1]: أنَّ ابنَ مسعودٍ قال: «لم أكنْ ليلةَ الجِنِّ مَعَ رسولِ الله ﷺ، ووَدِدتُ أني كنتُ معَه».

قوله: (**إلا عبدَ الله بنَ مسعود، قال: لم يَحضُرْهُ ليلةَ الجِنِّ أحدٌ غيري**) الحديث: مِن روايةِ الإمام أحمدَ بنِ حنبل[2] عن ابنِ مسعود: «قمتُ مَعَ رسولِ الله ﷺ ليلةَ الجِنّ، وأخذتُ إداوة، ولا أحسَبُها إلا ماء، حتىٰ إذا كُنّا بأعلىٰ مَكّةَ رأيتُ أسْوِدةً مُجتَمِعة، قال: فخَطَّ لي رسولُ الله ﷺ [خطّاً][3]، ثم قال: قُم هاهنا حتىٰ آتيك، ومضىٰ رسولُ الله ﷺ إليهم، فرأيتُهم يَتثَوَّرُونَ إليه، فسَمَرَ معَهم ليلاً طويلاً، حتىٰ جاءني مَعَ الفَجْر، وقال لي: هل معكَ مِن وَضُوء؟ قلت: نعم، ففَتَحتُ الإداوةَ فإذا هو نبيذ، فقلت: ما كنتُ أحسَبُها إلا ماء، فإذا هو نبيذ[4]، فقال رسول الله ﷺ: تمرةٌ طَيِّبة وماءٌ طَهُور، فتَوضَّأ منها، ثم قام يُصَلِّي، فأدركَه شَخْصانِ منهم،

---

(١) في «صحيحه» برقم (٤٥٠) (١٥٢).

(٢) في «مسنده» برقم (٤٣٨١).

(٣) لفظة «خطّاً» لم ترد في الأصول الخطية، وأثبتُّها من «مسند أحمد».

(٤) النبيذ هنا: ماءٌ تُلقىٰ فيه تمرات ليُستَعذَب، من غير اشتِدادٍ ولا إسكار، كما يدلُّ عليه ما رواه البيهقيُّ في «السنن الكبرىٰ» (١: ١٢) عن أبي العالية قال: «ترىٰ نَبيذَكُم هذا الخبيث! إنما كانَ ماءً تُلقىٰ فيه تمرات، فيصيرُ حُلْواً».

فانطَلَقْنا، حتىٰ إذا كُنّا بأعلىٰ مَكّةَ في **شِعْبِ الحُجُون**، فخَطَّ لي خَطّاً، وقال: «لا تَخرُجْ منه حتىٰ أعودَ إليك»، ثم افتَتَحَ القُرآن، وسَمِعتُ لَغَطاً شديداً، حتىٰ خِفتُ علىٰ رسول الله ﷺ، وغَشِيَتْهُ **أسْوِدةٌ** كثيرةٌ حالَتْ بيني وبينَه، حتىٰ ما أسمَعُ صَوتَه، ثم انقَطَعوا كقِطَعِ السَّحاب، فقال لي رسولُ الله ﷺ: «هل رأيتَ شيئاً؟». قلت: نعم، رجالاً سُوداً **مُستَثفِري ثيابٍ** بيض. فقال: «أولئكَ جِنُّ نَصِيبين»، وكانوا اثني عَشَرَ ألفاً، والسُّورةُ التي قرأها عليهم: ﴿ٱقۡرَأۡ بِٱسۡمِ رَبِّكَ﴾ [العلق: ١].

فإن قلت: كيفَ قالوا: ﴿مِنۢ بَعۡدِ مُوسَىٰ﴾؟ قلت: عن عطاء: أنهم كانوا علىٰ اليهودية. وعن ابنِ عباس: إنَّ الجِنَّ لم تكن سَمِعَتْ بأمرِ عيسىٰ عليه السَّلام، فلذلكَ قالت: ﴿مِنۢ بَعۡدِ مُوسَىٰ﴾. فإن قلت: لِمَ بَعَّضَ في قوله: ﴿مِّن ذُنُوبِكُمۡ﴾؟ ....

فصَفَّهما خَلفَه، ثم صَلّىٰ بنا، فقلت: مَنْ هؤلاءِ يا رسولَ الله؟ قال: جِنُّ نَصِيبين».

قوله: (**في شِعْبِ الحُجُون**): الحُجُون: مَوضِعٌ فيه مَقابِرُ مَكّة، أُنشِدَ لِجُرْهُم:

كأنْ لم يَكُنْ بينَ الحُجُونِ إلىٰ الصَّفا ... أنيسٌ ولم يَسْمُرْ بمَكّةَ سامِرُ
بلىٰ نحنُ كُنّا أهلَها فأبادنا ... صُرُوفُ الليالي والجُدودُ العواثِرُ(١)

قوله: (**أسْوِدة**): **النهاية**: «أسوِدة: جمعُ قِلّةٍ لِـ«سَواد»، وهو الشَّخْص، لأنه يُرىٰ مِن بعيدٍ أسود».

قوله: (**مُستَثفِري ثياب**): **النهاية**: «وهو أن يُدخِلَ الرجلُ ثوبَه بينَ رِجْلَيه، كما يَفعَلُ الكلبُ بذَنَبه».

---

(١) البيتان في «الصِّحاح» للجوهري، و«لسان العرب» لابن منظور، كلاهما في مادة (حجن)، وذكر الجوهري أنهما لشاعرٍ جُرْهُمي، أما ابنُ منظور فنَسَبَها إلىٰ عمرو بن الحارث بن مُضاض بن عمرو، قال: «وقيل: للحارث الجرهمي».

قلت: لأنَّ مِنَ الذنوبِ ما لا يُغفَرُ بالإيمانِ كذنوبِ المظالِـم ونَحْوِها. ....

قوله: (**لأنَّ مِنَ الذُّنوبِ ما لا يُغفَر بالإيمان**[١]): وقلت: قد استقصَيْنا القولَ في هذا المعنىٰ في سُورةِ إبراهيمَ عليه السَّلام، وعند قوله: ﴿أَنِ ٱعۡبُدُواْ ٱللَّهَ وَٱتَّقُوهُ وَأَطِيعُونِ ۞ يَغۡفِرۡ لَكُم مِّن ذُنُوبِكُمۡ﴾ [نوح: ٣-٤] في سورةِ نوح عليه السلام.

الانتِصاف: «الحربيُّ إذا نَـهَبَ الأموال، وسَفَكَ الدِّماء، ثم حَسُنَ إسلامُه، جَبَّ الإسلامُ ما تَقَدَّم، ويُقال: إنه لا يَرِدُ وَعْدُ المَغفِرةِ للكافر علىٰ تقديرِ الإيمانِ في كتاب الله إلا مُبعَّضة[٢]، وهذا منه، فلَعَلَّ سِـرَّه: أنَّ مَقامَ الكافر قبضٌ لا بَسْط، فلذلكَ لم يُبسَطْ رجاؤُه في مَغفِرةِ كُلِّ الذنوب»[٣].

قال صاحبُ «الإنصاف»[٤]: مقامُ الكافر عندَ ترغيبه في الإسلام بَسْطٌ لا قَبْض، وقد أمَرَ اللهُ موسىٰ أن يقولَ لِفرعَونَ قولاً ليِّناً، وقد وَرَد: ﴿إِن يَنتَهُواْ يُغۡفَرۡ لَهُم مَّا قَدۡ سَلَفَ﴾ [الأنفال: ٣٨]، وهي غيرُ مُبعَّضة، و«ما» للعُموم، ولا سِيَّمـا وقد وقعت في الشَّـرْط، والحديثُ الصَّحيحُ يَنصُـرُ هذا التأويل[٥]، وقد أورَدْناهُ في سُورةِ إبراهيمَ عليه السَّلام.

---

(١) تحرَّف في (ح) و(ف) إلىٰ: «الأعيان»، ولم ترد في (ط)، والمُثبَت من «الكشّاف».

(٢) أي: أنَّ الآياتِ الواردةَ في خطاب الكُفّار بالوعد بالمغفرة إن أسلموا لم تَرِدْ مُطلَقة، بل ورد فيها ما يدلُّ علىٰ التبعيض، كما في هذه الآية من سورة الأحقاف، وكما في الآية المذكورة من سورة نوح، وكقوله تعالىٰ: ﴿قَالَتۡ رُسُلُهُمۡ أَفِي ٱللَّهِ شَكّٞ فَاطِرِ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِۖ يَدۡعُوكُمۡ لِيَغۡفِرَ لَكُم مِّن ذُنُوبِكُمۡ﴾.
بخلافِ ما ورد في خِطاب المُؤمنين، حيثُ أُطلِقَت فيها المغفرة، كقوله تعالىٰ: ﴿قُلۡ إِن كُنتُمۡ تُحِبُّونَ ٱللَّهَ فَٱتَّبِعُونِي يُحۡبِبۡكُمُ ٱللَّهُ وَيَغۡفِرۡ لَكُمۡ ذُنُوبَكُمۡ﴾ [آل عمران: ٣١]، وقوله: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِن تَتَّقُواْ ٱللَّهَ يَجۡعَل لَّكُمۡ فُرۡقَانٗا وَيُكَفِّرۡ عَنكُمۡ سَيِّـَٔاتِكُمۡ وَيَغۡفِرۡ لَكُمۡ﴾ [الأنفال: ٢٩]، وقوله: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱتَّقُواْ ٱللَّهَ وَقُولُواْ قَوۡلٗا سَدِيدٗا ۞ يُصۡلِحۡ لَكُمۡ أَعۡمَٰلَكُمۡ وَيَغۡفِرۡ لَكُمۡ ذُنُوبَكُمۡ﴾ [الأحزاب: ٧٠- ٧١]، وغيرها.

(٣) «الانتصاف» (٣: ٥٢٧) بحاشية «الكشّاف».

(٤) أي: عَلَمُ الدين العراقي، وقد تقدَّم التعريفُ بكتابه عند تفسير الآية ٦٠ من سورة التوبة (٧: ٢٨٠).

(٥) يُريدُ قولَه ﷺ: «الإسلامُ يَهدِمُ ما قبلَه»، أخرجه مسلم (١٢١) من حديث عمرو بن العاص.

ونحوُه قولُه عَزَّ وعلا: ﴿أَنِ اعْبُدُوا اللَّهَ وَاتَّقُوهُ وَأَطِيعُونِ * يَغْفِرْ لَكُم مِّن ذُنُوبِكُمْ﴾ [نوح: ٣-٤]. فإن قلت: هل للجِنِّ ثوابٌ كما للإنس؟ قلت: اختُلِفَ فيه: فقيل: لا ثوابَ لهم إلا النَّجاةُ مِنَ النار، لِقوله: ﴿وَيُجِرْكُم مِّنْ عَذَابٍ أَلِيمٍ﴾، وإليه كان يَذهَبُ أبو حنيفةَ رحمه الله، والصحيحُ أنهم في حُكم بني آدم، لأنهم مُكلَّفونَ مِثلهم.

﴿فَلَيْسَ بِمُعْجِزٍ فِي الْأَرْضِ﴾ أي: لا يُنجي منه مَهرَب، ولا يَسبِقُ قَضاءَه سابق، ونحوُه قولُه: ﴿وَأَنَّا ظَنَنَّا أَن لَّن نُّعْجِزَ اللَّهَ فِي الْأَرْضِ وَلَن نُّعْجِزَهُ هَرَبًا﴾ [الجن: ١٢].

[﴿أَوَلَمْ يَرَوْا أَنَّ اللَّهَ الَّذِي خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ وَلَمْ يَعْيَ بِخَلْقِهِنَّ بِقَادِرٍ عَلَىٰ أَن يُحْيِيَ الْمَوْتَىٰ بَلَىٰ إِنَّهُ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾ ٣٣]

﴿بِقَادِرٍ﴾ محلُّه الرفع؛ لأنه خَبَرُ «أنّ»، يدلُّ عليه قِراءةُ عبد الله: «قادرٌ»، وإنما دَخلَتِ الباءُ لاشتمالِ النفي في أوَّلِ الآيةِ علىٰ «أنّ» وما في حَيِّزها. **وقال الزَّجّاج**: «لو قلت: ما ظننتُ أنَّ زيداً بقائم، جاز. كأنه قيل: أليسَ اللهُ بقادر؟!»، ألا ترىٰ إلىٰ وقوع ﴿بَلَىٰ﴾ **مُقرِّرةً للقُدرةِ علىٰ كُلِّ شيءٍ مِنَ البَعْثِ وغيره، لا لرؤيتهم.**

قوله: (**وقال الزَّجّاج**): وفي «كتابه»: «دَخلَتِ الباءُ في خَبَرِ «أنَّ» لِدُخولِ ﴿أَوَلَمْ﴾ في أولِ الكلام، ولو قُلت: «ظَنَنتُ أنَّ زيداً بقائم» لم يَجُز، ولو قُلت: «ما ظَنَنتُ أنَّ زيداً بقائم» جاز؛ لِدُخولِ «ما»، ودخولُ «أنَّ» إنما هو توكيدُ الكلام، فكأنه في تقدير: أليسَ اللهُ بقادرٍ علىٰ أن يُحيِيَ الموتىٰ»(١).

قوله: (وقوع ﴿بَلَىٰ﴾ **مُقرِّرةً للقُدْرة ...، لا لِرُؤيتهم**): يعني: «بلىٰ» كلمةُ إيجابٍ يُجابُ بها النفي، وقولُه: ﴿أَوَلَمْ يَرَوْا﴾ فيه نفي، وهيَ ليست بمُقرِّرةٍ له، لأنَّ المعنىٰ لا يُساعِدُ عليه، بل لقوله: ﴿بِقَادِرٍ﴾ مِن حيثُ المعنىٰ، قال القاضي: «﴿بَلَىٰ﴾ تقريرٌ للقُدرةِ علىٰ وَجْهٍ عام، ليكونَ كالبُرهانِ علىٰ المقصود، كأنه تعالىٰ لـمّا صَدَّرَ السُّورةَ بتحقيقِ المبدأ، أرادَ خَتْمَها بإثباتِ المعاد»(٢).

---

(١) «معاني القرآن وإعرابه» للزجاج (٤: ٤٤٧).

(٢) «أنوار التنزيل» للبيضاوي (٥: ١٨٦).

وقُرِئ: «يَقدِر»، ويُقال: عَيِيتُ بالأمر: إذا لم تَعرِفْ وجهَه. ومنه: ﴿أَفَعَيِينَا بِٱلۡخَلۡقِ ٱلۡأَوَّلِۚ﴾ [ق: ١٥].

[﴿وَيَوۡمَ يُعۡرَضُ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ عَلَى ٱلنَّارِ أَلَيۡسَ هَٰذَا بِٱلۡحَقِّۖ قَالُواْ بَلَىٰ وَرَبِّنَاۚ قَالَ فَذُوقُواْ ٱلۡعَذَابَ بِمَا كُنتُمۡ تَكۡفُرُونَ﴾ ٣٤].

﴿أَلَيۡسَ هَٰذَا بِٱلۡحَقِّۖ﴾ محكيٌّ بعدَ قولٍ مُضمَر، وهذا المُضمَرُ هو ناصِبُ الظَّرْف، و﴿هَٰذَا﴾ إشارةٌ إلىٰ العذاب، بدليلِ قولِهِ تعالىٰ: ﴿فَذُوقُواْ ٱلۡعَذَابَ﴾، والمعنىٰ: التَّهكُّمُ بهم، والتوبيخُ لهم علىٰ استِهزائِهم بوَعْدِ اللـه ووعيده، وقولهم: ﴿وَمَا نَحۡنُ بِمُعَذَّبِينَ﴾ [الشعراء: ١٣٨].

[﴿فَٱصۡبِرۡ كَمَا صَبَرَ أُوْلُواْ ٱلۡعَزۡمِ مِنَ ٱلرُّسُلِ وَلَا تَسۡتَعۡجِل لَّهُمۡۚ كَأَنَّهُمۡ يَوۡمَ يَرَوۡنَ مَا يُوعَدُونَ لَمۡ يَلۡبَثُوٓاْ إِلَّا سَاعَةً مِّن نَّهَارِۭۚ بَلَٰغٌۚ فَهَلۡ يُهۡلَكُ إِلَّا ٱلۡقَوۡمُ ٱلۡفَٰسِقُونَ﴾ ٣٥]

﴿أُوْلُواْ ٱلۡعَزۡمِ﴾ أولو الجِدِّ والثباتِ والصَّبْر، و﴿مِنَ﴾ يجوزُ أن تكونَ للتبعيض، **ويُرادَ بأُولي العَزْم: بعضُ الأنبياء**، قيل: هم نُوحٌ صَبَـرَ علىٰ أذىٰ قومه، كانوا يَضـرِبُونَه حتىٰ يُغشىٰ عليه، وإبراهيمُ علىٰ النار وذَبْحِ وَلَدِه، وإسحاقُ علىٰ الذَّبْح، ويعقوبُ علىٰ فَقْدِ وَلَدِهِ وذهابِ بَصَـرِه، ويُوسُفُ علىٰ الـجُبِّ والسِّجْن، وأيوبُ علىٰ الضُّـرّ، وموسىٰ قال له قومُه: ﴿إِنَّا لَمُدۡرَكُونَ ۝ قَالَ كَلَّآۖ إِنَّ مَعِيَ رَبِّي سَيَهۡدِينِ﴾ [الشعراء: ٦١-٦٢]، وداودُ بكىٰ علىٰ خَطيئتِهِ أربعينَ سنة، وعيسىٰ لم يَضَعْ لَبِنةً علىٰ لَبِنة، وقال: إنها مَعْبَر، ....

قوله: (**ويُراد بأُولي العَزْم: بعضُ الأنبياء**): قال القاضي: «وهُم أصحابُ الشرائع، اجتهَدوا في تأسيسِها وتقريرِها، وصَبَروا علىٰ تَـحَمُّلِ مَشاقِّها ومُعاداةِ الطاعِنينَ فيها»[1].

قوله: (مِعبَرة): وفي نُسْخة[2]: «مَعبَر»، رُوِيَ عن المُصنِّف: الـمَعبَر ـ بفَتْح الميم ـ: مَوضِعُ العُبور، كالجِسْـرِ والقَنطَرة، وبكَسْـرِه: السَّفينة المِعبَرة.

---

(١) «أنوار التنزيل» للبيضاوي (٥: ١٨٦).

(٢) وهي ما بين أيدينا من «الكشاف».

فاعبُروها ولا تَعمُروها. وقال اللـهُ تعالىٰ في آدم: ﴿وَلَمْ نَجِدْ لَهُۥ عَزْمًا﴾ [طه: ١١٥]، وفي يونس: ﴿وَلَا تَكُن كَصَاحِبِ ٱلْحُوتِ﴾ [القلم: ٤٨].

ويجوزُ أن تكونَ للبيان، **فيكونُ ﴿أُوْلُواْ ٱلْعَزْمِ﴾ صِفةَ الرُّسُلِ كُلِّهم.**

﴿وَلَا تَسْتَعْجِل﴾ لِكُفّارِ قُريشٍ بالعذاب، أي: لا تَدعُ لهم بتَعْجيله، فإنه نازِلٌ بهم لا محالة، وإنْ تأخَّر، وأنهم مُستَقصِرونَ حينَئذٍ مُدّةَ لُبْثِهم في الدُّنيا حتىٰ يَحسَبوها **﴿سَاعَةً مِّن نَّهَارٍ﴾**.

﴿بَلَٰغٌ﴾ أي: هذا الذي وُعِظتُم به كِفايةٌ في المَوعِظة، **أو هذا تبليغٌ** مِنَ الرسول عليه السلام، **﴿فَهَلْ يُهْلَكُ﴾** إلا الخارجونَ عن الاتِّعاظِ به، والعَمَلِ بمُوجَبه، ويَدُلُّ علىٰ معنىٰ التبليغ قِراءةُ مَنْ قرأ: «بَلِّغْ فهل يُهلَك»، وقُرِئ: «بلاغاً»، أي بَلِّغُوا بلاغاً، وقُرِئ: «يَهلِكُ» بفَتْحِ الياءِ وكَسْرِ اللام وفَتْحِها؛ مِن: هَلَكَ وهَلِك، و«نُهلِك» بالنون، **﴿إِلَّا ٱلْقَوْمُ ٱلْفَٰسِقُونَ﴾**.

وعن رسول الله ﷺ: «مَنْ قرأ سُورةَ الأحقافِ كُتِبَ له عشرُ حَسَناتٍ بعَدَدِ كُلِّ رَمْلةٍ في الدُّنيا».

قوله: (**فيكونُ ﴿أُوْلُواْ ٱلْعَزْمِ﴾ صِفةَ الرُّسُل**): أي: مِن حيثُ المعنىٰ، لأنَّ ﴿مِنَ ٱلرُّسُلِ﴾ علىٰ هذا: حالٌ مِن «أولي العَزْم»، وفي الحقيقة: الحالُ بيانٌ لهيئةِ صاحِبها، كالصِّفة، وعلىٰ الأول: «مِن» للتبعيض.

قوله: (**أو هذا تبليغ**): قال القاضي: «﴿هَٰذَا﴾ الذي وُعِظتُم به، أو هذهِ السُّورة، ﴿بَلَٰغٌ﴾ أي: كِفاية، أو تبليغٌ مِنَ الرسولِ ﷺ، وقيل: ﴿بَلَٰغٌ﴾ مُبتَدأ، والخبر: ﴿لَهُمْ﴾، وما بينهما اعتراض، أي: لهم وقتٌ يَبلُغونَ إليه، كأنهم إذا بَلَغوه، ورأوا ما فيه، استَقصَروا مُدّةَ عُمُرِهم»[1].

وقلت: الذي هو أقضىٰ لحقِّ البلاغة: أن تُجعَلَ الآيةُ كالخاتمةِ للسُّورة، والفَذْلكةِ[2] لِما

(١) «أنوار التنزيل» للبيضاوي (٥: ١٨٧).

(٢) انظر معناها فيما تقدَّم ص٢٢٩ تعليقاً في تفسير الآية ٥٨ من سورة الدخان.

....

اشتَمَلَتْ عليه، ويُقدَّر: «هذا تبليغ»، ويكونَ اتصالُ ما بعدَ الفاءِ بـ﴿بَلَغٌ﴾ اتِّصالَ الحكم بالوَصْف، والمعنىٰ: كُنْ صابِراً علىٰ أذىٰ قَوْمِك، ولا تَضجُرْ منهم، ولا تَستَعجِلْ نُزولَ العذاب، وأَدِّ ما عليك، والزَم الحجَّةَ عليهم، ليَهلِكَ مَنْ هَلَكَ عن بيِّنة، ويَحْيا مَنْ حَيَّ عن بيِّنة.

ويَعضُدُه ما رواه الواحِديُّ عن الزجّاج: «تأويلُه: لا يُهلَكُ ـ مَعَ رحمةِ الله وتَفَضُّلِهِ ـ إلا القومُ الفاسِقون. ولهذا قالَ قوم: ما في الرجاءِ لرحمةِ الله آيةٌ أقوىٰ مِن هذهِ الآية»[١].

نظيرُه في خاتمةِ سورةِ الأنبياء: ﴿إِنَّ فِي هَٰذَا لَبَلَٰغًا لِّقَوْمٍ عَٰبِدِينَ﴾ [الأنبياء: ١٠٦]، قال[٢]: «الإشارةُ إلىٰ المذكور في هذهِ السُّورةِ مِنَ الأخبارِ والوَعْدِ والوعيدِ والمَواعِظِ البالِغة، والبلاغ: الكِفاية، وما تَبلُغُ به البُغْية»، والله أعلم.



(١) «الوسيط» للواحدي (٤: ١١٧)، وانظر: «معاني القرآن وإعرابه» للزجاج (٤: ٤٤٨).

(٢) أي: الزمخشريُّ في تفسير الآية المذكورة من سورة الأنبياء (١٠: ٤١٥).

سورةُ مُحَمَّد ﷺ

مدنيةٌ عند مُجاهِد، وقالَ الضَّحّاكُ وسعيدُ بنُ جُبير: مكِّيّة

وهي سورةُ القِتال

وهي تسعٌ وثلاثونَ آية، وقيل: ثمان

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

[﴿ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ وَصَدُّواْ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ أَضَلَّ أَعْمَٰلَهُمْ * وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ وَءَامَنُواْ بِمَا نُزِّلَ عَلَىٰ مُحَمَّدٍ وَهُوَ ٱلْحَقُّ مِن رَّبِّهِمْ كَفَّرَ عَنْهُمْ سَيِّـَٔاتِهِمْ وَأَصْلَحَ بَالَهُمْ﴾ ١-٢]

﴿وَصَدُّواْ﴾ وأعرَضُوا وامتَنَعوا عن الدُّخولِ في الإسلام، أو صَدُّوا غيرَهم عنه، قال ابنُ عباسٍ رضيَ اللـهُ عنه: هُمُ المُطعِمُونَ يومَ بَدْر. ....

سورةُ محمد ﷺ

مدنية، وقال الضَّحّاكُ وسعيدُ بنُ جُبَير: مكِّيّة

وهي تسعةٌ وثلاثون، وقيل: ثمـان وثلاثون آية[1]

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

قوله: (﴿وَصَدُّواْ﴾ وأعرَضُوا وامتَنَعُوا عن الدُّخولِ في الإسلام، أو صَدُّوا غيرَهم): صَدّ: يجيءُ مُتعدِّياً ولازماً، الجوهري: «صَدَّ عنه يَصِدُّ صُدُوداً: أعرَض، وصَدَّه عن الأمر صَدّاً: مَنَعَه، وأصَدَّه عنه: لغة».

والتفسيرُ الثاني أشَدُّ التِئاماً للقَرينةِ السابقةِ باللاحِقة، فإنَّ قولَه: ﴿وَصَدُّواْ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ﴾ إذا فُسِّرَ بـ«صَدُّوا غيرَهم» يكونُ مِن بابِ العطفِ للخاصِّ علىٰ العامّ، لأنَّ إضلالَ الغير

---

(١) في (ط): «سورة محمد ﷺ، مدنية، وهي ثمان وثلاثون آية».

....

أشدُّ[١] توغُّلاً في الضَّلالِ من ضلالِ الشَّخْص، كما أنَّ قولَه: ﴿وَءَامَنُواْ بِمَا نُزِّلَ عَلَىٰ مُحَمَّدٍ﴾ كذلك، ولذلكَ قال: «﴿وَءَامَنُواْ بِمَا نُزِّلَ عَلَىٰ مُحَمَّدٍ﴾: اختِصاصٌ للإيمانِ بالمُنَزَّلِ علىٰ رسولِ الله ﷺ مِن بينِ ما يجبُ الإيمانُ به»، فالمعنىٰ: فالذينَ كفروا وما آمنوا بما نُـزِّلَ علىٰ مُحمَّدٍ وصَدُّوا غيرَهم عن الإيمانِ به، واغتـرُّوا بما كانوا عليه مِن مَكارِمِ الأخلاق: أبطَلَ اللـهُ أعمـالَهم.

وفي قوله: ﴿وَهُوَ ٱلْحَقُّ﴾ واعتِـراضِهِ بينَ الكلام: إيذانٌ بأنَّ أعمالَ أولئكَ السادةِ ثابتةٌ غيرُ زائِلة، لأنَّ «الحقَّ» في مُقابلَةِ «الباطل»، قال الواحِديّ: «﴿كَفَّرَ عَنْهُمْ سَيِّـَٔاتِهِمْ﴾: سَتَـرَها عليهم بأن غفَرَها، فلا يُـحاسَبُونَ عليها يومَ القيامة، وليسَ كما أضَلَّ أعمالَ الكُفّار»[٢].

وقلت: وفيه الإشعارُ بأنَّ أعمالَ الكُفّار ـ وإن كانت حَسَناتٍ ـ يُضِلُّها اللـهُ تعالىٰ في غَمَراتِ كُفْرِهِم وحِرمانِ مُتابعةِ الحقِّ المُنَزَّلِ من عندِ الله، وأنَّ سَيِّئاتِ المُؤمنينَ يَستُـرُها اللـهُ في كَنَفِ إيمانِهِم ومُتابَعَتِهم الحق، وإليه وَقَعَتِ الإشارةُ بقوله: ﴿كَذَٰلِكَ يَضْرِبُ ٱللَّهُ لِلنَّاسِ أَمْثَٰلَهُمْ﴾.

وفيه إدماجٌ[٣] لإبطالِ قولِ مَنْ يقول باستِقلالِ العَقْل، وأنَّ الأوضاعَ الشَّـرْعيَّةَ مُكمِّلةٌ للناقِصين، وهم كَمَلةٌ مُهذَّبونَ لا يَفتَقِرُونَ إليها، ولهدم[٤] قاعدةِ الحسنِ والقُبْحِ العقلي.

ثم إنه تعالىٰ أكَّدَ هذا المعنىٰ بتعقيب قوله: ﴿ذَٰلِكَ بِأَنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ ٱتَّبَعُواْ ٱلْبَٰطِلَ﴾ الآية؛ إيضاحاً وبيانًا لِـمَا أوقعَ تعريضاً في قوله: ﴿وَهُوَ ٱلْحَقُّ مِن رَّبِّهِمْ﴾ بإهدارِ أعمالِ الكافرين، وكالتعليلِ لتكفير سَيِّئاتِ المُؤمنين، وإصلاحِ بالِهم، وإليه الإشارةُ بقوله: «وهذا الكلامُ يُسَمِّيه عُلماءُ البيان: التفسير»، ومن باب التفسير ما أَنشَدَه لنفسِه[٥]:

---

(١) لفظة: «أشد» سقطت من (ح) و(ف).

(٢) «الوسيط» للواحدي (٤: ١١٨).

(٣) تقدَّم معنىٰ الإدماج في تفسير الآية ١١٤ من سورة التوبة (٧: ٣٨١) تعليقاً.

(٤) قوله: «لهدم» معطوفٌ علىٰ قوله: «لإبطال» بإعادة حرف الجر، والتقدير: فيه إدماج لإبطالِ كذا وهَدْمِ كذا. والظاهرُ أنه أعاد حرفَ الجر لتغايُرِ الفريقين، وأنه أراد في أول كلامه: الفلاسفة، وفي آخره: المعتزلة، والله أعلم.

(٥) أنشَدَه الزمخشريُّ لنفسِه لَـمَّا فَسَّـرَ لطَلَبتِهِ هذه الآية، فقُيِّدَ عنه في الحواشي، لا في أصل الكتاب. قاله العلامةُ ابنُ عاشور في «التحرير والتنوير» (٢٦: ٧٧). =

وعن مُقاتِل: كانوا اثني عَشَرَ رجلاً مِن أهلِ الشِّرْك، يَصُدُّونَ الناسَ عن الإسلام، ويأمرونهم بالكُفر. وقيل: هم أهلُ الكِتابِ الذينَ كَفَروا وصَدُّوا مَنْ أرادَ منهم ومِن غيرهم أن يَدخُلَ في الإسلام. وقيل: هو عامٌّ في كُلِّ مَنْ كَفَرَ وصَدّ.

﴿أَضَلَّ أَعْمَٰلَهُمْ﴾ أبطلَها وأحبطَها، وحقيقتُه: جَعلَها ضالّةً ضائِعةً ليسَ لها مَنْ يَتَقبَّلُها ويُثيبُ عليها، كالضّالّةِ مِنَ الإبلِ التي هي بمَضيعةٍ لا رَبَّ لها يحفظُها ويَعتَني بأمرِها، أو جَعلَها ضالّةً في كُفرِهم ومعاصيهم ومغلوبةً بها، كما يَضِلُّ الماءُ في اللَّبَن.

و﴿أَعْمَٰلَهُمْ﴾: ما عَمِلُوهُ في كُفْرِهم بما كانوا يُسَمُّونَه مَكارِم؛ مِن صِلةِ الأرحام، وفَكِّ الأسارىٰ، وقِرىٰ الأضياف، وحِفظِ الجِوار. وقيل: أبطَلَ ما عَمِلُوهُ مِنَ الكَيْدِ لرسولِ الله ﷺ، والصَّدِّ عن سبيل الله، بأنْ نَصَرَهُ عليهم، وأظهَرَ دينَه علىٰ الدِّينِ كُلِّه.

﴿وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ﴾ قال مُقاتِل: هم ناسٌ مِن قُريش، وقيل: مِنَ الأنصار، وقيل: هم مُؤمِنو أهلِ الكتاب، وقيل: هو عام. وقولُه: ﴿وَءَامَنُواْ بِمَا نُزِّلَ عَلَىٰ مُحَمَّدٍ﴾ اختِصاصٌ للإيمانِ بالمُنزَّلِ علىٰ رسولِ الله ﷺ مِن بينِ ما يجبُ الإيمان به؛ تعظيماً لِشأنِهِ وتعليماً، لأنه لا يَصِحُّ الإيمانُ ولا يَتِمُّ إلا به، وأكَّدَ ذلكَ بالجملةِ الاعتِراضيّةِ التي هيَ قولُه: ﴿وَهُوَ ٱلْحَقُّ مِن رَّبِّهِمْ﴾، وقيل: معناها: أنَّ دينَ مُحَمَّدٍ هو الحق، إذ لا يَرِدُ عليه النَّسْخ، وهو ناسِخٌ لِغيره.

وقُرِئ: ﴿نُزِّلَ﴾ و«أُنزِل» علىٰ البناءِ للمفعول، و«نَـزَّلَ» علىٰ البناءِ للفاعل، و«نَـزَلَ» بالتخفيف.

به فُجِعَ الفُرْسانُ فوقَ خُيُولِهِم ... كما فُجِعَتْ تحتَ السُّتُورِ العَواتِقُ

تَساقَطَ مِن أيديهِمُ البِيضُ حَيْرةً ... وزُعزِعَ عن أجيادِهِنَّ المَخانِقُ

قوله: (وقُرِئ: ﴿نُزِّلَ﴾ و«أُنزِلَ»): الأُولىٰ هيَ المشهورة، والبواقي شاذة.

= وذكر ابنُ عاشور أيضاً أنَّ «التفسير» من «المُحسِّنات البديعية»، وهو يشملُ مُحسِّنَ «الجمع بعد التفريق» ومُحسِّنَ «التفريق بعد الجمع»، فكلاهما يُسمّى: «تفسيراً»، قال: «لأنَّ في الجمع تفسيراً للمعنىٰ الذي تشتركُ فيه الأشياءُ المُتفرِّقة، تقدَّم أو تأخَّر».

قلت: وقد تقدَّمت الإشارةُ إلىٰ «الجمع» و«التفريق» في تفسير الآية ٤ من سورة الدخان ص١٩٦ تعليقاً.

﴿كَفَّرَ عَنْهُمْ سَيِّـَٔاتِهِمْ﴾ سَتَرَ بإيمـانهم وعَمَلِهم الصالِح ما كانَ منهم مِنَ الكُفرِ والمعاصي، لِرُجُوعِهم عنها وتَوْبتِهم، ﴿وَأَصْلَحَ بَالَهُمْ﴾ أي: حالَهم وشأنَهم بالتوفيقِ في أُمورِ الدِّين، وبالتسليطِ علىٰ الدُّنيا، بما أعطاهم مِنَ النُّصْـرة والتأييد.

[﴿ذَٰلِكَ بِأَنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ ٱتَّبَعُواْ ٱلْبَٰطِلَ وَأَنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱتَّبَعُواْ ٱلْحَقَّ مِن رَّبِّهِمْۚ كَذَٰلِكَ يَضْرِبُ ٱللَّهُ لِلنَّاسِ أَمْثَٰلَهُمْ﴾ ٣]

﴿ذَٰلِكَ﴾ مُبتَدأ، وما بعدَه خَبَـرُه، أي: ذلكَ الأمرُ ـ وهو إضلالُ أعمالِ أحَدِ الفَريقَين، وتكفيرُ سَيِّئاتِ الثاني ـ كائنٌ بسَبَب اتباع هؤلاءِ الباطِلَ وهؤلاءِ الحقّ. ويجوزُ أن يكون ﴿ذَٰلِكَ﴾ خَبَـرُ مُبتَدأٍ محذوف، أي: الأمرُ كما ذُكِرَ بهذا السَّبَب، **فيكونُ محلُّ الجارِّ والمجرورِ منصوباً** علىٰ هذا، ومرفوعاً علىٰ الأول.

و﴿ٱلْبَٰطِلَ﴾: ما لا يُنتَفَعُ به، وعن مُجاهِد: الباطل: الشَّيْطان، وهذا الكلامُ يُسمِّيهُ عُلماءُ البيان: التفسير، ﴿كَذَٰلِكَ﴾ مِثلَ ذلكَ الضَّرْب ﴿يَضْرِبُ ٱللَّهُ لِلنَّاسِ أَمْثَٰلَهُمْ﴾، والضَّميرُ راجِعٌ إلىٰ الناس، أو إلىٰ المذكورَيْن مِنَ الفَريقَين، علىٰ معنىٰ: أنه يَضـرِبُ أمثالَهم لأجل الناس ليَعتَبِـرُوا بهم.

فإن قلت: **أينَ ضَـرْبُ الأمثال؟** قلت: في أنْ جَعَلَ اتباعَ الباطل مَثَلاً لعَمَل الكُفّار، واتباعَ الحقِّ مَثَلاً لعَمَلِ الـمُؤمنين، أو في أنْ جعلَ الإضلالَ مَثَلاً لخيبةِ الكُفّار، وتكفيـرَ السَّيِّئاتِ مَثَلاً لفوز المُؤمنين.

قوله: (**فيكونُ محلُّ الجارِّ والمجرورِ منصوباً**): قال صاحبُ «التقريب»: أي: علىٰ الحال[1].

قوله: (**أينَ ضَـرْبُ الأمثال؟**): يعني: معنىٰ ضَـرْب المَثَل: استِعمـالُ القولِ السائرِ المُشبَّه مَضـربُه بمَوْرِدِه، وأينَ ذلك هاهنا؟ وأجاب: بأنَّ «المَثَل» هاهنا مُستَعارٌ للتمثيلِ وتَشْبيهِ حالتَي المُؤمنينَ والكافرين، وصِفَتِهم العجيبةِ الشأن.

---

(١) في (ح) و(ف): «علىٰ حال»، والمثبت من (ط).

....

ثم إنَّ المُشارَ إليه بقوله: ﴿كَذَٰلِكَ﴾: إما معنىٰ الآية الثالثة، أو الأُولىٰ والثانية. فالمعنىٰ علىٰ الثاني: حالةُ أولئكَ البُعَداءِ عن الله في أنَّ أعمالهم الحسنة ضَلَّتْ وبَطَلَتْ وصارت هباءً منثوراً، وحالةُ هؤلاءِ المُقرَّبون في أنَّ أعمالهم السَّيِّئةَ اضمَحلَّتْ وتَلاشَت، وما اكتفىٰ بذلك، بل زِيدَ إصلاحُ بالهم، كقوله تعالىٰ: ﴿أُوْلَٰٓئِكَ يُبَدِّلُ ٱللَّهُ سَيِّـَٔاتِهِمْ حَسَنَٰتٍ﴾ [الفرقان: ٧٠]: مِنَ الصِّفاتِ[١] العَجيبةِ الشأنِ التي يَصِحُّ أن تكونَ مَوقِعاً لِضَـرْبِ المَثَل، وتسيرُ في الآفاق.

وعلىٰ الأول: صِفةُ الكُفّارِ في أنهم اتبعوا الباطلَ مَعَ وُضوحِ الحقِّ فخابوا، وصِفةُ المُؤمنينَ في أنهم اتبعوا الحقَّ ففازوا: مِنَ الأمثال. والأولُ أبلَغُ وأحسَن.

فإن قلت: تَرتُّبُ قوله: ﴿فَإِذَا لَقِيتُمُ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ فَضَرْبَ ٱلرِّقَابِ﴾ علىٰ القولِ السابق، وأن يُفسَّرَ قوله: ﴿وَصَدُّواْ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ﴾ بأن صَدُّوا غيرَهم، والمُرادُ المُطعِمُونَ يومَ بَدْر: ظاهِر، فما وَجْهُه علىٰ القولِ الأول، وهو أن يُفسَّـر «صَدُّوا» بـ«امتَنَعوا».

قلت: وَجْهُه عليه أظهر؛ لأنَّ المعنىٰ: أيها المُؤمِنون، إذا ظهرَ أنَّ تأسيسَ أمرِ الكُفّارِ علىٰ الباطل، وتأسيسَ أمرِكُم علىٰ الحقّ، وقد اشتَهرَ أنَّ «الحقَّ أبلَج، والباطلَ لَجلَج»[٢]، فلا تُبالُوا بالكُفّارِ وباجتِماعِهم واستِعدادِهم، واعتَمِدُوا علىٰ نُصْرةِ الله أهلَ الحقّ، وخِذْلانِه أهلَ الباطِل، وكونوا علىٰ بالٍ من وَعْدِ الله أنه يُصلِحُ بالَ أهلِ الحقّ، ويُضِلُّ أعمالَ أعدائهم، وإذا لَقِيتُمُ الذينَ تَـحَزَّبُوا عليكم، فلتُوجَد منكم الغِلظةُ والشِّدّةُ بضَرْبِ الأعناقِ بلا تَوانٍ وإمهال، ولذلكَ اختَصَرَ الفِعْل، واقتَصَـرَ علىٰ المَصدَرِ المُؤكَّد، وعَبَّـرَ عن القَتْل[٣] بـ«ضَـرْبِ الرِّقاب»،

---

(١) قوله: «من الصفات ...» مُتعلِّقٌ بمحذوفٍ يُعرَبُ خَبَـراً لقوله: «حالة».

(٢) أحدُ أمثال العرب، قال الميداني في «مجمع الأمثال» (١: ٢٠٧): «يعني: أنَّ الحقَّ واضح، يُقال: صُبْحٌ أبلج، أي: مُشـرِق...، والباطل لجلج: أي: مُلتَبِس، قال الـمُبرِّد: قولُه: «لجلج»: أي: يَتَـردَّدُ فيه صاحبُه، ولا يُصيبُ منه مَخرَجاً».

(٣) في (ح) و(ف): «العقل»، وهو تحريف، والمثبت من (ط).

[﴿فَإِذَا لَقِيتُمُ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ فَضَرْبَ ٱلرِّقَابِ حَتَّىٰٓ إِذَآ أَثْخَنتُمُوهُمْ فَشُدُّواْ ٱلْوَثَاقَ فَإِمَّا مَنًّۢا بَعْدُ وَإِمَّا فِدَآءً حَتَّىٰ تَضَعَ ٱلْحَرْبُ أَوْزَارَهَا ۚ ذَٰلِكَ وَلَوْ يَشَآءُ ٱللَّهُ لَٱنتَصَرَ مِنْهُمْ وَلَٰكِن لِّيَبْلُوَاْ بَعْضَكُم بِبَعْضٍ ۗ وَٱلَّذِينَ قُتِلُواْ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ فَلَن يُضِلَّ أَعْمَٰلَهُمْ * سَيَهْدِيهِمْ وَيُصْلِحُ بَالَهُمْ * وَيُدْخِلُهُمُ ٱلْجَنَّةَ عَرَّفَهَا لَهُمْ﴾ ٤-٦]

﴿لَقِيتُمُ﴾ مِنَ اللقاء، وهو الحرب، ﴿فَضَرْبَ ٱلرِّقَابِ﴾ أصلُه: فاضرِبُوا الرِّقابَ. ضَرْباً، فحُذِفَ الفِعْلُ وقُدِّمَ المَصدَر، فأُنيبَ مَنابَه مُضافاً إلىٰ المفعول، وفيه اختِصارٌ مَعَ إعطاءِ معنىٰ التوكيد، لأنك تَذكُرُ المَصدَرَ وتَدُلُّ علىٰ الفِعلِ بالنَّصْبةِ التي فيه.

وضَرْبُ الرِّقاب: عبارةٌ عن القَتْل، لأنَّ الواجِبَ أن تُضرَبَ الرِّقابُ خاصّةً دونَ غيرِها مِنَ الأعضاء، وذلكَ أنهم كانوا يقولون: ضَرَبَ الأميرُ رَقَبةَ فُلان، **وضَرَبَ عُنُقَه وعِلاوتَه**، وضَرَبَ ما فيه عَيْناه: إذا قَتَلَه، وذلكَ أنَّ قَتْلَ الإنسانِ أكثرُ ما يكونُ بضَرْبِ رَقَبتِه، فوقعَ عبارةً عن القَتْل، وإن ضُرِبَ بغير رَقَبتِهِ مِنَ المَقاتِل، كما ذكرنا في قوله: ﴿بِمَا كَسَبَتْ أَيْدِيكُمْ﴾ [الشُّورىٰ: ٣٠]، علىٰ أنَّ في هذهِ العبارةِ مِنَ الغِلظةِ والشِّدّةِ ما ليسَ في لفظِ القَتْل، لِما فيه مِن تصويرِ القَتْلِ بأشنَعِ صورة، وهو حَزُّ العُنُق، وإطارةُ العُضْوِ الذي هو رأسُ البدن وعُلْوُه وأوجَهُ أعضائِه، ولقد زادَ في هذهِ الغِلظةِ في قوله: ﴿فَٱضْرِبُواْ فَوْقَ ٱلْأَعْنَاقِ وَٱضْرِبُواْ مِنْهُمْ كُلَّ بَنَانٍ﴾ [الأنفال: ١٢].

وتَـمَّمَ المعنى بقوله: ﴿فَٱضْرِبُواْ فَوْقَ ٱلْأَعْنَاقِ وَٱضْرِبُواْ مِنْهُمْ كُلَّ بَنَانٍ﴾ [الأنفال: ١٢]، ووَضَعَ ﴿ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ﴾ مَوضِعَ الضمير(١)، وأُعيدَ ذِكرُ ﴿فَلَن يُضِلَّ أَعْمَٰلَهُمْ * سَيَهْدِيهِمْ وَيُصْلِحُ بَالَهُمْ﴾.

قوله: (**وضَرَبَ عُنُقَه وعِلاوتَه**): **المُغرِب**: «العِلاوة: ما عُلِّقَ علىٰ البعير بعدَ حَمْلِهِ مِن مِثلِ الإداوةِ والسُّفْرة، وقولهم: فضَرَبَ(٢) عِلاوةَ رأسِه؛ مجاز».

---

(١) أي: كان الأصلُ أن يُقال: «فإذا لَقِيتُموهُم فضَرْبَ الرِّقاب»، لِتقدُّمِ ذِكرِهم، ولكن صَرَّحَ بهم فقال: ﴿فَإِذَا لَقِيتُمُ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ فَضَرْبَ ٱلرِّقَابِ﴾.

(٢) في الأصول الخطية: «قصدت»، والمُثبَت من «المُغرب» لأبي الفتح المُطرِّزي.

﴿أَثْخَنتُمُوهُمْ﴾ أكثرتُم قتلَهم وأغلَظتُموه؛ مِنَ الشيءِ الثَّخِين: وهو الغَليظ، أو أثقَلتُموهُم بالقَتلِ والجِراحِ حتىٰ أذهَبتُم عنهم النُّهوض، ﴿فَشُدُّوا الْوَثَاقَ﴾ فأسِرُوهُم، **والوَثاق ـ بالفَتْح والكَسْر ـ: اسمُ ما يُوثَقُ به.**

﴿مَنًّا﴾ و﴿فِدَاءً﴾ منصوبانِ بِفعلَيْهما مُضمَرَيْن، أي: فإما تَمُنُّونَ مَنّاً، وإما تُفدُونَ فِداء، والمعنىٰ: التخييرُ بعدَ الأَسْرِ بينَ أن يَمُنُّوا عليهم فيُطلِقُوهُم، وبينَ أن يُفادُوهُم.

فإن قلت: كيفَ حُكمُ أسارىٰ المُشركين؟ قلت: أما عندَ أبي حنيفةَ وأصحابه: فأحَدُ أمرَيْن: إما قَتلُهم، وإما استِرقاقُهم، أيّهما رأىٰ الإمام، ويقولون في المَنِّ والفِداءِ المذكورَيْنِ في الآية: نَزَلَ ذلكَ في يوم بَدْر، ثم نُسِخ. وعن مُجاهِد: ليسَ اليومَ مَنٌّ ولا فِداء، وإنما هو الإسلامُ أو ضَربُ العُنُق.

ويجوزُ أن يُرادَ بالمَنّ: أن يُمَنَّ عليهم بتَرْكِ القَتْل ويُستَرَقُّوا، أو يُمَنَّ عليهم فيُخَلَّوا لِقَبولِهم الجِزية، وكونِهم مِن أهل الذِّمّة، وبالفِداء: أن يُفادىٰ بأُساراهُم أُسارىٰ المُشرِكين، فقد رواه الطحاويُّ مَذهَباً عن أبي حنيفة، والمشهورُ أنه لا يرىٰ فِداءَهم، لا بمالٍ ولا بغيره، خِيفةَ أن يعودوا حَرْباً للمُسلِمين.

قوله: (**والوَثاق ـ بالفَتْحِ والكَسْر ـ: اسمُ ما يُوثَقُ به**): **الراغب**: «وَثِقتُ به أثِقُ ثِقة[1]: سَكَنتُ إليه، واعتَمَدتُ عليه، وأوثَقتُه: شَدَدتُه، وما يُشَدُّ به: وثاق، قال تعالىٰ: ﴿وَلَا يُوثِقُ وَثَاقَهُ أَحَدٌ﴾ [الفجر: ٢٦]، وقوله: ﴿فَشُدُّوا الْوَثَاقَ﴾، والميثاق: عَقْدٌ مُؤكَّدٌ بيَمينٍ وعَهْد، والمَوثِق: اسمٌ منه، قال تعالىٰ: ﴿حَتَّىٰ تُؤْتُونِ مَوْثِقًا مِّنَ اللَّهِ﴾ [يوسف: ٦٦]، والوُثقىٰ: قريبةٌ مِنَ المَوثِق، وقالوا: رجلٌ ثقة، وقومٌ ثقة، وناقةٌ مُوثَقةُ الخلق: مُحكَمَتُه»[2].

---

(١) في الأصول الخطية: «وثقت به أثقه»، والمُثبَت من «مفردات القرآن» للراغب، مادة (وثق).

(٢) «مفردات القرآن» ص٨٥٣.

وأما الشافعيُّ فيقول: للإمام أن يختارَ أحَدَ أربعةٍ علىٰ حَسَب ما اقتَضاهُ نَظَرُهُ للمُسلِمين، وهو: القَتْل، والاسترقاق، والفِداءُ بأسارىٰ المُسلِمين، والمَنّ. ويحتجُّ بأنَّ رسولَ الله ﷺ مَنَّ علىٰ أبي عُرْوةَ الحَجَبيّ، وعلىٰ أُثالٍ الحنفيّ، وفادىٰ رجلاً برَجُلَين مِنَ المُشرِكين. وهذا كُلُّه منسوخٌ عندَ أصحاب الرأي.

قوله: (**وأما الشافعيُّ فيقول: للإمام أن يختارَ أحَدَ أربعة**): قال القاضي: «هو ثابتٌ عندنا، فإنَّ الذَّكَرَ الحرَّ المُكلَّفَ إذا أُسِر: فالإمامُ مُخيَّرٌ بينَ القَتْلِ والمَنِّ والفِداءِ والاستِرقاق»(١).

قوله: (**الحَجَبي**): في «الجامع»: «بفَتْح الحاءِ وفَتْح الجيم والباءِ المُوحَّدة؛ منسوباً إلىٰ الحَجَبةِ جَمْع حاجِب، والمُراد بهم: حَجَبةُ البيتِ الحرام مِن بني عبدِ الدار، وهو خارجٌ عن القياس، نُسِبُوا إلىٰ الجمعِ لكثرةِ الاستِعمال»(٢).

قوله: (**أُثالٍ الحنفي**): ولَعَلَّ الظاهر: ثُمامةُ بن أُثالِ بنِ النُّعمان(٣)، قال صاحبُ «الجامع»: «هو سَيِّدُ أهلِ اليمامة، كانَ أُسِر، فأطلَقَه النبيُّ ﷺ، فأسلَمَ وحَسُنَ إسلامُه»(٤).

قوله(٥): (**وهذا كُلُّه منسوخٌ عندَ أصحابِ الرأي**): قال الواحِدي: «ذهبَ جماعةٌ مِنَ المُفسِّرينَ إلىٰ نَسْخ المَنِّ والفِداءِ بالقَتْل، لِقولِه تعالىٰ: ﴿فَٱقْتُلُوا۟ ٱلْمُشْرِكِينَ حَيْثُ وَجَدتُّمُوهُمْ﴾ [التوبة: ٥]، وقولِه تعالىٰ: ﴿فَإِمَّا تَثْقَفَنَّهُمْ فِى ٱلْحَرْبِ فَشَرِّدْ بِهِم﴾ [الأنفال: ٥٧]، وهو قولُ قتادةَ ومُجاهِدٍ والحسنِ والسُّدِّيّ»(٦).

---

(١) «أنوار التنزيل» للبيضاوي (٥: ١٨٩).
(٢) «جامع الأصول» لابن الأثير (١٢: ٣٣٦).
(٣) وهو الصواب، وقِصّةُ أَسْرِه مَرْويةٌ في «صحيح البخاري» (٤٦٢) و(٤٦٩) و(٢٤٢٢) و(٢٤٢٣) و(٤٣٧٢)، و«صحيح مسلم» (١٧٦٤). وانظر ترجمته في «الإصابة» للحافظ ابن حجر (١: ٤١٠-٤١١).
(٤) «جامع الأصول» لابن الأثير (١٢: ٢٤٧).
(٥) هذه الفقرة إلىٰ آخرها تَقَدَّمَت في (ح) و(ف) قبلَ فقرة «قوله: الحجبي»، ووردت في (ط) هنا، وهو المناسبُ لترتيب الكلام في «الكشّاف».
(٦) «الوسيط» للواحدي (٤: ١١٩).

وقُرِئ: «فَدًىٰ» بالقَصْـرِ مَعَ فَتْح الفاء.

أوزارُ الحرب: آلاتُها وأثقالُها التي لا تقومُ إلا بها، كالسِّلاح والكُراع، قال الأعشىٰ:

وأعدَدْتُ للحَرْبِ أوزارَها رِماحاً طِوالاً وخَيْلاً ذُكورا

وسُمِّيَت: أوزارها؛ لأنه لـمَّا لم يكن لها بُدٌّ مِن جرِّها، فكأنها تحملُها وتَستَقِلُّ بها، فإذا انقَضَتْ فكأنها وَضَعَتْها. وقيل: أوزارُها: آثامُها، يعني: حتىٰ يَتـرُكَ أهلُ الحرب ـ وهم المُشركون ـ شِـرْكَهم ومَعاصِيَهم بأن يُسلِموا.

فإن قلت: ﴿حَتَّىٰ﴾ بِمَ تَعلَّقَت؟ قلت: لا تخلو: إما أن تَتَعلَّقَ بالضَّـرْبِ والشَّدِّ، أو بالمَنِّ والفِداء، فالمعنىٰ علىٰ كِلا المُتعلِّقَينِ عندَ الشافعيِّ رحمه اللـهُ: أنهم لا يَزالُونَ علىٰ ذلكَ أبداً إلىٰ أن لا يكونَ حربٌ مَعَ المُشـرِكين، وذلكَ إذا لم يَبقَ لهم شَوْكة، وقيل: إذا نَزَلَ عيسىٰ ابنُ مَريَمَ عليه السَّلام. وعندَ أبي حَنيفةَ رحمه الله: إذا عُلِّقَ بالضَّـرْبِ والشَّدِّ: فالمعنىٰ: أنهم يُقتَلُونَ ويُؤسَـرُونَ حتىٰ تَضَعَ جِنسُ الحربِ الأوزار، وذلكَ حينَ لا تبقىٰ شَوْكةٌ للمُشـركين، وإذا عُلِّقَ بالمَنِّ والفِداء: فالمعنىٰ: أنه يُمَنُّ عليهم ويُفادُونَ حتىٰ تَضَعَ حربُ بَدْرٍ أوزارَها، **إلا أن يُتأوَّلَ الـمَنُّ والفِداءُ** بما ذَكَرْنا مِنَ التأويل.

قوله: (**إلا أن يُـتأوَّلَ الـمَنُّ والفِداء**): استِثناءٌ مِن قوله: «فالمعنىٰ»، يعني: إذا عُلِّقَتْ ﴿حَتَّىٰ﴾ بالمَنِّ والفِداءِ علىٰ مَذهَبِ أبي حَنيفة، فالمعنىٰ: حتىٰ تَضَعَ حَرْبُ بَدْرٍ أوزارَها، فإذا مَضَتْ لا يكونُ مَنٌّ ولا فِداء، إلا أن يُفسَّـرَ المَنُّ بالاستِرقاقِ وبأخذِ الجِزية، والفِداءُ بأن يُفادىٰ أُساراهم بأُسارىٰ المُشـركين، كما روىٰ الطحاويُّ عن أبي حنيفة، فحينَئذٍ لا يحتاجُ إلىٰ تقدير: «حرب بدر».

قال الزجّاج: «﴿حَتَّىٰ﴾ موصولةٌ بالقَتْلِ والأَسْـر، والمعنىٰ: فاقتُلوهُم وأسُـرُوهُم حتىٰ تَضَعَ الحربُ أوزارَها، والتقدير: حتىٰ يُسْلِمُوا ويُؤمِنُوا فلا يجبُ أن تُـحارِبُوهُم، فما دامَ الكُفرُ فالجِهادُ والحربُ قائمةٌ أبداً»[١].

---

(١) «معاني القرآن وإعرابه» للزجاج (٥: ٦).

﴿ذَٰلِكَ﴾ **أي: الأمـرُ ذلك**، أو افعلُوا ذلك، ﴿لَٱنتَصَرَ مِنْهُمْ﴾ لانتـقَمَ منهم ببعضِ أسبابِ الـهلكة؛ مِن خَسْف، أو رَجْفـة، أو حاصِب، أو غَـرَق، **أو مَوْتٍ جارِف**، ﴿وَلَٰكِن﴾ أمَـرَكُم بالقِتالِ لِيَبلُوَ الـمُؤمِنينَ بالكافرينَ أن يُـجاهِدوا ويَصبِرُوا حتىٰ يَستَوجِبُوا الثوابَ العظيم، والكافرينَ بالـمُؤمنينَ بأن يُعاجِلَهم علىٰ أيديهم ببعضِ ما وَجَبَ لهم مِنَ العذاب.

وقُرِئ: ﴿قُتِلُوا﴾ بالتخفيفِ والتشديد، و«قَـتَّلُوا»، و«قاتَلوا»، وقُرِئ: ﴿فَلَن يُضِلَّ أَعْمَٰلَهُمْ﴾، و«تُضَلَّ أعمالُهم» علىٰ البناءِ للمفعول، و«يَضِلَّ أعمالُهم»؛ مِن: ضَلّ. وعن قتادة: أنها نزلت في يوم أُحُد.

﴿عَرَّفَهَا لَهُمْ﴾ أعلَمَها لهم وبيَّنَها بما يَعلَمُ به كُلُّ أحدٍ مَنزِلتَه ودرجتَه مِنَ الجنّة. قال مُجاهِد: يهتدي أهلُ الجنّةِ إلىٰ مَساكِنِهم منها لا يُـخطِئون، كأنهم كانوا سُكّانَها منذُ خُلِقُوا لا يَستَدِلُّونَ عليها. وعن مُقاتِل: إنَّ المَلَكَ الذي وُكِّلَ بحِفظِ عَمَلِهِ في الدُّنيا يمشي بينَ يَدَيه، فيُعرِّفُه كُلَّ شيءٍ أعطاه الله. أو: طَيَّـبَها لهم، مِن العَرْف، وهو طِيبُ الرائحة. ......

قوله: (﴿ذَٰلِكَ﴾ **أي: الأمرُ ذلك**): قيل: هو إشارةٌ إلىٰ ما تَقدَّمَ مِن أولِ السُّورةِ إلىٰ هنا، وهذا بمنزلةِ قولِهم في الكِتاب: «هذا، وقد كانَ كَيْتَ وكَيْت»، والظاهرُ أنَّ المُشارَ إليه ما دلَّ عليه قولُه: ﴿فَإِذَا لَقِيتُمُ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ فَضَرْبَ ٱلرِّقَابِ﴾ إلىٰ آخره، بدليلِ قوله: «**أو افعلُوا ذلك**».

قوله: (**أو موتٍ جارِف**): **الأساس**: «جَرَفَ الشيءَ واجتَـرَفَه: ذهبَ به كُلِّه، وجَرَفَ الطِّينَ والزِّبْلَ عن وَجْهِ الأرض: سَحَاهُ بالمِجرَفة، وتَـجَرَّفَتهُ السُّيول».

قوله: (**وقُرِئ**: ﴿قُتِلُوا﴾): بالتخفيفِ وضَمِّ القاف: أبو عَمْرٍو وحَفْص، والباقون: «قاتلوا». و﴿فَلَن يُضِلَّ﴾ بالياء التحتانية: السَّبْعة[1].

---

(١) قولُه: «و﴿فَلَن يُضِلَّ﴾ بالياء التحتانية: السَّبْعة»: سقط من (ح). وانظر: «التيسير» للداني ص٢٠٠، و«حجة القراءات» ص٦٦٧.

وفي كلام بعضِهم: **عَزْفٌ كنَوْح القَماري**، وعَرْفٌ كفَوْحِ القَماري. **أو: حَدَّدَها** لهم، فجَنَّةُ كُلِّ أحدٍ محدودةٌ مُفرَزَةٌ عن غيرها، من: عَرَّفَ الدارَ وأَرَّفَها، والعُرَفُ والأُرَفُ: الحدود.

[﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِن تَنصُرُواْ ٱللَّهَ يَنصُرۡكُمۡ وَيُثَبِّتۡ أَقۡدَامَكُمۡ﴾ ٧]

﴿إِن تَنصُرُواْ﴾ دينَ (اللهِ) ورسولِهِ ﴿يَنصُرۡكُمۡ﴾ علىٰ عَدُوِّكُم، ويَفتَحْ لكم، ﴿وَيُثَبِّتۡ أَقۡدَامَكُمۡ﴾ في مَواطِنِ الحرب، أو علىٰ مَحَجّةِ الإسلام.

[﴿وَٱلَّذِينَ كَفَرُواْ فَتَعۡسٗا لَّهُمۡ وَأَضَلَّ أَعۡمَٰلَهُمۡ ۞ ذَٰلِكَ بِأَنَّهُمۡ كَرِهُواْ مَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ فَأَحۡبَطَ أَعۡمَٰلَهُمۡ﴾ ٨-٩]

﴿وَٱلَّذِينَ كَفَرُواْ﴾ يحتمِلُ الرفعَ علىٰ الابتداء، والنَّصْبَ بما يُفسِّرُه، ﴿فَتَعۡسٗا لَّهُمۡ﴾، **كأنه قال: أتعَسَ الذينَ كَفَروا.** ....

قوله: (**عَزْفٌ كنَوْحِ القَماري**): العَزْفُ ـ بالزاي ـ: الصَّوْت[1]، **الجوهري**: «المَعازِف: المَلاهي، وعَزْفُ الرِّياح: أصواتُها».

قوله: (**أو: حَدَّدَها**): عطفٌ علىٰ «طَيَّبَها».

وقلت: ويُمكِنُ أن يُكنىٰ بالعَرْفِ عن التعريف، قال:

أرادوا ليُخفُوا قَبْرَها عن مُحِبِّها ... فطِيبُ تُرابِ القَبْرِ دلَّ علىٰ القَبْرِ[2]

أي: كلٌّ يهتَدي إلىٰ جَنَّتِهِ برَوْحِ عَمَلِه. هذا قريبٌ مِن قولِ مُجاهِد.

قوله: (**كأنه قال: أتعَسَ الذينَ كفروا**): فعلىٰ هذا، هو عطفٌ علىٰ قوله تعالىٰ: ﴿وَيُثَبِّتۡ

---

(١) قولُه: «عَزْفٌ كنَوح القَماري»: المُراد بـ«القَماري»: نوعٌ من الحمام، الواحدة: قُمْريّة، أما قولُه: «وعَرْفٌ كفَوْح القَماري»: فالمُراد: العُودُ القَماري، وهو عودٌ يُتبخَّرُ به، يُجلَبُ مِن مَوضِع ببلادِ الهِندِ يُقال له: قَمار. انظر: «القاموس» للفيروزآبادي، مادة (قمر).

(٢) قال البهاءُ العاملي في «الكشكول» (١: ٧٣-٧٤): «لـمَّا ماتت ليلىٰ أتىٰ المجنونُ إلى الحيّ، وسألَ عن قبرها، ولم يَهدُوهُ إليه، فأخَذَ يَشُمُّ تُرابَ كُلِّ قبرٍ يَمُرُّ به، حتىٰ شَمَّ تُرابَ قبرها، فعرَفَه، وأنشَدَ البيت، ثم ما زالَ يُكرِّرُه حتىٰ ماتَ ودُفِنَ إلى جَنْبِها».

فإن قلت: عَلَامَ عُطِفَ قولُه: ﴿وَأَضَلَّ أَعْمَٰلَهُمْ﴾؟ قلت: على الفِعْل الذي نَصَبَ «تَعْساً»، ولأنَّ المعنىٰ: فقال: تَعْساً لهم، أو: فقضىٰ: تَعْساً لهم. و«تَعْساً له»: نقيضُ «لَعاً له»، قال الأعشىٰ:

فالتَّعْسُ أَوْلىٰ لها مِن أن أقول: لَعَـا

أَقْدَامَكُمْ﴾، أي: يُثبِّتُ اللهُ أقدامَ المؤمنين، ويُتعِسُ الكُفّار، والفاءُ في قوله: ﴿فَتَعْسًا لَّهُمْ﴾: كما في قوله: ﴿فَإِذَا قَرَأْتَ ٱلْقُرْءَانَ فَٱسْتَعِذْ بِٱللَّهِ﴾، أي: أرادَ اللهُ أن يُتعِسَهم، فقضىٰ: تَعْساً لهم، أو: فقال: تَعْساً لهم، كقوله تعالىٰ: ﴿إِنَّمَآ أَمْرُهُۥٓ إِذَآ أَرَادَ شَيْـًٔا أَن يَقُولَ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ﴾ [يس: ٨٢]، كما قَدَّرَهما المُصنِّف.

وعلىٰ أن يكونَ ابتداء: هو عطفُ جُملةٍ علىٰ جُملةٍ شَرطيّةٍ مِثلِها، ولذلكَ أُدخِلَتِ الفاءُ في خَبَرِ الموصول، كما قَدَّره الزجّاج، فالمُرادُ بالذين كفروا: مَنْ يُضادُّ الذينَ يَنصُرونَ دينَ الله، كأنه قيل: إن تَنصُروا اللهَ يَنصُرْكُم، ومَنْ لم يَنصُرْهُ فتَعْساً له، فوَضَعَ «الذينَ كَفَروا» مَوضِعَ «مَنْ لم يَنصُرْه» تغليظاً. هذا القولُ أوفَقُ لأسلوبِ السُّورةِ مِنَ التقابُلِ المَعْنوي.

قوله: (فالتَّعْسُ أَوْلىٰ لها مِن أنْ أقول: لَعَا): تمامُه في «الصِّحاح»[1]:

بذاتِ لَوْثٍ عَفَرْناةٍ إذا عَثَرَتْ[2]

لَعْوةُ الجوع: حِدَّتُه، ويُقالُ للعاثِر: «لعاً لك» دعاءٌ عليه بأن يَنتَعِش، واللَّوْث ـ بالفَتْح ـ: القُوّة، ناقةٌ عَفَرناة: قَوِيّة، بالعين المُهمَلة والفاءِ والنون، والألفُ للإلحاق، قبلَه:

كَلَّفتُ مجهولَها[3] نفسي وشـايَعَني هَـمِّي عليها إذا ما آلُـها لَـمَعا

---

(١) ذكره الجوهري في «الصِّحاح»، مادة (لوث).

(٢) البيتُ للأعشىٰ، كما في «ديوانه» ص١٠٧.

وكذا ذكره الزمخشريُّ نفسُه في «المستقصىٰ في أمثال العرب» (٢: ٢٦٦) رقم (٩٢٧)، وأبو عُبيد القاسمُ ابنُ سَلّام في كتاب «الأمثال» («فصل المقال» للبكري ص١٠١)، وابنُ منظور في «لسان العرب»، مادة (لوث) و(تعس) و(لعا). وعند الزمخشري: «أولىٰ لها»، وعند غيره: «أدنىٰ لها».

(٣) في (ح) و(ف): «كلفت بها» ولا يستقيم، والمُثبَت من (ط)، وهو المُوافقُ لِـمَا في «ديوان الأعشى» ص١٠٧، و«لسان العرب»، مادة (لوث)، ويدلُّ علىٰ صوابه قولُ المُؤلِّف بعد قليل في شَرْحه: «بلدة مجهولة».

يُريد: فالعُثورُ والانحِطاطُ أقرَبُ لها مِنَ الانتِعاشِ والثُّبوت.

وعنِ ابنِ عباس: يُريد في الدُّنيا: القَتْل، وفي الآخِرة: التَّردِّي في النار.

﴿كَرِهُوا﴾ القرآنَ و﴿مَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ﴾ فيه مِنَ التكاليفِ والأحكام، لأنهم قد أَلِفُوا الإهمالَ وإطلاقَ العِنانِ في الشَّهَواتِ والـمَلاذّ، فشَقَّ عليهم ذلك وتعاظَمَهم.

[﴿أَفَلَمْ يَسِيرُوا۟ فِى ٱلْأَرْضِ فَيَنظُرُوا۟ كَيْفَ كَانَ عَٰقِبَةُ ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ ۚ دَمَّرَ ٱللَّهُ عَلَيْهِمْ ۖ وَلِلْكَٰفِرِينَ أَمْثَٰلُهَا﴾ ١٠]

دَمَّـرَه: أهلَكَه، ودَمَّـرَ عليه: أهلَكَ عليه ما يختصُّ به، والمعنىٰ: دَمَّـرَ اللـهُ عليهم ما اختَصَّ بهم مِن أنفُسِهم وأموالِهم وأولادِهم وكُلِّ ما كانَ لهم، ﴿وَلِلْكَٰفِرِينَ أَمْثَٰلُهَا﴾ الضميرُ للعاقبةِ المذكورةِ أو للهَلَكة، لأنَّ التدميرَ يَدُلُّ عليها، أو للسُّنّة، لِقولِه عَـزَّ وعَلَا: ﴿سُنَّةَ ٱللَّهِ فِى ٱلَّذِينَ خَلَوْا۟﴾ [الأحزاب: ٦٢].

المعنىٰ: قَوِيَ هَـمِّي علىٰ قَطْع بلدةٍ مجهولةِ الأعلام إذا ما سَـرابُها يَلمَع، بناقةٍ ذاتِ قُوّةٍ غليظة.

قال الزجّاج: «الذين: مُبتَدأ، والخبر: ﴿فَتَعْسًا لَّهُمْ﴾، ويجوزُ أن يكونَ نَصْباً علىٰ معنىٰ: أتعَسَهم الله، والتَّعْس: الانحِطاطُ والعُثور»[(١)]. وقال مكِّي: «(الذينَ كَفَروا): مُبتَدأ، وما بعدَه: الخبر، و(تَعْساً): نَصْبٌ علىٰ المَصدَر، وهو مُشتَقٌّ عن فِعْلٍ مُستعمَل، ويجوزُ الرفعُ علىٰ الابتداء، و﴿لَّهُمْ﴾: الخبر، والجملة: خبرُ (الذين)»[(٢)].

قوله: (ودَمَّـرَ عليه: أهلَكَ عليه ما يختصُّ به): **الأساس**: «دَمَّـرَ عليهم، وهو إهلاكٌ[(٣)] مُستَأصِل، ودَمَّرتُ علىٰ القوم: هَجَمتُ عليهم بغير استِئذان، دُمُوراً».

---

(١) «معاني القرآن وإعرابه» للزجاج (٥: ٨).

(٢) «مُشكِل إعراب القرآن» لمكي بن أبي طالب (٢: ٦٧١).

(٣) في الأصول الخطية: «هلاك»، والمُثبَتُ من «أساس البلاغة»، مادة (دمر).

[﴿ذَٰلِكَ بِأَنَّ ٱللَّهَ مَوْلَى ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَأَنَّ ٱلْكَٰفِرِينَ لَا مَوْلَىٰ لَهُمْ﴾ ١١]

﴿مَوْلَى ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ﴾ وَليُّهم وناصِرُهم، وفي قِراءةِ ابنِ مسعود: «وليُّ الذينَ آمنوا»، ويُروىٰ: أنَّ رسولَ الله ﷺ **كانَ في الشِّعْبِ** يومَ أُحُد، وقد فَشَتْ فيهمُ الجِراحات، وفيه نزلت، فنادىٰ المُشركون: **اعْلُ هُبَل**، فنادىٰ المُسلِمون: اللهُ أعلىٰ وأجَلّ، فنادىٰ المُشركون: يومٌ بيوم، والحربُ سِجال، إنَّ لنا عُزّىٰ ولا عُزّىٰ لكم، فقال رسولُ الله ﷺ: «قولوا: اللهُ مَوْلانا ولا مَوْلىٰ لكم، إنَّ القَتْلىٰ مُختَلِفة: أما قَتْلانا فأحياءٌ يُرزَقون، وأما قَتْلاكم ففي النارِ يُعذَّبون».

فإن قلت: قولُه تعالىٰ: ﴿وَرُدُّوٓاْ إِلَى ٱللَّهِ مَوْلَىٰهُمُ ٱلْحَقِّ﴾ [يونس: ٣٠] مُناقِضٌ لهذهِ الآية؟ قلت: لا تناقُضَ بينهما، لأنَّ اللهَ مَوْلىٰ عِبادِهِ جميعاً علىٰ معنىٰ أنه ربُّهم ومالِكُ أمرِهِم، وأما علىٰ معنىٰ الناصِر: فهو مَولىٰ المُؤمنينَ خاصّة.

وقلت: كأنَّ في «دمَّرَ عليهم» تَضْمينَ معنىٰ «أطبَقَ»، فعُدِّيَ بـ«علىٰ»، فإذا أطبَقَ عليهم دماراً لم يَخلُصْ مما يَختَصُّ به أحد.

قوله: (**كانَ في الشِّعْب**): **الجوهري**: «الشِّعْبُ ـ بالكَسْرِ ـ: الطريقُ في الجبل، والجمع: الشِّعاب».

قوله: (**اعْلُ هُبَل**): هذا مذكورٌ في حديثٍ طويلٍ قاله أبو سُفيانَ يومَ أُحُد، أخرَجه البُخاريُّ وأبو داود[1] عن البراءِ بنِ عازب.

النهاية: «هُبَل ـ بضَمِّ الهاء ـ: اسمُ صَنَم لهم معروف»، «الحربُ سِجال: أي: مَرّةً لنا ومَرّةً علينا، وأصلُه: أنَّ المُستَقِينَ بالسَّجْل[2] يكونُ لكُلِّ واحدٍ منهم سَجْل».

---

(١) البخاري (٣٠٣٩) و(٤٠٤٣)، ولم أقف عليه في «سنن أبي داود».

(٢) السَّجْل: الدَّلْو العظيمة، كما في «القاموس»، مادة (سجل).

[﴿إِنَّ ٱللَّهَ يُدْخِلُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّٰلِحَٰتِ جَنَّٰتٍ تَجْرِى مِن تَحْتِهَا ٱلْأَنْهَٰرُ ۖ وَٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ يَتَمَتَّعُونَ وَيَأْكُلُونَ كَمَا تَأْكُلُ ٱلْأَنْعَٰمُ وَٱلنَّارُ مَثْوًى لَّهُمْ﴾ ١٢]

﴿يَتَمَتَّعُونَ﴾ يَنتفِعُونَ بمَتاعِ الحياةِ الدُّنيا أياماً قلائِل، ﴿وَيَأْكُلُونَ﴾ غافِلينَ **غيرَ مُفكِّرِينَ في العاقِبة** ﴿كَمَا تَأْكُلُ ٱلْأَنْعَٰمُ﴾ في مَسارِحِها ومَعالِفِها، غافِلةً عما هي بصَدَدِهِ مِنَ النَّحْرِ والذَّبْح، ﴿مَثْوًى لَّهُمْ﴾ مَنزِلٌ ومقام.

[﴿وَكَأَيِّن مِّن قَرْيَةٍ هِىَ أَشَدُّ قُوَّةً مِّن قَرْيَتِكَ ٱلَّتِىٓ أَخْرَجَتْكَ أَهْلَكْنَٰهُمْ فَلَا نَاصِرَ لَهُمْ﴾ ١٣]

وقُرِئ: «وكائِن» بوَزْنِ «كاعِن» وأرادَ بالقَرْيَة: أهلَها، ....

قوله: (**غير مُفكِّرينَ في العاقبة** ﴿كَمَا تَأْكُلُ ٱلْأَنْعَٰمُ﴾): فإن قلت: أينَ مَوقِعُ التقابُل بينَ هذهِ الآيةِ وبينَ قوله: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يُدْخِلُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟﴾؟ قلت: مَوقِعُه إيقاعُ ﴿يَتَمَتَّعُونَ وَيَأْكُلُونَ﴾ مُقابِلاً لقوله: ﴿وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّٰلِحَٰتِ﴾، وفيه إيماءٌ إلىٰ قوله صَلَواتُ الله عليه: «الدُّنيا سِجْنُ المُؤمِنِ وجَنَّةُ الكافِر»، أخرجَه مُسلِم[1]، يعني: أنَّ اللهَ عَزَّ وجَلَّ سيُدخِلُ الذينَ آمنوا وتَفكَّروا، فعرفوا أنَّ الدُّنيا ونعيمَها في وَشْكِ الزوال، وأنَّ الآخِرةَ هيَ دارُ القرار، فحَبَسُوا أنفُسَهم علىٰ طاعةِ الله وطَلَبِ مَرْضاتِه، وصَبَرُوا علىٰ مَشاقِّ التكاليف، وعَزَفُوا عن مَلاذِّ الدُّنيا وشَهَواتِها، فكانتِ العاقبةُ جَنّاتٍ تجري مِن تحتِها الأنهار، والذينَ كفروا لم يَتفكَّروا في ذلك، فاشتَغَلوا بالدُّنيا عن الآخرة، وتَمَتَّعوا أياماً قَلائِلَ يأكلونَ غافِلين، والحالُ أنَّ النارَ مَثْوىٰ لهم.

أُسنِدَ إدخالُ الجنةِ إلىٰ الله، وأُهمِلَ إسنادُ النار، وخُولِفَ بينَ الجملتينِ فِعْليةً واسمية؛ للإيذانِ بسَبْقِ الرحمة، والإعلامِ بتَصْييرِ المُؤمنين، والوَعْدِ بأنَّ عاقبتَهم أنَّ اللهَ يُدخِلُهم جَنّات، وأنَّ الكافرينَ مثواهم النار، وهم الآن حاضِرونَ فيها، ولا يَدرون، وكالبهائم يأكلون.

قوله: (**وقُرِئ: «وكائِن» بوَزْنِ «كاعِن»**): قرأها ابنُ كثير[2].

---

(١) في «صحيحه» برقم (٢٩٥٦) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

(٢) انظر: «التيسير» للداني ص٩٠، و«حجة القراءات» ص١٧٤.

ولذلك قال: ﴿أَهْلَكْنَٰهُمْ﴾ **كأنه قال: وكم مِن قوم هُم أشَدُّ قُوّةً مِن قومِكَ الذينَ** أخرَجُوكَ أهلَكْناهُم، ومعنىٰ «أخرَجُوك»: كانوا سَبَبَ خُروجِك. فإن قلت: كيفَ قال: ﴿فَلَا نَاصِرَ لَهُمْ﴾؟ وإنما هو أمرٌ قد مضىٰ؟ قلت: مَجْراه مَجْرىٰ الحالِ المَحْكيّة، كأنه قال: أهلَكْناهم فهم لا يُنصَرُون.

[﴿أَفَمَن كَانَ عَلَىٰ بَيِّنَةٍ مِّن رَّبِّهِۦ كَمَن زُيِّنَ لَهُۥ سُوٓءُ عَمَلِهِۦ وَٱتَّبَعُوٓا۟ أَهْوَآءَهُم﴾ ١٤]

«مَنْ زُيِّنَ له»: هُم أهلُ مَكّةَ الذينَ زَيَّنَ لهمُ الشَّيْطانُ شِرْكَهم وعَداوتَهم للهِ ورسولِه، و«مَنْ كانَ علىٰ بَيِّنةٍ مِن ربِّه» ـ أي: علىٰ حُجّةٍ مِن عِندِه وبُرْهان، وهو القُرآنُ المُعجِزُ وسائرُ المُعجِزات ـ: هو رسولُ الله ﷺ. وقُرِئ: «أَمَّنْ كانَ علىٰ بَيِّنة»، وقال: ﴿سُوٓءُ عَمَلِهِۦ وَٱتَّبَعُوٓا۟﴾ للحَمْلِ علىٰ لفظِ «مَنْ» ومعناه.

[﴿مَّثَلُ ٱلْجَنَّةِ ٱلَّتِى وُعِدَ ٱلْمُتَّقُونَ ۖ فِيهَآ أَنْهَٰرٌ مِّن مَّآءٍ غَيْرِ ءَاسِنٍ وَأَنْهَٰرٌ مِّن لَّبَنٍ لَّمْ يَتَغَيَّرْ طَعْمُهُۥ وَأَنْهَٰرٌ مِّنْ خَمْرٍ لَّذَّةٍ لِّلشَّٰرِبِينَ وَأَنْهَٰرٌ مِّنْ عَسَلٍ مُّصَفًّى ۖ وَلَهُمْ فِيهَا مِن كُلِّ ٱلثَّمَرَٰتِ وَمَغْفِرَةٌ مِّن رَّبِّهِمْ ۖ كَمَنْ هُوَ خَٰلِدٌ فِى ٱلنَّارِ وَسُقُوا۟ مَآءً حَمِيمًا فَقَطَّعَ أَمْعَآءَهُمْ﴾ ١٥]

فإن قلت: ما معنىٰ قوله تعالىٰ: ﴿مَّثَلُ ٱلْجَنَّةِ ٱلَّتِى وُعِدَ ٱلْمُتَّقُونَ ۖ فِيهَآ أَنْهَٰرٌ ... كَمَنْ هُوَ خَٰلِدٌ فِى ٱلنَّارِ﴾؟ قلت: هو كلامٌ في صُورةِ الإثباتِ ومعنىٰ النفي والإنكار، **لانطِوائِهِ تحتَ حُكمِ كلامٍ مُصَدَّرٍ بحرفِ الإنكار،** ....

قوله: (**كأنه قال: وكم مِن قوم هُم أشَدُّ قُوّة**): قال مكّي: «﴿مِّن قَرْيَتِكَ ٱلَّتِىٓ أَخْرَجَتْكَ﴾ مما حُذِفَ فيه المُضاف، وأُقيمَ المُضافُ إليه مَقامَه، أي: التي أخرجَكَ أهلُها، فحُذِفَ «الأهل»، فقام ضميرُ «القرية» مَقامَهم، فصار مرفوعاً بـ«أخرَجَ» واستَتَرَ فيه، وظَهَرَتْ علامةُ التأنيث»[1].

قوله: (**لانطِوائِهِ تحتَ حُكم كلامٍ مُصَدَّرٍ بحَرْفِ الإنكار**): **الانتِصاف**: «لقد أحسَن، وفي الكلام حذفٌ لِتَتِمَّ المُعادلةُ وتَصِحَّ المُقابَلة[2]، أي: مَثَلُ ساكِنِ الجنة، كقوله: ﴿أَجَعَلْتُمْ سِقَايَةَ

---

(١) «مُشكِل إعراب القرآن» لمكي بن أبي طالب (٢: ٦٧٢).

(٢) لأنه لا مُعادلةَ بين الجنة وبين الخالدين في النار. قاله ابنُ المُنيِّر نفسُه في «الانتصاف»، واختصَرَه المُؤلِّف، كعادته رحمه الله تعالىٰ في كثير من نُقُوله.

....

﴿ٱلْحَآجِّ ... كَمَنْ ءَامَنَ﴾ [التوبة: ١٩]، أي: أهلَ سِقاية، فيكونُ حينَئذٍ تنظيـرُ بُعْدِ التَّسْويةِ بينَ المُتمسِّكِ بالبيِّنَة وراكبِ الهوىٰ ببُعْدِ التَّسْويةِ بينَ المُنعَّمِ في الجنّةِ والمُعذَّبِ في النار، وهو مِن بابِ تَنْظير الشيءِ بنفسِه باعتبارِ حالَين، إحداهما أوضَحُ بياناً مِن الأخرىٰ، فالمُتمسِّكُ بالبيِّنة هو المُنعَّمُ في الجنّة، والمُـتَّبعُ الهوىٰ هو المُعذَّبُ في النار»[١].

وقلت: قد افتُـتِحَتْ هذهِ السُّورةُ الكريمة، ووُسِمَتْ بَراعةُ استِهلالِها، بصيغةِ التقابُل في الذينَ كفروا، وثُنِّيَ في أنَّ اللـهَ يُدخِلُ الذينَ آمنوا؛ سلوكَ تلك الطريقة، وثُلِّثَ في قوله: ﴿أَفَمَن كَانَ عَلَىٰ بَيِّنَةٍ﴾ ذلك، وجُعِلَت هذهِ الآيةُ التي نَحْنُ بصَدَدِها مُتفرِّعةً علىٰ هذهِ القَرينةِ بدلالةِ أداةِ التشبيه، وجُعِلَ المُشبَّهُ والمُشبَّهُ به بتمـامِهِ مُمثَّلاً به، كما قَرَّرَهُ صاحبُ «الانتِصاف».

وإنما فُصِلَ بينَ الكلامين[٢] ليقعَ قولُه: ﴿مَّثَلُ ٱلْجَنَّةِ﴾ استِئنافاً، وذلكَ أنَّ الكافرَ لـمّا أُلقِيَ إليه نفيُ المُساواةِ بينَ مَنْ هو على بُرْهانٍ من ربِّه، ـ وهو القُرآنُ المُعجز ـ وبينَ مَنْ رَكِبَ مَتْنَ الهوىٰ واتبعَ الشَّهوات، كما قال: ﴿وَٱلَّذِينَ كَفَرُواْ يَتَمَتَّعُونَ وَيَأْكُلُونَ كَمَا تَأْكُلُ ٱلْأَنْعَٰمُ﴾، وقُدِّرَ أنه لِعَدَمِ التِفاتِهِ إلىٰ هذا الإنكارِ بمَنزِلةِ مَنْ يُصِـرُّ علىٰ إنكاره، ويقولُ بالتَّسْوية، فأوقَعَ ﴿مَّثَلُ ٱلْجَنَّةِ﴾ إلىٰ ساقتِهِ جواباً إلىٰ هذا الإنكارِ المُتجدِّد، يعني: إنكارُكُم هذا يَستَلزِمُ التسويةَ بينَ حالتَي أهلِ الجنّةِ والنار.

والنُّكْتةُ في إيرادِ هذا الاستِئناف: هي أنَّ هذا مِنَ الأُمُورِ المُقرَّرةِ التي تَثبُتُ به الدَّعاوىٰ[٣]؛ لظُهورِ أدلته، وأُدمِجَ[٤] فيه معنىٰ التعريض بأنهم في هذا الإصـرارِ ممن هو خالدٌ في النار، وبأنَّ الذي هو علىٰ بيِّنةٍ مِن ربِّه في جَنّاتٍ تجري مِن تحتِها الأنهار.

---

(١) «الانتصاف» (٣: ٥٣٣) بحاشية «الكشّاف».

(٢) أي: بين هذه الآية والآياتِ التي تقدمتها في السورة، مع أنها مُتفرِّعةٌ عليها، فكان حقُّها أن تُعطَفَ عليها، ولكنَّها فُصِلَت عنها، أي: تُرِكَ العطفُ بينها وبينَ ما قبلها.

(٣) تحرَّف في (ف) إلىٰ: «الدواعي».

(٤) تقدَّم معنىٰ الإدماج في تفسير الآية ١١٥ من سورة التوبة (٧: ٣٨١) تعليقاً.

ودُخُولِهِ في حَيِّزِه، وانخِراطِهِ في سِلكِه، وهو قولُه: ﴿أَفَمَن كَانَ عَلَىٰ بَيِّنَةٍ مِّن رَّبِّهِۦ كَمَن زُيِّنَ لَهُۥ سُوٓءُ عَمَلِهِۦ﴾، فكأنه قيل: أمَثَلُ الجنةِ كمَنْ هو خالِدٌ في النار؟ أي: كمَثَلِ جَزاءِ مَنْ هو خالدٌ في النار.

فإن قلت: فلِمَ عُرِّيَ من حَرْفِ الإنكار، وما فائدةُ التَّعْرية؟ قلت: تعريتُه مِن حرفِ الإنكارِ فيها زيادةُ تصويرٍ لمُكابرةِ مَنْ يُسَوِّي بينَ المُتمسِّكِ بالبيِّنةِ والتابعِ لهواه، وأنه بمَنزِلةِ مَنْ يُثبِتُ التَّسْويةَ بينَ الجنّةِ التي تجري فيها تلكَ الأنهار، وبينَ النارِ التي يُسْقىٰ أهلُها الحميم، ونظيرُه قولُ القائل:

أفـرَحُ أنْ أُرزَأَ الكِـرامَ وأنْ　　　أُورَثَ ذَوْداً شَصائِصاً نَـبَلا

عن بعضِهم: أنَّ الهمزةَ في ﴿أَفَمَن كَانَ﴾ توقيفٌ وتقرير، لأنَّ الجوابَ معلوم، كما أنك إذا قلت: مَنْ يفعَلِ السَّيِّئاتِ يَشْقَ، ومَنْ يَفعَلِ الحسناتِ يَسْعَد، ثم قلت: الشقاءُ أحَبُّ إليك أم السَّعادة؟ فقد عُلِمَ أنَّ الجواب: السَّعادة، فهذا مَجْرىٰ همزةِ التوقيفِ والتقرير.

الراغب: «مَن: عبارةٌ عن الناطقين، ولا يُعبَّر به عن غير الناطقين إلا إذا جُمِعَ بينهم وبين غيرهم، كقولك: رأيتُ مَن في الدارِ من الناس والبهائم، أو يكون تفصيلاً لجملةٍ يدخلُ فيهم الناطقون، كقوله تعالىٰ: ﴿فَمِنْهُم مَّن يَمْشِي﴾ [النور: ٤٥] الآية، ولا يُعبَّر عن الناطقين إذا تفرد، ولهذا قال بعضُ المُحدَثين في صفة أغنام نفىٰ عنهم الإنسانية:

تُخْطِي إذا جئتَ في استِفهامِهم بـ«مَنْ»

تنبيهاً علىٰ أنهم حيوانٌ أو دون الحيوان»[1].

قوله: (أفـرَحُ أنْ أُرزَأَ الكِرام) البيت: شَصُوص: وهيَ الناقةُ القليلةُ اللَّبَن، النُّبَل ـ بالضَّمّ ـ: جمعُ نُبْلة[2]، وبالفَتْح: جمعُ نبيل، ككُرَمٍ وكُرُم، والنَّـبَلُ أيضاً: صِغارُ الإبل، وهو

---

(١) قول الراغب سقط من (ح) و(ف)، وهو في «المفردات» (من).

(٢) وهي العطية.

هو كلامٌ مُنكِرٌ للفَرَحِ برَزِيّةِ الكِرام ووِراثةِ الذَّوْد، مع تَعَـرِّيهِ من حرفِ الإنكار، لانطِوائِهِ تحتَ حُكم قولِ مَنْ قال: أتفرحُ بمَوْتِ أخيك وبوراثةِ إبله، والذي طُرِحَ لأجلِهِ حرفُ الإنكار: إرادةُ أن يُصَوِّرَ قُبحَ ما أُزِنَّ به، فكأنه قالَ له: نعم، مِثْلي يَفرَحُ بمَرزَأةِ الكِرام، وبأن يَستَبدِلَ منهم ذَوْداً يَقِلُّ طائلُه، وهو مِنَ التسليم الذي تحته كُلُّ إنكار.

و﴿مَثَلُ ٱلْجَنَّةِ﴾ صِفةُ الجنّةِ العجيبةِ الشأن، وهو مُبتدأ، وخَبَـرُه: ﴿كَمَنْ هُوَ خَٰلِدٌ﴾، ..

مِنَ الأضداد، والذَّوْد: ما دونَ العَشَـرة، وفي الحديث: «في خمسِ ذَوْدٍ شاةٌ»[١] بالإضافة، والنُّبَل: رُوِيَ في الشِّعْرِ بضَمِّ النُّون أيضاً، والمعنىٰ: أفرَحُ بأنْ أُرزَأَ بكِرامِ القوم، فأُعطىٰ صِغارَ الإبل، أي: لا أفرح[٢].

قوله: (ما أُزِنَّ به): الجوهري: «أزنَنتُه بشيء: اتهمتَه، وهو يُزَنُّ بكذا».

قوله: (وهو مُبتَدأ، وخَبَـرُه: ﴿كَمَنْ هُوَ خَٰلِدٌ فِي ٱلنَّارِ﴾): قال الفرّاء: أراد: أمَنْ كانَ في هذا النَّعيم كمَنْ هو خالدٌ في النار؟ يَدُلُّ علىٰ هذا المحذوفِ قولُه[٣]: ﴿وُعِدَ ٱلْمُتَّقُونَ﴾، أو حرفُ التشبيه الدّالُّ علىٰ المُشبَّهِ والمُشبَّهِ به. ذكره صاحبُ «المطلع». ولا بُدَّ مِن تقديرِ شيء، إما عندَ المُشبَّه كما ذهبَ إليه الفرّاء، أو عندَ المُشبَّهِ به، كما قَدَّرَهُ المُصنِّف، وهو: «كمَثَلِ جَزاءِ مَنْ هو خالدٌ في النار».

---

(١) أخرجه أبو داود (١٥٦٧)، والنسائي (٢٤٤٧) و(٢٤٥٥)، ضِمنَ كتاب أبي بكر الذي كتبه لأنس بن مالك رَضِيَ اللهُ عنهما في الزكاة، وأولُه: «هذه فريضةُ الصدقة التي فَرَضَها رسولُ الله ﷺ علىٰ المسلمين التي أمر اللهُ عَزَّ وجَلَّ بها نبيَّه».

(٢) البيتُ لحضـرميِّ بنِ عامر، كان له تسعةُ إخوة، فهلكوا ووَرِثَهم، فزعم أحدُ أولادِ عمِّه أن حَضْـرَمياً فَرِحَ بمَوْتِ إخوته، فأجابه به. كذا في «لسان العرب» لابن منظور، مادة (جزأ) و(شصص) و(نبل)، وفي المادة الأخيرة ذِكرُ الخلافِ في ضَبْط «نبلاً» فيه.

(٣) في (ح) و(ف): «وهو قولُه» والمُثبتُ من (ط).

وقولُه: ﴿فِيهَآ أَنۡهَٰرٞ﴾ **داخِلٌ في حُكم الصِّلةِ كالتكرير لها**، ألا ترىٰ إلىٰ صِحّةِ قولك: التي فيها أنهار. **ويجوزُ أن يكونَ خبـرَ مُبتَدأٍ محذوف**: هيَ فيها أنهار، وكأنَّ قائلاً قال: وما مَثَلُها؟ فقيل: فيها أنهار، وأن يكونَ **في مَوضِع الحال**، أي: مُستَقِرّةً فيها أنهار، **وفي قِراءةِ عليٍّ رضيَ اللـهُ عنه: «أمثالُ الجنّة»**، أي: ما صفاتُها كصفاتِ النار.

قوله: (﴿فِيهَآ أَنۡهَٰرٞ﴾ **داخلٌ في حُكم الصِّلةِ كالتكرير لها**): أي: للصِّلة، إحداها: ﴿وُعِدَ ٱلۡمُتَّقُونَ﴾، وثانيها: ﴿فِيهَآ أَنۡهَٰرٞ﴾.

قوله: (**ويجوزُ أن يكونَ خَبـرَ مُبتَدأٍ محذوف**): عطفٌ علىٰ قوله: «**داخلٌ في حُكم الصِّلة**»[1]، لا علىٰ ما قبلَه، بدليلِ عطف: «وأن يكونَ في مَوضِع الحال» علىٰ «أن يكون»، وفيه بَحْث، لأنه لا حاجةَ إلىٰ تقديرِ المُبتَدأ؛ لأنَّ ﴿فِيهَآ أَنۡهَٰرٞ﴾ جُملةٌ برأسِها، ويَلزَمُ مِن كونِها بياناً وقوعُ الاستِئنافِ قبلَ مجيءِ خَبـرِ الجملةِ السابقةِ التي هيَ مَورِدُ السُّؤال، اللهُمَّ إلا أن يُقال: يُقدَّرُ للجُملةِ الأُولىٰ خَبـر، وللثانية[2] مُبتَدأ، كما فعَلَ أبو البقاء، أي: فيمـا نَقُصُّ عليكَ مَثَلُ الجنّة، وقولُه: ﴿فِيهَآ أَنۡهَٰرٞ﴾ مُستأنَـفٌ شارحٌ لمعنىٰ المَثَل، وقولُه: ﴿كَمَنۡ هُوَ خَٰلِدٞ﴾ في مَوضِعِ رفع، أي: حالُهم كحالِ مَنْ هو خالدٌ في النار، أو نَصْبٍ، أي: يُشبِهون[3].

وقَـدَّرَ المُصنِّفُ في «الأنعام» ـ عند قوله: ﴿كَمَن مَّثَلُهُۥ فِي ٱلظُّلُمَٰتِ﴾ [الأنعام: ١٢٢] ـ: «﴿مَّثَلُ ٱلۡجَنَّةِ ٱلَّتِي وُعِدَ ٱلۡمُتَّقُونَۖ فِيهَآ أَنۡهَٰرٞ﴾: أي: صِفتُها هذه، وهيَ قولُه: ﴿فِيهَآ أَنۡهَٰرٞ﴾».

قوله: (**في مَوضِع الحال**): ذو الحال: الضميرُ الراجعُ مِنَ الصِّلةِ إلىٰ الموصول؛ لأنَّ الموصولةَ صِفةٌ للجَنّة، ولا بُدَّ فيها مِنَ الضمير، أي: الجنّةُ التي وُعِدَ بها المُتقونَ مُستَقِرّةً فيها الأنهار.

قوله: (**وفي قِراءةِ عليّ رضيَ اللـهُ عنه: «أمثالُ الجنة»**): قال ابنُ جِنّي: «قرأ عليٌّ وابنُ عباسٍ رضيَ اللـهُ تعالىٰ عنهما: «أمثالُ الجنة»، وهذهِ القِراءةُ دليلٌ علىٰ أنَّ قِراءةَ العامّةِ بالتوحيد معناها

---

(١) من قوله: «كالتكرير لها» إلىٰ هنا، سقط من (ح).

(٢) الجملةُ الأولىٰ: هي قولُه: ﴿مَّثَلُ ٱلۡجَنَّةِ ٱلَّتِي وُعِدَ ٱلۡمُتَّقُونَ﴾، والثانية: هي قولُه: ﴿كَمَنۡ هُوَ خَٰلِدٞ فِي ٱلنَّارِ﴾.

(٣) انظر: «التبيان في إعراب القرآن» لأبي البقاء العُكبَري (٢: ١١٦١-١١٦٢).

وقُرِئ: «أَسِنٍ»، يُقال: أَسِنَ الماءُ وأَجِن: إذا تَغيَّـرَ طَعْمُه وريحُه، وأُنشِدَ ليزيدَ بنِ معاوية:

لقد سَقَتْني رُضاباً غيرَ ذي أَسِنٍ ... كالمِسْكِ فُتَّ علىٰ ماءِ العَناقيدِ

﴿مِّن لَّبَنٍ لَّمْ يَتَغَيَّرْ طَعْمُهُۥ﴾ كما تَتَغيَّـرُ ألبانُ الدُّنيا، **فلا يعودُ قارِصاً ولا حازِراً**، ولا ما يُكرَهُ مِنَ الطُّعوم، ﴿لَّذَّةٍ﴾ تأنيثُ لَذّ، وهو اللذيذ، أو وَصْفٌ بمَصدَر. وقُرِئ بالحركاتِ الثلاث، فالجرُّ علىٰ صِفةِ الخمر، والرفعُ علىٰ صِفةِ الأنهار، والنَّصْبُ علىٰ العِلّة، أي: لأجل لَذّةِ الشارِبين. ....

الكَثْرة، وذلكَ لِـمَا فيه مِن معنىٰ المَصدَريّة، ولهذا جاز: «مَرَرتُ برجلٍ مِثلِ رَجُلَين»، و«برَجُلَينِ مِثلِ رجال»، و«بامرأةٍ مثلِ رَجُل»، ألا ترىٰ أنك تَستَفيدُ في أثناءِ ذلك معنىٰ التشبيهِ والتمثيل»[1].

وأما «ما» في كلام المُصنِّف في قوله: «ما صفاتُها كصفاتِ النار»: فهي نافية، وذلكَ لِـمَا سبقَ له أنَّ هذا كلامٌ في صُورةِ الإثباتِ ومعنىٰ النفي، وأما معنىٰ الجمع في قوله: «كصفاتِ النار»: فلوقوع ﴿كَمَنْ هُوَ خَٰلِدٌ فِي ٱلنَّارِ﴾ الآية مُشبَّهاً به، والمُشَبَّهُ مُتعدِّد، ذُكِرَ فيه أشياءُ سِتّة: الأنهارُ الأربعةُ مُكرَّرة، ثم قيل: ﴿مِن كُلِّ ٱلثَّمَرَٰتِ﴾ ثم ﴿وَمَغْفِرَةٌ مِّن رَّبِّهِمْ﴾، فيجبُ تقديرُ ما يُقابِلُها في طَرَفِ المُشبَّه به، وقد ذُكِرَ فيه شيئان: الخلودُ في النارِ وسَقيُ الماءِ الحميم. وعلىٰ تقديرِ ابنِ جِنّي: لا يجبُ تقديرُ صفاتٍ علىٰ الجمع؛ لِـمَا ذَكرَ مِن أنه جائـزٌ أن يُقال: مَرَرتُ برَجُلَينِ مِثلِ رجال، وعكسُه.

قوله: (**وقُرِئ: «أَسِن»**): قرأ ابنُ كثير: بالقَصْـر، والباقون: بالمدّ[2].

قوله: (**فلا يعودُ قارِصاً ولا حازِراً**): **الجوهري**: «القارص: اللَّبَنُ الذي يَـحْذي اللسان، وفي المثل: عَدَا القارِصُ فحَزَر، أي: جاوَزَ إلىٰ أنْ حَمِض»، و«الحازِرُ ـ بتقديم الزاي ـ: اللَّبَنُ الحامض».

---

(١) «المحتسب» لابن جِنّي (٢: ٢٧٠).

(٢) انظر: «التيسير» للداني ص٢٠٠، و«حجة القراءات» ص٦٦٧.

والمعنىٰ: ما هو إلا التَّلذُّذُ الخالِص، ليس معَه ذهابُ عَقْل ولا خُمارٌ ولا صُداعٌ ولا آفةٌ مِن آفاتِ الخمر، ﴿مُّصَفًّى﴾ لم يخرج مِن بُطونِ النَّحْل، فيُخالِطَه الشَّمْعُ وغيرُه، ﴿مَآءً حَمِيمًا﴾ قيل: إذا دنا منهم شَوَىٰ وُجوهَهُم، وانمـازَتْ فَـرْوةُ رؤوسِهم، فإذا شَـرِبُوهُ قَطَّعَ أمعاءَهم.

[﴿وَمِنْهُم مَّن يَسْتَمِعُ إِلَيْكَ حَتَّىٰٓ إِذَا خَرَجُواْ مِنْ عِندِكَ قَالُواْ لِلَّذِينَ أُوتُواْ ٱلْعِلْمَ مَاذَا قَالَ ءَانِفًاۚ أُوْلَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ طَبَعَ ٱللَّهُ عَلَىٰ قُلُوبِهِمْ وَٱتَّبَعُوٓاْ أَهْوَآءَهُمْ﴾ ١٦]

هم المُنافِقون، كانوا يحضـرونَ مجلسَ رسولِ الله ﷺ، فيَسمَعونَ كلامَه، ولا يَعُونَه، ولا يُلقُونَ له بالاً تهاوُناً منهم، فإذا خَرَجُوا قالوا لأُولي العِلم مِنَ الصحابة: ماذا قالَ الساعة؟ علىٰ جِهةِ الاستِهزاء. وقيل: كان يَـخطُب، فإذا عابَ المُنافِقينَ خَرَجُوا، فقالوا ذلكَ للعُلَماء. وقيل: قالوه لعبدِ الله بنِ مسعود. وعن ابنِ عباس: أنا منهم، وقد سُمِّيتُ فيمن سُئِل.

﴿ءَانِفًا﴾ ـ وقُرِئ: «أَنِفاً» علىٰ «فَعِل» ـ: نَصْبٌ علىٰ الظَّرْف، ....

قوله: (والمعنىٰ: ما هو إلا التَّلذُّذُ الخالِص، ليسَ معَه ذهابُ عَقْلٍ ولا خُمارٌ ولا صُداعٌ ولا آفةٌ مِن آفاتِ الخمر): كُلُّ هذا المعنىٰ يُعطيهِ الوَصْفُ بقوله: ﴿لَّذَّةٍ لِّلشَّٰرِبِينَ﴾ تَعْريضاً بخُمُورِ الدُّنيا، كقوله تعالىٰ: ﴿لَا فِيهَا غَوْلٌ وَلَا هُمْ عَنْهَا يُنزَفُونَ﴾ [الصافات: ٤٧]، ويَدُلُّ علىٰ التعريضِ تفسيرُه «المُصفّىٰ» بقوله: «لم يَـخرُجْ مِن بُطُونِ النَّحْل، فيُخالِطَه الشَّمْعُ وغيرُه»، اعتبرَ فيهمـا معنىٰ الوَصْفِ بإحدىٰ صِفتَي الذات، وخَصَّصَهمـا، إذْ لولا التَّعْريضُ لم يُـفِدْ فائدةً أخرىٰ.

قال القاضي: «وفي ذلكَ مَثَلٌ لِـمَا يقومُ مقامَ الأشـربةِ في الجنّةِ بأنواعِ ما يُستَلَذُّ منها في الدُّنيا، بالتجريد عما يُنقِّصُها ويُنغِّصُها، والتوصيفُ بمـا يُوجِبُ غزارَتَها واستِمرارَها»(١).

قوله: (وانمـازَتْ فَرْوةُ رؤوسِهم): الجوهري: «مِزْتُ الشيءَ أَمِيزُه مَيْزاً: عَزَلته وفَرَزتَه، وكذلكَ: مَيَّزتُه تـميُّزاً فانمـاز».

قوله: (أَنِفاً): قرأها ابنُ كثير(٢).

---

(١) «أنوار التنزيل» للبيضاوي (٥: ١٩٢).

(٢) هي إحدىٰ الروايتين عن ابن كثير، والأخرىٰ موافقةٌ لقراءةِ الجماعة، واختارها أبو عمرو الداني في=

قال الزَّجّاج: هو مِن: **استأنفتُ الشيء: إذا ابتَدأتـه**. والمعنىٰ: ماذا قالَ في أولِ وقتٍ يَقرُبُ منا.

[﴿وَٱلَّذِينَ ٱهۡتَدَوۡاْ زَادَهُمۡ هُدٗى وَءَاتَىٰهُمۡ تَقۡوَىٰهُمۡ﴾ ١٧]

﴿زَادَهُمۡ﴾ اللـهُ ﴿هُدٗى﴾ بالتوفيق، ﴿وَءَاتَىٰهُمۡ تَقۡوَىٰهُمۡ﴾ **أعانَهم عليها، أو: آتاهُم جَزاءَ تَقْواهُم**. وعن السُّدِّيّ: بَـيَّنَ لهم ما يتقون. وقُرِئ: «وأعطاهُم»، وقيل: الضميرُ في ﴿زَادَهُمۡ﴾ لِقَولِ الرسول، أو لاستِهزاءِ المُنافِقين .

قوله: (**هو مِن: استأنفتُ الشيء: ابتَدأتـه**): رُوِيَ عن المُصنِّف: «الآنِف: اسمٌ للساعةِ التي قبلَ ساعتِكَ التي أنتَ فيها، مُشتَقٌّ مِنَ الأُنُـف، ولِتَقَدُّمِهِ الوقتَ الحاضِـرَ كأنه بمعنىٰ: المُتقدِّم، ومنه: أُنفةُ الصِّبا: لأوّلِه، ويُقال: رَوْضةٌ أُنـُف: لم تُرع، أي: لها أولٌ يُرعىٰ».

قوله: (﴿وَءَاتَىٰهُمۡ تَقۡوَىٰهُمۡ﴾ **أعانهم عليها، أو آتاهم جَزاءَ تقواهم**): والأولُ أوفقُ لتأليفِ النَّظْم؛ لِـمَا سبقَ أنَّ أغلَبَ آياتِ هذهِ السُّورةِ الكريمة رُوعِيَ فيها التقابُل، فقُوبِلَ ﴿أُوْلَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ طَبَعَ ٱللَّهُ عَلَىٰ قُلُوبِهِمۡ﴾ بقوله: ﴿وَٱلَّذِينَ ٱهۡتَدَوۡاْ زَادَهُمۡ هُدٗى﴾، لأنَّ الطَّبْعَ يحصلُ مِن تَزايُدِ الرَّيْن[١]، وتَرادُفِ ما يزيدُ في الكُفر، وقولُه[٢]: ﴿وَٱتَّبَعُوٓاْ أَهۡوَآءَهُمۡ﴾ بقوله: ﴿وَءَاتَىٰهُمۡ تَقۡوَىٰهُمۡ﴾، فيُحمَلُ علىٰ كمالِ التقوىٰ، وهو أن يَتنزَّهَ العارفُ عما يُشغِلُ سِـرَّهُ عن الحقّ، ويَتَبتَّـلَ إليه بشَراشِره[٣]، وهو التقوىٰ الحقيقيُّ المعنيُّ بقوله: ﴿ٱتَّقُواْ ٱللَّهَ حَقَّ تُقَاتِهِۦ﴾ [آل عمران: ١٠٢]، فإنَّ المزيدَ علىٰ مَزيدِ الهدىٰ مَزيدٌ لا مَزيدَ عليه.

= «التيسير» ص٢٠٠ ـ وهو مرجعُ المُؤلِّفِ رحمه الله تعالىٰ في القراءات، فيُستَغرَبُ منه كيفَ أطلقَ العبارة علىٰ وَجْهٍ يُوهِمُ أنْ لا خِلافَ علىٰ ابنِ كثير فيها ـ وبيَّن الشيخُ عبد الفتاح القاضي رحمه الله تعالىٰ في «البدور الزاهرة» ص٢٩٧ أنَّ هذه القراءةَ ليست هي المُعتَمَدةَ عنه.

(١) وهو اسودادُ القلب من كثرة الذنوب، وأصلُ الرَّيْن: الدَّنَسُ والصَّدَأ، كما في «لسان العرب» لابن منظور، مادة (رين).

(٢) أي: وقُوبلَ قوله ... إلخ.

(٣) قوله: «ويَتَبتَّلَ إليه» أي: إلىٰ الحق، «بشـراشِـره»، أي: بنفسِه حِرْصاً ومحبّة. انظر: «لسان العرب» لابن منظور، مادة (شـرر).

[﴿ فَهَلْ يَنظُرُونَ إِلَّا ٱلسَّاعَةَ أَن تَأْتِيَهُم بَغْتَةً فَقَدْ جَآءَ أَشْرَاطُهَا فَأَنَّىٰ لَهُمْ إِذَا جَآءَتْهُمْ ذِكْرَىٰهُمْ ﴾ ١٨]

﴿أَن تَأْتِيَهُم﴾ بَدَلُ اشتمالٍ مِن ﴿ٱلسَّاعَةَ﴾، نحو: ﴿أَن تَطَـُٔوهُمْ﴾ مِن قوله: ﴿رِجَالٌ مُّؤْمِنُونَ وَنِسَآءٌ مُّؤْمِنَٰتٌ﴾ [الفتح: ٢٥]. وقُرِئ: «إنْ تأتِهم»، بالوَقْفِ علىٰ ﴿ٱلسَّاعَةَ﴾ واستِئنافِ الشَّرْط، وهيَ في مَصاحِفِ أهلِ مَكّةَ كذلك. ....

وفي التَّرفُّع عن مُتابعةِ الهوىٰ: النُّزوعُ إلىٰ المَوْلىٰ، والعُزوفُ عن شَهَواتِ هذهِ الأدنىٰ.

ثم في إسنادِ ﴿وَءَاتَىٰهُمْ تَقْوَىٰهُمْ﴾ إلىٰ الله تعالىٰ، وإسنادِ مُتابَعةِ الهوىٰ إليهم: إيماءٌ إلىٰ معنىٰ قوله(١) ﷺ: ﴿وَإِذَا مَرِضْتُ فَهُوَ يَشْفِينِ﴾ [الشعراء: ٨٠]، وتلويحٌ إلىٰ أنَّ مُتابَعةَ الهوىٰ مَرَضٌ رَوْحانيّ، ومُلازمةَ التقوىٰ دواءٌ إلهيّ، ﴿وَنُنَزِّلُ مِنَ ٱلْقُرْءَانِ مَا هُوَ شِفَآءٌ﴾ [الإسراء: ٨٢].

قوله: (﴿أَن تَأْتِيَهُم﴾ بَدَلُ اشتِمال): قال الزَّجّاج: «مَوضِعُ «أنْ»: نَصْبٌ علىٰ البَدَلِ مِنَ ﴿ٱلسَّاعَةَ﴾، المعنىٰ: فهل يَنظُرونَ إلا أنْ تأتيَهُمُ الساعةُ بَغْتة، كقوله: ﴿وَلَوْلَا رِجَالٌ مُّؤْمِنُونَ وَنِسَآءٌ مُّؤْمِنَٰتٌ لَّمْ تَعْلَمُوهُمْ أَن تَطَـُٔوهُمْ﴾ [الفتح: ٢٥]، والمعنىٰ: لولا أن تطؤوا رجالاً مؤمنين ونساءً مؤمنات»(٢).

قوله: (وقُرِئ: «إن تأتِهم»، بالوَقْفِ علىٰ ﴿ٱلسَّاعَةَ﴾): قال ابنُ جِنِّي: «قرأها أبو عَمرو ابنُ العلاء(٣): هذا استِئنافُ شَرْط، لأنه وَقَفَ علىٰ ﴿إِلَّا ٱلسَّاعَةَ﴾، ثم قال: «إنْ تأتِهم بَغْتةً فقد جاءَ أشراطُها»، فإن قلت: الشَّرْطُ لا بُدَّ معه مِنَ الشَّكِّ من الله تعالىٰ، ومعناه: منهم، أي: إن شَكُّوا في مجيئها بَغْتةً فقد جاءَ أشراطُها، أي: علاماتُها، فهَلّا تَوقَّعوها وتأهَّبوا لوقوعها»(٤).

---

(١) أي: قول سيِّدنا إبراهيم الخليل عليه الصلاةُ والسلام.

(٢) «معاني القرآن وإعرابه» للزجاج (٥: ١١).

(٣) كذا في الأصول الخطية، والذي في «المحتسب» لابن جِنِّي: أنها «قراءةُ أهل مكّة، فيما حكاه أبو جعفر الرُّؤاسي»، ولَعَلَّ نَظَرَ المُؤلِّفِ رحمه الله تعالىٰ انتقلَ إلىٰ كلامِ ابنِ جِنِّي في القراءة التي بعدها، فقد نَسَبَها إلىٰ أبي عمرو، وسيأتي كلامُه عند المُؤلِّف بعد قليل.

(٤) «المحتسب» لابن جِنِّي (٢: ٢٧٠-٢٧١).

فإن قلت: فما جزاءُ الشَّـرْط؟ قلت: قولُه: ﴿فَأَنَّىٰ لَهُمْ﴾، ومعناه: إنْ تأتِـهِمُ الساعةُ فكيفَ لهم ذِكْراهُم، أي: تَذَكُّرُهم واتِّعاظُهم إذا جاءتهم الساعة، يعني: لا تَنفَعُهم الذِّكرىٰ حينئذٍ، كقوله تعالىٰ: ﴿يَوْمَئِذٍ يَتَذَكَّرُ ٱلْإِنسَـٰنُ وَأَنَّىٰ لَهُ ٱلذِّكْرَىٰ﴾ [الفجر: ٢٣]. فإن قلت: بِمَ يَتَّصِلُ قولُه: ﴿فَقَدْ جَآءَ أَشْرَاطُهَا﴾ علىٰ القِراءتَين؟ قلت: بإتيانِ الساعة؛ اتِّصالَ العِلّةِ بالمَعْلول، كقولك: إنْ أكرَمَني زيدٌ فأنا حَقيقٌ بالإكرام أُكرِمْه.

والأشراط: العلامات، قال أبو الأسود:

فإنْ كُنتِ قد أزمَعْتِ بالصَّـرْمِ بينَنا ... فقد جَعَلَـتْ أشـراطُ أوّلِـهِ تَبـدُو

وقيل: مَبعَثُ مُحمَّدٍ خاتم الأنبياءِ ﷺ وعليهم منها، وانشِقاقُ القَمَر، والدُّخان. وعن الكَلْبيّ: كَثْرةُ المالِ والتجارةُ وشهادةُ الزُّورِ وقَطْعُ الأرحام وقِلّةُ الكِرام وكَثْرةُ اللِّئام. وقُرِئ: «بَغَتّةً» بوَزْن: جَرَبّة، وهي غريبةٌ لم تَرِدْ في المَصادِر أختُها، ....

وقلت: فالكلامُ حينَئذٍ ذو جُملتَين، قال أبو البقاء: «﴿فَأَنَّىٰ لَهُمْ﴾ خَبَـرُ ﴿ذِكْرَىٰهُمْ﴾، والشَّرْطُ مُعترِض، أي: أنىٰ لهم ذِكراهُم إذا جاءتهم، وقيل: التقدير: أنىٰ لهمُ الخلاصُ إذا جاءَ تَذكِرتُهم»(١)، ولَعَلَّ هذا أسهَلُ مأخذاً مِنَ اختيارِ المُصنِّف؛ لِـمَا يُؤدِّي إلىٰ جَعْلِ الكُلِّ كلاماً واحداً، ويَلزَمُ التعاطُل.

قوله: (علىٰ القِراءتَين): أي: المشهورة، وهي ﴿أَن تَأْتِيَهُم﴾، والشاذة، وهي: «إن تأتِهم».

قوله: (كثرةُ المالِ والتِّجارة): يعني: للعَرَب، وإلا فالعَجَمُ لم تَزَلْ كذلك، وهو مِن قولِهِ صَلَواتُ الله عليه: «وأن ترىٰ الحفاةَ العُراةَ العالةَ رِعاءَ الشاةِ يَتطاوَلُونَ في البُنيان(٢)»(٣).

قوله: (وقُرِئ: «بَغَتّةً»): وهيَ في الشَّواذّ، قالَ ابنُ جِنِّي: «وهي قراءةُ أبي عَمْرو ـ في رواية

---

(١) «التبيان في إعراب القرآن» (٢: ١١٦٢).

(٢) أخرجه مسلم (٨) من حديث عبد الله بن عمر، و(١٠) من حديث أبي هريرة رضيَ اللهُ عنهما.

(٣) هذه الفقرة والتي قبلها ـ مِن «قوله: علىٰ القراءتين» إلىٰ هنا ـ سقطتا من (ف).

وهي مَرْوِيَّةٌ عن أبي عَمْرو، وما أخوَفَني أنْ تكونَ غَلْطَةً مِنَ الراوي علىٰ أبي عَمْرو، وأن يكونَ الصَّواب: «بَغْتة»، بفَتْح الغينِ مِن غير تشديد، كقِراءةِ الحسنِ فيما تَقَدَّم.

[﴿ فَٱعْلَمْ أَنَّهُۥ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا ٱللَّهُ وَٱسْتَغْفِرْ لِذَنۢبِكَ وَلِلْمُؤْمِنِينَ وَٱلْمُؤْمِنَٰتِ ۗ وَٱللَّهُ يَعْلَمُ مُتَقَلَّبَكُمْ وَمَثْوَىٰكُمْ ﴾ ١٩]

لـمَّـا ذَكَرَ حالَ المُؤمنينَ وحالَ الكافرين، قال: إذا عَلِمتَ أنَّ الأمرَ كما ذُكِر؛ مِن سعادةِ هؤلاءِ وشقاوةِ هؤلاء، ....

هارون[1] ـ وفِعْلُه لم يأتِ في المَصادِر، ولا في الصِّفات، وإنما هو مختصٌّ بالاسم، منه: الشَّـرَبَّة: اسمُ مَوضِع، ومنه: الـجَرَبّة: الجماعة»[2]، الجوهري: «الـجَرَبّة ـ بالفَتْحِ وتشديد الباء ـ: العانةُ مِنَ الحمير[3]، وربما سَمَّوُا الأقوياءَ مِنَ الناسِ إذا كانوا جماعةً مُتَساوِين».

قوله: (**لـمَّا ذكرَ حالَ المُؤمنينَ وحالَ الكافرينَ قال: إذا عَلِمت**) إلىٰ آخِره: يعني: لـمَّا قُوبِلَ بين ذِكْرَي المُؤمِن والكافر، وفُصِلَ بينَ وَصْفَيهمـا مِنَ السَّعادةِ والشَّقاوة، مِن مُفتَتَح السُّورةِ مَرّةً بعدَ أخرىٰ، عُلِمَ أنَّ اسمَ الذاتِ ـ عَزَّ شأنـه وجَلَّ سُلطانُه ـ في هذا المقام مُتجَلٍّ بتَجَلِّي الهيبةِ والجلال، ومُعلِمٌ أنَّ مُسَمّاهُ هو الذي يَهْدي ويُضِلّ، ويُسعِدُ ويُشقِي، وهو المُتصـرِّفُ في مُلكِهِ ومَلَكوتِهِ ما شاءَ كيفَ يشاء، ﴿ لَا يُسْـَٔلُ عَمَّا يَفْعَلُ وَهُمْ يُسْـَٔلُونَ ﴾ [الأنبياء: ٢٣]، فينبغي للمُكلَّف أن يكونَ علىٰ حَذَرٍ مِن سَطْوةِ كِبريائِه، فيَتَواضَعَ لِعَظَمةِ جَلالِه، لأنه بمَرْأىٰ منه ومَسْمَع في مُتَقلَّبِهِ ومَثْواه، ولم يَزَلْ يَستَرحِمُ لنفسِه، ويَستَغفِرُ لتقصيره، ولذلكَ أَمَرَ أفضَلَ خَلْقِهِ بالاستِغفار: ﴿وَٱسْتَغْفِرْ لِذَنۢبِكَ وَلِلْمُؤْمِنِينَ وَٱلْمُؤْمِنَٰتِ﴾.

---

(١) يعني: رواية هارون بن حاتم (البزاز) عن حُسَين (بن علي الجعفي) عن أبي عمرو. كما صَـرَّح به ابنُ جِنِّي نفسُه، واختَصَـرَه المُؤلِّف.

(٢) «المحتسب» لابن جِنِّي (٢: ٢٧١-٢٧٢).

(٣) أي: جماعة الـحُمُر، قال الفيروزآبادي في «القاموس»، مادة (عون): «العانة: القطيعُ مِن حُمُر الوَحْش»، ولذا فَسَّرَ هو وغيرُه الـجَرَبَّةَ بأنها: «جماعةُ الـحُمُر».

فاثبُـتْ علىٰ ما أنتَ عليه مِنَ العِلم بوَحْـدانية الله، وعلىٰ التواضُعِ وهَـضْمِ النفس، باستِغفـارِ ذَنبِكَ وذُنوبِ مَـنْ علىٰ دينـك، ....

قوله: (**فاثبُتْ علىٰ ما أنتَ عليه مِنَ العِلمِ بوَحْدانيّةِ الله تعالىٰ، وعلىٰ التَّواضِعِ وهَضْمِ النفس، باستِغفارِ ذَنبِكَ وذُنوبِ مَنْ علىٰ دينك**): فقَدَّرَ مُضافًا، قال القاضي: «وفي إعادةِ الجارِّ وحَذْفِ المُضافِ إشعارٌ بفَرْطِ احتياجِهم وكَثْرةِ ذُنوبِهم، وأنها جِنسٌ آخر»[(١)].

وقلتُ ـ والعِلمُ عندَ الله ـ: إنَّ المُرادَ باستِغفارِ القوم: دَعْوتُهم إلىٰ ما يُزيلُ أوضارهم[(٢)]؛ مِنَ الكُفرِ بالله تعالىٰ والنِّفاقِ وسائرِ المعاصي، والنَّظْمُ يَقتَضي هذا؛ لأنَّ قولَه: ﴿ فَٱعۡلَمۡ أَنَّهُۥ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا ٱللَّهُ ﴾ مُتَرَتِّبٌ بالفاءِ علىٰ قوله: ﴿ فَهَلۡ يَنظُرُونَ إِلَّا ٱلسَّاعَةَ ﴾، يعني: إذا تَيقَّنتَ أنَّ الساعةَ آتيةٌ وقد جاءَ أشـراطُها، فخُذ بالأهَمِّ فالأهَمّ، والأَوْلىٰ فالأَوْلىٰ، فتَمسَّكْ بالتوحيد، ونَزِّهِ اللهَ عما لا ينبغي، ثم طَهِّرْ نفسَكَ بالاستِغفارِ عما لا يَليقُ بكَ مِن تَرْكِ الأَوْلىٰ، فإذا صِـرْتَ كامِلاً في نفسِك، فكُنْ مُكمِّلاً لغيرك، فاستَغفِرْ للمُؤمنين.

فإذن: المُرادُ باستِغفارِ المُؤمنينَ والمُؤمنات: ما به يَزولُ كُفرُهم ونِفاقُهم ومعاصيهم مِنَ العِلمِ والعَمَل، وبالمؤمنين[(٣)]: العموم؛ سواءٌ كانَ مُؤمِناً مُخلصاً أو كافراً مُنافِقاً؛ تَغْليباً، يدلُّ علىٰ الأول: قولُه تعالىٰ: ﴿وَٱللَّهُ يَعۡلَمُ مُتَقَلَّبَكُمۡ وَمَثۡوَىٰكُمۡ ﴾، فإنه عبارةٌ عن ا لوَعْدِ والوعيدِ علىٰ أعمالِ الخير والشَّـرّ، وعلىٰ الثاني: قولُه تعالىٰ: ﴿وَيَقُولُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَوۡلَا نُزِّلَتۡ سُورَةٞۖ فَإِذَآ أُنزِلَتۡ سُورَةٞ مُّحۡكَمَةٞ وَذُكِرَ فِيهَا ٱلۡقِتَالُ رَأَيۡتَ ٱلَّذِينَ فِي قُلُوبِهِم مَّرَضٞ﴾ الآيات، فالاستِغفارُ محمولٌ علىٰ عموم المجاز[(٤)].

(١) «أنوار التنزيل» للبيضاوي (٥: ١٩٣).

(٢) الأوضار: جمعُ وَضَـر، وهو الدَّرَن والوَسَخ، كما في «لسان العرب» لابن منظور، مادة (وضـر)، والمُراد هنا: الأوساخُ المعنوية لا الحِسِّيّة.

(٣) أي: والمُرادُ بالمؤمنين.

(٤) عمومُ المجاز: هو إرادةُ معنىً مجازيٍّ شاملٍ للحقيقيِّ وغيرِه، ومُتناوِلٌ له بما أنه فَرْدٌ منه. «مُسلَّم الثبوت» للعلامة مُحبِّ الله بن عبد الشكور البَهاري (١: ٢١٦).

واللـهُ يَعلَمُ أحوالَـكُم ومُـتصَـرَّفاتِـكم ومُتَقَلَّبَكُم في مَعايِشِكم ومَتاجِرِكم، ويَعلَمُ حيثُ تَستقِرُّونَ في مَنازِلِكم، أو مُتَقَلَّبَكُم في حياتِكم ومَثْواكُم في القُبور، أو مُتَقَلَّبَكُم في أعمالِكم ومَثْواكُم مِنَ الجنَّةِ والنار، ومِثلُه حَقيقٌ بأنْ يُتَّقىٰ ويُخشىٰ، وأن يُستَغفَرَ ويُستَرحَم.

وعن سُفيانَ بنِ عُيينة: **أنه سُئِلَ عن فَضْلِ العِلم، فقال: ألم تَسمَعْ قولَه حينَ بدأ به،** فقال: ﴿فَٱعْلَمْ أَنَّهُۥ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا ٱللَّهُ وَٱسْتَغْفِرْ لِذَنۢبِكَ﴾، فأُمِرَ بالعَمَلِ بعدَ العِلم، وقال: ﴿ٱعْلَمُوٓاْ أَنَّمَا ٱلْحَيَوٰةُ ٱلدُّنْيَا لَعِبٌ وَلَهْوٌ﴾ [الحديد: ٢٠]، إلىٰ قوله: ﴿سَابِقُوٓاْ إِلَىٰ مَغْفِرَةٍ مِّن رَّبِّكُمْ﴾ [الحديد: ٢١]، وقال: ﴿وَٱعْلَمُوٓاْ أَنَّمَآ أَمْوَٰلُكُمْ وَأَوْلَٰدُكُمْ فِتْنَةٌ﴾ [الأنفال: ٢٨]، ثم قال بَعْد: ﴿فَٱحْذَرُوهُمْ﴾ [التغابن: ١٤]، ....

ونظيرُ معنىٰ تَرَتُّبِ الفاءِ السابق: ما رويناه في «صحيحي» البُخاريِّ ومُسلِم[1] عن أنس: «أنَّ رجلاً سألَ النبيَّ ﷺ، فقال: يا رسولَ الله، متىٰ الساعة؟ فقال رسولُ الله ﷺ: ما أعدَدْتَ لها؟ فكأنَّ الرجلَ استكان، ثم قال: ما أعدَدْتُ لها كبيرَ صِيام ولا صَدَقة، ولكنِّي أُحِبُّ اللـهَ ورسولَـه، قال: أنتَ مَعَ مَنْ أحبَبْت»، وفي رواية: «قال أنس: ما فَرِحْنا بشيءٍ فَرَحَـنا بقولِ النبيِّ ﷺ: «أنتَ مَعَ مَنْ أحبَبْت»، قال أنس: فأنا أُحِبُّ النبيَّ ﷺ وأبا بكرٍ وعُمَر، وأرجو أن أكونَ معهم، وإنْ لم أعمَلْ أعمـالَهم».

قوله: (**أنه سُئِلَ عن فَضْلِ العِلم، فقال: ألم تَسمَعْ قولَه حينَ بدأ به**): يعني: فَضْلُ العِلم إنما يَظهَرُ إذا قُرِنَ بالعَمَل، لأنه تعالىٰ إنما بدأ به في هذهِ الآيات؛ لِيُؤذِنَ أنه كالمُقدِّمةِ للعَمَل والتَّتِمّةِ للواجِب، ولا يَـحسُـنُ العِلمُ ولا له فَضْلٌ ولا مَـزيّـةٌ إذا لم يَستَـتبعِ العَمَل، ولا يَصِحُّ العملُ إذا لم يَصدُرْ عن عِلم.

وجوابُ ابنِ عُـيينةَ مِنَ الأسلوب الحكيم[2] ـ مِن قَبيلِ قولِهِ تعالىٰ: ﴿يَسْـَٔلُونَكَ مَاذَا يُنفِقُونَ قُلْ مَآ أَنفَقْتُم مِّنْ خَيْرٍ فَلِلْوَٰلِدَيْنِ وَٱلْأَقْرَبِينَ﴾ [البقرة: ٢١٥]، وقولِه[3]: ﴿يَسْـَٔلُونَكَ عَنِ

---

(١) البخاري (٣٦٨٨) و(٦١٦٧) و(٦١٧١) و(٧١٥٣)، ومسلم (٢٦٣٩).

(٢) وهو تَلَقِّي المُخاطب بغير ما يَتَرَقَّب، أو السائل بغير ما يَتطلَّب. انظر: «مفتاح العلوم» للسَّكّاكي ص٣٢٧.

(٣) في الأصول الخطية: «لا من قوله»، ولا يَصِحّ، فالآيتانِ مِنَ الأسلوب الحكيم، كما في «مفتاح العلوم» ص٣٢٧.

وقال: ﴿وَٱعۡلَمُوٓاْ أَنَّمَا غَنِمۡتُم مِّن شَيۡءٖ فَأَنَّ لِلَّهِ خُمُسَهُۥ﴾ [الأنفال: ٤١]، **ثم أُمِرَ بالعَمَلِ بَعْد.**

[﴿وَيَقُولُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَوۡلَا نُزِّلَتۡ سُورَةٞۖ فَإِذَآ أُنزِلَتۡ سُورَةٞ مُّحۡكَمَةٞ وَذُكِرَ فِيهَا ٱلۡقِتَالُ رَأَيۡتَ ٱلَّذِينَ فِي قُلُوبِهِم مَّرَضٞ يَنظُرُونَ إِلَيۡكَ نَظَرَ ٱلۡمَغۡشِيِّ عَلَيۡهِ مِنَ ٱلۡمَوۡتِۖ فَأَوۡلَىٰ لَهُمۡ * طَاعَةٞ وَقَوۡلٞ مَّعۡرُوفٞۚ فَإِذَا عَزَمَ ٱلۡأَمۡرُ فَلَوۡ صَدَقُواْ ٱللَّهَ لَكَانَ خَيۡرٗا لَّهُمۡ﴾ ٢٠-٢١]

ٱلۡأَهِلَّةِۖ قُلۡ هِيَ مَوَٰقِيتُ﴾ [البقرة: ١٨٩]ـ؛ سألوهُ عن فَضْلِ العِلم، فأجابَ بأنَّ فَضْلَ العِلمِ إنما يَظهَرُ إذا جُعِلَ وسيلةً إلىٰ العمل، كما أنَّ النَّـفَقةَ إنما تكونُ مُعتَدّاً بها إذا وقعَت[1] مَوقِعَها، أي: الواجبُ أن يسألوا عن العِلم وعن العملِ به، لا عنه وحدَه.

قوله: (**ثم أُمِرَ بالعملِ بَعْدُ**): أي: بعدَ العِلمِ هاهنا. وعن بعضِهم: «ثم أُمِرَ بالقِسْمةِ والصَّـرْفِ إلىٰ مَصارفِها في مَوضِع آخر»، وليسَ بذاك، لأنَّ قولَه: ﴿فَأَنَّ لِلَّهِ خُمُسَهُۥ﴾ [الأنفال: ٤١] الآية، فيه بيانُ الصَّـرْفِ إلىٰ المَصارِف، لأنَّ قولَه: ﴿فَأَنَّ لِلَّهِ خُمُسَهُۥ﴾ دلَّ علىٰ ذلك؛ لِـمَا فيه: أنَّ أربعةَ أخماسِ الغَنميةِ تُصـرَفُ إلىٰ المُحاربين، والخمسَ الباقي إلىٰ الله والرسول ولذي القُرْبىٰ واليتامىٰ والمساكينِ وابنِ السَّبيل.

علىٰ أنَّ المُرادَ بالعمل ما يَشُقُّ علىٰ المُكلَّف، كما في الأمثلةِ الأخرىٰ، بل دلَّ علىٰ ذلكَ ما بعدَ «اعلَموا»، وهو تقييدُ العِلم بقوله: ﴿إِن كُنتُمۡ ءَامَنتُم بِٱللَّهِ﴾ [الأنفال: ٤١]، فإنَّ فيه معنىٰ الأمرِ بقَطْع الطَّمَع عن ذلكَ الخمس، والاقتِناع بما قُسِمَ لهم مِنَ الأخماسِ الأربعة، كما قالَ المُصنِّفُ في مَوضِعِه: «المعنىٰ: إن كنتُم آمنتُم بالله فاعلَمُوا أنَّ الخمسَ مِنَ الغَنيمةِ يجبُ التَّقرُّبُ به لله، فاقطَعُوا عنه أطمـاعَكم، واقتَنِعُوا بالأخماسِ الأربعة، وليسَ المُرادُ بالعِلم: العِلمَ المُجرَّد، ولكنَّه العِلمُ المُضمَّنُ بالعَمَلِ والطاعةِ لأمر الله»، لأنَّ العِلمَ المُجرَّدَ يَستَوي فيه المُؤمِنُ والكافِر، ألا ترىٰ كيفَ صَـرَّحَ بلفظِ الأمرِ في قوله: «فاقطَعُوا عنه أطمـاعَكم، واقتَنِعُوا».

---

(١) في الأصول الخطية: «وقع».

كانوا يَدَّعُونَ الحِرْصَ علىٰ الجِهاد، ويَتمنَّونَه بألسِنَتِهم، ويقولون: ﴿لَوْلَا نُزِّلَتْ سُورَةٌ﴾ في معنىٰ الجهاد، ﴿فَإِذَآ أُنزِلَتْ﴾ وأُمِرُوا فيها بما تَـمَنَّوا وحَرَصُوا عليه **كاعُوا** وشَقَّ عليهـم، وسُـقِطوا فـي أيديـهم، كقولـه: ﴿فَلَمَّا كُتِبَ عَلَيْهِمُ ٱلْقِتَالُ إِذَا فَرِيقٌ مِّنْهُمْ يَخْشَوْنَ ٱلنَّاسَ﴾ [النساء: ٧٧].

﴿مُّحْكَمَةٌ﴾ مُبيَّنةٌ غيرُ مُتشابهةٍ لا تحتملُ وَجْهاً إلا وجوبَ القِتال. وعن قتادة: كُلُّ سُورةٍ فيها ذِكرُ القِتالِ فهي مُحكَمة، وهيَ أَشَدُّ القُرآنِ علىٰ المُنافِقين. وقيل لها: مُحكَمة؛ لأنَّ النَّسْخَ لا يَرِدُ عليها مِن قِبَلِ أنَّ القِتالَ قد نَسَخَ ما كانَ مِنَ الصَّفْح والمُهادَنة، وهو غيرُ منسوخ إلىٰ يوم القيامة. وقيل: هيَ المُحدَثة، لأنها حينَ يحدثُ نُزولُها لا يَتَناوَلُها النَّسْخ، ثم تُنسَخُ بعدَ ذلك أو تبقىٰ غيرَ منسوخة. وفي قِراءةِ عبد الله: «سورةٌ مُحْدَثة»، وقُرِئ: «فإذا نَزَلَتْ سورةٌ وذَكَرَ فيها القِتالَ» علىٰ البناءِ للفاعل ونَصْبِ «القِتال».

﴿ٱلَّذِينَ فِى قُلُوبِهِم مَّرَضٌ﴾ هُمُ الذينَ كانوا علىٰ حَرْفٍ غيرَ ثابتي الأقدام، ﴿نَظَرَ ٱلْمَغْشِيِّ عَلَيْهِ مِنَ ٱلْمَوْتِ﴾ أي: تَشخَصُ أبصارُهم جُبْناً وهَلَعاً وغَيْظاً، كما يَنظُرُ مَنْ أصابَتْهُ الغَشْيةُ عندَ الموت، ﴿فَأَوْلَىٰ لَهُمْ﴾ وعيدٌ بمعنىٰ: فوَيْلٌ لهم، وهو أفعَل؛ مِنَ الوَلْي، وهو القُرْب، **ومعناه الدُّعاءُ عليهم بأن يَلِيَهُمُ المكروه.**

قوله: (**كاعُوا**): أي: تأخَّروا وجَبُنوا، **الأساس**: «كَعَّ الرجل، وكَعْكَعَه الخوف، فتَكَعْكَع»، **الجوهري**: «كِعْتُ عن الشيءِ أكيع، وأكاع: لغةٌ في: كَعَعْتُ عن الأمرِ أكِعّ: إذا هِبتَهُ وجَبُنت».

قوله: (**ومعناهُ الدُّعاءُ عليهم بأن يَلِيَهُمُ المكروه**): روىٰ الواحِديُّ عن الأصمعيّ: «معنىٰ قولهم في التهديد: أَوْلىٰ لك: وَلِـيَكَ مكروه، وقارَبَك ما تكرهُه»[1]. ورُوِيَ عن أبي عليّ: أنه عَلَمٌ للوَيْلِ مبنيٌّ علىٰ وَزْنِ «أفعَل»، مِن لفظِ «الوَيْل» علىٰ القَلْب، أصلُه: «أويَل»، وهو غيرُ مُنصَـرِف، كأحمد، للعَلَميّةِ وكونِه علىٰ وَزْنِ «أفعَل».

---

(١) «الوسيط» للواحدي (٤: ١٢٦).

﴿طَاعَةٌ وَقَوْلٌ مَّعْرُوفٌ﴾ كلامٌ مُستأنَف، أي: طاعةٌ وقولٌ معروفٌ خيرٌ لهم. وقيل: هي حِكايةُ قولهم، أي: قالوا: طاعةٌ وقولٌ معروف، بمعنىٰ: أمرُنا طاعةٌ وقولٌ معروف، وتَشهَدُ له قِراءةُ أُبيّ: «يقولون: طاعةٌ وقولٌ معروف».

﴿فَإِذَا عَزَمَ ٱلْأَمْرُ﴾ أي: جَدّ، والعَزْمُ والجِدُّ لأصحاب الأمر، وإنما يُسنَدانِ إلىٰ الأمرِ إسناداً مجازيّاً، ومنه قولُه تعالىٰ: ﴿إِنَّ ذَٰلِكَ لَمِنْ عَزْمِ ٱلْأُمُورِ﴾ [الشورىٰ: ٤٣]. ﴿فَلَوْ صَدَقُوا۟ ٱللَّهَ﴾ فيما زَعَمُوا مِنَ الحِرصِ علىٰ الجِهاد، أو: فلو صَدَقوا في إيمانهم، وواطأتْ قلوبُهم فيه ألسِنَتَهم.

[﴿فَهَلْ عَسَيْتُمْ إِن تَوَلَّيْتُمْ أَن تُفْسِدُوا۟ فِى ٱلْأَرْضِ وَتُقَطِّعُوٓا۟ أَرْحَامَكُمْ ۞ أُو۟لَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ لَعَنَهُمُ ٱللَّهُ فَأَصَمَّهُمْ وَأَعْمَىٰٓ أَبْصَٰرَهُمْ﴾ ٢٢-٢٣]

عَسَيتَ وعَسَيتُم: لغةُ أهلِ الحِجاز، وأما بنو تميم فيقولون: عسىٰ أن تَفعَل، وعسىٰ أن تَفعَلوا، ولا يُلحِقُونَ الضَّمائر، وقرأ نافعٌ بكَسْرِ السِّين، وهو غريب، وقد نُقِلَ الكلامُ مِنَ الغَيْبةِ إلىٰ الخِطابِ علىٰ طريقةِ الالتِفات؛ ليكونَ أبلَغَ في التوبيخ.

فإن قلت: ما معنىٰ: ﴿فَهَلْ عَسَيْتُمْ ...أَن تُفْسِدُوا۟ فِى ٱلْأَرْضِ﴾؟ قلت: معناه: هل يُتوقَّعُ مِنكُمُ الإفساد؟ فإن قلت: فكيفَ يَصِحُّ هذا في كلام الله عَزَّ وعَلَا، وهو عالم بما كانَ وبما يكون؟ قلت: معناه: أنكم لِـمَا عُهِدَ منكم أحِقّاءُ بأنْ يقولَ لكم كُلُّ من ذاقكم، وعَرَفَ تمريضَكم، ورَخاوةَ عَقْدِكُم في الإيمان: يا هؤلاءِ ما تَرَون؟ هل يُتوقَّعُ منكم ـ إنْ تَوَلَّيْتُم أمورَ الناس، وتأمَّرتُم عليهم، لِـمَا تبيَّنَ مِنكُم مِنَ الشواهِد، ولاحَ مِنَ المَخايل ـ ﴿أَن تُفْسِدُوا۟ فِى ٱلْأَرْضِ وَتُقَطِّعُوٓا۟ أَرْحَامَكُمْ﴾ تناحُراً علىٰ المُلكِ وتهالُكاً علىٰ الدُّنيا؟

وقال صاحبُ «الكشف»: ﴿فَأَوْلَىٰ لَهُمْ﴾ مُبتَدأ وخَبَر، وهو اسمُ التهديدِ والوعيد، كأنه قال: الوعيدُ لهم، و«أَوْلىٰ» غيرُ مُنصَرِف، لأنه علىٰ وَزْنِ الفِعْل، وصار اسماً للوعيد، وقولُ المُفسِّرين: وَلِيَكَ شَرٌّ فاحذر، لا يُريدُونَ به أنَّ «أَوْلىٰ» فِعْل، وإنما ذاك تفسيرٌ علىٰ المعنىٰ(١).

قوله: (تناحُراً): أي: تحارُصاً وتهالُكاً، تَهالَكَ علىٰ الفِراش: سَقَط.

---

(١) «كشف المشكلات» للباقولي (٢: ١٢٤٦).

وقيل: إن أعرَضتُم وتوَلَّيتُم عن دينِ رسولِ الله ﷺ وسُنَّتِهِ أن تَرجِعُوا إلىٰ ما كنتُم عليه في الجاهليةِ مِنَ الإفسادِ في الأرض، بالتَّغاوُرِ والتَّناهُب وقَطْع الأرحام، بمُقاتَلةِ بعض الأقاربِ بَعْضاً ووأدِ البنات؟

وقُرِئ: «وَلِّيتُم»، وفي قِراءةِ عليِّ بنِ أبي طالب رضيَ الله عنه: «تُوُلِّيتُم»؛ أي: إنْ تَولَّاكُم وُلاةٌ غَشَمةٌ خَرَجتُم مَعَهم، ومَشَيتُم تحتَ لِوائِهم، وأفسَدتُم بإفسادِهم؟ وقُرِئ: ﴿وَتُقَطِّعُوٓاْ﴾ و«تَقَطَّعُوا»؛ مِنَ التقطيع والتَّقطُّع.

﴿أُوْلَٰٓئِكَ﴾ إشارةٌ إلىٰ المذكورين، ﴿لَعَنَهُمُ ٱللَّهُ﴾ لإفسادِهِم وقَطْعِهم الأرحام، فمَنَعَهم ألطافَه وخذَلَهم، حتىٰ صَمُّوا عن استماعِ المَوعِظة، وعَمُوا عن إبصارِ طريقِ الهدىٰ.

ويجوزُ أن يُريدَ بـ﴿ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ﴾: المُؤمنينَ الخُلَّصَ الثابتين، وأنهم يَتَشوَّفُونَ إلىٰ الوَحْي إذا أبطَأَ عليهم، فإذا أُنزِلَتْ سورةٌ في معنىٰ الجهاد، رأيتَ المُنافِقينَ فيما بينَهم يَضجَرونَ منها.

قوله: (وقيل: إن أعرَضتُم وتوَلَّيتُم): عطفٌ علىٰ قوله: «إن تَولَّيتُم أمورَ الناس»، ومَرجِعُ معنىٰ التَّوقُّع[1] إلىٰ الخلق، كقوله: ﴿وَأَرْسَلْنَٰهُ إِلَىٰ مِاْئَةِ أَلْفٍ أَوْ يَزِيدُونَ﴾ [الصافات: ١٤٧].

قوله: (وقُرِئ: ﴿وَتُقَطِّعُوٓاْ﴾ و«تَقَطَّعُوا»): الأُولىٰ: هيَ المشهورة، والثانية: شاذة.

قوله: (ويجوزُ أن يُريدَ بـ﴿ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ﴾: المُؤمنينَ الخُلَّص): عطفٌ علىٰ قوله: «كانوا يَدَّعُونَ الحِرصَ علىٰ الجهاد، ويَتمنَّونَه بألسِنَتِهم»، وعلىٰ الوَجْهِ الأول: قولُه: ﴿رَأَيْتَ ٱلَّذِينَ فِى قُلُوبِهِم مَّرَضٌ﴾ مِن بابِ التَّجْريد[2]؛ جَرَّدَ مِنَ الذينَ آمنوا القائلين: ﴿لَوْلَا نُزِّلَتْ سُورَةٌ﴾: ﴿ٱلَّذِينَ فِى قُلُوبِهِم مَّرَضٌ﴾، وهم هم، وعلىٰ الثاني: غير الأولىٰ، ولذلك قال: «رأيتَ المُنافِقينَ فيما بينهم

---

(١) في قوله: ﴿فَهَلْ عَسَيْتُمْ﴾، فإنه يُقال فيما يُتوقَّع، ولا يُقطَعُ به، فلا يَصِحُّ حَمْلُ «عسىٰ» علىٰ ظاهر معناها في حَقِّ الله تعالىٰ، ولذا جعل معنىٰ التَّوقُّع يرجعُ إلىٰ الخلق.

(٢) تقدَّم بيانُ معنىٰ «التجريد» ص٢٤٧ في تفسير الآية ١٤ من سورة الجاثية، فانظره مع التعليق عليه.

[﴿ أَفَلَا يَتَدَبَّرُونَ ٱلْقُرْءَانَ أَمْ عَلَىٰ قُلُوبٍ أَقْفَالُهَآ ﴾ ٢٤]

﴿ أَفَلَا يَتَدَبَّرُونَ ٱلْقُرْءَانَ ﴾ ويَتَصَفَّحُونَه وما فيه مِنَ الـمَواعِظِ والزَّواجِر ووعيدِ العُصاة، حتىٰ لا يَـجْسُـروا علىٰ المعاصي، ثم قال: ﴿أَمْ عَلَىٰ قُلُوبٍ أَقْفَالُهَآ ﴾، و«أم» بمعنىٰ: بل، وهمزةُ التقرير للتسجيلِ عليهم بأنَّ قُلوبَهم مُقفَلةٌ لا يَتَوصَّلُ إليها ذِكْر. وعن قتادة: إذن ـ والله ـ **يجدوا في القُرآنِ زاجِراً عن معصية الله** لو تدبَّروه، ولكنَّهم **أَخَذُوا بالـمُتشابهِ فهَلَكوا**.

فإن قلت: لِـمَ نُكِّرَتِ «القُلوب»، وأُضِيفَتْ «الأقفالُ» إليها؟ قلت: أما التنكير: ففيه وَجْهان: **أن يُراد: علىٰ قلوبٍ قاسيةٍ مُبهَمٍ أمرُها في ذلك**، ....

يَضجَرونَ منها». والجملةُ مُستأنَـفَةٌ علىٰ التقديرَين، والتقديرُ الأخيرُ أنسَبُ للتنافي والتقابُلِ الواقِع بينَ الفَريقَينِ في آياتِ هذهِ السُّورة ـ كمـا مَرّ ـ، وقرينتُها ستجيء، وهي قولُه: ﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَطِيعُواْ ٱللَّهَ وَأَطِيعُواْ ٱلرَّسُولَ ﴾ [محمد: ٣٣] الآية، وستَقِفُ عليه.

قوله: (**يجدوا في القُرآنِ زاجِراً عن معصيةِ الله**): فيه تجريد، كقوله: ﴿لَّكُمْ فِى رَسُولِ ٱللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ ﴾ [الأحزاب: ٢١].

قوله: (**أخَذُوا بالمُتشابهِ فهَلَكُوا**): من قوله: ﴿فَأَمَّا ٱلَّذِينَ فِى قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَـٰبَهَ مِنْهُ ٱبْتِغَآءَ ٱلْفِتْنَةِ ﴾ [آل عمران: ٧]، والتَّدبُّـرُ في القُرآن: تـمييزُ المُحكَم مِنَ الـمُتشابه، وجَعْلُه أصلاً يَؤُولُ إليه معنىٰ المُتشابه.

قوله: (**أن يُراد: علىٰ قُلُوبٍ قاسِيةٍ مُبهَم**): نحوُه ما أنشَدَ ابنُ جِنِّي:

أميرُ المُـؤمنينَ عـلىٰ صِـــراطٍ　　　إذا اعوَجَّ المَوارِدُ مُـستَقيمِ[1]

---

(١) نَسَبَه ابنُ جِنّي إلىٰ كُثَيِّر، وهو لجرير، مِن قصيدةٍ في مَدْحِ هشام بن عبد المَلِك، كما في «ديوانه» ص٥٠٧ علىٰ ما أفاده مُحقِّق «المحتسب» ٢: ٣٧٩ (في الاستدراك).

قلت: وإلىٰ جرير نَسَبَه الزمخشـريُّ في «أساس البلاغة»، مادة (ورد)، وابنُ منظور في «لسان العرب»، مادة (ورد) و(سـرط)، وغيرُهما.

أو يُراد: علىٰ بعضِ القُلوب، وهي قُلوبُ الـمُنافِقين. وأما إضافةُ «الأقفال»: فلأنه يُريدُ الأقفالَ الـمُختَصّةَ بها، وهي أقفالُ الكُفْرِ التي استغلَقَتْ فلا تَنفَتِح.

وقُرِئ: «إقفالها»؛ علىٰ المَصدَر.

[﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ ٱرْتَدُّوا عَلَىٰٓ أَدْبَٰرِهِم مِّنۢ بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُمُ ٱلْهُدَى ٱلشَّيْطَٰنُ سَوَّلَ لَهُمْ وَأَمْلَىٰ لَهُمْ * ذَٰلِكَ بِأَنَّهُمْ قَالُوا لِلَّذِينَ كَرِهُوا مَا نَزَّلَ ٱللَّهُ سَنُطِيعُكُمْ فِى بَعْضِ ٱلْأَمْرِ وَٱللَّهُ يَعْلَمُ إِسْرَارَهُمْ * فَكَيْفَ إِذَا تَوَفَّتْهُمُ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ يَضْرِبُونَ وُجُوهَهُمْ وَأَدْبَٰرَهُمْ * ذَٰلِكَ بِأَنَّهُمُ ٱتَّبَعُوا مَآ أَسْخَطَ ٱللَّهَ وَكَرِهُوا رِضْوَٰنَهُۥ فَأَحْبَطَ أَعْمَٰلَهُمْ﴾ ٢٥-٢٨]

﴿ٱلشَّيْطَٰنُ سَوَّلَ لَهُمْ﴾ جُملةٌ مِن مُبتَدإٍ وخَبرٍ وَقَعَتْ خَبَراً لـ«إنّ»، كقولك: إنَّ زيداً عَمرٌو مَرَّ به، ﴿سَوَّلَ لَهُمْ﴾: سَهَّلَ لهم ركوبَ العظائم، مِنَ السَّوَل، وهو الاستِرخاء، وقد اشتَقَّهُ مِنَ السُّؤلِ مَنْ لا عِلمَ له بالتصريفِ والاشتِقاقِ جميعاً.

وهذا[1] كقولك: أميرُ المُؤمنينَ علىٰ الصِّراطِ المُستَقيم، لا فرقَ بينهما؛ لأنَّ مَفادَ نكرةِ الجِنسِ مَفادُ معرفته، مِن حيثُ كانَ في كُلِّ جُزءٍ منه معنىٰ ما في جُملتِه[2]. تَمَّ كلامُه.

فكأنه جَعَلَ قُلوبَهم جِنسَ القُلوب، ادعاءً لكمالِ معنىٰ القَساوةِ فيها، ولذلكَ قال: «علىٰ قُلوبٍ قاسية»، وهو قريبٌ إلىٰ التجريد.

قوله: (علىٰ بعضِ القُلوب): روىٰ السُّلَميُّ عن ابنِ عطاء: قلوبٌ أُقفِلَت عن التدبُّر، وألسُنٌ مُنِعَتْ عن التلاوة، وأسماعٌ صُمَّتْ عن الاستِماع، ومن القُلوبِ قُلوبٌ كُشِفَ عنها الغِطاء، فلا تكونُ لها راحةً إلا التلاوةُ أو الاستِماعُ أو التدبُّر، فشَتّانَ ما بينَ الحالتَين.

قوله: (وقد اشتَقَّه مِنَ السُّؤلِ مَنْ لا عِلمَ له بالتصريفِ والاشتِقاق): عِلمُ الاشتِقاقِ باحثٌ عن أخذِ صِيغةٍ مَعَ شُروطِ الأخْذِ لا غير، وعِلمُ التَّصريفِ باحثٌ عن كيفيةِ المأخوذ،

---

(١) في (ح) و(ف): «قوله: هذا كقولك»، فأوهَمَ أنه يتكلم عن مسألة أخرىٰ مُرتبطة بـ«الكشّاف»، وليس كذلك، وفي (ط): «كقولك» دون لفظة «وهذا»، والمُثبَت من «المحتسب».

(٢) «المحتسب» لابن جِنّي (١: ٤٣).

﴿وَأَمْلَىٰ لَهُمْ﴾ ومَدَّ لهم في الآمالِ والأماني، وقُرِئ: «وأُملِيْ لهم»، يعني: **إنَّ الشَّيْطانَ يُغويهم وأنا أُنظِرُهم**، كقوله تعالىٰ: ﴿أَنَّمَا نُمْلِي لَهُمْ﴾ [آل عمران: ١٧٨]، وقُرِئ: «وأُمِلِيَ لهم» علىٰ البناءِ للمفعول، أي: أُمهِلُوا ومُدَّ في عُمُرِهم.

وقُرِئ: «سُوِّلَ لهم»، ومعناه: كَيْدُ الشَّيْطانِ زُيِّنَ لهم، علىٰ تقديرِ حَذفِ المُضاف.

فإن قلت: مَنْ هؤلاء؟ قلت: اليهودُ كفروا بمُحمَّدٍ ﷺ مِن بعدِ ما تَبيَّنَ لهمُ الهدىٰ، وهو نعتُه في التَّوْراة. وقيل: هم المُنافِقونَ.

﴿الَّذِينَ قَالُوا﴾ اليهود، والَّذين ﴿كَرِهُوا مَا نَزَّلَ اللَّهُ﴾ المنافقون. وقيل: عكسُه، وأنه قولُ المُنافِقينَ لِقُرَيظةَ والنَّضِير: ﴿لَئِنْ أُخْرِجْتُمْ لَنَخْرُجَنَّ مَعَكُمْ﴾ [الحشر: ١١]. وقيل: ﴿بَعْضِ الْأَمْرِ﴾: التكذيبُ برسول الله ﷺ، **أو بـ«لا إلهَ إلا الله»**، ....

وعن الهيئاتِ والحالاتِ الحاصِلةِ في المأخوذ، والقياسُ التَّصْريفيُّ يقتضي أن يُقال: سأل إذ لا مُوجِبَ للتليين.

قال صاحبُ «التقريب»: وليسَ مُشتَقّاً مِنَ السُّؤْل، كما تَوهَّمَهُ بعضُهم؛ إذ لا يُساعِدُه التصريف، لأنه كانَ حَقُّه «سَأَّلَ» بالهمز، ولا الاشتِقاق؛ لأنَّ السُّؤْلَ بمعنىٰ الحاجة، فُعْلٌ بمعنىٰ مفعول، وليسَ في ﴿سَوَّلَ﴾ معنىٰ السُّؤال، وشَرْطُ الاشتِقاقِ اتفاقُ المعنىٰ.

قوله: (**إنَّ الشَّيْطانَ يُغويهم، وأنا أُنظِرُهم**): قال الواحِديّ: «ويَحسُنُ الوقوفُ علىٰ قوله: ﴿سَوَّلَ لَهُمْ﴾ لأنه فِعلُ الشَّيْطان، والإملاءُ فِعلُ الله، وعلىٰ قول الحسن: لا يَحسُنُ الوَقْف؛ لأنه يقول: الشَّيْطانُ مَدَّ لهم في الأمل»[١].

قوله: (**أو بـ«لا إلهَ إلا الله»**): هذا التكذيبُ لا يَستَقيمُ إلا إذا حُمِلَ علىٰ أنَّ المُنافِقينَ قالوا ذلكَ للمُشركين، لأنَّ اليهودَ أيضاً مُوحِّدُون.

---

(١) «الوسيط» للواحدي (٤: ١٢٧).

أو تَرْكُ القِتالِ معه. وقيل: هو قولُ أحَدِ الفَريقَين للمُشركين: **سنُطيعُكم في التَّضافُر** علىٰ عَداوةِ رسولِ الله ﷺ والقُعودِ عن الجِهادِ معه. ومعنىٰ: ﴿فِى بَعۡضِ ٱلۡأَمۡرِ﴾ في بعضِ ما تَأمُرونَ به، أو في بعضِ الأمرِ الذي يَـهُمُّكُم، ﴿واللـهُ يَعلَمُ أسـرارَهُم﴾، وقُرِئَ: ﴿إِسۡرَارَهُمۡ﴾ علىٰ المَصدَر، قالوا ذلكَ سِـرّاً فيما بينَهم ، فأفشاهُ اللـهُ عليهم، فكيفَ يَعمَلونَ وما حِيلتُهم حينَئذٍ؟

وقُرِئَ: «توفّـاهُم»، ويحتمـلُ أن يكونَ ماضياً ومُـضارعاً قد حُذِفَـتْ إحدىٰ تاءَيْـه، كقوله تعالىٰ: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ تَوَفَّىٰهُمُ ٱلۡمَلَـٰٓئِكَةُ﴾ [النساء: ٩٧]. وعن ابنِ عباسٍ رضيَ اللـهُ عنه: لا يُتَوفّىٰ أحدٌ علىٰ معصيةٍ إلا يُضـرَبُ مِنَ الملائكةِ في وَجْهِهِ ودُبُره.

﴿ ذَٰلِكَ ﴾ إشـارةٌ إلىٰ التَّوفّـي الـموصوف، ﴿مَآ أَسۡخَطَ ٱللَّهَ﴾ مِن كِتمانِ نَعْتِ رسول الله ﷺ، و﴿رِضۡوَٰنَهُۥ﴾ الإيمان برسول الله.

[﴿ أَمۡ حَسِبَ ٱلَّذِينَ فِى قُلُوبِهِم مَّرَضٌ أَن لَّن يُخۡرِجَ ٱللَّهُ أَضۡغَـٰنَهُمۡ ۞ وَلَوۡ نَشَآءُ لَأَرَيۡنَـٰكَهُمۡ فَلَعَرَفۡتَهُم بِسِيمَـٰهُمۡۚ وَلَتَعۡرِفَنَّهُمۡ فِى لَحۡنِ ٱلۡقَوۡلِۚ وَٱللَّهُ يَعۡلَمُ أَعۡمَـٰلَكُمۡ ﴾ ٢٩-٣٠]

﴿أَضۡغَـٰنَهُمۡ ﴾ أحقادَهم، وإخراجُها: إبرازُها لرسولِ الله ﷺ وللمُؤمنين، وإظهارُهم علىٰ نِفاقِهم وعَداوتِهم لهم، وكانت صُدورُهم تَغْلي حَنَقاً عليهم.

﴿لَأَرَيۡنَـٰكَهُمۡ﴾ **لعرَّفْناكَهُم ودَلَلناكَ عليهم، حتىٰ تَعرِفَهم بأعيانِهم** لا يَـخفَونَ عليك، ﴿بِسِيمَـٰهُمۡ﴾ بعَلامتِهم، وهو أن يَسِمَهُمُ اللـهُ بعلامةٍ يُعلَمونَ بها. ....

قوله: (**في التضافُر**): بالضّادِ الـمُعجَمة، **الجوهري**: «تَضافَروا علىٰ الشيء: تَعاوَنوا عليه».

قوله: (﴿لَأَرَيۡنَـٰكَهُمۡ﴾ **لَعَرَّفْناكَهُم**): قال الزّجّاج: «كما تقول: قد أريتُك هذا الأمر، أي: قد عَرَّفتُكَ إياه»[1].

قوله: (**ودَلَلْناكَ عليهم حتىٰ تَعرِفَهم بأعيانِهم**): روينا في «مُسنَدِ أحمدَ بنِ حنبل»[2] عن

(١) «معاني القرآن وإعرابه» للزجاج (٥: ١٥).

(٢) برقم (٢٢٣٤٨).

وعن أنسٍ رضيَ اللهُ عنه: ما خَفِيَ علىٰ رسولِ الله ﷺ بعدَ هذهِ الآيةِ شيءٌ مِنَ المُنافِقين، كان يَعرِفُهم بسِيماهُم، ولقد كُنّا في بعضِ الغَزَوات، وفيها تسعةٌ مِنَ المُنافِقينَ يَشكُوهُم الناس، فناموا ذاتَ ليلة، وأصبَحوا وعلىٰ جَبْهةِ كُلِّ واحدٍ منهم مكتوب: هذا مُنافِق.

فإن قلت: أيُّ فَرْقٍ بينَ اللامَيْن في ﴿فَلَعَرَفْتَهُم﴾ و﴿وَلَتَعْرِفَنَّهُمْ﴾؟ قلت: الأُولىٰ هيَ الداخِلةُ في جواب «لو»، كالتي في ﴿لَأَرَيْنَٰكَهُمْ﴾ كُرِّرَتْ في المعطوف، وأما اللامُ في ﴿وَلَتَعْرِفَنَّهُمْ﴾ فواقِعةٌ مَعَ النُّونِ في جوابِ قَسَمٍ محذوف.

﴿فِي لَحْنِ ٱلْقَوْلِ﴾ في نَحْوِهِ وأسلوبه. وعن ابنِ عباس: هو قولُهم: ما لنا ـ إنْ أطَعْنا ـ مِنَ الثواب؟ **ولا يقولون: ما علينا ـ إنْ عَصَيْنا ـ** مِنَ العقاب. وقيل: اللَّحْن: **أن تَلحَنَ بكلامك**، أي: تُميلَه إلىٰ نَحْوٍ مِنَ الأنحاء، لِيَفطَنَ له صاحبُك، كالتعريض والتَّوْرية، قال:

ولقد لَـحَنتُ لكم لِكَيْمـا تَفقَهُوا ... واللَّحْـنُ يَعرِفُـه ذَوُو الألبـابِ

وقيل للمُخطِئ: لاحِن؛ لأنه يَعدِلُ بالكلام عن الصواب.

[﴿وَلَنَبْلُوَنَّكُمْ حَتَّىٰ نَعْلَمَ ٱلْمُجَٰهِدِينَ مِنكُمْ وَٱلصَّٰبِرِينَ وَنَبْلُوَا۟ أَخْبَارَكُمْ﴾ ٣١]

أبي مسعود: «خَطَبَنا رسولُ الله ﷺ، فحَمِدَ الله وأثنىٰ عليه، ثم قال: إنَّ مِنكُم مُنافِقين، فمَنْ سَمَّيتُ فليَقُم، ثم قال: قُمْ يا فُلان، حتىٰ سَمّىٰ سِتّةً وثلاثين».

قال: (**ولا يقولون: ما علينا إن عَصَيْنا**): يعني: كانَ حَقُّهم علىٰ ما هُم عليه مِنَ العِصيانِ أن يقولوا: ما لنا ـ إن عَصَيْنا ـ مِنَ العِقاب، فأتَوْا علىٰ أسلوبِ ما يُـؤذِنُ المَدْح، بقولـهم: ما لنا ـ إنْ أطَعْنا ـ مِنَ الثواب.

قوله: (**أن تَلحَنَ بكلامِك**): أي: بمِثلِهِ من الأنحاء، وأنشَدَ الزَّجّاجُ قولَ الشاعر:

مَنطِـقٌ صـائبٌ وتَلحَـنُ أحيـا ... ناً وخيرُ الحديثِ ما كان لَـحْنا[1]

---

(١) البيتُ لمالكِ بنِ أسماءَ بنِ خارجةَ الفَزاريّ، كما في «عيون الأخبار» لابن قُتيبة (٢: ١٦٢)، و«الصِّحاح» للجوهري، مادة (لحن)، و«لسان العرب» لابن منظور، مادة (لحن).

﴿أَخْبَارَكُمْ﴾ ما يُـحكىٰ عنكم، وما يُـخبَـرُ به عن أعمـالكم، لِـيُعلَمَ حَسَنُها مِن قبيحها؛ ....

أي: خيرُ الحديثِ مِن مِثلِ هذهِ ما كانَ لا يَعرِفُه كُلُّ أحد، إنما يُعرَفُ أمرُها في أنحاءِ قولها[١]. هذا هو المُرادُ مِن قَولِ المُصنِّف: «كالتَّعريضِ والتَّورية»، أي: الإيهام.

الراغب: «اللَّحْن: صَرْفُ الكلام عن سَنَنِهِ الجاري عليه، إما بإزالةِ الإعرابِ أو التَّصْحيف، وهو المذموم، وذلكَ أكثرُ استِعمـالاً، وإما بإزالتِهِ عن التَّصْـريح وصَـرْفِهِ بمعناه إلىٰ تعريضٍ وفَحْوىٰ، وهو محمودٌ من حيثُ البلاغة، وإليه قُصِدَ بقول الشاعرِ ـ عندَ أكثرِ الأُدَباء ـ:

وخيرُ الحديثِ ما كانَ لحنا

وإياهُ قُصِدَ بقوله: ﴿وَلَتَعۡرِفَنَّهُمۡ فِي لَحۡنِ ٱلۡقَوۡلِ﴾، ومنه قيل للفَطِنِ لِـمَا يَقتَضي فَحْوىٰ الكلام: لَـحِن، وفي الحديث: «لَعَلَّ بعضَكم ألحنُ بحُجّتِهِ مِن بعض»[٢]، أي: ألسَنُ وأفصَحُ وأبيَنُ كلاماً، وأقدَرُ علىٰ الحجّة»[٣].

قوله: (**وما يُـخبَـرُ به عن أعمالِكم، ليُعلَمُ حَسَنُها مِن قَبيحِها**): أي: عَبَّـرَ بـ﴿أَخْبَارَكُمْ﴾ عن «أعمالكم» في قوله: ﴿وَنَبْلُوَاْ أَخْبَارَكُمْ﴾ علىٰ سبيلِ الكِناية، لأنَّ الإخبارَ تابعٌ لوجودِ المُخبَرِ عنه، المعنىٰ: يَـختَبِر أخبارَكم، إنْ كانَ الخبـرُ[٤] حَسَناً فالمُخبَـرُ عنه ـ الذي هو العَمَلُ ـ حَسَن، وإن كانَ الخبرُ قبيحاً فالعَمَلُ أيضاً قبيح.

وقال ابنُ الحاجب في تفسير قوله تعالىٰ: ﴿حَتَّىٰ نَعۡلَمَ ٱلۡمُجَٰهِدِينَ مِنكُمۡ﴾: «العِلمُ يُطلَقُ باعتبارِ الرُّؤية، والشيءُ لا يُرىٰ حتىٰ يقع، أو بمعنىٰ المُجازاة، المعنىٰ: حتىٰ نُجازِيَ المُجاهِدِينَ منكم والصابرين»[٥].

---

(١) «معاني القرآن وإعرابه» للزجاج (٥: ١٥).

(٢) أخرجه البخاري (٢٦٨٠) و(٦٩٦٧) و(٧١٦٩)، ومسلم (١٧١٣) من حديث أم سلمة رضي الله عنها.

(٣) «مفردات القرآن» ص٧٣٨-٧٣٩.

(٤) في (ح) و(ف): «المخبر»، والمُثبتُ من (ط)، وهو الصواب لقرينةِ مُقابِلِه الآتي بعد كلمـاتٍ معدودة، ولقَرينةِ قول الزمخشـري: «لأنَّ الخبر علىٰ حَسَب المُخبَر عنه».

(٥) «الأمالي النحوية» لابن الحاجب (١: ٨٢).

لأنَّ الخبـرَ علىٰ حَسَبِ الـمُخبَـرِ عنه؛ إن حَسَناً فحَسَن، وإن قبيحاً فقبيح. وقرأ يعقوب: «ونَبلُو» بسُكونِ الواو؛ علىٰ معنىٰ: ونحنُ نَبْلُو أخبارَكُم. **وقُرِئ: «ولَيَبلُوَنَّـكُم» و«يَعلَمَ» و«يَبلُوَ» بالياء.**

وعن الفُضَيل: أنه كانَ إذا قرأها بكىٰ وقال: اللهُمَّ لا تَبْلُنا، فإنكَ إنْ بَلَوْتَنا فَضَحتَنا، وهَتَـكتَ أستارَنا، وعَذَّبْتَنا.

[﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ وَصَدُّواْ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ وَشَآقُّواْ ٱلرَّسُولَ مِنۢ بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُمُ ٱلْهُدَىٰ لَن يَضُرُّواْ ٱللَّهَ شَيْـًٔا وَسَيُحْبِطُ أَعْمَٰلَهُمْ ﴾ ٣٢]

﴿وَسَيُحْبِطُ أَعْمَٰلَهُمْ﴾ التي عَمِلُوها في دينهم يَرجُونَ بها الثواب؛ لأنها مَعَ كُفرِهم برسولِ الله ﷺ باطِلة، وهم قُرَيظةُ والنَّضِير، أو سيُحبِطُ أعمالَهم التي عَمِلُوها، والمَكايِدَ التي نَصَبُوها في مُشاقّةِ الرسول، أي: سيُبطِلُها فلا يَصِلُونَ منها إلىٰ أغراضِهم، بل يَستَضِرُّونَ بها، ولا تُثمِرُ لهم إلا القَتْلَ والجلاءَ عن أوطانِهم. وقيل: هُم رُؤَساءُ قُرَيشٍ والمُطعِمُونَ يومَ بدر.

[﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَطِيعُواْ ٱللَّهَ وَأَطِيعُواْ ٱلرَّسُولَ وَلَا تُبْطِلُوٓاْ أَعْمَٰلَكُمْ﴾ ٣٣]

﴿وَلَا تُبْطِلُوٓاْ أَعْمَٰلَكُمْ﴾ أي: **لا تُحبِطُوا الطاعاتِ بالكبائر،** ....

ومعنىٰ الابتلاء: أنَّ اللهَ تعالىٰ يُعامِلُنا بما يُعامِلُ بعضُنا بعضاً، فقولُه: «ليُعلَمَ حَسَنُها» ـ أي: حَسَنُ الأعمال ـ تعليلٌ لابتلاءِ الأعمال.

وقوله: (**لأنَّ الخبـرَ علىٰ حَسَبِ المُخبَـرِ عنه**): تعليلٌ لإطلاقِ «الأخبار» علىٰ «الأعمال».

قوله: (**وقُرِئ «ولَيَبلُوَنَّـكُم» و«يَعلَمَ» و«يَبلُوَ» بالياء**): أبو بكر، والباقون بالنُّون[1].

قوله: (**لا تُـحبِطُوا الطاعاتِ بالكبائر**): **الانتِصاف**: «الكبائرُ لا تُـحبِطُ الحسنات، ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَظْلِمُ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ ۖ وَإِن تَكُ حَسَنَةً يُضَٰعِفْهَا ﴾ [النساء: ٤٠]، ﴿إِنَّ ٱلْحَسَنَٰتِ يُذْهِبْنَ

---

(١) انظر: «التيسير» للداني ص ٢٠١، و«حجة القراءات» ص ٦٧٠.

....

ٱلسَّيِّـَٔاتِ﴾ [هود: ١١٤]، والكبيرةُ عندَ المُعتزلة: تُـحبِطُ الصالحات، ولو كانت مِثلَ زَبَدِ البَحْر، وما أورَدَه الزمخشـريُّ مِنَ الآثار وَجبَ ردُّه علىٰ قاعدةِ الحقِّ بالتأويل، فإن لم يَقبَلِ التأويل فطريقُه أن يُـحسَنَ الظَّنُّ بالمنقولِ عنه، وتغليطُ قائِلِه[١]، وكلامُ ابنِ عُمَر: ظاهِرُه أولىٰ بنُصْرةِ أهلِ السُّنّة، والآيةُ محمولةٌ عندَنا علىٰ الإخلالِ برُكنٍ أو شَـرْطٍ يَقتَضي البُطْلانَ مِن أصلِه، لا أنه يَبطُلُ بعدَ استِكمـالِ شَـرائِطِ الصِّحّةِ والقَبول»[٢].

وقال القاضي: «﴿لَا تُبۡطِلُوٓاْ أَعۡمَٰلَكُمۡ﴾ كمـا أبطَلَ هؤلاءِ بالكُفْـرِ والنِّفاق، أو لا تُبطِلوا بالعُجْبِ والرِّياءِ والمَنِّ والأذىٰ ونَحْوِها، وليسَ فيه دليلٌ علىٰ إحباطِ الطاعاتِ بالكبائر»[٣].

وقلت: أما قَضِيَّةُ النَّظْم: فإنه تعالىٰ لـمَّا حكىٰ عن المُؤمنينَ الذين قالوا: ﴿لَوۡلَا نُزِّلَتۡ سُورَةٞ﴾ [محمد: ٢٠]، وكانوا يَدَّعُونَ بذلكَ الحِرصَ علىٰ الجِهاد، وحينَ أُنزِلَتْ سُورةٌ مُحكَمةٌ وذُكِرَ فيها القِتالُ جَبُنوا وكَعُّوا وأبَـوْا إلا مُخالفةَ طاعةِ الله ورسوله، وذَمَّهُم[٤] علىٰ ذلك ذماً بليغاً، وأطنَبَ فيه، حتىٰ خَتَمَه بقوله: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ﴾ إلىٰ قوله: ﴿لَن يَضُرُّواْ ٱللَّهَ شَيۡـٔٗا وَسَيُحۡبِطُ أَعۡمَٰلَهُمۡ﴾، أتبَعَ ذلكَ قولَه: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَطِيعُواْ ٱللَّهَ وَأَطِيعُواْ ٱلرَّسُولَ وَلَا تُبۡطِلُوٓاْ أَعۡمَٰلَكُمۡ﴾، أي: لا تكونوا أمثالَهم فيما أُمِرتُم به مِنَ الجِهادِ في سَبيلِ الله، فتَجبُنوا فيه، فإنَّ ذلكَ نفاقٌ وتَشْبيهٌ بالكَفَرةِ الذين صَدُّوا عن سبيلِ الله وشاقُّوا الرسول، فسيُحبِطُ اللـهُ أعمالَكم، كما أبطَلَ أعمالَهم.

---

(١) كذا في الأصول الخطية، ومعناه: تغليطُ مَنْ يقولُه لنا، وهو الراوي، أما قائلُه حقيقةً ـ أي: الذي يُنسَبُ إليه الكلام ـ فهو المنقولُ عنه، وقد ذكر أنه ينبغي تحسينُ الظَّنِّ به، ولفظُ ابن المُنيِّر في «الانتصاف»: «تحسينُ الظَّنِّ بالمنقولِ عنه، والتوريكُ بالغَلَطِ علىٰ النَّـقَلة»، وهو أوضح مما هنا.

(٢) «الانتصاف» (٣: ٥٣٨) بحاشية «الكشّاف».

(٣) «أنوار التنزيل» للبيضاوي (٥: ١٩٦).

(٤) قوله: «ذَمَّهُم» معطوفٌ علىٰ: «حكىٰ» في قوله: «لـمَّا حكىٰ عن المؤمنين».

كقوله تعالىٰ: ﴿لَا تَرْفَعُوٓا۟ أَصْوَٰتَكُمْ فَوْقَ صَوْتِ ٱلنَّبِىِّ﴾ إلىٰ أن قال: ﴿أَن تَحْبَطَ أَعْمَـٰلُكُمْ﴾ [الحجرات: ٢]، وعن أبي العالية: كانَ أصحابُ رسولِ الله ﷺ يَرونَ أنه لا يَضُرُّ مَعَ الإيمانِ ذَنب، كما لا يَنفعُ مَعَ الشِّرْكِ عَمَل، حتىٰ نزلت: ﴿وَلَا تُبْطِلُوٓا۟ أَعْمَـٰلَكُمْ﴾، فكانوا يخافونَ الكبائرَ علىٰ أعمالهم. وعن حُذيفة: فخافوا أنْ تُحبِطَ الكبائرُ أعمالَهم. وعن ابنِ عُمَر: كُنّا نرىٰ أنه ليسَ شيءٌ مِن حَسَناتِنا إلا مقبولاً، حتىٰ نزل: ﴿وَلَا تُبْطِلُوٓا۟ أَعْمَـٰلَكُمْ﴾، فقلنا: ما هذا الذي يُبطِلُ أعمالَنا؟ فقُلنا: الكبائرُ المُوجِباتُ والفواحِش، حتىٰ نزل: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَن يُشْرَكَ بِهِۦ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَٰلِكَ لِمَن يَشَآءُ﴾ [النساء: ١١٦]، فكَفَفْنا عن القولِ في ذلك، فكُنّا نخافُ علىٰ مَنْ أصابَ الكبائر، ونَرجُو لمن لم يُصِبْها. وعن قَتادةَ رحمه الله: رَحِمَ اللهُ عَبْداً لم يُحبِطْ عَمَلَه الصالحَ بعَمَلِه السَّيِّئ.

وقيل: لا تُبطِلُوها بمعصيتهما، وعن ابنِ عباس: لا تُبطِلُوها بالرِّياءِ والسُّمْعة، وعنه: بالشَّكِّ والنِّفاق، وقيل: بالعُجْب، فإنَّ العُجْبَ يأكلُ الحسناتِ كما تأكلُ النارُ الحطب، وقيل: ولا تُبطِلُوا صَدَقاتِكُم بالمَنِّ والأذىٰ.

[﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ وَصَدُّوا۟ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ ثُمَّ مَاتُوا۟ وَهُمْ كُفَّارٌ فَلَن يَغْفِرَ ٱللَّهُ لَهُمْ﴾ ٣٤]

﴿ثُمَّ مَاتُوا۟ وَهُمْ كُفَّارٌ﴾ قيل: **هم أصحابُ القَليب**، والظاهِرُ العُموم.

[﴿فَلَا تَهِنُوا۟ وَتَدْعُوٓا۟ إِلَى ٱلسَّلْمِ وَأَنتُمُ ٱلْأَعْلَوْنَ وَٱللَّهُ مَعَكُمْ وَلَن يَتِرَكُمْ أَعْمَـٰلَكُمْ﴾ ٣٥]

فالحاصلُ أنه مِن بابِ التَّغْليظِ والتقابُل، ويُؤيِّدُه تعقيبُه بقوله: ﴿فَلَا تَهِنُوا۟ وَتَدْعُوٓا۟ إِلَى ٱلسَّلْمِ﴾ بالفاء، وفَصْلُه بقوله: ﴿وَلَن يَتِرَكُمْ أَعْمَـٰلَكُمْ﴾[1].

قوله: (**قيل: هم أصحابُ القَليب**): أي: قَليبِ بَدْر، وهم قُرَيش.

---

(١) أي: جعله فاصلةَ الآية، وليس المُرادُ «الفَصْلَ» بمعناه البلاغي، وهو تركُ الواو بينَ الجملتين، لأنَّ الواوَ ثابتةٌ هنا.

﴿فَلَا تَهِنُوا﴾ فلا تَضعُفوا ولا تَذِلُّوا للعدُوِّ، ﴿وَ﴾ لا ﴿تَدْعُوٓاْ إِلَى ٱلسَّلْمِ﴾، **وقُرِئ: «السِّلْم»**، وهما المُسالمة، ﴿وَأَنتُمُ ٱلْأَعْلَوْنَ﴾ أي: الأغلبونَ الأقهَرون، ﴿وَٱللَّهُ مَعَكُمْ﴾ أي: ناصِـرُكُم. وعن قتادة: لا تكونوا أوَّلَ الطائِفتَين **ضَـرَعَتْ إلىٰ صاحبتها بالمُوادَعة**. وقُرِئ: «ولا تَدَّعُوا»؛ مِن: ادَّعىٰ القومُ وتَداعَوا: إذا دَعَوا، نحو قولك: ارتَـمَوا الصَّيدَ وتَرمَّوه. و«تَدْعُوا» مجزومٌ لِدُخُولِهِ في حُكم النهي، أو منصوبٌ لإضمـارِ «إنْ»، **ونحوُ قولِهِ تعالىٰ: ﴿وَأَنتُمُ ٱلْأَعْلَوْنَ﴾: قولُه تعالىٰ: ﴿إِنَّكَ أَنتَ ٱلْأَعْلَىٰ﴾** [طه: ٦٨].

قوله: (**وقُرِئ: «السِّلْم»**) بكَسْـرِ السِّين: أبو بكرٍ وحمزة، والباقون: بفَتْحها(١).

قوله: (**ضَرَعَتْ إلىٰ صاحِبتِها**): **الأساس**: «ضَرَعَ له وإليه ضَرَعاً: إذا استكانَ وخَشَع، وهو يَتَضَرَّعُ إليه، ولم يزل ضارعاً حتىٰ فَعَلتُ كذا»، وعن بعضهم: ضَرَع؛ أي: مالَ علىٰ سَبيل الخضوع، فهو ضَرِع، سُمِّيَ بالمَصدرِ للمُبالغة، وضَرِعَت: إذا استكانت، وفَتْحُ الراءِ خطأ.

قوله: (**بالمُوادَعة**): **الجوهري**: «هيَ المُصالحة».

قوله: (**ونَحوُ قولِه: ﴿وَأَنتُمُ ٱلْأَعْلَوْنَ﴾: قولُه: ﴿إِنَّكَ أَنتَ ٱلْأَعْلَىٰ﴾**): يعني: نظيرُه في كَوْنِهِ تقريراً للغَلَبةِ والقَهْر، وقد صُدِّرَت بـ«إنَّ» المُؤكِّدة، وحُلِّيَتْ بلام التعريف، وفي لفظِ العُلُوِّ، وصِيغةِ التَّفضيل(٢). نعم ليسَ فيه تكرارُ الضميرُ ولا الاستِئناف(٣)، لكنَّه حالٌ مُقرِّرةٌ لمعنىٰ النهي، مردوفةٌ بما يزيدُها تقريراً وتبييناً، أي: لا ينبغي أن تَتَضَـرَّعوا إلىٰ الصُّلح، والحالُ أنتم قاهِرونَ عليهم، وأنَّ اللهَ ناصِـرُكُم عليهم في الدُّنيا، وخاذِلُهم، وهو مُوفي أجوركم في العُقبىٰ.

---

(١) انظر: «التيسير» للداني ص٢٠١، و«حجة القراءات» ص٦٧٠.

(٢) يُريد: أنَّ هذه الوجوه المذكورة اشتركت فيها الآيتان، ولذلك صَحَّ أن يُقال: إنَّ هذهِ الآيةَ نحوُ تلك، أو: هذه نظيرُ تلك. ولكن في كَوْنِ التصديرِ بـ«إنَّ» وجهاً من وُجُوهِ التَّوافُقِ بينَ الآيتين: نَظَر؛ إذ ليسَ ذلك في الآية الأولىٰ، وهي قوله: ﴿وَأَنتُمُ ٱلْأَعْلَوْنَ﴾، واللـهُ أعلمُ بحقيقةِ الأمر.

(٣) تكريرُ الضمير والاستِئنافُ وقعا في الآية الثانية دون الأولىٰ، يُريدُ بتكرير الضمير: إعادةَ «أنت» بعد «الكاف» في قوله: ﴿إِنَّكَ أَنتَ ٱلْأَعْلَىٰ﴾، وبالاستئناف: أن الواو لم تدخل علىٰ هذه الآية، كما دخلت علىٰ قوله: ﴿وَأَنتُمُ ٱلْأَعْلَوْنَ﴾.

﴿وَلَن يَتِرَكُمْ﴾: مِن: وَتَرتُ الرجل: إذا قتلتَ له قَتيلاً مِن وَلَدٍ أو أخ أو حَميم، **أو حَرَبتَه**، وحقيقتُه: أفردتَه مِن قَريبِهِ أو ماله، مِنَ الوِتر، وهو الفَرْد، فشَبَّـهَ إضاعةَ عَمَلِ العامل وتعطيلَ ثوابه بوِتـرِ الواتِـر، **وهو مِن فصيح الكلام**، ومنه قولُه عليه الصَّلاةُ والسَّلام: «**مَنْ فاتَـتْهُ صلاةُ العَصْـر، فكأنما وُتِـرَ أهلَه ومالَه**»، أي: أُفرِدَ عنهمـا قتْلاً ونَـهْباً.

قال مكِّي: «﴿وَأَنتُمُ ٱلْأَعْلَوْنَ﴾ الجملةُ حالٌ مِنَ الضميـرِ المرفوعِ في «تَدعُوا»، وكذلكَ ﴿وَٱللَّهُ مَعَكُمْ﴾ ﴿وَلَن يَتِرَكُمْ أَعْمَٰلَكُمْ﴾»[1].

قوله: (**أو حَرَبتَه**): **الجوهري**: «حُرِبَ الرجلُ مالَه؛ أي: سُلِبَه، فهو محروب».

قوله: (**وهو مِن فصيح الكلام**): لأنه تعالىٰ أجرىٰ عملَ العامل مَجْرىٰ القريب والمال، شَبّهَ تعطيلَ ثوابِ العملِ بوِترِ الواترِ في الـهَلَكة والخسران، ثم استُعيـرَ لجانب المُشبَّهِ اللفظُ المُستَعمَلُ في جانبِ المُشبَّهِ به، وهو ﴿يَتِرَكُمْ﴾، ونحوُه في الإجراءِ قولُه تعالىٰ: ﴿يَوْمَ لَا يَنفَعُ مَالٌ وَلَا بَنُونَ ۝ إِلَّا مَنْ أَتَى ٱللَّهَ بِقَلْبٍ سَلِيمٍ﴾ [الشعراء: ٨٨-٨٩]؛ جَعَلَ بالادِّعاءِ القلبَ السليمَ من أفراد جنسِ المال والبنين، ثم استثنىٰ بقوله: ﴿إِلَّا مَنْ أَتَى ٱللَّهَ بِقَلْبٍ سَلِيمٍ﴾ بعضَ أفرادِ ذلكَ الجِنس.

قال مكِّي: «﴿يَتِرَكُمْ﴾ و﴿تَهِنُوا۟﴾: حُذِفَتْ منهما الفاء[2]، وهي واو، وأصلُه: «تَوهِنُوا» و«يُوتِرَكم»، حُذِفَت لوقوعها بينَ ياءٍ وكَسْـرة، وأُتبِـعَ سائـرُ أمثلةِ الفِعلِ المُستَقبلِ الحذفَ وإن لم يكنْ فيه ياء، علىٰ الإتباع، لِئلّا يختلفَ الفِعْل»[3].

قوله: (**مَنْ فاتَـتْـهُ صلاةُ العَصْـرِ كأنمـا[4] وُتِـرَ أهلَه ومالَه**): أخرجَه النَّسائيُّ[5] عن نَوفَل، وروايةُ البُخاريِّ ومُسلِم[6] وغيرهما عن ابنِ عُمَرَ قال: قال رسول الله ﷺ: «الذي تَفوتُه صلاةُ العَصْـر، فكأنمـا وُتِـرَ أهلَه ومالَه».

---

(١) «مُشكِلِ إعراب القرآن» لمكّي بن أبي طالب (٢: ٦٧٤).

(٢) أي: فاء الفعل، وهي الحرفُ الأولُ منه من غير الزوائد.

(٣) «مُشكِلِ إعراب القرآن» لمكي بن أبي طالب (٢: ٦٧٤-٦٧٥).

(٤) كذا في الأصول الخطية، وفي «الكشاف»: «فكأنما».

(٥) في «سننه» (٤٧٨-٤٨٠). وأصلُه عند البخاري (٣٦٠٢)، ومسلم (٢٨٨٦).

(٦) البخاري (٥٥٢)، ومسلم (٦٢٦).

[﴿إِنَّمَا ٱلْحَيَوٰةُ ٱلدُّنْيَا لَعِبٌ وَلَهْوٌ وَإِن تُؤْمِنُواْ وَتَتَّقُواْ يُؤْتِكُمْ أُجُورَكُمْ وَلَا يَسْـَٔلْكُمْ أَمْوَٰلَكُمْ * إِن يَسْـَٔلْكُمُوهَا فَيُحْفِكُمْ تَبْخَلُواْ وَيُخْرِجْ أَضْغَٰنَكُمْ * هَٰٓأَنتُمْ هَٰٓؤُلَآءِ تُدْعَوْنَ لِتُنفِقُواْ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ فَمِنكُم مَّن يَبْخَلُ وَمَن يَبْخَلْ فَإِنَّمَا يَبْخَلُ عَن نَّفْسِهِۦ وَٱللَّهُ ٱلْغَنِىُّ وَأَنتُمُ ٱلْفُقَرَآءُ وَإِن تَتَوَلَّوْاْ يَسْتَبْدِلْ قَوْمًا غَيْرَكُمْ ثُمَّ لَا يَكُونُوٓاْ أَمْثَٰلَكُم﴾ ٣٦-٣٨]

﴿يُؤْتِكُمْ أُجُورَكُمْ﴾ ثوابَ إيمـانِكم وتـقْواكُم، ﴿وَلَا يَسْـَٔلْكُمْ﴾ أي: ولا يسألكم جميعَها، إنما يَقتَصِـرُ منكم على رُبعِ العُشْـر.

ثم قال: ﴿إِن يَسْـَٔلْكُمُوهَا فَيُحْفِكُمْ﴾ أي: يُـجهِدْكم ويَطلُبْـهُ كُلَّه، والإحفاء: الـمُبالَغةُ وبُلوغُ الغايةِ في كُلِّ شيء، يُقال: أحفاهُ في المسألة: إذا لم يَتـرُكْ شيئاً مِنَ الإلحاح، وأحفـىٰ شاربَـه: إذا استأصَلَـه، ﴿تَبْخَلُواْ وَيُخْرِجْ أَضْغَٰنَكُمْ﴾ أي: تَضْطَـغِنُـونَ علىٰ رسولِ الله ﷺ، وتَضيقُ صُدُورُكم لذلك، وأظهرتُم كراهتَـكُم ومَقتَـكُم لدِينٍ يَذهَبُ بأموالِكـم، والضميـر في ﴿يُخْرِجْ﴾ لله عَزَّ وجَلَّ، أي: يُضغِنكُم بطَلَبِ أموالِكم، أو للبُخْلِ، لأنه سَبَبُ الاضطِغان.

وقُرِئ: «نُخرِجْ» بالنُّون، و«يَـخرُجْ» بالياءِ والتاءِ معَ فَتْحِهمـا، ورَفعِ «أضغانكم».

قوله: (ثم قال: ﴿إِن يَسْـَٔلْكُمُوهَا﴾): يعني: الجملةُ الشَّـرْطيةُ كالتعليل لقوله: «﴿وَلَا يَسْـَٔلْكُمْ أَمْوَٰلَكُمْ﴾، أي: لا يَسألُكم جميعَها، إنما يَقتَصِـرُ منكم علىٰ رُبعِ العُشْـر»، روىٰ الواحِديُّ عن السُّدِّيِّ أنه قال: «إن يَسألْكُم جميعَ ما في أيديكم ﴿تَبْخَلُواْ وَيُخْرِجْ أَضْغَٰنَكُمْ﴾ يُظهِرْ بُغضَكم وعَداوتَـكُم لله ورسوله، ولكنه فَرَضَ عليكم يسيراً، وهو رُبُعُ العُشْـر»[1]، فقولُ المُصنِّف: «أي: يُضغِنكُم بطَلَبِ أموالِكم»: معناه: يُظهِر بُغضَكم بطَلَبِ جميع أموالكم[2]، وكذا معنىٰ «يَذهَب بأموالكم»، أي: يُهلِكُها، كقوله تعالىٰ: ﴿ذَهَبَ ٱللَّهُ بِنُورِهِمْ﴾ [البقرة: ١٧].

قوله: (وقُرِئ: «نُخرِجْ» بالنُّون): السَّبعة.

---

(١) «الوسيط» للواحدي (٤: ١٣٠).

(٢) قوله: «يظهر بُغضَكم بطلب أموالكم» سقط من (ح).

﴿هَٰٓؤُلَآءِ﴾ موصولٌ بمعنىٰ: الذين، صِلتُه ﴿تُدۡعَوۡنَ﴾، أي: أنتُم الذينَ تُدعَون، أو: **أنتُم ـ يا مُـخاطَبونَ ـ هؤلاءِ الموصوفون**، ثم استأنـفَ وَصْفَهم، كأنهم قالوا: وما وَصْفُنا؟ فقيل: ﴿تُدۡعَوۡنَ لِتُنفِقُواْ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ﴾ قيل: هي النَّفَقةُ في الغَزْو، وقيل: الزكاة، كأنه قيل: الدليلُ علىٰ أنه لو أحفاكُم لَبَخِلتُم وكَرِهتُم العَطاءَ واضطَغَنتُم: أنكم تُدعَونَ إلىٰ أداءِ رُبُع العُشْـر، فمنكم ناسٌ يَبخَلُونَ به.

ثم قال: ﴿وَمَن يَبۡخَلۡ﴾ بالصَّدَقـةِ وأداءِ الفريضة، فلا يَتَعدّاهُ ضَـرَرُ بُخْلِه، وإنما يَبخَلُ علىٰ نفسِه، **يُقال: بَخِلتُ عليه وعنه**، وكذلكَ ضَنِنتُ عليه وعنه، ثم أخبَـرَ أنه لا يأمرُ بذلكَ ولا يَدعُو إليه لحاجته إليه، فهو الغنيُّ الذي تَستَحيلُ عليه الحاجات، ولكنْ لحاجتِكم وفَقْرِكم إلىٰ الثواب.

قوله: (**أو: أنتُم ـ يا مُخاطَبونَ ـ هؤلاءِ الموصوفون**): فعلىٰ هذا فيه توبيخٌ عظيم، وتحقيرٌ من شأنِهم لأجل الوَصْفِ بالبُخْل، قال في قوله: ﴿ثُمَّ أَنتُمۡ هَٰٓؤُلَآءِ تَقۡتُلُونَ﴾ [البقرة: ٨٥]: «هو استبعادٌ لِـمَا أُسنِدَ إليهم مِنَ القَتْل والإجلاءِ والعُدْوان، بعدَ أخذِ الميثاقِ منهم وإقرارِهم. والمعنىٰ: ثم أنتُم بعدَ ذلكَ هؤلاءِ المُشاهَدون، يعني: أنكم قومٌ آخرونَ غير أولئكَ المُقِرِّين(١)؛ تَنْزيلاً لِتَغيُّـرِ الصِّفةِ منزلةَ تَغيُّرِ الذات»، فالمعنىٰ هاهنا: إنا فَـرَضْنا عليكم رُبُعَ العُشـر ليَسهُلَ عليكم، إذْ لو طَلَبْنا منكم جميعَ أموالِكم لبَخِلتُم وأظهَرتُم بُغْضَ الله ورسولِه، والدليلُ عليه: أنكم ـ مَعَ ذلكَ التَّسْهيل ـ هؤلاءِ المُشاهَدونَ الموصوفونَ بأنكم تُدعَونَ إلىٰ أداءِ رُبُع العُشُـر، فمنكم ناسٌ يَبخَلُونَ به.

قوله: (**يُقال: بَخِلتُ عليه وعنه**): وعن بعضهم: بَخِلَ عن نفسِه: مُضَمَّنٌ بمعنىٰ البُعْد، أي: يُبعِدُ الخيـرَ عن نفسِه علىٰ طريقِ البُخْل. ويُمكِنُ أن يُقال: يُصدِرُ البُخْلَ عن نفسِه، لأنها مكانٌ للبُخْل ومَنبَعُه، كقوله تعالىٰ: ﴿وَمَن يُوقَ شُحَّ نَفۡسِهِۦ﴾ [الحشر: ٩].

---

(١) تحرَّف في (ح) و(ف) إلىٰ: «المقربين»، والمُثبَت من (ط).

....

وقال القاضي: «البُخْل: يُعدّىٰ بـ«عن» وبـ«علىٰ» لِتَضمُّنِهِ معنىٰ الإمساك، فإنه إمساكٌ عن مُستَحِقّ»(١)، لكنَّ قولَ المُصنِّفِ هذا بعدَ قولِهِ السابق مُشعِرٌ بعَدَم التفرقةِ في الاستِعمال، كما عليه مذهبُ النَّحْويِّين دونَ أهل المعاني، فإنه لـمّا أكَّدَ معنىٰ جزاءِ الشَّرْط ـ وهو قوله: «فلا يَتعدّاه ضَرَرُ بُخْلِه» ـ بقوله: وإنما يَبخَلُ علىٰ نفسِه، وأتىٰ بـ«علىٰ» وخالف، لأنه في التنزيل: ﴿عَن نَّفۡسِهِۦ﴾، اعتذرَ له بقوله: «يُقال: بَخِلَ عليه وعنه»، أي: أنهما سيّانِ في الاستعمال.

قال الحريريُّ في «دُرّةِ الغوّاص»: «الفِعلُ اللازمُ يُعدّىٰ تارةً بهمزةِ النَّقْل، كقولك: خرجَ زيدٌ وأخرَجتُه، وأُخرىٰ بالباءِ كقولك: خرجَ زيدٌ وخَرَجتُ به، واختلفَ النَّحْويُّون: هل بينَ حرفي التَّعْديةِ فرقٌ أم لا؟ فقال الأكثرون: هما بمعنىٰ واحد، وقال المُبرِّد: بينهما فَرْق؛ وهو أنك إذا قلت: «أخرجتُ زيداً» كان المعنىٰ(٢): حَمَلتُه علىٰ الخروج، وإذا قلت: خَرَجتُ بزيد، فمعناه: خَرَجتَ واستَصحَبتَه معك، والقولُ الأولُ أصحّ»(٣).

وقال صاحبُ «الضوء»: «معنىٰ التَّعْدية في «ذهبتُ به وأذهبتُه»: واحد، وفي سائر المواضِع يُفيدُ معَ معنىٰ التَّعْديةِ معنىٰ آخر، وهاهنا لم يُفِدْ شيئاً سِواها».

وقلت: فعلىٰ هذا: الشَّرْطُ والجزاءُ مُتقاربانِ في المعنىٰ، كقوله تعالىٰ: ﴿رَبَّنَآ إِنَّكَ مَن تُدۡخِلِ ٱلنَّارَ فَقَدۡ أَخۡزَيۡتَهُۥ﴾ [آل عمران: ١٩٢]، و﴿فَمَن زُحۡزِحَ عَنِ ٱلنَّارِ وَأُدۡخِلَ ٱلۡجَنَّةَ فَقَدۡ فَازَ﴾ [آل عمران: ١٨٥]، وقولهم: «مَنْ أدركَ مَرْعىٰ الصَّمّانِ فقد أدرك»(٤)، فيكونُ المعنىٰ: مَنْ يَبخَلْ عن أداءِ رُبُعِ العُشرِ بعدَ ذلكَ التقريع والتوبيخ فقد بالغَ في البُخْل، وكان هو البخيلَ في الحقيقة. روينا

---

(١) «أنوار التنزيل» للبيضاوي (٥: ١٩٧).

(٢) من قوله: «واحد وقال المبرد» إلىٰ هنا، سقط من (ح) و(ف).

(٣) «دُرّة الغواص» للحريري ص٢٣.

(٤) تقدَّم بيانُ معناه في التعليق علىٰ تفسير الآية ٣٦ من سورة الأنفال (٧: ٩٧).

﴿وَإِن تَتَوَلَّوْا﴾ معطوفٌ علىٰ ﴿وَإِن تُؤْمِنُوا وَتَتَّقُوا﴾، ﴿يَسْتَبْدِلْ قَوْمًا غَيْرَكُمْ﴾ يـخْلُقْ قوماً سِـواكُم علىٰ خِـلافِ صِفتِكم راغبينَ في الإيمانِ والتقوىٰ، غيرَ مُـتولِّينَ عنهما، كقوله: ﴿وَيَأْتِ بِخَلْقٍ جَدِيدٍ﴾ [إبراهيم: ١٩، فاطر: ١٦]، وقيل: هُمُ المَلائكة، وقيل: الأنصار، وعن ابنِ عباس: كِنْدةُ والنَّخَع، وعن الحسن: العَجَم، وعن عِكرِمة: فارِسُ والرُّوم.

عن الترمذيِّ[1] عن أبي هُرَيرة: أنَّ النبيَّ ﷺ قال: «إذا أدَّيتَ زكاةَ مالك فقد قَضَيتَ ما عليك».

ولإرادةِ التوكيد ذَيَّلَ الكلامَ بقوله: ﴿وَاللَّهُ الْغَنِيُّ وَأَنتُمُ الْفُقَرَاءُ﴾، وجَعَلَه كالاعتِراضِ بينَ المُتقابِلَين، أعني قولَه: ﴿وَإِن تُؤْمِنُوا وَتَتَّقُوا﴾ وقولَه: ﴿وَإِن تَتَوَلَّوْا﴾، وهما المعطوفانِ المَعنيّانِ بقوله: «﴿وَإِن تَتَوَلَّوْا﴾ معطوفٌ علىٰ ﴿وَإِن تُؤْمِنُوا﴾».

والتعريفُ في ﴿الْغَنِيُّ﴾ و﴿الْفُقَرَاءُ﴾ للجِنس، فآذَنا بكمالِ الغِنىٰ ونهايةِ الفَقْر، ثم كونُهما خَبَرَينِ وهما مَعرِفتان: دلّا علىٰ الحصر، نظيرُه قولُه تعالىٰ: ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ أَنتُمُ الْفُقَرَاءُ إِلَى اللَّهِ وَاللَّهُ هُوَ الْغَنِيُّ الْحَمِيدُ * إِن يَشَأْ يُذْهِبْكُمْ وَيَأْتِ بِخَلْقٍ جَدِيدٍ﴾ [فاطر: ١٥-١٦]، والمعنىٰ: أنتم جِنسُ الفُقَراءِ الكاملون فيه، واللـهُ هو الغنيُّ علىٰ الإطلاق، فهو غنيٌّ عنكم وعن عبادتِكم، فإن لم تَـحمَدُوهُ أنتم يَستَبدِلْ قوماً غيـرَكم؛ مَنْ يَـحمَدُ ولا يَكفُرُ مِثلكم.

قوله: (يخلُق قوماً سِواكُم): أي: «يَستَبدِل»: يحتملُ استبدالَ الوَصْفِ واستبدالَ الذات، كما مَرَّ في قوله تعالىٰ: ﴿يَوْمَ تُبَدَّلُ الْأَرْضُ غَيْرَ الْأَرْضِ﴾ [إبراهيم: ٤٨]، والذي يَقتَضيهِ المقام: الثاني[2]، وقولُه: «يخلُق قوماً سِواكُم»: يُشيرُ إلىٰ ذلك، ولهذهِ الدقيقةِ استَشهَدَ بقوله: ﴿وَيَأْتِ بِخَلْقٍ جَدِيدٍ﴾ [إبراهيم: ١٩، فاطر: ١٦].

---

(١) في «جامعه» (٦١٨). وأخرجه أيضاً ابن ماجه (١٧٨٨).

(٢) أي: استبدال الذات.

وسُئِلَ رسولُ اللـه ﷺ عن القوم، وكانَ سَلْمـانُ إلىٰ جَنْبه، فضَرَبَ علىٰ فَخِذِه، وقال: «هذا وقومُه، والذي نفسي بيده، لو كانَ الإيمانُ مَنُوطاً بالثُّرَيّا لَتناولَه رجالٌ مِن فارِس».

عن رسول الله ﷺ: «مَنْ قرأ سورةَ مُحَمَّدٍ ﷺ كان حقاً علىٰ الله أن يَسقِيَه مِن أنهار الجنّة».

قوله: (**وسُئِلَ رسولُ الله ﷺ عن القوم، وكانَ سَلْمان**) الحديث: أخرَجَه الترمذيُّ(١) عن أبي هُرَيرة.

تَـمَّتِ السُّورة

حامِداً للـه، ومُصَلِّياً علىٰ رسولِ الله ﷺ



---

(١) في «جامعه» برقم (٣٢٦١).

وأخرج البخاري (٤٨٩٧)، ومسلم (٢٥٤٦) عن أبي هريرة قال: «كُنّا جُلوساً عندَ النبيِّ ﷺ، إذ نـزَلَتْ عليه سورةُ الجمعة، فلما قرأ: ﴿وَءَاخَرِينَ مِنۡهُمۡ لَمَّا يَلۡحَقُواْ بِهِمۡ﴾، قال رجل: مَنْ هؤلاء يا رسول الله؟ فلم يُراجِعْهُ النبيُّ ﷺ، حتىٰ سأله مرّةً أو مرّتين أو ثلاثاً، وفينا سلمـانُ الفارسيّ، فوضع النبيُّ ﷺ يدَه علىٰ سَلْمـان، ثم قال: لو كانَ الإيمانُ عندَ الثُّريّا لنالَه رجالٌ مِن هؤلاء».

سورةُ الفَتْح

مدنيّة، وهي تسعٌ وعشـرونَ آية

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

[﴿إِنَّا فَتَحْنَا لَكَ فَتْحًا مُّبِينًا * لِّيَغْفِرَ لَكَ اللَّهُ مَا تَقَدَّمَ مِن ذَنبِكَ وَمَا تَأَخَّرَ وَيُتِمَّ نِعْمَتَهُ عَلَيْكَ وَيَهْدِيَكَ صِرَاطًا مُّسْتَقِيمًا * وَيَنصُرَكَ اللَّهُ نَصْرًا عَزِيزًا﴾ ١-٣]

هو فَتْحُ مَكّة، وقد نَـزَلَتْ مَرجِعَ رسولِ الله ﷺ عن مَكّةَ عامَ الحديبية عِدَةً له بالفَتْح، وجِيءَ به علىٰ لفظِ الماضي علىٰ عادةِ رَبِّ العِزّةِ سُبحانَه في أخباره، لأنها في تَـحَقُّقِها وتيقُّنِها بمَنزِلةِ الكائِنةِ الموجودة، وفي ذلكَ مِنَ الفَخامةِ والدَّلالةِ علىٰ عُلُوِّ شأنِ الـمُخبِرِ ما لا يخفىٰ.

سورةُ الفَتْح

مدنيّة، وهي تِسعٌ وعشـرونَ آية

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

قوله: (وفي ذلكَ مِنَ الفخامة): أي: في مجيءِ الماضي لتنزيلِ الكائنِ منزلةَ الواقع المُتحقِّقِ(١) مِنَ الفَخامةِ ما لا يُكتَنَـهُ كُنهُه، لأنَّ هذا الأسلوبَ إنما يُرتكبُ في أمرٍ يَعظُمُ مَنالُه، ويَعِزُّ الوصولُ إليه، ولا يَقدِرُ علىٰ نَيْـلِهِ إلا مَنْ له قَهْرٌ وسُلطانٌ ومَنْ يَغلِبُ ولا يُغالَب، ولذلك ترىٰ أكثرَ أحوالِ

(١) يُريدُ بالكائن: ما سيكون، وبالواقع: ما وقعَ فِعلاً.

فإن قلت: كيفَ جُعِلَ فَتْحُ مَكّةَ عِلّةً للمَغفِرة؟ قلت: لم يُجعَلْ عِلّةً للمغفِرة، ولكنْ لاجتماع ما عُدِّدَ مِنَ الأمور الأربعة، وهي المَغفِرةُ وإتمامُ النِّعمةِ وهِدايةُ. ....

القيامةِ واردةً علىٰ هذا المَنهَج، لأنَّ فَتْحَ مَكّةَ مِن أُمّهاتِ الفُتُوح، وبه دخلَ الناسُ في دينِ الله أفواجاً، وأُمِرَ رسولُ الله ﷺ بالاستغفارِ والتأهُّبِ للمسيرِ إلىٰ دارِ القَرار، ولو أُخِذَ مِن ذلك معنىٰ صِيغةِ التَّعْظيم، ليتمَّ به معنىٰ العَظَمة، بلغَ الغاية.

قوله: (**كيفَ جُعِلَ فتحُ مَكّةَ عِلّةً للمَغفِرة**): أي: الفتحُ فِعْلُ الله لا فِعْلُه حتىٰ يكونَ عِلّةً للمَغفِرة[١]، ولذلكَ قال القاضي: «﴿لِّيَغْفِرَ لَكَ ٱللَّهُ﴾ عِلّةٌ للفَتْح مِن حيثُ إنه مُسَبَّبٌ عن جِهادِ الكُفّار، والسَّعْي في إعلاءِ الدِّينِ وإزاحةِ الشِّـرْك، وتكميلِ النُّفوس الناقِصةِ قَهْراً، ليَصيرَ ذلك بالتدريج اختياراً، وتخليصِ الضَّعَفةِ عن أيدي الظَّلَمة»[٢].

وقلت: يُمكِنُ أن يُقال: إنما جُعِلَ فتحُ مكّةَ عِلّةً للمَغفِرة، لأنه سَبَبٌ لأن يُؤمَرَ رسولُ الله ﷺ بالاشتِغالِ بخاصّةِ نفسِه، بعدَ بَذْلِ المجهود فيما كُلِّفُ به مِن تبليغ الرِّسالةِ ومُجاهَدةِ أعداءِ الدِّين، وبالإقبالِ علىٰ التقوىٰ، واستِدراكِ الفَرَطات[٣]، كما قال تعالىٰ: ﴿إِذَا جَآءَ نَصْرُ ٱللَّهِ وَٱلْفَتْحُ﴾ [النصر: ١]، إلىٰ قوله: ﴿فَسَبِّحْ بِحَمْدِ رَبِّكَ وَٱسْتَغْفِرْهُۚ إِنَّهُۥ كَانَ تَوَّابَۢا﴾ [النصر: ٣].

قوله: (**ولكنْ لاجتِماع ما عُدِّد**): خُلاصةُ الجواب: أنَّ المُعلَّلَ مُتعدِّد، وهو المعطوفاتُ الأربعة، علىٰ أن يُرادَ بقوله: ﴿وَيَنصُرَكَ ٱللَّهُ نَصْرًا عَزِيزًا﴾: الفَتْح، فتُؤخَذُ الزُّبْدةُ والخلاصةُ مِنَ المجموع، فعَبَّـرَ به عن المُعلَّل، كما قال: «ليَجمعَ لكَ بينَ عِزِّ الدّارَيْن»، وكانَ كذلكَ لأنَّ هذا الفَتْحَ هو فتحُ الفُتُوح، وهُدِمَ به منارُ الجاهلية، وكَمُلَ الدِّين، وأُتِمَّتِ النِّعَم، كما قال: ﴿ٱلْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتْمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ ٱلْإِسْلَٰمَ دِينًا﴾ [المائدة: ٣].

---

(١) من قوله: «أي: الفتح فعل الله» إلىٰ هنا، سقط من (ط).

(٢) «أنوار التنزيل» للبيضاوي (٥: ١٩٩).

(٣) وهيَ في حَقِّهِ صلواتُ الله وسلامُه عليه: تَرْكُ الأولىٰ، كما بيَّنه المُؤلِّفُ رحمه الله في مواضعَ من هذا الكتاب.

الصِّـراطِ المُستَقيم والنَّصْـرُ العزيز، كأنه قيل: يَسَّـرْنا لكَ فَتْحَ مَكّة، ونَصَـرْناكَ علىٰ عَدُوِّك، لِنَجمَعَ لكَ بينَ عِزِّ الدّارَيْنِ وأغراضِ العاجِلِ والآجِل. ويجوزُ أن يكونَ فَتْحُ مَكّةَ مِن حيثُ إنه جِهادٌ للعَدُوِّ سبباً للغُفرانِ والثواب.

والفَتْح: الظَّفَرُ بالبَلَدِ عُنْوةً أو صُلْحاً، بحَرْب أو بغير حَرْب، **لأنه مُنغَلِقٌ ما لم يُظفَرْ به، فإذا ظُفِرَ به وحَصَلَ في اليد فقد فُتِح.** ....

روىٰ السُّلَميُّ عن [ابنِ] عطاء[1]: جُمِعَ للنبيِّ ﷺ في هذهِ الآيةِ بينَ النِّعَم المُختَلِفة؛ مِنَ الفَتْحِ والمغفرةِ وتمامِ النِّعْمةِ والهدايةِ والنُّصْـرة. وعن جَعفرٍ الصادق: تمامُ النِّعْمة: أنْ جَعَلَه حَبيبَه، وأقسَمَ بحياتِه، ونَسَخَ له شَـرائِعَ الرُّسُل أجمع، وعَرَجَ به إلىٰ المَحَلِّ الأدنىٰ، وحَفِظَه في المِعراجِ حتىٰ ما زاغَ البَصَـرُ وما طغىٰ، وبعَثَه إلىٰ الأبيضِ والأسود، وأحَلَّ له الغَنائم، وجَعَلَه سَيِّدَ وَلَدِ آدم، وقَـرَنَ ذِكرَه بذِكرِه، ورِضاهُ بِرِضاه، وجَعَلَه أحَدَ رُكْنَي التوحيد.

قوله: (**لأنه مُنغَلِقٌ ما لم يُظفَرْ به**): **الراغب**: «الفَتْح: إزالةُ الإغلاقِ والإشكال، وهو ضَرْبان: **أحدُهما**: يُدرَكُ بالبَصَـر، كفَتْح البابِ والغَلَقِ والقُفلِ والمتاع، قال تعالىٰ: ﴿وَلَمَّا فَتَحُواْ مَتَٰعَهُمْ﴾ [يوسف: ٦٥]، ﴿وَلَوْ فَتَحْنَا عَلَيْهِم بَابًا مِّنَ ٱلسَّمَآءِ﴾ [الحجر: ١٤]. **والثاني**: ما يُدرَكُ بالبصيرة، كفَتْح الهمّ، وهو إزالةُ الغَمّ، وذلكَ ضَـرْبان: أحدُهما: في الأُمُورِ الدُّنيوية كغَمٍّ يُفرَج، وفَقْرٍ[2] يُزالُ بإعطاءِ المال، قال تعالىٰ: ﴿فَلَمَّا نَسُواْ مَا ذُكِّرُواْ بِهِۦ فَتَحْنَا عَلَيْهِمْ أَبْوَٰبَ كُلِّ شَىْءٍ﴾ [الأنعام: ٤٤]، أي: وَسَّعْنا، والثاني: فَتْحُ المُنغَلِقِ مِنَ العُلوم، نَحْو: فُلانٌ فتحَ مِنَ العِلم باباً مُغلَقاً.

وقولُه تعالىٰ: ﴿إِنَّا فَتَحْنَا لَكَ﴾: قيل: عنىٰ فَتْحَ مَكّة، وقيل: بل عَنىٰ ما فُتِحَ علىٰ النبيِّ ﷺ

---

(١) في الأصول الخطية: «عن عطاء»، وأضفتُ إليه: «ابن» ليُوافِقَ أمثالَه، فالمُؤلِّفُ رحمه الله ينقلُ عن السُّلَمي عن ابن عطاء في مواضع، انظر ما تقدَّم ص٣٥٣ في تفسير الآية ٢٤ من سورة محمد ﷺ، وما سيأتي ص٣٧٤ في تفسير الآية ٤ من سورة الفتح.

(٢) في الأصول الخطية: «وهَمٍّ يُزال»، والمُثبَتُ من «مفردات القرآن» للراغب، وقولُه: «بإعطاء المال» يُرجِّحُه.

وقيل: هو فَتْحُ الحديبية، ولم يَكُنْ فيه قِتالٌ شديد، ولكنْ تَرامٍ بينَ القَوْم بسِهام وحِجارة، وعن ابنِ عباس: رَمَوا المُشـرِكينَ حتىٰ أدخَلُوهُم ديارَهُم، وعن الكَلْبيّ: ظَهَروا عليهم حتىٰ سألوا الصُّلْح. فإن قلت: كيفَ يكونُ فَتْحاً وقد أُحصِرُوا، فنَحَروا وحَلَقوا بالحديبية؟ قلت: كانَ ذلكَ قبلَ الهُدْنة، فلما طَلَبُوها وتَـمَّتْ كان فَتْحاً مُبيناً.

وعن موسىٰ بنِ عُقْبة: أقبَـلَ رسولُ الله ﷺ مِنَ الحديبيةِ راجِعاً، فقال رجلٌ مِن أصحابه: ما هذا بفَتْح، لقد صَدُّونا عن البيت، وصُدَّ هَدْيُنا، فبَلَغَ النبيَّ ﷺ، فقال: «بئسَ الكلامُ هذا، بل هو أعظَمُ الفُتوح، وقد رَضِيَ الـمُشـرِكونَ أن يَدفَعُوكُم عن بلادِهم بالراح، ....

مِنَ العُلوم والهِداياتِ التي هيَ ذريعةٌ إلىٰ الثواب والمقاماتِ المحمودةِ التي صارت سَبَباً لغُفْرانِ ذنوبه.

وفاتحةُ كُلِّ شيء: مَبدَؤُه الذي يُفتَحُ به ما بعدَه، وقيل: افتَتَحَ فُلانٌ كذا: إذا ابتَدَأ به، وفتحَ عليه كذا: إذا أعلَمَه ووَقَّفَه عليه، قال تعالىٰ: ﴿أَتُحَدِّثُونَهُم بِمَا فَتَحَ ٱللَّهُ عَلَيۡكُمۡ﴾ [البقرة: ٧٦]، وفتحَ القَضِيّةَ فِتاحاً: فَصَلَ الأمرَ فيها وأزالَ الإغلاق، قال تعالىٰ: ﴿رَبَّنَا ٱفۡتَحۡ بَيۡنَنَا وَبَيۡنَ قَوۡمِنَا بِٱلۡحَقِّ وَأَنتَ خَيۡرُ ٱلۡفَٰتِحِينَ﴾ [الأعراف: ٨٩]، والاستِفتاح: طَلَبُ الفَتْح، قال تعالىٰ: ﴿وَكَانُواْ مِن قَبۡلُ يَسۡتَفۡتِحُونَ عَلَى ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ﴾ [البقرة: ٨٩]، أي: يَستَنصِـرُونَ ببعثةِ مُحَمَّدٍ ﷺ، وقيل: يَطلُبونَ مِنَ الله بذِكرهِ الظَّفَر، وقيل: يَستَعلِمونَ خَبَـرَه مَرّة، ويَستَنبطُونَه مِنَ الكُتُبِ مَرّة.

وبابٌ فُتُح: مفتوحٌ في عامةِ أحواله، وغُلُق: بخِلافِه، ورُوِي: (مَنْ وَجَدَ باباً غُلُقاً وَجَدَ إلىٰ جانبهِ باباً فُتُحاً)(١)»(٢).

قوله: (**بالراح**): **الجوهري**: «الراح: جمعُ راحة، وهي الكَفّ، وأراحَ الرجل(٣): رَجَعَتْ إليه نفسُه بعدَ الإعياء، وأراحَ إبلَه؛ أي: رَدَّها».

---

(١) أخرجه البيهقي في «شعب الإيمان» (٩٤٠٦) عن أبي الدَّرْداء من قوله رضي الله عنه.

(٢) «مفردات القرآن» ص٦٢١-٦٢٢.

(٣) في (ح) و(ف): «والراح الرجل»، والمُثبَت من (ط) ومن «الصِّحاح» للجوهري، مادة (روح).

ويَسألُوكُمُ القَضِيّة، ويَرغَبوا إليكم في الأمان، وقد رأوا منكم ما كَرِهُوا».

وعن الشَّعْبيّ: نَـزَلَتْ بالحديبية، وأصابَ رسولُ الله ﷺ في تلكَ الغَزْوةِ ما لم يُصِبْ في غَزْوة، أصابَ أن بُويعَ بَيْعةَ الرِّضْوان، وغُفِرَ له ما تَقَدَّمَ مِن ذَنْبِهِ وما تأَخَّر، وظَهَرَتِ الرُّومُ علىٰ فارِس، وبَلَغَ الهدْيُ مَحِلَّه، وأُطعِمُوا نَخْلَ خَيبَـر، وكانَ في فَتْح الحديبية آيةٌ عظيمة، وذلكَ **أنه نَزَحَ ماؤُها** حتىٰ لم يَبقَ فيها قَطْرة، فتَمَضمَضَ رسولُ الله ﷺ، ثم مَـجَّـهُ فيها، فدَرَّتْ بالماء، حتىٰ شَـرِبَ جميعُ مَنْ كانَ معَه. وقيل: فجاشَ الماءُ حتىٰ امتَلَأَت، ولم يَنفَدْ ماؤُها بَعْد.

وقيل: هو فَتْحُ خَيبَـر، وقيل: فَتْحُ الرُّوم، وقيل: فَتْحُ اللـه لـه بالإسلام والنُّبوّةِ والدَّعْوةِ بالحجّةِ والسَّيْف، ولا فَتْحَ أبيَنُ منه وأعظَم، وهو رأسُ الفُتُوح كُلِّها؛ إذْ لا فَتْحَ مِن فُتوح الإسلام إلا وهو تحتَه ومُتشعِّبٌ منه.

قوله: (**ويَسألوكـم القَضِيّة**): أي: الصُّلح، كمـا جاءَ في الحديث: «هذا ما قاضىٰ عليه رسـولُ الله ﷺ»[1]، **النهايـة**: «هذا مـا قاضىٰ عليـه؛ قاضىٰ: هو فاعَلَ مِنَ القضاءِ للفَصْل والحكم، وأصلُه: القَطْع، وقضاءُ الشيء: إحكامُه وإمضاؤُه والفَراغُ منه». ويُؤيِّدُه قولُه بُعَيدَ هذا: «ومن قَضِيَّـتِهِ أنْ سَكَّنَ قلوبَ المُؤمنينَ بصُلْح الحديبية».

قوله: (**أنه نَزَحَ ماؤُهـا**): عن البُخاريِّ[2] عن البراء قال: «تَعُدُّونَ أنتُم الفَتْحَ فَتْحَ مكّة، وقد كانَ فتحُ مكّة فَتْحاً، ونحنُ نَعُدُّ [الفَتْحَ] بَيْعةَ الرِّضوانِ يومَ الحديبية، كُنّا مَعَ رسولِ الله ﷺ أربعَ عشـرةَ مئة، والحديبيةُ بئر، فنَـزَحْناها، فلم نترك منها قَطْرة، فبَلَغَ ذلكَ النبيَّ ﷺ، فأتاها، فجلسَ علىٰ شَفيرِها، ثم دعا بإناء، فتوضَّأ، ثم مَضمَضَ ودعا، ثم صَبَّه فيها، فتركناها غيـرَ بعيد، ثم إنها أصدَرَتْنا ما شِئنا نحنُ ورِكابُنا».

---

(١) أخرجه البخاري (٢٦٩٩) و(٣١٨٤) و(٤٢٥١)، ومسلم (١٧٨٣) من حديث البراء بن عازب ـ رضي الله عنه ـ.
(٢) في «صحيحه» برقم (٤١٥٠). ومنه استدركتُ ما بين حاصرتين.

وقيل: معناه: قَضَيْنا لكَ قضاءً بَيِّناً علىٰ أهلِ مَكّةَ أن تَدخُلَها أنتَ وأصحابُك مِن قابِلٍ، لِتطوفوا بالبيت؛ مِنَ الفِتاحة، وهيَ الحكومة. وكذا عن قَتادة.

﴿مَا تَقَدَّمَ مِن ذَنۢبِكَ وَمَا تَأَخَّرَ﴾ يُريد: جميعَ ما فَرَطَ منك، وعن مُقاتِل: ما تَقدَّمَ في الجاهليّةِ وما بعدَها، وقيل: **ما تَقدَّمَ مِن حديثِ ماريّة**، وما تأخَّرَ مِن امرأةِ زيد.

﴿نَصۡرًا عَزِيزًا﴾ فيه عِزٌّ ومَنَعة، أو وُصِفَ بِصفةِ المنصور إسناداً مجازيّاً، **أو عزيزاً صاحبُه**.

قوله: (**ما تَقدَّمَ مِن حديثِ ماريّة**): وحديثُ ماريّة: هو ما رواه المُصنِّفُ في سورةِ التحريم: «أنَّ رسولَ الله ﷺ خَلا بماريّةَ في يوم عائشةَ رضيَ اللهُ عنها، وعَلِمَتْ بذلكَ حَفْصة، فقالَ لها: اكتُمي عليّ، وقد حَرَّمتُ ماريّةَ علىٰ نفسي»، إلىٰ آخرِ القِصّة، لكنَّ قولَه تعالىٰ: ﴿لِمَ تُحَرِّمُ مَآ أَحَلَّ ٱللَّهُ لَكَ﴾ يدلُّ علىٰ أنه تَرَكَ الأَوْلىٰ، لا أنه صَلَواتُ الله عليه ارتكبَ الذَّنْب.

ويجوزُ أن يُرادَ بالذَّنْب: تعجيلُ رسولِ الله ﷺ بقَتْلِ البريء، علىٰ ما روىٰ ابنُ عبد البر في «الاستيعاب»[1] عن أنس قال: «إنَّ رَجُلاً كانَ يُتَّهَمُ بأُمِّ إبراهيم؛ أُمِّ وَلَدِ رسولِ الله ﷺ، فقال رسولُ الله ﷺ لعليّ: اذهَبْ فاضْرِبْ عُنُقَه، فأتاه عليّ، فإذا هو في رَكِيٍّ[2] يَتَبرَّدُ فيها، فقال له: اخرُج، فناوَلَه يَدَه، فأخرَجَه، فإذا هو مجبوبٌ ليسَ له ذَكَر، فكَفَّ عليٌّ عنه، ثم أتىٰ رسولَ الله ﷺ فقال: والله لمجبوب»[3]، وقال أبو عُمَر[4]: «هذا الرجلُ المُتهمُ كانَ ابنَ عَمِّ ماريّةَ القِبطيّة، أهداهُ معَها المُقوقِس، وأظنُّه الخصيُّ الذي يُقالُ له: مأبور».

قوله: (**أو عزيزاً صاحبُه**): فحُذِفَ المُضاف، وأُقيمَ المُضافُ إليه مَقامَه، فصار «عزيزاً هو»، فاستَتَرَ الضمير، فصار مرفوعاً بعدَ أن كانَ بارِزاً مجروراً.

---

(١) في ترجمة مارية القبطية (٤: ٤١١-٤١٢) بحاشية «الإصابة» لابن حجر.

(٢) الرَّكيّ: جنس للرَّكية، وهي البئر، وجمعُها ركايا. «النهاية في غريب الحديث» لابن الأثير، مادة (ركا).

(٣) أخرجه مسلم (٢٧٧١)، وانظر شرحَه وحَلَّ ما قد يُشكِلُ في معناه في «تكملة فتح المُلهم» للعلامة الشيخ محمد تقي العثماني (٦: ٤٧-٤٨).

(٤) تحرَّف في الأصلين إلىٰ: «أبو عمرو»، والصواب ما أثبتّ، فالمُرادُ ابنُ عبد البر، وهذه كنيتُه. وانظر كلامَه المنقول هنا: في «الاستيعاب» (٤: ٤١١-٤١٢) بحاشية «الإصابة» لابن حجر.

[﴿هُوَ ٱلَّذِىٓ أَنزَلَ ٱلسَّكِينَةَ فِى قُلُوبِ ٱلْمُؤْمِنِينَ لِيَزْدَادُوٓاْ إِيمَٰنًا مَّعَ إِيمَٰنِهِمْ ۗ وَلِلَّهِ جُنُودُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ۚ وَكَانَ ٱللَّهُ عَلِيمًا حَكِيمًا * لِّيُدْخِلَ ٱلْمُؤْمِنِينَ وَٱلْمُؤْمِنَٰتِ جَنَّٰتٍ تَجْرِى مِن تَحْتِهَا ٱلْأَنْهَٰرُ خَٰلِدِينَ فِيهَا وَيُكَفِّرَ عَنْهُمْ سَيِّـَٔاتِهِمْ ۚ وَكَانَ ذَٰلِكَ عِندَ ٱللَّهِ فَوْزًا عَظِيمًا * وَيُعَذِّبَ ٱلْمُنَٰفِقِينَ وَٱلْمُنَٰفِقَٰتِ وَٱلْمُشْرِكِينَ وَٱلْمُشْرِكَٰتِ ٱلظَّآنِّينَ بِٱللَّهِ ظَنَّ ٱلسَّوْءِ ۚ عَلَيْهِمْ دَآئِرَةُ ٱلسَّوْءِ ۖ وَغَضِبَ ٱللَّهُ عَلَيْهِمْ وَلَعَنَهُمْ وَأَعَدَّ لَهُمْ جَهَنَّمَ ۖ وَسَآءَتْ مَصِيرًا * وَلِلَّهِ جُنُودُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ۚ وَكَانَ ٱللَّهُ عَزِيزًا حَكِيمًا﴾ ٤-٧]

﴿ٱلسَّكِينَةَ﴾ للسُّكُون، كالبَهيتة للبُهْتان، أي: أنزَلَ اللهُ في قُلُوبهم. السُّكونَ والطُّمأنينةَ بسَبَب الصُّلْح والأمْن، لِيَعرِفُوا فَضْلَ الله عليهم بتيسير الأمنِ بعدَ الخوف، والـهُدْنةِ غِبَّ القِتال، فيزدادوا يقيناً إلىٰ يقينهم.

قوله: (﴿ٱلسَّكِينَةَ﴾ السُّكون[١]): الراغب: «قيل: هو مَلَكٌ يُسَكِّنُ قلبَ المُؤمنِ ويُؤمِّنُه، كما رُوِي: «إنَّ السَّكينةَ لتَنطِقُ علىٰ لسانِ عُمَر»[٢]، وقيل: هو العقل، ويُقال: له سكينة: إذا سَكَنَ عن المَيْلِ إلىٰ الشَّهوات، وعن الرُّعْب؛ قال[٣]: ﴿وَتَطْمَئِنُّ قُلُوبُهُم بِذِكْرِ ٱللَّهِ﴾ [الرعد: ٢٨]، وقيل: السَّكينةُ والسَّكَن: واحد، وهو زوالُ الرُّعْب»[٤].

وروىٰ السُّلميُّ عن ابنِ عطاء: السَّكينة: نورٌ يُقذَفُ في القَلْب يُبصِرُ به مواقعَ الصواب.

---

(١) كذا في الأصول الخطية، وفي «الكشاف»: «للسكون».

(٢) أخرجه بهذا اللفظ: عبدُ الرزاق في «المُصنَّف» (٢٠٣٨٠) عن علي موقوفاً، والطبراني في «المعجم الكبير» (٨٨٢٧) عن عبد الله بن مسعود موقوفاً أيضاً.

وأخرج أبو داود (٢٩٦٢)، وابن ماجه (١٠٨) من حديث أبي ذر، والترمذي (٣٦٨٢) من حديث ابن عمر، وأحمد (٩٢١٣) من حديث أبي هريرة، مرفوعاً بلفظ: «إنَّ اللهَ وضعَ الحقَّ علىٰ لِسانِ عُمَر»، زاد ابنُ عمر وأبو هريرة: «وقلبه».

(٣) تحرَّف في (ح) و(ف) إلىٰ: «وعن الراغب قال»، والمُثبتُ من (ط)، ومعناه: وسكن عن الرعب، وفي «مفردات القرآن» للراغب: «وعلىٰ ذلك دلَّ قوله».

(٤) «مفردات القرآن» ص٤١٧.

أو أنزَلَ فيها السُّكُونَ إلىٰ ما جاءَ به مُحَمَّدٌ عليه السَّلامُ مِنَ الشَّرائع، ﴿لِيَزْدَادُوٓاْ إِيمَٰنًا﴾ بالشَّرائِع مقروناً إلىٰ إيمانهم، وهو التوحيد. عن ابنِ عباسٍ رضيَ اللهُ عنهما: إنَّ أوَّلَ ما أتاهُم به النبيُّ ﷺ التوحيد، فلما آمنوا بالله وحدَه أنزَلَ الصَّلاةَ والزَّكاة، ثم الحجّ، ثم الجِهاد، فازدادوا إيماناً إلىٰ إيمانهم.

أو أنزَلَ فيها الوَقارَ والعَظَمةَ لله عَزَّ وجَلَّ ولرسولِه، لِيَزدادوا باعتِقادِ ذلكَ إيماناً إلىٰ إيمانهم. وقيل: أنزلَ فيها الرَّحْمَةَ لِيَتَراحَموا، فيزدادَ إيمانُهم.

﴿وَلِلَّهِ جُنُودُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ﴾ يُسَلِّطُ بعضَها علىٰ بعض، كما يَقتَضيهِ عِلمُه وحِكمتُه، ومن قَضِيّتِهِ أنْ سَكَّنَ قلوبَ المُؤمنينَ بصُلْحِ الحديبية، ووَعَدَهُم أن يُفتَحَ لهم، وإنما قضىٰ ذلك ليعرفَ المُؤمنونَ نِعْمةَ الله فيه، ويَشكُروها، فيَستَحِقُّوا الثواب، فيُثيبَهم، ويُعذِّبَ الكافرينَ والمُنافقينَ لِـمَا غاظَهم مِن ذلك وكَرِهُوه.

قوله: (وقيل: أنزَلَ فيها الرحمة): أي: في قلوبهم. فَسَّرَ إنزالَ السَّكينة بوجوه: أولُها: حُصُولُ الطُّمأنينةِ والأمنِ في قُلوبِ المُؤمنينَ بعدَ الخوف، ليَتَمكَّنُوا مما يَزيدُ به إيمانُهم، فإنَّ الخائفَ مِنَ العَدُوِّ قَلِقٌ مُزعَج. وثانيها: السُّكُون إلىٰ التوحيد، وهو مُجَرَّدُ التصديق، والازديادُ بانضمامِ الأعمالِ الصالحة إليه، كقوله تعالىٰ: ﴿ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ﴾. وثالثُها: حُصُولُ الوَقارِ في القَلْبِ ليكونَ سَبَباً لِقُوّةِ اليقين، كما قال[1] عليه السَّلام: ﴿وَلَٰكِن لِّيَطْمَئِنَّ قَلْبِى﴾ [البقرة: ٢٦٠]. ورابعها: الرحمة. والوَجْهُ المختارُ هو الأول، كما سيجيء.

قوله: (﴿وَلِلَّهِ جُنُودُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ﴾ [يُسلِّطُ بعضَها علىٰ بعض][2] كما يَقتَضيهِ عِلمُه وحِكمتُه، ومن قَضِيّتِهِ أن سَكَّن): إشارةٌ إلىٰ أنَّ هاتَينِ الفِقرَتَين ـ أعني: ﴿وَلِلَّهِ جُنُودُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَكَانَ ٱللَّهُ عَلِيمًا حَكِيمًا﴾ ـ وَرَدتا مُعتَرِضَتَينِ بينَ العِلّة، وهي قولُه: ﴿لِّيُدْخِلَ ٱلْمُؤْمِنِينَ وَٱلْمُؤْمِنَٰتِ﴾، وبينَ مُعَلَّلِها، وهو قولُه: ﴿أَنزَلَ ٱلسَّكِينَةَ فِى قُلُوبِ ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾، ولذلكَ عَمَّمَهُما وجعلَ بعضَ قضاياهما إنزالَ السَّكينةِ والطُّمأنينةِ بسَبَبِ الصُّلح، والأمنِ في قلوبِ المُؤمنين،

---

(١) أي: سيِّدنا إبراهيم الخليل عليه الصلاةُ والسَّلام.

(٢) ما بين حاصرتين لم يرد في الأصول الخطية، وأضفتُه من «الكشّاف».

وقعَ «السُّوءُ» عِبارةً عن رداءةِ الشيءِ وفسادِه، و«الصِّدْقُ» عن جَوْدتِهِ وصَلاحِه، فقيلَ في المَرْضِيِّ الصالِح مِنَ الأفعال: فِعْلُ صِدْق، وفي المَسخُوطِ الفاسِدِ منها: فِعلُ سَوْء، ومعنىٰ ﴿ظَنَّ ٱلسَّوْءِ﴾: ظَنُّهم أنَّ اللهَ تعالىٰ لا يَنصُرُ الرسولَ والمُؤمنين، ولا يُرجِعُهم إلىٰ مَكّةَ ظافِرينَ فاتِحِيها عُنْوةً وقَهْراً، ﴿عَلَيْهِمْ دَآئِرَةُ ٱلسَّوْءِ﴾ أي: ما يَظُنُّونه ويَتَربَّصُونه بالمُؤمنينَ فهو حائقٌ بهم ودائِرٌ عليهم، والسُّوْء: الهلاكُ والدَّمار.

وقُرِئ: ﴿دَآئِرَةُ ٱلسَّوْءِ﴾ بالفَتْح؛ ....

ليكونَ ذلكَ الإنزالُ سَبَباً لِعِرفانِ المُؤمنين فَضْلَ الله عليهم بتيسير الأمنِ بعدَ الخوف، ثم يكونَ ذلكَ العِرْفانُ سَبَباً لأنْ يَتلقَّوْها بالشُّكرِ من الأعمالِ الصالحة، فيَستأهِلُوا به الثواب، فيُثيبَهم بإدخالِهم جَنّاتٍ تجري مِن تحتِها الأنهار، ويُرغِمَ أعداءَهم مِنَ المُنافِقينَ والمُنافِقاتِ والمُشركينَ والمُشرِكاتِ بالتعذيب، فظهرَ أنه اختارَ مِنَ الوُجُوهِ الأربعةِ سابقتَها، فقولُه: «ليَعرفَ المُؤمنونَ نِعْمةَ الله»: هو المذكورُ في الوَجْهِ الأول: «ليَعرِفُوا فَضْلَ الله بتيسير الأمن».

روينا عن الإمام أبي الحسين مُسلِم بنِ الحجّاج[1] عن أنس: «لـمّا نزلت: ﴿إِنَّا فَتَحْنَا لَكَ فَتْحًا مُّبِينًا﴾ إلىٰ ﴿فَوْزًا عَظِيمًا﴾ مَرجِعَه مِنَ الحديبية، وهم يُخالِطُهم الحزنُ والكآبة، وقد نُحِرَ الـهَدْيُ بالحديبية، قال رسولُ الله ﷺ: لقد أُنزِلَتْ عليَّ آيةٌ هيَ أَحَبُّ إليَّ مِنَ الدُّنيا جميعاً»، وفي روايـةِ الترمذيِّ[2] عن أنس: «فقالوا: هنيئاً مريئاً يا رسول الله ﷺ، لقد بيَّنَ اللـهُ لكَ ما يَفعَلُ بك، فماذا يَفعَلُ بنا؟ فأنزَلَ الله: ﴿لِّيُدْخِلَ ٱلْمُؤْمِنِينَ وَٱلْمُؤْمِنَٰتِ جَنَّٰتٍ تَجْرِى مِن تَحْتِهَا ٱلْأَنْهَٰرُ﴾».

قوله: (وقُرِئ: ﴿دَآئِرَةُ ٱلسَّوْءِ﴾ بالفَتْح): كُلُّهم إلا أبا عَمْرو وابنَ كثير[3].

---

(١) في «صحيحه» برقم (١٧٨٦).

(٢) بل عند البخاري في «صحيحه» برقم (٤١٧٢). ولكنْ لفظُه: «عن شعبة، عن قتادة، عن أنسِ بنِ مالكٍ رضيَ اللـهُ عنه: ﴿إِنَّا فَتَحْنَا لَكَ فَتْحًا مُّبِينًا﴾ قال: الحديبية، قال أصحابُه: هنيئاً مَريئاً، فمـا لنا، فأنزَلَ الله: ﴿لِّيُدْخِلَ ٱلْمُؤْمِنِينَ وَٱلْمُؤْمِنَٰتِ جَنَّٰتٍ تَجْرِى مِن تَحْتِهَا ٱلْأَنْهَٰرُ﴾. قال شُعْبة: فقَدِمتُ الكوفة، فحَدَّثتُ بهذا كُلِّه عن قتادة، ثم رَجَعْت، فذكرتُ له، فقال: أما ﴿إِنَّا فَتَحْنَا لَكَ﴾ فعن أنس، وأما «هنيئاً مريئاً» فعن عكرمة». يعني: أنَّ قتادةَ يرويه عن عِكرمةَ مُرسَلاً، ليس فيه ذِكرُ أنس، كما في «فتح الباري» للحافظ ابن حجر (٧: ٤٥١) و(٨: ٥٨٤).

(٣) انظر: «التيسير» للداني ص١١٩، و«حجة القراءات» ص٦٧٠.

أي: الدائرةُ التي يَذُمُّونَـها ويَسخَطُونَـها، فهي عِندَهم دائرةُ سَوْء، وعندَ المُؤمنينَ دائرةُ صِدْق.

فإن قلت: هل مِن فَرْقٍ بينَ السُّوْء والسَّوْء؟ قلت: ....

قوله: (**فهي عندَهم دائرةُ سَوْء، وعندَ المُؤمنينَ دائرةُ صِدْق**): **الأساس**: «ودارت به دوائرُ الزمان، وهي صُـرُوفُه، ويَتَـربَّصُ بكم الدوائر»، **الراغب**: «الدائرة: الخطُّ المُحيط، ثم عُبِّـرَ بها عن الحادثة، والدَّوْرةُ والدائرةُ في المكروه: كالدَّوْلةِ في المَحْبوب، قال تعالىٰ: ﴿نَخۡشَىٰٓ أَن تُصِيبَنَا دَآئِرَةٞۚ﴾ [المائدة: ٥٢]، ﴿عَلَيۡهِمۡ دَآئِرَةُ ٱلسَّوۡءِۗ﴾ [التوبة: ٩٨]، أي: يُحيطُ بهم السُّوءُ إحاطةَ الدائرةِ بمَنْ فيها، فلا سَبيلَ إلىٰ الانفِكاكِ منه بوَجْه»[١]، وسبقَ تمامُ تقريرِ «الدائرةِ» في آخِرِ المائدة.

قوله: (**هل مِن فَرْقٍ بينَ السُّوء والسَّوْء**): فإن قلت: هل السُّؤالُ مُستَدرَك، لأنه قال: «والسُّوء ـ أي: بالضَّمّ ـ: الهلاكُ والدَّمار، وقُرِئَ: ﴿دَآئِرَةُ ٱلسَّوۡءِۗ﴾ بالفَتْح، أي: الدائرةُ التي يَذُمُّونَـها»؟ قلت: لا، لأنه ذكرَه مُجمَلاً بحَسَب الاستِعمال، فسأل ليَشـرَحه مُفصَّلاً بحَسَب اللغة أيضاً.

اعلم أنَّ الدائِرةَ مُطلَقةٌ يَصِحُّ استِعمـالُها في العذاب مَرّة، وفي الذَّمِّ تارة، وفي الصِّدْقِ أخرىٰ، ولذلكَ قال: «وعندَ المُؤمنينَ دائرةُ صِدْق»، وهو مِن إضافةِ الموصوفِ إلىٰ الصِّفة للبيانِ علىٰ المُبالَغة، قالَ في سورةِ براءة[٢]: «السُّوء: بالضَّمّ، وهو العذاب، والسَّوْء: بالفَتْح، وهو ذَمٌّ للدائرة، كقولك: رجلُ سَوْء، في نقيضِ قولك: رجلُ صِدْق، لأنَّ مَنْ دارت عليه ذامٌّ لها».

ولـمَّا كانَ «السُّوءُ» بالضَّمِّ ظاهراً في معنىٰ العذاب والهلاك، لم يَحتَجْ إلىٰ التأويل، وبالفَتْح بمعنىٰ الذَّمِّ لم يكنْ مُطلَقاً، لأنها بالنِّسْبةِ إلى المُؤمنينَ محمودة، احتيجَ إلى تأويلِ «الدائِرة»، وأن يُقال: إنها بالنِّسبةِ إلىٰ الكافرينَ مذمومة، لأنَّ مَنْ دارت عليه ذامٌّ لها[٣]، وهو المُرادُ مِن قولِه: «وكانتِ الدائِرةُ محمودة، فكانَ حَقُّها أن لا تُضافَ إليه إلا علىٰ التأويلِ الذي ذكرنا»، يعني:

---

(١) «مفردات القرآن» ص٣٢١-٣٢٢.

(٢) في تفسير الآية ٩٨ منها. (٧: ٣٣٤)

(٣) من قوله: «ولما كان «السُّوء» بالضم» إلىٰ هنا، سقط من (ط).

هما **كالكُـرْهِ والكَـرْه**، والضُّعْفِ والضَّعْف، مِن: ساء، إلا أنَّ المفتوحَ غَلَبَ. في أن يُضافَ إليه ما يُرادُ ذمُّه مِن كُلِّ شيء، وأما «السُّوءُ» بالضَّمّ: فجارٍ مجرىٰ الشَّـرِّ الذي هو إلىٰ المفتوح لِكَوْنِهِ مذموماً، وكانتِ الدائرةُ محمودة، فكان حَقُّها أنْ لا تُضافَ إليه إلا علىٰ التأويل الذي ذكرنا، وأما دائرةُ السُّوءِ ـ بالضَّمّ ـ: فلأنَّ الذي أصابهم مكروهٌ وشِدّة، فصَحَّ أن يَقَعَ عليه اسمُ السُّوء، كقولِهِ عَزَّ وعلا: ﴿إِنْ أَرَادَ بِكُمْ سُوٓءًا أَوْ أَرَادَ بِكُمْ رَحْمَةً﴾ [الأحزاب: ١٧].

[﴿إِنَّآ أَرْسَلْنَٰكَ شَٰهِدًا وَمُبَشِّرًا وَنَذِيرًا ۞ لِّتُؤْمِنُوا۟ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ وَتُعَزِّرُوهُ وَتُوَقِّرُوهُ وَتُسَبِّحُوهُ بُكْرَةً وَأَصِيلًا﴾ ٨-٩]

﴿شَٰهِدًا﴾ تَشهَدُ علىٰ أُمّتِك، كقوله: ﴿وَيَكُونَ ٱلرَّسُولُ عَلَيْكُمْ شَهِيدًا﴾ [البقرة: ١٤٣].

قولُه: «السَّوْءُ ـ بالفَتْح ـ: الدائرةُ التي يَذُمُّونَـها ويَسخَطُونَـها، وهي عندَهم دائرةُ سَوْء، وعندَ المُؤمنين: دائرةُ صِدْق».

قال صاحبُ «التقريب»: المفتوحُ غُلِّبَ في المذموم بالإضافة، والمضمومُ كالشَّـرِّ في نفسِه لا بالإضافة، ولذلكَ أُضيفَ «الظَّنُّ» إلىٰ المفتوح؛ لِكونِهِ مذموماً بالإضافة، لا في نفس الأمر.

الراغب: «السُّوء ـ بالضَّمّ ـ: كُلُّ ما يَغُمُّ الإنسانَ مِنَ الأُمورِ الدُّنيويةِ والأُخْرَويّة، والنفسيّةِ والبَدَنيّة، والخارجة؛ مِن فواتِ مالٍ أو فَقْدِ حميم، وعُبِّـرَ بـ«السُّوأىٰ» عن كُلِّ ما يَقبُح، ولذلكَ قُوبِلَ بـ«الحسنىٰ» في قوله تعالىٰ: ﴿ثُمَّ كَانَ عَٰقِبَةَ ٱلَّذِينَ أَسَٰٓـُٔوا۟ ٱلسُّوٓأَىٰٓ﴾ [الروم: ١٠]، كما قال: ﴿لِّلَّذِينَ أَحْسَنُوا۟ ٱلْحُسْنَىٰ﴾ [يونس: ٢٦]، وقولُه تعالىٰ: ﴿عَلَيْهِمْ دَآئِرَةُ ٱلسَّوْءِ﴾، أي: ما يَسُوءُهم في العاقبة»[1].

قوله: (**كالكُرْهِ والكَرْه**): **الجوهري**: «عن الفَرّاء: الكُرْه ـ بالضَّمّ ـ: المَشَقّة، يُقال: قمتُ علىٰ كُرْه؛ أي: علىٰ مَشَقّة، قال: وأقامني فُلانٌ علىٰ كَرْه ـ بالفَتْح ـ: إذا أكرَهَكَ عليه، وكانَ الكِسائيُّ يقول: الكُرْهُ والكَرْهُ لغتان، وأكرهتُه علىٰ كذا: حَمَلتُه عليه كُرْهاً».

---

(١) «مفردات القرآن» ص٤٤١.

(لِيُؤمِنُوا) الضَّميرُ للناس، **(ويُعَزِّرُوهُ) ويُقَوُّوهُ بالنُّصْـرة،** **(ويُوَقِّـرُوهُ)** ويُعظِّموه، **(ويُسَبِّحُوهُ)** مِنَ التَّسْبيح أو مِنَ السُّبْحة، والضمائرُ للـه عَزَّ وجَلّ، **والـمُرادُ بتعزير اللـه: تعزيرُ دِيـنِهِ** ورسولِهِ ﷺ. **ومَنْ فَـرَّقَ الضمـائرَ فقد أبعَد.**

قوله: (**«ويُعزِّرُوهُ» ويُقَوُّوهُ**[1] **بالنُّصْرة**): **الراغب**: «التعزير: النُّصْرةُ مَعَ التعظيم، قال تعالىٰ: ﴿وَعَزَّرْتُمُوهُمْ﴾ [المائدة: ١٢]، والتعزير: ضَـرْبٌ دونَ الحدّ، وذلكَ يَرجِعُ إلىٰ الأول، فإنَّ ذلكَ تأديب، والتأديبُ نُصْرةٌ ما، لكنَّ الأولَ نُصْرةٌ بقَمْعِ العَدُوِّ عنه، والثاني: نُصْرةٌ بقَمْعِهِ[2] عن عَدُوِّه، فإنَّ أفعالَ الشَّـرِّ عَدُوٌّ للإنسان، فمتىٰ قَمَعتَه عنها فقد نَصَرتَه، وعلىٰ هذا في الحديث: (انصُرْ أخاكَ ظالماً أو مظلوماً، فقال: أنصُـرُهُ مظلوماً، فكيفَ أنصُرُهُ ظالماً؟ قال: تكفُّه عن الظُّلم)[3]»[4].

قوله: (**والـمُرادُ بتعزير الله: تعزيرُ دِيـنِهِ**): رفعٌ للتَّوهُّم، يعني: التعزيرُ والتوقيرُ غيرُ مانِع مِن إجراءِ الضمـائِر علىٰ سَنَنٍ واحِد، لجوازِ إطلاقِهِمـا علىٰ الله تعالىٰ، ويُؤيِّدُه قولُه تعالىٰ: ﴿إِن تَنصُرُواْ ٱللَّهَ يَنصُرْكُمْ وَيُثَبِّتْ أَقْدَامَكُمْ﴾ [محمد: ٧]، وقولُ الحواريِّين: ﴿نَحْنُ أَنصَارُ ٱللَّهِ﴾ [آل عمران: ٥٢، الصف: ١]، وقولُ نُوح عليه السَّلام: ﴿مَّا لَكُمْ لَا تَرْجُونَ لِلَّهِ وَقَارًا﴾ [نوح: ١٣][5].

قوله: (**ومَنْ فَـرَّقَ الضمـائرَ فقد أبعَد**): قال صاحبُ «المُرشِد»: ﴿**وَتُوَقِّـرُوهُ**﴾: قال أبو حاتم[6]: هو وَقْف[7]؛ لأنَّ التعزيرَ والتوقيرَ للنبيِّ ﷺ، والتسبيحَ لله تعالىٰ، فأراد أن يُفرِّقَ بين

---

(١) تحرَّف في الأصول الخطية إلىٰ: «ويُوقِّروه»، والمُثبَت من «الكشّاف».

(٢) تحرَّف في الأصول الخطية إلىٰ: «بقهره»، والمُثبَت من «مفردات القرآن».

(٣) أخرجه البخاري (٢٤٤٣) و(٢٤٤٤) و(٦٩٥٢) من حديث أنس، ومسلم (٢٥٨٤) بنحوه من حديث جابر.

(٤) «مفردات القرآن» ص٥٦٤.

(٥) هذه الفقرة وردت في (ط) آخر الفقرة التالية متصلةً بها، ولم تُجعَل فيها فقرة مستقلة.

(٦) سهلُ بنُ محمد بن عثمان السِّجِسْتانيُّ.

(٧) «المُرشِد في الوقف والابتداء» لأبي محمد العماني، وقد لـخَّصَه العلامةُ شيخُ الإسلام زكريا الأنصاري رحمه الله تعالىٰ في «المَقصِد لتلخيص ما في المُرشِد في الوقف والابتداء»، وانظر منه ص٧٢٦.

وقُرِئ: ﴿لِتُؤْمِنُوا ...وَتُعَزِّرُوهُ وَتُوَقِّرُوهُ وَتُسَبِّحُوهُ﴾ بالتاء، والخِطابُ لرسولِ الله ﷺ ولأُمّتِه. ....

ما هو صِفةٌ للنبيِّ ﷺ، وبينَ ما هو لله تعالىٰ. وأراد المُصنِّفُ بقوله: «فقد أبعَد»: رَدَّ هذا؛ لأنه بعيدٌ عن مَنهَج النَّظْم المُعجز، وقال في قوله تعالىٰ: ﴿أَنِ ٱقْذِفِيهِ فِى ٱلتَّابُوتِ فَٱقْذِفِيهِ فِى ٱلْيَمِّ فَلْيُلْقِهِ ٱلْيَمُّ بِٱلسَّاحِلِ﴾ [طه: ٣٩]: «الضمائرُ كُلُّها راجعةٌ إلىٰ موسىٰ عليه السَّلام، ورجوعُ بعضِها إليه وبعضِها إلىٰ التابوت: فيه هُجْنة؛ لِـما يُؤدِّي مِن تَنافُرِ النَّظْم» الذي هو أمُّ إعجاز القُرآن، والقانونُ الذي وقعَ عليه التَّحدِّي، ومُراعاتُه أهَمُّ ما يجبُ علىٰ المُفسِّر.

وقوله: (وقُرِئ: ﴿لِتُؤْمِنُوا ...وَتُعَزِّرُوهُ﴾ بالتاء): ابنُ كثير، والباقون: بالياءِ التحتانية(١).

قوله: (والخِطابُ لرسولِ الله ﷺ ولأُمّتِه): هذا يحتملُ وَجْهَين:

أحدهما: أن يُراد: الخِطابُ في قوله: ﴿إِنَّآ أَرْسَلْنَٰكَ﴾ لرسول الله ﷺ، وفي قوله: ﴿وَتُعَزِّرُوهُ﴾ لأمته، وعليه كلامُ الواحِديّ، وقال: «ومَنْ قرأ بالتاءِ فمعناه: قُلْ لهم ـ يا محُمَّد ـ: لِتؤمِنُوا بالله، وتُعزِّرُوهُ وتُعينُوهُ وتَنصُرُوهُ بالسَّيْفِ واللسان، وتُوقِّرُوهُ وتُعظِّمُوهُ وتُبجِّلُوه، وتُسبِّحُوهُ بُكْرةً وأصيلاً»(٢)، فعلىٰ هذا: إن كانَ اللامُ للتعليل يكونُ المُعلَّلُ محذوفاً، أي: لِتُؤمِنُوا بالله وكَيْتَ وكَيْتَ فَعَلَ ذلكَ الإرسال، أو للأمرِ علىٰ طريقة: ﴿فَبِذَٰلِكَ فلتَفرَحُوا﴾ [يونس: ٥٨]، علىٰ قراءةِ التاءِ الفَوْقانية. وهذا الوَجْهُ مُوافِقٌ للقراءةِ بالياءِ التحتانية(٣).

---

(١) كذا ذكر المُؤلِّفُ رحمه الله تعالىٰ، وليس كذلك، بل قرأ ابنُ كثير وأبو عمرو: بالياء التحتانية، وقرأ الباقون بالتاء علىٰ الخِطاب. انظر: «التيسير في القراءات السبع» لأبي عمرو الداني ص٢٠١، و«النشر في القراءات العشر» لابن الجزري (٢: ٣٧٥).

(٢) «الوسيط» للواحدي (٤: ١٣٦).

(٣) أي: «لِيُؤمِنُوا بالله ورسوله ويُعزِّروهُ ويُوقِّروهُ ويُسبِّحوهُ بُكْرةً وأصيلاً».

....

والثاني: أن يكونَ الخِطابُ في: ﴿لِّتُؤْمِنُوا۟﴾ إلىٰ آخره: لرسولِ الله ﷺ ولأُمّتِه، فيكون تعميماً بعدَ تخصيص، نَحْوَ قوله تعالىٰ: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّبِىُّ إِذَا طَلَّقْتُمُ ٱلنِّسَآءَ﴾ [الطلاق: ١]، خَصَّ النبيَّ ﷺ بالنِّداءِ وعَمَّ الخِطاب، وقوله تعالىٰ: ﴿وَٱلَّذِى جَآءَ بِٱلصِّدْقِ وَصَدَّقَ بِهِۦٓ﴾ [الزمر: ٣٣]، قال[١]: «هو رسولُ الله ﷺ جاءَ بالحقِّ وآمَنَ به، أراد به إياه ومَنْ تبعه».

وقوله[٢]: «مأموراً بالإيمانِ برسالةِ نفسِه كسائرِ المُسلمين»: روينا عن أبي هُريرةَ قال: «شَهِدْنا مَعَ رسولِ الله ﷺ حُنيناً، فقال رسولُ الله ﷺ لرَجُلٍ ممَّنْ يَدَّعي الإسلام: هذا مِن أهل النار، فلما حَضَرَ القِتالُ قاتَلَ الرجلُ مِن أشَدِّ القِتال، وكَثُرَتْ به الجِراح، فجاء رجلٌ فقال: يا رسول الله، أرأيتَ الذي تُحدِّثُ أنه مِن أهل النار، قد قاتل في سبيل الله أشدَّ القتال، فكان بعضُ الناس يَرْتاب، فبينما هو علىٰ ذلك، إذ وَجَدَ الرجلُ ألمَ الجِراح، فأهوىٰ بيدِهِ إلىٰ كِنانتِه، فانتزَعَ سَهْماً منها، فانتحَرَ به، فاشتَدَّ رجالٌ مِنَ المُسلمينَ إلىٰ رسول الله ﷺ، فقالوا: يا رسولَ الله ﷺ، صَدَّقَ اللهُ حديثَك، قد انتَحَرَ فُلانٌ وقتلَ نفسَه، فقال رسولُ الله ﷺ: اللهُ أكبر، أشهَدُ أني عبدُ الله ورسولُه، يا بلال قُمْ فأذِّن: لا يَدخُلُ الجنّةَ إلا مُؤمِن، وإنَّ اللهَ ليُؤيِّدُ هذا الدِّينَ بالرجلِ الفاجِر». أخرجه البُخاريُّ ومُسلِم[٣].

روينا في «مُسنَدِ أحمدَ بنِ حنبل»[٤] عن مُعاوية: «أنَّ النبيَّ ﷺ كان يَتشهَّدُ مَعَ المُؤذِّنين»، وفي روايةٍ أخرىٰ[٥] عن علقمةَ بنِ أبي وَقّاص قال: إني لَعِندَ مُعاويةَ إذ أذَّنَ مُؤذِّنُه، فقالَ

(١) أي: الزمخشريُّ في تفسير الآية المذكورة من سورة الزُّمَر.
(٢) يُنظَرُ قولُ مَنْ هذا، فليس هو من كلام الزمخشري، وقد تَقَدَّمَ نحوُه في آخر سورة الشُّورىٰ (١٣: ٣٨٣)، نقلاً عن ابن المُنيِّر في «الانتصاف»، ويحتمل أيضاً أن يكون للواحدي، فقد نقل عنه المُؤلِّف قبل أسطر، ولكنْ لم أجده في «الوسيط»، والله أعلم.
(٣) البخاري (٣٠٦٢) و(٤٢٠٤) و(٦٦٠٦)، ومسلم (١١١).
(٤) برقم (١٦٨٤١) و(١٦٩٠٢).
(٥) أخرجها أحمدُ في «مسنده» أيضاً (١٦٨٣١)، والنسائي (٦٧٧).

وقُرِئ: «وتَعْزُروه» بضَمِّ الزاي وكَسْرِها، و«تُعْزِرُوه» بضَمِّ التاءِ والتخفيف، و«تُعزِّزُوهُ» بالزايين، و«تُوقِرُوهُ» مِن: أوقَرَه، بمعنىٰ: وَقَّرَه.

وتُسَبِّحُوا الله ﴿بُكْرَةً وَأَصِيلًا﴾، عن ابنِ عباس: صلاةُ الفَجْر وصلاةُ الظهر والعصر.

[﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يُبَايِعُونَكَ إِنَّمَا يُبَايِعُونَ ٱللَّهَ يَدُ ٱللَّهِ فَوْقَ أَيْدِيهِمْ ۚ فَمَن نَّكَثَ فَإِنَّمَا يَنكُثُ عَلَىٰ نَفْسِهِۦ ۖ وَمَنْ أَوْفَىٰ بِمَا عَٰهَدَ عَلَيْهُ ٱللَّهَ فَسَيُؤْتِيهِ أَجْرًا عَظِيمًا ﴾ ١٠]

لـمَّا قال: ﴿إِنَّمَا يُبَايِعُونَ ٱللَّهَ﴾ أكَّدَه تأكيداً علىٰ طريقةِ التَّخْيِيل، ....

معاويةُ كما قال، فلما قال: حَيَّ علىٰ الصَّلاة، قال: لا حولَ ولا قُوّةَ إلا بالله، فلما قال: حَيَّ علىٰ الفلاح، قال: لا حولَ ولا قُوّةَ إلا بالله العليِّ العظيم. وقالَ بعدَ ذلكَ ما قال المُؤذِّن، ثم قال: سمعتُ رسولَ الله ﷺ قال ذلك.

قوله: (و«تَعْزُروهُ» بضَمِّ الزاي وكَسْرِها): قال ابنُ جِنِّي: «بالضَّمّ: قراءةُ الـجَحْدَري[١]، معناه: تمنعوه أو تمنعوا دينَه ونبيَّه، كقوله تعالىٰ: ﴿إِن تَنصُرُوا ٱللَّهَ يَنصُرْكُمْ﴾ [محمد: ٧]، فهو علىٰ حذفِ المُضاف، وأما «تُعزِّرُوهُ» بالتشديد: فتمنعوا منه بالسَّيف[٢]، وعَزَّرتُ فلاناً: أي: فَخَّمتَ أمرَه. وقرأ محمدُ بنُ اليمـاني[٣]: بالزايين، أي: تجعلوهُ عزيزاً»[٤].

قوله: (أكَّدَه تأكيداً علىٰ طريقةِ التخييل): يعني: لـمَّا رُوعِيَتِ المُشاكَلةُ بينَ قوله: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يُبَايِعُونَكَ﴾ وبينَ قوله: ﴿إِنَّمَا يُبَايِعُونَ ٱللَّهَ﴾، بُنيَ عليها قولُه: ﴿يَدُ ٱللَّهِ﴾ علىٰ سبيل

---

(١) في (ف): «ابن الحجدري»، والمُثبَت من (ط) و(ح)، وهو المُوافِقُ لِـمَا في «المحتسب» لابن جِنِّي.

(٢) في (ح) و(ف): «السيف»، والمُثبت من (ط) ومن «المحتسب» لابن جِنِّي.

(٣) تحرَّف في «المحتسب» إلىٰ: «اليمـامي»، ولم يَعرِفْهُ مُحقِّقاه الفاضلان، فقالوا في الحاشية: «ذكر السمعاني في «الأنساب» جماعة من المُحدِّثين، يُنسَبُ كُلٌّ منهم إلىٰ اليمـامة، ويُلقَّبُ باليمـامي». قلت: هو تحريفٌ عن «اليماني» بدلالة ما هنا، وهو محمد بن عبد الرحمن بن السُّمَيفع اليماني، وقد تَقَدَّم له ذِكرٌ عند ابن جِنِّي في كتابه (١: ١٣٤)، وعَرَّفَ به المُحقِّقان هناك.

(٤) «المحتسب» لابن جِنِّي (٢: ٢٧٥).

....

الاستِعارةِ التخييلية، تتميماً لمعنىٰ المُشاكَلة، وهو كالترشيح للاستِعارة، أي: إذا كان اللـهُ مُبايعاً، ولا بُدَّ للمُبايعِ ـ كما تُعورِفَ واشتهرَ ـ مِنَ الصَّفْقةِ باليد، فتُخيِّلُ اليدُ لتأكيدِ معنىٰ المُشاكَلة، وإلا فجَلَّ جنابُه الأقدسُ عن الجارحة.

هذا هو المُرادُ من قولِ صاحب «المفتاح»: «وأما حُسْنُ الاستِعارةِ التخييلية: فأن تكونَ تابعةً للكِناية، ثم إذا انضَمَّ إليها المُشاكَلةُ كانت أحسَنَ وأحسَن»(١).

روىٰ الواحِديُّ عن ابنِ كَيْسان(٢): «قوةُ الله ونُصْـرتُه فوقَ قُوّتِهم ونُصْـرتِهم، أي: ثِقْ بنُصْـرةِ الله لكَ لا بنُصْـرتِهم وإن يُبايعُوك»(٣). وقال الزَّجّاج: «المعنىٰ: يَدُ الله في الوفاءِ فوقَ أيديهم ـ أو: في الثوابِ فوقَ أيديهم ـ في الطاعة، أو يدُ الله في المِنّةِ عليهم في الهدايةِ فوقَ أيديهم في الطاعة»(٤).

وقلت: هذهِ الوُجوهُ لا تَنطَبِقُ علىٰ تأويلِ المُصنِّف، لأنَّ قولَه: ﴿إِنَّمَا يُبَايِعُونَ ٱللَّهَ﴾: معناه: ما يُبايعُونَ أحداً إلا الله، أي: ليست تلكَ المُبايَعةُ مَعَ رسولِ الله ﷺ، بل مَعَ الله، ثم لـمّا أُريدَ مَزيدُ توكيدٍ قيل: ﴿يَدُ ٱللَّهِ﴾، أي: لا تَظُـنَّنَّ أنَّ الأمرَ علىٰ خِلافِه، ألا تُشاهِدُ يَدَ الله كيفَ حَصَلَتْ فوقَ أيديهم، كما يَفعَلُ المُتبايعان. وفي اختصاص الفَوْقيّـةِ تتميمُ معنىٰ الظُّهُور.

وقال أبو البقاء: «﴿إِنَّمَا يُبَايِعُونَ﴾ خَبَـرُ «إنّ»، و﴿يَدُ ٱللَّهِ﴾ مُبتَدأ، وما بعدَه: الخبر، والجملةُ خَبَـرٌ آخَرُ لـ«إنّ»، أو حالٌ مِن ضمير الفاعل في ﴿يُبَايِعُونَ﴾، أو مُستأنَـف»(٥).

---

(١) «مفتاح العلوم» للسَّكّاكي ص٣٨٨.

(٢) هو العلامةُ النَّحْويُّ أبو الحسن علي بن محمد بن أحمد بن كَيْسان الحربي، المولود سنة ٢٨٢، والمُتوفىٰ سنة ٣٥٨، رحمه الله تعالىٰ. انظر ترجمته في «سير أعلام النبلاء» للذهبي (١٦: ٣٢٩-٣٣٠).

(٣) «الوسيط» للواحدي (٤: ١٣٦).

(٤) «معاني القرآن وإعرابه» للزجاج (٥: ٢٢).

(٥) «التبيان في إعراب القرآن» (٢: ١١٦٥).

فقال: ﴿يَدُ ٱللَّهِ فَوْقَ أَيْدِيهِمْ﴾، يُريد: أنَّ يَدَ رسولِ الله ﷺ التي تَعْلُو أيدي المُبايِعِين: هيَ يدُ الله، واللـهُ تعالىٰ مُنَزَّهٌ عن الجوارح وعن صِفاتِ الأجسام، وإنما المعنىٰ: تقريرُ أنَّ عَقْدَ الميثاقِ مَعَ الرسولِ كعَقْدِهِ مَعَ الله، مِن غير تَفاوُتٍ بينهما، كقوله: ﴿مَّن يُطِعِ ٱلرَّسُولَ فَقَدْ أَطَاعَ ٱللَّهَ﴾ [النساء: ٨٠]، والمُراد: بَيْعةُ الرِّضْوان.

﴿فَإِنَّمَا يَنكُثُ عَلَىٰ نَفْسِهِۦ﴾ فلا يعودُ ضَـرَرُ نَـكْثِهِ إلا عليه، قال جابرُ بنُ عبد الله رضيَ اللـهُ عنه: «**بايَعْنا رسولَ الله ﷺ تحتَ الشَّجَرةِ علىٰ الموت**، وعلىٰ أنْ لا نَفِرّ، فما نَـكَثَ أحدٌ منا البَيْعةَ إلا جَدُّ بنُ قَـيْس، وكانَ مُنافِقاً، اختبَأَ تحتَ إبْطِ بَعيره، ولم يَسِـرْ مَعَ القوم».

وقُرِئ: «إنما يُبايِعُونَ لله»؛ أي: لأجلِ الله ولِوَجْهِه، ....

قوله: (**بايَعْنا رسولَ الله ﷺ تحتَ الشَّجَرةِ علىٰ الموت**): روينا عن الإمام أحمدَ بنِ حنبل ومُسلِم والترمذيِّ والنَّسائيِّ[1] عن جابر: «بايَعْنا رسولَ الله ﷺ علىٰ أن لا نَفِرّ، ولم نُبايعْهُ علىٰ الموت».

ولُمسلِم[2]: «سُئِلَ جابر: كم كنتُم يومَ الحديبية؟ قال: كُنّا أربعَ عشـرةَ مئة، فبايَعْناه وعُمَرُ رضيَ اللـهُ عنه آخِذٌ بيَدِهِ صَلَواتُ الله عليه تحتَ الشَّجَرة، وهي سَمُرة[3]، فبايَعْناه، غيرَ جَدِّ بنِ قيسٍ الأنصاري، اختفىٰ تحتَ بَطْنِ بعيره».

وفي رواية[4]: «علىٰ الموت».

---

(١) أحمد (١٤١١٤) و(١٤٨٢٣) و(١٥٠٧٨) و(١٥٢٥٩)، ومسلم (١٨٥٦)، والترمذي (١٥٩١) و(١٥٩٤)، والنسائي (٤١٥٨).

(٢) في «صحيحه» برقم (١٨٥٦) (٦٩).

(٣) وهو نوعٌ من شَجَرِ الطَّلْح، كما في «النهاية» لابن الأثير (٢: ٣٩٩)، مادة (سمر).

(٤) أخرج البخاري (٢٩٦٠) و(٤١٦٩) و(٧٢٠٦)، ومسلم (١٨٦٠) عن يزيدَ بنِ أبي عُبيد مَوْلىٰ سَلَمةَ بنِ الأكوع قال: قلتُ لِسَلَمة: «علىٰ أيِّ شيءٍ بايعتُم رسولَ الله ﷺ يومَ الحديبية؟ قال: علىٰ الموت».

وقُرِئ: ﴿يَنكُثُ﴾ بضَمِّ الكافِ وكَسْرِها، و﴿بِمَا عَاهَدَ﴾ و«عَهِدَ»، ﴿فَسَيُؤْتِيهِ﴾ بالنُّونِ والياء، يُقال: وَفيتُ بالعَهْد وأوفيتُ به، وهي لغةُ تِهامة، ومنها قولُه: ﴿أَوْفُواْ بِٱلْعُقُودِ﴾ [المائدة: ١]، ﴿وَٱلْمُوفُونَ بِعَهْدِهِمْ﴾ [البقرة: ١٧٧].

[﴿سَيَقُولُ لَكَ ٱلْمُخَلَّفُونَ مِنَ ٱلْأَعْرَابِ شَغَلَتْنَآ أَمْوَٰلُنَا وَأَهْلُونَا فَٱسْتَغْفِرْ لَنَاۚ يَقُولُونَ بِأَلْسِنَتِهِم مَّا لَيْسَ فِى قُلُوبِهِمْۚ قُلْ فَمَن يَمْلِكُ لَكُم مِّنَ ٱللَّهِ شَيْـًٔا إِنْ أَرَادَ بِكُمْ ضَرًّا أَوْ أَرَادَ بِكُمْ نَفْعًۢاۚ بَلْ كَانَ ٱللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرًا﴾ ١١]

هُمُ الذينَ خُلِّفُوا عن الحديبية، وهُم أعرابُ غِفارٍ ومُزَينةَ وجُهَينةَ وأشجَعَ وأسلَمَ والدِّيل، وذلكَ أنَّ رسولَ الله ﷺ حينَ أرادَ المَسيرَ إلىٰ مَكّةَ عامَ الحديبية مُعتَمِراً، استنفَرَ مَنْ حولَ المدينةِ مِنَ الأعرابِ وأهلِ البوادي لِيَخرُجوا معَه؛ ....

قوله: (وقُرِئ: ﴿يَنكُثُ﴾ بضَمِّ الكافِ وكَسْرِها): والضَّمّ: المشهورة، والكَسْر: شاذ.

قوله: (﴿فَسَيُؤْتِيهِ﴾ بالنُّونِ والياء): بالنُّون: نافعٌ وابنُ كثير وابنُ عامر، والباقون: بالياء[١].

قوله: (وَفيتُ بالعَهْد): الراغب: «الوافي: الذي بلغَ التمام، يُقال: دِرهَمٌ وافٍ، وكيلٌ وافٍ، وأوفيتُ الكَيْلَ والوَزْن، ووفىٰ بعَهْدِه: إذا تَـمَّمَ العَهْد، والقرآنُ جاء بـ«أوفىٰ»، وفي قوله: ﴿وَإِبْرَٰهِيمَ ٱلَّذِى وَفَّىٰٓ﴾ [النجم: ٣٧]: إشارةٌ إلىٰ قوله: ﴿وَإِذِ ٱبْتَلَىٰٓ إِبْرَٰهِـۧمَ رَبُّهُۥ بِكَلِمَٰتٍ فَأَتَمَّهُنَّ﴾ [البقرة: ١٢٤]، وتوفيةُ الشيء: بذلُه وافياً، ووَفّـىٰ إبراهيمُ حيثُ بَذَلَ المجهودَ في جميع ما طُولِبَ به؛ مِن بذلِ مالِهِ في الإنفاقِ في طاعتِه، وبذلِ وَلَدِهِ الذي هو أعزُّ مِن نفسِه، واستيفاءُ الشيء: تَناوُلُه وافياً، قال تعالىٰ: ﴿وَوُفِّيَتْ كُلُّ نَفْسٍ مَّا كَسَبَتْ﴾ [آل عمران: ٢٥]»[٢].

و«العَهْد: حِفظُ الشيءِ ومُراعاتُه حالاً بعدَ حال، وسُمِّيَ المَوثِقُ الذي تَلزَمُ مُراعاتُه: عَهْداً، قال تعالىٰ: ﴿وَأَوْفُواْ بِٱلْعَهْدِۖ إِنَّ ٱلْعَهْدَ كَانَ مَسْـُٔولًا﴾ [الإسراء: ٣٤]، وعَهِدَ فُلانٌ إلىٰ فُلانٍ بعَهْد، أي: ألقىٰ العَهْدَ إليه، وأوصاهُ بحِفظِه، ﴿وَلَقَدْ عَهِدْنَآ إِلَىٰٓ ءَادَمَ مِن قَبْلُ فَنَسِىَ﴾ [طه: ١١٥]»[٣].

---

(١) انظر: «التيسير» للداني ص٢٠١، و«حجة القراءات» ص٦٧٢.

(٢) «مفردات القرآن» ص٨٧٨.

(٣) المصدر السابق ص٥٩١.

حَذَراً مِن قُرَيشٍ أن يَعرِضُوا له بحَرْبٍ أو يَصُدُّوهُ عن البيت، وأحرَمَ هو ﷺ، وساقَ معَه الهدي، ليُعلَمَ أنه لا يُريدُ حَرْباً ، فتثاقَلَ كثيرٌ مِنَ الأعراب، وقالوا: يذهبُ إلىٰ قوم قد غَـزَوهُ في عُقْرِ دارِهِ بالمدينة، وقتلوا أصحابَه، فيُقاتِلُهم، وظَنُّوا أنه يَهلِك، فلا يَنقَلِبُ إلىٰ المدينة، واعتَلُّوا بالشُّغُلِ بأهاليهم وأموالهم، وأنه ليسَ لهم مَنْ يقومُ بأشغالهم.

وقُرِئ: «شَغَّلَتْنا» بالتشديد. ﴿يَقُولُونَ بِأَلْسِنَتِهِم مَّا لَيْسَ فِي قُلُوبِهِمْ﴾ تكذيبٌ لهم في اعتِذارهم، وأنَّ الذي خَلَّفَهم ليسَ بما يقولون، وإنما هو الشَّكُّ في الله والنِّفاق، وطَلَبُهم للاستِغفارِ أيضاً ليسَ بصادرٍ عن حقيقة.

﴿فَمَن يَمْلِكُ لَكُم﴾ فمَنْ يَمنعُكُم مِن مشيئةِ الله وقَضائِه، ﴿إِنْ أَرَادَ بِكُمْ﴾ ما يَضُـرُّكُم مِن قَتْلٍ أو هزيمة، ....

قوله: (في عُقْرِ دارِه): **النهاية:** «في الحديث: «عُقْرُ دارِ الإسلام: الشام»[(١)]، أي: أصلُه ومَوضِعُه، كأنه أشار به إلىٰ وقتِ الفِتَن، أي: يكونُ الشامُ يومئذٍ آمِناً منها، وأهلُ الإسلام به أسلم، وعُقْرُ الدار ـ بالضَّمِّ والفَتْح ـ: أصلُها». **الراغب:** «عُقْرُ الدارِ والحوضِ وغيرهما: أصلُها، يُقال: له عُقْر، وقيل: ما غُزِيَ قومٌ في عُقْرِ دارِهِم قَطُّ إلا ذَلُّوا[(٢)]»[(٣)].

قوله: (**فمَنْ يَمنعُكُم مِن مَشيئةِ الله تعالىٰ وقَضائِهِ ﴿إِنْ أَرَادَ بِكُمْ﴾ ما يَضُـرُّكُم**) إلىٰ آخره: **الانتِصاف:** «هذه الآيةُ مِنَ اللَّفّ، أي: مَنْ يَملِكُ لكم مِنَ الله شيئاً إن أراد بكم ضَـرّاً، ومَنْ يَـحرِمُكُم النَّفعَ إن أرادَ بكم نَفْعاً، لأنَّ «مَنْ يَملِكُ» يُستعمَلُ في الضُّـرّ، كقوله: ﴿فَمَن يَمْلِكُ مِنَ ٱللَّهِ شَيْـًٔا إِنْ أَرَادَ أَن يُهْلِكَ ٱلْمَسِيحَ﴾ [المائدة: ١٧]، ﴿فَلَن تَمْلِكَ لَهُۥ مِنَ ٱللَّهِ شَيْـًٔا﴾ [المائدة: ٤١]، ﴿فَلَا تَمْلِكُونَ لِى مِنَ ٱللَّهِ شَيْـًٔا﴾ [الأحقاف: ٨].

---

(١) أخرجه ابن سعد في «الطبقات الكبرىٰ» (٧: ٤٢٨)، والطبراني في «المعجم الكبير» (٦٣٥٩) من حديثِ سَلَمةَ بنِ نُفَيل. وقال الحافظُ الهيثميُّ في «مجمع الزوائد» (١٠: ٦٠): «رجاله ثقات».

(٢) تحرَّف في (ح) إلىٰ: «ركوا»، وفي (ف) إلىٰ: «نكوا»، والمُثبَت من (ط) ومن «مفردات القرآن» للراغب.

(٣) «مفردات القرآن» ص٥٧٧.

....

وسِرُّ اختِصاصِ دَفْع المَضَرّة: أنه تعالىٰ أضافَ المِلكَ في هذهِ المواضع باللام، ودَفْعُ المَضَرّةِ نَفْع، وليسَ كذلكَ حِرْمانُ المنفعة، فهو ضَرَرٌ عائدٌ عليه لا له، وإنما انتَظَمَتْ هذهِ الآيةُ كذلك، لأنَّ القِسمَينِ يَشتَرِكانِ في أنَّ كُلَّ واحدٍ منهما نفيٌ لِدَفْعِ المُقدَّرِ من خير وشَرّ، فلما تقاربا[1] أدرَجَهما في عبارةٍ واحِدة، وخَصَّ عبارةَ دفع الضَّرَر لأنه المُتوقَّعُ لهؤلاء، إذِ الآيةُ تهديدٌ ووعيد.

وفي نظيره قولُه تعالىٰ: ﴿مَن ذَا ٱلَّذِى يَعۡصِمُكُم مِّنَ ٱللَّهِ﴾ [الأحزاب: ١٧]، والعِصْمةُ أبداً تكونُ مِنَ الشَّـرّ، فهاتانِ الآيتانِ توأمتان[2]»[3].

وقلـت: ويَعضُـدُ هذا التأويـلَ ما رواه الواحِـديُّ عن ابـنِ عبـاس: «مَنْ يَمنَعُكم مِن عذاب الله إن أرادَ بكم ضَـرّاً أو أراد بكم نَفْعاً»[4].

هذا ولا ارتيابَ أنَّ ﴿يَمۡلِكُ﴾ هاهنا غيرُ مُستعمَلٍ فيمـا وُضِعَ له، قال في «الأساس»: «مَلَكَ الشيءَ وامتَلَكَه وتملَّكَه، ومن المجاز: مَلَكَ نفسَه عندَ الغضَب، ومَلَكَ عليه أمرَه: إذا استَوْلىٰ عليه»، وعلىٰ هذا: يُـجعَلُ ﴿يَمۡلِكُ﴾ مجازاً مِن «يمنَع» ـ كما عليه ظاهرُ كلام المُصنِّف ـ أو تَضْميناً بوساطةِ «مِن»، وتكونُ اللامُ مَزيدةً مِثلَها في قوله تعالىٰ: ﴿رَدِفَ لَكُم﴾ [النمل: ٧٢]، ولـمَّا عُقِّبَ بقوله: ﴿إِنۡ أَرَادَ بِكُمۡ ضَرًّا أَوۡ أَرَادَ بِكُمۡ نَفۡعَۢا﴾ وَجَبَ تقديرُ مشيئةِ الله مُطلقاً؛ ليتناوَلَ مَشيئةَ الضَّـرِّ والنَّفْع، فتكونُ القرينتان ـ أعني: ﴿إِنۡ أَرَادَ بِكُمۡ ضَرًّا أَوۡ أَرَادَ بِكُمۡ نَفۡعَۢا﴾ ـ تقسيماً له، ثم جُعِلَ المجموعُ عبارةً له علىٰ سبيل الكِنايةِ الإيمـائيةِ عن أنه لا ضارَّ ولا نافِعَ إلا هو.

والنَّظْمُ يُساعِدُ عليه؛ لأنَّ الخِطابَ مَعَ قومٍ تَثاقَلوا عن الحرب حينَ استُنفِرُوا، قالوا: نذهبُ إلىٰ قوم قد غَزوهُ في عُقْرِ داره، ثم جاؤوا مُعتَذِرين: إنَّ أموالَنا وأَهْلِينا[5] شَغَلَتْنا عن الاستِنفارِ معَك، ولم يكنْ ذلكَ خيراً لنا، فجِئنا تائبينَ مُستَغفِرين، فاستَغفِرْ لنا.

---

(١) في الأصول الخطية: «تفاوتا»، والمُثبَت من «الانتصاف» لابن المُنيِّر.

(٢) تحرَّف في المطبوع من «الانتصاف» إلىٰ: «يرامان»، فيُصحَّحُ مِن هنا.

(٣) «الانتصاف» (٣: ٥٤٤) بحاشية «الكشّاف».

(٤) «الوسيط» للواحدي (٤: ١٣٧).

(٥) في الأصول الخطية: «وأهلونا».

﴿أَوْ أَرَادَ بِكُمْ نَفْعًا﴾ مِن ظَفَرٍ وغَنيمة. وقُرِئ: ﴿ضَرًّا﴾ بالفَتْحِ والضَّمّ.

الأهلون: جمعُ أَهْل. ويُقال: أهَلات، علىٰ تقدير تاءِ التأنيث، كأَرْضٍ وأَرَضات، وقد جاء: أَهْلة، وأما أهالٍ فاسمُ جَمْع، كليال.

[﴿بَلْ ظَنَنتُمْ أَن لَّن يَنقَلِبَ ٱلرَّسُولُ وَٱلْمُؤْمِنُونَ إِلَىٰٓ أَهْلِيهِمْ أَبَدًا وَزُيِّنَ ذَٰلِكَ فِى قُلُوبِكُمْ وَظَنَنتُمْ ظَنَّ ٱلسَّوْءِ وَكُنتُمْ قَوْمًۢا بُورًا﴾ ١٢]

وقُرِئ: «إلىٰ أهلِهم»، «وزَيَّـنَ» علىٰ البناءِ للفاعل، وهو الشَّيْطانُ أو اللـهُ عَـزَّ وجَلّ، وكلاهما جاءَ في القُرآن؛ ﴿وَزَيَّنَ لَهُمُ ٱلشَّيْطَٰنُ أَعْمَٰلَهُمْ﴾ [النمل: ٢٤]، و﴿زَيَّنَّا لَهُمْ﴾ [النمل: ٤].

ولـمَّا لم يكونوا مِثلَ أولئكَ الذينَ قالَ اللـهُ فيهم: ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ إِذ ظَّلَمُوٓا۟ أَنفُسَهُمْ جَآءُوكَ فَٱسْتَغْفَرُوا۟ ٱللَّهَ وَٱسْتَغْفَرَ لَهُمُ ٱلرَّسُولُ﴾ [النساء: ٦٤] نبَّه اللـهُ سبحانه وتعالىٰ رسولَه ﷺ بقوله: ﴿يَقُولُونَ بِأَلْسِنَتِهِم مَّا لَيْسَ فِى قُلُوبِهِمْ﴾.

ثم أمَرَه بأن يُجيبَهم بأجوبةٍ ثلاثةٍ علىٰ التَّـرَقِّي، بقوله أولاً علىٰ سبيل الكلام المُنصِفِ تَعْريضاً بغيرهم مِنَ المُحِقِّينَ والمُبطِلِين: ﴿فَمَن يَمْلِكُ لَكُم مِّنَ ٱللَّهِ شَيْـًٔا إِنْ أَرَادَ بِكُمْ ضَرًّا أَوْ أَرَادَ بِكُمْ نَفْعًۢا﴾، يعني: ليسَ مالِكَ النَّفْع والضَّـرِّ إلا هو، فلا أهلُكم وأموالُكم ولا القعودُ في بُيوتِكم يَنفَعُكُم إن أرادَ بكم ضَـرّاً، كما في أُحُد، ولا الشُّخُوصُ إلىٰ الغَزْوِ ومُقاتَلةُ الأعداءِ تَضُـرُّكُم إن أراد بكم نَفْعاً مِنَ الظَّفَرِ والغَنيمة، كما في بَدْر. ثم أضـرَبَ عن هذا الجواب إلىٰ قوله: ﴿بَلْ كَانَ ٱللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرًۢا﴾، وفيه نوعُ تهديد، ولكنْ علىٰ الإيهام، ثم تَـرَقّىٰ وصَـرَّحَ بمَكْنونِ ضمـائرهم والكَشْفِ عن فَضائِحِهم في قوله: ﴿بَلْ ظَنَنتُمْ أَن لَّن يَنقَلِبَ ٱلرَّسُولُ وَٱلْمُؤْمِنُونَ إِلَىٰٓ أَهْلِيهِمْ أَبَدًا﴾، والله أعلم.

قوله: (وقُرِئ: ﴿ضَرًّا﴾ بالفَتْح والضَّمّ): حمزةُ والكِسائي: بالضَّمّ، والباقون: بالفتح(١).

---

(١) انظر: «التيسير» للداني ص٢٠١، و«حجة القراءات» ص٦٧٢.

والبُور: مِن: بار، كالـهُلْك: مِن: هَلَك، بناءً ومعنىٰ، ولذلكَ وُصِفَ به الواحدُ والجمعُ والمُذكَّرُ والمُؤنَّث، ويجوزُ أن يكونَ جمعَ بائِر، **كعائِذٍ وعُوذ**. والمعنىٰ: وكنتُم قوماً فاسِدينَ في أنفُسِكم وقُلوبِكُم ونيّاتِكُم لا خيرَ فيكم، أو: هالِكِينَ عندَ الله مُستوجِبينَ لِسَخَطِهِ وعِقابه.

[﴿ وَمَن لَّمْ يُؤْمِنۢ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ فَإِنَّآ أَعْتَدْنَا لِلْكَٰفِرِينَ سَعِيرًا ﴾ ١٣]

﴿لِلْكَٰفِرِينَ﴾ **مُقامٌ مَقامَ «لهم»**؛ للإيذانِ بأنَّ مَن لم يَجمَعْ بينَ الإيمانين ـ الإيمانِ بالله وبرسوله ـ فهو كافر، ونَكَّرَ ﴿سَعِيرًا﴾ لأنها نارٌ مخصوصة، كما نَكَّرَ ﴿نَارًا تَلَظَّىٰ﴾ [الليل: ١٤].

[﴿ وَلِلَّهِ مُلْكُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ۚ يَغْفِرُ لِمَن يَشَآءُ وَيُعَذِّبُ مَن يَشَآءُ ۚ وَكَانَ ٱللَّهُ غَفُورًا رَّحِيمًا ﴾ ١٤]

﴿وَلِلَّهِ مُلْكُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ﴾ يُدَبِّرُه تدبيرَ قادِرٍ حكيم، فيَغفِرُ ويُعذِّبُ بمشيئته، **ومشيئتُه تابعةٌ لِحكمتِه، وحِكمتُه المَغفِرةُ للتائب** وتعذيبُ المُصِرّ، ﴿وَكَانَ ٱللَّهُ غَفُورًا رَّحِيمًا﴾ رحمتُه سابقةٌ لِغَضَبه؛ حيثُ يُكفِّرُ السَّيِّئاتِ باجتِنابِ الكبائر، ويَغفِرُ الكبائرَ بالتَّوْبة.

قوله: (**كعائذ وعُوذ**)، الجوهري: «العُوذ: الحديثاتُ النِّتاجِ مِنَ الإبلِ والخيل، واحدتُها عائذ».

قوله: (﴿لِلْكَٰفِرِينَ﴾ **مُقامٌ مَقامَ «لهم»**): أي: أقيمَ الظاهرُ ـ وهو ﴿لِلْكَٰفِرِينَ﴾ ـ مَقامَ المُضمَر، وهو: «لهم».

قوله: (**ومشيئتُه تابعةٌ لِحكمتِه، وحِكمتُه المَغفِرةُ للتائب**): **الانتِصاف**: «تَقَدَّمَ منه أمثالُ ذلكَ حَمْلاً للقُرآنِ علىٰ رأيه»(١). وقلت: يُريد: أنَّ فيه تحريفَين: أحدهما: جَعْلُ المشيئةِ تابعةً للحِكمة، والحكمُ بالعكس. وثانيهما: قَيْدُ الغُفرانِ باجتِنابِ الكبائر، والكبائرِ بالتَّوْبة.

واعلم أنه يُمكِنُ أن يُقالَ ـ واللهُ أعلم ـ: إنَّ قوله: ﴿وَلِلَّهِ مُلْكُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ۚ يَغْفِرُ لِمَن يَشَآءُ وَيُعَذِّبُ مَن يَشَآءُ﴾ الآية: مَوقِعُه مَوقِعُ التذييلِ لقولِهِ تعالىٰ: ﴿ وَمَن لَّمْ يُؤْمِنۢ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ﴾

---

(١) «الانتصاف» (٣: ٥٤٤) بحاشية «الكشّاف».

[﴿ سَيَقُولُ ٱلْمُخَلَّفُونَ إِذَا ٱنطَلَقْتُمْ إِلَىٰ مَغَانِمَ لِتَأْخُذُوهَا ذَرُونَا نَتَّبِعْكُمْ يُرِيدُونَ أَن يُبَدِّلُوا۟ كَلَٰمَ ٱللَّهِ ۚ قُل لَّن تَتَّبِعُونَا كَذَٰلِكُمْ قَالَ ٱللَّهُ مِن قَبْلُ ۖ فَسَيَقُولُونَ بَلْ تَحْسُدُونَنَا ۚ بَلْ كَانُوا۟ لَا يَفْقَهُونَ إِلَّا قَلِيلًا ﴾ ١٥]

﴿ سَيَقُولُ ٱلْمُخَلَّفُونَ ﴾ الذين تَخَلَّفوا عن الحديبية: ﴿إِذَا ٱنطَلَقْتُمْ إِلَىٰ مَغَانِمَ﴾ إلىٰ غنائِمِ خَيبَر. ﴿أَن يُبَدِّلُوا۟ كَلَٰمَ ٱللَّهِ﴾ ـ وقُرِئ: «كَلِمَ الله» ـ: أن يُغيِّروا مَوعِدَ الله لأهل الحديبية، وذلكَ أنه وَعَدَهُم أن يُعوِّضَهم مِن مَغانِم مكّةَ مغانمَ خيبَر، إذا قَفَلُوا مُوادِعِينَ لا يُصيبُونَ منهم شيئاً. وقيل: هو قولُه تعالىٰ: ﴿لَّن تَخْرُجُوا۟ مَعِىَ أَبَدًا﴾ [التوبة: ٨٣].

﴿تَحْسُدُونَنَا﴾ أن نُصيبَ معكم مِنَ الغنائم، قُرِئَ بضَمِّ السِّينِ وكَسْرِها، ﴿لَا يَفْقَهُونَ﴾ لا يَفهمُونَ إلا فَهْماً ﴿قَلِيلًا﴾، وهو فِطْنَتُهم لأُمُورِ الدُّنيا دونَ أُمورِ الدِّين، كقوله: ﴿ يَعْلَمُونَ ظَٰهِرًا مِّنَ ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا﴾ [الروم: ٧].

الآية، علىٰ أنْ يُقدَّرَ له ما يُقابِلُه مِن قوله: ومَنْ آمَنَ بالله ورَسُولِه فإنَّا أعتَدْنا للمُؤمنينَ الجِنان، فلا يُقيَّدُ شيءٌ منه؛ ليُؤذِنَ بالتَّصرُّفِ التامّ، والـمشيئةِ النافِذة، والغُفرانِ الكامِل، والرحمةِ الشامِلة.

قوله: (أن يُغيِّروا مَوعِدَ الله): تفسيرٌ لقوله: ﴿أَن يُبَدِّلُوا۟ كَلَٰمَ ٱللَّهِ﴾، وقولُه: «وقُرِئَ: كَلِمَ الله»: مُعتَرِضٌ بينَ التفسير والمُفسَّر، وقولُه: «قيل: هو قولُه تعالىٰ: ﴿قُل لَّن تَخْرُجُوا۟ مَعِىَ أَبَدًا وَلَن تُقَٰتِلُوا۟ مَعِىَ عَدُوًّا﴾» عطفٌ علىٰ قوله: «يُغيِّروا مَوعِدَ الله لأهل الحديبية».

و«كَلِمَ الله»: هيَ قراءةُ حمزةَ والكِسائيّ، والباقون: ﴿كَلَٰمَ ٱللَّهِ﴾[1].

وفي القولِ الثاني نَظَر؛ لأنَّ قولَه: ﴿قُل لَّن تَخْرُجُوا۟ مَعِىَ أَبَدًا وَلَن تُقَٰتِلُوا۟ مَعِىَ عَدُوًّا﴾ [التوبة: ٨٣]: نازِلٌ في المُتخلِّفينَ عن غَزْوةِ تبوكٍ مِنَ المُنافِقين، وكانت تلكَ الغَزْوةُ في رَجَبٍ سنةَ تسع، وغَزْوةُ الحديبية في سنةِ سِتّ، كما ذكره ابنُ الجوزي في «الوفا».

قوله: (قُرِئ بضَمِّ السِّينِ وكَسْرِها): أي: ﴿تَحْسُدُونَنَا﴾، بالضَّمّ: المشهورة، وبالكَسْر: شاذة.

---

(١) انظر: «التيسير» للداني ص٢٠١، و«حجة القراءات» ص٦٧٣.

فإن قلت: ما الفرقُ بينَ حَرْفَي الإضراب؟ قلت: الأول: إضرابٌ معناه: رَدُّ أن يكونَ حُكمُ الله أن لا يَتَّبِعُوهُم وإثباتُ الحسد، والثاني: إضرابٌ عن وَصْفِهم بإضافةِ الحسدِ إلىٰ المُؤمنين، إلىٰ وَصْفِهم بما هو أطَمُّ منه، وهو الجهلُ وقِلّةُ الفِقه.

[﴿قُل لِّلْمُخَلَّفِينَ مِنَ ٱلْأَعْرَابِ سَتُدْعَوْنَ إِلَىٰ قَوْمٍ أُو۟لِى بَأْسٍ شَدِيدٍ تُقَـٰتِلُونَهُمْ أَوْ يُسْلِمُونَ ۖ فَإِن تُطِيعُوا۟ يُؤْتِكُمُ ٱللَّهُ أَجْرًا حَسَنًا ۖ وَإِن تَتَوَلَّوْا۟ كَمَا تَوَلَّيْتُم مِّن قَبْلُ يُعَذِّبْكُمْ عَذَابًا أَلِيمًا﴾ ١٦]

﴿قُل لِّلْمُخَلَّفِينَ﴾ هم الذين تخلَّفوا عن الحديبية، ﴿إِلَىٰ قَوْمٍ أُو۟لِى بَأْسٍ شَدِيدٍ﴾ يعني: بني حَنيفةَ قوم مُسَيلَمةَ وأهلِ الرِّدّةِ الذينَ حاربَهم أبو بكرٍ الصِّدِّيقُ رضيَ اللهُ عنه، ....

قوله: (إلىٰ وَصْفِهم بما هو أطَمُّ منه): النهاية: «طَمَّ الشيء: إذا عَظُم، وطمَّ الماء: إذا كَثُر».

الانتِصاف: «الإضرابُ الأولُ هو المعروف، والثاني هو المُستغرَبُ المُستعذَبُ الذي ليسَ فيه مُبايَنةٌ بينَ الأولِ والثاني، بل زيادةُ تنبيه، ومُبالَغةٌ مُتمكِّنة، والمنسوبُ إليهم ثانياً أشَدّ؛ فإنهم في الأولِ جَهِلُوا شيئاً مخصوصاً بنِسبتِهم المُؤمنينَ إلىٰ الحسد، والثاني نِسبتُهم إلىٰ الجهلِ المُطبِق»[(١)].

وقلت: الإضرابُ الأولُ واقعٌ في كلام المُتخلِّفين، والثاني في كلام الله عَزَّ وجَلّ، وقولُه تعالىٰ: ﴿سَيَقُولُ ٱلْمُخَلَّفُونَ﴾: أخبَرَ اللهُ تعالىٰ أنهم سيقولون للمُؤمنين: إذا ذهبتُم إلىٰ الغَزْوِ لا تمنعونا من مُتابعتِكم، ومَنعُكم إيانا ذلكَ ليسَ مِن حُكم الله، بل هو من عندِ أنفُسِكُم؛ حَسَداً أن نُصيبَ مِنَ الغنائم شيئاً. ثم أضرَبَ اللهُ عن المجموع بقوله: ﴿بَلْ كَانُوا۟ لَا يَفْقَهُونَ﴾، والحاصلُ أنَّ رَدَّهُم حُكمَ الله وإثباتَهم الحسَدَ كانَ مِن قِلّةِ التفكير وسُوءِ الظَّنِّ بالمُسلِمين، ودَعْ ذلك، بل كانَ بجَهْلٍ منهم وقلّةِ عَقْلٍ لِـمَا يلزمُ منه؛ إما رَدُّ حُكم الله، أو نِسبةُ التقوُّلِ علىٰ الله والحسدِ إلىٰ أولئكَ السادة، وإيثارُ هذهِ الأدنىٰ علىٰ الحياةِ السَّرْمديّة. وفيه: أنَّ الجهلَ غايةٌ في الذمّ، وحُبَّ الدُّنيا ليسَ مِن شِيمةِ العالمِ العاقل.

---

(١) «الانتصاف» (٣: ٥٤٦) بحاشية «الكشّاف».

لأنَّ مُشـرِكي العـرَبِ والمُرتَدِّينَ هُمُ الذينَ لا يُقبَلُ منهم إلا الإسلامُ أو السَّيفُ عندَ أبي حنيفة، ومَنْ عَدَاهُم مِن مُشـرِكي العَجَم وأهل الكِتاب والمَجُوس تُقبَلُ منهم الجِزية. وعند الشافعيّ: لا تُقبَلُ الجِزيةُ إلا مِن أهل الكِتاب والمَجُوس، دونَ مُشـرِكي العَجَم والعَرَب.

وهذا دليلٌ علىٰ إمامةِ أبي بكرٍ الصِّدِّيقِ رضيَ اللـهُ عنه، فإنهم لم يُدعَوا إلىٰ حَرْب في أيام رسولِ الله ﷺ، ولكنْ بعدَ وفاته، وكيفَ يَدعُوهُم رسولُ الله ﷺ مَعَ قولِـهِ تعالىٰ: ﴿فَقُل لَّن تَخۡرُجُواْ مَعِيَ أَبَدٗا وَلَن تُقَٰتِلُواْ مَعِيَ عَدُوًّا﴾ [التوبة: ٨٣]؟!

قوله: (**وهذا دليلٌ علىٰ إمامةِ أبي بكرٍ**[١] **الصِّدِّيقِ رضيَ اللـهُ عنه**): وتقريرُه: ما ذكره الإمامُ[٢] قال: الداعي في قوله: ﴿سَتُدۡعَوۡنَ إِلَىٰ قَوۡمٍ أُوْلِي بَأۡسٖ شَدِيدٖ تُقَٰتِلُونَهُمۡ أَوۡ يُسۡلِمُونَ﴾ لا يخلو مِن أن يكونَ رسولَ الله ﷺ، أو الأئمةَ الأربعةَ ومَنْ بعدَهم. لا يجوزُ الأولُ لقوله تعالىٰ: ﴿قُل لَّن تَتَّبِعُونَا كَذَٰلِكُمۡ قَالَ ٱللَّهُ مِن قَبۡلُ﴾ إلىٰ قوله: ﴿سَتُدۡعَوۡنَ﴾ الآية، ولا عليٌّ رضيَ اللـهُ تعالىٰ عنه، لأنه رضيَ اللـهُ عنه إنما قاتَلَ البُغاةَ والخوارج، وتلكَ المُقاتَلةُ للإسلام؛ لقوله: ﴿أَوۡ يُسۡلِمُونَ﴾، ولا مَنْ مَلَكَ بعدَهم، لأنهم عندنا علىٰ الخطأ، وعندَ الشِّيعةِ علىٰ الكُفْر، ولـمَّا بَطَلَتِ الأقسامُ تعيَّنَ أنَّ المُرادَ بالداعي: أبو بكرٍ وعُمَرُ وعُثمانُ رضيَ اللـهُ عنهم، ثم إنه تعالىٰ أوجَبَ طاعتَهم، وأوعَدَ علىٰ مُخالَفتِهم بقوله: ﴿فَإِن تُطِيعُواْ يُؤۡتِكُمُ ٱللَّهُ أَجۡرًا حَسَنٗاۖ وَإِن تَتَوَلَّوۡاْ كَمَا تَوَلَّيۡتُم مِّن قَبۡلُ يُعَذِّبۡكُمۡ عَذَابًا أَلِيمٗا﴾.

---

(١) في (ف): «أمير المؤمنين أبي بكر»، واقتصر في (ط) علىٰ قوله: «وهذا دليل علىٰ إمامة» ثم قال: «إلىٰ آخره»، والمُثبَت من (ح)، وهو المُوافِقُ لِـمَا في «الكشّاف»، وهو الصواب، فأبو بكر رضي الله عنه لم يُلقَّب بـ«أمير المؤمنين»، وإنما كان يُقالُ له: خليفة رسول الله ﷺ، وأولُ مَنْ لُقِّبَ بـ«أمير المؤمنين»: عمرُ بنُ الخطاب رضي الله عنه.

(٢) يعني: فخر الدين الرازي رحمه الله تعالىٰ، كما هي عادةُ المُؤلِّف في أنه يُريدُه إذا أطلق «الإمام»، لكنْ لم أقف علىٰ هذا الكلام في «تفسيره»، وإنما فيه إشارةٌ مُوجَزةٌ إلىٰ المسألة، وهي قوله فيه (٢٨: ٧٧): «ومَنْ قال بأنَّ الداعيَ أبو بكر وعمر تمسَّكَ بالآية علىٰ خِلافتِهمـا، ودلالتُها ظاهرة، ولعله في كتاب آخر له، والله أعلم».

وقيل: هم فارسُ والـرُّوم. ومعنىٰ ﴿يُسۡلِمُونَ﴾: يَنْقادون، لأنَّ الـرُّومَ نصارىٰ، وفارِسَ مجوس، يُقبَلُ منهم إعطاءُ الجِزية.

فإن قلت: عن قَتادة: أنهم ثَقيفٌ وهَوازِن، وكان ذلكَ في أيام رسولِ الله ﷺ؟ قلت: إن صَحَّ ذلكَ فالمعنىٰ: لن تخرجوا مَعِيَ أبداً ما دُمتُم علىٰ ما أنتُم عليه مِن مَرَضِ القُلوب والاضطِراب في الدِّين، ....

قوله: (عن قَتادة: أنهم ثَقيف): يعني: ذكرتَ أنْ ليسَ الداعي في قوله: ﴿سَتُدۡعَوۡنَ﴾ رسولَ الله ﷺ، وكيفَ يَدعُوهُم وقد قال: ﴿لَّن تَخۡرُجُواْ مَعِيَ أَبَدٗا وَلَن تُقَٰتِلُواْ مَعِيَ عَدُوًّا﴾ [التوبة: ٨٣]، وقد رُوِيَ عن قَتادة: أنَّ المَدْعُوَّ ثقيفٌ وهَوازِن، فيكونُ الداعي هو رسولَ الله ﷺ؟ وأجاب: أنَّ هذا المُطلَقَ مُقيَّد، إما بقَيْد: ما دمتُم علىٰ ما أنتُم عليه مِن مَرَضِ القُلوب، وحينَ دعاهُم زالَ عنهم ذلكَ المرض، وإما بقَيْدِ قوله: «إلا مُتطوِّعين»، وبيانُه: أنَّ ذلكَ المَوعِدَ ـ الذي دلَّ عليه قولُه: ﴿يُرِيدُونَ أَن يُبَدِّلُواْ كَلَٰمَ ٱللَّهِ﴾ ـ هو أنهم لا يَتَّبعُونَ رسولَ الله ﷺ إلا مُتطوِّعينَ لا نَصِيبَ لهم في المَغنَم.

وقال مُحيي السُّنّة: «﴿قُل لَّن تَتَّبِعُونَا﴾ إلىٰ خيبر، ﴿كَذَٰلِكُمۡ قَالَ ٱللَّهُ مِن قَبۡلُ﴾ أي: مِن قبلِ مَرجِعِنا إليكم؛ أنَّ غنيمةَ خيبَـرَ لمنْ شَهِدَ الحديبية، ليسَ لغيرهم فيها نَصِيب»(١).

فاللامُ في «المَوعِدِ» للعَهْدِ بشَهادةِ قوله فيمـا سبق: «﴿أَن يُبَدِّلُواْ كَلَٰمَ ٱللَّهِ﴾ أي: يُغيِّروا مَوعِدَ الله لأهلِ الحديبية»، فإنَّ ذلكَ المَوعِدَ ـ علىٰ قولِ مُجاهِدٍ ـ هذا المذكور، فعلىٰ هذا: «أو علىٰ قول مُجاهِد» عطفٌ علىٰ قوله: «فالمعنىٰ: لن تخرجوا معيَ أبداً ولن تُقاتِلُوا معيَ عَدُوّاً ما دمتُم علىٰ ما أنتُم عليه»، أو: لن تخرجوا أبداً إلا مُتطوِّعينَ لا نَصِيبَ لكم في المَغنَم، بناءً علىٰ قولِ مُجاهِد.

---

(١) «معالم التنزيل» للبغوي (٧: ٣٠٢).

أو علىٰ قولِ مُجاهِد: كانَ المَوعِدُ أنهم لا يَتبَعُونَ رسولَ الله ﷺ إلا مُتطوِّعينَ لا نَصِيبَ لهم في المَغنَم.

﴿كَمَا تَوَلَّيْتُم مِّن قَبْلُ﴾ يُريد: في غَزْوةِ الحديبية.

﴿أَوْ يُسْلِمُونَ﴾ معطوفٌ علىٰ ﴿تُقَٰتِلُونَهُمْ﴾، أي: يكونُ أحَدُ الأمرين؛ إما المُقاتَلةُ أو الإسلام، لا ثالثَ لهما. وفي قِراءةِ أُبيّ: «أو يُسلِمُوا»؛ بمعنىٰ: إلىٰ أن يُسلِموا.

[﴿لَّيْسَ عَلَى ٱلْأَعْمَىٰ حَرَجٌ وَلَا عَلَى ٱلْأَعْرَجِ حَرَجٌ وَلَا عَلَى ٱلْمَرِيضِ حَرَجٌ ۗ وَمَن يُطِعِ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ يُدْخِلْهُ جَنَّٰتٍ تَجْرِى مِن تَحْتِهَا ٱلْأَنْهَٰرُ ۖ وَمَن يَتَوَلَّ يُعَذِّبْهُ عَذَابًا أَلِيمًا﴾ ١٧]

قوله: (**مُتطوِّعين**): **الجوهري**: «التَّطوُّع بالشيء: التبـرُّع به، والمُطَّوِّعة: الذين يَتطوَّعُونَ بالجهاد».

قوله: (**معطوفٌ علىٰ ﴿تُقَٰتِلُونَهُمْ﴾، أي: يكونُ أحدُ الأمرَين؛ إما المُقاتَلةُ أو الإسلامُ، لا ثالثَ لهما**): أي: لا تُؤخَذُ الجِزيةُ إن أُريدَ بـ«القوم»: مُشـرِكُو العَرب، و«الإسلامُ» محمولٌ علىٰ حقيقته، ولا يُتـرَكُ سُدًىٰ إن أُريدَ بـ«القوم»: المجوسُ والنَّصارىٰ ـ ذكرَ المَجُوسَ والنَّصارىٰ، ولم يَذكُرِ اليهود؛ لأنَّ القومَ ما دُعُوا إلىٰ اليهود، لأنَّ اليهودَ ما اجتمعَ لهم رأيٌ بعدَ ذلك، ولا كانت لهم شَوْكةٌ وبأسٌ شديد[1] ـ و«الإسلامُ» محمولٌ علىٰ الانقياد.

والعطفُ يحتمِلُ أمرَين ـ كما قالَ في «المُفصَّل»[2] ـ: «الرَّفْع علىٰ الإشراك بينَ ﴿يُسْلِمُونَ﴾ و﴿تُقَٰتِلُونَهُمْ﴾، أو علىٰ الابتداء».

وقال ابنُ الحاجب في «الشرح»: «الرفعُ علىٰ الإشراكِ بينَ ﴿يُسْلِمُونَ﴾ و﴿تُقَٰتِلُونَهُمْ﴾ علىٰ معنىٰ التشريكِ بينهما في عامل واحد، حتىٰ كأنك عَطَفتَ خَبَراً علىٰ خَبَر، أو علىٰ الابتداء،

(١) ما بين علامتي الاعتراض أثبتُّه من (ف)، ولم يرد في (ط) و(ح).
(٢) «المُفصَّل» للزمخشري ص٢٤٧.

....

يعني بقوله: «أو علىٰ الابتداء»: علىٰ الاستِئنافِ بجُملةٍ مُعرَبةٍ إعرابَ نفسِها غيـرَ مُشتَـرَكٍ بينها وبينَ ما قبلَها في عامل واحد، ومَثّلَها بقوله: «أو هُم يُسلِمُون»، ليَظهَرَ الفرقُ بينَ هذا التقديرِ والتقديرِ الأول؛ إذ الجملةُ الاسميةُ لا تكونُ معطوفةً علىٰ جُملةٍ فِعليّةٍ باعتبارِ التشـريك، ولكنْ باعتبارِ الاستِقلال»[١].

وقال في «الأمالي»: «الرفعُ فيه وَجْهان: أحدُهما: أن يكونَ مُشتَركاً بينَه وبينَ ﴿تُقَٰتِلُونَهُمۡ﴾ في العَطْف، والآخر: أن يكونَ جُملةً مُستَقِلّةً معطوفةً علىٰ الجملةِ التي قبلَها باعتبارِ الجملةِ لا باعتبارِ الأفراد، و﴿تُقَٰتِلُونَهُمۡ﴾ فيه معنىٰ الأمر، وإن كانَ صيغتُه صيغةَ الخبر، ولا يَستقيمُ أن يكونَ مُجرَّداً[٢] عن معنىٰ الأمرِ لأنه يُؤدِّي إلىٰ أن لا يَنفَكَّ الوجودُ عن أحدِهما لِصِدقِ الإخبار، ونحنُ نرىٰ الوجودَ يَنفَكّ عنهما.

ولا نقول: إنه يَمتَنِعُ لِـمَا تُؤدِّي إليه «أو» مِنَ الشَّكّ، وذلكَ في حَقِّ العالم باطِل، فإنّا علىٰ يقينٍ نعلمُ أنَّ «أو» تأتي لأحدِ الأمرين إذا كانَ المُخبَـرُ عنه لا يَنفَكُّ عن أحدِهما، وليسَ ذلك عن شك، بل عن قَطْع أنه كذلك، كقولك: الجسمُ إما أن يكونَ ساكِناً أو مُتحرِّكاً، وكذلكَ ما أشبَهَه مما يَلزَمُ أن يكونَ علىٰ أحدِ الأمرَينِ في عَقْليّتِهِ أو وُجُودِه[٣]، وإنما يلزمُ الشَّكُّ في الإخبارِ عن أمرٍ مُعيَّنٍ في الوجود، وقعَ أو سيقعُ علىٰ أحدِ أمرَيْن، فهاهنا قد يُتوهَّمُ لزومُ الشَّكِّ مِنَ المُخبِـر، كقولك: زيدٌ إما مريضٌ وإما مُعافىٰ.

وإذا ثبتَ أنَّ ﴿تُقَٰتِلُونَهُمۡ﴾ في معنىٰ الأمر، فـ﴿يُسۡلِمُونَ﴾: إما في معنىٰ الأمر فيَصِحُّ المعنىٰ، ويكونُ المعنىٰ: الواجبُ عليكم إما القِتالُ وإما الإسلامُ منهم، وهذا واضح، وعُلِمَ أنَّ

(١) «الإيضاح في شـرح المُفصَّل» لابن الحاجب (٢: ٢٣-٢٤).

(٢) تحرَّف في (ف) إلىٰ: «جحوداً».

(٣) أي: في تصوُّره في الذهن أو وجوده في الواقع.

....

الإسلامَ لا يَسقُطُ عنهم بالقِتالِ مِنَ المُسلِمينَ مِن دليل آخر، وإما أن لا يكونَ ﴿يُسْلِمُونَ﴾ في معنىٰ الأمر، فيكونُ المعنىٰ الإخبارَ بأنَّ أحدَ الأمرَيْنِ لا يَنفكُّ عن الوجود، وهو إما وجوبُ القِتالِ منكم، أو حُصُولُ الإسلام منهم»[1].

قلت: أما قولُه: «أن يكونَ جُملةً مُستَقِلَّةً معطوفةً علىٰ الجملةِ قبلَها باعتبارِ الجملةِ لا باعتبارِ الأفراد»، فمعناه: أنَّ قولَه: ﴿تُقَٰتِلُونَهُمْ﴾ مجرورُ المَحَلِّ صِفةً لـ﴿قَوْمٍ﴾، فإذا عُطِفَ ﴿أَوْ يُسْلِمُونَ﴾ عليه باعتبارِ الأفراد، كانَ حُكمُهما سواء، وأما إذا عُطِفَ لا مِن هذهِ الجِهة، بل بالنَّظَر [إلىٰ][2] أنها جُملةٌ كانت مُستَقِلّة.

ويُؤيِّدُه ما ذكره ابنُ جِنِّي في «المُحتَسِب»، قال: «أما قِراءةُ العامةِ بالنَّصْب: ﴿وَٱلسَّمَآءَ رَفَعَهَا وَوَضَعَ ٱلْمِيزَانَ﴾ [الرحمن: ٧] فمعطوفٌ علىٰ ﴿يَسْجُدَانِ﴾ [الرحمن: ٦] وحدَها، وهيَ جُملةٌ مِن فِعْل وفاعل، والعطفُ يَقتَضي التَّماثُلَ في تركيب الجمل، فالتقدير: ورَفَعَ السماء، فلما أضمَرَ «رَفَع»، فَسَّرَه بقوله: ﴿رَفَعَهَا﴾، كقولك: قام زيدٌ وعَمْراً ضَرَبتُه، أي: وضَرَبتُ عَمْراً، لتُعطَفَ جُملةٌ مِن فِعْل وفاعل، علىٰ أخرىٰ مِثلِها.

وفي نَصْبِ «السماء» علىٰ القِراءةِ العامةِ ردّاً علىٰ أبي الحسن[3] في امتِناعِه أن يقول: زيدٌ ضَرَبتُه وعَمْراً كَلَّمتُه، علىٰ تقدير: وكَلَّمتُ عَمْراً، عَطْفاً علىٰ: ضَرَبتُه، لأنَّ قولك: «ضَرَبتُه» جملةٌ ذاتُ مَوضِع مِنَ الإعراب، لِكونِها خبراً للمُبتَدأ، و«كَلَّمتُ عَمْراً» لا مَوضِعَ لها مِنَ الإعراب، لأنها ليست خبراً عن «زيد»؛ لِخُلُوِّها من ضميره، فلا تُعطَفُ جُملةٌ غيرُ ذاتِ مَوضِع علىٰ جُملةٍ ذاتِ مَوضِع؛ إذ العطفُ نظيرُ التثنية، فينبغي أن يَتَناسَبَ المعطوفُ والمعطوفُ عليه.

---

(١) «الأمالي النحوية» لابن الحاجب (١: ٢٩-٣٠).

(٢) زيادة مني لتوضيح العبارة.

(٣) يعني: الأخفش.

....

وهذا ساقطٌ عندَ[1] سِيبَوَيْه، وذلكَ أنَّ ذلكَ المَوضِعَ مِنَ الإعرابِ لـمَّا لم يَـخرُجْ إلىٰ اللفظِ سَقَطَ حُكمُه، وجَرَتِ الجملةُ ذاتُ المَوضِع كغيرِها مِنَ الجملةِ غيرِ ذاتِ المَوضِع، كما أنَّ الضميـرَ في اسم الفاعلِ لـمَّا لم يَظهَرْ إلىٰ اللفظِ جرىٰ مَجْرىٰ ما لا ضميـرَ فيه، فقيلَ في تثنيته: قائمـان، كما قيل: فَرَسانِ ورَجُلان، بل إذا كانَ اسمُ الفاعلِ قد يَظهَرُ ضميرُه إذا جرىٰ علىٰ غيرِ مَنْ هو له، ثم أُجرِيَ مَعَ ذلكَ مَجْرىٰ ما لا ضميرَ فيه لـمَّا لم يَظهَرْ في بعضِ المَواضِع، كانَ ما لا يَظهَرُ فيه الإعرابُ أصلاً أحرىٰ أن يَسقُطَ الاعتِدادُ به»[2]. تَمَّ كلامُ ابنِ جِنِّي.

وأما تلخيصُ الكلام: فهو أن يُقال: لا بُدَّ مِن تأويل ﴿تُقَٰتِلُونَهُمْ﴾ بالأمر؛ لِـيَستقيمَ المعنىٰ، ولا نقول: إنه يَمتَنِعُ الحمْلُ علىٰ الإخبار لأجلِ كلمةِ «أو» لأنها موضوعةٌ للشَّكِّ، وهو في حَقِّ الله تعالىٰ مُحال، وكيفَ نقولُ به ونحنُ نعلمُ يقيناً أنَّ «أو» في الأخبار ليست مُنحَصِـرةً في الشَّكّ، لأنَّ لنا «أو» التنويعية، وهي أن تأتيَ لأَحَدِ الأمرَينِ إذا كانَ المُخبَـرُ عنه لا يَنفَكُّ عن أحدِهما، نحو: الجسمُ إما أن يكونَ ساكِناً أو مُتحرِّكاً، بل نقول: إنما يَمتَنِعُ الإخبار لأنَّ قولَه: ﴿تُقَٰتِلُونَهُمْ أَوْ يُسْلِمُونَ﴾ ليسَ مِن هذا القَبيل؛ لِـمَا نرىٰ أنَّ الوجودَ يَنفَكُّ عنهما، وهو أنْ لا تَـحصُلَ مُقاتَلةُ هؤلاء ولا إسلامُ أولئك، إما بالـهُدْنة أو أن يُتـرَكُوا سُدًىٰ.

وإذا ثبتَ أنَّ ﴿تُقَٰتِلُونَهُمْ﴾ في معنىٰ الأمر: فلا يخلو من أن يُـحمَلَ ﴿يُسْلِمُونَ﴾ علىٰ الأمرِ أيضاً أم لا. فالمعنىٰ علىٰ الأول: الواجبُ عليكم إما القِتالُ وإما الإسلامُ منهم. ويَرجِعُ المعنىٰ علىٰ الثاني إلىٰ الإخبار بأنَّ أحدَ الأمرَينِ لا يَنفَكُّ عنه الوجود؛ إما وجوبُ القِتالِ منكم أو حُصولُ الإسلام منهم، وإنما يَستقيمُ هذا علىٰ الأمر، لأنَّ الأمرَ للوجوب، وليسَ الإخبارُ بحُصولِ وجوب القتالِ كالإخبارِ بحُصولِ وقوعِ القتال.

---

(١) في الأصول الخطية: «عن»، وهو كذلك في النُّسْختين الخطيَّـتَين من «المحتسب»، كما نبَّه عليه مُحقِّقاه، وأثبتاه «عند»، وكذا فعلتُ لأنه أوضح، وإن كان للأولِ وَجْهٌ أيضاً.

(٢) «المحتسب» لابن جِنِّي (٢: ٣٠٢-٣٠٣).

....

فظهر بهذا معنىٰ قولِ المُصنِّف: «يكونُ أحدُ الأمرَين؛ إما المُقاتَلةُ أو الإسلام[1]، ولا ثالثَ لهما».

هذا، والذي يَقتَضيهِ المقامُ ما ذهبَ إليه صاحبُ «التخمير»[2] حيثُ قال: «وإذا رفعتَ هذا الفِعْلَ فعلىٰ أنَّ «أو» هيَ العاطِفة، ثم هذهِ الجملةُ المعطوفة: إما أن تكونَ بظاهِرها فِعْليّةً أو اسميّة، وعلىٰ الاسميّةِ تقديرُه: أو هُم يُسلِمون.

فإن سألت: أليسَ مِن شأنِ العطفِ المُناسَبةُ بينَ المعطوفِ والمعطوفِ عليه؟ أجبت: إذا قلت: الجملةُ الفِعْليةُ اسميةً كانت المُناسَبةُ أكثر، لأنَّ هذهِ الجملةَ حينئذٍ تخرجُ إلىٰ باب الكِناية، والمعنىٰ: تُقاتِلُونَهم أو لا تُقاتِلُونَهم لأنهم يُسلِمون»[3].

وقلت: يعني: وُضِعَ «هُم يُسلِمُون» مَوضِعَ «لا تُقاتِلونهم»؛ لأنهم إذا أسلَمُوا سَقطَ عنهم قِتالُهم ضَرورة، فـ«أو» إذن للترديد، لكنْ علىٰ سبيلِ الاستعارة، والجملتانِ إخباريتان، وبيانُ ذلكَ أنَّ قولَه تعالىٰ: ﴿قُل لِّلْمُخَلَّفِينَ مِنَ ٱلْأَعْرَابِ سَتُدْعَوْنَ﴾ واردٌ علىٰ سَنَنِ الإخبارِ التوبيخيِّ في حَقِّ مَنْ تَخلَّفَ عن[4] غزوةٍ غزاها رسولُ الله ﷺ وجاؤوا مُعتَذِرين، يعني: أنَّ اللهَ سبحانه وتعالىٰ سيُعامِلُكم بعدَ هذه الغَزْوةِ بغزوةٍ أخرىٰ مُعامَلةَ من يَختَبِرُ أحوالَ مَنْ هو تحتَ قَهْرِه ومَلَكَتِه، فيأمرُه بأمرٍ ويَنظُرُ: هل يَمتَثِلُ أمرَه أم لا، فإن أطاعَ يُثيبُه، وإلا يُعاقِبُه، يدلُّ عليه تَرتُّبُ قوله: ﴿فَإِن تُطِيعُوا۟ يُؤْتِكُمُ ٱللَّهُ أَجْرًا حَسَنًا ۖ وَإِن تَتَوَلَّوْا۟ كَمَا تَوَلَّيْتُم مِّن قَبْلُ يُعَذِّبْكُمْ عَذَابًا أَلِيمًا﴾، ورَفْعُ الجناح عن المضرورينَ في قوله: ﴿لَّيْسَ عَلَى ٱلْأَعْمَىٰ حَرَجٌ وَلَا عَلَى ٱلْأَعْرَجِ حَرَجٌ وَلَا عَلَى ٱلْمَرِيضِ حَرَجٌ﴾، والتذييلُ بقوله: ﴿وَمَن يُطِعِ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ﴾ الآية.

---

(١) من قوله: «ويرجع المعنىٰ علىٰ الثاني» إلىٰ هنا، سقط من (ح).

(٢) يعني: صَدْرَ الأفاضل الخوارزمي (٥٥٥-٦١٧)، و«التخمير» كتابٌ في شرح «المُفصَّل» للزمخشري، وقد عرَّفتُ به في التعليق علىٰ تفسير الآية ٣٢ من سورة الأنفال (٧: ٩٠).

(٣) «التخمير» (٣: ٢٣٢-٢٣٣).

(٤) في الأصول الخطية: «مِن».

نفى الحرَجَ عن هؤلاءِ مِن ذوي العاهاتِ في التَّخَلُّفِ عن الغَزْو. **وقُرِئ: «نُدخِلْه» و«نُعذِّبْه» بالنُّون.**

[﴿لَّقَدْ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنِ ٱلْمُؤْمِنِينَ إِذْ يُبَايِعُونَكَ تَحْتَ ٱلشَّجَرَةِ فَعَلِمَ مَا فِى قُلُوبِهِمْ فَأَنزَلَ ٱلسَّكِينَةَ عَلَيْهِمْ وَأَثَٰبَهُمْ فَتْحًا قَرِيبًا * وَمَغَانِمَ كَثِيرَةً يَأْخُذُونَهَا ۗ وَكَانَ ٱللَّهُ عَزِيزًا حَكِيمًا﴾ ١٨-١٩]

هي بَيْعةُ الرِّضوان، سُمِّيَتْ بهذهِ الآية، وقِصَّتُها: أنَّ النبيَّ ﷺ حينَ نَـزَلَ الحديبيةَ بَعَثَ جَوّاسَ[1] بنَ أُميّةَ الخزاعيَّ رسولاً إلىٰ أهل مكّة، فهَمُّوا به، ....

وتحرير المعنىٰ: ستُدعَونَ إلىٰ قوم ذوي شَوْكةٍ عظيمةٍ وأصحابِ عَدَدٍ وعُدَدٍ لِنبلُوَكم؛ هل تُقاتِلُونَـهم أم لا وتَتَخلَّفونَ عن داعيكم كما تَـخَلَّفتُم الآن، والاستِدعاءُ ليسَ إلا لاختباركم وامتِثالِكم الأمر، وإلا فالقومُ يَدخُلونَ في الإسلام: إما باستبصارٍ مِن عندِ أنفسِهم وتفكُّر، أو أن يُقدِرَ اللـهُ غيـرَكم مَنْ يُقاتِلُهم ليُسلِموا. ولهذهِ الدقيقةِ كَنَىٰ بالجملةِ الاسميةِ عن الفِعْلية ـ وهيَ الخبـرُ عن المُبتَدأ المُقدَّر ـ علىٰ تَقَوِّي الحكم.

فظهرَ أنَّ الكلامَ واردٌ علىٰ التمثيل، و«أو» الترديديةُ مُستَعارةٌ هاهنا، كما استُعير كلمةُ التَّـرَجِّي في قوله: ﴿لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ﴾، والله أعلم.

قوله: (**وقُرِئ: «نُدخِلْه» و«نُعذِّبْه» بالنُّون**): نافعٌ وابنُ عامر[2].

قوله: (**هيَ بَيْعةُ الرِّضْوان، سُمِّيَتْ بهذهِ الآية**): أي: أنزَلَ اللـهُ تعالىٰ في هذهِ البَيْعة: ﴿لَّقَدْ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنِ ٱلْمُؤْمِنِينَ إِذْ يُبَايِعُونَكَ تَحْتَ ٱلشَّجَرَةِ﴾، فسُمِّيَتْ بها.

الراغب: «الرِّضْوان: الرِّضا الكثير، ولـمَّا كانَ أعظَمُ الرِّضا رضا الله خُصَّ لفظُ «الرِّضْوان» في القُرآن بما كانَ مِنَ الله تعالىٰ»[3].

---

(١) كذا في الأصل، والصواب: «خراش بن أمية»، والقِصّةُ في «مسند أحمد» (١٨٩١٠). وانظر ترجمته في «أسد الغابة» لابن الأثير (١ : ٦٠٢)، و«الإصابة» للحافظ ابن حجر (٢ : ٢٦٩).

(٢) انظر: «التيسير» للداني ص٢٠١، و«حجة القراءات» ص٦٧٤.

(٣) «مفردات القرآن» ص٣٥٦.

فمَنَعَه **الأحابيش**، فلما رَجَعَ دعا بعُمَرَ رضيَ اللهُ عنه لِيَبعَثَه، فقال: إني أخافُهم علىٰ نفسي، لِـمَا عُرِفَ مِن عداوتي إياهُم، وما بمَكّةَ عَدَوِيٌّ يَمنَعُني، ولكنِّي أدُلُّكَ علىٰ رجلٍ هو أعزُّ بها مني، وأحَبُّ إليهم؛ **عُثمانُ بنُ عَفّان**، فبَعَثَه، فخَبَّـرَهُم أنه لم يأتِ بحَرْب، وإنما جاءَ زائِراً لهذا البيتِ مُعظِّماً لِـحُرْمتِه، فوَقَّـرُوه، وقالوا: إن شِئتَ أن تَطوفَ بالبيتِ فافعَل، فقال: ما كنتُ لأطوفَ قبلَ أن يطوفَ رسولُ الله ﷺ، واحتُبِسَ عندَهم، فأُرجِفَ بأنهم قتلوه، فقال رسولُ الله ﷺ: «لا نَبـرَحُ **حتىٰ نُناجِزَ** القَوْم»، ودعا الناسَ إلىٰ البَيْعة، فبايعوه تحتَ الشَّجَرة، وكانت سَمُرة، قال جابرُ بنُ عبد الله: لو كنتُ أُبصِـرُ لأريتُكم مكانها.

وقيل: كان رسولُ الله ﷺ جالِساً في أصل الشَّجَرة، وعلىٰ ظَهْرِهِ غُصْنٌ مِن أغصانها، قال عبدُ الله بنُ المُغفَّل: وكنتُ قائماً علىٰ رأسِه وبيدي غُصْنٌ مِنَ الشَّجَرةِ أذُبَّ عنه، فرفعتُ الغُصْنَ عن ظَهْرِه، فبايعوه علىٰ الموتِ دونَه، وعلىٰ أن لا يَفِرُّوا، فقال لهم رسولُ الله ﷺ: «أنتُمُ اليومَ خَيرُ أهلِ الأرض».

وكان عَدَدُ المُبايعينَ ألفاً وخمسَ مئةٍ وخمسةً وعشـرين، **وقيل: ألفاً وأربعَ مئة**،........

قوله: (**الأحابيش**): عن بعضِهم: واحِدُها: أُحبُوش، وهو الفوجُ[1] مِن قبائلَ شَتّىٰ، يُقال: تَـحَبَّشُوا مِن كُلِّ قَبيلة، أي: تَـجَمَّعُوا، فصارَ لهم سوادٌ لكثرتِهم، فشُبِّهوا بالحبش.

قوله: (**عثمـانُ بنُ عَفّان**): يُروىٰ مرفوعاً ومفتوحاً؛ فالرفعُ علىٰ أن يكونَ خَبَـرَ مُبتَدأٍ محذوف، والفتحُ علىٰ أن يكونَ بَدَلاً مِن «رجل».

قوله: (**حتىٰ نُناجِز**): **الجوهري**: المُناجَزةُ في الحرب: المُبارزةُ والمُقاتَلة».

قوله: (**وقيل: ألفاً وأربعَ مئة**): هذا هو الصحيح، كما رويناه في حديثِ مُسلِم[2] في البَيْعة، قال: «كُنّا أربعَ عشـرةَ مئة»، وعن البُخاريِّ[3] في حديثِ نَزْحِ بئرِ الحديبية.

---

(١) في (ح): «الجمع».

(٢) في «صحيحه» برقم (١٨٥٦) (٦٩). وهو عند البخاري (٤١٥٤) و(٤٨٤٠) و(٥٦٣٩)، ومسلم (١٨٥٦) من حديث جابر بلفظ: «ألفاً وأربع مئة».

(٣) في «صحيحه» (٤١٥١) من حديث البراء بن عازب.

وقيل: ألفاً وثلاثَ مئة.

﴿فَعَلِمَ مَا فِي قُلُوبِهِمْ﴾ مِنَ الإخلاصِ وصِدقِ الضمائرِ فيما بايعوا عليه، ﴿فَأَنزَلَ ٱلسَّكِينَةَ﴾ أي: الطُّمأنينةَ والأمْنَ بسَبَبِ الصُّلْحِ علىٰ قلوبهم، ﴿وَأَثَٰبَهُمْ فَتْحًا قَرِيبًا﴾، وقُرِئ: «وآتاهُم»، وهو فَتْحُ خَيبَرَ غِبَّ انصرافِهم مِن مكّة، وعن الحسن: فَتْحُ هَجَر، وهو أجَلُّ فَتْح، اتَّسَعُوا بثَمَرِها زماناً، ﴿وَمَغَانِمَ كَثِيرَةً يَأْخُذُونَهَا﴾ هي مَغانِمُ خَيْبر، وكانت أرضاً ذاتَ عَقارٍ وأموال، فقَسَمَها رسولُ الله ﷺ عليهم. .

قوله: (وعن الحسن: فَتْحُ هَجَر): وفيه نَظَر؛ لأنَّ «هَجَراً»[1] علىٰ ما ذكرَه صاحبُ «النهاية»: «إما قريةٌ قريبةٌ مِنَ المدينةِ التي منها القِلال، أو هَجَرُ البَحْرَين[2]»، ولم يَذكُر أحدٌ مِنَ الأئمةِ أنه ﷺ غزاها[3]، وذكرَ محيي السُّنّة: «أنه ﷺ لـمَّا رَجعَ مِنَ الحديبيةِ أقامَ بالمدينةِ بقيّةَ ذي الحجّة، ورجعَ بقيّةَ المُحرَّم[4] سنةَ سبعٍ إلىٰ خيبر»[5].

قوله: (هيَ مغانمُ خيبر): الراغب: «الغَنَم: معروف، والغُنْم: إصابتُه والظَّفَرُ به، ثم استُعمِلَ في كُلِّ مَظْفورٍ به مِن جِهةِ العِدا وغيرِهم، والمَغنَم: ما يُغنَم، وجمعُه مغانِم»[6].

---

(١) في الأصول الخطية: «لأنَّ هَجَر» من غير تنوين، فأوهَمَ أنها ممنوعةٌ من الصَّرْف، وكأنه للعلمية ووزن الفعل، ولكن صَرَّح ابنُ الأثير في «النهاية»، مادة (هجر) علىٰ أنها «مُذكَّرٌ مصروف».

(٢) في الأصول الخطية: «بحرين».

(٣) تعقَّبه العلامةُ الألوسيُّ في «روح المعاني» (٢٦: ١٠٨) بأن «في «صحيح البخاري» (٣١٥٦) و(٣١٥٧) أنه ﷺ «صالَحَ أهلَ البحرين، وأخذ الجزيةَ من مجوس هجر»، والفتحُ لا يستدعي سابقةَ الغزو، فسقط قولُ الطيبي مُعترِضاً علىٰ الحسن...، نعم إطلاقُ «الفتح» علىٰ مثل ذلك قليل غير شائع، بل قيل: هو معنى مجازي».

(٤) لفظُ البغوي: «أقام بالمدينة بقيّةَ ذي الحجّة وبعضَ المُحرَّم، ثم خرجَ في بقيّة الـمُحرَّم سنة سبع إلىٰ خيبر».

(٥) «معالم التنزيل» للبغوي (٧: ٣٠٦).

(٦) «مفردات القرآن» ص٦١٥.

ثم أتاه عثمانُ رضي الله عنه بالصُّلْح، فصالحهم، وانصرَفَ بعدَ أن نَحَرَ بالحديبية، وحَلَق.

[﴿ وَعَدَكُمُ ٱللَّهُ مَغَانِمَ كَثِيرَةً تَأْخُذُونَهَا فَعَجَّلَ لَكُمْ هَٰذِهِۦ وَكَفَّ أَيْدِيَ ٱلنَّاسِ عَنكُمْ وَلِتَكُونَ ءَايَةً لِّلْمُؤْمِنِينَ وَيَهْدِيَكُمْ صِرَٰطًا مُّسْتَقِيمًا ﴾ ٢٠]

﴿ وَعَدَكُمُ ٱللَّهُ مَغَانِمَ كَثِيرَةً ﴾ وهيَ ما يَفيءُ علىٰ المُؤمنينَ إلىٰ يوم القيامة، ﴿فَعَجَّلَ لَكُمْ هَٰذِهِۦ﴾ المغانِم، يعني: مغانمَ خَيْبر، ﴿وَكَفَّ أَيْدِيَ ٱلنَّاسِ عَنكُمْ﴾ يعني: أيديَ أهل خَيْبَر وحُلَفائهم مِن أَسَدٍ وغَطَفانَ حينَ جاؤوا لِنُصْرَتِهم، فقذفَ اللهُ في قلوبهم الرُّعْب، فنَكَصُوا. وقيل: أيدي أهل مكّةَ بالصُّلْح، ﴿وَلِتَكُونَ﴾ هذهِ الكَفّة ﴿ءَايَةً لِّلْمُؤْمِنِينَ﴾ وعِبْرةً يَعرِفُونَ بها أنهم مِنَ الله بمكان، وأنه ضامِنٌ نَصْرَهُم والفَتْحَ عليهم. وقيل: رأىٰ رسولُ الله ﷺ فَتْحَ مكّةَ في مَنامِه، ورُؤيا الأنبياءِ صَلَواتُ الله عليهم وَحْي، فتأخَّرَ ذلكَ إلىٰ السنةِ القابلة، فجَعَلَ فَتْحَ خَيْبَرَ علامةً وعُنواناً لفَتْح مكّة، ﴿وَيَهْدِيَكُمْ صِرَٰطًا مُّسْتَقِيمًا﴾ ويَزيدكُم بَصيرةً ويقيناً، وثقةً بفَضْلِ الله.

[﴿ وَأُخْرَىٰ لَمْ تَقْدِرُواْ عَلَيْهَا قَدْ أَحَاطَ ٱللَّهُ بِهَا ۚ وَكَانَ ٱللَّهُ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرًا ﴾ ٢١]

﴿وَأُخْرَىٰ﴾ معطوفةٌ علىٰ ﴿هَٰذِهِۦ﴾، أي: فعَجَّلَ لكم هذهِ المَغانِمَ ومَغانِمَ أخرىٰ ﴿لَمْ تَقْدِرُواْ عَلَيْهَا﴾ وهيَ مَغانِمُ هَوازِنَ في غَزْوةِ حُنَين، وقال: ﴿لَمْ تَقْدِرُواْ عَلَيْهَا﴾ لِما كان فيها. ....

قوله: (ثم أتاهُ عثمانُ رضيَ اللهُ عنه بالصُّلْح): عطفٌ علىٰ قوله: «فبايعوه تحتَ الشَّجَرة»، إلىٰ قوله: «فقال لهم رسولُ الله ﷺ: أنتُم اليومَ خيرُ أهلِ الأرض»، لا علىٰ قوله: «فقسَمَها عليهم»، لأنَّ فَتْحَ خَيْبَرَ كانَ بعدَ مَرجِعِه رضيَ اللهُ عنه مِن عندِ مُشركي أهلِ مكّةَ بمُدّةٍ مديدة.

مِنَ **الـجَوْلـة**، ﴿قَدْ أَحَاطَ ٱللَّهُ بِهَا﴾ أي: قَـدِرَ عليهـا واستَـوْلىٰ، وأظهَـرَكُـم عليـها، وغَنَّمَكُمُوها.

ويجوز في «أُخْرىٰ»: النَّصْبُ بفِعْلٍ مُضمَر، يُفسِّرُه ﴿قَدْ أَحَاطَ ٱللَّهُ بِهَا﴾، تقديرُه: وقَضَىٰ اللـهُ أخرىٰ قد أحاطَ بها، وأما ﴿لَمْ تَقْدِرُواْ عَلَيْهَا﴾ فصِفةٌ لـ«أخرىٰ»، والرَّفْعُ علىٰ الابتداء؛ لِكَوْنِها موصوفةً بـ﴿لَمْ تَقْدِرُواْ﴾، و﴿قَدْ أَحَاطَ ٱللَّهُ بِهَا﴾: خَبَرُ المُبتَدأ، **والـجرُّ بإضمـار** «رُبّ».

فإن قلت: قولُه تعالىٰ: ﴿وَلِتَكُونَ ءَايَةً لِّلْمُؤْمِنِينَ﴾ [الفتح: ٢٠]، كيفَ مَوقِعُه؟ قلت: هو كلامٌ مُعتَـرِض، ومعناه: **ولتكونَ الكَفّةُ آيةً للمُؤمنينَ** فَعَلَ ذلك، **ويجوزُ أن يكونَ المعنىٰ: وَعَدَكم** المَغانِم، فعَجَّلَ هذهِ الغَنيمةَ وكَفَّ الأعداءَ ليَنفَعَكُم بها، ولتكونَ آيةً للمُؤمنينَ إذا وَجَدُوا وَعْدَ الله بها صادِقاً، لأنَّ صِدقَ الإخبارِ عن الغُيوبِ مُعجِزةٌ وآية، ويَزيدَكم بذلك هِدايةً وإيقاناً.

قوله: (**الـجَوْلة**): **النهاية**: «في حديثِ الصِّدِّيق: «إنَّ للباطلِ نَـزْوة، ولأهلِ الحقِّ جَوْلة»، أي: غَلَبة؛ مِن: جالَ في الحربِ علىٰ قِرْنِه يَـجُول»، وعن بعضِهم: وهي عبارةٌ عن هزيمةِ المُسلِمين، فأحسَنَ في العبارةِ عنها علىٰ عادةِ المُترسِّلين، وقيل: الجولة: هيَ الهزيمةُ مَعَ الرجوعِ إلىٰ القِتال، ثم الهزيمة، ثم الرجوع.

قوله: (**والـجرُّ بإضمـار**): أي في «أُخرىٰ»، وعلىٰ هذا ﴿لَمْ تَقْدِرُواْ﴾ صِفة، و﴿قَدْ أَحَاطَ﴾ جوابُ «رُبّ».

قوله: (**ولتكونَ الكَفّةُ آيةً للمُؤمنين**): عن بعضهم: فإن قيل: ما وَجْهُ المِنّةِ في كَفِّ أيدي المُؤمنينَ عن الكافرين؟ قلت: وَجْهُه ما بعدَه من قوله: ﴿وَلَوْلَا رِجَالٌ مُّؤْمِنُونَ﴾ [الفتح: ٢٥] الآية.

قوله: (**ويجوزُ أن يكونَ المعنىٰ: وَعَدَكم**): فعلىٰ هذا: ﴿وَلِتَكُونَ ءَايَةً لِّلْمُؤْمِنِينَ﴾ عطفٌ علىٰ عِلّةٍ أخرىٰ محذوفة، وعلىٰ أن تكونَ مُعترِضة: الـمُعلَّـلُ محذوف.

[﴿وَلَوْ قَٰتَلَكُمُ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ لَوَلَّوُا۟ ٱلْأَدْبَٰرَ ثُمَّ لَا يَجِدُونَ وَلِيًّا وَلَا نَصِيرًا ۞ سُنَّةَ ٱللَّهِ ٱلَّتِى قَدْ خَلَتْ مِن قَبْلُ ۖ وَلَن تَجِدَ لِسُنَّةِ ٱللَّهِ تَبْدِيلًا﴾ ٢٢-٢٣]

﴿وَلَوْ قَٰتَلَكُمُ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟﴾ مِن أهل مكّةَ ولم يُصالِحوا، وقيل: مِن حُلَفاءِ أهل خَيْبَرَ لَغُلِبُوا وانهزموا، ﴿سُنَّةَ ٱللَّهِ﴾ في مَوضِعِ المَصدَرِ المُؤكِّد، أي: سَنَّ اللهُ غَلَبَةَ أنبيائِهِ سُنَّةً، وهو قولُه: ﴿لَأَغْلِبَنَّ أَنَا۠ وَرُسُلِىٓ﴾ [المجادلة: ٢١].

[﴿وَهُوَ ٱلَّذِى كَفَّ أَيْدِيَهُمْ عَنكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ عَنْهُم بِبَطْنِ مَكَّةَ مِنۢ بَعْدِ أَنْ أَظْفَرَكُمْ عَلَيْهِمْ ۚ وَكَانَ ٱللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرًا﴾ ٢٤]

﴿أَيْدِيَهُمْ﴾ أيدي أهلِ مكّة، أي: قَضَىٰ بينَهم وبينكم الـمُكافَةَ والـمُحاجَزةَ بعدَما خَوَّلَكُمُ الظَّفَرَ عليهم والغَلَبَة، وذلكَ يومَ الفَتْح، **وبه استَشهَدَ أبو حَنيفةَ رحمه الله علىٰ أنّ مكّةَ فُتِحَتْ عُنْوةً لا صُلْحاً**، وقيل: كانَ ذلكَ في غَـزْوةِ الحديبية؛ لِـمَا رُوِي: أنَّ عِكرِمةَ بنَ أبي جَهْل خَرَجَ في خمس مئة، فبعثَ رسولُ الله ﷺ مَنْ هَزَمَه وأدخَلَه حِيطانَ مكّة. وعن ابنِ عباس: أظهَرَ اللـهُ المُسلِمينَ عليهم بالحِجارةِ حتىٰ أدخَلُوهُم البيوت.

وقُرِئ: ﴿تَعْمَلُونَ﴾ بالتاءِ والياء.

قوله: (**وبه استَشهَدَ أبو حَنيفةَ رضيَ اللـهُ عنه [علىٰ] أنَّ مكّةَ فُتِحَتْ عُنْوةً لا صُلْحاً**): هذا يُخالِفُ تفسيرَ المُصنِّفِ لقوله: ﴿إِنَّا فَتَحْنَا﴾ [الفتح: ١]: «الفَتْح: الظَّفَرُ بالبَلَدِ عُنْوةً أو صُلْحاً، بحَرْبٍ أو بغير حَرْب»(١).

قوله: (**وقُرِئ: ﴿تَعْمَلُونَ﴾ بالتاءِ والياء**): أبو عمرو: بالياء التحتانية(٢).

---

(١) لم يظهر لي فيه أيُّ مُخالفة، فاستشهادُ أبي حنيفة رضي الله عنه بكفِّ الأيدي، وكلام الزمخشري في أول السورة في الفتح، ولا تنافي بينهما، والله أعلم.

(٢) انظر: «التيسير» للداني ص٢٠١، و«حجة القراءات» ص٥٧٠.

[﴿هُمُ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ وَصَدُّوكُمْ عَنِ ٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ وَٱلْهَدْىَ مَعْكُوفًا أَن يَبْلُغَ مَحِلَّهُۥ ۚ وَلَوْلَا رِجَالٌ مُّؤْمِنُونَ وَنِسَآءٌ مُّؤْمِنَٰتٌ لَّمْ تَعْلَمُوهُمْ أَن تَطَـُٔوهُمْ فَتُصِيبَكُم مِّنْهُم مَّعَرَّةٌۢ بِغَيْرِ عِلْمٍ ۖ لِّيُدْخِلَ ٱللَّهُ فِى رَحْمَتِهِۦ مَن يَشَآءُ ۚ لَوْ تَزَيَّلُوا۟ لَعَذَّبْنَا ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ مِنْهُمْ عَذَابًا أَلِيمًا﴾ ٢٥]

وقُرِئ: ﴿وَٱلْهَدْىَ﴾ و«الـهَدِيَّ» بتخفيفِ الياءِ وتشديدِها، وهو ما يُهدىٰ إلىٰ الكَعْبة، بالنَّصب عَطْفاً علىٰ الضمير المنصوب في ﴿صَدُّوكُمْ﴾، أي: صَدُّوكم وصَدُّوا الـهَدْي، وبالجرِّ عَطْفاً علىٰ ﴿ٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ﴾، بمعنىٰ: وصَدُّوكُم عن نَحْرِ الـهَدْي، ﴿مَعْكُوفًا أَن يَبْلُغَ مَحِلَّهُۥ﴾ محبوساً عن ﴿أَن يَبْلُغَ﴾، وبالرفع علىٰ: وصُدَّ الهدي.

و﴿مَحِلَّهُۥ﴾: مكانَه الذي يَـحِلُّ فيه نَحْرُه، أي: يجب، وهذا دليلٌ لأبي حَنيفةَ علىٰ أنَّ المُحصَرَ مَحِلُّ هَدْيِهِ الحرم. فإن قلت: فكيفَ حَلَّ رسولُ الله ﷺ ومَنْ معَه، وإنما نُحِرَ هَدْيُهم بالحديبية؟ قلت: بعضُ الحديبيةِ مِنَ الحرم، ورُوِي: أنَّ مَضارِبَ رسولِ الله ﷺ كانت في الحِلِّ، ومُصَلَّاهُ في الحرم. فإن قلت: فإذن قد نَحَرَ في الحرم، فلِمَ قيل: ﴿مَعْكُوفًا أَن يَبْلُغَ مَحِلَّهُۥ﴾؟ قلت: المُراد: المَحِلُّ المعهود، وهو مِنىٰ.

قوله: (يَـحِلُّ فيه نَحْرُه، أي: يجب): «يجب»: من الوقوع، لا مِنَ الوجوب، قال تعالىٰ: ﴿فَإِذَا وَجَبَتْ جُنُوبُهَا﴾ [الحج: ٣٦]، رُوِيَ عن المُصنِّف: «مَحِلُّ الهدي: مكانُ حُلُولِه، أي: وُجُوبِهِ ووُقوعِه، ومَحِلُّ الدَّيْن: وقتُ حُلُولِه، أي: وُجُوبِهِ ووُقوعِه».

قوله: (فكيفَ حَلَّ رسولُ الله ﷺ): هذا السُّؤالُ واردٌ علىٰ مَذهَبِ أبي حَنيفةَ رضي الله عنه، وعند الشافعيِّ رضي الله عنه: مَحِلُّ الهدي حيثُ أُحصِرَ، وقد مَرَّ تحقيقُه في سورة البقرة(١).

قوله: (مَضارِب رسولِ الله ﷺ): المُغرِب: «ضَـرَبَ الخيمة، وهو المَضـرِبُ للقُبّة، بفَتْح الميمِ وكَسْـرِ الراء، ومنه: كانت مضاربُ رسول الله ﷺ في الحِلِّ، ومُصَلَّاهُ في الحرم(٢)».

---

(١) في تفسير الآية ١٩٦ منها (٣: ٢٨٠).

(٢) أخرج الإمام أحمد في «مسنده» (١٨٩١٠) عن المِسْوَرِ بنِ مَخْرَمةَ رضي الله عنه حديثاً طويلاً في قِصّةِ الحديبية، وفيه: «وكان رسولُ الله ﷺ يُصلِّي في الحرم، وهو مُضطَرِبٌ في الحِلِّ».

﴿لَّمۡ تَعۡلَمُوهُمۡ﴾ صفةٌ للرجالِ والنِّساءِ جميعاً، و﴿أَن تَطَـُٔوهُمۡ﴾ بَدَلُ اشتمـالٍ منهم أو مِنَ الضمير المنصوب في ﴿تَعۡلَمُوهُمۡ﴾، والمَعَرّة: مَفعَلة؛ مِن: عَرَّه: بمعنىٰ: عَراه، إذا دهاهُ ما يَكرَهُه ويَشُقُّ عليه. و﴿بِغَيۡرِ عِلۡمٍ﴾ مُتعلِّقٌ بـ﴿أَن تَطَـُٔوهُمۡ﴾، ....

قوله: (مِن: عَرَّه، بمعنىٰ: عَراه؛ إذا دَهَاهُ ما يَكرَهُه): **الراغب**: «المُعتَـرّ: المُعتَـرِضُ للسُّؤال، يُقال: عَرَّهُ واعتَـرَّه، وعَرَرتُ بكَ حاجتي، والعَرُّ والعُرّ: الجربُ الذي يُعِرُّ البَدَن، ومنه قيل للمَضَـرّة: مَعَرّة؛ تشبيهاً بالعَرِّ الذي هو الجرب»(١).

قوله: (و﴿بِغَيۡرِ عِلۡمٍ﴾ مُتعلِّقٌ بـ﴿أَن تَطَـُٔوهُمۡ﴾): فيكونُ حالاً مِنَ الضمير المرفوعِ في ﴿تَطَـُٔوهُمۡ﴾، أو المنصوب، وتقديرُه: أن تَطَـؤُوهُم غيـرَ عالمينَ بهم، قال أبو البقاء: «هو حالٌ مِنَ الضمير المجرور ـ أي: في ﴿مِّنۡهُم﴾ ـ، أو صِفةٌ لـ﴿مَّعَرَّةُۢ﴾»(٢).

والمعنىٰ علىٰ قولِ المُصنِّف: لولا رجالٌ مُؤمنون صِفتُهم أنكم غيـرُ عالمينَ بوَطْئِهم غيـرَ عالمينَ بهم، قال الإمام: «يلزمُ علىٰ قولِهِ التكرير، فالأَوْلىٰ أن يُقال: إنَّ قولَه: ﴿بِغَيۡرِ عِلۡمٍ﴾ يكونُ في مَوضِعِه، المعنىٰ: ﴿فَتُصِيبَكُم مِّنۡهُم مَّعَرَّةُۢ بِغَيۡرِ عِلۡمٍ﴾، أي: إن وَطِئتُموهُم غيـرَ عالمينَ لَزِمَتْكُم سُبّـةُ الكُفّارِ بغير عِلم، أي: بجَهْل، لا يعلمونَ أنكم مَعْذورون فيه، أو فتُصيبَكُم منهم مَعَرّةٌ غيـرُ معلومة، وهيَ ما يحصلُ مِنَ القَتْلِ الخطأ، ومن حُصُولِ الأذىٰ علىٰ البريء»(٣).

وقلت: يُمكِنُ أن يُقال: لا يلزمُ التكرار؛ لأنَّ الـمُرادَ أنه مُتعلِّـقٌ بمـا دلَّ عليه ﴿أَن تَطَـُٔوهُمۡ﴾، والمعنىٰ: لولا رجالٌ مؤمنون، ومن صِفتِكم أنكم غيـرُ عالمينَ بوَطْئِهم، فتَطَـؤُوهُم وأنتُم غيـرُ عالمينَ بهم، فيكونُ ذلك سَبَباً لأنْ تُصِيبَكُم منهم المَعَرّة، وهي ما قال: «يُصيبُهم وجوبُ الدِّيَـةِ والكَفّارة، وسُوءُ قالةِ المُشـركين».

---

(١) «مفردات القرآن» ص٥٥٦.

(٢) «التبيان في إعراب القرآن» (٢: ١١٦٧).

(٣) «مفاتيح الغيب» للرازي (٢٨: ٨٢-٨٣).

يعني: أن تَطؤوهُم غيرَ عالمينَ بهم، والوَطْءُ والدَّوْس: عبارةٌ عن الإيقاع والإبادة، قال:

وَوَطِئْتَنا وَطْأً علىٰ حَنَقٍ   وَطْءَ المُقيَّدِ نابتَ الهَرْمِ

وقال رسولُ الله ﷺ: «وإنَّ آخِرَ وَطْأةٍ وَطِئَها اللهُ بوَجّ»، والمعنىٰ: أنه كانَ بمَكّةَ قومٌ مِنَ المُسلِمينَ مُختَلِطونَ بالمُشركينَ غيرُ مُتميِّزينَ منهم، ....

قوله: (ووَطِئتَنا وَطْأً علىٰ حَنَقٍ)[1]: «الحَنَق»: الحِقدُ الشديد، و«المُقيَّد»: البعيرُ الذي عليه القَيْد، وخَصَّهُ لأنَّ وَطْأتَه أثقَل، كما خَصَّ الحنَقَ لأنَّ إبقاءَهُ أقلّ، وخَصَّ «نابتَ الهَرْم»[2] لأنَّ هَشْمَه أسهَل. **الأساس**: «يُقال: أذلُّ مِنَ الهَرْمة؛ واحدةُ الهَرْم، وهو يَبِيسُ الشِّبْرِق أذلُّ الحَمْض»، وأنشَدَ البيت، يقول: أثَّرْتَ فينا تأثيرَ الحَنِقِ الغَضْبان، كما يُؤثِّرُ البعيرُ المُقيَّدُ إذا وَطِئَ هذا النَّبْت[3].

قولُه: (وإنَّ آخِرَ وَطْأةٍ وَطِئَها اللهُ بوَجّ): **النهاية**: «المعنىٰ: أنَّ آخِرَ أَخْذةٍ أو وَقْعةٍ أوقَعَها اللهُ تعالىٰ بالكُفّارِ كانت بوَجّ، وكانت غزوةُ الطائفِ آخِرَ غَزَواتِ رسولِ الله ﷺ، فإنه لم يَغْزُ بعدَها إلا غزوةَ تبوك، ولم يكنْ فيها قِتال».

الراغب: «وَطُؤَ الشيءُ فهو وَطِيءٌ بَيِّنُ الوَطاءةِ والطِّئة والطَّأة، ووَطِئتُه برجلي أطَؤُه وَطْأً ووطاءة، وفي الحديث: «اللهُمَّ اشدُدْ وَطْأتَكَ علىٰ مُضَر»[4]، أي: ذَلِّلْهم[5]، ووَطِئَ

---

(١) البيتُ للحارث بن وَعْلة الذُّهلي، كما في «الحماسة» لأبي تمام ص٣٦.

(٢) الهَرْم: واحدتُه هَرْمة، وهي نَبْتة تأكلُها الإبل، ويُقال: هي البَقْلة الحمقاء، ويُقال: هو شَجَرٌ أيضاً. «لسان العرب» لابن منظور، مادة (هرم).

(٣) شرحُ البيت بمعناه للمرزوقي في «شرح ديوان الحماسة» (١: ١٥١).

(٤) أخرجه البخاري (٨٠٤) و(١٠٠٦) و(٢٩٣٢) و(٣٣٨٦) و(٤٥٦٠) و(٤٥٩٨) و(٦٢٠٠) و(٦٣٩٣) و(٦٩٤٠)، ومسلم (٦٧٥) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

(٥) في الأصول الخطية: «ذلِّله»، والمُثبَت من «مفردات القرآن» للراغب.

ولا مَعْروفي الأماكن، فقيل: ولولا كراهةُ أن تُهلِكُوا ناساً مُؤمنينَ بينَ ظَهْرانَي الـمُشرِكين، وأنتُم غيرُ عارفينَ بهم، فيُصيبَكُم بإهلاكِهم مَكروهٌ ومَشَقّة، لَـمَا كَفَّ أيديَكم عنهم. وحُذِفَ جوابُ «لولا» لِدلالةِ الكلام عليه، **ويجوزُ أن يكونَ ﴿لَوْ تَزَيَّلُوا﴾ كالتكرير لِـ«لولا رجالٌ مُؤمِنون»**؛ لِـمَرْجِعِهِما إلىٰ معنىً واحد، ويكونَ ﴿لَعَذَّبْنَا﴾ هو الجواب.

امرأتَه: كِنايةٌ عن الجماع، وصار كالتصريح للعُرْفِ فيه، والمُواطأة: المُوافقة، وأصلُه: أن يَطأَ الرجلُ برِجلِهِ مَوطِئَ صاحِبه»[1].

قوله: (**ويجوزُ أن يكونَ ﴿لَوْ تَزَيَّلُوا﴾ كالتكرير لِـ«لولا رجالٌ مُؤمنون**): يعني: تلخيصُ المعنىٰ الأول: أنَّ هناكَ قوماً مُختَلِطِينَ بالمُشركينَ غيرَ مُتميِّزينَ منهم، وهو ضِدُّ «تَزَيَّلوا»، لأنَّ معناه: حَصَلَ التَّميُّزُ وتَفرَّقَ المانِع، و«لولا»: لامتِناع الشيءِ لوجودِ غيره، و«لو» لامتِناع الشيءِ لامتِناع غيره، فيكونُ مُقتَضىٰ جوابهما واحِداً، فكان تكريراً.

الانتِصاف: «إنما كان مَرجِعُهما هاهنا واحداً، وإن كانت «لولا» تَدُلُّ على الامتِناع لوجودِ غيره، و«لو» تدلُّ علىٰ الامتِناع للامتِناع؛ لأنَّ «لولا»[2] دَخَلَتْ هاهنا علىٰ وجودٍ معناهُ العَدَم، إذِ التَّزيُّلُ معناه المُفارَقة، فصار ثُبوتاً، وكان جَدِّي يختارُ الوَجْهَ الثاني، ويَجعَلُه تَطْرِئةً لِطُولِ الكلام»[3].

وقلت: ولعلَّ المُختارَ الأول؛ لأنه حينئذٍ يَقرُبُ مِن باب الطَّرْدِ والعَكْس[4]، لأنَّ التقدير: لولا وجودُ رجالٍ مُؤمنينَ مُختَلِطينَ بالمُشركينَ غيرِ مُتميِّزينَ منهم لوقعَ ما كانَ جزاءً لكُفرِهم وصَدِّهم، ولو حَصَلَ التَّميُّزُ وارتفعَ الاختِلاطُ لحصلَ التعذيب.

---

(١) «مفردات القرآن» ص٨٧٤-٨٧٥.

(٢) في الأصول الخطية: «لو»، وهو خطأ جَزْماً، والمُثبَت من «الانتصاف».

(٣) «الانتصاف» (٣: ٥٤٨) بحاشية «الكشّاف».

(٤) تقدَّم بيانُ معنىٰ الطَّرْد والعكس عند تفسير الآية ٢٥ من سورة يونس (٧: ٧٠) تعليقاً.

فإن قلت: أيُّ مَعَرّةٍ تُصيبُهم إذا قتَلُوهُم وهم لا يَعلَمون؟ قلت: يُصيبُهم وُجوبُ الدِّيَـةِ والكَفّارة، وسُوءُ قالةِ المُشـركينَ أنهم فعلوا بأهل دينهم مِثلَ ما فَعَلوا بنا مِن غير تمييز، والمَأْثَمُ إذا جَرَىٰ منهم بعضُ التقصير.

فإن قلت: قولُه تعالىٰ: ﴿لِّيُدْخِلَ ٱللَّهُ فِى رَحْمَتِهِۦ مَن يَشَآءُ﴾ تعليلٌ لماذا؟ قلت: **لِـمَا دَلَّتْ عليه الآيةُ وسِيقَتْ له**؛ مِن كَفِّ الأيدي عن أهل مكّة، والمَنْعِ مِن قَتْلِهم، صَوْناً لمن بينَ أظهُرِهِم مِنَ المُؤمنين، كأنه قال: كانَ الكَفُّ ومَنعُ التعذيب ليُدخِلَ اللـهُ في رحمته، أي: في توفيقه لزيادةِ الخير والطاعةِ مُؤمنيهم، **أو: ليُدخِلَ في الإسلامِ** مَنْ رَغِبَ فيه مِن مُشـرِكيهم، ﴿لَوْ تَـزَيَّلُواْ﴾ لو تَفرَّقُوا وتَـميَّـزَ بعضُهم من بعض؛ مِن: زالَه يَزيلُه. وقُرِئ: «لو تَزايَلُوا».

وقال الإمام: «يـحتملُ أن يُقال: جوابُـه ما دلَّ عليه قولُـه تعالىٰ: ﴿هُمُ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ وَصَدُّوكُمْ﴾، يعني: استَحَقُّوا لأنْ لا يُهمَلُوا، ولولا رجالٌ مُؤمنونَ لوقعَ ما استَحَقُّوه، كما يقولُ القائل: هو سارق، ولولا فُلانٌ لقُطِعَتْ يدُه»[1].

قوله: (**لِـمَا دلَّتْ عليه الآيةُ وسِيقَتْ له**): يعني: هو تعليلٌ للمجموع، قال الإمام: «والمعنىٰ: فَعَلَ ما فَعَلَ لِيُدخِل، لأنَّ هناكَ أفعالاً مِنَ الألطافِ والهِدايةِ وغيرِهما، لا يُقال: إنكَ ذكرتَ أنَّ المانعَ للوَطْءِ وجودُ[2] رجالٍ مُؤمنين، كأنه قيل: كَفَّ أيديَكم لِئَلّا تَطَؤوا، فكيفَ يكونُ لشيءٍ آخر؟ لأنا نقول: المعنىٰ: كَفَّ أيديَكم لِئَلّا تَطَـؤُوا ليدخلوا، كما يُقال: أطعَمتُه ليَشبَعَ ليَغفِرَ اللـهُ لي»[3].

قوله: (**أو: ليُـدخِلَ في الإسلام**): يعني: إذا قُـيِّـدَ ﴿مَن يَشَآءُ﴾ بالمُؤمنين، فالمُناسِبُ أن

---

(١) «مفاتيح الغيب» للرازي (٢٨: ٨٣).

(٢) في (ح) و(ف): «ذكرتَ المانع للوطء لوجود»، والمُثبتُ من (ط).

(٣) «مفاتيح الغيب» للرازي (٢٨: ٨٣).

[﴿إِذْ جَعَلَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ فِى قُلُوبِهِمُ ٱلْحَمِيَّةَ حَمِيَّةَ ٱلْجَٰهِلِيَّةِ فَأَنزَلَ ٱللَّهُ سَكِينَتَهُۥ عَلَىٰ رَسُولِهِۦ وَعَلَى ٱلْمُؤْمِنِينَ وَأَلْزَمَهُمْ كَلِمَةَ ٱلتَّقْوَىٰ وَكَانُوٓا۟ أَحَقَّ بِهَا وَأَهْلَهَا ۚ وَكَانَ ٱللَّهُ بِكُلِّ شَىْءٍ عَلِيمًا﴾ ٢٦]

﴿إِذْ﴾ يجوزُ أن يَعمَلَ فيه ما قبلَه، أي: لَعَذَّبْناهُم، **أو صَدُّوهُم** عن المَسجِدِ الحرام في ذلكَ الوقت، وأن يَنتَصِبَ بإضمـار: اذكُر.

والمُرادُ بـ«حَمِيّةِ الذينَ كفروا» و«سَكينةِ المُؤمنين» ـ والحميّة: الأَنَـفَة، والسَّكينة: الوَقار ـ: ما رُوِيَ: أنَّ رسولَ الله ﷺ **لـمَّا نزلَ بالحديبية، بَعثَتْ قُرَيشٌ** سُهيلَ بنَ عمرٍو القُرَشيّ، وحُوَيطِبَ بنَ عبدِ العُزّىٰ، ومُكرَزَ بنَ حَفْصِ بنِ الأخيف، علىٰ أن يَعرِضُوا علىٰ النبيِّ ﷺ أن يَرجِعَ مِن عامِهِ ذلك، علىٰ أن تُخَلِّيَ له قُرَيشٌ مكّةَ مِنَ العام القابِل ثلاثةَ أيام، ففَعَلَ ذلك، وكتبوا بينَهم كِتاباً، وقال عليه الصَّلاةُ والسَّلامُ لعليٍّ رضيَ اللهُ عنه: «اكتُب: بسمِ الله الرحمنِ الرحيم»، ....

تُفسَّرَ «الرحمةُ» بالتوفيق، فتكونُ مُراعاةُ جانب طائفةٍ مِنَ المُؤمنينَ والمُؤمناتِ سَبَباً لمزيدِ التوفيقِ والخيرِ والطاعة، وإذا قُيِّدَ بالمُشركين، فالوَجْهُ أن تُفسَّرَ «الرحمةُ» بالإسلام، لأنَّ المُشركينَ إذا شاهدوا مُراعاةَ المُسلمينَ ورحمةَ الله في شأنِ طائفةٍ مِنَ المُؤمنينَ بأنْ منعَ مِن تعذيبِ أعداءِ الدِّينِ بعدَ الظَّفَرِ بهم، لأجلِ اختِلاطِهم بهم، رَغِبُوا في مِثلِ هذا الدِّينِ والانخِراطِ في زُمْرةِ المرحومين.

قوله: (**أو صَدُّوهُم**): عن بعضِهم: الصواب: أو صَدُّوكُم، بل الأَوْلىٰ ذلك؛ لأنَّ له وَجْهاً، أي: صَدَّ المُشركونَ المُسلِمينَ إذ جَعَل.

قوله: (**لـمَّا نزلَ بالحديبية، بَعثَت قُريش**) الحديثَ إلىٰ آخره: قد ذكره الأئمةُ في أحاديثَ شَتّىٰ بروايات مُختَلِفة، ومضىٰ شيءٌ منه في هذا الكِتاب.

فقال سُهَيلٌ وأصحابُه: ما نَعرِفُ هذا، ولكِنِ اكتُب: باسمِكَ اللهُمّ، ثم قال: «اكتُب: هذا ما صالَحَ عليه رسولُ الله ﷺ أهلَ مكّة»، فقالوا: لو كُنّا نَعلَمُ أنكَ رسولُ الله ما صَدَدْناكَ عن البيت، ولا قاتَلْناك، ولكِنِ اكتُب: هذا ما صالَحَ عليه **مُحَمَّدُ** بنُ عبدِ الله أهلَ مكّة، فقال عليه السَّلام: «اكتُبْ ما يُريدُون، **فأنا أشهَدُ** أني رسولُ الله، وأنا مُحَمَّدُ بنُ عبدِ الله»، فهَمَّ المُسلِمونَ أن يَأبَـوْا ذلك، ويَشمَئِزُّوا منه، فأنـزَلَ اللـهُ علىٰ رسولِهِ السَّكينة، فتَوقَّروا وحَلُمُوا.

و﴿كَلِمَةَ ٱلتَّقْوَىٰ﴾: «**بسم الله الرحمن الرحيم**» و«**مُحَمَّدٌ** رسولُ الله»، قد اختارها اللـهُ لِنَبيِّه وللذينَ معَه؛ أهلِ الخير ومُستَحِقِّيهِ ومَنْ هُم أَوْلىٰ بالهِدايةِ مِن غيرهم، وقيل: هيَ كلمةُ الشَّهادة، وعن الحسن: كلمةُ التقوىٰ: هي الوفاءُ بالعَهْد، ومعنىٰ إضافتِها إلىٰ التقوىٰ: أنها سَبَبُ التقوىٰ وأساسُها، وقيل: كلمةُ أهل التقوىٰ. وفي **مُصحَفِ الحارثِ بنِ سُوَيد** صاحِب عبدِ الله: «وكانوا أهلَها وأحَقَّ بها»، وهو الذي دفَنَ مُصحَفَه أيامَ الحجّاج.

قوله: (**فأنا أشهَد**): قيل: معناه: المُعجِزةُ علىٰ يدي بعدَ الدَّعوىٰ، كما أنَّ شهادةَ الله إظهارُ المُعجِزةِ علىٰ يدِ النبيّ، أو نقول: فإذا ثبتت نُبوّتُه بالمُعجِزةِ إذا قال: أنا نبي، كانَ كالتوكيدِ والتقريرِ لذلك. وقلت: المعنىٰ: أنا نبيٌّ ثابتُ النُّبوّةِ بالمُعجِزة، وثابتُ الرسالةِ بإنزالِ الكِتاب عليّ، سواءٌ شَهِدُوا أو لم يَشهَدوا.

قوله: (و﴿كَلِمَةَ ٱلتَّقْوَىٰ﴾: «**بسم الله الرحمن الرحيم**»): روىٰ الترمذيُّ[1] عن أُبيِّ بنِ كعب، عن النبيِّ ﷺ: «﴿وَأَلْزَمَهُمْ كَلِمَةَ ٱلتَّقْوَىٰ﴾، قال: لا إلهَ إلا الله»[2].

قوله: (**الحارثِ بنِ سُوَيد**): قال صاحبُ «جامع الأصول»: «هو مِن كبارِ تابعي الكوفةِ وثقاتِهم، وقد سُئِلَ أحمدُ بنُ حنبل عنه، قال: مِثلُ هذا يُسألُ عنه؟! يعني: لجلالةِ قَدْرِه وعُلُوِّ مَنزِلتِه، وروىٰ عن ابنِ مسعود، ماتَ في آخِرِ أيام عبدِ الله بنِ الزُّبَير»[3].

---

(١) في «جامعه» برقم (٣٢٦٥).

(٢) من قوله: «وقلت: المعنىٰ أنا نبي» إلىٰ هنا، سقط من (ط).

(٣) «جامع الأصول» لابن الأثير (١٢: ٣٠٠).

[﴿لَّقَدْ صَدَقَ ٱللَّهُ رَسُولَهُ ٱلرُّءْيَا بِٱلْحَقِّ لَتَدْخُلُنَّ ٱلْمَسْجِدَ ٱلْحَرَامَ إِن شَآءَ ٱللَّهُ ءَامِنِينَ مُحَلِّقِينَ رُءُوسَكُمْ وَمُقَصِّرِينَ لَا تَخَافُونَ فَعَلِمَ مَا لَمْ تَعْلَمُوا۟ فَجَعَلَ مِن دُونِ ذَٰلِكَ فَتْحًا قَرِيبًا﴾ ٢٧]

رأىٰ رسولُ اللـه ﷺ قبلَ خروجهِ إلىٰ الحديبية: كأنه وأصحابَـه قد دَخلُوا مَكّةَ آمِنِين، وقد حَلَقُوا وقَصَّـرُوا، فقَصَّ الرُّؤيا علىٰ أصحابه، ففَرِحُوا واستبشَـرُوا، وحَسِبُوا أنهم داخِلوها في عامِهم، وقالوا: إنَّ رُؤيا رسولِ الله ﷺ حَقّ، فلما تأخَّرَ ذلك قالَ عبدُ اللـه بنُ أُبيٍّ وعبدُ اللـه بنُ نُفَيل ورِفاعةُ بنُ الحارث: واللـه ما حَلَقْنا ولا قَصَّرْنا ولا رأيْنا المَسجِدَ الحرام، فنزلت.

ومعنىٰ: ﴿صَدَقَ ٱللَّهُ رَسُولَهُ ٱلرُّءْيَا﴾: صَدَقَه في رُؤْياهُ ولم يَكذِبْه، تعالىٰ اللـهُ عن الكَذِب وعن كُلِّ قَبيحٍ عُلُوّاً كبيراً، فحَذَفَ الجارَّ وأوصَلَ الفِعْل، كقوله: ﴿صَدَقُوا۟ مَا عَٰهَدُوا۟ ٱللَّهَ عَلَيْهِ﴾ [الأحزاب: ٢٣].

قوله: (ومعنىٰ: ﴿صَدَقَ ٱللَّهُ رَسُولَهُ ٱلرُّءْيَا﴾: صَدَقَه في رُؤياهُ ولم يَكذِبْه): الراغب: «الصِّدقُ والكَذِب: أصلُهمـا في القول، ماضياً كانَ أو مُستَقبَلاً، وَعْداً أو غيرَه، ولا يكونانِ بالقَصْدِ الأولِ إلا في القول، ولا يكونانِ في القول إلا في الخبر، ولذلكَ قالَ تعالىٰ: ﴿وَمَنْ أَصْدَقُ مِنَ ٱللَّهِ قِيلًا﴾ [النساء: ١٢٢]، وقال: ﴿إِنَّهُۥ كَانَ صَادِقَ ٱلْوَعْدِ﴾ [مريم: ٥٤]، وقد(١) يكونانِ بالعَرَضِ في غير الخبر، كالاستِفهام والأمرِ والدُّعاء، نَحْوَ قولك: «أزيدٌ في الدار؟» فإنَّ في ضِمنِه إخباراً بكونِهِ جاهِلاً بحالِ زيد، وقولك: «لا تُؤذِني» مُضمَّنٌ لمعنىٰ أنه يؤذيك، وقولُك: «واسِني» مُضمَّنٌ لمعنىٰ(٢): أنك مُحتاجٌ إلىٰ المُواساة.

والصِّدْق: مُطابَقةُ القولِ الضميـرَ والمُخبَـرَ عنه معاً، وإلا لم يكنْ صِدْقاً تامّاً، بل إما

---

(١) من قوله: «يكونان في القول إلا في الخبر» إلىٰ هنا، سقط من (ح).

(٢) من قوله: «أنه يُؤذيك» إلىٰ هنا، سقط من (ح).

....

أن لا يُوصَفَ بالصِّدق، أو يُوصَفَ تارةً بالصِّدقِ وتارةً بالكَذِب، علىٰ نَظَرَينِ مُختَلِفَين، كقولِ كافرٍ غيرِ مُعتَقِد: «مُحَمَّدٌ رسولُ الله»، فصِدقُه لِكَوْنِ[1] المُخبَرِ عنه كذلك، وكَذِبُه لمُخالَفةِ الضمير.

وقد يُستَعمَلانِ في كُلِّ ما يَحِقُّ ويَحصُلُ في الاعتِقاد، نَحْو: صَدَقَ ظَنِّي وكَذَب، ويُستَعمَلانِ في فِعلِ الجوارح، نَحْو: صَدَقَ في القِتال ـ إذا وفّىٰ حقَّه وفعلَ ما يجب ـ وكذبَ في القِتال، قال تعالىٰ: ﴿رِجَالٌ صَدَقُوا۟ مَا عَـٰهَدُوا۟ ٱللَّهَ عَلَيۡهِ﴾ [الأحزاب: ٢٣]، أي: حَقَّقُوا العَهْد.

وقولُه تعالىٰ: ﴿لِّيَسۡـَٔلَ ٱلصَّـٰدِقِينَ عَن صِدۡقِهِمۡ﴾ [الأحزاب: ٨]: أي: يَسأَلَ مَنْ صَدَّقَ بلِسانِه عن صِدقِ فِعلِه؛ تنبيهاً أنه لا يكفي الاعترافُ بالحقِّ دونَ تَحَرِّيهِ بالفِعْل، وقولُه تعالىٰ: ﴿لَّقَدۡ صَدَقَ ٱللَّهُ رَسُولَهُ ٱلرُّءۡيَا﴾: هذا صِدقٌ بالفِعْل، وهو التحقيق، أي: حَقَّقَ رؤيتَه، وعليه قولُه تعالىٰ: ﴿وَٱلَّذِى جَآءَ بِٱلصِّدۡقِ وَصَدَّقَ بِهِۦٓ﴾ [الزمر: ٣٣]: أي: حَقَّقَ ما أورَدَه قَوْلاً بما تَحَرّاهُ فِعْلاً.

ويُعبَّرُ عن كُلِّ فِعلٍ فاضل ظاهِراً وباطِناً بالصِّدق، فيُضافُ إليه ذلكَ الفِعْل، كقوله تعالىٰ: ﴿فِى مَقۡعَدِ صِدۡقٍ عِندَ مَلِيكٍ مُّقۡتَدِرٍ﴾ [القمر: ٥٥]، وعلىٰ هذا: ﴿أَنَّ لَهُمۡ قَدَمَ صِدۡقٍ عِندَ رَبِّهِمۡ﴾ [يونس: ٢]، وقولُه: ﴿أَدۡخِلۡنِى مُدۡخَلَ صِدۡقٍ﴾ [الإسراء: ٨٠]، ﴿وَٱجۡعَل لِّى لِسَانَ صِدۡقٍ فِى ٱلۡـَٔاخِرِينَ﴾ [الشعراء: ٨٤]، فإنَّ ذلكَ سؤالُ أن يجعلَه اللهُ صالحاً، بحيثُ إذا أثنىٰ عليه مَنْ بعدَه، لم يكنْ ذلكَ الثناءُ كذباً، كما قال:

إذا نحنُ أثنَينا عليكَ بصالحٍ ... فأنتَ كما نُثني وفوقَ الذي نُثني[2]».

---

(١) تحرَّف في (ح) و(ف) إلىٰ: «يكون»، والمُثبَت من (ط) ومن «مفردات القرآن» للراغب، مادة (صدق).

(٢) البيت لأبي نُواس، كما في «ديوانه» ص٥، وبه ينتهي كلامُ الراغب الأصبهاني. وهو في: «مفردات القرآن» ص٤٧٨-٤٨٠.

فإن قلت: بِمَ تَعلَّـقَ ﴿بِٱلۡحَقِّ﴾؟ قلت: إما بـ﴿صَدَقَ﴾، أي: صَدَقَه فيما رأىٰ، وفي كَوْنِهِ وحُصُولِهِ صِدْقاً مُلتَبِساً بالحق، أي: بالغَرَض الصحيح والحِكمةِ البالغة، وذلكَ ما فيه مِنَ الابتلاءِ والتمييزِ بينَ المُؤمِن الـمُخلِص، وبينَ مَنْ في قَلبِهِ مَـرَض. ويجوزُ أن يَتعلَّقَ بـ﴿ٱلرُّءۡيَا﴾ حالاً منها، أي: صَدَقَهُ الرُّؤْيا مُلتَبِسةً بالحقّ، علىٰ معنىٰ: أنها لم تكنْ مِن أضغاثِ الأحلام. ويجوزُ أن يكونَ ﴿بِٱلۡحَقِّ﴾ قَسَمـاً؛ إما بالحقِّ الذي هو نقيضُ الباطِل، أو بالحقِّ الذي هو مِن أسمائِه، و﴿لَتَدۡخُلُنَّ﴾: جوابُه، وعلىٰ الأول: هو جوابُ قَسَم محذوف.

فإن قلت: ما وَجْهُ دُخُولِ ﴿إِن شَآءَ ٱللَّهُ﴾ في أخبار الله عَزَّ وجَلّ؟ قلت: **فيه وجوه**: أن يُعَلِّـقَ عِدَتَه بالمشيئةِ تعليمـاً لِعبادِهِ أن يقولوا في عِداتِهم مِثلَ ذلك، مُتأدِّبينَ بأدب الله، ومُقتَدِينَ بسُنَّتِه، وأن يُريد: لَتدخُلُنَّ جميعاً إنْ شاءَ الله ولم يُمِتْ منكم أحداً، أو كانَ ذلكَ علىٰ لِسانِ مَلَك، فأدخَلَ المَلَك: إن شاء الله، أو هيَ حِكايةُ ما قالَ رسولُ الله ﷺ لأصحابه، وقَصَّ عليهم. وقيل: هو مُتعلِّـقٌ بـ﴿ءَامِنِينَ﴾.

قوله: (**فيه وجوه**): تلخيصُها: أنَّ قولَه: ﴿إِن شَآءَ ٱللَّهُ﴾: إما مِن كلام الله عَزَّ وجَلّ، أو مِن كلام المَلَكِ عليه السَّلام، أو الرسول ﷺ.

وعلىٰ أن يكونَ من كلام الله تعالىٰ فهو: إما مُتعلِّقٌ بـ﴿لَتَدۡخُلُنَّ﴾ أو بـ﴿ءَامِنِينَ﴾، وإذا كان الأولُ فإيرادُه: إما للتعليم أو للتبـرُّك، وإما أنَّ المُراد: لَتدخُلُنَّ جميعاً، وإذا تَعلَّقَ بـ﴿ءَامِنِينَ﴾ كان المعنىٰ ما ذكرَه في قوله: ﴿ٱدۡخُلُواْ مِصۡرَ إِن شَآءَ ٱللَّهُ ءَامِنِينَ﴾ [يوسف: ٩٩]: «أسلِمُوا وآمِنُوا في دُخُولِكم إنْ شاءَ الله، والتقدير: ادخُلُوا مِصْـرَ آمِنينَ إن شاءَ اللـهُ دَخَلتُم».

وعلىٰ أن يكونَ مِن كلام المَلَك: فإنه لـمَّا ألقىٰ كلامَ الله علىٰ النبيِّ ﷺ ألقىٰ هذهِ الكلمةَ من تِلقاءِ نفسِه تبـرُّكاً.

وعلىٰ أن يكونَ مِن كلام الرسولِ ﷺ لأصحابه: فإنه صَلَواتُ الله عليه لـمَّا قَصَّ الرُّؤيا علىٰ أصحابه أتىٰ بتأويلها مُؤكِّداً بالقَسَميّة، لأنَّ رُؤيا الأنبياءِ وَحْي، ثم إنه تعالىٰ لـمَّا ذكرَ ﴿لَّقَدۡ

....

صَدَقَ ٱللَّهُ رَسُولَهُ ٱلرُّءْيَا بِٱلْحَقِّ﴾ استأنَفَ بقوله: ﴿لَتَدْخُلُنَّ﴾، ليكونَ جواباً لمنْ قالَ عندَ ذلك: فبِمَ صَدَقَه الله؟ فقيل: في قوله: ﴿لَتَدْخُلُنَّ ٱلْمَسْجِدَ ٱلْحَرَامَ إِن شَآءَ ٱللَّهُ ءَامِنِينَ﴾.

وقد طعنَ صاحبُ «التقريب» في بعض الوُجُوهِ علىٰ الإجمال.

وقلت: إذا كانَ مِن كلام الله، ولم يكنْ تعليمـاً للعباد، ويُراد: لتَدخُلُنَّ جميعاً إن شاء الله، ولم يَمُتْ منكم أحد، كانَ المُراد: لتَدخُلُنَّ جميعاً إن شاء الله ولم يَمُتْ أحد[1]، لكنَّ اللهَ تعالىٰ أماتَ بعضَهم. وفيه بُعْد. وإذا كانَ مِن كلام المَلَك: فظاهرُ الرَّدّ[2]؛ لأنَّ الزيادةَ مِن كلام الغير كيفَ تدخلُ في كلام الله تعالىٰ؟! وأَوْلىٰ الوجوه: أن يكونَ تعليمـاً للعباد، وتكونَ كلمةَ تأديب تُذكَرُ في أثناءِ الكلام تيمُّناً وتبـرُّكاً.

روىٰ الواحِديُّ عن أبي العبّاس أحمدَ بنِ يحيىٰ[3]: «استثنىٰ اللـهُ تعالىٰ فيما يَعلَم؛ ليستثنيَ الخلقُ فيما لا يَعلَمون، وأمرَ بذلك في قوله: ﴿وَلَا تَقُولَنَّ لِشَاْىْءٍ إِنِّى فَاعِلٌ ذَٰلِكَ غَدًا * إِلَّآ أَن يَشَآءَ ٱللَّهُ﴾ [الكهف: ٢٣-٢٤]»[4]، وكذا عن الإمام، وقال أيضاً: «إنَّ ذلكَ لتحقيقِ الدُّخول؛ لأنَّ المُؤمنينَ أرادوا الدُّخول، وأبَـوُا الصُّلْح، فقيل: تَدخُلون، لكنْ لا بجَلادتِكم ولا بإرادتِكم، وإنما تَدخُلونَ بمَشيئةِ الله وإرادتِه»[5].

وقلت: ويَعضُدُه قوله تعالىٰ: ﴿فَعَلِمَ مَا لَمْ تَعْلَمُواْ﴾، وتفسيرُ المُصنِّف: «فعَلِمَ ما لم تَعلَموا مِنَ الحِكمةِ والصواب في تأخير فَتْح مكّةَ إلىٰ العام القابِل».

---

(١) من قوله: «كان المراد: لتدخلن» إلىٰ هنا، سقط من (ح).

(٢) تحرَّف في الأصول الخطية إلىٰ: «الورود»، وهو تحريفٌ قبيحٌ لِـمَا فيه من قَلْبِ المعنىٰ.

(٣) يعني: ثعلب، العلامة النحوي المشهور.

(٤) «الوسيط» للواحدي (٤: ١٤٥).

(٥) «مفاتيح الغيب» للرازي (٢٨: ٨٧).

﴿فَعَلِمَ مَا لَمْ تَعْلَمُوا﴾ مِنَ الحِكمةِ والصَّوابِ في تأخير فَتْح مكّةَ إلىٰ العام القابِل، ﴿فَجَعَلَ مِن دُونِ ذَٰلِكَ﴾ أي: مِن دُونِ فَتْحِ مكّة، ﴿فَتْحًا قَرِيبًا﴾ وهو فَتْحُ خَيْبر، لِتَستَروِحَ إليه قُلوبُ المُؤمنينَ إلىٰ أن يَتيَسَّرَ الفَتْحُ الموعود.

[﴿هُوَ ٱلَّذِيٓ أَرْسَلَ رَسُولَهُۥ بِٱلْهُدَىٰ وَدِينِ ٱلْحَقِّ لِيُظْهِرَهُۥ عَلَى ٱلدِّينِ كُلِّهِۦ ۚ وَكَفَىٰ بِٱللَّهِ شَهِيدًا﴾ ٢٨]

﴿بِٱلْهُدَىٰ وَدِينِ ٱلْحَقِّ﴾ بدينِ الإسلام، ﴿لِيُظْهِرَهُۥ﴾ ليُعلِيَه ﴿عَلَى ٱلدِّينِ كُلِّهِۦ﴾ علىٰ جِنسِ الدِّينِ كُلِّه، يُريد: الأديانَ المُختَلِفةَ مِن أديانِ المُشركينَ والجاحِدينَ وأهل الكِتاب، ولقد حَقَّقَ ذلكَ سُبحانَه، فإنك لا ترىٰ ديناً قَطُّ إلا وللإسلام دونَه العِزُّ والغَلَبة. وقيل: هو عندَ نُزولِ عيسىٰ حينَ لا يبقىٰ علىٰ وَجْهِ الأرض كافر. وقيل: هو إظهارُه بالحجج والآيات.

وفي هذهِ الآيةِ تأكيدٌ لِما وعدَ مِنَ الفَتْح، وتوطينٌ لنفوسِ المُؤمنينَ علىٰ أنَّ اللهَ تعالىٰ سيَفتَحُ لهم مِنَ البلاد، ويُقيِّضُ لهم مِنَ الغَلَبةِ علىٰ الأقاليم، ما يَستَقِلُّونَ إليه فَتْحَ مكّة.

﴿وَكَفَىٰ بِٱللَّهِ شَهِيدًا﴾ علىٰ أنَّ ما وَعَدَهُ كائِن، عن الحسن: شَهِدَ علىٰ نفسِه أنه سيُظهِرُ دِينَك.

[﴿مُّحَمَّدٌ رَّسُولُ ٱللَّهِ ۚ وَٱلَّذِينَ مَعَهُۥٓ أَشِدَّآءُ عَلَى ٱلْكُفَّارِ رُحَمَآءُ بَيْنَهُمْ ۖ تَرَىٰهُمْ رُكَّعًا سُجَّدًا يَبْتَغُونَ فَضْلًا مِّنَ ٱللَّهِ وَرِضْوَٰنًا ۖ سِيمَاهُمْ فِى وُجُوهِهِم مِّنْ أَثَرِ ٱلسُّجُودِ ۚ ذَٰلِكَ مَثَلُهُمْ فِى ٱلتَّوْرَىٰةِ ۚ وَمَثَلُهُمْ فِى ٱلْإِنجِيلِ كَزَرْعٍ أَخْرَجَ شَطْـَٔهُۥ فَـَٔازَرَهُۥ فَٱسْتَغْلَظَ فَٱسْتَوَىٰ عَلَىٰ سُوقِهِۦ يُعْجِبُ ٱلزُّرَّاعَ لِيَغِيظَ بِهِمُ ٱلْكُفَّارَ ۗ وَعَدَ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّـٰلِحَـٰتِ مِنْهُم مَّغْفِرَةً وَأَجْرًا عَظِيمًۢا﴾ ٢٩]

قوله: (لِتَستَروِحَ إليه قلوبُ المُؤمنين): **الأساس**: «قد رَوَّحتُ بهم ترويحاً، وأَرَحْتُه مِنَ التَّعَب، فاستراح، واستَروَحْتُ إلىٰ حديثه».

قوله: (ويُقيِّضُ لهم): **المُغرِب**: «قيَّضَ له كذا: قَدَّره، ومنه: مُلكاً مُقيَّضاً».

﴿مُّحَمَّدٌ﴾ إما خَبـرُ مُبتَدأ، أي: هو مُحَمَّد؛ لتقدُّم قولِه: ﴿هُوَ ٱلَّذِىٓ أَرۡسَلَ رَسُولَهُۥ﴾، وإما مُبتَدأ، و﴿رَّسُولُ ٱللَّهِ﴾ عطفُ بيان، وعن ابنِ عامِرٍ أنه قرأ: «رسولَ الله»؛ بالنَّصب علىٰ المَدْح.

قوله: (أي: هو مُحَمَّد؛ لتقدُّم[1] قوله: ﴿هُوَ ٱلَّذِىٓ أَرۡسَلَ﴾): يعني: لـمَّا ذكرَ اللـهُ تعالىٰ أنه بذاتِهِ اختصَّ بإرسالِ ذلكَ الرسولِ ﷺ الموصوفِ بصِفاتِ الكمـال، وهو الذي بجَلالتِهِ خَصَّهُ بذلكَ الخَطْب الجليل والأمر الخطير، استأنـفَ بقوله: ﴿مُّحَمَّدٌ رَّسُولُ ٱللَّهِ﴾؛ ليكونَ مَورِداً للسُّؤال؛ وأنَّ ذلكَ الموصوفَ مَنْ هو؟ ثم ابتدأ: ﴿وَٱلَّذِينَ مَعَهُۥٓ أَشِدَّآءُ عَلَى ٱلۡكُفَّارِ رُحَمَآءُ بَيۡنَهُمۡ﴾؛ تشـريفاً لـهم وكرامـة، نَحْوُ قولـه: ﴿هُوَ ٱلَّذِىٓ أَيَّدَكَ بِنَصۡرِهِۦ وَبِٱلۡمُؤۡمِنِينَ﴾ [الأنفال: ٦٢]، ولا كذلكَ علىٰ الوَجْهِ الثاني، قال صاحبُ «المُرشِد»: «الوقفُ علىٰ ﴿رَّسُولُ ٱللَّهِ﴾: حَسَن»[2].

قوله: (و﴿رَّسُولُ ٱللَّهِ﴾ عطفُ بيان): فيه إشارةٌ إلىٰ ما ينبغي، وأنَّ علىٰ المسلمين أن لا يُسمُّوهُ باسمِه، ويكونَ «رسولُ الله» عندَهم في كَثْرةِ الدَّوَرانِ بمنزلةِ البيانِ لاسمِهِ تعظيماً وتبجيلاً، قال اللـهُ تعالىٰ: ﴿لَّا تَجۡعَلُواْ دُعَآءَ ٱلرَّسُولِ بَيۡنَكُمۡ كَدُعَآءِ بَعۡضِكُم بَعۡضًا﴾ [النور: ٦٣]، أي: لا تجعلوا تَسْميتَه ونداءَه بينكم كما يُسَمِّي بعضُكم بعضاً، بل: يا نبيَّ الله، ويا رسول الله.

وقال القاضي: «﴿مُّحَمَّدٌ رَّسُولُ ٱللَّهِ﴾: جُـملةٌ مُبيِّنةٌ للمشهودِ به ـ أي: هو مُتعلِّقٌ بقوله: ﴿وَكَفَىٰ بِٱللَّهِ شَهِيدًا﴾ ـ ويجوزُ أن يكونَ ﴿رَّسُولُ ٱللَّهِ﴾ صِفة، و﴿مُّحَمَّدٌ﴾ خَبـرُ مُبتدأٍ محذوف، أو مُبتَدأ، ﴿وَٱلَّذِينَ مَعَهُۥٓ﴾ معطوفٌ عليه، وخَبـرُهما: ﴿أَشِدَّآءُ﴾»[3].

---

(١) قوله: «أي: هو محمد لتقدُّم» سقط من (ف).

(٢) تقدَّم التعريف بـ«المُرشِد» في تفسير الآية ٣٤ من سورة التوبة (٧: ٢٣٣) تعليقاً، وانظر: «المقصد» لشيخ الإسلام زكريا الأنصاري ص٧٢٩.

والوقفُ الحسنُ عنده: ثاني مراتب الوقف، فإنه جعلها ثمـاني: التام، ثم الحسن، ثم الكافي، ثم الصالح، ثم المفهوم، ثم الجائز، ثم البيان، ثم القبيح. انظر «المقصد» ص١٦.

(٣) «أنوار التنزيل» للبيضاوي (٥: ٢٠٩).

﴿وَٱلَّذِينَ مَعَهُۥٓ﴾ أصحابُه، ﴿أَشِدَّآءُ عَلَى ٱلْكُفَّارِ رُحَمَآءُ بَيْنَهُمْ﴾ جمعُ شديدٍ ورحيم، **ونحوُه:** ﴿أَذِلَّةٍ عَلَى ٱلْمُؤْمِنِينَ أَعِزَّةٍ عَلَى ٱلْكَٰفِرِينَ﴾ [المائدة: ٥٤]، ﴿وَٱغْلُظْ عَلَيْهِمْ﴾ [التوبة: ٧٣]، ﴿بِٱلْمُؤْمِنِينَ رَءُوفٌ رَّحِيمٌ﴾ [التوبة: ١٢٨]، وعن الحسن: بَلَغَ مِن تَشَدُّدِهم علىٰ الكُفّار: أنهم كانوا يَتحرَّزونَ مِن ثيابِهم أن تَلزَقَ بثيابِهم، ومِن أبدانِهم أن تمسَّ أبدانَهم، وبلغَ مِن تَرحُّمهم فيما بينَهم أنه كان لا يَرىٰ مُؤمِنٌ مُؤمِناً إلا صافَحَه وعانَقَه.

والمُصافَحة: لم يختلفْ فيها الفُقَهاء، وأما المُعانَقة: فقد كَرِهَها أبو حَنيفةَ رحمه الله،..

قوله: (**ونحوُه:** ﴿أَذِلَّةٍ عَلَى ٱلْمُؤْمِنِينَ أَعِزَّةٍ عَلَى ٱلْكَٰفِرِينَ﴾): أي: هو مِن أسلوب التكميل، فإنه لو اكتفىٰ بقوله: ﴿أَذِلَّةٍ عَلَى ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾ لأوهَمَ أنَّ ذلكَ للعَجْز، فكَمَّلَ بقوله: ﴿أَعِزَّةٍ عَلَى ٱلْكَٰفِرِينَ﴾، فاقترنَ بما يُنبِئُ عن التواضع، ولا يُؤدِّي إلىٰ التكبُّر، كذا قولُه: ﴿أَشِدَّآءُ عَلَى ٱلْكُفَّارِ﴾: لو اكتفىٰ به لأوهَمَ الفَظاظةَ والغِلظة، فكَمَّلَ بقوله: ﴿رُحَمَآءُ بَيْنَهُمْ﴾، يعني: أنهم مَعَ كونهم أشِدّاءُ علىٰ الأعداءِ رُحَماءُ فيما بينَهم أربابُ وَقارٍ وترحُّم.

قوله: (**والمُصافَحةُ: لم يختلفْ فيها الفُقَهاء**): عن البراءِ قال: قال رسولُ الله ﷺ: «إذا التقىٰ المُسلِمانِ فتَصافَحا وحَمِدا الله واستَغْفراهُ غُفِرَ لهما» أخرجه أبو داود(١)، وفي روايةِ الترمذيّ(٢): «ما مِن مُسلِمَينِ يَلتقيانِ فيَتَصافَحانِ إلا غُفِرَ لهما قبلَ أن يَتفرَّقا».

وقال الشيخُ مُحيي الدِّين النواويُّ في «الأذكار»: «المُصافَحةُ مُستَحبّةٌ عندَ كُلِّ لِقاء، وأما ما اعتاده الناسُ بعدَ صلاةِ الصُّبح والعَصْرِ فلا أصلَ له، ولكنْ لا بأسَ به، فإنَّ أصلَ المُصافَحةِ سُنّة، وكونُهم مُحافِظينَ عليها في بعض الأحوال، ومُفرِّطينَ في كثير منها: لا يُخرِجُ ذلكَ البعضَ عن كَونِه مِنَ المُصافحةِ التي وَرَدَ الشَّرْعُ بأصلِها. وقد ذكر الشيخُ الإمامُ أبو مُحمَّد ابنُ عبدِ السلام في كتابه «القواعد»: أنَّ البِدعَ علىٰ خمسةِ أقسام: واجبةٍ ومُحرَّمةٍ ومكروهةٍ

---

(١) في «سننه» (٥٢١١).

(٢) في «جامعه» (٢٧٢٧). وأخرجه أيضاً أبو داود (٥٢١٢)، وابن ماجه (٣٧٠٣).

وكذلكَ التَّقْبيل، قال: لا أُحِبُّ أن يُقبِّـلَ الرَّجُلُ مِنَ الرَّجُل وَجْهه ولا يَدَهُ ولا شَيْئاً مِن جَسَدِه. وقد رَخَّصَ أبو يُوسُفَ في المُعانَقة.

ومُستَحبّةٍ ومُباحة، ومن البِدع المُباحة: المُصافَحةُ عَقِيبَ الصُّبْحِ والعَصْـر». انتهىٰ ما في «الأذكار»[1].

قوله: (**وكذلكَ التقبيل**): عن الترمذيِّ[2] عن أنسٍ قال: سمعتُ رَجُلاً يقولُ لرسولِ الله ﷺ: «يا رسول الله، الرجلُ مِنّا يَلْقىٰ أخاه أو صديقَه، أينحني له؟ قال: لا، قال: أفيَلتزِمُه ويُقبِّلُه؟ قال: لا، قال: أيأخذُ بيَدِهِ ويُصافِحُه؟ قال: نعم». فزاد رَزِينٌ بعدَ قوله: «ويُقبِّلُه؟ قال: لا»: «إلا أن يأتيَ مِن سَفَر».

وفي «الأذكار»: عن الترمذيِّ[3] عن عائشةَ رضيَ اللـهُ عنها قالت: «قَدِمَ زيدُ بنُ حارثةَ المدينة، ورسولُ الله ﷺ في بيتي، فقَرَعَ الباب، فقام رسولُ الله ﷺ يَـجُـرُّ ثوبَه، فاعتَنَـقَه وقَبَّلَه»، قال الترمذيّ: هذا حديثٌ حسن. قال الشيخُ مُحيي الدِّين النواوي: «التقبيلُ والمُعانَقةُ لا بأسَ به عندَ القُدُوم مِن سَفَرٍ ونَحْوِه، مكروهٌ كراهةَ تنزيهٍ في غيره، وأما الأمرَدُ الحَسَنُ فيَحرُمُ بكُلِّ حال، والمذهبُ الصحيحُ عندَنا: يَـحرُمُ النَّظَـرُ إلىٰ الأمرَدِ الحسنِ ولو كانَ بغير شَهْوة، وقد أُمِنَ الفِتنةُ[4] فهو حرام، كالمرأة، لكونِه في معناها»[5].

قوله: (**وقد رَخَّصَ أبو يُوسُفَ في المعانَقة**): روىٰ أبو داود: «سُئِلَ أبو ذرّ: هل كانَ رسولُ الله ﷺ يُصافِحُكم إذا لَقِيتُموه؟ قال: ما لَقِيتُه قَطُّ إلا صافحَني، وبعثَ إليَّ ذاتَ يومٍ ولم أكنْ في أهلي، فجئت، فأُخبِرتُ أنه ﷺ أرسَلَ إليّ، فأتيتُه وهو علىٰ سَـريرِه فالتَزَمَني، فكانتْ تلكَ أجوَدَ أجوَد».

---

(١) ص٢٣٧.

(٢) في «جامعه» (٢٧٢٨).

(٣) في «جامعه» (٢٧٣٢).

(٤) في الأصول الخطية: «وقد لا يأمن الفتنة»، والمُثبَت من «الأذكار» للنووي.

(٥) «الأذكار» للنووي ص٢٣٦.

ومِن حَقِّ المُسلِمينَ في كُلِّ زمانٍ أن يُراعُوا هذا التَّشدُّدَ وهذا التَّعطُّف، فيَتَشَدَّدُوا علىٰ مَنْ ليسَ علىٰ مِلَّتِهم ودِينِهم ويَتحامَوْه، ويُعاشِرُوا إخوتَهم في الإسلام مُتعطِّفِينَ بالبِرِّ والصِّلة، وكَفِّ الأذىٰ، والمَعُونة، والاحتمال، **والأخلاقِ السَّجيحة**.

ووَجْهُ مَنْ قرأ: «أَشِدّاءَ» و«رُحَماءَ» بالنَّصْب: أن يَنصِبَهما علىٰ المَدْح، **أو علىٰ الحالِ بالمُقدَّر في** ﴿مَعَهُۥٓ﴾، ويجعلَ ﴿تَرَىٰهُمْ﴾ الخبر.

﴿سِيمَاهُمْ﴾ **علامتُهم**، وقُرِئ: «سِيمياؤُهم»، وفيها ثلاثُ لغات؛ هاتانِ والسِّيماء، والمُرادُ بها: السِّمةُ التي تَحدُثُ في جَبْهةِ السَّجّادِ مِن كثرةِ السُّجود، ....

قوله: (**والأخلاقِ السَّجيحة**): **الجوهري**: الإسجاح: حُسْنُ العفو، والسَّجيحة: الطبيعية».

قوله: (**ووَجْهُ قِراءةِ**[1] **مَنْ قرأ: «أَشِدّاءَ» و«رُحماء»**): قال ابنُ جنِّيّ: «وهيَ قِراءةُ الحسن، وهو نَصْبٌ علىٰ الحال، أي: «مُحَمَّدٌ رسولُ الله والذينَ معَه»، فـ«مَعَهُ» خَبَرُ «الذين»، و«أَشِدّاءَ»: حال، أي: هُم معَه علىٰ هذهِ الحال، فجَعَلَه حالاً مِنَ الضمير في ﴿مَعَهُۥٓ﴾ لأمرين: أحدهما: قُربُه منه، وبُعْدُه عن «الذين»، وثانيهما: ليكونَ العاملُ في الحالِ هو العاملَ في ذي الحال، ولو جعلتَه حالاً مِنَ «الذين» كانَ العاملُ في الحالِ غيرَ العاملِ في صاحبه، وإن كانَ ذلكَ جائزاً، أو شئتَ نَصَبتَهما علىٰ المَدْح»[2].

قوله: (**أو علىٰ الحالِ بالمُقدَّرِ في** ﴿مَعَهُۥٓ﴾): تقديرُه: صاحَبُوهُ أَشِدّاءَ رُحَماء.

قوله: (﴿سِيمَاهُمْ﴾ **علامتُهم**): **النهاية**: «الأصلُ فيها الواو تُمَدُّ وتُقصَر». معنىٰ قوله: «﴿مِّنْ أَثَرِ ٱلسُّجُودِ﴾ يُفسِّرُها»: أنَّ «السِّيما» العلامةُ مُطلقاً، ويُرادُ هنا المعنىٰ الخاصّ، فُسِّرَ وبُيِّنَ ﴿مِّنْ أَثَرِ ٱلسُّجُودِ﴾، وكانَ مِن حَقِّ الظاهرِ أن يُقال: «الأثر الذي يُؤثِّرُه السُّجُود»، فوضعَ المُصنِّفُ مَوضِعَه: «التأثير»؛ ليُطابِقَ قولَه: ﴿سِيمَاهُمْ فِى وُجُوهِهِم﴾ مُبالَغة.

الجوهري: «التأثير: بقاءُ الأثر علىٰ الشيء».

---

(١) كذا في الأصول الخطية، ولفظة «قراءة» ليست في «الكشاف».

(٢) «المحتسب» لابن جِنِّي (٢: ٢٧٦).

وقولُه: ﴿مِّنْ أَثَرِ ٱلسُّجُودِ﴾ يُفسِّـرُها، أي: مِنَ التأثير الذي يُؤثِّـرُه السُّجُود، وكانَ كُلُّ مِنَ العَلِيَّين ـ عليُّ بنِ الحسينِ زَيْنِ العابدين، وعليُّ بنِ عبدِ الله بنِ عباس **أبي الأملاك** ـ يُقـالُ له: **ذو الثَّفِنـات**، لأنَّ كثرةَ سُجودِهما أحدَثَتْ في مَواقِعِه منهمـا أشباهَ ثَفِناتِ البعير.

وقُرِئ: ﴿مِّنْ أَثَرِ ٱلسُّجُودِ﴾ و«مِن آثارِ السُّجود»، وكذا عن سعيدِ بنِ جُبَير: هيَ السِّمةُ في الوَجْه.

قوله: (**أبي الأملاك**): أي: أبي الخلفاء، فيه تعريضٌ بأنهم كانوا مُلُوكاً ولم يكونوا خُلَفاء[1].

قوله: (**ذو الثَّفِنات**): **الجوهري**: «ثَفِنـاتُ البعير: ما يقعُ علىٰ الأرضِ مِن أعضائـه إذا غَلُظ».

---

(١) يعني: الخلفاءَ العباسيِّين، فإنهم مِن ذُرِّيّة عليِّ بنِ عبد الله بن عباس هذا.
أما وَصْفُهم بالمُلكِ دونَ الخِلافة: فعلىٰ المعنىٰ الأخصِّ للخِلافة، وهيَ ما كانَ علىٰ منهاج النُّبوّة، وهذا الوَصْفُ لم يتوافر إلا في الخلفاء الأربعة الراشدين، وأفرادٍ بعدَهم كالخليفة العادل عمر بن عبد العزيز رحمه الله تعالىٰ، ويدلُّ عليه قولُه ﷺ ـ فيمـا أخرجه أبو داود (٤٦٤٦)، والترمذي (٢٢٢٦)، وصَحَّحَه ابنُ حِبّان (٦٦٥٧) و(٦٩٤٣) ـ: «الخِلافةُ بعدي ثلاثون، ثم تكونُ مُلكاً» الحديث.
أما علىٰ المعنىٰ الأعمّ للخِلافة فإنهم خُلَفاء، وإن لم يكونوا علىٰ منهاج النُّبوّة، ويدلُّ علىٰ صِحّةِ وَصْفِهم بالخِلافة قولُه ﷺ: «سيكونُ مِن بَعْدي خُلَفاء يَعمَلونَ بما يَعلَمون، ويَفعَلُون ما يُؤمَرون، وسيكونُ مِن بَعدِهم خُلَفاء يَعمَلون ما لا يَعلَمون، ويَفعَلون ما لا يُؤمَرون، فمَن أنكرَ بَرِئ، ومَنْ أمسَكَ سَلِم، ولكنْ مَنْ رَضِيَ وتابع»، أخرجه ابنُ حِبّان (٦٦٥٨)، وتَرجَمَ عليه بقوله: «ذكرُ البيانِ بأنَّ المُلوكَ يُطلَقُ عليهم اسمُ الخلفاء»، لكنْ أخرجه مسلم (١٨٥٤) بلفظ: «ستكون أُمراء»، وهو يُعكِّرُ الاستِدلالَ به لِـمَا وقعَ فيه من الرواية بالمعنىٰ.
وأصـرحُ منه قولُه ﷺ ـ فيما أخرجه البخاري (٧٢٢٢)، ومسلم (١٨٢١) ـ: «يكونُ اثنا عشـر خليفة»، ولم يكن في الثلاثين سنة بعد النبيِّ ﷺ إلا الأربعة، وتَـمَّمَها الحسنُ بنُ علي رضي الله عنهمـا، فصَحَّ إطلاقُ اسمِ الخلافة علىٰ مَنْ بعدَهم.

فإن قلت: فقد جاءَ عن النبيِّ ﷺ: «لا تَعْلُبوا صُورَكُم»، وعن ابنِ عُمَرَ رضيَ اللهُ عنه: أنه رأىٰ رجلاً قد أثَّرَ في وَجْهِهِ السُّجود، فقال: إنَّ صُورةَ وَجْهِكَ أنفُك، **فلا تَعْلُبْ وَجْهَك**، ولا تَشِنْ صُورَتَك؟ قلت: ذلكَ إذا اعتَمدَ بجَبْهتِهِ علىٰ الأرض لِتَحدُثَ فيه تلكَ السِّمة، وذلكَ رِياءٌ ونِفاقٌ يُستَعاذُ باللهِ منه، ونحنُ فيما حدثَ في جَبْهةِ السَّجّادِ الذي لا يَسجُدُ إلا خالِصاً لِوَجْهِ الله، وعن بعضِ المُتقدِّمين: كُنّا نُصَلِّي فلا يُرىٰ بينَ أعيُننا شيء، ونَرىٰ أحَدَنا الآنَ يُصَلِّي فيُرىٰ بينَ عَينَيهِ رُكْبةُ العَنْز، فما ندري: أثَقُلَتِ الأرؤُسُ أم خَشُنَتِ الأرض. وإنما أرادَ بذلكَ مَنْ تَعَمَّدَ ذلكَ للنِّفاق.

وقيل: هو صُفْرةُ الوَجْهِ مِن خَشْيةِ الله. وعن الضَّحّاك: **ليسَ بالنَّدَب في الوُجُوه**، ولكنَّه صُفْرة. وعن سعيدِ بنِ المُسيِّب: نَدَىٰ الطُّهور وتُرابُ الأرض. وعن عطاء: **استنارتْ وجوهُهم مِن طُولِ ما صَلَّوا** بالليل، كقوله: «مَنْ كَثُرَتْ صلاتُه بالليلِ حَسُنَ وَجْهُه بالنَّهار».

قوله: (**فلا تَعْلُبْ وَجْهَك**): العَلْب ـ بفَتْحِ العينِ المُهملةِ وسُكونِ اللام ـ: الأثر.

النهاية: «في حديثِ ابنِ عُمَر: «أنه رأىٰ رَجُلاً بأنفِهِ أثرُ السُّجُود، فقال: لا تَعْلُبْ صُورَتَك»، يُقال: عَلَبَه: إذا وَسَمَه وأثَّرَ فيه، والعَلْبُ والعَلَب: الأثر، أي: لا تُؤثِّرْ فيها بشِدّةِ اتِّكائِكَ علىٰ أنفِكَ في السُّجود».

قوله: (**ليسَ بالنَّدَب في الوُجُوه**): **النهاية**: «النَّدَب ـ بالتحريك ـ: أثرُ الجرح إذا لم يَرتَفِعْ عن الجِلد».

قوله: (**استَنارت وُجُوهُهم مِن طُولِ ما صَلَّوا**): **قال الإمام**: «هو ما يُظهِرُه اللهُ في وُجُوهِ الساجِدينَ نهاراً إذا قاموا بالليل مُتهجِّدين، هذا مُحقَّقٌ لِـمَا يُشاهَدُ الفرقُ بينَ الساهرِ في اللَّهْوِ واللَّعِب، وبينَ الساهرِ في الذِّكْرِ والشُّكْر، أي: نُورُهم في وُجُوهِهم لِتَوجُّهِهم نَحْوَ الحقّ، ومَنْ يُحاذي الشمسَ يَتَنَوَّرُ وجهُه، علىٰ أنَّ نُورَها عارضيّ، واللهُ نورُ السماواتِ

﴿ذَٰلِكَ﴾ الوَصْفُ ﴿مَثَلُهُمْ﴾، أي: وَصْفُهم العجيبُ الشأنِ في الكِتابينِ جميعاً، ثم ابتَدأَ فقال: ﴿كَزَرْعٍ﴾ يُريد: هُم كزَرْع. وقيل: تَمَّ الكلامُ عندَ قوله: ﴿ذَٰلِكَ مَثَلُهُمْ فِي التَّوْرَاةِ﴾، ثم ابتُدِئ: ﴿وَمَثَلُهُمْ فِي الْإِنجِيلِ كَزَرْعٍ﴾، ويجوزُ أن يكونَ ﴿ذَٰلِكَ﴾ إشارةً مُبهمةً أُوضِحَتْ بقوله: ﴿كَزَرْعٍ أَخْرَجَ شَطْأَهُ﴾، كقوله: ﴿وَقَضَيْنَا إِلَيْهِ ذَٰلِكَ الْأَمْرَ أَنَّ دَابِرَ هَٰؤُلَاءِ مَقْطُوعٌ مُّصْبِحِينَ﴾ [الحجر: ٦٦]. وقُرِئ: «الأَنجِيل» بفَتْحِ الهمزة.

والأرض، فمَنْ يَتوجَّهُ إليه بكُلِّيته ـ كما قال: وَجَّهتُ وَجْهِيَ لله ـ لا بُدَّ أن يَظهَرَ في وَجْهِهِ نورٌ تبهَرُ منه الأنوار»(١).

وروى السُّلَميُّ عن عبدِ العزيز المكِّيِّ(٢): ليسَ هو النُّحُولةُ والصُّفْرة، ولكنَّه نورٌ يظهرُ علىٰ وُجُوهِ العابدين، يَبْدو مِن باطِنِهم علىٰ ظاهِرِهم، يَتبيَّنُ ذلكَ للمُؤمنين، ولو كانَ ذلكَ في زنجيٍّ أو حَبَشيّ.

وعن بعضهم: ترىٰ علىٰ وُجُوهِهم هَيْبةً لقُرْبِ عَهْدِهم بمُناجاةِ سَيِّدِهم، قال ابنُ عطاء: ترىٰ عليهم خُلَعَ الأنوار لائحة، وقال عامرُ بنُ عبدِ القيس: كادَ وَجْهُ المُؤمن يُخبِرُ عن مَكْنونِ عَمَلِه، وكذلكَ وَجْهُ الكافِر.

قوله: (وقيل: تمَّ الكلامُ عند قوله) إلى آخره: وفي «المُرشِد»: قال أبو حاتم: والتمامُ ﴿مَثَلُهُمْ فِي التَّوْرَاةِ﴾ يعني: صفتُهم ونعتُهم، قال: ثم يبتدئ: ﴿وَمَثَلُهُمْ فِي الْإِنجِيلِ كَزَرْعٍ﴾ جعلَ صفتَهم في التوراةِ أنهم أشداءُ علىٰ الكفار، وصفتَهم في الإنجيل أنهم كزَرْعٍ أخرَجَ شَطْأَه فآزَرَه، وقد أجاز غيرُه أن يقول: ﴿ذَٰلِكَ مَثَلُهُمْ فِي التَّوْرَاةِ وَمَثَلُهُمْ فِي الْإِنجِيلِ كَزَرْعٍ﴾(٣) كأنهم جَعَلوا مَثَلَهم وصِفتهم في التوراة والإنجيل شيئاً واحِداً.

---

(١) «مفاتيح الغيب» للرازي (٢٨: ٨٩).

(٢) هو الإمامُ العابدُ عبد العزيز بن أبي رَوّاد المكِّيّ، شيخُ الحرم، المُتوفىٰ سنة ١٥٩، رحمه الله تعالىٰ. انظر ترجمته في «سير أعلام النبلاء» للذهبي (٧: ١٨٤-١٨٧).

(٣) من أول هذه الفقرة إلى هنا أثبتُّه من (ط)، وورد في (ح) و(ف) بلفظ: «وقيل: تمَّ الكلام عند قوله: ﴿ذَٰلِكَ مَثَلُهُمْ فِي التَّوْرَاةِ وَمَثَلُهُمْ فِي الْإِنجِيلِ كَزَرْعٍ﴾»، وفيه سقط بيِّن.

﴿شَطْـَٔهُۥ﴾ فِراخَـه، يُـقال: أشطَأَ الزَّرْع: إذا فرَّخ. **وقُرِئ: «شَطَأَه» بفَتْح الطاء،** و«**شَطَاهُ**» **بتخفيفِ الهمزة،** و«شَطاءَه» بالـمدّ، و«شَطَهُ» بحَذفِ الهمزةِ ونَقْلِ حركتِها إلىٰ ما قبلَها، و«شَطْوَه» بقَلْبِها واواً.

﴿فَـَٔازَرَهُۥ﴾ مِنَ الـمُؤازَرة، وهيَ الـمُعاونَـة، وعن الأخفش: أنه أفعَـل. وقُرِئ: «**فأَزَرَه**» بالتخفيفِ والتشديد، أي: فشَدَّ أزْرَه وقَـوّاه. ومَـنْ جَعَلَ «آزرَ»: أفعَل، **فهو في معنىٰ القِراءتَين.**

قوله: (**وقُرِئ: «شَطَـأَه» بفَتْح الطاء**): ابنُ كثير وابنُ ذَكْوان: «شَطَـأَه» بتحريكِ الطاء، والباقون: بإسكانها[(١)].

قوله: (**«شَطَاهُ» بتخفيفِ الهمزة**): قال ابنُ جِنِّي: «قِراءةُ عيسىٰ الـهَمْداني ـ بخِلافٍ ـ: «شَطاءَهُ» بتحريكِ الطاءِ ممدوداً مهموزاً، وقرأ عيسىٰ: «شَطَاه»، وقرأ الـجَحْدريّ: «شَطْوَه». والشَّطْء: فِراخُ الزَّرْع، وجمعُه: شُطوء، ويُقالُ أيضاً: هو الوَرَق، والشَّطْء: السُّنبُل أيضاً، شَطَأَ الزَّرْعُ شَطْأً، ومنه قولُهم ـ عندي ـ: شاطئُ النَّهرِ والوادي، لأنه ما بَـرَزَ منه وظَهَر، ولهذا سَمَّوهُ بالسِّيف، لأنه من لفظِ «السَّيف» ومعناه، ألا تراهُم يَصِفُونَ السَّيفَ بالصِّقال، وأما «شَطْوه» بالواو: فلا يخلو أن يكونَ لغةً أو بَدَلاً مِنَ الهمزة. ولا يكونُ «الشَّطْءُ» إلا في البُـرِّ والشعير»[(٢)].

قوله: (**«فأَزَرَه»**): قرأ ابنُ ذَكْوان: «فأَزَرَه» بالقَصْـر، والباقون: بالـمَدّ[(٣)].

قوله: (**فهو في معنىٰ القِراءتَين**): يعني: «آزرَ» إما «فاعَلَ» مِنَ المُؤازَرة: المُعاوَنة، أو «أفعَلَ» مِنَ الأَزْر؛ القُوّة، كما قال الأخفش، وقولُه: «في معنىٰ القِراءتَين»، أي: «آزرَ» إذا جُعِلَ «أفعَلَ» يجمعُ معنىٰ التخفيفِ والتشديد.

---

(١) انظر: «التيسير» للداني ص٢٠٢، و«حجة القراءات» ص٦٧٤.

(٢) «المحتسب» لابن جِنِّي (٢: ٢٧٧).

(٣) انظر: «التيسير» للداني ص٢٠٢، و«حجة القراءات» ص٦٧٤.

﴿فَٱسْتَغْلَظَ﴾ فصار مِنَ الدِّقةِ إلىٰ الغِلَظ، ﴿فَٱسْتَوَىٰ عَلَىٰ سُوقِهِۦ﴾ فاستقامَ علىٰ قَصَبِه، جمعُ ساق. وقيل: مكتوبٌ في الإنجيل: «سيَخرُجُ قومٌ يَنبُتونَ نباتَ الزَّرْع، يأمُرونَ بالمعروف، ويَنهَونَ عن المُنكَر». وعن عِكرِمةَ: **أخرَجَ شَطْأَهُ بأبي بكر**، فآزرَهُ بعُمَر، فاستَغلَظَ بعُثمان، فاستَوىٰ علىٰ سُوقِهِ بعَلِيّ.

وهذا مَثَلٌ ضَرَبَه اللهُ لِبَدْءِ أمرِ الإسلام وتَرَقِّيهِ في الزِّيادةِ إلىٰ أن قَوِيَ واستَحكَم، لأنَّ النبيَّ ﷺ قامَ وحدَه، ثم قوّاهُ اللهُ بمَنْ آمَنَ معَه، كما يُقَوِّي الطاقةَ الأُولىٰ مِنَ الزَّرْعِ ما يحتفُّ بها مما يَتولَّدُ منها، حتىٰ يُعجِبَ الزُّرّاع.

الراغب: «أصلُ الأَزْر: الإزارُ الذي هو اللباس، يُقال: إزار وإزارة ومِئزَر، ويُكنىٰ بالإزارِ عن المرأة، وقولُه تعالىٰ: ﴿ٱشْدُدْ بِهِۦٓ أَزْرِى﴾ [طه: ٣١]، أي: أتقوّىٰ به، والأَزْر: القُوّةُ الشديدة، وآزرَه: أعانَه وقوّاه، وأصلُه مِن شَدِّ الإزار، يُقال: آزرتُه فتَأَزَّر، أي: شَدَدتَ أَزْرَه[1]، وهو حَسَنُ الإزرة، وأزرتُ البناءَ وآزرتُه: قَوَّيتَ أسافِلَه، وتَأَزَّرَ النَّبات: طالَ وقَوِي، وآزرتُه ووازرتُه: صِرتَ وزيرَه، وأصلُه الواو»[2].

قوله: (**أخرَجَ شَطْأَهُ بأبي بكر**): روىٰ مُحيي السُّنّة في «المعالم»[3] قريباً منه، وروىٰ في «شرح السُّنّة» عن مالك، وذُكِرَ بينَ يَدَيهِ رجلٌ يَنتَقِصُ أصحابَ رسول الله ﷺ، فقرأ مالكٌ هذهِ الآية: ﴿مُّحَمَّدٌ رَّسُولُ ٱللَّهِ ۚ وَٱلَّذِينَ مَعَهُۥٓ أَشِدَّآءُ عَلَى ٱلْكُفَّارِ رُحَمَآءُ بَيْنَهُمْ﴾ إلىٰ قوله: ﴿لِيَغِيظَ بِهِمُ ٱلْكُفَّارَ﴾، ثم قال: «مَنْ أصبَحَ مِنَ الناسِ في قَلْبِهِ علىٰ أحدٍ مِن أصحابِ رسولِ الله ﷺ، فقد أصابَتْهُ الآية»[4].

---

(١) في الأصول الخطية: «إزاره»، والمُثبَت من «مفردات القرآن» للراغب.

(٢) «مفردات القرآن» ص٧٤.

(٣) انظر: «معالم التنزيل» للبغوي (٧: ٣٢٥).

(٤) «شـرح السنة» للبغوي (١: ٢٢٩).

فإن قلت: قولُه: ﴿لِيَغِيظَ بِهِمُ ٱلْكُفَّارَ﴾ تعليلٌ لماذا؟ قلت: لِـمَا دلَّ عليه تشبيهُهم بالزَّرْع؛ مِن نمـائِهم وتـرَقِّيهم في الـزِّيادةِ والقُوّة، ويجوزُ أن يُعلَّلَ به ﴿وَعَدَ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟﴾، لأنَّ الكُفّارَ إذا سَمِعُـوا بمـا أُعِدَّ لـهم في الآخِرةِ مَعَ ما يُعِـزُّهم به في الدُّنيا غاظَهم ذلك.

ومعنىٰ ﴿مِنْهُم﴾: البيان، كقولِهِ تعالىٰ: ﴿فَٱجْتَنِبُوا۟ ٱلرِّجْسَ مِنَ ٱلْأَوْثَـٰنِ﴾ [الحج: ٣٠].

عن رسولِ الله ﷺ: «مَنْ قرأ سُورةَ الفَتْح فكأنما كانَ ممَّنْ شَهِدَ مَعَ مُحمَّدٍ فَتْحَ مكّة».

تَـمَّتِ السُّورة

حامِداً للـه، ومُصَلِّياً علىٰ رسول اللـه ﷺ(١)



(١) كذا في (ف)، وفي (ح): «تـمَّت السُّورة، ولله تعالىٰ الحمد»، وليس في (ط) شيء من ذلك.

سورةُ الحجرات

مدنية، وهي ثماني عشرةَ آية

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

[﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تُقَدِّمُواْ بَيْنَ يَدَيِ ٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦۖ وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَۚ إِنَّ ٱللَّهَ سَمِيعٌ عَلِيمٌ﴾ ١]

قَدَّمَه وأقدَمَه: منقولانِ بتثقيل الـحَشْوِ والهمزة، مِن: قَدَمَه إذا تَقَدَّمَه، في قوله تعالىٰ: ﴿يَقْدُمُ قَوْمَهُۥ﴾ [هود: ٩٨]، ....

سورةُ الحجرات

مدنيّة، وهي ثمانِ عشرةَ آية

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

قوله: (قَدَّمَه وأقدَمَه: منقولانِ بتثقيلِ الحشوِ والهمزة): أي: منقولانِ مِنَ المُتعدِّي إلىٰ مفعولٍ واحدٍ إلىٰ مفعولين، **الجوهري**: «أقدَمَه وقَدَّمه بمعنىٰ، قال لبيد:

فمضىٰ وقَدَّمَها وكانت عادةً   منهُ إذا هيَ عَـرَّدَتْ إقـدامُها

أي: تَقَدُّمُها».

الراغب: «القَدَم: قَدَمُ الرجل، وبه اعتُبِـرَ التقدُّمُ والتأخُّر، ويُقال: قديمٌ وحديث؛ إما باعتبارِ الزمانين، وإما بالشَّرَف، نَحْو: فُلانٌ مُتقدِّمٌ علىٰ فُلان، أي: أشرَفُ منه، والقِدَم[1]:

(١) في الأصول الخطية: «والتقدُّم»، والمُثبَت من «مفردات القرآن» للراغب، مادة (قدم).

....

وجودٌ فيما مضىٰ، والبقاء: وجودٌ فيمـا يُستَقبَل، وقد وَرَدَ في وَصْفِ الله تعالىٰ: «يا قديمَ الإحسان»، ولم يَرِدْ في شيءٍ مِنَ القُرآنِ والآثارِ الصَّحيحةِ «القديمُ» في وَصْفِ الله تعالىٰ[1]، والمُتكلِّمون يَصِفُونَه به، وأكثرُ ما يُستَعمَلُ «القديمُ» يُستعمَلُ باعتبارِ الزمان، نَحْو: ﴿كَٱلْعُرْجُونِ ٱلْقَدِيمِ﴾ [يسٓ: ٣٩].

ويُقال: قَدَّمتُ كذا، قال تعالىٰ: ﴿ءَأَشْفَقْتُمْ أَن تُقَدِّمُوا۟ بَيْنَ يَدَىْ نَجْوَىٰكُمْ صَدَقَـٰتٍ﴾ [المجادلة: ١٣]، وقَدَمتُ فُلاناً أَقدُمُه: إذا تَقَدَّمتَه، قال تعالىٰ: ﴿يَقْدُمُ قَوْمَهُۥ يَوْمَ ٱلْقِيَـٰمَةِ﴾ [هود: ٩٨].

وقال تعالىٰ: ﴿لَا تُقَدِّمُوا۟ بَيْنَ يَدَىِ ٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ﴾: قيل: معناه: لا تَتَقدَّمُوا، وتحقيقُه: لا تَسبِقُوهُ بالقولِ والحكم، بل افعلوا ما يَرسُمُه كما يَفعَلُه العِبادُ المُكرَمُون، وهم الملائكةُ حيثُ قال: ﴿لَا يَسْبِقُونَهُۥ بِٱلْقَوْلِ﴾ [الأنبياء: ٢٧].

وقَدَّمتُ إليه بكذا: إذا أمرتَه قبلَ وقتِ الحاجةِ إلىٰ الفِعْل، وقبلَ أن يَدهَـمَه الأمرُ أو الناس، وقَدَّمتُ به: أعلمتَه قبلَ وقتِ الحاجة، ومنه قولُه تعالىٰ: ﴿وَقَدْ قَدَّمْتُ إِلَيْكُم بِٱلْوَعِيدِ﴾ [ق: ٢٨]، ورَكِبَ فُلانٌ مَقاديمَه: إذا مَرَّ علىٰ وَجْهه»[2].

---

(١) أما ما أخرجه ابن ماجه (٣٨٦١) من حديثِ أبي هريرة بذِكرِ الأسماءِ الحسنىٰ، وفيها «القديم»، فإسناده ضعيف.
لكنْ يُستأنسُ في هذا الباب بما أخرجه أبو داود (٤٦٦) من حديث عبد الله بن عمرو بن العاص، عن النبيِّ ﷺ: «أنه كانَ إذا دَخَلَ المَسجِدَ قالَ: أعوذُ بالله العظيم، وبوَجْهِهِ الكريم، وسُلْطانِهِ القديم، مِنَ الشَّيْطانِ الرجيم».
ولو قلت: إنه قد انعَقَدَ إجماعُ أهل السُّنّةِ علىٰ جواز إطلاقِ اسم «القديم» علىٰ الله تعالىٰ لَـمَا أبعَدْت، فقد وَرَدَ ذلكَ في «عقيدة الإمام الطحاوي» رحمه الله تعالىٰ، وهي مما يُقرُّها أهلُ السُّنّة قاطبةً، وصرّح بانعقاد الإجماع على هذا الاسم ابنُ قطلوبغا في «حاشيته» على «المسايرة» ص٢٦، والباجوري في «شرح جوهرة التوحيد» ص١٥٥.
أما إنكارُ ابن أبي العز ـ شارح «الطحاوية» ـ ذلك: فغيرُ مُعتَدٍّ به، لانعقاد الإجماع علىٰ جوازه قبله، علىٰ أنه قد خالفَ الإمامَ الطحاويَّ في مسائلَ هي أبعَدُ من هذهِ وأعظم!

(٢) «مفردات القرآن» ص٦٦٠-٦٦١.

ونظيرُهما معنىً ونقلاً: سَلَّفَه وأسلَفَه، وفي قوله: ﴿لَا تُقَدِّمُوا﴾ مِن غير ذِكرِ مفعولٍ وجهان: أحدُهما: أن يُحذَفَ ليتناولَ كُلَّ ما يقعُ في النفس مما يُقَدَّم. والثاني: أن لا يُقصَدَ قَصْدُ مفعولٍ ولا حَذْفُه، ويُتوجَّهُ بالنهي إلىٰ نفسِ التَّقْدِمة، كأنه قيل: لا تُقدِموا علىٰ التلبُّس بهذا الفِعْل، ولا تجعلوه منكم بسبيل، كقوله: ﴿هُوَ الَّذِي يُحْيِي وَيُمِيتُ﴾ [غافر: ٦٨].

ويجوزُ أن يكونَ مِن: قَـدَّم؛ بمعنىٰ: تَقَدَّم، ....

قوله: (معنىٰ ونقلاً): أما معنىٰ: فلأن التسليفَ التقديم، ومنه السُّلفة ـ بالضم ـ: ما يَتَعجَّلُه الرجلُ من الطعام قبل الغداء، تقول منه: سَلَّفَ الرجلُ تسليفاً، وأما نقلاً فهو قوله: سَلَّفَه وأسلَفَه، منقولان من: سَلَفه[1].

قوله: (أن يُـحذَفَ ليتناولَ كُلَّ ما يقعُ في النفس مما يُقدَّم): أي: يُتـرَكَ مفعولُه ليَعُمَّ تناولُه، فإنه إذا ذُكِرَ قَصُـرَ عليه.

قوله: (أن لا يُقصَدَ [قَصْدُ] مفعولٍ ولا حذفُه): أي: يُقصَدَ إلىٰ نفس الفِعْلِ وحقيقتِه، نَحْو: «فُلانٌ يُعطي ويَمنَع»، أي: يُوجِدُهما ويَفعَلُ حقيقتَهمـا إبهاماً للمُبالَغة، قال صاحبُ «التيسير»: أي: لا تُقدِّموا قولاً ولا فِعْلاً علىٰ قولِ رسولِ الله ﷺ وفِعْلِهِ مما سبيلُه أن يُؤخَذَ عنه مِن أمرِ الدِّين، بل انتَظِروا حُكمَه فيه، فإنَّ حُكمَه حُكمُ الله، لأنه لا يقضي إلا بأمرِ الله تعالىٰ.

قوله: (كقوله تعالىٰ: ﴿هُوَ الَّذِي يُحْيِي وَيُمِيتُ﴾): أي يُوجِدُهما، ووَجْهُ المُشابَهة: أنَّ الإحياءَ والإماتةَ مِن شأنِ مَنِ اتَّصفَ بصِفةِ الألوهية ومِنْ مُصحِّحِها، كذا مِن شأنِ مَنِ اتَّصفَ بصِفةِ الإيمان، بل مِن شأنِ مَنْ يُصَدِّقُ ويُقالُ في حَقِّه: «الذينَ آمنوا»: أن يَـجتَنِبَ التلبُّسَ[2] بهذا الفِعْل.

قوله: (ويجوزُ أن يكونَ مِن: قَدَّم؛ بمعنىٰ: تَقَدَّم): أي: يكونُ لازماً، الجوهري: «وقَدَّمَ بينَ يَدَيه، أي: تَقَدَّم، قال تعالىٰ: ﴿لَا تُقَدِّمُوا بَيْنَ يَدَيِ اللَّهِ وَرَسُولِهِ﴾».

---

(١) هذه الفقرة سقطت من (ح) و(ف).

(٢) في الأصول الخطية: «من التلبُّس»، وحذفتُ «مِن»، للاستغناء عنها.

كوَجَّهَ وبَيَّن، ومنه مُقدِّمةُ الجيش: خِلافُ ساقتِه، وهي الجماعةُ المُتقدِّمةُ منه، **ويَعضُدُه قِراءةُ مَنْ قرأ: «لا تَقَدَّمُوا» بحَذفِ إحدىٰ تاءَيْ «تَـتقَدَّمُوا»، إلا أنَّ الأولَ أملأُ بالـحُسْنِ** وأوجَه، وأشَدُّ مُلاءمةً لبلاغةِ القُرآن، والعلماءُ له أقبَل.

وقُرِئ: «لا تَقـدَموا»؛ مِنَ القُدوم، أي: لا تَقـدَموا إلىٰ أمرٍ مِن أمورِ الدِّينِ قبلَ قُدومِهما، ولا تَعجَلوا عليهما.

قوله: (**ويَعضُدُه قِراءةُ مَنْ قرأ: «لا تَقَدَّمُوا» بحذفِ إحدىٰ تاءَيْ «تتَقَدَّمُوا»**): قال ابنُ جِنِّي: «وهيَ قِراءةُ الضَّحّاكِ ويعقوب، أي: لا تَفعَلُوا ما تُؤثِرُونَه وتتركوا ما أمَرَكم اللـهُ ورسولُه، وهذا معنىٰ قِراءةِ العامّة: ﴿لَا تُقَدِّمُواْ بَيْنَ يَدَيِ ٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ﴾، أي: لا تُقدِّمُوا أمراً علىٰ ما أمَرَكم الله، والمفعولُ محذوف»[1].

قوله: (**إلا أنَّ الأولَ أملأُ بالـحُسْن**): **الأساس**: «نَظَرتُ إليه، فمَلأتُ منه عيني، وهو يَملأُ العينَ حُسْناً، قال النَّمِر[2]:

ألم تَــرَها تُريـكَ غـداةَ قامَـتْ ... بمَلْءِ العَيْنِ مِن كَرَمٍ وحُسْنِ».

أي: إذا قُدِّرَ أنه مُتَعَدٍّ ثم حُذِفَ المفعول؛ إما للعُمُوم أو لإرادةِ إجراءِ المُتعدِّي مَجْرىٰ اللازم، كانَ أحسَنَ وأبلغ، وإن بَعُدَتْ المسافةُ مِن جَعْلِهِ ابتداءً لازماً؛ لِـمَا عَرَفتَ مِنَ الشُّيوع والمُبالَغةِ غيـرَ مرّة.

قوله: (**وقُرِئ: «لا تَقدَموا»؛ مِنَ القُدُوم**): **الجوهري**: «قَدِمَ مِن سَفَرِهِ قُدُوماً ومَقدَماً -بفتحِ الدال-، وقَدَمَ -بالفَتح- يَقدُمُ قُدُوماً، أي: تَقَدَّم»، فعلىٰ هذا: شَبَّـهَ تعجيلَهم في قَطْع

---

(١) «المحتسب» لابن جِنِّي (٢: ٢٧٨).

(٢) في (ح) و(ف): «النُّمير»، والمُثبَت من (ط) ومن «أساس البلاغة»، مادة (ملأ).

وهو النمرُ بنُ تَوْلَب العُكْلي، شاعر مخضـرم، عاش في الجاهلية، وأدرك الإسلام، ووفد علىٰ النبيِّ ﷺ، وتوفي في خلافة عمر رضي الله عنه. «الأعلام» للزركلي (٨: ٤٨).

وحقيقةُ قولهم: جَلَستُ بينَ يَدَي فُلان: أن يجلس بينَ الجِهَتَينِ المُسامِتَتَينِ ليمينِهِ وشِمالِهِ قريباً منه، فسُمِّيَت الجهتان: يَدَيْن؛ لكونهما علىٰ سَمْتِ اليدَينِ معَ القُرْبِ منهما توسُّعاً، **كما يُسَمّىٰ الشيءُ باسم غيره إذا جاوَرَه وداناهُ** في غير مَوضِع، وقد جَرَتْ هذه العِبارةُ هاهنا **علىٰ سَنَنِ ضَـرْبٍ مِنَ المجاز، وهو الذي يُسَمِّيه أهلُ البيان: تمثيلاً**، ولِـجَرْيِها هكذا فائدةٌ جليلةٌ ليست في الكلام العُرْيان، وهي تصويرُ الـهُجْنةِ والشَّناعةِ فيما نُـهُوا عنه مِنَ الإقدام علىٰ أمرٍ مِنَ الأُمورِ **دونَ الاحتِذاءِ علىٰ أمثلةِ الكِتاب والسُّنّة.**

الحكمِ في أمرٍ مِن أمورِ الدِّينِ بقُدُوم المُسافِرِ عن سَفَره؛ إيذاناً بشِدّةِ رغبتهم فيه، نحوُه قولُه تعالىٰ: ﴿وَقَدِمْنَآ إِلَىٰ مَا عَمِلُواْ مِنْ عَمَلٍ فَجَعَلْنَـٰهُ هَبَآءً مَّنثُورًا﴾ [الفرقان: ٢٣].

قوله: (**كما يُسمّىٰ الشيءُ باسم غيره إذا جاوَرَه وداناه**): يعني: هو مِنَ المجازِ الذي يُسمّىٰ بتَسْميةِ الشيءِ باسم مُجاوِرِه، نَحْو: جرىٰ المِيزاب، وسالَ الوادي.

قوله: (**علىٰ سَنَنِ ضَـرْبٍ مِنَ المجاز**): **المُغرِب**: «سَنَنُ الطريق: مُعظَمُه ووَسَطُه، وقولُه: فمَرَّ السَّهْمُ في سَنَنِه، أي: في طريقِهِ مُستقيمـاً كما هو لم يَتَغيَّـر، أي: لم يَرجِعْ عن وَجْهه».

قوله: (**وهو الذي يُسَمِّيه أهلُ البيانِ تمثيلاً**): أي: استِعارةً تمثيلية، شَبَّـهَ تعجيلَ الصحابةِ في إقدامِهم علىٰ قَطْع الحكم في أمرٍ مِن أمورِ الدِّينِ بغير إذنِ الله ورسوله، بحالِ مَنْ تَقَدَّمَ بينَ يَدَي متبوعِهِ إذا سارا في الطريق، وأنه في العادةِ مُستَهجَن، ثم استُعمِلَ في جانبِ المُشبَّهِ ما كانَ مُستَعمَلاً في جانبِ المُشبَّهِ به مِنَ الألفاظ، والغَرَضُ تصويرُ كمـالِ الهجنة، وتقبيحُ قَطْع الحكم بغير إذنِ الله ورسوله.

ومثلُه قولُه تعالىٰ في حَقِّ الملائكة: ﴿لَا يَسْبِقُونَهُۥ بِٱلْقَوْلِ﴾ [الأنبياء: ٢٧]، أصلُه: لا يَسبِقُ قولُهم قولَه، فنَسَبَ السَّبْقَ إليهم، وجَعَلَ «القولَ» مَـحَلَّه؛ تنبيهاً علىٰ استِهجانِ السَّبْقِ المُعرَّضِ به للقائلينَ علىٰ الله ما لم يَقُلْه.

قوله: (**دونَ الاحتِذاءِ علىٰ أمثلةِ الكِتاب**): هو افتِعالٌ مِنَ الـحَذْو، وفيه معنىٰ الاعتمال،

والمعنىٰ: أن لا تَقطَعوا أمراً إلا بعدَما يحكمـانِ به ويأذنانِ فيه، فتكونوا: إما عامِلينَ بالوَحْيِ المُنزَّل، وإما مُقتَدِينَ برسولِ الله ﷺ. وعليه يَدورُ تفسيرُ ابنِ عباس. وعن مُجاهِد: **لا تَفْتاتوا علىٰ الله شيئاً حتىٰ يَقُصَّهُ علىٰ لِسانِ رسوله.**

ويجوزُ أن يُـجْرىٰ مَـجْرىٰ. ....

كالاكتِساب والكَسْب. **الجوهري**: «يُقال: حَذَوتُ النَّعْلَ بالنَّعْل حَذْواً: إذا قَدَّرْتَ كُلَّ واحدةٍ علىٰ صاحبتها»، وضُمِّنَ معنىٰ «قَدَر»، وعُدِّيَ بـ«علىٰ»، يُقال: قَدَرتُ عليه الثوابَ فانقَدَر، أي: جاءَ علىٰ المِقدار، فأفادَ المُبالَغةَ بناءً وتَضْميناً.

قوله: (**لا تَفْتاتوا علىٰ الله شيئاً**): **الأساس**: «افتاتَ فُلانٌ عليكم برأيه: سَبَقكم به، ولم يُشاوِرْكُم في الحديث»، وفي «مُجمَل اللغة»: «الافتئات: افتِعالٌ مِنَ الفَوْت، وهو السَّبْقُ إلىٰ الشيءِ دون ائتمـارِ مَنْ يُؤتَـمَر، وقيل: فُلانٌ لا يُفتاتُ عليه، أي: يُعمَلُ شيءٌ دونَ أمره».

قوله: (**ويجوزُ أن يُـجْرىٰ**): معطوفٌ علىٰ قوله: «وقد جَرَتْ هذهِ العبارة» إلىٰ آخِره، أي: ويجوزُ أن يُـجْرىٰ قولُه تعالىٰ: ﴿لَا تُقَدِّمُوا۟ بَيْنَ يَدَىِ ٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ﴾ مَجْرىٰ هذا الأسلوب، وأن يكونَ ذِكرُ الله عَزَّ وجَلَّ تمهيداً لِذِكرِ رسولِ الله ﷺ، وتعظيمـاً لِـحُرْمتِهِ وإجلالِه، وعلىٰ الأول: كانُ المرادُ منه حُكمَ الله ونَصَّ كتابه.

وهذا الأسلـوبُ أبلـغُ وللمعاني أشمَل، والتمثيلُ لـه أظهَر، لأنه إذ حُفِظَ[١] مجلسُه صَلَواتُ الله عليه مِنَ الفَلَتاتِ والسَّقَطات، ووُقِّـرَ جانبُه مِن رَفْعِ الأصوات، كانَ التقدُّمُ بينَ يَدَي حُكم الله أنهىٰ، والمُحافظةُ عليه أَوْلىٰ وأَحْرىٰ.

ومن ثَـمَّ عُقِّبَ بقوله: ﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ لَا تَرْفَعُوٓا۟ أَصْوَٰتَكُمْ﴾، وكُـرِّرَ النِّداء، وسُمُّوا بالمُؤمنين؛ إيذاناً بالتنبيه علىٰ ما غَفَلوا عنه، وأنَّ الإيمانَ هو الذي يَقتَضي ذلك، وفُصِّلَ ذلكَ

---

(١) في الأصول الخطية: «حُوفِظ».

قولِك: سَـرَّني زيدٌ وحُسْنُ حاله، وأُعجِبتُ بعَمْرٍو وكَـرَمِه، وفائدةُ هذا الأسلوب: الدلالةُ علىٰ قُوّةِ الاختِصاص، ولـمَّا كان رسولُ الله ﷺ مِنَ الله بالمكانِ الذي لا يخفىٰ، سُلِكَ له ذلكَ المَسلَك.

وفي هذا تمهيدٌ وتَوْطِئةٌ لِـمَا **نُقِمَ منهم** فيما يَتولَّوهُ مِن رَفْعِ أصواتِهم فوقَ صَوْتِه، لأنَّ مَنْ أحظاهُ اللـهُ **بهذه الأَثَـرة،** ....

المُجمَلُ أولاً بقوله: ﴿لَا تَرْفَعُوٓاْ﴾ [الحجرات: ٢]، وثانياً بقوله: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يُنَادُونَكَ﴾ [الحجرات: ٤]، وثالثاً بقوله: ﴿إِن جَآءَكُمْ فَاسِقُۢ بِنَبَإٍ﴾ [الحجرات: ٦]، ورابعاً بقوله: ﴿وَٱعْلَمُوٓاْ أَنَّ فِيكُمْ رَسُولَ ٱللَّهِ﴾ [الحجرات: ٧]، وعُلِّلَ كُلُّ ذلكَ بقوله: ﴿لَعَنِتُّمْ وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ حَبَّبَ إِلَيْكُمُ ٱلْإِيمَٰنَ﴾ [الحجرات: ٧].

ثم استطردَ ما فيه بيانُ تَـوَخّي حُسْنِ المُعاشَـرةِ معَ الأصحابِ والإخوان، وإصلاح ذاتِ البَيْن، والتَّنزُّهِ عن الفَرَطاتِ مِنَ التنابُزِ والغيبةِ وغير ذلك.

ولـمَّا فَـرَغَ من بيانِ إيجابِ التهيُّب لمجلس رسولِ الله ﷺ وإجلالِ جانبه، وشَـرْح الصُّحْبةِ مَعَ الإخوان، شَـرَعَ في بيانِ ما هم عليه مِن مُحافَظةِ تقوىٰ الله والإيمانِ والإسلام، وأعادَ التنبيه، وأعَمَّ المُنادىٰ بقوله: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَٰكُم مِّن ذَكَرٍ وَأُنثَىٰ﴾ [الحجرات: ١٣] إلىٰ آخِرِ السُّورة.

قوله: (**قولك: سَـرَّني زيدٌ وحُسْنُ حالِه**): وعن بعضهم: الأصلُ أن يقول: سَـرَّني حُسْنُ حالِه، وأعجَبَني كَـرَمُه خُصُوصاً، أي: له خِصالٌ محمودةٌ كاملة، وهي مُعجِبةٌ لي، خُصُوصاً كَرَمُه، ولكنْ أردتَ المُبالَغة، فذكرتَ اسمَه أولاً.

قوله: (**نُقِمَ منهم**): **الأساس**: «نَقَمتُ منه كذا: أنكرتَه عليه وعِبتَه، ﴿وَمَا نَقَمُواْ مِنْهُمْ إِلَّآ أَن يُؤْمِنُواْ﴾ [البروج: ٨].

قوله: (**بهذه الأَثَـرة**): الأثرة: اسمُ الاستِئثار.

واختَصَّه هذا الاختِصاصَ القوي، كان أدنىٰ ما يجبُ له مِنَ التَّهيُّب والإجلال أن يُخفَض بينَ يَدَيهِ الصَّوْت، ويُخافَتَ لَدَيهِ بالكلام. وقيل: بَعَثَ رسولُ الله ﷺ إلىٰ تِهامةَ سَرِيَّةً سبعةً وعشرينَ رجلاً، وعليهمُ المُنذِرُ بنُ عَمْرٍو الساعِدِيّ، فقَتَلَهم بنو عامِر، وعليهم عامرُ بنُ الطُّفيل، إلا ثلاثةَ نَفَرٍ نَجوا، فلَقُوا رَجُلَينِ مِن بني سُلَيم قُربَ المدينة، **فاعتَزَيا لهم إلىٰ بني عامر**، لأنهم أعزُّ مِن سُلَيم، فقتَلوهما وسَلَبوهما، ثم أتَوْا رسولَ الله ﷺ، فقال: «بِئسَما صَنَعتُم، كانا مِن سُلَيم، **والسَّلَبُ ما كسوتُهما**»، **فوَدَاهما** رسولُ الله ﷺ، ونزلت. أي: لا تَعمَلوا شيئاً مِن ذاتِ أنفُسِكُم حتىٰ تَستأمِرُوا رسولَ الله ﷺ.

وعن مسروق: دَخَلتُ علىٰ عائشةَ في اليوم الذي يُشَكُّ فيه، فقالت للجارية: اسْقِهِ عَسَلاً، فقلت: إني صائم، فقالت: قد نهىٰ اللهُ عن صَوْم هذا اليوم، **وفيه نزلت**. ....

قوله: (**فاعتَزَيا لهم إلىٰ بني عامِر**): يعني: أنهما انتَسَبا إلىٰ بني عامر حينَ سُئِلا عن نَسَبهما، وظنّا أنَّ به النَّجاة، لأنَّ بني عامر كانوا أعزَّ مِن بني سُلَيم.

قوله: (**والسَّلَبُ ما كَسَوتُهما**): أي: ما سَلَبتُم عنهما مِنَ الثياب كانَ لي، أنا كسوتُهما، وكانت هذه الخِلعةُ أمارةً علىٰ الإسلام.

قوله: (**فوَداهما**): أي: أعطىٰ دِيَتَهما.

قوله: (**وفيه نزلت**): من تمام كلام عائشةَ رضيَ اللهُ عنها، وفي «المعالم»: «روىٰ مسروقٌ عن عائشة: أنه في النهي عن يوم الشَّكّ، أي: لا تصوموا قبلَ أن يصومَ نبيُّكم»[١].

ومسروق: ذكره صاحبُ «الجامع» في عِدادِ التابعين، وقال: «هو مسروقُ بنُ الأجدَع بنِ مالكٍ الهَمْدانيُّ الكوفيّ، أسلَمَ قبلَ وفاةِ النبيِّ ﷺ، وأدرَكَ الصَّدْرَ الأولَ مِنَ الصحابة، وكانَ خَصِيصاً بابنِ مسعود، روىٰ عنه الكثير، وكانت عائشةُ أمُّ المُؤمنينَ رضيَ اللهُ عنها تَبنَّتْ مسروقاً، وماتَ بالكوفةِ سنةَ اثنتين وستين»[٢].

---

(١) «معالم التنزيل» للبغوي (٧: ٣٣٤).

(٢) «جامع الأصول» لابن الأثير (١٢: ٨٩٩).

وعن الحسن: أنَّ أُناساً ذَبحُوا يومَ الأضحىٰ قبلَ الصلاة، فنزلت، وأَمَرَهُم رسولُ الله ﷺ أن يُعيدُوا ذَبحاً آخر.

وهذا مذهبُ أبي حَنيفةَ رضي الله عنه، إلا أن تَزُولَ الشمس. وعند الشافعيِّ: يجوزُ الذَّبْحُ إذا مضىٰ مِنَ الوقتِ مِقدارُ الصَّلاة.

وعن الحسن أيضاً: لـمَّا استَقَرَّ رسولُ الله ﷺ بالمدينة أتتْهُ الوفودُ مِنَ الآفاق، فأكثَروا عليه بالمسائل، فنهُوا أن يَبتَدِئُوهُ بالمسألةِ حتىٰ يكونَ هو المُبتَدِئ. وعن قتادة: ذُكِرَ لنا: أنَّ ناساً كانوا يقولون: لو أُنزِلَ في كذا لكان كذا، فكَرِهَ اللـهُ ذلك منهم، وأنزلها.

وقيل: **هيَ عامةٌ في كُلِّ قَوْلٍ وفِعْل**، ويَدخُلُ فيه: أنه إذا جَرَتْ مسألةٌ في مَجلِس رسولِ الله ﷺ لم يَسبِقُوهُ بالجواب، ....

قوله: (**وهذا مذهبُ أبي حنيفةَ رضيَ اللـهُ عنه**): ويُؤيِّدُه ما روينا عن البُخاريِّ ومُسلِم والترمذيِّ وأبي داودَ والنَّسائيِّ[1] عن البراء قال: «ذبحَ أبو بُرْدةَ بنُ نِـيارٍ قبلَ الصلاة، فقال النبيُّ ﷺ: أبدِلْـها، فقال: يا رسولَ الله، ليسَ عندي إلا جَذَعة، فقال النبيُّ ﷺ: اجعَلْها مكانَـها، ولن تُـجْزِئَ عن أحدٍ بعدَك».

وفي رواية: أنه ﷺ قال: «إنَّ أوَّلَ ما نبدأُ به في يومنا هذا نُصَلِّي، ثم نَرجِعُ فننحَر، فمَنْ فعلَ ذلكَ فقد أصابَ سُنَّتَنا، ومَنْ ذبحَ قبلُ فإنما هو لحمٌ قَدَّمَه لأهلِه، ليسَ مِنَ النُّسُك في شيء، وكانَ أبو بُرْدةَ بنُ نِـيار قد ذبح»، الحديث.

قوله: (**وقيل: هيَ عامةٌ في كُلِّ قَوْلٍ وفِعْل**): هذا هو الذي عليه النَّظْم، كما قَـرَّرْناه.

---

(١) البخاري (٩٥١) و(٩٥٥) و(٩٦٥) و(٩٦٨) و(٩٧٦) و(٩٨٣) و(٥٥٤٥) و(٥٥٥٦) و(٥٥٥٧) و(٥٥٦٠) و(٥٥٦٣)، ومسلم (١٩٦١)، والترمذي (١٥٠٨)، وأبو داود (٢٨٠٠)، والنسائي (١٥٨١).

وأن لا يُمشىٰ بينَ يَدَيهِ إلا لحاجة، وأن **يُستأنىٰ** في الافتِتاح بالطعام.

﴿وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ﴾ فإنكم إنِ اتَّقَيتُموهُ عافَتْكُمُ التقوىٰ عن التَّقْدِمةِ المنهيِّ عنها، وعن جميع ما تَقتَضي مُراقبةُ اللـه تَـجَنُّبَه، فإنَّ التَّقِيَّ حَذِر، **لا يُشافِهُ** أمراً إلا عن ارتفاع الرَّيْبِ وانجِلاءِ الشَّكِّ **في أنْ لا تَبِعةَ عليه** فيه،...............

فإن قلت: أيُّ فَرْقٍ بينَ هذا القولِ وما سبقَ في القولِ الأول: «وقد جَرَتْ هذهِ العبارةُ علىٰ سَنَنِ ضَرْبٍ مِنَ المجاز»؟ قلت: ذلكَ مجازٌ باعتبارِ التمثيل وتشبيه معقول بمحسوس كما سبق، والمفعولُ مُقدَّر[1]، كما أشار إليه بقوله: «والمعنىٰ: أن لا تَقطَعوا أمراً إلا بعدَ ما يحكمانِ به، ويأذنانِ فيه»، فلا يُقدَّرُ معنىٰ الحقيقةِ فيه بنَحْو: «وأن لا يُمشىٰ بينَ يَدَيه»، وهذا مجازٌ باعتبارِ القَدْرِ المُشتَرَك، وأنَّ الحقيقةَ فَـرْدٌ مِن أفرادِ ذلكَ المجاز، وإليه أُومِئَ في أولِ السُّورة: «ويُتَوجَّهُ النهيُ إلىٰ نفس التَّقدِمة»، ويُسمّىٰ في الأُصول بعُموم المجاز، وفي الصِّناعة بالكِناية، لأنها لا تُنافي إرادةَ الحقيقةِ أيضاً.

قول: **(وأن يُستأنىٰ)**: **الجوهـري**: «تَأنّـىٰ في الأمـر: تَرفَّـقَ وتَنظَّـر، واستـأنىٰ بـه؛ أي: انتَظَر به[2]».

قوله: **(لا يُشافِهُ أمراً)**: **الأساس**: «شافهتُ البَلَدَ والأمر: إذا دانيتَه[3]».

قوله: **(في أنْ لا تَبِعةَ عليه)**: مُتعلِّـقٌ بـ«الشَّكّ»، أي: التقيُّ[4] لا يُداني ولا يُقارِبُ أمراً مُتجاوزاً عن حالةٍ مِنَ الأحوالِ إلا عن حالةٍ اجتَهَدَ فيها، وكشفَ عنها، ورفعَ الشَّكَّ في أنه لا تَبِعةَ عليه في مُباشَـرةِ ذلكَ الأمر، وهو مُقتبَسٌ مِن قولِهِ ﷺ: «لا يَبلُغُ العبدُ أن يكونَ

(١) تحرَّف في (ف) إلىٰ: «والمعقول مُقدَّم».

(٢) في الأصول الخطية: «تنظّر»، والمُثبَت من «الصِّحاح» للجوهري، مادة (أني).

(٣) أي: قاربتَه، مِنَ الدُّنُـوّ.

(٤) تحرَّف في الأصول الخطية إلىٰ: «النفي»، وأثبتُّ ما يُوافِقُ سياق الكلام في «الكشّاف».

وهذا كما تقولُ لمن يُقارِفُ بعضَ الرذائل: **لا تَفعَلْ هذا، وتَـحَفَّظْ مما يُلصِقُ بكَ العار**. فتنهاهُ أولاً عن عَيْنِ ما قارَفَه، ثم تَعُمُّ وتُشِيع، وتأمُره بما لو امتَثَلَ فيه أمرَكَ لم يَرتكِبْ تلكَ الفَعْلة، **وكُلَّ ما يَضـرِبُ في طريقها** ويَتعلَّقُ بسَبَبِها.

﴿إِنَّ ٱللَّهَ سَمِيعٌ﴾ لِـمَا تقولون ﴿عَلِيمٌ﴾ بما تَعملون، وحَقُّ مِثلِه أن يُتَّقىٰ ويُراقَب.

[﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تَرْفَعُوٓاْ أَصْوَٰتَكُمْ فَوْقَ صَوْتِ ٱلنَّبِيِّ وَلَا تَجْهَرُواْ لَهُۥ بِٱلْقَوْلِ كَجَهْرِ بَعْضِكُمْ لِبَعْضٍ أَن تَحْبَطَ أَعْمَٰلُكُمْ وَأَنتُمْ لَا تَشْعُرُونَ ﴾ ٢]

إعادةُ النِّداءِ عليهم: استِدعاءٌ منهم لتجديدِ الاستبصارِ عندَ كُلِّ خِطابٍ وارِد، وتَطْرِيةُ الإنصاتِ لكُلِّ حُكمٍ نازِل، وتحريكٌ منهم، لِئلّا يَفتـرِقُوا ويَغفُلوا عن تأمُّلِهم **وما أُخِذُوا به** عندَ حُضُورِ مجلسِ رسولِ الله ﷺ مِنَ الأدب. ....

مِنَ المُتقينَ حتىٰ يَدَعَ ما لا بأسَ به؛ حَذَراً مما به البأس»، أخرَجَه الترمذيُّ وابنُ ماجَه[1] عن عطيةَ السَّعْدي.

قوله: (**لا تَفعَلْ هذا، وتَـحَفَّظْ مما يُلصِقُ بك العار**): يعني: قولُه: ﴿وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ﴾ مَعَ تعليله بقولِه: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ سَمِيعٌ عَلِيمٌ﴾: كالتذييل لِـمَا سبق، والتوكيدِ لِـما يَتَضمَّنُه بالطريقِ البُرهاني، وإليه الإشارةُ بقوله: «وتأمُرُه بما لو امتَـثَـلَ فيه أمرَكَ لم يَرتكِبْ تلكَ الفَعْلة».

قوله: (**وكُلَّ ما يَضرِبُ في طريقها**): **الأساس**: «وهم ضُرَبائي، ومنه قولهم: هو ضَرْبُه وضَريبُه، أي: مِثلُه»، أي: لم يَرتكِبْ تلكَ الفَعْلةَ[2] وكُلَّ ما يُشبِهُها.

النهاية: «وفي حديثِ عُمَرَ بنِ عبدِ العزيز: «إذا ذَهَبَ هذا وضُـرَباؤُه»، وهم الأمثال».

قوله: (**وما أُخِذُوا به**): **النهاية**: «يُقال: أُخِذَ فُلانٌ بذَنْبه، أي: حُبِسَ وجُوزِيَ عليه»، وإنما

---

(١) الترمذي (٢٤٥١)، وابن ماجه (٤٢١٥).

(٢) من أول الفقرة (قوله: «وكل ما يضـرب...») إلىٰ هنا، سقط من (ح).

الذي المُحافَظةُ عليه **تعودُ عليهم بعظيم الجدوىٰ** في دينهم، وذلكَ أنَّ في إعظام صاحب الشَّرْع إعظامَ ما وَرَدَ به، ومُستَعظِمُ الحقِّ لا يَدَعُه استِعظامُه **أنْ يألوَ عَمَلاً** بها **يَـحْدُوهُ عليه**، وارتداعاً عما يَصُدُّه عنه، وانتهاءً إلىٰ كُلِّ خير.

والمُرادُ بقوله: ﴿لَا تَرْفَعُوٓاْ أَصْوَٰتَكُمْ فَوْقَ صَوْتِ ٱلنَّبِيِّ﴾: أنه إذا نَطَـقَ ونَطَقتُم، فعليكم أن لا تَبلُغوا بأصواتِكم وراءَ الحدِّ الذي يَبلُغُه بصَوْته، ....

بَيَّـنَ «ما أُخِذُوا» بقوله: «مِنَ الأدب»؛ لأنَّ المُرادَ به التأدُّبُ الذي أدَّبَهم اللـهُ في قوله: ﴿لَا تُقَدِّمُواْ بَيْنَ يَدَيِ ٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ﴾، ولذلكَ كانَ «وما أُخِذُوا» عَطْفاً تفسيرياً علىٰ «تأمُّلِهم»، فأراد بالأدب: التأدُّب؛ إطلاقاً للمُسبَّب علىٰ السَّبَب، أي: لا تَغفُلوا عن التأمُّل فيما أُخِذُوا به في قوله: ﴿لَا تُقَدِّمُواْ﴾، لأنَّ السابقَ بِساطٌ لهذهِ الآية، ووِطاءٌ لِذكرِها، كما سيجيء.

قوله: (**تعودُ عليهم بعظيم الجدوىٰ**): **الأساس**: «عادَ علينا فُلانٌ بمَعْروفِه، وما أكثَرَ عائدةَ فُلانٍ علىٰ قومه».

قوله: (**أنْ يألوَ عملاً**): **الجوهري**: «ألا [الرجلُ](١) يألو، أي: قَصَّـر، وفلان لا يألوكَ نُصْحاً».

قوله: (**يَـحْدُوهُ عليه**): بالحاءِ المُهمَلة، ورُوِيَ بالجيم وليسَ بشيء؛ لقوله: «وارتداعاً عما يَصُدُّه عنه». **النهاية**: «في حديثِ الدُّعاء: «لا تَـحْدُوني عليها خَلّـةٌ واحِدة»، أي: لا تَبعَثُني وتَسُوقُني عليها خَصْلةٌ واحِدة، وهو مِن حَدْوِ الإبل، فإنه مِن بَعْثِ الأشياءِ علىٰ سَوْقِها».

وتلخيصُه: أنهم إذا تأدَّبوا بذلكَ الأدبِ وحَفِظُوه، تُكسِبُهم المُحافَظةُ عليه تعظيمَ دينهم، لأنَّ في إعظام صاحبِ الشَّرْع إعظامَ الدِّين، ومن يُريدُ تعظيمَ دينه لا يُـخَلِّيهِ ذلكَ التعظيمُ أن يُقصِّـرَ في عَمَلٍ يَبعَثُـه ويَسُوقُـه إلىٰ الاستِعظام، ولا يُقصِّـرُ أيضاً في ارتـداع ما يَمنَـعُه عن الاستِعظام، ولا يُقصِّرُ أيضاً في أن يَنتَهِيَ إلىٰ كُلِّ خير لأجلِ ذلكَ الاستِعظام.

---

(١) لفظة «الرجل» لم ترد في الأصول الخطية، وأثبتُّها من «الصِّحاح» للجوهري، مادة (ألو).

وأن تَغُضُّوا منها بحيثُ يكونُ كلامُه **عالياً لِكَلامِكُم**، وجَهْرُه باهِراً لجهرِكم، حتىٰ تكونَ مَزِيَّتُه عليكم لائحة، وسابقتُه واضِحة، وامتيازُه عن جمهوركم كشِيَةِ الأبلَقِ غيرُ خاف، لا أن تَغمُروا صَوتَه بلَغَطِكُم، وتَبهَروا مَنطِقَه بصَخَبِكم.

وبقوله: ﴿وَلَا تَجۡهَرُواْ لَهُۥ بِٱلۡقَوۡلِ﴾: أنكم إذا كَلَّمتُموهُ وهو صامِت، فإياكم والعُدولَ عما نُهيتُم عنه مِن رَفْعِ الصَّوْت، بل عليكم أن لا تَبلُغوا به الجهرَ الدائِرَ بينكم، وأن تَتَعمَّدوا في مُخاطَبَتِهِ القولَ البيِّنَ المُقرَّبَ مِنَ الهَمْس الذي يُضادُّ الجهر، كما تكونُ مُخاطبةُ المَهيبِ المُعظَّم، عامِلينَ بقوله عزَّ اسمُه: ﴿وَتُعَزِّرُوهُ وَتُوَقِّرُوهُ﴾ [الفتح: ٩].

وقيل معنىٰ: ﴿وَلَا تَجۡهَرُواْ لَهُۥ بِٱلۡقَوۡلِ كَجَهۡرِ بَعۡضِكُمۡ لِبَعۡضٍ﴾ لا تقولوا له: يا مُحمَّد، يا أحمد، وخاطِبوهُ بالنُّبوّة، قال ابنُ عباس: لـمَّا نَزَلَتْ هذهِ الآية، **قال أبو بكرٍ رضيَ اللهُ عنه: يا رسولَ الله، والله لا أُكَلِّمُكَ إلا السِّرارَ أو أخا السِّرارِ** حتىٰ ألقىٰ الله. وعن عُمَرَ رضيَ اللهُ عنه: أنه كانَ يُكَلِّمُ النبيَّ ﷺ كأخي السِّرار، لا يُسمِعُه حتىٰ يَستَفهِمَه، وكانَ أبو بكرٍ إذا قَدِمَ. ....

قوله: (**عالياً لِكَلامِكُم**): اللامُ جيءَ بها لِضَعْفِ عملِ اسم الفاعل، وكذا في «باهراً لجهرِكم». **الجوهري**: «بَهَرَه بَهْراً، أي: غَلَبَه»، وكذا «عَلَوتُ الرجل: غَلَبته».

قوله: (**وبقوله: ﴿وَلَا تَجۡهَرُواْ﴾**): عطفٌ علىٰ قولِه: «بقوله: ﴿لَا تَرۡفَعُوٓاْ أَصۡوَٰتَكُمۡ﴾».

قوله: (**قال أبو بكرٍ رضيَ اللهُ عنه: يا رسولَ الله، والله لا أُكَلِّمُكَ إلا السِّرار أو أخا السِّرار**): روينا عن البُخاريِّ والترمذيِّ والنَّسائيِّ[1] عن عبدِ الله بنِ الزُّبير قال: «قَدِمَ رَكْبٌ مِن بني تميمٍ علىٰ النبيِّ ﷺ، فقالَ أبو بكرٍ رضيَ اللهُ عنه: أمِّرِ القَعْقاعَ بنَ مَعبَد، وقال عُمَرُ رضيَ اللهُ عنه: أمِّرِ الأقرَعَ بنَ حابِس، فقال أبو بكر: ما أردتَ إلا خِلافي، وقال عُمَر: ما أردتُ خِلافَك، فتَمارَيَا حتىٰ ارتَفَعَتْ أصواتُهما، فنزلت».

---

(١) البخاري (٤٣٦٧) و(٤٨٤٧)، والترمذي (٣٢٦٦)، والنسائي (٥٣٨٦).

علىٰ رسولِ الله ﷺ وَفْد، أرسَلَ إليهم مَنْ يُعَلِّمُهم كيفَ يُسلِّمون، ويأمرُهم بالسَّكينةِ والوَقارِ عندَ رسولِ الله ﷺ.

وليسَ الغَـرَضُ برَفعِ الصَّوْتِ ولا الجهرِ: ما يُقصَدُ به الاستِخفافُ والاستِهانة، لأنَّ ذلكَ كُفْر، والمُخاطَبونَ مُؤمنون، وإنما الغَرَضُ صَوْتٌ هو في نفسِه، والمسموعُ مِن جَرْسِه: غيـرُ مناسِب لِـمَا يُهابُ به العُظماء، ويُوقَّـرُ الكُبَراء، فيُتكلَّفُ الغَضُّ منه، ورَدُّه إلىٰ حَدٍّ يَميلُ به إلىٰ ما يَستَبينُ فيه المأمورُ به مِنَ التَّعْزيرِ والتوقير.

وفي روايـة: «كادَ الـخيِّـرانِ أن يَـهلَـكا، قالَ ابنُ الزُّبير: فكانَ عُمَـرُ بعدُ إذا حَدَّثَ [النبيَّ ﷺ][1] بحديث، حَدَّثَه كأخي السِّـرار، لم يُسْمِعْه حتىٰ يَستَفهِمَه»[2].

قال في «الفائق»: «كأخي السِّرار: أي: كلاماً مِثلَ الـمُسارّةِ وشِبهَها لِـخَفْضِ صَوْتِه، والكافُ في محلِّ النَّصْب؛ صِفةُ مَصدَرٍ محذوف، والضميرُ في «لا يُسمِعُه» يَرجِعُ إلىٰ الكاف، و«لا يُسمِعُه» صفةٌ لِقولِه: (كأخي السِّرار)»[3].

قوله: (**وليسَ الغَرَض**): عطفٌ علىٰ قوله: «والمُرادُ بقوله: ﴿لَا تَرْفَعُوٓا۟ أَصْوَٰتَكُمْ﴾»، يعني: أنهم وإن نُـهُوا عن رَفْعِ الصَّوْتِ والجهر، لكنْ ليسَ الغَرَضُ بذلكَ أنهم كانوا مُباشِـرينَ ما يَلزَمُ منه الاستِخفافُ والاستِهانةُ برسولِ الله ﷺ، وكيفَ وهُم خيرُ الناس؟! بل الغَرَضُ أنَّ التَّصْويتَ بحَضْـرتِهِ بنفسِهِ مُباينٌ لِتوقيـرِهِ وتَعْزيره.

ويَدُلُّ علىٰ هذا التأويلِ قولُه: «ولم يَتَناوَلِ النهيُ أيضاً [رفعَ الصَّوْتِ] الذي لا يَتأذّىٰ به»، يعني: وإن كانَ الغَرَضُ في النهيِ الـزَّجْرُ عن التَّصْويتِ نفسِه، لكنْ ما بَلَغَ إلىٰ حَدٍّ يَـحرُمُ مُطلَقاً، لأنه إذا تُناطُ به مَصلَحةٌ مِنَ المَصالِح، ويكونُ مأموراً به، كانَ واجباً.

---

(١) ما بين حاصرتين لم يرد في الأصول الخطية، وأثبتُّه من «صحيح البخاري».

(٢) أخرجه البخاري (٤٨٤٥) و(٧٣٠٢).

(٣) «الفائق» للزمخشري ١: ٢٤، مادة (أخ).

ولم يَتناوَلِ النهيُ أيضاً رَفْعَ الصَّوْت الذي لا يتأذىٰ به رسولُ الله ﷺ، وهو ما كانَ منهم في حَرْب، أو مُـجادَلَةِ مُعانِد، أو إرهابِ عَدُوّ، أو ما أشبَهَ ذلك، ففي الحديث: أنه قال عليه السَّلام للعباسِ بنِ عبدِ المُطَّلِب لـمَّـا انهزمَ الناسُ يومَ حُنَين: «اصـرُخْ بالناس»، وكانَ العباسُ أجهَرَ الناسِ صَوْتاً. ....

والحاصل: أنَّ النهيَ تناوَلَ الصَّوْتَ الذي يَتأذّىٰ به الرسولُ ﷺ، وقوله: «والمسموعُ مِن جَرْسِه» زيادةٌ وبيان.

الأساس: «ما سَمِعْنا له جَرْساً ولا هَـمْساً، وهو الخفيُّ مِنَ الصَّوْت، وجَرْسُ الكلام: نَغَمٌ به، والحروفُ كُلُّها مجروسةٌ إلا أحرُفَ اللِّين».

«إلىٰ حَدٍّ يَميلُ به»: «يميلُ به» صفةُ «حَدّ»، وضميرُ الفاعل يعودُ عليه، والضميرُ في «به» عائدٌ إلىٰ «الصَّوْت»، وفاعلُ «يَستَبين»: «المأمورُ به»، والضميرُ في «فيه» عائدٌ إلىٰ «ما»، و«مِنَ التَّعْزير» بيانُ المأمور به، أي: فيَتكَلَّفُ المُكلَّفُ رَدَّ الصَّوْتِ إلىٰ حَدٍّ يميلُ به إلىٰ ما يَظهَرُ فيه التوقيرُ المأمورُ به.

قوله: (**قال ﷺ للعبّاس بن عبد المطلب لـمَّا انهزَمَ الناسُ: «اصرُخْ بالناس»**): روىٰ مُسلِمٌ[(١)] عن العبّاس قال: «شَهِدتُ مَعَ رسولِ الله ﷺ يومَ حُنَين، ولَزِمتُ أنا وأبو سفيانَ بنُ الحارثِ ابنِ عبدِ المُطَّلِبِ رسولَ الله ﷺ، فلم نُفارِقْه»، وساقَ الحديثَ إلىٰ قوله: «وَلّىٰ المُسلِمونَ مُدبِرين، فطَفِقَ رسولُ الله ﷺ يَركُضُ علىٰ بَغْلتِه قِبَلَ الكُفّار، فقال رسولُ اللـه ﷺ: يا عبّاس، نادِ أصحاب السَّمُرة[(٢)]، فقال عباس ـ وكانَ رَجُلاً صَيِّتاً ـ: فقلتُ بأعلىٰ صَوْتي: أينَ أصحابُ السَّمُرة، قال: فوالله لكأنَّ عَطْفَتَهم حينَ سَمِعُوا بصَوْتي عَطْفَةُ البَقَر علىٰ أولادها» الحديث.

وكُنيةُ العبّاس في «الاستيعاب» و«الجامع»[(٣)]: أبو الفَضل.

(١) في «صحيحه» برقم (١٧٧٥).
(٢) تقدَّم ص٣٨٤ في تفسير الآية ١٠ من سورة الفتح تعليقاً أنها نوعٌ من شجر الطَّلْح.
(٣) «الاستيعاب» لابن عبد البر (٣: ٩٤) بهامش «الإصابة» لابن حجر، و«جامع الأصول» لابن الأثير (١٢: ٥٦٢).

يُروىٰ: أنَّ غارةً أتتهم يوماً، فصاحَ العباس: **يا صباحاه**، فأسقَطَتِ الحوامِلُ لِشِدّةِ صَوْتِه. وفيه يقولُ نابغةُ بني جَعْدَة:

زَجْرَ أبي عُرْوةَ السِّباعَ إذا ... أشفَقَ أن يَختَلِطنَ بالغَنَمِ

زَعَمَتِ الرواةُ أنه كانَ يَزجُرُ السِّباعَ عن الغَنَم، فيَفتُقُ مَرارةَ السَّبُعِ في جَوْفِه.

وفي قِراءةِ ابنِ مسعود: «لا تَرفَعُوا بأصواتِكم»، والباءُ مَزيدةٌ مَحذُوٌّ بها حَذْوَ التَّشْديدةِ في قولِ الأعلَم الهُذَليّ:

رَفَّعْتُ عَيْني بالحِجا ... زِ إلىٰ أُناسٍ بالمَناقِبْ

وليسَ المعنىٰ في هذه القِراءة: أنهم نُهُوا عن الرفع الشديد؛ ....

قوله: (**يا صَباحاه**): هذه كلمةٌ يقولُها المُستَغيث، وأصلُها إذا صاحوا للغارة، لأنهم أكثرُ ما كانوا يُغيرُونَ عند الصَّباح، فكأنه يقول: يا صباحاه، قد غَشِيَنا العَدُوّ.

قوله: (**رَفَّعتُ عَيْني بالحِجازِ إلىٰ أُناسٍ بالمَناقِب**): التشديدُ في «رَفَّعتُ» للمُبالَغة، والمَناقِب: اسمُ موضع، واتفقَ أنَّ ابنَ مسعودٍ كانَ هُذَليّاً والأعلَم كذا، رُوِيَ عن المُصنِّف: أنَّ كِلا الأعلَمَينِ كانا هُذَليَّين، ابنُ مسعود أعلَم؛ مِنَ العِلم، والثاني: اسمُه أعلَم؛ لكونِهِ مقطوعَ الشَّفَة(١).

قوله: (**وليسَ المعنىٰ في هذهِ القِراءة**): يعني: في قِراءةِ ابنِ مسعود، أي: أنَّ الباءَ دلَّتْ علىٰ

---

(١) الأعلم: مقطوعُ الشفةِ العُليا، أما مقطوع الشفةِ السُّفلىٰ فيُقال له: أفلح، ومن لطائفِ العلامة الزمخشريِّ رحمه الله تعالىٰ قولُه:

وأَخَّرَني دَهْري وقَدَّم مَعشَراً ... علىٰ أنهم لا يعلمونَ وأعلَمُ
ومُذْ أفلَحَ الجُهّالُ أيقَنتُ أنني ... أنا الميمُ والأيامُ أفلحُ أعلَمُ

قال ابن تَغْري بَردي في ترجمة الملك المنصور قلاوون من «النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة»: «وفائدةُ ذلك أن مشقوقَ الشفتين العُليا والسُّفلىٰ لا يقدرُ أن يَتَلَفَّظَ بالميم، ولا ينطقَ بها، فانظر إلىٰ حُسْنِ هذا التخيُّل والغَوْصِ علىٰ المعاني».

تخيُّلاً أن يكونَ ما دونَ الشديد مُسوَّغاً لهم، ولكنَّ المعنىٰ: نَـهْيُهم عما كانوا عليه مِنَ الـجَلَبة، واستِجفاؤُهم فيما كانوا يفعلون.

وعن ابن عباس: نَزلَتْ في ثابتِ بنِ قَيْسِ بنِ شَمّـاس، وكانَ في أُذُنِهِ وَقْر، وكان جَهْوَريَّ الصَّوْت، فكانَ إذا تكلَّمَ رفعَ صَوتَه، وربما كانَ يُكلِّمُ رسولَ الله ﷺ، فيتأذىٰ بصَوْتِه. وعن أنس: أنَّ هذهِ الآيَةَ لـمّا نَزلَتْ فُقِدَ ثابت، فتَفَقَّدَه رسولُ الله ﷺ، فأُخبِـرَ بشأنه، فدعاه، فسأله، فقال: يا رسول الله، لقد أُنزِلَتْ إليكَ هذهِ الآية، وإني رجلٌ جَهيرُ الصَّوْت، فأخافُ أن يكونَ عملي قد حَبِط، فقال له رسولُ الله ﷺ: «لَسْتَ هناك، إنك تعيشُ بخير، وتموتُ بخير، وإنكَ مِن أهلِ الجنّة».

المُبالَغة؛ لأنها مِثلُ التشديد في «رَفَّعْت»، وهو للمُبالَغة، فدلَّ دليلُ الخِطاب علىٰ جوازِ رَفْع الصَّوْتِ دونَ الشديد، لكنَّ الآيَةَ نازلةٌ في شأنِ قوم لـهم الـجَلَبةُ والاستِجفاءُ والغِلظة، ونَـهْيِهم عما كانوا عليه، نحوُه قولُه تعالىٰ: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تَأْكُلُواْ ٱلرِّبَوٰٓاْ أَضْعَٰفًا مُّضَٰعَفَةً ﴾ [آل عمران: ١٣٠].

قوله: (في ثابتِ بنِ قيس): روىٰ البُخاريُّ ومُسلِمٌ[١] عن أنس: لـمَّـا نَزَلَتْ هذهِ الآيَةُ جَلَسَ ثابتُ بنُ قَيسٍ في بيته، وقال: أنا من أهل النار، واحتبسَ عن النبيِّ ﷺ، فسأَلَ النبيُّ ﷺ[٢] سعدَ بنَ مُعاذ، فقال: «يا أبا عمرو، ما شأنُ ثابت؟ أشتكىٰ؟» قال سعد: إنه جاري، وما عَلِمتُ له بشكوىٰ، فأتاه سعد، فقال: أُنزِلَتْ هذهِ الآية، ولقد عَلِمتُم أني أرفعُكم صَوْتاً علىٰ رسولِ الله ﷺ، فأنا من أهل النار، فذكرَ ذلكَ سعدٌ للنبيِّ ﷺ، فقالَ رسولُ الله ﷺ: «بل هو من أهل الجنّة».

قوله: (لستَ هناك): كِنايةٌ عن نَزاهَتِهِ عما ظَنَّ في نفسِه.

---

(١) البخاري (٣٦١٣) و(٤٨٤٦)، ومسلم (١١٩).

(٢) في (ح) و(ف) إلىٰ: «واحتبس قال النبي»، وفي (ط): «واحتبس فسأل النبي»، والمُثبَت من «صحيح مسلم».

وأما ما يُروىٰ عن الحسن: أنها نزلت فيمَن كانَ يَرفَعُ صَوتَه مِنَ المُنافِقينَ فوقَ صَوْتِ رسولِ الله ﷺ: **فمَحمِلُه** ـ والخِطابُ للمُؤمنين ـ علىٰ أن يُنهىٰ المُؤمنون ليندرجَ المُنافِقون تحتَ النهي؛ **ليكونَ الأمرُ أغلَظَ** عليهم وأشَقّ.

وقيل: كانَ المُنافِقون يرفعونَ أصواتَهم ليُظهِرُوا قِلّةَ مُبالاتِهم، فيَقتَدي بهم ضَعَفةُ المُسلِمين.

وكافُ التشبيه في محلِّ النَّصْب، أي: لا تجهروا له جَهْراً مِثلَ جَهْرِ بعضِكم لبعض. وفي هذا: أنهم لم يُنهَوا عن الجهرِ مُطلَقاً، حتىٰ لا يَسُوغَ لهم أن يُكلِّمُوهُ إلا بالهمْسِ والمُخافَتة، وإنما نُـهُوا عن جَهْرٍ مخصوصٍ مُقيَّـدٍ بصِفة، أعني: الجهرَ المنعوتَ **بمُماثلةِ ما قد اعتادوهُ** منه فيما بينهم، **وهو الخلُوُّ مِن مُراعاةِ أُبَّهةِ النُّبوّةِ وجَلالةِ مِقدارِها**، وانحِطاطِ سائرِ الرُّتَب، وإن جَلَّتْ عن رُتْبتها.

قوله: (**فمَحمِلُه**): جوابُ «أما»، و«علىٰ أن يُنهىٰ» مُتعلّـقٌ بـ«مَحمِلُه» خبَـراً، و«الخِطابُ للمُؤمنين» جملةٌ اعتراضية(١).

قوله: (**ليكونَ الأمرُ أغلظ**): وذلكَ من إفـادةِ التعريضِ التوبيخي، كأنـهم ليسوا ممن يَستَحِقُّونَ المُخاطَبة، لأنهم بُعَداءُ مطرودينَ تحقيراً بشأنهم، وازدِراءً بحالهم، كقوله تعالىٰ لعيسىٰ عليه السَّلام: ﴿ءَأَنتَ قُلْتَ لِلنَّاسِ ٱتَّخِذُونِي وَأُمِّيَ إِلَٰهَيْنِ مِن دُونِ ٱللَّهِ﴾ [المائدة: ١١٦].

قوله: (**بمُمـاثَلةِ ما قد اعتادُوه منه**): الضميرُ في «اعتادوه»(٢) عائدٌ إلىٰ «ما»، و«منه» بيان، والضميرُ فيه للجَهْر، أي: الجهر المُشابه لِـمَا اعتادوهُ فيمـا بينَهم.

قوله: (**وهو الـخُلُوُّ مِن مُراعاةِ أُبَّـهةِ النُّبوّةِ وجَلالـةِ مقدارها**): نَظَر إلىٰ تخصيصِ ذِكرِ «النَّبيِّ» في قوله: ﴿لَا تَرْفَعُوٓاْ أَصْوَٰتَكُمْ فَوْقَ صَوْتِ ٱلنَّبِيِّ﴾. انظُر ـ أيها الـمُتأمِّـلُ ـ في استِقرارِ هذهِ

---

(١) قوله: «جملة اعتراضية»: سقط من (ف).

(٢) قوله: «منهم الضمير في اعتادوه»: سقط من (ح).

﴿أَن تَحۡبَطَ أَعۡمَٰلُكُمۡ﴾ منصوبُ المَوضِع، علىٰ أنه مفعولٌ له، وفي مُتعلَّقِهِ وجهان: **أحدُهما**: أن يَتعلَّقَ بمعنىٰ النهي، فيكونَ المعنىٰ: انتهَوا عما نُـهيتُهم عنه لحبوطِ أعمالكم، أي: لخشيةِ حُبُوطِها، علىٰ تقديرِ حَذْفِ المُضاف، كقوله تعالىٰ: ﴿يُبَيِّنُ ٱللَّهُ لَكُمۡ أَن تَضِلُّواْ﴾ [النساء: ١٧٦]. **والثاني**: أن يَتعلَّقَ بنفس الفِعْل، ويكونَ المعنىٰ: أنهم نُـهُوا عن الفِعْلِ الذي فَعَلُوهُ لأجلِ الحبوط، لأنه لـمَّا كانَ بصَدَدِ الأداءِ إلىٰ الحبوط، جُعِلَ كأنه فُعِلَ لأجله، وكأنه العِلّـةُ والسَّبَبُ في إيـجادِهِ **علىٰ سبيل التمثيل**، كقوله: ﴿لِيَكُونَ لَهُمۡ عَدُوًّا﴾ [القصص: ٨].

الكلمةِ في مقام التبجيلِ والتعظيم، ثم انظُر إلىٰ لفظِ «رَسُولِهِ» في قوله: ﴿لَا تُقَدِّمُواْ بَيۡنَ يَدَيِ ٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ﴾ في مقام الاحتِذاءِ علىٰ أمثلةِ الكِتابِ والسُّنّة؛ لتقفَ علىٰ سِرِّ قوله ﷺ: «لا، والنبيِّ الذي أرسلت»، فيما رويناه في «صحيح البُخاريِّ»(١) عن البراءِ بنِ عازبٍ قال: قالَ النبيُّ ﷺ: «إذا أتيتَ مَضجعَكَ فتوضَّأ وُضُوءَكَ للصَّلاة، ثم اضطَجِعْ علىٰ شِقِّكَ الأيمن، ثم قُل: اللهُمَّ أسلمتُ نفسي إليك، وفوَّضْتُ أمري إليك، وألجأتُ ظَهْري إليك، رَغْبةً ورَهْبةً إليك، لا مَلجأ ولا مَنْجا منكَ إلا إليك، اللهُمَّ آمنتُ بكتابِكَ الذي أنزلت، ونَبِيِّكَ الذي أرسلت، فإن مُتَّ مِن لَيلتِكَ فأنتَ علىٰ الفِطرة، واجعَلهُنَّ آخِرَ ما تَتكلَّمُ به»، قال: فـرَدَّدتُها علىٰ النبيِّ ﷺ، فلما بَلَغْت: «آمنتُ بكِتابِكَ الذي أنزلت، ونَبِيِّكَ الذي أرسلت»، قلت: «ورسولِك»، قال: «لا، ونَبِيِّكَ الذي أرسلت».

النهاية: «إنما رَدَّ عليه ليختلفَ اللفظان، ويَـجمَعَ له الثناءَين؛ مَعنَـيَي النُّبوّة والرِّسالة، ويكونَ تَعْديداً للنِّعْمةِ في الحالتَين، وتعظيمـاً للمِنّةِ علىٰ الوَجْهَين. والرسولُ أخصُّ مِنَ النبيِّ، لأنَّ كُلَّ رسولٍ نبيّ، وليسَ كُلُّ نبيٍّ رسولاً، وقيل: النبيّ: مُشتَقٌّ مِنَ النَّباوة، وهو الشيءُ المُرتَفع».

وقلت: هذا المعنىٰ أنسَبُ فيما نحنُ بصَدَدِه، والله أعلم.

قوله: (**علىٰ سَبيلِ التمثيل**): أي: تشبيهِ الحالِ بالحال، فإنَّ فِعْلَهم لـمَّا أدّىٰ إلىٰ الـحُبوط، فكأنهم قَصَدوا لأجله، كقوله تعالىٰ: ﴿لِيَكُونَ لَهُمۡ عَدُوًّا وَحَزَنًا﴾ [القصص: ٨]، وقوله: «لأجلِ الـحُبوط» مُتعلِّـقٌ بقوله: «فَعَلُوه»، أي: فَعَلُوا رَفْعَ الصَّوْتِ لأجلِ الـحُبوط.

---

(١) برقم (٢٤٧).

فإن قلت: لَخِّصِ الفَرْقَ بينَ الوَجْهَين. قلت: **تلخيصُه: أن يُقدَّرَ الفِعلُ في الثاني** مضموماً إليه المفعولَ له، كأنهما شيءٌ واحد، ثم يُصَبَّ النهيُ عليهما جميعاً صَبّاً، وفي الأول: يُقدَّرُ النهيُ مُوجَّهاً علىٰ الفِعْل علىٰ حِياله، **ثم يُعلَّلُ له** منهياً عنه.

فإن قلت: بأيِّ النَّهيَينِ تَعلَّقَ المفعولُ له؟ قلت: بالثاني عند البَصْريِّين، مُقدَّراً إضمارُه عندَ الأول، كقوله: ﴿ءَاتُونِيٓ أُفۡرِغۡ عَلَيۡهِ قِطۡرٗا﴾ [الكهف: ٩٦]، وبالعكس عندَ الكُوفيِّين، وأيّهما كان: فمَرجِعُ المعنىٰ إلىٰ أنَّ الرَّفْعَ والجهرَ كلاهما منصوصٌ أداؤُه إلىٰ حُبُوطِ العمل.

وقِراءةُ ابنِ مسعود: «فتَحبَطَ أعمالُكم»: أظهَرُ نصّاً بذلك، لأنَّ ما بعدَ الفاءِ لا يكونُ إلا مُسبَّباً عما قبلَه، فيَتنزَّلُ الحبوطُ مِنَ الجهرِ منزلةَ الحلولِ مِنَ الطُّغيان **في قوله تعالىٰ:** ﴿فَيَحُلَّ عَلَيۡكُمۡ غَضَبِي﴾ [طه: ٨١].

قوله: (**تلخيصُه: أن يُقدَّرَ الفِعْلُ في الثاني**) إلىٰ آخِره: تلخيصُه ما قالَ صاحبُ «التقريب»: «والفرقُ أنَّ الفِعْلَ المنهيَّ مُعَلَّلٌ في الأول، والفِعْلَ المُعلَّلَ منهيٌّ في الثاني»، وعن بعضهم: «إذا رفعتُم[(١)] حَبِطَتْ أعمالُكم، فالحَبَطُ نتيجةٌ في الوَجْهِ الثاني، وفي الوَجْهِ الأول: ﴿أَن تَحۡبَطَ﴾ تعليلٌ للنهي لا للفِعلِ نفسِه، كأنه قيل: لِمَ تنهانا؟ فقيل: خِيفةَ حَبَطِ الأعمال، أو: لِمَ لا نرفع؟ فقيل: أن تَحبَط».

قوله: (**ثم يُعلَّلُ له**): الفِعلُ مُسنَدٌ إلىٰ الجارِّ والمجرور، والضميرُ المجرور للفِعْل، و«مَنْهياً» حالٌ منه، أي: يُعلَّلُ الفِعلُ حالَ كونِهِ مَنْهياً عنه.

قوله: (**في قوله تعالىٰ:** ﴿فَيَحُلَّ عَلَيۡكُمۡ غَضَبِي﴾) يعني: قرأ الكِسائي: «فيَحُلَّ» بضَمِّ الحاءِ[(٢)] في قوله تعالىٰ: ﴿وَلَا تَطۡغَوۡاْ فِيهِ فَيَحِلَّ عَلَيۡكُمۡ غَضَبِي﴾، والمعنىٰ: لا يَكُنْ منكم طُغْيان، فحُلولُ غَضَبٍ مني. وكذا هاهنا: لا يَكُنْ منكم رَفْعُ الصَّوْت، فحُبوطُ عَمَلٍ مني.

---

(١) أي: رفعتُم أصواتكم.

(٢) في (ح) و(ف): «قرأ النسائي: «فيحل» بالنصب»، وفيه نَظَر؛ فالقراءةُ بالنصب في قوله: ﴿فَيَحِلَّ﴾ هي قراءةُ القُرّاء عامة، فلا وَجْهَ لتخصيص الكسائي بها، وإنما تميَّزَ الكسائيُّ عن سائر القُرّاء في هذه الآية بضم الحاء، فقرأ: «فيَحُلَّ»، كما في «النشر» لابن الجزري (٢: ٣٢١)، فالمُثبتُ من (ط) هو الصواب.

والحبوط: مِن: حَبِطَتِ الإبل: إذا أكلتِ الـخَضِـرَ فتَفَخ بُطونَـها، وربما هلكت، ومنه قولُه عليه الصَّلاةُ والسَّلام: «وإنَّ مما يُنبِتُ الرَّبيعُ لَـمَا يقتُلُ حَبطاً، أو يُلِمّ»، ......

وهذه الفاءُ عندَ البَصْريِّينَ تَنصِبُ بإضمار «أنْ» بشَـرْطَين: أحدهما: السَّببيّة، والثاني: أن يكونَ قبلَها أمرٌ أو نهيٌ أو استفهامٌ أو نفيٌ أو تَـمَنٍّ أو تَـرَجٍّ، وهي في الحقيقةِ عاطِفةٌ ما بعدَها بتأويلِ المَصدَرِ علىٰ مَصدَرِ ما قبلَها، فيُقدَّرُ فيه «أنْ» لِتعذُّرِ غيرها، لا أنها ناصِبةٌ بنفسِها.

ثم قوله: ﴿وَأَنتُمْ لَا تَشْعُرُونَ﴾ تتميمٌ للمعنىٰ، وإعلامٌ بأنَّ النبيَّ ﷺ ينبغي أن يُـجَلَّ ويُعظَّمَ غايةَ الإجلالِ والإعظام، وأنه قد يُفعَلُ الشيءُ مما لا يُشعَرُ به في أمرِ النبيِّ ﷺ، فيكونُ ذلكَ مُهلِكاً لفاعلِه وقائلِه، ولذلكَ قالَ بعضُ الفُقهاء: مَنْ لم يَـحتَـشِمْ في كلامِه بحَضْـرةِ الرِّسالة، وبَدَرَ منه ما يُنبِئُ عن أدنىٰ نَقْص، وَجَبَ قتلُه. وهو مذهبُ مالكٍ وأصحابه، رضيَ اللـهُ عنهم.

قوله: (وإنَّ مما يُنبِتُ الرَّبيع): روينا عن البُخاريِّ ومُسلِم والنَّسائيِّ وابنِ ماجَهْ[1] عن أبي سعيد قال: «جلسَ رسولُ الله ﷺ علىٰ المِنبَر، فقال: إنَّ مما أخافُ عليكم بعدي ما يُفتَحُ عليكم مِن زَهْرةِ الدُّنيا وزينتِها، فقال رجل: أوَيأتي الخيرُ بالشَّـرِّ يا رسولَ الله؟ فسكت رسول الله ﷺ، ورأينا[2] أنه يَنزِلُ عليه، فأفاقَ يَمسَحُ عنه الرُّحضاء»، وفي رواية: «أينَ السائلُ آنِفاً[3]؟ إنَّ الخيـرَ لا يأتي إلا بالخير، وإنَّ مما يُنبِتُ الرَّبيعُ ما يَقتُلُ حَبطاً أو يُلِمّ، إلا آكِلةَ الـخَضِر، فإنها أكَلَت، حتىٰ إذا امتَدَّ خاصِـرتاها استقبَلَتْ عينَ الشمس، فثَلَطَتْ ومالت، ثم رَتَعَت، وإنَّ هذا المالَ خَضِـرٌ حُلْو، ونِعمَ صاحبُ المُسلِم هو لِـمَنْ أعطىٰ منه المِسكينَ واليتيمَ وابنَ السَّبيل ـ أو كمـا قال رسولُ الله ﷺ ـ وإنَّ مَنْ يأخذُه بغير حَقِّه، كالذي يأكلُ ولا يَشبَع، ويكونُ عليه شهيداً يومَ القيامة».

(١) البخـاري (١٤٦٥) و(٢٨٤٢) و(٦٤٢٧)، ومسلم (١٠٥٢)، والنسـائي (٢٥٨١)، وابن ماجـه (٣٩٩٥).

(٢) تحرَّف في الأصول الخطية إلىٰ: «وروينا»، فأوهَمَ أنهمـا روايتان، وليس كذلك.

(٣) زاد في الأصول الخطية هنا: «أو خير»، ولا معنىٰ له، وفي «الصحيحين» هنا: «وكأنه حَمِدَه».

ومن أخواته: **حَبِجَتِ الإبل**: إذا أكَلَتِ العَرْفَجَ فأصابها ذلك. ....

الشَّـرْح: الـرُّحَضاء: عَـرَقٌ يَغسِلُ الجِلدَ لِكَثْرتِه، ويُستعمَلُ في مَرَضِ الـحُمّىٰ، «أو يُلِمّ»: أي: يَقرُبُ ويَدنُو مِنَ الهلاك، «الثَّلْط»: الرَّجِيعُ الرقيق، يُقال: حَبِطَتِ الدابةُ حَبَطاً ـ بالتحريك ـ: إذا أصابت مَرْعىٰ طيِّباً، فأفرطَتْ حتىٰ تَنَفَّخَتْ وماتت، وذلكَ أنَّ الربيعَ يُنبِتُ أحرارَ العُشب[١]، فتَستَكثِرُ منه الماشيةُ لاستِطابتها، فيُؤدِّي إلىٰ الهلاكِ أو يُقارِبُه، و«الـخَضِر» ـ بكَسْرِ الضاد ـ: نوعٌ مِنَ البُقول، ليسَ من أحرارِها وجَيِّدِها، وإنما ترعاها المواشي إذا لم تَـجِدْ سِواها، فلا تُكثِرُ منها، ولا تَستَمرِئُها.

ضَرَبَ صَلَواتُ الله عليه في الحديثِ مَثَلَين: أحدهما للمُفرِطِ في جَمْعِ الدُّنيا والمنعِ مِن حَقِّها، والآخرُ للمُقتَصِدِ في أَخْذِها للنفع، فقوله: «إنَّ مما يُنبتُ الرَّبيع»: مَثَلٌ للمُفرِطِ الذي يأخذُ الدُّنيا بغير حَقِّها، ويَمنَعُها مُستَحِقَّها، فإنه تَعرَّضَ للهلاكِ في الآخِرةِ بدخولِ النار، وفي الدُّنيا بأذىٰ الناس له، وحَسَدِهم إياه، وقوله: «إلا آكِلةَ الـخَضِر»: مَثَلٌ للمُقتَصِدِ في جَمْعِ المالِ مِن حَقِّه، فإنه بنَجْوةٍ مِن وَبالِها[٢].

فقولُه: «وإنَّ مما يُنبِتُ الرَّبيعُ لَـمَا يقتُلُ حَبَطاً»: «ما» الأُولىٰ: موصولة، والثانية: موصوفة، أي: وإنَّ الذي يُنبِتُه الرَّبيعُ لَشَيْءٌ يقتُلُ حَبَطاً؛ مَصدَرٌ لا مِن فِعلِه، لأنه في معنىٰ القَتْل.

أما قولُه: «أو كما قال»: فقال مُحيي الدِّينِ النَّواوي: «ينبغي لِـمَنْ يروي حديثاً بالمعنىٰ أن يقولَ عَقِبَه: «أو كما قال»، «أو نَحْوَ هذا»، أو ما أشبَهَ هذا مِنَ الألفاظ، رُوِيَ هذا عن عبدِ الله ابنِ مسعودٍ وأبي الدَّرْداءِ وأنسٍ وغيرهم»[٣].

قوله: (**حَبِجَـتِ الإبِـل**): **النهاية**: «في حديثِ ابنِ الـزُّبيـر: «إنَّا لا نموتُ حَبَجاً علىٰ

---

(١) أي: ما يُؤكَلُ غيرَ مطبوخ، وقيل: ما خَشُنَ منها، وقيل: ما رَقَّ منها ورَطُب. «لسان العرب» لابن منظور، مادة (حرر).

(٢) الشـرحُ كُلُّه مُستفادٌ من «النهاية» لابن الأثير، كُلُّ لفظةٍ في مادتها، وأكثرُه في مادة (خضـر).

(٣) قاله الإمامُ النوويُّ رحمه الله تعالىٰ في «الإرشاد»، وهو اختِصارُه لكتاب ابن الصلاح في علوم الحديث، ثم اختصره ثانيةً في «التقريب والتيسير لمعرفة سنن البشير النذير»، وهذا الثاني شرحه السُّيوطي في «تدريب الراوي شـرح تقريب النواوي»، وانظر المسألة فيه في (٢: ١٠٢).

وأحبَضَ عَمَلَه: مِثْلُ: أحبَطَه، وحَبِطَ الجرحُ وحَبِر: إذا غَفَر، وهو نَكْسُه وتراميه إلىٰ الفساد.

جُعِلَ العَمَلُ السَّيِّئُ في إضرارِهِ بالعَمَل الصالح كالداءِ **والحَرَض** لمنْ يُصابُ به، أعاذنا اللهُ مِن حَبَطِ الأعمال، وخَيْبةِ الآمال.

وقد دلَّتِ الآيةُ علىٰ أمرَيْنِ هائِلَين: أحدهما: أنَّ فيما يرتَكِبُ مَنْ يُؤمنُ مِنَ الآثامِ ما يُحبِطُ عَمَله. **والثاني**: أنَّ في آثامِهِ ما لا يَدْري أنه مُحبِط، ولَعَلَّه عندَ الله كذلك، فعلىٰ المُؤمِنِ أن يكونَ في تَقْواهُ كالماشي في طريقٍ شائِكٍ لا يَزالُ يَحتَرِزُ ويَتَوقّىٰ ويَتَحفَّظ.

مَضاجِعِنا، كما يموتُ بنو مروان»: الحَبَج - بفَتْحَتَين -: أن يأكلَ البعيرُ لِحاءَ العَرْفَج، ويَسمَنَ عليه، وربما بَشِمَ[1] منه فقتَلَه، عَرَّضَ بهم لكثرةِ أكلِهم وإسرافِهم في مَلاذِّ الدُّنيا، وأنهم يموتونَ بالتُّخَمة».

قوله: (**والحَرَض**): بالحاء المهملة، **النهاية**: «أحرَضَه المرض: إذا أفسَدَ بَدَنَه وأشفىٰ علىٰ الهلاك».

قوله: (**وقد دلَّتِ الآيةُ علىٰ أمرَينِ هائِلَين**): **الانتصاف**: «الزمخشريُّ يَعتَقِدُ أنَّ الكبائرَ مُحبِطةٌ للأعمالِ مُوجِبةٌ للخُلودِ في النار، وأخَذَ مِن هذهِ الآية: أنَّ رفعَ الصَّوْتِ بينَ يَدَي النبيِّ ﷺ معصيةٌ لا تَبلُغُ الشِّرْك، وقد جَعَلَها مُحبِطة، وخَوَّفَ العِبادَ مِن إحباطِ الأعمال.

وجوابُه: أنَّ المُرادَ النهيُ عن رفع الصَّوْتِ علىٰ الإطلاق، والحذرُ عما يُتوقَّعُ منه مِن إيذاءِ النبيِّ ﷺ، وإيذاؤُه كفرٌ مُحبِطٌ للعمل، فنهىٰ عن رفعِ الصَّوْتِ مُحذِّراً فيه عما يَؤُولُ إليه، ولو كانَ الأمرُ علىٰ ما يَعتَقِدُه الزمخشريُّ لم يَكُنْ لقوله: ﴿وَأَنتُمْ لَا تَشْعُرُونَ﴾ معنىٰ؛ إذ الأمرُ مُنحَصِرٌ في أن يكونَ كُفْراً مُحبِطاً لِكَونِهِ مُؤذِياً، أو غيرَ مُؤذٍ فيكونُ مُحبطاً علىٰ رأيه، والإحباطُ واقعٌ علىٰ كُلِّ حال.

وكلامُنا هذا مُرتَّبٌ علىٰ مُقدِّمتَين: الأولىٰ: أنَّ رفعَ الصَّوْتِ مما يحصلُ فيه الأذىٰ، وهو

---

(١) البَشَم: التُّخَمةُ والسآمة، يُقال: بَشِمَ هو، وأبشَمَه الطعام. قاله العلامة الفيروزآبادي في «القاموس»، مادة (بشم).

[﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يَغُضُّونَ أَصْوَٰتَهُمْ عِندَ رَسُولِ ٱللَّهِ أُوْلَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ ٱمْتَحَنَ ٱللَّهُ قُلُوبَهُمْ لِلتَّقْوَىٰۚ لَهُم مَّغْفِرَةٌ وَأَجْرٌ عَظِيمٌ﴾ ٣]

﴿ٱمْتَحَنَ ٱللَّهُ قُلُوبَهُمْ لِلتَّقْوَىٰ﴾ مِن قولك: امتُحِنَ فُلانٌ لأَمْرِ كذا، وجُرِّبَ له، ودُرِّبَ للنُّهوض به، فهو مَضطَلِعٌ به غيرُ وانٍ عنه. والمعنىٰ: أنهم صُبُرٌ علىٰ التقوىٰ، أقوياءُ علىٰ احتمالِ مَشاقِّها.

أو: وُضِعَ الامتِحانُ مَوضِعَ المعرفة، لأنَّ تَحَقُّقَ الشيءِ باختباره، كما يُوضَعُ الخَبرُ مَوضِعَها، فكأنه قيل: عَرَفَ اللهُ قلوبَهم للتقوىٰ، وتكونُ اللامُ مُتعلِّقةً بمحذوف، واللامُ هي التي في قولك: أنتَ لهذا الأمر، أي: كائنٌ له ومُختَصٌّ به، قال:

أنتَ لها ـ أحمدُ ـ مِن بَيْنِ البَشَرْ

أمرٌ مُشاهَد، حتىٰ إنَّ الشَّيْخَ يتأذىٰ برَفْع صَوْتِ التلميذ، فكيفَ برُتبةِ النُّبوّةِ وما تَستَحِقُّه مِنَ الإجلالِ والإعظام. الثانية: أنَّ إيذاءَ النبيِّ ﷺ كُفْر»[1].

وقلت: ويُمكِن أن يُقال: إنَّ مقامَ التعريضِ التوبيخيِّ ـ كما سبق ـ اقتضىٰ المُبالَغة، واستدعىٰ أن يُنزَّلَ أذاهم رسولَ الله ﷺ برفعِ الصَّوْتِ منزلةَ الكُفْرِ تَغليظاً؛ إجلالاً لمجلسِهِ صَلَواتُ الله عليه، ثم يَترَتَّبُ عليه ما تَرتَّبَ علىٰ الكُفرِ الحقيقيِّ مِنَ الإحباط، كقوله تعالىٰ: ﴿وَلِلَّهِ عَلَى ٱلنَّاسِ حِجُّ ٱلْبَيْتِ﴾ إلىٰ قوله: ﴿وَمَن كَفَرَ فَإِنَّ ٱللَّهَ غَنِيٌّ عَنِ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ [آل عمران: ٩٧]، ومعنىٰ: ﴿وَأَنتُمْ لَا تَشْعُرُونَ﴾ علىٰ هذا: أنتُم لا تَشعُرونَ أنَّ ذلكَ بمنزلةِ الكُفرِ المُحبِط، وليسَ كسائرِ المعاصي.

قوله: (**أنتَ لها ـ أحمدُ ـ مِن بَيْنِ البَشَر**)[2]: أوَّلُه:

وقصيدةٍ رائقةٍ[3] ضَوَّعتُها

---

(١) «الانتصاف» (٣: ٥٥٦) بحاشية «الكشّاف».

(٢) تَقدَّمَ عند الزمخشريِّ في تفسير الآية ٦١ من سورة المؤمنون (١٠: ٥٩٩).

(٣) تحرَّف في الأصول الخطية إلىٰ: «رائعة» أو «رائغة»، والمُثبَت من «روح المعاني» للألوسي (٢٦: ١٣٨).

أعَدّاءُ مَنْ لليَعمَلاتِ علىٰ الوَجَىٰ؟

وهيَ مَعَ معمولـها منصوبةٌ علىٰ الحال. أو: ضَـرَبَ اللـهُ قلوبَهم بأنواعِ المِحَنِ والتكاليفِ الصَّعْبةِ لأجلِ التقوىٰ، أي: لِتَثبُتَ وتَظهَرَ تقواها، ويُعلَمَ أنهم مُتَّقون؛ لأنَّ حقيقةَ التقوىٰ لا تُعلَمُ إلا عندَ المِحَنِ والشَّدائِدِ والاصطبارِ عليها.

أي: مُعجِبة، راقني[١] الشيء: أعجَبَني. وعن بعضهم: «أحمد»: يجوزُ أن يكونَ أفعَلَ التفضيل، وأن يكونَ عَلَمـاً، أي: أنتَ يا أحمدُ كائنٌ لها ومُختَصٌّ بها.

قوله: (**أعَدّاءُ مَنْ لليَعمَلاتِ علىٰ الوَجَىٰ**): تمامُه:

وأضيافِ ليـلٍ بَيَّـتُوا لِنُـزولِ؟[٢]

وفي بعضِ النُّسَخ مِنَ المتن: «أعَدَّاء»[٣]، الهمزةُ للنِّداء، وهو اسمُ رجلٍ يرثيه، يقولُ تحسُّراً وتَوجُّعاً: مَنْ يُؤوي الأضياف، وقد بَهَرَهُمُ السَّعْي، وأتعَبَهم الطَّلَب، ومَنْ يُنزِلُ السَّفْرَ[٤]، وقد أرَمَّتْهُمُ النُّوقُ السِّـراعُ إلىٰ المَهالِك، حتىٰ حَفِيَتْ نِعالُهم، أي: من يُخلِّصُ اليَعمَلاتِ مِنَ الوَجَىٰ[٥] بأن يُنزِلَ صاحبَها، ويَقضي مَهامَّه، فيَتَخلَّصَ مِنَ السَّيْرِ[٦].

قوله: (**وهيَ معَ معمولـها منصوبةٌ علىٰ الـحال**): التقدير: كائنةً للتقوىٰ، و«هيَ» أي: المحذوف، «مَعَ معمولها» أي: التقوى، وإنما أنَّـثَه لأنه بمعنىٰ «مُحصِّلة» أو «مُختصّة».

---

(١) تحرَّف في الأصول الخطية إلىٰ «راعني» أو «راغني»، والصواب ما أثبتّ، ففي «لسان العرب» لابن منظور، مادة (روق): «راقني الشيءُ يروقُني رَوْقاً ورَوَقاناً: أعجبني».

(٢) البيتُ لعُتَيِّ بن يزيد بن مالك العُقيلي، كما في «الحماسة» ص١٥٧.

(٣) كذا في الأصول الخطية، وهو باللفظ الأول نفسه، ولعلَّ أحد الموضعين دون همزة النِّداء، وتحرَّف علىٰ النُّسّاخ، والله أعلم.

(٤) أي: المُسافرين، يُقال: «رجلٌ سَفْر، وقومٌ سَفْر»، كما في «القاموس» للفيروزآبادي، مادة (سفر).

(٥) اليَعمَلات: النُّوق، والوَجىٰ: شِدّةُ الحفا، والوجع في الحافر والخفّ.

(٦) شـرحُ البيت مستفادٌ من «شـرح الحماسة» للمرزوقي (٢: ٦٢٤-٦٢٥).

وقيل: أخلَصَها للتقوىٰ؛ مِن قولـهم: امتَحَنَ الذَّهَبَ وفَـتَنَه: إذا أذابَه، فخَلَّصَ إبريزَه مِن خَبَـثِهِ ونَقّاه. وعن عُمَرَ رضيَ اللـهُ عنه: أذهَبَ الشَّهَواتِ عنها.

قوله: (مِن قولهم: امتَحَنَ الذَّهَب): فسَّـر ﴿ٱمۡتَحَنَ ٱللَّهُ قُلُوبَهُمۡ لِلتَّقۡوَىٰۚ﴾ بوُجُوه:

أحدها: أنه مِنَ الكِنايةِ التلويحية، عَبَّـرَ عن كونِهم مُغرِقينَ في التقوىٰ كامِلينَ فيها بقوله: ﴿ٱمۡتَحَنَ ٱللَّهُ قُلُوبَهُمۡ لِلتَّقۡوَىٰۚ﴾، لأنَّ الامتِحانَ والتجربةَ يُوجِبُ مُزاوَلةَ الأمرِ ومُعالجتَه مرّةً بعدَ أخرىٰ، وذلكَ يُوجِبُ التَّمرُّنَ فيه، والمُتمرِّنُ مُضطَلِعٌ فيه، وفي المَثَل: «أنا جُذيلُها المُحكَّكُ وعُذيقُها المُرجَّب»[١]، فعلىٰ هذا: مجازُ الآيةِ راجعٌ إلىٰ العباد، نَحْو قولِه تعالىٰ: ﴿وَأَرۡسَلۡنَٰهُ إِلَىٰ مِاْئَةِ أَلۡفٍ أَوۡ يَزِيدُونَ﴾ [الصافات: ١٤٧].

وثانيها: أنه مِن إطلاقِ السَّبَبِ علىٰ المُسبَّب، فإنَّ الامتِحانَ سَبَبُ المعرفة، وهو المُرادُ مِن قولِه: «لأنَّ تَـحَقُّقَ الشيءِ باختباره»، وهو لوجهين: أحدهما: أنَّ اللامَ في «التقوىٰ» صِلةُ محذوف، وهو حالٌ مِنَ المفعول، وهو ﴿قُلُوبَهُمۡ﴾. وثانيهما: أن تكونَ اللامُ للتعليل، والمعنىٰ: وضَـرَبَ اللـهُ قلوبَهم بأنواع المِحَنِ والتكاليفِ الصَّعْبةِ لأجلِ التقوىٰ، وإثباتُ العِلم هنا كإثباتِهِ في قوله تعالىٰ: ﴿وَتِلۡكَ ٱلۡأَيَّامُ نُدَاوِلُهَا بَيۡنَ ٱلنَّاسِ وَلِيَعۡلَمَ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَيَتَّخِذَ مِنكُمۡ شُهَدَآءَ﴾ [آل عمران: ١٤٠]، قال[٢]: «وليَعلَمَهم عِلمـاً يَتعلَّقُ به الجزاء»، ومن ثَمَّ عَقَّبه بقوله: ﴿لَهُم مَّغۡفِرَةٌ وَأَجۡرٌ عَظِيمٌ﴾، فتكون «أو ضَـرَبَ اللـهُ» عطفًا علىٰ «عَرَفَ الله»[٣].

---

(١) انظر: «مجمع الأمثال» للميداني (١: ٣١).

(٢) أي: الزمخشـريُّ في تفسير الآية المذكورة من سورة آل عمران (٤: ٢٧٧).

(٣) التعبير بـ«عرف»: هو لفظ الزمخشري هنا ـ وقد تكرر منه في غير ما موضعٍ من «كشافه»، منها قوله: «عرفَ الله» في تفسير الآيات: (النساء: ٣٢، هود: ٣٥، الرعد: ١٧، الزمر: ٢٢، الذاريات: ٥٤، القلم: ٣٣)، وقوله: «الذين عرفتُهم» في تفسير الآية ١١٨ من سورة المائدة ـ ولم يَتَعقَّبْهُ فيه المُؤلِّفُ بشيء، ولا يسوغ إلَّا علىٰ اعتبار «عَرَفَ» مُرادفاً لِـ«عَلِمَ»، وفيه نَظَـرٌ عند المُحقِّقين من أهل اللغة، فمنعوا من إطلاق «المعرفة» في حق الله تعالىٰ؛ لِـمَا أنها تُستَعملُ في العلم القاصر المُتوصَّل إليه بتفكُّر. قاله الراغب في «المفردات» (عرف)، والفيروز آبادي في «بصائر ذوي التمييز» (عرف).

....

وثالثها: أن يكونَ تمثيلاً، شَبَّهَ خُلُوصَ قُلوبِهم عن شَوائِبِ الكُدُوراتِ النفسانية، وتَصَوُّعَ دواعيهم عن اللَّذّاتِ الشَّهَوانيةِ بعدَ طُولِ المُجاهَدات ومقاساةِ المُكابَدات، بخُلُوصِ الذَّهَبِ الإبريزِ الذي عُرِضَ علىٰ النار، ونُقِّيَ مِنَ الـخَبَثِ والزَّبَدِ الذي يَذهَبُ جُفاء.

قال الـواحِديّ: «تقديـرُ الكلام: امتَحَنَ اللـهُ قُلوبَـهم فأخلَصَها للتقوىٰ، فحذفَ «الإخلاص» لِدلالةِ «الامتِحانِ» عليه، ولهذا قالَ قَتادة: أخلَصَ اللـهُ قُلوبَهم»[١].

وقلت: هذا الوَجْهُ أنسَب؛ لأنَّ الكلامَ وارِدٌ في مَدْح أولئكَ السادةِ الكرام، وفي التعريضِ ممن ليسوا علىٰ وَصْفِهم، ومن ثَمَّ قالَ في فاصِلةِ الآيةِ السابقة: ﴿وَأَنتُمْ لَا تَشْعُرُونَ﴾، واللاحِقة: ﴿أَكْثَرُهُمْ لَا يَعْقِلُونَ﴾.

فإن قلت: ذهبتَ في ما مَرَّ أنَّ اختِصاصَ «النبيِّ» بالذِّكْر[٢] في الآيةِ الثانيةِ لتبجيلِ جانبِ الرسولِ ﷺ، وذِكْرَ «رسوله» في الأُولىٰ[٣] لأجلِ الاحتِذاءِ علىٰ أمثلةِ الكِتابِ والسُّنّة، فلِمَ خُولِفَ ورَجَعَ في الثالثةِ[٤] إلىٰ ما بُدِئَ به؟

قلت: ليُؤذِنَ بإفضالِ الله في حَقِّ أولئكَ الكَمَلة، وتأديبِهِ إياهم، وأنهم إنما غَضُّوا أصواتَهم عندَ رسولِ الله، ولم يَرفَعُوا بها مِثلَ أولئك؛ لأنَّ اللهَ زَيَّنَ باطنَهم باكتِساءِ لباسِ التقوىٰ، حتىٰ سَـرَىٰ إلىٰ ظاهرهم[٥] بالتأدُّبِ بينَ يَدَي المَوْلىٰ، ومَنْ أرسَلَه إليهم وأكرَمَهم به، ومن ثَمَّ نُسِبَ ﴿ٱمْتَحَنَ﴾ إلىٰ الله تعالىٰ، وجيءَ به ماضياً، وأُسنِدَ ﴿يَغُضُّونَ﴾ إليهم، وأُتِـيَ به مُضارعاً، دالًّا به علىٰ الاستمرار، كأنه قيل: إنَّ الذينَ دأبُهم وعادتُهم التأدُّبُ في حَضْرةِ الرِّسالة، إنما

---

(١) «الوسيط» للواحدي (٤: ١٥١).

(٢) أي: التعبير بلفظ «النبيِّ» دونَ «الرسول» أو غيره في قوله: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ لَا تَرْفَعُوٓا۟ أَصْوَٰتَكُمْ فَوْقَ صَوْتِ ٱلنَّبِىِّ﴾ الآية، وانظر ما تَقَدَّمَ في ذلك عند المؤلف رحمه الله تعالىٰ ص٤٤٤-٤٤٥.

(٣) أي: في قوله: ﴿لَا تُقَدِّمُوا۟ بَيْنَ يَدَىِ ٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ﴾.

(٤) أي: في هذه الآية، في قوله: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يَغُضُّونَ أَصْوَٰتَهُمْ عِندَ رَسُولِ ٱللَّهِ﴾.

(٥) في (ف) إلىٰ: «باطنهم»، والمُثبَت من (ط) و(ح)، وهو الصواب.

والامتحان: افتِعال؛ مِن: مَـحَنَه، وهو اختبارٌ بليغٌ أو بَلاءٌ جَهيد، قال أبو عَمْرو: كُلُّ شيءٍ جَهَدتَه فقد مَـحَنتَه، وأنشد:

أتَـــتْ رَذايــا بادِيــاً كَلالُهــا قد مُـحِنَتْ وَاضـطَرَبَتْ آطالُهـا

قيل: أُنزِلَتْ في الشَّيخَينِ رضيَ اللـهُ عنهما، لِـمَا كانَ منهمـا مِن غَضِّ الصَّوْتِ والبُلوغ به أخا السِّـرار.

وهذه الآيـةُ ـ بنَظْمِها الذي رُتِّـبَتْ عليه؛ مِن إيقاع الغاضِّينَ أصواتَهم اسماً لـ«إنَّ» المُؤكِّدة، وتَصْييرِ خَبَـرِها جُملةً مِن مُبتَدأٍ وخَبَـرٍ مَعرِفَـتَينِ معاً؛ والمُبتَدأ: اسمُ الإشارة، واستئنافُ الجملةِ المُستَودَعةِ ما هو جزاؤُهم علىٰ عَمَلِهم، وإيرادُ الجزاءِ نكرةً مُبهَماً أمرُه ـ ناظرةٌ في الدلالةِ علىٰ غايةِ الاعتِدادِ والارتضاءِ لِـمَا فَعَلَ الذينَ وَقَّـرُوا رسولَ الله ﷺ مِن خَفْضِ أصواتِهم، وفي الإعلام بمَبلَغ عِزّةِ رسولِ الله ﷺ، وقَدْرِ شَرَفِ مَنزِلَتِـه، وفيها تعريضٌ بعظيم ما ارتكبَ الرافِعونَ أصواتَـهم، واستيجابِـهم ضِدَّ ما استَوجَبَ هؤلاء.

اختصُّوا به؛ لأنه تعالىٰ هو الذي أدَّبَهم بإرسالِ الرسولِ ﷺ، وإنزالِ الكتابِ والحِكمة، حتىٰ هُذِّبُوا هذا التهذيب.

قوله: (**أتتْ رذايا**) البيت[1]: الرَّذِيّة[2]: الناقةُ المهزولةُ مِنَ السَّيْر، والجمع: الرذايا، والمُذكَّر: رَذِيّ، و«الإطل»[3]: الخاصرة، والجمع: الآطال.

قوله: (**وهذهِ الآيـة**): يعني قولَه: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يَغُضُّونَ أَصۡوَٰتَهُمۡ﴾، فقوله: «هذهِ الآية» مُبتَدأٌ موصوف، والخبـرُ قولُه: «ناظِرة»، و«بنَظْمِها» مُتعلِّـقٌ بـ«ناظِرة»، أي: هذهِ الآيةُ دالّةٌ بواسِطةِ نَظْمِها علىٰ غايةِ الاعتِداد. وفي تلكَ القُيودِ التي ذكرَها[4] إشارةٌ إلىٰ خواصَّ تَضَمَّنَها التركيبان.

---

(١) ذكره الزمخشريُّ أيضاً في «أساس البلاغة»، مادة (محن)، ولم أقف عليه عند غيره.

(٢) قوله: «الرذية»: سقط من (ح)، وتحرَّف في (ف) إلىٰ: «الرذة»، والمثبت من (ط).

(٣) يُقال: إطِلٌ وإطْل، مثل: إبِلٍ وإبْل. كذا في «لسان العرب» لابن منطور، مادة (أطل).

(٤) يعني: ما ذكره الزمخشريُّ بين المُبتدأ والخبر.

[﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ يُنَادُونَكَ مِن وَرَآءِ ٱلْحُجُرَٰتِ أَكْثَرُهُمْ لَا يَعْقِلُونَ ۞ وَلَوْ أَنَّهُمْ صَبَرُوا۟ حَتَّىٰ تَخْرُجَ إِلَيْهِمْ لَكَانَ خَيْرًا لَّهُمْ ۚ وَٱللَّهُ غَفُورٌ رَّحِيمٌ ﴾ ٤-٥]

والوراء: الجهةُ التي يُواريها عنكَ الشَّخصُ بطَلَلِهِ مِن خلفٍ أو قُدّام، و﴿مِن﴾ لابتداءِ الغاية، وأنَّ المُناداةَ نَشأَتْ مِن ذلكَ المكان.

أما التركيبُ الأولُ ـ وهو قولُه: ﴿ٱلَّذِينَ يَغُضُّونَ أَصْوَٰتَهُمْ﴾ إلىٰ قوله: ﴿لِلتَّقْوَىٰ﴾ ـ ففيه خواصّ:

إحداها: إيقاعُ «الغاضِّينَ أصواتَهم» اسماً لـ«إنَّ» المُؤكِّدة، وفائدتُه توكيدُ مضمونِ الجملةِ وتقريرُه، معَ تصويرِ ما كان يَصدُرُ مِن أولئكَ الكَمَلةِ في حَضرةِ الرسالةِ مِنَ التأدُّبِ بتأديب الله. نحوُه في التقرير: ﴿وَرَٰوَدَتْهُ ٱلَّتِى هُوَ فِى بَيْتِهَا﴾ [يوسف: ٢٣].

وثانيها: تصييرُ خَبَرِها جُملةً مِن مُبتَدأٍ وخَبَر، وفائدتُه الحصرُ المُستَفادُ مِن تعريفهما، نَحْو: زيدٌ المُنطَلِق، يعني: هُمُ الذينَ شَرَّفَهم الله تعالىٰ بإخلاصِ القُلوبِ دونَ غيرِهم، تَعْريضاً بأولئكَ الذينَ لم يَغُضُّوا أصواتَهم.

وثالثُها: إيقاعُ المُبتَدأِ الثاني اسمَ إشارة؛ ليُؤذِنَ بأنَّ مَنْ سبقَ ذِكرُه إنما امتَحَنَ اللهُ قلوبَهم لأنهم اكتَسَبُوا تلكَ الفضيلة بها.

وأما التركيبُ الثاني[1] ففيه فائدتان: إحداهما: قَطْعُها عن الجملةِ الأُولىٰ، فأخلاها عن الرابطِ اللفظيِّ ـ وهو الفاء ـ لتُحرِّكَ أريحيّةَ السامع، وتَحمِلَه علىٰ: ما جزاءُ أولئكَ السادةِ في العُقبىٰ، ليَضُمَّ معَ اختِصاصِهم بهذهِ المَنقَبةِ الأسنىٰ؟ فيُجاب: بأنَّ لهم عندَ الله القُرْبىٰ والزُّلفىٰ. وثانيتهما: تنكيرُ «المَغفِرة» ليَدُلَّ علىٰ ضَرْبٍ عظيمٍ في بابه، لا يُكتَنَهُ كُنهُه، ولا يُقادَرُ قَدْرُه.

لله دَرُّ المُصنِّفِ في إبرازِ هذهِ المَحاسِن، وفي إرشادِهِ إلىٰ جِهات تلكَ النُّكات.

قوله: (بطَلَلِه): الجوهري: «يُقال: حَيّا اللهُ طَلَلَك، وطَلالتَك، يعني: شَخْصَك»، فقولُه:

---

(١) وهو قوله: ﴿لَهُم مَّغْفِرَةٌ وَأَجْرٌ عَظِيمٌ﴾.

فإن قلت: **أَفَرْقٌ بينَ الكلامَيْن**؛ بينَ ما تَثبُتُ فيه وما تَسقُطُ عنه؟ قلت: الفرقُ بينهما: **أنَّ المُنادي والمُنادىٰ في أحدِهما يجوزُ أن يَجمَعَهما الوراء، وفي الثاني: لا يجوز**، لأنَّ الوراءَ تصيرُ بدخولِ «مِن» مُبتَدَأً الغاية، ولا يجتمعُ علىٰ الجِهةِ الواحدةِ أن تكونَ مُبتَدأً ومُنتهًىٰ لِفِعْل واحد، والذي يقول: ناداني فُلانٌ مِن وَراءِ الدار، لا يُريدُ وَجْهَ الدار ولا دُبُرَها، ....

«يُواريها عنكَ الشَّخْصُ بطَلَلِه»: معناه: يُخْفيها ذو طَلَلٍ بطَلَلِه. والجوهري: «وارَيْتُ الشيء: إذا أخفَيتَه، وتوارىٰ هو: استَتَر، ووراء: بمعنىٰ: خَلْف، وقد يكونُ بمعنىٰ: قُدّام، وهيَ مِنَ الأضداد، قال الأخفش: يُقال: لَقِيتُه مِن وراءُ، فتَرفَعُه علىٰ الغايةِ إذا كانَ غيرَ مُضاف».

قوله: (**أَفَرْقٌ بينَ الكلامَين**): علىٰ الأمر، أي: أَفَرْقٌ بينَ كلامٍ تَثبُتُ فيه «مِن» وكلامٍ تَسقُطُ منه «مِن».

قوله: (**أنَّ المُنادي والمُنادىٰ في أحدِهما يجوزُ أن يَجمَعَهما الوراء، وفي الثاني: لا يجوز**) إلىٰ آخره: هذا الفرقُ ظاهِر، قال صاحبُ «التقريب»: وفيه نَظَر[1]؛ لأنَّ المُبتَدأَ والمُنتَهىٰ: إما المُنادىٰ ـ علىٰ ما هو التحقيق ـ أو الجهة، فإن كانَ الأولَ جاز أن يَجمَعَهما «الوراء» في إثباتِ «مِن» وفي إسقاطه؛ لِتَغايُرِ المُبتَدأِ والمُنتَهىٰ، وإن كانَ الثانيَ فالجهة: إما ذاتُ أجزاءٍ أو عديمةُ الأجزاء، فإن كانَ الأول جاز أن يجمعَهما في إثبات «مِن» أيضاً باعتبارِ أجزاء الجهة، وإن كان الثاني لم يَجُزْ أن يجمعَهما؛ لا في إثبات «مِن» ولا في إسقاطه لاتحادِ المَوْرِد[2]، والتحقيقُ أنَّ الفِعْلَ يَبتَدِئُ مِنَ الفاعل، ويَنتَهي إلىٰ المفعول، ويقعُ في الظَّرْف[3]، وأنَّ «مِن وراءِ الحجرة» و«وراءَها» كلاهما ظَرْف، كصَلَّيتُ مِن خلفِ الإمام وخلفَه، ومن قبلِ اليوم وقبلَه، ومعنىٰ الابتداءِ غيرُ مُحقَّق، والفَرْقُ تَعَسُّف.

---

(١) كذا في (ط) و(ف)، وفي (ح): «هذا الفرق: قال صاحب «التقريب»: ظاهر، وفيه نظر».

(٢) من قوله: «جاز أن يجمعهما في إثبات (من)» إلىٰ هنا، سقط من (ح) و(ف).

(٣) كذا في (ط) و(ح)، وفي (ف): «فهما في الظَّرْف».

....

فيُقال: لا بُدَّ مِنَ الفَرْق؛ صَوْناً لكلام الله مِنَ العَبَث، لاسِيَّمـا قد تَقرَّرَ في أولِ البقرةِ عندَ قوله: ﴿ذَهَبَ ٱللَّهُ بِنُورِهِمْ﴾ [البقرة: ١٧]: أنَّ صاحبَ المعاني يَعتبِـرُ حروفَ الصِّلات، ويَنظُرُ إلىٰ مَواقِعِها، ولا ارتيابَ أنَّ «وراء» مِنَ الظُّروفِ المُبهَمة، فبدخولِ «مِن» يَتَعيَّنُ له ابتداء، وهو مِنَ الأمورِ النِّسبية(١)، فلا بُدَّ له مِنَ الانتهاء، وأن يكونَ المُنتَهىٰ مكاناً غيـرَ المكانِ الذي نَشَأَ منه النِّداء، وهو الجِهةُ المُسمّـاةُ بـ«الوراء»، إذ كُلُّ جُزءٍ مِن أجزائِهِ يَصدُقُ أنه مَنشَأُ النِّداء، فجَعْلُ تلكَ الجِهةِ نفسَ المُنتَهىٰ يَلزَمُ أن يَـجتَمِعَ علىٰ الجِهةِ الواحدة أن تكونَ مُبتَدأً ومُنتَهىً.

وتحريرُ المعنىٰ: أنه لو قيل: «يُنادُونَكَ وراءَ الحجرات» لكانَ الغَرَضُ في الإيرادِ إنكارَ أنهم كانوا يُنادُونَه وراءَ الحجرات(٢)، وفُهِمَ منه أنهم لو نادوهُ في غيـرِ تلكَ الجهةِ لم يَكُنْ مُنكَراً، ولكنَّ الغَرَضَ في الإنكارِ أنهم كانوا يُنادُونَه مِنَ الخارج، وهو في الـحُجْرة، فأُريدَ إنكارُ هذهِ الصُّورةِ المُنكَرةِ الواقِعةِ خُصُوصاً، فزِيدَ «مِن» لتَدُلَّ علىٰ الابتداءِ والانتِهاء، وأنهم خارجون، وهو ـ صَلَواتُ الله عليه ـ داخل، وإليه الإشارةُ بقوله: «والإنكارُ لم يَتَوجَّهْ عليهم مِن قِبَلِ أنَّ النِّداءَ وقع» إلىٰ آخِرِه.

ونظيرُه ما سبقَ قبلَ هذا في قِراءةِ ابنِ مسعود: «لا تَرفَعُوا بأصواتِكم فوقَ صَوْتِ النبيّ»: أنَّ في زيادةِ الباءِ الدلالةَ علىٰ النهي عما كانوا عليه من الـجَلَبة، وسبقَ بيانُه.

ويُؤيِّدُه قولُ القاضي: «﴿مِن﴾ ابتدائية، فإنَّ المُناداةَ نَشَأَتْ مِن جِهةِ الوراء، وفائدتُها: الدَّلالةُ أنَّ المُنادي داخِلَ الحجرة، إذْ لا بُدَّ أن يَـختَلِفَ المُبتَدأُ والمُنتَهىٰ بالجهة»(٣).

---

(١) في (ح) و(ف): «السببية»، وهو تحريف، والمثبت من (ط).

(٢) من قوله: «لكان الغرض» إلىٰ هنا، سقط من (ح).

(٣) «أنوار التنزيل» للبيضاوي (٥: ٢١٣).

ولكنْ أيَّ قُطْرٍ مِن أقطارِها الظاهِرةِ كانَ مُطلقاً بغير تَعْيينٍ واختِصاص، والإنكارُ لم يَتوجَّهْ عليهم مِن قِبَلِ أنَّ النِّداءَ وقعَ منهم في أدبارِ الحجراتِ أو في وجوهِها، وإنما أُنكِرَ عليهم أنهم نادوهُ مِنَ البَـرِّ والخارج مُناداةَ الأجلافِ بعضِهم لبعض، مِن غير قَصْدٍ إلىٰ جِهةٍ دونَ جِهة.

والحجرة: الـرُّقْعةُ مِنَ الأرضِ المَحْجورةِ بحائطٍ يُـحَوَّطُ عليها، وحَظيرةُ الإبل تُسَمّىٰ: الحجرة، وهيَ فُعْلة، بمعنىٰ: مفعولة، كالغُرْفة والقُبْضة، وجمعُها: **الـحُجُرات؛ بضَمَّتَين**، والـحُجَرات؛ بفَتْح الجيم، والـحُجْرات؛ بتسكينها، وقُرِئَ بهنَّ جميعاً. والمُراد: حُجُراتُ نِساءِ رسولِ الله ﷺ، وكانت لكُلٍّ منهنَّ حُجْرة.

ومُناداتُهم مِن ورائها: يحتملُ أنهم قد تَفَرَّقُوا علىٰ الحجراتِ مُتَطَلِّبينَ له، فناداهُ بعضٌ مِن وَراءِ هذه، وبعضٌ مِن وراءِ تلك، وأنهم قد أتـَوْها حُجْرةً حُجْرةً فنادوه مِن ورائها، وأنهم نادَوْهُ مِن وراءِ الحجرةِ التي كانَ فيها، **ولكنَّها جُمِعَت إجلالاً** لرسولِ الله ﷺ، ولمكانِ حُرْمتِه.

والفِعلُ وإن كانَ مُسنَداً إلىٰ جميعهم، فإنه يجوزُ أن يَتولّاهُ بعضُهم، وكان الباقونَ راضِين، فكأنهم تولَّوهُ جميعاً، فقد ذكرَ الأصَمّ: أنَّ الذي ناداه عُيينةُ بنُ حِصْن والأقرَعُ بنُ حابس.

قوله: (**الـحُجُرات؛ بضَمَّتَين**): وهيَ المشهورة، قال الزَّجّاج: «تُقرَأُ ﴿ٱلْحُجُرَٰتِ﴾ بضَمِّ الجيم، ويجوزُ بتَسْكينها، ولا أعلمُ أحداً قرأ به، وواحدُ «الحجُرات»: حُجْرة، والفَتْحُ بَدَلٌ مِنَ الضَّمّةِ لثِقَلِ الضَّمَّتَين»[1].

قوله: (**ولكنَّها جُمِعَتْ إجلالاً**): عن بعضهم: قولُك: «في مَجالِسِك» أبلغُ مِن قولك: «في مَجلِسِك»، كأنَّ الجمعَ يُبطِلُ خُصُوصيّةَ حُجْرةٍ دونَ حُجْرة.

---

(١) «معاني القرآن وإعرابه» للزجاج (٥: ٣٣).

والإخبارُ عن أكثرهم بأنهم لا يَعقِلُون: يحتملُ أن يكونَ فيهم مَنْ **قُصِدَ بالمُحاشاة**، ويحتملُ أن يكونَ الحكمُ بقِلّةِ العُقَلاءِ فيهم قَصْداً إلىٰ نفي أن يكونَ فيهم مَنْ يَعقِل، **فإنَّ القِلّةَ تقعُ مَوقِعَ النفي** في كلامهم.

ورُوِي: أنَّ وَفْدَ بني تميم أتوا رسولَ الله ﷺ وقتَ الظَّهيرةِ وهو راقِد، فجَعَلُوا يُنادُونَه: مُـحمَّد، اخرُجْ إلينا، فاستَيقَظَ فخَرَج، ونزلت. وسُئِلَ رسولُ الله ﷺ عنهم فقال: «هم جُفاةُ بني تميم» ....

قوله: (**مَنْ قُصِدَ بالمُحاشاة**): أي: استثنىٰ بـ﴿أَكۡثَرُهُمۡ﴾، فإنه يَدُلُّ علىٰ أنَّ بعضَهم لم يكونوا كذلك. **الأساس**: «أساؤوا حاشىٰ فُلاناً، وأنا أُحاشِيك مِن كذا، وقال:

وما أُحاشي مِنَ الأقـوام مِـن أحـدِ[1]»

معناه: ويحتملُ أن يكونَ في القوم مَنْ قُصِدَ استِثناؤُه وإخراجُه مِنَ الحكم، بقِلّةِ العَقْل[2]، فـ«أكثرهم» استِثناءٌ معنويّ، قال صاحبُ «التقريب»: وإنما قال: ﴿أَكۡثَرُهُمۡ﴾؛ لأنَّ البعضَ قد يَعقِل.

قوله: (**فإنَّ القِلّةَ تقعُ مَوقِعَ النفي**): قال الحماسيّ:

قليلُ التَّشَكِّي للمُهِـمِّ يُـصيبُه[3]

أي: عَدِيمُ التَّشَكِّي.

(١) البيت للنابغة الذبياني، كما في «ديوانه» ص١٢، وأوله:

ولا أرىٰ فاعِلاً في النـاس يُـشبِهُه

(٢) في الأصول الخطية: «بقلة العقلاء»، ولا يستقيم إلا بتكلُّف.

(٣) البيتُ لتأبَّـطَ شـرّاً، كما في «الحماسة» ص١٩، وهو في «ديوانه» ص١٥١، وتمامُه:

كثيرُ الهوىٰ شَتّىٰ النَّوىٰ والمَسالِكِ

لولا أنهم مِن أشَدِّ الناسِ قِتالاً للأعوَرِ الدَّجّالِ لَدَعَوتُ الله عليهم أن يُهلِكَهم».

فورودُ الآية علىٰ النَّمَطِ الذي وَرَدَتْ عليه: فيه ما لا يخفىٰ علىٰ الناظر؛ مِن بَيِّناتِ إكبارِ مَحَلِّ رسولِ الله ﷺ وإجلالِه، منها: مجيئُها علىٰ النَّظْم المُسَجَّل علىٰ الصائِحِينَ به بالسَّفَهِ والجهل، لِمَا أقدمُوا عليه، ومنها: لَفظُ «الحجراتِ» وإيقاعُها كنايةً عن مَوضِعِ خَلْوتِهِ ومَقِيلِهِ مَعَ بعض نِسائِه، ومنها: **المرورُ علىٰ لفظِها** بالاقتِصارِ علىٰ القَدْرِ الذي تَبيَّنَ به ما استُنكِرَ عليهم، ومنها: **التعريفُ باللام دونَ الإضافة**، ومنها: **أن شَفَعَ ذَمَّهم باستِجفائِهم** واستِركاكِ عُقولِهم وقِلّةِ ضَبْطِهم لمواضِع التمييزِ في المُخاطَبات، ....

قوله: (**لولا أنهم مِن أشَدِّ الناس قِتالاً للأعوَرِ الدَّجّال**): وفي روايةِ البُخاريِّ ومُسلِم(١) عن أبي هُريرةَ قال: قال رسولُ الله ﷺ: «وهم ـ يعني: بني تميم ـ أشَدُّ أُمّتي علىٰ الدَّجّال».

قوله: (**المرورُ علىٰ لَفْظِها**): أي: لفظِ الـحُجُرات، **الأساس**: «مَرَرتُ به وعليه مَرّاً ومُروراً، ومَـرَّ الأمرُ واستَمَرّ: مضىٰ»، يعني: قال(٢): ﴿ٱلْحُجُرَٰتِ﴾ ومضىٰ عليه، يعني: ما زادَ عليه، ولم يقل: حُجُراتِ نِسائِك، بل اكتفىٰ بالقَدْرِ مِنَ الكِناية لِئلّا تُوحِشَه، لأنها تكفي لِـمَنْ يَقِفُ علىٰ الرَّمْزِ والإشارةِ الخفيّةِ في أنَّ النِّداءَ في هذه الآيةِ أمرٌ مُنكَر.

قوله: (**التعريفُ باللام دونَ الإضافة**): أي: لم يَقُل: «مِن وراءِ حُجُراتِك»؛ لأنَّ المُرادَ المعهودُ الذِّهْنيّ، يعني: لا يلتبسُ أنَّ مِثلَ هذا التعظيم لا يكونُ في حُجُراتِ سائرِ الناس.

قوله: (**أنْ شَفَعَ ذَمَّهم باستِجفائِهم**): أي: قَـرَنَ ذمَّهم ذلك، وهو قولُه: ﴿ٱلَّذِينَ يُنَادُونَكَ مِن وَرَآءِ ٱلْحُجُرَٰتِ﴾، بقوله: ﴿أَكْثَرُهُمْ لَا يَعْقِلُونَ﴾، فأوقعَ قولَه: ﴿أَكْثَرُهُمْ لَا يَعْقِلُونَ﴾ خَبَـراً لِـ«إنَّ» واسمِها الموصولةِ المُشتَمِلةِ علىٰ الصِّلةِ المُشعِرةِ بأنَّ خَبَـرَها مما يُستَهجَنُ منه، ويُعَدُّ مَنْ صَدَرَ منه النِّداءُ مِن وراءِ الحجراتِ بالجافي الغَليظِ وقِلّةِ العَقْل، وإنما فَعَلَ ذلكَ لِيُسَلِّيَ

---

(١) البخاري (٢٥٤٣) و(٤٣٦٦)، ومسلم (٢٥٢٥).

(٢) في الأصول الخطية: «قبل»، ولا معنىٰ له، وأثبتُّ ما يُناسِبُ السِّياق.

تـهْويناً للخَطْب علىٰ رسولِ الله ﷺ، وتَسْليةً له، وإماطةً لِـمَا تَداخَلَه مِن إيحاشِ **تَعَجرُفِهم** وسُوءِ أدبِهم، وهَلُّم جَرّاً مِن أولِ السُّورةِ إلىٰ آخِرِ هذهِ الآية.

فتأمَّلْ كيفَ ابتَدَأ بإيجاب أن تكونَ الأُمورُ التي تَنتَمي إلىٰ الله ورسولِهِ مُتقدِّمةً علىٰ الأُمورِ كُلِّها **مِن غير حَصْرٍ ولا تقييد**، ثم أردَفَ ذلكَ النهيَ عما هو مِن جِنسِ التقديم؛ مِن رَفْعِ الصَّوْتِ والجهر، كأنَّ الأولَ بِساطٌ للثاني ووِطاءٌ لِذكرِه، ثم ذكرَ ما هو ثناءٌ علىٰ الذينَ تحامَوا ذلك، فغَضُّوا أصواتهم؛ دلالةً علىٰ عظيمِ مَوقِعِهِ عندَ الله، ثم جِيءَ علىٰ عَقِب ذلكَ بما هو أطَمّ، وهُجْنتُه أتمّ؛ مِنَ الصِّياح برسولِ الله ﷺ في حالِ خَلْوتِهِ ببعضِ حُرُماتِهِ مِن وَراءِ الـجُدُر، كما يُصاحُ بأهوَنِ الناسِ قَدْراً؛ لِيُنبِّهَ علىٰ فَظاعةِ **ما أَجْرَوا إليه** وجَسَـرُوا عليه؛ ....

رسولَ الله ﷺ ما كانَ يَلحَقُه مِنَ الوَحْشةِ مِن سَوْءاتِهم، فقيلَ له: هَوِّنْ عليك، واعفُ عنهم، فإنَّ أكثَرهم لا يَعقِلون، إذِ العَقْلُ يقتَضي حُسْنَ الأدبِ ومُراعاةَ الحِشْمة، لا سِيَّمـا لِـمَنْ كانَ بهذا المَنصِب.

قوله: (**تَعَجرُفِهم**): **الجوهري**: «جَمَلٌ فيه عَجْرفة: كأنَّ فيه خُرْقاً وقِلّةَ مُبالاةٍ لسُـرْعتِه»، **الأساس**: «في كلامِه عَجْرفةٌ وتَعَجرُف، أي: جَفْوة».

قوله: (**مِن غير حَصْرٍ ولا تقييد**): تفسيرٌ للحَصْر، أرادَ الإبقاءَ علىٰ الإطلاق، نَحْو: فُلانٌ يُعْطي ويَمنَع. وقد سبقَ بيانُه في أولِ السُّورة.

قوله: (**ما أَجْرَوا إليه**): أي: سَبَـقُوا إليه، قال الحماسيّ:

هُمُ قَطَعُـوا الأرحـامَ بينـي وبيـنَهم ... وأَجْرَوا إليها واستَحَلُّوا المَحارِما(١)

قال المرزوقي: «الإجراءُ يُستَعمَلُ في المُنكَرِ المذموم، ومفعولُه محذوف، كأنه قيل: أَجْرَوا فِعْلَهم إليها»(٢).

---

(١) البيت لغَلّاق بن مروان، كما في «الحماسة» ص٨٤.

(٢) «شرح ديوان الحماسة» للمرزوقي (١: ١٣٨).

لأنَّ مَنْ رفعَ اللـهُ قَدْرَه عن أن يُـجهَرَ له بالقولِ حتىٰ خاطَبَه جِلّةُ المُهاجِرينَ والأنصارِ بأخي السِّـرار، كانَ صَنيعُ هؤلاءِ مِنَ المُنكَرِ الذي بَلَغَ مِنَ التفاحُشِ مَبلَغاً، ومِن هذا وأمثالِهِ يُقتَطَفُ ثَمَرُ الألباب، وتُقتَبَسُ مَحاسِنُ الآداب، كما يُحكىٰ عن **أبي عُبيدٍ** ـ ومكانُه مِنَ العِلم والزُّهْدِ وثقةِ الرِّوايةِ ما لا يخفىٰ ـ أنه قال: ما دَقَقتُ باباً علىٰ عالمٍ قَطُّ حتىٰ يخرجَ في وقتِ خروجِه.

﴿أَنَّهُمْ صَبَرُواْ﴾ في مَوضِعِ الرَّفْعِ علىٰ الفاعِلية، **لأنَّ المعنىٰ: ولو ثَبَتَ صَبرُهم.** والصَّبْر: حَبْسُ النفس **عن أن تُنازِعَ إلىٰ هواها،** قال اللـهُ تعالىٰ: **﴿وَٱصْبِرْ نَفْسَكَ مَعَ ٱلَّذِينَ يَدْعُونَ رَبَّهُم﴾** [الكهف: ٢٨]، وقولُهم: **صَبَرَ عن كذا،** محذوفٌ منه المفعول، ....

قوله: (**عن أبي عُبَيد**): عن بعضهم: هو القاسمُ بنُ سَلّام الكوفيّ، وأبو عُبَيدة: مَعْمَرُ بنُ المُثنّىٰ التَّيْميّ، وكان أستاذاً لأبي عُبيد[١].

قوله: (**لأنَّ المعنىٰ: ولو ثبتَ صَبْرُهم**): قال القاضي: «المعنىٰ: لو ثبتَ انتِظارُهم حتىٰ تخرج، فإنَّ «أنَّ» دلَّتْ بما في حَيِّزِها علىٰ المَصدَر، ودلَّتْ بنفسِها علىٰ الثُّبُوت، ولذلكَ وَجَبَ إضمارُ الفِعْل»[٢].

قوله: (**عن أن تُنازِعَ إلىٰ هواها**): **الجوهري:** «نَـزَعَ إلىٰ أهلِهِ يَنزِعُ نِزاعاً، أي: اشتاق، وأنزَعَ[٣] القوم: إذا نَزَعَتْ إبلُهم إلىٰ أوطانها».

قوله: (**صَبَـرَ عن كذا**): محذوفٌ فيه المفعول، ويُروىٰ: «علىٰ كذا»، يُقال: صَبَـرَ عليه، أي: نفسَه.

---

(١) تحرَّف في الأصول الخطية إلىٰ: «لأبي عُبيدة»، والصوابُ ما أثبتّ، فقد وُلِدَ أبو عُبيد سنة ١٥٧، وتوفي سنة ٢٣٤، ووُلِدَ أبو عُبيدة سنة ١١٠، وتوفي سنة ٢٠٩، رحمهما الله تعالىٰ.

(٢) «أنوار التنزيل» للبيضاوي (٥: ٢١٣).

(٣) تحرَّف في (ح) و(ف) إلىٰ: «ونزاع»، والمُثبَت من (ط) ومن «الصِّحاح» للجوهري، مادة (نزع).

وهو النَّفْس، وهو حَبْسٌ فيه شِدّةٌ ومَشَقّةٌ علىٰ المحبوس، ولهذا قيلَ للحَبْس علىٰ اليمينِ أو القَتْل: صَبْر. وفي كلام بعضِهم: الصَّبرُ مُرّ، لا يَتَجرَّعُه إلا حُرّ.

فإن قلت: هل مِن فَرْقٍ بينَ ﴿حَتَّىٰ تَخۡرُجَ﴾ و«إلىٰ أنْ تَخرُج»؟ قلت: إنَّ «حتىٰ» **مُختَصّةٌ بالغاية المضروبة**، تقول: أكلتُ السَّمَكةَ حتىٰ رأسَها، ولو قلت: حتىٰ نِصفَها أو صَدْرَها، لم يَجُز، و«إلىٰ» عامّةٌ في كُلِّ غاية، فقد أفادت «حتىٰ» بوَضْعِها: أنَّ خُروجَ رسولِ الله ﷺ إليهم غايةٌ قد ضُرِبَتْ لِصَبْرِهم، فما كانَ لهم أن يَقطَعوا أمراً دونَ الانتهاءِ إليه.

قوله: (إنَّ «حتىٰ» **مُختَصّةٌ بالغاية المضروبة**): يعني: «حتىٰ» نصٌّ في بيانِ الغاية، وبَتٌّ للحُكم، وأنْ لا رُخصةَ لهم دونَ هذه الغاية[1]، بخِلافِ «إلىٰ» فإنها مُطلَقةٌ تحتملُ أموراً، قالَ في قوله تعالىٰ: ﴿وَأَيۡدِيَكُمۡ إِلَى ٱلۡمَرَافِقِ﴾ [المائدة: ٦]: «إلىٰ: تُفيدُ معنىٰ الغاية مُطلَقاً، فأما دخولُها في الحكم وخُروجُها: فأمرٌ يدورُ مَعَ الدليل».

قال صاحبُ «التقريب»: «حتىٰ: تَختَصُّ بالغاية المضروبة، وإلىٰ: عامّةٌ في كُلِّ غاية، لا يُقال: أكلتُ السَّمَكةَ حتىٰ نِصفَها، ويُقال: إلىٰ نِصفِها، فإنما قال: ﴿حَتَّىٰ تَخۡرُجَ﴾ ليُفيدَ أنه غاية، ليسَ لهم أن يَقطَعوا أمراً دونَ الانتهاءِ إليها.

وبيانُه: أنَّ اختِصاصَها بالغايةِ المضروبة[2]، أي: المُعيّنة، معناه: أنَّ ما بعدَ «حتىٰ» داخِلٌ في حُكم ما قبلَها، فالرأسُ مأكولٌ مِن قوله: «حتىٰ رأسها»؛ إذ لو لم يَكُنْ مأكولاً، وانتهىٰ الأكلُ قبلَه بجُزءٍ آخرَ سِوىٰ الرأس، لكانَ ذلكَ الجزءُ غايةً، فلم تَكُنْ مُختَصّةً بهذهِ الغايةِ المضروبة، وهو خِلافُ وَضْعِها، وأما «إلىٰ» فلا تَختَصّ، بل قد يَدخُلُ ما بعدَها، وقد لا يَدخُل، فقد تكونُ له غايةٌ[3] أخرىٰ سِوىٰ ما بعدَ «إلىٰ».

---

(١) من قوله: «وبتٌّ للحكم» إلىٰ هنا، سقط من (ح).

(٢) من قوله: «وإلىٰ: عامة في كل غاية» إلىٰ هنا، سقط من (ط).

(٣) من قوله: «فلم تكن مختصة» إلىٰ هنا، سقط من (ف).

فإن قلت: فأيُّ فائدةٍ في قوله: ﴿إِلَيۡهِمۡ﴾؟ قلت: فيه أنه لو خَرَج، ولم يكن خروجُه إليهم ولأجلهم، لَلَزِمَهم أن يَصبِروا إلىٰ أن يَعلَموا أنَّ خروجَه إليهم.

﴿لَكَانَ خَيۡرٗا لَّهُمۡۚ﴾: في «كان»: إما ضميرُ فاعل الفِعْل المُضمَر بعدَ «لو»، **وإما ضميرُ مَصدَر** ﴿صَبَرُواْ﴾، كقولهم: مَنْ كَذَبَ كانَ شَـرّاً له، ﴿وَٱللَّهُ غَفُورٞ رَّحِيمٞ﴾ بليغُ الغُفْرانِ والرحمةِ واسِعُهمـا، فلن يَضيقَ غُفْرانُه ورحمتُه عن هؤلاءِ إن تابوا وأنابوا.

فقوله: ﴿حَتَّىٰ تَخۡرُجَ﴾ يدلُّ علىٰ أنه لا غايةَ لخيريّـةِ صَبْـرِهم قبلَ الخروج، فليسَ لهم أن يَقطَعُوا أمراً قبلَ الانتِهاءِ إليه، وإلا لانتهَتِ[1] الخيريّـةُ لغايةٍ قبلَ الخروج، ولا يَلزَمُ ذلكَ في «إلىٰ».

وكانَ الأَوْلىٰ أن يقول: إنَّ «حتىٰ» تُفيدُ أنه لا تنتهي خيريّةُ صَبْـرِهم بعدَ الخروج أيضاً، فكما أنَّ حُكمَ الأكلِ يَشمَلُ الرأس، فحُكمُ خيريّـةِ الصَّبْـرِ يَشمَلُ زمانَ الخروج أيضاً، فيكونُ أبلغ، ولو قال: «إلىٰ» لم يَلزَم، لأنَّ ما بعدَ «إلىٰ» لا يَلزَمُ دخولُه في حُكم ما قبلَه، والله أعلم». تمَّ كلامُه.

قوله: (**وإما ضميرُ مَصدَر** ﴿صَبَرُواْ﴾): قال القاضي: «المعنىٰ: لكانَ الصَّبْـرُ خيراً لهم مِنَ الاستِعجال، لِـمَـا فيه مِن حِفظِ الأدب، وتعظيمِ الرسولِ ﷺ، الـمُوجِبَينِ للثناءِ والثواب والإسعافِ بالمسؤول»[2].

قال الواحِديّ: «قَدِمَ بنو تميم علىٰ النبيِّ ﷺ لفداءِ ذَراريهم التي سُبِيَت، وقال مُقاتِل: يعني بـ«الخير»: أنهم لو صَبَـرُوا لـخُلِّيَ سبيلُهم بغير فِداء، فلما نادَوْهُ أعتَقَ نِصفَ ذَراريهم، وفادىٰ نِصفَهم، يقولُ اللـهُ عَزَّ وجَلّ: ولو صَبَـرُوا لكُنتَ تُعتِقُ كُلَّهم»[3].

---

(١) في الأصول الخطية: «وإلا لا تنتهي»، ولا يستقيم، وأثبتُّ ما يُناسِبُ السِّياق.

(٢) «أنوار التنزيل» للبيضاوي (٥: ٢١٤).

(٣) «الوسيط» للواحدي (٤: ١٥٢).

[﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِن جَآءَكُمْ فَاسِقُۢ بِنَبَإٍ فَتَبَيَّنُوٓاْ أَن تُصِيبُواْ قَوْمَۢا بِجَهَـٰلَةٍ فَتُصْبِحُواْ عَلَىٰ مَا فَعَلْتُمْ نَـٰدِمِينَ * وَٱعْلَمُوٓاْ أَنَّ فِيكُمْ رَسُولَ ٱللَّهِ لَوْ يُطِيعُكُمْ فِى كَثِيرٍ مِّنَ ٱلْأَمْرِ لَعَنِتُّمْ وَلَـٰكِنَّ ٱللَّهَ حَبَّبَ إِلَيْكُمُ ٱلْإِيمَـٰنَ وَزَيَّنَهُۥ فِى قُلُوبِكُمْ وَكَرَّهَ إِلَيْكُمُ ٱلْكُفْرَ وَٱلْفُسُوقَ وَٱلْعِصْيَانَ أُوْلَـٰٓئِكَ هُمُ ٱلرَّٰشِدُونَ * فَضْلًا مِّنَ ٱللَّهِ وَنِعْمَةً وَٱللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ﴾ ٦-٨]

بَعَثَ رسولُ الله ﷺ الوليدَ بنَ عُقْبَةَ أخا عُثمانَ لأُمِّه ـ وهو الذي وَلّاهُ عُثمانُ الكوفةَ بعدَ سعدِ بن أبي وَقّاص، فصَلّىٰ بالناس وهو سَكْرانُ صلاةَ الفَجْرِ أربعاً، ثم قال: هل أزيدُكم، فعزَلَه عُثمانُ عنهم ـ مُصَدِّقاً إلىٰ بني المُصطَلِق، وكانت بينَه وبينَهم إحْنة، فلما شارَفَ دِيارَهم رَكِبُوا مُستَقبِلينَ له، فحَسِبَهم مُقاتِليه، فرجع، وقال لرسولِ الله ﷺ: قد ارتَدُّوا ومَنَعُوا الزكاة، فغَضِبَ رسولُ الله ﷺ،.......................

قوله: (مُصَدِّقاً): أي: بَعثَه صَلواتُ الله عليه آخِذاً للصَّدَقة.

النهاية: «قال الخطّابي: إنَّ «المُصدِّق» ـ بتخفيف الصاد ـ: العامِل، فإنه وكيلُ الفُقَراءِ في القَبْض، فله أن يَتَصرَّفَ لهم بما يراهُ؛ مما يُؤدِّي إليه اجتِهادُه».

وأما قِصّةُ الوليدِ بنِ عُقْبة: ففيها للمُفسِّرينَ اختِلاف، والصحيحُ ما روىٰ الإمامُ أحمدُ ابنُ حنبل في «مُسنَده»[1] عن عيسىٰ بن دينار عن أبيه: «أنَّ الحارثَ بنَ ضِرارٍ الخزاعيَّ قَدِمَ علىٰ رسولِ الله ﷺ، فبَعثَه رسولُ الله ﷺ إلىٰ قومه يَدعُوهُم إلىٰ الإسلام، ويجمعُ الزكاة، فضَرَبَ وقتاً بينَه وبينَ رسول الله ﷺ ليبعثَ إليه رسولاً ليَقبِضَ الزكاة، فاحتبسَ الرسولُ عن الوقت، فظنَّ الحارثُ أنه قد حَدَثَتْ سَخْطةٌ مِنَ الله ورسوله، فانطلقَ مَعَ سَرَواتِ قومِه[2] يأتونَ رسولَ الله ﷺ، وكانَ مِن أمرِ رسولِ الله ﷺ أنه بَعَثَ الوليدَ بنَ عُقبةَ إلىٰ الحارثِ ليقبضَ ما كانَ عندَه، فلما أنْ بلغَ بعضَ الطريق فَرِقَ ورَجَع، وقال: يا رسولَ الله، الحارثُ منعَني الزكاة، وأراد قَتْلي، فضَرَبَ رسولُ الله ﷺ البَعْثَ إلىٰ الحارث.

(١) برقم (١٨٤٥٩).

(٢) أي: رؤسائهم، والسَّرَوات: جمعُ سَراة، وهي جمعُ سَرِيّ، وهو الرئيس. انظر: «المصباح المنير» للفيُّومي، مادة (سري).

وهَمَّ أن يَغزُوَهم، فبلغَ القومَ فورَدُوا وقالوا: نعوذُ باللهِ مِن غَضَبِهِ وغَضَبِ رسولِه، فاتَّهمَهم، فقال: «لَتَنتَهُنَّ أو لأبعَثَنَّ إليكم رجلاً هو عندي كنفسي، يُقاتِلُ مُقاتِلَتَكُم، ويَسْبي ذَرارِيَكم»، ثم ضَرَبَ بيده علىٰ كَتِفِ عليٍّ رضيَ اللهُ عنه. وقيل: بَعَثَ إليهم خالدَ بنَ الوليد، فوَجَدَهم مُنادِينَ بالصَّلَواتِ مُتَهجِّدِين، فسَلَّمُوا إليه الصَّدَقات، فرجع.

وفي تنكير «الفاسِق» و«النبأ»: شِياعٌ في الفُسّاقِ والأنباء، كأنه قال: أيُّ فاسِقٍ جاءكم بأيِّ نبأ، فتَوقَّفوا فيه وتَطَلَّبوا بيانَ الأمرِ وانكِشافَ الحقيقة، ولا تَعتَمِدُوا قولَ الفاسِق، لأنَّ مَنْ لا يَتَحامىٰ جِنسَ الفُسُوقِ لا يَتَحامىٰ الكَذِبَ الذي هو نوعٌ منه.

والفُسُوق: الخروجُ مِنَ الشيءِ والانسِلاخُ منه، يُقال: فَسَقَتِ الرُّطَبَةُ عن قِشْرِها، ومن مَقلُوبه: فَقَسْتُ البَيْضة: إذا كَسَرتَها وأخرَجْتَ ما فيها، ومن مَقلُوبه أيضاً: قَفَسْتُ الشيء: إذا أخرَجتَه عن يَدِ مالِكِه مُغتَصِباً له عليه، ثم استُعمِلَ في الخروجِ عن القَصْدِ والانسِلاخِ مِنَ الحق، قال رُؤْبة:

فَواسِقاً عن قَصْدِها جَوائِرا

وقرأ ابنُ مسعود: «فتثبَّتوا»، والتثبُّتُ والتبيُّن: مُتقارِبان، وهما طَلَبُ الثباتِ والبيانِ والتَّعرُّف.

ولـمّا كانَ رسولُ الله ﷺ والذينَ معَه بالمَنزِلةِ التي لا يَجسُرُ أحدٌ أن يُخبِرَهُم بكَذِب، وما كان يقعُ مِثلُ ما فَرَطَ مِنَ الوليدِ إلا في النُّدْرة؛ قيل: ﴿إِن جَآءَكُمْ﴾ **بحَرْفِ الشَّكّ.**

استقبلَ الحارثُ البَعْثَ قُرْبَ المدينة، وقال لهم: إلىٰ مَنْ بُعِثتُم؟ قالوا: إليك، فإنَّ رسولَ الله ﷺ بعثَ إليكَ الوليدَ بنَ عُقْبة، فزعَمَ أنك مَنَعتَه الزكاة، وأردتَ قَتْلَه، فلما دخلَ علىٰ رسول الله ﷺ قاله أيضاً، قال: لا، والذي بَعَثَكَ بالحقّ، ما رأيتُه، وما أتاني، وما أقبلتُ إلا حينَ احتبسَ عليَّ رسولُ رسولِ الله، فنزلت: ﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِن جَآءَكُمْ فَاسِقُۢ بِنَبَإٖ فَتَبَيَّنُوٓاْ﴾ الآية».

قوله: (قيل: ﴿إِن جَآءَكُمْ﴾ **بحرفِ الشَّكّ**): جوابُ «لـمّا»، وقولُه: «وما كانَ يقعُ» إلىٰ آخِرِه: اعتراض.

وفيه: أنَّ علىٰ الـمُؤمنينَ أن يكونـوا علـىٰ هذهِ الصِّفـة، لِئـلّا يَـطمَعَ فـاسِقٌ في مُخاطَبَتِهم بكلمةِ زُور. ﴿أَن تُصِيبُواْ﴾ مفعولٌ له، أي: كـراهةَ إصابتِكم ﴿قَوْمًا بِجَهَٰلَةٍ﴾ حالٌ ـ كقوله: ﴿وَرَدَّ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ بِغَيْظِهِمْ﴾ [الأحزاب: ٢٥] ـ ، يعني: جاهِلينَ بحقيقةِ الأمرِ وكُنْهِ القِصّة. والإصباح: بمعنىٰ الصَّيْرورة. والنَّدَم: ضَرْبٌ مِنَ الغَمّ، وهو: أن تَغتَمَّ علىٰ ما وقعَ منكَ تَتَمنّىٰ أنه لم يقع، وهو غَمٌّ يَصحَبُ الإنسانَ صُحْبةً لها دوامٌ ولِزام، لأنه كُلَّما تَذكَّرَ المُتندَّمَ عليه راجَعَه؛ **مِنَ النِّدام**: وهو **لِزامُ الشَّـريبِ** ودوامُ صُحْبته، ....

قوله: (**وفيه: أنَّ علىٰ الـمُؤمنينَ أن يكونوا علىٰ هذه الصِّفة**): أي: أُدمِجَ[1] في الآية أنَّ علىٰ المُؤمنينَ أن يكونوا علىٰ تَثبُّتٍ مِنَ الأمر لِئلّا يَطمَعَ فاسِق، وذلكَ مِن حرفِ التنبيه، وإيقاع ﴿ءَامَنُوٓاْ﴾ صِلةً للموصول، وجَعْلِها سَبَباً لِـمَا بعدَه مِنَ الحرفِ الموضوع لِنداءِ البعيد، وقد نُودِيَ به القريبُ المقاطِن لِيُنبَّهَ علىٰ أنَّ الخِطابَ الذي يَتلُوه مَعْنيٌّ به جدّاً.

الراغب: «في قوله: ﴿إِن جَآءَكُمْ فَاسِقُۢ بِنَبَإٖ فَتَبَيَّنُوٓاْ﴾ تنبيهٌ علىٰ أنه إنْ كانَ الخبـرُ عظيمـاً له[2] قَدْر، فحَقُّه أن يُتَوقَّفَ فيه ـ وإنْ عُلِمَ أو غَلَبَ صِحَّتُه علىٰ الظَّنِّ ـ حتىٰ يُعادَ النَّظَـرُ فيه، ويُتَبيَّنَ فَضْلَ تبيُّن»[3].

وقولُه: (**مِنَ النِّدام**): مُتعلِّقٌ بقوله: «والنَّدَمُ ضَـرْبٌ مِنَ الغَمّ»، أي: مأخوذٌ منه.

قوله: (**لِزامُ الشَّـريب**): **الجوهري**: «شَريبُك: الذي يُشارِبُك، ويُورِدُ إبِلَـهُ معَ إبلِك، وهو فَعِيلٌ بمعنىٰ: مُفاعِل، مِثْل: نَدِيم وأَكِيل»، ورُوِيَ عن المُصنِّف: أنَّ هذهِ المسألةَ مُختَلَفٌ فيها، وهي أنه كُلَّمـا يَتذكَّرُ الإنسانُ ذنباً، هل يجبُ عليه تجديدُ النَّدَم أم يكفيه النَّدَمُ مرّة، ففي هذه الآيةِ إشارةٌ إلىٰ أنه يجبُ عليه كلَّمـا تَذكَّره أن يَندَم، لأنَّ لفظَ النَّدَم يُنبِئُ عن اللزوم، فينبغي أن يكونَ مُلازِماً للندم كلَّمـا تَذكَّر.

---

(١) تقدَّم معنىٰ الإدماج في تفسير الآية ١١٥ من سورة التوبة (٧: ٣٨١) تعليقاً.

(٢) في الأصول الخطية: «وما له قدر»، وله وَجْه، والمُثبَت من «مفردات القرآن» للراغب، وهو أوضح.

(٣) «مفردات القرآن» ص٧٨٩.

ومن مَقلُوباتِه: أدمَنَ الأمر: أدامَه، ومَدَنَ بالمكان: أقامَ به، ومنه: المدينة، **وقد تراهم يجعلونَ الهمَّ صاحِباً**، ونَجِيّاً، وسَمِيراً، وضَجِيعاً، وموصوفاً بأنه لا يُفارِقُ صاحِبَه.

الجملةُ المُصَدَّرةُ بـ«لو»: **لا تكونُ كلاماً مُستأنفاً، لأدائِهِ إلىٰ تَنافُرِ النَّظْم،** ....

قوله: (**وقد تَراهُم يجعلونَ الهمَّ صاحِباً**): بيانٌ لِقولِه: «وهو غَمٌّ يَصحَبُ الإنسانَ صُحْبةً لها دوام».

قوله: (**لا تكونُ كلاماً مُستأنَفاً، لأدائِهِ إلىٰ تَنافُرِ النَّظْم**): قال أبو البقاء: «﴿لَوْ يُطِيعُكُمْ﴾ مُستأنَف، ويجوزُ أن يكونَ حالاً، والعاملُ فيه الاستِقرار، وإنما جازَ ذلكَ مِن حيثُ جازَ أن يقعَ صِفةً للنَّكِرة، كقولك: مَرَرتُ برَجُلٍ لو كَلَّمتُه لكَلَّمَني، أي: مُتهيِّئٌ لذلك»[1].

وقلت: إنما لم يَحسُنِ الاستِئناف، لأنَّ قولَه: ﴿وَٱعْلَمُوٓاْ أَنَّ فِيكُمْ رَسُولَ ٱللَّهِ﴾ لو جُعِلَ مَورِداً للسؤال استجهالاً لهم بما كان يصدرُ منهم من الفَلَتاتِ التي لا تليقُ بحضرةِ الرسالة، فنُزِّلوا لذلك منزلةَ مَن لا يعلمُ أنّ فيهم رسولَ الله[2]؛ بأن يقولوا: ما بالُنا ورسولُ الله مُستَقِرٌّ فينا، لم يَقَعْ قولُه: ﴿لَوْ يُطِيعُكُمْ فِى كَثِيرٍ مِّنَ ٱلْأَمْرِ لَعَنِتُّمْ وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ حَبَّبَ إِلَيْكُمُ ٱلْإِيمَٰنَ﴾ مَوقِعَه في الجواب، ولكنْ إذا جُعِلَ حالاً، بمعنىٰ: أنَّ فيكم مَنْ حالُه أنه أرسَلَه اللهُ تعالىٰ، وخَصَّهُ بمَنصِب الرسالة، ولا يَقطَعُ أمراً إلا بالوَحْي النازل، فيجبُ عليكم أنْ لا تُحاولوا أن يَعمَلَ في الحوادثِ علىٰ مُقتَضىٰ ما يَعِنُّ لكم مِن رأي واستِصواب حالٍ حَسَن[3].

ويُمكِنُ أن يُوجَّهَ طريقُ الاستِئنافِ بأنه تعالىٰ لـمّا أرشَدَهُم طريقَ الصواب بقوله: ﴿إِن جَآءَكُمْ فَاسِقُۢ بِنَبَإٍ فَتَبَيَّنُوٓاْ﴾، أي: استعمِلُوا التأنِّيَ فيما سَنَحَ لكم مِنَ الأُمور، والتَّروِّي في كَشْفِ الأحوال، لِئلّا تَرجِعُوا إلىٰ كلام بعض الفُسّاق فتَتَورَّطُوا فيما تَندَمُونَ منه، نَبَّهَهُم أيضاً أنَّ فيهم رسولَ الله، الناطِقَ بالسُّنّةِ العادلة، والصادِعَ بالحِكمةِ الساطِعة، لا يَرجِعُ عن رأي كُلِّ

---

(١) «التبيان في إعراب القرآن» (٢: ١١٧١).

(٢) من قوله: «لو جُعِلَ مورداً للسؤال» إلىٰ هنا، سقط من (ح) و(ف).

(٣) في الأصول الخطية: «جا الحسن»! وقدَّرتُه بما أثبتّ.

ولكنْ مُتَّصِلاً بما قبلَه؛ حالاً مِن أحَدِ الضميرَينِ في ﴿فِيكُمْ﴾؛ الـمُستَتِرِ المرفوعِ أو البارزِ المجرور، وكلاهما مَذهَبٌ سَديد. والمعنىٰ: أنَّ فيكم رسولَ الله علىٰ حالةٍ يجبُ عليكم تغييرُها، أو: أنتُم علىٰ حالةٍ يجبُ عليكم تغييـرُها، وهيَ أنكم تـحاولون منه أن يَعمَلَ في الحوادِثِ علىٰ مُقتَضىٰ ما يَعِنُّ لكم مِن رأي واستِصواب، فِعْلَ المِطواعِ لغيره التابعِ له فيما يَـرتَـئيه الـمُحتَذِي علىٰ أمثلته، ولو فَعَلَ ذلك ﴿لَعَنِتُّمْ﴾، أي: لَوَقعتُم في العَنَتِ والهلاك، يُقال: فُلانٌ يَتعنَّتُ فُلاناً، أي: يَطلُبُ ما يُؤدِّيهِ إلىٰ الهلاك، وقد أُعنِتَ العَظْم: إذا هيضَ بعدَ الجبر.

زائغ، ولا يَعمَلُ بهوىٰ كُلِّ مُبطِل، فاقتَدُوا به في ذلك، فاتَّجَه لهم أن يسألوا: لِـمَ كانَ ذلك؟ فقيل: لو يُطيعُ بعضاً منكم في كثيـرٍ مِنَ الأمرِ لَعَنِتُّم، ثم قالَ للبعض الآخر: ﴿وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ حَبَّبَ إِلَيْكُمُ ٱلْإِيمَٰنَ﴾.

ويُؤيِّدُه ما قال الواحِديّ: «﴿أَن تُصِيبُواْ﴾ أي: لِئلّا تُصِيبُوا ﴿قَوْمًۢا بِجَهَٰلَةٍ فَتُصْبِحُواْ عَلَىٰ مَا فَعَلْتُمْ نَٰدِمِينَ﴾، ثم وَعَظَهم فقال: ﴿وَٱعْلَمُوٓاْ أَنَّ فِيكُمْ رَسُولَ ٱللَّهِ﴾، أي: اتقوا أن تـكذِبُوهُ وتقولوا باطِلاً، فإنَّ اللهَ يُـخبِـرُه به، فتُفضَحوا. ثم قال: ﴿لَوْ يُطِيعُكُمْ فِى كَثِيرٍ﴾ مما تُـخبِـرُونَه فيه بالباطِل، لَوَقعتُم في الإثم والهلاك، ثم خاطبَ المُؤمنينَ الذين لا يَكذِبُون، فقال: ﴿وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ حَبَّبَ إِلَيْكُمُ ٱلْإِيمَٰنَ﴾»(١).

قوله: (فيما يَرتَئيه المُحتَذي): أي: يراهُ المُقتَدي لنفسِه، قيل: يُقال: ارتأىٰ فلان، أي: رأىٰ رأياً لنفسِه، مِثْل: استوىٰ: أخذ السَّواءَ لنفسِه.

الأساس: «وارتـأىٰ في الأمـر، وارتأيتُ رأياً في كذا، والرأي: ما ارتأىٰ فُلان، وفُلانٌ يتراءىٰ برأي فُلان: يَميلُ إلىٰ رأيه، ويأخذُ به، واسترأيتُه: طلبتُ منه رأيَـه».

قوله: (إذا هيضَ بعدَ الـجَبْـر): ورُوِيَ عن المُصنِّف أنه قال: هذا يكونُ أشَدَّ مِنَ الكَسْر، وقد رُوِيَ أنَّ الحجّاجَ حَبَسَ يزيدَ بنَ المُهلَّب، وكان يُعذِّبُه بأنواع العذاب، وكان لا يُسمَعُ له

---

(١) «الوسيط» للواحدي (٤: ١٥٢-١٥٣).

وهذا يَدُلُّ علىٰ أنَّ بعضَ المُؤمنينَ زيَّنوا لرسولِ الله ﷺ الإيقاعَ ببني المُصطَلِق، وتصديقَ قولِ الوليد، وأنَّ نظائِرَ ذلكَ **مِنَ الـهَناتِ** كانت تَفرُطُ منهم، وأنَّ بعضَهم كانوا يَتَصوَّنُونَ **ويَزَعُهم** جِدُّهُم في التقوىٰ عن الجسارةِ علىٰ ذلك، وهم الذينَ استثناهُم بقوله: ﴿وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ حَبَّبَ إِلَيْكُمُ ٱلْإِيمَٰنَ﴾، أي: إلىٰ بعضِكم، ولكنَّه **أغنَتْ عن ذِكرِ «البعض» صِفتُهم المُفارِقةُ لصِفةِ غيرِهم،** ....

أنين، وكان الحجّاجُ يُـحِبُّ أن يَسمَعَ له أنيناً ليَشتَفِيَ منه، فقيلَ له: إنَّ رِجْلَه كُسِـرَت في حَرْبِ كذا وجَبَـرَت، فينبغي أن يُوضَعَ علىٰ تلكَ الرِّجْل، ففعلوا، فأنّ.

قوله (**مِنَ الـهنات**): وهي خِصالٌ في الشَّـرّ، **النهاية**: «يُقال: في فُلانٍ هَنات، أي: خِصالُ شَـرّ، ولا يُقالُ في الخير».

الانتِصاف: «مِن هَناتِ المُعتَزلة تَوْريكُهم[١] علىٰ عثمانَ رضيَ اللـهُ عنه، وتَوَقُّفُهم في الحكم بفِسْقِ قَلْبه، وقد عَرَّضَ هاهنا بأنه وَلّىٰ الوليدَ عِوَضاً عن سَعْدِ بنِ أبي وَقّاص؛ أحدِ العَشَـرةِ المُبشَّـرة، وعَرَّضَ به في قوله: «إنَّ مِنَ الصحابةِ مَنْ كان تَصدُرُ منه هَنات»، فافهم مِن تَعرُّضِنا ما عَرَّضَ به في عثمانَ رضيَ اللـهُ عنه، نسألُ اللهَ العِصْمة»[٢].

قوله: (**ويَزَعُهم**): أي: يَكُفُّهم، **النهاية**: «في الحديث: «مَنْ يَزَعُ السُّلْطانُ أكثرُ ممَّن يَزَعُ القُرآن»[٣]، أي: يَكُفُّ عن ارتكاب العظائم مخافةَ السُّلطانِ أكثرُ مـمَّن يَكُفُّه مخافةَ القُرآنِ والله تعالىٰ، يُقال: وَزَعه يَزَعُه وَزْعاً، فهو وازِع: إذا كَفَّه ومَنَـعَه».

قوله: (**أغنَتْ عن ذِكرِ «البعض» صفتُهم المُفارِقةُ لصِفةِ غيرِهم**): يعني: نُـزِّلَ التغايُرُ بينَ الوَصْفَينِ منزلةَ التغايُـر بينَ الذاتين، وذلكَ أنَّ العطفَ بـ«لكن» في الجملتينِ يُوجِبُ التغايُـرَ بينهما بالنفي والإثبات، فيُقدَّرُ معنىٰ قوله: ﴿لَوْ يُطِيعُكُمْ فِي كَثِيرٍ مِّنَ ٱلْأَمْرِ لَعَنِتُّمْ﴾ بقَرينةِ الحال،

(١) كذا في الأصول الخطية، وفي «الانتصاف»: «ثَلْبُهم»، أي: قَدْحُهم وعَيبُهم. يُقال: وَرَّكَ فُلانٌ ذنبَه علىٰ غيره توريكاً؛ إذا أضافه إليه وقَـرَفَه به، ووَرَّكَ الذنبَ عليه: حَمَلَه. «لسان العرب» لابن منظور، مادة (ورك).

(٢) «الانتصاف» (٣: ٥٦٠) بحاشية «الكشّاف».

(٣) يُروىٰ عن عثمان رضي الله عنه موقوفاً، وليس بمرفوع.

وهذا من إيجازاتِ القُرآنِ ولـمحاتِهِ اللطيفة، التي لا يَفطُنُ لها إلا الخواصّ. وعن بعضِ المُفسِّرين: هُمُ الذينَ امتَحَنَ اللـهُ قلوبَهم للتقوىٰ.

وما بعدَ كلمةِ الاستِدراك، وبالاستِئناف بقوله: ﴿أُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلرَّٰشِدُونَ﴾ المُفيدُ للتخصيص والتَّعْريض بواسِطةِ ضمير الفَصْل: ما حَبَّبَ إلىٰ بعضِكم الإيمان؛ تغليظاً، لأنَّ مَنْ تَصَدّىٰ لتزيينِ الرسولِ ﷺ في الإيقاع بقوم مُؤمنينَ غافِلينَ بَريئين، وجَسَرَ علىٰ ارتكاب تلكَ العظيمة، لم يكنْ محبوباً إليه الإيمان، ويُقدَّرُ معنىٰ قوله: ﴿حَبَّبَ إِلَيۡكُمُ ٱلۡإِيمَٰنَ﴾: حَبَّبَ إلىٰ بعضِكم، لأنَّ مَنْ تَصَوَّنَ مِن مِثلِ تلكَ الهنات، ويَزَعُه[1] جِدُّه في التقوىٰ عن ارتكابِها، كانَ مُحِبّاً للإيمان، فكأنه قيل: ما حَبَّبَ إلىٰ بعضِكم الإيمان، ولكنْ حَبَّبَ إلىٰ بعضٍ آخَرَ منكم الإيمان. وهذا أيضاً تفسيرٌ لقوله بعدَ هذا: «المُغايرةُ مفقودةٌ مِن حيثُ اللفظ، حاصِلةٌ مِن حيثُ المعنىٰ».

والذي يدلُّ علىٰ التغليظ: التعريضُ بقوله: ﴿وَكَرَّهَ إِلَيۡكُمُ ٱلۡكُفۡرَ وَٱلۡفُسُوقَ﴾ بقوله: ﴿أُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلرَّٰشِدُونَ﴾، وإلىٰ هذا المعنىٰ أومأَ الواحِديُّ بقوله: «﴿لَوۡ يُطِيعُكُمۡ﴾ أي: الرسولُ ﷺ، ﴿فِي كَثِيرٖ﴾ مما تُخبِرُونَه فيه بالباطِل، لَوَقعتُم في عَنَت، ثم خاطبَ المُؤمنينَ الذي لا يَكذِبُون، فقال: ﴿وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ حَبَّبَ إِلَيۡكُمُ ٱلۡإِيمَٰنَ﴾»[2].

قوله: (**وعن بعض المُفسِّرين: هُمُ الذينَ امتَحَنَ اللـهُ قلوبَهم**): فيه إشارةٌ إلىٰ بيانِ النَّظْم، يعني: كما رُزِقَ أولئكَ السُّعداءُ لزومَ التأدُّب في حَضْرةِ الرسالةِ مِن خَفْضِ الصَّوْت، أُرشِدُوا إلىٰ تصديقِ ما قالَه الرسولُ ﷺ، وإلىٰ امتِثالِ ما يُقدِمُ إليه، فيلزمُ مِن هذا أنَّ الباقينَ هُمُ الذينَ حُرِمُوا توفيقَ التأدُّب بحَضْرتِه، فوقعوا في العَنَت، فيكونُ قولُه: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يُنَادُونَكَ مِن وَرَآءِ ٱلۡحُجُرَٰتِ﴾ الآيتَين، كالاستِطرادِ لحديثِ رَفْعِ الصَّوْت.

وفيه: أنَّ التأدُّبَ رأسُ الحسنات، وأساسُ الخيرات.

---

(١) في الأصول الخطية: «ويزع»، وأثبتُّ ما يُناسِبُ السِّياق.

(٢) «الوسيط» للواحدي (٤: ١٥٣).

وقولـه: ﴿أُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلرَّٰشِدُونَ﴾ ـ والخِطابُ لرسول اللـه ﷺ، **أي: أولئكَ الـمُستثنَونَ هُمُ الراشِدون ـ يُصَدِّقُ ما قُلتَه.**

فإن قلت: ما فائدةُ تقديمِ خَبَرِ «أنَّ» علىٰ اسمِها؟ **قلت: القَصْدُ إلىٰ تَوْبيخ بعضِ المُؤمنينَ** علىٰ ما استَهجَنَ اللـهُ منهم؛ مِنَ استِتباعِ رأي رسولِ الله ﷺ لآرائِهم، فوَجَبَ تقديمُه لانصِباب الغَرَض إليه. ....

قوله: (**أي: أولئكَ الـمُستثنَونَ هُمُ الراشِدون، يُصَدِّقُ ما قُلتُه**): التاءُ في «ما قُلتَه» خِطابٌ للرسولِ ﷺ، وفي أكثر النُّسَخ: «يُصَدِّقُ ما قُلتُه»، بضَمِّ التاء؛ خَبَرٌ لقوله: «قوله»، وهو الوَجْه، يعني: دلَّ ﴿أُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلرَّٰشِدُونَ﴾ منطوقاً ومفهوماً علىٰ أنَّ القومَ فِرقتان، وأنَّ حُكمَ التغايُرِ في الوَصْفِ بمنزلةِ حُكم التغايُرِ في الذات، وأنَّ ما بعد «لكنّ» بمنزلةِ المُخصِّص لِـمَا قبلَه.

قوله: (**القَصْدُ إلىٰ تَوْبيخ بعضِ المُؤمنين**): قال صاحبُ «التقريب»: وفيه نَظَر، لأنَّ المُقتَضي للتَّوْبيخ علىٰ استِتباعِهم رأيَـه: كونُه رسولاً، لا كونُه فيهم، فكانَ أَوْلىٰ بالتقديم، فلَعَلَّ توجيهَه: أنَّ تقديمَ التوبيخ أهمّ، و﴿فِيكُمۡ﴾ مِن جُملةِ كلام التوبيخ، لأنَّ قوله: ﴿لَوۡ يُطِيعُكُمۡ﴾ مَعَ جوابه: حالٌ مِن ﴿فِيكُمۡ﴾، فتقديمُ جُزءِ التوبيخ كتقديمه، لكنْ إنما يَتَمشّىٰ لو استَقَلَّ أنَّ ﴿فِيكُمۡ﴾ مَعَ الشَّـرْطيّةِ كلاماً، لكنَّ قولَه: ﴿رَسُولَ ٱللَّهِ﴾ عُمْدةُ جُملةِ التوبيخ معنىٰ وإعراباً، فلا استبدادَ بدُونِه، فليُتأمَّل.

وقلت: قد تَقَرَّرَ عندَ عُلماءِ البيان: أنَّ في تقديم ما رُتْبتُه التأخيرُ مِن جُزءِ الجملةِ إيذاناً بأنَّ الكلامَ فيه، لأنهم يُقدِّمُونَ الأهمّ، وهاهنا التوبيخُ وإن كانَ وارِداً علىٰ الجملة، وعلىٰ كونِهِ رسولاً كما سبق، لكنْ في تقديم الظَّرْفِ تَتْميمٌ لذلكَ المعنىٰ، واستبعادٌ له؛ لأنَّ المعنىٰ: أتَـسْتَتبِعُونَ رأيَـه لرأيكم، وأنه رسولٌ مِنَ الله، ومَهبِطُ وَحيِه، فكيفَ وهو مُستَـقِرٌّ فيكم، وأنتُم بينَ يَدَيه شاهِدِينَ مجلِسَه، ولستُم غائبينَ كغيركم. نـزَّلَهم لذلكَ الفِعْل كأنهم اعتَقَدُوا أنه غائبٌ عنهم، فلو أُخِّرَ ﴿فِيكُمۡ﴾ لم يُتَفطَّنْ لتلكَ النُّـكْتةِ السَّـرِيّة، ولا يَتَفطَّنُ لأمثالِها إلا أمثالُ المُصنِّف.

فإن قلت: فلِمَ قيل: ﴿يُطِيعُكُمْ﴾ دون: أطاعكم؟ قلت: للدلالةِ علىٰ أنه كانَ في إرادتِهم استِمرارُ عَمَلِهِ علىٰ ما يَستَصوِبُونَه، وأنه كُلَّما عَنَّ لهم رأيٌ في أمرٍ كانَ معمولاً عليه، بدليل قوله: ﴿فِي كَثِيرٍ مِّنَ ٱلْأَمْرِ﴾ كقولك: فُلانٌ يَقْري الضَّيْفَ ويَحْمي الحريم، تُريد: أنه مما اعتادَهُ ووُجِدَ منه مُستَمِرّاً.

فإن قلت: كيفَ مَوقِعُ ﴿وَلَٰكِنَّ﴾ وشَريطتُها مفقودةٌ مِن مُخالَفةِ ما بعدَها لِما قبلَها نفياً وإثباتاً؟ قلت: هي مفقودةٌ مِن حيثُ اللفظ، حاصِلةٌ مِن حيثُ المعنىٰ، لأنَّ الذينَ حُبِّبَ إليهم الإيمانُ قد غايَرَتْ صِفتُهم صِفةَ المُقدَّم ذِكرُهم، فوقعت «لكنّ» في حاقِّ مَوقِعِها مِنَ الاستدراك.

ومعنىٰ «تحبيب الله» و«تكريهه»: اللُّطْفُ والإمدادُ بالتوفيق، وسبيلُه الكِناية، كما سبق، ....

قوله: (كما سبق): قيل: ما سَبَقَ هو قولُه: «إنَّ بعضَهم كانوا يَتَصوَّنُون، ويَزَعُهم جِدُّهم في التقوىٰ»، ولعلَّ هذا القائلَ ظنَّ أنَّ الكافَ مُتعلِّقٌ بقوله: «وسَبيلُه الكِناية»، وليس به؛ لأنَّ هذا السابقَ ليسَ بكِنايةٍ عن اللُّطفِ والإمدادِ والتوفيق، بل هو مُتَّصِلٌ بقوله: «حاصِلةٌ من حيث المعنىٰ»، وما تَوسَّطَ بينهما تفسيرٌ لمعنىٰ تحبيب الله، واعتراضٌ بينَ المُتعلِّق والمُتعلَّق، ذلك أنه سأل: أنَّ مُقتضىٰ «لكنّ» في هذا الكلام مفقود، وأجاب: أنَّ مُقتَضاها حاصِلٌ مِن حيثُ المعنىٰ، وأنَّ ما بعدَها موصوفٌ بما يلزمُ منه مُغايَرةُ ما قبلَها.

ومثلُ هذا المعنىٰ سَبَقَ عندَ قوله: «ولكنَّه أغنَتْ عن ذِكر «البعض» صِفتُهم المُفارِقةُ لصِفةِ غيرهم»، كما سَبَقَ شَرحُه قُبيلَ هذا.

وأما بيانُ الكِناية: فإنَّ قولَه: ﴿حَبَّبَ إِلَيْكُمُ ٱلْإِيمَٰنَ﴾، ﴿وَكَرَّهَ إِلَيْكُمُ ٱلْكُفْرَ وَٱلْفُسُوقَ﴾: لازِمانِ لِلُّطفِ والتوفيق، كما أنَّ محبّةَ الكُفْرِ وكراهيةَ الطاعةِ رديفانِ للخِذلان، ومِثلُ هذا المعنىٰ ما سبقَ في الكلام، وعندنا إسنادُ المحبّةِ والكراهيةِ إلىٰ الله حقيقة.

وكُلُّ ذي لُبٍّ وراجعٍ إلىٰ بصيرةٍ وذِهْنٍ لا يغيبُ عليه أنَّ الرجلَ لا يُمدَحُ بغير فِعلِه، وحَمْلُ الآية علىٰ ظاهِرِها يُؤدِّي إلىٰ أن يُثنىٰ عليهم بِفِعْل الله، وقد نفىٰ اللـهُ هذا عن الذينَ أُنزِلَ فيهم: ﴿وَّيُحِبُّونَ أَن يُحْمَدُواْ بِمَا لَمْ يَفْعَلُواْ﴾ [آل عمران: ١٨٨].

قوله: (وكلُّ ذي لُبٍّ وراجعٍ إلىٰ بَصِيرة): هذا استدلالٌ علىٰ أنَّ المُرادَ بتحبيب الإيمانِ وتزيينهِ في القلب وتكريـهِ الكُفْر: اللُّطفُ والتوفيقُ كِناية، لأنه تعالىٰ خلقَ في قلوبِهم الإيمانَ وكراهةَ الفِسقِ تحقيقاً وتصـريحاً بدليلٍ عقلي، بل وُجْدانيٍّ ضـروريّ.

قال صاحبُ «التقريب»: وما أثنىٰ علىٰ المُؤمنينَ بالتَّحبيب والتكريه، وهما فِعْلُ الله تعالىٰ، ولا يُمدَحُ الرجلُ بِفِعْلِ غيره، لأنَّ مَدْحَهم بوُجودِ المُحبَّب فيهم لا بالتحبيب، كما يَصِحُّ المدحُ بالجمالِ والحسن.

الانتِصاف: «ترك الزمخشـريُّ الحقَّ لخيالٍ اعتَمَدَه في الشاهِد؛ أنَّ الإنسانَ لا يُمدَحُ بِفِعلِ غيره، وأبطَلَ ما صَـرَّحَتْ به الآيةُ مِن نِسبةِ ذلكَ إلىٰ الله وحدَه، وكيفَ تُتـرَكُ أدلةُ العَقْل وصَـريحُ النَّقْل في قوله: ﴿ٱللَّهُ خَٰلِقُ كُلِّ شَيْءٍ﴾ [الرعد: ١٦] وأمثالِه، بقياس الغائب علىٰ الشاهد، فهذا تحريفٌ لكتابِ الله، فإنَّ اللهَ تعالىٰ أعطىٰ وأثنىٰ، ومنحَ ومَدَح، ولا موجودَ إلا اللـهُ وصفاتُه وأفعالُه بعضُها محلُّ بعض[(١)]، فماذا يقولُ في ثناءِ الله علىٰ رُسُلِهِ باصطِفائِهِ لهم، أهو بما اكتَسَبُوه، أو بما وَهَبَهم فاتَّهبُوه؟ فإن قالَ بالأول خرجَ عن المِلّة، وإن قال بالثاني فسَلَّمَ الأمر»[(٢)].

وقال الإمام: «المعنيُّ بقوله: ﴿حَبَّبَ إِلَيْكُمُ ٱلْإِيمَٰنَ وَزَيَّنَهُۥ فِى قُلُوبِكُمْ﴾: قَـرَّبَه إليكم، وأدخَلَه في قلوبكم، ثم زَيَّـنَه فيها، بحيثُ لا تُفارِقُونَه، ولا يخرجُ مِن قلوبكم، ومَنْ أحبَّ شيئاً وطالَ لُبثُه فيه فقد يملّ، والإيمانُ كُلَّ يوم يَزدادُ فيه نشاطاً، بل كُلُّ مَنْ كانت عِبادتُه أكثر، وتحمُّلُه لِـمَشَاقِّ التكاليف أتمّ، كانَ ذلكَ عندَه ألذُّ وأكمل، ولهذا قال في الأول: ﴿حَبَّبَ إِلَيْكُمُ﴾، وفي الثاني: ﴿وَزَيَّنَهُۥ فِى قُلُوبِكُمْ﴾، كأنه قـرَّبَه إليهم، ثم أقامه فيهم»[(٣)].

---

(١) في عبارة المُؤلِّف رحمه الله تعالىٰ اختصار، ولفظُ ابن المُنيِّر في «الانتصاف»: «لا موجودَ إلا اللـهُ وصفاتُه وأفعالُه، غير أنه تعالىٰ جعلَ أفعالَه بعضَها محلٌّ لبعض، فسمّىٰ المحلَّ فاعِلاً، والحالَّ فِعْلاً».

(٢) «الانتصاف» (٣: ٥٦١) بحاشية «الكشّاف».

(٣) «مفاتيح الغيب» للرازي (٢٨: ١٠٢).

فإن قلت: فإنَّ العَرَبَ تـمدحُ بالجمالِ وحُسْنِ الوجوه، وذلكَ فِعلُ الله، وهو مَدحٌ مقبولٌ عندَ الناسِ غيرُ مردود؟ قلت: الذي سَوَّغَ ذلكَ لـهم أنـهم رأوا حُسْنَ الرُّواء، ووَسامةَ المَنظَرِ ـ في الغالب ـ يُسفِرُ عن مَـخبَرٍ مَرْضيٍّ وأخلاقٍ محمودة، ومن ثَمَّ قالوا: أحسَنُ ما في الدَّميم وجهُه، ....

وقلت: قوله: «وحَمْلُ الآيةِ علىٰ ظاهرها يُؤدِّي إلىٰ أن يُثنىٰ عليهم بفِعْلِ الله» بعيدٌ عن المقام؛ لأنَّ ﴿وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ حَبَّبَ إِلَيْكُمُ ٱلْإِيمَٰنَ وَزَيَّنَهُۥ فِى قُلُوبِكُمْ﴾ غيرُ واردٍ علىٰ الـمَدْح، بل علىٰ سبيل الامتِنان، وأنه تعالىٰ هو ـ بفَضْلِه وكَرَمِه ـ اختَصَّهُم به ليَحمَدُوهُ علىٰ ذلكَ الإنعام، لا أنه يَمدَحُهم، ولذلكَ قـرَّرَه بقوله: ﴿وَكَرَّهَ إِلَيْكُمُ ٱلْكُفْرَ وَٱلْفُسُوقَ وَٱلْعِصْيَانَ﴾ علىٰ سبيل الطَّرْدِ والعكس[1]، ثم فـرَّعَ عليه بقوله: ﴿أُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلرَّٰشِدُونَ﴾ مَدْحاً وتعريضاً، فأثبتَ الخلقَ أولاً، وقَـرَنَه بالكَسْب ثانياً، ومَدَحَهم عليه.

قوله: (في الغالب يُسفِرُ عن مَـخبَـرٍ مَرْضيّ): قيَّـده بـ«الغالب»، لِئلّا يَرِدَ نحوُ قولِ أبي الطَّـيِّب:

وما الـحُسْنُ في وَجْهِ الفتىٰ شَـرَفاً له إذا لـم يَكُـنْ في فِعْلِـهِ والخلائـقِ[2]

ونَظَـرَ حكيمٌ إلىٰ غُلام حَسَن، فاستَنطَقَه، فرآه بَليداً، فقال: نِعمَ البيتُ لو كان فيه ساكن. ومنه قولُه تعالىٰ: ﴿وَإِذَا رَأَيْتَهُمْ تُعْجِبُكَ أَجْسَامُهُمْ ۖ وَإِن يَقُولُوا۟ تَسْمَعْ لِقَوْلِهِمْ ۖ كَأَنَّهُمْ خُشُبٌ مُّسَنَّدَةٌ﴾ [المنافقون: ٤]، قال[3]: «شُبِّهُوا بالأصنام في حُسْنِ صُوَرِهم وقِلّةِ جَدْواهم». وروينا عن مُسلِم[4] عن أبي هُريرةَ قال: قال رسولُ الله ﷺ: «إنَّ الله لا يَنظُـرُ إلىٰ أجسامِكم، ولا إلىٰ صُوَرِكم»، والحقُّ أنَّ تلكَ الأخلاقَ الفاضِلةَ يُـحدِثُها اللـهُ تعالىٰ، ويَزرَعُها أينَ شاء، كقوله تعالىٰ: ﴿وَنَفْسٍ وَمَا سَوَّىٰهَا ۞ فَأَلْهَمَهَا فُجُورَهَا وَتَقْوَىٰهَا﴾ [الشمس: ٧-٨].

---

(١) تقدَّم بيانُ معنىٰ الطَّرْد والعكس عند تفسير الآية ٢٥ من سورة الأنفال (٧: ٧٠) تعليقاً.

(٢) انظر: «شـرح ديوان المتنبي» للواحدي (٢: ٨٠٣).

(٣) أي: الزمخشـريُّ في تفسير الآية المذكورة من سورة المنافقون (١٥: ٤٢٩).

(٤) في «صحيحه» برقم (٢٥٦٤).

فلم يجعلوهُ مِن صفاتِ المدحِ لِذاتِه، ولكنْ لِدلالتِهِ علىٰ غيره، علىٰ أنَّ مِن مُحقِّقةِ الثقاتِ وعُلماءِ المعاني مَنْ دفعَ صِحّةَ ذلك، وخَطَّأَ المادِحَ به، وقَصَرَ المَدْحَ علىٰ النَّعْتِ بأُمَّهاتِ الخير، وهيَ الفصاحةُ والشَّجاعةُ والعَدْلُ والعِفّة، وما يَتَشعَّبُ منها، ويَرجِعُ إليها، وجَعَلَ الوَصْفَ بالجمالِ والثَّرْوةِ وكثرةِ الحَفَدةِ والأعضادِ وغير ذلك مما ليسَ للإنسانِ فيه عَمَل: غَلَطاً ومُخالفةً عن المعقول.

والكفر: تَغْطيةُ نِعَم الله تعالىٰ وغَمْطُها بالجحود، والفسوق: الخروجُ عن قَصْدِ الإيمانِ ومَحَجَّتِهِ بركوب الكبائر، والعصيان: تَرْكُ الانقيادِ والمُضِيِّ لِما أمَرَ به الشارع، ....

قوله: (**فلم يجعلوهُ مِن صِفاتِ المَدْح لِذاتِه**): أي: لم يجعلوا حُسْنَ المَنظَرِ من صِفاتِ المدح أصالة؛ لِما ينبغي أن يُستَعمَلُ المدحُ في الفضائِل الاختيارية، وإذا استُعمِلَ في غيرها أُوِّلَ ما يؤُولُ إليها، فذهبَ فيه إلىٰ الحقيقةِ والمجاز، وذهبَ القاضي إلىٰ أنه للقَدْرِ المُشتَركِ حيثُ قال: «المدح: هو الثناءُ علىٰ الجميل مطلقاً»[(١)]، وقال الجوهري: «المدح: الثناء الحسن»، وقال الراغب: «كُلُّ حَمْدٍ مَدْح، وليسَ كُلُّ مَدْحٍ حَمْداً»[(٢)]، وقال الإمام: «يُقال: مَدَحتُ اللُّؤلُؤةَ والفَرَس، ولا يُقال: حَمِدتُهما»[(٣)].

قوله: (**والكفر تغطيةُ نِعَم الله وغَمْطُها بالجحود**): **الراغب**: «الكُفْر: عبارةٌ عن السَّتْر، وكُفرُ النِّعْمة: سَتْرُها، وحقيقةُ الكُفْر: سَتْرُ نِعمة الله، وأعظمُ الكُفْرِ ما كانَ مُقابِلاً لأعظَم النِّعَم، وهو ما يُتَوصَّلُ به إلىٰ الإيمانِ واستحقاقِ الثواب، ومَنْ قابَلَ تلكَ النِّعمةَ بالكُفْران، فهو الكافِرُ المُطلَق، ولذلكَ صارَ الكُفرُ في الإطلاق: جُحُودُ الوَحْدانيةِ والنُّبوّةِ والشرائع»[(٤)].

---

(١) انظر: «أنوار التنزيل» للبيضاوي (١: ٤٢).

(٢) «مفردات القرآن» ص٢٥٦.

(٣) «مفاتيح الغيب» للرازي (١: ١٩٠).

(٤) «مفردات القرآن» ص٧١٤.

والعِرْقُ العاصي: العانِد، واعتَصَتِ النَّواة: اشتَدَّت. والرُّشد: الاستِقامةُ علىٰ طريقِ الحقِّ مَعَ تَصَلُّبٍ فيه؛ مِنَ الرَّشادة، وهيَ الصَّخْرة، قال أبو الوازع: كُلُّ صَخْرةٍ رَشادة، وأنشد:

وغيــرُ مُقَلَّــدٍ ومُوشَّمــاتٍ صَلَيْنَ الضَّوءَ مِن صُمِّ الرَّشادِ

و﴿فَضْلًا﴾ مفعولٌ له، أو مَصدَرٌ مِن غير فِعلِه.

فإن قلت: مِن أينَ جازَ وقوعُه مفعولاً له، والرُّشْدُ فِعلُ القوم، والفَضْلُ فِعلُ الله، والشَّـرْطُ أن يَتَّحِدَ الفاعل؟ قلت: لـمَّا وقعَ «الرُّشْدُ» عِبارةً عن التَّحْبيب والتَّزيينِ والتكريه، مُسنَدةً إلىٰ اسمِهِ تَقَدَّسَتْ أسماؤُه، صار الرُّشْدُ كأنه فِعلُه، فجاز أن يَنتَصِبَ عنه، أو لا يَنتَصِبَ عن ﴿ٱلرَّٰشِدُونَ﴾، ولكنْ عن الفِعلِ المُسنَدِ إلىٰ اسمِ الله تعالىٰ، والجملةُ التي هي ﴿أُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلرَّٰشِدُونَ﴾ اعتِراض، أو عن فِعْلٍ مُقدَّر، كأنه قيل: جرىٰ ذلك ـ أو: كانَ ذلك ـ فَضْلاً مِنَ الله.

قوله: (**والعِرْقُ العاصي**): هو الذي لم يَرْقأ دمُه[1]، **الأساس**: «ومن المجاز: عِرْقٌ عاصٍ لا يَرقأ دمُه».

قوله: (**وغيرُ مُقلَّد**) البيت: «المُقلَّد»: هو الوَتَد، و«المُوشَّمات»: حِجارةُ الأثافيّ، صَلَيتُ الرجلَ النار: أدخلتَه النار، أي: لم يبقَ مِنَ الدارِ سِوىٰ الأوتادِ التي تُقلَّدُ بها الحبالُ وأحجارُ الأثافيّ، وقيل: يَصِفُ يَعمَلاتٍ[2] غيرَ مُقلَّداتٍ يُسرِعْنَ في السَّيْر بالقُوّة، بحيثُ تظهرُ النارُ مِنَ الأحجارِ في سَيْرِها.

قوله: (**لـمَّا وقعَ «الرُّشْدُ» عِبارةً عن التَّحْبيب**): أي: كِنايةً عنه، لأنَّ «الرُّشْدَ» دلَّ علىٰ تحبيبهم وتحبيبُهم علىٰ أنَّ اللهَ حَبَّبَ إليهم.

---

(١) رَقَأَ العِرْق: سكن، ورَقَأَ الدَّمْع: جَفّ. كذا في «لسان العرب» لابن منظور، مادة (رَقَأ).

(٢) جمعُ «يَعمَل»، وهو البعير. انظر: «لسان العرب» لابن منظور، مادة (عمل).

وأما كونُه مَصدَراً مِن غير فِعلِه، فأن يُوضَعَ مَوضِعَ «رُشْداً»، لأنَّ رُشْدَهُم فَضلٌ مِنَ الله لِكونِهم مُوفَّقِين فيه. والفَضْلُ والنِّعْمة: بمعنىٰ: الإفضالِ والإنعام.

﴿وَٱللَّهُ عَلِيمٌ﴾ بأحوالِ المُؤمنينَ وما بينَهم مِنَ التمايُز والتفاضُل، ﴿حَكِيمٌ﴾ حينَ يُفضِلُ ويُنعِمُ بالتوفيقِ علىٰ أفاضِلِهم.

الانتِصاف: «قد بيَّنا أنَّ «الرُّشْدَ» مخلوقٌ لله تعالىٰ، فلا سُؤالَ مِن هذا الوَجْه، بل مِن جِهةِ أنَّ اللهَ تعالىٰ خاطبَ خَلْقَه باللغةِ المعهودة، وفيها نِسْبةُ الفِعْل إلىٰ الفاعل حقيقةً كانَ أو مجازاً، فـ«زيدٌ» في «مات زيد»: فاعل، وقد نُسِبَ «الرُّشدُ» إليهم علىٰ أساس أنهم فاعلوه، وإن كانَ مجازاً في الاعتقاد، فيُجابُ عنه بجواب الزمخشريّ، أو بأنَّ الرُّشْدَ هاهنا يَستلزِمُ كونَ الله مُرشِداً، إذ هو مُطاوِعُ «أرشَدَه فرَشَد»، فتَصِحُّ المُطابَقة. وهو عكسُ قولِه: ﴿يُرِيكُمُ ٱلْبَرْقَ خَوْفًا وَطَمَعًا﴾ [الرعد: ١٢]، لأنهم هناك مفعولون في معنىٰ الفاعلين، فصَحَّ بواسِطتِهِ استِلزام المُطاوَعة، فتُصحَّحُ مسألةُ البَرْقِ بتقدير المفعول، وتُصَحَّحُ هذهِ بتقدير الفاعل»(١).

وقلت: لعلَّ تقديرَ الأول: هو الذي يُريكُمُ البَرْقَ فرأيتُموهُ خائفينَ طامِعين، والثاني: أولئكَ هُمُ الراشِدونَ بأنْ أرشَدَهم اللهُ فَضْلاً ونعمة.

قوله: (**وأما كونُه مَصدَراً مِن غير فِعْلِه**): ذكرَ أنَّ ﴿فَضْلًا﴾: إما مفعولٌ له أو مَصدَر، وكما فَرَّعَ مِن بيانِ الأول، شَرَعَ في بيانِ الثاني، وقال: أما كونُه مَصدَراً مِن غير فِعلِه، فإنَّ الأصل: أولئكَ هُمُ الراشِدُونَ(٢) رُشْداً، فوضعَ مَوضِعَ «رشداً»: ﴿فَضْلًا﴾؛ لأنَّ رُشْدَهم كانَ مُسَبَّباً عن فَضْل الله، ولولا فَضْلُه لَما رَشَدُوا.

قوله: (**يُفضِلُ ويُنعِمُ بالتوفيق علىٰ أفاضِلِهم**): والضميرُ للصحابة، والأفاضِل: مَنْ حُبِّبَ إليه الإيمان، كما قال: «لأنَّ الذينَ حُبِّبَ إليهم الإيمانُ قد غايرَتْ صِفتُهم صِفةَ المُقدَّم ذِكرُهم».

---

(١) «الانتصاف» (٣: ٥٦١-٥٦٣) بحاشية «الكشّاف».

(٢) من قوله: «بأنْ أرشدهم الله» إلىٰ هنا، سقط من (ح).

[﴿ وَإِن طَآئِفَتَانِ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ ٱقْتَتَلُوا۟ فَأَصْلِحُوا۟ بَيْنَهُمَا ۖ فَإِنۢ بَغَتْ إِحْدَىٰهُمَا عَلَى ٱلْأُخْرَىٰ فَقَٰتِلُوا۟ ٱلَّتِى تَبْغِى حَتَّىٰ تَفِىٓءَ إِلَىٰٓ أَمْرِ ٱللَّهِ ۚ فَإِن فَآءَتْ فَأَصْلِحُوا۟ بَيْنَهُمَا بِٱلْعَدْلِ وَأَقْسِطُوٓا۟ ۖ إِنَّ ٱللَّهَ يُحِبُّ ٱلْمُقْسِطِينَ ﴾ ٩]

عن ابنِ عباسٍ رضيَ اللهُ عنه قال: **وَقَفَ رسولُ الله ﷺ علىٰ مجلسِ بعضِ الأنصار**، وهو علىٰ حِمار، فبالَ الحِمار، فأمسَكَ عبدُ الله بنُ أُبيٍّ بأنفِه، وقال: خَلِّ سَبيلَ حِمارِكَ فقد آذانا نَتْنُه، فقالَ عبدُ الله بنُ رَواحة: والله إنَّ بَوْلَ حِمارِه لأَطيَبُ مِن مِسْكِك ـ ورُوِي: حِمارُه أفضَلُ منك، وبَوْلُ حِمارِه أطيَبُ مِن مِسكِك ـ ومضىٰ رسولُ الله ﷺ، وطالَ الخوضُ بينهما حتىٰ استبّا وتَجالَدا، وجاءَ قوماهما، **وهما الأَوْسُ والخزرج**، فتَجالَدوا بالعِصِيّ ـ وقيل: بالأيدي والنِّعالِ والسَّعَف ـ، فرَجَعَ إليهم رسولُ الله ﷺ وأصلَحَ بينهم، ونزلت. وعن مُقاتِل: قرأها عليهم فاصطَلَحوا.

والبَغْي: الاستِطالةُ والظُّلمُ وإباءُ الصُّلح، والفَيْء: الرجوع، **وقد سُمِّيَ به الظِّلُّ والغَنيمة، لأنَّ الظِّلَّ يَرجِعُ** بعدَ نَسْخ الشمس، ....

قوله: (**وقفَ رسولُ الله ﷺ علىٰ مَجلِسِ بعضِ الأنصار**) الحديث: مُخرَّجٌ في «الصَّحيحَين»[1] عن أنس من غير هذه الرواية، وأوردناهُ في أولِ البقرة.

قوله: (**وهما الأوسُ والخزرج**): قيل: ابنُ رَوَاحة: خَزرجيّ، وابنُ أُبَيّ: أَوْسيّ[2].

قوله: (**وقد سُمِّيَ به الظِّلُّ والغَنيمة، لأنَّ الظِّلَّ يَرجِع**) إلىٰ آخره: **الراغب**: «الفَيْء: الرُّجُوعُ إلىٰ حالةٍ محمودة، قالَ تعالىٰ: ﴿فَإِن فَآءَتْ فَأَصْلِحُوا۟ بَيْنَهُمَا﴾، ﴿فَإِن فَآءُو فَإِنَّ ٱللَّهَ غَفُورٌ

---

(١) البخاري (٤٥٦٦) و(٥٦٦٣) و(٦٢٠٧) و(٦٢٥٤)، ومسلم (١٧٩٨) من حديث أسامة بن زيد، لا من حديث أنس، والله أعلم.

(٢) بل كلاهما من الخزرج، انظر ترجمة عبد الله بن رواحة في «أسد الغابة» لابن الأثير (٣: ١٣٠)، و«الإصابة» لابن حجر (٤: ٨٢)، وانظر ترجمة عبد الله بن عبد الله بن أبي (ابن المذكور هنا) في «أسد الغابة» (٣: ١٩٢)، و«الإصابة» (٤: ١٥٥).

وعلى هذا فالمُرادُ بـ«قوميهما»: ما هو دون القبيلة الكبيرة «الخزرج».

والغَنيمة: ما يَرجِعُ مِن أموالِ الكُفّارِ إلىٰ المُسلِمين. وعن أبي عَمْرو: «حتىٰ تفي» بغير هـمز؛ **ووجهُه: أنَّ أبا عَمْرٍو خَفَّفَ الأُولىٰ مِن الهمزتَينِ الـمُلتَقِيَـتَين، فلَطُفَتْ علىٰ** الراوي تِلكَ الخلسة، فظَنَّه قد طَرَحَها.

فإن قلت: ما وَجْهُ قولِه: ﴿ٱقۡتَتَلُواْ﴾، والقياس: «اقتَـتَلَتا» كما قرأ ابنُ أبي عَبْلَة، أو «اقتَـتَلا» كما قرأ عُبَيدُ بنُ عُمَير؛ علىٰ تأويلِ الرَّهْطَينِ أو النَّـفَرَين؟ قلت: **هو مما حُمِلَ علىٰ المعنىٰ دونَ اللفظ**، لأنَّ «الطائِفتَين» في معنىٰ القَوْم والناس. وفي قِراءةِ عبدِ الله: «حتىٰ يَفيئُوا إلىٰ أمرِ الله، فإن فاؤوا فخُذوا بينَهم بالقِسْط».

رَّحِيمٌ﴾ [البقرة: ٢٢٦]، ومنه: فاءَ الظِّـلّ، وقيلَ للغَنميةِ التي لا يَلحَقُ بها مَشَقّة: فَـيْء، قالَ اللـهُ تعالىٰ: ﴿وَمَآ أَفَآءَ ٱللَّهُ عَلَىٰ رَسُولِهِۦ مِنۡهُمۡ فَمَآ أَوۡجَفۡتُمۡ عَلَيۡهِ مِنۡ خَيۡلٖ وَلَا رِكَابٖ﴾ [الحشر: ٧]، قـال بعضُهم: سُمِّي ذلكَ بالفَـيْءِ تَشْبيهاً بالفَيْءِ الذي هـو الظِّـلّ، تنبيهاً علىٰ أنَّ أشرَفَ أعراض الدُّنيا يجري مَجْرىٰ ظِلٍّ زائِل، والفِئة: الجماعةُ المُتظاهِرةُ التي يَرجِعُ بعضُهم إلىٰ بعض في التعاضُد»[١].

قوله: (**ووَجهُه: أنَّ أبا عَمْرو خَفَّفَ الأُولىٰ مِنَ الهمزَتَين**): أي: في «تفيء» وفي «إلىٰ»، قال بعضُهم: هذهِ الروايةُ خِلافُ المَذهَب، لأنَّ أبا عَمْرٍو خَفَّفَ الثانيةَ لا الأُولىٰ.

قوله: (**هو مما حُمِلَ علىٰ المعنىٰ دونَ اللفظ**): **الانتِصاف**: «قد أنكَرَ النُّحاةُ الحملَ علىٰ لفظِ «مَنْ» بعدَ الحملِ علىٰ معناها، وفي الآية حُمِلَ علىٰ المعنىٰ بقوله: ﴿ٱقۡتَتَلُواْ﴾، ثم علىٰ اللفظِ بقوله: ﴿بَيۡنَهُمَا﴾، والفرق: أنَّ «مَنْ» فيها إيهام، فيلزمُ الإيهامُ بعدَ التفسير، وأما «الطائفةُ»[٢] فلا إيهامَ فيها، إذ لفظُها مُفرَدٌ أبداً، ومعناها جمعٌ أبداً»[٣].

---

(١) «مفردات القرآن» ص ٦٥٠.

(٢) تحرَّف في الأصول الخطية إلىٰ: «المطابقة»، والمُثبَت من «الانتصاف».

(٣) «الانتصاف» (٣: ٥٦٣) بحاشية «الكشّاف».

وحُكمُ الفِئةِ الباغية: وجوبُ قِتالِها ما قاتَلَت ـ وعن ابنِ عُمَر: «ما وَجَدتُ في نفسي مِن شيءٍ ما وَجَدتُه مِن أمرِ هذهِ الآية، إنْ لم أُقاتِلْ هذهِ الفِئةَ الباغيةَ كما أمَرَني الله»، قاله بعدَ أنِ اعتزَل ـ، فإذا كافَّتْ وقَبَضَتْ عن الحربِ أيديَها تُرِكَت، وإذا تَوَلَّتْ عُمِلَ بما رُوِيَ عن النبيِّ ﷺ أنه قال: يا ابنَ أُمِّ عَبْد، هل تَدْري كيفَ حُكمُ الله فيمَن بَغَىٰ مِن هذهِ الأُمّة؟ قال: اللهُ ورسولُه أعلم. قال: **لا يُجهَزُ علىٰ جَريحِها**، ولا يُقتَلُ أسيرُها، ولا يُطلَبُ هارِبُها، ولا يُقسَمُ فَيْؤُها».

ولا تخلو الفِئتانِ مِنَ المُسلِمينَ في اقتِتالِهما: إما أن تَقتَتِلا علىٰ سبيلِ البَغْيِ منهما جميعاً، فالواجبُ في ذلك: أن يُمشىٰ بينهما بما يُصلِحُ ذاتَ البَيْن، ويُثمِرُ المُكافّةَ والمُوادَعة، فإن لم تَتَحاجَزا ولم تَصطَلِحا وأقامتا علىٰ البَغْي: صِيرَ إلىٰ مُقاتَلَتِهما.

وإما أن يَلتَحِمَ بينهما القِتالُ لِشُبْهةٍ دَخَلَتْ عليهما، وكِلتاهما عندَ أنفُسِهما مُحِقّة، فالواجب: إزالةُ الشُّبْهةِ بالحجَجِ النَّيِّرةِ والبراهينِ القاطِعة، وإطلاعُهما علىٰ مَراشِدِ الحق، فإن رَكِبَتا مَتْنَ اللَّجاج، ولم تَعمَلا علىٰ شاكِلةِ ما هُدِيَتا إليه ونُصِحَتا به، مِنِ اتباعِ الحقِّ بعدَ وُضُوحِهِ لهما، فقد لَحِقَتا بالفِئتَينِ الباغِيَتَين.

قوله: (**لا يُجهَزُ علىٰ جَريحِها**): يُقال: أجهَزتُ علىٰ الجريح: إذا أسرَعتَ بقَتْلِهِ وأتمَمْتَ عليه، **النهاية**: «في حديثِ عليّ رضيَ الله عنه: «لا يُجهَزُ علىٰ جَريحِهم»[1]، أي: مَنْ صُرِعَ منهم لا يُقتَل، لأنهم مُسلِمون، والقَصْدُ مِن قِتالِهم: دفعُ شَرِّهم، فإذا لم يكنْ ذلكَ إلا بقَتْلِهم قُتِلُوا».

---

(١) أخرج الحاكم في «المستدرك» (٢: ١٥٦)، والبيهقي في «السنن الكبرىٰ» (٨: ١٨٢) من حديث ابن عمر قال: قال رسول الله ﷺ لعبد الله بن مسعود: «يا ابن مسعود، أتدري ما حكمُ الله فيمن بغىٰ من هذه الأُمّة؟ قال ابن مسعود: اللهُ ورسولُه أعلم، قال: فإن حُكمَ الله فيهم: أن لا يُتبَع مُدبرُهم، ولا يُقتَلَ أسيرُهم، ولا يُذفَّفَ علىٰ جريحهم».
وضعَّفه الحافظ الهيثمي في «مجمع الزوائد» (٦: ٢٤٣)، والحافظ ابن حجر في «التلخيص الحبير» (٤: ٤٣-٤٤).

وإما أن تكونَ إحداهما الباغيةُ علىٰ الأخرىٰ، فالواجب: **أن تُقاتَلَ فِئةُ البَغْيِ إلىٰ أن تَكُفَّ** وتتوب، فإن فَعَلَتْ أُصلِحَ بينهما وبينَ المَبْغيِّ عليها بالقِسْطِ والعَدْل، **وفي ذلك تفاصيل: إن كانتِ الباغيةُ** مِن قِلّةِ العَدَدِ بحيثُ لا مَنَعةَ لها، ضَمِنَتْ بعدَ الفَيْئةِ ما جَنَت، وإن كانت كثيرةً ذاتَ مَنَعةٍ وشَوْكةٍ لم تَضمَن، إلا عندَ مُحمَّدِ بنِ الحسنِ رحمه الله، فإنه كانَ يُفتي بأنَّ الضَّمانَ يَلزَمُها إذا فاءت. وأما قبلَ التَّجَمُّع والتَّجَنُّدِ أو حينَ تَتفرَّقُ عندَ وَضْعِ الحربِ أوزارَها، فما جَنَتْهُ ضَمِنَتْهُ عندَ الجميع.

فمَحمِلُ الإصلاحِ بالعَدْلِ في قوله: ﴿فَأَصۡلِحُواْ بَيۡنَهُمَا بِٱلۡعَدۡلِ﴾ علىٰ مَذهَب مُحمَّد: واضِحٌ **مُنطَبِقٌ علىٰ لفظِ التنزيل**، وعلىٰ قول غيره: وَجْهُه: **أن يُحمَلَ علىٰ كونِ الفِئةِ قليلةَ العَدَد**، والذي ذكروا أنَّ الغَرَضَ إماتةُ الضَّغائِنِ وسَلُّ الأحقاد، دونَ ضمانِ الجِنايات: **ليسَ بحَسَنِ الطِّباقِ للمأمورِ به** مِن إعمالِ العَدْلِ ومُراعاةِ القِسْط.

فإن قلت: فلِمَ قُرِنَ بالإصلاحِ الثاني العَدْلُ دونَ الأول؟ قلت: لأنَّ المُرادَ بالاقتِتالِ في أولِ الآية: أنْ تَقتتِلا باغِيتَينِ معاً، أو راكِبَتَيْ شبهة، وأيتَهما كانت: فالذي يجبُ علىٰ المُسلِمينَ أن يأخذوا به في شأنهما: ....

قوله: (**وفي ذلك تفاصيل**): أي: في القِسْطِ والعَدْل.

قوله: (**إن كانتِ الباغية**): شُروعٌ في التفصيل.

قوله: (**مُنطَبِقٌ علىٰ لفظِ التنزيل**): فإنَّ قولَه: ﴿فَإِن فَآءَتۡ فَأَصۡلِحُواْ﴾ إلىٰ آخِره، يَقتَضي لُزومَ الضَّمانِ إذا فاءت مُطلَقاً، قليلةً كانت أو كثيرة.

قوله: (**أن يُحمَلَ علىٰ كَوْنِ الفِئةِ قليلةَ العَدَد**): أي: يُحمَلُ حُكمُ الآيةِ علىٰ هذا الوَجْه، دونَ الوَجْهِ الثاني.

قوله: (**ليسَ بحَسَنِ الطِّباقِ للمأمورِ به**): أي: المأمورُ به ـ وهو العَدْل، بقوله: ﴿وَأَقۡسِطُوٓاْ﴾ ـ مُطلَقٌ مُتناوِلٌ لجميعِ ما يُطلَقُ عليه اسمُ العَدْل، وكذا تقييدُ ﴿فَأَصۡلِحُواْ﴾ بقوله: ﴿بِٱلۡعَدۡلِ﴾،

إصلاحُ ذاتِ البَيْن، وتسكينُ الدَّهْماءِ بإراءةِ الحقِّ والمَواعِظِ الشافية، ونفيُ الشُّبْهة، إلا إذا أصَرَّتا، فحينَئذٍ تجبُ المُقاتَلة. وأما الضَّمانُ فلا يَتَّجِه، وليسَ كذلكَ إذا بَغَتْ إحداهما، فإنَّ الضَّمانَ مُتَّجِهٌ علىٰ الوَجْهَينِ المذكورَيْن.

وهو مُستَغنٍ عنه، لأنَّ الإصلاحَ معَ الظُّلم مُحال، وتذييلُ الكلام بقوله: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يُحِبُّ ٱلْمُقْسِطِينَ﴾: يقتَضي[1] أنَّ العَدْلَ مطلوبٌ لذاتِه، فهو حَسَنٌ في جميع الأمور، فاختِصاصُه بأمرٍ دونَ أمرٍ بعيد، وغيرُ مُطابقٍ لهٰذهِ التوكيدات، قالَ في أولِ النِّساء[2]: «إنَّ الأمرَ كُلَّه يَدُورُ معَ العَدْل، فأينَ ما وَجَدتُمُ العَدْلَ فعليكم به».

قوله: (ذات البَيْن): قالَ في أولِ الأنفال: «﴿ذَاتَ بَيْنِكُمْ﴾: أحوال بينكم، يعني: ما بينكم مِنَ الأحوالِ حتىٰ تكونَ حالَ ألفةٍ ومحبّةٍ واتفاق، ولـمّا كانتِ الأحوالُ مُلابِسةً للبَيْن، قيلَ لها: ذات البَيْن».

قوله: (وتسكينُ الدَّهْماء): **النهاية**: «الدَّهْماء: الفِتنةُ المُظلِمة، ومنه حديثُ حُذيفة: أتتكُمُ الدُّهَيماءُ تَرْمي بالرَّضْف[3]».

قوله: (مُتَّجِهٌ علىٰ الوَجْهَينِ المذكورين): **أحدهما**: أن تكونَ الفِئةُ قليلةَ العَدَد، **وثانيهما**: أن تكونَ كثيرةً علىٰ رأي مُحَمَّدِ بنِ الحسن.

---

(١) قوله: «يقتضي»، أي: كُلُّ ما ذكر من كون المأمور به مُطلقاً، وتقييدِ الإصلاح بالعدل، وتذييل الآية، كُلُّ ذلك يقتضي ... إلخ.

(٢) أي: الزمخشري في تفسير الآية ٣ من سورة النساء (٤: ٤٢٥-٤٢٦).

(٣) أخرجه الحاكم في «المستدرك» (٤: ٤٦٥) بلفظ: «أتتكم الفِتنةُ ترمي بالرَّضْف».
وأخرج أبو داود (٤٢٤٢) من حديث ابن عُمَر، وذكرَ حديثاً في الفِتَن، وفيه: «ثم فِتنةُ الدُّهَيماء لا تَدَعُ أحداً مِن هذهِ الأمةِ إلا لَطَمَتْهُ لَطْمة».
والرَّضْف: الحِجارة المُحْماة علىٰ النار، واحدتها رَضْفة. «النهاية» لابن الأثير ٢: ٢٣١، مادة (رضف).

﴿وَأَقْسِطُوٓاْ﴾ أمرٌ باستِعمالِ القِسْطِ علىٰ طريقِ العُموم، بعدَما أُمِرَ به في إصلاحِ ذاتِ البَيْن، **والقولُ فيه مِثلُه في الأمرِ باتِّقاءِ الله** علىٰ عَقِب النهي عن التقديم بينَ يَدَيه.

والقَسْط ـ بالفَتْح ـ: الـجَوْر؛ مِنَ القَسَط، وهو اعوِجاجٌ في الرِّجْلَين، وعُودٌ قاسِط: يابِس، وأقسَطَتْـهُ الرِّياح. وأما القِسطُ بمعنىٰ: العَدْل، فالفِعلُ منه: أقسَط، وهـمزتُه للسَّلْب، أي: أزالَ القَسْط، وهو الـجَوْر.

[﴿إِنَّمَا ٱلْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ فَأَصْلِحُواْ بَيْنَ أَخَوَيْكُمْۚ وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ﴾ ١٠]

هذا تقريرٌ لِـمَا ألزَمَه مِن تَوَلِّي الإصلاح بينَ مَنْ وقعَت بينهم المُشاقّةُ مِنَ المُؤمنين، وبيانُ أنَّ الإيمانَ قد عَقَدَ بينَ أهلِه ـ مِنَ السَّبَب القَريب والنَّسَب اللاصِق ـ **ما إن لم يَفضُلِ** الأُخُوّةَ **ولم يُبـرِّزْ** عليها، لم يَنقُصْ عنها، ولم يَتَقاصَـرْ عن غايتها.

ثم قد جَرَتْ عادةُ الناسِ علىٰ أنه إذا نَشَبَ مِثلُ ذلكَ بينَ اثنينِ مِن إخوةِ الوِلاد، لَزِمَ السائِرَ أن يَتَناهَضُوا في رَفعِهِ وإزاحتِه، ويَركَبوا الصَّعْبَ والذَّلُول؛ ....

قوله: (**والقولُ فيه مِثلُه في الأمرِ باتقاءِ الله**(١)): وقال فيه: «هذا كما تقولُ لِـمَنْ يُقارِفُ بعضَ الرذائل: لا تَفعَلْ هذا، وتَـحفَّظْ مما يُلصِقُ بكَ العار».

فعلىٰ هذا قولُه: ﴿وَأَقْسِطُوٓاْۖ إِنَّ ٱللَّهَ يُحِبُّ ٱلْمُقْسِطِينَ﴾ مِن عَطفِ العامِّ علىٰ الخاصّ، أو تذييلٌ للسابق وتقريرٌ له، وقولُه: ﴿إِنَّمَا ٱلْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ﴾ تعليلٌ للأمرِ بالإصلاح بينَ الطائفتَينِ مِنَ المُؤمنين، ولَـمَّا كانَ التعليلُ إنما يُؤتىٰ به، فيُثبِتُ المُعلَّلَ ويُقرِّره، قال: «هذا تقريرٌ لِـمَا ألزَمَه مِن تَولِّي الإصلاح».

قوله: (**ما إنْ لم يَفضُل**): «ما»: بمعنىٰ: شيء، و«إن»: شَـرْطية، والجواب: «لم يَنقُص»، والجملةُ مفعولُ «عَقَد».

قوله: (**ولم يُبـرِّز**): لم يَفُق، **الأساس**: «بَـرَّزَ علىٰ الغاية وعلىٰ الأقران».

---

(١) أي: الوارد في الآية الأولىٰ من السُّورة، وهناك ذكر الزمخشـريُّ ما سينقلُه عنه المُؤلِّف.

مَشْياً بالصُّلْح، وبَثّـاً للسُّفَراء بينهما، إلىٰ أن يُصادِفَ ما وَهَىٰ مِنَ الوِفاقِ مَنْ يَرقَعُه، وما استَشَنَّ مِنَ الوِصالِ من يَبُلُّه، فالأُخُوّةُ في الدِّينِ أحقُّ بذلك وبأشَدَّ منه. وعن النبيِّ ﷺ: «المُسلِمُ أخو المُسلِم لا يَظلِمُه، ....

قوله: (ما وهىٰ): مفعولُ «يُصادِف»، والفاعل: «مَنْ يَرقَعُه»، قَدَّمَ المفعولَ ليعودَ الضميرُ في «مَنْ يَرقَعُه» إليه، و«وَهَىٰ» صِلةُ «ما»، ما راعىٰ المُناسَبةَ بينَ «وَهَىٰ» وبينَ «يَرقَعُه»، إذ لو قال: «ما خَرَقَ ويَرقَعُه»، أو «وَهَىٰ وقوىٰ»، كان[1] أحسَن، كما راعىٰ بينَ «استَشَنَّ» و«يَبُلُّه».

قوله: (استَشَنّ): النهاية: «في حديثِ عُمَرَ بنِ عبدالعزيز: «إذا استَشَنَّ ما بينكَ وبينَ الله فابلُلْهُ بالإحسانِ إلىٰ عِبادِه»، أي: إذا أخلَق»، ومنه: شِنانُ القِربة[2].

قوله: (مَنْ يَبُلُّه[3]): مِن قولِـهِ صلواتُ الله عليه: «بُلُّوا الأرحامَ ولو بالسَّلام»[4]، أي: بِرُّوها بصِلَتِها، وهم يُطلِقُونَ النَّداوةَ علىٰ الصِّلة، كما يُطلِقُونَ اليَبَسَ علىٰ القَطِيعة.

قوله: (المُسلِمُ أخو المُسلِم): الحديث: مِن روايةِ البُخاريِّ ومُسلِم والترمذيِّ وأبي داود[5] عن أبي هُريرة: أنَّ رسولَ الله ﷺ قال: «المُسلِمُ أخو المُسلِم، لا يَظلِمُه، ولا يَـخذُلُه، ولا يَـحقِرُه، التقوىٰ هاهنا ـ ثلاثاً ـ ويُشيرُ إلىٰ صَدْرِه، بحَسْبِ امرئٍ مِنَ الشَّـرِّ أن يَـحقِرَ أخاهُ المُسلِم، كُلُّ

---

(١) في (ح) و(ف): «كما»، والمُثبتُ من (ط).

(٢) كذا في الأصول الخطية، وليسَ هذا اللفظُ في «النهاية» صـريحاً، وإنما فيها ما يدلُّ علىٰ أنَّ الشَّنَّ هو القِرْبة، والجمعُ شِنان، ففي العبارة تحريف، والله أعلم.

(٣) في الأصول الخطية: «فابلُله»، ولعله سبقُ قَلَم لِورودِهِ في السطر السابق عن عمر بن عبد العزيز، والمُثبَت من «الكشّاف».

(٤) أخرجه البيهقي في «شعب الإيمان» (٧٩٧٢) و(٧٩٧٣) بلفظ: «بُلُّوا أرحامكم ولو بالسلام». وانظر: «المقاصد الحسنة» للحافظ السخاوي (٣٠١).

(٥) مسلم (٢٥٦٤)، والترمذي (١٩٢٧)، وأبو داود (٤٨٨٢). وأخرجه أيضاً ابن ماجه (٤٢١٣).

ولم أقف عليه عند البخاري من حديث أبي هريرة، وقد أخرج نحوَه (٢٤٤٢) و(٦٩٥١) من حديث ابن عمر رضي الله عنهم.

ولا يَـخذُلُه، ولا يَعيبُه، ولا يَتطاوَلُ عليه في البُنيان، فيَستُـرُ عنه الرِّيحَ إلا بإذنِه، ولا يُؤذيهِ بقُتارِ قِدْرِه»، ثم قال: «احفَظُوا، ولا يَـحفَظُ منكم إلا قليل».

فإن قلت: فلم خُصَّ الاثنانِ بالذِّكْرِ دونَ الجميع؟ قلت: لأنَّ أقلَّ مَنْ يَقَعُ بينَهم الشِّقاقُ اثنان، فإذا لَزِمَتِ المُصالحَةُ بينَ الأقلِّ كانت بينَ الأكثَرِ ألزم، لأنَّ الفسادَ في شِقاقِ الجميع أكثرُ منه في شِقاقِ الاثنين. وقيل: المُرادُ بالأخَوَيْن: الأوسُ والخزرج.

وقُرِئ: «بين إخوَتِكُم» و«إخوانِكم»، ....

الـمُسلِم علىٰ الـمُسلِم حرام، دمُه وعِرْضُه ومالُه، إنَّ اللـهَ لا يَنظُـرُ إلىٰ أجسادِكم ولا إلىٰ صُوَرِكم[١]، ولكنْ يَنظُـرُ إلىٰ قُلوبكم».

قوله: (بقُتارِ قِدرِه): الجوهري: «القُتار: رِيحُ الشِّواء، وقد قَـتَـرَ اللَّحْمُ يَقتِـرُ ـ بالكَسْر ـ: إذا ارتفعَ قُتاره».

قوله: (وقُرِئ: «بينَ إخوَتِكُم وإخوانِكم»): قال ابنُ جِنِّي: «قرأ زيدُ بنُ ثابتٍ وابنُ مسعودٍ والحسنُ ـ بخِلافٍ ـ: «إخوانِكم»، وهي تَدُلُّ علىٰ أنَّ قِراءةَ العامّةِ التي هي: ﴿بَيْنَ أَخَوَيْكُمْ﴾: لفظُها لفظُ التثنية، ومعناها: الجماعة، أي: كُلّ اثنَينِ فصاعِداً مِنَ المُسلِمين اقتَـتَلا، والإضافةُ لمعنىٰ الجنس، نَحْوُ قولهم: لَـبَّيكَ وسَعْدَيك، فليسَ المُرادُ به إجابتَينِ اثنتَين، ولا إسعادَيْن اثنين، ألا ترىٰ إلىٰ الخليل كيفَ فَسَّـرَه بقوله: كُلَّما كنتَ في أمرٍ فدَعَوتَني أجبتُك إليه، وساعدتُك عليه. ونحوُه في إفادةِ المُضافِ لمعنىٰ الجِنسِيّة: قولُهم: مَنَعَتِ العِراقُ قَفيزَها ودِرهَـمَها، أي: قُفْزانَـها ودَراهِـمَها»[٢].

---

(١) في الأصول الخطية: «ولا إلىٰ صُوَرِكم وأعمالكم»، وذِكرُ «الأعمال» مُقحَمٌ هنا في الرواية، ولا يصحُّ من حيثُ المعنىٰ، اللفظُ المُثبَت هو رواية مسلم (٢٥٦٤) (٣٣)، وفي رواية أخرىٰ له (٢٥٦٤) (٣٤): «إنَّ الله لا ينظرُ إلىٰ صوركم وأموالكم، ولكن ينظرُ إلىٰ قلوبكم وأعمالكم».

(٢) «المحتسب» لابن جِنّي (٢: ٢٧٨-٢٨٠).

والمعنىٰ: ليسَ المُؤمنونَ إلا إخوة، وأنهم خُلَّصٌ لذلكَ مُتمحِّضُون، قد انزاحَتْ عنهم شُبُهاتُ الأخبية، وأبىٰ لُطفُ حالِهم في التمازُجِ والاتحادِ أن يُقدِمُوا علىٰ ما يَتولَّدُ منه التقاطُع، فبادِرُوا قَطْعَ ما يقعُ مِن ذلكَ ـ إنْ وقع ـ واحسِمُوه.

﴿وَٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ﴾ فإنكم إنْ فَعَلتُم لم تَحمِلْكُم التقوىٰ إلا علىٰ التَّواصُل، والائتِلاف، والمُسارَعةِ إلىٰ إماطةِ ما يَفرُطُ منه، وكانَ عندَ فِعْلِكم ذلكَ وصولُ رحمةِ اللهِ إليكم، واشتمالُ رأفتِهِ عليكم، حَقيقاً بأن تَعقِدُوا به رجاءَكم.

قوله: (والمعنىٰ: ليسَ المُؤمنونَ إلا إخوة، وأنهم خُلَّصٌ لذلك) إلىٰ قوله: (فبادِروا قَطْعَ ما يقعُ مِن ذلك): إشارةٌ إلىٰ ترتيب قوله: ﴿فَأَصْلِحُوا۟﴾ علىٰ وَصْفِ الأُخُوّة، وأنَّ في أداةِ الحصرِ الدلالةَ علىٰ دَفْعِ الزاعِمِ أنَّ أُخُوّةَ الإيمانِ مُتقاصِرةٌ عن أُخُوّةِ النَّسَب، ومفضولةٌ عنها، وإليه الإشارةُ بقوله فيما سبق: «وبيانُ أنَّ الإيمانَ قد عَقَدَ بينَ أهلِهِ مِنَ السَّبَبِ القريب، والنَّسَبِ اللاصِق، ما إنْ لم يَفضُلِ الأُخُوّة، لم يَنقُصْ عنها»، وأنَّ في جَعْلِ ﴿إِخْوَةٌ﴾ خبراً لِـ﴿إِنَّمَا ٱلْمُؤْمِنُونَ﴾ التشبيهَ الذي في قوله: إنما زيدٌ أسَد، ووَجْهُ الشَّبَه: هو ما يُفهَمُ مِن قوله: «ثم قد جَرَتْ عادةُ الناس علىٰ أنه إن نَشَبَ مِثلُ ذلكَ بينَ اثنَينِ مِن إخوةِ الوِلاد، لَزِمَ السائرَ أن يَتَناهَضُوا في رَفْعِه» إلىٰ آخِره، ولذلك قال: «فبادِرُوا».

ثم قولُه: ﴿وَٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ﴾ تذييلٌ للكلام، كأنه قيل: هذا الإصلاحُ مِن جُملةِ التقوىٰ، فإذا فَعلتُم التقوىٰ دَخَلَ فيه هذا التواصُل، وإليه الإشارةُ بقوله: «فإنكم إنْ فَعَلتُم لم تَحمِلْكُمُ التقوىٰ إلا علىٰ التواصُل»، ويجوزُ أن يكونَ عطفًا علىٰ ﴿فَأَصْلِحُوا۟﴾، أي: واصِلُوا بينَ أخوَيْكم بالصُّلح، واحذَرُوا اللهَ مِن أن تَتهاوَنُوا فيه.

ثم عَلَّلَ ذلكَ بقوله: ﴿لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ﴾، و«لعلَّ» مِنَ الله في هذا المقام: إطماعٌ مِنَ الكريمِ الرحيم، إذا أطمَعَ فَعَلَ ما يُطمَعُ فيه لا مَحالة، ولهذا قال: «وكانَ عندَ فِعْلِكم ذلكَ وصولُ رحمةِ الله إليكم»، إلىٰ قوله: «حقيقاً بأن تَعقِدُوا به رجاءَكم».

[﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا يَسۡخَرۡ قَوۡمٞ مِّن قَوۡمٍ عَسَىٰٓ أَن يَكُونُواْ خَيۡرٗا مِّنۡهُمۡ وَلَا نِسَآءٞ مِّن نِّسَآءٍ عَسَىٰٓ أَن يَكُنَّ خَيۡرٗا مِّنۡهُنَّۖ وَلَا تَلۡمِزُوٓاْ أَنفُسَكُمۡ وَلَا تَنَابَزُواْ بِٱلۡأَلۡقَٰبِۖ بِئۡسَ ٱلِٱسۡمُ ٱلۡفُسُوقُ بَعۡدَ ٱلۡإِيمَٰنِۚ وَمَن لَّمۡ يَتُبۡ فَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلظَّٰلِمُونَ﴾ ١١]

القوم: الرجالُ خاصّة؛ لأنهم القوّامُ بأُمورِ النِّساء، قال اللـهُ تعالىٰ: ﴿ٱلرِّجَالُ قَوَّٰمُونَ عَلَى ٱلنِّسَآءِ﴾ [النساء: ٣٤]، وقال عليه السَّلام: «النِّساءُ لحمٌ علىٰ وَضَم إلا ما ذُبَّ عنه»، والذّابُّونَ هم الرِّجال، وهو في الأصل: جمعُ قائم، كصَوْمٌ وزَوْر، في جَمْع: صائِم وزائِر، أو تَسْميةٌ بالمَصدَر، عن بعض العرب: إذا أكلتُ طعاماً أحببتُ نَـوْماً وأبغَضتُ قَوْماً، أي: قياماً. واختِصاصُ «القَوْم» بالـرِّجال: صَريحٌ في الآية، ....

قوله: (النِّساءُ لحمٌ علىٰ وَضَم): وفي «الفائق»: «رُوِيَ عن عُمَرَ رضيَ اللـهُ عنه أنه قال: «ما بالُ رجالٍ لا يزالُ [أحدُهم] كاسِـراً وِسادةً عندَ امرأةٍ مُغزِية، يَتحدَّثُ إليها وتَتَحدَّثُ إليه، عليكم بالـجَنْبَةِ فإنها عفاف، إنما النِّساءُ لحمٌ علىٰ وَضَم، إلا ما ذُبَّ عنهن»، كَسْـرُ الوِسادة: أن تَثنيَهُ وتَتَّكِئَ عليه، ثم تأخذُ في الحديث؛ فِعْلَ الزِّير[1]، المُغزِية: التي غزا زوجُها، الـجَنْبَة: الناحيةُ مِن كُلِّ شيء، الوَضَم: ما وقيتَ به اللحمَ مِنَ الأرض»[2].

وكذا روىٰ الميدانيُّ قال: «لا يَـخلُوَنَّ رجلٌ بمُغيَّبة، إنَّ النِّساءَ لحمٌ علىٰ وَضَم»[3].

النهاية: «الوَضَم: الخشبةُ أو الباريةُ التي يُوضَعُ عليها اللحم، تَقيـهِ مِنَ الأرض، أي: إنهن في الضَّعْفِ مِثلُ ذلكَ اللَّحم الذي لا يَمتَنِعُ علىٰ أحد، إلا أن يُذَبَّ عنه أو يُدفَع. شَبَّـهَ عُمَرُ رضيَ اللـهُ عنه النِّساءَ وقِلّةَ امتِناعِهنَّ علىٰ طُلّابِهنَّ مِنَ الرجالِ باللَّحْم ما دامَ علىٰ وَضَم».

(١) الزِّيرُ من الرجال: الذي يُحبُّ النساء ومُجالَستَهن، سُمِّيَ بذلك لكثرة زيارته لهن. «النهاية في غريب الحديث» لابن الأثير (٢: ٣٢٤)، مادة (زير).

(٢) الفائق للزمخشري (٣: ١٥٥)، مادة (كسر)، ومنه أضفتُ ما بين حاصرتين.

(٣) «مجمع الأمثال» للميداني (١: ١٩).

وفي قَوْلِ زُهَير:

أَقَوْمٌ آلُ حِصْنٍ أم نِساءُ؟

وأما قولُهم في قوم فِرعَونَ وقوم عاد: هُمُ الذُّكُورُ والإناث، فليسَ لفظُ «القَوم» بمُتعاطٍ للفَريقَين، ولكنْ قُصِدَ ذِكرُ الذُّكُور، وتُرِكَ ذِكرُ الإناث؛ لأنهنَّ توابعُ لِرِجالِهِنّ.

وتنكيرُ «القوم» و«النِّساء» يحتملُ مَعنيَـين: أن يُراد: لا يَسخَـرْ بعضُ الـمُؤمنينَ والمُؤمناتِ مِن بعض، **وأن يُقصَدَ إفادةُ الشِّياع**، ....

قوله: (**أقومٌ آلُ حِصْنٍ أم نِساء**): أولُه:

وما أدري وسوفَ إخالُ أدري[١]

أما صراحةُ اختِصاص «القوم» بالرجالِ في الآية: فمِن عَطفِ ﴿وَلَا نِسَآءٌ﴾ علىٰ ﴿قَوْمٌ﴾، وفي الشِّعْر: مِن جَعْل أحدِ المُتساوِيَينِ يلي الهمزة، والآخرُ يلي «أم».

قوله: (**وأن يُقصَدَ إفادةُ الشِّياع**): **الانتِصاف**: «لو عَـرَّفَ المُؤمنينَ فقال: «لا يَسخَرِ المُؤمنونَ والمُؤمناتُ بعضُهم مِن بعض» لَعَمّ، ومُرادُ الزمخشريِّ أنَّ في التنكير يحصلُ أنَّ كُلَّ جماعةٍ مَنْهيّةٌ علىٰ التفصيل، والتَّعرُّضُ في النهي لكُلِّ جماعةٍ علىٰ الخصوص، ومع التعريفِ نهيُ الكُلِّ لا علىٰ التفصيل، بل علىٰ الشُّمُول، والنهيُ علىٰ التفصيل أوقع»[٢].

وقلت: استِغراقُ الجنس أيضاً مُرادٌ منه التفصيل، والـمُعرَّفُ ـ بتعريفِ العَهْدِ الذِّهْنيِّ ـ يُفيدُ التفصيلَ أيضاً كالنكرة، إذ المعنىٰ: لا يَسخَرْ مَنْ هو مُسَمّىٰ بالقوم مِن قوم مِثلِه.

قال ابن جِنِّي: «مَفادُ نكرةِ الجنسِ مَفادُ مَعْرفتِه؛ مِن حيثُ كان في كُلِّ جُزءٍ منه معنىٰ ما في جُملتِه، ألا ترىٰ إلىٰ قولِ الشاعر:

وأعلَمُ أنَّ تَسْليمـاً وتَـرْكًا ... لَلَا مُتشابِـهانِ ولا سَـواءُ

---

(١) انظر: «شعر زهير بن أبي سُلمىٰ» للأعلم الشنتمري ص١٣٦.

(٢) «الانتصاف» (٣: ٥٦٥) بحاشية «الكشّاف».

وأن تصيرَ كُلُّ جماعةٍ منهم مَنْهيَّةً عن السُّخْرية، وإنما لم يقل: رجلٌ مِن رجل، ولا امرأةٌ مِن امرأة، علىٰ التوحيد؛ إعلاماً بإقدام غير واحدٍ مِن رجالِهم، وغير واحدةٍ مِن نِسائِهم، علىٰ السُّخْرية، **واستِفظاعاً للشأنِ الذي كانوا عليه**، ولأنَّ مَشهَدَ الساخِرِ لا يكادُ يخلو ممَّن **يَتَلهّىٰ** ويَستَضحِكُ علىٰ قوله، **ولا يأتي ما عليه** مِنَ النهي والإنكار، فيكونُ شَريكَ الساخِرِ وتِلْوَهُ في تَحَمُّل الوِزْر، وكذلكَ كُلُّ مَنْ يَطرُقُ سَمْعَه، فيَستَطيبُه، ويَضحَكُ به، فيُؤدِّي ذلك ـ وإن أوجَدَه واحدٌ ـ إلىٰ تكثُّر السَّخَرةِ وانقِلاب الواحدِ جماعةً وقوماً.

وقوله تعالىٰ: ﴿عَسَىٰٓ أَن يَكُونُواْ خَيْرًا مِّنْهُمْ﴾ كلامٌ مُستَأنَف، قد وَرَدَ مَورِدَ جوابِ المُستَخبِرِ عن العِلّةِ المُوجِبةِ لِـمَا جاءَ النهيُ عنه، وإلا فقد كان حقُّه أن يُوصَلَ بما قبلَه بالفاء. والمعنىٰ: وجوبُ أن يَعتَقِدَ كُلُّ أحدٍ أنَّ المَسْخورَ منه ربما كانَ عندَ الله خيراً مِنَ الساخِر، لأنَّ الناسَ لا يَطَّلِعُونَ إلا علىٰ ظواهِرِ الأحوال، ولا عِلمَ لهم بالخفيّات، وإنما الذي يَزِنُ عندَ الله: خُلُوصُ الضمائرِ وتقوىٰ القُلوب، وعِلمُهم مِن ذلك بمَعْزِل، فينبغي أن لا يَجتَرِئَ أحدٌ علىٰ الاستِهزاءِ بمن تَقتَحِمُه عَينُه إذا رآه رَثَّ الحال، ....

فهذا في المعنىٰ كقولك: إنَّ التسليمَ والتَّرْكَ لا مُتشابِهانِ ولا سواء»(١).

قوله: (**واستِفظاعاً للشأنِ الذي كانوا عليه**): يعني: إنما جَمَع، ولم يقل: «رجلٌ مِن رجل»، لأنَّ النهيَ وَرَدَ علىٰ الحالةِ الواقِعةِ بينَ الأقوام، كقوله تعالىٰ: ﴿لَا تَأْكُلُواْ ٱلرِّبَوٰٓاْ أَضْعَـٰفًا مُّضَـٰعَفَةً﴾ [آل عمران: ١٣٠].

قوله: (**يَتَلهّىٰ**): أي: طلبَ منه اللَّهْوَ والضَّحِكَ علىٰ قولِ الساخِر.

قوله: (**ولا يأتي ما عليه**): أي: لا يَفعَلُ هذا الجليسُ ما يجبُ عليه مِن نهي المُنكَر.

(١) «المحتسب» لابن جِنّي (١: ٤٣). وانظر ما تقدَّم عن ابنِ جِنّي في تفسير الآية ٣٥ من الأنفال (٧: ٩٤).

أو ذا عاهةٍ في بَدَنِه، أو غيـرَ لبيقٍ في مُحادثتِه، فلَعَلَّه أخلَصُ ضميراً، وأتقىٰ قلباً، ممَّن هو علىٰ ضِدِّ صِفَتِه، فيَظلِمُ نفسَه بتحقير مَنْ وَقَّـرَهُ الله، والاستِهانةِ بمَنْ عَظَّمَه الله.

ولقد بَلَغَ بالسَّلَفِ إفراطُ تَوَقِّيهم وتَصَوُّنِهم مِن ذلكَ أن قال عُمَرُ بنُ شُرَحْبيل: لو رأيتُ رَجُلاً يَرضَعُ عَنْزاً، فضَحِكتُ منه، خَشِيتُ أن أصنعَ مِثلَ الذي صَنَعَه. وعن عبدِ الله بن مسعود: البَلاءُ مُوكَّلٌ بالقَوْل، لو سَخِرتُ مِن كَلْب لخشيتُ أن أُحَوَّلَ كلباً.

وفي قراءةِ عبد الله: «عَسَوْا أنْ يَكُونوا» و«عَسَيْنَ أنْ يَكُنّ»، فـ«عَسَىٰ» علىٰ هذهِ القِراءةِ هيَ ذاتُ الخبر، كالتي في قوله: ﴿فَهَلْ عَسَيْتُمْ﴾ [محمد: ٢٢]، وعلىٰ الأُولىٰ: التي لا خَبَـرَ لها، كقوله: ﴿وَعَسَىٰٓ أَن تَكْرَهُواْ شَيْـًٔا﴾ [البقرة: ٢١٦].

واللَّمْـز: الطَّعْنُ والضَّـرْبُ باللِّسان. وقُـرِئ: «ولا تُلمِـزُوا» بالضَّمّ، والمعنىٰ: وخُصُّوا أنفُسَكُم ـ أيها المُؤمنون ـ بالانتِهاءِ مِن عَيْبِها والطَّعْنِ فيها، ولا عليكم أن تَعِيبوا غيركم مـمَّن لا يَدِينُ بدِيـنِكم، ولا يسيرُ بسِيرتِكم، ففي الحديثِ عن رسولِ الله ﷺ: «اذكُروا الفاجِرَ بما فيه، كي يَـحذَرَه الناس»، وعن الحسن في ذِكرِ الحجّاج: أخرجَ إليَّ بَناناً قَصِيرةً قَلَّمـا عَرِقَتْ فيها الأَعِنّـةُ في سبيل الله، ....

قوله: (أو غير لَبِيق): الجوهري: «اللَّبيق: الرجلُ الحاذِق».

قوله: (قَلَّمـا عَرِقَتْ فيها الأعِنّة): وعن بعضهم: أي: يأخذُ بالأَعِنّةِ في الجِهادِ حتىٰ يَعرَقَ ويَبتَلَّ بالعَرَق.

وقلت: هو مما روينا عن مُسلِم[١] عن أبي هُريرة: أنَّ رسول الله ﷺ قال: «مِن خير مَعاشِ الناس لـهم: رجلٌ مُمسِكٌ بعِنانِ فَرَسِهِ في سبيل الله، يَطيرُ علىٰ مَتْنِه، كُلَّما سَمِعَ هَيْعةً ـ أو فَزْعةً ـ طار علىٰ مَتْنِهِ يبتغي القَتْلَ أو الموتَ مَظانَّه».

---

(١) في «صحيحه» برقم (١٨٨٩).

ثم جعَلَ **يُطَبطِبُ شُعَيراتٍ** له، ويقول: يا أبا سعيد، يا أبا سعيد. وقالَ لـمَّا **مات**: اللـهُمَّ أنتَ أَمَتَّه، فاقطَعْ سُنَّتَه، فإنه أتانا **أُخَيفِشُ أُعَيمِشَ** يَـخطُرُ في مِشْيَـتِه، ويَصعَدُ المِنبَـرَ حتىٰ تَـفُوتَه الصَّلاة، لا مِنَ الله يَتَّقي، ولا مِنَ الناس يَستَحي، فوقَه الله، وتحتَه مئةُ ألفٍ أو يَزيدُون، لا يقولُ له قائل: الصَّلاةَ أيها الرجل، الصَّلاةَ أيها الرجل، **هَيْهات**، دونَ ذلكَ السَّيْفُ والسَّوْط. ....

ولو رُوِيَ بالغينِ المُعجَمةِ لكانَ وَجْهاً؛ ليكونَ مِن قوله: غَرِقَ اللِّجامُ بالحِلية، ولِجامٌ مُغرَّق، ومنه: الإغراقُ في القول، وهو المُبالَغة، وأغرقَ الرامي النَّـزْع. ذكرَه في «الأساس».

والحاصلُ أنه كِنايةٌ عن جُبْنِه، كما قالت الخارجيةُ فيه:

أَسَـدٌ عـليَّ وفي الحـروبِ نَعَامـةٌ ... فَتْخاءُ تَنفِرُ مِن صَفيرِ الصافِرِ[1]

وفي قوله: «بناناً قصيرةً» إدماجٌ[2] واستِتباعٌ لِدلالتِه علىٰ تحقيره خَلْقاً وخُلُقاً، أي: قامةً وجُوداً.

قوله: (**يُطَبَطِبُ شُعَيرات**): أي: يُـحرِّكُ شاربَه، **الجوهري**: «الطَّبْطبة: صوتُ الماءِ ونحوُه، وقد تَطَبطَب».

قوله: (**أُخَيفش**): **الجوهـري**: «الـخَفَـش: صِغَـرٌ في العَيْن، وضَعْفٌ في البَصَرِ خِلْقة، والرجل: أخفش»، و«العَمَشُ في العَيْن: ضَعْفُ الرُّؤية، مَعَ سَيَلانِ دَمْعِها في أكثرِ أوقاتِها، والرجل: أعمش»، ويَـخطُر؛ أي: يَتَبختَـر.

قوله: (**هَيْهات**): أي: بَعُدَ هذا القول، أي: لا يُمكِنُ أن يُقالَ له: الصَّلاةَ أيها الرجل، لأن دونَ ذلكَ السَّيْف، أي: بينَ يَدَي أمرِهِم بالمعروفِ القَتْلُ والضَّـرْب.

---

(١) قاله عمرانُ بنُ حطان الخارجي في الحجاج، كما في «عيون الأخبار» لابن قتيبة (١: ١٧٠)، و«ثمار القلوب» للثعالبي ص٤٤٣. وعلى هذا فقولُ المُؤلِّفِ رحمه الله تعالىٰ: «الخارجية» فيه نَظَر.

(٢) تقدَّم معنىٰ الإدماج في تفسير الآية ١١٥ من سورة التوبة (٧: ٣٨١) تعليقاً.

وقيل: معناه: لا يَعِبْ بعضُكم بعضاً، لأنَّ المُؤمنينَ كنَفْسٍ واحدة، فمتىٰ عابَ الـمُؤمِنُ الـمُؤمِنَ فكأنما عابَ نفسَه. **وقيل: معناه: لا تفعَلُوا** ما تُلمَزُونَ به، لأنَّ مَنْ فَعَلَ ما استحَقَّ به اللَّمْز، فقد لَـمَزَ نفسَه حقيقة.

والتنابُزُ بالألقاب: التداعي بها؛ تفاعُلٌ مِن: نَبَزَه، وبنو فُلانٍ يَتَنابَزُونَ ويَتَنازَبُون، ويُقال: النَّبَزُ والنَّزَب: لَقَبُ السُّوء، والتَّلقيبُ الـمَنْهيُّ عنه، وهو ما يَتَداخَلُ الـمَدْعُوَّ به كراهة؛ لِكَوْنِهِ تقصيراً به وذمّاً له وشَيْناً، فأما ما يُحِبُّه مما يَزِينُه ويُنَوِّهُ به فلا بأسَ به.

رُوِيَ عن النبيِّ ﷺ: «مِن حَقِّ المُؤمِنِ علىٰ أخيه: أن يُسَمِّيَهُ بأحَبِّ أسمائِهِ إليه»، ......

قولـه: (**وقيل: معنـاه: لا تفعلوا**): هو مَعَ ما عُطِفَ عليه: عطفٌ علىٰ قوله: «وخُصُّوا أنفُسَكُم ـ أيها المُؤمنونَ ـ بالانتهاء»، فقولُه: «أنفسكم»: المُراد: جِنسُكم، ومَنْ هو علىٰ صِفتِكم في الإيمان، قالَ في سورةِ النِّساءِ عندَ قوله: ﴿وَلَا تَقْتُلُوٓاْ أَنفُسَكُمْ﴾ [النساء: ٢٩]: «مَنْ كانَ مِن جِنسِكم مِنَ المُؤمنين» فإنَّ دليلَ الخِطاب علىٰ معنىٰ الاختِصاص، وأنَّ مَنْ لم يَتَّصِفْ بصِفةِ الإيمانِ خارجٌ مِن هذا الحكم، ولهذا قال: «خُصُّوا أنفُسَكُم ـ أيها المُؤمنونَ ـ بالانتهاء»، وأتىٰ بحديثِ الحجّاج، ويَعضُدُه قولُه: ﴿بِئْسَ ٱلِٱسْمُ ٱلْفُسُوقُ بَعْدَ ٱلْإِيمَـٰنِ﴾، ومعناهُ كما قال: «استِقباحُ الجمع بينَ الإيمانِ وبينَ الفِسقِ الذي يأباهُ الإيمان».

وعلىٰ الوَجْهِ الثاني: المُرادُ مِن ذِكرِ «النَّفس»: شِدّةُ الاتصال، والإيذانُ بأنَّ المُؤمنينَ لعُلْقةِ الاتحادِ في الإيمانِ[1] كأنهم نفسٌ واحِدة، فمَنْ نَبَزَ أخاه فقد نَبَزَ نفسَه. وعلىٰ الثالث: هو مِن إطلاقِ الـمُسبَّب علىٰ السَّبَب، يعني: لا تَتَّصِفُوا بما إنْ سَمِعَ بكم سامعٌ عابكم بسَببه.

والوَجْهُ الأولُ فيه تعَسُّفٌ وتَرَخُّصٌ في غيبةِ الفاسِق، ولذلكَ غلَبَ محمدُ بنُ سِيرينَ الحسن، والوَجْهُ الثاني أوجَهُ لمُوافقَتِه: ﴿لَا يَسْخَرْ قَوْمٌ مِّن قَوْمٍ﴾، وقولِه: ﴿إِنَّمَا ٱلْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ﴾، وقولِه: ﴿وَلَا يَغْتَب بَّعْضُكُم بَعْضًا﴾.

قوله: (**رُوِيَ عن النبيِّ ﷺ: «مِن حَقِّ المُؤمِنِ علىٰ أخيه أن يُسَمِّيَه بأحبِّ أسمائِهِ إليه»**):

---

(١) من قوله: «قال في سورة النساء» إلىٰ هنا، سقط من (ط).

ولـهذا كانت التكنيةُ مِنَ السُّنّةِ والأَدَبِ الحسن، قال عُمَرُ رضيَ اللـهُ عنه: أَشِيعُوا الكُنىٰ فإنـها مَنبَهـة. ولقد لُقِّبَ أبو بكرٍ بالعَتيقِ والصِّدِّيق، وعُمَـرُ بالفاروق، وحمزةُ بأسَدِ اللـه، ....

عن أبي داود(١) عن أبي الدَّرْداءِ قال: قال رسولُ الله ﷺ: «إنكم تُدعَونَ يومَ القيامةِ بأسمائِكم وأسماءِ آبائِكم، فأحسِنُوا أسماءَكم»، وعن الترمذيِّ(٢) عن عائشة: «أنَّ رسولَ الله ﷺ كان يُغيِّـرُ الاسمَ القبيح».

قوله: (مَنبَهة): أي: سَبَبٌ للرِّفعة، والنَّباهة: الرِّفعة.

قوله: (لُقِّبَ أبو بكر بالعَتيق): عن الترمذيِّ(٣) عن عائشةَ قالت: «دخلَ أبو بكر علىٰ رسولِ الله ﷺ، فقال له رسولُ الله ﷺ: أنتَ عَتيقُ الله مِنَ النار. قالت: فمِن يومئذٍ سُمِّيَ عَتِيقاً».

قوله: (وعُمَرُ بالفاروق): قال صاحبُ «الجامع»: «يُقال: به تَـمَّتِ الأربعون، وظهرَ الإسلامُ يومَ إسلامِه، وسُمِّيَ الفاروقَ لذلك»(٤)، وعن الترمذيِّ(٥) عن ابن عباس: أنَّ النبيَّ ﷺ قال: «اللـهُمَّ أعِـزَّ الإسلامَ بأبي جَهْل بنِ هشام أو بعُمَرَ بنِ الخطّاب، فأصبح، فغَدَا عُمَرُ علىٰ رسولِ الله ﷺ، فأسلم».

قوله: (وحمزةُ بأسَدِ الله): قال صاحبُ «الجامع»: «وهو أسدُ الله، وكان إسلامُه حميّة، فاعتزَّ الإسلامُ بإسلامه»(٦).

---

(١) في «سننه» برقم (٤٩٤٨).

(٢) في «جامعه» برقم (٢٨٣٩).

(٣) في «جامعه» برقم (٣٦٧٩).

(٤) «جامع الأصول» لابن الأثير (١٢: ١٢٢-١٢٣).

(٥) في «جامعه» برقم (٣٦٨٣)، وضَعَّفَه.

وأخرجه الترمذي (٣٦٨١) من حديث ابن عمر رَضِيَ الله عنهما، وصَحَّحَه.

(٦) «جامع الأصول» لابن الأثير (١٢: ٢٩٧).

وخالدٌ بسَيْفِ الله، وقَلَّ مِنَ المَشاهيرِ في الجاهليةِ والإسلامِ مَنْ ليسَ له لَقَب، ولم تَزَلْ هذهِ الألقابُ الحسنةُ في الأُمَمِ كُلِّها مِنَ العَرَبِ والعَجَمِ تجري في مُخاطباتِهم ومُكاتباتِهم مِن غيرِ نكيرٍ.

رُوِيَ عن الضَّحّاك: أنَّ قوماً مِن بني تميم استهزَؤوا ببلالٍ وخَبّابٍ وعمّارٍ وصُهَيبٍ وأبي ذرٍّ وسالمٍ مَوْلىٰ [أبي] حُذَيفة، فنزلت. وعن عائشةَ رضيَ اللهُ عنها: أنها كانت تَسخَرُ مِن زينبَ بنتِ خُزَيمةَ الهِلاليّة، وكانت قصيرة. وعن ابنِ عباس: أنَّ أُمَّ سَلَمةَ رَبطَت حَقْوَيْها بسَبيبة، وسَدَلَتْ طَرَفَها خَلفَها، وكانت تَجُرُّه، فقالت عائشةُ لحفصة: انظُري ما تَجُرُّ خَلفَها، كأنه لِسانُ كَلْب. وعن أنس: عَيَّرَتْ نساءُ رسولِ الله ﷺ أُمَّ سَلَمةَ بالقِصَر. وعن عِكرِمةَ عنِ ابنِ عباس: أنَّ صَفِيّةَ بنتَ حُيَيٍّ أتَتْ رسولَ الله ﷺ، فقالت: إنَّ النِّساءَ يُعَيِّرْنَني ويَقُلْنَ: يا يهوديّةُ بنتَ يهودِيَّين، فقالَ لها رسولُ الله ﷺ: «هَلّا قُلت: إنَّ أبي هارون، وإنَّ عَمِّي موسىٰ، وإنَّ زَوْجي مُحَمَّد».

رُوِي: أنها نزلت في ثابتِ بنِ قَيْس، وكانَ به وَقْر، وكانوا يُوسِّعُونَ له في مَجلِسِ رسولِ الله ﷺ ليَسمَع، فأتىٰ يوماً وهو يقول: تَفَسَّحُوا، ....

قوله: (**وخالدٌ بسَيْفِ الله**): عن الترمذيِّ[1] عن أبي هُريرةَ قال: «مَرَّ خالدٌ علينا، قال رسولُ الله ﷺ: مَنْ هذا؟ فقلت: خالدُ بنُ الوليد، فقال: نِعمَ عبدُ الله خالدُ بنُ الوليد، سَيْفٌ مِن سُيوفِ الله».

قوله: (**بسَبيبة**): **النهاية**: «السَّبائب: جمعُ سَبيبة، وهي شُقّةٌ مِنَ الثياب، أيَّ نَوْعٍ كان، وقيل: هي منَ الكَتّان».

---

(١) في «جامعه» برقم (٣٨٤٦).

وجاءت تسميةُ النبي ﷺ خالداً سيفاً من سيوف الله أيضاً في حديث أنس بن مالك رَضِيَ الله عنه عند البخاري (٣٧٥٧) و(٤٢٦٢).

حتىٰ انتهىٰ إلىٰ رسولِ الله ﷺ، فقالَ لرجل: تَنَحَّ، فلم يَفعَل، فقال: مَنْ هذا؟ فقال الرجل: أنا فُلان، فقال: بل أنتَ ابنُ فُلانة. يُريدُ أُمّاً كانَ يُعيَّـرُ بها في الجاهلية، فخَجِلَ الرجل، فنزلت، فقال ثابت: لا أفخَرُ علىٰ أحَدٍ في الـحَسَب بعدَها أبداً.

﴿الِاسْمُ﴾ هاهنا بمعنىٰ: الذِّكْر، مِن قولهم: طارَ اسمُه في الناس بالكَرَم أو باللُّؤْم، كما يُقال: طارَ **ثناؤُه وصِيتُه**، وحقيقتُه: ما سَمَـا مِن ذِكرِه وارتفعَ بينَ الناس، ألا ترىٰ إلىٰ قولهم: أشادَ بذِكرِه، كأنه قيل: بئسَ الذِّكْـرُ المُرتَفِعُ للمُؤمنينَ بسَبَب ارتكاب هذهِ الجرائرِ أن يُذكَرُوا بالفِسْق.

وفي قوله: ﴿بَعْدَ ٱلْإِيمَـٰنِ﴾ ثلاثةُ أوجُه: أحدُها: استِقباحُ الجمعِ بينَ الإيمانِ وبينَ الفِسقِ الذي يأباهُ الإيمانُ ويَـحظُـرُه، كما تقول: بئسَ الشأنُ **بعدَ الكَبْرة** الصَّبْوة. والثاني: أنه كان في شتائِمِهم لمن أسلَمَ مِنَ اليهود: يا يهوديّ، يا فاسِق، فنُهُوا عنه، ....

قوله: (**ثناؤُه وصِيتُه**): **الجوهري**: «الصِّيت: الذِّكرُ الجميلُ الذي يَنتَشِـرُ في الناس، دونَ القبيح».

قوله: (**وفي قوله: ﴿بَعْدَ ٱلْإِيمَـٰنِ﴾ ثلاثةُ أوجُه**): **الانتِصاف**: «أقربُ الوجوهِ الثلاثة: أولُها؛ بعدَ أن يُصـرَفَ الذَّمُّ إلىٰ نفسِ الفِسْق، لأنَّ الاسمَ هو المُسمّىٰ، والزمخشـريُّ جَزَم[1]، لأنَّ الاسمَ عندَه التَّسْمية، والوَجْهُ الثاني: يُـحمَلُ فيه الاسمُ علىٰ التَّسْميةِ صـريحاً، والثالث: أنَّ الفاسِقَ غيرُ مُؤمِن، والأولُ هو الجاري علىٰ قاعِدةِ السُّنّة»[2].

قوله: (**بعدَ الكَبْرة**): عن بعضِهم: علىٰ فُلانٍ كَبْـرة: إذا كَبِـرَ وأسَنّ، ويُقال: فلانٌ كِبْـرةُ وَلَدِ أبويه ـ بكَسْـرِ الكاف ـ: إذا كانَ أكبـرَهُم، يَستَوي فيه المُذكَّر والمُؤنَّث.

---

(١) كذا في الأصول الخطية! وفي «الانتصاف»: «الزمخشـريُّ لم يَستَطِعْ ذلكَ انحرافاً إلىٰ قاعدةٍ يَصـرِفُ الذَّمَّ إلى ارتفاع ذِكرِ الفِسْقِ مِنَ المُؤمِن، تحوُّماً علىٰ أنَّ الاسمَ التسمية».

(٢) «الانتصاف» (٣: ٥٦٧-٥٦٨) بحاشية «الكشّاف».

وقيلَ لهم: بئسَ الذِّكرُ أن تَذكُروا الرجلَ بالفِسقِ واليهوديّةِ بعدَ إيمـانِه، **والجملةُ علىٰ هذا التفسير** مُتعلِّقةٌ بالنهي عن التنابز. والثالث: أن يُجعَلَ مَنْ فَسَقَ غيـرَ مُؤمِن، كما تقولُ للمُتحَوِّلِ عنِ التِّجارةِ إلىٰ الفِلاحة: بئستِ الحِرْفةُ الفِلاحةُ بعدَ التِّجارة.

[﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱجْتَنِبُواْ كَثِيرًا مِّنَ ٱلظَّنِّ إِنَّ بَعْضَ ٱلظَّنِّ إِثْمٌ وَلَا تَجَسَّسُواْ وَلَا يَغْتَب بَّعْضُكُم بَعْضًا أَيُحِبُّ أَحَدُكُمْ أَن يَأْكُلَ لَحْمَ أَخِيهِ مَيْتًا فَكَرِهْتُمُوهُ وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ إِنَّ ٱللَّهَ تَوَّابٌ رَّحِيمٌ﴾ ١٢]

يُقال: جَنَّـبَهُ الشَّـرّ: إذا أبعَدَه عنه، وحقيقتُه: جَعَلَه منه في جانب، فيُعَدّىٰ إلىٰ مفعولين، قالَ اللـهُ عَزَّ وجَلّ: ﴿وَٱجْنُبْنِي وَبَنِيَّ أَن نَّعْبُدَ ٱلْأَصْنَامَ﴾ [إبراهيم: ٣٥]، ثم يُقالُ في مُطاوِعِه: اجتَنَبَ الشَّـرّ، فتَنقِصُ المُطاوعةُ مفعولاً. والمأمورُ باجتِنابِهِ هو بعضُ الظَّنّ، وذلكَ البعضُ موصوفٌ بالكَثْرة، **ألا ترىٰ إلىٰ قوله**: ﴿إِنَّ بَعْضَ ٱلظَّنِّ إِثْمٌ﴾.

قوله: (**والجملةُ علىٰ هذا التفسير**): أي: علىٰ أنَّ تفسيـرَ ﴿بِئْسَ ٱلِٱسْمُ ٱلْفُسُوقُ بَعْدَ ٱلْإِيمَٰنِ﴾ بمـا «أنه كانَ في شَتائِمِهم لمن أسلَمَ مِنَ اليهود: يا يهوديّ، يا فاسِق»: كالتعليل لِقولِه: ﴿وَلَا تَنَابَزُواْ بِٱلْأَلْقَٰبِ﴾، يعني: لا تَشتِمُوهُم بهذهِ الألفاظ، لأنه قبيح.

وعلىٰ التفسيرِ الأولِ والثالث: الجملةُ مُتعلِّقةٌ بقوله: ﴿وَلَا تَلْمِزُوٓاْ أَنفُسَكُمْ﴾، علىٰ أنَّ معناه: لا تَفعَلُوا ما تُلمَزُونَ به، كما نصَّ عليه فيما سبق، أي: لا تَتَّصِفُوا بما إن سَمِعَ بكم سامعٌ عابكم بسَبَبِه، وهو لِوَجْهَين: أحدهما: أن لا يكونَ ثَمّةَ انتِقالٌ مِن وَصْفٍ إلىٰ وَصْف، بل يكون جَمْعاً بينهما، كما قال: «أحدهما: استِقباحُ الجمعِ بينَ الإيمانِ وبينَ الفِسْق»، واستَشهَدَ له بقوله: «بئسَ الشأنُ بعدَ الكَبْرةِ الصَّبْوة»، وثانيهما: أن يحصلَ الانتِقالُ مِن وَصْفٍ إلىٰ وَصْف، وتحويلاً منه إليه، وهو أقربُ إلىٰ مَذهَبه، لأنَّ الفِسْقَ والإيمانَ عندَه لا يجتمعان، واستَشهَدَ له بقوله: «بئستِ الحِرْفةُ الفِلاحةُ بعدَ التِّجارة».

قوله: (**ألا ترىٰ إلىٰ قوله**: ﴿إِنَّ بَعْضَ ٱلظَّنِّ إِثْمٌ﴾): تعليلٌ للأمر بالاجتِناب، يعني: يجبُ

فإن قلت: بَيِّنِ الفَصْلَ بينَ «كثير» حيثُ جاءَ نكرة، وبينَه لو جاءَ مَعْرِفة. قلت: مجيئُه نكرةً يُفيدُ معنىٰ البَعضِيّة، وأنَّ في الظُّنونِ ما يجبُ أن يُجتَنَب، مِن غير تَبْيينٍ لذلكَ ولا تَعْيين، لِئلّا يَجْتَرِئَ أحدٌ علىٰ ظَنٍّ إلا بعدَ نَظَرٍ وتأمُّلٍ وتمييزٍ بينَ حَقِّهِ وباطِلِهِ بأمارةٍ بيِّنة، مَعَ استِشعارٍ للتقوىٰ والحذر، ولو عُرِّفَ لكانَ الأمرُ باجتنابِ الظَّنِّ مَنُوطاً بما يَكثُرُ مِن دونَ ما يَقِلّ، ووَجَبَ أن يكونَ كُلُّ ظَنٍّ مُتَّصِفٍ بالكَثْرةِ مُجتَنَباً، وما اتَّصَفَ منه بالقِلّةِ مُرخَّصاً في تَظنُّنِه.

والذي يُميِّزُ الظُّنونَ التي يجبُ اجتِنابُها عما سِواها: أنَّ كُلَّ ما لم تُعرَفْ له أمارةٌ صحيحةٌ وسَبَبٌ ظاهر: كانَ حَراماً واجِبَ الاجتِناب، وذلكَ إذا كانَ المظنونُ به ممن شُوهِدَ منه السَّتْرُ والصَّلاح، وأُونِسَتْ منه الأمانةُ في الظاهِر، فظَنُّ الفَسادِ والخِيانةِ به مُحرَّم، بخِلافِ مَنِ اشتَهَرَ بينَ الناس بتعاطي الرِّيَبَ والمُجاهَرةِ بالخبائث، عن النبيِّ ﷺ: «إنَّ اللهَ تعالىٰ حَرَّمَ مِنَ المُسلِم دَمَهُ وعِرْضَه وأنْ يُظَنَّ به ظَنُّ السُّوء»، وعن الحسن: كُنّا في زمانٍ الظَّنُّ بالناسِ حرام، وأنتَ اليومَ في زمانٍ **اعمَلْ واسكُت، وظُنَّ بالناسِ ما شِئت**. وعنه: لا حُرْمةَ لفاجِر. وعنه: إنَّ الفاسِقَ إذا أظهَرَ فِسْقَه وهَتَكَ سَتْرَهُ هَتَكَهُ الله، وإذا استَتَرَ لم يُظهِرِ اللهُ عليه لَعَلَّه أن يتوب. وقد رُوِي: مَنْ ألقىٰ جِلبابَ الحياءِ فلا غِيبةَ له.

أن يُحمَلَ التنكيرُ في ﴿كَثِيرًا﴾ علىٰ «البعض»؛ لأنَّ قولَه: ﴿إِنَّ بَعْضَ ٱلظَّنِّ إِثْمٌ﴾ تعليلٌ للأمرِ بالاجتِناب، والمُطابقةُ بينَ العِلّةِ والمعلولِ واجبة.

قوله: (مَعَ استِشعار): **الجوهري**: «استَشعَرَ فُلانٌ الخوف: أي: أضمَرَه».

قوله: (**اعمَلْ واسكُتْ وظُنَّ بالناس ما شِئت**): أي: اشتَغِلْ بخاصّةِ نفسِك، ولا تَختَلِطْ بالناس، وكُنْ علىٰ حَذَرٍ منهم، لِما وَرَد: «الحزْمُ سُوءُ الظَّنّ»[1].

---

(١) خَرَّجَه الحافظُ السخاويُّ رحمه الله تعالىٰ في «المقاصد الحسنة» ص٦٥ رقم (٣٢) من طرق ضَعَّفَها جميعاً، ثم قال: «وبعضها يَتقوّىٰ ببعض، وقد أفردتُه في جزء، وأوردتُ الجمعَ بينها وبين قوله تعالىٰ: ﴿ٱجْتَنِبُوا۟ كَثِيرًا مِّنَ ٱلظَّنِّ﴾».

والإثم: الذَّنْبُ الذي يَستَحِقُّ صاحبُه العِقاب، ومنه قيلَ لعقوبته: الأَثام؛ فَعَالٌ منه، كالنَّكَالِ والعذابِ والوَبال، قال:

لقد فَعَلَتْ هذي النَّوىٰ بـيَ فَعْلـةً   أصابَ النَّوىٰ قبلَ المماتِ أَثَامُها

والهمزةُ فيه عن الواو، كأنه يَـثِمُ الأعمال، أي: يَكسِـرُها بإحباطِه.

قوله: (لقد فَعَلَتْ) البَيْت: «أصابَ النَّوىٰ[1] قبلَ المماتِ»: أي: مماتِ النَّوىٰ، أرادَ أن يَدعُوَ علىٰ النَّوىٰ بأن لا يموتَ حتىٰ يلقىٰ جزاءَ ما فَعَل، أي: فَعَلَتِ النَّوىٰ فِيَّ فَعْلةً سَيِّئة، ثم قالَ علىٰ سبيل الدعاء: أصابَ النوىٰ جزاءُها، ويجوزُ أن يُراد: مماتُ نفسِه، أراد أن يَدعُوَ لنفسِه بأن لا يموتَ حتىٰ يرىٰ ما يلحقُ بالنَّوىٰ مِنَ الجزاءِ علىٰ فِعْلِه، فيَتَسلّىٰ بذلك.

قوله: (والهمزةُ فيه عِوَضٌ[2] عن الواو، كأنه يَـثِمُ الأعمال، أي: يَكسِـرُها): قال صاحبُ «الفرائد»: «وَثَمَ» مِن باب «ضَـرَب»، و«أَثِمَ» مِن باب «عَلِم»، فمِن أيِّ وَجْهٍ يلزمُ أن تكونَ الهمزةُ مِنَ الواو، وإنما مالَ بهذا الكلام إلىٰ مَذهَبه[3]».

الجوهري: «الإثم: الذنب، وقد أَثِمَ الرجلُ ـ بالكسـر ـ إثمـاً ومَأْثَمـاً: إذا وقعَ في الإثم»، و«الوَثْم: الدَّقُّ والكَسْـر، ووَثَمَ يَـثِم: أي: عدا».

عن بعضهم: الإثمُ والأثام: اسمٌ للأفعال المُبطئةِ عن الثواب، قال اللهُ تعالىٰ: ﴿أَخَذَتْهُ ٱلْعِزَّةُ بِٱلْإِثْمِ﴾ [البقرة: ٢٠٦]؛ أي: حَمَلَتْهُ علىٰ فِعلِ ما يُؤْثِمُه، ﴿وَمَن يَفْعَلْ ذَٰلِكَ يَلْقَ أَثَامًا﴾ [الفرقان: ٦٨]؛ أي: عذاباً، فسمّاه «أثاماً» لـمّا كان منه، وكذلك تسميةُ النَّباتِ والشحم بندىً لـمّا كانا منه[4].

---

(١) في الأصول الخطية: «دعا»، وأثبتُّ ما هو لفظُ البيتِ في «الكشّاف»، وكذا هو في «أساس البلاغة» (أثم).

(٢) لفظة «عوض» ثبتت في الأصول الخطية، وهي ثابتة في نصِّ «الكشاف» من (ط)، لكنها لم ترد في الأصل الخطي من «الكشاف» ولا في المطبوع.

(٣) لأن المعتزلة يَرَونَ أن الكبيرةَ تُحبِطُ العمل، وصاحبَها مُخلَّدٌ في النار.

(٤) من قوله: «عن بعضهم» إلىٰ هنا، سقط من (ح) و(ف).

وقُرِئ: «ولا تَـحَسَّسُوا» بالحاء، والمَعْنيانِ مُتقارِبان، يُقال: تَـجَسَّسَ الأمر: إذا تَطَلَّبَه وبَحَثَ عنه؛ تَفَعُّلٌ مِنَ الـجَسّ، كما أنَّ التَّلَمُّسَ ـ بمعنىٰ: التَّطَلُّب ـ مِنَ اللَّمْس، لِـمَا في اللَّمْسِ مِنَ الطَّلب، وقد جاءَ بمعنىٰ الطَّلب في قولِهِ تعالىٰ: ﴿وَأَنَّا لَمَسْنَا ٱلسَّمَآءَ﴾، والتَّحَسُّس: التَّعَـرُّف؛ مِنَ الـحَسّ، ولتقارُبِهمـا **قيلَ لـمشاعرِ الإنسان: الـحواسّ؛ بالحاءِ والجيم**.

والمُراد: النهيُ عن تَـتبُّعِ عَوْراتِ المُسلِمينَ ومَعايبِهم والاستِكشافِ عما سَتَروه. وعن مُجاهِد: خُذُوا ما ظَهَر، ودَعُوا ما سَتَـرَهُ الله. وعن النبيِّ ﷺ أنه خَطَب، فرفعَ صَوتَه، **حتىٰ أسمَعَ العَواتِقَ** في خُدُورِهِنّ، قال: «**يا مَعشَـرَ مَنْ آمَنَ بلِسانِه**، ....

قوله: (**قيلَ لمشاعرِ الإنسان: الحواسّ؛ بالحاءِ والجيم**): **الراغب**: «أصلُ الـجَسّ: مَسُّ العِرْقِ بنَبَضِهِ للحُكم به علىٰ الصِّحّةِ والسَّقَم، وهو أخصُّ مِنَ الـحَسّ ـ بفَـتْح الحاء ـ، فإنَّ الـحَسّ: تَعرُّفُ ما يُدرِكُه الحِسّ، والـجَسُّ ـ بالجيم ـ: تَعرُّفُ حال ما مِن ذلك، ومن لفظِ الجسِّ اشتُقّ: الجاسوس»[١].

قوله: (**حتىٰ أسمَعَ العواتِق**): قال في «الفائق»: «العاتق: الشابّةُ أولَ ما أدركت، قال ابنُ الأعرابي: إنما سُمِّيَتْ عاتِقاً لأنها عَتَقَتْ مِنَ الصِّبا، وبَلَغَتْ أن تَـتَزوَّج»[٢].

قوله: (**يا مَعشَـرَ مَنْ آمَنَ بلسانِه**): روىٰ أبو داود[٣] عن أبي بَـرْزَةَ الأسلميِّ قال: قال رسولُ الله ﷺ: «يا مَعشَـرَ مَنْ آمَنَ بلسانِه، ولم يَدخُلِ الإيمانُ قلبَه، لا تَغتابُوا المُسلِمين، ولا تَتَـبَّعُوا عوراتِهم، فإنَّ مَنْ تَتبَّعَ عوراتِهم تَتبَّعَ اللـهُ عَوْرتَه، ومَنْ تَتبَّعَ اللـهُ عَوْرتَه يَفضَحْه». «تَتبَّعَ الله»: مُشاكَلة، أي: جازاه، نَحْو: كما تَدينُ تُدان.

---

(١) «مفردات القرآن» ص١٩٦.

(٢) «الفائق» للزمخشري (٢: ٣٢٨-٣٢٩)، مادة (عتق).

(٣) في «سننه» برقم (٤٨٨٠).

ولم يَـخلُصِ الإيمانُ إلىٰ قَلْبه، لا تَتَـبَّعُوا عَوْراتِ المُسلِمين، فإنَّ مَنْ تَتبَّعَ عَوْراتِ المُسلِمين تَتبَّعَ اللـهُ عَوْرتَه حتىٰ يَفضَحَه، ولو في جَوْفِ بيته. **وعن زيدِ بنِ وَهْب**: قُلنا لابنِ مسعود: هل لكَ في الوليدِ بنِ عُقْبَةَ بنِ أبي مُعَيطٍ تَقطُرُ لحيتُه خمراً؟ فقال ابنُ مسعود: إنا قد نُـهِينا عن التَّجسُّس، فإن ظَهَرَ لنا شيءٌ أخَذْنا به.

غابَه واغتابَه: **كغالَه واغتالَه**، والغِيبة: مِنَ الاغتياب، كالغِيلة: مِنَ الاغتيال، **وهو: ذِكْرُ السُّوءِ في الغَـيْبة، وسُئِلَ رسولُ الله ﷺ عن الغيبة**، ....

قوله: (**وعن زيدِ بن وَهْب**) الحديث: أخرَجَه أيضاً أبو داود[١].

قوله: (**كغاله واغتاله**): **الراغب**: «الغَوْل: إهلاكُ الشيءِ من حيثُ لا يَـحُسُّ به، يُقال: غاله واغتاله»[٢].

قوله: (**وهو: ذِكرُ السُّوءِ في الغَيْبة**): **الراغب**: «الغيبة: أن يَذكُرَ الإنسانُ [غيـرَه][٣] بما فيه مِن عَيْب مِن غير أن أُحوِجَ إلىٰ ذِكرِه، قال تعالىٰ: ﴿وَلَا يَغۡتَب بَّعۡضُكُم بَعۡضًا﴾»[٤].

وقال الشيخُ مُحيي الدين النواويّ: «الغيبة: كلُّ ما أفهمتَ به غيركَ نُقْصانَ مُسلِم عاقل، وهو حرام»[٥]. قولُه: «ما أفهمتَ به غيرك»: مُتناوِلٌ للَّفظِ الصَّريحِ والكِنايةِ والرَّمْزِ والتعريضِ والكِتابةِ والإشارةِ بالعينِ واليَدِ والرأس.

قوله: (**وسُئِلَ رسولُ الله ﷺ عن الغيبة**): الحديثُ مَعَ تغيير يسير: أخرَجَه مُسلِمٌ والترمذيُّ وأبو داود[٦] عن أبي هُريرة.

(١) في «سننه» برقم (٤٨٩٠).

(٢) «مفردات القرآن» ص٦١٩.

(٣) لفظة «غيره» لم ترد في الأصول الخطية، وأثبتُّها من «مفردات القرآن» للراغب.

(٤) «مفردات القرآن» ص٦١٧.

(٥) «الأذكار» للنووي ص٣٠٠-٣٠١.

(٦) مسلم (٢٥٨٩)، والترمذي (١٩٣٤)، وأبو داود (٤٨٧٤).

فقال: «أنْ تَذكُرَ أخاك بما يَكرَه، فإن كانَ فيه فقد اغتَبتَه، وإنْ لم يكنْ فيه **فقد بَـهَتَّه**»، وعن ابنِ عباس: الغيبةُ إدامُ كِلاب الناس.

﴿أَيُحِبُّ أَحَدُكُمْ﴾ تمثيلٌ وتَصْويرٌ لِـمَا يَنالُه المُغتابُ مِن عِرْضِ المُغتاب علىٰ أفظَعِ وَجْهٍ وأفحَشِه، وفيه مُبالَغاتٌ شَتّىٰ، منها: الاستِفهامُ الذي معناه التقرير، ومنها: جَعْلُ ما هو في الغايةِ مِنَ الكراهةِ موصولاً بالمَحبّة، ومنها: إسنادُ الفِعلِ إلىٰ «أحدِكُم»، والإشعارُ بأنَّ أحداً مِنَ الأَحَدِينَ لا يُـحِبُّ ذلك، ومنها: أنْ لم يَقتَصِـرْ علىٰ تمثيلِ الاغتياب بأكْلِ لحم الإنسان، حتىٰ جَعَلَ الإنسانَ أخاً، ومنها: أنْ لم يَقتَصِـرْ علىٰ أكْلِ لحم الأخ حتىٰ جُعِلَ مَيْتاً. وعن قتادة: كما تكرهُ إن وَجَدتَ جِيفةً مُدوِّدةً أن تأكُلَ منها، كذلكَ فاكرَهْ لحمَ أخيكَ وهو حَيّ.

وانتَصَبَ ﴿مَيْتًا﴾ علىٰ الحالِ مِنَ «اللَّحْم»، ويجوزُ أن يَنتَصِبَ عن «الأخ»، **وقُرِئ**: «مَيِّتاً»، **ولـمَّا قـرَّرَهُم عزَّ وجَلَّ بأنَّ أحداً منهم لا يُـحِبُّ أكْلَ جِيفةِ أخيه، عَقَّبَ ذلك بقوله**: ﴿فَكَرِهْتُمُوهُ﴾، معناه: فقد كَرِهتُموهُ واستَقرَّ ذلك، وفيه معنىٰ الشَّـرْط، أي: إنْ صَحَّ هذا فكَرِهتُموه، وهي علىٰ الفاءِ الفَصِيحة، أي: فتَحقَّقَتْ ـ بوجوب الإقرارِ عليكم، وبأنكم لا تَقدِرُونَ علىٰ دَفْعِهِ وإنكارِه؛ لإباءِ البَشَـريّةِ عليكم أن تَـجْحَدُوهُ ـ كراهتُـكم له وتَقذُّرُكُم منه، فليَتَحقَّقْ أيضاً أنْ تكرهوا ما هو نَظيرُه مِنَ الغِيبةِ والطَّعْنِ في أعراضِ المُسلِمين.

قوله: (**فقد بَـهَتَّه**): **النهاية**: «البُهْت: الكذبُ والافتِراء، يُقال: بَـهَتَه يَبهَتُه».

قوله: (**وقُرِئ: «مَيِّتاً»**): بتشديد الياء: نافع، والباقون: بإسكانِها[1].

قوله: (**ولـمَّا قـرَّرَهُم تعالىٰ بأنَّ أحداً منهم لا يُـحِبُّ أكلَ جِيفةِ أخيه، عَقَّبَ ذلك بقوله: ﴿فَكَرِهْتُمُوهُ﴾**): يعني: لـمَّا ضَـرَبَ لهم ذلكَ الـمَثَلَ علىٰ أبلغ الوجوه، وصَدَّرَه بهمزةِ التقرير، رَتَّبَ عليه قولَه: ﴿فَكَرِهْتُمُوهُ﴾؛ إيذاناً بتبكيتهم، وأنه لا يُمكِنُهم مِن أن لا يُـجيبوا بقولهم: لا نُحِبُّه، وهو المُرادُ مِن قوله: «يُوجِبُ الإقرارَ عليكم، وبأنكم لا تَقدِرُونَ علىٰ دَفْعِهِ وإنكاره، لإباءِ البَشَـريّةِ عليكم أن تَـجحَدُوه».

---

(١) انظر: «التيسير» للداني ص١٠٦، و«حجة القراءات» ص٦٧٧.

....

وللاهتمـام بشأنِ هذا المعنىٰ أُوقِعَ اعتِراضاً بينَ الفِعْلِ؛ أعني: «فتحَقَّقَت»، وبينَ فاعِلِه؛ أي: «كراهتُكم»، فعندَ ذلكَ يُقالُ لهم: «فكَرِهتُمُوه»، تقريراً لجوابهم، وتثبيتاً لكراهتِهم واستِقذارِهم ذلك، وتمهيداً لأنْ يُعقَّبَ بقوله: «فليُحقِّقْ أيضاً أن تكرهوا ما هو نظيرُه مِنَ الغيبةِ والطَّعْنِ في أعراض المسلمين».

ويُؤيِّدُ هذا ما جاء في نُسْخةِ الإمام المغفور [له] نظام الدِّينِ الطُّوسي: ﴿فَكَرِهْتُمُوهُ﴾: معناه: فقد كَرِهتُموه، واستَقرَّ ذلك، وفيه معنىٰ الشَّـرْط، أي: إنْ صَحَّ هذا فكَرِهتُموه، وهي الفاءُ الفصيحة، أي: «فتَحَقَّقَتْ» إلىٰ آخره.

والفاءُ مِثلُها في قولِ الشاعر:

قالوا: خُراسانُ أقصىٰ ما يُرادُ بنا ... ثم القُفولُ فقد جِئنا خُراسانا[1]

روىٰ السَّيِّدُ ابنُ الشَّجَري في «الأمالي»: «أنَّ أبا عليّ ذكرَ في كتاب «التذكرة» أنَّ المعنىٰ: فكمـا كَرِهتُموهُ فاكرَهُوا الغيبةَ واتقوا الله. فقولُه: ﴿وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ﴾ عطفٌ علىٰ قوله: «فاكرهوا»؛ لِدلالةِ الكلام عليه، كقوله تعالىٰ: ﴿ٱضْرِب بِّعَصَاكَ ٱلْحَجَرَ فَٱنفَجَرَتْ﴾ [البقرة: ٦٠]، أي: فضَـرَبَ فانفَجَرَت، وقولُه: ﴿فَكَرِهْتُمُوهُ﴾ كلامٌ مُستأنـَف، وإنما دَخلَتِ الفاءُ لِـمَا في الكلام مِن معنىٰ الجواب، فكأنهم لـمَّا قالوا ـ في جواب قوله: ﴿أَيُحِبُّ أَحَدُكُمْ أَن يَأْكُلَ لَحْمَ أَخِيهِ مَيْتًا﴾ ـ: لا، فقال: ﴿فَكَرِهْتُمُوهُ﴾، أي: فكمـا كَرِهتُموهُ فاكرهوا الغيبة. فإذن: المعنىٰ علىٰ: فكمـا كَرِهتُموه، وإن لم تكن «كما» مذكورة، كما أنَّ قولَهم: «ما تأتيني فتُحَدِّثَني»، المعنىٰ: ما تأتيني فكيفَ تُـحَدِّثُني؟! وإن لم تكن «كيفَ» مذكورة، وإنما هي مُقدَّرة».

ثم قال السَّيِّد: «هذا التقديرُ بعيد؛ لأنه قَدَّرَ المحذوفَ موصولاً، وهو «ما» المَصدَريّة، وحذفُ الموصولِ وإبقاءُ صِلتِه رديءٌ ضعيف، ولو قَدَّرَ المحذوفَ مُبتَدأً لكانَ جَيِّداً، لأنَّ حذفَ المُبتَدأِ كثير، أي: فهذا كَرِهتُموه، والجملةُ المُقدَّرةُ مُبْتَدئيةٌ، لا أَمْريّةٌ كما قَدَّرَها أبو عليّ، وإنما قَدَّرَها أَمْريّةً ليَعطِفَ عليها قولَه: ﴿وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ﴾، فإنها أمريّةٌ أيضاً، ولا حاجةَ إليها، لأنَّ

---

(١) استَشهَدَ به الزمخشريُّ في تفسير الآية ١٩ من الفرقان (١١: ٢٠١)، وفي تفسير الآية ٥٦ من الروم (١٢: ٢٧٤).

وقُرِئ: «فكُرِّهتُموه»، أي: جُبِلتُم علىٰ كراهتِه. فإن قلت: هَلّا عُدِّيَ بـ«إلىٰ»، كما عُدِّيَ في قوله: ﴿وَكَرَّهَ إِلَيْكُمُ ٱلْكُفْرَ﴾ [الحجر: ٧]، وأيـهما القياس؟ قلت: القياسُ تَعَدِّيـهِ بنفسِه، لأنـه ذو مفعولٍ واحـدٍ قبلَ تثقيل حَشْوِه، تقول: كَرِهـتُ الشيء، فإذا ثُقِّلَ استَدْعىٰ زيادةَ مفعول، وأما تَعَدِّيـهِ بـ«إلىٰ» فتأوُّلٌ وإجراءٌ لـ«كَرَّهَ» مجْرىٰ «بَغَّض»، لأنَّ «بَغَّضَ» منقولٌ مِن: بَغُضَ إليه الشيء، فهو بَغِيضٌ إليه، كقولك: حَبَّ إليه الشيء، فهو حَبيبٌ إليه.

والمُبالَغةُ في «التَّوّاب» للدَّلالةِ علىٰ كَثْرةِ مَنْ يَتُوبُ عليه مِن عِباده، أو لأنه ما مِن ذَنْبٍ يَقتَـرِفُه المُقتَـرِفُ إلا كان مَعْفواً عنده بالتَّوْبة، أو لأنه بليغٌ في قَبولِ التَّوْبة، مُنزِّلٌ صاحِبَها منزلةَ مَنْ لم يُذنِبْ قطّ، لِسَعَةِ كَرَمِه. ....

قولَه: ﴿وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ﴾ عطفٌ علىٰ الجملةِ النَّهْييّة، وهي: ﴿وَلَا يَغْتَب بَّعْضُكُم بَعْضًا﴾، والعطفُ علىٰ المذكورة أَوْلىٰ مِنَ المُقدَّرة، والإشارةُ في المُبتَدأِ الذي قَدَّرتُه ـ وهو «هذا» ـ مُوجَّهةٌ إلىٰ الأكل الذي وَصَفَه الله، كأنه لـمّا قَدَّرَ أنهم قالوا: «لا»، في جواب قوله: ﴿أَيُحِبُّ أَحَدُكُمْ أَن يَأْكُلَ لَحْمَ أَخِيهِ مَيْتًا﴾، قيل: فهذا كَرِهتُموه، والغيبةُ مِثلُه. فتأمَّل»[١].

وقال ابنُ الحاجِب في «الأمالي»: «إنه تعالىٰ لما نهىٰ عن الغيبةِ شَبَّهها بما هو مكروهٌ مِن مُعتادِهم، وهو أكلُ لحم المُغتاب مَيْتاً، وأتىٰ به علىٰ صِفةِ الإنكار؛ تنبيهاً علىٰ أنه مما لا يَفعلُونَه، ثم كانَ ذلكَ التنبيهُ[٢] سبيلاً لِذكرِ تحقُّقِ الكراهةِ وثُبوتِها مُسبَّباً عن هذا التشبيه الذي قُصِدَ به تأكيدُ كراهةِ ما نُـهِيَ عنه، إذ به يَتَحقَّقُ توبيخُهم في وقوعهم في الغيبةِ الـمُشبَّهةِ بما يأبونَه ويكرهونَه»[٣].

قولُه: (بليغٌ في قَبولِ التوبة): يعني: توّاب: فعّال؛ تَقتَضي الكَثْرة، وهي إما بحَسَب تَعدُّدِ التائبينَ أو تَعدُّدِ ذنوب كثيرةٍ لتائب واحد، أو أنه إذا تابَ عن ذَنْب واحدٍ أُغرِقَ في العفو.

---

(١) «الأمالي الشجرية» (٢: ٣٢٩-٣٣٠)، وانظر منه أيضاً (١: ١٥٢-١٥٣).

(٢) كذا في (ط)، وفي (ح) و(ف): «الشبه»، ولها وجهٌ أيضاً.

(٣) «الأمالي النحوية» لابن الحاجب (١: ٩٢).

والمعنىٰ: واتقوا الله بتَـرْكِ ما أُمِرتُم باجتِنابِه، والنَّدَم علىٰ ما وُجِدَ منكم منه، فإنكم إنِ اتَّقَيتُم تقبَّلَ اللـهُ تَوْبتَـكُم، وأنعَمَ عليكم بثواب المُتقينَ التائبين.

وعن ابنِ عباس: أنَّ سَلْمـانَ كان يَـخدُمُ رَجُلَينِ مِنَ الصَّحابة، ويُسَوِّي لهما طعامَهما، فنامَ عن شأنِهِ يوماً، فبعثاه إلىٰ رسولِ الله ﷺ يَبْغي لهمـا إداماً، وكان أسامةُ علىٰ طعام رسولِ الله ﷺ، فقال: ما عندي شيء، فأخبرَهما سَلْمان، فعندَ ذلكَ قالا: لو بَعَثْناهُ إلىٰ بئرِ سُمَيجةَ لَغارَ ماؤُها، فلما راحا إلىٰ رسولِ الله ﷺ، قال لهما: ما لي أرىٰ خُضْـرةَ اللَّحْم في أفواهِكما، فقالا: ما تَناوَلْنا لحماً، فقال: إنكما قد اغتَبتُمـا، فنزلت.

[﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَٰكُم مِّن ذَكَرٍ وَأُنثَىٰ وَجَعَلْنَٰكُمْ شُعُوبًا وَقَبَآئِلَ لِتَعَارَفُوٓاْۚ إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِندَ ٱللَّهِ أَتْقَىٰكُمْۚ إِنَّ ٱللَّهَ عَلِيمٌ خَبِيرٌ﴾ ١٣]

﴿مِّن ذَكَرٍ وَأُنثَىٰ﴾ مِن آدمَ وحَوّاء. وقيل: خَلَقْنا كُلَّ واحدٍ منكم مِن أبٍ وأُمّ، فما منكم أحدٌ إلا وهو يُدْلي بمِثل ما يُدْلي به الآخَر، سواءً بسواء، فلا وَجْهَ للتفاخُرِ والتفاضُلِ في النَّسَب. والشَّعْب: الطَّبَقةُ الأُولىٰ مِنَ الطَّبَقاتِ السِّتِّ التي عليها العرب، وهي: الشَّعْب، والقَبيلة، والعِمـارة، والبَطْن، والفَخِذ، والفَصِيلة. فالشَّعْبُ يـجمعُ القَبائِل، والقَبيلةُ تجمعُ العَمائِر، والعِمارةُ تجمعُ البُطون، والبَطْنُ تجمعُ الأفخاذ، ....

قوله: (إلىٰ بئرِ سُمَيجة): بالجيم علىٰ التصغير، ويُروىٰ: «سُحَيمة» بالحاءِ المُهمَلة، قيل: هي بئرٌ مِن آبارِ مكّة، ولم أجد لها ذِكراً في الكُتُب المُعتَبرة.

قوله: (خُضْـرةَ اللَّحم): النهاية: «في الحديث: «إنَّ الدُّنيا حُلوةٌ خَضْـرة»[1]، أي: غَضّةٌ طَرِيّةٌ ناعِمة».

قوله: (وهو يُدْلي): المُغرِب: «فُلانٌ يُدْلي إلىٰ الميتِ بذِكْر، أي: يَتَّصِل، ودَلّاهُ مِن سَطْحٍ بحَبْل، أي: أرسَلَه، فتَدَلّىٰ».

---

(١) أخرجه مسلم (٢٧٤٢) من حديث أبي سعيد الخدري رَضِيَ اللـهُ عنه.

والفَخِذُ تجمعُ الفَصائِل؛ خُزَيمةُ شَعْب، وكِنانةُ قَبيلة، وقُرَيشٌ عَمارة، وقُصَيٌّ بَطْن، وهاشِمٌ فَخِذ، والعباسُ فَصِيلة. وسُمِّيَتِ الشُّعُوب؛ لأنَّ القَبائلَ تَشَعَّبَتْ منها.

وقُرِئَ: «لِتَـتَعارَفُوا» و«لِتَعّارَفُـوا» بالإدغام، و«لِتَعرِفُـوا»، أي: لِتَعلَموا كيفَ تتناسَبُون، و«لِتتَعرَّفُوا». والمعنىٰ: أنَّ الحِكمةَ التي مِن أجلِها رَتَّبكم علىٰ شُعُوبٍ وقَبائِلَ هيَ أن يَعرِفَ بعضُكم نَسَبَ بعض، فلا يُعتزَىٰ إلىٰ غير آبائِه، لا أن تَتَفاخَروا بالآباءِ والأجداد، وتَدَّعُوا التفاوتَ والتفاضُلَ في الأنساب.

ثم بَـيَّنَ الـخَصْلةَ التي بها يَفضُلُ الإنسانُ غيـرَه، ويكتَسِبُ الشَّـرَفَ والكَرَمَ عندَ الله، فقال: ﴿إِنَّ أَكۡرَمَكُمۡ عِندَ ٱللَّهِ أَتۡقَىٰكُمۡ﴾، وقُرِئَ: «أنَّ» بالفَتْح، كأنه قيل: لِـمَ لا يُتَفاخَرُ بالأنساب؟ فقيل: لأنَّ أكرَمَكُم عندَ الله أتقاكُم لا أنسَبُكُم.

قوله: (و«لِتَعرِفُوا»): قال ابنُ جِنِّي: «وهي قراءةُ ابن عباس، والمفعولُ محذوف، أي: لتَعرِفُوا ما أنتُم مُحتاجونَ إليه، كقوله:

وما عُلِّـمَ الإنـسانُ إلا لِيَعلَمـا[1]

أي: لِيَعلَمَ ما عُلِّمَه، أي: لِيَعلَمَ ما يَدعُو إلىٰ عِلم ما عُلِّمَه، وما أعذَبَ هذا الحذف، وما أغرَبَهُ لمن يَعرِفُ مذهبهم[2]»[3].

قوله: (**ثم بَيَّنَ الـخَصْلةَ التي بها يَفضُلُ الإنسانُ غيرَه**): يعني: فَصَلَ قولَه: ﴿إِنَّ أَكۡرَمَكُمۡ عِندَ ٱللَّهِ أَتۡقَىٰكُمۡ﴾ عما قبلَه[4] ليكونَ الكلامُ الأولُ كالمَورِدِ للسُّؤال، وذلكَ أنه تعالىٰ لـمَّا عَلَّلَ الخلقَ بالتعارُف، علىٰ معنىٰ: ليسَ التَّشعُّبُ والقبائلُ للتفاضُل والتفاخُر، بل لأن يَعرِفَ بعض

---

(١) البيت للمُتَلمِّس الضُّبَعيّ، كما في «الأصمعيات» ص٢٤٥، وأوله:

لذي الحِلمِ قبلَ اليوم ما تُقرَعُ العَصا

(٢) في الأصول الخطية: «مذهبه»، والمُثبَت من «المحتسب».

(٣) «المحتسب» لابن جِنِّي (٢: ٢٨٠).

(٤) فَصَلَها، أي: لم يعطفها علىٰ ما قبلها بالواو، كما هو مُصطَلَحُ عُلماء البلاغة في «الفصل والوصل».

وعن النبيِّ ﷺ: **أنه طافَ يومَ فَتْحِ مَكّة**، فحَمِدَ الله، وأثنىٰ عليه، ثم قال: «الحمدُ لله الذي أذهَبَ عنكم عُبِّيَّةَ الجاهلية وتكبُّرَها، يا أيها الناس، إنما الناسُ رَجُلان: مُؤمِنٌ تقيٌّ كريمٌ علىٰ الله، وفاجرٌ شَقِيٌّ هَيِّنٌ علىٰ الله»، ثم قرأ الآية. وعنه عليه السَّلام: «مَنْ سَرَّهُ أن يكونَ أكرَمَ الناسِ فليَتَّقِ الله». وعن ابنِ عباس: كَرَمُ الدُّنيا الغِنىٰ، وكَرَمُ الآخِرةِ التقوىٰ.

الخلقِ بعضاً، ويَتَميَّزَ شخصٌ مِن شخص، فقيل: بأيِّ شيءٍ التفاخُر؟ ومَنِ الذي يَستَحِقُّ المأثرة والمَفخَرة؟ فقيل: مَنْ هو أتقىٰ لله وأخشىٰ له، ومَنْ يكونُ عالماً بالله وبصفاتِه.

قال في «المُرشِد»: «الوقفُ علىٰ ﴿لِتَعَارَفُوٓاْ﴾ تامّ، وقال أبو حاتم[1]: ولا يجوز: لِتعرِفُوا أنَّ أكرَمَكُم عندَ الله أتقاكم، لم يَـجعَلْهُم شُعُوباً وقبائِلَ ليَعرِفُوا أنَّ أكرَمَهم عندَ الله أتقاهُم، وإنما جَعَلَهم كذلكَ ليَعرِفَ بعضُهم نَسَبَ بعضٍ وقرابتَه»[2].

قوله: (**أنه طافَ يومَ فَتْح مكّة**) الحديث: مِن رواية الترمذيِّ[3] عن ابنِ عُمَر: «أنَّ رسولَ الله ﷺ خطَبَ الناسَ يومَ فَتْح مكّة فقال: يا أيها الناس، إنَّ الله قد أذهَبَ عنكم عُبِّيَّةَ الجاهليةِ وتعاظُمَها بآبائِها، فالناسُ رجلان؛ بَـرٌّ تقيٌّ كريمٌ علىٰ الله، وفاجرٌ شَقِيٌّ هَيِّنٌ علىٰ الله، الناسُ كلُّهم بنو آدم، وخلقَ اللـهُ آدمَ مِن تُراب، قال اللهُ تعالىٰ: ﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَـٰكُم مِّن ذَكَرٍ وَأُنثَىٰ وَجَعَلْنَـٰكُمْ شُعُوبًا وَقَبَآئِلَ لِتَعَارَفُوٓاْ﴾».

النهاية: «عُبِّيّة الجاهلية[4]: الكِبْر، وتُضَمُّ عَينُها وتُكسَر، وهي «فُعُّولة» أو «فُعِّيلة»، فإن كانت «فُعُّولة» فهي مِن التَّعْبية، لأنَّ المُتكبِّـرَ ذو تكلُّفٍ وتَعْبية، وإن كانت «فُعِّيلة» فهي مِن عِياب الماء، وهو أولُه وارتفاعُه».

---

(١) السِّجستاني، الإمامُ اللغويُّ المُقرئُ المعروف، المُتوفىٰ سنة ٢٤٨ـ رحمه اللـهُ تعالىٰـ.

(٢) انظر: «المقصد» لشيخ الإسلام زكريا الأنصاري ص٧٣٢.

وقد تقدَّم التعريفُ بـ«المُرشِد» و«المَقصِد» في تفسير الآية ٣٤ من سورة التوبة (٧: ٢٣٣) تعليقاً.

(٣) في «جامعه» برقم (٣٢٧٠).

(٤) من قوله: «بنو آدم، وخلق الله آدم من تراب» إلىٰ هنا، سقط من (ح) و(ف).

....

الراغب: «عبّأتُ الجيش: هيَّأته، وعُبِّيَةُ الجاهلية: ما هي مُدَّخرةٌ في أنفسِهم مِن حَمِيَّتهم المذكورةِ في قوله تعالىٰ: ﴿إِذْ جَعَلَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ فِى قُلُوبِهِمُ ٱلْحَمِيَّةَ حَمِيَّةَ ٱلْجَٰهِلِيَّةِ﴾ [الفتح: ٢٦]»(١)، قيل: كِبْـرُها؛ مِن عَبَّ البحر: إذا زَخَر.

وفي معناه: ما رواه الإمامُ أحمدُ بنُ حنبل(٢) عن عُقبةَ بنِ عامر قال: قال رسولُ الله ﷺ: «أنسابُكم هذهِ ليست بمَسَبَّةٍ علىٰ أحد، كُلُّكم بنو آدم، طَفُّ الصاع بالصاع لم تَـملَؤُوه، ليسَ لأحدٍ علىٰ أحدٍ فَضْلٌ إلا بدِينٍ أو تقوىٰ، كفىٰ بالرجل أن يكونَ بَذِيئاً فاحِشاً بَخِيلاً»(٣).

النهاية: «أي: قريبٌ بعضُكم مِن بعض، يُقال: هذا طَفُّ المِكيالِ وطَفافُه وطِفافُه، أي: ما قَـرُبَ مِن مَلْئِه، وقيل: هو ما علا فوقَ رأسِه، ويُقالُ له أيضاً: طُفاف بالضَّمّ، والمعنىٰ: كُلُّكم في الانتِساب إلىٰ أب واحدٍ بمنزلةٍ واحدةٍ في النَّقْصِ والتقاصُر عن غايةِ التمام، وشَبَّهَهم في نُقصانِهم بالمَكِيل الذي لم يَبلُغْ أن يَملأَ المِكيال، ثم أعلَمَهم أنَّ التفاضُلَ ليسَ بالنَّسَب، ولكنْ بالتقوىٰ».

الراغب: «كُلُّ شيءٍ يَشرُفُ في بابه فإنه يُوصَفُ بالكرم، قال بعضُ العلمـاء: الكَرَمُ كالحرية(٤)، إلا أنَّ الحريّةَ قد تُقالُ في المحاسِن الصغيرة، والكرمُ لا يُقالُ إلا في المحاسِن الكبيرة، وقولُه تعالىٰ: ﴿إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِندَ ٱللَّهِ أَتْقَىٰكُمْ﴾ [فإنما كانَ كذلك](٥) لأنَّ الكرَمَ

---

(١) «مفردات القرآن» ص٥٤٤.

(٢) في «مسنده» برقم (١٧٤٤٦).

(٣) زاد في (ط) هنا: «رواه البيهقي في شعب الإيمان»، ولم ترد هذه الزيادة في (ح) و(ف)، وليس من عادة المؤلف رحمه الله تعالىٰ أن يتوسع في تخريج الحديث إذا كان في أحد الكتب التسعة، فكأنها زيادة مُقحَمة، والله أعلم.

نعم، الحديث في «شعب الإيمان» للبيهقي (٥١٤٦) و(٦٦٧٧).

(٤) في الأصول الخطية: «بالحرية»، والمُثبَت من «مفردات القرآن» للراغب.

(٥) ما بين حاصرتين لم يرد في الأصول الخطية، وأثبتُّه من «مفردات القرآن» للراغب، والعبارةُ دونه مستقيمة، لكنْ بغموض شديد.

وعن يَزيدَ بنِ شَجَرة: مَرَّ رسولُ الله ﷺ في سُوقِ المدينة، فرأىٰ غُلاماً أسوَدَ يقول: مَنِ اشتراني فعلىٰ شَرْط؛ لا يَمنَعُني عنِ الصَّلَواتِ الخمسِ خلفَ رسولِ الله ﷺ، فاشتراهُ رجل، فكان رسولُ الله ﷺ يراهُ عندَ كُلِّ صلاة، ففَقَدَه يوماً، فسألَ عنه صاحبَه، فقال: محْموم، فعاده، ثم سألَ عنه بعدَ ثلاثةِ أيام، فقال: هو لِـمَا به، فجاءه وهو في ذِمائِه، فتولّىٰ غَسْلَه ودَفْنَه، فدَخَلَ علىٰ المُهاجِرينَ والأنصارِ أمرٌ عظيم، فنزلت.

[﴿قَالَتِ ٱلْأَعْرَابُ ءَامَنَّا قُل لَّمْ تُؤْمِنُوا۟ وَلَٰكِن قُولُوٓا۟ أَسْلَمْنَا وَلَمَّا يَدْخُلِ ٱلْإِيمَٰنُ فِى قُلُوبِكُمْ وَإِن تُطِيعُوا۟ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ لَا يَلِتْكُم مِّنْ أَعْمَٰلِكُمْ شَيْـًٔا إِنَّ ٱللَّهَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾ ١٤]

الإيمـان: هو التصديقُ باللـه مَعَ الثقةِ وطُمأنينةِ النَّفْس. والإسلام: الدُّخولُ في السِّلْم، والخروجُ مِن أن يكونَ ....

الأفعالُ المحمودة، وأكرمُها ما يحصلُ به أشرفُ الوجوه، وأشرفُ الوجوه: ما يُقصَدُ به وَجْهُ الله، فمَنْ قَصَدَ ذلكَ بمَحاسِنِ فِعْلِه فهو التقي، فإذن: أكرمُ الناس أتقاهُم»[(١)].

قوله: (هو لِـمَا به): رُوِيَ عن المُصنِّفِ أنه قال: أي: هو مُتهيِّئٌ للموتِ الذي لاصِقٌ به، لا بُدَّ له منه. وقال غيرُه: أي: هو مملوكٌ لِـمَا به، وهو مرضُ موته، والذِّماء: الـحُشاشة، وهي بقيةُ الرُّوحِ في المذبوح.

قوله: (**الإيمانُ: هو التصديقُ بالله مَعَ الثقة**): قال الزَّجّاج: «الفرقُ بينَ المُؤمن والمُسلِم: هو أنَّ الإسلامَ إظهارُ الخضوع والقَبولِ لِـمَا أتىٰ به النبيُّ ﷺ، وبذلك يُـحقَنُ الدم، فإذا كانَ مَعَ ذلكَ اعتِقادٌ وتصديقٌ بالقلب، فصاحبُه مُؤمِنٌ مُسلِم، قال اللـهُ تعالىٰ: ﴿إِنَّمَا ٱلْمُؤْمِنُونَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ ثُمَّ لَمْ يَرْتَابُوا۟ وَجَٰهَدُوا۟ بِأَمْوَٰلِهِمْ وَأَنفُسِهِمْ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ أُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلصَّٰدِقُونَ﴾، أي: أولئكَ إذا قالوا: «إنا مُؤمنون» فهم الصادقون. وأما مَنْ أظهَرَ قَبُولَ الشريعة، واستَسلَمَ لِدَفْعِ المكروه، فهو في الظاهر مُسلِم، وباطنُه غيرُ مُصَدِّق، فهو الذي

(١) «مفردات القرآن» ص٧٠٧.

حَرْباً للمُؤمنينَ بإظهارِ الشَّهادتَين. ألا ترىٰ إلىٰ قوله: ﴿وَلَمَّا يَدْخُلِ ٱلْإِيمَٰنُ فِى قُلُوبِكُمْ﴾، فأعلَمَ أنَّ ما يكونُ مِنَ الإقرارِ باللِّسانِ مِن غير مُواطأةِ القَلْب: فهو إسلام، وما واطَأَ فيه القَلبُ اللِّسان: فهو إيمان.

فإن قلت: ما وَجْهُ قوله: ﴿قُل لَّمْ تُؤْمِنُواْ وَلَٰكِن قُولُوٓاْ أَسْلَمْنَا﴾، والذي يَقتَضيهِ نَظْمُ الكلام أن يُقال: «قُل: لا تقولوا: آمنّا، ولكنْ قُولُوا: أسلَمْنا»، أو «قُل: لم تُؤمِنُوا، ولكنْ أسلَمتُم»؟

يقول: «أسلمت»، لأنَّ الإيمانَ[1] لا بُدَّ في الشريعةِ أن يكونَ صاحبُه صِدِّيقاً، لأنَّ قولك: «آمنتُ بكذا وكذا» معناه: صَدَّقَ به»[2].

الراغب: «الإسلامُ في الشريعة ضَرْبان: أحدُهما دونَ الإيمان، وهو الاعتِرافُ باللسان، وبه يُـحقَنُ الدم، حَصَلَ معه الاعتِقادُ أو لم يحصل، وإياه عُنِيَ بقوله: ﴿قَالَتِ ٱلْأَعْرَابُ ءَامَنَّا ۖ قُل لَّمْ تُؤْمِنُواْ وَلَٰكِن قُولُوٓاْ أَسْلَمْنَا﴾. والثاني فوقَ الإيمان، وهو أن يكونَ معَ الاعتِرافِ اعتِقادٌ بالقَلْب، ووفاءٌ بالفِعْل، واستِسلامٌ لله في جميع ما قضىٰ وقَدَّر، كما ذُكِرَ عن إبراهيمَ عليه السَّلام: ﴿إِذْ قَالَ لَهُۥ رَبُّهُۥٓ أَسْلِمْ ۖ قَالَ أَسْلَمْتُ لِرَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ [البقرة: ١٣١]»[3].

قوله: (**حَرْباً للمُؤمنين**): أي: عَدُوّاً، **الجوهري**: «أنا حَرْبٌ لمنْ حارَبَني؛ أي: عَدُوٌّ».

قوله: (**والذي يَقتَضيهِ نَظْمُ الكلام**): يعني: قولُه: ﴿قُل لَّمْ تُؤْمِنُواْ وَلَٰكِن قُولُوٓاْ أَسْلَمْنَا﴾: ردٌّ لقولِ الأعراب: «آمنّا»، وظاهرُ ما تَقتَضيه كلمةُ الاستِدراك أن يُجابوا بقوله: «لا تقولوا: آمنّا، ولكنْ قُولُوا: أسلَمْنا»[4]، فيُجاءُ بإثباتِ القولِ مَعَ نفيه، أو بتَرْكِ القولِ في القَرينتَينِ ويُقال: «لم تُؤمِنُوا، ولكنْ أسلمتُم».

---

(١) في (ح): «الإسلام»، وهو خطأ، والمُثبَت من (ط) و(ف).

(٢) «معاني القرآن وإعرابه» للزجاج (٥: ٣٨).

(٣) «مفردات القرآن» ص٤٢٣.

(٤) من قوله: «ردٌّ لقول الأعراب» إلىٰ هنا، سقط من (ف).

....

وأجابَ أنَّ مُقتَضىٰ كلمةِ الاستِدراكِ حاصلٌ مِن حيثُ المعنىٰ مَعَ اشتمالِ الكلام علىٰ فوائدَ جمّة، أما قولُه: ﴿لَّمْ تُؤْمِنُواْ﴾ فتكذيبٌ لدعوتِهم ودفعٌ لِـما انتَسَبُوا إليه، يعني: ادَّعَيتُم بقولكم: «آمنّا»: أننا أحدَثْنا الإيمان، وهو كذبٌ محْض، لأنه ما صَدَرَ منكَ الإيمانُ قطّ، وقولُه: ﴿قُولُوٓاْ أَسْلَمْنَا﴾: أمرٌ بالاعتِرافِ بما أحدثوا مِنَ الانقيادِ ظاهِراً مِن غير مواطأةٍ مِنَ القَلْب.

ثم في كُلٍّ مِنَ القَرينتَينِ عُدولٌ من أصل؛ أما الأُولىٰ: فإنَّ الأصلَ أن يُقال: «كذَّبتُم»، أو «لا تقولوا: آمنّا»، لتُوافِقَ قرينتَها، فعَدَلَ مِن «كذَّبتُم» إلىٰ ﴿لَّمْ تُؤْمِنُواْ﴾؛ لِئلّا يَلبِسُوا لمنْ يُكافِحُهم به جِلدَ النَّمِر[1]، علىٰ أنَّ المطلوبَ حاصِلٌ بأبلغ وَجْه، لأنَّ الآيَةَ التالية مُقابِلةٌ لهذه، وفيها: ﴿أُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلصَّٰدِقُونَ﴾ تعريضاً بأنَّ هؤلاءِ هم الكاذبون، علىٰ سبيل الحصر، ويحصلُ مِن ذلكَ ذمُّهم ومَدْحُ مَنْ يُضادُّهم علىٰ سبيل البَتِّ والقَطْع، وهو المُرادُ مِن قوله: «ورُبَّ تَعْريضٍ لا يُقاوِمُه التَّصْريح».

وعَدَلَ مِن «لا تقولوا: آمنّا» إلىٰ ما عليه التِّلاوة[2]، لأنه لو قيل: «لا تقولوا: آمنّا»، لاستُهجِنَ مِنَ الشارع، لأنه لم يُبعَث إلا للدَّعْوةِ إلىٰ الإيمان، لا للنهي عنه، وإلىٰ معناهُ يَنظُرُ قولُ الفَرَزدَق[3]:

ما قالَ «لا» قَطُّ إلا في تَشَهُّدِه ... لولا التَّشَهُّدُ لم يَنطِقْ بذاكَ فَمُ

وأما القَرينةُ الثانية: فإنها أيضاً مُشتَمِلةٌ علىٰ نُكْتة، لأنَّ مُقتَضىٰ الظاهر ـ علىٰ ما جاءَ في السُّؤال ـ أن يُقال: «أسلمتم»، ليُطابِقَ: ﴿لَّمْ تُؤْمِنُواْ﴾، فعَدَلَ إلىٰ: ﴿قُولُوٓاْ أَسْلَمْنَا﴾؛ ليُعلِمَهم أنَّ اللائقَ بحالِهم أن يُقالَ لهم: «قولوا: أسلمنا»؛ ليُؤْذِنَ بأنَّ تلكَ الدَّعوىٰ باطِلة، وأنها بمُجرَّدِ اللسان،

(١) أي: يُظهروا له العداوة، وفي المثل: «لبستُ له جِلدَ النمر»، قال الميداني في «مجمع الأمثال» (٢: ١٨٠): «يُضرَبُ في إظهار العداوة وكشفها».

(٢) وهو قولُه: ﴿قُل لَّمْ تُؤْمِنُواْ﴾.

(٣) في قصيدته المشهورة في مَدْح زين العابدين علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب، رَضِيَ اللـهُ عنهم.

قلت: أفاد هذا النَّظْمُ تكذيبَ دَعْواهُم أولاً، ودَفْعَ ما انتحَلُوه، فقيل: ﴿قُل لَّمْ تُؤْمِنُوا﴾، ورُوعِيَ في هذا النَّوْع مِنَ التكذيبِ أدبٌ حَسَنٌ حينَ لم يُصَرِّحْ بلَفْظِه، فلم يَقُل: كَذَبتُم، ووَضَعَ ﴿لَّمْ تُؤْمِنُوا﴾ ـ الذي هو نفيُ ما ادَّعَوْا إثباتَه ـ مَوضِعَه، ثم نبَّه علىٰ ما فعَلَ مِن وَضْعِهِ مَوضِعَ «كَذَبتُم» في قولِهِ في صِفةِ المُخلصين: ﴿أُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلصَّٰدِقُونَ﴾، تَعْريضاً بأنَّ هؤلاءِ هُمُ الكاذِبون، ورُبَّ تعريضٍ لا يُقاوِمُه التَّصْريح، واستَغْنىٰ بالجملةِ التي هيَ ﴿لَّمْ تُؤْمِنُوا﴾ عن أن يُقال: «لا تقولوا: آمنّا»؛ لاستِهجانِ أن يُخاطَبُوا بلَفظٍ مُؤدّاهُ النهيُ عن القَوْلِ بالإيمان، ثم وُصِلَتْ بها الجملةُ المُصَدَّرةُ بكَلِمةِ الاستِدراكِ محمولةً علىٰ المعنىٰ، ولم يَقُل: «ولكنْ أسلَمتُم»؛ ليكونَ خارِجاً مَخرَجَ الزَّعْم والدَّعْوىٰ، كما كانَ قولُهم: ﴿ءَامَنَّا﴾ كذلك، ولو قيل: «ولكنْ أسلَمتُم»، لكانَ خُرُوجُه في مَعْرِضِ التَّسْليم لهم والاعتِدادِ بقَوْلِهم، وهو غيرُ مُعتَدٍّ به.

فإن قلت: قولُه: ﴿وَلَمَّا يَدْخُلِ ٱلْإِيمَٰنُ فِى قُلُوبِكُمْ﴾ بعدَ قوله: ﴿قُل لَّمْ تُؤْمِنُوا﴾ يُشبِهُ التكريرَ مِن غير استِقلالٍ بفائدةٍ مُتجدِّدة. قلت: ليسَ كذلك، فإنَّ فائدةَ قولِه: ﴿لَّمْ تُؤْمِنُوا﴾ هو تكذيبُ دَعْواهُم، وقولُه: ﴿وَلَمَّا يَدْخُلِ ٱلْإِيمَٰنُ فِى قُلُوبِكُمْ﴾ **توقيتٌ لِـمَا أُمِرُوا بـه أن يَقُولُوه**، ....

لأنَّ القولَ قد يُستعمَلُ في الزَّعْم، ولو قيل: «أسلمتُم»، لكان خُلْواً مِن هذهِ النُّكْتة، وإليـه الإشارةُ بقوله: «ولو قيل: ولكنْ أسلمتُـم، لكـانَ خروجُه في مَعرِض التَّسْليم لهم، والاعتِدادِ بقَوْلِهم».

قال صاحبُ «النهاية»: «وفي الحديث: «لـمَّا أرادَ ﷺ أن يَعتَـكِف ورأىٰ الأخبيةَ في المسجد، فقال ﷺ: آلبِـرَّ تَقُولُونَ بهِنّ»[1]، أي: أتظُنُّونَ وتَـرَونَ أنهُنَّ أرَدْنَ البِـرّ؟»، أي: نساءه ﷺ.

قوله: (**توقيتٌ لِـمَا أُمِرُوا به**): أي: تعيينٌ وتبيـين، **المُغرِب**: «الوقت: مِنَ الأزمنةِ المُبهَمة، ثم استُعمِلَ في كُلِّ حَدّ، ومنه قولُهم: هل في ذلك وقت، أي: حَدٌّ بينَ القليل والكثير، وقد اشتَقُّوا منه، فقالوا: وَقَتَ اللـهُ الصَّلاةَ ووَقَّـتَها؛ أي: بَيَّنَ وقتَها وحَدَّدَه».

---

(١) أخرجه البخاري (٢٠٣٤) من حديث عائشة ـ رَضِيَ اللـهُ عنها ـ.

كأنـه قيلَ لـهم: ولكنْ قولوا: «أسلَمْنا» حينَ لم تَثبُتْ مُواطأةُ قُلوبِكُم لألسِنَتِكُم. **لأنه كلامٌ واقعٌ مَوقِعَ الحالِ** مِنَ الضمير في ﴿قُولُوٓاْ﴾، وما في «لـمّا» مِن معنى التَّوقُّع: **دالٌّ على أنَّ هؤلاءِ قد آمنوا فيما بَعْد.**

﴿لَا يَلِتۡكُم﴾ لا يَنقُصْكُم ولا يَظلِمْكُم، يُقال: أَلَتَه السُّلطانُ حَقَّهُ أَشَدَّ الأَلْت، وهي لغةُ غَطَفان، ولُغةُ أسَدٍ وأهلِ الحِجاز: لاتَه لَيْتاً، وحكى الأصمعيُّ عن أُمِّ هِشام السَّلُوليّةِ أنها قالت: **الحمدُ لله الذي لا يُفاتُ** ولا يُلات، **ولا تُصِمُّه الأصوات. وقُرِئَ باللُّغَتَين:** ﴿لَا يَلِتۡكُم﴾ و«لا يَأْلِتْكُم»، ونحوُه في المعنى: ﴿فَلَا تُظۡلَمُ نَفۡسٞ شَيۡـٔٗا﴾ [الأنبياء: ٤٧].

قوله: (**لأنه كـلامٌ واقعٌ مَوقِـعَ الحـال**): تعليلٌ لِقولِه: «توقيتٌ لِـمَا أُمِرُوا به»، يعني: أنَّ قولَه: ﴿وَلَمَّا يَدۡخُلِ ٱلۡإِيمَٰنُ فِي قُلُوبِكُمۡ﴾ بمنزلةِ الحالِ المُقيِّدةِ للمُطلَق، المُعيِّنةِ لمعنى قولِه: ﴿قُولُوٓاْ أَسۡلَمۡنَا﴾، لأنَّ قولَه: ﴿وَلَمَّا يَدۡخُلِ ٱلۡإِيمَٰنُ فِي قُلُوبِكُمۡ﴾ أبيَنُ منه، ولذلك أوقعَ مَوضِعَ «لـمّا»: «حينَ»، وجعَلَه كالقَيْدِ لقولِه: «قولوا: «أسلمنا» ـ في قوله: ﴿وَلَٰكِن قُولُوٓاْ أَسۡلَمۡنَا﴾ ـ حينَ لم تَثبُتْ مُواطأةُ قلوبِكم لألسِنَتِكم».

قوله: (**دالٌّ على أنَّ هؤلاءِ قد آمنوا فيما بعد**): قال المُصنِّف: «لـمّا: في معنى التوقُّع، وهيَ في النفي نظيرةُ «قد» في الإثبات»(١)، يعني: دخولُ الإيمانِ في قُلوبِكُم مُتوقَّع، وأنتُم الآن لستُم مِنَ الإيمانِ على شيء، فلا تقولوا: آمنّا. حاصِلُ الجواب: أنه تكرير، لكنَّه مُستَقِلٌّ بفائدةٍ زائدة، لأنه عُلِمَ مِنَ الأولِ نفيُ الإيمانِ عنهم، ومن الثاني نفيُه مع تَوقُّعِ حُصُولِه.

قوله: (**الحمدُ لله الذي لا يُفات**): أي: لا يُسبَق، **الأساس**: «فاتني بكذا: سَبَقَني وذَهَبَ به عني».

قوله: (**ولا تُصِمُّه الأصوات**): أي: لا تَجِدُه أصَمّ، يُقال: أصمَمتُه، أي: وَجَدتَه أصَمّ.

قوله: (**وقُرِئ باللُّغتين**): قرأ أبو عَمرو: «ولا يَأْلِتْكُم»؛ بهمزةٍ ساكِنةٍ بعدَ الياء، وإذا خَفَّفَ

---

(١) انظر: «المُفصَّل» للزمخشري ص٣٠٦-٣٠٧.

ومعنىٰ طاعةِ الله ورسولِه: أن يَتُوبُوا عما كانوا عليه مِنَ النِّفاق، ويَعقِدُوا قُلوبَهم علىٰ الإيمان، ويَعمَلُوا بمُقتَضَياتِه، فإنْ فَعلُوا ذلك تَقبَّلَ اللـهُ تَوْبتَهم، ووَهَبَ لهم مَغفِرتَه، وأنعَمَ عليهم بجَزيلِ ثوابه.

وعن ابنِ عباس: أنَّ نَفَراً مِن بني أَسَدٍ قَدِمُوا المَدينةَ في سنةٍ جَدْبة، فأظهروا الشَّهادة، وأفسَدُوا طُرُقَ المدينة بالعَذِرات، وأغلَوْا أسعارَها، وهم يَغْدُون ويَرُوحُونَ علىٰ رسولِ الله ﷺ، ويقولون: أتـتْكَ العَرَبُ بأنفُسِها علىٰ ظُهورِ رواحِلِها، وجِئناكَ بالأثقالِ والذَّراري، يُرِيدُونَ الصَّدَقةَ ويَمُنُّونَ عليه، فنزلت.

[﴿إِنَّمَا ٱلْمُؤْمِنُونَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ ثُمَّ لَمْ يَرْتَابُواْ وَجَـٰهَدُواْ بِأَمْوَٰلِهِمْ وَأَنفُسِهِمْ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِۚ أُوْلَـٰٓئِكَ هُمُ ٱلصَّـٰدِقُونَ﴾ ١٥]

ارتاب: مُطاوع «رابَه»؛ إذا أوقَعَهُ في الشَّكِّ مَعَ التُّهْمة. والمعنىٰ: أنهم آمنوا، ثم لم يَقَعْ في نُفُوسِهم شَكٌّ فيما آمنوا به، ولا اتِّهامٌ لمن صَدَّقُوه واعتَرَفُوا بأنَّ الحقَّ معه.

فإن قلت: ما معنىٰ «ثُمَّ» هاهنا، وهي للتراخي، وعَدَمُ الارتياب يجبُ أن يكونَ مُقارِناً للإيمان، لأنه وَصْفٌ فيه، لِـما بَيَّنَت مِن إفادةِ الإيمانِ معنىٰ الثقةِ والطُّمأنينةِ التي حقيقتُها التَّيقُّنُ وانتِفاءُ الرِّيَب؟ قلت: الجوابُ علىٰ طريقَين:

أحدهما: أنَّ مَنْ وُجِدَ منه الإيمانُ ربما اعترَضَه الشَّيْطانُ أو بعضُ المُضِلِّينَ **بعدَ ثَلْجِ الصَّدْر**، فشَكَّكَه، وقَذَفَ في قَلْبِهِ ما يَثلِمُ يقينَه، ....

أبدَلَـها ألفاً، والباقون بغير همز ولا ألف: ﴿لَا يَلِتْكُم﴾[1]. قال الواحِديّ: «لا يألِتْكُم: مِن ألَتَ يَألِتُ ألْتاً: إذا نقص، ويُقال أيضاً: لاتَ يَليتُ لَيْتاً، بهذا المعنىٰ»[2].

قوله: (**بعدَ ثَلْج الصَّدْر**): **الأساس**: «ثَلِجَتْ نفسُه بكذا: بَرَدَتْ وسُرَّت، والحمدُ لله علىٰ بَلَج الحقِّ وثَلَج اليقين».

---

(١) انظر: «التيسير» للداني ص٢٠٢، و«حجة القراءات» ص٦٧٦.

(٢) «الوسيط» للواحدي (٤: ١٦٠).

أو نَظَـرَ هو نَظَراً غيـرَ سَديدٍ يَسقطُ به علىٰ الشَّكّ، ثم يَستَمِرُّ علىٰ ذلكَ راكِباً رأسَه لا يَطلُبُ له مَخرَجاً، فوُصِفَ. المُؤمنونَ حقّاً بالبُعْدِ عن هذهِ المُوبِقات. ونظيرُه قولُه: ﴿ثُمَّ ٱسْتَقَـٰمُواْ﴾ [فُصِّلت: ٣٠].

قوله: (راكباً رأسَه): تمثيل؛ جَعَلَ رأسَه كالدّابّةِ التي يَمُرُّ بها السَّيْـر، ولا تَشعُرُ أينَ المَقصِد، وإليه الإشارةُ بقوله: «لا يَطلُبُ له مَخرَجاً».

قوله: (ونظيرُه قولُه: ﴿ثُمَّ ٱسْتَقَـٰمُواْ﴾): وعن بعضهم: «ذكرَ ﴿ثُمَّ ٱسْتَقَـٰمُواْ﴾ في «حم السَّجْدة»[1] مثالاً لِتراخي الرُّتْبة، والوَجْهانِ في تراخي الزمان، فلا يُناسِبُه».

قلت: الوَجْهُ الأولُ نظيرُه قَطْعاً؛ لأنَّ قولَه هنا: «فوُصِفَ المُؤمِنونَ حقّاً بالبُعْدِ عن هذهِ المُوبِقات»، أي: المذكوراتِ مِن قوله: «ربما اعتَـرَضَه الشَّيْطانُ» إلىٰ آخِره، وقولَه هناك[2]: «ثم ثَبَتُوا علىٰ الإقرارِ ومُقتَضياتِه» مُتقارِبانِ معنىٰ، فدَلَّ قولُه: ﴿ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ﴾ علىٰ أنهم مِنَ الذينَ وُجِدَ منهم الإيمان، ومِثْلُ هذا الإيمانِ قد لا يُؤمَنُ فيه مِنَ اعتِراضِ شيطان، وإضلالِ مُضِلّ ـ كقوله: ﴿ٱلَّذِينَ قَالُواْ رَبُّنَا ٱللَّهُ﴾ [فُصِّلت: ٣٠] ـ، فعَقَّبَ بقوله: ﴿ثُمَّ لَمْ يَرْتَابُواْ﴾، ليُؤذِنَ بأنهم في الرُّسُوخ فيه كالجِبال، لا يُزَلزِلُهم اعتِراضُ مُعتَـرِضٍ ولا إضلالُ مُضِلّ، كقوله: ﴿ثُمَّ ٱسْتَقَـٰمُواْ﴾ [فُصِّلت: ٣٠].

وأما الوَجْهُ الثاني: فمَرجِعُه إلىٰ الأولِ في أنَّ الثاني أعلىٰ رُتْبةً مِنَ الأول، لأنه حينَئذٍ مِن باب قوله: ﴿وَمَلَـٰٓئِكَتِهِۦ ... وَجِبْرِيلَ﴾ [البقرة: ٩٨]، وقوله: ﴿فَـٰكِهَةٌ وَنَخْلٌ وَرُمَّانٌ﴾ [الرحمن: ٦٨][3]، يَدُلُّ عليه قولُه في السُّؤال: «عَدَمُ الارتياب يجبُ أن يكونَ مُقارِناً للإيمان، لأنه وَصْفٌ فيه»، وقال هنا: «وزوالُ الرَّيْب لـمّا كانَ مِلاكَ الإيمانِ أُفرِدَ بالذِّكْر»، وكانَ مِن حَقِّ الظاهرِ أن

---

(١) أي: في سورة فُصِّلت، في الآية ٣٠ منها، وفاعلُ «ذكر» هو الزمخشـري، فقد قال في تفسيرها (١٣: ٦٠٣): «﴿ثُمَّ﴾ لتراخي الاستقامةِ عن الإقرارِ في المرتبة، وفَضْلِها عليه، لأنَّ الاستِقامةَ لها الشأنُ كلُّه».

(٢) أي: في تفسير الآية ٣٠ من سورة فُصِّلت.

(٣) أي: من باب عطفِ الخاصِّ علىٰ العام لأهميته أو لنكتةٍ بلاغية أخرىٰ.

والثاني: أنَّ الإيقانَ وزوالَ الرَّيْبِ لـمَّا كانَ مِلاكَ الإيمان، أُفرِدَ بالذِّكرِ بعدَ تقدُّم الإيمان؛ تنبيهاً علىٰ مكانِه، وعُطِفَ علىٰ الإيمان بكلمةِ التراخي؛ إشعاراً باستِقرارِهِ في الأزمنةِ المُتراخِيةِ المُتطاوِلة، غَضّاً جديداً.

﴿وَجَٰهَدُواْ﴾ يجوزُ أن يكونَ المُجاهَدُ مَنْوِيّاً، ....

يُجاءَ بالواو[1] ـ كما في المثالين ـ، ولكنْ عَدَلَ إلىٰ كلمةِ التراخي للإشعارِ باستِقراره غَضّاً طَرِيّاً مَعَ طُولِ الزمان، ما اعتَرَضَه شيطان، ولا اعتراهُ مُضِلّ[2].

والفَرْقُ بينَ الاستِمرارَيْن هو أنّ الاستِمرارَ ـ علىٰ الأولِ ـ استِمرارُ المجموع، نَحْو: ﴿ثُمَّ ٱسۡتَقَٰمُواْ﴾ [فُصِّلت: ٣٠]، أي: استَمَرَّ إيمانُهم مع عَدَم الارتياب، وعلىٰ الثاني: الاستمرارُ مُعتَبَرٌ في الجزءِ الأخير، ولذلكَ قال: «غَضّاً طَرِيّاً»، وإذا كانَ عَدَمُ الارتياب ـ كما قالَ في السُّؤال ـ «مُقارِناً للإيمان، لأنه وَصْفٌ فيه»، كيفَ يُتَصَوَّرُ تراخيه عن الإيمانِ بحَسَب الزمانِ حقيقة؟!

قوله: (**يجوزُ أن يكونَ المُجاهَدُ مَنْوِيّاً**): «المُجاهَد»: بفتح الهاء. اعلَمْ أنَّ هاهنا ألفاظاً ثلاثة: **أحدها**: ﴿وَجَٰهَدُواْ﴾، وهو مُطلَقٌ يجوزُ أن يُقصَدَ به العُموم؛ ليتناولَ جميعَ ما يَصِحُّ إطلاقُه عليه، وأن يُتـرَكَ علىٰ إطلاقِه، فلا يُنوىٰ له المُجاهَد؛ ليُفيدَ أنهم يُوجِدُونَ تلكَ الحقيقة[3]، ويَستفرِغُونَ وُسْعَهم وجُهْدَهم عنها.

وثانيها: قوله: ﴿وَأَنفُسِهِمۡ﴾، وقد عُلِّقَ به ﴿فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ﴾، وهو أيضاً يحتملُ الغَزْو، وأن يُقصَدَ به العُمومُ في العِبادات، لأنها كلُّها في سَبيلِه وجِهَتِه.

---

(١) أي: كان الظاهرُ أن يُقال: «ولم يرتابوا»، كما في آية سورةِ البقرةِ وآية سورةِ الرحمن، ولكنَّه قال: ﴿ثُمَّ لَمۡ يَرۡتَابُواْ﴾.

(٢) من قوله: «كقوله: ﴿ثُمَّ ٱسۡتَقَٰمُواْ﴾، وأما الوجه الثاني» إلىٰ هنا، سقط من (ط).

(٣) قال العلامةُ السَّكّاكي في «مفتاح العلوم» ص٢٢٨: «وأما الحالةُ المقتضيةُ لترك المفعول فهو القَصْدُ إلىٰ التعميم والامتناع علىٰ أن يَقصُرَه السامعُ علىٰ ما يذكر معه دون غيره مع الاختصار، وهو أحدُ أنواع سِحرِ الكلام؛ حيثُ يُتوَصَّلُ بتقليل اللفظ علىٰ تكثير المعنىٰ، كقولهم في باب المبالغة: فلان يُعطي ويمنع، ويصلُ ويقطع، ويبني ويهدم، أو القَصْدُ إلىٰ نفس الفِعل، بتنزيل المُتعدِّي منزلة اللازم، نحو: فُلان يُعطي ويمنع؛ علىٰ معنىٰ: يفعلُ الإعطاء ويُوجدُ هذه الحقيقة».

وهو العَدُوُّ المُحارِبُ أو الشَّيْطانُ أو الهوىٰ، وأن يكونَ «جاهَدَ» مُبالَغةً في: جَهَد. ويجوزُ أن يُرادَ بالمُجاهَدةِ بالنفس: الغَزْو، وأن يَتَناوَلَ العِباداتِ بأجمَعِها، وبالمُجاهَدةِ بالمال: **نحوُ ما صَنَعَ عُثمانُ رضيَ اللهُ عنه في جَيْشِ العُسْرة**، وأن يَتَناوَلَ الزَّكَواتِ وكُلَّ ما يَتَعلَّقُ بالمالِ مِن أعمالِ البِرِّ التي **يَتَحامَلُ فيها** الرجلُ علىٰ مالِهِ لِوَجْهِ الله.

﴿أُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلصَّٰدِقُونَ﴾ الذينَ صَدَقُوا في قولهم: آمنّا، ولم يَكذِبُوا، ....

وثالثها: قوله: ﴿بِأَمْوَٰلِهِمْ﴾، وحُكمُه حُكمُ «أنفُسِهم». وقد اعتَبَرَ المُصنِّفُ كُلَّ ذلكَ في تقريره.

فإن قلت: في التنزيل: ﴿بِأَمْوَٰلِهِمْ﴾ مُقدَّمٌ علىٰ «أنفُسِهم»، فلِمَ خالف؟ قلت: لِيُؤذِنَ بأنَّ المُجاهَدةَ بالنفس أعلىٰ رُتبةً مِنَ المُجاهَدةِ بالمالِ وحدَه، وأصلٌ في الاعتبار، وإنما قُدِّمَ في التنزيل تَعْريضاً بالإنسانِ وحِرصِه علىٰ جَمْعِ المال، فإنَّ الحريصَ يَبذُلُ مُهجَتَه[1] في تحصيل المال، وأنَّ المالَ شقيقُ الرُّوح، وهو العِيارُ في الإخلاص، لأنَّ المُنافِقَ قد يَغزُو للأغراض[2]، ولكنْ لا يَتَسهَّلُ له بَذْلُ المال.

قوله: (**نَحْوُ ما صَنَعَ عثمانُ رضيَ اللهُ عنه في جَيْش العُسْرة**): روىٰ الإمامُ أحمدُ بنُ حنبل في «مُسنَده»[3] عن عبد الرحمن بن سَمُرةَ قال: «جاءَ عثمانُ رضيَ اللهُ عنه إلىٰ النبيِّ ﷺ بألفِ دينارٍ في ثوبه، حينَ جَهَّزَ جَيْشَ العُسْرة، فصَبَّها في حَجْرِ[4] النبيِّ ﷺ، فجَعَلَ يُقلِّبُها بيده، وقال: ما ضَرَّ ابنَ عَفّان ما عَمِلَ بعدَ اليوم، يُرَدِّدُها مِراراً».

قوله: (**يَتَحامَلُ فيها**): في «النهاية»: «تحاملتُ الشيء: تَكلَّفتُه علىٰ مَشَقّة».

---

(١) المُهجة: الدمُ أو دمُ القلب، والرُّوح. «القاموس المحيط» للفيروزآبادي، مادة (مهج).

(٢) أي: لأغراض نفسِه وحاجاته، من طلب غنيمة، أو شُهْرة وسُمْعة، أو ثأر، أو غير ذلك.

(٣) برقم (٢٠٦٣٠). وأخرجه أيضاً الترمذي (٣٧٠١).

(٤) حَجْرُ الإنسان ـ بالفتح، وقد يُكسَر ـ: حِضْنُه. «المصباح المنير» للفيُّومي، مادة (حجر).

كما كَذَبَ أعرابُ بني أَسَد، أو: هُمُ الذينَ إيمـانُهم إيمـانُ صِدقٍ وإيمـانُ حَقٍّ وجِدٍّ وثبات.

[﴿ قُلْ أَتُعَلِّمُونَ ٱللَّهَ بِدِينِكُمْ وَٱللَّهُ يَعْلَمُ مَا فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِى ٱلْأَرْضِ ۚ وَٱللَّهُ بِكُلِّ شَىْءٍ عَلِيمٌ ﴾ ١٦]

يُقـال: ما عَلِمتُ بقُدُومِـك، أي: ما شَعَـرتُ به ولا أَحَطتُ به، ومنـه قولُـه: ﴿أَتُعَلِّمُونَ ٱللَّهَ بِدِينِكُمْ﴾، وفيه تجهيلٌ لهم.

[﴿ يَمُنُّونَ عَلَيْكَ أَنْ أَسْلَمُوا۟ ۖ قُل لَّا تَمُنُّوا۟ عَلَىَّ إِسْلَٰمَكُم ۖ بَلِ ٱللَّهُ يَمُنُّ عَلَيْكُمْ أَنْ هَدَىٰكُمْ لِلْإِيمَٰنِ إِن كُنتُمْ صَٰدِقِينَ ۞ إِنَّ ٱللَّهَ يَعْلَمُ غَيْبَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ۚ وَٱللَّهُ بَصِيرٌۢ بِمَا تَعْمَلُونَ ﴾ ١٧-١٨]

يُقال: مَنَّ عليه بيَـدٍ أَسْداها إليه، كقولك: أنعَمَ عليه، وأفضَلَ عليه. ....

قوله: (أو: هم الذينَ إيمـانُهم إيمانُ صِدْقٍ): يعني: مِنَ الجائز أن يُحمَلَ الكلامُ علىٰ مَذهَب مَنْ يجعلُ الضميرَ[1] فَصْلاً، ولا يرىٰ له محلًّا، فيُفيدُ الاختِصاصَ وأن هؤلاءِ لم يَكذِبُوا كما كَذَبَ أعرابُ بني أسد، يعني: في قولهم: «آمنّا»، أو علىٰ قولِ مَنْ يرىٰ له محلًّا، فيُفيدُ تَقَوِّي الحكم، وأنهم آمنوا إيمـانَ صِدْقٍ وجِدٍّ وثبات.

والأولُ أوجَهُ لِـمَا سبقَ أنَّ قولَه: ﴿أُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلصَّٰدِقُونَ﴾ تعريض[2]، وأنه هو المُنبِّهُ علىٰ أنَّ قولَه: ﴿لَّمْ تُؤْمِنُوا۟﴾ وُضِعَ مَوضِعَ «كَذَّبتُم».

قوله: (وفيه تجهيلٌ لهم): عن بعضِهم: أي: أتجعلونَ اللهَ مُحيطًا بدينكم، فيَعلَمُ ظاهِرَه وباطِنَه وتفصيلَه، وفيه تهكُّمٌ بهم، ولا يكونُ معناه: أتُعلِمُونَ اللهَ دينَـكم[3]، لأنَّ معنىٰ ذلك: أتجعلونَ اللهَ عالماً بعدَ الجهل. يُريد: أنَّ الباءَ في ﴿أَتُعَلِّمُونَ ٱللَّهَ بِدِينِكُمْ﴾ ليست بزائدة، بل هيَ لتضمينِ العِلم معنىٰ الإحاطة.

---

(١) وهو ضميرُ الغائب «هو».

(٢) تحرَّف في (ح) و(ف) إلىٰ: «حريص».

(٣) في الأصول الخطية: «بدينكم»، وأسقطتُ منه الباء بحَسَب السِّياق.

والـمِنّة: النِّعْمةُ التي لا يَستَثِيبُ مُسْدِيها. مَنْ يُزِلُّها إليه، واشتِقاقُها مِنَ «الـمَنِّ» الذي هو القَطْع، لأنه إنما يُسْديها إليه ليقطعَ بها حاجتَه لا غير، مِن غير أن يَعمَدَ لِطَلَبِ مَثُوبة، ثم يُقال: مَنَّ عليه صُنْعَه، إذا اعتَدَّهُ عليه مِنّةً وإنعاماً.

قوله: (مُسْدِيها): النهاية: «في الحديث: «مَن أسدىٰ إليكم معروفاً فكافئوه»، أسدىٰ[1] وأَوْلىٰ وأعطىٰ: بمعنىٰ، يُقال: أسدَيتُ إليه معروفاً أُسْدي إسداء».

قوله: (مَنْ يُزِلُّها إليه): النهاية: «في الحديث: «مَنْ أُزِلَّتْ إليه نِعْمةٌ فليَشكُرْها»[2]، أي: أُسدِيَتْ إليه وأُعطِيَها، وأصلُها مِنَ الزَّلِيل، وهو انتِقالُ الجسم مِن مكانٍ إلىٰ مكان، فاستُعير لانتِقالِ النِّعْمةِ مِنَ الُمنعِم إلىٰ الُمنعَم عليه، يُقال: زَلَّتْ منه نِعْمة، وأزلَّها إليه».

قوله: (واشتِقاقُها مِنَ الـمَنّ): الراغب: «الـمَنّ: ما يُوزَن به، والـمِنّة: النِّعْمةُ الثقيلة، وذلكَ علىٰ وَجْهَين:

أحدهما: بالفِعْل، فيُقال: مَنَّ عليه؛ إذا أثقَلَه بالنِّعْمة، قال تعالىٰ: ﴿يَمُنُّ عَلَىٰ مَن يَشَآءُ مِنْ عِبَادِهِۦ﴾ [إبراهيم: ١١]، وذلكَ في الحقيقةِ لا يكونُ إلا الله تعالىٰ. والثاني: بالقول: وذلكَ مُستَقبَحٌ فيما بين الناس إلا عندَ كُفْرانِ النِّعْمة، قيل: وإذا كُفِرَتِ النِّعْمة حَسُنَتِ المِنّة.

وقولُه تعالىٰ: ﴿يَمُنُّونَ عَلَيْكَ أَنْ أَسْلَمُوا۟ قُل لَّا تَمُنُّوا۟ عَلَىَّ إِسْلَٰمَكُم بَلِ ٱللَّهُ يَمُنُّ عَلَيْكُمْ﴾: فالـمِنّةُ منهم بالقول، ومنّةُ الله عليهم بالفِعْل، وهو هدايتُه إياهُم كما ذُكِر. وقوله تعالىٰ: ﴿لَهُمْ أَجْرٌ غَيْرُ مَمْنُونٍ﴾: قيل: غير مُعدود[3]، كما قال: ﴿بِغَيْرِ حِسَابٍ﴾ [الزُّمَر: ١٠]، وقيل: غير مقطوع ولا منقوص.

ومنه: الـمَنُون؛ للمَنِيّة[4]، لأنها تُنقِصُ العَدَد، وتَقطَعُ الـمَدَد، وقيل: الـمِنّةُ بالقول من

---

(١) قوله: «إليكم معروفاً فكافئوه، أسدىٰ»: سقط من (ح) و(ف).

(٢) أخرجه البيهقي في «شعب الإيمان» (٩١١٥) عن يحيىٰ بن عبد الله بن صيفي مرسلاً.

ووَصَلَه القُضاعي في «مسند الشهاب» (٣٧٦) عن ابن صيفي، عن ابن عمر مرفوعاً.

(٣) في الأصول الخطية: «قيل: معتد به»، والُمثبَت من «مفردات القرآن» للراغب، مادة (منن).

(٤) أي: الموت.

وسِياقُ هذهِ الآيةِ فيه لُطْفٌ ورَشاقة، وذلكَ أنَّ الكائِنَ مِنَ الأعاريب قد سَمّاهُ اللـهُ إسلاماً، ونفىٰ أن يكونَ ـ كما زَعَمُوا ـ إيماناً، فلما مَنُّوا علىٰ رسولِ الله ﷺ ما كان منهم، قالَ الله سُبحانَه وتعالىٰ لِرسولِهِ عليه السَّلام: إنَّ هؤلاءِ يَعتَدُّونَ عليكَ بما ليسَ جَدِيراً بالاعتِدادِ به مِن حَدَثِهم الذي حَقُّ تَسْميتِهِ أن يُقالَ له: «إسلام»، فقُل لهم: لا تَعْتَدُّوا عليَّ **إسلامَكم**، أي: حَدَثَكُم المُسَمّىٰ «إسلاماً» عندي لا «إيماناً»، ثم قال: بلِ اللـهُ يَعتَدُّ عليكم أنْ أمَدَّكُم بتَوْفيقهِ حيثُ هداكم للإيمان، علىٰ ما زَعَمتُم وادَّعيتُم أنكم أُرشِدتُم إليه ووُفِّقتُم له، إنْ صَحَّ زَعْمُكُم وصَدَقَتْ دَعْواكُم، إلا أنكم تَزعُمُونَ وتَدَّعُونَ ما اللـهُ عليمٌ بخِلافِه.

وفي إضافةِ «الإسلام» إليهم، ....

هذا[1]، لأنها تَقطَعُ النِّعْمة، وتَقتَضي قَطْعَ الشُّكْر[2].

قوله: (**وسياقُ هذهِ الآيـةِ فيه لُطْفٌ ورشاقة**): وبيانُه: أنَّ الأعرابَ لـمَّا قَدِمُوا المدينة، وأظهروا الشهادة، وكانوا يَغدُونَ ويَـرُوحُونَ علىٰ رسولِ الله ﷺ، ويَمُنُّونَ عليه صلواتُ الله عليه بقولهم: «آمنّا»، وساقوا الكلامَ مساقَ الإخبار عن إحداثِ الإيمان ليكونَ في مَعرِضِ الامتِنان، فأمَرَ اللـهُ سبحانه وتعالىٰ حبيبَه صَلَواتُ الله عليه أن يُجيبَ عن إحداثِ الإيمان، بقوله: ﴿قُل لَّمْ تُؤْمِنُواْ وَلَٰكِن قُولُوٓاْ أَسْلَمْنَا﴾، ثم نَـبَّهَه علىٰ مكانِ الامتِنانِ بقوله: ﴿يَمُنُّونَ عَلَيْكَ أَنْ أَسْلَمُواْ﴾، وأمَرَه بأن يُجيبَ عنه بقوله: ﴿قُل لَّا تَمُنُّواْ عَلَيَّ إِسْلَٰمَكُم بَلِ ٱللَّهُ يَمُنُّ عَلَيْكُمْ أَنْ هَدَىٰكُمْ لِلْإِيمَٰنِ﴾، فوُضِعَ مَوضِع: «ما ليسَ جديراً بالاعتِداد».

قوله: (**إسلامَكم**): والاستِثناءُ في قوله: «إلا أنكم تَزعُمون» مُنقَطِع.

قوله: (**وفي إضافةِ «الإسلام» إليهم**): يعني: معنىٰ إضافةِ «الإسلام» إليهم: أنه الإسلامُ الذي تُعورِفَ واشتَهرَ مِن أمثالهم، وما يَليقُ أن يُنسَبَ إليهم. ومعنىٰ إيرادِ «الإيمانِ» غيـرَ مُضافٍ إليهم، بل مُحلّىٰ بلام التعريف: أنه الإيمانُ الكامِل، وما يُقالُ له عندَ الله وعندَ المُوحِّدين: إنه إيمان.

---

(١) أي: مُشتَقّةٌ من هذا المعنىٰ.

(٢) «مفردات القرآن» ص٧٧٨.

وإيرادِ «الإيمانِ» غيرَ مُضاف: ما لا يخفىٰ علىٰ المُتأمِّل، وجوابُ الشَّرْطِ محذوفٌ لِدلالةِ ما قبلَه عليه، تقديرُه: إن كنتُم صادِقينَ في ادِّعائِكُم الإيمان، فللهِ المِنَّةُ عليكم.

وقُرِئ: «إنْ هَدَاكُم» بكَسْرِ الهمزة، وفي قِراءةِ ابنِ مسعود: «إذْ هَدَاكُم».

وقُرِئ: ﴿تَعْمَلُونَ﴾ بالتاءِ والياء، وهذا بيانٌ لِكَونِـهم غيرَ صادِقينَ في دَعْواهُم، يعني: أنه عَزَّ وجَلَّ يَعلَمُ كُلَّ مُستَتِرٍ في العالم، ويُبصِرُ كُلَّ عَمَلٍ تَعمَلُونَه في سِرِّكُم وعَلانيتِكم، لا يخفىٰ عليه منه شيء، فكيفَ يخفىٰ عليه ما في ضمائرِكم، **ولا يَظهَرُ علىٰ صِدقِكُم** وكَذِبكُم؟! وذلكَ **أنَّ حالَه** مَعَ كُلِّ معلوم واحدةٌ لا تختلف.

عن رسولِ الله ﷺ: «مَنْ قرأ سُورةَ الحُجُراتِ أُعطِيَ مِنَ الأجرِ بعَدَدِ مَنْ أطاعَ اللـهَ وعصاه».

وقريبٌ مِن هذا البَحْثِ ما يُقالُ في قولِهِ تعالىٰ: ﴿طَاعَةٌ مَّعْرُوفَةٌ﴾ [النور: ٥٣]، أي: الذي يُطلَبُ منكم طاعةٌ معروفةٌ فِعْلاً، أو طاعتُكم طاعةٌ معروفةٌ قولاً.

قوله: (**قُرِئ: ﴿تَعْمَلُونَ﴾ بالتاءِ والياء**): ابنُ كثير: بالياءِ التحتانية[١]، والباقون: بالتاء[٢].

قوله: (**ولا يَظهَر علىٰ صِدقِكم**): أي: لا يَطَّلِع الله[٣].

قوله: (**أنَّ حالَه**): الضميرُ لله عَزَّ وجَلَّ، والأَوْلىٰ والأقربُ إلىٰ الأدب: أنَّ شأنَه عَزَّ وجَلّ[٤]، لقولِهِ تعالىٰ: ﴿كُلَّ يَوْمٍ هُوَ فِي شَأْنٍ﴾ [الرحمن: ٢٩].

تَـمَّتِ السُّورة

حامِداً للـه تعالىٰ، ومُصَلِّياً علىٰ رسوله.



---

(١) انظر: «التيسير» للداني ص٢٠٢، و«حجة القراءات» ص٦٧٧.

(٢) هذه الفقرة جاءت في (ح) و(ف) قبل فقرة: «قوله: أنَّ حاله»، ووردت في (ط) في هذا الموضع، وهو المناسبُ لترتيب الكلام في «الكشّاف».

(٣) كذا في (ط) و(ف)، وفي (ح): «لا يطَّلع عليه إلا الله سبحانه وتعالىٰ»، والأول أقرب، لأنَّ الكلامَ في «الكشّاف» واردٌ علىٰ الاستفهام التَّعجُّبي.

(٤) أي: أن يُعبَّرَ بـ«الشأنِ» في حقِّه تعالىٰ، دون «الحال»؛ لورودِ الأولِ في القرآن الكريم دون الثاني.

سورةُ قٓ

مكِّيّة، وهي خمسٌ وأربعون آية

بسم الله الرحمن الرحيم

[﴿قٓۚ وَٱلۡقُرۡءَانِ ٱلۡمَجِيدِ * بَلۡ عَجِبُوٓاْ أَن جَآءَهُم مُّنذِرٞ مِّنۡهُمۡ فَقَالَ ٱلۡكَٰفِرُونَ هَٰذَا شَيۡءٌ عَجِيبٌ * أَءِذَا مِتۡنَا وَكُنَّا تُرَابٗاۖ ذَٰلِكَ رَجۡعُۢ بَعِيدٞ﴾ ١-٣]

الكلامُ في ﴿قٓۚ وَٱلۡقُرۡءَانِ ٱلۡمَجِيدِ * بَلۡ عَجِبُوٓاْ﴾ نحوُه في ﴿صٓۚ وَٱلۡقُرۡءَانِ ذِي ٱلذِّكۡرِ * بَلِ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ﴾ [ص: ١-٢] سواءً بسواء، **لالتِقائِهمـا في أسلوب واحِد**،......................

سورة قٓ

مكِّية، وهي خمسٌ وأربعون آية

بسم الله الرحمن الرحيم

قوله: (**لالتِقائهما في أسلوب واحد**): وذلكَ أنَّ عطفَ «القُرآن» علىٰ ﴿قٓ﴾ نَحْوُ عَطْفِ ﴿وَٱلۡقُرۡءَانِ﴾ علىٰ ﴿صٓ﴾ [ص: ١] في أسلوب التجريد، نَحْو: مَرَرتُ بالرجل الكريم والنَّسَمةِ المُباركة، و﴿ٱلۡمَجِيدِ﴾ هنا نَحْوُ ﴿ذِي ٱلذِّكۡرِ﴾، لأنَّ المُرادَ بالذِّكْرِ الشَّـرَفُ والشُّهْرة، وقولُ الكافرين: ﴿هَٰذَا شَيۡءٌ عَجِيبٌ﴾، وتَعَجُّبُهم من مجيءِ مُنْذِر منهم ومن جِنسِهم: كان مِن عِزّتِهم وشِقاقِهم، قال المُصنِّف[١]: «كأنه قال: أقسمتُ بصادٍ والقُرآنِ ذي الذِّكْر إنه لَمُعجِز، ثم

(١) في تفسير الآيتين ١ و٢ من سورة (صٓ).

و﴿ٱلْمَجِيدِ﴾: ذو المَجْدِ والشَّـرَفِ علىٰ غيرِهِ مِنَ الكُتُب، ومَنْ أحاطَ عِلْماً بمَعانيه، وعَمِلَ بما فيه؛ مَـجُدَ عندَ اللـه وعندَ الناس، ....

قال: ﴿بَلِ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ فِي عِزَّةٍ﴾ واستِكبارٍ عن الإذعانِ لذلك والاعترافِ بالحقّ، ﴿وَشِقَاقٍ﴾ لله ورسوله». فكذلك المعنىٰ: أقسمتُ بـ﴿قٓۚ وَٱلْقُرْءَانِ ٱلْمَجِيدِ﴾ إنه لـمُعجز، ثم قال: بل عَجِبَ الكُفّارُ من أنْ جاءهم بهذا الكتابِ الـمُعجِزِ واحدٌ منهم، فتَعزَّزوا لذلك عن الإذعانِ للحقِّ وشاقُّوا اللهَ ورسولَه(١).

الراغب: «بل: هاهنا لتصحيح الأولِ وإبطالِ الثاني، أي: ليسَ امتِناعُهم مِنَ الإيمـانِ بالقُرآنِ أنْ لا مَجْدَ للقرآن، ولكنْ لجهلِهم، ونبَّه بقوله: ﴿بَلْ عَجِبُوٓاْ﴾ علىٰ جَهْلِهم، لأنَّ التَّعجُّبَ مِنَ الشيءِ يقتضي الجهلَ بسَبَبِه»(٢).

قوله: (و﴿ٱلْمَجِيدِ﴾: **ذو المَجْدِ والشَّرَف**): **النهاية**: «في أسماء الله تعالىٰ: المجيدُ والماجِد، والمَجْدُ في كلامهم: الشَّرَفُ الواسِع، ورجلٌ ماجِد: مِفضالٌ كثيرُ الخير شريف، والمجيد: فَعيلٌ منه للمُبالغة، وقيل: هو الكريمُ الفِعال، وقيل: إذا قارن شَرَفُ الذاتِ حُسْنَ الفِعالِ سُمِّيَ مَجْداً».

الراغب: «المَجْد: السَّعَةُ في الكَرَم والجلالة، يُقال: مَجَدَ يَمجُدُ مَجْداً ومَجادة، وأصلُ المَجْدِ مِن قولهم: مَجَدَتِ الإبل: إذا حَصَلَتْ في مَرْعىٰ كثير واسِع، ووُصِفَ القُرآنُ بالمجيد لكثرةِ ما يَتَضمَّنُ مِنَ المكارم الدُّنيويّةِ والأُخْرويّة، والتمجيدُ مِنَ العبد لله تعالىٰ: بالقَوْلِ وذِكرِ الصِّفاتِ الحسنة، ومن الله للعبد: بإعطائِه الفَضْل»(٣).

وقلت: مَنِ اهتدىٰ بهَدْيه، واعتَصَمَ به، وعَمِلَ بما فيه، وتَدَبَّـرَ معانيه: مَجُدَ عند الله، روينا عن مُسلِم وأحمدَ بنِ حنبل والدارميِّ(٤) عن عامرِ بنِ واثِلة: أنَّ عُمَرَ رضيَ اللـهُ عنه سأل نافعَ

---

(١) من قوله: «فكذلك المعنىٰ» إلىٰ هنا، سقط من (ح) و(ف).

(٢) «مفردات القرآن» ص١٤٢.

(٣) المصدر السابق ص١٦٠-١٦١.

(٤) مسلم (٨١٧)، وأحمد (٢٣٢)، والدارمي (٣٣٦٥). وأخرجه أيضاً ابن ماجه (٢١٨).

أو هو بسَبَب مِنَ اللهِ المجيد، فجاز اتِّصافُه بِصفتِه.

قوله: ﴿بَلْ عَجِبُوٓاْ أَن جَآءَهُم مُّنذِرٌ مِّنْهُمْ﴾ إنكارٌ لِتعجُّبهم مما ليسَ بعَجَب، وهو أن يُنذِرَهُم بالمخوفِ رجلٌ منهم قد عَرَفُوا وساطتَه فيهم وعدالتَه وأمانتَه، ومَنْ كانَ علىٰ صِفتِهِ لم يَكُنْ إلا ناصِحاً لِقَومِهِ مُتَـرَفرِفاً عليهم، خائفاً أن يَنالَهم سُوء، ....

ابنَ الحارث، وكانَ استعمَلَه علىٰ أهل مكّة: مَنِ استعملتَ علىٰ أهل البوادي؟ قال: ابن أبزىٰ، قال: ومَن ابنُ أبزىٰ؟ قال: مَوْلىٰ مِن موالينا، قال: أستخلفتَ عليهم مَوْلىٰ؟! قال: إنه قارئٌ لكِتاب الله عالـمٌ بالفرائض، قال عمرُ رضيَ اللـهُ عنه: أما إنَّ نبيكم ﷺ قال: «إنَّ اللهَ يرفعُ بهذا الكِتاب أقواماً، ويَضَعُ به آخرين».

وعن الدارميِّ وابنِ ماجه[(١)] عن أنس رضيَ اللـهُ عنه: أن رسول الله ﷺ قال: «إنَّ لله أهلِينَ مِن خَلْقِه، قيل: يا رسولَ الله، مَنْ هم؟ قال: أهلُ القُرآن». زاد ابنُ ماجه: «أهلُ الله وخاصّتُه».

فعلىٰ هذا: وُصِفَ القرآنُ بالمجيد باعتبار عامِلِه[(٢)] علىٰ الإسنادِ المجازيّ، نحو: نهارُه صائم[(٣)]، أو سُمِّيَ مجيداً لأن المُتكلِّمُ به مجيد، فوُصِفَ بصِفةِ مَنْ هو بسَبَبِهِ علىٰ الإسنادِ المجازي، نَحْوُ قوله: ﴿يسٓ * وَٱلْقُرْءَانِ ٱلْحَكِيمِ﴾ [يس: ٢].

قوله: (**أو هو بسَبَب مِنَ الله**): قيل: الباءُ في «بسَبَب» للمُلابَسة، وكُلُّ ما يُربَطُ به شيءٌ بشيءٍ أو يُـجعَلُ مُتعلِّقاً به مُنتَسِباً إليه: سُمِّيَ سَبَباً، ومن في «مِنَ الله» اتصالية.

قوله: (﴿بَلْ عَجِبُوٓاْ أَن جَآءَهُم﴾): الضميرُ في ﴿عَجِبُوٓاْ﴾ للكافرين، وإن لم يَـجْـرِ لهم ذِكْر، فإنَّ قوله: ﴿فَقَالَ ٱلْكَٰفِرُونَ﴾ جارٍ مَجْرىٰ التفسير.

قوله: (**مُتَـرَفرِفاً عليهم**): **الأساس**: «ذهبَ مَنْ كان يَـحُفُّه ويَـرُفُّه، أي: يَضُمُّه ويُـحِبُّه ويُشفِقُ عليه، مِن: يَـرُفُّ وَلَدَه أو حَبيبَه، وباتَ يَـرُفُّ شَفَتَيها: يَرشُفُهما».

---

(١) الدارمي (٣٣٢٦)، وابن ماجه (٢١٥).

(٢) كذا في (ط)، ولعل الصواب: «حامله»، والله أعلم.

(٣) من قوله: «فعلىٰ هذا وصف القرآن» إلىٰ هنا، سقط من (ح) و(ف).

ويَـحُلُّ بهم مكروه، وإذا عَلِمَ أنَّ مخوفاً أظَلَّهم، لَزِمَه أن يُنذِرَهم ويُـحذِّرَهم، فكيفَ بما هو غايةُ المَخاوفِ ونهايةُ المَحاذير، **وإنكارٌ لِتعجُّبِهم مما أنذرَهُم** به مِنَ البَعْث، مَعَ عِلمِهم بقُدرةِ الله تعالىٰ علىٰ خَلْقِ السماواتِ والأرضِ وما بينهما، وعلىٰ اختراعِ كُلِّ شيءٍ وإبداعِه، وإقرارِهم بالنَّشْأةِ الأُولىٰ، ومع شهادةِ العَقْل بأنه لا بُدَّ مِنَ الجزاء.

ثم عوَّلَ علىٰ أحدِ الإنكارَيْنِ بقوله: ﴿فَقَالَ ٱلْكَٰفِرُونَ هَٰذَا شَىْءٌ عَجِيبٌ * أَءِذَا مِتْنَا﴾، دلالةً علىٰ أن تَعَجُّبَهم مِنَ البَعْثِ أدخَلُ في الاستبعادِ وأحَقُّ بالإنكار، ....

قوله: (**وإنكارٌ لتعجُّبِهم مما أنذرَهُم**): عطفٌ علىٰ قوله: «إنكارٌ لتَعجُّبِهم مما ليسَ بعَجَب»: أراد أنَّ قولَه: ﴿أَن جَآءَهُم مُّنذِرٌ﴾ دلَّ علىٰ مَعْنَيَين: علىٰ معنىٰ المُنذَر به، وهو البَعْثُ والرَّجْع، كما سيَجيءُ في كلامِهِ أنَّ عاملَ الظَّرْفِ «ما دلَّ عليه المُنذِرُ مِنَ المُنذَرِ به»، وهو البَعْث، وعلىٰ مَنْ قام به الإنذار، وهو الرسول.

ولـمّا كانَ أحدُ المُنكَرين ـ وهو إنكارُ البَعْثِ ـ أعظَمُهما، عوَّلَ الكلامَ عليه، وقال: ﴿فَقَالَ ٱلْكَٰفِرُونَ هَٰذَا شَىْءٌ عَجِيبٌ﴾، فوَضَعَ ﴿ٱلْكَٰفِرُونَ﴾ مَوضِعَ المُضمَر؛ إشعاراً بعِنادِهم، أي: هذا الذي تُنذِرُ به مِنَ البَعْثِ والرَّجْعِ شيءٌ عجيب، وهو المُرادُ مِن قوله: «و﴿هَٰذَا﴾ إشارةٌ إلىٰ الرَّجْع»، أي: الرَّجْعُ المفهومُ مِن قوله: ﴿مُّنذِرٌ مِّنْهُمْ﴾، كما تَقرَّر. ويُؤيِّدُه أيضاً قولُه بعدَ هذا: «استبعاداً لإنكارهم ما أُنذِرُوا به مِنَ البَعْث».

ثم قَرَّرُوا ذلكَ مزيداً للكَشْفِ والبيانِ بقولهم: ﴿أَءِذَا مِتْنَا وَكُنَّا تُرَابًا وَعِظَٰمًا﴾، لأنَّ معناه: أحينَ نموتُ ونَبْلىٰ نَرجِع. فحينَئذٍ يَحسُنُ الوقفُ عندَ قوله: ﴿وَكُنَّا تُرَابًا﴾ فيكونُ قولُه: ﴿ذَٰلِكَ رَجْعٌۢ بَعِيدٌ﴾ هو الجواب، ويكونُ مِن كلام الله تعالىٰ؛ رَدّاً لِقولِهم ذلك.

قال القاضي: «حكىٰ تَعجُّبَهم مُبهماً، ثم فَسَّره بما بعدَه»[1]، لأنه أدخلُ في الإنكار؛ إذ الأولُ استبعاد، والثاني استِقصارٌ لقُدْرةِ الله تعالىٰ.

---

(١) «أنوار التنزيل» للبيضاوي (٥: ٢٢٣-٢٢٤).

ووَضَعَ ﴿ٱلْكَٰفِرُونَ﴾ مَوضِعَ الضميرِ؛ للشهادةِ علىٰ أنهم في قولِهم هذا مُقدِمُونَ علىٰ الكُفْرِ العظيم.

و﴿هَٰذَا﴾ إشارةٌ إلىٰ «الرَّجْع»، و«إذا» منصوبٌ بمُضمَر، معناه: أحينَ نموتُ ونَبْلىٰ نَرجِع؟ ﴿ذَٰلِكَ رَجْعٌۢ بَعِيدٌ﴾ مُستبعَدٌ مُستَنكَر، كقولك: هذا قولٌ بعيد، وقد أبعَدَ فُلانٌ في قوله، ومعناه: بعيدٌ مِنَ الوَهْمِ والعادة. ويجوزُ أن يكونَ «الرَّجْعُ» بمعنىٰ: المرجوع، وهو الجواب، ويكونَ مِن كلام الله تعالىٰ؛ استبعاداً لإنكارهم ما أُنذِرُوا به مِنَ البَعْث، والوَقْفُ قبلَه علىٰ هذا التفسير حَسَن.

قولـه: (أن يكونَ «الرَّجْعُ» بمعنىٰ: المرجوع): أي: قالَ اللـهُ تعالىٰ جواباً لِقولِهم ورَدّاً لِزَعْمِهم: ﴿ذَٰلِكَ رَجْعٌۢ بَعِيدٌ﴾، بمعنىٰ: ما يَرجِعُ إليه حاصِلُ كلامهم ومآلُه؛ بعيد. وعن بعضِهم: قولُه: «وهو الجواب»، أي: الجوابُ الذي جاءَ به الكُفّارُ جوابٌ بعيد، والجوابُ هو قولُهم: ﴿أَءِذَا مِتْنَا﴾ فإنهم إنما قالوا ذلك جواباً لقولِ المُسلِمين: إنا نُبعَثُ ونَرجِعُ بعدَ الموت. وفيه نظر؛ لأنه قال: «وهو الجواب، ويكونُ مِن كلام الله تعالىٰ»، ولا ارتيابَ أنَّ قولَه: ﴿أَءِذَا مِتْنَا وَكُنَّا تُرَابًا﴾ ليسَ مِن كلام الله تعالىٰ، بل هو داخلٌ في حَيِّزِ قولِهم: ﴿فَقَالَ ٱلْكَٰفِرُونَ هَٰذَا شَىْءٌ عَجِيبٌ ۞ أَءِذَا مِتْنَا﴾، وهو أحدُ الإنكارَيْن، كما عُلِمَ مِن كلامِه.

ثم إنَّ قولَه: ﴿ذَٰلِكَ رَجْعٌۢ بَعِيدٌ﴾: إن كان تَتِمّةً لكلامِهم لم يَجُزِ الوقفُ علىٰ ﴿تُرَابًا﴾، وإن كانَ مِن كلام الله جواباً عن قولهم جاز الوقفُ لاختِلافِ القائلين.

وفي «المرشد»: «الوقفُ الكافي: ﴿وَكُنَّا تُرَابًا﴾، والتمام: ﴿ذَٰلِكَ رَجْعٌۢ بَعِيدٌ﴾»[(١)].

وقال الزَّجّاج: «جوابُ القَسَم محذوف، يدلُّ عليه: ﴿أَءِذَا مِتْنَا﴾، المعنىٰ: ق والقُرآنِ المجيدِ إنكم مبعوثون، فعَجِبُوا، فقالوا: أإذا متنا، أي: أنبعثُ إذا مِتْنا؟ ويجوزُ أن يكونَ الجواب:

---

(١) انظر: «المقصد» لشيخ الإسلام زكريا الأنصاري ص٧٣٤. وقد تقدَّم التعريف بكتاب «المُرشِد» وتلخيصِهِ «المَقصِد» في تفسير الآية ٣٤ من سورة التوبة (٧: ٢٣٣) تعليقاً.

وقُرِئ: «إذا مِتْنا» علىٰ لفظِ الخبر، ومعناه: إذا مِتْنا بَعْدَ أن نَرجع، والدالُّ عليه ﴿ذَٰلِكَ رَجۡعُۢ بَعِيدٞ﴾.

فإن قلت: فما ناصِبُ الظَّرْفِ إذا كان «الرَّجْعُ» بمعنىٰ: المرجوع؟ قلت: ما دلَّ عليه المُنذِرُ مِنَ المُنذَرِ به، وهو البَعْث.

[﴿قَدۡ عَلِمۡنَا مَا تَنقُصُ ٱلۡأَرۡضُ مِنۡهُمۡۖ وَعِندَنَا كِتَٰبٌ حَفِيظُۢ﴾ ٤]

﴿قَدۡ عَلِمۡنَا﴾ ردٌّ لاستبعادِهِم الرَّجْع، لأنَّ مَن لَطُفَ عِلمُه حتىٰ تَغَلغَلَ إلىٰ ما تَنقُصُ الأرضُ مِن أجسادِ الموتىٰ، وتأكُلَه مِن لحومِهم وعِظامِهم، كان قادِراً علىٰ رَجْعِهم أحياءً كما كانوا. عن النبيِّ ﷺ: «كُلُّ ابنِ آدم يَبْلىٰ إلا عَجْبُ الذَّنَب»، ....

﴿قَدۡ عَلِمۡنَا﴾، أي: لقد عَلِمْنا، وحَذَفَ اللامَ لأنَّ ما قبلَها عِوَضٌ منها، كما قال: ﴿وَٱلشَّمۡسِ وَضُحَىٰهَا﴾ إلىٰ قوله: ﴿قَدۡ أَفۡلَحَ مَن زَكَّىٰهَا﴾ [الشمس: ١، ٩]»[١].

قوله: (فما ناصبُ الظَّرْفِ إذا كانَ «الرَّجْعُ» بمعنىٰ: المرجوع؟): يعني: إذا كانَ «الرَّجْعُ» بمعنىٰ المصدر، يَصِحُّ أن يكونَ دالًّا علىٰ عامل الظَّرْف، لأنَّ كليهما مِن كلام القوم، أي: أنبعثُ إذا مِتنا؟ كما قَدَّرَ الزَّجّاج، وإذا كانَ بمعنىٰ: المرجوع، والمُرادُ به جوابَهم، وهو مِن كلام الله، كيفَ يَصِحُّ أن يكون دالًّا علىٰ العامل؟!

قوله: (عَجْبُ الذَّنَب): روينا عن البُخاريِّ ومُسلِم وأبي داودَ والنَّسائيِّ[٢] عن أبي هُريرةَ قال: قال رسولُ الله ﷺ: «ليسَ مِنَ الإنسانِ شيءٌ إلا يَبْلىٰ إلا عَظْمٌ واحِد، وهو عَجْبُ الذَّنَب، منه يُركَّبُ الخلقُ يومَ القيامة». **النهاية**: «العَجْبُ ـ بالسُّكون ـ: العَظْمُ الذي في أسفل الصُّلْب، وهو العَسِيبُ مِنَ الدواب».

(١) «معاني القرآن وإعرابه» للزجاج (٥: ٤٢).

(٢) البخاري (٤٩٣٥)، ومسلم (٢٩٥٥)، وأبو داود (٤٧٤٣)، والنسائي (٢٠٧٧). وأخرجه أيضاً ابن ماجه (٤٢٦٦).

وعن السُّدِّيّ: ﴿مَا تَنقُصُ ٱلْأَرْضُ مِنْهُمْ﴾ ما يموتُ فيُدفَنُ في الأرضِ منهم، ﴿كِتَٰبٌ حَفِيظٌۢ﴾ محفوظٌ مِنَ الشياطينِ ومن التغيُّر، وهو اللَّوْحُ المحفوظ، أو حافِظٌ لِـمَا أُودِعَه وكُتِبَ فيه.

[﴿بَلْ كَذَّبُوا۟ بِٱلْحَقِّ لَمَّا جَآءَهُمْ فَهُمْ فِىٓ أَمْرٍ مَّرِيجٍ﴾ ٥]

﴿بَلْ كَذَّبُوا۟﴾ إضرابٌ أُتبِعَ الإضرابَ الأول، للدلالةِ علىٰ أنهم جاؤوا **بما هو أفظَعُ مِن تَعجُّبِهم**، وهو التكذيبُ بالحقِّ الذي هو النُّبوّةُ الثابتةُ بالمُعجِزاتِ **في أولِ وَهْلةٍ** مِن غيرِ تفكُّرٍ ولا تدبُّر، ....

قوله: (**بما هو أفظعُ مِن تَعجُّبِهم**): أشار إلىٰ أنَّ في الكلام ترقِّياً مِنَ الأدنىٰ إلىٰ الأغلظ، وذلكَ أنه تعالىٰ لـمَّا تَضَمَّنَ قولُه: ﴿مُّنذِرٌ مِّنْهُمْ﴾ معنىٰ المُنذَرِ به والرسول، وعَوَّلَ علىٰ أحدهما، وقَدَّمَه علىٰ الآخر، وردَّه أبلغَ رَدّ، جاءَ بالآخر، وأضـرَبَ عما أثبَتَ مِن تعجُّبِهم بما هو أفظعُ مِن ذلك الإضـراب؛ لِكَونِهِ أنكرَ مِنَ الأول.

ويُمكِنُ أن يُقال: إنَّ المُرادَ بـ«الحقِّ» كما قال بعدَه: «الإخبارُ بالبَعْث»، فيكونُ المُضـرَبُ عنه قولَه: ﴿فَقَالَ ٱلْكَٰفِرُونَ هَٰذَا شَىْءٌ عَجِيبٌ﴾، أي: دَعْ قولَهم ذلك، فإنَّ هاهنا ما هو أفظعُ منه، وهو تكذيبُهم الحقَّ الذي ما خُلِقَ السماواتُ والأرضُ إلا له، وهو جزاءُ المُكلَّفينَ علىٰ أعمالهم، كقولِه تعالىٰ: ﴿إِنَّ رَبَّكُمُ ٱللَّهُ ٱلَّذِى خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ﴾ إلىٰ قوله: ﴿لِيَجْزِىَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّٰلِحَٰتِ بِٱلْقِسْطِ ۚ وَٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ لَهُمْ شَرَابٌ مِّنْ حَمِيمٍ﴾ [يونس: ٤].

ويَعضُدُه تعقيبُه بقوله: ﴿أَفَلَمْ يَنظُرُوٓا۟ إِلَى ٱلسَّمَآءِ فَوْقَهُمْ كَيْفَ بَنَيْنَٰهَا﴾ إلىٰ قوله: ﴿كَذَٰلِكَ ٱلْخُرُوجُ﴾.

ويجوزُ أن يكونَ المُرادُ بـ«الحقِّ»: القُرآن، ويكونَ المُضـرَبُ عنه ﴿قٓ ۚ وَٱلْقُرْءَانِ ٱلْمَجِيدِ﴾.

قوله: (**في أولِ وَهْلة**): **النهاية**: «في أولِ شيء، والوَهْلة: الـمرّةُ مِنَ الفَـزَع، أي: لَقِيتُه أولَ فَزْعةٍ فَزِعتُها بلقاءِ إنسان»، هذهِ الوَهْلةُ مُستفادةٌ مِن كلمة ﴿لَمَّا﴾.

﴿فَهُمْ فِىٓ أَمْرٍ مَّرِيجٍ﴾ مُضطَرب ـ يُقال: مَرِجَ الخاتمُ في أُصبَعِهِ وجَرِج ـ، فيقولون تارة: شاعر، وتارة: ساحر، وتارة: كاهِن، لا يَثبُتونَ علىٰ شيءٍ واحِد. وقُرِئ: «لِـمَا جاءَهم» بكَسْرِ اللام، و«ما» المصدريّة، واللامُ هيَ التي في قولهم: لخمسٍ خَلَوْن، أي: عندَ مجيئه إياهم. وقيل: «الحقّ»: القُرآن، وقيل: الإخبارُ بالبَعْث.

[﴿أَفَلَمْ يَنظُرُوٓا۟ إِلَى ٱلسَّمَآءِ فَوْقَهُمْ كَيْفَ بَنَيْنَـٰهَا وَزَيَّنَّـٰهَا وَمَا لَهَا مِن فُرُوجٍ﴾ ٦]

﴿أَفَلَمْ يَنظُرُوٓا۟﴾ حينَ كَفَروا بالبَعْثِ إلىٰ آثارِ قُدْرةِ الله في خَلْقِ العالم، ﴿بَنَيْنَـٰهَا﴾ رَفَعْناها بغير عَمَد، ﴿مِن فُرُوجٍ﴾ مِن فُتُوق، يعني: أنها مَلْساءُ سليمةٌ مِنَ العُيوبِ، لا فَتْقَ فيها ولا صَدْعَ ولا خَلَل، كقوله: ﴿هَلْ تَرَىٰ مِن فُطُورٍ﴾ [الملك: ٣].

[﴿وَٱلْأَرْضَ مَدَدْنَـٰهَا وَأَلْقَيْنَا فِيهَا رَوَٰسِىَ وَأَنۢبَتْنَا فِيهَا مِن كُلِّ زَوْجٍۭ بَهِيجٍ ۞ تَبْصِرَةً وَذِكْرَىٰ لِكُلِّ عَبْدٍ مُّنِيبٍ﴾ ٧-٨]

﴿مَدَدْنَـٰهَا﴾ دَحَوْناها، ﴿رَوَٰسِىَ﴾ جِبالاً ثوابِتَ لولا هيَ **لَتكفَّأَت**، ﴿مِن كُلِّ زَوْجٍ﴾ مِن كُلِّ صِنفٍ ﴿بَهِيجٍ﴾ يُبتَهجُ به لحُسْنِه.

﴿تَبْصِرَةً وَذِكْرَىٰ﴾ لنُبصِّـرَ به ونُذَكِّرَ كُلَّ ﴿عَبْدٍ مُّنِيبٍ﴾ راجعٍ إلىٰ رَبِّه، مُفكِّرٍ في بَدائِعِ خَلْقِه. وقُرِئ: «تَبْصِرةٌ وذِكْرىٰ» بالرَّفْع، **أي: خَلْقُها تَبْصِـرة**.

قوله: (**لَتكفَّأت**): **النهاية**: «كَفَأتُ الإناءَ وأكفأْتُه: إذا كَبَبتَه، وإذا أمَلْتَه».

قوله: (**أي: خَلقُها تَبصِرة**): يعني: هيَ خبرُ مُبتَدأٍ محذوف، وقال أبو البقاء: «النصبُ مفعولٌ له أو حالٌ مِنَ المفعولِ له، أي: تَبْصيراً، أو مصدر، أي: بَصَّرْناهم تَبْصِرة»(١). وقال القاضي: «﴿تَبْصِرَةً وَذِكْرَىٰ﴾ عِلّتانِ للأفعال المذكورةِ معنىٰ، وإنِ انتَصَبا عن الفِعْل الأخير»(٢).

---

(١) «التبيان في إعراب القرآن» (٢: ١١٧٣).

(٢) «أنوار التنزيل» للبيضاوي (٥: ٢٢٥).

[﴿وَنَزَّلْنَا مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءً مُّبَٰرَكًا فَأَنۢبَتْنَا بِهِۦ جَنَّٰتٍ وَحَبَّ ٱلْحَصِيدِ * وَٱلنَّخْلَ بَاسِقَٰتٍ لَّهَا طَلْعٌ نَّضِيدٌ * رِّزْقًا لِّلْعِبَادِ وَأَحْيَيْنَا بِهِۦ بَلْدَةً مَّيْتًا كَذَٰلِكَ ٱلْخُرُوجُ﴾ ٩-١١]

﴿مَآءً مُّبَٰرَكًا﴾ كثيرَ المَنافعِ، ﴿وَحَبَّ ٱلْحَصِيدِ﴾ وحَبَّ الزَّرْعِ الذي مِن شأنِهِ أن يُحصَد، وهو ما يُقتاتُ به مِن نَحْوِ الحِنطةِ والشعيرِ وغيرِهما.

﴿بَاسِقَٰتٍ﴾ طِوالاً في السماء، وفي قِراءةِ رسولِ الله ﷺ: «باصِقاتٍ» بإبدالِ السِّينِ صاداً لأجلِ القاف، ﴿نَّضِيدٌ﴾ منضودٌ بعضُه فوقَ بعض، إما أن يُراد: كثرةُ الطَّلْعِ وتَراكُمُه، أو كثرةُ ما فيه مِنَ الثَّمَر.

﴿رِّزْقًا﴾ علىٰ: أنبَتْناها رِزْقاً، لأنَّ الإنباتَ في معنىٰ الرزق، أو علىٰ أنه مفعولٌ له، أي: أنبَتْناها لِنرزُقَهم، ﴿كَذَٰلِكَ ٱلْخُرُوجُ﴾ كما حَيِيَتْ هذهِ البلدةُ الميتة، كذلكَ تُخرَجُونَ أحياءً بعدَ مَوْتِكم، **والكافُ في محلِّ الرَّفْعِ علىٰ الابتداء**.

[﴿كَذَّبَتْ قَبْلَهُمْ قَوْمُ نُوحٍ وَأَصْحَٰبُ ٱلرَّسِّ وَثَمُودُ * وَعَادٌ وَفِرْعَوْنُ وَإِخْوَٰنُ لُوطٍ * وَأَصْحَٰبُ ٱلْأَيْكَةِ وَقَوْمُ تُبَّعٍ كُلٌّ كَذَّبَ ٱلرُّسُلَ فَحَقَّ وَعِيدِ﴾ ١٢-١٤]

أراد بفِرعَون: قومَه، كقوله: ﴿مِّن فِرْعَوْنَ وَمَلَإِيهِمْ﴾ [يونس: ٨٣]، لأنَّ المعطوفَ عليه «قومُ نوح»، والمعطوفاتُ جماعات.

﴿كُلٌّ﴾ يجوزُ أن يُرادَ به: كُلُّ واحدٍ منهم، وأن يُراد: جميعُهم، إلا أنه وَحَّدَ الضميرَ الراجِعَ إليه علىٰ اللفظِ دونَ المعنىٰ، ﴿فَحَقَّ وَعِيدِ﴾ فوَجَبَ وحَلَّ وعيدي، وهو كلمةُ العذاب، وفيه تَسْليةٌ لرسولِ الله ﷺ، وتهديدٌ لهم.

[﴿أَفَعَيِينَا بِٱلْخَلْقِ ٱلْأَوَّلِ بَلْ هُمْ فِى لَبْسٍ مِّنْ خَلْقٍ جَدِيدٍ﴾ ١٥]

قوله: (**والكافُ في محلِّ الرفعِ علىٰ الابتداء**): رُوِيَ عن المُصنِّفِ رحمه الله: ﴿كَذَٰلِكَ﴾ الخبر، وهو الظاهر، ولكونه مُبتَدأً وَجْه، وهو أن يُقال: «ذلكَ الخروج» مُبتَدأٌ وخبرٌ علىٰ تأويل: أبو يُوسُفَ أبو حَنيفة، والكافُ كـ«مِثْل» في: مِثْلُ زيدٍ أخوك.

عَيِيَ بالأمر: إذا لم يهتَدِ لِوَجْهِ عَمَلِه، والهمزةُ للإنكار، والمعنىٰ: أنّا لم نَعجِزْ ـ كما عَلِمُوا ـ عن الخلقِ الأول، حتىٰ نَعجِزَ عن الثاني، ثم قال: هم لا يُنكِرُون قُدْرتَنا علىٰ الخلقِ الأول، واعتِرافُهم بذلك في طَيِّهِ الاعتِرافُ بالقُدرةِ علىٰ الإعادة، ﴿بَلْ هُمْ فِي لَبْسٍ﴾ أي: في خَلْطٍ وشُبْهة، قد لبَّسَ عليهم الشَّيْطانُ وحَيَّرَهُم، ومنه قولُ عليٍّ رضي الله عنه: يا حار، إنه لملبوسٌ عليك، اعرِفِ الحقَّ تَعرِفْ أهلَه.

ولَبْسُ الشَّيْطانِ عليهم: تَسْويلُه إليهم أنَّ إحياءَ المَوْتىٰ أمرٌ خارجٌ عن العادة، فتركوا لذلكَ القياسَ الصحيح: أنَّ مَنْ قَدِرَ علىٰ الإنشاءِ كانَ علىٰ الإعادةِ أقدَر.

فإن قلت: لِـمَ نُـكِّرَ «الخلقُ الجديد»، وهَلّا عُرِّفَ كما عُرِّفَ «الخلقُ الأول»؟ قلت: قُصِدَ في تنكيره إلىٰ: خَلْقٍ جديدٍ له شأنٌ عظيمٌ وحالٌ شديد، حَقُّ مَنْ سَمِعَ به أن يَهتَمَّ به ويخاف، ويَبحَثَ عنه، ولا يَقعُدَ علىٰ لَبْسٍ في مِثلِه.

قوله: (قُصِدَ في تنكيره إلىٰ: خَلْقٍ جديدٍ له شأنٌ عظيم): **الانتِصاف**: «كلامُ الزمخشـريِّ في هذا المقام لا يَنتَظِم، ولعَلَّه ضَلَّ في النُّسَخ، ومُرادُه ثلاثةُ أسئلة: لِـمَ عَرَّفَ «الخلقَ الأول»، ونَـكَّـرَ «اللَّبْسَ» و«الخلقَ الجديد»؟

واعلم أنه يُؤتىٰ مَرّةً بالتنكير للتفخيم؛ لِـمَا فيه مِنَ الإبهام، كأنه أفخَمُ مِن أن يُـحاطَ به معرفة، ومَرّةً يُقصَدُ به تقليلُ المُنكَّر، فتنكيرُ «اللَّبس» للتعظيم، كأنه قال: في لَبْسٍ أيِّ لَبْس، وتنكيرُ «الخلقِ الجديدِ» للتقليل والتهوين لأمْرِهِ بالنِّسبةِ إلىٰ «الخلقِ الأول»، أو يكونُ للتفخيم، كأنه قيل: هو أعظمُ من أن يكونَ مُلتَبِساً عليه، فلَعَلَّ إشارةَ الزمخشـريِّ إلىٰ هذا»[1].

وقلت: قد سَلَكَ المُصنِّفُ مَسْلكاً وَعِراً، لأنه ذهب إلىٰ أنَّ قولَه: ﴿أَفَعَيِينَا بِٱلْخَلْقِ ٱلْأَوَّلِ﴾ دلَّ علىٰ أنه لَزِمَ مِن إنكارِهم الإعادةَ إنكارُ الأمرِ المُقرَّر، وهو العِلمُ بالخلقِ الأول، ثم دلَّ الإضـرابُ عنه أنْ ليسَ ذلكَ الإنكارُ مما يَلزَمُ منه إنكارُ الخلق الأول، لأنه لَبْسٌ مِنَ الشيطان،

---

(١) «الانتصاف» (٤: ٥-٦) بحاشية «الكشّاف».

[﴿وَلَقَدْ خَلَقْنَا ٱلْإِنسَٰنَ وَنَعْلَمُ مَا تُوَسْوِسُ بِهِۦ نَفْسُهُۥ ۖ وَنَحْنُ أَقْرَبُ إِلَيْهِ مِنْ حَبْلِ ٱلْوَرِيدِ﴾ ١٦]

الوسوسة: الصَّوْتُ الخفيّ، ومنها: وَسْواسُ الحَلْي، ووَسْوَسةُ النَّفْس: ما يَخطُرُ ببالِ الإنسانِ ويَهجِسُ في ضميره مِن حديثِ النَّفس، **والباءُ مِثلُها في قولك: صَوَّتَ بكذا** وهَمَسَ به، ويجوزُ أن تكونَ للتَّعْدية، والضميرُ للإنسان، ....

وخَلْطٌ وحَيْرةٌ منهم، وكانَ مِن حَقِّ الظاهر أن يُقال: إنهم لا يُنكِرونَ الخلقَ الأول، بل هُم في لَبْسٍ مِنَ الخلقِ الثاني، فوَضَعَ مَوضِعَه ما يُقوِّي شُبهَتَهم واستِبعادَهم مِن قوله: «جديد»، ونكَّرَه تنكيرَ تعظيم ليُنبِّه علىٰ أنه خلقٌ جديدٌ له شأنٌ عظيم، ولذلكَ قالوا: ﴿هَلْ نَدُلُّكُمْ عَلَىٰ رَجُلٍ يُنَبِّئُكُمْ إِذَا مُزِّقْتُمْ كُلَّ مُمَزَّقٍ إِنَّكُمْ لَفِى خَلْقٍ جَدِيدٍ﴾ [سبأ: ٧]، ﴿وَقَالُوٓا۟ أَءِذَا ضَلَلْنَا فِى ٱلْأَرْضِ أَءِنَّا لَفِى خَلْقٍ جَدِيدٍ﴾ [السجدة: ١٠]، ولمِثْل هذا ينبغي أن يُهتَمَّ ويُخافَ منه ويُبحَث.

والحاصِل: أنَّ الخلقَ الجديدَ بالنِّسْبةِ إليهم أمرٌ عظيم، وبالنسبةِ إلىٰ الله أسهَلُ وأهوَن، وكانَ الواجبُ عليهم إزالةَ تلكَ الشُّبْهةِ بالقياس الصحيح، فهُم ما بَحَثُوا عن ذلك، وداموا علىٰ ما كانوا عليه، فوَقَعُوا في تلكَ الوَرْطة.

وأما قَضِيَّةُ النَّظْم: فإنَّ الفاءَ في ﴿أَفَعَيِينَا﴾ عطفُ الجملةِ علىٰ جُملةِ قوله: ﴿أَفَلَمْ يَنظُرُوٓا۟ إِلَى ٱلسَّمَآءِ﴾، والهمزةُ دَخَلَتْ بينَ المَعطوفَينِ لمزيدِ الإنكار، والدليلُ الأول: آفاقي، والثاني: أنفُسِيّ، كأنه قيل: أفلم ينظروا أنا لم نَعجِزْ عن خَلْقِ السماوات والأرض، فيَعلَمُوا أنَّ خَلْقَ أمثالِهم أسهَلُ علىٰ اعتِقادِهم، كما قال تعالىٰ: ﴿أَوَلَيْسَ ٱلَّذِى خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ بِقَٰدِرٍ عَلَىٰٓ أَن يَخْلُقَ مِثْلَهُم﴾ [يس: ٨١]، ثم قيل: ألم يَعلَمُوا أنا لم نَعجِزْ عن الخلقِ الأول، وهو الإخراجُ عن العَدَمِ المَحْض، ثم قال: ﴿بَلْ هُمْ فِى لَبْسٍ مِّنْ خَلْقٍ جَدِيدٍ﴾.

قوله: (**والباء مثلها في قولك: صَوَّت بكذا**): أي: الباءُ صلة، كما تقول: ينطقُ به[1]، وفي الكواشي: ونعلمُ ما تُحَدِّثُه نفسُه، والباءُ زائدة.

---

(١) من قوله: «والباء مثلها» إلىٰ هنا، وردت في (ح) و(ف) آخر هذه الفقرة، وهو خطأ.

أي: ما تـجعلُه مُـوَسوِساً، و﴿مَا﴾ مصدريّة، لأنهم يقولون: حَدَّثَ نفسَه بكذا، كما يقولون: حَدَّثَتْهُ به نفسُه، قال:

واكذِبِ الـنَّفسَ إذا حَـدَّثْتَها

﴿وَنَحْنُ أَقْرَبُ إِلَيْهِ﴾ مـجاز، والـمُراد: قُرْبُ عِلمِـهِ منه،..................

قوله: (**أي: ما تجعلُه ـ يعني: ما تجعلُ نفسُه ـ مُوَسْوِساً**): أي: ويَعلَمُ اللـهُ جَعْلَ النفسِ الإنسانَ مُوَسْوَساً. «ما»: علىٰ الأول: موصولة، والضميرُ في ﴿بِهِۦ﴾ راجعٌ إلىٰ «ما»، أي: الشيء الذي تُوَسوِسُ به نفسُه، وعلىٰ الثاني: مصدر، والضميرُ في ﴿بِهِۦ﴾ للإنسان.

وفي نُسْخة: «مُوَسوَساً» بفَتْح الواو، أي: مُوَسوَساً به، فحَذَفَ «به».

قوله: (**لأنهم يقولون: حَدَّثَ نفسَه بكذا، كمـا يقولون: حَدَّثَتْهُ به نفسُه**): وهو تعليلٌ لتصحيح القول بأنَّ الضميرَ للإنسان، فجعلَ الإنسانَ معَ نفسِه ـ أي: ذاتِه ـ شَخْصَينِ تجري بينهما مُكالمةٌ ومُحادَثة، تارةً هو يُـحَدِّثُها، وأخرىٰ هي تُـحَدِّثُه.

قال[1] في قوله تعالىٰ: ﴿وَمَا يَخْدَعُونَ إِلَّآ أَنفُسَهُمْ﴾ [البقرة: ٩]: «وأن يُرادَ حقيقةُ الـمُخادَعة، أي: وهُم في ذلكَ يـخدعونَ أنفُسَهُم حيثُ يُمَنُّونَها الأباطيل، ويَكذِبُونَها فيما يُـحَدِّثُونَـها به، وأنفُسُهُم كذلكَ تُـمَنِّيهم وتُـحَدِّثُهم بالأمانيّ»، وقالَ في آخِره: «الـمُرادُ بالأنفُس: ذواتُهم».

قوله: (**واكذِبِ النفسَ إذا حَدَّثتَها**): تمامُه:

إنَّ صِدقَ النفسِ يُزرِي بالأَمَلْ[2]

قال الميداني: «المعنىٰ: لا تُـحَدِّثْ نفسَك بأنكَ لا تَظفَر، فإنَّ ذلك يُثبِّطُك»[3].

---

(١) أي: الزمخشري في نفسير الآية المذكورة من سورة البقرة (٢: ١٦٨).

(٢) البيت للَبيد بن ربيعة، كما في «ديوانه» ص١٤١.

(٣) «مجمع الأمثال» للميداني (٢: ١٣٩).

....

وقال غيرُه: مثلُه قولُ الآخر:

وإذا صَدَقْتَ النفسَ(١) لم تَترُكْ لها أملاً وتأمُلُ ما اشتهىٰ المكذوبُ

وبعدَه(٢):

غيرَ أنْ لا تَكذِبَنْها في التُّقىٰ واخْزُها بالبِرِّ لله الأجَلْ

وقال الأصمعيّ: هو مأخوذٌ مِن قولِ لَبيد:

وإذا هَمَمْتَ بأمرِ شَرٍّ فاتَّئِدْ وإذا هَمَمْتَ بأمرِ خَيْرٍ فافعَلِ(٣)

قال الميداني: «سُئِلَ بَشّار: أيُّ بيتٍ قالَتْهُ العربُ أشعَر؟ قال: إنَّ تفضيلَ بيتٍ واحدٍ علىٰ الشِّعْرِ كُلِّه لشديد، لكنْ أحسَنَ الشاعرُ في قوله:

و اكذِبِ النفسَ إذا حَدَّثتَها»(٤).

وقال الآخر:

وللنفوس وإن كانت علىٰ وَجَلٍ مِنَ المَنِيَّةِ آمالٌ تُقوِّيها
والمرءُ يَبسُطُها والدَّهرُ يَقبِضُها والنفسُ تَنشُرُها والموتُ يَطْويها(٥)

وقيل: الأملُ رحمةٌ مِنَ الله، ولولا ذلك لَما غَرَسَ غارسٌ شَجَراً، ولا أرضَعَتْ مُرضِعةٌ وَلَداً.

---

(١) في الأصول الخطية: «نفسك»، وينكر به الوزن.

(٢) أي: بعدَ بيتِ لَبيدٍ المُتقدِّم، وهو أيضاً في «ديوانه» ص١٤١.

(٣) لم أقف عليه في «ديوانه»، وعزاه المُفضَّلُ الضَّبِّيُّ في «المُفضَّليات» ص٣٨٥ إلىٰ عبد قيس بن خُفَاف.

(٤) «مجمع الأمثال» للميداني (٢: ١٣٩).

(٥) البيتان لعليِّ بن أبي طالب رضي الله عنه، كما في «ديوانه» ص٢١٠.

وأنه يَتعلَّقُ بمعلومِهِ منه ومن أحوالِهِ تعلُّقاً لا يخفىٰ عليه شيءٌ مِن خَفِيّاتِه، فكأنَّ ذاتَه قريبةٌ منه، كما يُقال: اللـهُ في كُلِّ مكان، وقد جَلَّ عن الأمكِنة، و﴿حَبْلِ ٱلْوَرِيدِ﴾: مَثَلٌ في فَرْطِ القُرْب، كقولهم: **هو مِنِّي مَقعَدَ القابِلة** ومَعقِدَ الإزار، وقال ذو الرُّمَّة:

والـمَوْتُ أدنىٰ لي مِـنَ الوَريـدِ

قوله: (**وأنه يَتعلَّقُ بمَعْلومِهِ منه**): الضميرُ في «أنه» لِعلمِهِ تعالىٰ، وفي «مَعْلومِهِ» لله تعالىٰ، وفي «منه» للإنسان(١).

قوله: (**فكأنّ ذاتَه قريبةٌ منه**): قال القاضي: «أي: ونحنُ أعلمُ بحالِهِ ممن كانَ أقرَبَ إليه ﴿مِنْ حَبْلِ ٱلْوَرِيدِ﴾ تَـجَوُّزٌ بقُرْبِ الذاتِ لِقُرْبِ العِلم، لأنه مُوجِبُه»(٢).

قوله: (**هو منِّي مَقعَدَ القابلة**): وذلك إذا لَصِقَ به مِن بينِ يَدَيـه، الشيءُ إن كان بعيداً قالوا: هو مني مناطَ الثُّريّا، وإن كان قريباً قالوا: هو مني مَقعَدَ القابلة ومَعقِدَ الإزار، وإن كان وَسَطاً قالوا: هو منك فوقَ اليد، وبَسْطةَ الرُّمْح، وغَلْوةَ الرامي(٣)، وعَدْوةَ الفَرَس.

قوله: (**والموتُ أدنىٰ لي مِنَ الوريد**): قيل: أولُه:

هل أغدُوَنْ في عيشةٍ رَغيدِ

وعن بعضهم: في «ديوانه»(٤):

مـا دونَ وقـتِ الأجـلِ المعـدودِ	نقصٌ(٥) ولا في الظِّمْءِ مِن مَزيدِ
موعــودُ ربٍّ صـادقِ الموعــود	واللـــهُ أدنــىٰ لي مِــنَ الوَريـــدِ

والموتُ يلقىٰ أنفسَ الـشُّهودِ

---

(١) هذه الفقرة أُخِّرت في (ح) و(ف) بعد التي تليها، ووردت في (ط) في هذا الموضع، وهو المناسبُ لترتيب الكلام في «الكشّاف».

(٢) «أنوار التنزيل» للبيضاوي (٥: ٢٢٦).

(٣) أي: غايةَ رميه.

(٤) أي: في «ديوان ذي الرمة»، ص٨٠، وهو بلفظ: «نقصٌ وما» بدل «نقصٌ ولا»، «الوعود» بدل «الموعود».

(٥) في الأصول الخطية: «انقص»، ولا يستقيم وزنًا ولا معنىٰ.

والحبْل: العِرْق، شُبِّهَ بواحِدِ الحِبال، ألا ترىٰ إلىٰ قوله:

كأَنْ وَرِيدَيْهِ رِشاءا خُلْبِ

والوريدان: عِرْقانِ مُكتَنِفانِ لِصَفْحَتَي العُنُقِ في مُقَدَّمِهما مُتَّصِلانِ بالوتين، يَرِدانِ مِنَ الرأسِ إليه، وقيل: سُمِّيَ «وريداً» لأنَّ الرُّوحَ تَرِدُه.

فإن قلت: ما وَجْهُ إضافةِ «الحبلِ» إلىٰ «الوريد»، والشيءُ لا يُضافُ إلىٰ نفسِه؟ قلت: فيه وَجْهان: أحدهما: أن تكونَ الإضافةُ للبيان، كقولهم: **بَعيرٌ سانية**. والثاني: أن يُراد: حَبْلُ العاتِق، فيُضافُ إلىٰ الوريد، كما يُضافُ إلىٰ العاتق؛ **لاجتِماعِهما في عُضْوٍ واحِد**، ....

الشهود: الحضور، والظِّمْء ـ بالظاء والهمز ـ: مُدّةُ الأجل، والأصل: ما بين الشُّرْبَين.

قوله: (**كأنْ وَرِيدَيهِ رِشاءا خُلْب**): الرِّشاء ـ بالمَدّ ـ: حَبْلُ البئر، والخُلْبُ ـ بالتسكين ـ: اللِّيف، جعَلَ «كأنْ» بعدَ التخفيفِ عامِلة، كما كانَ قبلَه، ونَصَبَ «وَرِيدَيه».

الراغب: «الوريد: عِرقٌ يَتَّصِلُ بالكَبِدِ والقَلْب، وفيه مجاري الرُّوح، قال تعالىٰ: ﴿وَنَحْنُ أَقْرَبُ إِلَيْهِ مِنْ حَبْلِ الْوَرِيدِ﴾ أي: روحِه»[1].

قوله: (**بعيرٌ سانية**): وهي الناقةُ التي يُستَقىٰ عليها، وهي الناضِحةُ أيضاً، وقيلَ في المثل: «سَيْرُ السَّواني سَفَرٌ[2] لا يَنقَطِع»، وفي بعض النُّسَخ: «بعيرٌ سائبة»، وهي الناقةُ التي تُسَيَّبُ في الجاهلية.

قوله: (**لاجتِماعِهما في عُضْوٍ واحِد**): أي: اجتماع الحبْل والوريد في صَفْحةِ العُنُق، وذلكَ أنَّ هذا الحبل هو الذي امتَدَّ مِن العاتِق إلىٰ صَفْحةِ العُنُق، فيُضافُ إلىٰ الوريدِ لاتصالِه به، كما يُضافُ إلىٰ العاتِق.

---

(١) «مفردات القرآن» ص٨٦٥.

(٢) تحرَّف في الأصول الخطية إلىٰ: «سير»، وصَوَّبتُه من «مجمع الأمثال» للميداني (١: ٣٤٢)، و«لسان العرب» لابن منظور، مادة (سنا).

كما لو قيل: **حَبْل العِلباءِ** مَثَلاً.

[﴿إِذْ يَتَلَقَّى ٱلْمُتَلَقِّيَانِ عَنِ ٱلْيَمِينِ وَعَنِ ٱلشِّمَالِ قَعِيدٌ * مَّا يَلْفِظُ مِن قَوْلٍ إِلَّا لَدَيْهِ رَقِيبٌ عَتِيدٌ﴾ ١٧-١٨]

﴿إِذْ﴾ منصوبٌ بـ﴿أَقْرَبُ﴾، وساغَ ذلكَ **لأنَّ المعاني تَعمَلُ في الظَّرْفِ** مُتقدِّمةً ومُتأخِّرة، والمعنىٰ: أنه لَطِيفٌ يَتوصَّلُ عِلمُه إلىٰ خَطَراتِ النَّفْس وما لا شيء أخفىٰ منه، وهو أقربُ مِنَ الإنسانِ مِن كُلِّ قريبٍ حينَ يَتلقّىٰ الحفيظانِ ما يَتلفَّظُ به؛ **إيذاناً** بأنَّ استِحفاظَ المَلَكَينِ أمرٌ هو غنيٌّ عنه، وكيفَ لا يَستَغني عنه، وهو مُطَّلِعٌ علىٰ أخفىٰ الخفيّات؟ وإنما ذلكَ لِحكمةٍ اقتَضَتْ ذلك، وهي ما في كَتَبةِ المَلَكَينِ وحِفظِهما، وعَرْضِ صَحائِفِ العَمَل يومَ يقومُ الأشهاد، وعِلمِ العَبْدِ بذلكَ مَعَ عِلمِهِ بإحاطةِ الله بعَمَله: مِن زيادةِ لُطْفٍ له في الانتهاءِ عن السَّيِّئاتِ والرغبةِ في الحسنات.

وعن النبيِّ ﷺ: «إنَّ مَقعَدَ مَلَكَيكَ علىٰ **ثَنِيَّتَيك**، ولسانُكَ قَلَمُهما، وريقُكَ مِدادُهما، وأنتَ تجري فيما لا يَعْنيك، لا تَستَحي مِنَ الله، ولا منهما». ....

قوله: (**حَبْلُ العِلباء**): **النهاية**: «العِلباء: عَصَبٌ في العُنُقِ يأخذُ إلىٰ الكاهِل، وهما عِلباوانِ يميناً وشمالاً، وما بينهما مَنبَتُ عُرْفِ الفَرَس»

قوله: (**لأنَّ المعانيَ تعملُ في الظَّرْف**): قيل: إنَّ «أفعَلَ» لا يَعمَلُ في الظاهر، لكنْ فيه معنىٰ الفِعْل، وذلكَ القَدْرُ يكفي في أن يَعمَلَ في الظَّرْف، فإنَّ معنىٰ قولهم: «إنه لا يَعمَل»: لا يَعمَلُ في الفاعل والمفعول الظاهِرَين، والـمُرادُ مِن قولهم: «المعاني»: ما فيه معنىٰ الفِعْل، كاسم الإشارةِ والجارِّ والمجرور، فألحقَ اسمَ التفضيل بهما لِضَعْفِهِ في العمل.

قوله: (**إيذاناً**): مفعولٌ له، ومُعلَّـلُه محذوف، أي: قالَ تعالىٰ ذلكَ للإيذان.

قوله: (**ثَنِيَّتَيك**): وهما السِّنّانِ المُتقدِّمان.

ويجوزُ أن يكونَ تَلَقِّي الـمَلَكَينِ بياناً للقُرْب، يعني: ونحنُ قريبونَ منه مُطَّلِعُونَ علىٰ أحوالِهِ مُهَيمِنُونَ عليه، إذْ حَفَظَتُنا وكَتَبَتُنا مُوكَّلونَ به، والتَّلَقِّي: التَّلَقُّنُ بالحِفظِ والكِتْبَة. والقَعيد: المُقاعِد، كالجليس بمعنىٰ: المُجالِس، وتقديرُه: عن اليمينِ قَعيدٌ وعن الشمالِ قَعيدٌ مِنَ المُتلقِّيَين، فتُرِكَ أحدُهما لِدلالةِ الثاني عليه، كقوله:

.... **كنتُ منهُ ووالِدي** **بَرِيئاً** ....

﴿رَقِيبٌ﴾ مَلَكٌ يَرقُبُ عَمَلَه، ﴿عَتِيدٌ﴾ حاضِر، واختُلِفَ فيما يَكتُبُ الـمَلَكان: فقيل: يكتُبانِ كُلَّ شيءٍ حتىٰ أنينَه في مَرَضِه، وقيل: لا يكتُبانِ إلا ما يُؤجَرُ عليه **أو يُوْزَرُ به**، ويَدُلُّ عليه قولُه عليه السَّلام: «كاتِبُ الحسناتِ علىٰ يمينِ الرجل، وكاتِبُ السَّيِّئاتِ علىٰ يَسارِ الرجل، وكاتِبُ الحسناتِ أمينٌ علىٰ كاتِب السَّيِّئات، فإذا عَمِلَ حَسَنةً كَتَبَها مَلَكُ اليمين عَشْراً، وإذا عَمِلَ سَيِّئةً قالَ صاحِبُ اليمينِ لصاحِب الشِّمال: دَعْهُ سبعَ ساعاتٍ. ....

قوله: (**ويجوزُ أن يكونَ تَلَقِّي الـمَلَكَينِ بياناً للقُرْب**): أي: تعليلاً له، كما قال صاحبُ «التقريب»، فـ«إذ» للتعليل، وقولُه: «ويجوزُ» عَطْفٌ علىٰ قوله: «وهو أقربُ مِنَ الإنسانِ مِن كُلِّ قريب، حينَ يَتلقّىٰ الحفيظان».

قوله: (**كنتُ منه ووالدي بَرِيئاً**): أولُه:

رمـاني بـأمرٍ كنـتُ منـه ووالـدي ... بَرِيئاً ومن أجلِ الطَّـوِيِّ رمـاني[1]

أي: رماني بأمرٍ كنتُ منه وكانَ والدي منه بَرِيئاً.

قوله: (**أو يُوْزَرُ به**): رُوِيَ عن المُصنِّف: أجَرَه: إذا ضَـرَبَه بالأجر، ووَزَرَه: إذا ضَـرَبَه بالوزر، كما يُقال: رَكَبَه: إذا ضَـرَبَه بالرُّكْبة، ورَأَسَه: إذا ضَـرَبَه بالرأس.

(١) البيت لابن أحمر أو للأزرق بن طرفة، كما في «لسان العرب» لابن منظور. وانظر «شرح ديوان الحماسة» للمرزوقي (١: ٦٦١).

لَعَلَّه يُسَبِّحُ أو يَستَغفِر»، وقيل: إنَّ المَلائِكَةَ يجتنبونَ الإنسانَ عندَ غائِطِهِ وعندَ جِماعِه.

وقُرِئ: «ما يُلفَظُ» علىٰ البناءِ للمفعول.

[﴿وَجَآءَتۡ سَكۡرَةُ ٱلۡمَوۡتِ بِٱلۡحَقِّۖ ذَٰلِكَ مَا كُنتَ مِنۡهُ تَحِيدُ * وَنُفِخَ فِي ٱلصُّورِۚ ذَٰلِكَ يَوۡمُ ٱلۡوَعِيدِ * وَجَآءَتۡ كُلُّ نَفۡسٖ مَّعَهَا سَآئِقٞ وَشَهِيدٞ * لَّقَدۡ كُنتَ فِي غَفۡلَةٖ مِّنۡ هَٰذَا فَكَشَفۡنَا عَنكَ غِطَآءَكَ فَبَصَرُكَ ٱلۡيَوۡمَ حَدِيدٞ﴾ ١٩-٢٢]

لـمَّا ذَكَرَ إنكارَهم البَعْث، واحتَجَّ عليهم بوَصْفِ قُدْرتِهِ وعِلمِه، أعلَمَهم أنَّ ...

قوله: (**لـمَّا ذكرَ إنكارَهم البَعْث، واحتَجَّ عليهم بوَصْفِ قُدْرتِه وعِلمِه، أعلَمَهم**): بيانٌ لِنَظْم الآية، وأنَّ قولَه: ﴿وَجَآءَتۡ سَكۡرَةُ ٱلۡمَوۡتِ﴾ مُتَّصِلٌ بمُفتَتَح السُّورة، و«الإنكار»: هو قولُهم: ﴿أَءِذَا مِتۡنَا وَكُنَّا تُرَابٗاۖ ذَٰلِكَ رَجۡعُۢ بَعِيدٞ﴾، و«الوَصْفُ بالعِلم»: في موضعين:

أحدهما: قولُه: ﴿قَدۡ عَلِمۡنَا مَا تَنقُصُ ٱلۡأَرۡضُ مِنۡهُمۡ﴾، أي: لا تخفىٰ علينا أجزاؤُهم المُتفرِّقةُ المُتلاشِيةُ في تُـخُوم الأَرضين، رَدّاً لِقولِهم: ﴿أَءِذَا ضَلَلۡنَا فِي ٱلۡأَرۡضِ أَءِنَّا لَفِي خَلۡقٖ جَدِيدِۭ﴾، وأما قولُه: ﴿وَعِندَنَا كِتَٰبٌ حَفِيظُۢ﴾ فتأكيدٌ له، أي: عندَنا تفاصيلُ تلكَ الأجزاءِ جُزْءاً فجُزْءاً، شَيْئاً فشَيْئاً، نَعلَمُه كما يَعلَمُ مَنْ يكونُ عندَه كتابٌ يَنظرُ إليه ويحفظُه بتفاصيله، حَرْفاً حَرْفاً، باباً باباً؛ تقريباً لكم.

وثانيهما: قولُه: ﴿وَنَعۡلَمُ مَا تُوَسۡوِسُ بِهِۦ نَفۡسُهُۥ﴾ إلىٰ آخر الآيات، وإثباتُه علىٰ طريقٍ يَعلَمُ منه تفاصيلَ أفعالِ المُكلَّفِ وأحوالِه، كما أنَّ إثباتَ الأولِ لتفاصيل أجزائِهِ وأعضائِه، وإنما أَخَّرَ هذا النَّوْعَ مِنَ العِلم ليَتخلَّصَ منه إلىٰ أحوال انتِقالِهِ مِن هذه الدار إلىٰ الأُخرىٰ.

وأما «إثباتُ القدرة»: فكما سبقَ علىٰ نوعين: آفاقيّ، وإليه الإشارةُ بقوله: ﴿أَفَلَمۡ يَنظُرُوٓاْ إِلَى ٱلسَّمَآءِ فَوۡقَهُمۡ﴾، أو أنفُسيّ، وهو المُرادُ مِن قوله: ﴿أَفَعَيِينَا بِٱلۡخَلۡقِ ٱلۡأَوَّلِ﴾، وقد سبقَ مِراراً أنَّ إثباتَ الحشرِ والنَّشرِ إنما يَتِمُّ ويَتمشّىٰ إذا ثبتَ أنه تعالىٰ عالـمٌ بكُلِّ المعلومات، وقادرٌ علىٰ كُلِّ المقدورات، ويُـخبِرُ عنه الصادق. ما أحسَنَ هذا النَّظْم.

ما أنكَرُوهُ وجَحَدُوهُ هم لاقُوهُ عن قريبٍ عندَ مَوْتِهم وعندَ قيام الساعة، **ونبَّه علىٰ اقتِراب ذلكَ بأنْ عَبَّرَ عنه بلفظِ الماضي**، وهو قولُه: ﴿وَجَآءَتۡ سَكۡرَةُ ٱلۡمَوۡتِ بِٱلۡحَقِّ﴾، ﴿وَنُفِخَ فِي ٱلصُّورِ﴾.

و﴿سَكۡرَةُ ٱلۡمَوۡتِ﴾: شِدَّتُه الذاهِبةُ بالعَقْل، والباءُ في ﴿بِٱلۡحَقِّ﴾ للتَّعْدية، يعني: وأَحضَرَتْ سَكْرةُ الموتِ حقيقةَ الأمرِ الذي أنطقَ اللـهُ به كُتُبَه، وبَعَثَ به رُسُلَه، أو: حقيقةَ الأمرِ وجَلِيّةَ الحال؛ مِن سَعادةِ الميتِ وشقاوته. وقيل: الحقّ: الذي خُلِقَ له الإنسان؛ أنَّ كُلَّ نفسٍ ذائقةُ الموت.

ويجوزُ أن تكونَ الباءُ مِثلَها في قوله: ﴿تَنۢبُتُ بِٱلدُّهۡنِ﴾ [المؤمنون: ٢٠]، أي: وجاءت مُلتَبِسةً بالحق، أي: بحقيقةِ الأمر، أو بالحِكمةِ والغَرَض الصَّحيح، كقوله: ﴿خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضَ بِٱلۡحَقِّ﴾ [الأنعام: ٧٣].

وقرأ أبو بكرٍ وابنُ مسعودٍ رضيَ اللـهُ عنهما: «سَكْرةُ الحقِّ بالـمَوْت»؛ علىٰ إضافةِ «السَّكْرةِ» إلىٰ «الحقّ»، **والدلالةِ** علىٰ أنها السَّكْرةُ التي كُتِبَتْ علىٰ الإنسانِ وأُوجِبَت له، وأنها حِكمة، **والباءُ للتَّعْدية**؛ لأنها سَبَبُ. ....

قوله: (**ونبَّه علىٰ اقتِراب ذلكَ [بأنْ عَبَّرَ عنه] بلفظِ الماضي**): يعني: إذا كانَ الشيءُ المُتوقَّعُ قريبَ الوقوع، أو أسبابُ وقوعِهِ مُتأخِّرة: يُعدَلُ في الإخبارِ عنه مِنَ المُستَقبَل إلىٰ الماضي؛ دلالةً علىٰ حُصُولِه، نَحْو قولك: «اشتريتُ كذا» حالَ انعِقادِ الأسباب، وحُصُولِ التراضي، ومنه قولُك: مُتّ.

قوله: (**والدلالـة**): عطف علىٰ «إضافة» عَطْفَ تفسير وإعلام بأنَّ الإضافةَ مِن إضافةِ البيان.

قوله: (**والباءُ للتَّعْدية**): أي: الباءُ في «بالموت» في قِراءةِ «سَكْرةُ الحقِّ بالموت» مُتَّصِلٌ بـ«جاءت»، وهيَ إما سَبَبيّة، لأنَّ مجيءَ هذهِ السَّكْرةِ التي أوجَبَها اللـهُ تعالىٰ للإنسانِ حِكمةٌ

زُهُوقِ الرُّوحِ لِشِدَّتِها، أو لأنَّ الـمَوْتَ يَعقُبُها، فكأنها جاءت به. ويجوزُ أن يكونَ المعنىٰ: جاءت ومعها الموتُ.

قيل: سَكْرةُ الحقّ: سَكْرةُ اللـه، أُضِيفَتْ إليه تَفْظيعاً لِشأنِها وتهويلاً. وقُرِئ: «سَكَراتُ الموت».

﴿ذَٰلِكَ﴾ إشارةٌ إلىٰ «الموتِ» والخِطابُ للإنسانِ في قوله: ﴿وَلَقَدْ خَلَقْنَا ٱلْإِنسَٰنَ﴾ علىٰ طريقِ الالتِفات، **أو إلىٰ «الحقِّ» والخِطابُ للفاجِر،** ﴿تَحِيدُ﴾ تنفِرُ وتَهرُب، وعن بعضِهم: أنه سأَلَ زيدَ بنَ أسلَمَ عن ذلك، فقال: الخِطابُ لرسولِ الله ﷺ؛ فحَكاهُ لِصالحِ بنِ كَيْسان، فقال: والله **ما سِنٌّ عالية**، ولا لِسانٌ فَصِيح، ....

لا بُدَّ أن تكونَ سَبَباً لزُهُوقِ الرُّوح، أو لا تكونَ سَبَبَه، لكن هذهِ السَّكْرة لـمَّا تَرتَّبَ عليها الموتُ كانت كأنها جاءت بالموت.

قوله: (**أو إلىٰ «الحقّ»، والخِطابُ للفاجر**): يعني: ﴿وَجَآءَتْ سَكْرَةُ ٱلْمَوْتِ﴾ إن اتَّصَلَ بقولِه: ﴿بَلْ هُمْ فِى لَبْسٍ مِّنْ خَلْقٍ جَدِيدٍ﴾، وقولِه: ﴿كَذَّبَتْ قَبْلَهُمْ قَوْمُ نُوحٍ﴾، وهم الذينَ قالوا: ﴿أَءِذَا مِتْنَا وَكُنَّا تُرَابًا ذَٰلِكَ رَجْعٌۢ بَعِيدٌ﴾: فالمُناسِبُ أن يكونَ المُشارُ إليه بقوله: ﴿ذَٰلِكَ﴾: «الحقّ»، يَدُلُّ عليه قولُه: «لـمَّا ذكرَ إنكارَهم البَعْث، واحتَجَّ عليهم بوَصْفِ قُدْرتِهِ وعِلمِه، أعلَمَهم أنَّ ما أنكَرُوهُ وجَحَدُوهُ هم لاقُوهُ عن قريب» أي: جاءكَ ـ أيها الفاجِرُ ـ الحقُّ الذي أنكَرتَه.

وإنِ اتَّصَلَ بقوله: ﴿وَلَقَدْ خَلَقْنَا ٱلْإِنسَٰنَ﴾، ويكونُ الخِطابُ للجِنس، وفيهم البَرُّ والفاجِر، كما قالَ الحسينُ بنُ عبد الله العباسيّ، فالمُناسِبُ أن يكونَ المُشارُ إليه: «الموت».

والالتِفاتُ لا يُفارِقُ الوَجْهَين، والثاني هو الوَجْه؛ لِمجيءِ قولِهِ بعدَ ذلك: ﴿وَجَآءَتْ كُلُّ نَفْسٍ مَّعَهَا سَآئِقٌ وَشَهِيدٌ﴾، وتفصيله: ﴿أَلْقِيَا فِى جَهَنَّمَ كُلَّ كَفَّارٍ عَنِيدٍ﴾، ﴿وَأُزْلِفَتِ ٱلْجَنَّةُ لِلْمُتَّقِينَ غَيْرَ بَعِيدٍ﴾.

قوله: (**ما سِنٌّ عالية**): نفيٌ للصِّفةِ علىٰ المُبالغةِ دونَ الموصوف، يَدُلُّ عليه قولُه: «ولا لِسانٌ فَصِيح»، نَحْو قولك: ما عندي كتابٌ يُباع، تُريدُ نفيَ البيع وحدَه.

ولا مَعرِفةٌ بكلام العَرَب، هو للكافر. ثم حكاهما للحُسَينِ بنِ عبدِ الله بنِ عُبيدِ الله ابنِ عباس، فقال: أُخالِفُهما جميعاً، هو للبَرِّ والفاجِر.

﴿ذَٰلِكَ يَوْمُ ٱلْوَعِيدِ﴾ علىٰ تقديرِ حَذْفِ المُضاف، أي: وقتُ ذلك يومُ الوعيد، والإشارةُ إلىٰ مَصدَرِ «نُفِخَ».

﴿سَآئِقٌ وَشَهِيدٌ﴾ مَلَكان، أحدُهما يَسُوقُه إلىٰ المَحشَر، والآخَرُ يَشهَدُ عليه بعَمَلِه، أو مَلَكٌ واحِدٌ جامِعٌ بينَ الأمرَين، كأنه قيل: معها مَلَكٌ يَسُوقُها ويَشهَدُ عليها، ومحلُّ ﴿مَّعَهَا سَآئِقٌ﴾: النَّصْبُ علىٰ الحالِ مِن ﴿كُلُّ﴾؛ لِتعَرُّفِهِ بالإضافةِ إلىٰ ما هو في حُكم المعرفة.

قُرِئ: «لقد كُنتِ ... عنكِ غِطاءَكِ فبَصَرُكِ» بالكَسْر؛ علىٰ خِطاب النفس، أي: يُقالُ لها: لقد كُنتِ.

جُعِلَتِ الغَفْلةُ كأنها غِطاءٌ غَطَّى به جَسَدَه كُلَّه، أو غِشاوةٌ غَطَّىٰ بها عَينَيه، فهو لا يُبصِرُ شيئاً، فإذا كانَ يومُ القيامةِ تيقَّظ، وزالت عنه الغَفْلةُ وغطاؤُها، فيُبصِرُ ما لم يُبصِرْهُ مِنَ الحق، ورَجَعَ بَصَرُه ـ الكَلِيلُ عن الإبصارِ لِغَفْلَتِه ـ حَدِيداً لِتيقُّظِه.

[﴿وَقَالَ قَرِينُهُۥ هَٰذَا مَا لَدَيَّ عَتِيدٌ﴾ ٢٣]

﴿وَقَالَ قَرِينُهُۥ﴾ هو الشَّيطانُ الذي قُيِّضَ له في قوله: ﴿نُقَيِّضْ لَهُۥ شَيْطَٰنًا فَهُوَ لَهُۥ قَرِينٌ﴾ [الزخرف: ٣٦]، ....

قوله: (لِتعَرُّفِهِ بالإضافة): قيل: أصلُ «كُلّ» أن تُضافَ إلىٰ الجمع، كـ«أفعَل» التفضيل، وإنما كانت في حُكم المعرفةِ لأنها بإضافتِها إلىٰ «النفس»(١) صارت شامِلةً لجميع النفوس، فكأنه قيل: كُلُّ النفوس، فتَعيَّنَ مَدلولُها، فصارت معرفة.

(١) في (ح) و(ف): «بإضافتها إلى القرين إلى النفس»، وهو خطأ، والمُثبتُ من (ط).

يَشهَدُ له قولُه: ﴿قَالَ قَرِينُهُۥ رَبَّنَا مَآ أَطْغَيْتُهُۥ﴾ [ق: ٢٧]، ﴿هَٰذَا مَا لَدَيَّ عَتِيدٌ﴾ هذا شيءٌ لَدَيَّ وفي مَلَكَتِي عَتِيدٌ لجهنَّم، والمعنىٰ: أنَّ مَلَكاً يَسُوقُه، وآخرَ يَشهَدُ عليه، وشَيْطاناً مقروناً به، يقول: قد أعتَدْتُه لجهنَّمَ وهيَّأتـه لها بإغوائي وإضلالي.

فإن قلت: كيفَ إعرابُ هذا الكلام؟ قلت: **إنْ جَعَلتَ ﴿مَا﴾ موصوفة،** ....

قوله: (**يَشهَدُ له قولُـه:** ﴿قَالَ قَرِينُهُۥ رَبَّنَا مَآ أَطْغَيْتُهُۥ﴾): يعني: الذي يَدُلُّ علىٰ أنَّ «القَرينَ» هو الشيطان: هذهِ الآية، وفيه نَظَر؛ لأنَّ القرينَ الأولَ حينَ قال: هذا ما أعتَدْتُه لجهنَّم، وهَيَّـأتُـه لها، بإغوائي وإضلالي ـ كما قال ـ، كيفَ يقول: ﴿رَبَّنَا مَآ أَطْغَيْتُهُۥ﴾؟ ولذلكَ قالَ الواحِديّ: «القرينُ الأول: المَلَكُ الذي كانَ يكتبُ عَمَلَه السَّيِّئَ في الدُّنيا، يقولُ لِرَبِّه: وَكَّلتَني به، وقد أحضَـرتُه، وهو قولُه: ﴿هَٰذَا مَا لَدَيَّ عَتِيدٌ﴾، يعني: الشَّخْصَ الذي أتىٰ به، و«ما» بمعنىٰ «مَنْ»، والقرينُ الثاني: الشَّيْطان»(١)، وله أن يقول: إنَّ الشيطانَ حينَ رأىٰ مَلَكاً يَسُوقُ الكافر، وآخرَ يَشهَدُ عليه، قال ذلكَ القول، فلما سَمِعَ خِطابَ الله عَزَّ وجَلّ: ﴿أَلْقِيَا فِي جَهَنَّمَ كُلَّ كَفَّارٍ عَنِيدٍ﴾، وقولَه: ﴿فَأَلْقِيَاهُ فِي ٱلْعَذَابِ ٱلشَّدِيدِ﴾ تَـبَـرَّأَ منه وكَذَب.

قوله: (**إن جَعَلتَ ﴿مَا﴾ موصوفة**): بمعنىٰ: شيء، و﴿عَتِيدٌ﴾ صفةٌ لها أو موصولة، و﴿لَدَيَّ﴾ صِلتُها، و﴿عَتِيدٌ﴾ بَدَلٌ مِنَ الموصولة، ولإبهامِها جاز إبدالُ النَّكِرةِ منها، قال أبو البقاء: «﴿هَٰذَا﴾ مُبتدأ، وفي ﴿مَا﴾ وَجْهان: أحدهما: أنها نكرة، و﴿عَتِيدٌ﴾ صِفتُها، و﴿لَدَيَّ﴾ معمولُ ﴿عَتِيدٌ﴾، ويجوزُ أن يكونَ ﴿لَدَيَّ﴾ صفةً أيضاً، فيَتَعلَّقُ بمحذوف، وتكونَ ﴿مَا لَدَيَّ﴾ خبَـرَ ﴿هَٰذَا﴾. والثاني: أن تكونَ ﴿مَا﴾ موصولة، و﴿لَدَيَّ﴾ صلتُها، و﴿عَتِيدٌ﴾ خبَـر ﴿مَا﴾، والجملةُ خبَـرُ ﴿هَٰذَا﴾، ويجوزُ أن تكونَ ﴿مَا﴾ بدلاً مِن ﴿هَٰذَا﴾، ويجوزُ أن يكونَ ﴿عَتِيدٌ﴾ خبَـرَ مُبتَدأٍ محذوف، ويكونَ ﴿مَا لَدَيَّ﴾ خبَـراً عن ﴿هَٰذَا﴾، أي: هو عَتيد، ولو جاء ذلكَ في غيرِ القرآنِ لجاز نَصْبُه علىٰ الحال»(٢).

---

(١) «الوسيط» للواحدي (٤: ١٦٧).

(٢) «التبيان في إعراب القرآن» (٢: ١١٧٥).

فـ﴿عَتِيدٌ﴾ صِفةٌ لها، وإن جَعَلتَها موصولةً **فهو بَدَل، أو خَبَـرٌ بعدَ خَبَـر**، أو خَبَـرُ مُبتَدأٍ محذوف.

[﴿أَلْقِيَا فِي جَهَنَّمَ كُلَّ كَفَّارٍ عَنِيدٍ * مَّنَّاعٍ لِّلْخَيْرِ مُعْتَدٍ مُّرِيبٍ * الَّذِي جَعَلَ مَعَ اللَّهِ إِلَٰهًا آخَرَ فَأَلْقِيَاهُ فِي الْعَذَابِ الشَّدِيدِ﴾ ٢٤-٢٦]

﴿أَلْقِيَا﴾ خِطابٌ مِنَ الله تعالىٰ للمَلَكَينِ السابِقَين؛ السائِق والشَّهيد، **ويجوزُ أن يكونَ خِطاباً للواحِدِ** علىٰ وَجْهَين: أحدهما: قولُ المُبرِّد: أنَّ تَثْنيةَ الفاعِلِ نُـزِّلَتْ منزلة تَثْنِيةِ الفِعْل لاتحادِهم، كأنه قيل: **أَلقِ أَلق**، للتأكيد. والثاني: أنَّ العرَبَ **أكثرُ** ما يُرافِقُ ...

فإن قلت: لِـمَ لم يَذكُرْ إبدالَ ﴿عَتِيدٌ﴾ عن ﴿مَا﴾ إذا كانت موصوفة؟ قلت: الموصولةُ مَعَ الصِّلةِ في تأويل المُفرَد، فجاز إبدالُه منه، ولا كذلكَ الموصوفة.

قوله: (**فهو بَدَل**): أي: ﴿عَتِيدٌ﴾ بَدَلٌ مِنَ الموصول، قال صاحبُ «التقريب»: ولإبهامِهِ جاز إبدالُ النَّكِرةِ منه.

قوله: (**أو خَبَـرٌ بعدَ خَبَـر**): كقولهم: «القُرآنُ كلامُ الله غيـرُ مخلوق»، فقولُهُم: «القُرآن» مُبتَدأ، و«كلامُ الله» خَبَـرُه، و«غيـرُ مخلوق» خَبَـرٌ آخر، لا أن يكونَ «كلامُ الله» بَدَلاً مِن قوله: «القُرآن»، وفي كونهما خَبَـرَينِ فائدة، لأنَّ معناه: القُرآنُ كلامُ الله كما يقولُه المُحِقُّون، لا مُختَلَقٌ كما يقولُه المُبطِلُون.

قوله: (**ويجوزُ أن يكونَ خِطاباً للواحد**): التعريفُ في «الواحد» للعَهْد، والمعهودُ قولُه: «أو مَلَكٌ واحِدٌ جامِعٌ بينَ الأمرين».

قوله: (**أَلقِ أَلق**): قيل: وجهُه أنه حَذَفَ الفِعْلَ الثاني، ثم أتىٰ بفاعِلِه وفاعِلِ الفِعْل الأولِ علىٰ صُورةِ ضمير الاثنين مُتَّصِلاً بالفِعْل الأول.

قوله: (**أكثر**): مُبتَدأ، خَبَـرُه محذوف، وقولُه: «اثنين» مفعولُ «يُرافِق»، أي: أكثرُ مُرافَقةِ الرجل اثنين، حاصِلٌ هذا علىٰ الكوفي، أما المذهبُ السَّديدُ البصـريّ: فـ«اثنين» حالٌ سَدَّ مَسَدَّ الخبر، أي: أكثرُ مُرافَقةِ الرجل حاصِلٌ إذا كانا اثنين، والجملةُ خَبَـرُ «أنّ».

الرجلُ منهم اثنَيْن، فكَثُرَ علىٰ ألسِنَتِهم أن يقولوا: خَلِيليَّ وصاحِبيّ، وقِفا وأَسْعِدا، حتىٰ **خاطبوا الواحِدَ خِطابَ الاثنين**. عن الحجّاج أنه كانَ يقول: **يا حَرَسِيُّ** اضرِبا عُنُقَه.

وقرأ الحسن: «أَلقِيَنْ» بالنُّونِ الخفيفة، ويجوزُ أن تكونَ الألفُ في ﴿أَلْقِيَا﴾ بَدَلاً مِنَ النُّون؛ إجراءً للوَصْلِ مجْرىٰ الوَقْف.

﴿عَنِيدٍ﴾ مُعانِدٍ مُجانِبٍ للحَقِّ مُعادٍ لأهلِه.

﴿مَّنَّاعٍ لِّلْخَيْرِ﴾ كثيرِ المنعِ للمالِ علىٰ حُقوقِه، جعلَ ذلكَ عادةً له لا يَبذُلُ منه شيئاً قَطّ، أو مَنّاعٍ لِجنسِ الخير أن يَصِلَ إلىٰ أهلِهِ يحولُ بينَه وبينَهم. قيل: نزلت في الوليدِ ابنِ المُغيرة، كانَ يَمنَعُ بني أخيه مِنَ الإسلام، وكان يقول: مَنْ دَخَلَ منكم فيه لم أنفَعْهُ بخيرٍ ما عِشْت، ﴿مُعْتَدٍ﴾ ظالمٍ مُتَخَطٍّ للحَقّ، ﴿مُّرِيبٍ﴾ شاكٍّ في الله وفي دينه.

﴿ٱلَّذِى جَعَلَ﴾ مُبتَدأ مُضمَّنٌ معنىٰ الشَّـرْط، ولذلكَ أُجيبَ بالفاء، ويجوزُ أن يكونَ ﴿ٱلَّذِى جَعَلَ﴾..

قوله: (**خاطبوا الواحِدَ خِطابَ الاثنين**): كما في قوله:

فإنْ تَزجُراني ـ يا ابنَ عفّانَ ـ أنزَجِرْ   وإن تَدَعاني أحمِ عِرْضاً مُمَنَّعا[1]

قوله: (**يا حَرَسيّ**): الحَرَسُ ـ بفتحتين ـ: حرسُ السُّلطان، وهم الحرّاس، الواحِد: حَرَسيّ، لأنه صار اسمَ جِنس، فنُسِبَ إليه، ولا تقول: حارس، إلا أن تَذهَبَ به إلىٰ معنىٰ الحراسةِ دونَ الجنس، ذكر في «الصِّحاح». قيل: هذا يَدُلُّ علىٰ أنَّ الحجّاجَ أطلَقَه علىٰ الواحد، لأنه صار اسمَ جِنس، ثم ثَنّاه، فقال: يا حَرَسيُّ اضرِبا، علىٰ لفظِ التثنيةِ المُضافةِ إلىٰ ياءِ المُتكلِّم عندَ النِّداء، وفيه بَحْث.

---

(١) البيتُ لسُوَيد بن كُراع العُكْلي، كما في «لسان العرب» لابن منظور، مادة (جزز).

منصوباً بَدَلاً مِن ﴿كُلَّ كَفَّارٍ﴾، ويكونَ ﴿فَأَلْقِيَاهُ﴾ تكريراً للتوكيد.

[﴿قَالَ قَرِينُهُۥ رَبَّنَا مَآ أَطْغَيْتُهُۥ وَلَٰكِن كَانَ فِي ضَلَٰلٍ بَعِيدٍ﴾ ٢٧]

فإن قلت: لِـمَ أُخلِيَتْ هذهِ الجملةُ عن الواو، وأُدخِلَتْ علىٰ الأُولىٰ؟ قلت: لأنها استُؤنِفَتْ كما تُستأنَـفُ الجملُ الواقِعةُ في حِكايةِ التَّقاوُل، كما رأيتَ في **حِكايـةِ المُقاوَلةِ بينَ موسىٰ وفِرعون**. فإن قلت: فأينَ التَّقاوُلُ هاهنا؟ قلت: لـمَّا قالَ قرينُه: ﴿هَٰذَا مَا لَدَيَّ عَتِيدٌ﴾، وتَبِعَه قولُه: ﴿قَالَ قَرِينُهُۥ رَبَّنَا مَآ أَطْغَيْتُهُۥ﴾، وتَلاه: ﴿لَا تَخْتَصِمُواْ لَدَيَّ﴾، عُلِمَ أنّ ثَمَّ مُقاوَلةً مِنَ الكافر، لكنَّها طُرِحَتْ لِـمَا يَدُلُّ عليها، كأنه قال: رَبِّ هو أطغاني، فقال قَرينُه: ربَّنا ما أطغَيتُه.

وأما الجملةُ الأُولىٰ فواجِبٌ عَطفُها للدَّلالةِ علىٰ الجمع بينَ معناها ومعنىٰ ما قبلَها في الحصول، أعني: مجيءَ كُلِّ نَفْس مَعَ المَلَكَين، وقولَ قَريـنِهِ ما قالَ له.

﴿مَآ أَطْغَيْتُهُۥ﴾: ما جَعَلتُه طاغيـاً، وما أوقَعتُـه في الطُّغْيان، ولكنَّـه طغىٰ واختارَ الضَّلالةَ علىٰ الهدىٰ، كقوله: ﴿وَمَا كَانَ لِيَ عَلَيْكُم مِّن سُلْطَٰنٍ إِلَّآ أَن دَعَوْتُكُمْ فَٱسْتَجَبْتُمْ لِي﴾ [إبراهيم: ٢٢].

[﴿قَالَ لَا تَخْتَصِمُواْ لَدَيَّ وَقَدْ قَدَّمْتُ إِلَيْكُم بِٱلْوَعِيدِ ۞ مَا يُبَدَّلُ ٱلْقَوْلُ لَدَيَّ وَمَآ أَنَا۠ بِظَلَّٰمٍ لِّلْعَبِيدِ﴾ ٢٨-٢٩]

قوله: (ويكونُ ﴿فَأَلْقِيَاهُ﴾ تكريراً للتوكيد): نَحوُه قولُه تعالىٰ: ﴿كَذَّبَتْ قَبْلَهُمْ قَوْمُ نُوحٍ فَكَذَّبُواْ عَبْدَنَا﴾ [القمر: ٩]، قال[1]: «أي: كَذَّبُوهُ تكذيباً علىٰ عَقِب تكذيب».

قوله: (في حكايةِ المُقاوَلةِ بينَ موسىٰ وفِرعَون): أي: في سورةِ بني إسرائيل، وكذلكَ في الشُّعَراء.

---

(١) أي: الزمخشريُّ في تفسير الآية المذكورة من سورة القمر (١٥: ١٢٥).

﴿قَالَ لَا تَخْتَصِمُواْ﴾ استِئناف، مِثلُ قوله: ﴿قَالَ قَرِينُهُۥ﴾، كأنَّ قائِلاً قال: فماذا قالَ الله؟ فقيل: قال: لا تَـختَصِمُوا. والمعنىٰ: لا تَـختَصِمُوا في دارِ الجزاءِ ومَوقِفِ الحِساب، فلا فائدةَ في اختِصامِكم، ولا طائِلَ تحتَه، وقد أوعَدتُـكُم بعذابي علىٰ الطُّغْيانِ في كُتُبي وعلىٰ ألسِنةِ رُسُلي، فما تركتُ لكم حُجّةً عليّ، ثم قال: لا تَطمَعوا أن أُبدِّلَ قولي ووعيدي، فأُعفِيكُم عما أوعَدتُـكُم به، ﴿وَمَآ أَنَا۠ بِظَلَّٰمٖ لِّلۡعَبِيدِ﴾ فأُعذِّبَ مَنْ ليسَ بمُستَوجِبٍ للعذاب.

والباءُ في ﴿بِٱلۡوَعِيدِ﴾ مَزيدة، مِثلُها في ﴿وَلَا تُلۡقُواْ بِأَيۡدِيكُمۡ إِلَى ٱلتَّهۡلُكَةِ﴾، أو مُعَدِّية؛ علىٰ أنَّ «قَدَّمَ» مُطاوِعٌ بمعنىٰ: تَقدَّم، ويجوزُ أن يقعَ الفِعلُ علىٰ جُملةِ قوله: ﴿مَا يُبَدَّلُ ٱلۡقَوۡلُ لَدَيَّ وَمَآ أَنَا۠ بِظَلَّٰمٖ لِّلۡعَبِيدِ﴾، ويكونَ ﴿بِٱلۡوَعِيدِ﴾ حالاً، أي: قَدَّمتُ إليكم هذا مُلتَبِساً بالوعيدِ مُقتَـرِناً به، **أو قَدَّمتُه إليكم مُوعِداً لكم به.**

فإن قلت: إنَّ قولَه: ﴿وَقَدۡ قَدَّمۡتُ﴾ واقعٌ مَوقِعَ الحالِ مِن ﴿لَا تَخۡتَصِمُواْ﴾، والتقديمُ بالوعيدِ في الدُّنيا، والخصومةُ في الآخرة، واجتِماعُها في زمانٍ واحد واجب؟ قلت: معناه: ولا تَـختَصِمُوا وقد صَحَّ عِندَكم أني قَدَّمتُ إليكم بالوعيد، وصِحّةُ ذلكَ عِندَهم في الآخِرة.

فإن قلت: كيفَ قال: ﴿بِظَلَّٰمٖ﴾ علىٰ لفظِ المُبالَغة؟ قلت: **فيه وَجْهان: أن يكونَ مِن قولك: هو ظالِـمٌ** لِعَبْدِه، وظَلّامٌ لِعَبيدِه. وأن يُراد: لو عَذَّبتُ مَنْ لا يَستَحِقُّ العذابَ لكُنتُ ظَلّاماً مُفرِطَ الظُّلم، فنفىٰ ذلك.

قوله: (**أو قَدَّمتُه إليكم مُوعِداً لكم به**): فعلىٰ هذا ﴿بِٱلۡوَعِيدِ﴾ حالٌ مِنَ الفاعل، وعلىٰ الأولِ مِنَ المفعول.

قوله: (**فيه وَجْهان: أن يكونَ مِن قولك: هو ظالم**): وقد مَرَّ بيانُه مِراراً.

الانتِصاف: «أراد أنَّ «فَعّالاً» وردَ بمعنىٰ: فاعل، أو أنَّ المنسوبَ في المُعتادِ إلىٰ المُلوكِ مِنَ الظُّلم علىٰ حَسَب مُلكِهِم؛ إنْ عظيماً فعظيم، وإن حقيراً فحقير، فلما كانَ مُلكُ الله علىٰ كُلِّ

[﴿يَوْمَ نَقُولُ لِجَهَنَّمَ هَلِ ٱمْتَلَأْتِ وَتَقُولُ هَلْ مِن مَّزِيدٍ﴾ ٣٠]

قُرِئ: ﴿نَقُولُ﴾ بالنُّونِ والياء، وعن سعيدِ بنِ جُبير: «يومَ يقولُ اللـهُ لجهنَّم»، وعن ابنِ مسعودٍ والحسن: «يُقال». وانتِصابُ «اليوم» بـ«ظَلَّام» أو بمُضمَر، نَحْو: اذكُر وأنذِر، **ويجوزُ أن يَنتَصِبَ بـ«نُفِخَ»**، كأنه قيل: ونُفِخَ في الصُّورِ يومَ نقولُ لجهنَّم، وعلىٰ هذا يُشارُ بذلكَ إلىٰ ﴿يَوْمَ نَقُولُ﴾، ولا يُقدَّرُ حَذفُ المُضاف.

شيء، فلو نُسِبَ إليه لكان ظالماً[١]، والقَدَريّةُ ظَنُّوا أنه لو عاقبَ علىٰ ما قضىٰ لكانَ ظالماً لِعَبْدِه، فيكونُ ظَلّاماً لكثرتِهم، فهذهِ الآيةُ تَـرُدُّ عليهم»[٢].

قوله: (**قُرِئ: ﴿نَقُولُ﴾ بالنون والياء**): نافعٌ وأبو بكر: بالياء، والباقون: بالنون[٣].

قوله: (**ويـجوزُ أن يَنتَصِبَ بـ«نُفِخ»**): قيل: إذا انتَصَـبَ ﴿يَوْمَ نَقُولُ﴾ بـ«نُفِخ»: يكونُ ﴿ذَٰلِكَ﴾ ـ في قوله: ﴿ذَٰلِكَ يَوْمُ ٱلْوَعِيدِ﴾ ـ إشارةً إلىٰ ﴿يَوْمَ نَقُولُ﴾، فلا يحتاجُ إلىٰ تقدير حذفِ المُضاف، لأنَّ المعنىٰ: ذلكَ اليومُ ـ أي: يومَ نقولُ لجهنَّم ـ هو يومُ الوعيد، فيَصِحُّ الحملُ عليه مِن غير التقدير، وأما إذا لم يكن منصوباً بـ«نُفِخ»، ويكونُ قولُه: ﴿ذَٰلِكَ﴾ إشارةً إلىٰ النَّفْخ، فلا يَصِحُّ الحملُ عليه مِن غير التقدير، ولهذا قال: «أي: وقتُ ذلكَ يومُ الوعيد[٤]، والإشارةُ إلىٰ مَصدَر (نُفِخ)»، ولا يُقال: النفخُ في الصُّورِ يومَ الوعيد.

---

(١) كذا في الأصول الخطية، والسِّياق يقتضي أن يُقال: «لكان ظلاماً»، ولفظُ ابن المُنيِّر في «الانتصاف»: «فلما كان ملكُ الله علىٰ كل شيء مَلَكه قدَّسَ ذاته عمّا يَتوهَّمُ مخذول ـ والعياذ بالله ـ أنه منسوب إليه من ظلم تحت شمول كل موجود».

(٢) «الانتصاف» (٤: ٩) بحاشية «الكشّاف».

(٣) انظر: «التيسير» للداني ص٢٠٢، و«حجة القراءات» ص٦٧٨.

(٤) زاد هنا في (ح) و(ف): «والإشارةُ إلىٰ الصُّورِ يومَ الوعيد، فيَصِحُّ الحمل، ولهذا قال: أي: وقت ذلك اليوم الوعيد»، ولم يظهر لي معناه، وليس في (ط)، فلذا لم أُثبته، والله أعلم.

وسؤالُ جَهَنَّمَ وجوابُها: مِن باب التَّخْييل الذي يُقصَدُ به تَصْويرُ المعنىٰ في القَلبِ وتثبيتُه، وفيه مَعْنيان: أحدُهما: أنها تمتلئُ مَعَ اتِّساعِها وتباعُدِ أطرافِها حتىٰ لا يَسَعَها شيء، ولا يُزادُ علىٰ امتِلائِها، لقوله: ﴿لَأَمۡلَأَنَّ جَهَنَّمَ﴾ [السَّجْدة: ١٣]. والثاني: أنها مِنَ السَّعةِ بحيثُ يَدخُلُها مَنْ يَدخُلُها، وفيها مَوضِعٌ للمزيد.

قوله: (وسؤالُ جَهَنَّمَ وجوابُها: مِن بابِ التخييل): **الانتِصاف**: «تَقَدَّمَ إنكارُ لفظِ «التخييل» في قوله: ﴿بَلۡ يَدَاهُ مَبۡسُوطَتَانِ﴾ [المائدة: ٦٤]، ﴿وَٱلۡأَرۡضُ جَمِيعٗا قَبۡضَتُهُۥ يَوۡمَ ٱلۡقِيَٰمَةِ﴾ [الزمر: ٦٧]، وهاهنا أَوْلىٰ، فإنَّ تلكَ الآياتِ لا بُدَّ مِن حَمْلِها علىٰ المجاز، والمُنكَرُ لفظُ التخييل الذي استُعمِلَ في الباطِل، كقوله: ﴿يُخَيَّلُ إِلَيۡهِ مِن سِحۡرِهِمۡ أَنَّهَا تَسۡعَىٰ﴾ [طه: ٦٦]، وهاهنا سُؤالُ جَهَنَّمَ وجوابُها حقيقة، كما ورد: «تَحاجَّتِ الجنّةُ والنار»، و«اشتكتِ النارُ إلىٰ ربِّها»، ولا مانعَ مِن ذلك، فقد سَبَّحَ الحصىٰ، وسَلَّمَ الحجرُ علىٰ النبيِّ ﷺ، ولو فُتِحَ بابُ المجاز فيه لاتَّسَعَ الخرْق، بخِلافِ الآياتِ الواردةِ في الصِّفات»[1].

وقلت: هذا هو الحقُّ الذي لا محيدَ عنه، روينا عن البُخاريِّ ومُسلِم والترمذيِّ[2] عن أنس عن النبيِّ ﷺ قال: «لا تزالُ جهَنَّمَ يُلقىٰ فيها، وتقول: هل مِن مَزيد؟ حتىٰ يَضَعَ ربُّ العَرْش - وفي رواية: رَبُّ العِزّةِ - فيها قَدَمَه، فينْزوي بعضُها إلىٰ بعض، وتقول: قطِ قط، بعِزّتِكَ وكَرَمِك، ولا يزالُ في الجنّةِ فَضْلٌ حتىٰ يُنشِئَ اللهُ خَلْقاً، فيُسكِنُهم فَضْلَ الجنّة».

وعنهم[3] عن أبي هُريرةَ قال: «اختَصَمَتِ الجنّةُ والنار، فقالتِ الجنّة: يا ربّ، ما لها لا يَدخُلُها إلا ضُعفاءُ الناس وسَقَطُهم، وقالتِ النار: أُوثِرتُ بالمُتكبِّرينَ والمُتجبِّرين، فقال للجنّة:

---

(١) «الانتصاف» (٤: ٩-١٠) بحاشية «الكشّاف».

(٢) البخاري (٤٨٤٨) و(٦٦٦١)، ومسلم (٢٨٤٨)، والترمذي (٣٢٧٢).

(٣) في (ط) و(ح): «وعنهم عن الدارمي عن أبي هريرة»، وفي (ف): «وعنهم عن أبي الدرداء عن أبي هريرة»، وفي العبارتين خلل، والحديثُ لم يُخرجه الدارمي. وهو عند البخاري (٧٤٤٩)، ومسلم (٢٨٤٦)، والترمذي (٢٥٦١).

ويجوزُ أن يكونَ ﴿هَلْ مِن مَّزِيدٍ﴾ استِكثاراً للداخِلينَ فيها، واستِبداعاً للزيادةِ عليهم لِفَرْطِ كثرتِـهم، أو طَلَباً للزِّيادةِ غَيْظاً علىٰ العُصاة. و«الـمَزيد»: إما مَصدَرٌ كالمَحِيد والمَمِيد، وإما اسمُ مفعولٍ كالمَبيع.

[﴿وَأُزْلِفَتِ ٱلْجَنَّةُ لِلْمُتَّقِينَ غَيْرَ بَعِيدٍ * هَٰذَا مَا تُوعَدُونَ لِكُلِّ أَوَّابٍ حَفِيظٍ * مَّنْ خَشِيَ ٱلرَّحْمَٰنَ بِٱلْغَيْبِ وَجَآءَ بِقَلْبٍ مُّنِيبٍ * ٱدْخُلُوهَا بِسَلَٰمٍ ذَٰلِكَ يَوْمُ ٱلْخُلُودِ * لَهُم مَّا يَشَآءُونَ فِيهَا وَلَدَيْنَا مَزِيدٌ﴾ ٣١-٣٥]

أنتِ رحمتي، أرحَمُ بكِ مَنْ أشاءُ مِن عبادي، وقال للنار: أنتَ عذابي أُصيبُ بكِ مَنْ أشاء، ولكُلِّ واحدةٍ منكما مِلؤُها، قال: أما الجنّةُ فإنَّ اللـهَ لا يَظلِمُ مِن خَلقِهِ أحداً، وأنه يُنشِئُ للنار مَنْ يشاء، فيُلقَونَ فيها، فتقول: هل مِن مَزيد؟ ويُلقَونَ فيها، فتقول: هل مِن مَزيد؟ حتىٰ يَضَعَ قَدَمَهُ فيها، فتَمتَلِئ، ويَنزَوي بعضُها إلىٰ بعض، وتقول: قطِ قط». وموضعُ التأويل «القَدَمُ» فقط[1].

قوله: (ويجوزُ أن يكون): ابتداءُ تفسيرِ لِقولِهِ تعالىٰ: ﴿هَلْ مِن مَّزِيدٍ﴾ بناءً علىٰ الوَجْهَينِ السابقينِ مِنَ السَّعَةِ علىٰ النَّشـر، فقولُه: «استِكثاراً للداخلينَ فيها» مُفرَّعٌ علىٰ قوله: «أنها تمتلئُ مَعَ اتِّساعِها حتىٰ لا يَسَعَها شيء»، وقولُه: «أو طَلَباً للمزيد» مبنيٌّ علىٰ قوله: «إنها مِنَ السَّعَةِ بحيثُ يَدخُلُها مَنْ يَدخُلُها، وفيها مَوضِعٌ للمزيد»، والاستفهامُ في قوله: ﴿هَلْ مِن مَّزِيدٍ﴾: إذا كانَ بمعنىٰ استِكثارِ الداخِلينَ كانَ في معنىٰ النفي، وهو مُشكِل؛ لأنه حينَئذٍ بمعنىٰ الإنكار، والمُخاطَبُ اللـهُ عَزَّ وجَلّ، ولا يُلائِمُه أيضاً معنىٰ الحديثِ الذي أورَدْناه.

قوله: (والـمَميد[2]): المَحيدُ والمَميدُ بمعنىٰ، الجوهري: «مادَ الشيءُ يَميدُ مَيْداً: تحرَّك، وماد الرجل: تَـبَختَـر».

قوله: (وإما اسمُ مفعول): أي: يُقال: هل مَنْ يُزاد؟ كما يُقال: هل مَنْ يُباع؟

---

(١) في (ح) و(ف): «وضع التأويل القدم فقط»، ولا يستقيم، والمُثبتُ من (ط).

(٢) في (ح) و(ف): «يكون فالمميد»! والمُثبَتُ من (ط).

﴿غَيْرَ بَعِيدٍ﴾ نَصْبٌ علىٰ الظَّرْف، أي: مكاناً غيرَ بعيد، أو علىٰ الحال، وتذكيرُه لأنه علىٰ زِنَةِ المَصدَر، **كالزَّئير والصَّليل**، والمَصادِرُ يَستَوي في الوَصْفِ بها المُذكَّرُ والمُؤنَّث، أو علىٰ حَذفِ الموصوف، **أي: شيئاً غيـرَ بعيد، ومعناهُ التوكيد**، كما تقول: هو قريبٌ غيـرُ بعيد، **وعَزيزٌ غيـرُ ذليل**.

وقُرِئ: ﴿تُوعَدُونَ﴾ بالتاءِ والياء، وهي جُملةٌ اعتِراضية، و﴿لِكُلِّ أَوَّابٍ﴾ بَدَلٌ مِن قوله: ﴿لِلْمُتَّقِينَ﴾ بتكريرِ الجارّ، كقوله: ﴿لِلَّذِينَ........

قوله: (**كالزَّئير والصَّليل**): **الجوهري**: «الزئير: صَوْتُ الأسدِ في صَدْره، وقد زَأَرَ يَزأَرُ زَأْراً وزئيراً»، و«صَلَّ المِسمارُ وغيرُه يَصِلُّ صَليلاً، أي: صَوَّت».

قوله: (**أي: شَيْئاً غيـرَ بعيد، ومعناه التوكيد**): قال صاحبُ «الفرائد»: القُرْبُ والبُعْدُ أمرانِ نِسْبيّان، قد يكونُ الشيءُ قريباً إلىٰ شيء، وبعيدًا بالنِّسْبةِ إلىٰ آخر، فقوله: ﴿غَيْرَ بَعِيدٍ﴾ يُفيدُ أنَّ الجنَّةَ قريبةٌ لهم، ثم لم يكنْ لها بُعْدٌ بوَجْهٍ ما.

وقال ابنُ الحاجب: «يجوزُ أن يكونَ نَعْتاً لمصدر محذوف، أي: قُـرِّبَتْ في زمنٍ غيـرِ بعيد، وإنما عَبَّـرَ عنه بالمُضِيِّ لتحقيقه أو لتقريبه، والمُرادُ بالتحقيق هاهنا كونُه حقّاً لا باطلاً، لا الوقوعُ الحاصل، وأما ﴿اقْتَرَبَتِ السَّاعَةُ﴾ [القمر: ١] و﴿اقْتَرَبَ لِلنَّاسِ حِسَابُهُمْ﴾ [الأنبياء: ١]: فهذان حاصِلان»[١].

قوله: (**وعزيزٌ غيـرُ ذليل**): رُوِيَ عن المُصنِّف أنه قال: لأنه يجوزُ[٢] أن يَتَناوَلَ العزيزَ ذُلٌّ ما مِن بعضِ الوُجوه، إلا أنَّ الغالبَ عليه العِزّ، فيُقال: «غيـرُ ذليل» ليُزالَ ذلكَ التَّوهُّم، وذلك في كُلِّ تأكيد.

قوله: (**قُرِئَ ﴿تُوعَدُونَ﴾ بالتاءِ والياء**): ابنُ كثير: بالياءِ التحتانية، والباقون: بالتاء[٣].

---

(١) «الأمالي النحوية» لابن الحاجب (١: ١٢٥-١٢٦).

(٢) في الأصول الخطية: «لا يجوز»، وحذفتُ «لا» ليستقيمَ المعنىٰ.

(٣) انظر: «التيسير» للداني ص٢٠٢، و«حجة القراءات» ص٦٧٨.

﴿ٱسۡتُضۡعِفُواْ لِمَنۡ ءَامَنَ مِنۡهُمۡ﴾ [الأعراف: ٧٥]، و﴿هَٰذَا﴾ إشارةٌ إلىٰ الثواب، أو إلىٰ مَصدَر «أُزلِفَت»، و«الأوّاب»: الرَّجّاعُ إلىٰ ذِكرِ الله، و«الحفيظ»: الحافِظُ لحدوده.

و﴿مَّنۡ خَشِيَ﴾ بَدَلٌ بعدَ بَدَلٍ تابعٌ لـ«كُلّ»، ويجوزُ أن يكونَ بَدَلاً عن موصوفِ ﴿أَوَّابٍ﴾ و﴿حَفِيظٍ﴾، **ولا يجوزُ أن يكونَ في حُكم ﴿أَوَّابٍ﴾ و﴿حَفِيظٍ﴾**، لأنَّ «مَنْ» لا يُوصَفُ به، ولا يُوصَفُ مِن بينِ الموصولاتِ إلا بـ«الذي» وحدَه، ويجوزُ أن يكونَ مُبتَدأً خبَـرُه: يُقالُ لهم: ﴿ٱدۡخُلُوهَا بِسَلَٰمٍ﴾، لأنَّ «مَنْ» في معنىٰ الجمع، ويجوزُ أن يكونَ منادىٰ؛ كقولهم: مَنْ لا يَزالُ مُحسِناً أحسِنْ إليّ، وحُذِفَ حرفُ النِّداءِ **للتقريب**.

﴿بِٱلۡغَيۡبِ﴾ حالٌ مِنَ المفعول، أي: خَشِيَه وهو غائِبٌ لم يَعرِفْه وكونَه مُعاقِباً إلا بطريقِ الاستِدلال، أو صِفةٌ لمَصدرِ ﴿خَشِيَ﴾، أي: خَشِيَه خَشْيةً مُلتَبِسةً بالغَيْب، حيثُ خَشِيَ عِقابَه وهو غائِب، أو خَشِيَه بسَبَب الغَيْبِ الذي أوعَدَه به مِن عذابه، وقيل: في الخلوةِ حيثُ لا يراه أحد.

فإن قلت: كيفَ قُرِنَ بالخشيةِ اسمُه الدّالُّ علىٰ سَعةِ الرحمة؟ قلت: **للثناءِ البليغ علىٰ الخاشي**، وهو خَشْيتُه، مَعَ عِلمِه أنه الواسِعُ الرحمة، ....

قوله: (ولا يجوزُ أن يكونَ في حُكم ﴿أَوَّابٍ﴾ و﴿حَفِيظٍ﴾): يعني: لو كانَ في حُكم ﴿أَوَّابٍ﴾ و﴿حَفِيظٍ﴾، وهما صفتانِ لموصوفٍ محذوف، لَزِمَ أن تكونَ «مَنْ» صِفة، و«مَنْ» لا تكونُ صِفة.

قوله: (للتقريب): أي: لأنه مُنادىٰ قريب، كما قالَ في قوله تعالىٰ: ﴿يُوسُفُ أَعۡرِضۡ عَنۡ هَٰذَا﴾ [يوسف: ٢٩].

قوله: (للثناءِ البليغ علىٰ الخاشي): أي: وَصَفَهم بالحزم الشديد، لأنَّ صِفةَ الرحمانية تَقتَضي تعليقَ الرجاءِ العظيم بها، وهم ما اغتـرُّوا، بل عَلَّقوا الخشيةَ بها، كقولهِ تعالىٰ: ﴿وَلَا يَغُرَّنَّكُم بِٱللَّهِ ٱلۡغَرُورُ﴾ [لقمان: ٣٣، وفاطر: ٥]، ومنه ما يُحكىٰ أنَّ كُثيِّـراً لـمّا مَدَحَ عبدَ المَلِكِ بقوله:

كما أُثنيَ عليه بأنه خاشٍ مَعَ أنَّ المَخْشيَّ منه غائب، ونحوُه: ﴿وَٱلَّذِينَ يُؤْتُونَ مَآ ءَاتَوا۟ وَّقُلُوبُهُمْ وَجِلَةٌ﴾ [المؤمنون: ٦٠]، فوَصَفَهم بالوَجَلِ مَعَ كثرةِ الطاعات.

وُصِفَ القَلبُ بالإنابة، وهيَ الرُّجوعُ إلىٰ الله؛ لأنَّ الاعتبارَ بما ثَبَتَ منها في القلب، يُقالُ لهم: ﴿ٱدْخُلُوهَا بِسَلَٰمٍ﴾ أي: سالمينَ مِنَ العذابِ وزَوالِ النِّعَم، أو مُسَلَّماً عليكم؛ يُسَلِّمُ عليكم اللهُ وملائكتُه، ﴿ذَٰلِكَ يَوْمُ ٱلْخُلُودِ﴾ أي: يومَ تقديرِ الخلود، كقوله: ﴿فَٱدْخُلُوهَا خَٰلِدِينَ﴾ [الزمر: ٧٣]، أي: مُقدَّرينَ الخلود.

﴿وَلَدَيْنَا مَزِيدٌ﴾ هو ما لم يَخطُرْ ببالِهم، ولم تَبلُغْهُ أمانيُّهم، حتىٰ يشاؤوه. وقيل: إنّ السَّحابَ تَمُرُّ بأهل الجنّة، **فتُمطِرُهم الحُور، فتقول: نحنُ المَزيدُ** الذي قالَ اللهُ عَزَّ وجَلّ: ﴿وَلَدَيْنَا مَزِيدٌ﴾.

علىٰ ابنِ أبي العاصي دِلاصٌ حَصِينةٌ ... أجادَ المُسَدِّي نَسْجَها فأذالَها[1]

قال: فهَلّا قُلتَ فيَّ كما قالَ الأعشىٰ:

وإذا تكونُ كَتيبةٌ ملمومةٌ ... شَهْباءُ يَخشىٰ الذائِدونَ نِزالَها

كنتَ المُقدَّمَ غيرَ لابسِ جُنّةٍ ... بالسَّيفِ تَضرِبُ مُعلِماً أبطالَها[2]

قال: وَصَفَه بالخَرَق، ووَصَفتُكَ بالحَزْم.

قوله: (**فتُمطِرُهم الحُور، فتقول: نحنُ المزيد**): روينا في «مُسنَدِ الإمام أحمد بن حنبل»[3] عن أبي سعيد، عن رسول الله ﷺ قال: «إنَّ الرجلَ لَيَتَّكِئُ في الجنّةِ سبعينَ سنةً قبلَ أن

---

(١) «ديوان كُثيِّر» ص٨٥، ولفظُه فيه: «أجادَ المُسَدِّي سَرْدَها وأذالَها».
وقوله: «دِلاص»: الدِّلاص: هو اللَّيِّنُ البَرّاق، وكثيراً ما تُقالُ في وَصْف الدِّرع، و«أذالها»: أي: أطالها، يُقال: أذال ثوبَه: إذا أطالَ ذَيْلَه. انظر: «لسان العرب» لابن منظور، مادة (دلص) و(ذيل).

(٢) انظر: «ديوان الأعشىٰ» ص١٥٤ علىٰ اختِلافٍ يسير فيه.

(٣) برقم (١١٧١٥).

[﴿وَكَمْ أَهْلَكْنَا قَبْلَهُم مِّن قَرْنٍ هُمْ أَشَدُّ مِنْهُم بَطْشًا فَنَقَّبُوا۟ فِى ٱلْبِلَـٰدِ هَلْ مِن مَّحِيصٍ﴾ ٣٦]

﴿فَنَقَّبُوا۟﴾ - وقُرِئَ بالتخفيف -: فخَرَّقُوا في البلادِ ودَوَّخُوا، **والتنقيب: التنقيرُ في الأمرِ** والبَحْثُ والطَّلَب، قال الحارثُ بنُ حِلِّزة:

نَقَّبُوا في البِلادِ مِن حَذَرِ المَوْ تِ وجالوا في الأرضِ كُلَّ مَجالِ

ودَخَلَتِ الفاءُ للتَّسْبيب عن قوله: ﴿هُمْ أَشَدُّ مِنْهُم بَطْشًا﴾، أي: شِدّةُ بَطْشِهم أبطَرَتْهم، وأقدَرَتْهم علىٰ التَّنْقيب، وقَوَّتْهم عليه.

ويجوزُ أن يُراد: فنَقَّبَ أهلُ مَكّةَ في أسفارِهم ومَسايِرِهم في بلادِ القُرون، فهل رأوا لهم مَحِيصاً حتىٰ يُؤَمِّلُوا مِثلَه لأنفُسِهم. **والدليلُ علىٰ صِحَّتِهِ قِراءةُ مَنْ قرأ: «فنَقِّبوا»**؛ ......

يَتحوَّل، ثم تأتيهِ امرأة، فتَضرِبُ علىٰ مَنكِبه، فيَنظُرُ وَجْهَه في خَدِّها أصفىٰ مِنَ المرآة، وإنَّ أدنىٰ لُؤلُؤةٍ عليها تُضيءُ ما بينَ المَشرِقِ والمَغرِب، فتُسَلِّمُ عليه، فيَرُدُّ السلام، ويَسألُها: مَنْ أنت؟ فتقول: وأنا المزيد» الحديث.

قوله: **(ودَوَّخُوا)**: **الجوهري**: «داخَ البلادَ يَدُوخُها: قَهَرَها واستَوْلىٰ عليها، وكذلكَ دَوَّخَ البلاد».

وقوله: **(والتنقيب: التنقيرُ في الأمر)**: **الراغب**: «النَّقْبُ في الحائط: كالثَّقْب في الخشب، ويُقال: نَقَبَ القوم: ساروا، قالَ تعالىٰ: ﴿فَنَقَّبُوا۟ فِى ٱلْبِلَـٰدِ﴾، والمَنقَبة: طريقٌ مُنفِذٌ في الجبال، استُعيرت لِفعْل الكريم، إما لكَونِهِ تأثيراً له، وإما لكَونِهِ منهجاً في رفعِه»(١).

قوله: **(والدليلُ علىٰ صِحّتِه قراءةُ مَنْ قرأ: «فنَقِّبُوا»)**: أي: صِحّةُ قولِ مَنْ قال: «فنَقَّبَ أهلُ مكّة»، قال ابنُ جِنِّي: «هيَ قراءةُ ابن عباس وأبي العالية ويحيىٰ بن يَعمَر، وهذا أمرٌ للحاضِرينَ ولِمَنْ بعدَهم، وهو «فَعِّلُوا» مِنَ النَّقْب، أي: ادخُلُوا وغَوِّرُوا فإنكم لا تجدونَ مَحيصاً»(٢).

---

(١) «مفردات القرآن» ص٨٢٠.

(٢) «المحتسب» لابن جِنِّي (٢: ٢٨٥).

علىٰ الأمر، كقوله: ﴿فَسِيحُواْ فِي ٱلْأَرْضِ﴾ [التوبة: ٢]، وقُرِئ بكَسْرِ القافِ مُخَفَّفة؛ مِنَ النَّـقَب، وهو أن يَتنقَّبَ خُفُّ البعير، قال:

ما مَسَّها مِن نَقَبٍ ولا دَبَرْ

والمعنىٰ: فنَقِبَتْ أخفافُ إبِلِهم، أو: حَفِيَتْ أقدامُهم ونَقِبَت، كما تَنقَبُ أخفافُ الإبل، لكثرةِ طَوْفِهم في البلاد، ﴿هَلۡ مِن مَّحِيصٍ﴾ مِنَ الله، أو: مِنَ الموت.

[﴿إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَذِكۡرَىٰ لِمَن كَانَ لَهُۥ قَلۡبٌ أَوۡ أَلۡقَى ٱلسَّمۡعَ وَهُوَ شَهِيدٞ﴾ ٣٧]

﴿لِمَن كَانَ لَهُۥ قَلۡبٌ﴾ أي: قلبٌ واعٍ، لأنَّ مَنْ لا يَعِي قلبُه فكأنه لا قلبَ له، وإلقاءُ السَّمْع: الإصغاء، ﴿وَهُوَ شَهِيدٞ﴾ أي: حاضِرٌ بفِطنَتِه، ....

قلت: فالفاءُ علىٰ هذا للتعقيب، وفيه التِفات، المعنىٰ: كم أهلَكْنا قبلَكُم مِن قَرْنٍ هُم أشدُّ منكم بَطْشاً، فجَرِّبُوا أنتم أنفُسَكُم إن أتاكُم عذابٌ مِنَ الله، أو ما كُتِبَ لكُم مِنَ الأَجَل[1]، فإنكم لا تجدونَ لكم مَلْجأً أو مَخلَصاً، أو سِيرُوا في الأرض فهل تَرَونَ لتلكَ القُرونِ مَحيصاً، حتىٰ تُؤَمِّلُوا مِثلَه لأنفُسِكُم.

قوله: (**ما مَسَّها مِن نَقَبٍ ولا دَبَر**): أولُه:

أقسَمَ بالله أبو حَفْصٍ عُمَرْ[2]

«نَقِبَتِ الإبل: إذا صارت فيها النُّقْبة، وهي أولُ الـجَرَب، وجمعها: نُقَب، ونَقِبَ البعير: إذا رَقَّتْ أخفافُه»، قاله الجوهري. هذا المعنىٰ أقربُ إلىٰ المقصود، شكا بعضُهم إلىٰ عُمَرَ رضيَ اللـهُ عنه نَقَبَ إبلِهِ وعَجْزَه عن الغَزْوِ عليها، فلم يُصَدِّقْهُ عُمَرُ رضيَ الله عنه، فأنشد.

---

(١) في (ح) و(ف): «فجَرِّبُوا أنتُم أنفُسَكُم إن أتاكُم عذابٌ مِنَ الله، أو ما كُتِبَ لكم إن أتاكُم من عذاب الله، أو ما كُتِبَ لكم مِنَ الأجل»، وفيه تكرارٌ، والمثبت من (ط).

(٢) انظر: «المُفصَّل» للزمخشري ص١٢٢، و«حاشية الصَّبّان علىٰ شرح الأشموني علىٰ الألفية» (١: ١٨٩)، و«شرح الرضي علىٰ الكافية» (٢: ٣٩٥)، و«لسان العرب» لابن منظور، مادة (نقب) و(فجر).

لأنَّ مَنْ لا يَحضُرُ ذِهنُه فكأنه غائِب، **وقد مَلُحَ الإمامُ** عبدُ القاهِرِ **في قولِهِ لبعضِ مَنْ يأخُذُ عنه:**

ما شِئتَ مِن زَهْزَهةٍ والفَتىٰ بِمَصْقَلاباذٍ لِسَقْيِ الزُّروعْ

أو: وهو مُؤمِنٌ شاهِدٌ علىٰ صِحَّتِهِ وأنه وَحْيٌ مِنَ الله، **أو: وهو بعضُ الشُّهداءِ في قوله:** ﴿لِّتَكُونُواْ شُهَدَآءَ عَلَى ٱلنَّاسِ﴾ [البقرة: ١٤٣]، وعن قَتادة: وهو شاهِدٌ علىٰ صِدقِهِ مِن أهلِ الكِتاب لِوجودِ نَعْتِهِ عِندَه.

قوله: (**وقد مَلُحَ الإمام**): وقيل: مَلُحَ الشاعر: إذا أتىٰ بشيءٍ مَلِيح، مَلُحَ الشيءُ ـ بالضَّمِّ ـ مُلُوحةً ومَلاحة، أي: حَسُن، **الأساس**: «فُلانٌ يَتَملَّحُ ويَتَظرَّف».

قوله: (**لبعض مَنْ يأخذُ عنه**): أي: يَستَفيدُ منه، قيل: الفتىٰ: أبو عامر الجُرْجانيّ، وفي «المَطلَع»:

يجيءُ في فَضْلةِ وَقْتٍ لـه مجيءَ مَنْ شابَ الهوىٰ بالنُّزوعْ
ثم ترىٰ جِلسةَ مُستَوفِزٍ قد شُدِّدَتْ أحْمالُه بالنُّشوعْ
ما شِئتَ مِن زَهْزَهةٍ والفتىٰ بِمَصقَلاباذٍ لِسَقْيِ الزُّروعْ

الزَّهْزَهة: التحسين، مُعرَّب، يُقالُ عندَ الاستِحسان: «زه، زه»، قال: «ويجوزُ أن يكونَ قَلْبَ الهزّ، وكَرَّرَهُ مُبالَغةً في الهزّ»، يعني: أنَّ قولَ التلميذِ في حالِ تعليمي إياه: «زه، زه» كثير، وقلبُه غائبٌ عنه، وذاهبٌ إلىٰ مَصقَلاباذٍ لسَقْيِ زُرُوعِه، وهو مَحِلّةٌ بجُرْجان، فـ«ما» إبهامية، و«مِن» بيان، وهو مقولُ قولٍ محذوف، أي: ترىٰ جِلسةَ مُستَوفِزٍ قائلاً ما شئتَ مِن «زه زه» وقلبُه غافل[1].

قوله: (**أو: وهو بعضُ الشُّهَداء**): اعلم أنَّ قولَه: ﴿وَهُوَ شَهِيدٌ﴾ عطفٌ علىٰ صِلةِ الموصول، و«الشهيد»: إما بمعنىٰ الحاضِر أو القائم بالشهادة، والمعنىٰ علىٰ الأول: أنَّ فيما

---

(١) من قوله: «فـ«ما» إبهامية» إلىٰ هنا، سقط من (ح) و(ف).

وقرأ السُّدِّيُّ وجماعة: «أُلقِيَ السَّمْعُ» علىٰ البناءِ للمفعول، ....

ذَكَرْنا مِنَ الآياتِ الظاهِرةِ والبياناتِ الشافيةِ لَذِكرٌ لمنْ كانَ له قلبٌ شَرَحَهُ اللـهُ تعالىٰ للإسلام، فهو علىٰ نُورٍ يُدرِكُ الحقَّ أولَ ما يَسطَعُ نُورُه نُورَ قَلْبه، فيُؤمِنُ مِن غير فِكْرٍ ورَوِيّة، كقلوب العارفينَ والصِّدِّيقين، كما آمَنَ الصِّدِّيقُ رضوانُ الله عليه كذلك، أو اتِّعاظٌ[1] بمَنْ هو دونَ أولئك، فيحتاجُ في القَبُولِ إلىٰ إلقاءِ السَّمْع واستِحضارِ الذِّهْن، كأرباب النُّهىٰ، فإنهم ما آمنوا إلا بعدَ الرَّوِيّـة واستعمال[2] الفِكرِ ومُشاهَدةِ المُعجِزاتِ القاهِرة.

وعلىٰ أن يُرادَ بـ«الشهيد»: القائمُ بالشهادة، لا بُدَّ مِن شَـرْطِ الإيمانِ لِتُقبَل شهادتُهم، إما في الدُّنيا وهو كُلُّ مُؤمن؛ بَـرٌّ وفاجِر، وإما في العُقْبىٰ وهو بعضُ المُؤمنينَ الذين تُقبَلُ شهادتُهم علىٰ سائر الأُمَم، وهو المُرادُ مِن استِشهادِهِ بقوله: ﴿لِّتَكُونُواْ شُهَدَآءَ عَلَى ٱلنَّاسِ﴾ [البقرة: ١٤٣].

وقيل: يَتَذَكَّرُ بالقُرآنِ أحدُ رجلين؛ إما رجلٌ له قَلْبٌ وعَقْلٌ يَعرِفُ مُعجِزتَه، فيُؤمِنُ به، وإما رجلٌ سميعٌ مُستَرشِد.

قوله: («أُلقِيَ السَّمْعُ» علىٰ البناءِ للمفعول): قال صاحبُ «التقريب»: السَّمْع: إما له وإما لغيره، فعلىٰ الأول: معناه: أُلقِيَ السَّمْعُ منه، أو سَمْعُه، ليرجعَ الضميرُ إلىٰ الموصول، وعلىٰ الثاني: معناه: لمنْ ألقىٰ غيـرَه السَّمْعَ وفَـتَحَه فحَسْبُ في حالِ كونِهِ شهيداً، والمُراد: لمن شَهِدَ وحَضَـرَ ذِهنُه حالَ غَفْلةِ الناس وفَتْحِهم السَّمْعَ فقط بلا تَفَطُّن، وظاهِرُه: أو غابوا حالَ تَفَطُّنِه، فيَصدُقُ أنه تَفَطَّنَ حالَ غَيْبتِهم، وهو المطلوب، ثم إما أن يُقدَّرَ تكريرُ الموصولِ في المعطوف أو لا يُقدَّر، فالوَجْهُ الأول: أنَّ فيه ذكرىٰ لمن تَفَطَّنَ بنفسِه، أو لغيـرِ مُتفطِّن ولكنَّه مُصْغٍ إلىٰ مُتفطِّن، والثاني: أنَّ فيه ذكرىٰ للشَّخْص حالَ تَفَطُّنِه، أو حالَ إصغائِهِ إلىٰ مُتفطِّن إنْ لم يكنْ حالَ تَفَطُّنِه، فالذكرىٰ علىٰ الأول: باعتبار شَخْصَين، وعلىٰ الثاني: باعتبار شَخْص له حالَين.

(١) قوله: «أو اتعاظ»: معطوفٌ علىٰ قوله: «لَذِكرٌ ...».
(٢) كذا في (ط)، ووجهُه ظاهر، وفي (ح) و(ف): «فاستعملا»، ووجهُه: أنَّ مَنْ كان له قلبٌ ومَنْ هو دونه من أرباب النُّهىٰ، فاستعملَ الأولُ مُشاهدةَ المعجِزات، واستعملَ الثاني الفِكر، فآمنا.

ومعناه: لـمن ألقىٰ غيـرَه السَّمْع، وفَـتَحَ له أُذُنَه فحسب، ولم يُـحضِـرْ ذِهنَه، وهو حاضِـرُ الذِّهْنِ مُتفطِّن. وقيل: أُلقِيَ سَمْعُه أو السَّمْعُ منه.

[﴿وَلَقَدْ خَلَقْنَا ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا فِى سِتَّةِ أَيَّامٍ وَمَا مَسَّنَا مِن لُّغُوبٍ * فَٱصْبِرْ عَلَىٰ مَا يَقُولُونَ وَسَبِّحْ بِحَمْدِ رَبِّكَ قَبْلَ طُلُوعِ ٱلشَّمْسِ وَقَبْلَ ٱلْغُرُوبِ * وَمِنَ ٱلَّيْلِ فَسَبِّحْهُ وَأَدْبَٰرَ ٱلسُّجُودِ * وَٱسْتَمِعْ يَوْمَ يُنَادِ ٱلْمُنَادِ مِن مَّكَانٍ قَرِيبٍ * يَوْمَ يَسْمَعُونَ ٱلصَّيْحَةَ بِٱلْحَقِّ ذَٰلِكَ يَوْمُ ٱلْخُرُوجِ * إِنَّا نَحْنُ نُحْىِۦ وَنُمِيتُ وَإِلَيْنَا ٱلْمَصِيرُ﴾ ٣٨-٤٣]

اللُّغُوب: الإعياء، وقُرِئ بالفَتْح؛ بـزِنـة: القَبـولِ والوَلُـوع، قيل: نزلت في اليهودِ ـ لُعِنَت ـ تكذيباً لِقولِهم: خَلَقَ اللـهُ السماواتِ والأرضَ في سِتّةِ أيام، أولُها الأَحَد، وآخِرُها الجمعة، واستراحَ يومَ السَّبْت، واستَلْقىٰ علىٰ العَرْش. وقالوا: إنَّ الذي وقعَ مِنَ التشبيهِ في هذهِ الأُمّةِ إنما وقعَ مِنَ اليهود، ومنهم أُخِذ.

﴿فَٱصْبِرْ عَلَىٰ مَا يَقُولُونَ﴾ أي: اليهود، ويأتونَ به مِنَ الكُفْرِ والتشبيه. وقيل: فاصبِرْ علىٰ ما يقولُ المُشـرِكونَ مِن إنكارِهِمُ البَعْث؛ فإنَّ مَنْ قَدِرَ علىٰ خَلْقِ العالَـم قَدِرَ علىٰ بَعْثِهم والانتِقام منهم. وقيل: هيَ منسوخةٌ بآيـةِ السَّيْف. وقيل: الصَّبْـرُ مأمُورٌ به في كُلِّ حال.

وقلت: حاصِلُ قَوْلِ المُصنِّف: أنَّ «أُلقِيَ»: إما أن يُقدَّرَ له الموصولُ ليُعطَفَ علىٰ الموصول، فيكون المعنىٰ: إنَّ في ذلكَ لتذكِرةً لمن كانَ له قَلْب، أو لمن ألقىٰ غيـرَه مِنَ الناس أسمـاعَهم للقُرآن، ولم يُـحضِـروا أذهانهم، والحالُ أنَّ هذا المُتذكِّـرَ وحدَه مُتفطِّنٌ مُتيقِّظٌ حاضِـرُ الذِّهْن، أو لا يُقدَّر؛ فيُعطَفَ «أو أُلقِيَ» علىٰ الصِّلة، فيكون المعنىٰ: أُلقِيَ سَمْعُه أو السَّمْعُ منه.

وفيه تعريضٌ بالمُنافِقين؛ روىٰ الواحِديُّ عن ابن عباس أنه قال: «كانَ المُنافِقُونَ يجلسونَ عندَ رسول الله ﷺ، ثم يخرجون، فيقولون: ماذا قالَ آنِفاً، وقال: ليسَ معَهم قُلوبُهم»[1].

---

(١) «الوسيط» للواحدي (٤: ١٧٠).

والحديث أخرجه ابنُ أبي شيبة في «المُصنَّف» (٥٩٨٦) عن مكحول مرسلاً.

﴿بِحَمۡدِ رَبِّكَ﴾ حامِداً رَبَّك، والتَّسْبيحُ محمولٌ علىٰ ظاهِرِه، أو علىٰ الصَّلاة، فالصلاةُ ﴿قَبۡلَ طُلُوعِ ٱلشَّمۡسِ﴾: الفَجْر، ﴿وَقَبۡلَ ٱلۡغُرُوبِ﴾: الظُّهْرُ والعَصْـر، ﴿وَمِنَ ٱلَّيۡلِ﴾: العِشاءان، وقيل: التَّهَجُّد.

﴿وَأَدۡبَـٰرَ ٱلسُّجُودِ﴾: التَّسْبيحُ في آثارِ الصَّلَوات ـ والسُّجُودُ والرُّكوعُ يُعبَّـرُ بهما عن الصَّلاة ـ، وقيل: النوافِلُ بعدَ المكتوبات، وعن عليٍّ رضيَ اللـهُ عنه: الرَّكْعتانِ بعدَ المَغرِب، ورُوِيَ عن النبيِّ ﷺ: «مَنْ صَلَّىٰ بعدَ المغرِب قبلَ أن يَتكلَّمَ كُتِبَتْ صَلاتُه في عِلِّيِّين»، وعن ابنِ عباس: الوِترُ بعدَ العِشاء. والأدبار: جمعُ دُبُر، **وقُرِئَ: «وإدبار»**؛ مِن: أدبَرتِ الصَّلاة: إذا انقَضَتْ وتَـمَّت، ومعناه: ووقتَ انقِضاءِ السُّجُود، كقولهم: آتيكَ خُفُوقَ النَّجْم.

قوله: (**مَنْ صَلَّىٰ بعدَ المغرِب**): روىٰ صاحبُ «الجامع» عن رَزينٍ عن مكحولٍ يَبلُغُ به النبيَّ ﷺ: «مَنْ صَلَّىٰ بعدَ المغرب قبلَ أن يَتكلَّمَ ركعتَين ـ وفي رواية: أربعَ ركعات ـ رُفِعَتْ صلاتُه في عِلِّيِّين»[١].

قوله: (**وقرئ: «وإدبار»**): الحرميّانِ[٢] وحـمزة: «وإدبار» بكَسْرِ الهمزة، والباقون: بفَتْحِها[٣]، قال أبو البقاء: «بالفَتْح: جمعُ دُبُر، وبالكَسْـر: مَصدَرُ «أدبر»، أي: وقتَ إدبارِ السُّجُود»[٤].

---

(١) «جامع الأصول» لابن الأثير (٦: ٣٤).
والحديث أخرجه ابنُ أبي شيبة في «المُصنَّف» (٥٩٨٦) عن مكحول مرسلاً.
(٢) يعني: ابنَ كثير المكِّيَّ ونافعاً المدنيّ.
(٣) انظر: «التيسير» للداني ص٢٠٢، و«حجة القراءات» ص٦٧٨.
(٤) «التبيان في إعراب القرآن» (٢: ١١٧٧).

﴿وَٱسۡتَمِعۡ﴾ يعني: **واستَمِعْ لِـمَا أُخبِـرُكَ به** مِن حالِ يوم القيامة، وفي ذلكَ تهويلٌ وتعظيمٌ لِشأنِ المُخبَـرِ به والمُحدَّثِ عنه، كما يُروىٰ عن النبيِّ ﷺ أنه **قالَ سبعةَ أيام** لمُعاذِ بنِ جَبَل: «يا مُعاذ، اسمَعْ ما أقولُ لك»، ثم حَدَّثَه بعدَ ذلك.

فإن قلت: بِمَ انتَصَبَ «اليوم»؟ قلت: بما دَلَّ عليه ﴿ذَٰلِكَ يَوۡمُ ٱلۡخُرُوجِ﴾، أي: يومَ يُنادِي المُنادي يَـخرُجونَ مِنَ القُبور.

و﴿يَوۡمَ يَسۡمَعُونَ﴾ بَدَلٌ مِن ﴿يَوۡمَ يُنَادِ﴾، و﴿ٱلۡمُنَادِ﴾ إسرافيل، يَنفُخُ في الصُّورِ ويُنادي: أيتُها العِظامُ البالية، والأوصالُ المُتقطِّعة، واللُّحُومُ المُتمزِّقة، والشُّعُورُ المُتفرِّقة، إنَّ اللهَ يأمُرُكُنَّ أن تَـجتَمِعْنَ لِفَصْلِ القضاء. وقيل: إسرافيلُ يَنفُخُ وجِبريلُ يُنادي بالحشر.

﴿مِن مَّكَانٍ قَرِيبٍ﴾ مِن صَخْرةِ بَيْتِ المَقدِس، وهيَ أقربُ الأرضِ مِنَ السَّماءِ باثنَيْ عَشَـرَ ميلاً، وهيَ وَسَطُ الأرض. وقيل: مِن تحتِ أقدامِهم، وقيل: مِن مَنابِتِ شُعُورِهم، يُسمَعُ مِن كُلِّ شَعْرة: أيتُها العِظامُ البالية.

و﴿ٱلصَّيۡحَةَ﴾ النَّفْخة الثانية، ﴿بِٱلۡحَقِّ﴾ مُتعلِّقٌ بـ﴿ٱلصَّيۡحَةَ﴾، والمُرادُ به: البَعْثُ والحشـرُ للجَزاء.

[﴿يَوۡمَ تَشَقَّقُ ٱلۡأَرۡضُ عَنۡهُمۡ سِرَاعٗاۚ ذَٰلِكَ حَشۡرٌ عَلَيۡنَا يَسِيرٞ﴾ ٤٤]

قوله: (**واستَمِعْ لِـمَا أُخبِـرُكَ به**): يعني: أطلَقَ الأمرَ بقوله: ﴿وَٱسۡتَمِعۡ﴾، إذِ التقدير: «لِـمَا أُخبِـرُكَ به»، ثم أوقَعَ ﴿يَوۡمَ يُنَادِ﴾ علىٰ تقدير حذفِ المُضافِ بياناً للمُقدَّر، كما قال: «مِن حالِ يوم القيامة»؛ لِـمَا في الإبهام والتفسير تهويلٌ وتعظيمٌ بشأنِ المُخبَـر به، قالَ صاحبُ «الكَشْف»: المعنىٰ: استَمِعْ حديثَ يومَ يُنادي المُنادي، فحَذَفَ المُضاف، وهو مفعولٌ به، وليسَ بالظَّرْف[1].

قوله: (**قالَ سبعةَ أيام**): «سَبْعة أيام»: ظَرْفُ «قال»، ومقولُه: «اسمَعْ ما أقول».

---

(١) «كشف المشكلات» للباقولي (٢: ١٢٧٠).

وقُرِئ: ﴿تَشَقَّقُ﴾ و«تَشَّقَّقُ» بإدغام التاءِ في الشِّين، و«تُشَقَّقُ» علىٰ البناءِ للمفعول، و«تنشَقُّ». ﴿سِرَاعًا﴾ حالٌ مِنَ المجرور، ﴿عَلَيْنَا يَسِيرٌ﴾ تقديمُ الظَّرْفِ يَدُلُّ علىٰ الاختِصاص، يعني: لا يَتيسَّرُ مِثلُ ذلكَ الأمرِ العظيم إلا علىٰ القادِرِ الذاتِ الذي لا يَشغَلُه شأنٌ عن شأن، كما قال: ﴿مَّا خَلْقُكُمْ وَلَا بَعْثُكُمْ إِلَّا كَنَفْسٍ وَاحِدَةٍ﴾ [لقمان: ٢٨].

[﴿نَّحْنُ أَعْلَمُ بِمَا يَقُولُونَ وَمَآ أَنتَ عَلَيْهِم بِجَبَّارٍ فَذَكِّرْ بِالْقُرْءَانِ مَن يَخَافُ وَعِيدِ﴾ ٤٥]

﴿نَّحْنُ أَعْلَمُ بِمَا يَقُولُونَ﴾ تهديدٌ لهم وتَسْليةٌ لرسولِ الله ﷺ، ﴿بِجَبَّارٍ﴾ - كقوله: ﴿بِمُصَيْطِرٍ﴾ - حتىٰ تَقسِرَهم علىٰ الإيمان، إنما أنتَ داعٍ وباعِث، وقيل: أُريدَ التَّحلُّمُ عنهم وتَرْكُ الغِلظةِ عليهم، ويجوزُ أن يكونَ مِن: جَبَرَه علىٰ الأمر؛ بمعنىٰ: أجبَرَه عليه، أي: ما أنتَ بوالٍ عليهم تُجبِرُهم علىٰ الإيمان. ....

قوله: (قُرِئ: ﴿تَشَقَّقُ﴾ و«تَشَّقَّقُ» بإدغام التاءِ في الشين): الكوفيُّونَ وأبو عَمْرو: بتخفيفِ الشين، والباقون: بتشديدها[1]، وبناءُ المجهول: شاذة، وكذا «تَتَشقَّق»[2].

قوله: (﴿وَلَا بَعْثُكُمْ إِلَّا كَنَفْسٍ وَاحِدَةٍ﴾): أي: سُهُولةُ خَلْقِكم وبَعْثِكم كسُهُولةِ خَلْقِ نفسٍ واحِدة[3].

---

(١) انظر: «التيسير» للداني ص٢٠٢، و«حجة القراءات» ص٦٧٩.

(٢) لم يذكر الزمخشريُّ هذه القراءة علىٰ ما في النُّسَخ التي بين أيدينا، وإنما ذكر قراءة «تنشَق»، وعلىٰ كُلٍّ فقد قُرِئَ بها جميعاً في الشواذ، قال العلامةُ الألوسيُّ في «روح المعاني» (٢٦: ١٩٥): «وقُرِئَ «تَنشَقُّ» مُضارعُ «انشَقَّت»، وقرأ زيدُ بنُ عليّ: «تَتَشقَّقُ» بتاءين».

(٣) لم يتكلم المُؤلِّفُ رحمه الله تعالىٰ هنا عن قول الزمخشـري: «القادر الذات»، وهو أحدُ مواضع الاعتزال في كتابه، رحمه الله تعالىٰ، ولعله اكتفىٰ بما تَقَدَّمَ من تنبيهه علىٰ ذلك في تفسير الآية ١٨ من سورة يونس عليه السلام، فانظره (٧: ٤٥١) وانظر ما عَلَّقتُه عليه هناك.

و«علىٰ» بمنزلتِه في قولك: هو عليهم، إذا كانَ والِيَهم ومالِكَ أمرِهم، ﴿مَن يَخَافُ وَعِيدِ﴾ كقوله: ﴿إِنَّمَآ أَنتَ مُنذِرُ مَن يَخْشَىٰهَا﴾ [النازعات: ٤٥]، لأنه لا يَنفَعُ إلا فيه، دونَ المُصِرِّ علىٰ الكُفْر.

عن رسولِ الله ﷺ: «مَنْ قرأ سُورةَ (ق) هَوَّنَ الله عليه تاراتِ الموتِ وسَكَراتِه».

قوله: (تاراتِ الموت): الأساس: «فَعَلَ ذلكَ تارات، وتارةً بعدَ أخرىٰ»، وعن بعضهم: تاراتُ الموت: أحوالُه وسَكَراتُه، وإفاقتُه تارةً وغشيانُه أخرىٰ.

تَـمَّتِ السُّورة

حامداً لله تعالى ومصلياً على رسول الله ﷺ[1]



---

(١) كذا في (ف)، وفي (ح): «تـمَّت السورة، والحمد لله»، وليس في (ط) شيء من هذا.

فهرس زُمَر الآياتِ المفسَّرة